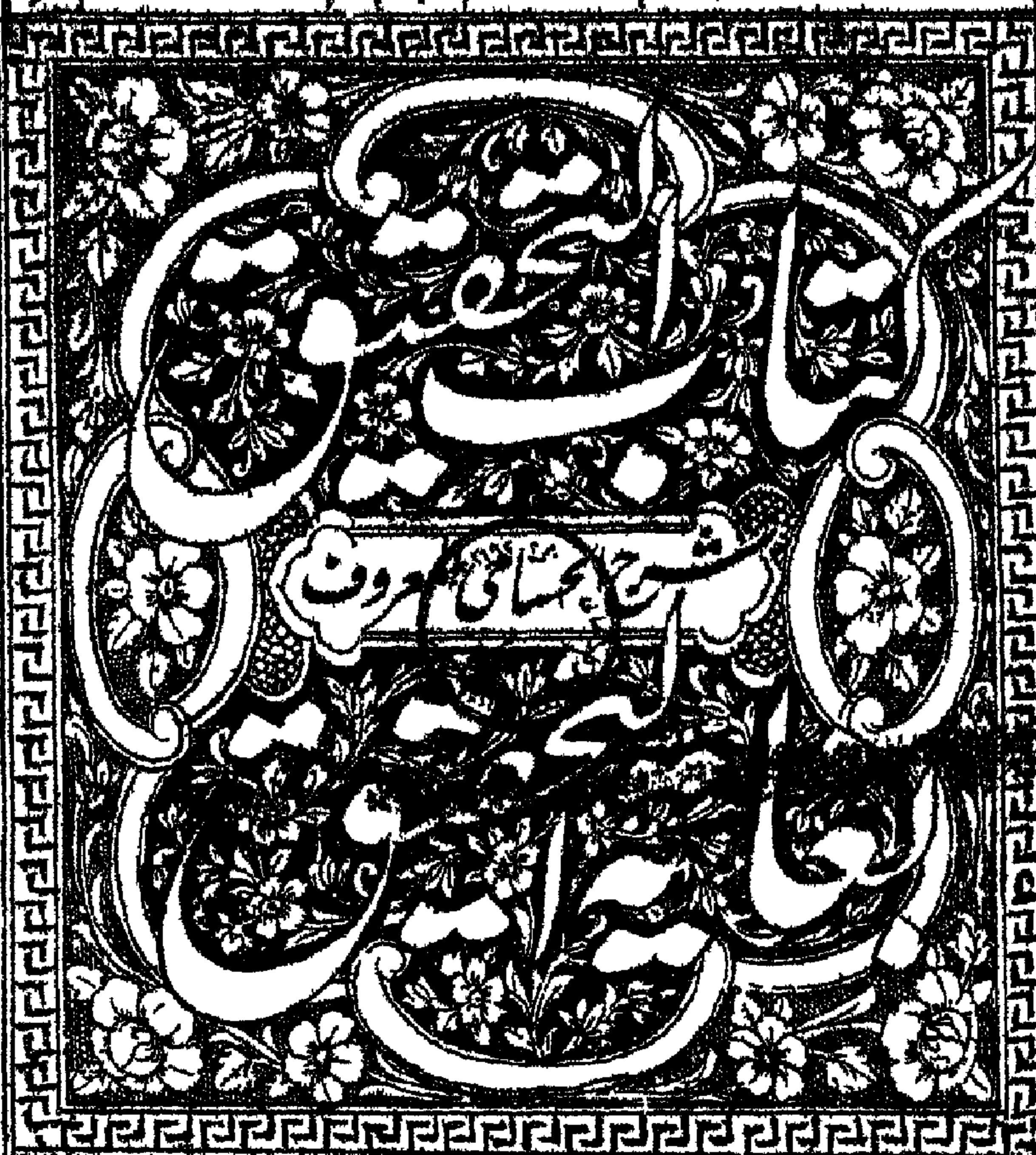
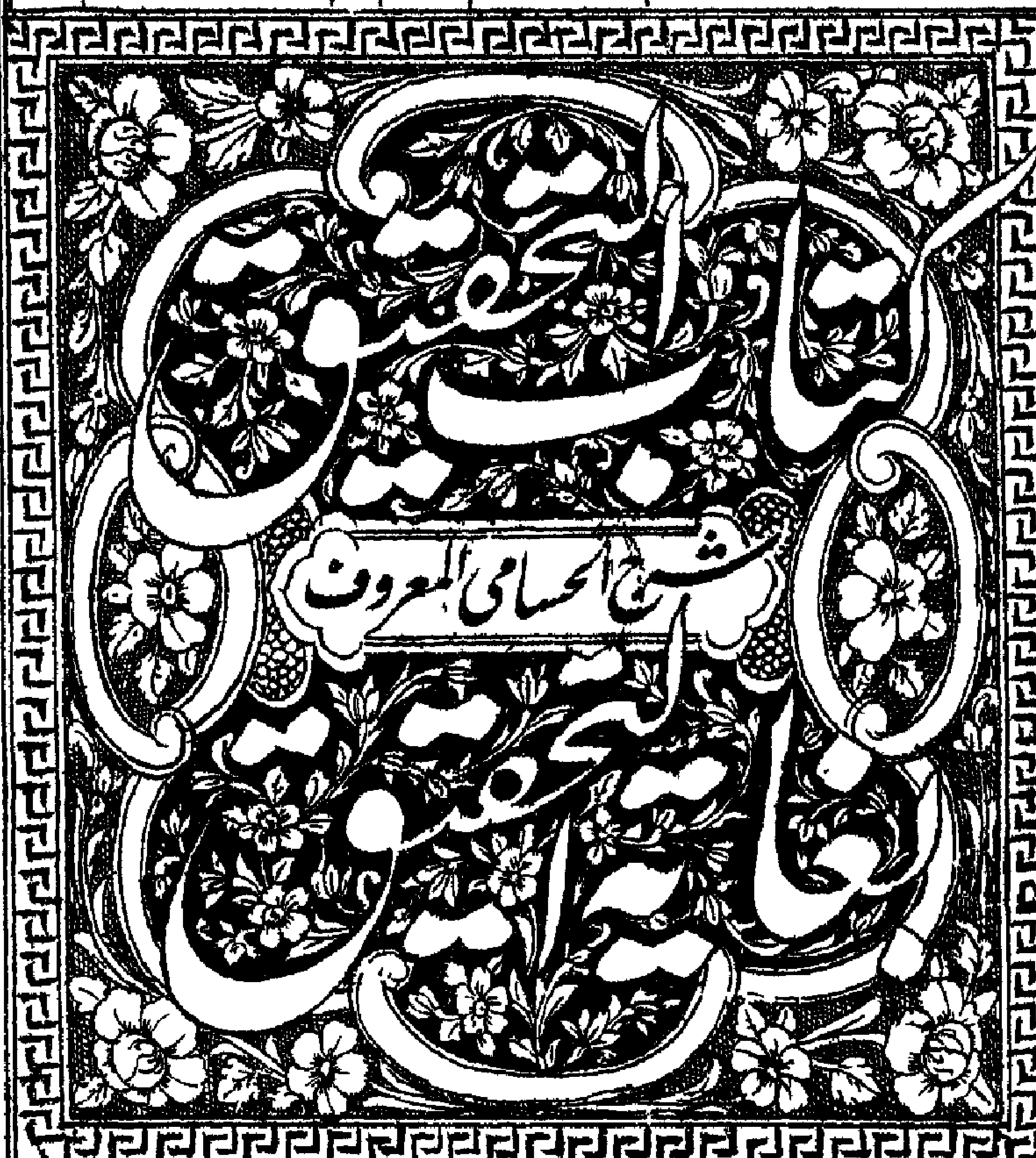


وَقَدْ كُنَّا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَشْعُرُونَ
بِالَّذِي هُمْ يُعْبَدُونَ



وَقَدْ كُنَّا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَشْعُرُونَ
بِالَّذِي هُمْ يُعْبَدُونَ

اَوَّلُ سُبْحَانَكَ اَكْرَمُ الَّذِي سُبِّحَ بِهِمُ الْبَشَرُ طَائِفَةً



طَبْعُ فِي الْمَطْبَعِ الَّذِي سُبِّحَ بِهِمُ الْبَشَرُ طَائِفَةً

دائمه
٣١٦٣٥
الف ١٩
كتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي مهد سبيل الاسلام بالآيات الظاهرة وأحكم قواعده الأحكام بالحدج الباهرة وأوضح معالم الدين بزواجر المنقول المتقول
وآيين قلايد الشريعة بجواهر القواعد والأصول أنار منار العلم بأنوار الكتاب وأخبر وأفتك رياض النقديار بأمر الفياس والآثار شريعة
شريعة الأحكام بمزيد لطفه وإنعامه ونج سبيل السكالك الأحكام بأمر به وأكرامه محمد على قواعده الأبية يستحق به الجزيل من طوله
ولشكره على لطفه نعماء شكر التوجب به المزيدي من فضله والصلوة والسلام على من لا ينالها إلا بالبر والحق والهدى إلى صراط مستقيم وبنيته الدارسة
إلى جنات النعيم محمد بن المبعوث إلى كافة الأمم والمجبول من المحبة والكرم وعلى آله وأصحابه أئمة الهدى والدين وأنوار أرحامهم والحقين
ولهذه فإن أشرف علوم الدين والطعام عند ذوي اليقين بعد علم التوحيد وأصول الكلام لتهدية قواعد الدين والاسلام العالم الذي هو
اشتمل العلوم أصلاً وحسنها فضلاً وأوصافها مناراً وأرجها سياراً وهو علم أصول الفقه والأحكام لميسرين قواعدها لعل وأحكام فمولد سبيل
أولى ما يكمن جبراً والقواعد في مضارقتها سبيلاً ولصعوبة مداركها أخرى ما تترجم من الطباع في حلبة قواعد وأساسه وأعلام الأئمة السلام
وهذه إله لاسلام قد صنف في هذا القسم كتاباً جليله عنيزة الفوائد كثيرة العوائد شتله على حقائق منطوية على القائلين وأعطاه في جوفه تضيئة وإيضاحاً في بيانها غير
المختصر الشوب إلى الشيخ الإمام والقدرم العام مالك أئمة الأصول والفروع تألم به المقتول المسموع قوله باب استيف كاشف
أسرار الحقيقة مولانا مسام الملة والدين ضياء الأئمة في العالمين محمد بن محمد بن عمر الأئمة نوراً به قدده وسبقه بأمر الرضوان شهيد
قائماً سائر التصانيف المختصرة في هذا الفن بحسن التهذيب ولطف التشذيب متانة التركيب ومهانة الترتيب فلذلك شاع فيما بين
الانام بعدد وقرباً وذاع في بلاد الاسلام شرقاً وغرباً بيد أنه رحمة الله لما اقتصر فيه على الأصول كل لاقتصاره والتخصيف و
الاختصار كان مقتضياً إلى الكشف والتوضيح والتذنيب والتحقيق فالتس منى زمرة الأصحاب وخلص لأصحاب بعد فراغهم عن الملا وكشف
الأسرار في شرع في كشفه وقائمه مفصلة وبسط حقايق مشكلاته وإن رفع عن فائس لطائف أسرار ان كشف عن عر

حقيقة النقاب فاجتهدوا في تحصيل ما مولهم مستعينا بالله في تسويده وفكيره وتوكلوا عليه في تجويده وتحريره وتوسيعه
كتاب التحقيق لاشتغالهم على كشف حقائق العاني وانطوائهم على شرح وتمايز الباني واسأل الله العظيم ان يجعل ما افاض به خالصا لوجهه الكريم
وسببا للوصول الى جنات النعيم انه خير منقول اكرم ماسول وهو سبي ونعم الممين قال العبد الضعيف عبد العزيز بن احمد بن محمد البخاري
تاب الله عليه وغفر له ولوالديه اخبرني بهذا الكتاب عمي وشيخي وسيدى وسندي ومولائي وهو الامام الكبير المعظم والامام النحرير المكرم علم
الهدى الامام الوري مقتدى الاله كاشف الغمة قاصد رايات الشريعة كاشف ايات الحقيقة امام المذممين مقتدى المفرقين في الملة
والدين ملا الاسلام والمسلمين محمد بن محمد بن الياس لما يبرخي تلمذة العبد بالرحمة والرضوان اسكنه اعلى منازل الجنان من الشيخ
الامام المصنف قدس الله روحه قال اما بعد حمد الله على نواله والصلوة على رسوله محمد وآله الاكتمة تفصنت معنى الشرط على قيل ان
الاصل في قولهم اما زيد فيمنطلق مماكين من شئ فزيد منطلق اسقطت اجمله الشرطية ونابت اما انها كانت كناية لعمدنا في جواز
من قال لك انفل كذا كذا تفهمنا معنى الشرط لزمستها الفا وتضمننا معنى المراد ولم يلا صغفا فعل فلا يليها الا الاسم وقد يتصل
في الكلام لتفصيل الاجمال على طريق الاستيناف كقولك جاد في القوم اما زيد فاكرمه واما عمر فاكرمه واما بشر فاكرمه ولا يشترط
كلام من غير سبق اجمال كما في المذكورة في اوائل الكتب وقيل ول من تكلم بهذه الكلمة وفصل بها بين كلامين داود والميني عليه السلام
وهو المراد بفصل الخطاب في قوله تعالى واتيناها حكمية وفصل خطاب عند شريح والشعبي وليد من ظروف الزمانية والعامل في ههنا
كلمة اما فانها كناية عما من لفعل فعل في الظروف فانه هو التنازع على الجميل من نعمة وغيره لا يقال حمدة غير نعمه ومحمد على شجاعة
والله اسم تفرد به الباري سبحانه وتعالى يجرى في وصفه مجرى الاسماء الاعلام لا شريك فيه لا احد كذا من من السجل وابن كيسان
ومحمد بن الحسن الشيباني والشافعي رحمهم الله ولهذا اضيف اسم الله له لما كان كالمعلم للذات كان مستغنيا عن الصفات
فكان اضافته لغيره اليه اضافة له الى جميع اسمائه وصفاته الاتية ان الايمان انقص بهذا الكلام حيث قال عليه السلام لا بد ان تثار
الناس حتى يقولوا لا اله الا الله مع ان الايمان بجميع الاسماء والصفات واجب لانه مستحب للصفات والاقوال والاعمال والصفات والاسماء
الدعاء واذا اضيف الى الله عز وجل يراو بها الرحمة والمراد ههنا الدعاء بالرحمة الا ان المرسل اشبه الله به ههنا الا بالاعمال والصفات
الدعاء معنى النزول ذكرت كلمة على كما في قولك رحمة الله عليه اى رحمة الله نازلة عليه والرسول من الانبياء من يبعث الى الامم والكتاب
المنزل عليه فعول بفتح الفعل النبي من اوحى اليه سوار انزل عليه كتاب او لم ينزل والى منزل وبعثه واطيعه وبعثه الى الامم والكتاب
مقبوه في التقوى كما قال عليه السلام كل من اتقى فهو الى ثم اكرسل وان اتمتعوا بالصلوة الا ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يطهرين التبع للدعاء الما ثور اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وذلك
لان كل ما ثبت تبعا ليطه له حكم الشروع لاحكام نفسه كتحية الجنتين والوكالة الثابتة في ضمن بقدر الرهن قوله فاما ان يقولوا لا شريعة لنا
الى قوله من هذه الاصول هي ثلثة اشياء الاصل في اللغة ما يتبني عليه غيره كما ان الفرع ما يتبني على غيره والامر او من الامر ان ههنا الامر
او اصل كل علم يستند اليه لتحقيق ذلك العلم يرجع فيه اليه ومرجع الاحكام الى هذه الادلة والشرع في اللغة الاظهار وهو اما يستند
الشارع كالمعنى والزور بمعنى العادل والرائع فيكون المعنى ادلة الشارع اى الادلة التي نصبها الشارع على المشروعات كذا
ويكون الامام للمعد والمقصود من الاضافة تعظيم المضاف كقولك بيت الله وناقته الله او بمعنى المشرع به لظرب بمعنى المضروب

والخلق بمعنى المخلوق فيكون المعنى اولى المشرع اولى الادلة التي تثبت المشروعات بها كذا ويكون اللام للنسب والمقصود من الاضافة تنظيم
 المنصوب اليه كقولك استاذي فلان وكقولنا القدر المتناهي فيكون فيه اشارة الى ان المشروعات الثابتة بهذه الادلة عظيمة
 لزوم رعايتها ويجب تلتقيها بالقبول ثم المشرع يتناول العلل والاسباب والشروط كما يتناول الاحكام فان كان المراد منه ايجاج وليس التعليم
 ان القياس لا يدخل في اثبات ما سوى الاحكام فالمعنى مخرج الادلة التي تثبت بالمشروعات كذا من غير نظر الى ان كل واحد منها ثبت
 ايجاجه البعض ايمان اخر ومنه الاحكام لا غير وهو الظاهر فالمعنى الادلة التي تثبت لكل واحد منها الاحكام كذا هو اسم هذا الدين المشتمل
 على الاصول والفروع وغيرهما كالشرعية يقال شرع محمد كما يقال شرعية وكذا ناهي عن لفظ الفقه الى لفظ الشرع مخالفا لعادة
 الاصوليين لان الاضافة تعيد الاختصاص وهذه الادلة سوى القياس التي هي بالغة بل هي حجة فيما سواه من اصول الدين في لفظ شرع
 اعم ويطلق على اصول الدين كاطلاقه على فروعه قال الله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا الا انه فيكون اضافة الاصول
 الى الشرع اعم فائدة وكثير تنظيها للاصول ثم قدم الكتاب على ايجاج لانه في الشرع اصل مطلق من كل وجه ولكل متبادر واقعية بالنسبة لان
 كونها حجة ثابت بالكتاب واخر الاجماع عنهما لتوقف موجهية عليهما ولكن الثبوت مع تفاوت درجاتها في موجهية الاحكام قطعا ولا يتوقف
 في اثبات الاحكام على شيء فقد ثبت على القياس الذي يتوقف في اثبات احكام على المقيس عليه ولهذا افرد بالذكر بقوله والاصل الرابع
 القياس لانه لما توقف في اثبات احكام على المقيس عليه ولم يكن اثبات احكام به ابتداء كان فرعاه والى هذه الفرعية اشار بقوله المستنبط
 من هذه الاصول وان كان فيه احتراز عن القياس العقلي ايضا ولما لم يكن احكام ثابتا في محل القياس بدون كان اصلا للحكم واليه اشار
 بقوله والاصل الرابع فلما كان اصلا من وجه دون وجه لايدخل تحت المطلق لانه يتناول الكمال الذي هو موجود من كل وجه او افروجه
 بالذكرة لانه ظني في الاصول قطعية بعارض ما سواه من الاصول على العكس من ذلك وبعد كونه ظنيا اشره في تغييره وصف احكام من الخصوص
 الى العموم لان في اثبات اضله واثره سوا من الاصول في اثبات اصل حكم فلذلك وجب تمييزه عنها والاستنباط استخراج الممارتين يقال بنظر الماء
 من العين اذا خرج فاستعمل لا يستعمل في الماء لفظه في هذه وقوة قرينة من المعاني والتدبير فيما يقصد ويهم فكان في المدخل من لفظ الاستنباط
 الى لفظ الاستنباط اشارة الى كلفة في استخراج المعنى من المنصوص التي بها عظمت اقدار العلماء وارتفعت درجاتهم والى ان حيوة الروح
 والدين بالعلم كما ان حيوة الجسد بالماء وشال الاستنباط من الكتاب بتمارض الطمارة في اخراج من غير سبيلين كونه خارجا عن قياس سائر
 اخراج من سبيلين الثابت حكمه بقوله تعالى او جاء احد منكم من الغايط ومن السنة جريان الربوا في الحبس والنورة واحديد والصفر باحدة
 الحبس قياسا على الاشياء الستة المنصوص عليها في قوله عليه السلام اسحطة باحسطة مثلكا بمثل الحديث ومن الاجماع سقوط اقوم منافع
 المنصوب بعبادة انما ليست بمحورة قياسا على سقوط تقويم منافع العبد في ولد المفور والثابت بالاجماع فان لصحابة لما وجبوا قيمة الو
 وسكتوا من تقويم المنافع صار اجماعهم على سقوط تقويمها لان السكوت في موضع اسماجة الى البيان بيان ثم قيل في وجه انحصار الاصول
 على الاربعة ان احكام امان تثبت بالوحى او بغيره والاول امان ان يكون متلو وهو الذي تعلق بنظم الاعجاز وحوار الصلوة وحرمة القراء
 على اجنبية اخص او لم يكن والاول هو الكتاب الثاني هو السنة وان تثبت بغيره فاما ان ثبت بالراى الصحيح او بغيره والاول
 ان كان ما صح ايجاج فهو الاجماع وان لم يكن فهو القياس الثاني الاستدلال بالاثبات الخامسة واما بالنبي عليه السلام داخل فيها فمن اجل
 افضاله موجهة قال الدليل الشرع امان ان يكون واردا من جهة الرسول ولم يكن والاول ان كان متلو فهو الكتاب وان لم يكن فهو السنة

ويقال فيها قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الشا في ان شرط فيه صحة من صدرت عن الخطاء فهو الاجماع وان لم يشترطه لوقفاً ولكن لا بد من ان يكون ذلك
 في الاستدلال الصحيح لان الدلائل المعتبرة للمصاحف لم تقيم الا على هذه الدلائل لان العقل يوجب جواز كل ما لم يرد عليه نص في الكتاب بل الذي سبق ذكره في الامم فاما
 المنزل على الرسول عليه الصلوة والسلام المكتوب في المصاحف المتقول عنه فلا يتواتر بلا شبهة في علم ان يحذف عن بعض النسخ حتى يثبت في بعض النسخ ما ائنا
 عن حقيقة الشيء وما يثبت من شرطه في كل موضع ذاتيات الحمد ودوران سحر فيه من العوارض كقولك في هذا الانسان بعينه علم حساس متحرك بل اراودة
 فاطح والرسى ما ائنا من الشيء بل ازم له مختص بك قولك الانسان هذا كمنتهى القامة عريض لا طفاً رابو في البشارة واللفظ ما ائنا من الشيء
 بل لفظ اظهر عند السامع من اللفظ المستعمل عنه مرادف له كقولنا القطار احمق والنفسق الاسد لمن يكون احمق والاسد اظهر عنده من القطار اظهر
 ومن شرطه ان لا يكون له روح وهو انه متى وجد احمق وجد المجدود والافكاس وهو انه اذا عدم احد عدم المجدود واذ لو لم يكن مطرد لما كان مانعاً
 كونه احمق من المجدود ولو لم يكن منكمسا لما كان مانعاً كونه نفس من احمق وعلى التقديرين لا يحصل التعريف ثم ما ذكر الشيخ رحمه الله ليس بجذبة حقيقة
 اراودة بل تعريف مجموع الكتاب في تعريفه ما يطلع عليه اسم الكتاب في الشرع حقيقة او نمائاً حتى يدخل فيه الكل والبعض لانه لم يتعرض فيه للعجاء
 وهو معنى ذاتي الكتاب الحمد ودور كونه كذا في السمع والنفق هما من العوارض ولهذا كان قرأنا قبل الكتابة والنقل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 فها ما رسمى ان اراودة للمعنى الثاني وآمن الحمد ودور كونه ما وضع فيه الحسب الا قرب الالبتم بالوارم فلهذا قال في القرآن برصه برصاً كقراءة قال في القرآن
 فاذا قرأناه فاتبع قرأته اي قرأه في المعنى المتروك وبهنا فیتناول جميع ما اقرأه من الكتاب بالسماوية وغيره فاحضر زبوا له المنزل عن غير الكتب السماوية
 ومن الوحي الذي ليس بتلوه لان المراد من المنزل الانزل نظم ومعناه الوحي الذي ليس بتلوه بل ينزل لاسعاه بقوله على الرسول اي على سبلنا عما انزل
 غيره من الانبياء عليه السلام من التوراة والابجيل الزبور ونحوها بقوله المكتوب في المصاحف عما نزلت عليه من التوراة والابجيل الزبور ونحوها بقوله المكتوب في المصاحف
 من انزل من الوحي الذي ليس بتلوه بل ينزل لاسعاه بقوله المكتوب في المصاحف عما نزلت عليه من التوراة والابجيل الزبور ونحوها بقوله المكتوب في المصاحف
 الاحاد نحو قوله تعالى انه قد بعث في كل قبيلة نبياً وقوله بلا شبهة مما اقصى بعض من سعور رضى الله عنه مما نقل بطريق الشهرة وهو ان
 قول الجصاص ظاهر في ذلك في التواتر على قول غير يكون قوله التواتر احرز انما وقوله بلا شبهة تأكيد اراودة الموضع صالح للتأكيد
 لقوة شبهة المشهورات وانما لا يتغير من الاما عازلة ان صالحة للاحكام لا يتوقف عليه انما يتعلق بما ذكر من الاوصاف واللفظ ان الابد للمعنى الاول لان
 القرآن اسم علم لما انزل على الرسول عليه السلام من الوحي المكتوب كالتوراة المنزل على موسى عليه السلام والابجيل المنزل على عيسى عليه السلام قال الله تعالى انا انزل
 التوراة والابجيل المنزل على عيسى عليه السلام قال الله تعالى انا انزل التوراة والابجيل المنزل على عيسى عليه السلام قال الله تعالى انا انزل
 عن المنسوبة فلا بد ان الوحي الذي ليس بتلوه بل ينزل لاسعاه لا يكون بدخل جيب الامم او منه وبأ القبول على فخرنا على هذا الوجه المنزل على الرسول عليه
 واحد بخلافه في هذه الاما عازلة ان صالحة للاحكام لا يتوقف عليه انما يتعلق بما ذكر من الاوصاف واللفظ ان الابد للمعنى الاول لان
 باطل غير اراودة على مراد التفسير لا تعريف الكتاب وتوقف وجوه المصحف في الذين على تصور القرآن لا معنى صحته لان القرآن معلوم عند السامع
 مستفرد في فهمه وان كان في بعض النسخ ما لم يكن في القرآن عابداً لما صح حمل القرآن على اطلع احمق وانما يلزم الدور المذكور على من عرف القرآن بتلوه
 من الذين لا يدركون ان القرآن في المصاحف على انه يمكن ان لا يثبت عنه ايضاً بان يقول المراد من المصاحف ما
 انما يثبت من الوحي الذي ليس بتلوه بل ينزل لاسعاه على فخرنا على هذا الوجه المنزل على الرسول عليه
 ولهم يتعلو به جهلاً بالهذه والادوية انما على هذه الاما عازلة ان صالحة للاحكام لا يتوقف عليه انما يتعلق بما ذكر من الاوصاف واللفظ ان الابد للمعنى الاول لان

[illegible]

فما لم يأت في المتن من هذه الأحكام احتياطا لا على أن النظم ليس من القرآن والدليل عليه أنه لم يذكر فيها خلافا بين مجازنا
ولو لم يكن طريق ثبوت هذه الأحكام ما ذكرنا لا يستقيم هذا الجواب على قولها لأن النظم لازم منه بما لا معنى وقد ذكرنا الامام الحجة رحمه الله في شرح أبحاث
الصغير أن رتبة القرآن متعلقة بالنظم المعنى حتى لو قرأه من غير ترتيب أو ترتيب غير ما وجدنا في النسخة بالصلوة لأن السجدة
من أركان الصلوة وبها ومن سجدة التلاوة مشاركة في المعنى وهو مطلق السجود فيجوز أن يقرأ بالصلوة بأسطفا وكيفية النظم قد سقطت في الصلوة
فتسقط فيها الحق بها وعن ثلثين بأن المكتوب أو المقرء بالفارسية كلام الله تعالى وإن لم يكن حرا فمهم منه لغو المتظلم وقراءة للجنب والمحلي
كما تورتية والأجمل والأول حسن وأكمل فإن قيل لما جاز الاكتفاء بالمعنى عنده في الصلوة من غير علمه لا بد من أن يكون ذلك قرأنا إذا جاز
للصلوة بدون القرآن ويثبت لا يكون أي المذكور متنا ولا لعدم إمكان كتابة المعنى المجرد في المصحف ونظرا لتواتر ما تعلق المعنى به من العبارة
الفارسية مثلا ليس يكتب في المصحف ولا يستعمل في التلاوة أيضا فلا يكون أحد جابجا فلا يكون المعنى بدون النظم قرأنا فينبغي أن لا يجوز الصلوة
أما جاز الاكتفاء عنده بالمعنى أو القيام المعنى المجرد في مائة الصلوة مقام النظم والمعنى أو القيام العبارة الفارسية الدالة على معنى القرآن مقام النظم
المفقول كما قال أبو يوسف محمد بن محمد الله في حاشية العجز فيكون النظم المكتوب المنقول موجودا والتقدير أو حكما فيدخل في أحد ويكون أحد جابجا وغير
قوله المكتوب في المصحف المنقول عنه فعلا متواترا بالكتابة والنقل حقيقة أو تقديرنا ونقول هو يسلم أن المعنى بدون النظم ليس بقرآن ولكنه لا يسلم
أن جواز الصلوة متعلق بقراءة القرآن المحمودة بل مؤتمنة بمعناه يحيل قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن على أن المراد وجوب رعاية المعنى دون
النظم ليل إلحاح فلا يراد بالاحكام فهم اختلاف فممن لا يثبت بشيء من السجدة قد تكلم بالفارسية في الصلاة بكتابة أو أكثر غير ما ذكره ولا محتمل للمعاني و زاد
بعضهم ولم يخل النظم القرآن زيادة انفصال بأن قراهم كان قوله تعالى معيشة عندكم معيشة تذكروا أو كان جزاء ما كسبته أو الموقر أو تفسير القرآن
فلا يجوز بالاتفاق ولكن الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله أن خلاف فيما أجاز على لسانه من غير قصد إلى ما سن أحمد ذلك نيكين أن يؤثرا وزدنا
والجواب بردي الزيد بن عتيق وقيل سماع في الفارسية لأنها تورتية من العربية في الفصاحة فلا زيادة بغيرها فلا يجوز بالاتفاق وقد رجع
أبي حنيفة رحمه الله إلى قول الإمامة رداه نوح ابن أبي عمير ذكره في الإسلام والله في شرح كتاب الصلوة بها اختيارا فافهمه الإمام أبي زيد طه
المتقين وعذبة الفتوى في قوله وأقسام النظم والمعنى فيها في الآية إلى معرفة أحكام الشرع أربعة كما أن القرآن سما للنظم والمعنى ومعرفة أحكام الشرع
الثابتة بالقرآن توقفت على معرفة شرع في بيان أقسامه قال أقسام النظم والمعنى أي نظم القرآن ومعناه فيما يرجع إلى معرفة أحكام الشرع أربعة
واحترز به عما لم يحصل به معرفة الأحكام من القصص والأمثال أكرم وغيره أو هو عجيب لا يتحقق بها بديه ولا يتبين غرابيه ولا يقال ليس شيء من القرآن
مما لا يتعلق به حكم من أحكام الشرع فإن بوب متنا واحتمية جواز الصلوة وعمره القراءة على جنب أسمايين من أحكام الشرع وهي متعلقة بجميع عبادة
القرآن فكيف يصح هذا الاحتراز لانا نقول هذه الأحكام وإن تعلقت بجميع لكن لم تثبت معرفتها بالجميع بل تثبت ببعض النصوص من الكتاب والسنّة
فيصح هذا الاحتراز وأعلم أن صحيح الأقسام باعتبار الأقسام كل قسم على أربعة أقسام والأقسام الأربعة المتقابلة للتقسيم الثاني عليها صاعدين قسما
وقد ذكرنا شارحون في تحصيل هذه الأقسام وجوبا واحتمالا ما ذكره وهو أن المقوم من الكلام لا يمكن أن يكون أجبا إلى النص للنظم فقط أو إلى غير
فالأول هو المقوم المأول الثاني لا يمكن أن يكون لا سبعا إلى تصرف المشكك أو إلى غيره مع الأول ما أن يكون تصرفه تصرفا في بيان المعنى
إلى سابع وهو التقسيم الثاني أو غير ذلك وهو المقوم الثالث والثاني هو التقسيم الرابع أو يقال التصرف في الكلام لا يكون إلا على سبعا أو على ثلاث
فإن كان من جهة المشكك فلا يمكن أن يكون في اللفظ أو في المعنى والأول ما أن يكون بحسب الوضع وبحسب اللفظ ولا ثالث والآخر

وسكانه وترتيب حروفه لان الصيغة اسم من الصف الذي يدل على تصرف في الهيئة في المادة فالمفهوم من حروف ضرب استعمال الله تعالى في
في محل قابل له ومن بيته وقوع ذلك الفعل في الزمان الماضي وتوحد السند اليه وتذكيره وغير ذلك ولهذا يختلف كل معنى باختلاف ما يدل عليه
ويضرب الا ان في بعض الالفاظ يختص البيته باو فلا يدل على المعنى في غير تلك المادة كما في رجل مثلا فان المفهوم من حروفه ذكر من بني آدم باو
حد الصغر ومن بيته كونه كبير اذ هو مصغر واحد الميرح وغير ذلك ولا يدل هذه البيته في سد وفي شيء وفي بعضها كالماء يدل على معنى واحد وفي الحروف
مما نحن فيه لان الالفاظ والصيغة في اخص لانه حروف الاسد مثلا على الميكل المعروف ودلالة بيته على توحيده وكونه كبير اذ في ذلك ولا يخرج
اشخاص من المفهوم بالتعريف بمثل هذه العوارض فانهم وفي العام دلالة حروف اسد على ذلك ودلالة بيته على كبره وحموته وفي المشترك دلالة حروف
الافراد على الجمع او العكس ودلالة البيته على التوحيد ولكن الظاهر انها ههنا بمعنى واحد والمقصود تقسيم اللفظ باعتبار معناه في نفس الامر لا باعتبار شكله
واساسه فان المشايخ رحمهم الله قل ما يلتزمون الى مثل هذه التكلمات التي لا يلين بهذا القول اشخاص وهو كل لفظ وقع لكذا ذكر كلمة كل في الشرط
وان كان شذرا في اصطلاح اهل المنطق لانه لا يحاطه الافراد والتعريف للقيمة لا للافراد وهذا كان من شرط السحان يستقيم على كل فرد من افراد
المحدود ولو جازا حقيقة فيه فانك اذا قلت الانسان حيوان ناطق يصدق به احد على كل فرد من افراد الانسان فاذا قلت الانسان كل حيوان
ناطق لا يستقيم اطلاقه على زيد مثلا فانه ليس كل حيوان ناطق الا ان المشايخ لم يلتزموا الى اصطلاحاتهم في هذا وذكر التعريفات في تصانيفهم
يوثق بها على المراد معنى اللفظ كما هو اللائق بالقيمة تركبهم للتكلف واحراز عمالا يعينهم حصول معانيهم وادواتهم قوله كل لفظ عام متناول
والالفاظ الموضوعات للمعاني وغير ما يقتضيه وضع المعنى خرج غير الموضوعات وحصل الامر من المشترك ايضا لانه موقوف على المعنيين او اكثر ايضا
ويقوله معلوم خرج الجمل فانه وضع المعنى ولكنه غير معلوم للسامع ويقول على الاخر اخرج العام فانه وضع المعنى واحد معلوم شامل للافراد اذا لم
من قوله على الافراد كون اللفظ متناولا للمعنى واحد من حيث انه واحد قطع النظر عن ان يكون له في اخرج افراد ولم يكن ولا حاجة
الى الاحتراز من الجمل في حقيقة لان به تقسيم النظر الى اصل الوضع والاحتمال في الكلام ليس باصل الوضع بل بالعوارض فالجمل في اصل وضعه
لا يخرج عن هذه الاقسام ولكنه احتراز عن نظر الى ظاهر قوله وكل اسم انما ذكر الاسم ههنا دون اللفظ لان ما يدل على الشخص المعين وهو المراد
من المعنى المعلوم لا يكون الاسماء بخلاف القسم الاول لان الدلالة على المعنى يحصل بالافعال والحروف ايضا وقوله على الافراد ههنا احتراز من
المشترك بين الشخصات لانه بالنسبة الى كل واحد اسم وضع لمعنى معلوم لكن لا على الافراد فتم المراد بالمعنى في قوله وضع المعنى ان كان مدلول اللفظ غير
في التعريف الشخصات ايضا لانها معاني الالفاظ الموضوعات لها فيكون احدها متناولا لخصوص الجنس والنوع والعين ويكون افراده مخصصا لجنس
بالذكر لقوة المفارقة بينه وبين غيره او لا يشترك في مفهومه اصلا بخلاف غيره من انواع اخصوس وهذا التخصيص اولى العلم بالذكر في قوله تعالى
يحيى الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم حيات بعد وفاءهم في قول الذين آمنوا بالتفاوت القوي بينهم وبين عائلته المؤمنين في الدرجة
والشرف والتخصيص جبريل وسكائيل بالذكر في قوله تعالى من كان عدوا لثاد ولكية ورسله وجبريل وسكائيل بعد وفاءهم في مفهوم الملكية لقوة تفريق
وشرقا هذا عند عز وجل وان كان المراد منه ما هو العلم والجمل فيكون هذا التعريف لخصوص اشخاص الاعتباري والتحقيق لا التعريف اشخاص من حيث هو
وتفسيره اشخاص القسامين ما ذكره ابو اليسر اشخاص متناول فردا كرجل والمرأة والقرن من تحديد كل قسم بحد على حدة هو الاشارة الى ان اخصوس
يسمى في المعاني تسميات جميعا سمكها في العلم فانه لا يجري الا في المسميات ولهذا ذكر في المشترك هو ما اشترك فيه معاني او اسمي ليكون اشارة
ان لا يشترك يجري في التسمين كالمفهوم بخلاف العموم ويجوز ايضا ان يكون لكل تعريفا واحدا لان معانيها في اجناس اشخاص كل لفظ وضع المعنى

اولى على الافراد الا انه يسط في العبارة العز من هو الا حراز من العام وعن المشترك بين الشخصات جميعا فان قوله عن الافراد لا يثبت
الى كل لفظ احراز من شيء آخر ولو لم يسط في العبارة لم يحصل هذا العزم من قوله والعام وهو كل لفظ يتكلم بهما من المسمايات والمراد باللفظ
هو الموضوع بقرينة مورد التقسيم وهو عام كما قلنا فيقولون يتكلم اي شيئا حصل الاحراز من المشترك فانه لا يتكلم معنيين بل كل واحد على
السواء فيقولون جميعا احراز عن اثنين كما ناليت بهما بل هي مثل سائر اسماء الاعداد في مخصوص وعن اشتراط الاستغراق فانه عند اكثر
مشايخ ويا ليس بشرط للعموم وعند مشايخ العراقي واكثر اصحاب الشافعي وغيرهم من الاصوليين هو شرط واحد العام عندهم هو اللفظ المستغرق
بجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد فلا استغراق هو الشرط عندهم والاجتماع عندنا ونظير فائدة الاختلاف في العام الذي حصل منه البعض فبعضهم
لا يجوز التمسك بعمومه لانه لم يبق عاما وعندنا يجوز لبقاء العموم باعتبار بقاء الجمعية وبقوله من المسمايات احراز من المعاني فان العموم لا يجوز
في المعاني عند المتأخرين من مشايخنا وقد عرف تنقيح في الكشف ولا يقال احد المذكور ليس بجامع لان النكرة المنفية ونحوها عامة
كما نص عليه في مائة الكتب ولم يبق لنا هذا احد في لبيت بانفرد موضوع الانتظام مع جميع المسمايات بل عمومها ضروري كما عرف لاننا نقول
احد ولبيان احكاما في عمومها مجازي لصدق حد المجاز عليه فان رجلا في قوله ما رايت رجلا اريد به غير ما وضع له العلامة بين
الحلين او الرجل وضع للمفرد واريد به غير موضوعه وهو العموم ههنا بقرينة التقية كما اريد بالاسد الشجاع في قوله رايت اسدا يريد بقرينة
الرسم العلاقة بينهما وقد نص على مجازية في شرح اصول الفقه لابن ابي حبيب واذا كان كذلك لا يمنع عدم دخوله في احد محبة على ان
ان سلمنا ان عمومها متيقنة لا يقدح ذلك صحة احدا ايضا فان احد المذكور لبيان العام صيغة واحدة بدلالة مورد التقسيم لا المطلق العام
وعدم النكرة المنفية لم يثبت بالصيغة بل بالضرورة واحد المذكور جامع مانع للعام الصيغة فيكون صحيحا ولو لم يسطر الموضوع في اللفظ
بان اجري على اطلاقه ولم يلتفت الى مورد التقسيم لكان احدا متنادا لهما اذ هي لفظ يتكلم بهما من المسمايات معنى فقبين بما ذكرنا ان
احد جامع كما هو مانع وقوله افظا او معنى تفسير للانتظام لا تقسيم للمحد فانه قد تم بقوله يتكلم بهما من المسمايات والتفسير وان كان يقتضيه
سبب الاسماء واحدا مما يمتز فيه عنه لكنه اذا لم يوجب خلافا في حصول المقصود لا يعاين ومثله كثير في كلام السلف والامراء من الانتظام
لفظا ان يدل صيغة على الشمول كصنع المجموع مثل زيدون ورجال ومن الانتظام معنى ان يكون الشمول باعتبار المنتهى دون
الصيغة كمن وما والقوم والرهط ونحوها فانها عامة من حيث المعنى لتناولها جميعا من المسمايات وان كانت صيغتها صيغ مخصوص
قوله وحكمه اي حكم العام وهو الاثر الثابت به انه لا يوجب حكم اي ثبوت فيما يتناول قطعا وقيينا متميز اي على وجه القطع ارادة اعم
وارادة التخصيص عنه وثبت في ذاته من غير شك واليقين العلم وزوال شك فعيل من يقن الامر يقينا لازم ومتعدد ثم اشيخ
رحمة الله بين حكم العام قصد اشارة الى حكم الخاص قوله كالاخص روي للاختصار والاختلاف بين الجمهور ان موجب الخاص قطعي واختلف
في موبيا لعام الذي لم يخص منه شيء فعند الجمهور من الفقهاء والمكملين من ارباب العلوم موجبه ليس بقطعي وهو مذهب الشافعي
واليه ذهب الشيخ ابو منصور المازدي وجماعة من مشايخنا منهم الشافعي وعند عامة مشايخنا العراقيين كابي الحسن الكرخي والبيهقي
اجصاصا وغيرهما موجبه قطعي موجب الخاص وتابعهم في ذلك القاضى الامام ابو زيد ومائة المتأخرين منهم الشيخ المصنف رحمه الله
وثرثرة الاختلاف تظلم في وجوب اعتماد العموم وتخصيصه بالقياس في خبر الواحد ابتداء فعند الفريق الاول لا يجب ان يعتقد العموم فيه و
يجوز تخصيصه بها وعند الفريق الثاني يجب الاعتماد ولا يجوز تمسك من قال بانه ليس بقطعي بان اليقين والقطع لا يثبت مع الاطلاق

لانه عبارة من قطع الاحتمال ثم احتمال ارادة المخصوص في العام قايماً لانه لا يرد الا فيما يحتمل الا ان ثبت بالدليل انه غير ممكن للمخصوص
 بمقتوله تعالى ان الله بكل شئ عليم بعد ما في السورة وما في الارض واذا كان الاحتمال قائماً في نفسه لا يمكن القول بثبوت موجبه قطعاً
 كالقياس وغير الواحد وهذا خلاف الخاص فان احتمال ارادة المجاز قايماً فيه وثبتت موجبه قطعاً مع ذلك عن الشافعي رحمه الله
 لان احتمال المجاز ثابت في العموم ايضاً مع احتمال التخصيص فكان الاحتمال فيه اكثر واكثر فيجوز ان يؤثر في رفع القطع واليقين
 الفرق ان احتمال التخصيص لا يخرج العام من حقيقة لان العموم باق بعد التخصيص الى ثلاث حدود من المباشرة والاستفراق كما عرفت
 فكان احتمال ارادة التخصيص بمنزلة ارادة مسمى آخر لهذه الصيغة فيجوز ان يؤثر في رفع اليقين لانه ليس على خلاف الاصل كما لا يشترط
 اذا ترجح بعض وجوبه بدليل ظاهر كان احتمال ارادة المسمى الآخر معتبراً في رفع اليقين قايماً احتمال ارادة المجاز فيجوز من حقيقة وجوبه
 وكان على خلاف الاصل فلا يميز من غير دليل وتمسك من قال بان موجبه قطعاً بان اللفظ اذا وضع لمعنى كان ذلك المعنى منها طامناً
 لا يرد ذلك اللفظ مع ان يقوم الدليل على خلافه ثم صيغة العموم موقوفة له وحقيقة فيه فكان معنى العموم ثابتاً بها قطعاً متى يقوم
 الدليل على خلافه كما في الخاص فان مساواة ثابتة قطعاً لكونه موقوفة له حتى يقوم الدليل على صفة المجاز قايماً الاحتمال
 الذي ذكره انخصر فلا مبررة به اصلاً لانه ارادة في باطن المكلف وبعبارة غيب متناول ليس في وسعنا الوقوف عليها من غير دليل قبل
 ظهوره بكونه موجبه ثابتاً قطعاً بخلافه انما هو ان ارادة المجاز لما كان له ثبوتاً لا يمكن الوقوف عليها من غير دليل فان وجوبه
 ثابتاً قطعاً قبل ظهور الدليل يبينه ان برود صيغة العموم على ارادة المخصوص من غير قرينة يدل عليه يوم القيام على السامع و
 يورد في كل حال تعالى الله عن ذلك فلا يجوز رد العام على ارادة المخصوص ولا رد الخاص على ارادة المجاز من قيس
 ذكره دليل فيهم السامع مراد الخطاب قوله الا انما يحتمل المخصوص معلوم او مجهول اختلف في العام المخصوص منه فيقول لا يتبعه غيره
 سواء كان المخصوص معلوماً كما قال الشارح مثلاً او مجهولاً كما قالوا لا تقلوا بل لزمه وتخصيص المستأنس بقوله تعالى وان احد
 من المشركين سجد بالآية من قوله عز وجل فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم فجهلوا فخصموا الربوبية من كل نوع البيوع في قوله عز وجل احل الله البيع حرماً
 الا ان كان المخصوص معلوماً يتبعه العام في الباطن موجبه قطعاً كما كان وان كان مجهولاً سقط دليل المخصوص ويتبعه العام في الكل
 موجبه قطعاً وعندنا يتبعه العام حجة بعد التخصيص سواء كان المخصوص معلوماً او مجهولاً الا انه لا يتبع قطعياً بل يصح ظاهراً كالتقاسم
 وخبر الواحد كما انما رآه الشيخ بقوله الا انما يحتمل اي العام مخصص معلوم او مجهول اي مخصص معلوم المراد او مجهول المراد كانه الربوبية
 في البيع تخصيص الربوبية الذي هو مجهول لكونه مجازاً من البيع واية الربوبية تصلح مثلاً المخصص المعلوم بعد البيان كما يصلح مثلاً المخصص
 المجهول قبله فلهم لم يذكر الشيخ مثلاً المخصص المعلوم فيمنع اي فحينئذ المخصص يوجب اي ثبت العام المخصص منه الحكم في
 الباطن او في الكل على تجرد اي على احتمال ان يظهر المخصص اي التخصيص في العام بسبب قليل مخصوص اي لدليل المخصص ان كان معلوم
 المراد والمطل هو المجتهد او بسبب تفسير الدليل المخصص ان كان مجهول المراد والمفسر هو الشارع وبذا من قيل اضافة المصدر الى المفعول و
 يلاحظ ان دليل المخصص يشبه الاستشهاد بحكمه من حيث انه يبين ان المخصص لم يدخل تحت الجملة كالاستشهاد واما شرط اقرار العام
 كما شرط اقرار الاستشهاد بالاستشهاد منه ويشبه النسخ بصيغة من حيث انه كلام مستقل بنفسه كدليل النسخ لو لم يكن يسبقه العام
 فيهم من المراد فاذا كان معلوماً كان محتملاً للتعليل وان كان الاستشهاد ودليل النسخ لا يقبلان التعليل لان المنع من التعليل في الاستشهاد

عدم استقلاله بنفسه في النسخ خلوص معنى العارضة اوله على ما اتينا من هذا النص بطلانه فاذا كان دليله من مستقلا بنفسه انما هو
 لم يدخل تحت الجملة لم يوجد المانع من التعليل فتعليل في اللاحق في النص هو التعليل وعلى تقدير التعليل يصير قدرا تناوله العامة منصوصا
 سابقا داخل في العموم وهو لم او بقوله على تجوز ان يظهر بخصوص فيه بتعليله وذلك القدر مجهول فاجب جهالة الباقي وجهالة تفتتح سقوط العمل
 به الا اننا عرفنا العام موجبا قطعا فلا نعلمه بالاحتمال في الشك ولكن قلت فيه شبهة بهذا الاحتمال الذي نشأ عن دليل ظاهر فاجب العمل وان العلم خبر
 الواحد والقياس اذا كان موهوبا لاسباب ان يستلزم دليله من نصي العام موجبا كما كان نظر الى شبهة النسخ وان لا يتبني العام محققا لجهالة
 فيه نظر الى شبهة الاستثناء فلما تروى كل واحد منها بين الزوال والبقاء لم تبطل واحدة منهما بالشك فيجب العام موجبا ولكن تمكنت في شبهة جهالة
 دليله منصوص فان احتمال الحق في تغييره بالخصص قد يرد على تقدير حقوق التفسير بتحقيق احتمال بخصوص في كل فرد من العام وكان عام قبل
 حقوق التفسير بالخصص مع جبال الحكم في جميع الافراد على احتمال رادة بخصوص في كل فردا ذلك فردا محتمل ان يكون هو المخصوص من العام وهو معنى
 قوله بتفسيره وبعد حقوق التغير بالخصص يصير بمنزلة المخصوص للمعلوم فيقضي ان هذا لا احتمال لتعليل فتبين ان العام بعد التخصيص يصير ظاهرا
 معلوما كان المخصوص ومجهولا فيجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس بعد التوقف على المعنى كما ان اهل لذة لما نصوص من يوم نص القائل الحق بهم
 السنون والعبيان في العيان والمقدون والزنى والراهبون بعلته ان كفرهم غير مفضل الى سحاب كلف اهل لذة فمخصوصا من النص
 بالقياس كما في نص اربو المصحح البيان بالخصص في الاشياء الستة الحق بها غير باعلة الكليل والنجس الطعم والجنس وحض بالقياس قوله
 والمشترك اى المشترك فيه ثلاث المفهومات مشتركة واللفظ مشترك فيه وهو ما اشترك اى هو اللفظ الذي اشترك فيه معان او اسام لادوية
 لا مشترك بحسب الوضع عرف ذلك بمورد التقسيم فان هذا تقسيم اللفظ باعتبار دلالة على المعنى بنفسه من غير نظر الى رادة المتكلم وذلك بالوضع
 ومعنى الاشتراك ان يكون كل واحد من مفهومات اللفظ صالحا لان يكون هو المراد به احتمالا على السواء ثم العام قد دخل في هذه اللفظ فانه
 اشترك فيه اسام فاحترز عنه بقوله لا على سبيل الانتظام بمعنى هذا الاشتراك بطريق البديل لا بطريق اشمول وقوله معان او اسام بصيغة
 الجمع يوهم ان عدد الثلاث شرط في الاشتراك كما هو شرط في العموم وليس كذلك بل الاشتراك ثبت بين المعنيين او الاسمين كالقرد وكذا
 قيل في صدره هو اللفظة الموضوعات المختلفة او اكثر وضعا ولا من حيث هما كذلك فاحترز بقوله بمقتضى مختلفتين عن الاسماء المفردة
 وبقوله وضعا ولا عن المنقول وبقوله من حيث هما كذلك عن مثل اشياء فانه قد يتناول المساهيات المختلفة لكن لاس من حيث انها مختلفة بل
 من حيث انها مشتركة في معنى واحد واعلم ان ذلك كلمة او في التحديد ان كان شيئا الى تقسيم احد فهو باطل لعدم حصول المقصود وهو التعريف و
 وان كان يوهم الى تقسيم المحدود لا الى تقسيم احد فهو باطل لعدم الاختلال في التعريف ثم ان تناول التسمين لفظ من لفظ احد فهو تقسيم المحدود
 والافراد تقسيم احد كما لو قيل اجسم ما تتركب من جوهرين او اكثر يكون تقسيما للمحدود ولتناول تركيب اياها ولو قيل اجسم ما تتركب من جوهرين
 او ماله ابعاد ثلثة يكون تقسيما للمحدود من قولها تحت لفظ من لفظ اى فيفسد فتقوله معان او اسام من قبيل تقسيم المحدود ولا من تقسيم احد
 لدخوله تحت قوله ما اشترك كما ان قوله لفظا او معنى تقسيم للمحدود ودل قوله تحت قول في نظم دكين انما ان يصير عنها بلفظ واحد بان يقال هو
 ما اشترك فيه مفهومات مختلفة لا على سبيل الانتظام وليس هذا تعريف الشئ بنسبه ايضا فان المراد من قوله والمشارك المشترك الاصطلاحي من
 قوله اشترك الاشتراك اللغوي ثم ان كان المراد من المعاني المفهومات الالفاظ فالمراد من الاسماء الالفاظ الدالة عليها فيمكن ان يحيل لفظ المعين
 مثلا لا اشتراك الاسامي ان جعل هو موهوبا بازاء لفظ الشمس والينبوع والذهب غير باء مثلا لا اشتراك المعاني ان جعل هو موهوبا بازاء مفهومات

المراد من المعاني

هذه الالفاظ كذا نقل عن الامام العلامة شمس الايمه الكروبي رحمة الله والكان المراد منها المعاني الذهنية كالعلم والحجول هو ظاهر المراد
من الاسامي المسماة اي الاماكن فمكان نظير المشترك بين الاسامي لفظ العين لا اشتراك ما ذكرناه فيه والمولى لا اشتراك المعنى والمعنى
ونفسه بها فيه واقره الاشتراك بحقيقه الطهرية ونظير المشترك بين المعاني الالفاظ والظاهر والستر والنيل للمعنى والعطش والبيع لزاله
لكل المبيع بتقابلة النفس وازالة ملكة النفس بمقابلة المبيع وانما بان من البيوتة بمعنى الفصل من ظهور وبعد واعلم ان الاشتراك خلاف العمل في
لو دار اللفظ بين الاشتراك وعدمه كان الاغلب على الظن عدمه لانه يخل بالفهم في حق السامع لثروا الذين بين معنوياته وقد يتعد عليه
الاستكشاف لمهمة الحكم والاستكشاف من السؤل فيجده على غير المراد فيجمل وربما يظن النظم ان السامع ينبغي للقرنية الدالة على المراد ان
السامع لم يتبين لها فيفسر كمن قال لعمري اعط فلانا حيا واداره خبرا او شيئا اخر من الاماكن فالعطاء وينا را فيفسر السببه فمما يقتضيه
امتناع وضعه كما ذهب اليه قوم ولكن وقومه لما اني ذلك بقية اقتضاء المرجحيه وهو المراد بكونه غير اصل وسبب قومه ما غفلة من الواضع
ان كانت اللغات اصطلاحية كما ذهب اليه ابوالمشهور واتباعه بان نسي وصفه الاول وقد اشتبه في قوم فوضعه ثانيا لمعنى اخر واشهر في
اخرين ثم تراعى الكل بالوضعين او اختلاف الوضعين بان وضعه وادفع المعنى وشبهه فوضعه اخر فمما اشتبه كلاهما بين الاقوام والقصد
الى ان تعريف اشئ لغيره محمل غير مفصل له هو قد يكون مقصودا في بعض الاحوال بالتفصيل في عامته الاحوال ان كانت توقيفية كما ذهب
اليه لا شرعي وابن فورك فلا يتلاوا كما في انزال المتشابه فيلزم مما ذكرنا ان لا يدل المشترك على كلا المعنيين بالوضع وان لا يجوز ازاوتهم
ايضا لانه لا يحقق مقصود الواضع فانه يوضع اللفظ من افراد معنوياته فقط ولا يحصل التلاوا ولا التعريف الاجمالي ايضا لانه يصير معلوما
من كل وجه فثبت انه لا عموم لقوله وحكم التوقف فيه بشرط التال يعني يتوقف فيه من غير اعتقاد وحكم معلوم سوى ان المراد به حق حتى يقوم
وليل الترجيح لان الاشتراك بيني من المساواة وقد ثبت ان لا عموم للمشارك فكان الثابت به احد معنوياته غير عين عن السامع من غير ترجيح
لاحد على الباقي فيجب التوقف ولكن بشرط ان لا يتعد عن طلب المراد لان ذلك المراد فيه محتمل بالتال في الحقيقة او طلب ليل آخر يعرف به
المراد بالوقوف على المراد في كل احتمال على التساوي فيجب الاشتغال بالطلب ليزول الخفاء وكما تامل علماءنا رحمهم الله في لفظ الاشتراك
بين كميض والطهر لوجود اصل في التكريك الاعلى المحج ليقال قرات اشئ قرانا اى جميعه ونصحت بعضه الى بعض ويقال قرات هذه الناقه مسلما
تطو لقرات جنيا اى لم تضم جميعا على ولد وعلى الانتقال ايضا يقال قراء النجم الى انتقال حقيقة الاجتماع في الدم فان الدم هو مجتمع في الرحم كذا
حقيقة الانتقال في كميض لان الطهر اصل وكميض عارض والاتصال تحقيق من اصل الى عارض فكان هذا الاسم والى بحقيقه فبالمراد في
في قوله تعالى ثلثة قروا بحقيقه دون الاطهار فتدلو ايضا بالاشارة وهو ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم او عن بعض الصحابة طلاق ابي
فنتان وعدتها حيفتان على ان المراد منها كميض لانه لما صرح فيه بلفظ كميض واثار الرق في تنصيف ما ثبتت في حق احمود والتبدل علم الاشياء
في حق احمير كميض دون الاطهار قوله والماول وهو ما ترجع من المشترك لبعض وجهه بقالب الرمي قيد لقوله من المشترك وبغالب الراي
وهما ليسا لازمين فان الخلف او اشكل والجمل او ابدال سخا وعنه بدليل في شبهة كبر الواحد والقياس ليسى ما دلا ايضا كذا في الميزان والتقويم
واصول صدر الارلام وغيره وكذا الظاهر والنقل ذا حمل على بعض محتملاته صارا ولا بخلاف فثبت ان الترجيح من المشترك وبالراي ليس لظهور
فصل المشترك على المشترك اللغوي وهو ما فيه خفاء واحتمال لا اشتراك المعاني فيه وغالب الراي على غالب الظن نبيد خل فيه جميع اقسام المسائل
ويكون تقدير الكلام الماول ترجيح ما فيه خفاء او ما فيه خفاء لغير وجه بدليل لظني واستحزبه من المفسر فان الدليل المرجح او كان قطعا كان ذلك تقدا

التأويل وقيل في عدالتها ويل هو اعتبار احتمال بعينه دليل يصيبه الغلب على الظن من سائر ما دل عليه اللفظ ومقتضى انما قيده بالمشترك لانه لم
 يرد بالمادول ههنا جميع اقسامه بل اراد به ما منه هو المادول من المشترك يعني هذا المادول هو المشترك الذي ترجع بعض وجوبه بغالب الظن
 من اقسام الصيغة دون غيره وذلك لان صيغة المشترك يدل بالوضع قبل التأويل على حد مضمونها وما وجد التأويل لم يتغير تلك الدلالة فان اقر
 مبدأ التأويل وحمله على محض حال عليه بالوضع كما كان يدل عليه قبله فكان من اقسام الصيغة والدلالة بخلاف سائر اقسام المادول فانها قبل التأويل
 تدل على معان بالوضع وبما للتأويل تغيير تلك الدلالة فلا يكون من اقسام الصيغة والدلالة الا ترى ان قوله عليه الصلوة والسلام المستحاضة متوضعا
 لكل صلوة يدل بالوضع على وجوب التوضيح لكل صلوة وبالتأويل وحمل على الوقت فتغيرت تلك الدلالة وقوله عليه السلام للصلوة الا بقائمة الكتاب
 يدل بالوضع على انه اجزاء اصلا وحمل على نفي الفضيلة لم يتبق تلك الدلالة فلذلك قيد بقوله من المشترك وفيه ضعف سببينة ثم قيل انما دخل المادول
 من اقسام النظم صيغة ولغة مع ان المراد به في الراجح والاجتهاد ان الحكم بعد التأويل يضاف الى الصيغة لان اضافة الحكم الى دليل الاثر
 اولى لما قالوا الحكم المستعوض عليه مضاف الى النص لا الى اعماله لانه اقوى منها كما كان في غير محل النص يضاف الى الدلالة بخلاف المفسر لان التفسير
 الاصح به مثله في القوة فيجوز اضافة الحكم الى المفسر قالوا ويدرك كمال ذائعة البيان بخبر الواحد يكون ذلك ثابتا قطعيا وان كان خبر الواحد لا يوجب
 الحكم قطعيا لانه بعد البيان يضاف الحكم الى المفسر لكونه اقوى لا الى خبر الواحد الا ترى ان قوله عليه السلام افاظت هذا وفعلت هذا فقد تمت ذلك
 لما تحقق بيانا لقوله تعالى ولله عياض الصلوة ثبت فرضية القعدة الاخرة لما ذكرنا ولكنه مع هذا التوضيح مشكك لان هذا القسم في بيان لالة اللفظ
 بنفسه على المصنف بالوضع من غير نظر الى امر آخر ولذا انفصل في القسم من الاقسام الاخر لان في تلك الاقسام انضم الى دلالة الصيغة بمعنى اخر انفصل به
 كل قسم من غيره واذا كان كذلك لا يستقيم جعل المادول من هذا القسم وان كان الحكم بعد التأويل مضافا الى الصيغة لان دلالة الصيغة بوجه
 انضمام التأويل اليها لا يوجب الصيغة كما لا يستقيم جعل الظاهر والنص حقيقة والمجاز من هذا القسم وان كان الحكم ثابتا بالنظم لانضمام معنى اخر اليها
 وهو التركيب والاستعمال في موضعه وغير موصوفه بما قولهم يحمل في ذائعة البيان بخبر الواحد يكون الثابت به قطليا فليس كذلك لما ذكر في المغير
 ان الحمل في ذائعة البيان بخبر الواحد فمادول ولا ذكر فيه في موضع اخر ان الاشكال بدليل فيه شبهة بخبر الواحد والقياس لا يسمى مفسرا ولكن يسمى
 مادولا لان الكشف التام لا يحصل بالبيان الظني فلا تثبت به الفرضية لانه لا تثبت الا بما هو قطعي الدلالة والثبوت فلا تثبت الفرضية بخبر الواحد لان
 قطعي الدلالة في نفسه لا بالعام المخصوص منه والكانت قطعي الثبوت واسم فرق بين معرفة المراد من المشترك بالراجح الذي هو ظني وبين معرفة المراد من
 الحمل بخبر الواحد الذي هو ظني والما استدلالهم بالقعدة الاخرة فحاصلها انما هي الفرضية قطعية بل هي واجبة ولكن الواجب نومان اجب في قوة
 الفرض في العمل كالوتر عند ابي حنيفة رحمه الله حتى منع تذكره صريح النجاشي كراهية التشاؤم وواجب وان الفرض في العمل فوق السنة كتحسين الفاحشة حتى وجب
 سجود السجود كما ولكن لا تقبل الصلوة فالقعدة الاخرة التي لم يزلوا يذكرونها فرضا فاما ان يحجب اعتقاد فرضيتها بحجب كيف جازها بالاتربة
 ان المالك الاصم والمالك كغيره بالانكار بها فرضيتها ولم كيف انما سبب رضى يرد عنها بالانكار روى المتقدمين مع سقوط البيان بآية الربوبية في الآية
 الستة ولم كيف من انكر تقدير فرضية اسح الربيع لا يوجب غير المنقولة بيانها من الكتاب وهو قوله تعالى فاسجدوا لله جميعا وكيف ثبت الحكم قطعييا مثل هذا
 البيان وفي ثبوته بيان شبهة وفي اجابة لم تضع لي وجبا ساقية بهذا الاسم هو العلم بالحقيقة قوله وحكم وجوب العمل به على احتمال غلط امي حكم المادول
 وجوب العمل به كوجوبه بالظاهر والنص لان مع احتمال السوء والغلط كما يحجب بخبر الواحد والقياس كذلك لان التأويل ان ثبت بالراجح فلا خطر في
 اصابت الحق حقيقة او المجردة بغيره ولا يصيب فيكون انشأته بمقتضى ما هو والغلط ركنان ثبت بخبر الواحد لانه دليل ظني فيكون الثابت به ظنيا ايضا

لما قطعنا قوله واقسم الثاني في وجوب البيان بذلك النظم فالقسم الذي بيانه كان في تقسيم النظم نفسه بحسب توجها المعنى وتكثره وهذا القسم في تقسيمه
 بعد التركيب بحسب ظهور المعنى للسامع وتفاوت درجاته لان المراد من البيان ههنا انهما المتكلم والمعنى للسامع وذلك انما يكون بعد التركيب وقبل قوله
 بذلك النظم اشارة الى ان السامع العام دون المشترك لان البيان لا يحصل للمشترك ولا يظهر المراد به للسامع واليه اشارة في بعض مصنفات الشيخ الامام
 فخر الاسلام رحمه الله لكون الاضداد المتعابلة لهذا القسم جعلت من اقسام البيان كما ينبغي ان يكون اسم الاشارة راجعا الى اجماع قوله الظاهر كذا
 المراد من الظاهر هو المصطلح ومن قوله بالظهور الظهور اللغوي وهو الوضوح والاكشاف فلا يكون هذا تعريف لشيء بنفسه وهو المراد منه معنى للسامع بنفسه
 اى بسماعه اذ كان قبل اللسان اعترافه من كفى والشكل امثاله فان ظهور المراد فيها توقف على امر خارج السماع وقيل هو ما دل على معنى بالوضوح
 الاصطلاح والعرفي وقيل غير احتمال امحوا وقيل هو الاشارة في افادة معناه الى غيره قوله بالنسب هو كذا ذكر اكثر من قصد لشرح هذا الكتاب بان
 قصد المتكلم اذ اقترن بالظاهر صلاصا شرط في الظاهر ان لا يكون معناه مقصودا بالسوق اصلا فراق بينه وبين النص قالوا وقيل ايت فلان نص في
 القوم كالتجريب القوم ظاهر في القوم لكونه مقصودا في القوم كان نصا في محي القوم لكونه مقصودا بالسوق وهذا لان الكلام
 اذ سبق له مقصود كان فيه زيادة ظهوره بوجه التسمية في السبق لانه لما كانت عبارة انهم اجماع على اشارة قالوا واليه اشار المصنف رحمه الله بقوله
 بحسب في المتكلم وقوله سبق الكلام لاجله قلت هذا الكلام حسن ولكنه مخالف لما في الكتب فان شمس الاثمة السبع ذكره في قوله
 الفقه الظاهر يعرف المراد منه بنفس السماع من غير تامل مثله قوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي وقوله على ذكره واسأل الله
 البيع وحرم الربوا وقوله تعالى فاقطعوا ايديهما فهذا ونحوه ظاهر في وقت على المراد منه لسماع الصيغة وهكذا ذكر القاسم في الامام
 ابو زيد في التوقييم وصدر الاسلام ابو السير في اصول الفقه والسيد الامام ابو القاسم السمرقندي وغيرهم فقلت ان عدم
 السوق في الظاهر ليس بشروط بل هو ظاهر المراد منه سواء كان سوقا او لم يكن الا ترى كيف جمع شمس الاثمة وغيره في ايراد
 النظمين ما كان سوقا وغير سوق وان احد من الاصوليين لم يذكر في تحديد الظاهر بهذا الشرط ولو كان منه ظهورا اليه
 لما نقل عنه الكل وليس ازوايد وضوح النص على الظاهر بجملة السوق كما طنوا اذ ليس بين قوله قائل وانكموا الايام
 منكم مع كونه سوقا في الطلاق النكاح وبين قوله فانكموا ما يطالب لكم من النصار مع كونه غير سوق فيه فرق في فهم المعنى
 للسامع وان كان يجوز ان ثبت لاحدهما بالسوق قوة تصلح للترجيح عند التعارض كما يخبر عن المتساويين في الظهور يجوز
 ان ثبت لاحدهما مرتبة على الاخر بالضرورة او التواتر وغيرهما من المعاني بل ازوايد بان يفهم منه معنى لم يفهم من الظاهر بقرينة
 نطقية تنظم اليه سابقا تدل على ان قصد المتكلم ذلك المعنى بالسوق كبيان العدوى في الآية المذكورة لم يفهم بدون الاثران الشعبي وثبت ونباع بها و
 ما قال شمس الاثمة رحمه الله في اصول الفقه واما النص فمأثورا بقرينة تميز باللفظ من المتكلم ليس في اللفظ ما يوجب لك ظاهرا بدون تلك
 القرينة واليه اشار القاسم في الامام ابو زيد وصدر الاسلام ابو السير وغيرهما وقوله بحسب في المتكلم فمعناه ان المعنى الذي به ازوايد والنص وضوحا على
 الظاهر ليس له معنى في الكلام تدل عليه معاني يفهم بالقرينة التي اقتصرت بالكلام نه هو المراد من المتكلم من السوق وكذا معنى قوله لانه سبق الكلام
 لاجله انه عرف بعد الاثران قرينة قوله متنى وثبت ونباع وقوله فان ختم الاثران فواحدة بالكلام انه سبق لبيان لعدو الذي به ازوايد
 الكلام وضوحا حيث فهم منه ان الاباحة مقصورة على هذه العدد وليس بمطلقة فاما ان يكون مجر والسوق معتبرا في صيرورة الكلام نصا
 من غير قرينة نطقية فلا يدل عليه ما قال شمس الاثمة رحمه الله الكلام يكون نصا باعتبار القرينة التي كان السياق لاجلها كقوله تعالى

فانکھوا ما طاب لکم من النساء ظاہر ہے تجویز نکاح فی استطیعہ المومن النساء نص ہے بیان بعد ولان سیاق الایۃ لذلک دلیل قولہ تعالیٰ ہی
وثلث وربع و قولہ تعالیٰ فانکھوا ما طاب لکم الی ہل لکم من النساء لان ہن من ما حرم کالاتی فی ہایۃ التحریم وقیل لہا الی الصدقہ ولان لک
من النفل یخرج من مخرج غیرہ مقلد و منہ قولہ تعالیٰ او ما ملکتم ایماکم شیئہ وثلث وربع بعد ولہ عن حد ذکرہ وانما منعت الصرف لما
فیہا من العدلین عدلہا عن حیضہا وعدلہا عن کبریا و محسن النصب علی سہال ما طاب تقدیرہ فانکھوا الطیبات لکم معیودات ہذا
العدد وثنیتین ثمنین ثلثا وثلثا واربعا لربا کذا ذکر فی الکشاف وقیل ما طاب اسی ما اورک من حاجت الثمرۃ اذا درکت والوجہ
ہو الاول لان علی لوجہ الثانی یلزم ان لا یجوز نکاح الصغیرۃ لانہا لم تدرک فان فیل بعد الذی طلق للثانی فلیخرج ہوان
یخرج بین ثمنین او ثلاث او اربع فہا معنی التکریر فی ثمنین وثلث وربع قلنا الخطاب لما تنانوا ولک یخرج وجب التکریر لیسبب کل تکریر
ایح ما اراد من العدد الذی طلق لکما یقال للجماعۃ اقتسموا ہذا المال و ہوا لالف و مہین و ثلاثہ ثلاثہ و اربعہ اربعہ ولو اخذت
لم یکن لہ معنی و لہذا عطف بالواو و دون اولانک لوزہبت فی ہذا المثال و تقول اقتسموا ہذا المال و مہین و مہین او ثلثہ ثلاثہ او اربعہ اربعہ
اقلت انہ لا یسوغ لہ ان یقسموا الا احد النوع ہذہ القسمۃ بان کیونوا متفقین فی عدد و منہا ولا یكون لہم ان یحبہ ابینہا بان یعطوا بعض
و مہین و بعض ثلثہ و بعض اربعہ فذلک فیما نحن فیہ ذکر بالواو و لیعلم انہ یسوغ ان یاخذ کل واحد من التامین ما اراد من
الاعداد المذكورۃ لان کیون کل الاتفاق سہل و واحد منہما دون امتیاز اسے عدد و شایئ منہما قولہ فانہ ظاہر فی الاطلاق
اسے فی ابانۃ نکاح ما استطیعہ المومن النساء لان اسے درجات الاموال باجر و فی امتیاز لفظ الاطلاق اشارۃ الی ان المال
فی نکاح یحظر لان نکاح رقی و کونہا حرۃ یناس فی صیرورتہا مملوکۃ و لانہا مکرمۃ بالتکریم الالہی کما قال لہ تعالیٰ و لقد
کرمانہ آدم و صیرورتہا سوط و مستقرۃ لا یایم التکریم الا انہ ایح للضرورة علی ما عرفت فاشار بلفظ الاطلاق اسے اذالہ
ہذہ احمرۃ الی سبب بمنزلۃ القید المسلم من المباشرة نفس فی بیان العدد لانہ الغنیہ للشارح سبق الکلام لاجلہ اسی لما مل بہا
العدد و دلیل قولہ تعالیٰ فان خصم انہ لا تعد لوا فواحدۃ فازداد قولہ تعالیٰ فانکھوا ما طاب لکم و منہما عا بقرنیۃ بحقوق العدد
بہ حیث قسم منہ الاطلاق و العی و علی ما ذالم فیہ کما عد فیہ فصار نصا قولہ و المفسر و ہوا انہ و و منہما علی و منہما انہ
علی وجہ لا یتبع فیہ احتمال التخصیص ان کان عاما و التاویل ان کان خاصا و فیہ اشارۃ الی ان النص یحتمل التخصیص و التاویل
کا لظاہر یعنی المفسر لا یتبع فی لفظہ احتمال قریب و لا بعید فانہ شقی من المفسر انہ سے ہوا انکشاف بلاشبہ نحو قولہ تعالیٰ
فصبہا لکم کلہم اجمعون فان قولہ عز اسمہ سبحہ الملکۃ ظاہر فی سجد و جمیع الملکۃ لکنہ یحتمل التخصیص و ارادۃ البعض کما
فی ترقیہ او اذا قالت الملکۃ یا مریم اسی جبرئیل علیہ السلام فبقولہ کلہم القطع ذلک الاحتمال فصار نصا لازما و موضح
علی الاول و لکنہ یحتمل التاویل و یحل علی التفرق فبقولہ اجمعون القطع ذلک الاحتمال فصار مفسر لا یقطع الاحتمال عن
اللفظ بالکلۃ قولہ و حکمہ اسی حکم المفسر لا یجاب اسی اثبات حکم قطعا من غیر اختلاف فیہ لاحد و قولہ بلا احتمال فخصیص و لا تاویل
اشارۃ الی رجحانہ علی النص فقد ذکر فی شرح التقریم و حکم اعتقادہ فی النص و انہ لا یحتمل التاویل فکیون ا و لے من
عند المقابلۃ الا انہ اسے المفسر یحتمل الغنیہ فی نفس الامر و ان کان ہذا المثال لا یحتمل لانہ من الاخبارات
و یخبر لا یحتمل النسخ و ینبہ بہ لفظہ القاسم باللفظ لانہ یو دے حینئذ اسے لے کذب او الغلط

وذلك شئيل على الله تعالى فاما اللفظ فيجربى فيه النسخ وان كان معناه محكما فانه يجوز ان لا يتعلق به جواز الصلوة وحرمه القراءة على الجنب
وهو المراد من نسخ اللفظ وكذا المفسر يحتمل الاستثنا فان البليس مستثنى من قوله تعالى فسيح الملكة لكن الشيخ لم يذكره لان من الاحتمال
ينقطع بعد تمام الكلام اذا الاستثنا فالاصح مترجيا فاما احتمال النسخ فباق للمنة لا مثبت الا مترجيا فاذا اراد اى المفسر قوة واحكم المراد
به الباء يتعلق بالارادة وضمن احكم معنى استثنى او اسن اى استثنى المعنى الذى اريد بالمفسر من التبديل سمي محكما فظهر بما ذكرناه لا بد من كون
الكلام فى غاية الموضوع فى افادة معناه وكونه غير قابل للنسخ سمي محكما وهو قول عامة اصوليين من اصحابنا ومنهم من لم يشترط كونه غير قابل
للسنخ وقال دهرى لا يحتمل الا واحدا وقيل هو ما فى العقل بيانه وقيل هو النسخ وقيل هو ما يوقف عليه لفهم مراده وقيل هو ما ظهر
كل واحد من اهل اللسان حتى لم يخفوا فيه والتشابه على اعتدادنا والاصح هو الاول لان ما خذه يدل على انه لا يحتمل النسخ ليقال بناء على حكم
اى باسوان الانتقام وكنت اذ انت انتقصها وتبديلا ثم لقطع احتمال النسخ قد يكون لمعنى فى ذاته بان لا يحتمل التبديل عقل كلاميا
الدالة على وجود الصانع وصفاته وحدوث العالم والاختيارات ويسمى هذا محكما بعينه وقد يكون لا لقطع الوحي بوفاة النبي صلى الله
عليه وسلم ويسمى هذا محكما لغيره قوله وانما يظهر التفات فى موجب هذه الاسامى عند التعارض حتى ترجح النص على الظاهر والمفسر عليها
والحكم على الكل لان النص لما كان اوضح بياننا كان العمل به اولى ولان فيه جمعا بين الدليلين لما كان حمل الظاهر على معنى كونه لغير
من غير محسوس لانا انما لم يعتبر الاحتمال الذى فى الظاهر لعدم دليل بعينه فلما يرد ذلك الاحتمال بمعارضته النص وجب حمله عليه وكذا
فى النص مع المفسر مع الحكم وفى تسميته ليقابل هذه الاقسام تعارضا تسامح فى العبارة لان من شرط حقيقة التعارض تساوى
المتجنتين المتقابلتين فى القوة وكلم لوجب لما ذكره فى الكتاب لكن لما تصور صعوبة التعارض من حيث التقى والاشبات سمي به مثال التعارض
بين الظاهر والنص تعارض قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذككم وقوله عز وجل فانكوا ما طاب لكم من النساء متنى وثلاث ورباع فان الاول
ظاهر عام فى اباحة كل غير المحرمات فيقضى لعمومه جواز النكاح ما وراء الرابع والثانى نص لقيضه اذ قد راجع الى اربع كما ذكرنا
فيتعارضان فيما وراء الرابع فيترجم النص ويحمل الظاهر عليه ومثال التعارض بين النص والمفسر تعارض قوله عليه السلام المستحى
تتوضا لكل صلوة وقوله عليه السلام المستحى متوضا لوقت كل صلوة فان الاول نص لكونه مسوقا فى مفهومه ولكنه يحتمل تناول
اذا اللام ليستعار للوقت والثانى لا يحتمل فيكون مفسر فيترجم ويحمل الاول عليه كذا قيل ومثاله من مسائل الفقهاء ما قال علماؤنا رحمه الله
فبين تزويج امرأة الى شهرته متعة النكاح لان قوله تزويج نفس فى النكاح ولكن احتمال المتعة فيه قائم وقوله الى شهره مفسر فى المتعة ليس
فيه احتمال النكاح فان النكاح لا يحتمل التوقيت بحال فاذا اجتمع فى الكلام ترجيح المفسر يحتمل النص عليه فكان متعة لانكاحا كذا ذكر
شمس الاثمة ونظر تعارض المفسر والحكم تعارض قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم وقوله عز اسمه ولا تقبلوا لهم شهادة ابدافان
الاول مفسر فى قبول شهادة العدول لان الشهاد انما يكون للقبول عند الاداء وهو لا يحتمل معنى آخر والثانى محكم لان التابيد لتصدق
به والاول لعمومه لوجب قبول شهادة المحدود فى القذف اذا تاب والثانى لوجب ردة فترجم على المفسر كذا فى بعض الشروح ولما قل
ان يقول لا نسلم كون الاول مفسرا لان المفسر لا يحتمل شيئا سوى مدلول النسخ وقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم يحتمل الا شيئا
والنذب وتيناو ل باطلاقة الاحتمى والعبد وليس ابردين بالاجماع فكيف يسمى مفسرا مع هذه الاحتمالات وكذا لا يلزم من صحة الشهاد
القبول فان اشهاد العيان والمحدودين فى القذف فى النكاح صحيح حتى العقد النكاح بشهادتهم وان لم يقبل شهادتهم واعلم ان ايراد المثال ليس بالواجب

لان الاصل تمديد بالدليل لا بالنسبة وانما ايراد المثال للتوضيح والتفريب فلا بد من اقامة الدليل او لا ثم ايراد المثال ان شاء الله ليصلح
على سبيل التبرع فاذا تم هذا الاصل فلا عليك ان لا تعجب في طلب المثال قوله اما الكل امي كل واحد من هذه الاقسام الاربعه فيوجب ثبوت
ما يتصور يقينا وهذا في المقسّم لا خلاف واما في الظاهر والنفس على التفسير الذي ذكرناه فهو من مذهب المعرفين من مشائخنا كابي الحسن الكرخي رح
عالي بكرة السجستان واليه ذهب القاضي الامام ابو زيد وعامة المتأخرين وقال بعض مشائخنا منهم شيخ المصنوع من مائة حكم الظاهر وجوب العمل
بما وضع له اللفظ ظاهر الاقطاع وجوب اعتقاد حقيقة ما اراد الله تعالى منه وكذا حكم النفس وبما قال اصحاب الحديث واكثر اصحاب المشافعي رح
والمتكلمة متمسكين في ذلك بان ما قبل تحت الاحتمال والكان بعيد الا لوجوب العلم بل لوجوب العمل بخبر الواحد والقياس وكل عام تحتل المخصوص
وكل حقيقة تحتل المجاز فلا يثبت القطع مع الاحتمال بخلاف الحكم والنفس لا لقطاع الاحتمال عن الحكم بالكلية عن التفسير بعد وفات النبي
عليه السلام وعندنا لا عبرة لاحتمال اذ لم يدل عليه قرينة لانه انما نشي عن ارادة المتكلم وهي امر باطن لا يوقف عليه الاحكام
لا يتعلق بالمعاني الباطنة لخروجها عن الوسع كخص المسافر لا يتعلق بحقيقة المشقة والنسب لا علاق والتكليف باعتدال العقل لكونها
اسو باطنية خارجة عن ادراك البشر فعرفنا ان المراد من الكلام ظاهر عند خلوه عن قرينة تصرفه عنه اذ لو لم يكن كذلك لادى
الى تكليف ما ليس في الوسع والى التلبس وذلك على صاحب الشرع محال بخلاف حالة التعارض لان النفس المعارضة قرينة تصرفه عن الظاهر على
ما بينا قوله ولعمري الاسامي اخذوا ليقابلها بخص هذا القسم ببيان ما يقابلها من الاضداد في قسم على حدة دون القسم الذي يقدره
والقسم الذي تأخذه لان بيان المقابل لتوضيح المعنى فان معرفته الشيء يتأكد بذكر مقابله ويستفيد بزيادة وضوح كما قيل وبعضها
تبين الاشياء وهذا القسم لا يخالف بعضه لانه لكل ظهور ولكن بعضه فوق لبعض فاحتاج الى بيان ما يقابلها في قسم خمسة
عليه بخلاف القسم الاول لان العام يقابل الخاص والمادى المشترك من وجه وكذا للشيء يقابل الحقيقة والصريح الكناية فلا
حاجة فيها الى بيان المقابل في قسم آخر ثم هذا القسم داخل في القسم الثاني لان بيان المتكلم قد يكون ظاهرا المراد للسامع وقد لا يكون
فكان هذا تقسيما للنظم باعتبار ظهور المراد للسامع وحفائه عليه فاحتاج الى ان يتصور اربعة اوجه وما يتعلق بانخفاض اربعة اوجه فليس ذلك
الاولى ان يقال والقسم الثاني في وجه البيان بذلك النظم وسبب ثمانية والا لزم منه ان يكون القسم المقابل تسما اخر خارجا
عن هذا القسم وخميند يلزم ان يكون اقسام النظم والمعنى خمسة وقد ذكرنا اربعة قوله فخذ الظاهر الخفى المقابل على اقسام مقابل
المتناقضين وهو تقابل النفي والاثبات كقولك انسان لا انسان وتقابل المتضامين كقابل الاب والابن وتقابل الملّة والعدم
كقابل الحركة والسكون عند من جعل السكون عبارة عن عدم الحركة وتقابل الضدين وهما امران وجوديان يستحيل اجتماعهما في محل
واحد وبنيها غاية الاختلاف كالسواد والبياض والحرارة والبرودة وقد يطلق على كل واحد من هذه المقابلات اسم الضد في
اصطلاح الفقهاء كما نهم ارادوا بالضد ما يقابل الشيء ولا يجمع منه في محل واحد في زمان واحد جهة واحدة ثم انخفضا ان كان امرا
وجوديا كالظهور فهما متضادان حقيقة وان لم يكن فذلك في هذا الاصطلاح وكان الخفى ضد الظاهر قوله وهو ما خفى المراد
منه بعارض غير الصيغة لا يقال الا لطلب المعنى صيغة الكلام ظاهرة المراد بالنظر الى موضوعها الثبوتى لكن الكلام خفى بانته الى محل اخر لسبب عارض فيه
كما في المثال المذكور واخر نص عليه بان الظهور لا كان في الظاهر في نفس الصيغة ينبغي ان يكون خفا والخفى في نفس الصيغة
للتحقق المقابلة واجيب عنه بان اتحاد المحل او الجهة ونحوهما لا يشترط تحقق استحالة الاجتماع لا لتحقيق المصادمة فان السواد

في محل بعباد البياض في محل آخر نظر الى استحالة اجتماعهما في احد المحليين وكذا الابوة بخلاف البتوة نظر الى استحالة اجتماعهما في شخص واحد بحيث واحد وكذا الكلام الذي ظهر منه من كل وجه ايضا والكلام الذي خفي منه من كل وجه والكان انحاء والظهور في المحليين كالمفسر في المحل والحكم مع المشابه ولم يمنع من التصادق اختلاف المحل فكذا اختلاف الجهة يوضح ان انحاء في المحل والكان لسبب عارض غير الصيغة فهو مشتق في نفس الكلام فان آية السرقة نفسها خفية في حق الطرار والنباش والكان انحاء لعارض وان كان انحاء متحققا في نفس الكلام كان تشبها والظاهر من الوجه الذي تحقق فيه انحاء ولهذا استحتم ان يكون ظاهرا فيها صريحا فيه ثبت ان الخفي على التفسير المذكور عند الظاهر ثم كما كان غرض الشيخ جريان تفاوت درجات انحاء على مقابلة تفاوت درجات الظهور جعل الخفي في مقابلة الظاهر لان فيه نفس انحاء كما ان في الظاهر نفس الظهور وجعل المشكل في مقابلة النص لازما ويداخلة على الخفي كازدياد وضوح النص على الظاهر وعلى هذا الاعتبار المحل والمثابه وجعل المشكل في مقابلة الظاهر باعتبار ان خفاء في نفس الصيغة كظهور الظاهر وجعل الخفي في مقابلة النص باعتبار ان خفاء لعارض كوضوح النص لم يحصل هذا المقصود قوله كآية السرقة وهي قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فانها كانت ظاهرة في ايجاب القطع على كل سارق لم يخص باسم اخر في خفيه في حق الطرار والنباش لعارض وهو اختصاصها باسم اخر في اختصاص كل واحد منهما باسم اخر ليعرف ان به اعي يعرف كل واحد منهما بذكر الاسم الذي يختص به فان فعل كل واحد منهما والكان شبه فعل السارق ولكن اختلاف الاسم يدل على اختلاف المعنى على ما هو الاصل فبعد هذه الواسطة عن اسم السرقة فخصيت الآية في حقها فاشبه الامر ان اختصاص كل واحد منهما باسم اخر لنقصان في فعل السرقة او زيادة فيه فان كان لزيادة لكن الحاقه بالسارق في ايجاب القطع بطريق الدلالة والكان لنقصان لم يكن فقلنا في آية السرقة فوجدنا في الشرع عبارة عن اخذ مال الغير على وجه الخفية من حرز لاشبهته فيه وهذا المعنى موجود في الطرار وزيادة فان السارق ليسارق حين الحفظ الذي قصد حفظه ولكن القطع حفظه لعارض نوعا وغيبته والطارر ليسارق الا حين استلته ترصدت للحفظ مع الانتباه وكما هو لعارض غفلة وكان حكمه ثم سرقة واكمل جنائيه فوجدنا ان اختلاف الاسم لزيادة خداعة في فعله وفصل في جنائيه فثبت وجوب القطع في حقه بالطريق الاول كنبوت حرمة الضرب بجرمة التافيف قايما للنباش فيسارق حين من محسوس عليه من ليس يحفظ الكفن ولا تقاصدا الى حفظه من المارة كيلا يطلعوا على جنائيه كالزاني والشارب الخمر يخفي من الناس كيلا يعثروا على بيعه وهو فعل في غاية السخافة والهوان فان نبش التراب وسلب الكفن من الاموات من اذول الافعال واداء الاختصال بشهادة العرف والطبع اسلم فعرنا ان تبدل الاسم في حقه لنقصان في فعله فلا يمكن الحاقه بالسارق لان تعديه بالحكم بالمعنى الذي هو في الفرع ووجه في الاصل باطله لا سيما في الحدود وفاقها سندا بالشبهات قوله وفصل النص المشكل وهو لا يتناول المراد منه الا بالتأمل بعد الطلب لدخوله في اشكاله قال شمس الاسمة هو اسم لما يشبهه لدخوله في اشكاله على وجه لا يعرف المراد الا بدليل تمييزي من بين سائر الاشكال وقوله لدخوله في اشكاله اشارة الى سبب انحاء والى ازيدا وخفاء على الاول لان الداخل في اشكاله كان اكثر خفاء مما لم يدخل والى ما عدا الاشتقاق يقال اشكال اى دخل في اشكاله واشتاله كما يقال احرم اى دخل في الحرم وشتى اى دخل في شتاء وشتاله قوله تعالى فاتوا احركم اني شتمت اشته به معنى اني على السامع انه بمعنى اين او بمعنى كيف فعر فبعد الطلب والتأمل انه بمعنى كيف بقريته البحر وبالدلالة حرمة القرابين في الاوى العارض وهو يحض نفى اللازم اولى وقوله تعالى ليله القدر

خير من الف شهر فان ليلة القدر توجد في كل اثني عشر شهرا فيؤدى الى تفضيل الشيء على نفسه ثلاث وثمانين مرة فكان شكلا فبعد التامل
عرف ان المراد الف شهر ليس فيها ليلة القدر لا الف شهر على الاول ولله المثل الأعلى خير من اربعة اشهر وثلاث وثمانين سنة لانها توجد في كل
سنة لا محالة فيؤدى الى ما ذكرنا قوله وحكمه التامل فيه بعد الطلب فان الاختلاف فيه لما كان اكثر منه في الخفى اوجب فيه الى التامل بعد الطلب
فان الخفى بمنزلة رجل اختفى عن غيره في بيت فيه وقف عليه بجر والطلب والمشكل بمنزلة من اختفى في بيت بين اشياء وظواهر لا يوقف عليه الا
بالتمثل بعد الطلب لئلا يتغير عن اشياء ثم معنى الطلب والتامل ان ينظر المسامع او لا في مخومات اللفظ جميعا فيضبطها ثم يتامل في استخراج
المراد منها كما لو نظر في كلمة اني فوجدنا مشترك بين معنيين الا ثالثا لما فوجدنا هو الطلب ثم تامل فيها فوجدنا بمعنى كيف في هذا الموضع وهو
ان يحصل المقصود وكما اذا نظر في قوله تعالى ليلة القدر خير من الف شهر فوجدنا والاسم على المعنويين احدهما ان يكون خيرا من الف شهر
متواليته والثاني ان يكون خيرا من الف شهر غير متواليته والثالث لما تامل فيها فوجدنا بالمعنى الثاني لفساد المعنى الاول فظهر
المراد وسطا فاعتبر اشياء لها وقيل من لطاير قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطروا فانها مشكل في حق الفهم والالف لانه امر لغيب جميع
البدن والباطن خارج منه بالاجماع للتعذر فبقى الظاهر مراد اول الفهم والالف شبه بالظواهر حقيقة وحكما وشبه بالباطن كذلك على
ما عرفنا فاشكل امرها باعتبار هذين الشبهين فبعد الطلب التحقنا بها بالظواهر احتياطا ثم وجدنا داخل العين خارجا من الوجوب مع ان
لشبهها بالظواهر وشبهها بالباطن حقيقة وحكما كالقلم اما حقيقة فظاهرا واما حكما فلان الماء لو دخل عين الصائم او اكل الصائم لا يفسد
صومه ولو خرج دم من قرحة في عينه ولم يخرج من العين لا يفسد وضوؤه وان تجاوز عن القرحة فمات ما فيه فوجدناه خارجا للتعذر
لان الاتصال الماء الى داخل العين سبب للعمى وليس في الحيال الماء الى داخل الفهم والالف جميع فبقى داخل تحت الوجوب هذا هو
معنى التامل بعد الطلب قلت هذا معنى فقوي ولكن ما ذكره لا يصلح مثلا للمشكل لان المشكل ما كان في نفسه شتبا وليس ما ذكره
كذلك لان معنى الظاهر معلوم انته وشربا ولكنه اشتبه بالنسبة الى الفهم والالف كما شتبه لفظ السارق بالنسبة الى الطرار والنباش
فكان من لطاير الخفى لاسن لطاير المشكل قوله وقد المفسر المحجل لانه لم يبق فيه الا احتمال البيان في جانب الاختلاف كما لم يبق في المفسر
الا احتمال النسخ في جانب الظهور وهو ما اردت فيه المعاني اسي تدافعت يعني يد في كل واحد ما سواه من المعاني لانه شمل معاني
كثيرة والاولى ان يقال المراد من ان دعاهم المعاني تواردها على اللفظ من غير رجحان لاحد ما على الباقي كما في المشترك في اصل
الوضع الا ان التوارد منها اعم منه في المشترك لانه في المشترك باعتبار الوضع فقط وحشا باعتباره وباعتبار غرائبه اللفظ
وتوحيده من غير اشتراك فيه وباعتبار اجماع المتكلم الكلام وهذا لان الجمل انواع ثلاثة نوع لا يفهم معناه لغة كاللؤلؤة فيل
ونوع معناه معلوم لغة لكنه ليس له لربوا الصلوة والزكوة ونوع معناه معلوم لغة الا انه متقدو شرعا والمراد
واحدها ولم يكن تعيينه لاسن باب الترجيح فيه كما اذا اوصى لمواليه وله موال اعتقوه وموال عققتهم فغنى القسم الاخير تواردها
باعتبار الوضع وفي القسمين الاولين باعتبار غرائبه اللفظ واجماع المتكلم وتوحيده المعاني ليس بشرط الصيرورة محملا لان اللفظ مشترك
بين معنيين قد يصير محملا اذا اسند في باب الترجيح والمراد من المعنى هنا مفهوم اللفظ وتوحيده المعاني في احدى التحديد
او يفيقه ان يقول هو ما اشتبه المراد به اشتبا لا يدرك الا بالاستفسار كما قال شمس الائمة هو لفظ لا يفهم المراد منه الا باستفسار
من الجمل وقال القاضي الامام ابو زيد هو الذي لا يعقل معناه اصلا ولكنه احتمل البيان وقال آخر هو لا يمكن الحمل به الا ببيان

ليتحقق به قلت لما حصل القصور وهو فهم معناه لا في غير زيادة الكشف وبيان سبب الاشتباه كاية الربوا فانها مجردة اذ الربوا عبارة عن الفضل
لغة والفضل نفسه ليس بمبراد بيقين اذ البيع لم يشرح الا للاسترباح وتحصيل الفضل فان كل واحد من المتبايعين مالم يرفضه في المبدل المطلوب
لا لا يبدل ملكه بمقابلته ولا يمكن الوقوف عليه لاستناده وعدم قرينة تدل عليه فكان مجازا قوله وحكم اي وحكم المجهل التوقف فيه على اعتقاد حقيقة
المراد به الى ان ياتيه البيان يعني يجب التوقف فيه في حق العمل ودون الاعتقاد لان اعتقاد الحقيقة فيه مع الاجمال ممكن والعمل به غير ممكن فاذا
لحقيقة البيان يجب العمل به كما يجب بالمفسر النظام او الماويل او المشكل على حسب تفاوت درجات البيان فان البيان الكان شافيا
تطعيا كبيان الصلوة والزكاة صار العمل به مفصلا والكان ظاهريا كبيان مقدار المسح بحديث المنيعة صار ما ولا وان لم يكن بيانا شافيا
خرج عن خير الاجمال الى الاشكال فيجب الطلب والتأمل كبيان الربوا بالحديث الوارد في الاشياء الستة فان الربوا مع اجمالهم
حسب محال لا مفسر فيستغرق جميع التوابع والبنى عليه الصلوة والسلام بين الحكم في الاشياء الستة من غير قصر عليها اذ لم يوجد فيه شيء من
كلمات القصر والتقصير الا جماع ايضا على ان الربوا ليس بمقتصر عليها فصار ما ولا فيها ولحق الحكم فيها وراوا غير معلوم كما كان قبل
البيان الا انه لما احتل ان يوقف على ما وراوا بالتأمل في هذا البيان تسمية مشكلا فيه لا محلا ولعل الادراك بالتأمل والوقوف
على المعنى المؤثر صار ما ولا فيه ايضا فيجب العمل به لغالب الظن كذا قيل قوله وخدا الحكم المتشابه لان الحكم لما كان في غائت
الظهور بحيث اس من النسخ كان المتشابه الذي بلغ في النسخاء نهاية بحيث القطع رجاء البيان عنه في مقابلة وهو بالاطلاق لرد
اصلا لان موجب العقل فيه لما خالف موجبا للسمع ولا يمكن رده الى واحد منها فاشتبه المراد اشتباها لا يمكن الوقوف عليه اصلا
حتى سقط طلبه اي طلب ما يدل على المراد منه بخلاف المشكل والمجهل لان طلب ما يوقف على المراد فيها لاثم وذلك مثل اليد
والوجه والعين والايان واللمح والاسطوان على العرش ووضع القدم في النار واما لما كان قيل نحن في بيان اقسام
ما يعرف به احكام الشرع ولا يعرف بالمشابه حكم لان معرفته متوقفة على معرفة المعنى وقد انقطع رجاء معرفته بالكلية فكيف يستقيم
ايرادها معنا فلما لا نسلم انه لا يعرف به حكم بل ثبت به معرفة ان الله تعالى صفة لعبه عنها باليد والوجه والعين وان لم يعرف
ما اريد به منها ومعرفة هذا المقدار وجوب اعتقاده من احكام الشرع وحكم التوقف فيه ايرادا وبياني الدنيا فانه يوقف على المراد
منه في الاخذة على ما قيل لان انزال التشابه للتبلا ولا ابتداء في الآخرة على اعتقاد حقيقة المراد على معنى مع كما في قولك تخر
فلان في العلوم على صفر سنة اي مع يعني لا يمكن ان يحكم شيء في التشابه انه هو المراد بل ليعتقد فيه على الابهام ان ما اراد الله
تعالى منه حق وهو مذهب عامة الصائبة والتابعين وجماعة المتقدمين اهل السنة من اصحابنا واصحاب السلف رضي الله عنهم
جميعين وهو مختار القاضي الامام ابي زيد ونحوه للاسلام وتسمي الائمة وجماعة من المتأخرين رحمهم الله فلهذا وجب الوقف
على قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله اذ لو وصل فهم منه الراغبين لعلوا تأويله فتغير المعنى وذهب اكثر المتأخرين الى ان
المراسخ يعلم تأويل المتشابه وان الوقف على قوله تعالى والراسخون في العلم لاس على ما قبله وهو مذهب عامة المعتزلة قالوا لو لم
يكن للراسخ خط في العلم بالمتشابه سوى ان يقول امنا به كل من خذربنا لم يكن لهم فضل على الجهال لانهم يقولون ذلك
ايضا ولم ينزل المفسرون الى يومنا هذا الفيسرون وما يولون كل آية ولم نرهم وقفوا عن شيء من القرآن لكونه متشابها بل فسروا
الكل وقال القتيبي لم ينزل الله تعالى شيئا من القرآن الا ليتفهم به عباده ويدل به على معنى اراده فلو كان المتشابه لا يعلم

غيره للزم لطلابين فيه مقال ولزم منه الخطاب بما لا يفهم ولم يبق حينئذ فيه فائدة وأما العامة فقالوا الوقف على قوله خروج رجل الا الله واجب
وان قوله والراشون شاء مستدرا من الله تعالى عليهم بالايمان والتسليم بان الكل من محمده بدليل قرارة عبد الله بن مسعود ان ثاوله الا
عند الله وقرارة أبي واين عباس رضي الله عنهم في رواية طاووس عنه ويقول الراشون في العلم امتنا به ولانه تعالى وهم من اتبع المشابهة
اتباعا والتاويل كما ذم من اتبع اتباعا الفتنة بان يحرمه على الظاهر من غير تاويل وبيع الراشون يقولهم كل من عند ربنا ويقولهم ربنا
لا تنزع قلوبنا لعباد ذمنا احيانا لا نتجملنا كالذين في قلوبهم زيغ فاتبعوا المشابهة وافتتوا مؤلفيها والذين ذل هذا على ان الوقف على قوله
الا الله لازم وقد روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لما رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية وقال اذا رايتهم الذين
يتبعون بالمشابهة منه فاولئك الذين سماهم الله تعالى فاحذرهم واهم امر بالمحذر من غير فصل بين من اتبع اتباعا الفتنة وبين من اتبع لا
اتباعا والتاويل فبينما ذل الجميع وعنها انها قالت من رويهم في العلم ان امنوا بالمشابهة ولم يعلموا ثاوله وقال عمر بن عبد العزيز
انتهى علم الراشون في العلم بتاويل القرآن الى ان قالوا امتنا به كل من عند ربنا ثم ما قيل لا اختلاف في هذه المسئلة في الحقيقة لان من قال
بان الراشون في العلم يعلم ثاوله اراد به انه يعلم ظاهر الحقيقة ومن قال انه لا يعلم اراد به انه لا يعلم حقيقة وانما ذل الى الله تعالى
والحكمه في انزال المشابهة ابتداء العقل لان في تكليف الاحكام ابتداء للعقل وله في فهم معانيها وحكمها مفرغ الى العقل فلو لم يزل
العقل الذي هو اشرف المخلوق لا تضر العالم في ابته العلم على المروية وما سألنا الى التذلل لعن عبودية والحكيم اذا صنف
كتا بار ساجل فيه اجمالا واهم فيها فهم منه اشكال ليكون موضع جنوة التلمذ الاساذة القيا دافلا يحرم باستتانه بركة يدائه واشياء
فالتشابه هو موضع جنوة العقول لبار ساجلا مستلما واعتراقا بقصورنا والتمنا كذا في عين المعاني والله اعلم قوله والقسم الثالث هي
من الاقسام الاربعة المذكورة في اول التقسيم في وجوه استعمال ذلك النظم وجريانه في باب البيان اللفظ لسبب استعمال المتكلم تصيف
بكونه حقيقة او مجازا او صريحا او كناية لا بالوضع فاشار الى جانب المتكلم بقوله في استعمال ذلك النظم والى جانب اللفظ والقاصه بالحقيقة
او المجاز بقوله وجريانه في باب البيان فالحقيقة كل لفظ اراد به ما وضع له قد ذكرنا ان ذكر كلمة كل مستبعد في التعريف واعتدنا عنه
وقوله كل لفظ اشار الى ان الحقيقة من عوارض الالفاظ دون المعنى وكذا المجاز اذا المراد من كلمة ما في تعريف اللفظ ايضا واعلم
بان الحقيقة ثلثة اقسام لغوية وشرعية وعرفية والسبب في انقسامها هذا هو ان الحقيقة لا بد لها من وضع ولا بد للوضع من وضع فمضى لتبين
نسبة الحقيقة اليه فيقول لغوية ان كان صاحب وضعها واضع اللغة كالانسان استعمال في الحيوان الناطق وقيل شرعية ان كان صاحب
وضعها الشايع كالصلوة المستعملة في العبادة المخصوصة متى لم يتعين قيل عرفية سواء كان عرفا ما كالدابة لذوات الاربعة او صا
كما لكل طائفة من الاصطلاحات التي تخصهم كالنقص والقلب والجمع والفرق للفقهاء والجواهر والعرض والكون للمتكلمين والرفع
والنصب والجر للنحاة ولا استراب في القسام المجاز الى نحو هذه الثلاثة فان الانسان المستعمل في الناطق مجاز لغوي وللصلوة المستعملة
في الدعاء مجاز شرعي وان كانت حقيقة لغوية والدابة المستعملة في كل ما يدب مجاز عرفي واذا عرفت هذا فاعلم ان المراد من
الوضع وهو لفظين اللفظ بازا معنى بنفسها في التعريفين مطلق الوضع فيدخل فيها الاقسام الستة وقوله لا اتصال بينهما معنى او ذاما
من تمتة لتعريف المجاز واحترز به عما استعمل لفظ السما في الارض مثلا فانه ليس بمجاز وان كان مستعملا في غير ما وضع له بل هو وضع
جديد وقيل هو احترز عن الهزل فان الهزل ان يراد بالشئ غير ما وضع له ولهذا قيل المجاز لا يجري في الكلام صاحب الشرع

لان المجاز والتمثيل سواء واجيب عنه بمنع المسامحة فان المجاز اريد به غير ما وضع له اللفظ لا اتصال بينهما والتمثيل لم يقصد به ما وضع له اللفظ
 ولا يصح له بطريق الاستعارة والظاهر ان ليس بداخل في التعريف لانه لم يرد به شيء أصلا فلا حاجة الى الاقتصار عنه بقوله لا اتصال بينهما بل هو اقتران
 مما ذكرنا ولا يقال تعريف المجاز غير جائز مع خروج المجوز عن تخصيص الاسم ببعض مسمياته في اللغة كتخصيص الدابة بذكوات المار به عنه او ليس
 به مستعمل في غير ما وضعت له وخروج المجوز بزيادة الكاف في مثل قوله تعالى ليس كمثل شيء عنه لعدم استعمالها في شيء أصلا وغير ما يقع له دخول
 الحقيقة العرفية والشرعية فيه لكونها مستعملتين في غير ما وضعتا له والحقيقة من حيث هي حقيقة لا تكون مجازا لانما يجيب عن الاول بان حقيقة
 المطلق مخالفة للحقيقة المقيدة من حيث هو كذلك واذا كان لفظ الدابة حقيقة في مطلق كل دابة فاستعماله في الدابة المقيدة على الخصوص
 يكون استعمالا له في غير ما وضع له وعن الثاني بان الاسم انما هو مستعمل للمعنى فانما استعملت لتأكيد التشبيه وهو معنى او بان الكاف اذا لم
 يكن لها معنى كانت مستعملة في غير ما وضعت له لولا لانما وضعت للمعنى كان استعمالها لا يخفى استعمالا في غير ما وضعت له ضرورة لا فيما وضعت له اولا وعلى تقدير
 الاقتصار عن التمثيل كما قالوا وعن الثالث بانها وان كانتا حقيقتين بالنسبة الى الواقع اهل الشرع والعرف فلا يخرجان بذلك عن كونهما
 مجازين بالنسبة الى استعمالهما في غير ما وضعت له اولا في اللغة اذ لا يتناقض بين كون اللفظ حقيقة باعتبار ومجازا باعتبار آخر ثم الحقيقة
 اما فعيلة بمعنى فاعل من حق الشيء يحق اذا ثبت ولما معنى مفعول من حقيقة الشيء احقه اذا ثبت فيكون معناه الثابتة او المثبتة في
 موضعها الاصل والتا للثابت اذا كانت بالمعنى الاول ولشبه التامث وهو نقل اللفظ من الوصفية الى الاسمية الصرفة كالنظيمة والاكلمية
 اذا كانت بالمعنى الثاني لان النقل ثمان كما ان الثاني ثمان والمجاز مفعول بمعنى فاعل من الجوز اذ بمعنى العبور والتقدم لان الكلمة
 او استعملت في غير موضوعها فقد تعدت من موضعها واعلم ان لفظ الحقيقة كما يطلق على الكلمة المستعملة في موضوعها بطريق الاصل
 قد يطلق على المعنى الذي وضع اللفظ له بطريق المجاز اطلاقا شائعا وقد يطلق على ذات الشيء يقال حقيقة هذا الشيء وحقيقة الانسان
 والمجاز في مقابلة القسم الاول واعلم ايضا ان اللفظ بعد الوضوح قبل الاستعمال ليس بحقيقة ولا مجاز لان شرطها استعمال اللفظ في موضع
 ان في موضعه او في غير موضعه للعلاقة كما بينا واتفقا المشروط باتقاء الشرط مستغن عن البيان والى ما ذكرنا اشارته في قوله اريد به ما
 وضع له و اريد به غير ما وضع له واذا ثبت انه لا بد له من ان يكون بين محل الحقيقة ومحل المجاز اتصال ليكون ذلك باعتماد استعمال اللفظ
 في محل المجاز اذ لو لم يكن بينهما اتصال في نفس الامر او كان ولكن لم يعتبر المستعمل كان ذلك الاستعمال ابتداء وضع اخر وكان ذلك
 اللفظ مشتركا لا مجازا فاعلم ان العلماء وان بلغوه الى خمسة وعشرين نوعا بالاستقراء كما لا يخفى على السبب على السبب اسم الكل على البعض
 واسم الملزوم على اللازم والخاص على العام وحسبها وتسمية الشيء باسم ما كان وباسم ما يؤول اليه وغير ما بينا في كتاب الكشف لاشم
 حصه منها على المعنى والصورة بقوله معنى او ذاتا وهو ضبط مما ذكرنا اذ لا يكاد يشد عنه شيء مما ذكرنا والان كل موجود من الحسوس
 موجود بوجوه ومناه اذ لا ثالث لها فلا شيب الاتصال بين الشيئين الا من احدهما من الوجوه واراد بالمعنى المعنى الخاص المشهور
 اذ لو لم يكن خاصا او لم يكن مشهورا لما صححت الاستعارة حتى لم يجز تسمية شخص اسدا باعتبار معنى الحيوانية لعدم اختصاصها به ولا تسمية
 النخلة والنجم اسدا لعدم شهرة الاسد بهذين الوصفين وان كانا من لوازمه بل الوصف الخاص الذي اشتبه به الاسد هو الشجاعة
 فيصح استعارة اللفظ بهذا المعنى للشجاع كما اشار اليه الشيخ بقوله كما في تسمية الشجاع اسدا وهذا لان الاستعارة لو جازت لكل معنى لم
 يبق للكلام حسن وترادف ولم يبق لفصح الماهر لفنون الكلام وطرق الفصاحة المستخرج للاستعارات البديعية والتشبيهات الغريبة

فصل في معرفة وهو على مثال القياس فانه لا يجمع لكل وصف بل يميز فيه الوصف الصالح المعدل او لم يعد كل وصف لرفع الالتماس او لم يبق للمجتمد
المستخرج لدقائق المعاني الفقهية فضل على غيره فكذا انه او اراد بالاتصال الذاتي الجارية بين المحلين صورة كمال في التسمية المطر سماء فان لهما
اسم السحاب لكل باعلاك فاطلاك ومنه قيل لسقف البيت سماء قال الله تعالى فليدر بسبب الى السماء اي السقف ثم المطر ينزل من السحاب فيكون
بينهما اتصال صورة لا معنى اذ لا مناسبة بين معنى المطر ومعنى السحاب فمعنى المطر باسمه في قولهم نزلنا نطالا السماء حتى انكنا كم اي كنانة
طين بسبب المطر حتى وصلنا اليكم وقول الشاعر اذا نزل السماء بارض قوم رحياه وانكنا نواخصا با اي اذا نزل المطر بارض قوم ونبت
الكلاد رحياه وانكنا نواخصا با ولم تنفك الى غصنهم واذا ثبت ان طريق الاستعارة في الالفاظ اللغوية الاتصال صورة او معنى
يجوز الاستعارة في الالفاظ الشرعية بين الوجودين الضابا اتفاق بين الفقهاء خلافا لقوم لان العرب لما استعملت المجازي كلها سم
ووضعت طريق الاستعارة وعرف بالتأمل طريقة يكون اذ ما منهم بالاستعارة لكل شكل من جملتهم او من غيرهم كصاحب الشرح سعة
وضع طريق التعليل كان اذ ما بالقياس لكل من فهم ذلك الطريق ولان الاتصال الذي هو طريق الاستعارة يتحقق في المشرع صورة
ومعنى كما يتحقق في المحسوس فيجوز الاستعارة فيه ايضا لان جواز ما توقف على معرفة الطريق ووجوده لا على طريق التوقيف ثم الاستعارة
المجازية في المشرعات بالمعنى الذي شرحت له نظير الاستعارة في المحسوسات بالاتصال المعنوي كاستعارة السحابة للوكالة قال
معنى السحابة نقل الدين من ذمة الى ذمة ومعنى الوكالة نقل ولاية التصرف فلذلك استعار محمد لفظ السحابة للوكالة فقال في المضارب
ورب المال اذا اقرقا وليست في المال يرحم ويضرب اس المال دين لا يجر المضارب على نقله لليون ويقال له اهل رب المال اي مقلد
الديون وكذا الكفالة للبشر طرارة الاصيل حواله والسحابة للبشر طرارة الاصيل كفالته تشابهها في المعنى وكذا الميراث والوصية بينهما
الاتصال معنوي من حيث ان كل واحد منهما ثبت الملك بطريق الاختلاف بعد الفسخ عن كفاية الميت فيجوز استعارة احدهما للاخره قال
الله تعالى يوحيكم الثمن في اولادكم اي يورث وكذا الهبة والصدقة متصلتان معنى ايضا من حيث ان كل واحد منهما تملك بغير عوض
فيجوز استعارة لفظ الهبة للصدقة فيما اذا وهب للفقر شيئا حتى لم يكن له الرجوع ولا يمنع الشئ من الصدقة فيما اذا وهب للفقرين والصدقة
لفظ الصدقة للهبة فيما اذا تصدق على الفنى حتى كان له الرجوع ومنع الشئ من الصدقة فيما اذا وهب للفقرين ومنع لفظ الصدقة للهبة فيما اذا تصدق
على الفنى حتى كان له الرجوع ومنع الشئ من الصدقة فيما اذا تصدق على فثنين والاستعارة المجازية بين السبب والسبب والعلة والحكم في الشرعيات
بالمجازة التي بينها نظير الاستعارة في المحسوسات بالاتصال الصوري كما اشار اليه شيخنا بقوله والاتصال سببا من هذا القبيل اي من قبيل الاتصال
الذاتي لانه لا مناسبة بين السبب والسبب معنى اذ معنى السبب لا ينافي الى شئ ومعنى السبب ليس كذلك كذا معنى العلة الايجاب الاثبات معنى الحكم ليس كذلك
فلا يمكن اثبات المناسبة بينهما معنى لوجبه ولكن العلة والحكم شجوران وكذا السبب والسبب فكان هذا الاتصال من قبيل الاتصال بالمطر السحاب
فخص هذا القسم باليراد دون القسم الاول لاحتياجه تقييد الى بيان الفرق بين الاتصال العلة بالحكم وبين الاتصال سبب بالسبب الذي
عليه تنبئ المسائل الخلافية وهي استعارة الالفاظ الطلاق للمعنى كما ستعرف بخلاف القسم الاول فانه مطرد لا حاجة فيه الى بيان فرق
ونصب سببا على التمييز من المفرد هو الاتصال من غير ان يوجد شرط وهو تمامه بنون الجمع والتثنية او التثنية او الاضافة كما في
قوله شر من درهما ومنه ان سمنا دراقه وخلا وطلاء الناء عسلا اما الحاق اللام بالاضافة من حيث ان اللام تمنع من الاضافة
كما لا اضافة فلما ان المضاف لا يضاف فكذا ما دخل عليه اللام لا يضاف فية بما المفرد كما يتم بالاضافة او السحابة بالالتونين من

حيثما لا بد من دخول المتن في كمال الحق البناء في قولك أحد عشر درهما باعتبار أنه لو لا دخول المتن فيتم بها الاسم واما التسمية بالحصول المقصود
وهو فهم المعنى وتسلم في كلام المشايخ غير غريب لأن نظرهم إلى صحيح المعاني وتقوم بها لا إلى الالفاظ ثم السبب لغة ما يتوصل به إلى الشيء والمعنى إليه منه
سمى الجمل سببا للتوصل به إلى الماء فيتناول العلة لوجود معنى الانقياد فيها كما يتناول سبب المصطلح فيدخل في قوله والاتصال سببا للاتصال
بين العلة والحكم كما يدخل الاتصال بين السبب والسبب فذلك قال شيخنا وهو أي الاتصال من حيث السببية لوجوه اتصال الحكم بالعلة
كما اتصال الملك بالشراء قوله وأنه أي هذا الاتصال لوجوب أي ثبت ويجوز الاستعارة من الطرفين حتى يبرز ذكر الحكم وإرادة العلة كما
جاء عكسه لأن كل واحد منهما معتقدا إلى الآخر إذا حكم لا يثبت إلا بعلة فيكون معتقدا إلى العلة وما لجاله من حيث الوجود والعلة لم تشرع
ولم يقصد لذاتها وإنما شرعت للحكم حتى لا تكون مشروعة في محل لا يتصور شرع الحكم فيه كمن بيع الحرد وكناج المحارم فكانت متفجرة إلى الحكم و
تأبعت له من حيث الغرض بمنزلة الآلة للشيء ولهذا سمي أهل الأصول الأحكام العلل المألية والاسباب العلل الآلية وإذا كان كذلك
استوى الاتصال كل واحد منهما بالآخر فيجوز الاستعارة من الجانبين قوله ولهذا قلنا أي ولأن جواز الاستعارة لهم الجانبين فلذلك
والسلسلة على إيراد واحد منهما على ملك عبد منكربان قال إن ملكك عبدا فهو حر فملك نصف عبدا فباعه ثم ملك النصف الباقي عتق هذا النصف
في القياس لأن الشرط ملك العبد مطلقا من غير شرط الاجتماع وقد حصل فيقتضي هذا النصف كما في فصل الشراء وفي الاستحسان لا يفتق لأن الملك المطلق
فيقع على كماله وذلك لصفة الاجتماع يكون فاختص به الاتري أن الرجل يقول والله ما ملكت ما يتي ورسم قطو لعلة قد ملكها وزيادة متفرقة ولكن لما
لم يجمع في ملكه ليعيد ما وقا والمطلق قد يقيده بالآلة العادة كطلق اسم الدارهم مقيده بقدر البلد كطلق الملك منها يقيده بالاجتماع بدلالة
انما دة أيضا وكان أبو بكر السكاكنة إذا أراد تفهيم أصحابه هذه المسئلة وعما يحال كان على باب مسجد فيقول يا فلان هل ملكت مائة درهم فقول
والله ما ملكتها قط ثم ينظر إلى أصحابه كم ترول أنه ملك من الدراهم مستفرقة وانفق على نفسه فثبت أن المراد مثله المجتمع دون المتفرق عرفا
والثاني الحلف على شراء عبد منكربان قال إن اشتريت عبدا فهو حر فاشتري نصف عبدا فباعه ثم اشتري النصف الباقي لنفسه عتق هذا النصف
بخلاف الملك والفرق بينهما أن الاجتماع في الملك لصفة العبدية بعد الزوال لا يتحقق فاما الاجتماع في كونه
مشتري بعد الزوال فيحقق لأن كونه مشتريا لا يتوقف على ملكه الاتري أنه لو قال إن اشتريت عبدا فامره بالمالين فاشتراه لغيره أنه يحنث
في يمينه فاما إذا اشتري الباقي بعد بيع النصف لادن فقد ينبع الكل في عقد فوجب منث الا ان يني ان يشتري عبدا كما لا يدين فيما بينه وبين الله
تعالي ولا يدين في القضاء لانه لو شى شخص من العام والثالث والرابع ان يعقد اليمين على ملك عبد ليعينه او شراء عبد ليعينه والمسئلة بحالها ليعتق
النصف في الفضلين بخلاف العبد المنكر لان الاجتماع صفة مرغوبة فيعتبر في غير المعين ولا يعتبر في المعين لانه يعرف بالاشارة اليه كمن حلف لا
يدخل هذه الدار لا يعتبر فيها صفة العمران وتعتبر في غير المعينة ولان الانسان في العادة انما يستعبر من نفسه ان يقول ما ملكت الف درهم مرديا
لصفة الاجتماع لا لصفة الافتراق في غير المعين ولا يستعبر ذلك في المعين لا يقول ما ملكت هذا الف اذا ملكه متوقفا وذلك لان بدون الاشارة
الى المعين قصد نفى العناء عن نفسه لم يحصل له العناء اذا كان ملكه متوقفا وفي المعين قصد نفى ملكه عن الحمل وقد كان ملكه على المشارة اليه ثابتا
والكان في ازمته متفرقة كذا في شرح الجامع شمس المائنة ونحو الاسلام والمراد من قوله ليعتق هذا النصف في فصل الشراء هو ان يكون الشراء صحيحا
فالكان فاسدا لم يعتق وان اشتراه حيلة لان شرط حنثه ثم ملكه قبل ان يقيضه ولا ملك له فيقبل القبط الاتري انه لو اعتق لم يحنث فان كان قد
يدعي من اشتريه عتق اذا كان مضمونا منه في يده حتى ينوبه قبضه عن قبض الشراء فيصير ملكا بنفس الشراء فيعتق لوجود الشراء كذا في المبسوط قال

العبد الصفيق صمد الدين في ان يكون قوله فيقول هذا النصف في هذه المسألة على قول المحققين في ما فيه من ان لا يتحقق كماله في السعي في النصف
والضمان للاختلاف المعروف في تجزئ الاحتياق قوله فان معنى باحد ما لاخرها هو التقريب يعني ان معنى بالملك الشرع حتى لا يشترط الاحتياج فيه
فيقول النصف الصديق ديانته وقضاؤه لانه استعدا الحكم لعدم فحوزه في كلفه عليه في صدقه القاضي ايضا فان معنى بالشراء الملك حتى يشترط الاحتياج
فيقول النصف الصديق ديانته لانه استعدا الحكم لعدم فحوزه في كلفه عليه في صدقه القاضي لانه لو لم يكن لا يصدق عليه فلا يقبل قوله للمتهم لا
لعدم صحة الاستعارة ثم المراد من قول المشايخ في امثال هذه الصور يدن ديانته لا قضاء لانه اذا استغنى فقيرا بغيره على وقف ما لم يوقف ولكن القاضي
يحكم عليه بوجوب كلامه ولا يلتفت الى نيته اذا كان فيما لو لم يوقف عليه كما لو استغنى احد عن نفعه ان لقان على الف درهم وقضى عليه بل يرت
من دية فالنصفية لنيته بالبراة واذا سمع القاضي ذلك قضى عليه بالدين الما ان القيمة بيته على الايفاء كذا في بعض شروح السجاس قوله والثاني
اي النوع الثاني من الاتصال سببا اتصال الفرع اى الحكم بما هو سبب محض ليس لعلته وضعت له ونقطة السبب ليطبق على العلة كما يطلق على غيرنا
لان معنى الاتصال في العلة اكثر منه في غيرها لكونها موجبة للحكم فيقول المحقق اخر من العلة اذا السبب المحض لا يكون موجبا للسبب بذاته سبحانه ثم
من شرط السبب المحض ان لا يكون الحكم مضافا اليه ولا العلة التي تخلفت بينه وبين الحكم والمراد منها انتفاء اضافة الحكم اليه دون علة بل
ان العلة وهي زوال ملك الرقبة في هذا السبب هو قوله انت حرة وان لم يضيف الحكم وهو زوال ملك المتعة اليه فذلك
فسره بقوله ليس لعلته وضعت له يعني المراد من السبب المحض ان لا يكون تابعا بنوعه للفرع اما ان لا يكون العلة مضافا اليه ايضا فان ذلك ليس
بشرط منها كالاتصال زوال ملك المتعة بالفاظ العتق تبعا لزوال ملك الرقبة فانه اذا قال لامة انت حرة او حررتك او اعتقك من قولك ملك
الرقبة وليه اسطة زوال ملك الرقبة بل ملك المتعة حتى لم يعم له الاستحسان به بعد الا بالانكاح وكان قوله انت حرة ونحوه سببا لزوال ملك المتعة كونه مضافا
اليه لا عند التحلل الواسطة وهي زوال ملك الرقبة وان هذا النوع من الاتصال لوجوبه في الاستعارة ان حصل للفرع والسبب المحض دون علة ان كان
المذكور لا يجوز استعارته الفرع الاصل والحكم للسبب لان الشرط في معنى الاستعارة ان يكون العلة متصلا بالسبب لا سيما في غير هذا الموضع
من اوزمه فيصح ذكر الملزوم واراؤه اللازم والسبب فيفقير الى السبب فيفقار الحكم الى العلة اقيانه فيصح ذكر السبب واراؤه ما هو من لوازمه
لقد يراوه السبب حتى لو قال لامة حررتك واعتقك وانت حرة واراؤه الطلاق وقع الطلاق فاما السبب يستغنى في ذاته عن السبب
اقيانه بنفسه وحصول حكمه الاصل الذي وضع له به وثبت السبب من الامور الاتفاقية فان شرائا لامة المجوسية والاخت من الرضاغة
والعبد والبيمة جائز لحصول وجوب الاصل وهو الملك وان لم يحصل حل واذا كان كذلك لا يصير سبب متصلا بالسبب لازما لعدم
اقتضاه اليه فلا يجوز استعارته السبب السبب الا اذا كان السبب مختصا بالسبب فيجوز استعارته السبب كقول تعالى في ارا في محصر
خمر اى عنيا استعير اسم السبب للسبب لاختصاصه بالخمر بالعبث كقولهم اسطرت السماء نباتا اى ما سموه باسم سببه وهو النبات لا اختصاصه
به كقول الرازي قبل في المستز من باب اسنمة الابال في سحابة سمى الماء باسم سببه وهو اسنمة الابال لان الاسنمة لا ترفع الابال نبات
ولا يوجد النبات الابال ما هو ذلك لان السبب اذا كان مختصا بالسبب صار في معنى العلة والمعلول فيصير السبب اذ ذكره حلقا بالسبب
ايضا من حيث ان السبب لما لم يحصل الا ببيع كونه مطلوبا بدار كان السبب ضوع له منقطة اليظر الى الغرض كاقطار العلة الى ما لم يحصل
الاتصال من الجاهلين الا ترى ان الخمر لما اختصت بالعبث صار العنب متصلا به ونفقرا اليها من حيث ان الخمر ما را العنب ولا قيام
للعنب بدون ما به كذا النبات وارتفاع السنام لما لم يحصل الا بالمطر صار المطر تعلق به من حيث الغرض والحكمة فيجوز الاستعارة من الجاهلين

فاما زوال ملكة النعمة بالانقضاء العشق فقد حصل تبعا وانقضاء فان كان الاتصال بالاصل صفا في حق الاصل فلا يصح استعارته له فلهذا انما قال لامتة امنت
طالق او طلقك وانت يا من اوانت حرام ولو لم يكن به المحرمية لا لتعقوب عندنا قال الشافعي في تعقوب النكاح الاستعارة لان كل واحد من الطلاق والعقار
استعارته على السيرة والرفق حتى جعل التعقوب بالشرط والايجاب في الجواز وسري الى الكل اذا وقع في بعض المحل بان قال نصفك طالق او نصفك حرام ولم
يرد بالرد ولم يحل الفسخ فكانا استعارتين بمعنى فيجوز استعارة الطلاق للعقار كما جاز عكسه فطنا طريق الاستعارة منحصرة على الاتصال وانما اوتى
وقد عدم الاتصال وانما لما بينا ان الاتصال بالسبب المستبث حكم عدمه وكذا معنى لان معنى الطلاق رفع للعتيد لفته وشرعا ومعنى العتاق اثبات القوة
لفته وشرعا على ما عرف وليس من ازالة العتيد لتعمل القوة الثانية محلا ما ومن اثبات القوة لبعدها من مشاجرة كما ليس من الطلاق اسبغ
واحيا واليت مشاجرة واذا عدم الاتصال وانما اوتى معنى لا تصح الاستعارة وقوله والسبب لحكم تفسير لقوله الاصل للفرع وفائدة رفع توهم من
يتوهم ان المراد من الاصل العلة ومن الفرع المعلوم كذا قيل وقيل الاصل والفرع اعم من السبب والسبب فينبغي ان لا يغير المشروعات والسبب في السبب
مختصان بالمشروعات وليؤيد ما ذكره شمس المائنة لا تصح استعارة الحكم للسبب كما لا تصح استعارة الفرع للاصل قوله وهو اى الاتصال بالسبب
والسبب الذي هو ثابت من احد الجانبين نظير اتصال الجملة الناقصة بالكلية في قوله زني طالق مرة مثلا فان له زني طالق مجزئة بجملة بجملة بجملة
لاقتدارنا الى الخبر ولذا لو انفردت لا ينفرد شيئا لكنها بواسطة او العطف تعلقت بالاولى فتوقف حكم الاول على صحة اشتراط الحكم في الخبر والعطف
مقتضية مثل الاول فيقع الطلاق عليهما ولكن هذا التوقف ثابت بالنسبة الى الجملة الناقصة لاقتدارنا الى الخبر وبالنسبة الى الاولى هو في
حكم عدمه كما ان في نفسه اتمنى قوله فاما الاول اى الكلام الاول فتمام في نفسه والدليل على التوقف في حق حكم الثمانية وقوع
الطلاق الثلاث بقوله للمدخل بجاءت طالق وطالق وطالق وعلى عدم التوقف في حق نفسها عدم وقوع الطلقة الثمانية والثالثة في
قوله لتغير المدخول بجاءت طالق وطالق وطالق لان الجملة الاولى لما لم يتوقف في نفسها ثبت وجوبها قبل التكلم بالجملة الثانية وقد ثبت
بالاولى لا الى حدة فيلغوا ما اوردناه نظيره القياس من الاصول انما في الحكم في المحل المنصوص عليه الى المعنى بالنسبة الى الفرع لتصح التقديرية ليه
وعدم اضافته اليه بالنسبة في سبب المنصوص عليه عدم اقتداره الى لوجود النص الذي هو اقوى منه ومن الفرع صحة اقتداء المشتغل من ليل صلوحة
منظومة مع انما غير مضبوطة على الامام مضبوطة على المتقدمين لكن عدم المضمان في حق الامام لاجراض طاعة خيصة را اظهر في حق المتقدمين فيكون معلومة
به مضبوطة في حق المتقدمين غير مضبوطة في حق نفسه قوله وحكم الحار كذا حكمه كخصية بثبوت ما وضع له اللفظ فاصحا كان ذلك اللفظ او عاملا باطلا
بين ارباب العموم وحكم الحار بثبوت ما استتبعه اللفظ خاصا كان المجاز او عاملا باطلا البعض اصحاب الشافعي فاشبه بين حكم المجاز بالتصريح والشار
الى حكم الحقيقة كما فعل كذلك في حكم العام والخاص وما للاختصار وتوصي الى بيان الالهم وهو المختلف ولذا اى ولان العموم يجري
في المجاز الى اخره لا خلاف ان حقيقة الصاع ليست بمرادته منها فان بيع نفس الصاع بالصاعين جائز بالاجزاء وانما المراد بالكل مجاز الطريق لطلاق
اسم المحل على الحال كما في قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد ثم انه اسم جنس محله ياءم التعريف فيستغرق جميع اكله من الطعوم وغيره كما لو كان
على حقيقة فيدل ببارته وعمومه على ان المراد بالكل مجاز في غير مطعوم كالبجس والنبوة كما يجري في المطعوم مثل الحطة وبشارته على ان الكل
هو العلة لانه لما كان المراد من الصاع ايكال به صار تقدير الكلام ولما ايكال بالصاع بما ايكال بالادمايين او بالكلية ايكالين وفي ضم
قوله ويجازيه الى بجملة اشارة الى المعنى المجوز للمجازى اى جواز اراوته ايكال باحتياطه المجازى فواله وفي الشافعي ذلك هو محرم
هذا الحديث وقول لما صار مجازا لا يمكن القول بعمومه اولى عموم الجواز لان العموم المجزى الذي في المحققين ونداءه مطعوم به بل جاز

فلم يبق غيره مراداً فكذا قبل دلائل المطعوم المقدر بالصاع بالمطعوم المقدر بالصاعين فلم يكن له دلالة على حرمة بيع غير المطعوم متفاضلاً ولا على كون الكيل حلاً
وتسكن في معنى الموم من الجازم الاصل في الكلام هو الحقيقة لان الالفاظ وضعت دلالات على المعاني لا فائدة ولهذا لا يعارض الجازم الحقيقة
حتى لا يصير اللفظ المترددين الحقيقة والجازم في حكم المشتراك فكان الاصل ان لا يجوز استعمالها في غير موضوعاتنا دية ذلك الى الاخلال
بالضم الا انهم جوزوا ذلك ضرورة التوسعة في الكلام بمنزلة الرخص الشرعية في الاحكام فاستثبت ضرورة التوسعة على الناس بهذه الضرورة
ترفع بدون اثبات حكم الموم للجازم فلا يصار اليه من غير ضرورة فكان الجازم في هذا بمنزلة ما ثبت بطريق الاقتضاء فكما لا يثبت هناك
وصف الموم عندكم لان الضرورة ترفع به ونفذاً منها عندى قوله وهذا اي ما ذكره الخصم ان الجازم ضروري باطل فاما نجد الفصيح من اهل
اللغة القادر على التبيين عن مقصوده بالحقيقة ليعيد الى التبيين عنه بالجازم الحاجة وضرورة وقاطع استحسان الناس للجازم فوق ما ظهر من
استحسانهم للحقائق فثبت ان قوله ضروري فاسد والدليل عليه ان القرآن في اعلى رتبة الفصاحة وارتفاع درجات البلاغة والجازم موجود فيه
حتى مد من غريب بديته وعجيب بلاغته قوله تعالى وانخفض لها جناح الذل من الرحمة وان لم يكن للذل جناح وقوله عز اسمه وقيل يا ارض اطعني
ما ذكره ياسر اقلعي وقوله جل ذكره تجر من تحتها الانهار والبحري للام لا لانهار قوله تعالى عادت كل فوجاً فيها جداراً يريد ان ينقض فخر ذلك
مساً لا ليعود ولا يحصى والتدلى تعالى تعالى اى تميزه عن العجز والضرورات فثبت ان ليس لضرورة دلائل ايقال المقتضى ضروري عندكم حتى
انتم جواز عموم اصطلاح انه موجود في القرآن كما في قوله تعالى فخرير رتبة اى رتبة مملوكة فليكن الجازم كذلك لانا نأخذ ان الضرورة في
القرآن في المقتضى راجعة الى الكلام والسماع فانه انما يثبت ضرورة تصحيح الكلام شرعاً لدليله وسمى الى الاخلال بالضم السامع والقضية في
الجازم لو ثبتت كانت راجعة الى المتكلم لان ثبوت التوسعة لطريق التكلم على المتكلم ولهذا ذكر الجازم في اقسام استعمال نظم الذي هو راجع الى
المتكلم والمقتضى في اقسام الوقوف على المراد الذي هو خط السامع واذا كان كذلك حاز ان رجع المقتضى في القرآن ببلان الجازم
لو كان ضرورياً وبذا ظهر ان استدلال الخصم ليس بصحيح لان العموم من عوارض الالفاظ على ما عرفت والجازم لفظه فاداه به دليل العموم
فيه امكن القول لعمومه فاما المقتضى فغير ملغى لانه لا تحقيقاً ولا تقديراً بل هو ثابت شرعاً فلا يتعمد به العموم بالالف المزدخناً
ملفوظاً تقديراً فاما مكن القول لعمومه عند وجود دليله قوله ومن علم الجازم والحقيقة استحالته ابتداءً ما اى اجتمع مفهومه في امر
اختلف الاصوليون في جواز اطلاق اللفظ الواحد على مدلوله الحقيقي ومدلوله المجازي في ذمت واحد فذهب المتأخرون الى ان
الادب والمحققون من اصحاب الشافعي وعامة المتكلمين الى امتناعه وذهب الشافعي وعامة اصحابه والجبالي وعبد الجبار من المتكلمين الى
جوازه مستترين في ذلك الى انه لا مانع من ارادة المعنيين المختلفين جميعاً فان الواحد منا قد سجد لنفسه مريّة باعتبار الواحد معين
مختلفين كما سجد مريّة للمضين المتفقين جميعاً ولعلم ذلك من انفسنا قطعاً من ادعى استحالة تعدد الضرورة وحال المعقول
الاترى ان الواحد منا قد سجد بنفسه اذ قال لغيره لا تنكح ما كعب البوك او قال لوضاء من لمس المرأة ارادة العقد والوسط
وارادة المس باليد والوطى حتى لو طرح به وقال لا تنكح ما كعب البوك ووطى ولا عقداً وتوضاء من لمس مساً ووطى صحيح من غير استحالة فكذا
يجوز ان يحمل قوله تعالى ولا تنكح اباؤكم على الوطى والمقد وقوله جل جلاله ولا تستم النساء على الوطى والمس باليد من غير استحالة ولن
ذهب الى امتناعه وبيان احد هما ما اشير اليه في الكتاب وهو ان القول بجوازه ارادتها هو دعى الى الحال فيكون اسد وبيان لا تنكح
من وجهين احدهما ان الحقيقة ما يكون مستقراً في موضوعه مستعملاً فيه والجازم ما يكون متجاوزاً عن موضوعه مستعملاً في غيره والشئ الواحد

في حالة واحدة لا يتصور ان يكون مستقرا في موضوعه مستقرا في غيره ومتجاوزا عنه ضرورة ان الشيء الواحد لا يحل مكانين في وقت واحد وثانيتها ان لوهم
الاطلاق عليها يكون استعمال مرادها وضعت الكلمة او لا استعمالها فيه غير مرادها ايضا للحدود ما بها فيكون موضوعا مرادها غير مراد
وموجع بين المتقنين والاستحالة في الوجه الاول باعتبار اللفظ وفي الثاني باعتبار المعنى واعتبروا على الوجه الاول باننا لا نسلم من الحقيقة
مستقرة في موضوعه حقيقة والجزء متجاوز عن موضوعه كذلك بل اللفظ صوت وحرف يتلاشئ كما وجد فيستحيل وصفه بالاستقرار والتجاوز
ولكنه يستعمل اي لفظ به داير به موضوعه ويستعمل ايضا وايريد به غير موضوعه والاستحالة بذلك كما قبلنا وعلى الوجه الثاني باننا لا نسلم لزوم كون
غير مرادها وضعت الكلمة او لا بل لازم كونه مرادها وضعت الكلمة او لا وثانيا هو المجموع ولا يلزم من ارادتها ما ان لا يكون
مرادها الوجه الثاني وهو اختيار اكثر المحققين ان ارادة المحققين يجوز عقلا ولكن لا يجوز لغة لان اهل اللغة وضوا قوا لهم حملا للسمية
الخصوصية وحدا وتجاوزا في البليد وحده ولم يستعملوها فيها معاصلا الا ترى ان الانسان اذا قال رايت حمرا لا يفهم منه البهيمة بل
معا اذا قال رايت حمارين لا يفهم منه انه راى اربعة اشخاص سميتين وبلدين واذا كان كذلك كان استعماله فيها خارجا عن لغتهم
فلا يجوز انما قيد بقوله مرادين احتراز عن جواز اجتماعهما من حيث التناول الطاهرى كما اذا استامن على الانباء والمواسل
على ما سطره واحتراز عن جواز اجتماعهما في احتمال اللفظ اياها وقوله كما احتمال ان يكون الثوب الواحد معناه ان الالفاظ
للمعاني بمنزلة الكسوة للأشخاص والجزء من الحقيقة بمنزلة العارية من الملك فكما يستحيل اجتماع صفة الملك والعارية في الثوب الواحد
في احتمال واحد استحال ان يجمع في اللفظ الواحد كونه حقيقة ومجازا في احتمال واحد فان قيل ان اردتم باستحالة اجتماع الملك العارية
استحالة بنسبة شخصين ذلك ممنوع لان الثوب في حالة استعمال المستعير مملوك مستعار بنسبة المالك والمستعير وان اردتم استحالة بنسبة
شخص واحد نسلم ولكن المذكور في الكتاب لا يطابقه لان المذكور فيه اجتماع الحقيقة والمجاز في لفظ واحد في حالة واحدة باعتبار
المعنيين المختلفين لا باعتبار معنى واحد فلا يستقيم التشبيه قلنا المراد هو التشبيه من حيث الاستعمال لا من حيث المعنى كما ان استعمال الثوب الواحد
في حالة واحدة بطريق الملك والعارية جميعا يستحيل سواء كان بنسبة شخص واحد او بنسبة شخصين فكذلك استعمال اللفظ الواحد في حالة
واحدة بطريق الحقيقة والمجاز معا يستحيل سواء كان بنسبة معنى او بنسبة معنيين وكان الحسن في التشبيه ان يقال كما يستحيل ان يلبس
الثوب الواحد انسانا كل واحد منهما لاسبه كما لا بد من بطريق الملك والآخر بطريق العارية الا انه انما يتبادر هذا الوجه في الحقيقة لانه
انظر في الاستحالة وبين استحالة الاجتماع في المعنيين يعرف به استحالة بطريق الدلالة في معنى واحد وليكون فيه إشارة الى رد قول
من زعم من مشائخنا العرفيين ان الحقيقة والمجاز لا يجتمعان في لفظ واحد في محل واحد ولكن يجوز ان يجتمعا في لفظ باعتبار
محالين مختلفين حتى قالوا ثبت حرمة العبادات ونبات الاولاد لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم مع ان اسم الام والنبات
يتناول العبد ونبات الولد مجازا لان ما ذكره اعيان مذهب الخصوم وحرمة العبادات ونبات الاولاد ونحوها ثابته بالاجماع او
بمعين النص باعتبار ان الاسم في اللغة الاصل والنبات الفرع فصارت كما نه قيل حرمت عليكم اصولكم وفرعكم فدخل فيه الجمع ولا
يقال الثوب للمرء اذا استعاره المرء من وليه يكون ذلك بطريق الملك الذي هو ثوب العارية جميعا في زمان واحد لانا نقول لا نسلم ان
انتفاعه بطريق العارية بل باصل الملك الذي هو ثابت له اذ هو المطلق للانتفاع الا انه كان ممنوعا عنه لتعلق حق المرء به في
البطل حقه بالاعادة والليل عليه انه لو ملكه في غير مضمون على المرء ولم يسقط عن اليد من شيء واطلاق العارية عليه

[illegible]

فما نعلم انما قالوا استنوا على ايماننا واسما لم يثبت الايمان للاجداد والجدات مع ان الاسم يتناولهم صورة انتقال انما ترك ذلك لان اعتبارا بعبه
صيرورة الحقيقة مرادة باللفظ لثبوت الحكم في محل اخر يكون بطريق التبعية لاسمالة ونحو البنين الميراثية بجماعهم فاما الاجداد والجدات فلا يكون
اتباعا لالاباء والامهات وهم الاصول فلا جرم ترك اعتبار الصورة في اثبات الايمان لهم فان قيل السجد اصل الاب خلة ولكنه يقع له في
الطلاق اسم الاب عليه لان اطلاق اسم الاب عليه لانه اطلاق هذا الاسم عليه بطريق الاستعارة عن الاب كاطلاق اسم الابن على ابن الاب فيقول
اثبات الايمان في حقهم بطريق التبعية ايضا الا ترى ان استحقاق الميراث للجد وانتقال نصيب الاب اليه عند عدمه بهذا الطريق ولا يمنع عنه
كونه اصلا لالاب خلة فلا يثبت له الايمان الذي ثبت بادي مشبهة ولا يمنع عنه كونه اصلا لالاب خلة فكان اولي قلنا اثبات الايمان
بظاهر الاسم بعد اراثة الحقيقة منه اثبات له بدليل ضعيف فعمل به اذا لم يمنع عنه معارض كما في جانب الاباء فان ابن الابن تبع للابن
من كل وجه فاما اذا وجد معارض فلا كما في جانب الاباء فان جهة كون السجد تبعا في الاسم ان كانت توجب ثبوت الحكم فتمت كونه اصلا
من حيث الخلة فالتعبد عنه فيسقط العمل به عند وجود المعارض لانه ضعيف في نفسه ولا يسلم ان استحقاق الميراث بطريق التبعية
بل بشرط اتمام مقام الاب عند عدمه كما اتمام نيت الابن مقام البنات وبني الارث على القرب ولا شك ان الاب اقرب الى الميت
من جده فلا جرم يحق الميراث لجد الاب وليس هذا من التبعية في شيء ولا يقال اذا اشترى الكاتب اباه ليصير مكاتبه عليه تبعا فثبتت الايمان بهنا ايضا
لشبهة الاسم تبعا وفيه حق الدم لما نقل القول الكتاب من شعب الحرة لثبوت حرمة اليد فيها وقضائها الى حرمة الرقبة فكما ثبتت له الحرمة اذا اشترى ابنة
الحرة فكذلك ثبتت له صفة الكتاب اذا اشترى ابنة المكاتب ثباتا للحكم بقدر وليده والادراج ان يقال ما ذكرتم ليس من قبيل ما نحن فيه لان كلامنا في ان
لفظ الاب هل يتناول الجد بظاهره وان الايمان هل يثبت له ابتداء بصورة الاسم لان يثبت الايمان له من جهة الابن بطريق السرية والكتابة والحكمة
فثبت ان له من جهة الابن بامر على الاب اعتبار لفظ يدل عليها فلم يكن من قبيل ما نحن فيه قوله فان قيل الى اخره اذا حلف لا يضع قدمي وارضائي
ولم يسلم دارا بعينها ولم يكن له نية يقع على الدار المملوكة والمستأجرة والعارية وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز لان الاضائة الى غلان بالملك حقيقة للمعبر
سجرا بدليل صحة النفي في غير الملك وعدم صحته في الملك عند الشافعي رحمه اذا قال لا ادخل مسكن فلان فكذا الجواب وان قال ميت فلان
او دار فلان لا يثبت الا في الملك فثبت ان المراد من قوله قال جميعا اصحابا وادون غيرهم وكذا لو دخلها حافيا او تنظرا او راكبا حيث وفيه
جمع بين الحقيقة والمجاز لان الدخول حافيا حقيقة به اللفظ وغيره مجاز بدليل صحة النفي في التخلل والركوب ودون السخا وادونها اذا لم
يكن له نية فان نوى حين حلف ان لا يضع قدمه فيها ما شيا اى حافيا فدخلها راكبا لم يثبت ولصديق ديانة وقضا لانه نوى حقيقة
كلامه ونهية حقيقة مستعملة بغير مجزأة كذا في المبسوط وكذلك اى وكما قال جميعا في المسئلة المتقدمة ان يحلف يقع على الملك وغيره قال التوبة
ومحذ كذا المسئلة على ستة اوجه ان لم يوشيا او نوى النذر ولم يحظر باليمين او نوى النظر ونوى ان لا يكون يمينيا يكون نذرا بالاتفاق سبعة
لزمه القضاء بالقوت ودون الكفارة ولو نوى اليمين ونوى ان لا يكون نذرا يكون يمينيا بالاتفاق حتى لزمته الكفارة بالقوت ودون القضاء ولو نوى
او نوى اليمين ولم يحظر باليه نذر كان نذرا في الاول يمينيا في الثاني عند ابي يوسف وكان نذرا يمينيا عند ما حتى يلزمه القضاء والكفارة بالقوت في التوبين
... ميه جمع بين الحقيقة والمجاز لان النذر واليمين متقدمان بلا شبهة لان موجب النذر الوفاء بالمتنزه والقضاء عند القوت لا الكفارة وموجب
اليمين المحافظة على البر والكفارة عند القوت لا القضاء واختلاف احكامهما يدل على اختلاف اتيهما ثم هذا الكلام للنذر حقيقة لعدم توقف ثبوته به
على قرينة كما اذا لم يوشيا لليمين مجاز لتوقف ثبوته به على قرينة وهي النية والتوقف على القرينة من امارات المجاز واذا كان

كذا قال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز الجمع بينهما فترجى الحقيقة على الجائز في الوجه الاول ويتطو الحقيقة بتعيين الجائز مراد في الوجه
 الثاني والضمير في قوله وعليه جمع راجع الى الجمع اى فيما ذكرنا من المسائل جميع بينهما كما بينا ثم ذكر الرجب هنا سنونا وذكره غير الاسلام
 بتعيين حيث قال ان الصوم رجب وهو اوضح لانه اذا لم يصرف يصرف الى الذي يتعقبه العين لان صرفه على تقدير رادة المعين وهو رجب
 هذه السنة لا يجوز لاجتماع العدل والعلية فيه كما في سحر اذا اردت سحر يوم فظهر اثر وجوب القضاء والكفارة بقوة بلا صوم فاما اذا ذكر سنونا
 فالواجب بصوم رجب من غير تعيين الا يظهر اثر وجوب القضاء والكفارة الا في الوصية لان الغوات لا تحقق برؤية الا بالموت فيلزم الوصية عند
 الموت بالغنية والكفارة قوله قلنا ومنع التقدم مما جاز اعلى الدخول اى عبارة عنه ضمن لفظ الجائز معنى العبارة فذلك ذكره لصلته عن
 كلمة من معنى في ان حروف الصلوات تنوب بعضها عن بعض يعنى صار الوضع مجازا في الدخول لان الوضع سببه فاستعمله لانه حصل على الدخول لان
 الجائز منع نفسه عن الدخول للمجرد وضع القدم فيصير باعتبار مقصوده كانه حلف لا يدخل والدخول مطلق لعدم تقيده بالركوب والتفعل
 والحلف فيحذف الكل لحصول الدخول الذي هو المقصود بالمنع لا باعتبار كونه ركبا او حافيا كما في اعتناق الرقبة عن الكفارة يخرج عن العتق
 بمطلق الرقبة لا يكون صغيرة او كبيرة او كافر او مسلم سنة الا ترى انه لو وضع قدميه فلم يدخل لا يثبت في بيته كذا في فتاوى قاضيان لانه لما
 صار جائزا في الدخول لا بغير حقيقة بعد وادارة الدار يراد بها نسب السكنى لان الدار لا تعادى ولا تتجوز لاعتقاد عادة وانما تتجوز لبعض صاحبها
 فوفا ان المقصود من هذه الاضافة نسبة السكنى دون الملك فيستعار الدار لموضع السكنى فصارت كانه قيل لا يدخل موضع سكنى فلان او
 دار اسكنية لفلان فاعتبر عموم الجائز اى في الصورتين فيدخل في عموم الدخول الركوب والمشى وفي عموم السكنى الملك الاجارة والملك
 فيثبت في الدار المملوكة لعموم الجائز لا بالملك حتى لو كان الساكن فيها غير فلان لم يثبت وان كانت مملوكة لفلان كذا اذكر شمس المائنة رحمه الله
 في اصول الفقه وذكر في فتاوى قاضيان والفتاوى الطهارة ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم ينو شيئا فدخل دار اسكنها فلان باجارة
 او اجارة يثبت في بيته وان دخل في دار مملوكة لفلان وفلان لا يسكنها يثبت ايضا فعلم بهذه الرواية لا يندفع السوال لبقار الجمع بين الحقيقة
 والجائز الا ان يجعل قوله دار فلان عبارة عما يضاف اليه من الدور مطلقا فيه فخل في عموم الدور المضافة اليه بالسكنى وبالملك جميعا
 قوله هو اى اعتبار عموم الجائز هنا فليعتبر اعتبارا فيما اذا قال عبدى حريوم يقدم فلان ولم ينو شيئا فقدم فلان ليل او نهار ايجز مع
 تسليم الجمع بين الحقيقة والجائز لان حقيقة اليوم النهار والملاقاة على الليل مجاز لان اليوم اى اخره واعلم ان لفظ اليوم يطلق على باطن النخل
 بطريق الحقيقة اتفاقا وعلى مطلق الوقت بطريق الحقيقة عند البعض فبغير اشتراك وطريق الجائز عند اكثر وهو الصحيح لان حمل الكلام على
 الجائز اولى من جملة على الاشتراك عند تعارض الجائز والاشتراك لان الجائز في الكلام اكثر فخل على الاغلب لانه لا يودى الى ابحاث المراد لان اللفظ ان
 خلا عن قرينة الجائز فالحقيقة متعينة وان لم يخل عنها فالذى يدل عليه القرينة وهو الجائز متعين بخلاف الاشتراك فانه يودى الى الاصلال في
 الكلام اعدم افهام المراد ثم لا شك في انه نظرون على كلا التقديرين عند الفريقين فيخرج احد تخليده بنظرو فانه كان منطوقه مما يتبد وهو الصحيح
 فيه ضرب المدة اى يصح تقديره بده كاللبس والركوب المسألة ونحوها فانه يصح ان يقدر بزمان يقال لبست الثوب يوما وركبت فذ
 الدابة يوما وسكنت في دار واحدة شهر اعمل على سياض النصارى لانه يصح تقديره فكلان الحمل عليه اولى وان كان منطوقه مما لا يتبد كالركوب
 والدخول والقعود اذ لا يصح تقديره بالافعال بزمان يحمله على مطلق الوقت اعتبارا بالتناسب ثم من قوله حريوم يقدم فلان
 او انت طالق او امراته طالق يوم يقدم فلان اليوم طرف للتحريم او الطلاق لانه انصب به وانما مما لا يتبد فخل اليوم على مطلق الوقت فيثبت

اذا قدم ليلا او نهارا بالطلاق المجاز كما في مسئلة وضع القدم وسنة قوله امرك بيدك يوم يقدم فلان او اختاري نفسك يوم يقدم فلان
 لتقوي بعض والتخيير مما يتدفع على بياض النصارى لو قدم فلان ليلا لا يصير الامر بيدك ولا يثبت لما الخيار واعلم انه لا اعتبار
 لما اخصيت اليه اليوم وهو القدم في هذه المسائل مثلا في ترجيح احد احتمليه بل ان اضافة اليوم لتعريفه وتيسيره من الياوم واولقات
 الجوز كما في قوله انك طالق يوم الجمعة او انت حر يوم الخميس لا للطرفية ولما لم يوثق بتقديم في انتصاب اليوم باتفاق اهل اللغة كذا المضاف
 اليه لا يوثق في المضاف بحال بل هو منصوب بمنطوقه والمقدر بمرتكب في يوم قدم فلان او فوضت امرك اليك في يوم قدمه فكان
 اختياره بمنطوقه الذي يوثق به اولى من اختياره بما لا اثر له فيه فخرنا انه لا اعتبار للمضاف اليه في ترجيح احد احتمليه والى ما ذكرنا من ان
 في المبسوط في غير موضع وكذا في البداية لابن بعض المشايخ اعتبر المضاف اليه فيما لا يختلف الجواب وهو ما اذا كان المضروب
 والمضاف اليه مما لا يتبعه مما لا يتصل الى حصول المقصود وهو استقامة الجواب وبعضهم لم يلتفتوا فيه الى المضاف اليه اصله فظنوا
 الى التحقيق فلما فيما يختلف الجواب فيه بالاعتبارين بان كان احدهما مبتدئا والاخر غير مبتدئ فالحل اعتبروا المضروب ولم يلتفتوا
 الى المضاف اليه كما في مسئلة الامر باليد فان الكل اعتبروا فيه الامر باليد الذي هو منطوقه دون القدم الذي هو مضاف اليه
 وكذا في مسئلة الخيار فثبت بما ذكرنا ان الاعتبار بالمضروب في هذا الباب لا غير وباقي الكلام مذكور في الكشف قوله ولما مسئلة النذر فليس صحيحا
 يعني ليس ما ذكرنا من ثبوت حكم النذر واليمين في تلك المسئلة صحيح بين الحقيقة والمجاز لان المتنع اجتمعا صيغة ولم يوجد منها
 لان هذا الكلام نذر بصيغة لا غير ولكنه يمين باعتبار موصبه اي حكمه وهو ان موجب النذر اي المعنى المقصود بصيغة النذر ايجابا لنذر
 لا محالة ولا يدين ان يكون النذر وقبل النذر سباح الترك ليس التراسه بالنذر بل ان النذر بما هو واجب في نفسه لا يصح على ما عرفت فلذا
 لزم النذر بالنذر مما تركه الذي كان سباحا اياه وصار النذر تحريم السباح بواسطة حكمه وهو ايجابا لنذر وبالصيغة كما ان الامر بالشيء
 نهي عن ضده بواسطة لزوم الماسور به لا بصيغة وتحريم السباح يمين عندنا لان البني عليه السلام حرم مارية او العسل على نفسه فسمى الله تعالى ذلك
 يميننا ووجب فيه الكفارة حيث قال الله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما حل لك الى ان قال قد فرغ من امركم تحلة ايمانكم اي شرع لكم تحليها بالكفا
 حتى روي مقاتل ان رسول الله عليه السلام اعتق رقبة في تحريم مارية وهو نهى بها لي بكر وعمر وابن عباس وابن مسعود وريد وطاوس والحز
 ولشوري واهل الكوفة فكان النذر بواسطة موصبه يميننا لا بصيغة بل هو نذر بصيغة لا غير وشك ليس بمتنع كشره القريب سمى اعتاقا في
 الشرع ويستحيل ان يكون اثبات الملك زالة كنه بصيغة اثبات الملك في القريب يوجب العتق بالنذر فكان الشرا اعتاقا بواسطة
 حكمه لا بصيغة وكما لجهة بشرط العوض به باختيار الصيغة بيع باختيار المعنى وكالا قاله فسخ في حق المتعاقدين بصيغتهما في حق ثا
 بهما ما وكان ينبغي ان يثبت اليمين بالنية كالعتق في شرا القريب يثبت بالنية واليه ذهب سفيان الثوري رح حيث قال لو قال له على
 ان صوم فدا فمريض في الغد فافطر او كان الخائف امرأة فحاضت وجب لقضاء والكفارة الا ان استعمال هذه الصيغة غلبت في النذر
 فصارت اليمين كالحقيقة المجردة فلا يثبت من غير نية كذا في بعض الشروح ولما قل ان يقول لا يندفع الجمع بما ذكرتم لان ثبوت اليمين
 لما توقف على الارادة فقد اريد به اللفظ موضوعه وهو ايجابا لعبارة المساء وغير موضوعه وهو اليمين ولا معنى للجمع سوى هذا ليس
 نذكرتم الايمان وجه اتصال اليمين بالنذر الذي هو يجوز المجاز بخلاف شرا القريب فان ثبوت العتق فيه لا يتوقف على الارادة بل يثبت وان
 نفاه ولم يقصد فلا يكون النذر نظيره والجواب الصحيح ان التحريم يثبت بموجب النذر ولا يتوقف على النية فان تحريم سكر النذر وبثبات

نواه اوله منوه الا ان كونه يميناً يتوقف على التقيد فان النص حمله يميناً عن التقيد ولم يرد الشرع بكونه يميناً عن
 عدم التقيد وثبوت ضمانه اذا نوى اليمين فح كونه التحميم الثابت به يميناً للوجود وشبهه لكن بموجب النذر لا يلحق باليمين
 وذكر شمس التام في شرح كتاب الصوم انه اجتمع في كلامه كلشأن احد سماعين وهو قوله صدقانه عند ارادة اليمين بقوله يا محمد قال بن عباس رضي الله عنهما
 في الحديث وقت العصر فليدع الشمس حتى يخرج وهذا الا ان الباء واللام متعاقبان قال الله تعالى اخبارا عن فرعون انه لم يؤمن وفي موضع آخر انهم
 به والاخرى نذري قوله على الا ان عند الاطلاق طلباً لثبوتها بالعادة فعملها في كل لفظها هو من محملاته فيجعل نية ولا يكون جميعاً من الحقيقة
 والمجاز في كلتيه واحدة بل في كلتيه وذلك غير مستبعد فعملها لا يكون قوله على ان اصوم ايحيا في نفسه وسواها مسدوداً بالقسم ايضاً ان جاز ذلك
 كرسك في قوله وانما ان كرسك في الاكسج بالقسم والشرط جميعاً وذلك لما انما انما ايحيا بالصوم الى المستقل صار كانه قال في الصوم كذا فعملها ان يصلح جواباً
 من حيث المعنى ولو قال نذرت ان اصوم ارجب ونوى النذر واليمين فعلى الوجه الاول فصح نية اليمين ويكون نذراً ويميناً وعلى
 هذا الوجه لا يكون الا انه بالعدم اللفظ الذي يصح نية اليمين فيه وذكر في بعض الشروح ان نظام الصيغة للنذر فينصرف اليه
 ثم انه بالنية يريد ان يصرفه الى غيره فصدق فيما عليه وهو وجوب الكفارة ولم يصدق فيما له وهو سقوط القضاء الثابت بظاهر
 الصيغة كمن قال زنيب طالق وله امرتان سمانان بهذا الاسم احداهما معروفه وتبه دون الاخرى فقال اردت به الايقاع
 على غير المعروفه يصدق في وقوع الطلاق على غير المعروفه ولا يصدق في صرف الطلاق عن المعروفه المانية يلزم على هذا الوجه ما
 اذا نوى اليمين ونفى النذر حيث يصدق ويكون يميناً بالاتفاق فعلم ان الصحيح ما هو المذكور في الكتاب قوله ومن حكمه ان
 اي باب الحقيقة والمجاز فالشئ مع وان لم يعتقد لاحكام الحقيقة والمجاز بابا الا ان الامام فخر الاسلام رح قد عقد له بما يوافي
 فيه بهذا اللفظ فتابعه في ذلك او المراد من الباب النوع كما في قوله عليه السلام من خرج يطلب باباً من العلم اي نوعاً معيناً ومن حكم
 هذا النوع الذي نحن بصدده ان العمل بالحقيقة ستنى كمن سقط المجاز يعني اذا دار المقطع من الحقيقة والمجاز فاللفظ للحقيقة
 والى ان يدل الدليل على كونه مجازاً بقوله رايت اليوم حماراً او استقبلتني الاسد في الطريق لا يحمل على البليد والشجاع الاقرين
 زائدة فان لم تظهر فاللفظ للبيمة والسبع ولا يكون مجزاً ومن الناس من زعم اذا استعمل فيما وامن ان يراد به المجاز كما كان
 ارادة الحقيقة يكون مجزاً ولم يكن حمله على احدها اولى من حمله على الآخر لتساويهما في الاستعمال والافرية للحقيقة في هذا الوجه
 فصار بمنزلة الاسم المشتهر كاصح ما ذهب اليه العامة لان الواضع انما وضع اللفظ للمعنى ليستفي به في الدلالة عليه فصار كانه قال اذا صممت
 اني تكلمت بهذا اللفظ فاعلموا اني ففيت بهذا اللفظ المعنى فمن تكلم بنية وجب ان يرد به ذلك المعنى فوجب حمله عند الاطلاق عليه كيف وقع
 بالضرورة مساوية النذر الى فهم الحقيقة اولى من مساوية الى فهم المجاز وذلك ليل على ما قلنا وقوله لم يمان في الاستعمال سواء فاسد لان مجرد الاستعمال
 والمجاز لا يفهم الا بقرينة تنظم اليه تعالى يتساويان واذا لم يتساويا كان المعنى الاصلي اولى باللفظ من المعنى العارضى عنه عدم دليل يصرفه اليه وهو معنى قول المستع
 لايراهم الاصل ولما قلنا اذا اختلف لا ينجح فلا توهي شكوه انه يقع على الوطى ودون العقد حتى لو طلقها ثم تزوجها لا يثبت قبل الوطى لان هذا اللفظ في الوطى
 حقيقة موافق العقد مجاز فكان حمله على الحقيقة اولى بمجان ما اذا كانت المرادة ايجابية حيث يقع على العقد لان وطئها ما حرم عليه كانت الحقيقة مجزاً
 فتعين المجاز قوله فان كانت الحقيقة مستندة بالتعذر لا يتوصل اليه الا بقرينة كالكلمة والمجوز بما يتيسر اليه الوصل ولكن الناس تركوه كوضع القدم
 وقيل في الفرق بينهما ان المستعذر لا يتعلق به حكم وان تحقق والمجوز قد ثبت به الحكم اذا صار فرداً من افراد المجاز فيصير الى المجاز لزوال المانع ولما عر

هذا هو الوجه الذي عليه
 النذر في كل لفظها هو من محملاته
 فيجعل نية ولا يكون جميعاً من الحقيقة
 والمجاز في كلتيه واحدة بل في كلتيه
 وذلك غير مستبعد فعملها لا يكون قوله
 على ان اصوم ايحيا في نفسه وسواها مسدوداً
 بالقسم ايضاً ان جاز ذلك
 كرسك في قوله وانما ان كرسك في الاكسج
 بالقسم والشرط جميعاً وذلك لما انما انما
 ايحيا بالصوم الى المستقل صار كانه قال
 في الصوم كذا فعملها ان يصلح جواباً
 من حيث المعنى ولو قال نذرت ان اصوم ارجب
 ونوى النذر واليمين فعلى الوجه الاول
 فصح نية اليمين ويكون نذراً ويميناً
 وعلى هذا الوجه لا يكون الا انه بالعدم
 اللفظ الذي يصح نية اليمين فيه وذكر في
 بعض الشروح ان نظام الصيغة للنذر
 فينصرف اليه ثم انه بالنية يريد ان
 يصرفه الى غيره فصدق فيما عليه
 وهو وجوب الكفارة ولم يصدق فيما له
 وهو سقوط القضاء الثابت بظاهر
 الصيغة كمن قال زنيب طالق وله امرتان
 سمانان بهذا الاسم احداهما معروفه
 وتبه دون الاخرى فقال اردت به
 الايقاع على غير المعروفه يصدق
 في وقوع الطلاق على غير المعروفه
 ولا يصدق في صرف الطلاق عن
 المعروفه المانية يلزم على هذا
 الوجه ما اذا نوى اليمين ونفى
 النذر حيث يصدق ويكون يميناً
 بالاتفاق فعلم ان الصحيح ما هو
 المذكور في الكتاب قوله ومن حكمه
 ان اي باب الحقيقة والمجاز فالشئ مع
 وان لم يعتقد لاحكام الحقيقة
 والمجاز بابا الا ان الامام فخر
 الاسلام رح قد عقد له بما يوافي
 فيه بهذا اللفظ فتابعه في ذلك
 او المراد من الباب النوع كما في
 قوله عليه السلام من خرج يطلب
 باباً من العلم اي نوعاً معيناً
 ومن حكم هذا النوع الذي نحن
 بصدده ان العمل بالحقيقة ستنى
 كمن سقط المجاز يعني اذا دار
 المقطع من الحقيقة والمجاز فاللفظ
 للحقيقة والى ان يدل الدليل على
 كونه مجازاً بقوله رايت اليوم
 حماراً او استقبلتني الاسد في
 الطريق لا يحمل على البليد
 والشجاع الاقرين زائدة فان لم
 تظهر فاللفظ للبيمة والسبع
 ولا يكون مجزاً ومن الناس من
 زعم اذا استعمل فيما وامن ان
 يراد به المجاز كما كان ارادة
 الحقيقة يكون مجزاً ولم يكن
 حمله على احدها اولى من حمله
 على الآخر لتساويهما في
 الاستعمال والافرية للحقيقة
 في هذا الوجه فصار بمنزلة
 الاسم المشتهر كاصح ما ذهب
 اليه العامة لان الواضع انما
 وضع اللفظ للمعنى ليستفي به
 في الدلالة عليه فصار كانه
 قال اذا صممت اني تكلمت
 بهذا اللفظ فاعلموا اني ففيت
 بهذا اللفظ المعنى فمن تكلم
 بنية وجب ان يرد به ذلك
 المعنى فوجب حمله عند
 الاطلاق عليه كيف وقع
 بالضرورة مساوية النذر
 الى فهم الحقيقة اولى من
 مساوية الى فهم المجاز
 وذلك ليل على ما قلنا
 وقوله لم يمان في
 الاستعمال سواء فاسد
 لان مجرد الاستعمال
 والمجاز لا يفهم الا
 بقرينة تنظم اليه
 تعالى يتساويان
 واذا لم يتساويا
 كان المعنى الاصلي
 اولى باللفظ من
 المعنى العارضى
 عنه عدم دليل
 يصرفه اليه
 وهو معنى قول
 المستع لايراهم
 الاصل ولما قلنا
 اذا اختلف لا ينجح
 فلا توهي شكوه
 انه يقع على
 الوطى ودون
 العقد حتى لو
 طلقها ثم تزوجها
 لا يثبت قبل
 الوطى لان هذا
 اللفظ في الوطى
 حقيقة موافق
 العقد مجاز فكان
 حمله على الحقيقة
 اولى بمجان ما
 اذا كانت المرادة
 ايجابية حيث
 يقع على العقد
 لان وطئها ما
 حرم عليه كانت
 الحقيقة مجزاً
 فتعين المجاز
 قوله فان كانت
 الحقيقة مستندة
 بالتعذر لا يتوصل
 اليه الا بقرينة
 كالكلمة والمجوز
 بما يتيسر اليه
 الوصل ولكن
 الناس تركوه
 كوضع القدم
 وقيل في الفرق
 بينهما ان
 المستعذر لا
 يتعلق به حكم
 وان تحقق
 والمجوز قد
 ثبت به الحكم
 اذا صار فرداً
 من افراد
 المجاز فيصير
 الى المجاز
 لزوال المانع
 ولما عر

عن الائمة فاحلف الاكل من هذه الشجرة قبيحة تقع على عينها فكانت مما يوكل كقصب السكر والدياس وابزبون الرطب ان لم يكن فعلى ثم بان كانت لها
ثمرتها كالتفاح والكرية وان لم يكن لها ثمره فعلى ثمرتها كالحلأ ونحوه وهذا اذا لم يكن له نية فاما اذا نوى شيئا فحيد على ما نوى ان كان اللفظ يحتمل ذلك كما
نقل من الائمة الحلافة شمس الائمة الكردى او على هذا على ان المجاز يصار اليه عند مجاز الحقيقة تمنا اذا وكل رجلا بالخصوصية مطلقا انه
يتصرف الى الجواب استحسانا حتى لو اقر على موكله يجوز اقراره والجواب كلام يستدعيه كلام الغير ويطلبه ما يؤخذ من باب القلابة اذا قطعها ما سمي
لان كلام الغير يقطع به وفي القياس لا يجوز اقراره وهو قول ابى يوسف الاول وزفر والشافعي لانه وكل بالخصوصية وبه المنازعة والمشاجرة
والاقرار سلامة وسوا فقه وكان ضده امر به والتوكيل بالشئ لا يتضمن ضده وجه الاستحسان انما تركناه هذه الحقيقة وجعلنا كلامه اذ كلف المجاز
مجازا اطلاقا لا اسم السبب لان الخصوصية سبب الجواب او اطلاقا لا اسم الجبر على الكل لان الانكار الذي يتنشا عنه الخصوصية
بعض الجواب فيه خلل في عمومه الانكار والاقرار وانما صلتنا على هذا لان التوكيل انما يصح شرعا بما يملك الموكل بنفسه الذي يتقرر به ملكه
للموكل الجواب لا الانكار فانه اذا عرف المدعى محققا لا يملك لا انكارا شرعا وتوكيله بالايك لا يجوز شرعا والميانه يستغنى عن قصده ذلك كالحج
شرعا وان الخصوصية حرام بقوله تعالى ولا تنازعوا فتكنا حقيقه ما مهوره شرعا والمهوره ما ينبت له المهوره عادة لانه لما جبر اى ترك
شرعا كان من ظاهر حال المسلم الاستئذان عنه لمدينه وعقله فيصير منبره المهوره عادة فلهذا يجب حمل على المجاز كالعبد المشترك بين الاثنين شرعا
نصفه مطلقا ينصرف بيعة الى نصيبه خاصة لتصح عقده بهذا الطريق واذا حمل على الجواب انه قد يكون ليعم كما يكون بلافتنا ولما حال
فاذا اقر فقتا بالما سور به فيصح غير ان عند ابى يوسف في قوله الاقرار اصح في مجلس القاضى وغير مجلس القاضى لان الموكل انما يتقار
نفسه مطلقا فيملك كان الموكل بالكله وعندنا يملك الاقرار في مجلس القاضى ورون غيره لان الجواب انما يصح خصوصية مجازا اذا حصل
مجلس القضاء لانه لما ترتب على خصوصية الاضحية يسمى باسمه كما قال الله تعالى وجزا سيرة سيرة مثلها والمجازاة لا تكون سيرة ثم استوفى ما ذكرنا
المهوره شرعا كالمهوره عادة بقوله الا ترى انه لو حلف لا يكلم هذا الصبي لم يتيقده حلف بربان صباه حتى لو كلمه ما كبر حنث في يمينه الاكل
فيه ان اليمين متى عقدت على شئ بوصف فان صلح داعيا الى اليمين يتقيد به منكر اكان او معرفا حترار عن الانكار كما اذا حلف لا
ياكل رطباً او هذا الرطب يتقيد بالوصف حتى لو اكله بعد ما عيسى لم يحث لان هذا الوصف يصلح داعيا الى اليمين لمن غيره اكل الرطب ان لم يصح
داعيا الى اليمين فان كان المحلوف عليه منكر يتقيد به ايضا لان الوصف مثبت في اليمين مقصود باليمين لانه المعروف للمحلف عليه لو ترك
اعتباره بطلت اليمين فوجب اعتباره ضرورة كمن حلف لا ياكل لحم حمل فاكل لحم كلب لم يحث وان كان المحلوف عليه معرفا بالاشارة
لا يتقيد باليمين بالوصف كما اذا حلف لا ياكل لحم هذا الحمل فاكل لحم كلب لم يحث لان الوصف لا يثبت في اليمين لان اليمين لا يصلح داعيا الى
اليمين فان من استغنى عن اكل لحم الضرع لم يحث كان اشدا استغنا عن اكل لحم الكلب والالتعريف ايضا لم يحث لان الوصف لا يثبت في اليمين لان اليمين لا يصلح داعيا الى
فوق الوصف في التعريف لكونها بمنزلة وضع اليد على المشار اليه فيحمل على المجاز وهو ان يجعل عبارة عن الذات كانه قال لا اكل لحم هذا الحيوان
واذا ثبت هذا كان ينبغي ان يتقيد اليمين في قوله لا اكلم هذا الصبي بوصف الصبي لانه قد يصلح داعيا الى الحلف بترك الكلام مع الصبيان
له فاستم وقلة عقولهم وسوء ادائهم كوصف الرطوبة الا ان مجاز الصبي بترك الكلام معه حرام مجوز شرعا لقوله عليه السلام من لم يحرم
صغيرا فمؤلم بوقبه كغيره فليس سنا في ترك الكلام بترك الترحم فكان بمنزلة المهوره عادة فيترك الحقيقة ويصار الى المجاز فيجعل كانه قال لا اكلم هذا
الذات بطريق اطلاق اسم الكل على البعض فاذا كلمه بعد ذلك الصفة بحيث لبقا الذات بخلاف قولنا لا اكلم صبي يتقيد بالصبيان وان كان حراما

مهورا شاعرا لا صار مقصودا بالخلف لكونه هو المعروف للمعروف عليه كما ينبغي تقييد اليقين به وان كان جارا كما كان طعن بعض من اليوم خيرا او ليس
 اللبلة ينسحق اليقين ان كان حراما لصيرورة الشرب السقعة مقصودين باليمن فحيث ان لم يشرب ولم يسرق كذا سنا قوله فان كان اللفظ له حقيقة
 مستعلة اي معنى حقيقة مستعمل غير مجبور وشذروا مجازا متعارف اي معنى مجازي سقبادا الى الفهم في العرف الى آخره اذا كانت الحقيقة مستعلة
 والمجاز غير مستعمل او كانا مستعملين والحقيقة أكثر استعمالا او كانا في الاستعمال سواء فالعبارة للحقيقة بالاتفاق لما مر ان الاصل في الكلام
 هو الحقيقة ولم يوجب بغيرها فوجب العمل به وان كان المجاز اغلبا استعمالا فعندنا في حقيقة العبارة للحقيقة وعندنا العبارة للمجاز فاذا علم
 لا ياكل من هذه الخطة او طعن لا يشرب من الفرات ولا نية له فعندنا في حقيقة رج انما يبحث باكل من الخطة والكسج من الفرات ولا يبحث بال
 الجوز بالشرب من الاواني المتخذة من الفرات لان الحقيقة مستعلة في المستعملين اذا الخطة حينها كقوله عادة فانها فقه وتعلق فيوكل في حينها
 الاشكالك المعرسة وقد يوكل ايما نيا جبا صبا عند الضرورة وكذا من اشترى خطه بمصنعا كما تجب انما خروجه ام علكة وكذا الكسج الذي هو حقيقة
 كما نية مستعلة الشرب من الاواني المتخذة من الفرات مستعلا شربا فان النبي عليه السلام مر بقوم فقال يا ايها الذين آمنوا انتم تعلمون ان
 شرب الكسج في الوادي وهو عادة اهل البوادي والقرى واذا كان كذلك لكان اللفظ محمولا على الحقيقة وكون المجاز وعندنا يبحث باكل ما يتخذ من الخطة
 كما تجوز وشبه كما يبحث باكل حينها وبالاغتراض من الفرات كما يبحث بالكسج لان استعاره وبكل الخطة اكل في باطنها اذا المعنوم من قوله اكل
 بله كذا ايا كل من الخطة ان طعنا من اجزاء الخطة لان من اجزاء الشجر وفي الشجر من الفرات شربا تنسوب اليه فانه يقال نوقل ان شربون من الوادي
 ومن الفرات او يراوينا فقلنا وبالاخذ بالادنى لا يقطع هذه النسبة فوجب حمل الكلام على ما هو المتعارف فيبحث بالامر في المستعملين قوله وهذا اي الا
 المذكور يرجع الى اصل مختلف بينهم وهو كذا او اعلم انه لا خلاف في ان المجاز خلف من الحقيقة بدليل انه لا يثبت الا عند فوات معنى الحقيقة وتعد
 العمل به ولهذا يحتاج المجاز الى القرينة والحقيقة لا يحتاج اليها وانه لا بد لثبوت الخلف من تصور الاصل لان الخلف من الاضافات فلا يتصور بدون الاصل
 كالابن مع الاب ان المصير الى المجاز لا يجوز الا عند تعدد الحقيقة كما ان المصير الى الخلف لا يجوز الا عند فوات الاصل ولذا لا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز
 من اوصاف اللفظ لا من اوصاف المعاني ولهذا قالوا الحقيقة لفظا مستعمل في كذا والمجاز لفظا مستعمل في كذا وانما الخلاف في ان الحقيقة
 التكلم بان جوار التكلم باللفظ المجاز خلفا عن التكلم باللفظ الحقيقة ثم ثبت الحكم بنا على صحة بطريق الاستبعاد لا خلفا عن حكم الحقيقة او في الحكم بان تعدد الحقيقة
 بعارض افضلية المجاز المثبات لان الحقيقة خلفا عن الحقيقة في اثبات حكمها احتراز عن انكار الكلام فقال ابو حنيفة من المجاز خلف من الحقيقة في الحكم
 وقال ابو حنيفة عننا في الحكم وتنفع كذا ذكرنا في قوله للشجاع انه اسد فعندنا هو خلف في اثبات الشجاعة عن قولنا هذا في محل الحقيقة لاثبات السكك العلوي
 وما قرع سكاك من حكم المجاز خلف من حكم الحقيقة عندنا فالمراد ما ذكرنا لان الخليفة بين المجاز والحقيقة الذين هم من اوصاف اللفظ بالاتفاق وليس الشجاع
 والبيكك المعلوم وعندنا في حقيقة التكلم بقوله هذا اسد للشجاع خلف عن التكلم بقوله هذا اسد للبيكك المعلوم من غير نظر في ثبوت الخلفه في الحكم ثم ثبت
 الحكم وهو الشجاعة بناء على صحة التكلم لا خلفا عن شيء كما ثبتت حكم الحقيقة بناء على صحة التكلم في قوله لعبد الذي له ثلثة ثلثة وهو معدون ينسب
 من الغير غير النبي فعندنا هو خلف في اثبات العتق من قوله هذا النبي لانه الحقيقة في اثبات النبوة والعتق وعندنا نفس التكلم بقوله هذا النبي خلفه
 عن التكلم بقوله هذا النبي في محل الحقيقة ثم ثبت العتق بناء على صحة التكلم كما ثبتت النبوة والعتق في محل الحقيقة بناء على صحة الكلام لانه ان الحكم
 هو المقصود والنفس العبارة فاعتبار الخليفة والاصا فيها هو المقصود اولى من اعتبار ما فيها هو وسيلة وهي عبارة وله ان الحقيقة والمجاز
 من اوصاف اللفظ باجماع اهل اللغة فوجب جعل المجاز خلفا عن التكلم الذي هو استخراج اللفظ اولى مما ذكرنا لان الحقيقة والمجاز لا يجريان في المعاني

اكثر فائدة من تقريرنا اشير اليه في الكتاب وهذا انما يصح دليلهما على المدعى وهو ترجيح المجاز المتعارف انما ثبت لعموم كل مجاز متعارف
 بالاستقرار كما ثبت في الصورتين المذكورتين فلما اذ المقيت ذلك انقسم المجاز المتعارف الى ماله عموم يتناول حكم الحقيقة كما ذكرنا والى ما ليس كذلك
 كما اذ جعل لكل الحقيقة عبارة عن الكل ما يتخذ منها والشرب من الفلز عبارة عن شرب ما يغتفر منه حتى لم يثبت لكل عين الحقيقة والكسح منه كما انما ثبت
 بعض المشايخ فلا يتم بالدليل لكونه اخص من المدلول فيكون الدليل الشامل للقسامين معينه ما ذكر في شرح الجاسع البستاني من المجاز اذا كان الجانب
 استعمالا كانت العبرة للمجاز عند حالان المرجح بمقابلة الراجح ساقط فكانت الحقيقة بمقابلة كالحقيقة المحجورة ويمكن ان يجاب عن هذا الامر
 بان المجاز المتعارف وان كان على نوعين وان الدليل المذكور يشهد بالان المذكور في الكتاب عند النوعين وهو الذي لا عموم دون النوع الاخر وهو
 الذي لا عموم له غير المذكور وعند العمل بعموم المجاز اولى بهذا الاشارة الى الخلاف الذي في هذا النوع والنوع الآخر وهو الذي لا عموم له بل هو في الحقيقة
 الدليل المذكور ثابتا لكونه مستساويا للمذكور لا اخص قوله ثم حجة ما يترك به الحقيقة لما ذكر احكام الحقيقة والمجاز في بيان القرائن التي وجهت بها
 الكلام الى المجاز فقال ثم حجة ما يترك به الحقيقة في الشرحيات خمسة انواع من ذلك الاستقراء بترك بدلالة العادة لان الكلام موضوع للاشياء
 والمطلوب يليق اليه الاقدام فاذا تعارف الناس استعمال الشيء ونقلوه من موضوعه اللغوي كان يحكم الاستعمال كالحقيقة فيه وانه
 لعدم العرف كالمجاز لا يثبت الا بقرينة وذلك كوضع القدم بترك حقيقة في قوله لا انا في قدمي في دار فلان حتى لم يثبت بها استغاضة بين الناس
 في معناه المجازي وهو الدخول كما بينا وكالماء والزكوة والحج ونحوها استعملت من معانيها اللغوية من الدعاء والطهارة والتمنا والقصة في
 معانيها الشرعية من الاركان المعودة وايتا جهز من المال الى الفقيه وزيادة في استغنى صارت حقائقها محجورة بحيث لو طعن على الصلوة
 او الزكوة او الحج يقع منه على العبادات المعودة ولا يخرج عن الغلبة بمباشرة حقائقها اللغوية وبدلالة الحمل الكلام قال كل لما لم يقبل حكم الحقيقة
 تعين المجاز مراد المتعذر كما في قوله لكل من هذه النحلة او من هذه القدر فان يمينه وقعت على الثمر او الشئ من على ما يطبخ فيها حتى لو اكل من النحلة
 او القدر لا يثبت وكما في قوله تعالى وما لا يتوحي الا صمى والبصير واليتوى اصحاب النار واصحاب الجنة فان حمل الكلام لما لم يقبل حقيقة هي التي المساواة على
 العموم لوجود المساواة في اكثر الصفات تركت حقيقة وصرف الى المجاز وهو نفي المساواة في بعض الاماكن وهو ما دل عليه نحوى الكلام من
 المساواة في المساواة في البصر والغور وبدلالة معنى يرجع الى التشكك كما في معنى القور وهي ما اذا حال واسدلت حتى جوابا لمن دعاه الى خدام فان
 حقيقة هذا الكلام العموم لدلالة لغة على مصدر ينكر واقع في موضع النفي اذ التقدير لا اتعدي تعديا في حقيقة ان بحيث بكل تعذر يوجد به كما
 لو قال ابتداء وقد تركت بدلالة حال المشكك اذ من المعلوم انه مخرج الكلام من جواب الكلام الداعي فانه قد دعاه الى تعدي الخدام الذي عين به
 لما الى غيره فتعدي به واذا تعدي كلام الداعي به تعديا جواب به ايضا لانه بناء عليه وصار كانه قال واسدلت اتعدي الخدام الذي دعوتني اليه وقس عليه
 ما لو قال لامرته حين قامت تريد الخروج ان خرجت فانت طالق فانه يقع على تلك الخبرية حتى لو رجعت ثم خرجت بعد ذلك لا تطلق وهذا النوع من اليمين
 هو الوحيد من لم يسبق به احد كما انوا يقولون قيل ذلك اليمين والمودة كقول لا افعل كذا او الموقنة كقول لا افعل اليوم كذا فخرج اليمين فخرج
 قسما آخر وهو ما يكون مؤتمرا لفظا وموقفا معني وانته من حديث جابر وابنه حيث دعيا الى مضرة انسان فخلعا ان لا يضروا ثم نصره بعد ذلك لم يثبتوا القور
 الاصل مصدر فالتقدير اذا غلت فاستعير للسرقة ثم سميت به الحالة التي لا يثبت فيها ولا يثبت فقيل جاز فلان من فوره اى من ساعته وبالدلالة
 المنظم اى سوق الكلام بمعنى يترك بقرينة لفظية كتحفت به سابقة عليه وتساخرة الا ان السابق الاستعمال في الساخرة كما في قوله تعالى فمن
 شاء غلبوس ومن شاء غلبوس فاعلم ان الاطلاق نارا اذ ان حقيقة قوله فليوس من تركت بقرينة فمن شاء حقيقة فليكون تركت بدلالة العقل وبعت بقرينة

انما اعتدنا بالظلمين انهم الكافرين نارا وكذا تركت حقيقة التسمية فان سوجب رفع الاسم ونهذه القيمة لا يناسبه وحمل الامر في قوله فليكن على التوزيع والتوحيد
 مجازا كما في قوله تعالى اعلموا اني قد انزلت فيكم كتابا فيه حكمة واذكر الصلوة وادارة الاجر لمعاقبية منها اذ المراد من مثل هذا الامر المنى ونظيره
 من الفروع قول الرجل لا خير خلق اصراني ان كنت رجلا واضع في مالي ما شئت ان كنت رجلا لا يكون لوكيلا وكذا قال الكافر المستامن انزل ان كنت رجلا
 لا يكون لانا بدلالة السياق قوله وبه لالة اللفظ في نفسه ترك الحقيقة بدلالة اللفظ هو ان يكون اللفظ متناوذا لا فراده مجموعا على سبيل الوضع ولكن
 يكون معنويا فيختصص البعض بالنظر الى ما قد اشتقاقه كما اذا حلف لا ياكل لحما ولا نية له كان القياس ان يدخل في عموم لحم السمك كما هو ذب بالكل
 لانه لحم حقيقة ولهذا لا يصلح تقييده وقد ساء اصر تعالى الحما في قوله عن اسمه لتاكلوا منه لحم طريا ولكنه يختص بدلالة الاشتقاق فان اصل تركيب
 هذا اللفظ يدل على الشدة والقوة يقال النعم القتال في اشتد والمحمية الواقعة العظيمة ثم سمي اللحم بهذا الاسم لقوة فيه باعتبار قوله ومن الدم
 الذي هو اقوى لاطلا في الحيوان وليس للسمك دم اذ لو كان له دم لما عاش في الماء ولشطر الدم حلة فكان في لحمه قصور من حيث المعنى
 فكان مرفى مطلق الاسم الى ماله قوة اولى من صرفه الى ما فيه قصور وان كان الاسم له حقيقة كاسم الوجود بالجوسر الى سنة بالعرض وان كان الاسم له
 لتصور العرض في معنى الوجود لعدم ثباته ولتوقفه على وجود الجوسر توضحه انه لا يذكر الا بقدرية للقصور الذي ذكرنا فلا يدخل تحت مطلق الاسم
 الجنازة لما لا يذكر الا بقدرية متصور فيها لا يتناوذا ولما مطلق اسم الصلوة كذا في عامة نسخ اصول الفقه وشرح هذا الكتاب ليقال ان يمنع كونه اسما
 معنويا وكونه مأخوذا مما ذكر بل المحمية مأخوذة من اللحم لان القتال لما اشتد صار سببا لكثرة اللحم كثر القتل وكذا انما يفتل الخوذ من ايضا لما ذكرنا فلا يكون
 له ما خذيل على الشدة والقوة وعامة العلماء تسكون في هذه المسئلة بالعرف فقالوا انه لم يستعمل استعمال اللحم في المباحات وباعده ليس لحما و
 العرف في الدين معتبر فخصص العموم به كما يخصص الراس في قوله لا ياكل راسا براس اللحم والبقير ولم يصر الى راس البعير والعصفور بالاتفاق
 وان كان راسا حقيقة وكذا اذا حلف اى وكما لا يثبت ياكل لحم السمك في تلك المسئلة لا يبحث باكل العنب والرطب والرياح عند ابي حنيفة ترجح فما اذا
 حلف لا ياكل فاكهة ولا نية له وعندهما يبحث باكلها وهو قول الشافعي وان نوايا عند الحلف يبحث بالاجماع قالوا ان الفاكهة ما ياكل على سبيل التفكه
 وهو التغم وهو الاشياء اكل ما يكون من ذلك ومطلق الاسم يتناول الكامل وابو حنيفة يترجم يقول الفاكهة اسم مشتق من التفكه وهو التغم قالوا
 فان قبلوا فأكلمين اى سيقضين والتغم زائد على ما به القوام والبقاس والعنب والرطب يتعلق بهما القوام وقد يجترأ بهما في بعض المواضع والرياح في
 معنى الدر واقترع به القوام ايضا وهو قوت من حيلة التوابل اذ ائبث فكان في هذه الاشياء وصف زائد وهو الغذائية وقوام البدن بها فلهذه
 الزيادة لا يتناوذا ولها مطلق اسم الفاكهة كما ان مطلق اسم اللحم لا يتناول لحم السمك الجراد للنقصان وهو معنى قوله قصور في المعنى المطلوب من اللحم وهو القوة
 في الاول وهو لحم السمك الزيادة في المعنى المطلوب من الفاكهة وهو التفكه في الثاني وهو العنب ولا يلزم على ما ذكرنا دخول الطرائف تحت اسمها
 وان كان في فعله وصف زائد والقطع عن اليقظان لانا اثبتنا الحكم فيه بدلالة النص من غير مناقضة يلزم فان تلك الزيادة لم تكن معنى السرقة كالغريب
 واشتمت على ان لا يذاب فاما الاسم هنا فواقع على جوتج والزيادة هنا صغيرة لمعناه وهو التبعية اذ اصاله تنافي التبعية فلهذا لم يصح دخول هذه
 الاشياء تحت مطلق الاسم وذكر في التحفة والمعنى وغيرهما ان شائنا ان قالوا ان هذا الاختلاف عرف وزمان قابو حنيفة ترجح افعى على حسب عرف زمانه فانهم
 كانوا الا بعد ونما من الغواكيات وتغير العرف في زمانها وفي عرفنا معنى ان يبحث في معيته ايضا بالاتفاق قوله والصحيح فكذا لم يبين الشرح
 تفسيره لمصو لقصود بيان النظائر وهو ما لم المراد منه ظهورا تاما بالاستعمال واخترا زنا بالظهور التام من الظاهر اذ الظهور فيه ليس بتام
 ببقاء الاحتمال وبالاتعمال من الغص والفساد لان ظهورهما بقرائن لغوية لا بالاستعمال وهو فعيل بمعنى فاعل من صرح يصح صراحة وصرحا

اذا اخلص واكتشف وكان له فاعلمه عن تحولاته في العرف سمي به وحكم اى حكم الصريح تعلق الحكم بعين الكلام اى بنفسه وقياسا اى قيام الكلام او الصريح
 مقام معناه سواء كان حقيقة او مجازا من غير نظر الى ان الحكم اراد ذلك المعنى او لم ير له معنى مستغنى اى الصريح في اثبات حكمه عن الغيرية اى النية
 لان الحاجة الى النية لتفسير بعض محكمات اللفظ من البعض فاذا اتعين الواحد من المحتملات مراد بالاستعمال لم يبق اليها مجازة فاذا اضاف
 الطلاق او العتاق مثلا الى المحل فباصى وجه اضافتها ثبت الحكم حتى لو قال يا طالق او يا حرة او انت طالق او انت حرة او طلقك او حررتك
 يكون ايقاعا لوى او لم يولد ان صيغة اقيمت مقام معناه في ايجاب الحكم لكونه مريحا فيه وكذا لو اراد ان يقول سبحان الله فبجانب احد خبرى على لسانه
 حرا وانت طالق ثبت العتق والطلاق لما ذكرنا انا لو اراد ان يصرف الكلام بالنية عن موجه الى محتمل فله ذلك فيما بينه وبين احد تعامله
 فاذا اوى في قوله انت طالق رفع القيد جسا يصدق ديانة لاقتضاه قوله وحكم الكتابية كذا الكتابية ما استمر المراد به بالاستعمال اى يحصل
 الاستمرار به بان استعماله قاصدا للاستمرار فانه قد يكون مقصودا وان كان معناه مما سهر في اللغة ولا يقال ان بالكتابية وسائر
 اسماير الصنعية كنيات بالوضع لا بالاستعمال فلا تكون داخلية في هذا التعريف لانا نقول انما انا وضعت ليعتقلمها المتكلم بطريق
 الكتابية فلن المتكلم اذا اراد ان لا يصح باسم زيد مثلا يكتفى عنه بهو كما يكتفى عنه بابي فلان لا انما كنيات قبل الاستعمال فكما ان الالفاظ الموقوفة
 لا يكون حقيقة قبل الاستعمال لا يكون هذه الالفاظ كنياتيا قبل الاستعمال فيكون داخلية في التعريف وقيل هي ترك التصريح بذكر الشئ
 ذكر ما هو ليس ليقل عن المذكور الى المنة وكما تقول فلان طويل النجاد فينقل منه الى ما هو بل هو هو طول القاسة والفرق بين المجاز
 والكتابية من وجوب احدهما ان الكتابية لا ينافى ارادة الحقيقة بلقطتها فلا يمنع في قولك فلان طويل النجاد ان تريد طول تجارده من غير ان الكتاب
 تناول مع ارادة طول قاسته المجازية في ذلك فلا يصح في نحو قولك في الحمام اسدان تريد معنى الاسد من غير تاويل والثاني ان مبنى الكتابية
 على الاستعمال من اللانم الى الخوف ومن مبنى المجاز على الانتقال من المذموم الى اللازم كذا في المفتاح وقيل في الفرق بينهما انه لا بد في المجاز من اتصال
 وتناسب بين المحلين في الكتابية لا حاجة اليه فان للعرب كنى عن الحبشي بابي البضا ومن الضير بابي العينا ولا اتصال بينهما بل بينهما تضاد فم حكم
 الكتابية ان لا يجب العمل به اى بلفظ الكتابية الابالنية او ما يقوم مقامها من دلالة الحال لانه اى اللفظ الكتابية مستمر المراد فكان في ثبوت المراد تردد
 فلما يوجب الحكم لم يزل ذلك لاستمراره المتعدد وذلك مثل المجاز قبل ان يصير شعرا قالى من نظارة الكتابية لمجاز الذي لم يتعارف بين الناس لان المتكلم
 في غير موضوعه مستمر المراد عن السامع فصار المراد في حقه في حيز التردد فكان كناية فاما اذا صار شعرا فانفرد صار شعرا مثل قوله لا يفتح قد يجره
 فلان هذه عبارة عن رد قول مجازا وشاع استعماله فيه فصار مريحا قوله وسمى البان والحرام ونحوها مثل قوله جيلك على غاربك الحقى بالملك انت
 بته تسمية كنيات الطلاق مجازا لا حقيقة لان الكتابية مستمرة المراد والمعنى وهذه الالفاظ معلومة المعاني غير مستمرة على السامع لان كل واحد
 من اهل اللسان يعلم معنى البان والحرام والقبه ونحوها فلا يكون كنيات حقيقة ثم من وجه تسميتها كنيات بطريق المجاز بقوا لكن الابهام فيما اتصل
 به ويعمل فيه والغيرة به وفيه راجع الى ما والاستدراك تفصل بقوله معلومة المعاني يعنى انها وان كانت معلومة للمعاني فالابهام واقع في المحل الذي
 يتصل هذه الالفاظ به وتعمل فيه لان البان مثلا يدل على البنية ولا يدرك من عمل محله ويظهر اثره فيه ومجملها الوصلة وهي متخلفة متنوعة قد يكون الكلام
 وقد يكون غيره فاستمر المراد بالنسبة الى المحل الذي يظهر اثره فيه لا لاندرى اى محله اراده وان كان معناه الذي هو مراد معلوما في نفسه قوله
 فخذ لك اى فخذ الابهام الذي ينشأ سبب هذه الالفاظ الكتابية الحقيقة فسميت هذه الالفاظ بذكر كنى باسم الكتابية مجازا وكذا الابهام الذي
 ذكرنا اخرج فيها الى النية لم يتبين البنية من وصلة الكلام من غير اذ البنية لتعيين بعض المحلات عن البعض فسمنا انزال الابهام بالنية بان لو

البينة من صحتها فيكون اللفظ ما لا ينقصه وهو معنى قوله وجب العمل بموجبها انتهى بمقتضيات هذه الالفاظ نفسها من غير ان
 يجعل عبارة عن صريح الطلاق وكناية عنه كما قال الشافعي فان قيل لان اسمها سبب كنايةات مجازا بل هي كنايةات حقيقة لان الكناية ما هو مستتر المراد
 على ما ذكرنا واذ قال انت على حرام فالمراد مستتر على السامع بدون القرينة الدالة عليه كان داخل في هذا الكتاب من الاستقاف في قوله طويل
 النجاد لانه يمكن ان يتوصل الى مراد الحكم وهو طول القاسم بالتامل في قرآن الكلام ولا يمكن ان يتوصل الى مراد في قوله انت على حرام الايمان من جهة الحكم
 بمنزلة الجمل وقوله وهذه الكلمات معلومة المعاني لا يجد بها فعلا لا تناسخ كونه معلومة المعاني مستمرة المراد وكل كناية بهذه الشبهة فان قوله طويل النجاد
 كناية المراد معلوم المعاني لانه مستمر المراد قلنا قد ذكرنا ان معنى الكناية على الانتقال من اللازم الى المعلوم فانك في قوله الجمل النجار وكثير الرماة متعلقين
 طول النجاد الى طول القاسم ومن كثرة الرماة الى طوله وهو الجود وهذا هو الاصل في الكنايةات وليس في هذه الالفاظ الانتقال من معانيها الى شيء آخر فان
 قولك انت باتن باوت عوام لا متعلق من البينة والحرة الى شيء آخر بل هي على ما ذكرنا من شي آخر وهو المراد سواها فليعلم بوجه الانتقال الى شيء آخر لا يكون كناية
 حقيقة ولا اسم على ما بينا ان ما هو المراد منها مستتر على السامع فان المراد منها البينة والحرة والقطع ونحوها وهو معلوم للسامع الا ان محل علمها مستمر
 عليه كما ينبغي فلا يكون ما هو المراد مستترا مطلقا بخلاف قوله طويل النجاد فان طول البينة المقصود اصيل بل المقصود الكلي طول القاسم وذلك مستمر متعين بما ذكرنا
 انه اراد بقوله معلومة المعاني التي هي المراد للكلمة معانيها معلومة المراد والاستتار في محل علمها فيخرج به عن هذا الكناية قوله فلذلك لا يحل ولا ان هذه
 الالفاظ ماملة بنفسها من غير ان تجعل كناية من صريح الطلاق جعلنا ابوابا كما يدل عليه معانيها وهو من حيث زيد بن ثابت وقال الشافعي الواقع بها
 طلاق رجعية وهو من حيث عمدة ابن سعود والخلاف راجع الى ان ما يملك الزوج ايقاع نزع واحد عنده وهو الطلاق فاما ايقاع البينة فليس في ذلك
 وانما يقع حكما سقوط العدة او الثبوت الحرة الغليظة او لوجوب الحوض للزوج في الطلاق بغيره بل هو من حيث بعده الرجعية وذكر الطلاق يبدل
 فيذكر بعده الرجعية وذكر الثالث وبين انما لا تحل له بعد فاشبات الطلاق القاطع للرجعية بغيره بل يكون على خلاف انهم لو لم يكون في ولاية ايقاع البان عينة كما
 في الالفاظ كنايةات عن الطلاق حقيقة بل لا يمكن ان تجعل ماملة بنفسها فيكون الواقع بها راجع وعند الطلاق نوعان صحيح وباتن فكلما يملك الزوج ايقاع الرجعية
 يملك ايقاع البان لان الابانة تصرف من الزوج في ملكه كايقاع اصل الطلاق وذلك لان الطلاق انما صار مملوكا بالكلية للحاجة الى التقضي من عمدة الملك
 وذلك في الطلاق والابانة جميعا وكذلك الابانة مملوكة فتسل الدخول بملك النكاح وبالدخول تياكده ملكه فلا يبطل ما كان ثابتا له من ولاية
 الابانة وكذلك يملك لصاحبه من انزاله الملك انما يملك للاعتقاد من عا هو مملوكة فثبتت له الابانة في ولاية وجب جعل هذه الالفاظ ماملة بنفسها اذ لا ضرورة
 العدول عن حقاقتها الى جعلها كنايةات عن الطلاق فلذلك كان الواقع بها ابوابا وما استدل به الخصم راجع الى ان لا دليل على كون الابانة مشروعة
 والاجتهاد لا دليل ساقط وقد اتينا الدليل على ذلك قوله لا في قوله اعتدك استثناء من قوله سمى البان والحرم ونحوها كنايةات الطلاق مجازا ومن قوله
 وجب العمل بموجبها من غير ان يجعل عبارة عن الصريح اى الا في قوله اعتدك اى فانه يجعل عبارة عن الصريح وكناية عنه بطريق الحقيقة لانه لما تعدد افعال اللفظ
 بحقيقة يجعل كناية عن الطلاق لان الاعتدك من لوازمه على ما هو الاصل فيكون اعتدك ذكر اللازم واردة المعلوم كما قال الشافعي في سائر الالفاظ وهذا
 يقع الطلاق به في غير المدخول بها بمنزلة قوله انت واحدة ويجوز ان يكون استثناء من قوله جعلنا ابوابا بمعنى الواقع بهذا اللفظ عند النية تطبيق رجعية
 لابيانية لان وقوع البينة باعتبار دلالة اللفظ عليها بحقيقة وحقيقة هذا اللفظ للحساب يقال اعتدك اى احسب وما لك لا اثر له في قطع النكاح فانه
 الملك فلا يمكن ان يجعل ماملة بنفسه لان قوله اعتدك محتمل بنفسه يجوز ان يكون المراد منه اعتدك نعم الله تعالى عليك اعتدك الدرام او اعتدك النكاح اى احسب لا قرا
 فانه انوى الاقرب والاباهام بالنية وجب في ثبت بهذا اللفظ الطلاق بعد الدخول بطريق الاقرب لانه لما امر بالاعتدك ولم يكن اجبا عليها قبل لا بد من تقديم

بالموجب لصح الامر به فقدم الطلاق عليه ضرورة صحة الامر والضرورة ترافع باثبات اصل الطلاق فلا حاجة الى اثبات وصفت زايده وهو لا يثبت
 فذلك كان الواقع به وجيب ولا يقع الاثر من واحدة وان نوسه وقيل لدخول بجعل مستعارا معنا عن الطلاق اولى لطلاق او عبارة
 لانه لا يمكن اثباته بطريق الاقتضاء اذ لا بد للمقتضى من ثبوت مقتضى ولا دخول للمقتضى بهما وهو اعتداده لانه غير ثابت
 قبل الدخول بالنص والاجماع فجعل مستعارا معنا عن الطلاق اولى لطلاق لان الطلاق سبب لوجوب الاعتداده
 فجاز ان يستعار اسم سببه وفي قوله معنا اشارة الى ان في اثبات الطلاق بعد الدخول لطريق الاقتضاء
 جهة من المجاز من حيث انه ليس بمذكور حقيقة وان كان فيه جهة الحقيقة ايضا من حيث انه بمنزلة المنطوق فاما اثباته
 قبل الدخول فمجاز محض ليس فيه جهة الحقيقة لانه ليس بمنطوق حقيقيا ولا تقديرا فان قيل كيف جوزتم جهة
 استعارته المسبب للسبب وقد انكرتموها فيما تقدم قلنا قد بينا ان السبب اذا كان مختصا بالسبب جازة الاستعارة
 من الطرفين يؤمنه ما ذكره الشيخ فخر الاسلام في بعض معناته ان الطلاق يوجب العدة على ما عليه الاصل
 لا ينفيك العدة عن الطلاق ولا الطلاق عن العدة على ما هو الاصل في النكاح اذ النكاح للدخول لا لعدم
 الدخول وكان الدخول فيه اصلا لا غارضا والسبب اذا كان متصلا بالسبب كالنكاح المتصل بالسبب يجوز ان
 يصير احداهما كناية عن الاخر كما في قوله تعالى اني اراي اعصمتم او كما في العدة مع الحكم والايصال العدة لا تختص به فانها تجب على ام
 من غير طلاق وتجب بالوفاء وليس بطلاق لاننا نقول لما صارت هي فراشا اخذت حكم المنكوبة واخذ زوال هذا الفراش شيئا بالطلاق
 فوجب العدة لانها ثبت بالشبهة والواجب بالوفاء ترمي من زمان مقدر لا اعتداده الاقرار بالثابت بقوله اعتدى وكلاهما فيه كذا
 قيل او نقول المراد من السبب لغلة كما يقال له كذا سبب الحبل والبيع سبب الملك والمراد العالي والطلاق على لوجوب العدة في وضع
 الشرع وفي قوله فاستغير الحكم سببه اشارة اليه اذ الحكم يذكر في تقابله العالي هو السبب متقابله السبب حيث لم يقل فاستغير السبب لبعده دلالة
 اراد به العالي ولا يلزم عليه تخلف الحكم منه في غير الدخول بها لان ذلك لغوات الشرط وهو الدخول وذكر في بعض الشروح انه لا يصح ان يجعل
 اعتداه مستعارا للطلاق لانه انما ان يجعل عبارة من قوله انت طالق او مطلق او طلقك او طلقك نفسك ليس يجوز الثلثة الاول للاختلاف الصيغة
 لان اعتدى امر الاول والثاني ليسا يفصلين فضلا عن الامر والثالث انشاء اظنبار وليس بان امر ولا بد للاستعارة التوافق في الصيغة
 وكذا الرابع لانه لو قال لما طلقك نفسك ليقع الطلاق بهذا اللفظ وان نوى واجب عنه بانما يجعل مستعار القول لوني طالق وذلك حيث تقع اطلاق
 واظهر ان تقدير الكلام اعتدك لاني طلقك فالتقدير انما هو الحكم عن السبب فكان من باب الضمارة وان من انواع المجاز اليه يشير في البسوط وغيره قوله وكانك
 اى وكقوله اعتدى استبرى رجلا لانه بمنزلة التفسير لقوله اعتدى اذ هو تصريح بما هو المقصود من العدة لان طلب الاستبراء لا يكون له طلبة
 الولد ويحتمل ان يكون التزوج بزوجة اخرى فاحتاج الى النية فاذا وجدت النية ثبت الطلاق بعد الدخول اقتضاء وقبله استعارة كما بينا وقد جارت است
 يعني ما ذكرنا سويد بالنسبة واستفاد منها فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لسودة بنت زمعة تفيع اليم اعتمد ثم رجعي وذلك حين دخل النبي عليه السلام
 عليها وهي تسكن على من قتل من اثار بجايوم بدر وترى من شجر اشجار ابل مكة ففكره النبي صلى الله عليه وسلم ذلك منها فقال لما اعتدى فندمت
 على ذلك واستشعفت الى النبي عليه السلام ووبيت نومتها لعائشة ثم وقالت اني اتفيع بان البعث من ارض اوجيعم القيمة بها
 النبي صلى الله عليه وسلم قوله وكذلك كنت واحدة يعني وشمل قوله اعتدى قوله انت واحدة في انه يقع به طلاق رجعي عند النية ولا يقع

به أكثر من واحدة وان نوى وقال الشافعي لا يقع بهذا اللفظ شئ وان نوى لان واحدة صفة لها وهي الاحتمال طلاقا فخلعت النية كما اذا قال
لما انت قاعدة ونوى طلاق الائمة قال يجوز ان يكون قوله واحدة اغتالها من واحدة عند قوله عندى ليس لك سعة غيرك وانما
منها البلد في الحسن الجبل ويحتمل ان يكون لغتاً تطبيقاً بطريق حذف الموضوع واقاسه الوصف مقامه كقولك اعطيتك جسر طراسى عطاه جزيلا او بطريق
حذف المضاف والمضاف اليه واقاسه صفة المضاف اليه مقامها اي انت ذات لطيفة واحدة وله انما ترك قول كعب بن زهير وما سعاد
عذرة البعين اذا رعت الاغن خضيس الطرف كقولها في الاشمل غزال غن فاما يقع الطلاق به في النية فاذا نوى صار كانه قال انى طليقة
واحدة او ذات طليقة واحدة ولو قال كذا ونوى طلاقا صحيح فاما تخالفه بها الا يكون تطليقة وان يكون لما قال تطليقة فتصير تطليقة
قاسمة مقام طلاق فتصير نية كذا في الاسرار والمبسوط وانت في التمهيد ولو قال لما انت واحدة ونوى الطلاق شئين او ثلثا فيه
وجهاً اعم من اللفظ الا واحدة لان نية غاي من مفعول والطلاق يقع باللفظ وعراة المقتضى الى والثاني وهو الاصح يقع ما نوى وسعى وان
يتوحد من معنى هذا العدد فكان ما ذكرنا مما ينبغي اخذ عند من بعض مشايخنا ان نية الواحدة لا تطلق وان نوى طلاقا
لا يقع نية الطلاق في تفسير خبر المبتدأ وان تعيها تطلق من غير نية المبتدأ الا نية الطلاق فان كان اما في سياق الى النية والختاراً
حكم الكل واحد في الاحتياج الى النية لان العوام لا يميزون بين وجوه الازراب كان دلالة على الصريح انى صريح الطلاق اذا الحاجة الى اشارة شئ آخر
سواء كان من باب الترجيح لا طلاقاً بوجه اذ سوجب التوحيد ولا اثر في البيضة وقطع النكاح ببيان الباتن ونحوه على ما بينا قوله ثم الاصل
في الكلام هو الصريح لان الكلام موصوع للافهام والصريح هو التام في هذا المقصود والكتابة قاصرة في هذا المعنى لتوقف حصول المقصود فيها
النية فكان الاول هو الاصل وظاهره المتفاوت فيما يدل بالشهادت مثل الحدود حتى ان المقر على نفسه بعض الاسباب لموجبه للمحد لا يستوجب
المتقوية بالمال في ذكر اللفظ الصريح فاذا قال جاسعت فلانة او واقعتها او وطعتها لا سيما لم يقل نكحتها او زويت بها وكذا لو قال لامرأة ما سكت فان
جاءها ما او قال لرجل فحبت فلانة او جاسعت لا يجب عليه حد القذف لانه لم يصح بالقذف بالزنا وكذا لو عرض بالزنا فقال اما انافلت بزنا ولا
زيت لا يجب عليه حد القذف عندنا لما كان كذلك ان تصور معنى القذف بهذا اللفظ فهو بطريق المفهوم والمفهوم ليس بحجة قوله والقسم
الرابع في كذا ان قيل الاقسام المتقدمة اقسام النظم وهذا قسم المعنى بدليل ان الشئ ذكر النظم في الاقسام المتقدمة فقال في وجود النظم في قوله
البيان في النظم في استنبال ذلك انما يتم متعين منها القسم للمعنى ولون الدلالة والاقصا من اقسام المعنى طاسة وكذا كون العبارة والاشارة
لان العبارة والاشارة في النظم لا تكون الا في المعنى دون النظم اذ الحكم انما ثبت بالمعنى دون النظم نفسه فان اباة قتل المشركين
مشركين بالاشارة بالاشارة في النظم لا يجب الا في المعنى لان المعنى لما كان مفهوماً من النظم سمي الاستدلال به استدلالاً بالعبارة او
في الحقيقة فثبتت الدلالة بالمعنى الثابت بها اذ باره في المعنى ان يكون سري اقسام المعنى بهذا الطريق ويحتمل ان يكون جميع الاقسام للنظم والمعنى جيا
في ان يكون من اقسام النظم في هذا المعنى في غير ان تبعد الجمع الرابع فيكون الدلالة والاقصا راجعين الى المعنى والباقي الى النظم
ويحتمل ان يكون النظم والمعنى في كل قسم اذ هو في بيان اقسام القرآن الذي هو النظم والمعنى جميعاً فكان الخالص من النظم باعتبار
منه وان كان العام وسائر الاقسام وعلى هذا الوجه يمكن ان يحمل الدلالة والاقصا من اقسام النظم والمعنى ايضا لان المعنى فيها لا يفهم بدون
النظم وهذا اذا وجهه كلامه لا يخلو من تكلف واحد اعلم بحقيقة هذا المصنف ثم الشيخ ربه عدم معرفة وجود الوقوف من اقسام الكتاب وفيه تساهل
لان معرفتها ليست من الكتاب بل هي في هذه الاقسام بدون المعرفة والوقوف على معانيها هدت معرفة وجود الوقوف من اقسام

الكتاب قسامة الاستدلال المذهب من الاثر الى المؤثر وقيل على العكس والمراد هنا والعبارة لغة تفسير المراد يقال عبرت الرواية عبارة
 اي فسرتموها وكذا عبرت بها وعبرت فلان اذا تكلفت عن تفسير الالفاظ الدالة على المعاني عبارات لا تخالف تفسيرها في الضمير الذي هو مستور كما ان
 تفسيره مستور وهو عاقله الرواية ولا نهج الحكم على الضمير واعلم انهم يطلقون اسم النص على النص وعلى كل مخطوط مفرد المعنى من الكتاب السنة سواء كان
 ظاهرا او مفسرا حقيقة او مجازا خاصا او عاما اعتبارا من جهة الظاهر او من جهة الباطن مما يشاهد من صاحب الشرح فمما هو المراد من النص في
 هذا القسم دون ما تقدم تفسيره وكان المشكك في اثبات الحكم بظاهر او مفسر او خاص وعلم او صريح او كناية استدلالا بعبارة النص لا غير
 وعبارة النص مبنية ولهذا قال القاضي الامام ابو زيد الشاذلي في النص على اوجه نفس الكلام وسياسة فكانت هذه الاضافة من قبيل قول الشيخ
 القوم وكل الدرام ونفس الشيء قوله الاول اي الوجه الاول فاسبق الكلام له واريده بقصد او الغرض في اريد ليجل الى ان في اول الكلام وقوله يوق
 الكلام له تعرض في الجانب للفظ واريده بقصد تعرض للمعنى فكذلك الاستدلال بعبارة النص هو العمل بظاهر سيق الكلام لكنه ذكر في الكلام
 مع واريده على وجهه كما لو قيل الصلوة فربما في قوله تعالى اقيموا الصلوة والزنا حرام لقوله جل ذكره ولا تقربوا الزنا فهذا او استال به العمل بظاهر
 النص والاستدلال بعبارة تقيمين بهذا ان المذكور في الكتاب تفسير الثابت بعبارة النص الذي هو لازم الاستدلال بالعبارة لا التفسير فليس الاستدلال
 واعلم ان دلالة الكلام على المعنى باعتبار النظم على ثلث مراتب صريحة ان يدل على المعنى ويكون ذلك المعنى هو المقصود الاصل منه كالعقد في قوله تعالى
 فانكحوا اطبا لكم من النساء ثلث ورباع والثانية ان يدل على معنى ولا يكون مقصودا اصليا فيه كاجابة الكفاية من هذه الآية والثالثة ان يدل
 على معنى هو من لوازم بدلول اللفظ وهو مضمون كالتقاء بيع الكلب من قوله عليه السلام ان من التمت ثمن الكلب الحديث فالقسم الاول مسوق من
 الاول القسم الاخير مسوق اصلا والمتوسط مسوق من وجه وهو ان الشك في مقصود اللفظ لا فائدة معناه غير مسوق من وجه وهو انما
 ساقه لان تمام بيان ما هو المقصود الاصل في الآية ان ذلك لا يوضح الفرق بين القسمين الاخيرين ان المتوسط يصلح ان يصير مقصودا اصليا في
 السوق بان انفرد عن القرينة والقسم الاخير لا يصلح لذلك صلا واذا عرفت هذا فاعلم ان المراد هنا من كون الكلام مستوقا للمعنى ان يدل على معنى
 مطلقا سواء كان مقصودا اصليا او لم يكن وفيما ستوفي بيان النص والظاهر المراد من كونه مسوقا ان يدل على معنى مقصودا اصليا في
 القسم المتوسط في السوق منها ولم يدخل فيه فيما سبق فاذا تمسك احدنا باجابه الكفاية بقوله تعالى فانكحوا اطبا لكم من النساء كان استدلالا بعبارة
 لا بآثاره قوله والاشارة الى الثابت بالاشارة ما ثبت بنظم الكلام اي بتكريره من غير زيادة ولا نقصان مثل الثابت بالعبارة الا انه الضمير عام
 الى ما اي لكن ذلك الثابت لم يسبق له الكلام وقيل في تفسير اشارة النص الى ان نظم الكلام لغة على ما ضمن ضمن المعنى غير مقصود وظهر من مجموع
 ان ينظر الانسان الى شخص مقبلا عليه ويحرك غير مخططة يديه ويهبط في مكانه او اياها ليس مقصودا بالتطرح او ان كان هو المقصود من كمال قوة الالفاظ
 كذلك سوق ليس مقصودا بالكلام في نفس ما هو المقصود منه من محاسن الكلام واما ما للبلاغة كما في قوله تعالى للفقر المهاجرين الذين لاية الثالث
 بالعبارة استحقاقهم منها من القيمة لانه يدل على قوله والذي القربى واليتيم والمسكين وابن السبيل تكريمه العامل وعطف على الاول بغير
 عام كما يقال في المال لزيد ليعلم من وكذا في التغيير وعلى الوجهين السوق لبيان معارف الحسن وفي هذا الكلام اشارة الى ان الذين يجازون
 كلمة قد زالت الحاكم عما خلفوا بها باستيلاء الكفار عليها لانه تعالى وصفهم بالفقر اجمع انهم كانوا يسيرون بكميل قوله بل فكره اخرجه من ياربهم او هم
 والفقر على الحقيقة بوزن الملك لا بغيره من المال لان هذه الغنا هو ما كان المال لا قربا ليد منه الا ترى ان ابن السبيل غني حقيقة وان
 معه بشارة من المال لقيام الملك لانه اوجب عليه الزكاة والمكاتب ثمة وانه اصحاب الاعطية لعدم الملك حقيقة فخرنا بهذه الاشارة

ان استلزامهم على مال السلم يشترط الا حرازه بسبب السكك ذلوم لم يكن كذلك لاسما هم ابناء السبيل لانه اسم لمن بعدت يده من المال مع قيام الحكم
فيلزم ان الشافعي لم يجعل بهذه الاشارة دلالة على انما سماهم فقرا ولم يسمهم ابناء السبيل لانه اسم لمن له مال في وطنه وهو بعيد عنه ويلحق ان يصل
اليه وانهم لم يكونوا سافرين بالمدينة بل توطئوا بها وانقطعت اطعامهم عن أموالهم بالكلية فلم يستقم ان يسموا ابناء السبيل ولكنهم لما كانوا
محتاجين حقيقة وانقطعت عنهم ثمرات أموالهم وان كانت باقية على ملكهم من تسبيتهم فقرا يجوز ان كان له مال لهم اصلا كما صحت تسمية الكافر اسما واليه
وعديم العقل في قوله تعالى هم كرمي فهم لا يرجون بهذا الطريق لكننا نقول صرف الكلام الى المجاز مع امكان العلم بالحقيقة خلافا لاصل فلا يصار اليه
من غير ضرورة ودليل يصر فيه اليه قوله وما هي العبارة والاشارة سواء في ايجاب الحكم اى في اثباته لان الثابت بكل واحد ثابت بنفسه فلو كان في
بعض الشروح مما سواه في ان ثبت الحكم بما قطعنا الا ان الاول اى الوجه الاول وهو الثابت بالعبارة احق بالعمل به عند التعارض لكونه
مقصودا بالسوق من الثابت بالاشارة لكونه غير مقصود به مثاله قوله عليه السلام في النساء امنن ناقصات العقل والدين فقل وما
نقصان دينهن قال فقد احد يصح في غيرهما شرطه راسي نضحت عمرا لا تقوم ولا تصلح سبق الكلام لبيان نقصان دينهن وفيه اشارة
ان اكثر الخيض خمسة عشر يوما كما ذهب اليه الشافعي وهو معارضون بكاروى ابو الهيثم البجلي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قل الخيض ثلثة
ايام واكثر عشرة ايام وهو عبارة فترج على الاشارة قوله واما دلالة النص اى الثابت بدلالة فما ثبت اى الحكم الذي ثبت بمعنى النص لغيره انما
اى بمعناه اللغوي دون معناه الشرعي المستخرج بالاستنباط قال الشيخ العلامة في الاسلام روى في بعض مصنفاته ليس المراد منه المعنى الذي يوجب طهره
فان ذلك من قبيل العبارة واما المراد به المعنى الذي اوى اليه الكلام كالايام من الضربة فيفهم من اسم الضرب لغة لا شرعا بل من المعنى
يعرف ذلك المعنى ثابا بالضرب لغة وذكر ايضا ان دلالة النص لا يعرفه بل اللغة بالتأمل في معاني اللغة مع جازا حقيقة تارة وخرجه ان لالة
النص اى فهم غير المنطوق من المنطوق بسياق الكلام ومقصوده وقيل اى الجمع بين المنصوص وغير المنصوص بالمعنى اللغوي قيل اى المعنى الذي
عرفت بعض اللفظ الموضوع له او بالاجماع انه متعلق الحكم المنصوص عليه كما عرف بالمعنى اللغوي التاقيف وهو انهما بالترجم والساسة بالتلفظ كالم
ان المعنى الموجب للحرمه هو الايداء فيثبت الحكم في الشتم والضرب به وكما عرف بالاجماع ان المعنى الموجب للرجم في حق ما عزموا الزنا بعد الاحصان فيثبت الحكم
في حق غيره بالدلالة وقوله لا تباخذ شارة الى روقول من رجم انه قياس اعلم اولا ان الحكم انما يثبت بالدلالة واذا عرف المعنى المقصود من الحكم
المنصوص عليه كما عرف ان المقصود من تحريم التبايع كمن الاذى عن العوالدين لان سوق الكلام لبيان احكامها فيثبت الحكم في الضرب والتميز بطريق
التبني وكما عرف ان التعرض من تحريم كل ما لا يسمي في قوله تعالى ان الذين ياكلون اموال اليتيم ظلموا ترك التعرض لما فيثبت الحكم في الاوراق
والاملاك ولو لا انه المعرفة لما نزل من تحريم التبايع تحريم الضرب اذ قد يقول المظان للجاء اذا امره بقيل ملك منزله لا اقل الا ان ولكن
اقبله كذا القتل اشد في دفع مخدور الشارة من التبايع وقد يقول الرسل وانه قلت لفلان ان وقد ضرب به وانه ما اكلت مال فلان وقد
فلا يثبت ولما توقف ثبوت الحكم بالدلالة على معرفة المعنى ولا يد في معرفة من نفع نظر عن بعض اصحابنا واصحابنا في غيرهم ان الدلالة تبال
بلى لان ثبوت الحكم لما توقف على معرفة المعنى وقد جعل اصل كل تبايع مثالا وفيه كاذب عليه جاسسة سورة كدفع الاذى يكون قياسا او لا يسمي المعنى
الاذا كان كلفه لما كان ظاهره يسمى ببيان اشارة الشيخ روى الى الفرق بان المعنى في الدلالة لغوي والقياس شرعي فان معنى الايداء من التبايع في قوله
تعالى فلا تمل لهما ان مفهوم لغة الاراء بالمعنى الايام من الضربة اذ قيل ضرب فلانا او قيل لا تضربهم منه لغة ان المقصود اى الاله هذا النظر
اليه وشعنه ولما لو حلف لا يضربهم بعد الموت لا يثبت ولو حلف لا يضربهم فلم يضربهم بعد الموت فلم يثبت الاذى من التبايع

مفهوم لغة والحكم متعلق به لا بصورة حتى ان من لم يعرف هذا المعنى من هذا اللفظ او كان من قوم هذا في اعتقدهم اكرام لم تثبت الحرمة في لغة
 ولما تعلق الحكم بالايدي التي التاقيت ما في التقدير كان قبل لا توجد ما ثبتت الحرمة عامة بمعنى النص لا بالقياس وحاصل الفرق ان الحكم
 بالقياس ينظر في هذا المشرط في القاميس اذ لا يتصور اختلاف ما نحن فيه لانه ضروري او بنسبة لانما نجد النفس ساكنة اليه في اول سماعنا هذه
 اللفظة ولهذا اشار كل بل الراسي غير تم فيه فلا يكون قياسا لا تنقار شرطه والدليل على ان الدلالة ليست بقياس ان الماصل في القياس لا يجوز
 ان يكون جزا من الفرع بالاجماع وقد يكون في هذا النوع ما يتصوره اصلا جزا مما يتصوره فاما كما لو قال السيد بجده لا تقطع زيدا ذرة فانه يدل على
 منه من اعطاء ما فوق النية مع ان اللغة المخصوصة داخله فيما نادى عليها وهذا النوع كان ثانيا قبل شرح القياس ولهذا اتفق على
 العلم على صحة الاحتجاج به من شتى القياس ونفاة الاماثل عن اود الظاهر في تعلم انه من الدلالات الماظنية وليس بقياس
 ثم اوضح ما ذكره قوله والثابت بدلالة النص مثل الثابت بالاشارة يعني ان الثابت بدلالة ايضا ان النص الى الراسي كالثابت بالاشارة
 حتى اثبات الحدود والكفارات بدلالات المخصوص بالاتفاق وان لم يحج اثباتها بالقياس عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لان الدليل
 فيه شبهة والحدود متضمنة بالشبهات فلا تثبت بما فيه شبهة لان مثل هذه الشبهة غير مانعة من الثبوت لاتفاق الناس على التعلق باخبار
 لاحاد في الحدود والكفارات ولا جاعلهم على صحة اثبات اسباب الحدود وفي مجالس الحكم بالبينات وفيها شبهة بل لان الحدود شرعية
 عقوبة وجزاء على الجنایات التي هي اسبابها وفيها معنى الطهارة بشهادة صاحب الشريعة والكفارات شرعية مانعة للثام الحاصلة
 بارتكاب اسبابها وفيها معنى العقوبة والجزاء ايضا اعرف ولا يدخل للرأي في حرفة تقادير الاجرام واثامها وسعفة ما يحصل به ازالته
 اتمامها وسعفة ما يصلح جزا لها وجزاءها ومقادير ذلك فلا يمكن اثباتها بالقياس الذي سبناه على الرأي بخلاف الاستدلال فان
 سبناه على المعنى الذي تضمنه النص لغة فيكون مضافا الى الشرع مثال اثبات الحدود وسببها ايجاب حد قطع الطريق على الرد
 لان عبارة النص اوجبت حد الحاربة وموردتها مباشرة القتال وسبنا بالغة قهر العدو والتحذير على وجه ينقطع به الطريق
 وهذا معنى معلوم بالحاربة لغة والرد مباشرة لذلك كالمقاتل ولهذا اشتركوا في الغية فيقام الحد على الرد بدلالة النص وايجاب
 الرجم على غير ما عزم من زني في حالة الاحصان فانه رومي ان ما عزم زني وهو محصن فرجم وسعلوم انه لم يرحم لانه ما عزم وصحابي بل لانه
 زني في حالة الاحصان فثبت هذا الحكم في حق غيره بدلالة النص وايجاب حد الزنا في اللواط عند ابي يوسف ومحمد والشافعي على
 ما عزم ومثال ايجاب كفارات سبها ايجاب كفارة على من جاسع في شهر رمضان عهد بدلالة النص لا على من هو عزم حروف اذ وجبها
 عليه الجنابة على الصوم لا لكونه امر اياها في غير وجود هذه الجنابة ايضا وايجابها على المرأة لما ذكرته اياه في معنى الجنابة ويجابها
 بالاكل والشرب لكونها مثلية الجماع في الجنابة او اقوى منه لان الصبر عنه اشد فان الانسان يمكن ان يصبر عن الجماع شهر او لا يمكن ان يصبر
 عن الاكل يوما على ما بيناه في الكشف قوله الا انها هي لكن الدلالة عند تعارض الاشارة والدلالة دون الاشارة لان في الاشارة
 وجد النظم والمعنى اللغوي وفي الدلالة لم يوجد الا المعنى اللغوي فتقابل المعنيان وبقي النظم سالما عن المعارضة في الاشارة
 فتم حجت به ومثال ثانيا ضحا ما قال الشافعي به الكفارة تجب في القتل العمد لانها لما وجبت في الخطا الجنابة مع قيام العذر بقوله تعالى
 ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة الاية لان تجب العمد كان اولى ويغار ضحا بقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة
 فانه فيها فانه يشير الى عدم وجوب الكفارة فيه وذلك لانه تعالى جعل كل جزا به جنة اذ الجزاء اسم للكامل التام على ما عزم فلو وجبت الكفارة

معه كان المذكور بعض الجواب فلم يكن كاسماتنا فاعرفنا بلهنا الجوابان من سوجب للنص انتفاء الكفارة فوجبت الاشارة على الدلالة قوله
 المقضي فكذا الاقتصار الطلب يقال اقتضى الدين وتقتضاه اى طلبه ثم الشرح متى دل على زيادة شئ في الكلام لم يمانية عن اللغو كونه
 فالجمل على الزيادة وهو صيانة الكلام هو المقضى والمزيد هو المقضى ودلالة الشرح على ان هذا الدلالة لا يصح الا بالزيادة هو الاقتصار كذا
 ذكر بعض المحققين وقيل الكلام الذي لا يصح الا بالزيادة هو المقضى وطلبه الزيادة هو الاقتصار والمزيد هو المقضى وما ثبت به هو المقضى
 وتفسير على ما ذكر في الكتاب زيادة على النص اى المنصوص عليه والمراد حقيقة النص ثبت اى المقضى او الزيادة على ما قبل المراد الجملة منعت لها وانما يجب
 شرطاً على انه مفعول له اى ثبت تلك الزيادة لا اهل ان يكون شرطاً للصحة المنصوص قوله لما لم يستثن اى المنصوص عليه عن المقضى او عن الزيادة متعلق
 شرطاً وقوله وجب تقديمه ستانف قوله فقد اقتضاه النص معنى التعليل له اى وجب تقديم المقضى او الزيادة لا اهل بل الشرح المنصوص شرطاً لان النص
 اقتضاه اى طلبه لصحة فكان من شروطه وتقدم الشرط على المشروط واجب لما لم يتبين مستانف وجب تقديم جوابه وقوله فقد اقتضاه النص بيان
 هذه الاسم معنى لما لم يستثن النص عن تلك الزيادة وجب تقديمها على البيع اذ الشرط يتقدم على المشروط ولما لم يستثن فكان النص مقتضياً اياها فثبت
 هذه الاسم وهو المقضى فصار المقضى حكم اى مع حكم معين للنص ومضافين اليه ان حكم المقضى تابع له وهو تابع للمقتضى فيكون المقضى مضافاً اليه نفسه وعكساً
 بوجه خبر التبع بجملة مركبة من متبادر وخبر كان المتبادر الثاني مع خبر خبر الاول كقوله زيدا بوجه منطلق وكثير القريب فانه يجب
 للملك في القريب سوجب للعق بالمثل في الملك مع حكمه هو الحق مضافين الى الشرط اى كان شر القريب عتاقاً واداب عن الكفارة
 اذ انوى ولا يقال هذا يقتضى ان يكون المقضى هو الاصل وتوقفه على المقضى واقتضاه اليه وجبان يكون هو تبعاً للمقتضى والشئ لو
 لا يجوز ان يكون اصلاً شئ وتبعاله لانا نقول المراد من كون المقضى اصلاً انه لا يثبت في ضمن المقضى وانما ثبت ابتداء قصد او من تبعية
 المقضى انه يثبت ضمنها وتبعاله ولا يلزم من توقفه عليه تبعية له كالصلواة توقفت على الوضوء وهى اصل له وليست تتبع وعلم بما ذكر
 اشخ ربه جميع شرائط المقضى فان ثبوته لما كان بطريقه التبعية يلزم ان يكون صالحاً لتبعية المقضى فاذا قال لعبد
 اعتق هذا العبد من كفارة يمينك لا يصح ولا يثبت عتق المأمور بهذا الامر اقتضاه لصحة كما يثبت البيع اقتضاه لصحة قوله اعتق
 عبدك معنى بالعت لان ابلية الاتحاق اصل لسيارة التصرفات فلا يصح تبعاً لبعض فروعهما وكذا لا يجوز ان يجعل الكفارة من الجبر
 بالشرائع عندنا بان يجعل الايمان ثاباً اقتضاه تصحيح الخطاب بالشرائع لان الايمان اصل العبادات وراسها فلا يصح تبعاً لما
 هو دونه وكذا لا يثبت الفعل الحسن بطريق الاتقاء في ضمن القول كالقبض في قوله اعتق عبدك معنى بغير شئ حتى لو اعتقه
 يقع عن المأمور لا عن الامر عند اى ضيفه ومجهرهما احد لان الفعل الحسى لا يصلح تبعاً للقول فلا يمكن اشارة بطريق الاقتصار
 ويلزم ان يكون ثاباً بشروط المقضى لا بشروط غلبة الظاهر للتبعية ولو اعتبر شرطاً لنفسه لصار مقصوداً بنفسه فلم اعتبر شرطاً المتبوع
 وهو المقضى كالعبد يصير قياً وان كان في غير منوع الاتقاء تبعية الاتقاء تنزل الولى وكذا الجندى تبعية السلطان والمرأة تبعية الزوج وطوا
 ان لا يتغير المذكور عند التصحيح بل لو تغيرت التصحيح سبباً لا اصله فساداً لا بطلاناً في البيع اذ الوجه به لا يتبع الى اشارة بالاتفاق يكون ثاباً بشروط نفسه
 لا بشروط المقضى وشال المشهور قول الرجل لغيره اعتق عبدك معنى بالعت ووجهه ان هذا لا يجوز في الملك لان الاتحاق لا يصلح بدون الملك النص هو قوله
 عليه السلام لا عتق فيما لا يملكه ان ادام والملك يقتضى سبباً فيثبت البيع سابقاً على الاتحاق وصار كانه قال بع عبدك معنى بالعت ثم من كسب في الاتحاق فاذا قيل
 المأمور كان العتق واتحاق المأمور بالعت عليه كذا لا يثبت البيع الاقتضاه لم يغيره شرطاً لنفسه لا بشرطه فيقول لا يثبت فيه غير العتق في غير العتق في الروية من ثب بشروط المقضى

وهو الاقناع فيعتبر من الامارات حتى لو لم يكن بالادلة بان كان صياحا قاطعا قد اذن له وليه في المنقرات لم يثبت البيع بهذا المثال
 من المنصوص قول تعالى فخر برتبة فان التحرير لما لم يصرح بغيره فان الملك كان المراد فخر برتبة ملكه فكان الملك ثانياً بالطريق لا يقتضي
 ، الثابت به اي بالمتقضي بعدل اي لساوي الثابت به لانه انفس حتى كان الثابت به متعاقبا الى انفس بحيث لا يباين بقياس الاموال العامة
 فان الثابت بالدلالة عند التعارض اقوى من الثابت بالمتقضي لانه ثابت بالمعنى اللغوي فكان ثابتا بمعنى من كل وجه والمتقضي ليس من معجات
 الكلام فثبت ثانياً ثبوت شرع الحاجة الى اثبات الحكم به فكان ضرورياً ثانياً من وجوه دون جواز هو غير ثابت فيما هو لفرونة تصحيح الكلام فكان الاول اقوى
 وما وجدته لتعارض المتقضي والدلالة لانه لا فلا حاجة لصلح الاصل بعد اقامة الدليل عليه الى ايراد المثال بل ايراد المثال للبيان لا لبيان المتقضي
 وقد تحمل بعض الشارحين ايراد المثال غير فقال اذ ابلغ من افعاله باضيهم ثم قال البائع المشتري قبل نقد الثمن اعتق عبدك بذاعني باعتهم فاعتق
 لا يجوز البيع لان دلاله انفس الذي وروى عن زهيد بن قثم نفي اذ شره باع باقل مما باع قبل نقد الثمن اوجب ان لا يجوز ولا يقتضي بل عظم الجواز فخرج المثال
 على الاقتصار فقال واما قلنا انه دلاله لان ثبوت الحكم في حق غيره كادى معنى انفس لا ينظم كثبوت الرجم في حق غيره وكذا قلنا ان يقول لا اعلم لمعارضة
 لان من لم يثبت لهما تساوي المحتين ولاتساوي لان المتقضي الذي قام للمتقضي به كلام الامر والدلالة ثابتة بالشراف في معاينة لان عدم الجواز ينافي
 الصورة ان ثبت ليس لترجم الدلالة على المتقضي فانها لو صرح بالبائع بان قال المشتري بعيت هذا العبد منك بالعتق ربه هم وقال البائع قبلت لا يجوز لبقاء
 بل لان موجب ذلك انفس عدم الجواز من غير معارضة اذ يراه فلا يكون بنا نظير معارضة الدلالة للمتقضي قوله قد يشكك على اسع الى اخره اعلم ان
 الاصوليين من اصحابنا المتقدمين واصحابنا الشافعي وغيرهم رحمهم الله جعلوا المحذوف من باب المتقضي ولا يفصلوا بينهما فقلنا في تعريف المتقضي جعلوا المحذوف
 منطوقاً بتصحيح المنطوق واما في شمل البيع ثم خالفوا في بؤمه فذهبوا الى ان جميعا الى تنقيد العموم عنه وذهب الشافعي رحمه الله تعالى الى انهما هما الى القول بجواز
 نية والقاضي له ما يوزنه رحمه الله تعالى المتقدمين وجعل لكل قسما واحدا فقال المتقضي زيادة على انفس ثم تحقق معنى انفس بدونها فاقصدها المتقضي
 يتشبه بمعناه ولا يوافق تعريفه بنا وعل المحذوف ايضا ثم قال ومثال قوله تعالى انما ارادوا سأل القرية اي اهلها اقتضاه لان السؤال للقرية
 فاقضى موجب ذلك ان يكون المستل من اهل البياض فيفيد ثبوت الابل اقتضاء ليفيد الشيخ الامام فخر الاسلام ومعاينة شافعيين للمداون
 العموم متحقق في بعض افراد هذا النوع مثل قوله طلق نفسك وان خرجت فبدي حرفان طلاقا وخروجا غير مذكورين نية الثلاث والعموم فيها محجة على
 ما عرفت مسكونا بطريق آخرى وفصلوا بين ما يقبل العموم وما لا يقبل وجعلوا ما يقبل العموم قسما اخر في المتقضي وبؤمه محمد فادوا وضروا
 تميزوا المحذوف من المتقضي والجمع الشيخ المصنف في بيان الفرق وادراك العلامة وقال وقد يشكك اسئله فيتمتع على السامع الفصل بين
 المتقضي والمحذوف لتساويهما من حيث ان كل واحد منهما من باب الاختصار ويزاد على الكلام شيئا وهو ثابت لثبوت ثبوت المحذوف ثابت فثبت ثبوت
 غير المتقضي اذ هو ثابت شرعا لا لغة ولما قيل في تعريف المحذوف ما سقط من الكلام اختصارا للدلالة الباقى عليه فكان ثانياً ثانياً دالة ذلك الى قوله
 الفصل والفرق بينهما ان الذي يقتضي غيره وهو الذي يسميه مقتضيا ثبت عند صحة الاقتضاي بغيره عند التصريح بالمتقضي واذا كان محذوفاً في الكلام
 الذي يحتاج اليه المنطوق محذوفاً فقد ذكرنا في التعليق عن المذكور في قطع ما اضيعت الى المذكور ولتعلق به عنه وانتقل الى المقدس كما في قوله تعالى
 اخبا او هال القرية فان السؤال مضاف الى القرية واقع عليها فاصح بالابل الذي هو المحذوف بغير السؤال واقعا عليه وبغير اعراب القرية
 من انصب الى البحر فكان من قبيل المحذوف لان من قبيل المتقضي لا يتغير فان قيل قد يقرر الكلام بعد اظهار المحذوف انما
 مثل تفرقه في الاقتصار كما في قوله تعالى قلنا ان رب لعمرك اني نفرت ما شق الخمر فافترت وقوله عز وجل فادع الى دينك بالشهد والشرع في امره

تعلقا مستعلقا لم يشأ فقال يا بشرى وقوله عز وجل اسمع قلنا اذ سمعنا الى القوم الذين كذبوا بايماننا فدمهم بينهم تدميرا اى اخذ بها فلم يؤمنوا واطروا
على الكفر فدمهم تدميرا وفي فطائر الكثرة ولا يمكن ان يجعل هذه المحذوفات من باب الاقتضار على ما ذكرتم لاننا لم نثبت باسناد شرعية ما ذكرنا
كذلك لا تحقق الفرق بينهما بهذا العلامة قلنا ما ذكرنا من العلامة في جانب المقضى وهو المقرر عند التنصيص به لا دم وذلك في جانب المحذوف
غير لازم فان الكل عند التصريح به قد يتقرر وقد لا يتقرر كما في قوله تعالى واسأل القرية فيلزمه في المقضى وعدم لزومه في المحذوف وتحقيق الفرق
بينهما وفيه منقصة بينة لما حصل ان الفرق يتحقق بينهما من اوجه واحد بان المقضى شرعى كشبه المصدر الذى هو تطبيق في قولنا انت ملحق فانه
لما هو مقتضى بالاطلاقية فتفى ذلك وجود التطبيق من قبله ليس وصفا بالاطلاق شرعا والمحذوف لغوى كما اشار اليه بقوله هو ثابت تحت شل شوبه
في قوله تعالى فاعلم ان الكلام لا يتغير بتغيير المقضى وتغيير المحذوف قد تغير كما بينا والثالث ان ليس من شرط المحذوف الخطا بل قد يتغير
لان ليس بتأويل فان الابل ليس يتبع للقرية وشرط في المقضى ذلك لانه يتبع والرابع انه في باب الاقتضار يكون المنصوص للمقضى والمقضى مراد
للمقتضى كما في قوله الحق عبدك عنى يا عبدك يكون الاعتاق والتملك مقصودين للامر وفي باب المحذوف يكون المحذوف هو المراد من المصريح
بما ان الامر وسر السوال في قوله تعالى وبئس القرية سواء اهل دين القرية والجماس ان المقضى لا يقبل لعموم عند المحذوف من قوله تعالى
فانه من المقضى ولا يقال لما انفصل المحذوف من المقضى صار قسام هذا المنعل خمسة لانا نقول لما كان المحذوف كالمذكور كان الحكم العبادية
الامر رتبة ثم من سلك طريق المتقدمين يمكن ان يحجب عن كلام المتأخرين بان يقول العلامة التى ذكرتموها لا تتصلح لانه فيها امر
وغيره من غير ذلك المقضى فيها فان قوله الحق عبدك عنى بتغيير المقضى وهو ليس بالمتقضى ولا يلزم على تقدير ثبوته كما لا سوبر بل لا يتغير
للامر وضار على ذلك التقدير كما قال اعترق عبدى عنى وبذا تغيرت في المحذوف قد لا يتغير الكلام بعد ظهوره كما بينا في قوله تعالى قلنا انهم
معصاك الحجر واشاءوا لك من الجواب لا معنى شيئا لانه لو وجد كلام يحتمل فيه الى اضماره لا يتغير الكلام باظهاره لا يعرف بلزوم اقرار الكلام بان
وبعد لزومه في المحذوف انه في هذه الصورة من اى القسمين لا شرا كما في التقرر وان اشياء واحد بها يجوز التغير واذا كان كذلك
الكل باا وهذا وقولكم المقضى تصحح المقضى وتقريره فلا يصلح تغييرا لم يكن المقضى تصحح مجموع الكلام وتقوم معناه لافراد كلماته وذلك حال
مع التغير الذى ذكرتم فيه فلا يكون سبطا لا يقتضى بل يكون مقرا مصححا وانما سائل التى تحت فيها نية العموم وهى التى حملتكم على مخالفة المتقدمين
فليست من باب الاقتضار على هذه الطريقة ايضا لان المصدر في قوله طلق نفسك مثلا ليس بمقدر ولا غير مذكور بل معناه فعلى فعل سئل
والكلامان بيان عن شئ واحد الا ان احدهما او غير مثل الاسد والمنفرد كان المصدر مذكورا فتفتح فيه نية التعميم واعلم ان التعريف المذكور
في الكتاب هو اختيار القاضى الامام ابى زيد رحمه الله وهو مستقيم على اصل حديث جيل المقضى والمحذوف قسما واحدا لكن عند من فصل بينهما لا بد
ان يتراد فيه تسمية نية المقضى عن المحذوف ليس لغيره انما بان يقال واما المقضى فزيادة على انهن ثبت شرط الصحة المنصوص عليه شرعا
غوه والاعلم بتقييم الحد وقد ايت في بعض مصنفات نحر الاسلام رحمه الله المقضى عبارة عن زيادة ثبت شرط الصحة حكم شرعى قوله انتم الثابت
بعدم التغير لا يخلو من تخصيص التحقيق فيما يصور فيه التعميم اذ هو قهر العام على بعض سميات بليل مستقل فلا بد من سائر عموم المقضى لا عموم له عندنا
سائر التغير لا يخلو من تخصيص التحقيق فيما يصور فيه التعميم اذ هو قهر العام على بعض سميات بليل مستقل فلا بد من سائر عموم المقضى لا عموم له عندنا
سائر التغير لا يخلو من تخصيص التحقيق فيما يصور فيه التعميم اذ هو قهر العام على بعض سميات بليل مستقل فلا بد من سائر عموم المقضى لا عموم له عندنا
سائر التغير لا يخلو من تخصيص التحقيق فيما يصور فيه التعميم اذ هو قهر العام على بعض سميات بليل مستقل فلا بد من سائر عموم المقضى لا عموم له عندنا

قوله فصل ومن الناس من عمل في النصوص أي استدرك ما لم يوجد آخره ما ذكرنا من فائدة عندنا وادعاء علم ان عامة الاصوليين من اصحابنا
رحمهم الله قسموا دلالة اللفظ الى منطوق ومفهوم وقالوا دلالة المنطوق مادل عليه اللفظ في محل النطق ومجاوا ما سمعناه عسيرة
واشبهه وقد اقتضت من هذا القليل وقالوا دلالة المفهوم مادل عليه اللفظ لا في محل النطق ثم قسموا المفهوم الى مفهوم يوافقه وهو ان يكون

المنصوص من الموضع لينالوا درجة المختارين وثوابهم وبذلك يحصل اذا ورد المنص فانما يتناول الخائس كذا ذكر شمس الدين في
 قوله ومنها اسس ومن الوجوه الفاسدة التي عملوا بها ما قال الشافعي رحمه الله الى آخره لا خلاف ان المعلق بالشروط معدوم قبل
 وجود الشرط ولكن هذا لعدم عندنا هو لعدم الاصل الذي كان قبل التعليق وعندنا هو ثابت بالتعليق فغنى قوله ان دخلت الدار فانت
 طالق عدم الطلاق قبل وجود الشرط ولكن بعدم الاصل الذي كان قبل التعليق واستمر له زمان وجود الشرط وعندنا هو ثابت بالتعليق
 منتهات الى عدم الشرط فالشرط يدل على وجود الشرط بالاتفاق وعدمه يدل على انتفاءه عند الشافعي رحمه الله وعند جميع ائمة المسلمين
 وسيمى هذا مفهوم الشرط وكذا الحكم اذا اضيف الى سمي بوصف خاص بان كان الاسم عاماً ولكنه قيد بوصف مختص ببعض كقوله عليه السلام
 في الغنم السائمة زكاة فان اسم الغنم عام في جنسه ووصف السوم مختص ببعض لا بكل الخيل قوله تعالى يحكم بها النبيون الذين اسلموا
 فانه وصف النبيين اسم جمع وقوله عليه السلام في كل ذات كبد رطبة اجر فان وصف رطوبة الكبد لعموم جميع الحيوانات يدل على وجود حكم
 عند وجود ذلك الوصف وعلى انتفاء الحكم عند عدم ذلك الوصف عند سمي كما لو نص عليه وسمى هذا مفهوم الصفة ولهذا اى دلان عدم
 الشرط او الوصف يوجب عدم الحكم لم يجز ان يضاف الى اسم الشرط او الوصف فوات الشرط وهو عدم طول الحرمة والوصف وهو الانجاب
 المذكورين في قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات اى ومن لم يملك زيادة في المال يملك بها نكاح الحرمة
 فما ملكت اى انكم من فقياكم المؤمنات اى فانيكم مملوك من الامار المسلمين والطول لفصل والفقى والغيات الشاب والشابة وسمى لعب
 والامة فتى وفاتة وان كانا كسبة بن الاما لا يقران توفير الكبار لهما فان الله تعالى لما علق جواز نكاح الامة بعدم طول الحرمة وقيد
 الفتيات بالمؤمنات اوجب ذلك عدم الجواز عند عدم الشرط او الوصف فلا يجوز نكاح الامة وان كانت مؤمنة عند وجود طول الحرمة
 لفوات الشرط ولا نكاح الامة الكتابية وان لم يوجب طول الحرمة لفوات الوصف درأيت في بعض نسخ ان جواز نكاح الامة عند متعلق بشرط
 اربعة سوى الشرط المتفق عليه من عدم الحرمة تحت وبى عدم طول الحرمة وكون الامة مؤمنة وخشيته المعنته وهو الزنا وان لا يكون تحت
 امة اخرى بشكل او يملك يمين لان جواز نكاح الامة عنده ضرورى وبى انما يتحقق عند اجتماع هذه الشرط لا يلزم عليها ان لا يعمل
 بمفهوم قوله المحصنات المؤمنات حتى جعل طول الحرمة الكتابية مانعا من نكاح الامة كطول الحرمة المؤمنة ومفهومه يقتضى ان لا يكون طول
 الكتابية مانعا اذ لو كان مانعا لما كان يقيد الايمان فائمة لانه يقول العمل بالمفهوم انما يجب اذا لم يعارضه دليل اخر وقد عارضه
 بهنا فان صيانة الجوز عن الاسترقاق واجب بها امكن دسها امكن الصيانة بنكاح الحرمة الكتابية مع رعايته وصف الايمان
 في الولد فانه يبيع خير الابوين دنيا على ان طول الحرمة الكتابية لا يمنع عنده في قول كذا في التهذيب وقال ابو سعيد الاطهر في
 من اصحابه اذا وجد طول دسبه ولم يوجد مؤمنة ترضى منه بذلك الطول كان له نكاح الامة قوله وحاصله اى وحاصل ما قال الشافعي
 في مسئلة المفهوم او حاصله ان الكلام اى شافعي رحمه الله الحق الوصف الشرط في كونه موجبا لعدم عندنا لان شرطه المنع كشرط
 بدليل ان الحكم يتوقف عليه كما يتوقف على الشرط فانه لو لا الوصف لثبت الحكم بمطلق الاسم كما انه لو لا الشرط لثبت الحكم في الجان
 الا ترى ان الطلاق كما يتعلق بدخول الدار في قوله ان دخلت الدار فانت طالق يتعلق بالركوب في قوله ان دخلت الدار فانت
 فانت طالق فلما ظهر الموصف الشرط كما ظهر للشرط الحق به قوله واعتبر التعليق بالشرط عا لا في منع الحكم دون السبب اثر التعليق
 المنع بالاتفاق لكنه يمنع الحكم عن الثبوت الى زمان وجود الشرط ولا يمنع السبب عن الانقضاء عند فكاك السبب بوجوده وجبا الحكم

في الحال لكن التعليق يمنع وجود الحكم الى زمان وجود الشرط فكان عدم الشرط وعندها التعليق يمنع السبب عن النقل
على ما ينبغي فلا يكون السبب وجوباً للحكم في الحال فيكون عدم الحكم بناء على عدم الاصل الذي كان قبل التعليق على عدم الشرط يقول
التعليق يوشري الحكم دون السبب فان من قال لا مزية انت طالق ان دخلت الدار لا يوشر التعليق في قوله انت طالق مزية من وجوده وانما
يوشري في كونه من الثبوت فانه لو لا التعليق لكان الحكم ثابتاً في الحال الا ترى ان قوله انت طالق ثابت مع الشرط كما هو ثابت بدون الشرط
وهو ثابت مائة بنقبة ولكن حكمه لا يثبت لما كان الشرط قسماً من اثر التعليق في منع الحكم دون السبب بمنزلة التاجيل والاضافة ومنزلة شرط الخيار في
البيع فانه يدخل على الحكم دون السبب فيوجب انتقاء الحكم قبل وجود الشرط وهو نظير التعليق المحسوس فان تعليق التقييد لا يوشر في نقله الذي سبب
الاستقوط بالاعلام وانما يوشري حكمه وهو الاستقوط وكذا التقييد بالوصف في معنى الشرط لما بينا ان الحكم ثابت بالاسم المطلق ولو لا الوصف وكان الوصف
هو المانع للثبوت الحكم وكان عدم الحكم مضافاً الى عدم الشرط ولو لم يبدل التعليق بالشرط والخصيص بالوصف على خلاف الحكم
عند عدمه لم يكن لذكرهما فائدة فانه لو استوت العلوق والسائمة في وجوب الزكاة واستوى عدل الطول ووجوده في جواز الفحل لكانت لهما
لذكر السائمة والتعليق بعدم الطول فائدة وتخصيص اثار الفقهاء والبلغار بتعليقهم بالشرط فائدة متممة فتخصيص الشارع وتعليقه اولى الا ترى ان
غير الشارع وتعليقه يوجب عدمه عند عدمه فان من قال اخبره ان فعل عبد بن الدار فاعتقه نفقه سنة لغة ولا تعتقه ان لم يفعل الدار حتى كان عدم
الدفن يمنع جواز الاعتاق كما ان وجوده يجوز من قال اخبره فمترى عبد اسود نفقه سنة لغة نفق شرطه لا يفسد فكذا التعليق صاحب الشرع وتخصيصه
لان كلام صاحب الشرع وارد على اساس التمتع وقواعد ما قوله ولذلك اى ولان التعليق يوشري منع الحكم دون وجوب البطلان
رحمة الله تعالى على عباده الطلاق والعقاق بالملك بان قال راجية ان تزوجتك فانت طالق او قال ان تزوجت امرأة او كلما تزوجت امرأة فنى
طالق او قال ان اشتريت عبد فهو حر او قال لعبد النيران ملكك او اشتريتك فانت حر كان هذا كله بطلا حتى لا يقع الطلاق والعقاق بهذه
الايان بحال لان السبب لما كان موجوداً عند التعليق لا بد له ان يقارن من وجود الملك في المحل لانه لا ينعقد بدون الملك فيشرط الملك
في المحل ليعتبر سبباً ثم يتأخر الحكم الى وجود الشرط بالتعليق فاذا خلا المحل عن الملك انفاً كما لو قال لا هبته ان دخلت الدار فانت طالق ففى
تزوجته ثم وجد الشرط في الملك لا يقع شيء وجوز التكفير بالمال قبل الحنث بان اعتق رقبة او طعم عشرة مساكين او كسا هم قبل الحنث بازعده
لان اليمين سبب للكفارة ولهذا الصياغة الكفارة اليها فيقال كفار اليمين الا ان الحنث شرط لوجوب ادائها فكان التعليق بقوله تعالى
ذلك كفارة ايما كنتم اذا ملتزمتموه من هذا الحكم سنة حين وجوده بمنزلة التاجيل وهو معنى قوله وجوب الاداء تراخ اى متاخر عنه اى سبب
بالشرط اى سبب التعليق بالشرط فلا يمنع جواز التحصيل لان الاداء لا يبدل بسبب قبل وجوب الاداء بما تخرج التحصيل الزكوة والدين الموهل وكالتكفير
بعد الجمع قوله والمالى يحتمل انفصال بين وجوبه وجوب ادائه اشارة الى الفرق بين الكفارة بالمال من الكفارة بالصوم حيث لا يجوز تحصيلها
قبل الحنث عنده بخلاف الاولى فقال الواجب للمالى قد انفصل نفقه وجوبه عرج وجوب ادائه لان المالى يقبل بالفعل فجاز ان يصرف المالى بالوجوب
ولا يثبت وجوب الاداء اليه مع فعله الا ترى ان من اشترى شيئاً الى شهر ثبت الوجوب بنفس العقد ولا يثبت وجوب الاداء قبل
ملوول الاجل فلا يدل عدم وجوب الاداء على عدم الوجوب فاما البدين فليس يحتمل انفصال بين وجوبه وبين ادائه ليعنى ليس وجوبه الا
وجوب ادائه لان الصلوة لم يمت الا فعلاً لا معلومة وكذا الصوم فوجوب الصلوة والصوم لا يكون الا وجوب الاداء فعدم وجوب الاداء
فيه يكون عدم اصل الوجوب ضرورة ولما تأخر وجوب الاداء الى وجود الشرط بالاجماع علم ان اصل الوجوب ينتف قبل فلا يجوز الاداء

قبل الوجوب وهذا لا يجوز تحصيل الصوم قبل الشرع ويجوز تحصيل الزكوة قبل المحل قوله ولما انما انما في رجات الوصف في احوال اخرى
 في الكلام انما لا تسلط المقترنة الا ان الوصف في الشرط على الإطلاق في الوصف قد يكون بمعنى العلة وهو انما قد يكون
 بمعنى الشرط وقد يكون اتفاقاً وهو ان احواله وانقسام الامر لا يوجب عدم بل اختلاف لانه كما لم يذكر على سبيل الشرط كان
 وجوده عدمه سواء وهذا لا يحل التمسك به اكثر وصفه الايمان في قوله تعالى ان يخرج المحسنات المؤمنات عشرين في شرط الجواز
 حل طول الحرة الكتابية الناعن جواز كل حال الا انك طول الحرة المسلية لانه ذكر على سبيل التشرع لا على سبيل الشرط كما في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات الاية فان المسلية والكتابية في عدم وجوب العدة في الطلاق قبل المحل سواء وان كان الحكم
 في المؤمنات كذا في التمسك وكذا اذا كان الوصف بمعنى العلة بان كان مؤثراً في الحكم كما في قوله تعالى والراعي في السارية فان
 وصف الزنا هو المؤثر في وجوب الحد ووصف سرقة هو المؤثر في وجوب القطع لان الحكم متى رتب على سبب متعلق كان مقتضى عقاب عليه للحكم
 على ما عرف لا يكون عدمه على عدم الحكم ايضا لان عدم العلة لا يدل على عدم الحكم بل خلافه اذا لم يثبت اختصاصه بما فسد لعدم الوصف
 الذي هو معنى العلة لا يدل على عدم الحكم اذا لم يثبت اختصاصه به وان كان شرطاً اي وان كان الوصف في معنى الشرط ولحقاقه فعدمه
 لا يدل على عدم الحكم عندنا انما لان عدم الشرط لا يدل على عدم الحكم فكذا عدم الوصف المتعلق به وذلك لان تأثير التعلق في منع السبب
 عندنا لان حكم قصداً لان التعلق دخل في السبب وهو قوله انت طالق مثلاً لانه هو المذكور دون غيره فاذا قال ان دخلت الدار فانت
 طالق فقد علق بهذا الشرط قصد التعلق عند دخول الدار في الحال فلم يمتنع السبب بوجوده اقبل وجوده بشرط فكان عدم الحكم
 لعدم سببه لا يمنع التعلق اياه قصد ان يخرج من اجل قوله انت طالق فخر المحل والاراد الجواز عند اهل اللغة متعلق بوجوده بشرط
 فان من قال بغيره ان تكرسي اكرام كان متعلقاً اكرامه باكرام صاحبه اياه فكان اكرام صاحبه اياه فكذا كبره باكرامه
 التعلق فخر المحل والاراد كان التعلق متعلقاً بوجوده بشرط فكان عدم الوصف المتعلق لا لعدم الشرط لا معنى لعدم
 انت طالق قد صار موجوداً فلا وجه الى حمله على ما بالمتعلق فبجعل التعلق ثاباً بالغا فحكمه وجود وقوع الطلاق كشرط الجواز في البيع لا لا تحل قوله
 انت طالق محدوماً ولكن بجعل التعلق بالناس ووصول الى المحل وذلك مانع من التقاوه لان العلة الشرعية لا تغير عنه قبل وصوله الى محله كما
 لا يصير علة قبل تمامها الا ترى ان شرط البيع كما لا يكون علة لعدم تمام الركن لا يكون بيع الحرام ايضا لعدم اتمامه الى المحل كما لا يكون له
 انت سبباً للطلاق قبل قوله طالق فكذا اذا اضعفت انت طالق الى سبب او بسببه لا يكون سبباً لعدم المحل ولما دخل التعلق على قوله
 طالق سبباً من الاصول الى المحل كمتعلق التبدل يمنع وصوله الى الارض ولذا لم يتصل بالمحل لم يصير قوله انت طالق علة فكان ينبغي
 ان يلغوا لما لم يتصل بالمحل كقوله لا يبيعه انت طالق الا ان وصوله الى المحل لما كان مرجعاً لوجود الشرط انحل التعلق بصلابه كل ما
 صححاه عرضية ان يصير سبباً كسبب البيع له عرضية ان يصير سبباً لوجود الشرط الاخر في المجلس حتى لو علق بشرط لا يبرج وجوده ولا يمكن التوفيق
 عليه لما انما لو قال انت طالق بشاء انت نظره من الحساب التي فان نفسه ليس قبله ولكن يعرض ان يصير قوله انما فصل سهم بل هو عال منه بل هو
 اليه من منع لرمي من التقاوه علة العقل لا يمنع العقل من وجوده فبذلك التعلق بالشرط في الشرعيات وتبين بهذا ان المتعلق بشرط يصير كالنحو عند
 وجود الشرط فان الشرط اذا وجد ارتفع التعلق فصار ذلك الكلام تقييداً في هذه الحالة فان قيل اذا قال العاقل الامر بان دخلت الدار فانت
 طالق ثم جسد فدخلت الدار فطلق ولو لم يجر في هذه الحالة لا يقع تخلفا انت يصير ذلك الكلام المتعلق بغيره عند وجود الشرط وذلك الكلام

كان مجامعة والنفقة لا يصح من الجنون لعدم اعتبار كلاهما شرعا فاذا كان هذا تجزأ الكلام بجمع شرعا على صحة النفقة واذا ثبت
انه بمنزلة التخيير يراعى لكونه وقع وجود المحل عند وجود الشرط فالجواب ان الحكم من المحالفة يوجد عند تعليق فإعي المصلحة الحكم في ذلك الوقت
والوصول للمحل عند وجود الشرط في غير وجود المحل عند ذلك وقت كذا في شرح الجامع شمس لامة جوده الله قوله اي دلا بعلق بشرط لا يقدربا حاله لا يعلق
معلق لا يطلق بان قال والله لا يطلق امره في اوقال ان طلقت امراتي فبعدى حرثم قال لها ان دخلت الدار فانت طالق لا يثبت
في اليمن الاو لى قبل وجود الشرط في اليمن الشائنة لان قوله انت طالق لما لم ينعقد سببا لم يوجد بشرط الحنث وهو تطبيق في
اليمن الاو لى وهو مذموب الشائنة رحمه الله الفيتا فقد ذكر في الوجيز والتمهيد والتمهيد ان طلقتك فانت طالق ثم
قال لها ان دخلت الدار فانت طالق لم يقع شيء لانه ليس بتطبيق فيكون هذا استدلالا بما هو مجمع عليه والزاما به على الخصم قوله وانه
ودخل الشرط في الطلاق والعناق وانما هما بنحو شرط الخيار في البيع حيث جعل شرط الخيار داخلا على الحكم دون السبب
وهو البيع لان البيع لا يحتمل الخطر لانه من قبيل الاثبات وسببه لا يحتمل الخطر لانه يودى الى الثمار الذي هو حرام وفي جملته مستقلا
بالشرط خطرا تام فكان القياس ان لا يجوز البيع مع شرط الخيار كما لا يجوز مع سائر الشروط ولهذا انما النبي عليه السلام عن بيع بشرط
الا ان الشرع جيز ذلك ضرورة دفع الغبن فكان نظير كل المصلحة حالة المصلحة فيقدر بمقدار الضرورة وهي تنافع بجملته داخلا على الحكم دون
السبب لانه لو جعله داخلا على السبب لعلق مكره فيكون ضرورة استحالة ثبوت الحكم قبل السبب ولو جعل داخلا على الحكم لاعتقد سبب المحال
ولم يعلق بالشرط لان مكره تاخر عنه والحكم ما يحتمل التأخر عن السبب وكان جملته داخلا على الحكم او لى تعليقه بالخطر مع حصول المقصود
وهو تدارك الغبن فاما الطلاق والعناق ونحوها فيتمثل بتعليق بالشرط فوجب ان يجعل بشرط داخلا على اصل السبب اذ لو جعل
داخلا على الحكم كان تعليقا من وجه دون وجه والاصل هو الكمال في كل شيء اذ النقصان بالعوارض وقد عديم العوارض مهننا
فوجب القول بكمال التاميق وقيل ان الضرر في شرط الخيار وسائر التعليلات ان ثبوت الشرط في البيع بكماله على ان اذبي
المستعمل فيه يقال ببقاء على اني بالخيار او على انك بالخيار وبهذه الكلمة وان كانت للشرط لكن علمنا على خلاف عمل كذا التعليق فاما
اذا قلت ازور على ان ترفوس كنت معلقا زيارتك بزيادة ما يجب ويكون زيارتك بالبقية على زيارته
على هذا جماع اهل اللغة واذا كان كذلك لا يوجب هذه الكلمة تعليق نفس البيع بهذا الشرط بل يوجب تعليق الخيار
بالبيع وثبوت به ينعقد البيع سابقا ثم ثبت الخيار واذا ثبت الخيار مع البيع والزم وثبوت الحكم وهو الملك لان الحكم بالخيار في
الشيء ولذا لا يولان في الشرع شرط الخيار ودخل على الحكم دون السبب لولا ان البيع قد تحقق لما
لم ينع شرطا للخيار عن الانقضاء ويغني ان يكون هذا بالاتفاق ايضا لان الشرط لما كان داخلا على الحكم دون السبب في غير البيع
عنده كان داخلا على الحكم في البيع بالطريق الاول واليه اشير في الوسيط للقرالى رحمه الله حيث قيل فيه الثابت بشرط الخيار جوازا
واستحقاق الفسخ ولا يؤثر في تاخير الملك في قوله بل ثبت الملك للمشتري والاصح ان الملك موقوف ان كان الخيار له وان كان
لغيره فاما الملك لمن له الخيار واذا ثبت ان مذهبه في السابقين مثل هذا فافصح الفرق وتم الا لزام قوله واذا ثبت ان التعليق بالشرط يثبت
في السبب باعلام السبب قصد الى زمان وجود الشرط لاني احكام السبب قصد لكان الشاخي رحمه الله صحيح تعليق الطلاق والعناق بالملك لان التعليق
قبل وجود الشرط يمين من محل الا لزام يمين الزم وهو موجود فاما الملك في المحل فانما يشترط لاجاب الطلاق والعناق وهذا الكلام ليس بايجاب

لما يتبين فلا يشترط الملك في الحال الا انه يعرض ان يصير سببا بانما تحقنا بوجود الملك في الحال حين يصير سببا بانما يوصل الى الحل
التعليق باعتبار ما لا يشترط ما لا اثر له في اثبات الملك في الحال بشرطنا الملك في الحال ليصير سببا بانما
عند وجود الشرط باعتبار ما لا يشترط ما لا اثر له في اثبات الملك في الحال بشرطنا الملك في الحال ليصير سببا بانما
باعتبار ذلك الملك وليس له محتيا باعتبار هذا الملك بالطريق الاول لطلب التكفير المائل قبل الحش كالتكفير بالصوم لان اليمين سببا بانما يوصل الى الحل
ان حشفت فعلى كفارة تلك اليمين فمنع التعليق به ليمين عن صيرورتها سببا للكفارة في الحال ولكنها بعرضية ان يصير سببا بانما
الاضافة اليها فحصل ان يصير سببا بانما لا يتصور الا اذا كان لا يتصور قبل اليمين وكما لا يتصور قبل الصوم قبل الحشفت الدليل على
ان اليمين ليست بسبب للكفارة في الحال ان اودى درجات السبب ان يكون مفضيا الى الحكم واليمين شرعة موجبة للبرائة من الحشفت
الذي هو صمد فيستحيل ان يكون طريقا الى الكفارة التي بنيت على الحشفت الا انها لما اتممت ان تصير سببا بانما بعد الحشفت بطريق الاضافة
انضمت للكفارة اليها توسعا لا استغناء بسبب الكفارة في الحال حقيقة وهذا بخلاف تجميل الزكاة لان السبب وهو ملك النصاب تحقق
في اول التحول الا ان وجوب الاداء ماخر الى صيرورته حليا ومتى تم التحول يستند هذا الوعد الى اول التحول فيظهر ان الاداء
واقع بعد تمام السبب واما فيما نحن فيه فالسبب ثبت مقتصر على الحال فيكون الاداء قبل السبب من كل وجه بخلاف التجميل لان
لاجل لا يمنع السبب عن الاعتقاد لانه لا يمنع عن اليه بل يوجب الاداء الى حين الحل لا غير فحجرا الاداء قبل حله تحقق
السبب ونفس الوجوب وبما ذكرنا بين الفرق بين التعليق والاضافة فان الغرض من التعليق في مثل قوله ان قلت الاداء
فانت طالق اذ انت حر لما كان الامتناع عن مباشرة الشرط وعدم نزول الجزاء كما ان الغرض من اليمين بالله تعالى حصول البر
عدم الحشفت لا يجوز ان يكون المعلق مفضيا الى الحكم قبل وجود الشرط لانه يودي الى خلاف موضوع التعليق فلا يكون سببا لمقتضى
من الاضافة في مثل قوله انت طالق اذ انت حر بل لم يجز لما كان ثبوت الحكم في ذلك الوقت وذكره لتعيين زمان الوقوع لا المنع
لا ينافي الاضافة اعتقاد السبب بل تتحقق فذلك قلنا اذا قال قد علم ان الصدق يدبرهم هذا فعجز بجوز ولو قال ان فعلت كذا فعلى
ان الصدق يدبرهم فاداه قبل الفعل المحلوف عليه لا يجوز التحقق بسبب في الفصل الاول وعدمه في الثاني ولا يلزم على ما ذكرنا من
جواز التملك المدبر مع ان التدبير تعليق الحق بالموت ولو كان التعليق بالغ السبب من الاعتقاد لجاز تملكه كما في التعليق بغير من
الشرط لاننا نقول المانع من السبب في سائر التعليقات قائم قبل وجود الشرط لا يمين واليمين بالنعوذ والمنع وهو المقصود فاما هذا
التعليق فليس للمنع بل المقصود منه ثبوت الحكم وحكم التجيز لان التجيز استعلق بما هو كائن لا محالة الا ان الحكم ماخر لحق المولى فلا يمنع
السبب من الاعتقاد واخذ حكم الخلاف في القضية معنى الوصية على ما عرفت ولان الاصل هو تاخير السبب الى زمان وجود الشرط كما بينا
انه لا يمكن ههنا لان زمان وجود الشرط زمان اطلاق اليمين الكلية فكان حله سببا في الحال اولى اليه اشر في البداية قوله وفرقة اى فرق
الشخص رحمة الله بين المالى والبدنى ساقط لان حق الله في المال فعل الاداء والمال الله واما المقصد عين المال في حقوق العباد
اى ساقط اعتباره فان وجوب الاداء بعد تمام السبب قد ينقص عن نفس الوجوب في البدنى ايضا فان المسافر اذا صام في رمضان
جاء بالاتفاق وان تاخر وجوب الاداء الى ما بعد الاقامة بالاجماع لم يحصل اصل الوجوب بالسبب وهذا لان الواجب لله تعالى على العبد
هو الفعل في جميع الحقوق لم يحصل الا بتلاوه واما المال ومنافع البدن الثاني يتاوى بها الواجب فكما ان الاداء في البدنى المعلق

بالشرط لا يجوز قبل وجود الشرط لعدم تمام السبب فكذلك في المأني تجلات حقوق العباد فان الواجب للعبد مال لا فعل لان المقصود
 حصول ما يتحقق به العبد او يندفع به الخسران وذلك بالمال دون الفعل ولهذا اذا نظر بحسب حقه واخذه ثم الاستيفاء فيؤخذ من التركة
 بدون الوصية وان عدم الفعل وانما يجب الفعل بطريق التبع وفي الاجراء المشترك وجوب الفعل بطريق التبع والمستحق هو ما يحصل
 بالفعل وهو مبيعة او ثوب مخيط او مقصورا مثلاً فاما حقوق الله تعالى فواجبة بطريق العباد ونفس المال ليست لعبادة وانما العباد
 فعل مباشرة العبد بخلاف هو بنفس لا يتعارضات الله تعالى باذنه فكان المال الى اللادار مثل البدني من غير تفرق ولهذا لا يؤخذ
 الواجب المأني من التركة بلا وصية لقوات المقصود وهو الفعل ولا يقال لو كان الفعل هو المقصود لم يباد بالاسباب كالصلوة لانا
 نقول المقصود وهو حصول المصلحة لقطع طائفة من المال يحصل بالناسب والا نأية فعل منه فالتعدي به عند حصول المقصود بخلاف الصلوة
 لان المقصود هو تعاقب النفس بالقيام للخدمة لا يحصل بالناسب فلم يتأد بفعله وعلى هذا الاصل جواز النكاح الامة حال طول الحرية لان الله
 تعالى اباح النكاح الامة حال عدم الطول بقوله عز اسمه ومن لم يستطع سنكم طولا لآية ولم يحرم حال وجود بل لم يذكره والتعليق بشرط
 لا يجب نفس الحكم قبل وجوده فيجعل المحرمات بما يتقبل وجود الشرط بالآيات الموجبة للحل فان قيل لافلا ان الحكم المتعلق بالشرط ثبت عند
 وجود الشرط واذا كان الحكم ثابتاً من قبل وجود الشرط فكيف يصور ثبوته عند وجود الشرط اذا كان يكون الحكم الواحد ثابتاً في الحال
 ومتعلقاً بشرط منظر قلنا حال الوسط ليس ثابت قبل النكاح ولكنه متعلق بالنكاح بالآيات التي ليس فيها هذا الشرط الزائد متعلق بهذا
 الشرط في هذه الآية وانما يتحقق ما ادعى من التضاد فيما هو موجود فاما فيما هو متعلق فلا لانه يجوز ان يكون الحكم متعلقاً بشرط وذلك الحكم
 متعلقاً بشرط آخر قبله او بعده الا ترى ان من قال لعبد اذا جاري يوم الخميس فانت حر ثم قال اذا جاري يوم الجمعة فانت حر كان الثاني محجواً
 ان كان سعي الجمعة بعد يوم الخميس حتى لو اخرج من ملكه فجار يوم الخميس ثم اعاده الى ملكه فجار في يوم الجمعة يعقوب باعتبار التعليق الثاني
 قبل مع هذا لا يجوز ان يكون الشيء الواحد كمال الشرط لاثبات حكم وهو بعض الشرط لاثبات ذلك الحكم القيا وما قلتم يودي الى هذا
 فان عقد النكاح كمال الشرط في الآيات وهو بعض الشرط في هذه الآية اذا قلتم بان الحكم ثبت ابتداء عند وجود هذا الشرط قلنا
 انما لا يجوز هذا نص واحد وانما نصيب فوجايز الا ترى انه لو قال لعبد انت حر ان اكلت ثم قال انت حر ان اكلت وشربت مع كل واحد
 منها ويكون الاكل كمال الشرط بالتعليق الاول وبعض الشرط بالتعليق الثاني حتى لو ابدى فاكل في غير ملكه ثم اشتراه فشرب انه يعقوب
 تمام الشرط في التعليق الثاني وهو ملكه فان قيل اسے فائدة في التعليق الجواز بهذا الشرط اذا كان يجوز بدونه قلنا فائدة كرامة نكاح
 الامة حال طول الحرية فان نكاح الامة وان جاز عندنا حال الطول لكن يستحب لمن قدر على تزويج الحرية ان لا يخرج الامة ويكره
 ذلك اذا تزوجها وهو شرط خرج على وفاق العادة لقوله تعالى فكا تبوهم ان علمتم فمهم خبر فليس عليكم جناح ان تقصروا من اصالوة ان خفتهم
 ورياسكم الشيء في حوزكم وذلك لان الرجل لا تزوج الامة في العادات الا عند العجز عن نكاح الحرية وليتأكد من ذلك فخرج الله تعالى
 هذا الكلام على وفاق العادة كذا في طريقة الامام فخر الدين البير عري قوله ومنها وفي بعض النسخ ومن هذه الجملة اي من الوجود الفاسدة
 ما قال الشافعي رحمه الله ان يطلق على العبد اي يحكم بان المراد منه ما هو المراد من العقيد واعلم ان كل شيء من المحدثات له بائنة حقيقة وكل
 لا يكون المفهوم منه عين المفهوم من تلك المابينة كان متاعاً لها سواء كان لازماً لها او مفارقاً لان الانسان من حيث انه انسان ليس الانسان
 فاما انه واحد ولا واحد فها قيدان مغايران لكونه بشراً وان كنا نعظم ان المفهوم من كونه بشراً لا ينفيك عنهما فاللفظ الدال على حقيقة من حيث انها

هي من غير ان يكون فيه دلالة على شئ من قبو تلك الحقيقة هو المطلق والدال عليها مع قيد هو المقيد كما ذكر في الحصول ومتوى
قول المشايخ المطلق هو المتعرض للذات دون الصفات لا بالنفي ولا بالاثبات كرقبة فانما اسم يدل على البنية يملوك من غير تعرض للكونها
سلبية او غير سلبية والمقيد يدل على مدلول المطلق مع صفة زائدة اما بالاثبات كقول لقمان في تحرير رقبة مؤمنة او بالنفي كقول عز وجل
عمل غير صالح وما ذكرنا من الفرق بين العام والخاص وبين المطلق فان العام هو اللفظ الدال على الحقيقة مع التعرض للكثرة لمهية
والخاص هو اللفظ الدال عليها مع التعرض للوحدة والمطلق ليس بمعرض لما سوى الحقيقة ولفظ بعضهم بين المطلق وبين النكرة والمعرفة
والعام وغيره بان اللفظ الدال على الماهية من غير تعرض لقيد ما هو المطلق ومع التعرض للكثرة متعينة الفاظ الاعداد والكثرة غير متعينة
والعام ولوحدة متعينة المعرفة ولوحدة غير متعينة النكرة والظاهر انه لا فرق بين النكرة والمطلق في إطلاق الاصولين او تمثيل جميع العلم المطلق
بالنكرة في كقيم شتى لعدم الفرق بينهما ثم ورد المطلق والمقيد على وجهه اما ان رد في غير الحكم من السبب والشروط مثل قوله صلى الله عليه وسلم
او واخرج كل حر وعبد كذا او ادوا على كل حر وعبد من المسلمين كذا وشمل قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل الا بشهود ولا يحل الا بولي وشايعي
عبد او في حكم واحد في حادثة واحدة اثباتا كما لو قيل في انظار اعتق رقبة ثم قيل اعتق رقبة سلبية او ثبوتيا كما لو قيل لا تعتق مدبر ثم قيل
لا تعتق مدبرا كذا او في ملكين في حادثة واحدة مثل فقيد صوم انظار بان يكون قبل التماس والطلاق اطعام عن ذلك حكيم في
حادثتين كعتيق الصيام بالتتابع في كفارة القتل والطلاق الاطعام في كفارة الظهار او في حكم واحد في حادثتين كاطلاق الرقبة في
كفارة الظهار واليمين ولقيد بالابا في كفارة القتل واليه يشير قوله وان كانا في حادثتين فبذلك يستقام والتعلق الاصوليون على ان
لا يحمل في القسم الثالث والرابع والخامس لعدم المناقاة في الجمع بينهما وذكر بعض اصحاب الشافعي حصة الله المحل في القسم الرابع بقوله
اصحابنا واصحاب الشافعي جهسم الله على وجوب حمل المطلق على المقيد في القسم الثاني والى الاحتراز عن هذا القسم اشار شيخ حصة الله بقوله
بعد ان يكونا ملكين وختافوا في القسم الاول والاخير فعند بعض اصحابنا وجميع اصحاب الشافعي جهسم الله المحل واجب في القسم الاول من غير
حاجة الى قياس ونحوه وعند عامة اصحابنا لا حمل فيه وانفق اصحابنا في القسم الاخير على انه لا حمل فيه وعند اصحاب الشافعي يجب الحمل لكنهم اختلفوا
فحمل بعضهم الحمل المطلق فيه على المقيد بموجب اللغة من غير نظر الى قياس ودليل ووصلوا من باب المحذوف الذي سبق الى فهم كلامه
كقوله تعالى والذاكرين الله كثيرا والذاكرات وقال اهل التحقيق نعم انه يحمل على المقيد بقياس استحج الشرائع وبواجب عندهم استدلال من
اوجب الحمل في حادثة واحدة سواء كان القيد والاطلاق في السبب والشروط او في الحكم بان الحادثة اذا كانت واحدة كان الاطلاق والمقيد
في شئ واحد او لم يكونا في ملكين والشئ الواحد لا يجوز ان يكون مطلقا ومقيدا لثنتا في فلا بد من ان يجعل احدهما اصلا وبني الاخر عليه والمقيد
ساكت عن القيد لا يدل عليه ولا ينفيه والمقيد ناطق به يوجب الجواز عند وجوده وينفيه عند عدمه فكان اولي بان يجعل اصلا وبني المطلق عليه
ولا ان المطلق يحمل او يحمل والمقيد مفسر فحمل المحل عليه ويجعل المقيد بيان له على ما هو المختار لا نشأ فثبت الحكم بما سقيده او ما حصل به الابدال
راجع الى ان المقوم حجة ولان المطلق لو لم يحمل على المقيد لم يكن في المقيد فائدة وادى الى الغارصة القيد لان العمل بالمطلق والمقيد
كان جائزا قبل ورود المقيد فعند وروده لو جاز العمل بالمطلق كما جاز بالمقيد لم يكن في المقيد فائدة واستدل من اوجب الحمل في حكم واحد
في حادثتين من غير حاجة الى قياس بان اهل اللغة يتركون في التقيد في موضع اكتفاء بذكره في موضع آخر والمحققين فروجهما والمحققين
وان اكرين الله كثيرا والذاكرات امي وحافظا وذاكرات كثيرا وكقول الشاعر عن ما عذنا وانت بما عذرك راض والرامي مختلف

بالنفس المقيدة في سطة عن المتابع بالنفس المطلق وهو خلاف الاحتجاج والنفس في سطة محل الاحتمال والذليل على ان العمل بالاطلاق واجب في قوله كذا
 لا تسألكوا عن اشياء ان تبدل لكم تسؤلكم نهي عن السؤال عن المسكوت عنه والوصف في المطلق مسكوت عنه فكان في الرجوع الى المقيدة لتعرف حكم المطلق
 مع امكان العمل بتأديم على هذه المنع عند فلا يجوز واما قوله بالتقييد بالوصف بمنزلة التعليق بالشروط فغير مسلم على الاطلاق كما بينا ولكن سلم
 في المقيد لا يلزم بالنفس عند عدم القيد كالتعليق لا يلزم بالنفس عند عدم النص بل المقيد واجب الحكم في ابتداء من غير تعرض له بالنفس عند عدم
 لان الاسباب لا يلزم بالنفس عبارة ولاشارة وهو ظاهر والادالة لان النفي ضد الاثبات فلا ثبت بالدلالة ضد موجب النص ولا اقتضاء
 لان الحكم في محل الوصف يستغن عن النفي عند عدم الوصف فانه لو صح ما يجوز عند عدم الوصف لا يحتمل الكلام شرعا ولا عرفا فكان الاحتجاج
 بالمقيد لاثبات القيد في المطلق باعتبار ان التقييد يلزم بعدم عدم احتجاجا بلا دليل لان المسكوت عنه والعدم ليس بدليل واما
 عدم جواز المطلق عند عدم الوصف فلكونه غير مشروع على ما كان قبله وروى بالمقيد لان المقيد لغة فان الرقبة الكافرة انما لم تجز في كفارة
 القتل لانها لم تشرع كفارة كما لم تجز في غير النصف وفتح الشاة لان المقيد في جوازه اذ الكفارة في نفسها وقدرها لا تعرف الا شرعا
 فلا يحتاج الى الشرع للعدم كفارة كذا في التقويم ثم بين الشيخ مثالا لبقاء المطلق على اطلاقه والمقيد على تقييده في حادثة واحدة
 بعد ان يكونا حكيم فقال قال ابو حنيفة ومحمد بن قيس في قربانتي ظاهرا منها في حمل الصوم ليلها عاها او نهارا ناسيا هي للصوم ان يستأنف
 الصوم وقال ابو يوسف الشافعي لا يستأنف لان التقديم على التسيس شرط في الصوم بقوله تعالى فصيما شهرين متتابعين من قبل ان
 تيامسا وقد فاته تقديم الكل عليه ولكنه لو اتم بالقي عليه من الصيام وقع البعض قبل التسيس والبعض بعده ولو استأنف وقع الكل بعد
 التسيس وكان الاتمام اولى لكونه اقرب الى الامتثال لهما انه قد ثبت بمقتضى النص ان الاخلاء من التسيس شرط في الصوم كما ثبت لصحة
 ان التقديم عليه شرط لان الاخلاء من ضرورة التقديم او لا تصحوا التقديم بدونه والاثبات بضرورة النص كالمخصوص فكان الواجب عليه شهرين
 نحو من احداهما هو التقديم على التسيس وقدره على الاخر وهو الاخلاء منه فيجب عليه حفظ ما قدر عليه ذلك بالاستئناف ولو لم يستأنف لعامة الامر
 ان جميعا التقديم والاخلاء ولا اعتبار بتقديم البعض على التسيس لان الماسورة بتقديم البعض فان قيل انما هو عن التسيس ثبت ضمنيا لا شرطا
 اقبالية والقبالية سقط امتثالا في هذه المسئلة فسقط ما في ضمنها قلنا لم يسقط اعتبارا في هذه المسئلة فان الحكم لا يتبدل بمحضية العبد كالكفا
 بعد اجامتها مشروطة بشرطها الا انه لا يؤخذ بفصل حجر عن اقامته كما لا تؤخذ المرأة بالتتابع اياما كمحض في صوم شهرين متتابعين
 لا لسقوط شرط التتابع بل لغيره من اقامته مع تمام الخطاب بحيث لزما اقامته التتابع لتمام الوجوه التي يقدر عليها ولما كان شرط
 اقبالية قائما بقي ما فيه ضمنية من الخلو والسقوط كان باحجر فسقط ما عجز عنه دون ما قدر عليه المرأة في اقامته شرط التتابع كذا في الاسرار وقوله
 ليل عاها ليس بتقييد لقوله نهارا ناسيا لان العمدة النسيان في الليل سواء وقد نص عليه في شرح الطحاوي فيقول ولو جازعها بالليل ناسيا و
 عاها وقوله او نهارا ناسيا اخر عن العمدة انه اذا جازعها بالنهار عاها فصومه ونقطع التتابع فيجب عليها الاستئناف بالاتفاق لا قطع
 التتابع ولو قرأها في خلال الاطعام لم يستأنف بالاتفاق لان الاخلاء من التسيس انما ثبت بشرط ضرورة وجوب التقديم وذلك في
 التقديم منصوص عليه في انا اتفاق والصيام بقوله بل فكله فترتبه من قبل ان تيامسا وضيما شهرين متتابعين من قبل ان
 تيامسا دون الاطعام حيث لم يذكر فيه الا قوله تعالى فمن لم يستطع فاعطى مسكينا ولم يذكر فيه الا قوله تعالى فمن لم يستطع فاعطى مسكينا والاعطى
 لان الحكمين مختلفان فلا يلزم من اعيد البطلان اطلاق النص الاخر بل يجري كل واحد منهما على سنته ولما لم يشترط التقديم على التسيس

فيه لوجه فم يشترط الاطلاق عند فلا يلزم الاستيفاء فان قيل قد ذكر في ظاهر المصنوع وغيره ان كفاية المظاهر لو كانت بالاطعام ليس له ان يحاسبها قبل التفتيش
وذلك يدل على اشتراط التفتيش فيه ولا وجه له سوى الحمل فانما يشترط ذلك لئلا يفتقر الى الاطعام بل المعنى اخبره هو احتمال ان يفتقر على الاعتراف او لصحاح
قيل الاطعام فيقتل الكفاية اليه فلو طلبها لوقع التكفير بالاعتناق او كفاية لحد التماس ذلك حرام قوله وكذلك اذا دخل الاطلاق والتفتيش في مثل
دخول الاطلاق والتفتيش في الحكم ونحوهما في السبب ان يحرم كل واحد منهما على سببه ولا يحمل المطلق منها على المقيد كما قلنا في صدقة الفطر انه يجب
اداءه عن اليد الكافرة اي بسببه بالنص المطلق وهو قوله عليه السلام ادوا عن كل حر وعبد كذا ومن العبد المسلم اي بسببه بالنص المقيد بالاسلام
وهو قوله عليه السلام ادوا عن كل حر وعبد من المسلمين كذا ولا يحمل المطلق منها على المقيد لانه لا امر احتم اي لا امر افعة في الاسباب في غير
يكون بشئ واحد اسباب متعددة شرعا وحسبا كالملك والموت فوجب الجمع بين النصين والعمل لكل واحد منهما من غير حمل كما وجب الجمع في الحكمين في
حادث واحد وفي حكم واحد في حادثين فان قيل اذ لم يحمل المطلق على المقيد بهما اوى الى الفاء المقيد فان حكم المقيد من المطلق فان حكم المقيد يستفاد من
اسم العبد كما يستفاد حكم العبد الكافر واذا كان كذلك لم يبق في ذكر المقيد فائدة قلنا ليس كذلك فان قيل وروى المقيد لعل به من حيث
انه مطلق ولعبد روده لعل به من حيث انه مقيد وفيه فائدة وهي ان يكون النص المقيد وليا على ان مفهومه اولى بالسببية وان شرطه
للشرايع حيث جعل سببا بالنص المطلق فمتاثره بالنص المقيد قصدا فاذا امكن العمل بهما واحتمال الفائدة قائم لا يحمل النقصان لهما واحدا
بالحمل على انه لو لم يكن فيه فائدة جديدة لايحوز البطلان صفة الاطلاق لطلب فائدة المقيد عند امكن الجمع ويحمل سببية مفهوم
المطلق ثابتة بالنص المطلق وسببية مفهوم المقيد ثابتة بالمطلق والمقيد جميعا وليس يستفاد في الشرع اثبات شئ بالنصين وبمفهوم
كالصلوة والزكاة وغيرهما وكذا اذا دخل الاطلاق والتفتيش في الشرط كما في نصي شهر النكاح كما قلنا لا يحمل المطلق على المقيد ايضا كما
انفقد النكاح بشهادة فاسقين كما ينعقد بشهادة عدلين لا مكان العمل بهما اذ يجوز ان يكون كل واحد منهما شرطا على معنى انه ينعقد بانها
وجد ولا ينعقد عند عدسها ويكون فائدة المقيد الاستحباب والفضل منتهى كان استحضار عدلين للنكاح اولى
من استحضار فاسقين واما اشتراط العدالة في عامة الشهادات فليس لطريق حمل المطلق وهو قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم
واشهدوا اذا تبايعتم على المقيد وهو قوله واشهدوا ذوى عدل منكم بل لوجوب التوقف في حكم خبر الفاسق الثابت بقوله عز وجل
ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا اى تثبتوا وكذا اشتراط السوم في نصب لركوة ليس لطريق حمل النص المطلق عن السوم مثل قوله عليه السلام
في خمس من الابل شاة على المقيد وهو قوله عليه السلام في خمس من الابل السائفة شاة بل نص في الزكاة عن خبر السائفة وهو قوله
عليه السلام ليس في العوازل والحوامل ولا في اليقر المشيرة صدقة وكذا اشتراط تبليغ هدى المتعة والقران الى المحرم لم يثبت بحمل
النص المطلق عن التبليغ وهو قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فاستبسر من الهدى على المقيد وهو قوله عز وجل فبما اصابكم
بالعكة بل لصلابة قوله تعالى ثم حملها الى البيت العتيق وبشارة اسم الهدى فانه اسم لما يهدى وينقل الى مكان ولا مكان
وجب النقل والاملاء اليه سوى المحرم قوله وهو نظير ما سبق اوضح في هذا الكلام جواب سوال يروى على مسئلة التعليق بالشرط
ولم يذكر هناك وهو ان يقال لما علق الحكم بالشرط لا يتصور ان يحيل ثابا قبل وجوده فان حل الامة لما علق بشرط عدم اطلاق
لا يمكن ان يحيل ذلك على عبثية ثابا قبل وجود الشرط لان شئ الواحد لا يجوز ان يكون بخلافه فالتفصيل او علق لاي معنى موضوعا في المكان فقال وهو
اعل بالمطلق والمقيد لوردين في السبب وعدم حمل احدهما على الاخر نظير ما سبق ان التعليق شئ بالشرط لما لم يوجب النفي عند عدمه جاز ان يكون الحكم الواحد

قبل وجوده مطلقا بالشرط ورسلا اى مطلقا عنه فان الارسال والتعليق متباينان وجودا والعنى وجودا الحكم يقتضيه ان ثبتت بالارسال والتعليق
 جميعا كالمكشوف ان ثبت بالبيع والابتة جميعا لكن قبل ثبوتة تحتل ان ثبت بالبيع والابتة جميعا على سبيل البديل هكذا مطلق بالشرط قبل وجوده
 يجوز ان يكون مطلقا اى مطلقا بالشرط ورسلا عن الشرط اى مطلقا بوجوده قبل الشرط بسبب ان مطلقا بالشرط الثالث المعلقة بالشرط
 يستلزم ان يتحقق وجودها عند وجود الشرط ويحتمل ان يوجد قبل وجود الشرط بالتحيز وكذا الحق المطلق وذلك لان العدم لا يعطى قبل التعلق
 كان محتملا للوجود بالارسال والتعليق ولابد التعليق لم يتبدل العدم لما بينا انه لا يورثه المنع فيبقى محتملا للوجود بالطريقين كما كان دواءا
 هذا في الارسال والتعليق ثبت في المطلق والتقييد فان الحكم الواحد قبل وجوده يجوز ان ثبت بسبب مقتضى التعلق ان ثبت بسبب
 سبيل البديل وان اشيع ثبوتة بهما جميعا فذلك وجب الجمع ولم يجر التحليل قوله ومنها اى ومن الوجوه الفاسدة ما قال بعضهم اسل
 اخرو ومنها ما قال بعضهم اللفظ العام اذا ورد بنا على سبب خاص يحرج على عمومته عند ما تعلقا سواء كان السبب سوالا سائلا على
 التفصيل الذى ذكره او وقوع حادثة ومعنى الورد على سبب صدوره عند امر دعى الى ذكره ومعنى الاختصاص بالسبب اختصاره
 عليه و عدم تعدية عنه حتى كان الحكم ثابتا في حق غير السائل وصاحب الجواب فنهض اخيرا لالة او لقياس وقال مالك والشافعي جميعا
 يختص بسببه وهو اختيار الرزنى والعقال وابى بكر الدقاق وابى ثور وذهب بعض العلماء منهم ابو الفرج بن صاحب الحديث الى بان
 ان كان سوال سائل يختص به والكان وقوع حادثة يختص به فلا يختص به ذلك من قال بالتحصيل مطلقا بان السبب لما كان هو الذى اشار الى
 لانه لم يكن سببا واقبله تعلق به تعلق العلول بالعللة يختص به وبانه لو كان عالما لم يكن في نقل السبب فائدة اذ لا فائدة له الا اختصارا
 عليه وقد اتفقوا على نقله وبانه لو كان عالما بما يختص السبب واخرجه عن العموم بالاجتهاد وكما يجوز تخصيص غيره به لان نسبة العموم الى جميع الصور
 الخاصة تحتها متساوية وبان من شرط الجواب ان يكون مطلقا للسؤال وانما يكون مطلقا بالسؤال واذا اجريناه على عمومته لم يمتطابقا
 بل يصير ابتداء الكلام وفتح من فرق بين وروده بنا على وقوع حادثة وبين وروده بنا على سوال بان الشارح اذا ابتداء بيان الحكم
 في حادثة قبل ان يسأل عنه فاطا هراة او مقتضى اللفظ اولا فانه منه وليس كذلك اذا سئل عنه لان الظاهر انه لم يرد الكلام ابتداء
 وانما اوردوه ليكون جوابا عن السؤال وكونه جوابا عنه يقتضى قصره عليه فجملة العامة ان الاعتبار للفظ في كلام الشارح لان الحكم
 به دون السبب واللفظ يقتضى العموم باطلا فانه يجب اجراؤه على عمومته اذا لم يمنع عنه مطلق والسبب لا يصلح بالغا لانه لا ينافى عمومته
 والمالبغ هو الثاني مبني ان لو كان مطلقا كان تقييد الشارح باجرائه على العموم اثبات العموم مع انتفاء العموم وهو فاسد او البطلان
 الدليل المختص وهو خلاف الاصل لو يندى او كرا اجماع الصحابة والتابعين على اجراء النصوص الواردة مقتيدة باسباب على عمومها
 اية انظر انزلت في خولة امرأة اوس بن اصاصت واية اللعان نزلت في هلال ابن امية حين قذف امرأة لشريك ابن شحاذ او
 في عويم الجملاني واية القذف نزلت في قذف عائشة واية السرقة في سرقة زواصفوان او سرقة الجبن كقوله عليه السلام ايما
 اب وقع فقد طهرني شاة ميمونة ولم يخففوا هذه العمومات بهذه الاسباب فخرنا ان العام لا يخص بسبب الورد وما توهم السبب بشير
 الحكم فصا ركا للعلول مع العلة فيقول ليس الكلام في مثل هذا السبب حتى لو كان سبب المنقول هو المؤثر كان الحكم متعلقا به ايضا
 وقوله ان من شرط الجواب ان يكون مطلقا للسؤال قلنا ان اردتم ان شرط المطلق ان يكون الجواب مساويا للسؤال فهو متساوي
 مادة وشرعية اما مادة فلان الجيب قد يزيد على قدر الجواب من غير انكار ورود عليه واما شرعية فلانه تعالى لما سأل موسى عليه السلام

عنه في بيده لقوله عن احمد وذاك بيمينك يا موسى زاد موسى على قدر الجواب فقال هي عصا موسى التي كان عليها وهش بها على عظمي ولي فيها
 ما رب اخرى والبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن التوضي بما اذا لم يجر فقال هو الطهور ماؤه والحمل ميتة فاجاب وزاد وادان ار وسم باشتراطها
 والكشف عن السؤال وبيان حكمه فلا سلم عدم المطابقة لانه طالق الجواب وزاد ولا يقال الما ولي ترك الزيادة في الجواب
 رعاية للتناسب بينهما لانا نقول ان اقامة الاحكام الشرعية اولى من رعاية الاحكام اللغوية وقولهم لو كان عاما بما يخصه
 السبب بالاجتهاد قلنا انما لا يجوز لانه داخل في الخطاب قطعا اذ الكلام في انه داخل في الخطاب قطعا اذ الكلام في انه بيان له غيره
 ام بيان له خاصة فانه لا يجوز ان ليسال عن شيء فيجب عن غيره ولكن يجوز ان يجيب عنه وعن غيره وقولهم لو كان عاما لم يكن في
 نقل السبب فائدة قلنا فائدة معرفة اسباب التنزيل والمعبر بقصص والتساع علم الشرعية وايضا امتناع اخراج السبب بغير
 بالاجتهاد وشم الشيخ رحمه الله لما بين ان العام يخص بالسبب عند البعض ولم يبين ان المراد به سبب لورود ام سبب لوجوب وان
 المراد لو كان سبب لورود خارج به السبب الخاص او العام ولا بد من تفصيل ذلك ليتبين محل النزاع شرعا في بيان كونه
 سواء كان سبب لورود او سبب وجوب وسواء كان اللفظ عاما او خاصا ومن ذلك في اقسام اربعة فقال وعندنا انما يخص
 بالسبب بالاشتغال بنفسه وهذا هو القسم الاول منها اي لا يستقل بانها مالم ينفى بدون ما تقدمه من السبب لانه لما لم يستقل بنفسه
 اي لم ينفى مالم يرتبط بما قبله من السبب صار بعض الكلام من جملة فلا يمكن فصله للعامل به كقوله نعم ويلي فان كل واحد منهما
 غير مستقل بنفسه وكل واحد من حرفي التصديق فلم يكن بد من تعلقه بما قبله ثم موجب نعم تصديق ما قبله من كلام منفى او مثبت
 استغناء ما كان او خبرا كما اذا قيل لك تمام زيد او اقام زيد او لم يقيم زيد قلت نعم كان تصديقا لما قبله وتحققا لما بعده
 والتمرة وموجب بلي ايجاب ما بعده النفي استغناء ما كان او خبرا فاذا قيل لم يقيم زيد او لم يخلص زيد قلت بلي كان معناه تمام
 فاذا قال الرجل لا خير ليس عليك الف درهم فقال بلي يكون اقرارا لانه لما كان تصديقا لما بعده النفي كان معناه لك على
 الف درهم ولو قال نعم ينبغي ان لا يكون اقرارا لانه في الاستغناء تصديق لما بعده التمرة فكان معناه ليس لك على الف درهم
 ولذا قالوا لو قيل في جواب قوله تعالى است بركم نعم مكان بلي كان كقوله اذ يصير معناه حينئذ ليست ربنا وهو كفر ولو قال
 اكان لي عليك كذا فقال نعم يكون اقرارا لما ذكرنا ولو قال بلي ينبغي ان يكون اقرارا لانه لا يستعمل الا في النفي بحسب
 اللغة لكن بسبب العرف لا فرق بين نعم ويلي في جنس هذه المسائل ويكون الكل اقرارا حتى الزمة القاضي المال في المسئلتين في التمييز
 تغليب العرف على اللغة اليه اشير في التفسير وكذا في شرح المقدمة لابن الحاجب قوله اخرج مخرج الجراء وهو القسم الثاني منها فان الكلام
 لما جعل جراء لما تقدمه كان المتقدم سبب وجوبه فيعلق به لان الحكم يتعلق بعلة ضرورة لقدر الاثر موثر كقوله الراوي
 سي رسول الله صلى الله عليه وسلم فسجد فانه لما خرج مخرج الجراء السهو بدلالة الفاء لعلق به وان كان مستقلا بنفسه فكان السهو
 سبب وجوبه كالزنا لو جوبس الجلاء في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا والسبعة للقطع في قوله تعالى والسارق والسارقة
 فاقطعوا ايديهما ولو لم يتعلق به لم يبق لذكر السهو ولا لفظ الفاء فائدة وكان معناه فسجد السهو حكاه وهكذا قوله زنا ما عثر فمحم قوله
 اخرج مخرج الجواب وهو القسم الثاني من الاقسام الاربعة فان كلامه يستعمل لما خرج مخرج الجواب لما تقدمه غير زائد على قدر الجواب
 لفظيا بل بقرينة ما ذكره في السؤال كالمخا وفي الجواب لانه بناء على ذلك تهمل الابتداء لا استقلاله فاذا نوا ليجدق ديانا ونفعا

كامله عوالي الغدا بان قال له اخر تغذي فقال والله لا تغذي او قال ان تغذيت فبعدى حر انصرف الى ذلك الغدا حتى لو تغذي في ذلك اليوم في منزله او تغذي معي يوم اخر لم يحسب خلافا لغيره لانه انما يخرج الكلام مخرج الجواب رد عليه وهو انما دعاه الى ذلك الغدا فيقتضيه به ولا يصير كانه قال ان تغذيت الغدا الذي وعظمتي اليه فكذا وبها كما انما بالشراء بالدرهم ينصرف الى نقد البديل لانه الاحمال وكذا اذا قيل انك تغسل اليه في هذه الدار عن جبانة فقال ان اغتسلت فبعدى حر فان بيته يتخلص بالاختصال المذكور لان كلامه خرج جوابا للكلام الاول من غير زيادة قوله فاما اذا زاد على قدر الجواب فهو القسم الرابع من الاقسام الاربعه بان قال والله لا تغذي اليوم او قال ان تغذيت اليوم فبعدى حر او قال في مسكنه الاغتسال ان اغتسلت اليه او في هذه الدار فكذا فهو من صور الخلاف فعندهم يتقيد بالغدا المدعو اليه وبالاغتسال المذكور كما اذا لم يزد وعندنا يصير متبديا ولا يتعلق بالكلام الاول حتى لو تغذي اليوم في منزله او في موضع اخر او اغتسل من غير الجبانة بحيث لا نال وجبنا متعلقا به كان فيه اعتبار الاحمال والافاء الزيادة ولو جعلنا متبديا كان على حكمة فكان اولى لان العمل بالكلام لا بالاحمال لانه ظاهر الاحمال امر مطلق فيكون الكلام صريحا في اغاثة العموم والاحمال دلالة في اختصاصه بالسبب والمجبرة لما مع الصريح فلهذا لك رجبنا اللفظ وجعلناه ابتداء وما ذهب اليه المتخالف من جملة على الجواب باعتبار الاحمال عمل بالمسكوت وترك للعمل بالمدلول فان عني به الجواب صدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه مع الزيادة يحتمل الجواب ثمانية قد يزداد على الجواب للتأكيد كما مر ولا يصدره القاضي لانه خلاف الظاهر وفيه تخفيف عليه وذكر في بعض الشروح ان العموم في الاقسام الاربعه ثابت لان قوله نعم وبلى عام لا يهاجم من حيث انه يصح جوابا لالتوالع من الكلام فعند ذكر السبب يتعلق به وتلك قوله في محتمل وتوجه للتلاوة او القضاء المتركة او الشرع زيادة في الصلوة او السهو فلا يقل السبب بمقتضى عموم القسمين الاخرين ظاهر لان المصدر الذي دل عليه الكلام مكررة واقعة في موضع النفي لان الشرط في معنى النفي فيعم ولكنه لا يحل عن تحمل وتكلف وما ذكرناه او لا اظهره او وفق لعامة الكتب فان قيل بالفرق لا باليوسف بين مسلمي الغدا والاغتسال وبين قوله كل امرأة لي فهي طالق في جواب ما لو قالت له انك تزوجت علي حيث يخص هذا العام عنده بهذا السبب حتى لم يطبق هذا مرة عنده مع ان فيه زيادة على قدر الجواب قلنا ليس هذا من قبيل تخصيص العام بسبب الورود بل هو من قبيل تخصيص بالقرن وهو قسم اخر نص عليه في مختصر التقويم والدليل عليه ان في تخصيص السبب في عموم لان خلاف الكلام فيها ورايها سبب خارج عنه فكان تسما اخر ثم النظر في الكلام الى المقصود والمنكسر فيجوز ان يكون مقصوده هناك اثبات حكم السبب وفيه بطريق العموم واللفظ يدل عليه فيجب العمل به ومنها غرضه ارضاء ما وذلك يحصل بتطبيق غير الاستطابق فلا يثبت العموم بل يخص بغرضه ولم يدخل في الايجاب لكن باجتنافه ومحمد القبولان كما احتمل ان يكون غرضه ارضاء ما كما احتمل ان يكون اسخاطها وزجرا لزوجها عليه بهذا الاعتراض فلا يجوز ترك الحمل باللفظ بهذا التحمل قوله ومنها اي ومن الوجوه الفاسدة ما قال بعض اهل النظر من السلف لانه ان القرآن في النظم اى الجمع بين الكلامين بحرف الواو لوجب القرآن بينهما في الحكم خلافا للعامة وصورة ان حرف الواو متى دخل بين الجملتين تاسيتين فالحجة المعطوفة تشارك المعطوف عليها في الحكم التعلق بها عندهم حتى قالوا ان قران الجملتين في قوله تعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكاة لوجب سقوط الزكاة عن اصبى كسقوط الصلوة عنه تحقيقا لساواة في الحكم وجميعا ان المعطوف اذا كان ناقضا لشارك بالحجة المعطوف عليها في الجبر والحكم جميعا تسكروا في ذلك بان الواو للعطف في اللغة ولهذا يسمى واوا للعطف

وهو جيب العطف لا يشترط ان يقتضي التبريد اذا كان المعطوف متغيرا عن الخبر فانه يشترك الكلام الاول في خبره وحكمه فيجب القول بالشركة في الحكم
 اذا كانا كلايين تامين وهو معنى قوله واحتملوا اي قاسوا بالجملة الناقصة والدليل عليه ان القرآن في كلام الناس لوجب الاشتراك فان قوله
 ان دخلت الدار فانت طالق وعبدى حر يوجب تعليق الطلاق والخروج جميعا بالشرط وان كان كل واحد من الكلامين تاما مفيدا بنفسه فكذا في كلام
 صاحب الشرع وتسكت العامة بان عطف الجملة على الجملة في اللغة لا يوجب الشركة في الحكم لان الاصل في كل كلام ان يستبد بنفسه ويتفرع بحكم لا يشارك فيه كلام
 اخر كقولك جاءني زيد وودع عبدى حر لان في اثبات الشركة جعل الكلامين كلاما واحدا وهو خلاف الحقيقة فلا يصار اليه الا عند الضرورة وهي في الجملة انما
 فانما لما اقتضت الى الخبر وجب عطفها على الكلمة المشتركة في الخبر ضرورة القاعدة وهذه الضرورة صدرت في عطف الجملة التامة على مثلها فلم
 تثبت الشركة واليه اشار بقوله وهذا اي استدلالهم بالجملة الناقصة في اثبات الشركة فاسد لان الشركة وانما وجبت اي ثبتت في الجملة الناقصة
 اي في عطفها على الكلمة لا مقتضيا الى ما تم به وهو ان خبره فاذ تم اي الكلام المعطوف بنفسه لم يجب الشركة لعدم الموجب وهو الضرورة
 الا فيما يقتضيه اليه يعني بعد ما تم الكلام بنفسه قد ثبتت الشركة اذا تحقق الاقتضاء ثبتت ان موجب الشركة هو الاقتضاء دون فضل العطف ولهذا
 اي ولان الشركة تثبت الاقتضاء قلنا في المسئلة المذكورة ان المتعلق يتعلق بالشرط كالطلاق لان قوله وعبدى حر وان كان تاما ايقا ما لكنه تاجر
 تعقبا لا عرف بدلالة الحال ان خبره يتعلق بالشرط لا بالتبخر ولم يذكر له شرط على حدة فصارتا قصا من حيث المعنى والغرض وقد عطف على
 المتعلق بالشرط ثبتت الشركة للاقتضاء فيريد ذكرنا انه لو قال ان دخلت الدار فانت طالق وعمة طالق لا يتعلق طلاق عمة بالشرط
 بل يتبع لانه لو كان عمة متعلقا لاقتصر على قوله وعمة لان خبر الاول يصلح خبرا ثبتت الشركة بالعطف حيث لم يقتصر دل على ان
 مراده التبع بخلاف مسئلتنا لان خبر الاول لا يصلح خبرا للثاني ونظيره ما لو قال ان دخلت الدار فزنيب طالق ثلاثا وعمة طالق فان طلاق
 عمة يتعلق بالشرط ايضا لان خبره متعلق الثلاث في حق زنيب وتعلق نفس الطلاق في عمة ولا يمكن ذلك الا باعادة الخبر كما في قوله وعبد
 حر ولا يلزم عليه ما اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق وعبدى حر ان قلت قلنا ان شاء الله حيث ينصرف الاستثناء الى اليمين عند
 محذوف كذا في الاصل مع ان كل واحد من الكلامين تام بنفسه خبرا وتعليقا غير مقتضى الاول لانا نقول لتعلق لوزان لتعلق البطل وهو مقتضى
 بشرط لا يوفق عليه كالتعلين بمشية الله تعالى ونحوها وتعلين تحصيل وهو لتعلين بشرط يوفق عليه كالتعلين بدخول الدار ونحوه وغرض العطف
 ههنا الا بطار حيث استحق الاستثناء بكلامه بعد تمامه والاول ناقص في حق هذا التعلين كقوله وعبدى حر في حق حمل التعلين فيصرف الاستثناء
 الى اليمين وكذا لو ذكر مكان الاستثناء مشية فلان بان قال ان شاء فلان ينصرف الى اليمين ايضا لانه يتضمن القولين حتى اقتصر
 على الجسد فالاول ناقص في معنى القولين فكذا ينصرف اليهما وذكر في بعض النسخ ان لعطف لا يوجب الشركة في الحكم الا اذا كان المعطوف
 منقثا الى المعطوف عليه في جميع ما ذكره في بعضه ومع الاقتضاء يكون صالحا للشركة فيما يقتضيه اليه ويوجد ايضا من جهة التكلم بل
 على اراثة الشركة فيما يقتضيه اليه فاذا فقد شي من هذه الجملة لا تثبت الشركة ولذلك قلنا بانها الشركة في قوله هذه طالق ثلاثا وهذه
 طالق ثنتين لعدم الاقتضاء وفي قوله هذه طالق وهذه امشيرة الى عبده لعدم الصلاحية وفي قوله هذه طالق ثلاثا وهذه طالق لعدم القرينة
 فان التكلم لو كان حريا لشركة لما جاء بالخبر في الجملة الثانية لان مراده يحصل بان يقول وهذه لوجود صلاحية الثانية لمشاركة
 الاولى في فضل الخبر وهو الطلاق وفي وصفه وهو العود بخلاف قوله ان دخلت الدار فانت طالق وعبدى حر على ما بينا فان قيل
 قد ثبتت في قوانين علم المعاني ان رعاية التماس بين الجملة شرط حق لو قال قائل زيدا يملن ودرجات الحمل ثلثون حكم تخليفة

في غاية الطول وفي عين الذباب جوف وظن كان جالينوس ماسرا في الطلب وانتهى في التراب من سنة والفروشيبة بالادوية سجد عليه كمال السخافة او سخافة
من السخافة ان القرآن في نظم لوجب القرآن في الحكم ليحصل التماسك فيها من انكار ان التماسك من محتاج الكلام ولكن انكار ثبوت
الحكم به فانه محتمل بالمحتمل لا يثبت الحكم وهذا كما لمفهوم فانما لا يتكلم من محتملات الكلام وعليه في كثير من مسائل علم المعاني ولكنه لا يصح
مشتبا الحكم لانه لا يثبت بالاحتمال والتمسك علم

فحصل في حد الامر قبيل في حد الامر هو اللفظ الداعي الى التحصيل للفعل لطريق العلون محدودا عن هو مثل المامونا ودونه فانه القاسم لها
ليس بامر ويلزم على انتراده ان صيغة الامر لو صدرت من الاعلى نحو الماد في على سبيل التضرع والشفاعة لا يسمى امرا وعلى التماسك انها لو صدرت من
الادنى نحو الاعلى بطريق الاستعلاء لا يسمى امرا ولهذا انيس قائل الى الحق وسود الادنى قيل هو طلب الفعل على سبيل الاستعلاء بصيغة فعل او هو في صفات
بقوله على سبيل الاستعلاء عن التماسك العلاء لعل بصيغة فعل عن طلب بقوله اوجب عليك فعل كذا فانه ليس بامر بل هو
اخبار عن الايجاب اول الوجوب واختار بعض المتأخرين ان الامر اقتضاء فعل غير كيف على جهة الاستعلاء او اريد بالاعتناء وما يقوم بنفس
من الطلب لان الامر بالتحقيق هو ذلك الاقتضاء والصيغة هي بيت به مجاز الالتماس عليه واخره بقوله فعل غير كيف على المعنى وبقوله على جهة
الاستعلاء عن التماسك والدار وذكروا في القواعد ان حقيقة الكلام معنى قائم في نفس المتكلم والامر وانها كلام فيكون قوله افضل او لا
تفعل عبارة عن الامر والمعنى ولا يكون حقيقة الامر والمعنى ولكن لا يعرف الفعلاء وانما يعرفون قوله الفعل حقيقة في الامر ولا تفعل حقيقة
في المعنى قوله وهو امر هو قوله الفعل من قبيل الوجه الاول اي الناحية من القسم الاول اي قسم الصيغة واللفظ مما ذكرنا اي من القسم
العشرين ومن الاولى للتبصير والثانية والثالثة للبيان وتتم ان يكونا للتبصير ايضا وقوله فان صيغة الامر الى اخرها قائمة الدليل على
ان الامر من قبيل الناحية ويقال بهذا الاستدلال غير صحيح لانه جعل نفس المدعى وليلا عليه ومعنى قوله هو من قبيل الوجه الاول انه خاص
فصار كانه قال هو خاص لانه خاص فصار طاهر لاننا نقول انه اقامة الدليل على الحاق هذا الفرع بنوعه فيكون صحيحا وذلك لان الناحية نوع
وحقيقة معلومة للسامع ولكن لا علم له بان الامر من هذا النوع فالحق في هذا النوع ثم من ان انما كان من هذا النوع لانه لفظ خاص وضع لمعنى
خاص فكان من هذا النوع فيكون استدلالا لا يصح كما يقال للانسان اسم لنوع من الحيوان الذي صفة كيت وكيت ثم يقال لفرعون هو دخل
في هذا النوع لانه انسان كسائر افراده ولم ان اللفظ قد يكون مختصا بالمعنى ولا يكون المعنى مختصا به كالألفاظ المترادفة مثل اسد وليث
وقد يكون على العكس كالاصلاح المنقولة وبعض الالفاظ المشتركة وقد يكون الاختصاص من الجانبين كالألفاظ المتباينة فاشبه بقوله
لفظ خاص وضع لمعنى خاص شار الى ان لفظ فعل من القسم الاخير وشار ايضا بقوله لفظ خاص الى رد قول من نعم من الوقفية انه مشترك
بين الوجوب والندب الاباحة والتدبير بالاشتراك اللفظي وقوله وضع لمعنى خاص الى رد قول من قال من اصحاب مالك والشافعي ان صيغة
الامر وان كانت مختصة بالوجوب لكن ليس الوجوب مختصا به بل انما يستفاد منها ليتفاد من غير هو الفعل ويسمى الفعل امرا كما سميت الصيغة
بشيء قالوا انفعال المعنى صلى الله عليه وسلم موجه كالامر والاصل انهم وافقوا على ان الامر موجب ان الايجاب بالاستفاد والامر وان كان
المختص به يسمى امرا على الحقيقة فيحصل به الايجاب لكنهم خالفوا في الفعل فقالوا انه يسمى امر حقيقة فيحصل به الايجاب ويكون لفظ الامر مشترك
بينهما وهذا لا يسمى الفعل امرا على الحقيقة فلا يستفاد منه الايجاب ويكون لفظ الامر مختصا بالصيغة وصورة المسئلة انه اذا قلنا لينا من
افعال التي ليست بسهولة الذات ولا طبع مثل الاكل والشرب ولا هي من خصائص مثل وجوب الضحى والسلوك والتمتع وتزويج الزيادة على

والزكاة والصدقة لقوله تعالى فكاتبوهم وللارشاد الى الاولين كقوله تعالى واشهدوا ذريتي عدل منكم والفرق بين الارشاد والندب
 لثواب الآخرة والارشاد للتبعية على ما عليه الدنيا ولا يتقص ثواب الآخرة ببرك الاشهاد في البراءات ولا يزداد البعده بالاباحة كقوله تعالى فكلوا مما
 احسن عليكم ولا اكرم كقوله تعالى او طوبى بالسلامة منين والامتنان كقوله تعالى فكلوا مما رزقكم الله ولانما تارة كقوله تعالى فكلوا مما
 اكرمكم وللتسوية كقوله تعالى اصبروا ولا تقصروا وللتعجب كقوله تعالى اجمع بهم والعصرى ما جمعهم وما اجمعهم للكون وكما كمال القدرة كقوله تعالى كونوا
 ولا تخفوا كقوله تعالى اخبروا القوم انهم ملقون والاخبار كقوله تعالى فليصنعوا قليلا وليكبروا كثيرا وللتعديد كقوله تعالى اعملوا ما تشاءم وتتضرعون استطيعت
 وهو قريب من المأذون كقوله تعالى قل تمتوا فان مصيركم الى النار وانما لولا جعله قسما اخر وللتجيز كقوله تعالى فاقول بسورة من شئت من شئت كقوله
 كقولنا اقروا خاشعين وللتعجب كقول الشاعر الا اياك ليل الطويل الا اياك ليلتي ويكبر كقوله عليه السلام لابن عباس كل مما يليك وهو قريب من الندب اذ
 لما وب مندوب اليه وللدعاء كقوله اللهم اعف عني ثم لا خلاف ان حقيقة فعل ليست حقيقة في جميع هذه الوجوه لان معنى التسمية والتعجب والتسوية مثل التسمية
 من محرم الحقيقة وانما القيمة فلك من القرآن انما الذي وقع اختلاف فيه امور اربعة الوجوب والندب والاباحة والتعديد فكل من الوجوه
 هي مشتركة بين هذه الوجوه الاربعة بالاشتراك اللفظي لفظا العين ونقل ذلك عن الاشعري في بعض الروايات وابن شريح وبعض شيوخه ونقل
 هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة بالاشتراك اللفظي ونقل بالمعنى وهو ان يكون حقيقة في الاذن الشامل للثلاثة وهو من جهة المقتضى من شدة
 فعمله من القولين يكون في التعديد مجازا ونقل به مشتركة في الايجاب والندب لفظا وهو قول عن الشافعي وجده منى بان يجعل حقيقة في معنى الطلب
 والشامل لهما وهو ترجيح لفعل على الترك وقال ابو الحسن الاشعري والشافعي الباقين في الغزالي ومن بعده لا يدري انها حقيقة في الوجوب فقط او في
 الندب فقط او فيها معا بالاشتراك فعلى قوله هو لا اجمعها لاحكامه صلا بدون القرينة الا التوقف مع اعتقاد ان ما اردوا صاحب الشرح منها حق
 لانها مجمل لا زود حام المعاني فيها وحكم الجمل التوقف الا ان التوقف عند البعض في نفس الوجوب عند البعض في القيمة وعادة اهل العلم انهم
 والمكملين قالوا انها حقيقة في احد هذه المعاني من غير اشتراك ولا اجمال الا انهم اختلفوا في القيمة فذهب الجمهور من الفقهاء وجماعة من المتأخرين
 كابن الحسن والجبالي في احد قوليه الى انها حقيقة في الوجوب مجازا فيها عدا وذهب جماعة من الفقهاء والشافعي في احد قوليه الى انها حقيقة
 في الندب مجازا فيها سواء وذهب طائفة الى انها حقيقة في الاباحة ونقل ذلك عن صاحب مالكا شيخ الفرق الاول من الواقعية بان حقيقة
 الامر تحلت في معان مختلفة من غير ان يثبت ترجيح لاحد على الباقي والاصل في الاستعمال الحقيقة فثبت الاشتراك الذي هو من تمام
 الاجمال عند من فلا يجب العمل بها الا بدليل زائد يبرح احد المعاني على سائر ما لا يستحق ترجيح احد المتساويين بالترجيح وهذا هو التساوي
 من القائلين بالاشتراك اللفظي الا انهم قالوا حمل الامر المطلق على الاباحة والتعديد الذي هو المنع بعينه لا تترك التفرقة في الافات
 كلها بين قوله فعل وقوله لا تفعل وقوله ان شئت فلا تفعل حتى اذا قدرنا استقاء القرآن كلها سبق الى فهمنا اختلاف معاني هذه الالفاظ وعلمنا
 قطعنا انها ليست بالفاظ مترادفة على معنى واحد كما نذكر التفرقة بين قولهم قام زيد بقوم زيد في الاول للماضى والثاني للمستقبل وان
 كان قد يعبر بالماضي عن المستقبل بالعكس لقرب ان يدل عليه فترقا ان قوله فعل يدل على جميع جانب الفعل على جانب الترك والتعديد الذي
 هو المنع خلافه وكذا قوله لا تفعل لكان ثبت فافعل وان ثبت فلا تفعل سيرخ الترجيح فبقي الاشتراك بين الندب الوجوب ومن قال بالاشتراك
 المعنوي تمسك بان حمل الفعل حقيقة في الاذن المشترك بين الندب او الطلب المشترك بين الوجوب والندب الى دفع ما مشترك والجماز
 والقائلون بالاباحة اجتمعا بان الامر للطلب وجودا لما سوره ولا وجود له الا بالاتيما فدل ضرورة على افتقار بطريق الاتيما رعاية اوتاه الام

والناولون قالوا لا يجوز ان يكون موجبة الالباح لان الامر لطلب الفعل ولا بدعية من ان يكون جانبيا ولا فعل راجعا على جانب الترك
وليس في الالباح ذلك لان كلها فيها سواء ولما لم يكن بد من الترجيح ولا يحصل ذلك الا بالوجوب او التندب ثبت اوثانها للثبوت بدلا من ثبت الزيادة
لان معنى الطلب تحقيق فلا معنى للثبات صفة زائدة بعد من غير ضرورة وانما يحصل الترجيح بالتدب لاقتضائه كون الفعل احسن من الترك وتعلق
اثره به وتمسك الجمهور بالقائلون بانه حقيقة في الوجوب بالكتاب والاجماع واللغة اما الكتاب فيقول القائلين بالتمسك ان لا تسجدوا امر ترك
والمراد من الامر قوله تعالى اسجد لا دم فانه ورد في معرض الذم على المخالفة لما في معرض الاستفهام اتفاقا وهو دليل الوجوب والامانة
الله تعالى على الترك وكان لا يلبس ان لقول انك بالترجيح السجود في قوله تعالى واذ قيل لهم اسجدوا لله اسجدوا قالوا ما نحن بعباد
بدليل الوجوب وقوله عز اسمه فليذرا الذين ينحلقون عن امره ان يصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم الحق الوحيد للمخالفة امر اليم عليه السلام
مطلقا ومخالفة امره ترك بما امر به اذا المخالفة ضد المرافقة وموافقة الايتان بما امر به فيكون مخالفة ترك ذلك لو لم يكن مخالفة
امر حراما مطلقا لما الحق الوحيد به واذا كان مخالفة امره ترك الامر به مطلقا كما كان الايتان بالامر به واجبا ضرورة وتواتر
اخبار الايتان بما امره الرسول واجبا كان الايتان بما امره الله تعالى كذلك بالاطلاق الاول ولا يقال لو كانت المخالفة ترك
الامر به ترك مخالفة امر الشارع في ترك النوافل المأمور بها لا لقول الامر بالنوافل يتضمن جواز الترك لانه عرف بالقرآن
ان مناه الاداء ان تفعلوا كذا ويجوز لكم ان لا تفعلوا فلا يتحقق المخالفة بخلاف الامر المطلق تعالى عن القرينة لانه لا يبيح من
جواز الترك بل يدل على الايتان بالامر به لا سيما لا فيتحقق المخالفة بتركه واما الاجماع فلان الامنة في كل عصر لم تنزل كالنواير جيون
في الايجاب العبادات وغيرها الى الاوامر والاستدلال بمطلق الصيغة المجردة عن القرائن على الوجوب كما استدلت اليك على وجوب
الزكوة على اهل الردة بقوله تعالى والتوا الزكوة والصحابة بالامر في قوله عليه السلام ستواهم سنة اهل الكتاب غير ناكح نسائهم فليصلها اذا
ذكر اقليدس سبعا وثلاثا ونحوها على الوجوب من غير توقف وما كانوا يريدون الى غير الوجوب الامبارض وشاع وذاع ذلك فيما بينهم
من غير تكليف احد فكان اجما ثما منهم على انه للوجوب كما في الجماع بالاختيار بعينها واما من جهة اللغة فلان السيد اذا قال لبعده خط هذا الثوب
في بيعه حسن من اهل اللغة الحكم بغيره واستحقاق العقاب وكذا تعاضدا واولا ان الامر لا وجوب لما حسن ذلك لا يلزم عليه ان لا ييم لغة
او ان المأمور به معصية لا ناسلح انه لا ييم لغة وانما لا ييم شرعا وهو غير مفيد سلما لا ييم لغة لكن المعصية لما خرجت بدليل وجب فيها
وداء ما حصل كلامه على ظاهره وما ذكرنا ان يكون انه يحل على ادنى درجات الطلب فبالان الموضوع للشئ محمول على الكامل منه لانه ثابت
من جهة دون الناقص منه لانه ثابت من وجه دون وجهه والكامل من الطلب ما لا يكون فيه نقصه الترك فذلك في الوجوب دون التندب له
والامر قبل الخطر والبعده سواء ذهب جمهور الاصول الى ان موجب الامر المطلق قبل الخطر والبعده سواء فاسم قال بان موجبه التوقف والتدب والالباح قبل
انما قلنا كما يقول لبعده ومن قال بان موجبه الوجوب قبل الخطر نعم على ان موجبه الوجوب لبعده الخطر ايضا ذهب طائفة من اصحاب الشافعي الى ان موجبه قبل الخطر
او بدونه بعد الخطر والالباح وعليه دل ظاهر قول الشافعي في كلامه القرآن كذا ذكره صاحب القواطع ورايت في نسخة من اصول الفقه ان الفعل ان كان مباحا في
اصح ثم ورد خطره من جهة او لبعده خطر فلا امر فيه ولا بد من الابطال علق الخطر بعينه الالباح منه جمهور اهل العلم كقوله تعالى واذا حللتم فاصطافوا
ان عبيد كان لا على الاطلاق ثم حرم بسبب الامر فكذا في قوله تعالى واما ما بان سبب التحريم قد انقطع وعاد الامر الى حله وان كان الخطر واردا
او بدونه فليس على الله ولا على رسوله ان يردوا اليه من قبله فاما ما بان سبب التحريم قد انقطع وعاد الامر الى حله وان كان الخطر واردا

[illegible]

سنة لان التبع يودي الى البدء اذا الفعل الواحد يكون حسنا وقيحا في زمان واحد والاستثناء يودي الى استثناء الكل من الكل وكما انما سلكنا في جميع الفروع
 اثنا في هذا ذكرنا ان الامر منتهى من طلب الفعل بالصدر غير ان الثابت به بعد ذكره لانه لا دلالة في صيغة الامر على الالف واللام ولهذا جعل الالف في الفعل
 كبريات لان والتمس على مجرد حصول دلالة التلا على الترتيب والكتابة في الاثبات فيختص ولكنها يقبل العموم بدليل يقتضيه بالانها اسم جنس وهو يقبل العموم
 لا يترى الى قوله تعالى لانه هو اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا فانه تعالى وصف الثبور بالكتابة ولو لم يحتمل اللفظ العموم لم يصح وصف الثبور بها وبما
 كونه باظهار الفرق بين الامر والهي لان المصدر في المعنى نكرة في موضع انفي فتم ضرورة فاما هي في موضع الاثبات فيختص الا اذا قام دليل على
 خلافه فاما صحة التبع والاستثناء فلان ورودها على قرينة دالة على انه اراد به العموم كما ان الاستثناء في قولك ما رايت اليوم الا زيدا دليل
 على ان المستثنى منه انسان واستدلوا بحدوث الاقرع بن حابس حيث سأل النبي عليه السلام حين قال قد فرغ من الله عليكم بالحق الا عام يا رسول الله فقال نعم
 حتى قال ما ملأنا اقطالا له لو قلت نعم لوجبت لما استطعتم فسواله وهو من نصحاء العرب وقول النبي عليه السلام لو قلت نعم لوجبت دليل واضح على ان الامر
 يحتمل التكرار وتمسك الفرق الثالث بالمفهوم الواردة في الكتاب سنة مقيدة ومعلقة مثل قوله تعالى اقم الصلوة لذوكم الشمس ان كنتم
 جنبا فامروا وادعوا وامنتمون صوموا شهركم فانه يتكرر تكرار الشرط والما وصف لتعلقها بها وبان الشرط كالعلة انه اذا وجد الشرط
 وجد العلة وما شمل اذا وجدت العلة وجد المعلوم بل اقوى منها لا تتفاء الشرط باتقاء الشرط عند البعض بخلاف العلة لان العلول لا يتفاء
 باتقاء العلة بالاتفاق ثم لاننا قلنا ان الحكم المتعلق بالعلة يتكرر تكرارها فكذا المتعلق بالشرط وجبه قول العامة ما قال الفرق الاول والثاني
 ان عينة الامر اختصرت لاعتنا باسم طلب الفعل لكن لفظ الفعل الذي دلت عليه الصيغة فرد وسواء قدر معناه كما قال الفرق الاول او منكر
 كما قال الفرق الثاني فما يحتمل العدد لان بين الفرد والعدد ثانيا فذا اذا الفرد ما ترك فيه والعدد ما تركب من الافراد والتركيب وعدمه متناهيان
 كما وكما لا يحتمل العدد معنى الفرد مع ان الفرد موجود في العدد لا يحتمل الفرد معنى العدد مع انه ليس بموجود فيه اصلا فثبت انه لا دلالة
 لهذا اللفظ على حدود من الافعال لوجه كالحض لا يدل على خمس ضربات او عشر ضربات ولا يحتمل ذلك بل دلالة على مطلق الضرب الذي هو معنى
 واحد لان المصدر الثابت بالامر الثابت بالامر اسم جنس وان يقع على الاواني يستحق لفردية محتمل كذا باعتبار معنى الفردية فيه لا باعتبار التعدد ولا يقع
 كونه ذواتا في الخارج في فردية من حيث الجنس لان ذلك باعتبار المعنى الذهني ولا تعدد فيه فلما كان فردا من حيث المعنى صح ان يكون محتمل اللفظ فاما
 ما بين الكل والاقول فليس بفرد لوجه فلا يكون محتمل اللفظ البتة فلما لم يلزم فيه الغية لانها لتعيين محتمل اللفظ لا لاثبات ما لا يستعمله ويسمين بسا
 وكما ان الاستدراك في قوله لكن لفظ الفعل فرد متعلق بحذوف والتقدير ان لفظ الامر صيغة اختصرت لاعتنا باسم طلب الفعل فهو جمعا انه
 يوجب التكرار او يحتمل كما ذهب اليه قوم ولكن لفظ الفعل كذا قوله ولهذا اي ولان الامر لا يوجب التكرار ولا يحتمل قلنا في قول الرجل لامرأة
 طلق نفسك ان يقع على الواحدة ان لم ينو شيئا او نوى واحدة او ثنتين وان نوى ثلثا فعلى ما نوى لان ثلث كل جنس الطلاق فكان
 واحدا من حيث الجنس ولهذا يصح وصفه بالوحدة فيقال الطلاق جنس واحد من التصرفات الشرعية كالنكاح والبيع والاجارة فيصير محتمل
 فان طلق نفسها ثلاثا تبين جميعا وان طلق نفسها واحدة فلما ان تطلق نفسها ثانيا وثالثة في المجلس وعند الفرق الاول يقع على التلا
 فتلك ان تطلق نفسها واحدة وثنتين وثلاثا على التفريق كذا ذكره ابو اليسر وهذا هو المذهب في نوى ثلثا فاما اذا نوى واحدة
 او ثنتين فينبغي ان تقصر على ما نوى عند عدم لانه وان اوجب التكرار عند عدم قد يتبع عنه بدليل والنية دليل وعند الفرق الثاني يقع على
 الواحدة او الم نوى شيئا او نوى واحدة وان نوى ثنتين او ثلثا فهو على ما نوى قوله ولا يقل نية اثنتين فيه يعني لا يصح ولا يوشتر

في تغيير موجب الكلام لانه اي ما نوي نية العدد والكلام لا يتجدد بوجبه فلهذا نية كما اذا قيل استغنى ونوي به الطلاق الا ان يكون المرأة
بان تنزع اية الشكر وليست تحت حجة فيستند نية التيقن لا باعتبار ان عدد لكن باعتبار ان ذلك اى التيقن جنس طلاقا اى كل جنس طلاق لانه
اذا لم يرد الطلاق في حصة على التيقن فصار التيقن في حصة من طريق الجنس واحد كما قلنا في حق الحجة فيصير تحمل اللفظ ايضا ولا يصح تمسككم لصيغة
الفسخ والاستثنى لانا لا نسلم صحة الفسخ في الامر المطلق الذي لم يرد الدليل على ان المراد به التكرار لانه لو دعي الى البداء وجوه الاستثناء لا يدل على
احتمال التكرار والعدد ايضا لان ذلك بمنزلة قرينة والله على اريد به ما هو محتمل وهو لكل او الحق به على وجه الزيادة وليس بتجدد نية كما يلحق بالشرط
به فكانه قيل في قوله صم الا يوم السبت صم الايام كلها الا يوم السبت او صم الا اسبوع الا يوم السبت وما ذهب اليه الفرق الثالث في تغيير موجب الفسخ
لانه لا اثر للشرط ولا للوصف في التكرار لان قوله اضر به ان لم يقض التكرار فقوله اضر به قائما والكان قائما لا يقتضيه ايضا بل لا يزيده الا
اختصاص الضرب الذي يقتضيه بحالة الصيام وهو كقوله لو كلبه طلق زوتني ان وجدت الدار ولعبه شتر اللحم ان دخلت السوق وقوله الفاضل على
اجد فلانا الزاني ان حضر عندك فانه لا يقتضي التكرار في تكرار الدخول والجنود بالاجماع فلهذا امر الشرع وكان قول الشافعي من شهرتكم التكرار
واذا زالت الشمس فصل قوله الرجل امرؤ جاءه من شهرتكم اشر فلتطلق نفسها او من زالت عليه الشمس فلتطلق نفسها او ما كرار في اوامر الشرع فليس لمن جوب
اللفظ بل دليل شرعي في كل شرط فقد قال الله تعالى ولقد على الناس جميع البيت من استطاع اليه سبيلا ولا يتكرار الوجوب تكرار الاستطاعة فان لم يرد ذلك على
الدليل احلنا التكرار ايضا على الدليل كيف بين كان جنبا فليس عليه ان يطلعوا واذا لم يرد لصلوة فليكررها مطلقا لكن اتبع فيه موجب الصلوة الدليل كما ذكره العراقي
واعتبارهم الشرط بالعلية ضعيف لان العلة موجبة للحكم والموجب لا ينفك عن الموجب فاما الشرط فليس بموجب لهذا الوجه الشرط بدون الشرط
والشرط بدون الشرط عندنا واما سوال الاخر فلم يكن بناء على احتمال التكرار لانه لا راي سائر العبادات متعلقات باسباب متكررة كالتعلق
بالاوقات والصوم بالشهر والزكاة بالاموال النامية وقدر اى النجم متعلقات بالوقت الذي هو متكرر بحيث لم يصح ادائه قبله وبالبيت الذي
هو غير متكرر فاستثنته عليه فسال لدفع هذا الاستثناء لا لاحتمال الامر للتكرار لانه معنى وقوله عليه السلام لو قلت نعم لوجبت لو قلت لا لم تجب
في كل عام لوجبت فلفظية النجم في كل عام وحينئذ صار الوقت سببا فانه عليه السلام كان صاحب المشرح واليه نصب الشرائع كما ذكره فخر المصنف
في مختصر التقويم قوله ثم الامر المطلق عن الوقت كالامر بالزكاة وصدقة الفطر والعشر والكفارات وقضا الصوم رمضان والنذر المطلق
لا يوجب الاداء على الفور اختلف في الامر المطلق عن الوقت وهو الذي لم يتعلق ادارا لما مور به فيه بوقت محدود على وجه يقوت الاداء
بفواته كالامر بالزكاة وصدقة الفطر والعشر والكفارات وقضا رمضان والنذر المطلق انه انما هو على التراخي فذهب كثير من اصحابنا
واصحاب الشافعي وعامة المتكلمين الى انه على التراخي واليه اشار بقوله في الصوم من ذهب اصحابنا وذهب بعض اصحابنا منهم ابي الواسع
الكوفي وبعض اصحاب الشافعي منهم ابو بكر الصديقي والوجه الثاني انه على الفور وكذا كل من قال بالتكرار والدوام لم يرد القول بالفور
محالة ومعنى قولنا على الفور انه يجب لتجديد الفعل في اول اوقات الامكان ومعنى قولنا انه يجب على التراخي انه يجوز تاخيره عنه لانه
يجب تاخيره عنه بحيث انه لو اتى به فيه لا يعتد به لانه ليس منه هيا لحد والفور في الاصل مصدر فارت القدر اذا غلت فاستقر للسنة ثم
سميت به الحالة التي لا ريث فيها ولا لبث فليل جاز فلان من فوره اى من ساعته تمسك لقائلون بالفور بان الامر يقتضي وجوب العمل
في اول اوقات الامكان بدليل انه لو اتى به فيه سقط الفرض عنه بالاتفاق فتاخير عنه نقص لوجه به اذا وجوب بالبيع ترك
ولا شك ان تاخير ترك الفعل في وقت وجوبه فثبت ان في التاخير نقص الوجوب في وقت الوجوب وهو باطل وبان الوقت ثبتت به

لا تثبت ضرورة إمكان الاداء وقد اريد اول اوقات الامكان بالاجماع فلا يبقى غير ذلك لان الثابت بالضرورة يتقدر بقدر ما بان التأخير
تقويتا لانه لا يبدى القدر على الاداء في الوقت الثاني او لا يتقدر بالاحتمال لا يثبت الحكم من الاداء على وجه يكون معارضا للمتيقن به فيكون
ما خيره من اول اوقات الامكان تقويتا ولذا يستحسن فيه على ذلك اذ يخرج عن الاداء وبان يتعلق بالامر اعتقادا والوجوب واداء الفعل والامر
وهو الاعتقاد وثبت بالامر المطلق للحال فكذا الثاني ويثبت الامر بالنهي فالأشياء بالنهي تثبت على الفور فكذا الاجتناب الواجب بالامر بمسك القلم
بالترخي بان صيغة الامر ما تضمنت الا لطلب الفعل بالاجماع اهل اللغة فلا يفتيد زيادة على موضوعها كسائر اصيغ الموصوفة
للاشياء وبذلك لانه لا تعرض للوقت في صيغة الفعل لوجه كما لا تعرض في فعل ولعل لزمان قريب او بعيد وتقدم
او تتأخر حكما لا يجوز تقييد الماضي لمستقبل بزمان لا يجوز تقييد الامر به الضيالة لان التقييد في المطلق يحرم مجرى النسخ ولذا لم يقيّد
بمكان وكون مكان يزيد ما قلنا الضياع ان مدلول الصيغة لطلب الفعل والفور والترخي خارجان الا ان الزمان من ضرورات
حصول الفعل لان الفعل من العباد ولا يوجد الا في زمان والزمان الاول والثاني في صلاحية للحصول واحدا ستوت الاثنته كلها وصار
كما لو قيل افعل في اى زمان شئت فينبطل تخصيصه بتقييده بزمان وكون زمان الا ترى انه لو امره بالضرب مطلقا لا يتقيد بآلة دون آلة
وشخص دون شخص ان كان ذلك من ضروراته لما ذكرنا فكذا الزمان ثبت ان الامر بصيغته لا يفتيد الفور وكذا الحكم وهو الوجوب لان الفعل
يجوز ان يكون واجبا وان كان كذلك في اول الوقت مجزئ بين فعله وتركه فيجوز له التأخير ما لم يغيب على طئه فواته ان لم يغيب فيكون هذا الامر
بمقتضى طلب الفعل في مدته غير بشرط ان يخلى له ان الامر منه فثبت الامر عليه بصف التوث لا بوصف التضييق والتكليف على هذا الوجه
جائزا عقلا وشرعا ما عقلا فلا تارة قال لعل ما فعل كذا في هذه الشهر او في هذه السنة في اى وقت شئت بشرط ان لا تخلى هذه المدة عن
الواجب صح ولم يستنكر واما شرعا فانما هو في الامور المدنية وقضاء الواجبات في العمر بهذه المثابة وله ان يكون موقفا
في اى وقت فعله لا قاضيا لانه اتي بالما سوية بين الوجوب الذي انما يثبت ان لا دليل على الفور لاس من جهة اللفظ ولا من جهة الحكم فطلب
القول به واما ما ذكره من انه لا يجوز ان يكون في وقت واحد فثبت ان الوجوب لا يثبت في الامور مع فحوزه تأخير الى وقت يشاء بشرط ان لا يخلى الوقت
ولو اضطر على وجهه واشتد الحاجة اليه من التأخير ليقض الحجز به وليس في مجزئ التأخير ان يثبت لانه يمكن من الاداء في جزئ يدركه بعد الحجز الاول
حسب مكانه في التأخير انما هو في الامور المدنية وقضاء الواجبات في العمر بهذه المثابة وله ان يكون موقفا في اى وقت فعله لا قاضيا لانه اتي بالما سوية بين الوجوب الذي انما يثبت ان لا دليل على الفور لاس من جهة اللفظ ولا من جهة الحكم فطلب
الما سوية واللفظ انما هو في الامور المدنية وقضاء الواجبات في العمر بهذه المثابة وله ان يكون موقفا في اى وقت فعله لا قاضيا لانه اتي بالما سوية بين الوجوب الذي انما يثبت ان لا دليل على الفور لاس من جهة اللفظ ولا من جهة الحكم فطلب
ضرورة تعجيل الوجوب وكذا الاعتقاد في النهي فاما في الوجوب فلا يفتقر فيه الى امر فلا يتعين للاداء اجزاء من العمر الا بدليل على انما نقول
يجب اعتقاد وجوبه على التوسع كما يلزم فعلة على التوسع فانه وجب الفعل بغيره بوجوبه من الوجوب ووجوب الاعتقاد على حسب ما يلزم
سواء الفعل لم يقع الفرق بينهما بوجه والمثابة علمهم ثم انما الكفارات كلها والنذر المطلقة وقضاء رمضان من هذا القبيل كما ذكر في
التقويم واصول الفقه لانه لا يثبت في وقت الاداء فيها حتى لم يكن لها قوت الا بقوات المعرو ذكر في الاسلام صوم الكفارات
وصوم النذر مطلق وقضاء رمضان في انواع الموقفة لانه استقدرة به ثبت محرو ولفقه صوم الكفارات بالشهرين وثلاثة ايام تقدر
بصوم النذر وبما سمي من المدة واثبت بالقضاء بما فاته من الصوم وكذا الوجوبين حسن قوله والمقيد بالوقت انواع اى ما يتعلق اداؤه
بوقت محدد ويجوز ان يثبت لوقات ذلك اوقات فاته الاداء انواع ثلثة كما ذكر في الكتاب لانه اما ان يكون موسعا او مضيقا او لا يعرف

توسعه وتضييقه فيكون مخصص في الاقسام المذكورة لوجوب جعل الوقت طرفا للموذي وشرطا للاداء فان قيل يستقيم الشرط من الطرفين لان انظر وقت
 مجال والى حال شرطه على ما عرف كما فائدة قوله شرطا للاداء او قلنا المراد من الموذي الركعات التي يحصل في الوقت ومن الاداء اخر اجبا من العدم
 الى الوجود فكانا غيرين واعتبر بهما بالزكاة فان ادوا التسليم الى راسم مثلا الى الفقير والموذي نفس كماله لزام التي حصلت في يده واذا كان
 كذلك لا يستفاد من طرفية الموذي شرطية الاداء ولا يلزم من كون الشيء شرطا لشيء ان يكون شرطا لغيره على اننا نفهم انه يلزم من كون
 الشيء بعينه طرفا لشيء ان يكون شرطا لوجوده كالموذي ان يكون شرطا لوجوده كالوقت ان يكون شرطا لوجوده كالموذي ان يكون شرطا لوجوده
 الثالث بيان ما وقع به الاشتراك والامتنياز لوقت الصلوة وهو موقت زووقت الصلوة عن وقت الصوم بكونه ظرفا واشتركا في كون كل واحد
 منهما شرطا للاداء او سببا للوجوب فيكون في قوله وشرطا للاداء فائدة غلطية قوله الثانية اي وقت الصلوة لفضل عن ادائها في
 اذا اكتفى في الاداء على القدر المفروض لفضل الوقت عن الاداء ولو اطال ركعانه مضى الوقت بل تمام الاداء وكذا يجوز الاداء في اي جزء
 شاء من اجزاء الوقت ولو كان معيارا لم يثبت ان طرف المعيار او تفسير الطرف منها ان يكون الفعل واقعا فيه ولا يكون مقيدا به
 المعيار ان يكون الفعل المأمور به واقعا فيه ومقيدا به فيزاد ويتحقق بطول الوقت قصرا كالليل في المكيالات ووقت الصلوة من قبل الاول
 دون الثاني والاداء في وقت بغيره فانه كان شرطا لان فعل الصلوة لا يختلف بالاثبات بين الوقت وطابع الوقت صيرورة ومعنى فعل ان التقا
 انما وقع باعتبار الوقت حتى سمي احدهما اداء والاخر قضاء فكان الوقت شرطا للاداء والاداء اسمى الموذي بخلاف باختلاف صفة الوقت
 فان الاداء في الوقت الصحيح كامل وفي الوقت الناقص ناقص وان وجد جميع شرائطه لغيره بغير الوقت علامة كون الوقت سببا كالباع لما كان
 سببا للمالك لغير المالك بغيره حتى لو كان البيع صحيحا ولو كان البيع فاسدا كان المالك فاسدا حتى ظهر اثره في حل الوطى وبثوث الشفعة
 وخيرها على ما عرف في فروع الفقه ولا يقال يجوز ان يكون اختلاف صفة الاداء باختلاف صفة الوقت لكونه ظرفا لا لكونه سببا كما في
 صوم يوم التحريف والوقت ليس سببا للاداء بل سبب فيه الخطاب فلا يصح هذا الاستدلال لانا نقول الاصل هو اختلاف الحكم باختلاف سبب
 فيجعل عليه ما لم يقيم عليه دليل يصرف عنه ولان المراد من اختلاف الاداء اختلاف الواجب في الزمة فانه يجب كمالا وناقصا كمالا لوقت
 ونقصا منه ووجوب الاداء وان كان بالخطاب ولكنه ليس بالتسليم ذلك الواجب بل الذي ثبت في الزمة بالسبب فبذلك يختلف الضم باختلاف
 الواجب فثبت ان الاستدلال صحيح وقوله وليس كذلك قبله اي كجعل الاداء قبل الوقت دليل اخر على سببية الوقت ولا يقال لا يصلح هذا
 دليلا على السببية لان التعجيل كما لا يجوز قبل السبب لا يجوز قبل الشرط ايضا كالصلوة قبل الطهارة لانا نقول ذلك اذ لم يوجد قرينة ترجح احد
 السببين وقد وجد بينهما ما يدل على ان الفساد لعدم السبب هو لغير الاداء بغير الوقت اذ المشروط لا يختلف باختلاف صفة الشرط فغير
 ان الفساد لعدم السبب لا لعدم الشرط فاصح دليلا على السببية فان قيل لا بد من مناسبة بين الاسباب مسبباتها كالتناسب بين العقوبات والجناب
 والانسابة بين الاوقات ووجوب العبادات فكيف يصلح سببا لما قلنا الاوقات ليست باسباب على الحقيقة بل السبب تنبيه النعم على العباد
 فيها وذلك يصلح سببا لوجوب الشكر شرعا وعقلا لكن تراوفا لنعم لما كان في الاوقات جعلت الاوقات التي هي محل حدوث النعم اسبابا
 للعبادات التي هي شكر النعم تشييرا او قسيت مقام النعم كذا ذكر ابو اليسر قوله والاصل في هذا النوع وهو وقت الصلوة انه لغيره للشان لما جعل الوقت طرفا
 للموذي وسببا للوجوب لم يستقيم ان يكون كل الوقت سببا لعينه لا يمكن جعل جميع الوقت سببا بعينه رعاية بغيره لعينين لان ذلك اي جعل كل الوقت سببا
 بوجوب فبات احد العينين فانه لم يورث على السببية بغيره فانه لا يجوز الوقت لانه لا يشترط في سبب بل تمامه فلا يحقق الوجوب الا بعد خروج الوقت فلا يصلح الاداء

أي كما انتقلت السببية من الجزء الأول إلى الثاني عند عدم الشرع في المادة ينتقل من الثاني إلى الثالث والرابع إلى أن تضييق الوقت بحيث لا يقع فيه إلا ما هو مقرر من أجزاء الوقت عندنا وأعلم أن خيار تأخير الأداة مما ثبت إلى أن تضييق الوقت بحيث لا يقع فيه إلا ما هو مقرر من أجزاء الوقت بالانضمام حتى لو أخر عنه لم يخرم فاما انتقال السببية فكذا لم يثبت إلى أن تضييق الوقت أيضا عند زفر جرحه الشدة لانه يمتنع على ثبوت اختياره عند ذلك وعندها الانتقال مما يستلزم إلى آخر جزء من الوقت لما ذكرنا أن كل جزء صالح للسببية في المدة ولم لا يبارى الموجود وانما لا يسهل التأخير لكليلا بثبوت شرط الأداة وهو الوقت قوله فقيمين السببية فيه ليصل نتيجة لقول زفر وقول اصحابنا أيضا فعند المالم بين اختيار التأخير وإضايق الوقت تعينت فيه أي في وقت التضييق للجزء على شروع في الأداة اذ لم يبق بعد هذا الجزء ما يحتمل انتقال السببية إليه فاما لو انتقلت إلى ما بعده والواجب لا يقع فيه لادى إلى تكليف باليس في الوسخ فيعتبر حاله أي حال المكلف في الاسلام والبلوغ والعقل وكسبه عند ذلك كجرحه فان اسلم الكافر أو بلغ العصبى وفاق المجنون أو طهرت الحائض عند هذا الجزء وجبت الصلوة عليه وان جرحه بغيره العوارض بعد مضي هذا الجزء فلا يلزمه الصلوة عنده وان كان الوقت باقيا عندنا لما وجب انتقال السببية إلى آخر جزء من أجزاء الوقت لصلاحيته كل جزء للسببية تعينت السببية في آخر الوقت للجزء الذي يلي الشرع في الأداة يعني تعينت السببية للجزء الذي متصل به الأداة فاما اذ لم يبق بعد ذلك الجزء جزء يحتمل انتقال السببية إليه فيعتبر حال المكلف في حدوث العوارض المذكورة وزوالها عند ذلك كجرحه فان كان الشخص المكلف عاقلا بالغا مسلما طاهرا من الحيض والنفس في ذلك الجزء وجبت عليه الصلوة وان فات واحد من هذه الأوصاف في ذلك الجزء لم تجب وكذا ان كان سقيما في ذلك الجزء وجب عليه صلوته وقامه وان كان مسافرا في سائر الأجزاء وان سافر في ذلك الجزء وجب عليه صلوة اسد وان كان سقيما في الأجزاء المقدرة وتعتبر صفة ذلك الجزء أي في العفة والنسابة أيضا فان كان ذلك الجزء صحيحا أي لم يوصف بالاربية ولم ينسب إلى الشيطان كما في الفجر أي وقت الفجر وجب عليه به كالمأخوذ من الضمير أي في وقت بطول الشمس خلال الفجر بطل الفجر عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى لان الجزء الذي بعده السببية عليه وهو الجزء الذي قبل طلوع الشمس سبب فيثبت به الواجب كما في الذمة فلا يتبادر بصفته النقصان كما لصوم المندور لمطلق لا يتبادر في أيام العز والتشريف وكالسجدة إذا قرأها نازلا فركب وسجد بالأيام لا يتبادر به لانه جازي كالملة فلا يتبادر في ناقصة ولا يقال لكامل قد يتبادر بالنقص كما لو ترك بعض واجبات الصلوة أو كلها ولكنه اتى بأصل الأركان خرج به عن العدة وان تحقق فيه النقصان سبب وجب جبره بسجدة السوان كان الترك بالسهو لا نقول انما لم يمنع ذلك النقصان من احتساج من العدة لانه ليس يلزم إلى نفس المأمور به فانه احتساج الفياض والركوع والسجود والتهنئة وقد اتى بما امر به الا انه لم يعمل بما ثبت بأخبار الامام التي لا يزاو بها على الكتاب فمكروه به نقصان في الأداة فيجبر بالسهو فاما النقصان الواقع بسبب الوقت فخرج إلى نفس المأمور به فانه امر بالصلاة في الوقت الكامل بقوله تعالى اقم الصلوة لعلك الشمس لا ية وقوله عز وجل ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا أي فرضا موقوتا فاذا دى الصلوة في الاوقات المكروهة فقد اخل بالنقصان في نفس المأمور به لان هذا الوقت انقص مما امره بالأداء فيه فلا يخرج به عن العدة فان قيل ما ذكرتم مخالف لقوله عليه السلام من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح والركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر رواه ابو هريرة وفي

رواية اخرى عن النبي عليه السلام اذا اورك احدكم سجدة من صلوة العصر قبل ان تغرب الشمس فليتم صلوته واذا اورك احدكم سجدة من صلوته الصبح قبل ان تطلع الشمس فليتم صلوته قلنا ما وليها عندنا ذكر ابو جعفر الطحاوي رحمه الله في شرح الآثار ان ورد ما كان قيل نية عليه السلام عن الصلوة في الموضع المذكور لا يقال كان ذلك نهيا عن التطوع خاصة كالنهي عن الصلوة بعد الفجر والعصر فلما يوجب نسخ هذا الحديث لانا نقول بل هو نسخ الفرائض والخوافن فان قضاء الفرائض فيها لا يجوز الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما فاتته صلوة الفجر فداة ليلة القدر انتظر في قضاها الى ان ارتفعت الشمس قبل هذا على ان ما رواه نسخ . وعن ابى يوسف رحمه الله ان الفجر لا يفيد بطلان الشمس ولكنه يصير حتى اذا ارتفعت الشمس تم صلوته وكأنه يتقن بذلك يكون موديا بعض الصلوة في الوقت ولو انفسه ما كان مؤديا جميع الصلوة خارج الوقت او بعض الصلوة في الوقت او لم يكن اداء الكل خارج الوقت كذا في المسبب وادعى قوله بطل الفرض اشارة الى ما رواه عن محمد بن محمد بن العبدان اصل الصلوة يبطل يبطلان جهة فضية على ما عرف قوله وان كان يجوز فانه ذلك الجرح الذي وجب الشرع فيه فاسد اى ناقضا بان صار منسوبا الى الشيطان كالعصر يتألف في وقت الاحراسى كوقت الاحمر اذا استوفت فيه عصر ذلك اليوم وجب الفرض به ناقضا لان نقصان السبب موثر في نقصان المسبب كالبيع الفاسد يوشرك في فساد الملك فبما صفة النقصان اسه هذا الشرع الواقع في الوقت الناقص لانه ادى الواجب كما لزم بمنزلة ما اذا انذر صوم النحر واداه فيه فاذا غربت الشمس بعد الشرع ولم يتيقن ولم يفسد لا ما بعد الغروب ليس بناقص بل هو كالم يتيقن الواجب بالاداء فيه لانه اكل ما وجب فيه فكان اولى بالجواز ثم الشيخ رحمه الله انما قيد التعيين بسببية اخر الاخير بالشرع في الاداء ليعتبر في تفرغ طلوع الشمس في الفجر وغروبها في العصر والتعيين هذا يجوز للسببية بعد ما بينه سائر الاجزاء من غير اداء ولا يفتقر الى الشرع حتى ظهرت سببية في حق المكلف بحسب حواله من الاسلام البلوغ وسائر الفوارض وان لم يشرع في الصلوة في هذا الجزء وذلك لانا نأخذ بشرط الشرع للتعين في الاجزاء المتقدمة ليعتبر في السببية مما اتصل به الاداء الى الزمان السابقة بترجيح عليها باتصال المقصود به فاذا انتقلت السببية الى الجزء الاخير وليس بعده ما يحتمل انتقال السببية اليه لم يفتقر الى اشتراط الشرع لتعيينه ويؤيده ما ذكره صدر الاسلام ابو اليسر ان الجزء الاخير يتبع سببا بعد المضي بخلاف الاجزاء المتقدمة لانه كان سببا للوجوب حال قيامه فاذا لم يؤد فيه حتى يفتقر سببا للوجوب كما كان حتم يجب الاداء في وقت اخر لان الشرع اوجب الاداء في غير الوقت ولا يتصور ذلك الا ببقاء هذا الجزء سببا للوجوب فلما انال الشرع بقاءه سببا للوجوب بخلاف الاجزاء الاخرى فان الشرع ما جعلها سببا للوجوب بعد مضيها لانهما جعلت اسبابا ليوذى الواجب فيها لانه غير ما بعد مضيها لا يتصور ذلك وقيل انما قيد بالشرع في الاداء وان تعينت سببية فيه بدون اشتراط لان الظاهر من حال المسلم انه لا يترك الصلوة ولا يؤخرها عن وقتها فيشرع في الاداء في هذا الجزء وان لم يكن اداها قبله قوله ولا يلزم جواب عن سوال يرد قوله فان كان ذلك الجزء مجزا الى اخره ووجه وروده انه قد ثبت ان ما وجب كمالا لا يتأدى بصفة النقصان كله ولا جزء منه حتى لو قضي الظهر وقع اخره في وقت الكراهية لا يجوز فاذا استأنف العصر في اول الوقت واداه الى ان اجرت الشمس او غربت الشمس ينبغي ان يفيد العصر كما يفيد الفجر بطلوع الشمس فقال ان الشارع جعل العبد لاية شغل كل الوقت بالاداء وهو الغرضية لا الاصل ان يكون العبد في سجدة ربه في جميع الاوقات لتواريهم عليه على التوالى لا سيما في اوقات الصلوة لانها اوقات وجوب

اعجزته الا الله تعالى جل له والاية سرق بعض هذه الاوقات الى حوائج نفسه رخصته فثبت ان تشغل كل لوقت بالعبادة هو الغريمية ولا تقدر
 جعلنا الوقت في حق صاحب العذر مقام الاداء والحاجة الى تشغل كل الوقت بالاداء ولا يمكنه الاقبال على الغريمية في العصر الا بان يقع بعض
 او اسما في الوقت الناقص فيصير ذلك البعض ناقصا فلما لم يكن الاحتراز عنه مع الاقبال على الغريمية سقط اعتبارها لانه حصل كلما اكمل
 الغريمية لا قصدا فيه بناء على الاول كما قال محمد رحمه الله في النوازل ان من شرع في الخامسة بعد انقضاء قدر التشهد في صلاة العصر
 بضعيف اليها ركعة اخرى ويكون الركعتان تطوعا ومعلوم ان تطوع بعد العصر مكروه ولكن لما كان بناء على الاول وقد حصل كلما لا قصدا
 لم يعتبر حتى لم يثبت سنة الكراهية كذا هنا كذا ذكره ابو اليسر رحمه الله قوله واما اذا احتل الوقت عن الاداء يجوز ان يكون ابتداء
 كلامه بحتم ان يكون جواب سوال وهو ان يقال لما انتقلت السببية الى العجز والافير وتعين هو للسببية لعدم اكتمال لا تقتل
 بعده لزم ان يجوز الاداء في الاوقات المكروهة اذا كان العجز والافير ناقصا كما العصر اذا قامت من وقتها فينبغي ان يجوز قضاء ما في الاوقات
 المكروهة فانشار الى الجواب وقال في وقت من الاداء ايضا في الوجوب الى كل وقت لانا انما جعلنا جزءا من الوقت سببا ضرورة
 وقوع الاداء في الوقت لان الوقت شرط الاداء وظرف وسبب لوجوب ايضا ولا يجوز ان يكون الوقت الواحد ظرفا وسببا فجلنا
 جزءا منه سببا ولباقي ظرفا وهذه الضرورة فيما اذا جلد ظرفا متحققة فاذا لم يجلد ظرفا بان لم يوجد في الوقت حتى قامت سقطت الضرورة
 وجوب العمل لا يصلح ان يكون سببا بكمال لان الاصل في السببية وجبت الى جميع الوقت يقال صلوة الظهر والظهر
 اسم في الوقت ولما جمل الكل سببا ولا فساد في كل الوقت كان الواجب على وقتها فلا يصح اداءه في وقت ناقص كما في الغريمية وقت طلوع
 ولا يقال لو اضيف الوجوب الى الكل لزم منه لا يكون الوجوب ثابتا في الوقت فوجب ان لا يكون الفا ذكر الاداء لانا نقول انما يشغل
 الكمال بعد الباس من الاداء في الوقت فلا يزم منه انشاؤه الوجوب في الوقت فان قيل لو اضيف الوجوب الى جميع الوقت وبعضه
 ناقص في العصر يكون الوجوب ناقصا ضرورة وينبغي ان يجوز قضاءه في وقت مثله قلنا سبب كل من وجه ناقص من وجه والواجب
 كذا في الاوقات الناقصة من كل وجه كذا في غمقات النافعة المفضية رحمه الله الا انه يقتضيه انه لو قضي العصر في اليوم الثاني
 جرحه في الوقت الناقص كان جائزا وليس كذلك فان وقت التقدير ليس بوقت لقضاء شيء من صلوة كذا ذكر القس في الامام في
 رحمه الله في شرح اجماع الصغير وقيل في اجواب عنه ان الوقت الكمال من العصر اكثر من الوقت الناقص فكان الاعتبار لما ذكره الله
 له حكم الكل في نص للوضع اولى من اعتبار الاقل وكذا الكمال موجود باصله ووصفه والناقص موجود باصله ودون صفته فكان الوجوب واحدا
 ووصفا واحدا على الوجه واصل الاوصاف والمخرج في مقابلة الرائج بمنزلة المعدوم فكان الاعتبار للكمال فممن الناقص فصار كالكل
 كمال في اجواب الصحيح ما ذكره شمس الامية رحمه الله انه اذا لم يشغل بالاداء حتى يتحقق التوقيت يحق في الوقت صار وينا في ذمة فيثبت بصفة
 الكمال وانما يتاوه بصفة النقصان عند ضعف السبب فالمراد بديننا في الذمة وذلك بان يشغل بالاداء لانه يمنع صير دينا في
 الذمة وهذا هو اجواب عما اذا سلم الكافر او بلغ الصبي او طهرت الحائض في آخر وقت العصر ثم قضوا في اليوم الثاني في ذلك الوقت حيث
 لا يجوز لانه اذا قضى الوقت صار الواجب دينا في ذمة بصفة الكمال فلا يتاوه ناقصا كذا في شمس الامية على ان مصدر الاسماء في
 رحمه الله ذكر انه لا رواية في هذه المسئلة عن السلف فثبت ان يجوز ولا يقال بثبوت في الذمة بصفة الكمال غير مسلم لان السبب
 لما كان ناقصا كان ما ثبت به في الذمة ناقصا ايضا فبعد على الوقت لا يتصف بالكمال لانا نقول النقصان في الوقت لم يكن يثبت

الاداء في كل وقت ولكن ان يحاب عنه بوجه آخر وهو ان لا يصل الى كمال كل وقت سببا الا انه عدل عنه الى البعض فيحقق الاداء في الوقت فكان
 اعتبار الاجزاء والاول للعبية والانتقال الى الاجزاء التي بعده وتعيين الاجزاء الاخير على تقدير وجود الاداء فاما على تقدير عدم الاداء فكل وقت
 اعتبار من غير ان يثبت انتقال وتعيين والجزء الاخير فكانه قيل بالانتقال من الكل الى الجزء الاول ثم الى بعده ثم تعيين اجزاء الاخير كلها في كل وقت
 وفيه من غير المودى الكس سببا كما هو الاصل فعلى هذا لا يرد الاحتراض المذكور في وقت معين بخلاف كونه سببا او حيا لان الوقت قد لا يكون سببا في
 الصوم المنع من المصناف الى وقت معين قد لا يكون سببا في وقت الصلاة فلذلك خصها بالذكر الا ترى انه اي الصوم قد يربى في وقت حتى لا يردوا بزيادة الوقت
 وانما يقتضيه مقتضى الفصل الوقت من الاداء في مكان معيار الاظر فاذا المعيار يقياس به غيره فيسوي به وهذا الوقت بهذه المثابة بخلاف وقت الصلاة
 فانه قرن على ما بينه وبينه في الضيق الذي في الصوم الى الوقت فيقول صوم شهر رمضان كما هي في الصلاة الى الوقت فيقول صلاة الظهر وصلاة العصر فكان
 سببا في وقت الصلاة لانها في السببية فانما للاختصاص في قوى جوه الاختصاص في سببها في سببها في بيان قوله ومن علم
 اي من حكمه: النوع من الوقت ان غيره اي غير هذا الوقت لا يتبعه مشروع في اي في هذا الوقت لانه معيار واحد فاذا شرع فيه صوم وصار معيارا لا يتبع
 فيه غيره في قيامه فيه فكان من ضرورة تعيين الفرض مشروع ما فيه انتفاء شرعية غيره لانه لا يتصور ادا صومين باسكان واحد ولا يتصور في هذا الوقت
 الا اسكان واحد هو الفرض من المستحق فلا يكون غيره مشروع ما فيه واذا كان كذلك يصح يطلق الاسم اي يتاوى الواجب من الصبح المتيقن في وقت
 الصوم من غير من جهة الفرض مع اختطاف في الوصف اي وصف الواجب في صوم القضاء والذكر والكفارة او انفل قال المشافى رحمه الله لا يتاوى
 عن ان لا يثبت فرض رمضان لان الصوم متنوع في اوصافه فرضا ونفلا كاصل الاسكان متنوع الى عادة وعبادة ومعنى العبادة معتبر في الوصف
 كما هو حدة معتبر في الاصل فانه ما يوجب يحصل به زيادة ثواب يستحق تاركه زيادة تغليظ في العقاب فكان الوصف بنفسه عبادة كالاصل ومن المتيقن حصول
 عبادة لا من اختيار من اشد كلما شرطت الضرورية الاصل نفيا للجهل بشرط الوصف لهذا المعنى كما في الصلاة وتعيين محل اقبال المشروع دون غيره لا معنى عن
 تعيين الوصف لانما استبرأ النية للتعيين حتى يستطاع اعتبارا بتعيين محل انما اعتبرت التتميم في ما بينا ونحن نقول لا بد للوصف من التحصيل بالنية على
 مساقلة الا ان النية موجودة في الاصل الوصف وبيانها اجماعا على ان اشتراط نية الاسم المشروع فيه حتى اذا نوى بهذا الطريق اجزاء بالاتفاق
 وان لم يوترضا وهو نية اصل الصوم نوى مشروع الوقت لان المشروع فيه واحد هو الفرض بلا خلاف والواحد في زمان او مكان ينال باسمه نفسه
 كما يقال باسمه في زمان او باسمه في مكان او باسمه في زمان او باسمه في مكان او باسمه في زمان او باسمه في مكان او باسمه في زمان او باسمه في مكان
 ومنه لانه نوى الصوم وهو واحد في زمان او باسمه في مكان او باسمه في زمان او باسمه في مكان او باسمه في زمان او باسمه في مكان او باسمه في زمان او باسمه في مكان
 فصا كما لا نوى الصوم مطلقا بمنزلة ما اذا نوى الفرض في غير رمضان لا فرض عليه يكون نفلا لان الوعد بالقافية مطلق النية فان قيل الواحد
 في المكان انما ينال باسمه منسب له اذا كان موجودا به هنا الصوم معدوم به بتجسيمه فكيف ينال باسمه في زمان او باسمه في مكان او باسمه في زمان او باسمه في مكان
 نوعه ان نوى الصوم المشروع في الوقت فذلك باسمه منسب له لان الاسم نوصا به لانه ان لم يكن موجودا بتجسيما ففوقه
 من حيث اشتراطه ومن حيث اشتراطه واحد في زمان او باسمه في مكان او باسمه في زمان او باسمه في مكان او باسمه في زمان او باسمه في مكان او باسمه في زمان او باسمه في مكان
 في النوع او بنية القضاء الا ان المتوعد في محل ينال باسمه منسب له فان ينال باسمه منسب له فان ينال باسمه منسب له فان ينال باسمه منسب له فان ينال باسمه منسب له
 ورجل كيف وانه بهذه النية معرض عن الفرض لان ما نواه من الوصف لا يتجمع مع فرض الوقت فلا يمكن ان يجعل مع الاعراض عنه تبا عليه قلنا انما
 اصل الصوم ووصفه والوقت لا تقبل الوصف فلهذا نية الوصف في نية من ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصل لان قول الاصل في

واصل الصوم جنبه لا اسم غيره وهو كما لو نادى لرعل سبعين منفردا في الدار بالرجل الاسود فيقال بهذا الاسم لان الاسود وان
 بطل ليقسم اسم الجبل الذي يصلح اسماء بخلاف عمر وفاته ليس باسم جنس اصلا فلا يقال به والاعراض لو ثبت انما ثبتت في ضمن نية النقل
 لو التفتت و قد لفت بالاتفاق فليفتوا في غنما ونظيره الحج طرفة عين قبل لما تعين الفرض مشروعا في هذا الوقت فينبغي ان يتبادر
 بلانية من الصحيح المقيم كما قال زفر حملا لئلا ان الامر بالفعل متى تعلق بمحل بيته اعز حكم العين المستحق فصار ما يتصور من الاساك في
 هذا الوقت مستحقا على المكلف فعله في وجهه ووجهه من المأوى به كالامر به والمغصب والودائع لما كان متعلقا بمحل بيته وقع من اجته
 المستحقة على وجه وقع وكالامر باداء الزكاة لما تعلق بمحل عين كان الصرف الى الفقير وقعا عن اجته المستحقة وان لم ينو الزكاة
 وهذا المكن استاخر ضا لم يخط له ثوبا ببيته كان الفعل لواقع فيه من جملة ما استحق عليه سواء قصد به التبرع ابتداء او اداء الواجب باعده
 بخلاف المريع والمسافر حيث لا يثاوي صوم الشهر عنها بلانية لان لا اذ في مستحق عليها في هذا الوقت فلا تيسر الا بالنية قلنا الشارع وان
 عين الوقت لا اداء الفرض ولم يشرع غيره فيه لكن البقي منافع العبد التي بها يمكن من اداء العبادات وغيره على ملكه واداره بان يوجه
 بها ما هو مستحق عليه من العبادات باختياره فلم يكن بد من الحرية لانه لم يعزم لا يكون صار فاما له الى ما عليه ولا يحصل ذلك بعدم الحرية
 لان العدم ليس بشئ ولا يقال للاساك قد وجد منه اختيار فلا حاجة الى النية لتفصيل الاختيار لانا نقول انما شرطنا الاختيار في صرف
 هذا الفعل عن العبادات الى العبادات الاختيار لا اختيارا للفعل ولم يوجد وانما لم يكن صرف منافعه الى اداء صوم اخر لانه غير مشروع لان المتناهي مستحق عليه
 كما لا يمكن ذلك في ليس وهذا بخلاف الزكاة فان المستحق صرف غيره من المال الى المحتاج لكي لا يكون كفاية له من الله تعالى قد تحقق ذلك فانه
 صارت حيلة من الصدقة تشرع مجازة لا يملك الواهب الرجوع فيها لان المتبقي بها وجه الله تعالى واداء الفرض من المصروف
 اليه وقد حصل كما ان الصدقة على الفنى صارت عبارة عن اتمته على ملك المتصدق الرجوع به لانه في الحال وسجلا ولا الهير فان المستحق
 منافع المكان اجير واداء البهر من الذب في الثوب ان كان ابيه اشترى فيه ذلك الا بدقته على عزمه والى يزم على ما ذكرنا
 اشتراط نية تعيين المملو عند صوم الوقت لان النوسعة افادته شرطان الاول ان يكون له في الصدقة ما لا يرضى ولا يقسم العبادات
 قوله الاتي المسافر يذوي واجبا اخر الاستثناء وتعلق بقوله ومع الخطا في النوسعة لا يقسم له في صواب مطلق الاسم بل الاصح كما استقره
 ليصاب صوم الشهر بنية اصل الصوم ومع الخطا في الوصف في حق الجميع الا في المسافر اذ انوسه واجبا اخر فان هذا الصوم لا يصاب
 في حقه بهذه النية بل يقع صوم على الوقت في حقيقته وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله المسافر كما لم يقيم في هذا الحكم حتى اذ انوسه واجبا اخر في
 رمضان او طوعا او اطلق النية وقع عن فرض الوقت لان شرع الصوم عام في حق المقيم والمسافر لان وجوبه بشهود والشهر قد تحقق
 في حقه كما تحقق في حق المقيم ولهذا الوصام عن فرض تحت سيرة عند جمهور الصحابة والفقهاء وقد بينا ان شهره نية في غير ذلك
 غير صوم الوقت مشروعا في حق المسافر ايضا الا ان الشرع اثبت له الترخص في الغطر وفعلا للشقة فاذا ترك الترخص كان هو والمقيم سواء فيقع
 صومه عن فرض الوقت بطل حاله في حقيقته جملة لئلا طريقا ان احدهما ان نفس الوجوب والكان ثابتا في حق المسافر ولو بسببه هو
 شهود الشهر الا ان الشرع اثبت له الترخص تبركا للصوم تخفيفا عليه عند وجود السفر الذي هو محل لمشاقي ومعنى الترخص ان يبي مشروء
 الوقت لئلا يبيح اليه وانتفاعه فومان اتفعا في الدنيا بالافطار ففلا لغيره العاجل في اتفعا في الافرة برفع ضرر العقاب وللمر ان
 يصرف الى ان يشاء وبطل الى الاختلاف واشتغل بواجب اخر كان مترخصا لان استقاطه من ذمته لكونه اهم اخف وعلمه من استقاطه فرض الوقت

لأنه لو لم يدرك مدة من أيام أخر لا يكون موافقاً لغيره الوقت ويكون موافقاً لذلك الواجب لما جاز له الترخص بالفطر لأنه واجب عليه نظر إلى
 منافع بدنه فلان يجوز له الترخص بها هو اخت عليه نظر إلى مصالح دينه كان أولى وهذا الوجه يوجب أنه إذا نوى النفل يقع عن فرض الوقت
 كما روى ابن سماعه أنه لا لا يمكن إثبات معنى الرخصة بهذه النية إذ هو يشتمل على حرارة المجموع ويلزم قضاء فرض الوقت في الثاني فلا
 فائده في النفل إلا الثواب وهو في فرض الوقت أكثر فكان هذا سبيلاً إلى الانتقال إلى الألفظ وإذا لم يثبت معنى الترخص بل صوم الوقت غير
 قيتا وهي نية النفل كما في حق التقيم فإن قيل أنما يجوز له الترخص بأداء واجبها فكما جاز له الترخص بالفطر إذا كان الوقت قابلاً له والوقت
 ليس يقابل بهذا الترخص لعدم شرعية صوم أخريه فإن المشروع فيه ليس إلا فرض الوقت ولهذا يتبادر على مطلق النية ونية النفل والتخييل
 فكان نية واجب أخريه النفل سواء قلنا لما ثبت الشرع شرعية الفطر له في هذا الوقت كان ذلك أثباتاً لشرعية واجب أخريه في هذا الوقت
 في حقه بطريق الدلالة فكان الوقت قابلاً له كصوم الوقت وكان ينبغي أن يحجب عليه التعيين ولا يتبادر فرض الوقت عنه مطلق النية لئلا
 المشروع فيه في حقه كالطهر المضيق إلا أن ثبوت شرعية واجب أخر على تقدير الإقبال على الترخص والأعراض عن الغزمية ولا يتحقق ذلك
 بهذه النية والثاني انتفاء شرعية سائر الصيامات ليس من حكم الوجوب فإنه موجود بالواجب الموسع بل من حكم تعيين هذا الزمان لا بال
 الفرض ولا تعيين في حق المسافر لأنه مخير بين الأداء فيه والتأخير إلى مدة من أيام أخر قضاء هذا الوقت في حق تسليم ما عليه من الواجب
 بغيره شعبان فيصع منه أداء واجب حر كما يصح أداء فرض الوقت وهذا الطريق يوجب أنه لو نوى النفل يقع عما نوى وهو رواية الحسن
 عن أبي حنيفة عنه أنه إذا أطلق النية فعلى البراءة لئلا يصح منه نية النفل لا شك أنه يقع من رمضان لأن صومه نية النفل
 لما وقع فرضه من الوقت مع أنها لا تحتمل الفرض فيها لنية المطلقة التي يحتمل أولى أن يقع عنه وعلى الرواية التي يصح نية النفل رتبة حقه
 قيل في إطلاق النية لا يقع عن الفرض لأن رمضان في حقه لما صار شعبان حتى قيل سائر أنواع الصيام لا بد من تعيين النية كما في
 الطهر المضيق ولأن المطلق يحتمل الفرض والنفل والوقت فيلزم أن يحمل على النفل الذي هو أدنى أولى كما في خارج رمضان وهو صحيح
 أنه يقع من فرض الوقت على جميع الروايات لأن الترخص وترك الغزمية وهي أداء صوم الوقت لا يثبت بهذه النية لأنه أثباتية
 بنية واجب أخر وبنية صريح النفل على رواية الحسن وهذه النية لا يحتمل واجباً أخر غير فرض الوقت لأنه لا يتصور بمثل هذه النية في غير
 نية أولى وليست بنية صريح النفل أيضاً بل هي تحتمل كما يحتمل فرض الوقت ولما لم يثبت الترخص بالتحقق بالمقيم فإطلاق النية منه ينصرف
 إلى صوم الوقت فصار حاصل أن الرخصة عنده متعلقة بالفطر وما في معناه من ترفية يخرج الوجود عما هي متعلقة بالفطر لا غير قوله
 وأما المرفوع فالصحيح عندنا أن أخره احتزبه عمار روى أبو الحسن الكوفي رحمه الله أن الجواب في المرفوع والمسافر سواء على رواية
 أبي حنيفة رحمه الله وهذه الرواية أخذ شيخنا طام خواهر زاده رحمه الله فقال وإن كان مريضاً أو مسافراً فخصام رمضان بنية صيام
 أخر فعند أبي حنيفة رحمه الله يصير صائماً عما نوى ولو صام بنية التطوع ففي ظاهر الرواية يصير صائماً عن رمضان وهو روى الحسن عن
 أبي حنيفة عنه أنه يصير صائماً عما نوى وهو اختيار شيخنا الإسلام صاحب المبدية والفاضة الإمام فخر الدين والامام طبري الدين في كتاب
 رحمه الله والشيخ الكبير أبو الفضل الكوفي رحمه الله فذكر أبو الفضل في الأيضاح فكان بعض مشايخنا رحمه الله يفصل بين المسافر والمريض
 ليس بالصحيح والصحيح أنها يتساويان وما ذكر اختيار المصنف اتبع فيه فخر الإسلام وشمس الأئمة رحمه الله فقلت وكشف هذا أن الرخصة لا تليق
 بنفس المرض باجتماع بين الفقهاء لأن المرض يتنوع إلى ما يضر به الصوم نحو الحميات المطبقة ووجع الراس والعين وغيره وإلى ما لا يضر به

الصوم كما لا مراعى للرطوبة وفساد البصر غير ذلك والترخص لما ثبت للحاجة الى دفع المشقة والضرر جبرئيلاً لم يجز ان ثبت فيما لا حاجة فيه الى دفع الضرر فقد لك شرطاً لونه مفضيلاً الى كسر سجالات السقرفانه يوجب المشقة بكل حال فيتعلم الرخص بشئ السفر وقيام السفر مقام المشقة لما عرف ثم عندنا ثبت الرخص للمريض بخوفه ازدياد المرض بان قلب على ثلثة ذلك او غيره الطبيب كما ثبت بحقيقة العجز لا خلاف فيبين اصحابنا فان من ازداد وجهاً او حياء بالصوم سبب له الفطر وان لم يعجز عن الصوم ولم يزد عن احد من اصحابنا خلاف ذلك فثبت للمريض ان يحمل ازدياد المرض وصام من واجب آخر لا شك ان يقع عافو في هذا في عذبة رخصة الله عنه اولاً فرق بينه وبين المسافر بوجوبه فثبت هذه لا يستقيم الفرق المذكور في الكتاب الا بتأويل وهو ان المرض لما تنوع كما ذكرنا فتلحق الرخص في النوع الاول وهو الذي يضرب الصوم بخوفه ازدياد المرض ولم يشترط فيه العجز بحقيقة وضال الجرح وتعلق في النوع الثاني بحقيقة العجز لانه وان لم يضرب الصوم لكن لما ان امر المريض الى الضعف الذي يعجز به عن الصوم لا بد من ان ثبت له الترخص بالفطر فعلاً لئلا يكون من نفسه كما ثبت بالاكراه اذ يستعجز العجز انه لو لم يكن فالباطل فاذا صام هذا المريض عن واجب آخر او من النقل ولم يملك ظهره لم يكن عاجزاً لم يثبت له الترخص فيقع عن فرض الوقت فظهر ان مراد الشيخ لسبب احتساج من قوله والجواب في المريض والمسافر سواء المريض الذي يضرب الصوم وتعلق ترخصه بازدياد المرض ومراد المصنف رحمه الله من قوله لان رخصة تتعلق بحقيقة العجز المريض الذي لم يضرب الصوم وتعلق ترخصه بحقيقة العجز ثم الشيخ رحمه الله انما قال في الصحيح عندنا لان رداية الى الحسن ان الجواب في المريض والمسافر سواء على قول في عذبة رخصة الله عنه لو اجريت على ظاهرها وعموماً من غير تأويل لوجب تعميم الحكم في حق كل مريض كمومه في حق المسافر وذلك فاسد فاشيخ رحمه الله نظر الى عمومها الظاهري واشكال الى الضاد بقوله فالصحيح عندنا اى عندى كذا يوضع ما ذكرنا ما قال شمس الأئمة في المبسوط فاما المريض اذا قوى واجبا آخر فالصحيح ان يقع منه عن رمضان لان اباة الفطر عندنا العجز عن اداء الصوم فاما عند القدرة فهو والصحيح سواء بخلاف المسافر ثم قال وذكر ابو الحسن الكرخي رحمه الله ان الجواب في المريض والمسافر سواء على قول في عذبة رخصة الله عنه وهو سواء واول ومراده مريض يطيق الصوم وسياق منه زيادة المريض فهذا يذكر كذا في تال على صحة ما ذكرنا قوله واما المسافر فيستوجب الرخصة بعجزه رخصة الله عنه انه يستحق الترخص بالافطار بعجزه فقد يرى لا تتحقق لقيام سبب العجز وهو السفر فانه في النال بغيره الى المشقة والتعب ولهذا قيل السفر قطعة من السقر وفي قطع المسافر سائر ثبات والنال في التحقيق شرعاً كما عرف في النوم مع الحدث والتقاء الختانين مع الانزال فاقوم السبب وهو السفر مقام المسبب وهو اقام المسافر لا يبرق رخصة على الصوم فوات شرطه ترخصه بالافطار وهو العجز التقديرى لقيام سبب العجز وهو السفر فلا يبطل حق ترخصه بهذا الصوم فيتعذر اى حق الرخص حيث اى من اذ لم يبطل ولاية ترخصه بظهور قدرته على الصوم بطريق النية اى بطريق الدلالة الى حاجته الدينية يعني جواز الترخص بالافطار باداء الصوم لحاجة الدينية وهى دفع المشقة عن البدن في العاجل تنبيه على جواز الترخص باداء الصوم لحاجة الدينية وسبب دفع العذاب عن نفسه في الاجل بطريق الاولى لانه اهم قوله ومن هذا ينسب الى من جلس ما صار الوقت متعيناً له كشر رمضان للصوم المشروع فيه الصوم المنذور في وقت بعيد اى في وقت معين مثل ان يقول الله على ان الصوم رجب او يوم الخميس احتذره عن الله المطلق مثل ان يقول نذرت ان الصوم يومنا وشهرنا وسنة لنا القلب بالانذار الصوم الوقت وهو النقل لانه هو الاصل في غير رمضان وسائر الصلوات بنسبة العوارض ولهذا يشترط فيها المتعين والتعيين واجبا لم يبق لفلان لان الصوم المشدود في وقت لا يقبل وصفين اى متناولين اى متناولين فيكون كما يكون

نكلاً وواجباً ان ينقل ما لا يستحق العبد العقوبة بتركه والواجب ما يستحق تركه فاذا ثبت الوجوب بالنقل انتفى العمل بضرورة فصاعداً الى المصوم
 للشروع في هذا الوقت واحد من هذا الوجه اى من حيث انه لا ينقل صفة النقلية بل ينقل صفة القضاء والكفارة ولا يقال كيف
 يكون الصوم واحداً فانه مشتق على مساكات كثيرة لانا نقول ذلك بحسب الحقيقة ولكن ما يتبادر الى ذهنك هو شئ واحد وهذا هو وجهه في معنى
 يشيع في الكل ولان الجملة متى ثبت الخطاب واحد صارت كشيء واحد حتى صار جميع العبد كشيء واحد في نفس له قوله تحت خطاب فاطمرا
 ولهذا جاز له نقل اية من عضو الى عضو في النسل بخلاف الوضوء فاصيبت بطلان الاسم اى يقع عن المنذور بالنية المطلقة ومن الخطأ
 في الوصف اى بنية النقل كصوم رمضان وقوتك مطلق الاساك على عموم الوقت وهو المنذور بحسب جازميه من النهار كصوم النفل
 وصوم رمضان ولكنه اى الناذر ان صام اى عموم الوقت او صام الوقت على طريق الاتساع عن واجب اخر من كفارة او تحنن او
 يقع ما نوى بمعنى اذا نواه من الليل ما اذا نواه من النهار فانه يقع من عموم الوقت وهو المنذور لان النية من النهار في حق القضاء
 والكفارة لغو لانها من نية القضاء ونية النقل بمنزلة واحدة فيقع من عموم الوقت لان التبيين التام يميز
 الناذر الوقت للصوم المنذور فيه او تعيينه لصوم المشروع وهو النقل للند روضه وجبه من كونه نكلاً لحصل بولاية وولاية لا تعد
 اى لا تجاوز عنه الى غيره فصح التبيين الذي هو تصرف في مشروع الوقت فيما يرجع الى حقه وهو ان لا يبقى النقل مشروع عا فيه فان النقل
 في سائر الايام مشروع حقاً لا يفتق عليه طريق اكتساب الخيرات وخيل المساوات من غير عود اشم عليه في ذلك عليه تقدير الترك فانما
 يرجع الى حق صاحب المشروع وهو اى الرجوع الى حقه ان لا يتجه الوقت بمقتضى فلا اى فالتبع التبيين ليعنى كان الموجب الاصل
 في هذا اليوم هو النقل مقابل الصوم والقضاء والكفارة كان ممتكلاً فاذا نذر صوم ذلك اليوم فقد تصرف فيما وجبه بالاسباب لا فيما
 هو من الشئ وهو احتمال الوقت عموم القضاء والكفارة اذ لو ظهر اثر من ذلك صارا كعبادة لا للمشروع الذي ليس بحقه من جعل
 نفسه وذلك لا يصح لكن يعلم وعليه سجدة السهو يدبر قطع الصلوة لا تكمل ما دونه نية لانه تبديل للشئ نكلاً ما ولا يقال التبيين جعل
 بفعله لكن باذن الشارع اياه في ذلك حيث جعل له ولا جبه الا التزام فينبغي ان يتعدى الى حق صاحب الشئ ايضا كما لو عينه بنفسه
 لانا نقول انه متجه على التعمير فيما بوجى العبد دون غيره فلا يتعدى الى غيره حقه فان قيل لما لم يتعد الى حقه لانه الوقت متعملاً
 لصوم القضاء والكفارة فينبغي ان يشترط التبيين ولا يتأدى بطلان النية ونية النقل كالتفتيح لان صحة بهاتين التبيينين
 ضرورة اتحاد مشروع الوقت ولم يوجد قلنا عموم القضاء والكفارة من عوارض الوقت ومتملة به صل المشروع فيه صوم النقل الذي
 صلا واجبا بالنذر وهو واحد فيتصرف مطلق النية ونية النقل اليه بخلاف النظر المضيوع فان تعيين الوقت للواجب جعل العارض هو
 التقصير في الاداء الى زمان التحسين فجعل عدما في حق سقوط التبيين للواجب في حال التوسع كما مر بيانه واعلم ان ظاهر اللفظ وهو قوله
 ومن غير الجنس ان كان يومهم ان الوقت سبب في هذا لم يرد اسم اشارة الى النوع الثاني الذي جعل الوقت ميلاً له وسبباً لوجوبه لكنه
 ليس بسبب بل السبب فيه هو التزددون الوقت على عرف فكان ايراد في هذا النوع باعتبار تعيين الوقت له لا غير قوله والنوع الثالث
 اى من انواع المقيد الوقت الوقت بوقت مشكل تيسره وتقييده وهو كج فان في وقته اشكالاً من وجهين احدهما بالنية الى سنة واحدة
 فان كج عبادة يتأدى بله كان معلومة فلا يتفرق الاداء جميع الوقت فمن هذا الوجه يشبه وقت الصلوة ومن حيث انه لا يتصور في
 سنة واحدة الاحتمال واحدة فيشبه وقت الصوم والثاني هو المذكور في الكتاب بالنسبة الى سنين العرفان كج فمن العمد وقته اشهر

في من سبب الاول تبين على وجه الفصل من الاداء وبقاها اشرى من سبب التبيين التي كانت افضل الوقت عن الاداء وذلك محتمل فتم
 وكان شئها كذا ذكره شمس الامنة وكذا ذكره في الاصل في شرح التوقييم فقال وقت الحج وقت مدين محل طر فالاداء وجب في وقتها
 انه اذا اخرج من هذا الوقت المعلوم انظر فاستدرك السنة في الشك والاشكال في ادائه فانه ان طر او مدي وان مات تحقق العوا
 فسيما في مكانه في التوقييم العباد وهو الجميع ثم ابو يوسف رحمه الله اعتبر ما بين التبيين وقال فيمن الاشهر من العام الاول
 الاداء كآخر وقت الصلوة للصلاة حتى لو اخرته يا ثم وعنده محمد بن الحسن وهو به بطريق التوسع حتى لا يتبين شهر العام الاول للاداء
 ويجوز له التأخير الى العام الثاني والثالث يشترط ان لا يفوت عن العمر فان قيل لما ثبت ان وقتة متفنين عند ابو يوسف رحمه الله
 لم يبين مشكلا كوقت الصوم ولما ثبت انه متوسع عند محمد بن الحسن في الاشكال عند كوقت الصلوة قلنا انما حكم ابو يوسف رحمه الله
 بالتفنين على سبيل الاحتياط حتى لا يودي الى تفويت العبادة لاسيما حيث انه انقطع جهة التوسع بالكلية فانه لو اورد العام الثاني في
 حواضه وفيه بالاتفاق ولو ادى فيه كان اداءه لا قضاء بالاتفاق وانما قال محمد بن الحسن بالتوسع نظر الى ظاهر الحال لانه لا يحتمل
 التفنين عنده بل لانه لو مات قبل وراك الاشهر من العام الثاني كان اشهر العام الاول متعينه للاداء عنده فيثبت ان الاشكال
 لم يزل باقيا له ثم انه لو اخره ومات قبل وراك السنة الثانية يا ثم بالاتفاق آتاه الى يوسف رحمه الله فظاهر واما عند محمد بن الحسن
 فلان التأخير كان بشرط عدم الفوات وقد فوت فيا ثم استدرك محمد بن الحسن بان النبي عليه السلام حج سنة عشر من الهجرة وقد نزلت
 في هذه سنة ست منها فمل ان التأخير جائز وان الحج فكل من العمر فكان جميع العمر وقت ادائه الا انه لا ينادى في كل عام الا سنة
 واحدة هو اشهر الحج فيكون وقته فواسن افراد اشهر الحج لا اشهر الحج من بده العام بعينها واما من سنة تحفة الاوتيوهم او اكل الوقت
 بعد ما وانما ثبت العجز بعارض الموت فزجنا بحيوة عليه لان ما كان فاما خطا بهر قاده الى ان ينل منزلا وفيه شك فلم يعتبر واذا كان
 كذلك لا يتبين الا بتعيينه فعلا الصوم القضاء فانه موقت بالعمدة وقته ادائه النهر وكن اللياي كما ان وقت الحج اشهر الحج وكونه
 السنة ومع هذا لا يتبين الا بتعيين العبد فعلا فكذا هذا واجه ابو يوسف رحمه الله بان اشهر الحج من السنة الاولى في حق الخاطبة
 احال الوقت فيحرم به عليه التأخير عن مكانه في اخر وقت الصلوة وذلك لان الوقت في حقه اشهر الحج من عمره لاسيما جميع الدهر والاشهر التي
 من عمره ما كان متصلا بعمره وهذه الاشهر هي المتصلة بعمره يقينا والتي لم تحب بعمره غير متصلة بعمره فلا تصير وقت حبه الا بالانفصال
 ذلك شكوك والانفصال في الاحوال ثابت فلا يرثع بالشك على اعتبار الانفصال للسبق وقت الحج في الوقت استاضر فيكون التأخير
 عنه تفويتا كتأخير الصلوة عن اخر وقتها فلذلك يتبين العام الاول للاداء وهو معنى قوله تبين عليه الاداء في اشهر الحج من العام
 الاول متيا طام واخذ من الفوات تحقيد ان وقت الحج يفوت للحال بغيره يوم عزته فلا يرجع عودا الا بالعيش الى العام التالي
 وفيه شك لان العيش الى سنة ليس باج من الموت فلا يثبت العود بالشك ويرثع من الفوات بخلاف الواجب المطلق من الوقت حيث
 يجوز تأخير لان الفوات فيه بالموت والموثبات في الحال والموت محتمل فلا يرجع الفوات بالثابت فاما الثابت بهنا فالوقت بغيره الوقت
 فلا يرجع بالمثل وهو العيش الى السنة التالية بخلاف تأخير صوم القضاء والكفارة لان الموت في ليلة ناور لم يبعد تفويتا فاما تأخير
 النبي صلى الله عليه وسلم كان بعد من شئنا بالبرحور وغيره على ان التأخير انما حرم للفوات وذلك بالشك في العيش وقد اقر في حقه
 فانه كان يعلم انه يعيش الى ندين اهرج الذي هو احاد كان الدين ويعلم الناس المناسك ولم يكن علم قبل عام الحج فلما اقر

الشك في صحة التسليم الوقت وصار كما دل وقت الصلوة وهذا الدليل لم يثبت في حق غيره كذا في الاسرار واعلم ان ما ذهب اليه
 محمد رحمه الله من القول بجواز التاخير بشرط سلامة العاقبة على ما ذكره في الكتاب وماتته الكتب بشكل لان العاقبة مستورة فلا يمكن
 بناء الامر عليها فانه اذا سألنا سائل وقال قد وجب عليّ ما ذكره الى السنة التي تاتي والعاقبة مستورة فعلى بل يحل لي
 التاخير مع الجهل بالعاقبة ام لا فان قلنا نعم فلم يثبت بالموثوق الذي ليس اليه وان قلنا لا فله فله على خلاف مذهبه فان قلنا
 ان كان في علم الله تعالى انك تموت قبل ادراك السنة الثانية لا يحل لك التاخير وان كان في علم الله تعالى انك تحيى فلك التاخير فيقول
 وما يدريه ما ذاك في علم الله فها فتوكم في حق الجاهل فلا بد من الاجم بالتحليل والتحريم فيلزم منه القول بعدم الاثم وان مات
 كما هو مذهب الشافعي رحمه الله والاثم بنفس التاخير وان لم يست كما هو مذهب ابى يوسف رحمه الله كذا اذكر بعض المحققين
 في اصول لفظة فثبت ان الصحيح من قول محمد رحمه الله ما ذكره الشيخ ابو الفضل الكرماني في اثبات الاسرار ان الحج يجب سوا
 يحل فيه التاخير الا اذا قلب على فله انه اذا اخرجت نعم ذكره في اخر كلام محمد رحمه الله فاما اذا مات قبل ان يحج فان كان الموضع
 فحاجة لم يلحقه اثم وان كان بعد ظهور امادات لشبه قلبه بان لو اخرجت نعم لم يحل له التاخير ويصير تنقيحا عليه لقيام الدليل فان لم
 بدليل القلب واجب عند عدم الاول فله قوله قطعه ذلك في حق الماتم لا غير يعني ظهر اثر تعين الاثر من العام الاول للاداء في التمسك
 او ظهر اثر الاختلاف المذكور في حق الاثم لا غير حق لو اتي بالحج في العام الثاني او الثالث كان اداءه بالاتفاق لا قضاء لان
 تعين اشرار الحج من العام الاول ثبت ضرورة التفرّد عن الفوات وبادراك الاثر من العام الثاني في وقع الامر
 من الفوات فسقط عام الاول ونقبت من الثاني للاداء وكذا الحكم في كل عام فلا يظهر اثر التعيين في صير
 الحج قضاء بالفوات عنه وكذا لا يظهر في حق النقل حتى لو نوى حجة النقل من عليه حجة الاسلام ووقع عن النقل في حق
 عندنا لان هذا الوقت في نفسه قابل فنقل كما هو قابل للفرض ولهذا صح الاداء في حق النقل فيه من حجة الاسلام بالاتفاق الا
 انما حكمنا بتعيينه للفرض في حق ضرورة التجوز من الفوات فلا يظهر هذا التعيين في حق المنع عن صحة النقل كما خروفت الصلوة
 لما تعين للفرض من ظهر ذلك في حصة التاخير لا في المنع من صحة صلوة اخرى وقال الشافعي رحمه الله بغيرية النقل ووقع عن
 حجة الاسلام لان تحمل المشاق وترك حجة الاسلام واختيار النقل عليه مع ان الثواب في اداء الفرض اكبر وان العقاب على تركه
 بعد التمكن من اداؤه مستحق عليه من السفه والسفه عندى استحقاقه في امر الدنيا ميسرة لما له في امر الدين اولى فحجب نية النقل
 منه لغوا تحقيقا لنية الحج ويقتضى اصل نية الحج وبتأدية فرض الحج بالاجماع والجواب ان الحج عبادة واجبا لا يتأدى الا من
 اختيارا فلا يجوز من النقل وجعل حجة واقعا من الفرض مع ان نية النقل عراض من الفرض ما بلغ من ترك اصل النية لكان مؤثرا
 للفرض من من خيره اختيار فكان القول باطلا واعترف تمامه في الكثرة قوله وجوز له عند الاطلاق الى اخره جواب عما يقال
 لما لم يظهر التعيين في حق النقل حتى يجرى مشروعا كان مشروعا مستقدا فيجب ان يشترط التعيين في النية فلا يتأدى الواجب
 بمطلق النية كالصلوة في اخر الوقت لان التأدي بمطلق النية من غير وصية اتحاد المشروع في الوقت ولم يوجد فقال في جواب
 ما ذهب اليه من ان هذا إطلاق النية بدلالة تعيين من المؤدى لان التعيين ساقط لان التأدي من حال المسلم الذي وجب عليه
 حجة الاسلام انه لا يمكن له المشاق الكثيرة ولا يمكنه الحج النقل فصارت الفرض تعيينا بدلالة الحال فاستغنى عن التعيين صريحا وانظر

مطلق النية اليه فاذا سمي شيئا اخر مرصيا انفس به التمس به الحال لان له لالة لا تقاوم الصريح كقصد البلد يتعين في عقود المعاوضة
 به لالة الحال وهي تيسر الامانة وتطل عند التصريح بذكر نقد بله اخر بخلاف صوم الشهر فانه يتعين لا يمنع امره لا يوجد في ذلك انما
 فصل في حكم الواجب بالامر وهو اي الواجب بالامر فان كان له اداء قضاء الاداء ينقسم الى واحد محض الام الذي له شبه القضاة والآخر
 منه ينقسم الى كماله والى قاصر والقضاة ايضا ينقسم الى القضاء المحض والى القضاء الذي له شبه الاداء والاول رتبة ثم الى القضاء
 بشل معقول والى القضاء بشل غير معقول والمثل المعقول ينقسم الى المثل الكمال كقضاء الفايضة بجاهه والى كماله كقضاء سائر الامور
 فصارت الاقسام سبعة ثم جميع هذه الاقسام توجد في حقوق الله تعالى وتوجد في حقوق العباد فكانت الاقسام اربعة عشر
 بهذا الاعتبار والى لكل شارة في الكتاب من غير ان يكون له اداء وهو تسليم عين الواجب بسببه الى استحقاقه للسببية ويحتمل
 بالواجب والى تسليم بالضمير بسببه للواجب وفي مستحقه للواجب اي التسليم اي الاداء تسليم نفس الواجب الثابت في
 الذمة بالسبب الواجب له كالوقت للصلاة والشهر للصوم ونحوها الى من يستحق ذلك الواجب او الى من يستحق التسليم اليه وبهذا
 التعريف يشتمل تسليم الوقت في وقت كالصلاة والصوم وتسليم غير الوقت كالزكاة وصدقة الفطر ولا يقال كيف يمكن تسليم
 عين الواجب وهو كلف في الذمة لا يقبل التصرف من العبد لانا نقول لما شتمل الشرع الذمة بالواجب ثم امر بتفريضا اخذ كقول
 به فخرج الذمة حكم ذلك الواجب كانه مدينه لانه لا يتصور تسليمه الا بهذا الطريق وقيل ان قوله بسببه الى استحقاقه بيان لما يحصل به
 تسليم عين الواجب لا تمام التعريف لان التسليم لو لم يكن بسببه لم يكن تسليم عين الواجب بل يكون تسليم واجب اخر لان الواجب
 يختلف باختلاف الاسباب وكذا لو لم يكن المسلم اليه استحقاقا لما سلم اليه لا يكون تسليم الواجب وقوله وقضاء وهو اسقاط الواجب بشل
 من عنده هو حقه العباد يتعلل بالاستقاطا اي لاختفاء اسقاط ما وجب في الذمة بسببه بشل من عنده اي تسليم مثل الواجب
 من عند المالك هو حقه اي ذلك المثل حق المالك واحترز بقوله من عنده من مثل صرف العصر الى الظهر او ظهر اليوم الى ظهر الغد
 فان ذلك لا يكون قضاء وان كانت الماشئة ثابتة بين الفايضة وبين ما يصره اليه لان ذلك ليس من عنده بل يجوز ان يصر
 ولهذا اكد بقوله وهو حقه لان للمتوهم ان يتوهم اسقاط الدين بعرف ما هم الوديعة اليه يكون قضاء حقه لانه اسقاط مثل
 من عنده فذمه بقوله هو حقه اي المراد بقوله من عنده ان يكون ذلك حقه لا مجرد الحفزة هذا حقيقة كل واحد منهما في اصطلاح
 الشرع ويدل ما ذكرنا قوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها فانها نزل في تسليم مقلح الكعبة حين اخذوا بنبي
 عليه السلام من عثمان بن ابي طلحة وسلم الى بنى العباس بنى النخبة فلما نزل رعه الى عثمان فخرجوا ان لا اداء تسليم عين الواجب
 وقوله عليه السلام ما اوتاكم فضلا وما افاكم فاقضوا وقوله عليه السلام للثمنية اريت لو كان على ابيك دين فقضيت لكان قبلك منك
 الحديث فعمل انه مستعمل في تسليم المثل بعد ثبوت الاصل فاما الاستعمال لقضاء في موضع الاداء مثل قوله تعالى فاذا قضيتهم فامسكوا
 اوتيم وقوله عز وجل فاذا قضيتهم الصلوة اي اديت بدليل ان محبة لا تقتضي استعمال الاداء في موضع القضاء كما يقال ادع
 فكان ذمنا اي قضاها لان اداء حقيقة الدين مستند بل له يكون تقضى باشا لما لا باعيا لها على ما عرف وكما يقال نويت ان ادع
 طهر الاسر اي قضيت لان اداء طهر الاسر مبدء مضمون محال فمن باب الجواز فان في القضاء معنى التسليم وفي الاداء معنى الاستقاطا فيجوز
 استعمال احدى العبارتين في الاخرى اليها يشير في التوفيق قوله واختلف للشيخ اي شانهما وجه الكثر واللام بل لا ضافة في

اداء القضاء

ان القضاء واجب بنفسه متصوفاً يسمى بنفسه قصد به ايجاب القضاء ام بالسبب الذي يوجب الاداء وهو الامر فان وجوب الاداء ايضا ان
الى الامر لا الى السبب ولا يثبت بالسبب لانفسه الموجب وان شئت اجمعت السبب كما اجمعت الشيخ فقلت يجب القضاء بالاجبة في الامر
سواء كان الموجب نصاً او غيره وقيل بمعنى قوله تعالى متصوفاً بتراسي غير سبب الاداء عرف بالنفس انه سبب له ويدل على صحة الوجه الاول
ما ذكره في الميزان ان مشايخنا اختلفوا في الامر الموقت اذا خرج الوقت قبل تحصيل الفعل حتى وجب القضاء انه يجب بالامر السابق او
بامر مبتدأ قال بعضهم يجب بالامر السابق وقال بعضهم يجب بالامر مبتدأ وهكذا ذكر في عامة نسخ اصول الفقه والهاصل ان وجوب
القضاء لا يتوقف على امر جديد وانما يجب بالامر الاول عندنا في الامام ابي زيد وشمس المأجدة وفخر الاسلام المصنف في الحج وغيرهم من المشايخ
واليه ذهب بعض اصحاب الشافعي والحنابلة وعامة اصحاب الحديث وعند العراقيين من اصحابنا وصدر الاسلام ابي الليث صاحب
الميزان لا يجب بالامر الاول بل امر اخر اذ يدل على خروجه بوجوب حاشية اصحاب الشافعي رحمهم الله وعامة المعتزلة والحنابلة في
القضاء مثل معقول فاما القضاء بمثل غير معقول فلا يمكن ايجابه الا بنفس جديد بالاتفاق اصح من قال بانه يجب بالامر مبتدأ بان
الواجب بالامر الاول والعبادة ولا يدخل للراسي في معرفتها وانما يعرف بالنفس فاذا كان الامر مقيد بوقت كان كون المأمور به عبادة
مقتدياً به الفضا ضرورة توقفه على الامر اذ العبادة بنفسه بانها فعل باق في المراسل ودون التعظيم لله تعالى بامر الله واذا كان كذلك
لا يكون الفعل في وقت عبادة بهذا الامر لعدم دخوله تحت الامر من قال بغيره افعلى كذا اليوم فحجته لا يتناول هذا الامر ما عداه يوم
بحكم الصيغة كما لو كان مقدماً بالمكان بان قيل ضرب من كان في الدار لا يتناول من لم يكن فيها واذا لم يتناول له الامر كان الفعل
بعد الوقت وقبله سواء فيحتاج الى امر اخر ضرورة ولا يتحقق ان يكون الفعل مصلوفاً في وقت من غير ذلك كانت الصلوة مخصوصة باوقات
والصوم كذلك ولا يقال نحن لا ندينه انه يتناول من حيث الصيغة لانه لو كان كذلك لما سمي قضاء ولكننا نقول المأمور به لما فات
يضمن بالمثل من غير توقف على امر اخر كما يتحقق العبادة لا نقول من شرط ايجاب الضمان للمأثمة ولا يدخل للراسي في مقادير
العبادات وهياتها فلا يمكن اثبات المأثمة فيها بالراسي وكيف يمكن ذلك والاداء يشتمل على الفعل واما حراز فضيلة الوقت فكذلك
لم يجوز قبل الوقت وقد فانت فضيلة الوقت ولهذا لم يجوز قبل الوقت فضيلة بحيث لا يمكن تداركه قال عليه السلام من فاتته صوم
يوم من رمضان لم يقضه صيام الله هر كل فكيف يكون الفعل بعد الوقت مثل الفعل في الوقت ولما لم يمكن ايجابه بالامر الاول
توقف على دليل اخر ضرورة واجح من قال بانه يجب بالامر الاول لقياس وهو ان اشروع وروى وجوب القضاء في الصوم والصلوة
قال الله تعالى فمن كان منكم مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخر اي فافطر فعليه عدة من ايام اخر وقال عليه السلام من نام
عن صلوة او نسيها فليصلها او ذكرها فان ذلك وقتاً وما ورد فيه معقول المعنى فوجب الحاق غير المنصوص به قبيانه ان الاداء
قد صار مستحقاً عليه بالامر في الوقت ومعلوم بالاستقراء في قواعد الشرع ان المستحق لا يسقط عن المستحق عليه الا بالاداء او بالاسقاط او بالعجز
ولم يوجد لكل فقه كما كان قبله اما عدم وجود الاداء فظاهر وكذا عدم الاسقاط لانه لم يوجد صريحاً ببقين ولا دلالة لانه لم يشر
الاخر في الوقت هو بنفسه لا يصح سقطاً لان ترك الاستئذان يخرج من وقت وذلك لا يجوز ان يكون مستقلاً بل هو بغيره
من العدة وانما يصح الخروج مستقلاً باعتبار العجز ولم يوجد العجز الا في حق ادراك الفضيلة لبقاء القدرة على العمل والعبادة
لوجود منه حقيقة وحكم فيقدر السقوط بقدر العجز فيسقط عنه استدراك شرف الوقت الى الاثر ان فعل التقويت والى عدم التواتر

ان كمين الفعل ويستعمل في العبادة التي هو المقصود منها عليه بقدرته عليه فيطالب بالخرج عن حدة المثل اليكما في
 حقوق العبادة فان قيل لا تسلم ان القدرة على فعل الواجب تبقى بعد فوات الوقت لان الامر مقيد بالوقت بحيث لو قدم الاداء
 عليه لايصح فيكون الواجب ضايعا كوصف الصفة ومن وجب عليه فعل موصوف بصفة لا يبقى بدون تلك الصفة كالوجوب بالقدرة
 الميسرة لا يبقى بعد فوات تلك القدرة لغوات وصفه وهو اليسر قلنا هذا اذا كان الوصف مقصودا ونحن نعلم ان الغرض من وقت ههنا
 ليس المقصود لان معنى العبادة في كون الفعل عملا بخلاف هو النفس في كونه تعظيما للشيء تعالى وثنا عليه وهذا لا يختلف باختلاف
 الماديات كما يختلف باختلاف الاماكن فكان هذا كمن اعرابان يتصرفان فيهما من مال باليمين فشلت يد اليمين يجب ان يتصرف
 باليسرى لان الغرض يحصل فكذا ههنا واما عدم صحة الاداء قبل الوقت فليس لكونه مقصودا بل لكونه سببا للوجوب في الاداء قبل
 لا يجوز ولما كان الوقت تبعا غير مقصود لم يجز ان يسقط بسقوط ما هو المقصود الكل وهو اصل العبادة كمن تلف ثوبا وعمر من سليم
 المثل صورة يسقط عنه ذلك للعجز ولا يسقط بسقوط ما هو المقصود وهو المثل معنى فيجب عليه القيمة كذا ههنا ولما ثبت ان النص معتول
 المعنى تنهدى الحكم وهو وجوب القضاء به الى الفروع وهي الواجبات بالتأخير الموقت من الصلوة والصيام والاعتكاف وغيرها وبما ذكرنا
 خرج الجواب عن قولهم ان مثل العبادة لا يصير عبادة الا بالنص لنا سلمنا ذلك ولكن الكلام في ان الفعل الذي شرع عبادة في غير
 هذا الوقت معتول للعبد بل يجب اقامته مقام الفعل الواجب في الوقت عند فواته فنقول بان يجب لان اشترع قداقاسه في الصوم والصلوة
 بحيث معتول فيقاس عليها غيره ولا يقال لما وجب القضاء في الصوم والصلوة بالنص اذ لولا ما عرفت وجوب القضاء في الصوم
 كيف يستقيم قولكم القضاء يجب بالاداء الذي يوجب الاداء لانا نقول قد عرفنا بالنص الموجب للقضاء ان الواجب لم يكن ينقطع بخروج
 الوقت وان هذا النص طلب لتفريق الذمة عن ذلك الواجب بالمثل ولما سمع قضاء ولو وجب به ابتداء لما صح اتمية قضاء
 حقيقة ونزاهة في ذلك شيئا ولكم عند يجب الغمان لورود النصوص الموجبة ولكنه يضاف الى ان غلب السبيل الموجب للاداء وهو ان لا يبرأ
 من الذمة من غير ان يرضى الذمة من ذلك الواجب فكذا ههنا ونحمل المسئلة بمعنى الانتهاء في قوله وسقوط فضل الوقت فوصل بكلمة الى لا المثل
 جهته ان من حيث لم يجب من خلاف غلبه ايضا فيتعدي الى الحكم وهو وجوب القضاء او بقاء الواجب للقدرة
 على الاداء في المندوبات المستتية وهذا الكلام يشير الى ان شجرة الاختلاف تظهر فيها ذكر من المندوبات المستتية فعند العامة يجب
 قضاء ما بالايام وعند الفریق الاول لا يجب لعدم ورود نص مقصود فيه ولكن ذكر ابو اليسر في اصوله انه اذا تكرر صوم هذا الشهر
 تكرر الاداء في هذا اليوم اسلم كما في معنى اليوم والشهر ولم يفت بالقضاء واجبا لاجل ع بين الفریقين ولكن على قول الفریق الاول
 بسبب اخر مقصود غير المندوب وهو التقوية وعلى القول لاخر بان لا يعلم ان التقوية انما يوجب القضاء عندهم لانه بمنزلة
 نص مقصود فكانه اذا فوت التزم المندوب ثانيا اذ التزم قضاء المندوب بقصد فعله هذا اذا فاتت التقوية بان مرضا وجب
 في شهر المندوب وهو ما وافق عليه في اليوم المندوب فيه السلية يجب ان لا يقضي عندهم لعدم النص المقصود من الاداء
 فيبكره في الايام وما ذكره شمس المائتة مما لا يخفى من وجوب القضاء عندهم بسبب اخر وهو تقوية الواجب عن الوقت سلم وجه
 في رتبة رتبة او غير ذلك فيشير الى ان لغوات بمنزلة التقوية عندهم في وجوب القضاء فحينئذ لا يبرأ الا بتمامه في كل
 شهر ما دام انما يبرأ في التقوية قوله في ما اذا تكرر الى اية جواب لا يقال لو كان القضاء واجبا بالسبب الاول كان هذا

ان لا يجب القضاء فيما اذا نذر ان يتكف شهر رمضان فصامه ولم يتكف لانه لا اثر للسبب الموجب للاعتكاف وهو النذر
 في ايجاب الصوم لكونه مضافا الى وقت لا اثر للنذر في ايجاب صومه يومه فلا يمكن ايجاب القضاء بالصوم لانه لا اعتكاف
 الا بالصوم ولا ايجاب الصوم لانه يزيد على التزمه فوجب ان يبطل كما ذهب اليه المحسن بن زليخه والبوليوسف في رواية عنه
 وحيث لم يبطل وجب القضاء مقصودا بالتفان بين ما بنائه في ظاهر الرواية دل بانه وجب بسبب اخر غير السبب الاول فكان
 انما وجب القضاء بصوم مقصودا لان السبب الاول هو كفي في نفسه للصوم لانه شرط صحة الاعتكاف وشرط الاشئ تاريخ له كإيجاب
 الموجب للاعتكاف يكون موثرا في ايجابه لان ما لا يتوصل الى الجواب الا بسبب كوجوبه تعالى لانه امتنع ايجاب الصوم به ههنا
 لعار من شرف الوقت وحصول المقصود بصوم الشهر اذ الشرط يعتبر مطلقا وجوده لا وجوده قصد كالتطهارة ولهذا لا يخرج نذر
 بهذا الاعتكاف فكان هذا كمن نذر ان يصلي ركعتين وهو مظهر يجوز لان يصلي المنذور بتلك التطهارة فلما انفصل لا فائدة
 عن صوم الوقت بان صام ولم يتكف بقى مطلق الاعتكاف واجبا في ذمة بذلك السبب صارا ذلك لنذر بمنزلة نذر مطلق
 عن الوقت فيظهر اثره في ايجاب الصوم لزوال العارض فكان الصوم المقصود واجبا بذلك السبب لا بسبب اخر كمن نذر ان
 يصلي ركعتين وهو متطهر لا يجب عليه التوضي لاداء المنذور فاذا انقضى وضوءه ونزله التوضي فيمنع لاداء المنذور بذلك
 السبب لا بسبب اخر وهو معنى قوله فاشترط اى شرط الاعتكاف وهو الصوم الى الكمال الاصل وهو ان يجب مقصودا بالان
 الموجب للاعتكاف وفي قوله لما انفصل الاعتكاف عن صوم الوقت اشارة الى انه لو لم يفصل بان فاته الصوم والاعتكاف
 جميعا يخرج عن العدة بالاعتكاف في قضاء الصوم لبقاء الاتصال بصوم الشهر كما نص عليه في السجرات واصول الفقه للشمس
 الائمة ولا يقال لما صار النذر سابقا كالنذر المطلق بزوال العارض وهو شرف الوقت فينبغي ان لا يتبادر الى الواجب
 بصوم القضاء بل يجب له صوم مقصودا لو كان النذر مطلقا ابتداء لانا نقول متنازع وجوب الصوم في هذا الاعتكاف في يجوز
 ان يكون لشرف الوقت ويجوز ان يكون لا اتصال بصوم لشرفه فان زال شرف الوقت لم يزل الاتصال
 لبقاء التحلف فيجوز لبقاء احدى العلتين ثم انه لما وجب بصوم مقصود لا يتبادر الى ايجاب اخر حتى لو تضمن هذا الاعتكاف في
 الرضوان القابل للجموع من العدة عندنا خلافا لفرجه السد لان الصوم وان كان شرطا لكنه مما يلتزم بالنذر لكونه عبادة مقصودة
 في نفسه فاذا ظهر اثر النذر في ايجاب لا يتبادر الى ايجاب اخر كما اذا نذر بالاعتكاف مطلقا او مضافا الى شهر غير رمضان
 لا يتبادر الى صوم رمضان لما قلنا بجلافة ما اذا نذر المتطهر بالصلوة فانقضى وضوءه ثم توضا للصلوة اخرى حيث يجوز لاداء
 المنذور بذلك الوضوء لان الوضوء مما لا يلتزم بالنذر اصلا بل هو شرط محض فكان التوضي للمنذور ولو اوجب اخر سواء في
 حصول المقصود وهو صحة اداء المنذور فيتبادر الى اى طهارة كانت قوله ثم الاداء المحض اى لا اداء الحاصل كمال ما يؤيد لان
 بوصفه اى مع وصفه او بطلبه بوصفه على الوجه الذي شرع مثل اداء الصلوة بجماعة بمعنى من ادائها الى اخره لان هذه صلوة
 تقرر عليها عقوبات من الواجبات والسنن فيكون الاداء كاملا اذا اداءه بجماعة عن الاستقصاء وبشدة الرعاية وفيما ذلك وهذا
 في الصلوة التي سنت الجماعة فيها مثل المكتوبات والوتر في رمضان وان تراوحت فاما فيما لا تسن الجماعة فيه مثل الوتر في غير
 رمضان والنوافل المطلقة على قول من جعل الفعل داخلا في قسم الاداء فالجماعة فيه صفة قصور كما لا يصح الزائدة قوله فافعل

المنفرد أي اداء المنفرد في الوقت فاداءه يقتضيه لعدم وصفه المرغوب فيه شرعا وهو الجاهل لان صلوة الجماعة تفضل على صلوة
المنفرد بسبع وعشرين درجة كما لفظ به الجهرية الايدي ان الجهرية وجوبه دون شرعية ساقط عن المنفرد والجهرية كذا
سنة الصلوة التي يجهر بالقراءة فيها بغير وجوب سجدة السهو تركه فكان سقوط وجوبه لعل مقتضيه ان قيل ينبغي ان يكون اداء
المنفرد كالمالما تقضى لانه هو الواجب بالامر والجماعة لم يجب بالامر بل هي سنة فيكون الاداء بالجماعة اكمل منه لان تركه يوجب
النقصان لمن امر بالاداء به ثم لا يفي اداءه كما لا مشر لانه هو الواجب بالامر ولو ادعى درهما جديا يكون اكمل من ان يكون
الاداء الاول ناقصا فلذا بينا قلنا الجماعة سنة مؤكدة وهي في حكم الواجب فكانت داخلية في الامر الذي ثبتت بمثل الواجبات
فكان تركها موجبا للنقصان كترك الغاشية وترك قسم السورة اليها قوله وقيل لا مانع بعد فرغ الامام وهو الذي يدر ك اول
الصلوة مع الامام ثم فاته الباقي بان تام خلف الامام ثم انبت بعد فراغه او احدث خلفه فالضرب للصلاة فاته الباقي اداء
باعتبار بقا الوقت يشبه القضاء باعتبار قوا بالترتيب من الاداء مع الامام بفراغه وقدر مع اجتماعهما في فعل واحد مع تخافهما
لاختلاف العبرة وانما حصل ضلله اداء شبه القضاء ولم يكتف بهما اعتبار اصل الفصل مودى وباعتبار الوصف فافترق الوصف مع فلا اعتبار
بمعنى الاداء قلنا اذا حدث الرجل امرأة خلفت الامام فتوضا وقد فرغ الامام فاذ في حال الاداء فافترقا فسدت صلوة الرجل
لان لا مانع في الحكم بطلان الامام مع لا يلزمه القراءة وسجدة السهو فتصح الشك بينهما تحريمه واداءه فكانت محاذاتها اياه في هذه الحالة
كفي ذاتها في حال الاداء قبل الحدث بخلاف ما اذا سبقا بعض الصلوة فحاذت قضاء ما سبقا به حيث لا تضاد صلاته لان المسبق
في حكم المنفرد حتى لو سجدة السهو والقراءة فلا يتحقق الشك التي هي شرط المداواة بينهما في الاداء فلا يفسد ولا اعتبار شبه القضاء
بقا لا يتغير فرغ الا من بعد فرغ الامام بالمغير مع بقا الوقت حتى لو اقتبس مسافرا في الوقت فسبقه الحدث اذ انما حتى
فرغ الامام ثم نوى الاقامة في موضع الاقامة او دخل مصره للصلاة او وقت باقى لا يتغير فرضه الى الاربع منذنا خلا فالزفر فافترقا
لان الامام مع كونه مقفرا ان شئنا فانه من الاداء لان الشريعة يجوز ادائه بعد فرغ الامام اذا فاته الاداء
بعد وجعل ادائه في هذه الحالة كالاداء مع الامام وهذا هو تفسير القضاء فان سناه ان يردى شيئا بمثل ما وجب
عليه قبل ذلك ففقد الامام بمنزلة الفاسد الحقيقية بعد الوقت فلا يوترق فعله نية الاقامة بخلاف ما اذا وجد المنبر
منه قبل فرغ الامام حيث يصير فرضه اربعا لان شبه القضاء في فعله انما ثبت باعتبار فرغ الامام ولم يوجب له لان الامام اذا
فرغ صارت صلوة بحيث لا يوترق فيها المغير بوجه فكذا ما جنى عليها واداء الا من لان التبع لا يفارح الاصل في الحكم فاما اذا لم يفرغ
فصلوته قابلية للتغير بالمغير لبقاء الوقت فلذا صلوة التبع فاذا وجد من غير هذه الحالة لم يثر الامام به بخلاف السجود حيث يتغير فرضه
بالمغير في قضاء ما سبق به وان فرغ الامام عن صلوته لانه منفرد مودى شيئا عليه في المال ليس في فله شبه القضاء حيث لم يقوم
الا وادى الامام فيما سبق به فيوترق المغير في فعله كما لو كان منفردا تحريمه واداءه وتسمية الشرع فعله قضاء لقوله عليه السلام فاتكم
فأقطعوا نية على سبيل الحقيقة بل بطريق المجازا فية من اثار الواجب وباعتبار حال الامام واليه يشير قوله وما فاتكم فاقضوا واداء
انما تجمله موديا باعتبار حال نفسه ويؤيده ما ذكره في صحيح البخاري وما فاتكم فاقضوا قوله والقضاء نوعان اي القضاء على الصلوة ما
فاما القضاء الذي خالطه معنى الاداء ففهم اخر القضاء بالنظر الى كون المثل معقولا او غير معقول نو مان نبيد نخل فيه مبلح قسامه

المعنى و علم ان المتأخرين من أصحابنا اختلفوا في هذه المسئلة فقال عاصمهم للأمر ثواب النفقة وليست الواجب عن الأمر فالأمر فيقطع عن الأمر
 ولورواجه من محرمه الشران الحج عبارة بدنية ولا تجزى النيابة في التبعيات ولكن له ثواب الاتفاق لانه فعله فيشأن عليه وانما يقطع
 الحج عن الأمر بقائه الاتفاق الذي هو سبب الحج مقام السبب وهو الحج او بقائه الاتفاق بمجرد مقام الاتفاق والحج عند العجز عن الأداء والحج دليل
 عليه انه يشترط النيابة ان يحب لصحة الافعال حتى لو احدث فيا لا يجوز ولو كان الفعل ينتقل الى الأمر بشرط الاستئذان لا يتقيد بالثبوت لصحة الأمر
 كما في الزكاة وانما لا يقطع القرصن عن الأمر بهذه الافعال لان الفرض لا يتبادر الى الانية الفرض او بطلان نيته ولم يوجد
 وانما وجد نيته من الأمر وقال بعضهم الحج يقع عن الأمر وهو اختيار شمس الأئمة في المبسوط وهو ظاهر المذهب له ان طواهر الاخبار
 في هذا الباب تدل عليه فانه عليه السلام قال للسائلة حجتى عن ابيك واعتمرى وقال رجل يا رسول الله صلى الله عليه وسلم انى لي انى لم يحج حتى
 بان الحج عنه فقال نعم وحديث الشعبي في هذا الباب مشهور قد دل ان اصل الحج يقع من عجز عنه وهذا يشترط نيته الحج عنه ولو نوى الحج لنفسه
 يصير ضامنا لوجه ان الواجب عليه الفعل لا الاتفاق بدليل انه لو حج من غير ان ينفق عن ماله يقطع عنه الفرض ولو انفق في الطريق
 ولم يحج لا يقطع فثبت ان النيابة في الفعل مقبولة بعد ان قوله ولا مماثلة بين الحج والنفقة انما يصح على المذهب الاول دون الثاني
 لان الفعل في نفسه اقيم مقام الفعل لا النفقة ثم على هذا المذهب بيان المماثلة بين العقد والفعل غير معقول مع لو انها معقولة
 ان يقال انما جعل فعل نفسه مثلاً لفعل نفسه في قضاء الصلوة والصوم كحصول المشقة واتعاب النفس في الفعل الثاني لمصولة في الفعل
 الاول فاما فعل الغير فلا يحصل به المشقة فكيف يكون مثلاً لفعل نفسه الا يردى انه لا مدخل للقياس فيه حتى لم يحج ان يقضى الابن صلوة
 ابيه ولا صيامه بامره وبغير امره ولو كانت المشقة معقولة بينهما لجازا ثباته بالقياس كما في المنذور ردت قوله لكنه يتحمل الى
 اخره جواب ما يقال لما كان وجوب الفدية في الصوم عند اليأس غير معقول المعنى فكيف اوجبتم الفدية في الصلوة بلا نفس لوجوبها قياساً على الصلوة
 من غير مشقة ينحل فاشارة الى الجواب بقوله ولكنه اى لا يقتل المماثلة بين الصوم والفدية ظاهراً فلا يمكن الاحتاق غير الصوم به في هذا الحكم ولكنه
 اى لكن الفدية على تأويل الفداء ولكن ايجاب الفدية ولكن لفرض المحجب للفدية يتحمل ان يكون معلوه بمعنى معقول في نفس الامر وان كنا
 لا نقف عليه لقصور عقولنا عن ركه وعلوه نظير الصوم من حيث ان كل واحد منهما عبادة بدنية محضة لا تتعلق بوجوبها ولا لادائها بل بالقيام
 منه اى من الصوم لانها عبادة لذاتها لكونها تعظيم الله تعالى بنفسها والصوم عبادة بواسطة قهر النفس على ما يعرف بعد فادوا وجب تدارك
 الصوم بالفدية عند العجز فالصلوة بهذا التدارك اولى قال الشيخ فخر الاسلام في شرح التلخيص واقفا قام بشرع الفدية مقام الصوم فثبت تماثل
 شرعاً بين الفدية والصوم والمماثلة بين الصوم والصلوة ثابتة فيكون الفدية مثلاً للصلوة لان مثل الشيء مثل مثله كما هو مشهور ويحكم
 ان لا يكون معلولاً بل يكون امراً تعدياً محضاً فلا يجب العمل بذلك الاحتمال لمعارضته الاحتمال الثاني اياه لكن امرنا بالفدية بناء على الوجه
 الاول على سبيل الاحتياط لا بطريق الحكم فابن كان هذا الحكم في الصلوة مشهوراً فصار مودى والا فليسج باس لانه حينئذ يكون براء
 مستتباً يصلح ما جبال لبيات ورجونا لقبول من الله اى يجوز حتى الصلوة من الله تعالى فعلاً فان لقبول في جميع الصور مرجو فيه مقطوع به
 وقد اريد من القبول الجواز في قوله عليه السلام لا يقبل الله صلوة امر حتى يرضى المشهور موضع اى لا يجوز صلوته وقال محمد رحمه الله
 في الزيارات في هذا الكو بجزبه انشاء الله تعالى كما قال كذلك في تدارك الصوم فيما اذا تطوع به الوارث بان الله من يبيد الصوم من غير
 قضاء ولا ايصالاً لفدية فثبت ان ايجاب الفدية في الصلوة بهذا الطريق لا بالقياس اذ لو كان ثابتاً بالقياس لاحتاج الى الاحتاق لا تشكك

كما في سائر الاحكام التي تبت بالقياس ولا يقال لما كان الصلوة مثل الصوم او ايام من غير ان تثبت الحكم فيها بدلالة وان كان غير معقول بمعنى
 كما ثبت الحكم في الاكل والشرب بدلالة النص لما روي في الجمع وان كان غير معقول بمعنى حتى لم يكن للقياس فيه مدخل لانا نقول لا بد في
 الدلالة من كون المعنى الموقوف في الحكم معلوما سواء كان متافيرا في الحكم معقولا كما لا يذاع في التافير او غير معقول كما ينبغي على الصوم في بقاء
 الكفارة الكيفية المقدرة فهنا المعنى الذي هو الموقوف في ايجاب الفدية غير معلوم فلا يمكن اثباته بالدلالة كما لا يمكن بالقياس ثم اذا مات
 وعليه صلوات يعلم عنه كل صلوة نصف صاع من حنطة او صاع من غير ما كان محمد بن سنان رحمه الله يقول او لا يطعم عنه اكل يوم نصف
 صاع على قياس الصوم فلم يخرج فقال كل صلوة فرض حنطة بمنزلة صوم يوم وهو صحيح كذا في المبسوط وغيره وهذا اذا اذاع حتى بالفتنة عن الصلوة فان
 لم يوص بها وتبرع بها لا يقطع الصلوة عن الميت لان الاحتياط بعدم اصلا ولانه ادنى رتبة من الايصار فيحكم فيه بعدم
 الجواز اظهار الاستحالة رتبة كاحاط درجة التبرع من الايصار في الصوم وقيل تسقط ان شار الله تعالى كما في الايصار لان دليل الجواز
 ههنا الرجاء الى رحمة الله وكما في كرمه فنقد فلك نيل الايصار والتبرع جميعا يرضى ما ذكر في النوازل سئل ابو القاسم عن امرأة ماتت
 وقد فاتتها صلوات عشرة اشهر ثم ترك ما قال واستقرض ورثتها فقير منقطة ودفعوا مسكينا ثم سبها المسكين بعض ورثتها ثم يتصدق بها
 على المسكين فلم ينزل ليعمل كذا حتى يتم لكل صلوة نصف صاع اجزى ذلك منها فقيس بهذا ان التبرع في هذا كما لا يصر الى قوله ولا تجوز
 التصديق جواب من سأل اخبره عليه وان القضية عرفت قرينة بالنص ولا مثل لها عقلا ولا نصا بعد فواتها عن وقتها فكان ينبغي ان
 يقطع بالفوات كصلوة العبد ورجى الجار وقد اتم التصديق بالعين فيما اذا كانت الشاة التي صنعت المتخينة بالتذرع او بالشرع الصادر
 عن الفقيرية لا قضية باقية بعد ايام النحر او بالقيمة فيما اذا استهلك الشاة المبيعة المتخينة بالتذرع او غيره او كان من يبيت عليه عينا ولم يفتح
 حتى مضت ايام النحر فانه يلزمه التصديق بالقيمة كذا في الايمانح والمبسوط مقام قضية وذلك لا غير جائز بدون نص فقال نحن لا تجوز التصديق
 بالشاة او بالقيمة باقتدار قيام تصديق مقام القضية بل لا خال كون التصديق بهذا في القضية لانه هو المشعر في باب الدال كما في سائر العبادات
 المالية وهذا شرط لوجوبها الفنا كما في الزكوة وصدقة الفطر وذلك لان معنى العبادات وهو خالفة هو نفسانية الربوبية من يده يحصل بها لان الشايع
 نقل القرية من تملك العين او بقية الى الازالة في ايام النحر ايجاب الطعام فان الناس احياء لله تعالى يوم ابيد لهذا كره الاكل قبل اصابته
 ليكون اول تناوله من طعام احيائه ومن عادة الكريم ان اضيف باطبيب ما عنده وما لصدقة يصير من الاوساخ لازالة الاثام بمنزلة
 الماء المستعمل واليه اشار الله تعالى في قوله خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وليه ابي عليه السلام وعلى من تحقق به نسب الكرامة منهم وعلى معنى
 عدم حاجته فلا يليق بالكريم المطلق معنى سلب الحقيقة ان يبيد عبادته بالطعام بحيث تفقد التربة من عين الشاة الى الازالة يفتقر البحث الى الداء
 فيبقى اللحم طيبة فيتمتع معنى الضيافة في هذه الايام باستوار النسي والفقر فيه الا ان ما ذكرنا محتمل ثابت بالراي ويحتمل ان يكون معنى
 القضية اصلا دون التصديق فلم يعتبر هذا اليوم وهو التصديق في معارضة المنصوص المتحقق به وهو القضية فاذا فات المتحقق به لفوات وقته
 وجب العمل بالموهوم وهو التصديق احتياطا لا محالة مع قيام احتمال ان لا يكون متبطلا باستتار خلافة كما قال ابو جوب القضية
 في الصلوة احتياطا لهذا المعنى ولان له جاب التصديق له حال الامتالة لا بطريق الخلافه ثم يجب الحكم به ابو جوب من التصديق اسل
 الش بعد الوقت حتى اذا جاء ايام النحر من العام التامل قبل ان يتصدق بشئ ثم يجزله قصه رافاته من اناسيته في العام انما يشع به قوة
 على الشئ الكامل من عنده قرينة لشه عية القضية بطريق نقل عنه هذه الايام - كان وجوبه بطريق الخلافه عن القضية اتفق الحكم

ان الله تعالى قبل صدقك ورد عليك حديقك وان عايشة رضي الله عنها قالت دخل رسول الله عليه السلام والبرقة تهب فخرجت فبصرته
 فخرجت اذ من ادم بيت فقال عليه السلام ارم برمتي فيها ثم قال لبي ولكن ذلك لم يصدق به على بريرة وانت لا تامل الصدقة فقال
 عليه السلام هو عليها صدقة ولنا جنة فعلت لعلنا نعلم ما نزلنا من الله من اجل اننا نعلم ما نزلنا من الله من اجل اننا نعلم ما نزلنا من الله
 لاننا نعلم ما نزلنا من الله من اجل اننا نعلم ما نزلنا من الله من اجل اننا نعلم ما نزلنا من الله من اجل اننا نعلم ما نزلنا من الله
 عليه السلام ولان نعلم ما نزلنا من الله من اجل اننا نعلم ما نزلنا من الله من اجل اننا نعلم ما نزلنا من الله من اجل اننا نعلم ما نزلنا من الله
 عدمه وحكمها الشرعي من الحرمة الى اهل وقد تغير قبل الملك حل انصرف للبايع الى الحرمة وحرمة المشتري الى اهل ايضا فيكون ان يخل
 بعين يا عباد الله من الله من اجل اننا نعلم ما نزلنا من الله من اجل اننا نعلم ما نزلنا من الله من اجل اننا نعلم ما نزلنا من الله
 الوجه فلا اعتبار معنى الاداء فلا يملك الزوج ان يبيعها باءا ويغير المراجعة على القبول كما لو كان في ملكه عند العقد فلا اعتبار رجعة
 قلنا للثبوت الملك للمرأة قبل التسليم القضاة قد اعتمدوا على ما في كتابنا من ان الكتاب يبيع
 وله الرجعة وغيره لانه حلو قبل التسليم لقضاة فكانت منه تصرفات صالحة فيه عليها فتنفذ قوله وضمان انفسه بقتل ما كونه
 قضاة فلا يملكه استقاط الواجب وهو واجب من غيره ما كونه بقتل ما كونه بقتل ما كونه بقتل ما كونه بقتل ما كونه بقتل ما كونه
 كما في التليكات او قضاة هو المثل في كاليقمة زوات القيمة والمماثلة بين الفاتية وبين كل واحد منهما مكرمة بالمثل الا ان الاداء
 وهو المثل صورة ومعنى سابق على المثل معنى لان الضمان واجب بطريق الجبر فان لم يصب فوت على المصوب منه بصورة والمعنى خارج
 انهم ان يتدارك ما دار مال من عنده هو مثل ما فوت عليه ردة ومعنى كالمخطئة للمخطئة حتى يقوم مقام المصوب من كل وجه فكان الضمان
 على المثل معنى حتى لو ادعى القيمة في غصب المثل مع القدرة على المثل كمال بان يوجد في الاسواق لا يغير المالك على القبول غاية
 تحق في الصورة عند الامكان كما لو ادعى المثل المثل كمال مع القدرة على رده بعين فاذا عجز عن المثل كمال فيمنع منه المالك على قبول
 القضاة بصورة قوله وضمان النفس والاطراف بالمال يعني في حالة الخطأ قضاة بقتل غير مقتول على مقابلة الفدية في الصوم لان المماثلة
 لا تعقل بين الفاتية والبال صورة وهو ظاهر ولا معنى لان المالك يمتثل والمال ملوك يستدل فلا يتماثلان ولان المال محل
 مثل المال اخرى لصورته بيساويهما في قدر المماثلة لا غير وهذا التفسير بالمكان طريق المماثلة بينهما منسب اذ لان المثل يبين
 عبارة من قيمة الشيء اى قدر المماثلة بالدرهم او الدنانير اذا لم يكن الشيء بالمال لم يكن له قيمة كذا في الاسرار واذا تزوج امرأة على عبد
 لغيره منته صحت تسميته عند خلاقا للشافعي حصة الله ووجب الوسيط فان اتاها باعين اجبرت على القبول لانه ادعى عين الواجب
 وان اتاها بالقيمة اجبرت على القبول ايضا وان كاتيم قيمة الشيء قضاة له لا حاجة ان يوتى تسليم مثل الواجب ولكن العيب بهما
 لما كان جبره لا باعتبار الوصف لا يملكه تسليمه قبل التعيين الا بالتقويم فصار لقيمة اصلا من هذا الوجه اذ هي به هذا الاعتبار
 مثل تسليم العبد الذي يحكم به فكان تسليمه من هذا الوجه اذ لا قضاة لان القضاة خائفون عن الاداء فيشيب بعد ثبوت الاصل
 لا قبله فصار لقيمة مثل المسمى في الوجوب لانها صارت اصلا في الايفاء اعتبارا او العبد اصل تسميته
 فكانه وجب بالعقد احد الشمين في نكاح الزوج وتغير المرأة على قبول القيمة كما يجبر على قبول المسمى وهو العبد الوسيط بخلاف العبد
 العين والمكيل والموزون الموصوف لان المسمى معلوم جنسا ووصفا فكانت قيمته مقضاة خالصا فلا يعتبر عند انتفاء ردة

على الاصل فان قيل فلي ما ذكرتم يصير كانه تزود بها على عبدا وقيمته وذلك يوجب فساد التسمية فيب مهر مثل اذن كما قال في
رحمة الله الاية هي انه لو عين العبد فقال تزود بها على هذا العبد اذ قيمته لم يصح التسمية فتند جهالة العبد او لم قلنا انما يفسد
التسمية في المسئلة المذكورة لانه اذا قال على عبدا وقيمته صارت القيمة واجبة بالتسمية ابتداء وهي مجبوزة لانها وراهم مختلفات العبد
لانه لا بد من اختلاف يقع بين المقولين فصار مكانه على عبدا وراهم فيفسد لجهالة فاما اذا قال على عبدا فقد صحت التسمية لان جهالة
لا يمنع الصحة ولم يجب القيمة بهذا العقد لانه ما ساء فيه لكتبتها اعتبرت بناء على وجوب تسليم المسمى لما ذكرنا انه لا يمكن منه الاصر فتبها فاما
كانت مبنية على تسمية مسمى معلوم جازان ثبت كما اذا تزود بها على عبدا بعينه فاستحق او بلك فان بقيته يجب مهر او نصف المهر
قبل الدخول لانها وجبت بناء على مسمى معلوم لا ابتداء كذا في الاسرار قوله ثم الشروع موزق الى اخره اختلفت الامة في جواز
التكليف بالمتنوع وهو المسمى بتكليف بالاطلاق فقال اصحابنا رحمه الله لا يجوز ذلك عقلا ولهذا لم يقع شرعا وقالت الاشعرية
انه جائز عقلا وختلفوا في وقوعه والاصح عدم وقوعه والخلاف فيما هو ممتنع لذاته كما يجمع بين الضدين والعقدين بين شعرتين
فاما تكليف ما هو متنع لغيره كايان من علم الله تعالى انه لا يؤمن مثل فرعون وابي جهل وسائر الكفار الذين ماتوا على كفرهم
فقد اتفق الكل على جوازه عقلا وعلى وقوعه شرعا فالاشعرية تمسكوا بان التكليف منه تعالى لقرون في عباده وما ليك فيجوز
سواء اطاق العبد او لم يطق وهذا لان امتناع التكليف اما ان كالاستحالة في ذاته او لكونه قبيحا لا وجه الى الاول فتصور صدور
الامر من الله تعالى بالمتنع للعبدا ولا طلبة الا في لان ايقع انما يكون باختيار عدم حصول الغرض والقديم منزه عن الغرض
وتمسك اصحابنا رحمه الله بان التكليف العاجز عن الفعل بذلك الفعل بعد سقيا في الشايد كالتكليف الا على بالنذر فليكون نسبة
الى الحكيم جل جلاله حقيقة ان حكمته التكليف هي الا ابتداء عندنا وانما يتحقق ذلك فيما يفعله العبد باختياره فيثاب عليه او يتركه
باختياره فيثاب عليه فاذا كان بحال لا يمكن وجود الفعل منه كان مجبورا على ترك الفعل فيكون معذورا في الامتناع فلا يتحقق معنى
الا ابتداء وباقي الكلام يعرف في علم الكلام فثبت بهذا ان القدرة الممكنة وهي اذني ما يمكن به العبد من اداء الزمة مشه ط
في جوب اداكل بان ثبت بامر بطريق مبدئي او بطريق لفصل بدنيا كان الما سورا ما ليا للاخرا من الجبر عن التكليف ما ليس في الوسخ
ثم هذه القدرة شرط لوجوب الاداء دون وجوب الفعل حتى لو قدر على الاداء في الوقت ثم زالت القدرة بعد خروج الوقت
وجوبه بقضاء الامان هذه القدرة شرط في ابتداء الوجوب لمتى التكليف ولم يتكرر الوجوب في واجب واحد لما بينا ان القضاء
يجب بالسبب الذي يجب به الاداء فكان وجوب القضاء بقا ذلك الوجوب بعينه لا وجوبا اخر وقد يتحقق وجود القدرة في ابتداء
التكليف فلا يحتاج الى اشتراط قدرة اخرى فلهذا وجوب لان الوجوب لا يتكرر في واجب واحد فلا يتكرر شرطه ولان وجوب القضاء
بقا ذلك الوجوب وبقا الشيء غير وجوده رايذا صحت اثبات الوجود ونفي البقاء بان يقال وجد ولم يبق فلا يلزم ان يكون ما هو شرط
للوجود شرط البقاء لان ما هو شرط الشيء لا يلزم ان يكون شرطاً لغيره كالشهود في النكاح شرطاً لابتدائه دون بقائه ولا يلزم منه
تكليف ما ليس في الوسخ لانه بقا التكليف الاول الذي وجد شرطه لا تكلف ابتداء في فلهذا لم يشترط فيه القدرة والدليل عليه
ان في نفس الاخيرة من العمر منتهى تارك ما فاته من الصلوات والعيادات طبع وغير ذلك وقد يتقنا انه ليس بقادر على تداركها
ولهذا تبقى عليه بعد الموت وليس ذلك كاجزاء الاخيرة من الوقت في حق الاداء لانا اعتبرنا ذلك ليظهر اثره في خلقه ولا خلف

للقضاء علم يتردد قد بقيت القوات عليه فلم ان القدرة مختصة بالاداء ولا يلزم عليه ما اذا فاته صلوات في لصحة فقضاءها في الرض قاعد
او موبيا او مضطجها حيث يخرج به عن العهدة ولو لم يشترط القدرة في القضاء لما خرج من العهدة لان اقيام والمركوع والسجود كانت
واجبة ولم يات بها لانا نقول انه قضاء كما وجب عليه الاداء لان الشريط في الاداء اصل القدرة التي يكفيه من الاداء والقائما او قاعدا
لا قدرة كيفية فظهر بهذا ان استطاعة على القيام كانت شرطاً في الابتداء بل شرطاً ذلك كونه قادراً على القيام لا ان يكون القدرة
على القيام مشروطة في الصلوة الا يرمى انه لو كان مريضاً في الوقت يلزمه الصلوة على ما يستطيعه فلم ان الشريط هو مطلق القدرة
لا القدرة المكنية كذا في بعض الشرح وليس بمتفق والمحصل ان بقاء الوجوب يستغنى عن القدرة وان كانت للثبوت ابتداء بدون القدرة
فيظهر ثمرته فيما اذا مات قبل ان يقدر زماناً ثم لما فيه من القوات بتأخيرها عن ادائها لم يكن القدرة موجودة أصلاً لم ياتم فاداء
قدر على الحج شلاً بملك الزد والدا حلة حال من الطريق وجب عليه الاداء فان لم يحج ولم يقدر عليه يؤخذ به يوم القيمة وان لم يكن
قدرة عليه أصلاً لم يؤخذ به وهذا اذا لم يكن الفعل حالة بقاء مطلوباً منه فاذا كان مطلوباً فلا بد من القدرة لان طلب الفعل بدون
القدرة لا يجوز الا يرمى ان المنصور اليه في اشتراط القدرة حالة الفعل فيجب الفعل بحسب القدرة في تلك الحالة فان الصلوة اذا وجبت
عليه في حالة العتق قائماً يقضيها في حالة المرض مضطجها ويخرج به عن العهدة ولو وجبت عليه في حالة المرض مضطجها يقضيها في حالة
الصحة قائماً لا مضطجها فلو لم يشترط القدرة حالة البقاء ولم يكن حال البقاء منظوراً اليها في ذلك لكان الجواب على العكس يؤيده ما ذكر
في الاسرار في مسئلة التفريط ان الاصل ان القدرة المشروطة لا ابتداء وجود الاداء ويشترط لبقاء وجود الاداء لانها شرط الاداء فان
القدر تعالى لم يكلف اداء ما ليس في القدرة واستقطب بالتحج كشيء من حقبة والماد حقيقة وقت الفعل فيشترط قيام تلك القدرة
المشروطة للماد وقت الفعل ايضاً الا ترمى اننا نشترط القدرة على التوجه في الماد حين الباشرة وقيام القدرة على اداء الصلوة
قائماً حين الاداء لا حين الوجوب وبعض الخدائق من تلامذة فقيهننا كان يقول لا فرق في اشتراط القدرة بين الاداء والقضاء لان
الاداء اذا كان مطلوباً بنفسه اشترط فيه القدرة التي هي سلامة الالات حقيقة ان كان مطلوباً لغيره يشترط فيه نفس التوهم لا غير
ما شئنا فكذلك القضاء اذا كان الفعل منه مقصوداً يشترط فيه القدرة وان لم يكن الفعل فيه مقصوداً يشترط فيه التوهم ايضاً حتى لا ينسب
الاخير انما يبقى عليه وجوب قضاء الصلوات المتكثرة والهيئات المتعددة بناء على توهم الاستعداد ليظهر اثره في المواخذة
كما ان وجب الاداء ثبت في البحر الاخير من الوقت بناء على توهم ليظهر اثره في القضاء الا يرمى ان الاداء انما يفوت مضموناً
اذا كان قادراً على الشئ حتى لو عجز عن الشئ سقط فضل الوقت فلو لم يكن القدرة شريطة في القضاء لما سقط بالعجز الا ان
ما وجب بالقدرة الممكنة يبقى بعد فوات تلك القدرة تنوهم حدوث القدرة فان تحقق التوهم وجب الفعل والظاهر اثره في المواخذة
في الدار الاخرة قوله والشرط كونه اى كون القدرة على تأصيل المذكور او كون ما يتكمن به من الاداء متوهم الوجود لان
حقيقة القدرة التي تبنى التكليف عليها لا يسبق الفعل لما عرفنا في مسئلة الاستطاعة ولا بد للتكليف من ان يكون سابقاً على الفعل
فدعت الضرورة الى نقل الشرطية الى قدرة سلامة الالات وصحة الاسباب التي تحدث القدرات حقيقة بها عند ارادة الفعل عبادة
ثبت ان شرط التكليف توهم القدرة لا حقيقةها ولهذا اى ولان بشرط هو التوهم قلنا اذا بلغ الصبي او اسلم الكافر او افاق المجنون
اولهم انما انقض في اخر خبره من الوقت يلزمه الصلوة عند استحسانا وقال زفر رحمه الله لا يجب لانه ليس بقدراً على الفعل

حقيقة لقوات الوقت الذي هو من ضرورات القدرة فلم يثبت التكليف لعدم مشيئة ولا وجه للاعتبار احتمال حدوث القدرة بابتداء الوقت
لان ذلك احتمال بعيد وهو لا يصلح مشيئة للتكليف لان المقصود لا يحصل به الا ترى ان احتمال سفر الحج بدون زاد وراحلة واحتمال
القدرة على الصوم للشبح الغاني واحتمال القدرة على القيام والركوع للمريض المزمع بزوال المرض والزمانة واحتمال الابصار للامى
ببزوال العمى اقرب الى الوجود من ذلك الاحتمال ومع ذلك لم يصلح مشيئة للتكليف وبهذا اولى وجه الاستحسان ان سبب الوجوب
هو جزم من الوقت قد وجب في حق الابل ثبت به اصل الوجوب اذ هو ليس بنقطة في شئ اخر وشرط وجوب الاداء هو توهم القدرة
معية واجواز ان يطالب منه في ذلك الجواز استنادا بتوهم شمس فيض الاداء فيثبت بهذا القدر وجوب الاداء وهو معنى قوله مقصود
اصل اى الاداء مشروعا اى واجبا بهذا الاحتمال ثم بالجزء الحال يتقبل الحكم الى خلفه وهو القضاء فان قيل سلنا ان توهم
القدرة كاف لصحة التكليف اذا كان مبنيا على سلامة الالة وجوده ولو كان لا نسلم ان توهم حدوث الالة وسلامتها كان لصحة فان توهم
حدوث الالة الطيران للامسان ثابته وكذا توهم حدوث سلامة الالة الابصار والمشى للماشى والمقدور مع ذلك لا يصح التكليف بالطيران
والابصار والمشى والتوهم الذي ذكرتم من هذا القبيل لان الوقت للفعل بمنزلة الالة كالميل للبطش والرجل للمشى فلا يصح بناء التكليف
عليه فلما توهم هذه القدرة انما لا يصح شرط التكليف اذا كان المطلوب منه عين ما كلف به فاما اذا كان المطلوب منه غيره فهو كاف
لصحة كاله رابو ضوا اذا كان المقصود منه حقيقة الضو لا يصح الا عند وجود الماء حقيقة فاما اذا كان الغرض منه خلفه وهو التبريد
ففيه هو الماء وان كان بعيدا كان لصحة ليعظم اثره في حق ويشترط حينئذ سلامة الالة بخلاف لانه هو المقصود لسلامته الالة اصل
في مشيئتنا المقصود من هذا التكليف ايجاب الخلف لا حقيقة الاداء فيشترط سلامة الالات في حقه وهو القضاء لسلامته الالات اصل
وهو الاداء بل يكفي فيه توهم حدوثه في طريق الخلف بعض مشايخنا انه يادراك الجواز الاخر لم يميزه السلوقة لان بذلك الجواز يمكن
من اداء الصلوة بان ياتي بالتحريمية فيشرع فيها ثم يتبها بعد خروج الوقت لانه اذا شرع في الوقت ثم اتم بعد خروج الوقت كان
ذلك اداء لا قضاء بهذا هو المذهب فيجب على هذا الوجه ثم يخرج عن العدة بالقضاء وبهذا في الظاهر والعصر والمغرب والعشا ظاهر فافان
ان لا يجب عليه اداء العجر لانه لا يتصور بل يجب عليه قدر ما يتصور وهو الشروع في الفجر فاذا لم يشروع في الفجر او شرع ثم افسد
بغير قضاء ذلك بقدر ثم اذا قضى ذلك القدر يجب عليه الباقي عينا ذلك القدر عن افساد قوله كما كان سليمان عليه السلام
س الى ان سليمان لما عرض عليه الجنيل الصافيات الجيا ووفاته صلاوة العصر او رده كان في ذلك الوقت باشتغالها بها واهلك
اب الجنيل بالعقر وضرب الاعناق كما قال الله تعالى فطلق سحبا بسوق والاعناق تشواها بها حيث شغلته عن ذكر ربه وعبادته وقهر
لنفس لمنهها عن حقلونها جازاء الشدا بان اكرمهم برؤ الشمس الى موضعها من وقت الصلوات او الور وبشجر الريح بدلا عن الجنيل
فتجرى باهره رخاء حيث اصاب اليه اشير في كتاب عصمة الانبياء وكتاب خصص الانبياء من مقصص الانبياء عليه السلام كما في
الحلف على مس السعار فان من خالف ليس السمار ولا يجوز له هذا الجوز فاما القدر فيمنه عند فالتوهم البرقان السماء عين مسوئته
قال الله تعالى اخبرنا عن الجن وانما لمنا السمار والملئكة يصعدون اليها ولو اقدر الله تعالى على صعودها ليعمدوا كعيسى و محمد
عليهما السلام فينقلها بها يمينه بناء على هذا التوهم وان كان بعيدا ثم بحث في الحال بعجزه عن ايجاد شرط البرطاهر وذلك كان
لصحت ولا يقال احادة الزمان الماضي في قدرة الله تعالى ايضا ممكن وقد فضل سليمان عليه السلام فكان ينبغي ان يعتقد لغوس

بهذا الطريق ايضا حتى نرسم الكفارة بها لانا نقول بناك اخبر عن فعل كذا وجرد منه كذا فالصدق يستحيل فيه فان الله تعالى وان
اعاد لزمان الماضى لا يصير الفعل موجودا من الحالت حتى يفعل فلماذا لم ينعقد الغوس كذا ذكر في المبسوط وهو نظير من هبهم
عليه وقت الصلوة اى اعتبار التوهم وان كان بعيدا في وجوب الاداء بخلافه وهو القضاء نظير اعتبار التوهم البعيد في حق من هبهم
عليه اى دخل في وقت الصلوة في السفر وانا اختار لفظ الهجوم دون الدخول لان معناه الايتان بنية الدخول من غير استئذان
وايتان وقت الصلوة بهذه الصفة ولان العجز في هذه الحالة اكثر فان من دخل عليه باستئذان ربه يتيسر ذلك فاما اذا دخل عليه
بنية الظاهر انه لا يمكن التيسر لذلك فيجوز وقت الصلوة على المسافر مع اشتغاله بتعب السفر وعدم من يعمله بالوقت من مؤذن ونحوه
تحقق العجز عن استعمال الماء اعدم تيسره الماء قبل ذلك وبع ذلك توجه عليه خطاب الاصل اى الوضوء وهو قوله فاعلموا الله هم
حدوث الماء بطريق الكرامة كما كان لبعض المشرك ولما ذهب عليه الطلب ان تلمن يقرب به ما ثم يقتل بالبحر الظاهر الى خلفه
وهو التراب قوله ومن الاداء بالاجب الا بقدره ميسرة للماد او اذا ثبت انه لا بد لصفة التكليف من اصل القدرة فاعلم ان الله
تعالى تفصل على عباده ومن عليهم في بعض الواجبات فبني التكليف فيها على قدره كما لا بد لصفة التكليف من اصل القدرة وليس قدرة
ميسرة لمحصل اليسر في الاداء بواسطه اشتراطها وبني زائدة على الاولى اى المكنة بدرجة لان الامكان ثبت بها ثم اليسر
وبالاولى لا ثبت الا الامكان ولهذا شرطت هذه القدرة في اكثر الواجبات المالية ودون البدنية لان اداءها شق على النفس
من البدنيات اذ المال شقيق الزوج محبوب النفس في حق العامة والمفارقة عن المحبوب بالاختيار امر شاق اليه اشار الى اليسر
رحمة الله وفرق ما بينهما اى بين القدين في الحكم ان الاولى وهى المكنة شرطت للممكن من اصل الفعل اذ لا وجود له بدونها
فلما تغير بها صفة الواجب بل ثبت اصل الوجوب فكانت شرطا محضا فلم يشترط دوامها بقاء الواجب كالطهارة شرط يجوز الصلوة ولم
يشترط دوامها بقاء الجواز وكذا يشهد في النكاح والثانية وهى الميسرة شرطت لتيسر فكانت صفة الواجب من لجزء الامكان
الى صفة السهولة واليسر فشرط بقاءها بقاء الواجب لا لكونها شرطا فان عدم الشرط لا يوجب عدم الحكم ولكن لان صفة الواجب قبل
من اليسر الى اليسر بنزولها وبذلك الصفة تبطل الواجب لانه لم يشترط الا بتلك الصفة فلم يكن بقاء الواجب من بقائها وليس
التغير ان لم يكن كان واجبا لصفة العسر بقدرة مكنة ثم تغير بشرط هذه القدرة الى وصف اليسر بل معناه انه لو كان واجبا بقدرة
مكنة كان جائزا فلما توقف الوجوب على هذه القدرة دون المكنة صار كان الواجب تغير من العسر الى اليسر واسطها فكانت صفة
قوله ولهذا اى ولا شرط بقاء هذه القدرة بقاء الواجب الذى تعلق اليه بها قلنا بانه الضمير للشان ليقط الواجب وهو الزكاة
بهلاك النصاب والعشر بهلاك الخارج والخراج اذا اضطلم الذرع انة اى شاملة لان كل واحد منها متعلق بقدرة ميسرة وقال المشافى
رحمة الله اذا تمكن من الاداء ولم يؤد ضمن لان الوجوب تقدر عليه بالتمكن من الاداء ثم بهلاك المال والخارج عجز عن الاداء لعدم
بايوى ومن تقدر عليه الوجوب لم يبرأ بالعجز عن الاداء فبقى عليه كافي ديون العباد وصدة الفطر ولان الواجب جزء من النصاب
فلما لم يبق حتى ذهب المال بعد مكنة صار مفقودا لمحق من محله فيضمن كمن لم يصل حتى ذهب الوقت ولنا ان الشرع اوجب الاداء بالصفة
اليسر لانه علقها بقدرة ميسرة والحق المستحق متى وجب لصفة اليسر الا كذلك لان الباقي عين الواجب ابتداء كالمالك اذا ثبتت
بيعته كذلك ان ثبت بتيه يتيه كذلك وكذلك ما في الذمة من صلوة او صوم او مال وهذا الواجب وجب ببعضه فاما الاجتهاد

او تقدر بها فلو بقي بعد هلاك المال الذي هو ثمار لا تقرب غرائبه ياتي على اصله فلا يكن الباقي ما كان واجبا ابتداء بل يكون شيئا آخر فلا يجب الالباب جديدة ولا يلزم عليه بقا الواجب بعد استهلاك انصاب وان كان الباقي غرامته محضة لانه لما تعدى على عمل مشغول بحق الغير عند المستملك قائما زجرا عليه فيبقى الواجب ببقاء المال تقديرا ثم استوضح وجوبها بقدرته ميسرة فقال الاخرى انه اسي الشارع خص الزكاة بالمالي الناحي اسي خلق وجوبها بوصف الثمار ليلا يقتضيه اصل المال وانما يفوت به بعض الثمار غير ان الشارع اقام البدل في انصاب المعدل لغرض مقام حقيقة تيسر لان في التعليق بحقيقة النقص حرج ولذلك اوجب قليلا من كثير وهو ربع العشر فصرقنا انها متعلقة بقدرته ميسرة فشرط دوامها لبقاء الواجب ولا يلزم عليه ما اذا ملك بعض انصبة حيث يبقى الواجب بقدر الباقي وان كان لا يجب به في الابتداء لان اشتراط انصاب في الابتداء لم يكن ليسر لان الواجب ربع العشر وادار درهم من اربعين ورها مثل اذار خمسة من مائة درهم في اليسر بل اشتراط في الابتداء ليصير المكاف به اهل للوجوب فان المطلوب انما هو الفقير والغنا بصفة حسن لا يتحقق من غير الغنى الا ان الشارع اكد هذا الشرط في باب الزكاة فاعتبر الغنا بالمال الذي جعل سببا للوجوب فكان انصاب بهما بمنزلة القدرة الممكنة في العبادات البدنية فلم يشترط بقاءه لبقاء الواجب فكان ينبغي ان لا يسقط الزكاة بهلاكه الا انما تسقط لغوات الثمار الذي تعلق اليسر به لا لغوات انصاب واذا ملك بعضه بقي بقسط الباقي لبقاء اليسر بقاء الثمار في ذلك بقدر قوله والعشر باخراج يعني وجوب الشر متعلق بالقدرة ميسرة ايضا لانه من مؤن الارض وقد تعلق بحقيقة الخارج الذي هو ثمار بالبرقبة الارض ولا بالمال اخرج من اسكان الايجاب فيها وجب قليل من كثير من اسكان ايجاب الكل فلذلك يشترط بقاءه لبقاء الواجب فاذا ملك خارج يسقط وخروج بالمكن من الزراعة يعني انه وجب بصفة اليسر ايضا لانه من مؤن الارض كالعشر وتعلق وجوبه بقاء الارض لا ببقيتها حتى لو كانت الارض سبعة لا يجب عليه شيء وكذا لو لم يتيمم الخارج بان ذرها ولم يخرج شيء ولم يتعلق بكل الثمار بل ينعطه حتى لو زادوا الخراج على نصف الخارج يحط الى النصف فثبت انه واجب بصفة اليسر لانه ان الثمار هنا اعتبر تقديرها بالمكن من الزراعة لان الواجب ليس من جنس الخارج فامكن اعتبار الثمار التقديرى بالمكن من الزراعة فلا يحل تقصيره عذرا في ابطال حق المرأة ويجعل الثمار موجودا حكما لتقصيره حكما بحمل موجودا بعد طول في مال الزكاة بخلاف العشر لانه احصا في فلا يكن ايجابه الا في الثمار الحقيقية بخلاف ما اذا اصاب الزرع آفة حيث يسقط الخراج لانه لم يقصر حيث لم يطلها الا انه اصبحت فلا يلزم شيئا للأيدي الى استيصاله حتى لو كان بعد الاضطراب مدة يكره فيها استغلال الارض الى اخر السنة لا يسقط الخراج ايضا كذا سمعت من شيخنا قدس الله روحه قوله ولهذا اسي لاشتراط بقاء القدرة الميسرة لبقاء الواجب المتعلق بها قلنا ان الحاشية في اليمين الذي له قدرة الكفيرة بالمال اذا ذهب ماله بعد ما وجبت عليه الكفارة بالمال وجب عليه الكفيرة بالصوم لان هذه الكفارة تجب بقدر ميسرة لو هين اعد بها ان الشارع خيره بين الواع الكفارة وذلك تيسر لان انما اذ انبت له يوفق ثمارها باليسر عليه كالسافر بخير بين الصوم والفطر لو كان الواجب عينا كان اشق عليه كالمقيم يجب عليه الصوم عينا ولا يلزم عليه صدقة الفطر حيث خيره بين نصف صاع من بزر بين صاع من شعير او تمر وغير ذلك ولم يفرض التخيير حتى قلنا انها واجبة بقدره ممكنة لان ذلك ليس تخييرنا فلا يفيد اليسر حقيقة ان المقصود من التخيير قد يكون تأكيد الواجب وقد يكون تيسر الامر على المكلف فنطيه الاول قوله تعالى ان اقتتلوا ففسكروا

أو أخرجه من دياره كإي اليمين أن يصدر واحد منها أو تركه لولد كصحت عليه ما أن تقرأ أو الليرة ربع القرآن أو تقرأ الكتاب
 الفلانة أو تكتب كذا جزاء من العلم ثم تنام والذ لا تنقن منك فالقصد منه تأكيد ما أوجبت عليه من الشهادة في التبع لا اليسر عليه
 ومعناه ولا يترك من أن تفعل واحدة من الأشياء البتة وإن لا يثبت منك الشهادة لا محالة ونظير الثاني قولك لفلانك أنت خير مني
 الذي هم لها أو خير أو فأكبره فالقصد منه التيسير معناه اختر منها ما تيسر عليك ثم يعرف المقصود التخييرات الشرعية يكون تلك الأشياء التي
 خيرة المكلف فيها متماثلة في المعنى أو غير متماثلة غير أنها إذا كانت متماثلة في المعنى فالنظر في الصورة والصورة في الصورة فيضيد تأكيد
 وإن كانت مختلفة في المعنى غير متماثلة فيه كما في الصورة فيضيد التيسير لا محالة فصدقة الفطر من القيل الأول
 للملأ الواجب فيها مقدار ما يتيه نصف صاع من بر أو قيمة صاع من شعير أو قدر تساويه عندهم وكذا المقصود دفع حاجة الفقير في هذا
 اليوم والكل فيه سواء فلا يقيده التيسير قصد بل يفيده التأكيد ويصير معناه لا بد من أن يقع الاداء لا محالة ما باو أو قصد صاع
 من طعام غير ذلك مما يماثل في المالية وكفارة اليمين من القيل الثاني لأن ما يتيه تلك الأشياء مختلفة اختلافا ظاهرا فالنظر في ما يقع
 على الصورة والمعنى فيضيد التيسير الثاني أنه نقل الحكم إلى الصوم بالعجز الحالى مع توهم القدرة فيما بعد ولم يعتبر العجز المستدام في
 العمر كما اعتبر في حق الشيخ الثاني وكما أقر عدم المستمرة قوله أن لم أت البصرة فبدي حرو قوله أن لم اطلقك فانت طالق
 فعدل فلك على تيسر الأمر على المكلف وفتح باب التذرك عليه بالخروج عن العهدة بالصوم في الحال وإذا ثبت أنها وجبت بقدر
 يسيرة كان أي وجوب الكفارة من قبيل الزكوة في اشتراط بقا القدرة بقا الواجب فإذا ملك المال انتقل الوجوب إلى الصوم
 ضرورة قوله إلا أن المال أي مكن المال لى آخره جواب عما يقال لما كانت الكفارة من قبيل الزكوة حتى سقطت بهلاك المال
 كالزكوة كان ينبغي أن لا يعود الوجوب بحصول مال آخر بعد إسقاطه كما في الزكوة فقال الوجوب في الزكوة متعلق بالعين فإن
 الشرع اعتبر القدرة على الاداء للمال الذي وجبت الزكوة بسببه لا بالمال الآخر وجعل انقضاء الواجب قال الله تعالى
 وفي أموالهم حتى معلوم للسائل والمحرّم وقال عليه السلام في المرقاة ربع الشهر في أربعين سنة في خمس من الأهل شاة
 فمصول مال آخر بعد فواته لا يثبت القدرة على الاداء فلا يعود الوجوب فاما في الكفارة فلم يتعلق الوجوب بمال عين بل بمطلق
 الحال لأن المقصود ما يصلح للتقرب الموجب لغواب السائر لا ثم لم يشر فيه الماء فكان المال الموجود وقت البحث
 والمستفاد بعده فيه سواء قاسى مال أصابه من جد أي بعد البحث أو بعد الهلاك واست به القدرة أي حصلت وثبت بخلاف
 الزكوة ولهذا أي ولأن المال غير معين في الكفارة سواء استهلك منه الهلاك حتى سقط وجوب التكفير بالمال
 بالاستهلاك كما سقط بهلاك بخلاف الزكوة لأن المال فيها لما كان عيناً كان استهلاكه بعد على محل مشغول بحق الغير
 فيوجب الزمان ولما لم يبين المال بهنا لم يكن الاستهلاك بعد على حق الغير لوجه فكان الهلاك والاستهلاك سواء قوله
 بما يابح إلى آخره يتم أن يكون جوابا لما يقال في وجوب بقدره ميسرة بدليل أنه يشترط فيه القدرة على الزام
 والرجعة وبما زام أن على أصل القدرة فإن أدى القدرة فيه صحت البدن بحيث يقدر على المشي والكتياب والذ في الطريق
 وهذا واضح التذرية ما شيا ثم لم يشترط بقا بالبقاء الواجب حتى لم يسقط منه الحج فوات القدرة على الزام والذ لجهل تقدير الوجوب
 عليه وحتى تحت عهدة وكذلك صدقة الفطر وجبت بقدره ميسرة بدليل الغنى بالانصاب بشرط الوجوب وأصل القدرة يحصل بمالك

نصف صاع من بر او صاع من شعير او حتى جازم لم يشترط بقاؤها بقاء الواجب حتى تبقى في ذمته بعد فوات الغنائم فاشارة الى الجواب بان ذلك
 لا يمكن ان يكون ابتداء بيان ان باقين العبادتين تجبان بقدره ملكة الحاج فلا يشترط فيه نفس الاستطاعة كقوله تعالى من استطاع
 اليه سبيلا ولا يتحقق الاستطاعة للثاني عن الكعبة الا بالزاد والراحلة فانها من ضرورات مثل نفا السفر على ما عليه العادة فكانت
 اشتراطها لبيان ادنى التمكن من هذا السفر لا للتيسير لان اليسر لا يقع الا بخدم وراكب واعوان وليست هذه الاشياء بشرط بالاجاء
 فثبت ان القدرة على الزاد والراحلة شرط الوجوب لا شرط اليسر فلم يشترط في احوالها بقاء الواجب وانما لم يعتبر التوجه الذي ذكره
 السائل في كونه ادنى القدرة كما اعتبر في الصلوة لان في اعتبارها فيه حرجا عظيما فانه يؤدي الى الهلاك في الغالب واخرج معنى وعبر
 في اداء الصلوة ليظهر اثره في خلفه وهو القضاء لا يغير الاداء ولا خلف بلح فيبقي لمباشرة الحرج فذلك لم يعتبر وكذلك اى وشيئ
 صدقة الفطر في اتمها المذهب لصحة اليسر بل يجب بقدره ملكة واشترط انما فيها ليس ليس بل يصير الموصوف به اى بالغنا اهل
 لاقتار يعني هذه الصدقة وجبت اغتار للفقير عليه سلام اغنوا هم فلم يكن ياب من اعتبار صفة الغنا في المكاف ليصير هو سطرته المالك فغنا
 احوال الاغتار من غير الثنى لا يتحقق كالتعليك من غير المالك واعتبر من عليه بان المراد من الاغتار المذكور في الحديث ليس الاغتار
 الشرعي بل له اذ اغتار به عن مسئلة باتيا كفاية يوم العيد اليه فلا يكون المعنى الشرعي شرطا لا يثبت به واجب عنه بانه ثبت بالدليل
 ان المراد من الاغتار كفاية الفقير بقدرته قوله عليه السلام عن المسئلة فبقى المعنى المشروط في جانب المودى مطلقا فنصرت له
 ما هو المتعارف في الفروع وهذا ضعيف لان اشتراط الغنا في المودى ثبت ضرورة وجوب الاغتار فاذا ثبت ان المراد منه ليس في
 الشرعي فكيف ثبت اشتراط في المودى به فالاولى ان يقال انما اعتبر الغنا الشرعي لانها شرعت للاغتار الفقير عن السؤال بالضرر
 فلو كان الفقير المودى وجوبها صارت مشروعة لاحواجه الى السؤال وذلك لا يجوز ببيان انه اذا ما يمكن به من اغتار الفقير عن مسئلة
 وهو نصف صاع من بر مثلا كان هو غنيا من المسئلة به متمكنا من الاغتار فلو اعتبر به الغنا وامر بالاغتار لعاد الامر على موضوعه
 بالنقص لانه حينئذ يصير محتاجا الى المسئلة وهذا لا يجوز لان دفع حاجة نفسه لئلا يحتاج الى المسئلة اولى من دفع حاجة الغير ولهذا
 شرط الشافعي رحمه الله ان يملك من وجبت عليه الصدقة صاعا فاضلا من قوته وقوت من يقوته يوم الفطر وليلتزم الا ان
 عندنا ما دون النصاب له حكم العدم في الشرع حتى حل لما لك الصدقة فشرطنا النصاب ليشبث حكم الوجوب وشرعا فتحقق الاغتار ثم يتصور
 ما ذكر ان الاغتار شرط الالبية لا اليسر بقوله الا يري اى انه اى هذا الواجب وصدقة الفطر يجب بثياب البذلة اى بالثياب التي
 يتبذل وتستعمل في اللبس اذ ثياب البغال التي تلبس في الواسم حتى لو ملك من هذه الثياب فاضلة عن حاجة الاصيلة ما يساكو
 رجت عليه صدقة الفطر وهذا النوع من المالك يحصل اصل التمكن والغنا دون اليسر لان حصوله متعلق بالمال النامي ليكون
 الاداء من الفضل وليس ذلك بشرط ههنا ولهذا لا يشترط حولا ان الحول لمحقق مما بل اذا ملك لصاحب البلية الفطر لم يزد صدقة الفطر
 ويلزمه بسبب راس بحر والمدير وام الولد والعبد المديون فخرجنا ان الغنا شرط التمكن لا شرط اليسر فلم يشترط واما بقاء
 الواجب وانما يمنع الدين عن وجوب هذه الصدقة لانه بعد الغنا لانها وجبت لصدقة اليسر والغنا من شرط الالبية فيمنع الوجوب
 لعدم الحاجة ولهذا لا يمنع الدين العبد عن سبيته للوجوب اذا ملك المولى نصبا فاضلا عن حاجة الاصيلة لان الغنا شرط العبد
 ليس بشرط ودين العبد لا يمنع حصول الغنا بل آخر فلا يمنع الوجوب بخلاف دين عبد التجارة حيث يمنع وجوب الزكاة لان

اشترط في الزكوة العنا بيمين النصاب حتى سقطت الزكوة بهلاك النصاب ان كان خيلا بال آخر ودين العبد يعدم فتاب به فيمنع وجوب الزكوة والله اعلم
فصل في صفه بحسن المامور به اعلم ان حسن الشيء عند من جعله عقليا عبارة عن كون عاقبة حبيده والقيح بخلافه وعند من جعله شرعيا
هو موافقة الغرض والقيح بخلافه ذلك وقيل بحسن عبارة عن كون الشيء مطلوب الوجود والقيح عبارة عن كونه مطلوب العدم وفي تحقيق بحسن
والقيح وكونها عقليين او شرعيين كلام طويل لنا ولا شعرت به ليس هذا موضع تقريره ثم ان حسن المامور به من قضاياء الشرع لا من موجبات
اللغة لان صيغة الامر تحقق في القبح كال كفر والسفه والعبث كما يتحقق في الحسن الا يري ان السلطان الجابر اذا امر انسانا بالمال انسان
او نفسه بغير الحق كان امر حقيقة حتى اذا خالفه المامور ولم يات بما امر به يقال خالف السلطان الا ان الامر ما كان طلب المامور به بأكبر
الوجه حتى صار واجب الاقدام عليه والتأخر حكيم على الاطلاق اتفقنا الامر الصادر منه كون المامور به حسنا لانه لا يبق بالحكمة
طلب ما هو قبيح باكد الوجه قال الله تعالى ان الله لا يهدي القوم الفاسقين وقال جل جلاله ويهيئ عن الفخشاء والمنكر فنزل الامر منه على كون المامور به
حسنا والعقل آلة يعرف بها الحسن لانه موجب له نفسه اذ لو كان حسن المامور به بالعقل لما جاز وروى النسخ عليه لان حسن العقل لا يرد عليه
التبديل بحسن شكر النعم وحسن العدل والاحسان ثبت ان حسن المشرعات من تفضيحه الشرع والعقل يدركه الحسن في بعضها في ذاته
و في بعضها في غيرها فان قيل الفصل عرض وانه صفة والصفة لا يقوم بها الصفة فكيف يصح وصفه بالحسن والقيح والوجوب حقيقة واليضا
الفعل قبل الوجود يوصف بكونه حسنا وقيحا واجبا وحراما والعدم لا يقبل الصفة حقيقة فلما هذه صفات راجعة الى الذات كالوجود مع
للوجود والحدوث مع الحدث وكالعرض الواحد الذي يوصف بانه موجود ومحدث ومفروق وعرض وصفة ولون وسواد فهذه صفات
راجهة الى الذات لا معان زائدة عليها ولان الفعل يوصف بانه حسن وقبيح لدخوله تحت تحيين الله تعالى وتقيمه كما انه يوصف بانه
حادث ومحدث لدخوله تحت احداث الله تعالى لانه محدث قام به لان ذلك الحدوث محدث فيحتاج الى حدوث اخر فيعود الى القول
لمعان لانهاية لها وانه باطل ولان هذه صفات اضافية واسماء نسبية والصفات الاضافية ليست بمعان قائمة بالذات ويكون لهذا
موصوفة بها على الحقيقة وانما يتقضى وجود عين عاقبة بين الصفة والموصوف والاسم والمسمى كما في نطق الاب والابن والابن فالذات
موصوفة بهذه الصفات حقيقة لا مجازا وان لم تكن الابوة والبنوة والاخوة معاني قائمة بالذات زائدة عليها ثم يوصف المعدوم بهذه
الصفات على الطريق الاول والثاني مجازا لان صفات الذات لا يتصور قبل الذات وكذلك الاحداث لا تتعلق بالمعدوم الاحالة
الحدوث وعلى الطريق الثالث على سبيل الحقيقة لوصف المعدوم بانه معلوم ونذكره ونجرح عنه كذا في الميزان قوله المامور به نوحا بحسن
لمعنى في عينه وحسن لمعنى في غيره والذي حسن لمعنى في عينه نوحا ما كان المعنى في موضعه كالصلوة فانها تبادى بافعال واقتوال
للتعظيم والتعظيم حسن في نفسه يعني في صفة الحسن حسن لمعنى في عينه اى اتصف بالحسن بحسن ثبوت في ذاته وحسن لمعنى في غيره اى اتصف
بالحسن الحسن ثبت في غيره والقسم الاول منقسم على قسمين ما كان المعنى اللام للعبد اى المعنى للذي اتصف به المامور به بحسن في موضعه
من غير نظر الى واسطة كالصلوة فانها تبادى بافعال واقتوال وضعت للتعظيم قدم الافعال في الذكر على الاقوال لان بني الصلوة
على الافعال الا ترى انها تجب على القادر على الافعال دون الاقوال ولا تجب في حكمه ثم قيام العبد بين يدي الرب واضعا لليدين
على الشمال صار فاطرفه الى الارض تعظيما له في نفسه ثم اعقابه بالركوع زيادة في التعظيم ثم الحاق السجود به نهاية في التعظيم ووضع
اشرف اعضائه على التراب وكذا التكبير والثناء وتلاوة القرآن والتسبيحات وسائر اذكار الصلوة تدل على انها

التعظیم والمہانتہ سے الشرف والقدیس و بخل الجہود سے اظہار العبودیۃ والمسکنتہ الخالقہ ثبت ان افعال الصلوۃ واذکارہا جمیعاً متعلقہ
 بالتعظیم والتعظیم اللہ تعالیٰ حسن فی نفسہ لانه من باب الشکر وشکر المنعم واجب عقلاً والایمان من ہذا القسم ایضاً بل ہو اعلیٰ درجۃ من الصلوۃ
 لان حسنہ لا یجمل السقوط بحال بخلاف الصلوۃ و لہذا قدم الامام فخر الاسلام ذکرہ علی ذکر الصلوۃ الا ان الشیخ لم یذکرہ ہینا اعتماداً
 علی ذکر الصلوۃ فانہ لما ذکر ان حسن الصلوۃ لیسنا غرض ان الایمان بہذا الوصف اعلیٰ قولہ الا ان یكون فی غیر حینہ او حال ایضاً
 کما راجعہ الی التعمیم لے الا ان یكون التعمیم فی غیر وقتہ كالصلوۃ فی الاوقات المکروۃ بہ و کادار الفرض قبل الوقت او غیر
 حالہ كالصلوۃ فی حال الحيض والتفاس وحدث وبنما بہ فان ہذہ الحالتہ لیسبت بصارتہ لتعظیم لفقہ شرط و ہو الطہارۃ و کذا حکم سائر
 الشرط فی غیرہ شیوہ ہذا عارض فیصیب حراماً قولہ واما التعمیم بالواسطۃ بما کان الہی فی وضعہ كالزکوۃ والصوم والحج فان ہذہ
 الافعال بواسطۃ حاجۃ الفقیر الفقیر واستشہاد النفس وشرف فی المکان تمنعت اعناء بباد اللہ و ہر عددہ و تعظیم شعاعہ فصارت
 حستنا من العبد للرب عزت قدرتہ ثلاثہ معنی لكون ہذہ الوسائط ثابتہ بخلق اللہ تعالیٰ مضافۃ الیہ و ہو القسم الثانی من افعال
 الاولین فالزکوۃ صارت جنتہ بواسطۃ دفع حاجۃ الفقیر لانہا ایثار جزو مقدر من النصاب المولیٰ للفقیر المسلم الذی لیس بہلشہ
 ولا مولاہ ولا یتیم ہذا العمل الا بواسطۃ دفع حاجۃ الفقیر الذی ہو من خواص الرحمان فصارت حسنۃ بہذہ الواسطۃ لانہا
 لان تملیک المال وتنقیصہ فی ذاتہ اذا عتہ و ہی حرام شرعاً و ممنوع عقلاً والصوم صار حسناً بحصول قہر النفس الامارۃ
 بالسوء التي ہی عدو اللہ وعدوک بہ کما جاء فی الخبر انہ تعالیٰ اوحی الی داؤد علیہ السلام عاد نفسك فانہا اتصبت لعبادتی
 وقال علیہ السلام اعدی عدوک نفسك التي بین جنیک و لہذا کان ایہما دمع النفس اقوی من ایہما دمع اہل الحرب حتی یحی
 ایہما والاکبر فی قولہ علیہ السلام رجعتنا من ایہما الا صغری ایہما والاکبر فضلاً بحسنا بہذہ الواسطۃ لانہ حسن فی ذاتہ لان
 تجویع النفس و منع نعم اللہ عن مخلوک مع النصوص لم یصح لہا لیس بحسن والحج صار حسناً بواسطۃ انہ زیارۃ المکنۃ معظمتہ
 عظیمہا اللہ تعالیٰ و شرفہا علی غیرہا و فی زیارتہا تعظیم صاحبہا وصار حسناً بواسطۃ شرف المکان لالذاتہ اذ قطع المساقۃ
 وزیارتہا اماکن معلومتہ یساویان فی ذایتہما سفر الباریۃ وزیارتہا البلاء وغیر ان ہذہ الوسائط ثبتت بخلق اللہ تعالیٰ بلا اختیار
 للعبد فان الفقیر الفقیر لیس بمستحق عبادۃ اذا العبادۃ لا یتحقق الا اللہ تعالیٰ وحاجۃ الی الکفایۃ ثابتہ بحق اللہ تعالیٰ
 جل جلالہ بدوان اختیارہ قال اللہ تعالیٰ و ایتہ ہو اغنی و اقنی اسی فقر فی قول و النفس لیسبت بجانبہ فی صفتہا بل سی
 مجبورۃ علی تلک الصفتہ کالنار علی صفتہ الاحراق و لہذا لا یلا امر احد علی المیل الی الشهوات ولا یسئل عنہ یوم القیامت ولا یقال
 لما لم یکن النفس جائنۃ فی صفتہا کیف استحققت القہر لانا نقول انما وجب قہر لہا لفتہ ہوا یا لئلا یقع المرء فی البلاء
 بسبب متابعتہ ہوا یا کما ان التباعہ وجب عن النار احترازاً عن البلاء وان کانت مجبورۃ علی الاحراق غیر مختارۃ فیہا
 و کذا قتل الحیتہ والعقرب وسائر الموزیات جائزہ وان کانت مجبورۃ علی الایذار غیر جائنۃ فی ذلک احترازاً عن الضرر البیت
 لیس بمستحق لتعظیم ہمنہ اذ ہو حجہ کسائر البیوت بل یجعل اللہ تعالیٰ ایاہ معظمتہا وامرہ ایاہا بتعظیمہ ولما ثبت ان ہذہ
 الوسائط ثبتت بخلق اللہ تعالیٰ بلا اختیار للعبد کانت مضافۃ الی اللہ تعالیٰ وسقط اعتبارہا فی حق العبد فصارت ہذہ
 العبادات حسنۃ بنما العبد من العبد للرب بلا واسطۃ كالصلوۃ و لذلک شرطہا الالابیۃ الکاملۃ فلا یحیی علی الصبی كالصلوۃ خلافہا

لشأنه رحمه الله في فصل الزكاة فإن قيل الصلوة صارت قربة بهما بواسطة الكعبة أيضا فينبغي أن يكون من هذا القسم كالنج قلنا انما أراد
بالواسطة بهما ما يتوقف ثبوت الحسن للمامور به عليه كما بينا أن حسن هذه العبادات يتوقف على هذه الوسائط المذكورة حتى شابهت باعتبارها
الحسن بغيره والصلوة تعظيم الله تعالى حسن في ذاته من غير توقف له على جهة الكعبة فانها قد كانت حسنة حين كانت القبلة بيت المقدس
وجهته المشرق وقد تبقى حسنة عند فوات هذه الجهة حاله اشتباه القبلة فلما لم يتوقف حسنهما على الوسائط كانت من القسم الاول بخلاف تلك
العبادات فانها لا تكون حسنة بدون وسائطها فكانت من القسم الثاني أشار الشيخ الامام العلامة مولانا بدر الملة والدين في فوائد
التقويم قوله وحكم بدين النوعين وهو أن الواجب متى ثبت لا يسقط الا بفعل الواجب او باعتراض ما يسقط بعينه أي اسمى احسن لمعنى
في عينه ولما تحقق به واحد وهو أن الواجب متى ثبت لا يسقط الا بفعل الواجب اسمى بالاثبات به او باعتراض ما يسقط بعينه اسمى بالاثبات
استقاط لنفسه بلا واسطة مثلا الحيض والنفاس ونحوهما وهو اختراز عما وجب بغيره فانه يسقط بسقوط ذلك الغير ويبقى بقاءه كالوضوء والسعي
الى الجمعة واعتراض عليه بان المراد من الواجب ان كان ثابت في الزمة بالسبب اصح قوله باعتراض ما يسقط بعينه لانه قد يسقط بعد
الوجوب بالعوارض الحادثة في الوقت ولكن لا يستقيم ايراده في هذا الموضع انه في بيان حسن ما ثبت بالامر لا في بيان حسن ما ثبت بالسبب
وقد عرفت ان ما ثبت بالسبب وهو نفس الوجوب لا يتعلق بالخطاب وان كان المراد ما ثبت بالامر وهو وجوب الاداء لا يستقيم قوله
باعتراض ما يسقط لان وجوب الاداء بعد ما ثبت لا يسقط بعراض واجب عنه بان المراد منه ما ثبت بالسبب الا ان السبب لما عرف بالامر
صحت اضافة ما ثبت به الى الامر بواسطة لما صحت اضافة ما ثبت بالمقتضى الى المقتضى على ما مر بانه قوله والذي حسن لمعنى في غيره نوعان
القسم الاول نوعان ما يحصل المعنى بعده بفعل مقصوده كالوضوء والسعي الى الجمعة ما يحصل المعنى بفعل المامور به كالصلوة على الميت والجهاد
واقامة الحدود فان ما فيه من الحسن من قضاء حق المسلم وكبت اعداء الله تعالى والفرج عن المعاصي يحصل بنفس الفعل كالقسم الاول
ما يحصل المعنى بعد بفعل مقصود الضمير راجع الى ما يعني به ان الغير الذي شرع هذا المامور به لاجله وثبت الحسن له بواسطة لا يحصل بعده
حصول المامور به لا بفعل قصدى كالوضوء والسعي الى الجمعة فان الوضوء في نفسه ليس بحسن لانه تبرؤ وتطهر في نفسه وليس في ذلك
حسن وانما حسن للتوصل به الى اداء الصلوة فكان حسنا لغيره وكذا السعي ليس بحسن في نفسه اذ هو مشى ونقل اقدام وليس في ذاته حسن
وانما حسن وصار مامورا به لاقامة الجمعة اذ به يتوصل الى اداها فكان حسنا لمعنى في غيره ايضا ثم الصلوة لا يتبادر بالوضوء بحال الجمعة
لا يتبادر بالسعي بوجه بل بفعل مقصود بعد حصول كل واحد منهما فكان هذا القسم وهو القسم الثالث كما ملا في كونه حسنا لغيره كالقسم الاول
في كونه حسنا بعينه والنوع الثاني من القسم وهو رابع الاقسام ما حسن لمعنى في غيره ولكن ذلك الغير يتبادر الى المامور به من غير حاجة
الى فعل مقصود له كالصلوة على الميت والجهاد واقامة الحدود فان صلوة الجنائزة ليست بحسنة في ذاتها اذ هي بدون الميت بحيث
كذا ذكر القاصي الامام ابو زيد رحمه الله وانما صارت حسنة بواسطة اسلام الميت لا ترمى ان الميت لو لم يكن مسلما كانت الصلوة
عليه قبيحة منها قال الله تعالى ولا تصل على احد منهم مات ايدا الآية فيثبت انها حسنة لمعنى في غير الوضوء هو قضاء حق الميت حتى الميت
المسلم وكذا الجهاد ليس بحسن في وصفه لانه تعذيب بجماد الله وتخريب بلاد هـ وليس في ذلك حسن كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
الا ذمى نبيان الرب ملعون من يدم نبيان الرب وانما صار حسنا بواسطة كفر الكافر فانه لما صار عدوا لله وللمسلمين وقصد الى محاربتهم
مشرع الجهاد اعدا للكلية وقهر لهم واعزاز للمدين الحق فكان حسنا لغيره وكذا اقامة الحدود ليست بحسنة في نفسها فانها تعذيب

العباد ولینا ولسم کما یجہاد ولکنما صارت حسنة بواسطۃ الرجم عن المعاصی المفصیلة الی الفساد وتناذیر الی تحقیق حیوانۃ النفس و المال و العرض و النسب فكانت حسنة غیر ما لکن المعنی الذی شرع الماسور بہ لاجلہ فی هذا القسم یحصل بنفس الایتان بالما سور بہ فان قضاہ حق المیت و اعلاء الدین بقدر اعدائہم و الزجر عن المعاصی یحصل بنفس الصلوۃ و الجہاد و اقامۃ الحدود من غیر توقف علی فعل آخر فکان هذا القسم فی کونہ حسنا لغيرہ دون القسم الثالث لشبہہ بالحسن بعینہ من وجہ فکان فی مقابله القسم الثانی فی فائدہ حسن بعینہ مشبہہ بالحسن لغيرہ و هذا القسم حسن لغيرہ مشبہہ بالحسن بعینہ و انما اختلفت الوسائط و ہی السلام المیت و کفر الکافر و ارتکاب المنہی عنہ ہنا دون الصوم و تطہیر لاسہا و ان کانت بتقدیر اللہ تعالیٰ و شیتہ فی ثبوت یا خیار العبد و صناعہ عن ملوایۃ فوجب اعتبارہا و اذا اعتبرت کانت العبادة حسنة لمعنی فی غیرہ لان العبادة تتم بالعباد للرب عزت قدرتہ فیکون الواسطۃ المضافۃ الی غیر اللہ تعلیٰ غیر فعل العباد و صورۃ و معنی بخلاف تلک الوسائط فانہا تمت بصنع اللہ لا بصنع العبد فیہا فسقط اعتبارہا فیقیت العبادة حسنة من العبد للرب بلا واسطۃ قوله و حکم ہذین النوعین

واحد ایضا کما ان حکم النوعین الاولین واحد و ہو یقار الواجب بوجوب الغیب و سقوطہ بسقوط الغیب و واحد ایضا کما ان حکم النوعین الاولین واحد و ہو یقار الواجب بوجوب الغیب و سقوطہ بسقوط الغیب حتی لو سقطت الصلوۃ بخیض او نفاس او غیرہا سقط وجوب الوضوء و کذا حکم السعی حتی لو نقل من الجامع مکرا بعد السعی قبل اداء الجمعة ثم خلی عنہ کان السعی واجبا علیہ ولو حل مکرا الی الجامع او کان متکففا فیہ فصلی الجمعة سقط اعتبار السعی ولا یتیمن لعدم نقصان فیما ہو المقصود و ان سقطت الجمعة عنہ لم یرض او سقر سقط السعی و کذا حق المیت تنی سقط یمارض منہا من اختیارہ من بغی او قطع طریق سقطت الصلوۃ علیہ و کذا اذا قام بہ الولی سقط عن الباقرین حصول المقصود و کذا اذا تم تنکسر شوکۃ الکفار بالقتال مرة لم یسقط الفرض و وجب القتال ثانیاً ولو تنور اسلام الخلق عن آخرہم ینقطع من القتال و ان کان ذلک خلاف ما یحب فان النبی علیہ السلام قال لن یمرح ہذا الدین قایساً تقاتل علیہ عصابة من المسلمین حتی تقوم الساعة

فحصل فی النہی النہی فی اللغة المنع و منہ النہیۃ للعقل لانه مانع عن القبیح و فی اصطلاح اہل الاصول ہوا استدعا ترک الفعل بالقول من مودونہ و ینقل ہو قول الفاعل لغيرہ لا تفعل علی سبیل الاستعلاء و یقل ہو اقتضاء کف عن فعل علی جہۃ الاستعلاء و ہذہ العبارات بعضها قویب من بعض و یفہم ما فیہا من الاحترازا ت فاذکرنا فی حد الامر الامر ثم صیغۃ النہی و انکانت متروکہ بین التجریم کقولہ تعالیٰ ولا تقولوا الزنی و الکذاب کقولہ تعالیٰ و ذروا البیع اذ معناه لا تباعوا و التبیح کقولہ تعالیٰ ولا تمدن عینیک الآیۃ و بیان العاقبۃ کقولہ تعالیٰ ولا تحسبن اللہ غافلاً عما یعمل الظالمون و الدعا کقولہ تعالیٰ لا تلحنی الی نفسی و الیاس کقولہ لا تقذروا الیوم و الارشاد کقولہ تعالیٰ لا تسألوا عن اشیاء ان تبدلکم نسوکم و الشفۃ کقولہ صلی اللہ علیہ وسلم لا تتخذوا الدواب کراسی ففی مجازہ فی غیر التجریم و الکراہیۃ بالاتفاق فاما الکلام فی انہا حقیقۃ فی التجریم دون الکراہیۃ او علی العکس او مشترکۃ بینہما بالاشتراك اللفظی او المعنوی و موقوف فعلی بالقدم فی الامر من المزین و المنہک رکذا فی عامۃ نسخ الاصول ثم موجب النہی عند الجمہور و وجوب الانتہاء عن مباحۃ النہی عنہ لانه صند الامر فکان طلب الفعل بالغ الوجہ مع بقا اختیار النہی طلب یحسب

بالوجوب الاتي بترك ذلك طلب الاقتناع عن الفعل باكد الوجوه فيحقق بوجوب الانتباه وذكر في الميزان حكم المنى صيرورة الفعل المنى
 حراما وثبوت احكامه فيها فان المنى والتحريم واحد وموجب التحريم هو احكامه كوجوب التملك بوثبوت الملك بوجوب حكم المنى من
 حيث انه نهي فاما وجوب الانتباه في حكم المنى من حيث انه امر بصدقه في الحقيقة وجوب الانتباه حكم الامر الثابت بالمنى وكون الفعل
 المنى عنه حراما حكم المنى ومقتضى المنى شرعا فيجوز المنى عنه كما ان مقتضى الامر حسن المأمور به لان الحكم لا ينهي عن الفعل الا فيجب كما لا يامر
 بشئ الا بحكمه قال الله تعالى وينهى عن الفحشاء والمنكر يحذر القبح مقتضياته شرعا لا لغة فكل ذلك القسم المنى عن منى صفة القبح التي هي
 كما ان القسم المأمور به في صفة الحسن كذلك قول وهو اسي المنى عن منى صفة القبح فيقسم اقسام الامر في صفة الحسن بالقبح بعينه وصفه كالكفر بعينه وما
 التحق به بواسطة عدم الالبية والحلية شرعا كصلوة المحدث وبيع الكحل والمضامين والملاقيح وحكم المنى فيها بيان انه غير مشروع اصله
 قبح بمعنى في غيره وهو لو كان اسي المأمور به في صفة الحسن بالقبح بعينه ضعفا اسي كان قبيحا في ذاته بحيث يعرف قبحه بمجرد العقل قبل ورود الشرع
 كالكفر والعبد وان قبح الكفر بانفسه عز وجل يعرف بمجرد العقل لان قبح كفران المنعم مركز في العقل بحيث لا يتصوره الا عند الايتصور نسخ حرمته
 الكفر كما لا يتصور نسخ وجوب الايمان وكذلك العبد فانه لما كان عبارة عن فعل خال عن الغائبة او عما ليس له عاقبة حميدة على ما قيل يعرف
 قبحه بمجرد العقل من غير توقف على ورود الشرع فان الاشتغال به تضييع للوقت بلا فائدة ويحتمل ان يخفى على ذي لب وهذا القسم في
 مخالفة الايمان والصلوة بالتحقق بعينه بواسطة عدم الالبية والحلية شرعا كصلوة المحدث وبيع الكحل والمضامين والملاقيح فان الصلوة
 وان كانت حسنة في نفسها لكن الشرع لما قصر الالبية العبد لا دار الصلوة على حال طهارة عن اسحدث صار فعل صلوته مع اسحدث عتبا
 كخروجه من غير اية نحو كلام الطائر والجنون وكذا البيع وان كان في نفسه مما يتعلق به المصالح لكن الشرع لما قصر محله على مال متقوم حاشا
 العقد والكحل ليس بمال وكذا الما قبل ان يخلق منه الحيوان ليس بمال صار بيع هذه الاشياء عتبا لحلولها في غير محله نحو ضرب الميت اكل
 ما لا يتغذى به فالتحقق بالقبح وضعه بواسطة عدم الالبية والحلية شرعا كما في التقويم ونهاني مقابلة الصوم والركوة واجج والمضامين
 ما تضمنه اصلا الفحول جميع مضمون من ضمن النسي بمعنى ليعينه يقال ضمن كتابه كذا وكذا كان مضمون كتابه كذا والملاقيح ما في الجلود
 من الاجنة جمع ملقوح او ملقوحة من تحت الدابة اذا جلت وهو فعل لازم فلا يكتفى اسم المفعول منه الا مثلا بحرف الكسر الا انهم
 استعملوا محذورا بحرف وصورته ان يقول لعبد الولد الذي يحصل من هذا الفعل او من هذه الناقة وكان ذلك من عادات العرب فمضى
 النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وحكم المنى فيه اسي فيما قبح بعينه اما وضعه شرعا بيان انه اسي المنى عنه غير مشروع اصلا
 لان ما قبح بعينه لا يتصور ان يكون مشروعا لوجه ثم ان كان المنى عنه من الافعال كحسية كالترا وشرب الخمر في المنى على حقيقة البقار وهو
 تصور المنى عنه من الافعال المنى مع تحقق القبح فيه وان كان من الافعال شعبة كافي ببيع الكحل والمضامين والملاقيح صار المنى
 فيه بمعنى النقيض جازا المشابهة بينهما في اقتضائهما كل واحد منهما عدم الفعل وان كان القضا رالنسب لعدم من قبل العبد اقتضاه النقيض
 من الاصل قوله لا يجاوز المعنى جميعا كالبيع وقت النداء والصلوة في الارض المخصصة والوطي في حالة اكيفض حكمه ان يكون محيا
 مشروعا لعبد المنى عند قلنا ان طبيعيا في حاله اكيفض كالحمل للزوج الاصل ثبت به جسد الوطى على جماعا وانضمير ارجع الى اسي نوع منه لجاوزه
 المعنى الموجب للقبح من حيث انها اجتماعا معا من غير ان يصير ذلك المعنى صفالا وداخلا في حقيقة وتصوره لا كما كان عليها مثل البيع وقت التدا
 فان المنى في البيع وقت النداء متعلق بالاخلا بالبيع الواجب الى كجوه حقيقة وهو امر محذور للبيع قابل لا لفكاه عنه فان البيع يوجبون الاخلا بان يجازوا

في الطريقين فالبين والاخلال بالسبب يوجد البيع بان كثر في الطريق من غير بيع وكذا النسي عن الصلوة في الارض المخصوصة متعلق بشغل الارض حقيقة وهو معنى مجاور قابل للانعكاس اذا الشغل يوجد دون الصلوة والصلوة توجد بدون الشغل وكذا النسي عن الوطى حالة ان يحض متعلق باستعمال الارض وهو معنى مجاور لا واطى غير متصل به وضعاً ثبت ان النسي عن هذه الاشياء لا يثرب الا عيانها وحكمه اى هذا النوع من يكون صحيحاً منه وما بعد النسي باخلاف بين الفقهاء حتى انعقد البيع وقت النداء وجب للمالك من غير توقف على القبض نادى المفسر بالصلوة في الارض المخصوصة لان البيع لما كان باعتبار معنى مجاور للنسي عن غير متعلق به وضعاً لوثق في الالة مشعرة اصداء الاوضاع فوجب الكرامة دون الفساد كما تضمن اذا ترك الصلوة يكون شديداً بالعدم عاصياً بترك الصلوة ولا يوثق بترك الصلوة في انفساد اصل الصوم ولا وصفه لانه مجاور للصوم غير متصل به وضعاً ولا وصفه اى وان حكم هذا النوع اذ كان النسي عن الوطى في ان يحض لمعنى مجاور قلنا ان وطئها في حالة ان يحض كليهما للبيع الاول معنى في اوطائهم انما تزوجت باخلافان حرمة لمعنى مجاور لقبيل الانعكاس فلا يمنع عن حدوث الحمل كما لو ثبت حرمة البين وثبتت به احصاءه الواطى معنى اذا تزوج امرأة ووطئها في حالة ان يحض بصير معنا هذا الوطى كما لو طئها في حالة الطهر حتى لو زنى بعد ذلك كان حدة الاجم دون ايجلها كما ذكرنا ولا يسلط الهيا به احصاء القذف حتى وجب كحد على قاذفه بعد هذا الوطى كذا في بعض الشرائع وهذا القسم في مقابلة راسخ والطهارة هو في الفصل به المعنى وصفه كالبيع الفاسد وصوم يوم اخر اى النوع الثاني مما يقع لغيره الفصل به المعنى المدعى بالقبض بحيث صار حلالاً واثم يورث انكسار عنه كالبيع الفاسد وصوم يوم اخر فان كسب الفاسد كسب الربوا والبيع الربوا كما لو باع العبد لغيره لان لا يخدم المولى على خلاف مقتضى العقد والبيع بالخمر قد وجد فيه ركن البيع من الهبة في محل فلا يكون فيجوز اصله لكن الفصل به باوحيب في وجهه ما روي في بيع الربوا هو اشتراط الفضل الذي فاقته به المساواة المشروطة بجواز بيع المحض في محض وكذا الشرط المفسد وهو الذي يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين او للمعتق عليه من اهل الاستقامة في معنى الربوا الا بعبارة عن فضل خالي عن العوض مستحق ليعقد المعارضة وهذا الشرط بهذه الثابتة فاخذ حكمه الفضل او الشرط اذا دخل فيه صار من حقوقه فكان كسبه فباشته لولا الاستحالة لكن التسرف لا يحل له الا بالية العاقلة فلا يزل من اسل المشروعية ولكن فاقته به شرط ايجاز فصار فاسداً وفي البيع بالخمر هو ان يخلل النسي تمكن في الثمن اذا الخمر ليست بمقوم وهي مما وجب الاجتناب عنه فلا يجوز تسليمها او تسليمها او ثمن البيع بمثلها الوصف فيسبب به البيع ولا يخل في صوم يوم اخر المعنى الموجب للقبض وان كان غير الصوم لكنه اتصل به وصفان الصوم هو لا سيما في اثناء طيبات الثلاث نما مع النية وهو في نفسه ولكن قبض بمعنى اتصال بالوقت الذي هو محل داء وهو انه يوم عيد وضيافة والوقت داخل في يوم الصوم مكان اخلال الصادق فيه من قبل الوقت بمثل الوصف لولا ان يصف الفكاك عنه ولما صار المعنى الموجب للقبض في هذا المقتضى به لانه انما اشبهت اياه من البيع في القسم الذي تعد منه فاوجبنا والمشرع كما اوجب لك البيع الكرامة فيما تعد منه كما ان الحكم ثابته بعد دليل قول والنسي عن النسي الافعال المحمية يقع على القسم الاول والنسي عن الافعال الشرعية يقع على القسم الاخير وقال الشافعي روي في البابين انه ينصرف الى القسم الاول الا بدليل ويكون نسخاً لما كان مشرعاً لان النسي في اقتضائه القبح حقيقة كالا مرفى اقتضائه احسن فينصرف مطلقاً الى الكمال منه كالا مرفى النسي المطلق انحالي عن القرينة الدالة على ان النسي عنه قبض بعيداً لغيره عن الافعال المحمية وهي التي تعرف مساو لا يتوقف تحقيقاً على الشرع كالزنا والقذف وسرقة الخمر اى يحل على القسم الاول وهو ان يخلل النسي باخلاف لان اصل ان ثبت البيع باقتضاء النسي فيما اضعف اليه اى لا فيما لم يصف اليه فلا يترك

هذا الأصل من غير ضرورة ولا ضرورة هنا لأنه يمكن تحقيق هذه الأفعال مع صفته التي لا يمتنع وجودها بسبب القبح إذا قام
الدليل على خلاف كالتسليم عن الوطى في حالة السجود وعن اتحاد الدواب كراسي والمشي في قتل واحد نحو ما قلنا الدليل قد دل على أن
عنه المعنى الأدنى والمشقة لا العين هذه الأشياء والنسب إلى المطلق كما ذكرنا أو رد عن الأفعال الشرعية وهي التي يتوقف حصولها
تحققا على الشرع كالصلوة والصوم والبيع والأجارة وسائر العبادات والمعاملات يقع على القسم الأخير وهو الذي يكون القبح
نحوه متصلا به وصافيا حتى يبقى المنسب عنه بعد النسب مشروعا باصلا عندنا وإن لم يكن مشروعا به فقد قال الشافعي رحمه الله إنه اسم المنسب إلى
الحال عن قرينة يصفون إلى القسم الأول وهو الذي يكون قبحه لعينه في البابين اسمي النوعين هما الأفعال الحسية والشرعية حتى يمتنع
المنسب عنه مشروعا بعد النسب عنه أصلا حيا كان أو شرعا لا بدليل الاستدلال سيما إن يكون راجعا إلى المنسب في صورتين
أما المنسب عن الفعل المحسوس يقع على القبح لعينه عندنا لا بدليل كالتسليم عن قربان أسماء وعن الفعل الشرعية يقع على القبح لغيره
على إلقاء المشروعية لا بدليل كالتسليم عن بيع المضامين والملاقيح وصلوة لمحمد وعنه النسب عن الفعل اسمي الشرع يدل على القبح في عين
عنه وانتشار مشروعية لا بدليل كالتسليم عن بيع الملاقيح ووقت البيع وقت النداء فيجوز أن يكون راجعا إلى المنسب في عين
أما حاصل أن المنسب المطلق عن الأفعال الشرعية مثل العبادات والمعاملات يدل على بطلانها عند أكثر أصحاب الشافعي بحجة عليه
وهو الظاهر من نذيريه واليه ذهب بعض المتكلمين وعند أصحابنا لا يدل على ذلك واليه ذهب لمحققون من أصحاب الشافعي
كالغزالي وأبي بكر القفال الشافعي رحمه الله وهو قول عامة المتكلمين في القائلون بأنه لا يدل على البطلان فتلوه فذهب أصحابنا إلى
أنه يدل على الصحة وذهب غيرهم كالغزالي وغيره إلى أنه لا يدل عليها ثم لا بد من تفسير لصحة والبطلان الفساد وتوصي الصحة
الاقوال فالصحة في العبادات عند الفقهاء عبارة عن كون الفعل مستقلا للقضاء وعند المتكلمين عن موافقة أمر الشارع وجب القضاء أو لم يجز فصوله
لمن أنه متطهر ولم يكن كذلك صحيحه عند المتكلمين لموافقة أمر الشارع بالصلوة على حسب حاله غير صحيحه عند الفقهاء لكونها غير مستقلة
للقضاء وفي عقود المعاملات معنى الصحة يكون العقد سمي بالترتيب ثم انه المطلوبه عليه شرعا كالبيع للمالك وأما البطلان فمعناه في
العبادات عدم سقوط القضاء بالفعل في عقود المعاملات فتختلف الأحكام منها وخروجها عن كونها سببا سفيدة للأحكام على مقابلة
الصحة وأما الفساد في بطلان عند أصحاب الشافعي وكلاهما جارية عن معنى واحد عندنا هو قسم ثالث مغاير للصحة والبطلان
وهو ما كان مشروعا باصلا غير مشروعا بوصفه على ما سألنا في باب ما إذا علم الصحة عندنا فطلق أيضا على مقابلة الفساد كما تطلق على مقابلة البطلان
فإذا حكمنا على شيء بالصحة فمعناه بأنه مشروعا باصلا وصفه جميعا بخلاف الباطل فإنه ليس مشروعا أصلا بخلاف الفساد فإنه مشروعا باصلا دون وصفه
فالمنسب عن التصرفات الشرعية يدل على الصحة بالمعنى الأول عندنا من حيث أن المنسب عنه يصلح لاستقاط القضاء في العبادات كما إذا نذر صوم يوم
فيه لا يجب عليه القضاء لترتيب الأحكام في المعاملات ولا يدل عليها بالمعنى الثاني لأنه ليس بمشروع بوصفه وإن كان مشروعا باصلا فتمسك الضمير الأول
بأن الكلام ههنا كالتجسس الاستحسان والأمر والمنسب لكل واحد منهما موجب أصلي لا ينفك عنه في أصل الوضع والعمل تحقيقه كل واحد واحد لا يتنا
هي الأصل والمنسب في اقتضائه القبح حقيقة كالأمر في اقتضائه الحسن يعني حقيقة النسب شرعا أن يكون مقتضيا للقبح في عين المنسب عنس كما أن حقيقة
الأمر شرعا أن يكون مقتضيا للحسن في عين الأمر لمبادرنا من ضرورة حكمه الأمر الناهي الأمر أن لا يفعل في الشارع لا يقتضيه القبح كيد
القول كما لو قيل أمر الشارع بالحق كمن هو تكذيب الثاني من ادوات الحقيقة ثم عمل حقيقة الأمر واجب حتى أن حقيقة حقيقة حسن الأمر

لعينه لا غيره الا بدليل فيجب العمل بحقيقة النسي وهو ان ثبت في النسي عنه لعينه لا غيره الا بدليل لان المطلق يصف الى الكمال والذات
 موجود من وجه دون وجه ومع شبهة العدم لا تثبت حقيقة الوجود والكمال في القبح ان يكون في عين النسي عنه كما في جانب الحسن
 فكان هذا هو المحجب الا على فوجب القول به واذ اثبت ان حقيقة القبح المنع عنه لذاته لا يتصور ان يبقى مشروعا بعد النسي لان ادنى
 درجات المشروع ان يكون مباحا مطلقا لا اقدام عليه والقبح لعينه حرام في نفسه فكيف يتصور ان يكون مشروعا فكان النسي عنه نسخا
 بمشروعية فلم يخرج الى بقائه تصوره بعد النسخ قوله ولا يلزم الظاهر لان كلامنا في حكم مطلوب تعلق بسبب مشروع لا بتعلق سببا او حكما
 مشروع عام مع وقوع النسي عليه فاما ما هو جازا شرعا راجعا فيقتل حرمة سببه كالقصاص تجوز عماير ونقضا عليه لعينه لا يلزم
 على ما ذكرنا ان النسي عن التصرفات الشرعية يقتضي رفع المشروعية الظاهر فانه تصرف مني عنه مظهر عنه وقد انعقد بعد ما صارت
 سببا للفساد التي هي عبارة ولم نعدم بالنسي لان كلامنا في النسي الوارد عن التصرف الموضوع حكم مطلوب شرعا كالبيع للمالك
 الشكاح للحل ان يبق سببا لذلك الحكم بعد النسي ام لا والظاهر ليس بتصرف موضوع حكم مطلوب شرعا بل هو كوام فانه منكر من القول في زور
 واللفظانما وجبت جزاء تلك بجرمة وثبوت ومنه ان خطر في السبب لا يخرج السبب من ان يكون مباحا لايجابا بخلاف حقيقة كمال
 القتل العمد فانه مظهر ثم انه واجب القصاص جزاء وثبوت ومنه ان خطر في لم يخرج من ان يكون مباحا لايجابا بل هو الموثق في ايجاب
 فكما ان الظاهر هو معنى قوله فيحمل حرمة سببه فيقتضيهما وان جمع من قال بانه لا يدل على الفساد ولا على النسخ بل ان النسي يدل على نقضا
 التكرار والتحريم فقط اما الفساد والنسخ فامر ان آخران يحتاجان الى دليل آخر واللفظ غير موضوع للنسخ ولا للفساد ونسخه عاظما
 ضرورة الغرض فكلما سبوا ما شرعا فانه لا يمتنع في ذلك صرحا عن الشارع لا بالتواتر ولا بفعل الاحاد واما ضرورة طائفة ليس من ضرورة المأمور
 ان يكون صحيحا فكيف يكون من ضرورة النسي عنه ذلك وكذا لو قال الشارع حرمت عليك بيع الرول او نصبتك عنه لكن ان فعلت فمعه
 سببا للملك لا يكون تناقضا ثبت انه لا يدل على النسخ ولا على الفساد قوله ولنا ان النسي يرد به عدم الفعل سببا فالحال اختيار العباد
 وكسبه فيتم التصور ليكون العبد يتلى بين ان كيف عنه باختياره فيثاب عليه وبين ان يفعل باختياره فيعاقب عليها هذا هو الحكم
 في النسي اما ما القبح فوجب قاسم بالنسي ثبت مقتضى تحقيقه حكم فلا يجوز تحقيقه على وجه يطل به او جوبه اقتضاه بل سبب العمل بالاصل
 في موضوع العمل بالمقتضى لغير الامكان وهو ان يجعل القبح وضعا للمشروع فيصير مشروع عابسا غير مشروع بوصفه فيصير فاسدا مثل القفا
 من السجود بآية ان الله تعالى اتبلى عباده بالامور التي بناها على اختيارهم فمن اطاع بالامور التي بناها الله تعالى بآية اختياره فانه
 اجنبه بفضل ومن عصاه تبرك بالامور التي بناها الله تعالى بآية اختياره استحق النار لعدله والاتباع بالنسي انما يتحقق اذا كان النسي عنه مقصودا
 الوجود بحيث لو اقدم عليه المكلف لوجد حتى يبقى العبد يتلى بين ان يقدم على الفعل فيعاقب او كيف عنه فيثاب بانقائه عن تحقيق الفعل
 مجازا فيكون عدم الفعل سببا فالحال كسبه واختياره هذا هو مقتضى حقيقة النسي واما النسخ فليبان ان الفعل لم يبق متصورا لوجود شرعا
 كالتوجه الى بيت المقدس في حال الاخوان لم يبق مشروع واما ما شرعا فالتناع العبد عن ذلك بناء على عدمه في نفسه لا يتعلق باختياره
 ولنا الاثبات على الانتناع في المنسخ والتقدير ما ذكرنا ان من انتنع عن شراب فجميع القدرة ثاب عليه لان العدم بناء على انتناعه لو انتنع عنه
 لا يجد الاثبات عليه لان انتناعه بناء على عدمه ثم النسي كما يقتضيه تصور النسي عنه يقتضيه قبحه ايضا لما مر فان امكن اجمع بينهما
 وجب العمل به والاوجب الترجيح ففي العمل احسن امكن اجمع بينهما لان وجوده لا يمنع سبب القبح فاما التصرف الشرعي فلا يمكن

فيما يجمع منها لانه لا يتحقق مع القبح فوجب الترجيح ثم اما ان يخرج جانب القبح كما هو مذهب النجاشي او جانب التصور فقلنا ترجح جانب التصور
اولى من وجوه احدها ان التصور هو الموجب الاصل للنسبة الموعودة شرعا اذ لانه لا يتعدى الازمنة والوقته يقال نهية فانتحل
كما يقال امره فامر واما عرفا فلانه يستفاد ان يقال للاعمى لا تبصر واما شرعا فلما قلنا ان يتحقق الاتسار به والقبح ليس كذلك بل هو
مقتضية الشرعية فكان اعتبار الموجب الاصل الذي لا وجد حقيقة بدون شرعا وعرفا ولفظ اولي من اعتبار ما هو دونه وهو ثابت شرعا
وثانيا لانه قد امكن اعتبار جانب القبح اعتبارا جانيا على التصور الجانبا ان يكون القبح راجعا الى الوصف فكان فيه جمع بين الامرين من وجوه ومع اعتبار
جانب القبح لا يمكن اعتبار جانب التصور بوجه فكان الاول اولى وثالثا ان اعتبار جانب القبح يؤدي الى البطلان حقيقة النسبة لانه
حينئذ يصير نسبا وهو غير النسبة حقا وحقيقة وفي البطلان المقضي البطلان المقضي ضرورة فكان اعتبار القبح وثباته في عين النسبة عندها اعملى
موضوعه بالنقض وليس في اعتبار جانب التصور ذلك وفيه تحقيق النسبة مع رعاية مقتضاها فكان اعتبار اولي ثم انك قد علمت ان المراد
من امر الشارع ونهيه وجوب التمسك وجوب الاتصاف بوجود الفعل وعدمه لان تخلف الماد عن ارادة الله تعالى محال عند اهل الحق فكان معنى
قوله يراد به عدم الفعل لطلب به عدم الفعل او يراد به عدم الفعل في وصفه من غير نظر الى انه صادر من الشارع وقيل معناه يراد به عدم
الفعل في حق من علم الله تعالى منه الامتناع عن مباشرة النسبة عنه فاما في حق الكل فالمراد من النسبة وجوب الاتصاف لاحصوله من
الامر وجوب الاتصاف لا وجود المأمور به والاول هو الوجه فيتم التصور الضمير المسكن للنسبة اى يتوقف صحة على صحة تصور النسبة عنه من ان
يكف عنه اى يتفاد عن النسبة عنه هو الحكم الاصل في النسبة اى كون عدم مضافا الى اعتبار العبد هو الموجب الاصل او كون النسبة عنه
متصور الوجود هو الحكم حقيقة الاصل فيه فاما القبح اى قبح النسبة عنه فوصف قائم اى ثابت بالنسبة للنسبة عنه لانه قائم بتحقيق النسبة لانه من
القبح وذلك حسن ثبت مقتضى به اى ثبت القبح مقتضى النسبة تحقيقا كذا اى لا بل تحقيق الحكم النسبة هو طلب الاعلام فلا يجوز تحقيق
اى اثبات القبح الذي ثبت اقتضاه على وجه مطلق به اى بالقبح ما اوجب القبح اى ايمته واقضاه وهو النسبة لما قلنا انه يصير عا على
موضوعه بالنقض لان المقضي حينئذ يصير دليلا على فساد المقضي بعد ان كان دليلا على صحته بل يجب العمل اضراب عن قوله فلا يجوز تحقيق
اى يجب العمل بالاصل وهو النسبة في موضوعه وهو ما ورد النسبة فيه وذلك بالقار مشروطة ليقع النسبة على حقيقة ويجب العمل بالمقتضى هو
القبح بقدر الامكان وهو ان يجعل القبح وصفا للشروع اى يجعل القبح راجعا الى وصف النسبة عنه لانه ذات فيصير اى المشروع النسبة عنه
مشروعا باصله اى في نفسه غير مشروع بوصفه لاتصال القبح به فيصير فاسدا لغوات وصفه مثل الفاسد من الجواهر الجواهر معرب كونه
والمراد منه ههنا ما هو المفهوم فيما بين الناس يقال لو لؤة فاسدة اذ ابقى اصلها وذهب لعانها وبها ضاها واصفرت
وكذا يقال حكم فاسد اذ ابقى اصله وتغير وصفه بان تحقن الدم فكذا التصرف الفاسد ما هو مشروع باصله غير مشروع
بوصفه وفي بعض الشروح الفاسد من الجواهر باقى متفقا باصله بعد ان قام الفساد به بخلاف الباطل فانه لا يبقى متفقا
اصلا يقال علم اذا اتقن ولكنه يبقى صالحا للخذاء حكم فاسد واذا صار بحيث لا يبقى له صلاحية الخذاء يقال حكم باطل وذكر الواجب
المسما في في القواطع في جواب ما ذهبنا اليه ان الفعل المشروع وجوده بامر من بفعل العبد وباطلاق الشرع
في النسبة انتى اطلاق الشرع فلم يبق مشروعا فاما تصور العقل من العبد فعلى حالة فيصير النسبة بنا عليه يتيه ان العبد ذو
بالصوم مأمور به وليس في وصو الا لنيته والامساك فاما اعتباره وصيرورته عبادة فنموضن اى الشرع لا

ويفتح العقل بملك المبيع دون الثمن وذلك لان المقصود من بيعه عبثه الوصول بال
ما يحتاج اليه من الانتفاع بالاعيان فان من احتاج الى طعام او ثوب مثلا وليس عنده ذلك لا يندفع حاجته الا بالطرف على مقصوده
شراء المبيع وسيلة الى حصول المقصود ولما كان الانتفاع يتحقق بالاعيان لا بالاثمان اذ ليس في ذوات الاثمان نفع الا من حيث
الوسيلة الى المقاصد كانت الايمان اصولا في البيعات وكانت الاثمان اتباعا لما فيها بمنزلة الاوصاف فاذا باع عبدا سعييا
بالخمر كان فاسدا لكونه مبيعا لان احد البديلين وهو الخمر واجب الاجتناب فلا يجوز تسليمه وتسليمه الا انها في ذاتها مال لان المال ما يميل
اليه الطبع وليكن ادخاره بوقت الحاجة كذا قيل وقيل هو ما خلق لصالح الادعي ويحرم في البيع والغشيه وهي بيع المشابهة لانه الطباع
تميل اليها وكذا اتول الخمر للتقليد امر متبادر مشروع ولا سيما كانت مالا مستقوما قبل التحريم وثبت بالنفس حرمة تناول ونجاسة العين
وليس من ضرورتها انتفاع المالك به كماله من النفس والسقيرين ولكنها ليست بمستقومة لان المتقوم ما يجب التماز به عينه او بمثلها او بقيته ليست
هي كذلك ولهذا لا يجب الثمن بالثمن فلهذا من حيث انها مال ولم تصلح من حيث انها ليست بمستقومة فلا تنفع اصل الانتفاع
لان ما هو ركن العقد وهو الاجاب والقبول صدر من الابل معاد فالجاء وهو المبيع من غير غلط في الركن ولا في المحل وانما الغلط في التبع
الذي هو جار مجرى الوصف لتوقفه على الاصل وتوقف الوصف على الموصوف وهو الثمن فصار العقد مشروعاً باصلا غير مشروع بوجوه
وهو الثمن فكان العقد فاسدا باطلا وكذا اذا باع خمر بعبد معين يتعد البيع فاسدا ولا يبطل وان دل دخول الياء على العبد على انه
هو الثمن لانها يدخل في الاتباع والوسائل وان الخمر هي المبيعة وذلك يقتضيه بطلان البيع كما اذا باع الخمر بربا ثم لان مزارع يقتضيه
اسي بيع عرض بعرض فكان كل واحد منهما متناصرا فلهذا لا يتعد في العبد بالقيمة حتى يثبت الملك فيه بالقبض باذن المالك
لا يمتد في الخمر كما في المسئلة الاولى بخلاف بيع بالدرهم لان الدرهم تعينت للقيمة فيقيدت الخمر ببيعة وهي
لا يصلح لذلك لعدم تقويمها فان حصل البيع مال متقوم مملوك مقدرا للتسليم وذلك لا يتعد البيع اصلا وبخلاف البيع بالقيمة والدرهم
حيث يبطل لانه ليس بمال في الكمال ولا في المسال ولا بعد الا في دين سماه فوقع العقد بطلان فبطل العقد كونه وهو مبادلة
المال بالمسال قوله وكذلك بيع الربوا غير مشروع بوجوه وهو الغش في العوض وكذلك الشرط الفاسد في معنى الربوا
اسي مثل البيع بالخمر مع الربوا وهو معاوضة مال بمال في احد الجانبين فغش في العوض ستم العقد المعاوضة غير مشروع بوجوه
وهو الغش في العوض اسى بالفضل لقوت المراد اني سببه شرط اجواز وهو بيع كالا وصف وكذلك الشرط الفاسد في معنى
الربوا اذا شرط الفاسد مالا يقتضيه العقد ولا عد المتعاقدين فيه لنفع اذ المقصود عليه وهو من اجل الاستحقاق والربا قد يكون اسما
للعقد نفس الفضل ففي قوله الربوا كذا المراد منه العقد اسما بيع هو الربوا في الشرط الفاسد في معنى الربا المراد منه نفس الفضل اسى الشرط الفاسد
في افساد البيع وعدم النفع من الانتفاع مثل الدرهم المراد لان الشرط الفاسد في ما وضعنا في معنى انه اهم المراد من حيث انه فضل
استحقاق العقد المعاوضة فانه حكمه ثم المنه في الشرطين وهو قوله في الدرهم المراد الربوا وقوله مملوك اليه وسلم لا يتبعوا
الذهب بالذهب والذوق بالذوق الاسود بالاسود بغير قيد ودارد من ان عليه السلام نعم من بيع بغير شرط وورد المخرج
في غير البيع وهو الفضل اسما عن الاوصاف والشرط الفاسد فلا يفسد به اذ في الشرط لانه كالحجاب وقبول من
اهمليه في محله ولا يتحمل شئ منها بالاحتمال الزائد ولا بالشرط المناسب فكانا امرين نائدين على التقييد فيهما

يقوم به فواجب فساد الصوم وبقى اصل الصوم مشروعا قوله ولعمري اجمع النذر به عندئذ لا نذر بالطاعة والما وصف
 المعصية متصل بذاته فخللا باسمه ذكر اتي وان الصوم يوم النحر مشروع باصله مع النذر به عندئذ لا نذر اسي هذا النذر
 نذر بالطاعة لان كلف النفس عن الشهوات في هذا اليوم بذاته مشروعة لما بينا وبوجوب عن قولهم الصوم في هذه الايام
 معصية فلا يصح النذر به وانما وصف المعصية متصل بذاته فخللا باسمه ذكر اسي الوصف الذي هو معصية وهو الاخر
 عن الضيافة متصل بفعل الصوم حتى لو شرع فيه يصير عاصيا لا يذكر الصوم لانه ليس باعساض ولم يوجد منه الا
 ذكر الصوم الذي هو بذاته قربة وهو قوله مد على ان الصوم يوم النحر او الصوم غدا يوما من النحر فلا يمنع صحة النذر ولذا لا يفتقر
 له في ظاهر الرواية بالاقطار في هذا اليوم ثم القضاة في وقت آخر تحصل له العبادة على انخلوص وتخلص عن المعصية
 ولو صام في هذه الايام خسر عن العدة لانه اذاه كما التزمه كمن يتران ليعتق هذه الرقبة وبه عميا يخرج عن نذره باعقائها لانه
 ما التزم نذره الا بهذا القدر ولذا لو شرع فيه ثم انفسه لا يجب عليه القضاة في ظاهر الرواية خلافا لابي يوسف رحمه الله
 فيما روى عنه بشر بن الوليد لان المعصية لما كانت متصلة بفعل الصوم صار بالشرع تركها تركا للمعصية عنه وهو ترك
 الاجابة فلم يجب عليه اتمامه وحفظ بل امر بقطعه رعاية بحق صاحب الشرع وهو الاحتراز عن المعصية فصارت كان صام
 الشرع قال لا اقطع الاجل حتى فلا يجب على القاطع شي كمن امر غيره بالتلاف مال فالتلف لا يجب عليه شي بحصول التلاف
 بامره كذا قول ود وقت طلوع الشمس ولو كما صبح باصله فاصد بوضعه وهو انه منسوب الى الشيطان كما

جاءت به السنة الا ان الصلوة لا توجد بالوقت لانه لم يشر لها في مواضعها وهو سببها فصارت الصلوة فيه ناقصة لا فاسدة
 فقبل لا يتبادر بها الكمال اسي الصلوة في الاوقات الثلاثة المكروية مشروعة باصلها لان النية ليقين المشروعة
 ولا يفتقر في اركانها من القيام والركوع والسجود لانها تعظيم الله تعالى فتكون حسنة في نفسها كما في سائر
 الاوقات ولا في شروطها من الطهارة وسر العورة وغيرهما المتحققا بصفة الكمال حسب مقتضى غير الاوقات
 فبقيت الصلوة مشروعة بعد النية كما كانت قبله وقت طلوع الشمس ولو كما اسي زوالها او غروبها ليقال دلكت الشمس
 زالت او غابت صبح باصله لانه زمان صلح نظرية العبادة كسائر الازمنة فاصد بوضعه وهو انه منسوب الى الشيطان كما جاء في حديث
 الصناعمي ان النبي عليه السلام نهي عن الصلوة عند طلوع الشمس وقال انها قطع بيني وبين الشيطان
 وان الشيطان يريدني في عين من يعبدني حتى يسجدوا لها فاذا ارتفعت فارقت فاذا كانت عند قيام الظلمة فاني
 فاذا زالت فارقتها فاذا دنت للغروب فارقتها فاذا غربت فارقتها فلا تصلوا في هذه الاوقات وهذا معنى نسبة الوقت الى
 الشيطان وقدرنا الشيطان ما حيتار اسه قيل انه يقابل الشمس وقت طلوعها فيقترب حتى يكون طلوعها بين يديه فيقلب
 سجود الكفار للشمس عبادة له وقيل هو مثل تسلط اسه ان يسيطر في هذه الاوقات على عبدة الشمس ويحركهم على عبادتها
 فكانت هذه الاوقات في حق الصلوة فيها مثل يوم النحر في حق الصوم فكان ينبغي ان تقع الصلوة فيها صحيحة باصلها فاسدة
 بوصفها كالصوم في يوم النحر اذ النية في الوقت فاشارة الشيخ رحمه الله تعالى عليه الى الفرق بينهما
 بقوله الا ان الصلوة اني لكن الصلوة لا توجد بالوقت لان الوقت ظرف الصلوة لا تامة للظرف في ايجاد المظروف بل هو توجب

للبعض منه اسم الكل كالسكنجيين الكلب من السكر والماء والنخل لا يكون للبعض منه اسم الكل فان اخل لا يسمى سجنيا والصوم
من القسم الاول للتركيب من اسما كانت متواليته فبالشروع فيه يصير صانعا متلبا للنهي عنه فوجب عليه الامتناع فلا يلزم
بالافساد والصلوة من القسم الثاني للتركيب من قيام وكوع وسجود فبالشروع لا يكون مصليا ولا يصير تركبا للنهي عنه
واذا كان كذلك انعقدت عبادة محضه فوجب صيانتها قبل صيرورتها تركبا للنهي عنه بالتقييد بالسجدة فذلك وجب عليه التمسك
اذا افسد ما فصار احصا ان اتصال الفج بالشروع على ثلثة اوجه كامل ووسط وناقص فالأصل في الصوم يوم يصيد لانه يلزم
الاتصاف فذلك لم يضمن بالشروع ولم يناد به الكامل والوسط في الصلوة في الاوقات المكروهة اذا اتصال الفج بها اقل بالنسبة وفي
الصوم واكثر بالنسبة ان الصلوة في الارض مقصودة فذلك لا ينادى به الكامل ويضمن بالشروع واما الصلوة في الارض المقصودة فالفج
فيها اقل من التمسك الاولين فذلك ثبت فيما ذكرناه ولم يورث الفساد ولا انفصال لان الفج فيها على طريق المجاورة كذا في
بعض الشروح قوله ولا يلزم النكاح بغير شهود لانه منفي بقوله عليه السلام لا نكاح الا بشهدين فكان نسخا وان النكاح شرع للملك فهو
لا يفصل عن اكل والتحريم ايضا بخلاف البيع لانه شرع للملك اليقين واكمل فيه تابع الآخرة انه شرع في موضع المحرمية و
فيما لا يحتمل اكل اصلا كالامانة الجوسية والعبيد والبهائم ولا يقال في العصب بانه ثبت للملك مقصودا به بل ثبت شرطا حكم شرعي
وهو الضمان لانه شرع جبره واعتد الفوات وشرطا حكم تابع له فصار حسنا كمنه انما لا يلزم على الاصل المذكور وهو ان النهي عن الشرع
يقضي بقاء مشروعيته النكاح بغير شهود فان لم يبق مشروع عان انه منفي عنه بدليل تحقق حكم النهي فيه وهو كونه بدليل ان الجرح في قوله عليه السلام
لا نكاح الا بشهدين على حقيقته يلزم الخلف في كلام صاحب الشرع بوجود النكاح بغير شهود ابتداء عن ذلك وبقرار عند الجمع فوجب حمله على النهي
كما حمل قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج عليه لهذا المعنى لاننا سلمنا ذلك بل نقول هو منفي فكان ذلك اخبارا عن عدم
كقوله عليه السلام لا صلوة الا بالطهارة وكقولك لا رجل في الدار وذلك لا يوجب بقاء المشروعية بل يوجب انتفاء ما ضرورة ممدق
الخبر وما ذكرناه يلزم الخلف غير مسلم لان الكلام في النكاح الشرعي وهو متفق اصلا واما سقوط احد وثبوت النسب وجوب العدة
والهجر فيه فله شبهة وهي وجود صورة التقيد في محله لا الاعتقاد اصل العقد وبهذا الاحكام ثبتت بالشبهة على ما عرف ولان النكاح شرع للملك
ضروري يعني ولو كانت صيغة نيبا لا يمكن العمل بتحقيقها والقول ببقاء المشروعية ولو وجب صرفها الى النفي ايضا لان النهي
انما يوجب بقاء المشروعية فيما امكن اثبات موجبه وهو احرمة مع المشروعية لا فيما لا يمكن ذلك والنكاح من هذا القبيل لانه شرع
لملك ضروري لا يفصل عن اكل لان الاصل فيه ان لا يكون مشروعا لانه استيلاء على حرة مثله في الشرف والكرامة واستيلاء
لها حكمها من غير جنابة ولكنه انما شرع ضرورة بقاء النسل اذ لو لم يشرع لاجتماع الكور والاثاث على وجه السفاح بدعيته الشهوة فيه
من الفساد لا لا ينفى فشرع النكاح سببا للملك لينظر اثره الاستمتاع ولما سمي ذلك الملك حلا في نفسه ولما لا ينظر
اثره فيها واد ذلك حتى بقيت حرة مأكلة لاخر انس ومناخما بعد النكاح كما كانت قبله حتى لو قطع طرفها واخرت نفسها او طست
بشبهة كان الايش والاجر والعقر لسادون الزوج واذا كان الموجب الاصل في النكاح اكل وموجب النهي احرمة لا يمكن
الجمع بين موجبين تضاد بينهما بحكمة ثابتة بالاجماع فيعدم اكل ضرورة ومن ضرورة عدمه خروج السبب من ان
يكون مشروعا لان الاسباب الشرعية يراها احكامها الا لذواتها ومن ضرورة خروج السبب عن افادة المشروعية صيرورة اكل

لمعنى التفتيح والتفتيح بخلاف البيع حيث ان القول فيه بقا المشرع وعية والعمل بحقيقة النسي لان البيع شرع لمالك الميمن والتحرير لا
يعتاده فالكس الجميع بنينا لان التحريم ايضا داخل دون الملك داخل في ملك الميمن تابع لانه ليس بموضوع للحل لا محالة فبقوات
التبع عند وجود هذه لا يلزم قوت الاصل الا ترى ان اى البيع او ملك الميمن شرع في موضع اخرته كالامة الجوية وفيما لا يتحمل
اقل اصل كما عبيد والبها تم والاخت من الرضاع ولو كان اقل مقصود بالملك الميمن كما هو المقصود بملك النكاح لم يشترع البيع
والملك في هذه الصور لعدم الفائدة ولا يلزم على ما ذكرنا انعقاد النكاح وبقاؤه مع حرمته الاستمتاع في حالة الاحرام والاعتكاف
والحيض وكذا بقاؤه مع الظهار الموجب للحرمه لانه انما انعقد وبقى في هذه الصور ليعطى اثره بعد زوال هذه العوارض فانما تزول المحجبات
فلا حرام ينتهي بغيره ولا يحسن خيقي بالظهور وحرمة الظهار تزول بالكفارة فكان بمنزلة من تزوج امرأة وهناك مانع لا يمكن الوصول
اليها حسا الا برغمه لا يمنع ذلك عن صحة النكاح لان اثره يظهر بعد رفع المانع فاما فيما نحن فيه فالحرمه ليست بمنع بل غاية يمكن ان يظهر اثر
النكاح بعد انتماها فلا يكون في الانعقاد فائدة صلا ثم ما ذكره جواب عما يرد نقضا على الاصل المتفق عليه وهو ان النسي عن النسي عن التفتيح
الشرعية يوجب بقاء المشرع وعية فلما اخرج هذا اثنان الى الجواب عما يرد نقضا على الاصل المتفق عليه وهو ان النسي عن النسي عن التفتيح
انعقاد المشرع وعية اصلا وما يرد نقضا عليه من الفص بانه فعل حسه قبيح العينه منى عنه بقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم
بالباطل ثم اتم جعلته مشرعا بعد النسي سببا لملك المنصوب عند اقرار الضمان وكذا الزنا فعل حسه قبيح العينه منى عنه بقوله تعالى ولا تقربوا
الزنا وقد جعلتم بمشرع وعية بعد النسي حيث جعلتموه سببا لحرمه مصاهرة التي هي نعمة اذا النعمة لا تنال الا بسبب مشروع وبهذا تناقض ظاهر
فقال نحن لا نقول في الفص بانه ثبت الملك مقصودا به كما ثبت بالبيع والهبة وكما ثبت اكل النكاح بل ثبت الملك شطرا
لكذا وبما ان الضمان الواجب بالنصب بدل العين عند ضللا يدل اليه كما ذهب اليه الشافعي رحمه الله تعالى لان الضمان انما يجب
بمقابله ما هو المقصود ومقصود صاحب الدرهم مثلا عين الدارهم لا استلزام كسبه ويده وانما يجب بطريق اكبر بالاتفاق
حتى لو غصب جماعة عينا وهلك في ايديهم تجب عليهم قيمة واحدة لمحصل اكبر بها فأكبر يستدعي الفتوى لان الفتاى هو الذي
يجوزون القاتم مكان من ضرورة القضا بقيمة العين عدم ملكه في العين لتكون جبر المافات وليلال يجمع البديل والبديل في ملك
واحدة ليتحقق المماثلة التي هي شرط طمان العدوان وما لا يمكن اثباته الا بشرط فاذا وقعت الحاجة الى اثباته يقدم شرط عليه لا محذور
وقوع الحاجة الى اثباته كما في قوله اعتق عبدك عنى على الف درهم فاعتقه يقدم التملك على نفوذ الصق عند ضرورة كونه شرط
في الحل لان يكون قوله اعتقه عنى سببا لتملك مقصودا وتبين بما ذكرنا ثبت بالعدوان النقص ما هو حسن مشروع به وهو ان
بالقيمة جبر الحق في الفتاى ثم انعدام الملك في العين لما كان من شرط هذا الشرع ثبت به فيكون حسنا بحسنه ومع الامر ما يجب البديل
ان لم ثبت شرط بعد وهو عدم ملك الاصل اذا كان الشرط مما ثبت بالاثمار به مقتضى كالا مبالا عتاق صح وان لم ثبت ملك العبد لانه
ثبت مقتضى الاثمار به فاذا عتق ثبت الملك بالشرع او لا ثم اعتق كما لو صح بالشرع ثم امر بالعتاق فكذا هنا يزول ملك الاصل او لا مقتضى
ثم يترتب عليه ملك البديل كما لو اتى بما ينص على الانالة من زمان بيع وتبين ان النقص موجب للملك في البديلين كالباع الا انما يجب
اقتضاه بالشرع لانه شرط في تعلق له لانه ثبت بتصميم الغير لان ثبت مقصودا بنفسه وهذا ثبت بثبوت الشرط وبسقوطه يسقط كالمادة للصالح
بثبوت الملك للفاصل صعب الذي شرط حسنا بحسن الحكم الشرعي الذي هو شرط وهو ان يثبت الملك للفاصل مقصودا بالنقص ولا يلزم عليه

خصص المديريت لا يوجب الملك فيه الغاصب ان ادعى الضمان لانا نقول فيه والمن ملك المنصوب منه بعد فقد جفت فيه
 تحقيقا لشرط المشروعية وهو الضمان ولهذا لو لم يظهر المدير بعد ذلك وظاهره كسب كان للغاصب دون المنصوب منه ولكن لا يخل في
 ملك الغاصب مما يتحقق المدير فان حق العتق يثبت بالتدبير والملك في المدير يتحمل الزوال ولكن لا يتحمل الانتقال الزوال
 لتحقيق الشرط فيثبت بما لا يقدر عليه الوقت فانه يخرج عن ملك الواقف ولا يدخل في ملك الموقوف عليه ونقول العتق في المدة
 ليست يبدل عن العين لان ما هو شرط وهو عدم الملك في العين يتخذ في المدير فيجعل خلافا عن النقصان الذي حل به
 عند الضرورة ففي كل محل يمكن ايجاد الشرط فيه لا يتحقق الا في مدة فيجعل لا عن العين اذا تعذر ايجاد الشرط فيه يجعل خلافا عن النقصان
 الذي حل به قوله وكذلك الذي لا يوجب المصاهرة أصلا بنفسه انما هو سبب للمصاهرة سبب للولد اسي وكما ان سبب
 لا يوجب الملك بنفسه قصدا لا يوجب الزنا حرمة المصاهرة بنفسه أصلا يعني نحن لان ثبت حرمة المصاهرة بالنزاهة حيث كونه زنا
 لكن جعلناه موجبا لهذه الحرمة من ان سبب للمصاهرة كالوطى كحلال والمصاهرة سبب لوجود الولد الذي هو الذي هو المستحق كما ان سبب
 المحرمات وبيان ان اصل هذه الحرمة في الوطى كحلال ليس بثبوت الملك ولكن بمعنى البعضية وهو ان ما لا يدخل تحتها ليا المرأة في الزنا
 يصير ان ثبوت احد او ثبت له حكم الانسان يفتق ويوصى له ويورث وبين الوطى ونهائيا بعضية وكذا بين الموطوءة وهذا الماء
 فيصير بعضها مختلفا بعضه فيثبت حكم البعضية التي بينها وبين امهاتنا والبعضية التي بين الوطى وابناء لذلك الماء هو بعضها
 واذا ثبت للماء بعضها تعدت البعضية اليها ثم لما صار هذا الماء اناسا استحق سائر الكرامات البشرية ومن جملة ما حرم
 الحرام فثبت الحرمة في حقه للبعضية اعني تحرم عليه اصنام الموطوءة وبناته واباؤه والوطى وابناءه للبعضية استغنى عن سببه
 بينهم ثم تعدى منه هذه الحرمة الى الطرفين لتعدى البعضية من اليها ان تعدى حرمة اباؤه والوطى وابناءه من الولد الى المرأة
 وحرمة اصنام الموطوءة وبناته من الرجل لصيرة كل واحد من الرجل والمرأة لافضل الاخر وبسطة لان جزءه صار جزءا منها
 اذ الولد كمال مضاف اليها وجزءا صار جزءا منه لانه مضاف اليه تمامه ايضا فصار الولد على هذه التحقيق سببا لثبوت الحرمة
 بينهما البعضية التي تحدث بينهما بواسطة حكمنا الى ما ذكرنا اشار عرضي ان تعدى في تحليل عدم جواز بيع اصنام الاولاد والاطفال
 يتبعون وقد اختلفت كقولكم بل هو من وداؤكم بدا نحن ثم استيم الوطى مقام الولد لان الموقوف على حقيقة العلق تتعدى
 هو سبب ظاهره في قيم مقامه وجعل الولد كالحاصل تقديرا اذ اعتبار الاصل والوطى كحلال فصار الولد كالحاصل في قيم مقامه
 من غير تفاوت بينهما في الاضمار اليه فيجوز ان يقوم مقامه في اثبات الحرمة ايضا فكان ينبغي ان تثبت الحرمة بين الوطى والموطوءة
 لما بيننا ان كل واحد منهما صار بعضها للآخر والاشتماع ببعض حرام لقول تعالى فمن اتبعني وراى ذلك فادلكم هم العاقلون والفقهاء
 عليه السلام نكح اليد المعونة الا انما تركناه في حق الموطوءة ضرورة اقامة النسل كما سقط حقيقة البعضية في حق آدم عليه السلام
 لهذا المعنى حتى حلت حواء وقد خلقت منه حقيقة حرمت بنيه ثم هذه المعصية لا تختلف باكل وحرمة فلا يختلف حكم الحرمة
 فتبين بما ذكرنا ان هذا الفعل من حيث انه الزنا موجب للحمل لا يصلح سببا للكرامة ولكنه مع ذلك حرث للولد وهو يولد
 هذا الوجه فيصير ان يكون سببا للحرمة والكرامة باعتبار انه حرث فتكون هذه الحرمة مضافة الى ما هو سبب لالا الى ما هو سبب لالا
 الا ترى ان في جانبها الفعل زنا ثم حرم اذا جلست به كان لذلك من الحرمة بالغية من سببه آدم ويكون

نسبة ثابتاً بحكمه عليه ويتوقف في إسمه الاسم إلى أن تلد وينقطع للضرع ونبت هذه الأحكام كلها بطريق الكرامة لا بد من ذلك
 زنا ولذلك هنا فإن قيل فلهذا لم يكره يكون الزنا مخطوئاً من وجه مباح حسن وجهه ونها قول باطل فإنه لو كان كذلك لما
 وجب به استحسان في إسمه المشتركة قلنا هذا الفعل من حيث كونه زناً مخطوئاً من كل وجه لكن من حيث كونه سبباً للمصيبة
 بمخطوئته يجوز أن يثبت للفعل جهتان أحدهما مشروعة والأخرى مخطوئة لكن أمر بالتحرك إلى اليمين في شخصي عن التحرك إلى اليسار فحركة
 إمامه فكان هذا التحرك تركاً للتحرك إلى اليمين الذي هو واجب وترك الواجب حرام وترك الحرام تركاً للذي هو عند ترك المنع عنه
 واجب وهذا الترك فعل واحد في ذاته ووصف بالوجوب بالبرهنة شتى فكذا هنا وجوب أحد من حيث كونه زناً مؤثراً
 في الوجه هو مخطوئاً من كل وجه بثبوت وصف آخر أصل الفعل لا القبح في الفعل من حيث كونه زناً لا لوجوب فيه بل كما ولا شبهة
 ملك فلا يوقع خلافاً فيما هو سبب المحذور يجب أحد وليكن أن يقال الشرع اعرض عن تلك الشبهة لتعدد الاحتمال عنها قوله
 والولد هو الأصل في استحقاق المهر بنات ولا عصيان ولا عدوان فيه ثم تجدي منه إلى الطهارة ويعدى إلى سببه
 ما قام مقام غيره مما يعمل لعله الأصل الاتري أن التراب لما قام مقام الماء ينظر إلى كون الماء سطر أو مقلع التراب فلهذا كانت هنا
 يمد وصف الزنا بأحرمة لقيامه مقامه بالوصف بذلك في إيجاب حرمة المصاهرة أي أحرمت الأربع وهي حرمة أصهار
 المرأة وحرمة بناتها على الرجل وحرمة ابنته على المرأة ولا عصيان بالنظر إلى حقوق الله تعالى ولا عدوان بالنظر إلى
 حقوق العباد أيضاً في الولد لأنه مخلوق بخلق الله تعالى فلا عصيان ولا عدوان في صفته ولست استحق هذا الولد جميع كرامات البشر
 التي استحقها المخلوق من مائة الرتبة كما ذكرنا ثم تجدي أي أحرمت المذكورة منه أي من الولد لئلا يظن أنه أي طرفيه وبما الأب
 والأم لا غير لأن حرمة أصهار الموطوءة وبناتها لا يجدي منه إلا الأب وكذلك حرمة أبا الواطئ وبناته لا تجدي منه
 إلا إلى الأم فلا يقيم تفسير الأطراف بالابوين والأجداد بحجتها كما هو مذکور في عامة الشروح فافهم وتعدى أي سببية بثبوت
 هذه أحرمة وهي حرمة المصاهرة والنفسير مستكن راجع إلى المفهوم لا إلى المذكور ولا يجوز أن يكون راجعاً إلى ما رجع
 النفسير المتكهن في تعدى الأول لأن أحرمة لا تعدى إلى الأسباب لهذا العهد لفظه تعدى والأمكن أن يكفي أن
 يقول وإلى أسبابه أي أسباب الولد من النكاح والوطئ والتقبيل والممس بشهوة عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله عليه
 والنظر إلى الفرج بشهوة خلافاً لابن أبي ليلى رحمه الله عليه وما قام مقام غيره فأنما يعمل لعله الأصل
 بالمعنى الذي يعمل الأصل من غير نظر إلى أوصاف نفسه وصلاحيته الحكم بل ينظر في ذلك إلى صلاحية الأصل بالنوم
 والتقاء الختانين والسفر لما أقيمت مقام خروج النجاسة وخروج المنى والمشفقة علمت علماً من غير نظر إلى أوصاف
 نفسها وصلاحيتهما الحكم وكالتراب لما أقيم مقام الماء في الماء فإفادة التطهير نظر إلى صلاحية الماء للتطهير ولم يفت
 إلى وصف التراب التي هو تلوين فلهذا كان بهذا التراب مقام الولد بمعنى سببية فافهم حكم الولد في موطئنا
 مع هذه الصفة سبب ضاع مودود لهذا أقيم مقامه والولد لا يوصف بأحرمة والتبع لما ذكرنا وماروي أنه عليه السلام قال
 ولد الزنا شر الثلاثة فذلك في مولود خاص لا ناشئ به لأن ولد الزنا يكون أصله ومنفعة أعود إلى الناس من ولد الزنا
 لذا في الطريقة صدد الحجاج قطب الدين القنطري رحمه الله عليه لقيامه أي الزنا مقامه بالوصف وهو الولد بذلك

أي يوصف بحرمته في إيجاب حرمة المصاهرة أي قياسية مقام الولد وادبر وصف الحرمية في حق هذا الحكم جامعة لاسيما عن سقوط الحرمية

فصل في حكم الأمر المنهي في ضد أو إيجاب اليمين المتكلمة العلم في ذلك المختار عندنا أنه الأمر بالشئ يقتضي كراهية ضده لأن يكون موجبا له أو ليلاء عليه لانه سيات عن غيره ولكنه ثبت حرمة الضد ضرورة حكم الأمر والثابت بهذا الطريق يكون ثابتا بطريق الاقتضاد دون الدلالة يعني ضد المأمور به والمنهي عنه فإن طلب الفعل في قولك اتحرك تنسوب إلى التحرك وحملة السكون وطلب الامتناع في قولك لا تسكن تنسوب إلى السكون وحملة التحرك فإذا قيل تتحرك بل لا تشر في المنع من السكون حتى كان بمنزلة قوله لا تسكن وإذا قيل لا تسكن بل لا تشر في طلب الحركة حتى كان بمنزلة قوله تتحرك فهو محتمل للاختلاف وهذا الفصل لبيان اختلاف العلماء في معنى الذين قالوا بان موجب الأمر الوجوب في ذلك أي في حكم الأمر المنهي في ضد أو إيجاب اليمين إذا لم يقصد بامر أو نهي فذهب عامة العلماء من أصحابنا وأصحاب الشافعي حرمته عامة إلى أصحاب الحديث إلى أن الأمر بالمنهي عن شيء من ضده أن كان له ضد واحد كالأمر بالانكاح من شيء من الكفر وإن كان له أضداد كالأمر بالقيام فإن له أضداد من الوقوف والركوع والسجود والاضطجاع ونحوها يكون الأمر بنهيها عن الأضداد كلها أو قال بعضهم يكون نهيا عن واحد منها غير علة فصل بعضهم من إيجاب الإيجاب والندب فقال أمر الإيجاب يكون نهيا عن ضد المأمور به وأضداد ذلك لو شاء الله عن فعل الوجوب وأمر الندب لا يكون كذلك فكانت أضداد الندب غير منهي عنها إلا بنهي تحريم ولا نهى تنزيه ومن لم يفصل حمل أمر الإيجاب نهيا عن ضده نهي ندب حتى يكون الاعتساع عن ضد المندوب نهيا عما لا يكون فعليه مندوب أو ما لا نهى عن الشيء فامتنع بضده أن كان له ضد واحد بالتفاهم كالنهي عن الكفر يكون أمرا بالإيمان والنهي عن الحركة يكون أمرا بالسكون وإذا كان له أضداد فبعض أصحابنا وبعض أصحاب الحديث يكون أمرا بالأضداد كلها كما في جانب الأمر عند عامة أصحاب الحديث لا يكون أمرا بجميع الأضداد ثم عند بعضهم لا يكون أمرا بشئ منها وعند بعضهم يكون أمرا بالاحتراز الأضداد غير علة وهذا بيان اختلاف من أجل استقامت المعنوية فقد اتفقوا على أن علة الأمر لا يكون نهيا عن ضد المأمور به وكذا النهى عن الشيء لا يكون أمرا بضده المنهي عنه لكنهم اختلفوا في أن كل أحد منها يلزم وجوب علم في ضدها أضيف إليه فذهب إليه أصحابنا ومن تابعه من متأخري المعتزلة إلى أنه لا حكم له في ضده أصلا بل هو مسكوت عنه واليه ذهب الغزي وإمام الحرمين ومن أصحاب الشافعي حملة الأمر وذهب بعضهم منهم عبد الجبار والواحد إلى أن الأمر وجوب حرمة ضده قال بعضهم يدل على حرمة ضده وقال بعضهم يقتضي حرمة ضده كما ذكر صاحب الميزان وغيره وقال بعض الفقهاء يدل على كراهية ضده وختم المصنف أنه يقتضي كراهية ضده وهو المختار للفاضة الإمام أبي زيد وشيخ الأئمة وفخر الإسلام الإمام أبي حامد ومن تابعهم من المتأخرين وذكر صاحب القواعد أن المسئلة مصورة فيما إذا كان الأمر لوجوب تحصيل المأمور به بل الفور فاما إذا كان الأمر على التراخي فلا تظهر المسئلة بهذا الظهور هكذا ذكر شمس الأئمة والواحد وذكر عبد القاسم البغدادي أنه إن الأمر بالشئ لما يكون نهيا عن ضده إذا كان المأمور به مفيق الوجوب لا يدل وتخيير الصوم فاما إذا لم يكن كذلك فلا يكون نهيا عن ضده كالغفارات واحدة منها واجبة مأمور به غير منهي عن تركها يجوز تركها إلى غير عامة احتجت العامة به

بان الامر موجب لالتزام الوجوه فكان من ضرورته حرمة الترك الذي هو ضده والحرمة حكم النهي فكان موجبا للنهي
 من ضده بحكمه ويستوي في ذلك ما يكون له ضد واحد وما يكون له اضداد لانه باشي ضد اشتغل بفوز ما هو المطلق
 الا ترى انه لو قال يخرجه من هذه الدار الساعة سوار اشتغل بالعقود فيها او بالاضطجاع او بالقيام بفوت المأمور
 به هو الخروج فاما النهي فاما عدم النهي عنه بالوجوه فان كان له ضد واحد لا يمكن اعدام النهي عنه الا باثبات ضده
 فيكون النهي حينئذ امر بوضعه وان كان له اضداد لا يمكن ان يجعل امرا بجميع الاضداد لان الامر بالضد انما ثبت ضرورة
 النهي وانما ترتفع ثبوت الامر بوضعه واحد فلا يجعل امرا بجميع الاضداد وشم قال بعضهم اذا لم يجعل امرا بجميع الاضداد لا يمكن انما
 الامر بوضعه واحد ايضا لان بعض الاضداد ليس باو- لى من البعض فلا يثبت بخلاف جانب الامر لان الاتيان بالامور
 لا يمكن الا بترك جميع الاضداد وترك جميع الاضداد متصور فان ترك افعال كثيرة في ساعة واحدة من شخص واحد متصور
 وما جهنا فيمكن تحقيق حكم النهي باثبات ضده واحد فان الاتيان بافعال شتى لا يتصور من واحد في ساعة واحدة وانما لا يتصور
 الاتيان بفعل واحد ولكن ذلك الفعل غير متعين فلم يجعله امرا به ايضا يوضح الفرق بينهما ان التصريح بالاباحة لا يستقيم مع تحريم
 بالنهي قبالة ضده وانما فانه لو قال نهيتك عن التحرك واجبت لك السكون امر انت نهيتك في السكون كان كلاما مختلا لان
 موجب النهي تحريم النهي عنه وذلك يوجب حرمة الاشتغال بالضد والاباحة والتحريم نهي فانه فاما اذا كان للنهي عنه اضداد
 فيستقيم التصريح بالاباحة في جميع الاضداد بان يقول لا تسكن ودعت لك التحرك من اتي جهة شئت او تقول لا تقم واجبت لك
 ما شئت من القعود والاضطجاع وكذا وكذا ثبت انه لا موجب لهذه النهي في شئ من الاضداد وقال بعضهم يجعل امرا بواحد
 من الاضداد يغيب عن لان النهي لسا اقتضى امر بوضعه ضرورة تحقيق حكم النهي ولا يمكن تحقيقه الا بترك النهي عنه لى
 فثبتت له الامر بوضعه واحد غير يمين والامر بوضعه في الجمول كما في واحد انواع الكفارة وآجبت المعتزلة بان كل واحد
 من الامر والنهي بخلاف الآخر فيضه وهو ظاهر ومعنى لان الامر للطلب والنهي لل منع فلو كان الامر بالشئ نهيا عن ضده
 وبالعكس اصدار الامر بنهي امر او هو محال وبان كل واحد منهما ساكت عن غيره والسكوت في مثل هذا الوضع
 لا يصح دليلا لالتزام ان الامر بالشئ وضع للطلب ولا دلالة على ثبوت موجب وهو الطلب فيما لم يثبت له الا
 بطريق التعديل لانه ساكت عنه فلان لا يكون دليلا على ثبوت ما لم يوضع له وهو التحريم فيما لم يثبت له ولا كان
 او ساء وذكر الشيخ ابو المصين رحمه الله تعالى عليه في التبصرة ان عندنا الامر بالشئ نهى عن ضده
 وعلى القاب لان كلام الله تعالى عندنا واحد وهو نهى امر بنهي فاما نهى فكان ما هو الامر بالشئ
 نهيا عن ضده وعلى العكس وعند المعتزلة كلام الله تعالى هذه العبارات والامر ضعيفته مخصوصة
 بكون النهي فلا يتصور كونه الا نهيا ولا كون النهي امر ولا شك ان ضد المأمور به نهى عنه وضد النهي عنه
 مأمور به فاختلقت عبارة انهم وندم بعضهم ان الامر بالشئ يدل على النهي عن ضده وعلى العكس
 وزعم بعضهم ان الامر بالشئ يقتضي نهيا عن ضده وعلى القلب ومنهم من يطبق ما يفتق له من اللفظ
 ولا يحسمه ق بين لفظ الدلالة ولفظ الاقتضاء وبتمسك من قال منهم الامر بالشئ يوجب حرمة

دريته منه بما مسكت به العامة الا انه قال لما لم يكن جعل الامر فيها للنهي امر صيغة جعل كل واحد منها موجبا في ضدها اضعاف اليه من المبالغة
 به والنهي عنه ضدها اوجه فيها اضعاف اليه ضرورة تحقق حكمه كالنكاح اوجب الحمل في حق الزوج لصيقته والحركة في حق الغير حكمه دون صيغة
 ومن اختار لفظ الدلالة قال لما لم يكن بين القول بحرية الضد ولم يكن احدهما متناهي الى الصيغة جعلت ثابتة بطريق الدلالة اذا الصيغة
 تدل على الحرمة وان لم تكن هي من موجباتها كما للنهي عن التانيف يدل على حرمة الضرب وان لم تكن هي من موجبات لفظ التانيف
 اختار لفظ الكراهية دون الحرمة قال ثبت بهذا النوع من النهي وهو النهي الثابت في خروج الامر اقل مما ثبت به اذا ورد مقصود لان الدلالة
 ضرورة للنهي لا يكون مثل الثابت بقية مقصود وان كان هذا النهي بمنزلة نهى يورده في غير النهي عنه فثبت به الكراهية دون الحرمة ووجه
 ما احتج به الشيخ في الكتاب ما اشار اليه من النهي بالامر بالاعتصام بالواجب والامتناع عن طلب الوجوه بالامر يقتضي طلب
 امتناعه فكان ينبغي ان ثبت الحرمة في هذا الامر الا ان الضرورة تدفع باثبات الكراهية فلما ثبت الحرمة فذلك
 قلنا ان الامر يقتضي كراهية الضد لا انه يوجب الامور لا عندنا لان الثابت بالدلالة مثل الثابت بالنص او اتقوا منه وليس المراد
 بالامتناع ما يوجب غير المنطوق منطوقا يقتضي المنطوق اذا توقف لصحة المنطوق عليه بل المراد به انه ثابت بطريق الضرورة غير
 مقصود كما ان مقتضى ثابته بطريق الضرورة فكان شبه انه مقتضى الشريعة من حيث ان كل واحد منهما ثابت لضرورة فذلك ثبت
 موجب النهي بالامر منها بقدر ما تنفع به الضرورة والكراهية بالامر به كما يحكي المقتضى في كراهية تنفع به الضرورة وهو وجه
 الكلام وذكر الشيخ ابو المعين في البصرة في مسألة الاستطاعة ان بين الامرين من اهل ديارنا ذكر ان الامر بالامر يقتضي كراهية
 اقول انه ينبغي عن ضده ولا انه يدل وستة اوردى ما ذكره ان قوله ان قوله على تارك المأمور به لا ركنه في ضده وهو ان لا يترك
 هو فعل كما هو من وجوب اهل القبلة ام لا لعدم ما امر به من غير فعل فكيف يمكن ان يكون الامور متوجها الى الامور الامور متوجها
 ابي ما شئنا فاسى حاجة الى اثبات كراهية النهي في الامور المتوجبة بوجوبه وان لم يكن به لتوجيه الوعيد من فعل مخطوئته بتركه وذلك فعل تركه غير
 يتوجه كل الوعيد لتارك الامر النص وثبوت التوبة ولو لم يتوجه التوبة لثبوت فعل مكره وليس بمتناهى عنه ولا مخطوئته بتركه
 جميع اهل العلم واليه اشار صاحب البيان في هذا فقال وما قال لبعض المشايخ ان مقتضى كراهية ضده فهو خلاف الرواية فان تركه
 صلوة الفرض والامتناع عن تركه... وهو لا ينافي به على انه لا يوجب بان الضد انما هو تركه بتركه وانما
 كين الاشتغال به موقوف على ما هو في فائدة تفحص الاشتغال به لقوة فائدة كراهية ضده بالنظر الى التقويت وتبين سبب التوجه الى
 واستحقاق العقوبة وان كان في ذاته سببا كعدم يوم النحر يوم سبب العقوبة باعتبار ترك الاجابة ووجوبه بل في ذاته سبب
 قيل الشواب باعتبار نفسه على ما عرف وكونه حراما لغيره لا يمنع استحقات العقوبة ككل مال غيره قوله وقاعدة الاصل ان المحرم
 لما لم يكن مقصودا بالامر لم يعتبر الامن حيث انه يقوت الامر فاذا لم يقوت كان مكرها كالامر بالقيام ليس به عن العقوبة
 اصل حتى اذا قدر شتم قام فانه سد صلوة ولكنه كره وهو ما ذكرنا ان الامر بالشئ يقتضي كراهية ضده ان التحريم لما لم يكن مقصودا
 بالامر لان الامر لا يوجب التحريم وانما ثبت التحريم ضرورة على ما بينا لم يعتبر اى لم يحبل التحريم في الضد ثابته بالامن حيث تقويت الامر
 اى المأمور به ليعنى انما يحبل التحريم ثابته في الضد اذا ادى الاشتغال به الى قوا المأمور به فثبت يحرم لان تقويت الامر
 حرام فاذا لم يقوت اى لم يغتره الاشتغال بالامر المأمور به كان الاشتغال بالامر مكرها لا لوانا كما امر الله بالقيام في الصلاة

ليس نهي عن العقود بطريق الاصالة والتصد حتى اذا تعدت تمام لم تفسد صلوة بنفسها العقود ولانه لم يثبت به ما هو الواجب بالامر ولكنه اسي
العقود وكبره لان الامر بالقيام يقتضي كراهته ثم سيق هذا الكلام فيمنع الى ما ذهب اليه العامة في التحقيق لانهم نبوا حرمة العقد على قوات
الما مور به ايضا كما نباه الشيخ رحمه الله فلا يظهر الخلاف معهم الا في الامر المطلق لان الواجب المقتضي على الفور بالاتفاق مثل الصوم فيفوت
الما مور به بالاشتغال بعينه في اسي خبره حصل من اجزاء الوقت فيحرم بالاتفاق والواجب الممنوع مثل الصلوة على التراخي بالاتفاق فلا يحكم
العقد الا عند تضييق الوقت لان التفويت لا يتحقق قبله ويكون مكرها على ما اختاره الشيخ في روايته ونفي ان لا يكون مكرها اذا لم يكن التاخير مكرها
لعدم ما دونه الى ابراهيم او مكره فاما الامر المطلق في التراخي عندنا كالممنوع وعلى الفور عند بعضهم كالمضيق فلا يحرم العقد عندنا لعدم التفويت
وكبره على ما اختاره الشيخ رحمه الله فكان ينبغي ان يكون الكراهية على تقدير كراهية التاخير كما قلنا وعند بعضهم يحرم العقد لقوات الما مور
به والخلاف في التحقيق راجع الى ان الامر المطلق على التراخي امر على الفور ولم يكشف في سر هذه المسئلة قال صاحب الميزان هذا فصل

قوله وعلى هذا القول يحتمل ان يكون النهي مقتضيا في حده اثبات سنة يكون في القوة كالواجب ولهذا قلنا ان المحرم لما نهي عن ليس
الخط كان من جهة ليس الاثار والرداء وهو ان الامر يقتضي كراهية حمله يحتمل ان يكون النهي مقتضيا في حده اسي عند المنهي عنه
اثبات سنة يكون في القوة كالواجب لان النهي الثابت في ضمن الامر لما يقتضي الكراهية التي هي ادنى من الحرمة بدرجته وجب مقتضى الامر
الثابت في ضمن النهي سنة العقد التي هي ادنى من الواجب بدرجته اعتبارا لاحدهما بالآخر ولم يرد باستصحابه بين الفقهاء وهو
ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم لان ذلك لا يثبت الا بالنقل وانما اراد به ترغيبا يكون قريبا الى الوجوب وانما قال يحتمل
لانه لم ينقل هذا القول نصا عن السلف ولكن القياس يقتضي ذلك قال القاضي الامام ابو زيد رحمه الله في التقويم اني لم اقف
على اقوال الناس في حكم النهي على الاستقصاء كما وقف على حكم الامر وكذا ضد الامر فيحتمل ان يكون للناس فيه قول على حسب احوالهم
في الامر ولذا اسي ولان النهي يقتضي سنة العقد قلنا ان المحرم لما نهي عن ليس المحظوظ بقوله عليه السلام لا يلبس المحرم القبا بولا
القبض لا السراويل ولا القنادسة ولا الخفين الا ان لا يلبس الخفين فيقطع ما سفل من اللبسين رواه ابن عمر رضي الله عنهما كان من ابي
ليس الاثار والرداء اسي كان لبسهما من غير ما فيه بهذا النهي لانه لما نهي عن لبس المحظوظ كان ما هو لا يلبس غير المحظوظ اقتضاء فثبت بهذا
الامر سنة ليس الاثار والرداء لانها ادنى ما يقع به الكفاية عن غير المحظوظ

وقد وصل في بيان اسباب المشرية اعلم ان اصل الدين وفروعه مشروعية باسباب جعلها الشرع اسبابا اسي بيان الطرق التي
تفرق بها المشروعات ومثبت بها اسي عامة هي اقسام خمسة بعضها اشاعت في جميع الشرائع وبعضها اشاعت في بعض الشرائع اسبابا بالاضافة
اليها والموجب للحكم في الحقيقة والشائع له هو الله تعالى ودون السبب لان الايجاب الى الشرع دون غيره وهو اختيارنا اسي منصوص
وقال جمهور الاثني عشر المذهب ان حقوق العباد واسباب ايمان وجوبها اليها فاما العبادات فلا يضاف وجوبها الا الى ايجاب الله تعالى
وخطابه وانكر بعضهم الاسباب اصطلاحا ولو ان الحكم في المنصوص عليه ثبت بطاير النص في غير المنصوص عليه تعليق بالوصف الذي جعل حله
ويكون ذلك اشارة لبثوث الحكم في اسي يوجب الله تعالى واثباته متمسكين في ذلك بان الموجب للاحكام هو الشارع لها هو الله تعالى
كما ان الموجب للاشياء هو سببه وخالقها هو الله تعالى وصفة الايجاب صفة خاصة لا يجوز ان يضاف اليها صفة اخرى كالتحقيق فكان
في اضافة الايجاب الى الاسباب قطعه عن الله تعالى وذلك لا يجوز لكنه تعالى جعل بعض سبب النص علامة وامارة على الاحكام

في الفروع فيقال اسباب موجبة او محل موجبة مجازا لظهور احكام الله تعالى عندها وبان الاسباب كانت موجودة قبل الشرع والاحكام
 معها وقد توجد بعد الشرع ايضا بالاحكام في حق المجانين والصبهان وغيرهم ولو كانت عللا للاحكام لما تصور انفسا كما عن الاحكام
 كما في العلة العقلية فان الكسر لا يتصور بدون الانكسار والدليل عليه ان العبادات لا تجب على من لم تبلغه الدعوة وهو الذي اسلم
 في دار الحرب ولم يهاجر اليها ولو كان الوجوب بالاسباب دون الخطاب لوجب عليه العبادات لتحقق السبب في حقه واحتج من فرق
 بين العبادات وغيره بان العبادات حيث كانت على الخصوص فتضاف الى ايجابها لانها موقوفة بالابتناء واما العقوبات فتضاف الى الاسباب
 لانها موقوفة على السبب لكونها موقوفة على الاسباب والواجب في العبادات ليس الا الفعل ووجوبه بالخطاب بالاجماع فلا يمكن اضافته الى
 شيء اخر فالعقوبات فالواجب فيها شيان المال والفعل فيمكن اضافة وجوب المال الى السبب ووجوب الفعل الى الخطاب
 وكذا العقوبات فان الواجب على المجاني ليس التسليم النفس وتحمل العقوبة واشما وجب الفعل على المولى لا فيجزان ايضا وجب
 عليه الى السبب وما وجب على المولى الى الخطاب لتوجهه اليهم حيث قيل فاقطعوا ايديهما فاجلدوهم ثم امنين جلد فاجلدوا كل
 واحد منهما مائة جلدة فبقي هذا الطريق يجوز ان يضاف العبادات الى الاسباب عند فهم العبادات اما العامة فقالوا ان
 شرع للعبادات اسبابا ايضا وجوبها اليها والموجب في الحقيقة هو الله تعالى كما شرع لوجوب القصاص والمحدوم سبابا
 ايضا فوجوب اليها والموجب هو الله تعالى فجعل سبب وجوب القصاص قتل وسبب وجوب الضمان الاتفاق سبب على الوطى
 النكاح وكذا شرع لوجوب العبادات اسبابا عرفت سببها باشارات النصوص ايضا فمن اكره جميع الاسباب وعطلها وادضاف
 الايجاب الى الله تعالى فقد خالف النص والاجماع وصار مذهبنا مخالفا من نذهب بسنة واجماعة ومن اكره البعض واقربا لبعض
 فلا وجه له ايضا لانه لما جاز اضافة بعض الاحكام الى الاسباب بالليل جاز اضافة سائر ما الى الاسباب ايضا بالليل
 وقولهم لو اضيف الوجوب الى الاسباب لزم ان لا يكون مضاعفا الى الله تعالى فاسد لاننا نقول لا نجعل الاسباب موجبة بذاتها
 اذا لايجاب والالزام لا يتصور الا من منقرض الطاعة لكن السبب يكون موصلا الى الحكم وطريقا اليه فاضافة الحكم الى السبب
 لا يمنع من اضافته الى غيره فان من قتل انسانا بالسيف يحصل القتل حقيقة بالسيف ثم لا يمنع ذلك من اضافته الى القاتل حقه
 وجب القصاص عليه وكذا الشئ يحصل بالطعام والارواح لما اتم اضافته الى الحكم والساقى فكذا هذا وقولهم الاسباب
 كانت ولا حكم فاسد لاننا نجعلها موجبة يجعل الله تعالى اياها كذلك فلا تكون اسبابا قبل ذلك كاسباب العقوبات
 وحقوق العباد كانت موجودة واسل ما ذكرنا اشار الشيخ رحمه الله بقوله باسباب جعلها الشرع اسبابا واما الذي
 اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فانما لا تجب عليه العبادات قبل بلوغ الخطاب اليه لانه لا وجه الى ايجاب
 الا اذا رتب حقه تحقيقا ولا تقييدا اذ لا ثبوت للخطاب في حقه اصلا ولا اسل ايجاب القصاص لانه مبني على
 الاداء ولان في ايجابها عليه جسد بالاجتماع عبادات كثيرة على طول مدة مقامه في دار الحرب عادة فيستقط
 فعال للجرح والقصور لندرة ملحق بالكثير وسياتيكم باقي الكلام في اثبات التقرير قوله اعلم ان اصل الدين وهو الايمان بالله تعالى
 لما هو باسماؤه وصفاته وقروعه وهي سائر الاحكام الشرعية والعبادات والمعاملات والكفارات والعقوبات مشروعة في
 اتمه في الشرع باسباب جعلها الشرع اى الشارع اسبابا لها اى لتلك الفروع والاصل والمراد بالاسباب لعل لانها هي النوبة

الاحكام لا يبرهن على الشك والظن سبب لانه اهم اهم ولان هذه الاسباب في الحقيقة امارات على ايجاب الشك الذي يوجب علينا انما
هو حقيقة الحقيقة في اتمال ان الوجوب حادث فلا بد من محدث ولا محدث الا الله سبحانه وتعالى لا يستحيه ثم قد عرفت ان امارات لغيره
الا انه جعل الاسباب امارات على الايجاب فيسبب على العباد لكون الايجاب خبيعا غائبا في الاسباب ليعلموا ان حقيقة قوله كما لم يثبت
سبب وجوب الحج البيت لانه ايضا في البيت في اتمال الله تعالى والله على الناس حج البيت والمأفأة من ذوات البيت على ما ينبغي
تمال الاربعة من البيت حرمته في الزمان ليعلموا ان الزيادة في المكان المحرم قد زادت في الزمان والامان ان الزيادة في المكان فيكون زيارته عظيمة
لله تعالى لانه واما الوقت فشرط جواز الاداء لعدم صحة الاداء بدونه وليس سبب ليل انه لا ينبغي له الا لا يتكرر في تكرره وتوقف
صحة الاداء عليه مع انتفاء تكرره الوجوب بتكرره دليل للشرعية واليقال شهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة والاداء
غير جائز لاول شهر بل كيف يقال انه شرط الاداء ولما لم يكن شرط الاداء كان سبب الوجوب ان لو لم يكن سببا لم يكن اضافة الوقت
اليه نية وقد يقال ان شهر الحج لما يقال في وقت الصلوة فدل انه سبب لاننا نقول الوقت شرط في الاداء لانه هذه عبادة ذات اركان
شروع او اتمام في وقتها فلو كانت في وقت واحد في كل ركن بوقت معين كما تنص على ان مخصوص فلم يميز قبل وقته الخاص كما لا يجوز
في غير مكانه فذلك لم يميز بل هو الزيادة يوم عرفة مع انه وقت اداء الركن الاعظم وهو الوقوف ولم يميز في اليوم الثاني في اليوم
الاول ولا قبل الزوال فحق ان ما كان منها في وقت بوقت خاص يتبادر في جميع اوقات الحج كالسعي فان من طاف في سعي
رمضان لم يكن سعيه مقبولا في سعي الحج حتى اذا طاف للزيارة يوم النحر لم يميز في سعيه ولو كان طاف في سعي شوال كان سعيه مقبولا
حتى لم يميز في سعيه في سعي الحج في غير وقت بوقت خاص فجاز ادائه في جميع اوقات الحج قوله في الصوم بالشرع والصلوة بالاداء والجمعة
بالاسباب في الصوم بالشرع في سعي الحج واجب شهر رمضان فاللام للعهد فتمت الاتفاق المتأخرون من المشايخ مثل القاضي الامام
ابن تيمية والامام ابن القيم والامام ابن حجر والامام ابن عسكروا في ان سبب وجوب الصوم بالشرع لانه ايضا في
الجمعة بتكرره في سعي الحج والامام ابن القيم والامام ابن حجر والامام ابن عسكروا في ان سبب وجوب الصوم بالشرع لانه ايضا في
شهر رمضان في سعي الحج والامام ابن القيم والامام ابن حجر والامام ابن عسكروا في ان سبب وجوب الصوم بالشرع لانه ايضا في
لانها في حقيقة هذا الوقت وهي ثابتة للايام والليالي جميعا والدليل عليه ان من كان مفقدا في اول ليلة من الشهر ثم من قبل ان يصوم
ومضى الشهر وهو مجنون ثم افاق بعد القضاء ولو لم يقرر السبب في حقه باشهاد من الشهر في حال الافاق لم يميز في القضاء وكذا المجنون
اذا افاق في ليلة من الشهر ثم افاق بعد القضاء ولو لم يقرر السبب في حقه باشهاد من الشهر في حال الافاق لم يميز في القضاء وكذا المجنون
بوقت الشمس قبل ان يصبح وعلو من ان ياتي او اذا افترق قبل ان يقرر سبب الوجوب بالشمع الا ترى انه لو لم يميز في غروب الشمس لكان
نية في حقه قوله عليه السلام صوموا له روية فانه نظير قوله تعالى اتم الصلوة لذلك الشمس في وجوب القاضي الامام ابو زيد
ونحو الاسلام في ان سبب وجوب الصوم بالايام دون الليالي فالجواب الذي لا يخفى من اول كل يوم سبب
لانه يوم واحد في جميع ايامه فجاز ادائه في جميع ايامه في الشهر شيئا متغايرة او صوم كل يوم عبادة على حدة غير من
تقبل في وقت واحد في وقت واحد والافاق بالافاق عند طرو الناقص كالصلوات في اوقات متباينة في الصلوات
التي منه في اوقات متباينة في وقت الفجر ووقت العصر قبل اداء الظهر والافاق في وقتها

موجودة وريادة وهي ان بين كل يومين وقتا لا يصلح للصوم اذ لا تضاد ولا تقابل كان كل عبادة متعلقا بسبب على صفة وذلك بالطريق
الذي قلنا ولان الله تعالى اذا جعل وقتا سببا لعبادة فذلك بيان شرف ذلك الوقت بحق تلك العبادة والعبادة في الاوقات دون الاوقات
فما صنع الله تعالى فلم يستقم الوقت للمنافي للاوقات شرعا سببا للوجوب فعلم ان الاسباب هي الايام دون الليالي والايام من كلام شمس المائنة
رمحه الله ان شرف الليالي باعتبار شرعية الصوم في ايامها وكان شرفها باعتبار شرف الايام او شرفها باعتبار انها اوقات لقيام بعض
وكلاهما في شرف يحصل باعتبار سببية وذلك بان يكون محلا لا اوان سبب واما عدم سقوط الصوم عن المجنون الذي سئل لم يقع
الا في جزء من الليلة فلانه اهل للوجوب مع المجنون الا ان الشرع اسقط عنه عند تعذر الواجبات دفعا للخروج واعتبر الجميع في
حق الصوم باستطرا في المجنون جميع الشرع ولم يوجد اياها جواز النية في الليل فباعتبار ان الليل جعل ليالي اليوم في حق هذا الحكم ضرورة
تعدرا فان النية باول اجزاء الصوم الذي هو شرط فاقبمت النية في الليل مقام النية المتقدمة باول الصوم ولا ضرورة فيها نحن
فبيد قوله والصلوة باوقات سبب وجوب الصلوة المفروضة اوقات التي شرعت فيها بدليل انها متسبب اليها يقال صلوة الفجر صلوة
الظهر وانما تكررت بكرة الاوقات وها من ايات سببية والعقوبات باسبابها سبب العقوبات النجيات التي تعاقب اليها مثل الزنا
وحمل الشرب بعد السرة وحمل التعذف فانما شرعت جزاء على النجيات فكانت النجيات هي الموشرة في ايسر ما كانت اسبابا لها قوله والكفارة
التي هي دائرة بين العبادة والعقوبة بما تعاقب اليه من سبب متردد ومن الخطر والاباحة سبب وجوب الكفارة ما خففت الكفارات اليه من امر
متردد ومن خطر واباحة مثل الفطر الصمد في رمضان والقتل الخطاء وقتل الصيد في حالة الاحرام ولهم المنفعة المنية بائحت وذلك
لان الكفارة دائرة بين العبادة والعقوبة لما تاتى بها هو عبادة كالصوم والاعتقاد والصدقة ولانها كفر الذي توجب تحريمه
ولمذا سميت كفارة ولان يقع التكفير الا بعبادة ولما كانت النية فيها شرط فوض اداؤها الى من وجبت عليه ايؤد بها
باختياره تحقيقا لمعنى العبادة فان العبادة فعل يبشره العبد باختياره لله تعالى فكان في اداها معنى العبادة وكما لم
تجب الا بنية على افعال اذ يدين العبد فيها معنى الخطر كالتحريم ولم تجب متبذرة على وجه التعظيم لله تعالى كما وجبت النجيات
فكان في ايسر ما معنى العقوبة هي التي تجب جزاء على ارتكاب الخطور الذي يستحق المسامحة اذا كانت مترددة
بين الامرين وجب ان يكون سببا مشتقا على صفتي الخطر والاباحة ليكون معنى العبادة مضافا الى النية لا بنية
العقوبة مضافا الى صفة الخطر لانها شرابا انما يكون على وقف الموشرة لذلك لا يصلح الخطر المحض كالتقصي الحمد لغيره
سببا لما كما لا يصلح المباح المحذور انما هو سبب العقوبة قبل بحث سببها لما ثم الا فطر بعد اصباح من حيث انه يلا في
فعل نفسه الذي هو مملوك له ومخلو من حيث انه بناء على الصوم فيصلح سببا للكفارة ولا يلزم عليه الكفارة بالزنا وبشراب الخمر
لان الزنا وشرب الخمر ليسا بسببين للكفارة بدليل انه لو كان ناسيا لصومه لاجب الكفارة وانما الموجب للكفارة الفطر وقد
بين ان الا فطر من حيث انه يلا في فعل نفسه الذي هو مملوك له لم تكن فيه جهة الاباحة والاتفاوت في تحقيق هذه الجهة بين
ان يكون الا فطر بالزنا او شرب الخمر او بوقوع الابل وشرب الماء ولم يعتبر هذه الاشبه في سقوط الحمد لان اشبه الدار في
الحمد هي التي تورث خلا في حرمة الزنا وشرب الخمر وهي ليست بهذه المثابة ولان الصوم لما لم يكن مضافا الى صاحب الحق
انما وقت النجاة اذا لم يلا فطر لا تعصيه بعد التماس كان الا فطر قاصرا في كونه جنائيا فيمكن باعتبار الفطر في جنائيه

الاباحة فيه من هذا الوجه وان كان حراما في ذاته باعتبار كونه زنا ومثرب الحرام حال الفاضل الامام ابو زيد في الاسرار او ان في رمضان
 فذلك الزنا حرام في نفسه لا بحق الصوم وهو غير واجب كونه في نفسه الحرام الذي هو محسوب بسبب المعنى الاخر كفارة لانه
 لما صار حراما لغيره بالنسبة الى الصوم لا بد من ان ياخذ شيئا باحتمال بهذه النسبة من حيث ان الغير لو لم يكن لما كانت هذه الحرمة ثابتة ولما قيل
 ان خطاؤا الذين انخطوا والاباحة ايضا لانه من حيث الصورة رعى الى صيد او الى كافر وهو مباح وباعتبار ترك الثبوت وباعتبار الحمل هو
 مخطور لانه اصاب او سبب ما يصح سببا لما وكذا الاصطياح مباح في الاصل وباعتبار الاحرام مخطور فيكون متروكا ومن الامرين
 وكذا اجتماع في الميمن المعقودة منعتا الخطر والاباحة من وجهين احدهما انها تعظيم الله تعالى وذلك مندوب اليه ولهذا شرعت في بيعته
 نصرته بحق فانهم كانوا يحلفون في البيعة مع النبي صلى الله عليه وسلم على انهم لا يتركونه ولا يؤثرون انفسهم على نفسه وعلى من كان يحلف في
 البيعة لبعض دواعي الدنيا منى منها لقوله تعالى ولا تتخلوا لقد عرضتكم لاني اكم ابي بركة في كل حق وباطل وقوله غراسه واحفظوا ايها الكرم
 ابي استمعوا من ابيهم وحفظوا انفسكم فسادا الثاني ان الميمن الصداقة عقد مشروط بحلف بهما في الخصومات وتلزمنا شرعا وكما
 سبحة الا انما نأخذ من شرط اعتبار النكاح فكانت دائرية بين الامرين فتصلح سببا لكفارة بهذا الوجه يشير الى ان الميمن مع النكاح سبب
 والوجه الاول يشير الى ان الميمن سبب النكاح والوجه الثاني من العلماء وعلى هذا الوجه يخرج سائر اسباب الكفارات
 قوله والعاملات تعلق البقاء المقدر ببقاء غيرها الباء الاولى متعلقة بمشروعة والثانية بالتعلق وكما لعاملات مشروعة بكذا سبب
 شرعية العاملات تعلق البقاء المقدر اى المحكوم من الله تعالى وهو بقاء العالم والنفس والمجنس بقاءها اى سببا شرعيا من تلك
 علان بقاء على كذا اى يخرج فيه ويتناول ولا يقال لما كان البقاء متعلقا منها كانت هي سببا للبقاء فكيف يكون البقاء سببا
 لما لا يتناول وجودا سبب البقاء ولكن تعلق البقاء بها وانقضاءه اليها سبب لشرعيتها وهو امر سابق على شرعيتها فيصالح سببا
 لما وبيان ما ذكره المشرك الثلاثة الفاضل الامام ابو زيد شمس الائمة وفخر الاسلام رحمهم الله تعالى خلق هذا العالم وقدر بقاءه الى
 قيام الساعة وهذا البقاء انما يكون بقاء المحنوس وبقاء المحنوس انما سئل وذلك بايتان المذكور الا انما في مواضع الحديث فشرح له طريق
 بقاء المحنوس بقاءه في الدنيا من غير ان يتصل به فساد ولا ضياع وهو طريق الازدواج بلا شركة في المرأة لان في التغالب فسادا
 وفي الشركة سببا فان الاب متى اشتبه بتعدد ايجاب الموت عليه وليس للامر قوت كسب الكفايات في أصل الجملة وكذا لا طريق لبقاء
 النفس الى ابراهيم اى المال بعضهم من بعض وما يحتاج اليه كل نفس كفايتها لا يكون حاصلا في يد ما وانما يمكن من
 تحصيله بالانتماء سبب اكتساب المال وسبب اكتساب ما فيه كفاية لكل واحد وهو البقرة فمن نراض لما في التغالب
 من الفساد في الدنيا بقاءه في الآخرة على حدوث العالم وهو جوب الايمان بالقدرة تعالى كما هو
 باسمه وصفاته ثابت بابا بقاء الله تعالى في الحقيقة كما في الآيات لكنه في الظاهر منسوب الى حدوث العالم لان ايجابه جيب حقا
 فليس له اسباب كما يمكن ان يؤول الى اربعة الاسباب بوجه اسطة تبسيرا على العباد وقطعا شبهة المعاند من اولو لم يوضع له سبب
 ظاهرا بنسبة المنة وجوبه لم يمكن الا لزام عليه فوضع السبب في الظاهر الزا لوجه عليه وقطعا شبهة بالكلية وحدث العالم
 يصلح سببا لوجوده لانه يدل على الصنعة والحدوث وهي تدل على الصانع وكذا سمي حالما لانه علم على وجوده وحدانيته
 فيستدل به على ان له صانعا موصوفا بصفات الكمال منه ما عن الحقيقة والذوال والية اشار عمر رضي الله عنه بقوله العبرة

تدل على البعير و آثار المشي تدل على السير فهذا الهيكل العلوي والمركز السطلي اما يدل لان على الصانع العليم الخبير هذا الذي ذكرنا هو
طريقه القاضي الامام ابي زيد وما لبعه فيها عامة المتأخرين قاما المتقدمون من مشائخنا فقالوا بسبب وجوب العبادات نعم الله تعالى
على كل واحد من عباده فانه اسدى الى كل واحد منا من النواع انعم بالقيصر العقول على الوقوف على كنهها بقصد من القيام بشكرها
واجب هذه العبادات علينا بازائها ورضي بها شكر السوانغ نعمه بفضل وكرمه وان كان بحيث لا يمكن لاحد الخروج عن شكر نعمته وان
مدة عمره وان طالت فالإيمان وجبت شكر النعمه الوجودية وقوة النطق وكمال العقل الذي هو النفس الموهبة والصلوة وجبت شكر النعمه
الاعضاء كسلطه الصوم وجبت شكر النعمه اقتضاء السموات والاستمتاع بها والزكوة وجبت شكر النعمه المال والنجس وجبت شكر النعمه
فان الله تعالى لما اضاف الى نفسه كرامته صارا ان الخلق لمحمد فوجبت زيادته اداء لشكره هذه النعمه وتحصيها للامان من النيران
فثبت ان اسباب هذه العبادات انعم الى هذا الطريق بال صدر الاسلام وصاحب الميزان من المتأخرين قوله وانما الامر للزام
اداء واجب علينا بسببه كالبيع يجب به العنق ثم يطلب بالاداء ولقول من قال وجوب هذه العبادات بالخطاب لان
الوجوب لا يستفاد الا بالامر فقال ليس الامر باللامر اما وجوبه او وجوبه عما يقال لما ثبت الوجوب بالاسباب
في حقنا فان فائدة الامر يقال انما ورد الامر للزام اداء ما وجب علينا بسببه كالبيع يجب به العنق في ذمة المشتري ثم لا يلزمه
الاداء الا بالطلب فان قيل لا يفهم من وجوب العبادات شي سوى وجوب الاداء فلا ثبت وجوب الاداء بالخطاب فما الذي
يكون واجبا بسبب الوقت قلنا الواجب بسبب الوقت ما هو المشروع نقلنا في خير الوقت الذي هو سبب الوجوب وبيان هذا في
الصوم فانه مشروع نقلنا في كل يوم وجدا لاداء اول يومه وفي رمضان يكون مشروعا واجبا بسبب الوقت سواء وجد الخطاب
بالاداء لوجود شرطه وهو تمكن من الاداء ولم يوجد كذا ذكر شمس الأئمة قوله ودلالة هذا الاصل اجماعهم على وجوب الصلوة
على النائم والمجنون والمنع عليه اذ لم يزدوا المجنون والاعمى على يوم وليلة حتى الدليل على ان فصل الوجوب بالسبب
وجوب الاداء بالخطاب اجماع الفقهاء على وجوب الصلوة على من لا يصلح للخطاب مثل النائم والمجنون والمنع عليه اذ لم يزدوا
الاعمى والمجنون على يوم وليلة حتى امروا بالقضاء بعد الانتباه والافتاقه والقضاء لا يجب الا بدلا عن الفائت فقررنا
ان الوجوب في الوقت ثابت في حقهم بالسبب لوجه الخطاب اليهم اذ لو لا الوجوب لما تصور الفوات والقضاء ولا يقال
ذلك ابتداء عبادات يجب عليهم بعد الانتباه والافتاقه بطلب جديد يتوجه عليهم لانا نقول يجب رجاءية شرائط القضاء فيه
كالنية وغيره ولو كان ذلك ابتداء فرض لما رجعت فيه شرائط القضاء كل كان ذلك اداء في نفسه كالمودعي في الوقت الا ان
ان الصلوة متى لم تجب في الوقت لا يجب قضاءها بعد خروجه الوقت كالكاقر والصبي والحائض اذا سلم او بلغ اذ طهرت بعد
خروج الوقت لا يجب عليهم القضاء لعدم الوجوب في الوقت وحيث وجب ههنا ومع الوجوب رجعت شرائط القضاء بل
ان الامر على ما ذكرنا واصلح ان التمسك بالاجماع والالزام به على انهم انما يستقيم في حق النائم ودون المنع عليه والمجنون
لان الصلوة عند الشافعي رحمه الله لا تجب على المجنون والمنع عليه اصلا حتى لا يجب عليها القضاء بعد الافتاقه اذا كان
المجنون او الاثم مستوعبا وقت صلوة واحدة الا اذا كان الكلام مع من انكر سيئته الاوقات للعبادات من اصحابنا فثبت
يصح التمسك بالاجماع في حق المجنون والمنع عليه ايضا ويكون المراد من الاجماع اتفاق علماءنا ووجوب جميع العلماء قوله وانما

يعرف السبب بسببه الحكم اليه وتعلقه به لان الاصل في اضافة الشيء الى الشيء ان يكون سببا له وانما يضاف الى الشرط مجازا ثم بين الشيخ امانة كون
الشيء سببا فقال انما يعرف السبب اى سببية الشيء بنسبة الحكم اى اضافة اليه كقولك صلوة الظهر وصوم الشهر ورج البيت ووجد المشرب وكفارة
القتل وتعلقه به اى تعلق الحكم بالسبب بان لا يوجد بونه ويكرر تكبيرة لان الاصل في اضافة الشيء الى الشيء ان يكون الشيء المضاف اليه سببا للشيء
وان يكون الشيء المضاف حاوئا بالمضاف اليه كقولك كسب فلان اى حدث لغيره واختياره لان الاضافة لما كانت موصوفة للتميز
كان الاصل فيها الاضافة الى اخص الاشياء به يحصل التمييز ونحو الاشياء بالحكم سببه لانه ثابت به وكانت الاضافة اليه اصلا فاما الشرط
فانما يضاف اليه لانه لا يوجد عنده مشابهة للعلة من هذا الوجه وكانت الاضافة اليه مجازا والمعتبر هو الحقيقة حتى يقوم دليل المجازية
ان الاضافة التعريف فان المضاف مكررة قبل الاضافة وقد تعرف بعدا بالمضاف اليه لان الاضافة توجب الاختصاص والشيء
مضى اخص من نفسه تعرف فاذا كانت حاوئا في غلام كان ككرة لشيوعه في الغلمان ولو قلت حاوئا في غلام زيد صار معرفته لاختصاصه به
ثم اختصاص الشيء بغيره قد يكون بهمان فاختصاص الغلام بغيره يبنى الملك واختصاص الابن بالاب في قولك ابن فلان بمعنى النسب واختصاص
الزيد بغيره في قولك ي زيد بمعنى الجزئية وتقس عليه ثم تعرف الصلة والاصوم باضافتها الى الوقت اى بمعنى السببية بان يكون كل واحد منهما
واجبا باضافته اليه اى بمعنى الشرطية على معنى ان الوجوب يثبت عنده او بمعنى الظرفية باعتبار ان وجود الواجب يحصل في هذا الوقت
ثم يخرج معنى السببية على الشرطية والظرفية لان سطق اضافة الحادث الى شيء يدل على حدوثه به كقولك عبد الله وكفارة الفصل
وهذا كسب فلان وتكرره والوجوب هو الحادث فدل على انه كان بالوقت قوله وكذا اذا ازمه فتكرره بتكرره ولان اضافة اليه
ودليل قوله وتعلقه به اى ان الاضافة تدل على السببية تدل ملازمة الشيء وتعلقه به وتكرره بتكرره على السببية ايضا لان الامر
تضاف الى الاسباب الظاهرة فلا تكرر الحكم بتكرره الشيء دل على انه حادث به اذ هو السبب النظامي لمحدوثه ثم الوجوب فيها نحن فيه امر
حادث بتكرره فلا بد من سبب يضاف اليه وليس ممتنا الامر والوقت ولا يجوز ان يضاف الى الامر لان الامر بالفعل لا يقتضي
التكرار ولا يتجدد وان تعلق بوقت او بشرط فان من قال لعبه تصدق بدمهم من مالي اذا امسيت او اذا دلت الشمس لا يقتضي
التكرار كما لو قال تصدق من مالي بدمهم مطلقا على ما مر بانه متعين ان الوقت هو السبب ان اصل الوجوب مضاف اليه وان تكرر
سبب تكرره كسائر احكام المتعلقة بالاسباب مثل الحدود والكفارات فانما يتكرر بتكرره سببا قوله وفي صدقة الفطر اسما
جعلنا الراس سببا والفطر شرط مع وجود الاضافة اليها لان وصف المونة يخرج الراس في كونه سببا وتكرر الوجوب بتكرره الفطر فتميزه
تكرره وجوب الزكاة بتكرره المحول لان الوصف الذي لا حيلة كان الراس سببا وهو المونة تجدد بمضى الزمان كما ان النهر الذي
لا حيلة كان المال سببا لوجوب الزكاة تجدد بمضى الزمان ولا يصير السبب تجدد الوصف بمنزلة التجدد بمسبب جواب عما يقال لما كانت
الاضافة دليل سببية شرعا وفي حقيقة انظر وجبت الاضافة الى الراس كما في قول الشاعر زكاة رؤس الناس
بكثرة فطرهم بل يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وجبت الاضافة الى الوقت فقبل صدقة الفطر والمراد وقت وكذا
تكرر الواجب بتكرره الوقت من استمراد الراس كما يتكرر الراس مع اتحا والوقت فلم يعلقم الراس سببا والوقت شرط
ولم يجعلوا الوقت سببا كما جعلوا الشاغي حمله ليقوم مع ان اضافة هذا الواجب الى الوقت أشهر من اضافة الى الراس يقال
لما وجدت الاضافة اليها معناها لاس في كونه سببا لوصف المونة فان هذه الصدقة وجبت وجوب المؤمن فان النبي عليه السلام

ابراهمي النون في قوله عليه السلام او يمن تموتون اي تكلموا بهذه المنة فمن حيث كونها عليكم والاصل في وجوب المون راس على عديون الوقت فان نفقة العبيد والرداء يجب بالراس لا بالوقت اذ الراس هو المحتاج الى المنة دون الوقت وكذلك منة اشئ سبب لبقائه وذلك يصور في الراس دون الوقت فاما ان الراس سبب الوجوب كما هو سبب وجوب النفقة والوقت شرط كالاتامة في حق المسافر واما تكرار الوجوب عند تكرار الوقت مع اتحاد الراس فليس لتكرار الوقت بل لتكرار الراس تقدير فان الراس لما صار سببا بوصفه المنة وفي تقديره في كل مرة كان الراس بمنزلة المتجدد وتقدير المتجدد المنة كالنصاب لما صار سببا بوصفه التماسا كالتجدد عند تجدد التماسا بحولان الحال مما تكرر وجوب الزكاة بتكرار الراس في نصاب واحد قوله وعلى هذه التكرار العشر والخارج مع اتحاد السبب وهو الارض

النامية في العشرة حقيقة بانها خارج حكمها بالتملك من الزراعة اى سطر هذا الطريق الذي ذكرنا ان السبب بتجدد الوصف يصير كالمتجدد حكما كغير العشر وخارج مع اتحاد السبب فان سبب كل واحد منهما الارض النامية كما ان السبب للزكاة المال النامي والدليل على سببية الارض اضافية العشر والخارج اليها ليقال عشر الارض وخارج الارض وتوصف الارض بها كما يقال ارض عشرية وارض خارجية باعتبار صفته النما وان العشر اسم لا يوجب من النماء فلا يمكن ايجابه بدون النماء وان الخارج ليقط اذا اصطلم الزرع آفة ولم يبق من السنة ما يمكن اشتغال الارض فيه ففرغنا ان صفة النماء معتبرة في الارض كما هي معتبرة في مال الزكاة الا ان النماء الحقيقي اعتبر في العشر لانه مقدر بخروج من الخارج فلا يمكن ايجابه انا لبعده تحقق الخارج وفي الخارج اعتبر النماء التقديرى بالتملك من الزراعة لان الخارج من غير جنس الخارج فلا حاجة الى تعليقه بالنماء الحقيقي بل يكفي فيه بالنماء التقديرى رعاية لجنب العقالة ثم ان كل واحد منهما يتكرر بتكرار النماء مع اتحاد الارض لان الارض يصير كالمتجدد وتجدد النماء تقديره كذلك الراس في صفته لفظ

فصل في الغرمية والرخصة الغرمية في احكام الشريعة اسم لما هو اصل منها غير متعلق بالحوادث فالرخصة اسم لما يبنى على اعداء العباد والغرمية في اللغة القصد المؤكد ليقال عرمت على كذا عرما وغرمية اذا اردت فعلة قطعت عليه ولهذا كان قوله اعزم ان لا افعل كذا وان افعل كذا يمينا لان تأكيد بصيرورة يمينا ويقال عرمت عليه اى قسمت عليه والرخصة في اللغة اليسر والسهولة ومنه رخص الشئ رخصا اذا تيسرت اصابتة وفي الشرعية الغرمية اسم لما هو اصل من الاحكام كما ذكر في الكتاب والمراد به ما ثبت ابتداء باثبات الشارع وقوله غير متعلق بالحوادث بيان لاصالته لانه تقيد في التعريف ويدخل في هذا التعريف ما يتعلق بالفعل كالعبادات وما تعين بالترك كالنحرمان والرخصة اسم لما يبنى على اعداء العباد كالاذن باجر كلمة الكفر على اللسان عند الاكراه او اباحة الافطار في رمضان لعذر المرض والسفر وعبارة بعضهم الغرمية ما استمر على الامر الاول واستقر عليه بحكمه انه النما ونحن عبيده والرخصة ما تغير من عسر الى يسر بواسطة عذر الكفاف قوله والغرمية اقسام اربعة فرض وواجب وسنة وفل ويدخل في هذه الاقسام الفعل والترك فان الترك المنهى عنه فرض ان كان الدليل مقطوعا كترك اكل الميتة وشرب الخمر وواجب ان دخل فيه شيعة كترك اكل الضب وللعيب بالسطح وسنة او قل النكاح وودنه كترك ما قيل فيه لا باس ويؤيده ما ذكره شمس الائمة الواجب ما يكون واجبا لاداء شرعا وواجب لترك فيما يرجع الى المحل والحرمة وقيل في تخصيص هذه الاقسام من الغرمية لا تنحصر في ان يكون جازما او لا والاول هو الفرض والثاني لا ينحصر في ان يعاقب تركه او لا والاول هو الواجب والثاني في ما ينحصر في ان يستحق تركه لئلا ياول هو سنة والثاني هو الفل ويدخل في القسم الاخير المباح ان جعل المباح من الغرام

وذكر في بعض نسخ اصول الفقه لاصحابنا ان الفعل الصادر عن المكلف لا يخلو من ان يخرج جانب الاداء فيه او جانب الترك او
 هذا ولا ذلك اما الاول فاما ان يكفر جاحده ولا يخلو وهو كفرض او لا يكفر وذلك اما ان يتعلق العقاب بتركه وهو الواجب او لا يتعلق
 وذلك اما بان يكون ظاهرا او اظها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو سنة المشهورة او لا يكون وهو النفل والتطوع والمندوب
 الثاني فاما ان يتعلق العقاب بالاثبات به وهو الحرام او لا يتعلق وهو المكروه واما الثالث فهو المباح او ليس في ادائه قسرا
 ولا في تركه عقاب قوله فالفرض ما ثبت وجوبه بدليل لا شبهة فيه وحكمه اللزوم علما وتصدقا بالقلب وعملا بالبدن حتى كره
 جاحده ونفيس تاركه بلا عذر الفرض لغة هو القطع والتقدير يقال الله تعالى سورة انزلنا وفرضنا اى قطعنا الاحكام فيها قطعا
 وقال عز ذكره فصف ما فرضتم اى قدرتم بالتسمية ويقال فرض القاضى النفقة للمرأة اذا قطعها وقد راعا وفي الشريعة
 هو ما ثبت وجوبه اى لزومه بدليل لا شبهة فيه كما ذكر في الكتاب مثل الايمان والصلوات الخمس والزكاة وهو حسن بما قيل
 هو ما يعاقب المكلف على تركه وثبات على تحصيله لانه ليس بجامع يخرج الصلوة في اول الوقت والصوم في السفر عنه فانما يقع
 فرضين ولا عقاب على تركهما ولا مانع لدخول الواجب فيه وهو غير الفرض على ما سبق من حكمه اى المانع الثاني ما ثبت باقرض اللزوم
 علما وتصدقا بالقلب اى يحصل العلم القطعي بثبوته ويجب اعتقاد حقيقة لشوته بدليل مقطوع به وهذا الاعتقاد هو الاسلام حتى
 لو تبدل لغيره يكون كفا لانه انكار الدليل القطعي وعملا بالبدن اى يجب اقامته بالبدن ايضا حتى لو ترك العمل به غير
 مستحق به يكون فاسقا اذا كان بغير عذر ولكنه لا يكون كافرا لانه ترك ما هو من الشرائع لا ما هو من اصول الدين لبقاء
 الاعتقاد على حاله حتى يكفر جاحده باسكان الكاف اى ينسب الى الكفر من الكفرة اذا دعاه كافرا ومنه لا تكفر اهل قبلك واما
 لا تكفر اهل قبلكم فغير مثبت حجة رواية وان كان جائزا لغة قال الكهيت يخاطب اهل البيت شعروا طائفة تباركوا من
 سبحانه وطائفة قالوا امسى ومنه ثبت كذا في المغرب قوله والواجب ما ثبت وجوبه بدليل فيه شبهة وحكمه اللزوم علما بالبدن
 لا علما باليقين حتى لا يكفر جاحده ونفيس تاركه اذا تخلف باخبار الاحاد وهو ما خذ من الوجبة وهى السقوط سمي به لانه ساقط
 في اثبات العلم ليقيني ملحق بالمعذورم وان كان في ايجاب العمل ثانيا موجبا او لانه ساقط على المكلف بدون ان يتجمله
 باختياره لعدم العلم بوجوبه عليه قطعا بخلاف الفرض فانه لما ثبت قطعا يتجمله عن اختياره وشرح صدره او هو ما خذ من الوجيب
 وهو الاضطراب سمي به لتردد واضطراب في ثبوته ويحتمل ان يكون ما خذ من الوجوب وهو اللزوم لان العمل به لازم وان لم
 ثبت العلم به وهو في الشرعية اسم لما ثبت لزومه علينا بدليل فيه شبهة مثل تعيين الفاتحة وتعديل اركان الصلوة وصحة
 الفطر والاضحية ونحوها وحكم الواجب لزومه علما بالبدن يجب اقامته كما يجب اقامته الفرض لكن لا يجب اعتقاد لزومه قطعا
 لان دليله لا يوجب اليقين ولزومه الاعتقاد مبنى على الدليل اليقيني حتى لا يكفر جاحده لانه لم ينكر الثابت قطعا قوله ونفيس تاركه
 اذا استخف باخبار الاحاد اذا ترك العمل بالواجب فهو على ثلثة اوجه اما ان تركه مستحبا باخبار الاحاد بان لا يرد على العمل
 بها واجبا او تركه تنافلا لهما او تركه غير مستحب ولا تناول في القسم الاول يجب تفصيله وان لم يكفر لانه راو لغير الواحد
 وذلك بدعة وفي القسم الثاني لا يجب التفصيل ولا التفسير لان تناول سيرة السلف والتخلف في النصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وفي القسم الاخير نفيس ولا يقتل لان العمل به ما وجب كان الاداء طاعة والترك من غير تاويل معصية ونسقا هذا هو المذكور

في حاشية الكتب وعليه يدل كلام شمس الأئمة وهو صحيح وما ذكره بهنا يشير إلى أن تركه لا يوجب التفضيل أصلاً وتوجب التفضيق بشرط أن يكون مستوفياً ولا يوجب إذا كان متساوياً وليس فيه ولا بسطة التفضيق في القسم الثالث بل هو ساكت عند عبارة التتوكم يدل على أنه لا تفضيل فيه ولا تفضيق إلا في القسم الأول فإنه ذكر فيه الواجب كالكتوبة في لزوم العمل والنافذة في الاعتقاد وحتى لا يجب تغيير جاحده وإن تفضيل حكمه أنه لا يغير النكاح بغيره ولا يفسق بتركه هذا إلا أن يكون مستوفياً بأخبار الأعاذ ونفسه ولكن الصحيح ما ذكرناه أولاً لأن وجوب العمل بخبر الواحد ثبت بدلائل قطعية مما ذكره وجب الاستخفاف بكونه مخالفاً لاجتماعه وبدون الاستخفاف والى ذلك يكون ناسخاً قوله فاما متساوياً فلا أي أماناً كما متساوياً فلا يفسق ثم الشافعي أنكر التفرقة بين الفرض والواجب وقال هما مترادفان وتطابقان على معنى واحد وهو الذي نذكره ويلزم من ذلك ما ثبت بدليل قطعي أو ظني قال واختلاف طريق البشوت لا يؤثر في نفسه فإن اختلاف طريق النوافل لا يوجب اختلافاً حقاً فحقاً وكذا اختلاف طريق الحرام بالقطع والظن لا يوجب اختلافاً في نفسه من حيث هو أحرام قال بتخصيص اسم الفرض بالقطع والواجب بالظنون يحكم لأن الفرض لغة هو التقدير سواء كان مقطوعاً به أو ظنونياً وكذا الواجب هو اللازم أو الساقط سواء كان مقطوعاً به أو ظنونياً وكان بتخصيص كل واحد بقسم منهما ونحن نقول إنهم أنكر كونهما متباينين لغة فلهذا معنى له للمبتدئين معنى كل واحد منهما ومباشرة أحد المصنفين الآخر وأما التفرقة بينهما حكماً بأن يقال لا تفاوت بينهما في لزوم العمل لطلب الكارة لأن التفرقة بين ما ثبت بدليل مقطوع به وبين ما ثبت بدليل ظنون به ظاهرة لأن ثبوت المدلول على حسب الدليل فمتى كان التفاوت ثابتاً بين الدليلين لا بد من ثبوت المدلولين وقوله بتخصيص كل لفظ بقسم حكم فاسد لأننا تخصص الفرض بقسم باعتبار معنى القطع وتخصص الواجب بقسم باعتبار معنى السقوط على الوجه الذي بينا ولا يوجد معنى القطع في الواجب ولا معنى السقوط على الوجه الذي بينا في الفرض فإني يلزم الحكم وسائر الاسماء الشرعية والعرفية بهذه المثابة فالحاصل أن عند الشافعي وجوب العمل في الواجب مثل وجوب العمل في الفرض والتفاوت بينهما في ثبوت العلم وعدمه وعندنا التفاوت بينهما ثابت في وجوب العمل أيضاً حتى كان وجوب العمل في الفرض أقوى من وجوبه في الواجب وبينا أن النص المقطوع به وهو قوله تعالى فاقرؤوا ما تيسر من القرآن أوجب قراءة القرآن في الصلوة إذا المراد منه القراءة في الصلوة بالاجماع وهذه النص باطله وعمومه يتناول الفاتحة وحدها فيقتضي أن يحجج المكلف من الصلوة بقراءة غير الفاتحة كمدحج بقراءة غيرها وهو قوله عليه السلام لا صلوة إلا بالفاتحة الكتاب أوجب الفاتحة علينا فوجب العمل بخبر الواحد على وجه لا يلزم منه تغيير موجب الكتاب وذلك بأن يجعل قراءة الفاتحة واجبة بحج العمل بها من غير أن يكون فرضاً ليقدر الكتاب على حاله ويحصل بالدليلين على مرتبتهما قوله وسنة هي الطريقة مسلوكة في الدين وحكمها أن يطالب المرء بما قامتها من غير افتراض ولا وجب لنا طريقة أمرنا بأحيائها فنستحق الأئمة تاركها وأسمن فوكان السنة لغة الطريقة مرضية كانت أو غير مرضية وسنن طريق مخطئة وسنة ليس لعل برفق من باب طلب فإن أخذ السنة منه فباعتبار أن المار لعل ويجري فيه جريان الماد منه قول الشاعر وسنة باعناك لطي الأباطح وهي في الشرعية اسم للطريقة المحسنة مسلوكة في الدين من غير افتراض ولا وجوب كما أشار إليه الشيخ في بيان الحكم سواء سلكها الرسول عليه السلام أو غيره ممن هو علم في الدين وحكمها كذا قال شمس الأئمة حكم السنة هو الاتباع فقد ثبت بالدليلين أن رسول الله عليه السلام متبع فيما سلك من طريق الدين وكذا الصحابة بعده وهذا الاتباع الثابت بطلن السنة خال عن صفة الفرض

والواجب الا ان يكون من اعلام الدين نحو صلوة العيد والاذان والاقامة والصلوة بالجماعة فان ذلك بمعنى الواجب في حكم العمل
 لا من طريق امرنا باحسانا بقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة وبقوله عز اسمه وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم
 فاتوا وقوله عليه السلام عليكم بسنتي واحاديثي وبقوله عليه الصلاة والسلام من ترك سنتي لم يترك شفا عتي والاحياء في الفعل فترك الفعل يستوجب
 الائمة اى الملائكة في الدنيا وحرمان الشفاعة في الآخرة وذكر المواليد واما حكم سنة فهو ان كل فعل واخطب عليه رسول الله عليه السلام
 مثل تشهد في الصلوة والرواية في الحديث الى تحصيله ويلازم على تركه مع كونه اسم ليس وكل فعل لم يواظب عليه رسول الله عليه السلام بل تركه
 في بعض الاحوال كالطهارة لكل صلوة وتكرار النسل في اعضاء الوضوء والترتيب فانه يندب الى تحصيله ولكن لا يلازم
 على تركه ولا يلحقه تركه وزروا ما التزموا به في رمضان فانما سنة الصحابة رضي الله عنهم اذ لم يواظبوا عليها رسول الله
 عليه السلام بل واخطب عليه الصلاة والسلام في سنة النبي عليه السلام اقوى من سنة الصحابة رضي الله عنهم قال وهذا عندنا واصحاب الشافعي
 رحمه الله يقولون السنة فعل واخطب على النبي عليه السلام فاما الفعل الذي واخطب عليه الصلاة والسلام في سنة النبي عليه السلام فليس سنة وهو
 على اصلهم مستقيم فانهم لا يرون اقوال الصحابة حجة فلا يرون افعالهم الصالحة سنة وعندها انما هم حجة فيكون افعالهم
 سنة وذكر غيره انه لا خلاف وان السنة هي الطريقة السلوكية في الدين سواء كانت للنبي عليه السلام او لغيره من اعلام
 الدين ولكن الاختلاف في ان اطلاق لفظ السنة يقع على سنة رسول الله عليه السلام او على سنة غيره عليه السلام
 قوله سنة الهدى يعني سنة اخذنا من تكميل الهدى اى الدين وهي التي تتعلق بتركها كراهية او اسباغة ودون الكراهية مثل
 الاذان والاقامة والجماعة وصلوة العيد والسنن الرواتب ولهذا قال محمد رحمه الله في بعضها انه يصير مسيئا بالترك وفي
 بعضها انه ياتى به في بعضها يجب القضاء وهي سنة الفجر ولكن لا ياتى بتركها لانها ليست بواجبة واذا اضر ان مصر على ترك الاذان والاقامة
 امر واجبا وان البواقي تلو على ذلك بالسلاح عند محمد رحمه الله كما يفتا تلو عند الامصار على ترك الفرائض والواجبات
 وقال ابو يوسف رحمه الله المقابلة بالسلاح على ترك الفرائض والواجبات فاما السنن فانما يولدون على تركها ولا يفتا تلو
 عليه ليطهر الفرق بين الواجب وغيره ومحمد رحمه الله يقول ما كان من اعلام الدين فالامر على تركه استخفاف بالدين فيفتا تلو
 على ذلك كذا في البسوط قوله وتاركها يستوجب اسائة وكرامته اى يستحق جزاء الاسائة وجزاء ارتكاب المكروه وهو
 اللوم والعتاب او سمي جزاء الاسائة وارتكاب المكروه اسائة وكرامته كما قال الله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها قوله
 والزوائد وتاركها لا يستوجب اسائة لانه كسر عليه السلام في قيامه وقعوده ولباسه وسطحه فيخرج الا لفظ المذكورة في
 باب الاذان من قوله يكره اذ قد اساء او لا لباس به وميث قال يعيد فذلك من حكم الواجب اى النوع الثاني لسنن الزوائد
 الحق اخذنا حسن ولا يتعلق بتركها كراهية ولا اسائة نحو تطويل القراءة في الصلوة وتطويل الركوع والسجود وسائر افعال السنة
 كان ياتي بها في الصلوة في حالة القيام والركوع والسجود وافعاله عليه السلام خارج الصلوة من اشئ واللبس والاكل
 فان العبد لا يطالب باقامتها ولا ياتى بتركها ولا يصير مسيئا والافضل ان ياتي بها وسطحه هذا على ان السنن لو كان
 تركها من سنن الهدى لوجب الكراهية والاسائة وتركها من سنن الزوائد لا يوجب شيئا منها اختلفت اجوبة مسائل

باب الاذان من البسوط في كل مرة كبره ومرة اساء ومرة لا باس وذلك مثل قول محمد رحمه الله كبره الاذان قاعدا لما روي عن
 حديثه الرويان الملك تام على جذمة عاتط اى اصله وكبره تكبيرا الاذان في مسجد محلة وكبره ترك استقبال القبلة في
 السنة وان سخط اهل مصر بجاحته بغير اذان ولا اقامة فقد اساء والتركة السنة المشهورة وان صليين باذان و اقامة هارت
 صلواتهم مع الاساءة فالاساءة للمخالفة السنة والتعرض للفتنة ولا باس بان يؤذن رجل ويقوم آخر لان كل واحد منهما
 ذكر مقصودا فلا باس بان ياتى بكل واحد منهما رجل آخر ولا يؤذن الصلوة قبل دخول وقتها وليا في الوقت لان المقصود
 هو اعلام الناس بدخول الوقت ولم يحصل وليا واذان الخشب وكذا واذان القاعدين بعض الروايات لانه خلاف السنة
 المتواترة فما ذكرنا امثاله يخرج على هذا الاصل قوله والنفل اسم للزيادة فتوافل العبادات زوائد مشروعة لنا لاعتنا وحكمه ان ثياب
 المرء على فعله ولا لياقته على تركه النفل في اللغة اسم للزيادة ومنه سميت الفضة نفلا لانما زيادة على ما شرع له اكملها وهو اهلها ودين الله
 وكبت احد الله تعالى وتحصيل ثواب الاخرة وسمى ولد الولد نافله لكونه زائدا على مقصود النكاح فانه شرع لتفصيل الولد من صلبه وولد الولد زائد
 عليه وكذا النفل في الشرعية اسم لما شرع زيادة على الفرض والواجبات ومنه شرع لنا لا علينا حتى لم يتعلق بتركه ملامته وحكمه ان ثياب
 المرء على فعله لان فعله عبادة واداء العبادات سبب لنيل الثواب ولا لياقته على تركه النفل من الفرضية والوجوب ولا لياقته
 ايضا لنخلوة عن صفة السنية قوله وفيمن بالشروع عندنا لان المودى صار الله تعالى مسلما اليه اذ اشرع في نفل العباد
 يؤخذ بالخص في ولو لم يرض ليو اخذ بالقضاء عندنا وعند الشافعي رحمه الله لا يؤخذ ليو اخذ ليو اخذ ليو اخذ لان النفل شرع
 غير لازم حتى ثياب على فعله ولا لياقته على تركه وجب ان يمتنع كذلك بعد الشروع لان حقيقة الشيء لا تتغير بالشروع
 الا ترى انه بعد الشروع لنفل كما كان قبله ولهذا يتبادر في بنية النفل ولو اتم كان موديا للنفل لا مستقلا للوجوب ولا يمنع
 صحة النخلوة عندكم ويباح الا فطار بعذر الضيافة ولو صار فرضا لما ثبتت هذه الاحكام واذ كان نفلا حقيقة وجب
 ان يكون مخيرا في الباقي كما كان مخيرا في التبدل تحقيقا لظنية كمن اخرج عشرة دراهم للصدق نفلا فتصدق بدراهم
 وسلم كان باختياره في الباقي وكذا اذ اصدق ولم يسلم كان باختياره في التسليم وكذا اذ اسلم ركعة كان باختياره في
 الركعة الاخيرة واذ ثبت له البقاء في الباقي وحل ترك ما لم يات به لانه لم يلزمه به واذ اترك يبطل المودى
 ضمنا وتبعا لترك ما ليس عليه فلا يكون ابطلا حكما كسافر على الظاهر لا يحل له ابطلا لما كان يحل له اقامة الجمعة ثم الظاهر
 يبطل حكما لما حل له وجعل اليه ولكن احرق حصاء ارض نفسه فاحرق ارض جاره او سقى ارض نفسه فرت ارض جاره لا يحل
 ذلك اطلاقا لانه ثبت تبعا لما هو حلال له ولما كان ابطلا ان المودى امره انكيا لا يصنع لا يعين بالقضاء كمن شرع في
 صلوة او صوم على ظن انه عليه فبين انه ليس عليه يصير شارعا في النفل بالاتفاق ولو افسده لا يجب عليه القضاء لما ذكرنا
 انه مخير في الاداء وان ابطلان ضمنى فكذا مذهبها ولا معنى لاعتبار الشروع بالنذر لان النذر التزام بالقول وله
 ولاتية ذلك فاذا اتى بكلمة الالتزام لم يزمه فاما الشروع فليس بالتزام بل براداء بعض العبادات ولم يلزمه فيها
 بقى التزام بالقول فلا يلزمه ولا يلزمه في التفرغ اذ الصلوة فان كان لا يلزمه بالقول يلزمه ما التزم
 بما التزم من او التصدق فلم يلزمه بالقول ولكنه شرع في الاعطاء فيقدر ما اراد من غير ان يلزمه ما لم يعط على ان الشروع اداء

بالفعل عند التذرع بالاجاب في الذمة بالقول ثم في التذرع يترجم بقدر ما سمي هكذا في الشرع يترجم بقدر ما ادى وما لم يترجم كما ان ما لم يسم بغير
ولا يترجم به ونحن نقول ان المؤدعي صار للذمة سلبا اليه لانه لما شرع في الصوم او الصلوة او غيره جزءا من الذمة فقد تقرب الى الذمة تعالى باو
ذلك الجزاء صارا العمل للذمة تعالى فقال له ولما لم يترجم كان مشا با على ذلك وجب الغير محترم لا يجوز التفرغ له بالانسان ومضمون عليه انما لا ينظر
والاجماع فوجب حفظه وصيانة احترامه من ارتكاب المحرم ووجوب الغنائم والادوية الى حفظه الا بالانسان الباقى فوجب عليه الاتمام ضرورة
صيانة حق الغير فان قيل لا نسلم ان المؤدعي صار عبادة للذمة تعالى لان ما شرع فيه عبادة صوم او صلوة وسبب مما
لا يتجزئ فلا يكون الموجد وطاعة لا بالنظام الباقى اليه واذا لم يكن طاعة لم يحرم البطلان ولكن سلبنا كونه عبادة
فلا نسلم ان اداء الباقي شرط لبقاء عبادة لانه عرض يستحيل بقاءه فكما وجدنا نقضي وان عدمه ولا يتصور التغير
بعد عدمه والدليل عليه ان المؤدعي باعتراف الموت لا يخرج عن كونه عبادة حتى يتبين ان المثار بطلان خلاف
بين الامتة ولو كان اداء الباقي شرط لبقاء عبادة لبطلت لقوات الشرط ولكن سلبنا كون الباقي شرط لبقاء
عبادة فلا نسلم ان الامتناع من اداء الباقي البطلان لان الابطال انما يحصل بمصاديقه لا بمحل المحل ذلك
فيما مضى محال ولكنه اذا امتنع فانت وصف العبادة عن المؤدعي فلا يكون مضيا الى فعله كما ذكرنا من التفتة
قدنا نحن لا ندعي ان المؤدعي صوم او صلوة في الحال ولكن نقول هو من افعال الصوم او الصلوة على
معنى انه يصير غير صوابا ما شرع بان كان له عزيمة ان يصير صوما او صلوة بضم الغير اليه فيكون المؤدعي
مستقرا الى الذمة لقاسم هذا الفعل فيكون عبادة من هذا الوجه ولكنه باعتبار انه جزء مما لا يتجزئ لا حكم له بدون
الاجزاء الاخر ضرورة ثبوت الاتحاد فكان كل جزء عبادة متعلقة بما قبله وبما بعده ومن الاجزاء اذ لا بد له
من التعلق بضرورة الاتحاد فيجعل هو عبادة وجعل كل جزء تقدم على شرط لا لبقاء عبادة وكل جزء
ليوجد بعده شرط لبقاء عبادة فانفصلت الاجزاء اول عبادة وجعل شرط لا لبقاء الاجزاء واستل
بعده عبادة وانفصلت الاجزاء لاخير ما جرح وجعل شرط لبقاء الاجزاء التي تقدمت على وصفه العبادة وكل
جزء من اجزاء المتوسطة فيقتر عبادة وكان شرط لبقاء ما تقدمه على وصفه العبادة وشرط لا لبقاء ما بعده
عبادة فقلنا بكذا عملا بالادلة لا كل اقدار الامكان ولا معنى لقوله انه لا يتجزئ لعدم عدمه لان ذلك خلاف
النص والاجماع فانه تعالى قال اولئك الذين عصى الله ورسوله فاعلموا انهم لا ينجون وقال جل ذكره
لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والاذى ولا يبرون النهي الا عما يصير به انما قد يبرون الا انما انما انما انما انما انما انما
المتقدمة وان كان قد اعطى لما حكم التمام والاضراب والذمة كان بغيره الا انما انما انما انما انما انما انما انما
ان يكون وجوده الجزاء المتعقب شرط لبقاء الباقي بالذمة من غير انما انما انما انما انما انما انما انما انما
كان العبادة لم يكن مشروعة في حقه الا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
المقصود بالجزء من تأييد البعض البعض والعقوى على الذمة من غير انما انما انما انما انما انما انما انما انما
الاحتياط عن اداء الباقي ليس بالبطلان فاسد لان الباقي بما يتبين انما انما انما انما انما انما انما انما انما

خاصة للعدة فلا يجب عليه صيانة قوله وأما الرخص فالنوع أربعة نوعان من الحقيقة أحدهما الحق من الآخر نوعان من المباح
أحدهما أنهم من الآخر أما الحق نوعي الحقيقة فلا يستباح مع قيام المحرم وتباين حكمه جميعا لما كانت الرخص منبثقة على اعتبار العباد ووجودهم
مختلفة اختلفت أنواع الرخص فاقسمت على أنواع أربعة وعرفت ذلك بالاستقراء وهو تقسيم لما يطابق عليه اسم الرخصة لا الحقيقة بل الرخصة
الحق من الآخر يجوز أن يكون الفعل تفصيل من حق الشيء أو ثابت اسمي أحدهما في كونه حقيقة أقومى من الآخر ويجوز أن يكون من حق
لك أن تفعل كذا أي أنت خليف يرفعي أحدهما في إطلاق اسم الرخصة عليه أولى من الآخر أنهم من الآخر أي المكل في كونه مباحا فإما
أي ليعامل به معاملة المباح لا أنه ليس مباحا حقيقة لأن دليل الحرمة قائم والابتناء له بالحرمة فلا يمكن الجمع بينهما إلا أنه
لم يؤخذ بتلك الحرمة بالنقص وهو قوله تعالى إلا من أكره وتعليق طعن بالإيمان وليس من ضرورة سقوط المواخذة بتقارب الحرمة
فإن من ارتكب كبيرة رخص الله عنه ولم يؤخذ بهما لا تسمى مباحة في عقد لعدم المباشرة وإنما ذكر صدر الإسلام أبو بكر
ترك المواخذة بالفعل مع وجود سبب المحرم للفعل هو حرمة الفعل وترك المواخذة به بلفظ مع قيام السبب الموجب للتفصيل
وكون الفعل واجبا ثم لما كانت الحرمة مع سببها قائمين في هذا القسم ومع ذلك بشرط لا يفتقد المقدم على الشارع من الحرمة
بما روي عنه كان هذا القسم في أعلى الدرجات الرخص لأن كمال الرخصة كمال الحرمة فلما كانت الحرمة كاملة كانت الرخصة
في مقابقتها كذلك قول مثل أجزأ المكره بما فيه الجواز كلمة الشكر على ما في أي شيء رخص من أكره بما يخاف منه على نفسه أو غيره
عصم من أعضائه حتى فقد اختياره وانعدم رضاه بأجزاء كلمة الشكر على ما في أي شيء رخص من أكره بما يخاف منه على نفسه أو غيره
والا متناع عنه لأن حرمة الكفر ثمانية معتمة لا تنكشف بجماله بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وجوب الإيمان به تام لا يحتمل
المسقوط لأن الموجب وهو وحدانية الله تعالى وحقيقته صفاته وجميع ما أوجب الإيمان به قائم لا يحتمل التغير من العبد زهره لاجرا
على اللسان عند الأكره التماس ما في قوله في نفسه ليقوت هذا الامتناع صورة تخریب البنية ومعنى خبره في الرخص من الله تعالى
لا يقوت معنى لأن المقصود الذي هو الركن الاستلزام لا يقوت صورته من كل وجه لأنه لما أقر حرمة وحدانيته بقلبه حتى صح إيمانه
لم يلزم عليه الاقرار بثنائية أو التكذيب في الاقرار بغيره بركن في الإيمان فلم يفتت حقه من هذا الوجه لكن يلزم من إجماع كلمة الكفر
بظلال ذلك الاقرار في حاله بقاؤه فيلزم حقه في الصورة من هذا الوجه فكان له تقديم حق نفسه بأجزاء كلمة الكفر على اللسان من غير
رد لو يدل نفسه لاقات دية وإسراة في إحصائه حرمة من إجماعه كسب بجماله أشيد والاصل فيه ما روي أن مسيلة الكذاب جند
يملين من أصحابه بل إنهم في السلمة فقالوا لا بد من إجماعهم جميعا في إجماعهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن شأنا
وقال الآخر يقولون إنهم يقولون فيهم قال مؤمنان فقالوا لا بد من إجماعهم جميعا في إجماعهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن شأنا
عليه السلام فقالوا لا بد من إجماعهم جميعا في إجماعهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن شأنا
كان أخذ الرخصة في قوله لا بد من إجماعهم جميعا في إجماعهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن شأنا
في نفسه ليقوت ذلك لا بد من إجماعهم جميعا في إجماعهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن شأنا
مقيم كان يجوز لأن خبره لا بد من إجماعهم جميعا في إجماعهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن شأنا
كان مسافرا أو مريضا أو غيره لا بد من إجماعهم جميعا في إجماعهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن شأنا

الهلاك ريعان في حقه كشبان في حق غيره فيكون اثماً بالامتناع حتى يموت بمنزلة المضطر في فصل الميتة وكذا حكم الجنابة
 على الاحرام لان حق صاحب الشرع لا يسقط بالاكراه قوله والاكراه مال لغيره وجنابة على الاحرام وتناول المضطر مال لغيره اى اذا
 اكراه على الاتك مال غيره رخص له ذلك لرحمان حقه في النفس فان حقه في النفس صورة ومعنى وحق غيره لا يفوت معنى لا يجازى
 بالصفان فاذا صبرته قتل كان شهيداً لان السبب الموجب للمحرمة وهو الملك وحكمه وهو حرمة التقرض قائمان فان حرمة الاتك بالمال
 لمكان معصيته واحترامه وذلك لا يخل بالاكراه فكان في الصبر اخذاً بالغرنية مقيماً فرض الجهاد انه آلت نفسه صيانة لمحق الغير صورة فيكون
 ثباتاً كذا ذكره في الاسلام رحمة الله في هذه المسئلة فان لم يكن يفعل حتى يقتل كان ماجوراً ان شاء الله قيده بالاستثناء ولم يذكر الا
 فيما سواه لانه لم يجد فيه نصيباً بعينه وانما قال القياس على الاكراه على الافطار فساد الصلوة ونحوها وليس هذا معنى ملك المسائل
 من كل وجه لان الامتناع من الاتك ههنا لا يرجع الى عز الدين فلهذا قيده به على هذا تناول المضطر مال الغير حتى لو صبرته
 بما لم يكن اثماً بل يكون مثلاً اخذاً بالغرنية الا انه لو ترخص اكل يجب عليه الصبر لعل صاحب الجملات ما اذا اكراه على الاتك لما عرفت
 في العوارض قوله وتلك الخالف على نفسه الامر بالمعروف وحكمه ان لاخذ بالغرنية اولى الامر بالمعروف مثل الامر بالصلوة ونحوها
 والناهي عن المنكر مثل شرب الخمر اذا كان المكلف على نفسه رخص له ان يترك لانه لو اقدم بفوت حقه صورة ومعنى لو ترك يفوت حق
 صورة لا معنى لان اعتقاد حرمة الترك باق ويدل عليه قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الا ان يتقوا منهم
 تقاة وان فعل حتى قتل كان ماجوراً لان الامر بالمعروف فرض مطلق والصبر عليه غرنية قال الله تعالى اخباراً واما بالمعروف واما
 من المنكر واصبر على ما جاء من ذلك من عزم الامر واذا تمسك بالغرنية كان باذلاً لنفسه في اقامته مع اشيع لان القوم لما كان
 مسلمين يعتقدون لوجوبها بهم به وحرمة ما ينهوا هم عنه لا بد من ان ينكح فعله في قلوبهم وان كانوا لا يظهرون ذلك فيكون ماجوراً
 بخلاف الفارسي اذا حمل على المشركين من غير ان يطلع في مكانه فيهم حيث لا يحل له ذلك ولو قتل يائتم لانه يلف نفسه من غير
 منفعة المسلمين ولا تكاثر في المشركين لان قتله لا ينكح في باطنهم ولا في ظاهريهم فيكون ملقياً بنفسه في التهلكة من غير ان يكون
 عالماً لربه في اعزاز الدين فياثر قوله واما النوع الثاني فما يستباح مع قيام سبب تراخي حكمه كفطر المريض والمسافر مع قيام
 وتر من حكمه وهذا مع الاداء منها ولو ما قبل ادراك عدة من يومهم لم يلزمها الامر بالكفارة وهو الذي دون القسم الاول في كونه رخصة
 فما يستباح اى يعامل به معاملة المبيع لعنه من مع قيام السبب اى السبب المحرم موجباً لحكمه وتراخي حكمه الى زمان زوال العذر
 فمن حيث ان اسباب الموجب قائم كانت الرخصة حقة ومن حيث ان الحكم تراخي غير ثابت في الحال كان هذا القسم دون الاول
 لان كمال الرخصة كمال الغرنية فاذا كان الحكم ثابتاً مع السبب فتوافقى مما تراخي حكمه عنه كالبيع بشرط الخيار مع البيع البات
 والبيع بثمن موجل من البيع بثمن حال فان الحكم وهو الملك سبب المبيع والمطالبة بالثمن ثابت في البات متراخي عن سبب المقرون
 بشرط الخيار والاجل كذا ذكره شمس الامنة رحمه الله كفطر المريض والمسافر اى كافتارهما فانه يستباح مع قيام سبب موجب للصوم
 المحرم للفطر وهو شهوة الشهوة وتوجه الخطاب لعام نحوها وهو قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه الا ان الحكم وهو واجب اداء الصوم
 وحرمة الافطار تراخي في حقه الى ادراك عدة من ايام اخر فكانت الغرنية اذ في حال الرخصة منها في المنكره على الافطار في الصوم
 لان الحكم هناك وهو حرمة الافطار لم يتأخر عن سبب فلا بد من كانت الرخصة المبنيّة على هذه الغرنية اذ في حال من الرخصة المبنيّة

على الغزمية الأولى لان كمالها وانقاصها يلازم الغزمية وانتقاصها من هذا الوجه ان ثبت بها بالجملة لان الحكم وهو الوجوب وحسن
 الاظهار لما تراعى ولم يبين ثباتها في الحال بل يار من الرخصة وهي بآية الافطار وترك الصوم حرمة فكان شبهها بالافطار في غير رمضان
 فلم يكن رخصة بآية محضه لان للمهاجرين فيها مدخل من هذا الوجه ولم يكن بد من في القسم الاول بوجبه ولهذا اى ولان السبب في وجوب
 الحكم في رمضان هو وجوب في من غير ما صح الاداء منها في المال ولان الحكم لما تراعى في الحكم الى ذلك مدة من ثم لم يفرق بينهما الامر
 بالاعتدال لوما قيل وراهما كما لو ما قيل ذلك رمضان وليكان لوجوب ثابتهما الامر بالاعتدال لان ترك الواجب بعد رفع الامر
 بالاعتدال لا يقطع السقوط فالمكروه على الفطر في رمضان اذا فطر ما قبل ذلك زمان القضاء يلزمه الامر بالاعتدال وكذا السالك في رمضان
 ان حكم ليس ثابت في الحال قوله وحكم ان الصوم افضل عندنا المال بهية وترويه الرخصة فالغزمية تودى معنى الرخصة من حيث
 تضمنها ليسير العباد المسلمين اى حكم هذا النوع ان العمل بالغزمية اولى حتى كان الصوم في السفر افضل من الافطار من غير ان يقال ان السالك في رمضان
 في احد قوله ان العمل بالرخصة اولى حتى كان الافطار في السفر افضل من الصوم في رمضان في قوله السبب وسعيد بن المسيب والادوية
 واعتدال اعتبارها بالخبر تراعى حكم الغزمية فان وجوب اداء الصوم لما تراعى الى ذلك مدة من ايام اخر فتعفى ان لا يجوز الاداء قبله كما
 ذكره صاحب المعارج الظاهر لانه ترك في حق عدم الجواز للحدود الواردة فيه فيجب معتبر في الفصلية ونحن نقول ان السبب في وجوب
 وهو شهود شهر كماله لما كان قائما وتأخير الحكم بالاعمال غير مانع من التجمل كالمدين الموصل كان الموصل للصوم عالما لما لا تعالى في
 اداء الفطر في الشهر من الافطار ما لا لنفسه فيما يرجع الى الترقية فكان الاول اولى وترويه الرخصة يعني لم يتبين اليقين في الفطر
 في الغزمية نوع ليسير العباد فان الصوم مع المسلمين في شهر رمضان ليس من التعزوب بعد من الشهر فكانت الغزمية تودى اى
 تحصل معنى الرخصة وهو اليقين من هذا الوجه فكلت الغزمية لحصول معنى الرخصة فيها مع تحقق معنى الغزمية وهو اقامة حق الشريعة
 وحقية الشريعة فيه ان الغزمية كانت ناقصة باعتبار تأخر حكمها الى زمان الاقامة وهذا يقتضيه ان يكون الرخصة اولى كما قال الشافعي
 الا ان هذا التأخير ثبت لرفع المسافر ليسير الامر عليه وفي الصوم نوع ليسير ايضا فانما نجبر فلما انقضاء به هذا ليسير فتمت الغزمية ولما
 وكان لاخذها اولى كما في القسم الاول قوله الا ان تضعف الصوم فليس له ان يتجبد لنفسه لاقامة الصوم لان الوجوب باق
 منه بملكات النوع الاول مستند لمن قوله الصوم افضل لعني اذا ضعف الصوم فحينئذ كان الفطر اولى ولو صبر حتى مات كان
 اثما لان الافطار رخصة في هذه الحالة فلو بدل نفسه لاقامة الصوم صار قتيلا للصوم وهو المباشرة لفعل الصوم فيصير قاتلا لنفسه
 بما صار به مجابا وهو الصوم من غير تعجيل المقصود وهو اقامة حق الله تعالى لانه اخرجه وذلك حرام لمن قتل نفسه بالسيف الذي
 محله من الكفار كان حراما وفيه تنبيه للمشرع ايضا لان المشرع في حقه لا التأخير او جواز التجمل على وجه تضمن ليسير او ما التجمل
 على وجه يودى الى الهلاك فليس بمشروع فكان عقله تنبيه للمشرع فيكون حراما وهو معنى قوله لان الوجوب اى وجوب الاداء منه
 ساقط اى متاخر الى ادراك مدة من ايام اخر فلا يكون بالصبر على الهلاك بقيا حق الله تعالى بملكات النوع الاول لان الحكم
 لما لم يتاخر من السبب لم يستطع ان يصبر على الهلاك بقيا حق الله تعالى وتظهر طاعته فكان ما جود لان ذلك عمل المجاهد
 قوله واما انتم فليست المجاهد فيها منع منها من الاصر والاعمال فان ذلك يسير رخصة مجاز لان الاصل ما تقول لم يبق مشروعا فاعلم
 بين رخصة لا مجاز من حيث بدو من تقييد اسمية باسطنا من الاصل والاعمال التي وجبت على من قبلنا رخصة مجاز لان

لما وجبت على غيرنا كما كان السقوط في حقنا كونه تخفيفا اذا قلنا انفسا بهم فممن اطلاق لهم
 الرخصة علينا باعتبار الصورة يجوز الاحتياط لان السبب لموجب الحرمة مع الحكم بعدم اصلا بالرفع والنسخ والايجاب على غيرنا ان يكون تخفيفا في تخفيفنا
 فسخة في تقابلها لتضييق والاصح انما الشارة والاحكام المتعلقة بقتل النفس في التوبة قطع الاعضاء والخطاطة والاعضاء المذمومة
 اللامرمة لا يوجب القتل كالفاحش المعاني في الكشاف لاصغر القتل الذي يصر صاحبه احيى يسيبه من الحراك ثقله وهو مثل قتل الخبيث وهو ممنوع
 سخر اشترط قتل النفس في حصة التوبة ولذلك الافلال مثل لما كان في سائر العدم من الاشياء الشاقة غوبت الله سبحانه بالاعتناء بها
 او خطا من غير شرع الدين وقطع الاعضاء والخطاطة وقرض موضع التماسه من الجلد والثوب وانراق الدماء في تحريم العروق
 في اللحم وتحريم السبت وروى ان لاصغر في بني اسرائيل في عشرة اشياء وكانت الطيبات تحرم عليهم بالذنوب وكانوا ينجسوا
 عليهم مسكين بدوة في اليوم والليله وركبوا قتلهم كانت ربع المال ولا يظهرهم من الجنابة والمحدث فغير الماء ولم يكن له لونه عابثا
 في نية المسجد ويحرم عليهم الاكل بعد النوم في الصوم ويحرم الجماع عليهم بعد العتمة والنوم كالاكل وكانت علامة قتل قربانهم
 احتراقه تمارت نزل من السار دسائهم كانت بواحدة ومن اذنبت منهم ذنبا بالليل كان يصبح وهو ملوث بدمه باب فله فرقت بدمه
 الامور من هذه الامة كريمة النبي عليه السلام ورحمة لهم عليهم قوله واما النوع الرابع فما سقط عن العباد مع لونه مشروعا في الجملة
 وبالقسم الاخر من انواع الرخص فما سقط عن العباد باخراج السبب من ان يكون موجبا للحكم في محل الرخصة مع كون ذلك الساقط
 مشروعا في الجملة من حيث انه سقط في محل الرخصة اصلا كان نظير القسم الثالث فكان مجازا اذ ليس في مقابلة عزيمته ومن حيث
 انه بقى السبب الحكم مشروعا في الجملة اخذ شيئا بالحققة فصفت وجه المجاز فكان دون القسم الثالث ولكن جهة المجاز فغالبه على
 شبه الحقيقة لان جهة المجاز بالنظر الى محل الرخصة وشبهته الحقيقة بالنظر الى غير محلها فكانت جهة المجاز اقوى ونسب هذا النوع
 رخصة استقاط على معنى ان حكم العزيمة فيها ساقط اصلا قوله كالعينة المشروطة في البيع سقط اشتراطها في نوع سنة اصلا
 وهو اسم معي كانت العينة في المسلم فيه مفسدة للعقد وروى ان النبي عليه السلام منى عن بيع ما ليس عند الانسان وخرج المسلم
 وكان من عادتهم انهم يبيعون الشيء الذي لا يملكونه ثم يشترونه بثمن رخيص ويطلونه الى المشتري فان النبي عليه السلام منى عن
 بيع ما ليس عند الانسان وخرج في السلم للمابة فشرطت العينة في عامه البيوع لتثبت القدرة على التسليم ثم سقط هذا الشرط
 في السلم بحيث لم يبق مشروعا حتى كانت العينة في المسلم فيه مفسدة للعقد لا مفسدة له وذلك لان سقوط هذا الشرط كالتيسير على
 المتاعين ليتوصلوا الى مقاصدهم من الثمن قبل اراكالهم مع توصل صاحب الداهم الى مقصوده من البيع فكانت رخصة مجازا
 حيث ان العينة سقطت في اصلا التكييف ولم يبق مشروعة كالاصل والافلال ولكن لما شبه بالحقيقة من حيث ان العينة مشروعة في
 الجملة قوله وكذلك العينة والشرط حرمته حتى المكروه والمفطر اصلا لا يستأثره لا يسعها الصبر منها اي وكسقوط العينة في السلم سقوط
 حرمة الحرام والعتبة في حق المكروه والمفطر حيث لم يبق مشروعة اصلا عندنا وتبدلت بالاباحة وروى عن ابى يوسف رحمه الله ان الحكم
 لا ترفع ولكن يخص الفصل في حالة الاضطرار ابقاء للوجه كما في الاكراه على الكفر واكل مال لغيره واليه ذهب الشافعي رحمه الله في اكل
 وكثير من العلماء وقائمة الاختلاف في نظرها اذا صبر حتى مات لا يكون اثما عندهم ويكون اثما عندنا وفيما اذا حلف لا ياكل حراما
 باكل هذه الحرامات في حالة الخصة عندهم ولا يثبت عندنا تمسكوا في ذلك بقوله تعالى فمن اضطر في مخمصة غير متجانف للاثم فليس

حقير رجم اى قتل علة الضرورة الى تناول شئ من هذه المحرمات المذكورة في مجاعة غير بائس الى يوشمته وهو ان ياكل فوق السجدة
 فان الله كثر في توبيخه ما اكل مما حرم عليه حين اضطر اليه رجمه باولياءه في مخرج الرخصة لهم في ذلك كما قال ابن عباس رضي الله عنهما
 طرل طلاق المظنة على قيام المحرم لانه تعالى رفع الموانع رخصة على عبادة مكة في الاكرام على الكفر بان حرمة هذه الاشياء وبناء
 على صفات فيها من الخبث والضرر ولا تتقدم تلك الصفات في حالة الضرورة فبقية حرمة كما كانت وخصص الفعل للضرورة ولنا
 قوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه فاستثنى حالة الضرورة والكراهة المقيدة بالاستثناء يكون عبارة عما اذا استثنى
 فيثبت التحريم في حالة الاختيار وقد كانت سبابة قبل التحريم فثبتت في حالة الضرورة على ما كانت وهذا على مذهب من جعل الاصل
 في الاشياء الاباحة قبل الشرع واما على مذهب من قال المحرمات لا يعرفان الا شرعا فقال الاستثناء من الخطر اباية فصا كان
 قال هذه الاشياء محرمة في حالة الاختيار سبابة في حالة الاضطرار فثبتت الاباحة في الاضطرار بالنسبة ايضا ولا يلزم عليه استثناء
 اجزاء كلمة الكفر في حالة الاكرام قوله تعالى الا من اكره وقله مطعون بالايمان فانه لم ينزل بآية لانه استثناء من الخطر ليس
 على الاباحة بل هو استثناء من الغضب والعذاب والتقدير من كفر بالهدى من بعد ايمانه فعليه غضب من الله ولهم عذاب عظيم الا
 من اكره فينتفي الغضب والعذاب بالاستثناء ولا يدل تنافيهما على ثبوت المحل وحرمة الحرم والمليكة تثبت صيانة للمقتل عن الاضطرار
 والبدن من تعذيب خبيث الميعة فاذا خاف بالانتفاع قوات نفسه لم يستقم صيانة البعض لقوات الكل لان في قوات الكل قوات
 البعض ضرورة فسقط المعنى المحرم فكان طلاق ذلك الفعل في هذه الحالة اسقاطا لحرمة هذه الاشياء فاذا اصبحت يصيبه هو وياحق الله
 لانه قد سقط بل صار مضيقا ومن غير تحصيل بل هو المقصود بالحرمة فكان اشما ويؤيد ما قل من سروق وغيره من اضطرار الى ميتة ولم
 ياكل حتى مات وغل النار الا ان حرمة هذه الاشياء مشروعة في الجملة فلم يكن هذه الرخصة مثل سقوط الاصر والغلل بل كانت
 في المجازية كما قلنا في العينية اما اطلاق اسم المظنة مع الاباحة فيها اعتبارا بالاضطرار المخصص لتناول يكون باجتماعه ومسمى بقية
 التناول زائد على قدر ما يحصل سد الرق وبقاء المعية اذ مثل من ابتلى بهذه المظنة ليس عليه رعاية هذا الاضطرار المخصص التناول
 بقدر الحاجة فالله تعالى ذكر المظنة لهذا التفاوت قوله وكذلك الرجل ينقطع عساكره في رة اسح اصلا لعدم سرية الحديث اليه
 وكذلك قصر الصلوة في حق المسافر رخصة اسقاطا عن دناءة ولذا قلنا ان ظهر المسافر نحره سواء لا يتكلم الزيادة اى وكما سقط
 العينية والحرمة فيما تقدم سقط غسل الرجل الذي هو عزيمته في حال شرعية رخصة اسح وسبب حال التخفف لان استتار القدم با
 يمنع سرية الحديث الى القدم ولا يجب غسل فخذه من البدن بدون الحديث اصلا في الطهارة المحكية فيثبت ان الغسل ساقط والذ
 المسح مخرج للتيسر ابتداء لان الواجب من غسل الرجل يتبادى به الاترى انه يشترط ان يكون الرجل طاهرة وقت اللبس وان يكون
 اول الحديث بعد اللبس طاريا على طهارة كالملة ولو كان الغسل يتبادى بالمسح لما شرط ذلك لان المسح حينئذ يصلح رافعا للحديث
 كالغسل الساري الى القدم فعرفنا ان الشرع اخرج السبب الموجب للحديث من ان يكون عالما في الرجل دهمت مستقرة بانخف وقدم الخف
 على الرجل في قبول حكم الحديث فجعله مانعا من سرية الحديث الى القدم لان غيبته الحديث في الرجل يجب الغسل ثم يوجب المسح عند الايمان
 اصل السبب في وجوبه في الجملة كما كان في حال عدم التخفف فكانت رخصة المسح نظير رخصة السلام فكانت رخصة اسقاط قوله وكذلك كما في مثل
 ما تقدم الامثلة قصر الصلوة في حق المسافر رخصة اسقاطا عن دناءة وقال الشافعي رحمه الله هو رخصة ترفية والغرضية هي الابع حتى لو فات

الوقت يقضي اربعا سواء قضاها في السفر او في الحضر في قول في قول ان يقضي في السفر كعتين دون الحضر واما
 وترتبه في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة شرع القصر لم يظن الاجماع وانه للاباحة دون اليجاب واما ان
 سبب الرابع والسفر سبب للقصر على رفع الاول وتغييره فانه لما اقتضى بمقيم صح ويلزمه الابع و لو ارتفع لما لزمه
 لصحة الفجر اذا اقتضى بمن يصلي الظهر فيعمل بها شاء الا ان القصر سبب عام من غير ان يلائم به لا يرفع حكم الاصل وهذا كما
 اذا اذن له مولاه بالجمعة فتغير بين ان يودي الجمعة كعتين وبين ان يودي الظهر اربعا فكذا المسافر يميل الى ابيها
 شاء وكذا المسافر في حق الصوم بالخيار ان شاء واخر وان شاء وعمل ولا يسقط به اصل لفرضية المتعلقة بالوقت الا
 ان يترفع بالترك والتأخير عندنا القصر رخصة اسقاط متى قلنا ان ظهر المسافر وفجره سواء لان السبب في حقه لم يبق موجبا
 الارامتين فكانت الاخرى ان نافلة وخطا اسفل بغير قصد الاصل وادراكه قبل كمال لفرض فسد لفرض وادراكه
 اربعا وتعد على راس كعتين كره ذلك ان لم يقدر فسدت صلوة كما في الفجر قوله وانما جعلنا استقاطا محضا استدلالا
 بلبيل الرخصة ومعنا ما اما لبيل فاروي عن عمر بن الخطاب انه قال نقصر الصلوة ونحن امنون فقال عليه السلام هذه صفة
 تصدق الله بها فاقبلوا صدقة سماه صدقة والتصدق بالاحتمال التملك استقاط محض لا يخلو الروكا لعقود عن القصاص اي
 بناء الرخصة استقاط للفرعية استدلالا لبيل الرخصة اما الدليل فاروي عن علي بن ربيعة الوادي قال سألت عمر بن الخطاب عن
 الصلوة والائتلاف شيئا وقد قال الله تعالى ان يقيم فقال شكك على ما شكك عليك فسألت رسول الله عليه السلام فقال ان
 صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة وفي بعض الروايات انها صدقة والضمير واسم الاشارة راجع الى الصلوة لقصر
 او الى العمر والتأنيث لتأنيث الخبر كما في قوله تعالى بل هي فتنة فاشا فتمسك بهذا الحديث وقال خبر النبي عليه السلام
 ان القصر صدقة والصدقة لا تثبت ولا تتم الا بقبول المتصدق عليه ولما قال فاقبلوا فقبل قبوله بقوله فقبل ما كان فاشيخ
 ادرج في تقريره رد هذا الكلام وقال سماه اي اقصر صدقة والصدقة والتصدق بالاحتمال الرد ولا يتوقف على قبول
 الصد فيكون معنى قوله فاقبلوا صدقة فاعملوا بها واعتقدوا بما قال فقال فلان قبل اشرع اسي اعتقدا وعمل بها وادراكه
 بالاحتمال التملك لا يتكلمه من كل وجه فاما محتمل التملك من وجه دون وجه فالصدق وبه وتملكه لا يكون استقاطا محضا حتى
 لو قال لم يرد به تصدقت الدين عليك او ملكتك فقبل او سكنت يسقط الدين ولو قال الا قبل يرد لان الدين محتمل التملك
 من الدين ولا يتكلمه من غيره لانه مال من وجه دون وجه فلا يكون التصديق به استقاط محض فيه معنى التملك ولما
 لم يصح تعليقه بالخطر كتملك العين فيرد بالرد وانما قلنا ان التصديق بالاحتمال التملك استقاط محض لان التصديق احد
 اسباب التملك والمضاف الى محل قبليه مثل ان يقول لاخر وهبت لك هذا العبد او ملكته او تصدقت به عليك او
 صدر من العبد قد قبل الرد حتى لو قال لاخر لا قبل لا تثبت له ولاية التصرف فيه او صدر من الله تعالى لا يرد بالرد لانه
 انفة عن الطاعة لا يمكن رد ما ائتمه وواجبه سواء كان لنا او علينا مثل الارث فانه تملك من الله تعالى للورث فاذا قال
 لا قبل لا يعتبر قوله والتملك لمضاف الى محل لا يقبله اذ صدر من العبد ولا يقبل الرد مثل ان يقول لامرأة وهبت ملكا
 الاطلاق وانكاح ملك او تصدقت به عليك ويقبل الى القصاص لمن عليه القصاص وهبت القصاص لك او ملكته او

و تصدقت به عليك فمطلق المارة وليست القصاص من غير قبول ولا يرتد بالرد لان معناه الاستقلال والساقط لا يحتمل الرد فان قيل
 الصواب من الشك فيما لا يحتمل التعليك وبوجه شرط الصلوة اولى من ان لا يحتمل الرد لما يتوقف على قبول العبد لانه منفرد عن الطاعة
 ان المراد من التصديق الاستقاط وقدمي الشك الاستقاط تصدقاني قوله تعالى وان تصدقوا خير لكم والمراد بالآية قصر الاحوال
 لا تصدقات على ما عرف واما المعنى قوله وهو ان الرخصة لطلب الرفق والرفق متعين في القصر فستقل الكمال صلا وان لا اختيار
 بين القصر والكمال من غير ان يتفحص فقال لا يلحق بالعبودية بخلاف الصوم لان النص جاء بالتأخير دون الصدقة واليه يتعارض
 التفسير لطلب الرفق اى لا استدلال بمعنى الرخصة فوجبان احدهما ان الرخصة الحقيقية اذا ثبتت كمن ثبتت للعبد الخيار بين الايام
 على الرخصة وبين الاتيان بالعمية لان الرخصة وان تمنعت ليس في العمية اما ان تمنعت فضل ثواب كمنعت في الغزمية في الاكراه
 على الكفر ثواب الشهادة او تمنعت ليس في ذلك في الرخصة كمنعت الصوم في السفر ليس موافقة المسلمين فاذا لم يكن فيها فضل
 ثواب ولا نوع يسقط حصول المقصود بالرخصة وتعين السير فيها وفيما نحن فيه تعين السير في القصر وهو ظاهر ولا يتفحص الكمال
 فضل ثواب لان تمام الثواب في فعل العبد جميع ما عليه الا في احوال الركعات والمسافر قد اتي بجميع ما عليه كالمقيم فكان كالمجبر او الفجر
 مع الظرف فانه لا فضل للظرف المقيم على فجره ولا لظرف العبد على جمعة اخر واذا كان كذلك وجب القول سقوط الكمال الى صلا والثاني ان
 التفسير لو ثبت لا يتفحص رتقا بالعبد ولا اختيار الخالي عن الرفق ليس الله عز وجل فانه تعالى يفعل ما يشاء ويختار من غير دفع يهود
 اليه او منة تنزع عنه لان اثبات مثل هذا التحجير لا يلحق بالعبد لانه يفرغ الى الشركة فيما هو من خصه كمن امر ببيت فيكون فاسد
 بخلاف الصوم لان دليل الرخصة فيه لا يدل على الاستقاط لان النص جاء فيه بالتأخير لقوله تعالى فعدة من ايام اخر دون اصدقة بايوم
 فثبتت للعمية مشروطة لان الموصل مما يقبل لتجمل كالمدين الموصل واذا الزكاة قبل الحول وكذا معنى الرخصة لا يدل على ستة واثني عشر
 ايضا لان السير فيه اى في الصوم تتعارض فان السير يحصل في جانب الغزمية بسبب موافقة المسلمين بغير من اليه الحاصل في جانب
 الرخصة فيجوز ان ثبت التحجير فيه بين العمية والرخصة ليعتار العبد ما هو الارفق عنده ثم شرع في جواب ما يرد نقضنا على هذه الاثار
 فقال لا يلزم العبد المأذون في الجمعة لان الجمعة ولما لا يجوز بناء واحد على الاخر وعند المغائرة لا يتعين الرفق في الاقل عدد
 اما ظهر المسافر والمقيم واحد في التحجير بين التليل والكثير لا يتحقق من معنى الرفق اذا اذن للعبد في الجمعة اى حيث يحجر بين ان يصل
 اربعا وهو الظاهر ومن ان يصل كمتين وها الجمعة وهذا التحجير بين التليل والكثير من غير رفق لانا لا نسلم انه يحجر بينهما بل الواجب عليه
 الجمعة عينا عند الاذان كمن اختلف عنها يكره له ذلك كما في احوالنا في المعنى ولكن سلنا ان التحجير ثابت فهو غير لازم
 ايضا لان الجمعة الظاهر فمما نرى حتى لا يجوز اداء احدهما بنية الاخرى ولا يصح اقتداء مطلقا بالظرف على الجمعة ولا كما به ويشترط اجتماع
 ما لا يشترط لا لظرف في جميع التحجير طلبا لرفق بخلاف ظفر المسافر والمقيم لانهما واحد وهذا ما صح بناء واحد على الاخرى فتبين الرفق في الاقل
 فلا ينفذ التحجير بين التليل والكثير لعدم تضمنه رفقا قوله وعلى هذا يخرج من نذر يوم سنة ان فعل كذا افضل وهو مستتر تحجير بين صوم
 ثلاثة ايام وبين يوم سنة قول مجاهد ورواية عن ابي عتيبة رحمه الله انه رجع اليه فقل مائة بثلثة ايام لانها تختلفان حكاهما احد
 قرية سقطت ورواية والاخر كفاية وفي سلتنا بها سواء فصلا كالمدة براقا حتى لازم مولا الاقل من الارش ومن القيمة بخلاف العبد لما قلنا
 اى على جوابا تدي ذكرنا في العبد يخرج ما اذا نذر بصوم سنة ان فعل كذا بان تبال ان دخلت الدار فعلى صوم سنة قد علمنا وهو

مسألة الوفاء بالنذر وهو صوم سنة من كفارة لم يمتح في يوم صوم ثلثة ايام عند مجزئ روى عن ابي حنيفة انه رضى القليل من يومه بثلثة وبنوا تخيير بين القليل والكثير في غير ذلك اصلها انها اى صوم سنة وصوم ثلثة ايام فمما ان معنى ان لا تقام صوة لان صوم سنة قرينة مقصودة فاليه من شئ الزجر والتمتع وصوم ثلثة كفارة لما تخير بين خلاف ابو عبد الله كوكه باليمين وفيها معنى العقوبة والذبح فصيح التحخير طلبا للارتقاء عنه وهذا اذا كان لتقليت بشرط لا يريد وقوة كما ذكرنا فان المقصود منه المنع من الدخول فان كان التسلق بشرط يريه وقوة مثل ان يقول ان شئني الله مر يعني اوان قدم غاي فعلي كذا قالما تخيير من الواجب بوالوفاء بالنذر لاخير وهو الصبح وفي مسئلتنا اى في مسئلة طهر المقيم المسا فرما سوا اى المقصود الاكمال سوا بربيل اتفاق الاسم ولشرط فلا يفيد التخيير شيئا نسلم اى ما ذكرنا من تعيين القصة في حق المسافر وتخيير العبد المأذون في دفع الفدية نظير تعيين لزوم الاقل من الارش كالتخيير على المولى في جناية المديبر وتخيير بين الرق والعتق في جناية العبد فان المديبر اذا جنى اثم المولى الاقل من الارش ومن قيمة المديبر بين غير خياره في ذلك لا التحا وكهتس في الماليتى على المقصودة لا غير تعيين الرق في الاول كما تقدم في حق المسافر بخلاف العبد اذا جنى في غير المولى بين الرق والعتق وان كانت قيمة العبد اقل والشر من العتق لان العتق والعتق في مصلكتان صورة ومعنى فاستقام التحخير طلبا للرفع كتحخير العبد المأذون في اوبة بينهما وبين النظر ولا يلزم على ما ذكرنا تخيير بين تخيير موسى عليه السلام في الرعى بين ثمانين سنة وعشرين سنة على ما اخبر الله تعالى عنه بقوله قال ذلك يئى وبنيك اياها الا جليل قصية ما ثلثا حد وان على فانه تخيير بين الاقل والاكثر في جنس واحد لا لا تسلم ان الزيادة على الثمانية كانت واجبة بل المهر هو الذي ثلثا في سنين لا غير افضل كان تراسنه بربيل قوله تعالى فان تمت عشرين سنك وهكذا القول في تعرض في مسئلتنا رعتان والزيادة عليها اقل شروع للمديبر من عنده لان الاشتغال باداء الفل قبل كمال الايمان منسند للفرع وبعد كما لما قبل انتهاء التخييرية مكره ولا يلزم ايضا ما ذكرنا في بابنا فل يصلى اربع قبل العصر وان شاد ركعتين واربع بعد العشاء وان شاد ركعتين وما ذكرنا في باب الاذان والاقامة في صلاة اذن للاولى والى وقيام وكان مخيرا في الباقية ان شاد اذن وقيام وان شاد اقمصر على الاقامة فان هذه كله تخيير بين القليل والكثير في جنس واحد لا لا تسلم ان الفرق تعيين في القليل بل في الكثير زيادة الثواب وان كان في القليل يسر فكان التخيير مقبها وعلما بحرف يخرج جميع ما يرد في مقصدا عليه السلام اذا فرغنا بحمد الله جل جلاله عن بيان اقسام الاول والبحث عن حقائقه وافحص عن غوامضه والكشف عن دقائقه فلنشرع في اقسام القسم الثاني وتفكيكه بادلين الجدية في تنقيحه وتقريره مستبينين بالشرع وعل في اشتراط لطائفه وتحقيق معانيه مستبيناتوفيق منه في استخراج غرائبه وتمهيد مسابغة شاكرين له على نعمائه ومصنيين على خير سنته واثنيائه واسمى بشاد لا اذرا

[illegible]

في طريق الاتصال لينا فان الكتاب ليس الطريق واحد وهو التواتر والنسبة كما ستقف عليها وهذا الباب لبيان تلك
 الطريق وما يحصل بها وما كان هذا القسم كلاما في الاخبار لا بد من بيان حقيقة الخبر فنقول الخبر يطلق على قول مخصوص من الاقوال
 وعلى الاشارات الاحالية والدلالات المعنوية كما يقال خبرني ميناك ومنه قول ابى الطيب فيكم لظلام الليل عنده من خبر ان المقاتلة
 تكذب . ولكن حقيقة في الاول التبادر الفهم عند اطلاق لفظ الخبر دون الباقي واختلف في تحديده اقل انه لا يجد انه ضروري التقيد
 او كراهية العلم بالضرورة الموضع الذي يحسن فيه الخبر ويغير بينه وبين الموضع الذي يحسن فيه الامر ولولا ان هذه احتمالات معدودة فلو
 لما كان كذلك ودون ان العلم الضروري بالتفرقة بين ما يحسن فيه الامر وما يحسن فيه الخبر بعد معرفتهما انما قبل ذلك فغير مسلم وقيل هو الكلام
 الذي يدخل فيه الصدق والكذب وقيل بدلالة التصديق والتكذيب في قيل محتمل الصدق والكذب واعتبر من عليها بان خبر الصدق
 خبر موافق لواقع الامر لا يخالفه الكذب ولا يكذب في التكذيب لا يحتمل ان الكذب ايضا فلا يكون جامعة ونحو السبعين ان الخبر هو ما تركب من امرين علم
 فيه بسلامة خبرها الى الماختر نسبة خارجية يحسن السكوت عليها وانما قال امرين دون كلمتين لفظيتين ليشمل خبر النفساني وقال حكمه في نسبتيه
 يخرج ما تركب من غير نسبتيه وقال يحسن السكوت عليها لخروج المركبات التقيدية وقيد النسبة بالخارجية لخروج الامر ونحوه اذ المراد بانها
 ان يكون لتلك النسبة امر خارجية بحيث يحكم بصدقه ان طابقت وبكذبها ان خالفت وليس الامر ونحوه ذلك قوله الشنن نعمان
 مرسل مسند فالمرسل من الصحابي محمول على السماع ومن القرن الثاني والثالث على انه وضع الامر واشتد بان له الاسناد الارسل خلا
 التقيدية نسبة وكان هذا النوع الذي نحن بصدده هي مرسل عدم تقيدية بذكر الواسطة التي بين الراوي والمرادى عنه وهو في اصطلاح
 الحديثين ان تترك التابعية الواسطة التي بينه وبين الرسول عليه السلام فيقول قال سول الله عليه السلام كذا كما كان يفعل سعيد
 بن المسيب فيقول الدمشقي وابراهيم النخعي والحسن البصري وغيرهم فان ترك الراوي واسطة بين الراوي وبين من ينقل من لم يصح
 لاهرية قال ابو هريرة هذا ليس عندهم منقطع فان ترك اكثر من واحدة فهو ليس بالمفضل عندهم واكمل سماعا عند الفقهاء
 والاصوليين وهو اربعة اقسام ما رسل الصحابي وما رسله القرن الثاني والثالث وما رسله العدل في كل عصر بعدهم وما رسل من بعده
 والتصل من وجه اخر وهذا القسم لم يذكر في الكتاب وانقسم الاول وهو مرسل الصحابة مقبول لا لاجماع حملاء روايتهم على السماع بانفسهم
 اذ الاصل فيهم السماع لتحقيق المعجزة في حقه الا اذا صرحوا بالرواية عن الغير وعلى من الشائعه انه قال اذا قال الصحابي قال النبي عليه
 كذا وكذا قبلت الا ان اسلم انه ارسله وكذا المعتمد وما ارسل القرن الثاني والثالث فحجة عندنا وهو انه يترك واحد من قبل في
 احده الروايتين عنه واكثر المتكلمين وعند اهل الظاهر وجماعة من ائمة الحديث لا يقبل اصلا وقال الشافعي لا يقبل الا اذا اقر
 به ما يقوله به فحينئذ قبل ذلك بان يتأكد بابطالته مشهورة او موافقة قياس او قول صحابي او لقعة الامه بالقبول وعرف من حال
 الرسل انه لا يروى عن من علمه من جهالة او غير ما اشتهر في رساله عدلان ثقتان بشرط ان يكون شيوخهما مختلفين او ثبتت اهلها
 بوجه اخر بان اسنده مرسله مرة اخرى قال انما قبلت ما رسل سعيد بن المسيب في تبعتها فوجدتها سائدا واكثر ما رواه مرسل انما سمع
 عن عمر رضي الله عنه قال من هذا حاله احب قبول مرسله ولا يستطيع ان يقول ان الحجة تثبت بكتبها بالتصل تمسك من ابى قبول المرسل
 بان الخبر انما يكون محبة باعتبار اوصافه في الراوي ولا طريق مبررة لتلك الاوصاف في الراوي اذا كان غير معلوم والعلم بانها يحصل
 بالاشارة على حصة وبذكر اسم ونسبة عند نيته فاذا لم يذكره اصلا لم يحصل العلم به ولا باوصافه فتحقق انقطاع هذا الخبر عن قبوله

[illegible]

وهو في باب عيسى بن ابيان واختيار الامام من الاسلام فانه قال في بعض تصانيفه المرسل عن علي بن ابي طالب المشهور وهو في مسند
الواحد لانه لا يجوز الزيادة به على الكتاب وهو في الجواب الى انما يستويان وهو في القرون الى ترجيح المسند على المرسل لتحقيق المقصود
برواة المسند وعدم التعمد دون رواة المرسل والشك ان رواية من عرفت عدلته ولا اعتد به من سوى فيها بان الارسال لا يمكن
اجراؤه على ظاهره لانه يقتضي الجزم بصحة خبر الواحد وهو غير جائز فيكون معنى قوله قال رسول الله كذا في اطلاقه قال كذا فكان
مثل الارسال وان معنى الارسال ان قال الراوي في حديثه في حديثه من حجة من الثقات في حديثه يكون مسند
اقوى من سند مسنده الى واحد لا اجل لكثرة واهج من حج المرسل بما ذكر في الكتاب وقوله ولكن هذا ضرب من مزية جواب عما يقال في
كان المرسل عندهم فوق المسند كان المرسل منكم مثل المشهور او لا واسطة بيننا واحد والشرة فينبغي ان يجوز الزيادة به على الكتاب
التي سبقت في معنى التسليم كما يجوز بالمشهور فقال في مزية اخرى في غاية ثبوت المراسيل بالاجتهاد والاراء في احوال مثل قوة ثبوت بالقياس
وقوة المشهور ثبت بالتصحيح في ثبوت بالاراء في المرسل مثل المشهور فلا يجوز الزيادة اليه في ضعف التسليم به لانه يورث
لله الزيادة على الكتاب بالاجتهاد ومن وجه قوله واما ما رسل من دون هؤلاء فقد اختلف فيه ابي ودون القرون الثلاثة وهو المصنف
الثالث من اقسام المراسيل فقد اختلف فيه فيمنه اختلف في قوله لها شائنا وتذكر القصير بما روي في المذکور قال الشيخ ابو الحسن الكرخي
يقبل مرسل كل عدل في كل عصر لان العلة التي توجب قبول مراسيل القرون الثلاثة وسبب العداوة والاضطراب في سائر القرون قال
عيسى ابن ابيان لا يقبل المراسيل من كان من ائمة انقل مشهورا ياخذ الناس بعلمه وان لم يكن كذلك وكان لا يقبل مسنده
ويوقف مرسله الا ان يعرض على اهل العلم وقال ابو بكر الرازي لا يقبل ارسال من بعد القرون الثلاثة الا اذا ثبتت عدلته وسبب
الاعتماد هو عدل ثقة شامة النبي عليه السلام على من بعد القرون الثلاثة للكذب بقوله ثم يفتشوا الكذب فلا تثبت عدلته من كان
منه من شهد النبي عليه السلام على اهل الكذب الا برواية من كان معلوم العدالة ويعلم انه لا يروي عن الامن عدل كذا ذكره شمس الامنية
وذكر في المعتمد اذا قال الانسان في عصرنا قال النبي كذا يقبل ان كان ذلك الخبر معروفاً في زمانه كما في ابيات وان لم يكن سروراً في القرون
لانه رسل ولكن الاحساويث قد ضبطت ومجبت فما لا يعرفه اصحاب ابيات منها في رتبة هذا فهو الكذب وان كان لعصر الرازي
ارسل فيه المرسل عصر لم يضبط فيه ائمتين قيام مرسله وقوله الا ان يروى في مراسيل كبار واستمر مثل ارسال محمد بن الحسن مثله
وقال الشافعي عدلته لا قبل المراسيل سعيد بن المسيب قال في تتبعها فوجدتها ساطع لاجل الضعاف والاشياء ومن تواتر ائمتان فيه
فيمنه اختلف في قبول مراسيل من بعد القرون الثلاثة لان يروى الثقات مرسله انهم يرجع الى من روى مرسله فحينئذ يتبين
المرسل من غير اختلاف بين اصحابنا لان رواية الثقات منه قبولهم ذلك المرسل انهم يروونه في مادة الاتصال ذلك المرسل به والى الله استسلام
فقبل مرسل القرون الثلاثة وفي المعرب المراسيل اسم جميع المرسل كما في الكذب في غير المراسيل مع المرسل في الارسال فيها لا فيها كما
الدائم والصاريف واما القسم الرابع وهو ما رسل من وجه واستند من وجه سواء اسنده هذا المرسل او غيره فيجوز في الارسال
سكات عن حال الراوي والمسند ناطق بهاء الساكت لا يعارض لناطق قوله والمسند اقسام المتواتر وما يروى به من ائمة
ولا يروى به تواترهم على الكذب لكثرة التعمد وتباين ما كنهم ويروى هذا الخبر الى ان يتصل برؤس الله عليه السلام ذلك في
القرآن والصلوة الخمس واعداد الركعات وقادير الزكوات وما الشبه ذلك هو الخبر المروي عن غير هؤلاء سائرهم

واسطة بينه وبين الراوى فالسند من السنة هو الاتصال بين رسول الله عليه السلام من غير انقطاع واسطة من لهين وهو ما خوذ
من السند وهو ما يستند اليه من ما لحظ او غيره فكان الراوى يرفع المادى الى من سمع منه يستند اليه ويعتمد عليه وهو ثلثة اقسام
متواتر وشهور وخبر واحد فالمتواتر خبر جماعة مفيد بنفسه العلم بصدقه وقيد بنفسه لخرج الخبر الذي سمع عن صدق القائلين فيه بقول
الراى كجزء جماعة وافق دليل العقل وول قول الصادق على صدقهم والتواتر لغة يتتابع امور واحد بعد واحد ما خوذ من التواتر
قواتر الكتب اى جاد بعضها فى اثر بعض وتواتر من غيبه ان ينقطع ومنه قولهم جاد واتر من اى متتابعين واحد بعد واحد
وانما قيد الشيخ رحمه الله المتواتر بقوله اتصال كما مر من رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه فى بيان المتواتر من السنة فاما معرفت
المتواتر بالنظر الى ذاته فلا يحتاج الى هذا القيد كما اخبر عن البلدان القاضية والمملوك الماضية ثم اتفقوا على ان من شرطه تكرر الخبر
كثرة تمنع عن صدور الكذب منهم على سبيل الاتفاق والمواظقة وهو من قول لا يتوهم توأطوهم على الكذب اى توأفقتهم على الكذب
وان يكونوا عاملين بما اجروا علما يستند الى الحسن لا الى غيره كدليل العقل مثلاً فان اهل بغداد لو اخبروا عن حدوث العالم لا يحصل
لنا العلم بخبرهم وان يكون المخبرون فى الطرفين والوسط مستوفين فى الكثرة والاستناد الى الحسن والى غيره بقوله ويدوم هذا الحد
واخذوا فى اقل عدد يحصل معه العلم فقيس هو خمسة لان ما دونها بينة شرعية يجوز للقاضي عرضها على المذكيين ليجعل عليه الظن و
لو كان العلم حاصله لما كان كذلك وقيل عشرة ربا. ونقباد بنى اسرائيل فانهم تصور بذلك العدد والحصول العلم بقوله وقيل ربعون
لقوله تعالى يا ايها النبى حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين وكانوا اربعين فلو لم يفد قولهم العلم لم يكن اتباعهم صاحباً لا احتياج الى من يثبت
به امره وقيل سبعون لقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا وانما ختمهم لئلا يضلوا ان يذهبوا بحكمات فاسدة وان ما
تسلكوا به ليس بشبهة فعلا عن حجة لانها مع اقرارها وعدم مناسبتها المطلوب مضطربة اذا من عدد يفرض به حصول العلم لقوم الا
ويمكن ان لا يحصل العلم به لآخرين والاولين فى واقعة اخرى فلو كان ذلك العارء هو الضابط لحصول العلم لما اختلف بل الصحيح انه غير
منحصر فى عدد مخصوص ضابطه ما حصل العلم به عنده فيحصل العلم الضرورى يستدل على ان العدد الذى هو كمال عند الله تعالى
قد توافقتوا على الاخبار لا ان تستدل بكمال العدد على حصول العلم والدليل على انه غير منقطع بعدد انما انقطع لحصول العلم بالخبر المتواتر
من غير علم بعدد مخصوص اصلا بل لو كلفنا انفسنا معرفة ذلك العدد والحالة التى تكمل فيها لم نخبر اليها فى العادة ببدا لانه يحصل تواتر
الظنون على تدرج حتى كما يحصل كمال العقل بالتدرج وكما يحصل الشئ بالاكل واللاى بالماء واسكر بالخمر بالتدرج والقوة البشرية قامة
من الوقوف على شئ ذلك فتم لفظ الكتاب يشير الى شروط بعضها تنفق عليه وبعضها تخلف فيه فقوله لا يتوهم توأطوهم ويدوم هذا
احد يشير الى واحد الى شرط تنفق عليه كما ذكرنا وقوله لا تنفى عنهم يشير الى اشتراط خروج عدد من خبرين عن الاحصاء واحصاء اليه
فذهب قوم لا يهتم به كانوا معصومين كان لا مكان التواتر داخل فى خبرهم عارءه فشرط خروجهم عن الاحصاء واكسر وفعلا ذلك
الا مكان وذهب الجمهور الى انه ليس بشرط فان اجمع او اهل الجاهل لو اخبروا عن واقعة صدقهم عن الحج او عن العداة يحصل العلم بخبرهم
مع كونهم معصومين وقوله عد التهم يشير الى اشتراط الاسلام والعدالة كما قاله قوم لان الاسلام والعدالة ضابطا للصدق والحقين
والكفر والنفس مظنا الكذب والمجازفة فشرط عدمها وعدم العداة لا يشترط العدالة ولا الاسلام للقطع بان اصل قسطنطينية لو اخبروا بقتل
ملكهم حصل العلم بخبرهم وان كان كفارا فخباره قوله وتباين المكنم اى تباين خبرهم الى اشتراط اختلاف بلدانهم او طائفتهم وهو

وهو مختار لبعض الناس تأثير في وقع المكان لظواهر وعقد الجمهور لا يشترط ذلك ايضا حصول العلم باخبار متوطنة ببقته ومعرفة
اولية واحدة وانما شرط الكثرة اى كمال العدد كما بينا برفع هذا الامكان وكان الشيخ انما اشار الى هذه المعاني لانها اقل الناس
والعلم في الامور على المصوم الا انها شرط حقيقة بحيث يتوقف ثبوت العلم اسرها على شرط حقيقة ما ذكرناه يدريا وما استنبه فذلك
مثل ابروئيل بن ايات فاعدا الطواف والوقوف بعرفات قوله وانما يوجب علم اليقين بمنزلة العيان وهو مذموب بهور العقلاء وذموب سميت
وهو يقوم من حجة الاصنام والبراهمة وهو قوم من منكري الرسالة بارض الهند الى ان الخبر لا يكون حجة فضلا ولا يقع العلم به بوجبه لا علم
يقين ولا علم طمانينة بل يوجب ظنا وذموب قوم منهم النظام من المعتزلة واليه عبد الله الشيعي من الفقهاء الى انه يوجب علم طمانينة لا علم
صير يدون به ان جانب لصدق يترجى فيه بحيث تظلم اليه القلوب فون تظلم بالظن ولكن لا يثبت عنه توهم الكذب وانما
والا فلو ان بانه يوجب علم اليقين اختلاف فثبت عاظم الى انه يوجب علم صير يدريا وذموب بالقاسم الكعبه واليه الحسين البصرى من فقهاء
واليه بكر الدقاق من اصحاب الشافعي رحمه الله الى انه يوجب استدلالا يتمسك من انكر حصول العلم به بان المتواتر صار جملة
وخير كل واحد محتمل للكذب حالة الاتقاد بالانضمام المحتمل الى المحتمل لا يزداد الا الاحتمال او لو انقطع الاحتمال ولم يجز الكذب عليهم حالة الام
العلمانية بما تمعنا وتوهم فثبت ان الاجتماع محتمل للتواطؤ على الكذب الامر ان المعنى الذي لا بد لاثبت علم اليقين حالة الافراد وهو الخبر
غير محصوم عن الكذب بوجود حالة الاجتماع ولذا جاز الكذب عليهم حالة الاجتماع استغنى اليقين عن خبرهم على ان اجتماع الجمع الفقيه على
الاخبار خبر واحد مع احتمال فهم في الاداء وقصد الصدق والكذب غير متصور اتفاقهم على اكل طعام واحد في صبيحة يوم واحد وقوة
العلم اليقيني به مبني على تصور كماله لا محالة ثم اذا انتفى اليقين عنه فاما ان ثبت به كما قال لفرع الاول وطمانينة كما قال لفرع الثاني
واجب الجمهور المتواتر بوجبه يوجب علم اليقين كما يحسن فان العلم بالملوك للامانية والبلدان النائية احاصل بالمتواتر مثل العلم بحاصل
بالحسن من غير فرق وسجد المعرفة بجملة الكعبة اخبارا مشكلا بجملة مناز لها سواء ومن انكر ذلك فهو مكابر ومنهج من المعقول وهو ان الخبر
المتواتر اما ان يكون صدقا او كذبا ولا يجوز ان يكون كذبا لان ما ان يقع اتفاقا للمتردين او للمواضع منهم عليه اولداع دعاهم اليه
الاول فاسد لان صدور الكذب اتفاقا من جماعة كثيرة لا يتصور عادة كما لا يتصور اجتماعهم على ما كل واحد في زمان واحد اتفاقا وكذا الثاني
لان اجتماع شئ هذه الجماعة على الكذب تدبر ناس كونه العقل صار فاعنه ذاعيا الى الصدق وعدم دعوة الهوى والطبع اليه لعدم اللذة و
الراحة في نفس الكذب امر غير متصور عادة وكذا الثالث لان كثرتهم واختلاف بهمهم مانع عن المواضعة عادة وكذا الرابع لان الداعي
اما الرغبة او المصيبة وهذا الداعي لا يتصور شموله في الجماعة العظيمة واذ لم يجز ان يكون كذبا تعين كونه صدقا افلا واسطة بين الصدق
والكذب في الاخبار فكان في العلم كذا في الميزان وذكر بعض المحققين ان فتح باب الاستدلال في هذه المسئلة يفضي الى تطويل الكلام
اذ اكل اشكاله واعتراضات لا تليق المقصود بالاجواب القاطع عنها ولا يمكن الجواب عنها الا بعد تدقيقات عظيمة ومن البين
لكل عاقل ان غلبة بوجوه ذلك ومحمد عليه السلام اظهر من علمه بصحة الاستدلالات المذكورة في هذه المسئلة ما ليس لغيره من وجوه الدليل
الظاهر بناء الواقع على النجف غير جائز فثبت به ان الحق ما ذكرنا ان حصول العلم به ضروري والتشكيك والترديد في الضروريات باطل
من قال انه يوجب علم الله لا يتمسك بان لا استدلال ليس لما ترتب مقتضى صاوتة وهو موجود فثبت لان العلم به لا يحصل الا بعد
ان يعلم ان الخبر عنه امر محسوس وان الخبر من جماعة الاحمال لهم على التواطؤ على الكذب وان يعلم ان كان كذلك لا يكون كذبا بل منته

الصدق لعدم الوساطة وبأنه لو كان ضروريا لما اختلفوا فيه لما لم يختلفوا في ان الشيء اعظم من غيره وان الموجودة لا يكون معدوما حيث
اختلفوا فيه علما انه مكتسب كما علم بالنبوة عند معرفة المعجزات وجه قول العامة انه لو كان استدلالا لاختص من يكون من اهل الاستدلال
وقد رايانا انه لا يختص بهم فان كل واحد في صفة يعلم كبايه واسمه بالجزء كما يعلمها بعد البلوغ مع انه لا يعرف الاستدلال اصلا ولا يعلم
بالمملوك الماضية والبلدان الثانية يحصل من غير استدلال وصنع من جهة العالم وهو العلم الضروري لانه لو كان استدلالا لكان
اختلفا فيه عقلا لان شان العلوم الاستدلالية كذلك وانما يشتغل بعض العلماء بالاستدلال للاكراه على من ينكر الضرورة تمتعا وكفا
وهو يعتقد العلم الاستدلالي فيقوم عليه الحجة ثم من يخالف فيه فانما يخالف بلسانه او جبط في عقله او عناد ولو تركنا ما علمنا ضرورة العلم
للتزكيم ترك المحسوسات بسبب خلاف السوفسطائية وقولهم لا بد فيه من ترتيب المقدمات قلنا لا يلزم من ترتيبها كون الحقيقة السحا صلت
منها نظرية لان صورة الترتيب والتكوين ممكنة في كل ضرورية حتى في اظهر الضروريات كقولنا الشيء اما ان يكون واما ان لا يكون
بان يقال لكون وهو الوجود والملاكون وهو العدم متقابلان والمتقابلان يمتنع انهما شي واحد بها فاشي لان يكون لانه لا يكون
وانما كان كذلك لان امكان صورة الترتيب لا يمتنع في كون العلم نظريا بل يحتاج مع ذلك الى العلم بارتباط تلك المقدمات بالملوك ههنا
الواسطة بالمعصية اليه قوله والمشهور وهو ما كان من الاما وفي الاصل ثم انتشر فصار ينقله قوم لا يتوهمهم تو اطوهم على الكذب وهم
القرن الثاني ومن بعدهم دا وليك قوم ثقات اسمته لا يتوهمون فصار يشبهوا ويتم وتصدق عليهم بمنزلة المتواترة حتى قال اصحابنا انه
احد قسم المتواترة وقال عيسى بن ابيان يفضل حاحده ولا يكفر وهو الصحيح عندنا لان المشهور بشهادة السلف صراحة للعمل بمنزلة اجماع
فصحت الزيادة على كتاب الصدق تعالى وهي نسخ عندنا وهو القسم الثاني من قسم المسند وهو قسم الخبر كان من الاما في الاصل اسي
الابتداء ثم انتشر في القرن الثاني حتى روجه جماعة لا يتوهمهم تو اطوهم على الكذب وقيل بالثقة العلماء بالقبول والاعتبار للاشتداد
في القرن الثاني والثالث دون القرون التي بعدهم فان عامة اخبار الاما واشهرت في هذه القرون ولا تسمى مشهورة حتى لا يجوز
الزيادة بها على الكتاب مثل خبر القاتحة والتسمية في الوجود وغيرهما وليست مشهورة واستفيضنا من شيوخنا مشهورة مشهورة فاشتهر
اسي ونسخ ومنه مشهورة اذا سلمه واستفاض الخبر اسي شاع وخبر مستفيض اسي منتشر بين الناس واما حكمه فقد اختلف فيه فذهب
بعض اصحابنا الى انه لا يثبت بخبر الواحد فلا يفيد الا الظن وذهبوا بوجوب اجماع من اصحابنا الى انه يثبت المتواترة فثبت
به علم اليقين لكن بطريق الاستدلال لا بطريق الضرورة وذهب عيسى بن ابيان من اصحابنا الى انه يوجب علم طمأنينة لا علم يقين بخبر
دون المتواترة فزاد خبر الواحد حتى جازت الزيادة به على كتاب الله تعالى لانه لم يثبت في الاصل ان لا يثبت بخبر الواحد
وهو اختيار القاطن في الاما الى زيد وعامة المتأخرين رحمهم الله وقال ابو اليسر رحمه الله وحاصل التمسك فراجع الى الاكابر فعند
الفريق الاول من اصحابنا لا يكفر جاحده وعند الفريق الثاني لا يكفر ونص شخص لا يثبت على ان جاحده لا يكفر بالاتفاق واليه سير
في الميزان وعلى هذا لا يظهر اثر الاختلاف في الاحكام وجه قول الفريق الاول ان التايعين لما اجماعوا على قبوله وانزل به ثبت صدق
لانه لا يتوهمهم اتقا فتم على القول لاجماع جميعهم عليه وليس ذلك الاتعين جانب الصدق في الروايات ولهذا سمينا العلم الثابت بالاستدلال
لا ضروريا لانه لا يكفر جاحده لان انكاره ومجوده لا يودي الى تلمذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ولا يتصور تو اطوهم
على الكذب بل هو خبر واحد قبلته علماء في العصر الثاني وانما يودي الى تلمذ العلماء في القبول اتهاهم لعدم سائل في كونه عن رسول الله

التأمل في حقيقة كبريل هي بدنة ومنهال بكمالات الكمال المتواترة فانه يودى الى تكذيب الرسول والمتواتر بمنزلة المسموع
سنة وتكذيب كبر كونه قول الغريب الاخر في الرواية في الاصل لم يبلغوا حد التواتر فليكن فيه شبهة لا محالة وله في المبلغ حجة واحدة
الكل لا يثبت بانك ما فيه شبهة ولا يمكن اعتبار هذه الشبهة في سقوط العمل به لان الشبهة الثابتة في خبر الواحد والقياس هي فوق
هذه الشبهة لا يؤثر في سقوط العمل بها فلهذا اولي فحجب اعتبارها في حق العلم فلا يثبت به اليقين ولكن يثبت به علم طمانينة تقرب
الى اليقين فوق الظن الذي يحجب على جهة الواحد لا اتفاق العلماء من المصدر الثاني ومن بعدهم على قبوله والعمل به فصار مثل المتواتر من
بما الوجه فيجوز به الزيادة على الكمال باقية هي نسخ معنى لانه متواتر معنى فلا يجوز به نسخ النظم لا لخطا ورجحة منه صورة وذلك لان الزيادة
بيان من حيث انها تبين محتمل النسخ من حيث انها ترفع الاطلاق وتبدله بالتقدير الذي هو صندره على ما يعرف في فصل
النسخ ان شأنا التي تعالى ثم الزيادة لو كانت هي اما محضا كبيان التفسير لحازت بالمتواتر والمشهور والاماد ولو كانت نسخا محضا
لم يجوز الا بالمتواتر لا شرا او المماثلة فيه ولما كانت بيانا من وجه نسخا من وجه جوهرا بالمشهور الذي هو من الاماد من وجه بين
المتواتر من وجه توفيره على الشبهين خطا وقوله عندنا اخر من قول الشافعي واصحاب الحديث رحمهم الله فان الزيادة بيان
عندهم على ما سياتيك بيانه ان شأنا واحد تعالى قوله وذلك مثل زيادة الرجم والمسخ على المحضين والتتابع في صيام كفارة آيين
لكنه لما كان من الاماد في الاصل ثبت به شبهة سقط بها علم اليقين اي الزيادة على النص بالنسخ المشهور مثل زيادة الرجم في حق
المحصن بقوله عليه السلام الشيب بالشيب ببلدية وجم بالحجارة ويرجم النبي عليه السلام ما عزا وعزها والمسخ على المحضين بجم كذا في
غيره والتتابع في صيام كفارة اليمين بقراءة عبد الله بن مسعود في حديثه انما نصيام ثلثة ايام متتابعات وكانت قراته مشهورة
فيجوز الزيادة بها وقد تحقق النسخ مع هذه الصور بهذه الزيادات فان عموم قوله تعالى الزانية والزاني يتناول المحصن
كما يتناول غيره فزيادة الرجم نسخ حكم الجدة في حقها وكذا قوله تعالى وارحمكم يتناول حالة التمتع في ايجاب الفس فزيادة المسخ نسخ
الحكم في هذه الحالة وكذا اطلاق قوله تعالى يوم ثلثة ايام يوجب جواز التفريق والتتابع فيه فيقتضيه بالتتابع انسخ
جواز التفريق وليس في ذكرنا من قبيل التخصيص لان من شرطه عندنا ان يكون المنفصل مثل المحصوص منه في القوة
وان يكون متصلا لا شرا وبها لم يوجب شرط جزم قوله لكتة اي المشهور لما كان كذا اجاب عما يقال لما صار المشهور بشهادة
السلف بمنزلة المتواتر فيجب ان يوجب علم اليقين دون علم الطمانينة فقال لما كان من الاماد في الاصل يثبت به اي يكون من الاماد
شبهة فيقطع بها علم اليقين قوله وخبر الواحد هو الذي يروي الواحد والاثنتان فصاعدا بعد ان يكون دون المشهور والمتواتر وهما
الاخير من اقسام المستند هو الخبر الذي يروي الواحد اي الخبر الواحد والاثنتان فصاعدا لا عبرة للعدد فيه يعني لا يخرج عن كونه سائلا
الاصال بان كان المجهول مستورا ابدان اتملة ورجة المتواتر والاشتهار قوله الواحد والاثنتان اشارة الى روقول من فرق بين الاثر
والواحد مثل انما يند من المتواتر في خبر الاثنان دون الواحد مستدلا بان امر الدين لما كان اعظم واهم من المعاملات كان باشتراط
العدد فيه والى روقول من يشهد عددا لا يشهد باثنان من الدين لما كان اهم يعتبر فيه اقله واعتبره الشيخ في باب الشيخ في
باب الشهادة وهو الرابع انا نقول ان قول الثاني لما لم يوجب زيادة علم لم يكن ثابتا بالاول لم يكن في اشتراطه فائدة واشتهر
في المعاملات على خلاف القياس كاشتراط الشهادة وقيل في الفرق بينهما ان جانب المدين عليه قد يقوى في الصدق

بالأصل وهو عبارة الذمى والمدعى ساداه لما فيه بالشاهد الواحد. فكل من شأ به آخر لترجيح جانبته من خبر الصدوق تماماً في أمور الديانات
 فبما معار من جانب السامع وقد ترجح جانب الصدوق في الخبر بالعدالة فلا حاجة إلى اشتراط العدل وفيه قوله وحكمه إذا ورد غير مخالف
 الكتاب بـ ولسنة المشهورة في حادثة لا تهم بها البلوى في لم يظهر من الصحاب الاختلاف فيما وترك الحاجة به أنه يوجب العمل بـ وطه
 تراعى في الخبر وهي أربعة الاسلام والعدالة والعقل الكامل والفضيلة فلا يوجب العمل خبر الكافور والفاسق والعصبي والمعتوه والذمى
 المشتهر في مخالفة طائفة أو مسامحة أو مخالفة والمستور كالفاسق لا يكون خبره حجة في باب الحديث ما لم يظهر عدالة خبر الواحد إذا
 شذ عن طائفة التي ذكرها يوجب العمل لا يوجب اليقين ولا الظانينة لا يوجب الظن وهو يذهب جملة الفقهاء والفقهاء العلم ومن الناس
 من أبى جواز العمل به علة في أمور الدين مثل الجبائز وجماعة من المكملين منهم من يثبت بآيات من كتاب الله في إثبات ما شرعه بأدله
 دليل في ضرورة له في التجاوز عن الدليل القطعي إلى لا يفيد الا الظن بجملة المعاملات حيث قبل فيها خبر الواحد إذا جاز
 شذ عن طائفة بلا خلاف لأن قبوله فيها من باب الضرورة فإنا نحمد الله على تكميل كل من لنا بطريق ما يتبين فيه شذوذه فلا
 يجوزنا الاعتناء فيما على خبر الواحد ومنهم من منه سمعوا مثل الفاشاني وأبي داود والرافعية مستدعين بقبوله تعاضل ولا تقتضى العمل
 له به علم أي لا يتبع ما لا علم لك به وخبر الواحد لا يوجب العلم فلا يجوز اتباعه والعمل به إنما بهذا النص قالوا ولا يشتهر لقول من يقبل
 العلم في كل مرة في موضع النقص فيقتضيه انتفاؤه أصلاً وخبر الواحد يوجب نوع علم وهو علم غالب الظن الذي يسهل سماع الله تعالى علماً
 في قوله من ذكره فإن علمهم من مومنات فلا يتناوله النسي لاننا ان سلمنا انه يغيب الظن فهو محرم باتفاق أيضاً لقوله في آية
 متبعون الا الظن في آية وهو باب أكثر اصحاب الحديث منهم حماد بن ضبل وداود الطاهري إلى ان الاخبار التي حكم أهل السنة بصحتها
 يوجب علم اليقين لأن خبر الواحد لو لم يفيد العلم لما جاز اتباعه لنسبه تعالى من اتباع الظن لقوله ولا تقتضى ما ليس لك به علم وذمته على
 اتباعه في قوله بل ذكره ان يتبعون الا الظن وان تقبلوا على العدل الا تعلمون وقد انعقد الاجماع على وجوب الاتباع فيسأل
 افاودة العلم لا محالة وتمسكت العامة بالكتاب وسنة والاجماع اما الكتاب قوله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة الاية أو
 الله تعالى على كل طائفة خربت من فرقة الاية وهو الاخبار الموثقة عند الجمهور اليهم وانما وجب لانذار طلبها للذكر لقوله تعالى
 لعلمهم سيرون والترشيح من الله تعالى محال فحمل على الطلب للآدم وهو من الله تعالى امره يتحقق وجوب السد والشهادة فرقة
 والطائفة منها الواحد أو اثنان فاذا روى الراوى ما يقتضيه المنع من فعل وجب تركه لوجوب الاحتياط السامع واذا وجب العمل
 بخبر الواحد والثنتين هنا وجب مطلقاً اذا قابل لفرق ولا يقال لو كان الاجماع مأموراً بالانذار بما سمعه لا يدل ذلك على ان
 السامع يكون مأموراً بالقبول كالشاهد الواحد مأموراً بالشهادة لا يجب القبول بالتمسك بالنسب بالشهادة وما لم يظهر العدالة بالترجيح
 لانا لقول وجوب الايزار مستلزم لوجوب القبول على السامع كما بينا كيف وقوله ان العلم سيذكره الخ فيمير إلى وجوب القبول والعمل فاما
 الشاهد الواحد فلا سلم ان عليه وجوب اداء الشهادة لان ذلك لا يرفع المصلحة ورجاء يضر بالشهادة بان يحد القذف او كان الشهادة
 به ثواباً ولم يتم نصاب الشهادة واما السنة فقبول رسول الله صلى الله عليه وسلم خبره في الحديث في الحديث والصدقة وخبرهم على ما في الحديث الايضاح
 الملك يهدون اليه على ايدي رسول وكان يقبل قوله ولا شك ان الاهداد منهم لم يكن على ايدي قوم لا يتصور قبولهم على الكذب وقد
 اشتهر واداننا من بطريق التواتر عنه عليه السلام انه بعث الافراد إلى اقاليم لتبليغ الرسالة وتعليم الاحكام فبعث معاذ بن ابي لهب

السيد الشريف بن علي بن أبي حمزة ووجه كتابه إلى قيس وهو نقل الروم وخذلته السجدة بكتابه إلى كسرى وعمر بن أمية
 الضمير في كتابه الفاشي وثمان بن أبي السافل إلى طائفة وقاطب بن أبي لثمة إلى القريش صاحب الاسكندرية وشجاع بن وهب
 الاسدي إلى الحارث بن أبي شمس الغساني به مشق وولي إلى الصدقات عرقس بن عاصم والملك بن نويرة والزيترقان بن بدر
 وزيد بن حارثة وطرو بن الحارث بن حزم وهامة بن زيد وعبد الرحمن بن عوف والبايعية بن الجراح بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر
 واثنا عشر هو الوليد بن يحيى بن دينة وليقيم المحبة ولم يكره موضع ما أنه بعث سنة ١٠٠٠ واحد واثنا عشر من قبله التواتر في كواحل
 رسول إلى نفاذ هذه التواتر مع لم يفت بذلك جميع اصحابه وكلمات وارجو من اصحابه وانصاه وتكلم من امداده وفقد النظام
 والتدبير وذلك وهم باطل قطعاً فبين هذا ان خبر الواحد واجب للعمل مثل التواتر هذا دليل قطع لا يتقيد به عزرة الخالفة
 كما ذكر الغزالي رحمه الله واما الاجماع فهو ان الصعوبة رتبة التواتر مع ما رواه ابو داود حواشيها في وقائع قارئة عن الحسن بن الحسن
 من غير تكليف ولا مراعاة واقع لما بنا بعضنا في الكشف وكان ذلك اجماعاً منهم قبولها وصحة الاستحاج بها واما ما رواه
 سنة التابيعين كعلي بن الحسين ومحمد بن علي وسعيد بن جبير ونافع بن جبير وطائوس وسعيد بن المسيب وفتاة الحرير وفقه دار
 الحسن وابن سيرين وفتاة الكوفة واتباعهم وعليه من بعدهم من الفقهاء من غير الكفاية عليه من احد في عهد كذا في مباح
 مستفاد من الامم على قبول خبر الواحد في المعاملات مع انه قد ثبت على خبر الواحد في المعاملات ما روي عن الصادق عليه السلام في الخبر
 بطارية الماء ونجاسته والاخبار بان هذا الشيء هو هذه الجارية اهدى اليك فلان وان فلاناً وكذا في بيع هذه الجارية او بيع
 هذا الشيء وجميعها على قبول شهادة من لا يقع العلم بقوله من انما قد تكون في امانة دم واقامة حدود استقامة فرق على
 قبول قول المفح للستقة مع انه قد سجد بالبلد عن الرسول صلى الله عليه وسلم بطريق واحد فاذا جاز القبول فيما ذكرنا من امور الدين والدين
 جاز في سائر المواضع وما ذكرنا من الفرق بين المعاملات وادارة الدين ليس بصحيح لانه الضرورة متقدمة سنة انما يجوز في المعاملات
 لان التواتر لا يوجد في كل واحدة فلو رد خبر الواحد بشبهة ان التواتر لا يحكم في مقتضى اعتبار ما روي عن الحسن بن الحسن في التواتر
 واما الجواب عن تحكيم بالاثبتين فهو اننا لانسلم ان المراد منها المنع من اتباع الظن فلتقابل المراد المنع من اتباع الظن
 سنة العلم اليقيني من طول الدين او زوجه على انما اتبعنا الظن فيه وانا اتينا الدليل على قاطع العلم في وجوب العلم في امانة
 السنة المتواترة والاجماع والمادة حوى حصول علم اليقين به فها سدة انما نجد في انفسنا عدم حصول العلم به بطريق واحد وقد ذكرنا
 حصول العلم بالتواتر قال الغزالي رحمه الله خبر الواحد لا يفيد العلم به في حواشي الضرورة انما انما تصدق به مع رتبة
 خبر ان كيف تصدق بالصديقين قال وما حكمه عن بعض المحدثين انه يورث العلم لعلمه اذ لا يورث العلم في الخبر الواحد
 معلوم الوجوب والوجوب دليل قاطع اوجب عند ظن الصدوق او سموا الظن علماً لهذا قال بعض يورث العلم انما به لانه لا يورث
 وباطن وانا هو الظن ثم قبول خبر الواحد ووجوب العمل به يمتنع بشرط ثمانية على ما اشار اليه الشيخ في الكتاب اربعة في هذه السنة
 واربعة في الخبر فالاربعة الاولى ان لا يكون مخالفاً للكتاب وبينا ان خبر الواحد ان هو مخالفاً لنص الكتاب ان لم يكن مما دلت عليه سنة
 غير تعسف يقبل على التاويل الصحيح وان لم يكن تاويله لا يتعسف لم يقبل لاختلاف لانه لا يمكن قبوله من غير تاويل لان لنصوص الكتاب
 قطعية وخبر الواحد ظني ولا تقارض بينهما فيقطر الظن بمقابلة القطع ولا يجوز ما ويله لانه لو جاز التاويل مع التعسف بطل التناقص

من الكلام كله كذا قيل فان خالف خبر الواحد عموم الكتاب وظاهره فذلك عندنا حتى لا يجوز تخصيص العموم وعمل الظاهر على
 الجواز به كما لا يجوز ترك انحصار النص من الكتاب وبه عندنا الشافعي وماتة للمصنفين يجوز تخصيص العموم به وثبت الكتاب
 بغيره وبين ظاهرا الكتاب بهنا وسنن ان ظواهر الكتاب وعموماته لا يوجب اليقين عندهم وانما قيل فليكن الظن كذا الواحد فيجوز
 تخصيصها وبمعارضة كتابه عندهم وعندنا الموقنين من مشايخنا والشافعي الامام اسبقه كذا ومن تابعه من المتأخرين لما
 افادت عمومات الكتاب وظواهرها اليقين كالنصوص والخصوصات لا يجوز تخصيصها ومعارضة ما بها من جعلها ظنية من
 مشايخنا مثل الشيخ ابي المنصور ومن تابعه من مشايخ سمرقند فيحمل ان يجوز تخصيصها به كما ذهب اليه الفريق الاول فالأصح
 انه لا يجوز عندهم ايضا لان الاحتمال في خبر الواحد فوق الاحتمال في العام والظاهر لان الشبهة فيها من حيث المنع وهو
 احتمال ارادة البعض من العموم واردة المماز من كذا ظاهرون النظم والعبارة والشبهة من خبر الواحد في النظم والتمتع بها
 لان المنع مودع في اللفظ وتابع له في الثبوت فلا بد من ان تؤثر الظنية المتكسرة في اللفظ في ثبوت سنه ضرورية ولهذا
 لا يكفر منكر نطقه ولا منكر معناه بخلاف منكر العام والظاهر من الكتاب فانه يكفر واذا كان كذلك لا يجوز ترجيح خبر الواحد على
 ظاهرا الكتاب ولا تخصيص عمومه به لان فيه ترك العمل بالدليل الاقوى بما هو اضعف منه وذلك لا يجوز ومثاله حديث مس الذكر
 وهو ما روى عليه السلام قال من مس ذكره فليتبوئ مناه فانه مخالف الكتاب لان الله تعالى يوح المتطهرين بالاستنجاء بالماء
 بقوله عز اسمه فيه رجال يحون ان ي تطهروا فانها نزلت فيه والاستنجاء بالماء لا يتصور الا بمس لفرجين وقد ثبت بالنص
 انه من التطهير فلو حمل المس حدثا لا يتصور ان يكون الاستنجاء تطهيرا لان التطهير انما يحصل به والحدث فلا يثبت مع
 اثبات حدث اخر كما لو تضاء مع سيلان الدم والبول من غير عذر وكذلك قوله عليه السلام احرم لا يبيد عاصيا ولا فلا
 بد من مخالفة عموم قوله تعالى ومن غلبه كان امنا وقوله عليه السلام لا صلوة الا بقا تحته الكتاب به مخالف عموم قوله تعالى فاقرؤا ما
 من القرآن وحديث التسمية في الوضوء بخالف ظاهرا قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الاية فلا يترك العمل بالكتاب
 بهذه الاحاديث وثانها ان لا يكون مخالفا للسنن المشهورة لان خبر المشهور فوق خبر الواحد حتى جازت الزيادة به على
 الكتاب ولم يخرجه خبر الواحد ولا يجوز ترك الاقوى بالاضف ومثاله حديث القضاء بالشاهد واليمين وهو ما روى من ابن
 عباس رضي الله عنهما ان الربيع لم يد عليه السلام قنينة بشايد ويدين الطالب فانه ورد في الحديث المشهور وهو ما روى عنه
 بن شبيب عن ابيه عن جده ان النبي عليه السلام قال البيعة على المدرس واليمين على المدرس عليه وفي رواية على من انكر
 وبيان المخالفة من وجهين احدهما ان اشرع حمل جميع الايمان في جانب المنكر دون المبدع لان اللام تقتضي استغناء
 الجنس فمن حمل يمين المدرس حجة فقد خالف النص المشهور ولم يحمل بموجبه وهو الاستغراق والثاني ان اشرع حمل المحذور في
 قسما عد عيا وقسما منكر او الحجة تسعين قسما بينة وقسما يمينيا وحضر بنس اليمين على من انكر جنس البيعة على المدرس وهذا يقتضي قطع
 الشك وعدم الجمع بين اليمين والبيعة في جانب والعمل بخبر الشاهد واليمين يوجب ترك العمل بموجب هذا الخبر المشهور فيكون موقفا
 وثالثها لا يكون في حادثة يعم بها البلوى لان العادة تقتضي استقامة نقل ما عم به البلوى لان اللفظ عليه السلام فيما عم به
 البلوى لم يقتصر على القاطنة الاحاديث بل يمتد الى عدد تحصل التواتر الشهرة بها لانه في اشاعة الحاجة الى اطلاق اليه ولهذا تواتر

فمثل القرآن وعشر أخبار البيع والطلاق وغيره مما لم يشترطنا أنه سواء منسوخ وبهذا التماس الشيخ أبي الحسن الكرخي وغيره
 المتأخرين من أصحابنا وعند عامة المصنفين قبل ذلك من سنده وهو من هذا الباب في جميع أصحاب الحديث على ما عرف
 ومثاله حديث الجهر بالتسمية وهو ما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي عليه السلام كان يحجر باسم الله الرحمن الرحيم فإنه
 لما شغل مع اشتغال السحابة لم يعلل به وحديث سوس الذكر الذي رويته سيرة فانه شاذ لا يرد له ما يروى من عموم الحاجة إلى
 معرفة ذلك على رايته إذا قل بان النبي عليه السلام خصها بتبليغ هذا الحكم مع اشتغالها بالحاجة إليه ولم يعلم سائر الصعوبة
 من غير الصعوبة شدة الحاجة إليه شبه المال كذا ذكره في الحاشية رحمه الله ورايها ان لا يكون متروكة الحاجة به عند ظهور الاختلاف
 فانهم إذا تركوا الحاجة به مع وقوع الاختلاف فيما بينهم يكون مردودا عند بعض أصحابنا المتقدمين وماتة المتأخرين وخالفهم
 في ذلك غيرهم من المصنفين وأهل الحديث قائلين بان الحديث إذا ثبت سنده وصح خلاف الصحابي أيا هو وترك العمل
 والحاجة لا يوجب بده لان الجنس حجة على كافة الألفاظ والصعوبة يجوز به غيره من رده احتجاج بان الصحابة رضي الله عنهم هم المصنفون
 في نقل الدين لم يعموا ترك الاحتجاج بما هو حجة والاشتغال بما ليس بحجة مع ان حنايتهم بالبحر القوي من عناية أنفسهم
 بها وترك الحاجة والعمل به عند ظهور الاختلاف فيهم دليل ظاهر على انه هو من رعاها بعدهم او منسوخ ومثاله ما روى
 عن زيد بن ثابت رضي الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال الطلاق بالرجال فان الصحابة اختلفوا في هذه المسئلة
 فذهب عمر وعثمان وزيد وعائشة إلى ان الطلاق معتبر بكلام الرجل في الرق والحرية كما هو قول الشافعي وذهب سفيان
 وابن سعد والى انه معتبر بكلام المرأة كما هو مذهبنا وعلما بان عمر انه يعتبر بمن رقى منها حتى لا يملك الزوج اليها ثلث تطلقا
 الا اذا كان حرين ثم نكحوا في هذه المسئلة بالراي واعرضوا عن الاحتجاج بهذا الحديث مع ان رويته بوزيد بن زبير فذا
 ذلك على انه غير ثابت او منسوخ ولكن ثبت فهو ما دل بان ايقاع الطلاق بالرجال وقوله ولم يطر من الصحابة
 الاختلاف فيها هي في المأذنة وترك الحاجة به بشرط واحد اي لم يطر منهم ترك الحاجة به عند وقوع الاختلاف في المأذنة واما
 الاربعة التي في المنبر فالعقل والعدالة والضبط الاسلام اما اشتراط العقل فهو في الباطن يدرك به عقائده المعبودات كما يدرك بالحواس
 الحسية البصيرة فلان الخبر كلام لا محالة والكلام في الشاهد وضع لفظها المعنى الذي في الطلب لا يحصل ذلك بدون العقل لا ترى انه قد سيم
 من بعض الطيور ومنه نظرية في معنى ذلك لئلا كلاما لعدم صدقها من عقل ولهذا لا يجب بقراءة الهباء سجدة التلاوة عند
 اكثر المحققين واما اشتراط الضبط وهو ما ذكره في الاسلام رحمه الله سماح الكلام كما يحق سماعه ثم فهمه بمعناه ثم حفظه
 بسبيل الجود ثم الثبات عليه بجملة حدوده ومراقبه بذكره على اساسة الفطن بنفسه الى حين اوانه فلان الحق هو الكلام
 الصدق واصل الصدق لا يحصل بدون الضبط واما اشتراط العدالة فليس الاستقامة على الطريق الحق فلان العدالة قد
 يكذب وقد يصدق لان كلاما في غير مخرج غير معصوم عن الكذب فلم يكن بد من حجة ترجح بجانب الصدق للقبول وذلك
 بالعدالة واما الاشتراط الاسلام وهو قبول الدين الحق والتصدق بما جاء به من غير عليه السلام فليس لقبول الصدق لان
 الكفر لا يناسف الصدق ولكن لان الكفر يعيدت تهمته زائدة في الخبر قبل على كذبه لان الكلام في الاخبار التي ثبت بها
 احكام الشريعة والكفار يعادوننا في الدين اشد المعادات فيعلم المعاداة على التسعة في مدحها كما نرى داخل باليس منه فيه

والله اعلم بما لا يعلمون ولا يقرون في الفساد عليكم فلم يقبل خبر الكافر لزيد والتمت الزيادة لما لم يقبل
شهادة ذي الضغن وكما لا يقبل شهادة الوالد لولده لئلا يذنب بغيره الكذب بغيره شهادة وهو الشبهة والميل اليه
طبعاً وذكر بعض الامويين ان الاحتياط في رواية الكافر على الاجماع المنعقد على سلبه من البلية هذا المصعب في الدين لئلا
وان كان عدل في دين نفسه ثم كل واحد منهما على قسمين ظاهر وباطن ونعني بالظاهر ما فيه نوع قصور بالنسبة الى الباطن بالبيان
او كمال فالظاهر اعم القاصر العقل ما يحدث منه في الانسان في حال لصا والكمال منه ما بلغ اودنه ورجات الكمال والتمت الى
وهو يحصل بالبلوغ من غير اية والظاهر من الضبط حفظ المتن بعينه ومناه لئلا والباطن الكمال منه ان يعنى الى ما ذكرنا ضبط
مناه فتمت وشريعة والظاهر من العدالة ما ثبت بنفس الاسلام والعقل فاشبهوا ان المراد على الاستقامة وبعدها الى العباد والبيان
الكمال منها ما عرف بالاعتبار والاستدلال بان كان المراد من خبرها عن محضورات دينه بان لم يتركب كبيرة ولم يصرف على صغيرة
فيستدل بظهور اثر دينه وعقله في الامور جارية منها على ظهور اثرها في الاعتدال عن الكذب في الدين والظاهر من الاسلام وبيان
بالبيان وبين المسلمين ونشوء على طريقهم وثبوت احكام الاسلام بتبث الابوين والباطن منه ما ثبت بالبيان بان يصنف الدين
كما هو على سبيل الاجمال وان لم يقدر على تفصيله وان يعنى بجميع ما يجب تصديقه من الرسالة وامور الآخرة وغيره واذا
عرفت هذا فاعلم ان الشرط في باب الرواية من عقل والعدالة الكمال منها دون القاصر منها في حكم العدم فلا يقبل
رواية اعمى قصور عقله ولا الباطن المعنوي وبما ليس من اعتكاف كلامه وافعاله وكانت بين افعال المجانين والافعال لعقله
لانه لم يحن بالصبر في جميع الاحكام ولا رواية الفاسق لغوات اصل لعدالة ولا المستور في زماننا وهو الذي لم يعرف منه
عدالة لقصور عدالة واما الظاهر من الضبط فنشر الصحة اصل الرواية حتى لم يقبل رواية من اشدت عقله فقلقة بان كان
سوءه ونسباً داخل من حفظه او مسامحة اى مسائلة ومجازفة وان وافق القياس لغوات عقل الضبط بالبيان او بعدم
الالتزام بشان حديث والمسائلة عدم المبالة بالسوء والخطاء والمسائلة لئلا يخذل في الامور بالجهل والمجازفة الحكم
من غير خبره ويتحقق قايمة معرب والكمال منه شرط القبول على الاطلاق حتى قدرت رواية من لم يعرف بالفتنة فلا يعارض
رواية رواية الفقيه بل يترجح الثاني على الاول في الرواية لكمال الضبط في الثاني دون الاول ويقدم رواية الفقيه على
القياس لا يقدم رواية غير الفقيه واما الاسلام فلا يكتفى بظاهره في صحة الرواية بل يشترط فيه الكمال وهو البيان احوالاً
كما في سائر الشروط الا ان يظهر اماماته نحو اقامة الصلوة بالجماعة واتياء الزكاة واكل ذبيحتنا فحينئذ يشترط البيان
لكمال ويكون ذلك بمنزلة البيان منه في الحكم لكمال يمانية واحاصل ان البيان لثبوت كمال الايمان انما يشترط في حق
من لم يوجد منه الدلالات للظاهرة على الاسلام فاما في حق من وجدت فيه قايمة مقام البيان فلهذا لا يقبل خبر الكافر
لغوات اصل الايمان ولا خبر من لا يعرف اسلامه بالبيان او الامارات الظاهرة لانه اسوأ حالاً من المستور وان حكمنا في حقه بظاهر
الاسلام بالبيان وبين المسلمين قوله الا في الصدر الاول على ما نبين وروى الحسن عن ابي حنيفة رضى الله عنه انه مثل العدل
فيما يخبر عن خباياته الماء وذكر في كتاب الاستحسان انه مثل الفاسق فيه وهو الصحيح متصل بقوله لا يكون خبره حجة واراو بالصدر
الاول قرن الصحابة رضى الله عنهم من في بنائهم من القرنين الاخيرين فخير المستور في باب الحديث ليس السجدة باتفاق

الروايات كبر الفاسق اليه الشار لا ما لم يزل الاسلام لما ذكرنا من قنات العدالة الباطنة لا خبر المستور من تحت ذلك
 الشبهة فانه مقبول بشبهه ولا يترك بالان العدالة اصل في ذلك الزمان بشهادة النبي عليه السلام لعنه بالخيرية و
 ليس تعديل قوي من تعديل صاحب شيعي واحترز بقوله في باب الحديث عن باب القضاء فان الفاسق لو تفضل بشهادة
 المستور جاز عند ابي حنيفة رحمه الله نظر الى العدالة الظاهرة فاما في الاخبار بخباسته الماتة اختلعت الرواية في خبره
 فربما يحسن عن ابي حنيفة انه كالعديل في هذا الخبر هو ظاهر على مذهبه فانه يجوز القضاء بشهادة المستورين اذا لم يطمئن
 الخصم لثبوت عدالتهم فلا يترك له عليه السلام المسلمون عدل بعضهم على بعض وكذا نقل عن عمر رضي الله عنه فمذاكل
 صاحب شيعي تعديل كل مسلم وتعديل صاحب شيعي اصل من تعديل المزك و ذكر محمد رحمه الله في كتاب الاحسان
 انه مثل الفاسق فقال ولا يحضر المسافر الصلوة ولم يجز ما قاله في اناء اخبره رجل انه قد روى عنده رجل مسلم في
 لم يوضا به وان كان فاسقا قلنا ان يتوضا بذلك الماء وكذا كان مستورا الحق المستور بالفاسق وهو الصحيح لانه
 لا بد من اشتراط العدالة لترجح جانب الصدق في الخبر وما كان شرا لا يكتفي بوجهه ظاهر لكن قال لبعده ان
 لم تدخل الدار اليوم فانت حرم من مضي اليوم فقال العديل ادخل وقال الموالى دخلت قال القول قول لمولى لان عدم
 الدخول شرط فلا يكتفي بوجهه ظاهرا لتدول القنق قوله وقال محمد رحمه الله في الفاسق الذي يخبر بخباسته الماء انه
 يحكم السامع بانه فان وقع في قلبه انه صادق فيقيم من غير اشارة الماء فان اراقه فهو احوط للتييم ثم ذكر محمد
 في الفاسق والمستور ان السامع يحكم رايه فان كان اكبر رايه صادق فيقيم ولا يتوضا به لان اكبر الراي في العالم يكون
 على حقيقة كاليقين وان اراقه ثم يقيم كان احوط لاحتمال انه كاذب في خبره او على هذا التقدير لا يجوز ان يقيم فكان
 الاحتياط في الارادة لمصير ما والماء في خبره التيمم بيقين وان كان اكبر رايه انه كاذب توضا به ولم يقيم فان قيل
 كان ينبغي ان يقيم ايضا احتياطا لمخالف التعارض في سماع الفاسق كما في سور الحمار يجمع بين التوضي والتيمم احتياطا لتعارض
 الالفة في سور الحمار فلما حكم التوقف في خبر الفاسق معلوم بالنص في الامر بالتيمم بهنا مثل خبره من وجه فكان يحكم ان
 النص اذا ثبت التوقف في خبره يتجمل اصل لطهارة في الماء فلا حاجة الى حكم التيمم اليه قوله وفي خبر الكافر والفسق

والمعتوه اذا وقع في قلبه السامع صدق بخباسته الماء يتوضا ولا يقيم فان اراق الماء ثم يقيم فهو افضل ككافر
 اذا خبر بخباسته الماء لا يعمل السامع بخبره وان وقع في قلبه صدقة بل يتوضا بذلك الماء ولكن ان اراق الماء
 اذا وقع في قلبه صدقة ثم يقيم بعده كان ذلك افضل وان يقيم من غير اراقة وصلح لا يجوز صلوة لان الكافر
 لما يلزمه موجب ما يخبره لكونه غير مخاطب بالشرائح كان خبره لم يمس على الخير ابتداء والكافر ليس من اهل الالزام وكذا
 الصبي والمعتوه عند عاتقه المشايخ رحمه الله لان موجب ما يخبر به لم يلزمها قلوب قبلما خبر بها صارا الزام على الغير وليس
 لهما ولاية الالزام على الغير بوجه الا يرضى انه لا ولاية لهما على انفسهما فكيف ثبت لهما ولاية على الغير لان احتمال الصدق
 غير منقطع عن خبرهم اذا كفر والصيا والعتبة لا ينافيان في الصدقة وعلى تقدير الصدق لا يحصل الصدق الطهارة بالتوضي
 به وتنفيس الاعضاء فكان الاحتياط في الالفة ثم التيمم بعده لتحصل الطهارة والاحتراز من الغفلة بتيقين ولا يجوز

التيميم من غير اشارة لانه واحد للماء الطاهر ظاهر قوله وفي المعاملات التي يتكفل من معنى الالتزام كالنوبات والمضاربات
 والاذن في التمارات يعتبر خبر كل ميم لمعوم الضرورة الداعية الى سقوط سائر الشرائط فان الانسان كلما سجد بجميع
 تلك الشرائط يستحب الى وكيله او علامه ولا دليل مع السامع ليعمل به سوى هذا الخبر ولان اعتبار هذه اشترط ليعتبر
 جهة الصدق في الخبر فيصلح ان يكون لمن ماؤ ذلك فيما يتعلق به اللزوم من المعاملات احتراز به عما فيه الزام محض من حقوق
 العباد كالقروض التي تجرى فيها المضاربات فان خبر الواحد لا يقبل الا بشرط العدد ولفظ الشهادة والابلية بالولاية
 لانه لما كان من قبيل الارباب لم يكن بد من ابلية الولاية للميم ليعمل به للالتزام ومن زيادة تأكيد بشرط لفظ الشهادة
 والعدد وضمان التلبس بصيانة الحقوق المعصومة واما ما فيه الزام من وجه دون وجه كعزل الوكيل ومجر الاذن ونحوها
 فان فيه بشرط احد شرطى الشهادة العدالة او العدد عند اني غنية رحمة الله اعتبارا لمعنى الالتزام من وجه واما ما ليس
 فيه الالتزام بوجه كالكالات والمضاربات والاذن في التمارات فيقبل فيه خبر كل ميم من غير حد لا كان او غير حد صبي كان او
 بالغ مسلما كان او كافرا لو جهين احدهما عموم الضرورة الداعية الى سقوط سائر الشرائط المذكورة سوى التيميم فان
 الانسان كلما سجد العدل بحر البالغ المسلم في كل زمان ومكان يعبث الى وكيله او علامه فلو شرط في هذا القسم ما ذكرنا
 من اشترائط المقتضات للمصلح وفيه مرجع عظيم لتسقط اشترائط الضرورة لان لها اثر في التخييف وقوله ولا دليل مع السامع
 يعمل به سوى هذا الخبر بيان للزوم الضرورة بهما واحتراد من اخبار الفاسق بنجاسته الماء ونحوه حيث لا يعمل به بدون تحكيم
 الراي لان الضرورة فيه ليست شلها فيما نحن فيه اذا تمسك بالاصل بهناك ممكن وهو ان الاصل في الماء الطهارة فلو تمسك
 الضرورة لازمة فوجب نعم التحكيم اليه فاما هنا فلا اصل يعمل به فعمل الفسق بهما وجوز قبول خبره مطلقا فحسب العدل ان
 ان الخبر بهنا لازم لان العبد والوكيل يباح لهما الاقدام على التصرف من غير ان يلزمها ذلك واعتبار هذه اشترط في
 الخبر ليعتبر جابضا للصدق في خبره فيصلح الخبر للالتزام وذلك اعتبارا لما ذكرنا انما نحن فيما يتعلق به اللزوم من امور
 الدين ولا وجه الى اشترائطها فيما لا التزام فيه اصلا من المعاملات قوله وانما اعتبر الفاسق في حل الطعام وحرمة وطهارة
 الماء اذا تبادر باكر الراي لان ذلك امر خاص لا يستقيم تلقيه من جهة العدول فوجب التحريم في خبره للضرورة وكونه مع الحق
 ابل للشهادة وانتقاء التهمة حيث يلزمه سجنه ما يلزم غيره الا ان هذه الضرورة غير لازمة لان العمل بالاصل ممكن وهو ان
 الماء في الاصل طاهر فلم يحل الفسق بهما ولا ضرورة في المسيرة رواية في امور الدين اصلا لان في العدول كثرة وبهم
 غنية فلا يصار اليه بالتحريم ثم جواب عما يقال لما شرطت هذه الشرائط في امور الدين لما يتعلق بها من اللزوم ان العمل
 خبر الفاسق في الاخبار بنجاسته الماء وطهارة وحل الطعام وحرمة وان تبادر اي تقوى باكر الراي لان ذلك من امور الدين
 كما لا يقبل خبر الكافر والصبي والمعتوه في ذلك فقال انما اعتبر خبره في ذلك لان ذلك اى الوقوف على طهارة الماء و
 نجاسته وحل الطعام وحرمة امر خاص اى بالنسبة الى رواية الحديث لعنه ليس بام يقف عليه جميع الناس حتى امكن التلقي
 من جهة العدول بل بما يقف عليه الفاسق وهو الغالب فيه لانه لا يكون الا في الغياني والاسواق والغالب فيها الفاسق
 فوجب قبول خبره مع التحريم للضرورة ثم اشار الى الفرق بين خبره وبين خبر الكافر والصبي الوجهين فقال وكونه اى كون الفاسق

مع صفته الضيق اهل الشهادة حتى لو قضي القاضى بشاؤيه فيعذر واتقاء التهمة اسمة شتمه الكذب من خبره حيث يلزم به بخبره
 من الاجتناب والاقدام ما يلزم غيره فلا يكون خبره ملزما على الغير ابتداء بخلاف الكافر والصبي فان الكافر ليس باهل
 الشهادة على المسلم والصبي ليس باهل الشهادة اصلا فلا يلزمها بخبرها بما يلزم غيرها فيكون خبرها ملزما على الغير ابتداء
 من غير ابلية الزام فلا يقبل نعم اشار الى الجواب مما يقال لما تحققت الضرورة بهنا ينبغي ان يقبل خبر الفاسق من غير وجوب
 تكليم الراى كما قبل في المعاملات التي تنفك عن معنى الالزام فقال الا ان اى لكن هذه الضرورة غير لازمة لانه لما تحققت
 جهتا الصدق والكذب في خبره امكن تركه والرجوع الى الاصول وهو ان الماد في الاصل ظاهر وكذا الاصل في الطعام
 وهو سهل فيعمل به واذا كان كذلك لم يحل النسخ به راجل غير مستقته من وجه حتى لم يقبل خبره بدون ضم تكليم الراى اليه بخلاف
 المعاملات التي تنفك عن معنى الالزام لان الضرورة ثمه لازمة على ما بينا وبخلاف الاحاديث حيث لا يقبل فيها خبر الفاسق
 اصلا سواء وقع في قلبه ناسع صدقه او لم يقع لانه لا ضرورة في المعيرة الى قبول روايته لان في الدول الذين تلقوا
 نقل الاخبار كثرة يمكن الوقوف على معرفة الحديث بالسمع منهم فلا حاجة الى الاعتماد على خبر الفاسق قوله واما صاحب
 الهوى فالذهب المختار انه لا يقبل روايته من تحمل الهوى ودعا الناس اليه لان الحاجة والهوة الى الهوى سبب
 دأبه الى التقوى فلا يؤمن على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فكذلك الهوى سبب ان النفس الى ما تستلزمه من
 المشوات من غير داعية الشرع والاتجاه الى تحاذا النحلة وبه الملة الى الدين المظلم اتبع الهوى من يجب الكفار
 كفلة الجسة والردافض ويسمى الكافر المتناول ومنهم من لا يجب الكفارة ويسمى الفاسق المتناول واختلف في القسم
 الا وهو فذهب جماعة من الاصوليين الى قبول شهادته وروايته لانه اذا لم يخرج عن اهل القبلة وكان تحت حجة عظيمة
 للدين غير عالم بكفره يحصل ظن الصدق في خبره فيقبل خبره كغير الواعد العدل والمسلم وذهب اكثرهم الى رد ما لان الكافر
 ليس باهل الشهادة ولا لروايته لما بينا وكوته متا ولا متمسكا عن المعصية غير عالم بكفره لا يجلبه اهل المعافاة كل كافر متناول
 او اليهود لا يعلمون بكفرهم وقورعه عن الكذب كتورع النصراني فلا يفتت اليه كذا ذكره الغزالي واختلف في القسم الثاني
 ايضا فذهب القاضى الامام ابو بكر الباقلاني ومن تابعه الى رد شهادته وروايته جميعا لان الضيق في العمل مانع من القبول
 والضيق في الاعتقاد او لانه اقوى غايته ما في الباب انه جابل بفسقه لكن بهله فسق اخرا تضيء الى فسق فكان او
 بالفتح ولم يكن عذرا يجلبه نفسه وبرقها وذهب الجمهور الى قبول الشهادة الفاسق انما لا يقبل لتعته الكذب والضيق من حيث
 الاعتقاد ولا يدل عليه لانه انما وقع فيه لعلوه في الاحتراز عن المحذور حيث قال كيف من ارتكب اى الذنب او يخرج
 من الايمان فهذا الاعتقاد يحل على القوم من الكذب اشد الاحتراز على الاقدام عليه فكان هذا الضيق نظير تناول
 سكر وكالتمية عمدا او شرب المسكيت على اعتقاد والاباحة فلا يصير به مردود الشهادة الا انخطا بية من الردافض فان
 شها وتم لا يقبل لانهم يتدينون بتصديق المبدء اذا اختلف عنه هم انه محق ويقولون المسلم لا يخلف كاذبا فاعتقادهم
 نها يمكن تكملة الكذب كمن شها وتم فاما روايته هذا القسم فتقبل على الاطلاق عند بعض من قبل شهادتهم لما ذكرنا من
 اعتقاد تكملة الكذب فان من احتراز عن الكذب على غير الرسول كان اشد تحريزا من الكذب عليه وعند بعضهم لا يقبل اذا كان

عد لا ثقة ولم يكن داعيا للناس الى بواه ولا يقبل اذا كان كذلك وهو مختار الشيخ وزدجب عامة اهل الفقه واهل الحديث لان دعوتهم للناس الى بواه ومحايتهم في ذلك سبب دواعي التقول اي الافتراء والكذب فيورث ذلك تهمته في رواية كانه شاهد له ولدوا له فلا يقبل وذكر ابو اليسر رحمه الله ان المبتدع ان كان يمكن كلفه لا يقبل خبره وان كان يمكن لا يكره فان كان ممن يعتقد وضع الاحاديث على رسول الله عليه السلام لا يقبل خبره لانه يجهل الكذب كالكراهية فانهم يعتقدون جواز وضع الحديث للترغيب والترهيب وان لم يكن ممن يعتقد الوضع وكان عدلا يقبل خبره لم يجرى صدقه على كذبه قوله اذا ثبت ان خبر الواحد حجة قلنا ان كان الراوي بالثقة والصدق في الابتداء كما انما كان الراوي بالعبادة الثلاثة بدين ثابت ومعاذ بن جبل والي موسى الاشعري وما نشئت عنه من الخصم ممن استشهد بالثقة والنظر كان حديثهم بتركه القياس وان كان الراوي معروفا بالعدالة والحفظ والعظيمة دون الفقه الى جبرية والنس بن مالك رضي الله عنهما فان وافق حديثه القياس عمل به وان خالفه لم يترك الا بالضرورة والسنن باب الراي ولما بين الشيخ رحمه الله شرطا قبول خبر الواحد وكونه حجة شرعا شرعا في بيان شرط تقدمه على القياس فقال ان كان الراوي معروفا بالثقة كالحاجة المذكورة كان حديثه بتركه القياس عن الجمهور ويكفي من ذلك رحمه الله القياس يندم على الحديث فكل من شهدا كثيرة فيه فانه يجوز ان يكون الراوي ساهيا او غالطا او كاذبا ويجوز ان لا يكون من النبي عليه السلام والقياس ما تكلت فيه الاشبهة واحدة وسبب الخطا وما فيه شبهة واحدة او لم يفسد في شهادات كثيرة واجمع الجمهور باجماع الصحابة رضي الله عنهم فانهم كانوا يتركون احكامهم بالقياس اذا سمعوا خبر الواحد وبان خبر الواحد يقين باصله لانه قول الرسول عليه السلام والاشبهة في طريقة وهو النقل والراسي يقتل باصله في كل واحد من اوصاف النص يقتل ان يكون هو الموثق في الحكم ويقتل ان لا يكون وكان الاحتمال ثابت في الاصل قوس من الاحتمال الثابت في الطريق بعد التيقن بالاصل فكان الاخذ بما هو اضعف احتمالا وبما هو اقرب اولى فالعبادة اما مجمع مبدل فان من لم يتر من يقول سنة عبد عبد بن زيد ريدل وجمع عبد وضعها كالمساو للامارة وضم عبد القطار عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عبد الله بن الزبير مقام عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم فان كان الراوي معروفا بالعدالة والعظيمة دون الفقه فان وافق حديثه القياس عمل به وان خالف القياس لم يترك الخبر الا بالضرورة والسنن باب الراي من كل وجه حتى اذا كان موافقا لقياس ومخالفا لقياس لم يترك الحديث وقوله وانفساد باب الراي تفسير للضرورة يعني اذا كان مخالفا للقياس من كل وجه حتى بالقياس لان ضبط الحديث رسول الله عليه السلام ولا يترك لانه عليه السلام قد اوتى جوامع الكلام والوقوف على كل معنى نعمته في كلامه امر عظيم وقد كان نقل الحديث بالسنن ضعيفا فليس على ما جاء في كثير من الاخبار امر النبي عليه السلام بلذا اوتى عن كذا فاشتمل ان هذا الراوي نقل معنى كلام رسول الله عليه السلام بعبارة لا ينتظم المعاني التي انتظمها عبارة الرسول عليه السلام لتصور فهمه عن ذلك كما ان النقل بالمعنى لا يقتضي الا بلفظ المعنى فليس في هذا الخسب فكلية واحدة يخلوا عنها القياس فان شبهة في القياس ليست الا في الوصف الذي هو اصل القياس تكلت شبهة في متن الخبر بعد ما تكلت شبهة في الاتصال فكان فيه شبهتان وفي القياس شبهة واحدة فيقال في مثل هذا الخبر ترجيح

ما هو اقل ثبوت وهو القياس عليه قوله وذلك مثل حديث ابى هريرة في المصراة اى ومثال ما ذكرنا حديث ابى هريرة
 بسنة المدونة في المصراة وهو روى عن ابى هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصروا الا بال ولانتم فمن انجا
 بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد ان يحلبا ان رضىا مسكها وان سخطا ردا وصافا من تمر والتصريح في اللغة اجمع
 يقال صرعت المار وصرته اذا جمته والمراو بها في الحديث جمع اللبن في الضرع بالشدة وترك الحلب ومدة ليتخيل شدة
 انها غزيرة اللبن والشا في هذه المسئلة اصل التبعة مما حجة كان للمفسر من الخيار اذا تبين بعد الحلب خلاف ما تخيل تمسكها بهذا
 الحديث وهو حديث صحيح مخرج من صحيحين كحديثنا التصريح ليست بعيب ليس للمشتري ولا لاية الربيب بها من غير شرط
 لان البيع يقتضي سلامة المبيع وقبله اللبن لا تقوت حقة السلامة لان اللبن مشرة وبعد ما لا يعدم حقة السلامة
 فبالتالي اوله فاما الحديث فمخالفة للقياس لان ضمان العدوان تمامه مثل المقدار بالمثل وفيما لا مثل مقدرا بالقيمة بالاجابة
 نعم اللبن ان كان من ذوات الامثال ضمن بالمثل ويكون القول في بيان المقدار قول من عليه وان لم يكن شليا
 فيضمن بالقيمة فاما بقاء التمر مكانه يكون مخالفا للقياس فيكون ناسخا للكتاب واسنة الموجهين للعمل بالقياس معارضها
 للامام الموجب للعمل به فيكون مردودا لانه انما يقبل من احاديث ابى هريرة رضي الله عنه ما لا يخالف القياس ناه
 ما خالفه فالقياس مقدم عليه كذا في الاسرار والمبسوط فان قيل انكم قلتم بغير الفقه على مخالفة القياس مع ان رقا
 مضى له في اوانه لم يعرف بالفقه بين الصحابة رضي الله عنهم فمبصر اوله بالقبول والعمل به لانه اثبت ثبوتها ولا
 واتحى سند روايته وهو ابو هريرة رضي الله عنه اسلم في رواية في العلم من المعصية قلنا فقد روى عنه في القصة كثيرة
 من الصحابة مثل ابى موسى الاشعري وجابر بن عبد الله وعمران بن حصين واسامة بن زيد وعمل به كبار الصحابة والقبائل
 مثل علي وابن مسعود وابن عمر وجابر والحسن وابراهيم والحول رضي الله عنهم لذلك وجب قبوله وتقديره على القيد
 اليه اشير في الاسرار واعلم ان اشتراط فقه الراوى لتقديم الخبر على القياس هو مذهب طائفة ابن ابي ابي خنزة
 القاضى الامام ابو زيد وخرج عليه حديث المصراة وتابعه اكثر المتأخرين فاما عند الشيخ ابى الحسن الكرخي ومن تابعه من
 اصحابه فليس فقه الراوى شرطا لتقديم الخبر على القياس بل يقبل خبر كل عدل ضابط اذا لم يكن مخالفا للكتاب ولما
 المشورة ويقدم على القياس قال صدر الاسلام ابو الميثر واليه مال اكثر العلماء لان التغيير من الراوى بعد ثبوت
 عدالة وضبطه موهوم والظاهر انه روى كما سمع ولو غير لغيره على وجه لا يتغير المعنى هذا هو الظاهر من احوال الصحابة
 والرواة العدول لان الاخبار وردت بلسانهم فعملهم باللسان يمنع عن غفلتهم عن المعنى وعدم فهم اياه وعدالتهم وتقويم
 تدفع صحة الزيادة والنقصان عليه قال ولان القياس هو الذي يوجب دهنه في رواية والوقوف على القياس
 الصحيح تنذر فوجب القبول كيلا يتوقف العمل بالاخبار واستدل غيره على صحة هذا القول بان عمر رضي الله عنه قبل حديث
 حمل بن مالك في الجنتين وقضيه وان كان مخالفا للقياس لان الجنتين ان كان حيا وجبت الذبابة كاملة وان
 كان ميتا لا يجب فيه شيء ولهذا قال كذا ان نقضه فيه برأينا وفيه سنة سيدنا صلى الله عليه وسلم وقيل خبر الفهاك في تورث
 المرأة من وجه زوجها كان القياس عنده خلاف ذلك لان الميراث انما يذهب فيما كان يملك الميراث قبل الموت والزوج

لا یلک الدیۃ قبل الموت لانتها التایب بعد الموت و معلوم انما لم یکن یاسن فقہا و الصحابة و لم یفعل بهذا القول من اصحابنا
ایضا بل المنقول منهم ان غیر الواحد مقدم علی القیاس لم یقل التفصیل لا ترمی انهم عملوا بخیر الی ہریرۃ فی الصائم
او اکل او شرب یا سیاوان کان مخالفا للقیاس حتی قال ابو حنیفۃ لولا البروایۃ لقلت بالقیاس و قد ثبت عن
ابی حنیفۃ رحمہ اللہ انہ قال جازنا من اللہ تعالیٰ و عن رسولہ فی الدراس و العین و لم یقل من احد من اسلف
اشترطوا الفقہ فی الراوی فثبت انہ قول مستحکم و اجاب عن حدیث المصراۃ و اشباہہ فقال انما ترک اصحابنا
العمل بلحاظ الفقہ و ہو قولہ تعالیٰ فاعمدوا علیہ فثبت ما یحکم و اکتسب المشورۃ الموجبۃ لایجاب البقیۃ
عند تعذر المثل صورۃ و سہ قولہ علیہ السلام من اعتق شقصالہ فی عبد قوم علیہ نصیب شریک ان کان مؤسرا
احدیث و بلحاظ الفقہ الاجماع المنعقد علی وجوب المثل و البقیۃ عند قرات العین و تعذر الرد و القوات فقہ الراوی علی
انما نسلم ان اباء ہریرۃ رضی اللہ عنہ لم یکن نقیبا بل کان نقیبا و لم یعدم شیئا من اسباب الاجتہاد و قد کان یفتی
فی زمان الصحابۃ رضی اللہ عنہ ما کان یفتی فی ذلک الزمان لافقیہ معتقد مع انہ کان من المهاجرین من علیہ
اصحاب رسول اللہ علیہ وسلم ذکرہ فی القواطع و قد دعا النبی علیہ السلام لہ بالحق فاستجاب اللہ لہ فیہ حتی انتشر
فی العالم ذکرہ و حدیثہ و قال اسحاق النخعی ثبت عندنا فی الاحکام ثلثۃ الاف من الاحادیث روے ابو ہریرۃ
منہما الفا و خمسمائۃ و قال البخاری روے عنہ سبعمائۃ نفر من اولاد المهاجرین و الانصار و قد روے جماعۃ من الصحابۃ
عنہ فلا وجہ الی روحدیثہ بالقیاس قولہ و ان کان الراوی مجهولا لا یعرف الا بحدیث رواہ ابو یوسف مثیل
وابنہ بن سعید و سلمۃ بن الحق فان روے عن السلف و شہدوا بصحة او سلکوا عن الطعن صار حدیثہ مثل حدیث
المعروف و ان اختلفوا فیہ مع نقل التفات عنہ فذلک عندنا و ان لم یظهر من اسلف الا الرد لم یقبل حدیثہ و صار
مستکبرا و ان کان لم یظهر حدیثہ فی السلف فلم یقبل برء و لا قبول لم یجب العمل بہ لکن العمل بہ جائز لان العدول
اصل فی ذلک الزمان حتی ان روایۃ مثل ہذا المجهول فی زماننا لا یعمل فیہ لظہور الغشوق فصار المتواتر یوجب
علم الیقین و المشہور علم الظمانیۃ و خبر الواحد علم غالب الراوی و المستکر منه یفید الظن و ان الطعن للیفیۃ عن الحق
مما روے المستکر فی خبر الواحد لا یعمل بہ و ان الوجوب اعلم ان عامۃ السلف و جماہیر ائمتھم اتفقوا علی عدالتہ جمیع
الصحابۃ لان عدالتہم ثبت بتعدیل المدایاہم و ثنائہم علیہم فی اسے کثیرۃ مثل قولہ لوالسابقون الاولون من
المهاجرین و الانصار و الذین اتبعوہم باحسان رضی اللہ عنہم و رضوا عنہ الآتۃ و قولہ عز اسمہ و الذین منہ
علی الکفار الآتۃ و قولہ جل ثناوہ لقد رضی اللہ عن المؤمنین اذ ہبوا یعونک تحت الشجرۃ فی شواہد کثیرۃ و یقول
الرسول علیہ السلام صحابی کالجورم باہیم اتمد یتیم و لا شک انہ لا اہتدای من غیر عدالتہ و قولہ علیہ السلام
لا تمزکروا صحابی الا بخیر فلو انفق احدکم لئلا الارض ذہبا ما ادرک مدادہم و لا تصیفہ و قولہ علیہ السلام ان اللہ تعالیٰ
اختار لی اصحابا و انصارا و اصحابا و انصارا و اختار اللہ تعالیٰ لا یكون لمن لیس یعدل و لا تعدیل اعلیٰ من تعدیل علیہم
الغیوب و تعدیل رسولہ کیف و لو لم یر و الشواہد لکان ما اشتهر و قواثر من حالہم فی الحجۃ و البجاء و بدلتہم المجمع و لا

وقتلهم لآله والاولاد في مولاة الرسول ونعرت كافي في القطع بعد التمه والماجرى بينهم من ائمتن فبنا على التاويل
والاجتهاد فان كل فريق ظن ان الواجب اصدار اليه وانه اوقع للدين واصح لامور المسلمين فلا يوجب ذلك طعنا
فيهم ولكنهم اختلفوا في تفسير الصحابة فذهب جماعة اصحاب الحديث وبعض اصحاب الشافعي الى ان من صحب
النبي عليه السلام لحظة فهو صحابي لان اللفظ ما خرج من العصبية وسببه تعمل القليل والكثير وذهب الجمهور الى ان
الاسم لمن اقتبس النبي عليه السلام وطالت صحبة سببه على طريق التتابع له والاخذ منه وكذا لا يوصف من جاز
عالمنا ساجدة بانه من اصحابه وكذا اذا طال المجاورة مع اذالم يكن على طريق التتابع له والاخذ عنه وكذا لو حلف زيد
انه ليس صاحب عمر وقد صحبه لحظة لا يثبت بالاتفاق قال القزالي رحمه الله الاسم لا يطلق الا على من صحبه
عمر كيقف للاسم من حيث الوضع العصبية ولو ساءت ولكن العرف يختص الاسم بمن كثرت صحبة ويعتبر ذلك بالتتابع
والنقل الصحيح وكذا تلك الكثرة بتقدير يربل بتقريب وسمعت عن شيخنا رحمه الله ان اونا باسنة اشهر وعين صاحب
بن الحبيب انه قال ولا تعد من الصحابة الا من اقام مع الرسول سنة او شتين وغزاه معه فزوة او غزوتين و
اذا عرفت هذا علمت ان الجمهور في العدد الاول لا يكون من الصحابة لان المراد منه من لم يصرف ذواته
الا برواية الحديث الذي رواه ولم يصرف مدالة ولا نسقه ولا طول صحبة واليه اشير بقوله لا يعرف الا برواية
حديث او حديثين وقد عرفت عدالة الصحابة رضي الله عنهم بالنصوص واشترط طول صحبتهم فكيف يكون هؤلاء
فيهم وعلمت ان وابنته سلمة وسقلا وان راوا النبي عليه السلام لا يعدون من الصحابة على ما اختاره الاصحاب
لعدم معرفة طول صحبتهم وقوله لا يعرف الا بحديث او حديثين بيان للجحالة اسي كان جمهور الاس في رواية الحديث
حتى لا يعرف الا بكذا واخر از عن جمهور النسل فان هذا اللفظ قد يطلق عليه وتلك الجحالة غير مفعلة من القبول
مستدعاة الا واصلين واصل الحديث وان كانت مفعلة عند البعض مثل وابنته بن معبد وهو ابن معبد بن
عبيد قيس بن كعب نزل الكوفة ثم تحول الى ايمرية ومات يهودي ان رجلا صلي خلف الصفوف ومعه
فامره النبي عليه السلام ان يصعد على المنبر فيكون كجبر الباء لا غير كذا في المغرب واصحاب الحديث يروونه بفتح
الياء واسم الحين صخر بن البليد بن احماد ويقال سلمة بن عمرو بن الحين نسب الجدة وروى عن النبي عليه السلام
انه قال فحين وسطه جارية امراته فان طأ وجهه فخذه له وعليه مثلبا وان استكر لم يضره مرة وعليه مثلبا ولم يضره هذا
الحديث لان القياس الصحيح يرويه وهو كالمخالف للكتاب والسنة المشهورة والاجماع كحديث المصراة ومثله بن
بن ابي شيح بن زيث بن عطفان ابو محمد ويقال ابو عبد الرحمن شهد فتح مكة مع رسول الله عليه السلام وسكن الكوفة
وقتل يوم اجرة بالمدينة سنة وثلاث وستين روى قصة برفع كمانينها ثم رواية مثل هذا الجمهور على خمسة اوجبان
روى عنه السلف وشهدوا بصحة اسي بصحة حديثه او بصحة المروسة ليخبر روايته عنه للقبول والعمل به لا الرواية عليه
او سكتوا عن الطعن والرواية بل بغير رواية صريحة في هذا بين الوجبين مثل حديث المعروف بالفتنة والعدالة
والضبط فيقتل ويقدم على القياس لانهم كانوا اهل ثقة وضبط وتقوس ولم يهملوا بالتقصي في امر الدين وكانوا اهل

احديث حتى يصح عنه بل مروى من رسول الله عليه السلام وقد ظهر من رواه مخالفت القياس من رواه يقيم فلا يكون قبولهم
 الا لعلهم يريدون ان هذا الراوى وحسن ضبطه اولاد موافق لما سمعوه من رسول الله عليه السلام اول رواية بعض
 المشهورين عنه وكذا السكوت في موضع الحاجة لا يحل الا على وجه الرضا بالمسرح والمروى فكانت سكوتهم عن الراوى
 دليل لتقرير بمنزلة ما لو قبلوه ورواه عنه اذ لو لم يكن كذلك لتطرقت نسبة التعصير اليهم وانهم لم يثبتوا بذلك وان اختلف
 فيه اس في صحة حديثه مع نقل الثقات عنه وهو الوجه الثالث فذلك اي ان عمل كل بعض في قبوله ليعضد بعضا
 مثل حديث المعروف لانه لما قبله بعض الفقهاء المشهورين صار كانه رواه بنفسه مثل حديث معقل بن سنان فيما روى
 ان ابن مسعود رضي الله عنه سئل عن تزويج امرأة ولم يسم لها مهر فاجابته مات عنها ولم يحب شيئا وكان السائل وثيقا اليه
 ثم قال بعد شهر اجتهدت فيه برأى وان كان صوابا فمن الله وان عني خطأ فمن ابن ام عبد ومن روى رايته بمنى
 ومن الشيطان والله ورسوله منه يراى ارى لها مهر مثل نسائها لا وكسرت لا شطط اى لا نقص ولا مجازة حد فقام معقل بن
 سنان الاشجعي وابو الجراح صاحب راية الانجيين وقالا نشهد ان رسول الله عليه السلام نفسه في مروع نكبت وثبت
 الاشجعية بمثل قتناك بذا وقد كان بلال بن مرة مات عنها من غير فرض مهر ودخل نسر بذلك ابن مسعود رضي الله عنه
 لم يكن يسر مثله بعد اسلامه لافق قضاة فقهاء رسول الله عليه السلام وقيل حديثه ورواه عن نفسه الله عنه وقال
 يقول عربى بوال على عقبية صبيها الميراث لا ميراثا لثمة القياس الذي عنده وهو ان المعقود عليه عا واليهما سالما
 فلا تستوجب بمقابلة عوضا كما لو طلقا قبل الدخول بها وجعل الراوى اولى من رواية مثل هذا الجمل وهو ذهبا ايضا
 وقيل انما روى لمذهب قزوية وهو انه كان يلفت الراوى ولم ير هذا الرجل في حلقه ولما اختلفت في قبوله اخذنا به
 لما ذكرنا ان الثقات روهوا هذه الخبر منه مثل في مسعود رضي الله عنه بين القرن الاول وعلقتة ومسروق وناصح بن جبر
 والحن من القرن الثاني فثبت بروايتهم عنه وعلمهم بخبر عدالة وقوله اعرابى بوال على عقبية اشارة الى انه سر
 الذين قلب فيهم الجمل من اهل البوادرى وسكان الرمال فذكرنا ما ذكرنا في الجملوس من غير ازار والبول
 في المكان الذي جلسوا فيه اذا احتاجوا اليه وعدم المبالاة باصابتة احقا بهم وذلك من الجهل وقلة الاحتياط و
 قوله عندنا يشير الى اختلاف في هذا القسم فان ثبت فوجبه انه الراد لما عارض القبول قساقطا ويصير الخبر بمنزلة
 ما لو لم يلحقه رد ولا تكبير فليحق القسم الخامس والجواب ما ذكرنا ان قبول البعض من الثقات وعمله به بمنزلة رواية ذلك
 الخبر بنفسه فلا يؤثر فيه روجه وان ظهر حديثه ولم يظهر من السلف الا الروى وهو الوجه الرابع فلا يجوز العمل به اذا
 خالف القياس لانهم كانوا لا يثبتون به وحدثنا عن رسول الله عليه السلام ولا تبرك العمل به وتصحح الراوى
 بخلافه عليه فاقفا قهرا على الراوى لم يثبت له العمل به وروايتهم في هذا الرواية ولو قال الراوى او ثبت لم يعمل به وروايتهم فاذا ظهر
 ذلك ممن فوته وهو يرد الفقهاء من الصحابة كرضي الله عنه كان اولى كذا ذكر شمس الآية رحمه الله عليه وليس هذا التو
 شكرا او استنكارا لان اهل الفقه واحديث لم يعرفوا صحته وجوده وان الموضوع في احتمال الكذب فان الموضوع لا يحتمل
 ان يكون حديثا مثل مروى محمد بن سعيد عن حميد عن انس بن رسول الله عليه وسلم قال انا خاتم النبيين لاسني

بعدى الا ان يشاء الله فوضع هذا الاستثناء لما كان يدعى اليه من الاما وه الزيد فقام به في التنبؤ فاما المستكر
 فيمثل ان يكون حديثا لان كونه حديثا ان لم يكن معلوما عند اهل المصنعة فكونه موصوفا لعين معلوم له ايضا وكان
 من الجائز ان يكون الراوى صادقا في الرواية ولكنه مع هذا الاحتمال ليس بحجة في حق الوجوب ولا في الجواز وذلك
 مثل حديث فاطمة بنت قيس ان زويها ابا عمرو بن حفص الخزرجي طلقها ثلثا فامر بنفقة اصوم من ثلثيها فاستقلته
 وكان النبي عليه السلام بعثه مع علي بن ربيعة المدعي الى الميمن فاطلق خالد بن الوليد في نفر من بني مخزوم الى النبي عليه السلام
 فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابا عمر طلق فاطمة ثلثا فحل لها نفقة فقال عليه السلام ليس لها نفقة ولا سكنى
 فامرسل اليها ان تنتقل الى ام شريك ثم امرسل اليها ان ام شريك يايتها المهاجرون الاولون فاستقلا في ام مكتوم
 فانك اذا وصفت خمارك لم يرك فزوه عمر بن الخطاب وقال لا تدع كتاب ربنا ولا شاة نبينا يقول امرأة لا تدع بيت
 ام كذبت احتفلت ام نسيت اسمها بالكذب والنفقة والنسيان ثم اخبرانه وردنا فالكاتب والسننة فدل على ان
 في كتاب الصدق تعالى وسنة رسول الله عليه السلام نفقة لهذه المعتدة وقال عيسى بن ابيان انه اراد بقوله كتاب
 بنائنة نبينا عليه السلام القياس الصحيح فانه ثابت بالكتاب والسنة اذ لو كان المراد عين النص والسنة لكان النص دروس
 السنة واشار ابو جعفر الطحاوي في شرح الآثار الى انه اراد بالكتاب قوله تعالى لا تخرجون من بيوتهن ولا تخرجن
 ومن السنة ما قال عمر بن الخطاب سمعت رسول الله عليه السلام يقول لها النفقة والسكنى فزوه ايضا اسامة ابن
 زيد وسلمة بن عبد الرحمن وابو اسحاق والاسود وسعيد بن المسيب الفخري والثوري ومروان بن الحكم ورد فيهم كانه
 يجهز اصحاب رسول الله عليه السلام ورثة الله عنهم ولم يترك ذلك عليه احد قبل تركهم التكريه على ان تدبرهم فيه
 كذب به فثبت ان هذا الحديث منكرا ولم يجز اهل به وان كان لم يظهر حديثه في السلف اى لم يبلغهم حديث المجهول
 ولم يظهر ولا قبول ثم ظهر من بعده وهو الوجه الخامس لم يجب العمل به ولكن العمل به جائز يعني اذا وافقت القياس
 او اذا لم يخالف القياس لان من كان في الصدر الاول فالعدالة ثابتة له باعتبار الظاهر لما بينا من غلبة العدالة
 في ذلك الزمان وباعتبار هذا الظاهر ترجح جانب الصدق في خبره وباعتبار انه لم يشتهر في السلف يمكن تهمته
 الوهم فيه فيجوز العمل به اذا وافقت القياس على وجه حسن الظن به ولكن لا يجب العمل به لان الوجوب شرعا لا يثبت بمثل
 هذا الطريق الضعيف كذا ذكره شمس الائمة رحمه الله فان قيل اذا وافقت القياس لم يجب العمل به كان الحكم ثابتا
 بالقياس فما فائدة جواز العمل به قلنا هي جواز اضافته الحكم اليه فلا يمكن ناسي القياس مع منع هذا الحكم لكونه مضافا
 الى الحديث فارواية مثل هذا المجهول في زماننا فلا يقبل او لا يصح العمل بخبره مالم يتايد بقبول لعدول قلبيته اليمن
 على اهل الزمان ثم لحق الشيخ الكلام وبين حاصله فقال فصار المتواتر اى الخبر المتواتر يوجب علم اليقين وسنة مقابلة
 الموصوع لا تقطع احتمال كونه حجة بالكلية والمشهور علم طمانينة وسنة مقابلة المستكر لان المشهور حجة يثبت ان يكون غير
 حجة والمستكر على عكسه والمراد من الظن في قوله والمستكر متاى من اخبر بغيره الظن الوهم فان الظن ما كان جانب
 الثبوت فيه راجحا وهو الذي غير عنه بغالب الراى والوهم ما كان عدم الثبوت فيه راجحا والمستكر بهذه المثابة وخبر الوهم

علم ثانياً لراي ابي جبر الواحد الذي هو معروف بالضبط والعدالة وفي حكم المعروف وفي مقابلة المستتر اي خبر المجهول الذي
 لم يلق بل برده لا قبول لان ذلك يوجب العمل وهذا لا يوجب قوله ويسقط العمل بالحدوث اذا ظهر مخالفة قوله او عموماً
 من الراي بعد الرواية اذا اذنت الراي بخلاف ما رواه او عمل بخلافه فذلك للخلاف من ان يكون قبل روايته بالحدوث وقبل بلوغه
 اياه او بعد البلوغ قبل الرواية او بعد الرواية او لم يعرف تاريخه وللمخالف واحد من ان يكون خلافاً بيقين اعم لا يستل ان يكون
 مراد من الخبر ان لا يكون فان كان قبل الرواية وقبل بلوغه اياه لا يوجب ذلك جرحاً في الحديث بوجه لان الظاهر ان
 ذلك كان مذهبه وان ترك ذلك الخلاف بالحديث ورجح اليه فعمل عليه احكاماً للظن به وكذلك ان لم يعرف التاريخ لان الحديث
 محجة بيقين في الاصل ووقع الشك في سقوطه فوجب العمل بالاصل وميل على انه كان قبل الرواية ولان العمل على حسن التمييز
 واجب بالاثبتين خلافاً لذلك ان كان بعد الرواية ولم يكن خلافاً بيقين اكان اللفظ عاماً فعمل مخصوصه وكون عموماً او
 كان مشتركاً او بمعنى المشترك فعمل بالحدود هو لان ظاهر الحديث واحتماله للمعاني لثمة لا تفسر بتاويله وحمله بخلاف الظاهر
 وتاويله لا يكون محجة على غيره كما لا يكون اجتهاده محجة في حق غيره فوجب عليه التامل والنظر فيه فان التضع له وجه وجب
 اتباعه وان كان بعد الرواية او بعد بلوغه اياه وذلك خلاف بيقين فذلك يوجب جرحاً في الحديث لان خلافاً ان كان
 مطابقاً بان خالف الوقوف على انه منسوخ او ليس بثابت وهو الظاهر من حاله فقد بطل الاحتجاج به لان المنسوخ او ما سير
 ثباته ساقط العمل والاعتبار وان كان خلافاً باطلاً بان خالف قلعة المبالاة والتهاون بالحديث او لفظة وليست
 نقد سقطت بذلك روايته لانه ظهر انه لم يكن عدلاً فكان فاسقاً وظهر انه كان متعللاً وكل ذلك مانع عن قبول الرواية ولا يقال
 انما صار فاسقاً بخلاف لو ظهر مقتصر على الحال فلا يقدح ذلك في قبوله روى قبله كما لو مات او من بعد الرواية لا نقول
 قد بلغ الحديث منه اليقينة وثبتت نسخة ولا بد من الرواية من الاسناد اليه فكان بمنزلة ما رواه في الحال وهذا لان العدالة
 امر باطن لا يوقف عليه الا بالاستدلال بالاشارة عن مظهر رويته فاذا لم يحضر نظر انهم لم تكن ثابتة بخلاف الموت والجنون لانه
 الحيوة والقتل كاثباتين بيقين فلا يظهر بالموت والجنون عدمه او مثاله ما روى ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي
 عليه السلام قال لنيل لانا من ولوع الكلب سبعاً ثم صح من فتواه انه يظهر بالنفس ثلثاً فيسقط العمل بما روى ويكر
 على انه عرفنا انتساعه بعد وماروت عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام قال يا امرأة نكحت نفسك بغير اذن ولها
 فكاها باطل باطل ثم صح انها زوجت حفصت بنت ابيها عبد الرحمن بن المطلب بن الزبير حين كان عبد الرحمن غائباً
 فلما انكحت فقد جوزت نكاح المرأة نفسها دلالة لان العقد لما انعقد بعبارة غير المتروكة من النساء فلان ينعقد بعبارة
 اولى فيكون فيه عمل بخلاف ما روت عائشة رضي الله عنها فقيمين به نسخ قوله او من غيره من ائمة الصحابة والحديث
 ظاهراً ولا يحمل النسخة وعلية ويحمل على الانتساح اي يسقط العمل بالحديث ايضا اذا ظهر مخالفة الحديث من غير رواية من ائمة
 الصحابة قيد بقوله من ائمة الصحابة لان مخالفة غير الصحابة من ائمة النقل وطعن فيه لا يسقط العمل به على الاطلاق
 بل هو على التفصيل فان طعن طعنهما لا يقبل كما لا يقبل في الشهادة وكذا ان كان مفسراً بمرجئ فيه كان الطعن بالارسل
 وبشرب النبي لمن يثقده اباحت وبكف الدواب وكثرة المزاج ونحو ذلك ان كان مفسراً بوجوب البحر بالاتفاق

نفسى بعددته فلا يتذكره أصلا وكل واحد منهما محل ثقة وكان مصدقا في حق نفسه فلا يظن ترجيح من جهة الصدق في غير الراوى
 بعدا لثبوت بيان الآخر كما لا يظن بنبوته وحيث أنه محل للرواية في الجاهل بالشهادة على الشهادة فان الأصل في الأمر لا محل
 للفرع الشهادة لان مبتدأ على التمهيد لاوا انكر الأصل سقط التمهيد في حق نفسه فلا محل له الشهادة واما الرواية فمبنية على السماع دون العمل بالآخرى انه لو ثبت
 الحديث ولم يحمله الحديث ولم يعمل بهما على السماع مع الرواية منه فذا انكرها والمضى مصدق في حق نفسه فبقي السماع فثبت له الرواية
 واجتج من وجه بان الحديث يثبت تكذيب العادة بان كان الحديث غريبا في حاوثة مشهورة فتكذيب الراوى او لا لان تكذيبه في حق
 المؤمن من تكذيب العادة لانه يدور عليه فهو تكذيب صريح وذلك تكذيب دلالة والصريح راجع على الدلالة وحقيقة المعنى فيه ان غير
 انما يكون حجة ومعمولا بالاتصال بالرسول صلى الله عليه وسلم وبانكار الراوى ينقطع الاتصال لان الكارحة حجة في حق نفسه فبقيت به رواية
 الحديث او يصير هو متناقضا بالكارحة ومع التناقض لا يثبت الرواية وبدون الرواية لا يثبت الاتصال فلا يكون حجة كما في الشهادة
 على الشهادة دلالة اذ لم يتذكر بالتذكير كان مغفلا ورواية المنفصل لا تقبل ولان اكثر ما في البيان ان يصدق كل واحد في حق نفسه
 فنحن نعمل للراوى ان يعمل به ولا يعمل به غير التحقيق الاقسطاع في حق غيره بتكذيب الراوى عنه وقد قيل ان هذا اى سقوط العمل بالغير
 الذى انكره الراوى عنه قول ابى يوسف خلافا لمحمد بن عبد الله بن يوسف فاما على اختلافهما في مسألة ذكرنا الحضانة في ادب القاضي ان من
 ادعى حضانة القاضي بانه قاضى له خصم بكذا والقاضى لم يتذكر قضاؤه وانكر ذلك فاقام البيضة على ذلك فقبيل عند محمد بن عبد الله بن يوسف
 من جهة القاضي ولا تقبل عند ابى يوسف رحمه الله لا كذا من ايننا لفظا واليه فكذا في باب الرواية ومثاله حديث ربيعة بن عبد الله بن
 عن عيسى بن ابى صالح عن ابى هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعن من لعن محمد بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن يوسف
 فثبتت سبلنا من جهة ربيعة فثبتت هذا الحديث فلم يعرف وكان يقول بعد ذلك عاتى ربيعة حجة فاصحابنا لم يقبلوا هذا الحديث لانهم لم يسمروا به
 فحصل في المعارفة وهو في حق السماع وجوبها من الكتاب والسنة لا تتعارض في انفسها وضعا ولا متناقض لان ذلك من الامارات المعجزة كما ان
 قوله وانما يقع التعارض بينهما بملنا بالنسخ والمنسوخ فالتناقض عند من لم يحوز تخصيص العلة هو وجود الدليل في بعض الصور مع خلاف المدلول عنه
 بل يمكن ان المانع او اللامانع وعند من حوز وجود الدليل مع خلاف المدلول عنه المانع والتعارض تقابل كالتين المستاويتين على وجه لا يمكن الجمع بينهما بوجه
 فالتناقض لو وجب بطلان الدليل والتعارض منع ثبوت الحكم من غير ان تعرض الدليل في هذا هو الفرق بينهما في اصطلاح الاصحاب لان كل واحد
 منهما في النصوص مستلزم للاخر لان خلاف المدلول عن الدليل انما لا يكون اللامانع فيكون ذلك المانع معارضا للدليل فيما تخلف عنه
 وكذا ان التعارض النقصان يكون الحكم مستخفا عن كل واحد لا محالة فيتحقق التناقض فكذا لا يجمع الشيخ بينهما كذا قيل لان ذلك اى
 التعارض والتناقض من علامات المعجزة فان سماع حجة متناقضة على شئ كان ذلك المعجزة عن اقامة حجة غير متناقضة وكذا اذ ثبت
 حكما بدليل عارضة لدليل آخر يوجب خلافه كان ذلك المعجزة عن اقامة دليل سالم عن المعارضة والمعجزة عن ذلك بناء على الجهل بمقتضى
 الاشياء فاما لدفع الى عن ان يوصف المعجزة بالجهل فثبت ان لا تعارض لانها قاضية في حقيقة وانما يقع التعارض من هذه الحجج لمبتدأ بالان
 والمنسوخ فان احدهما لا بد من ان يكون متقدما فيكون منسوخا بالمتاخر فاذا لم يعرف التاريخ لم يكن التمييز بين المتقدم والمتاخر فيقع التناقض
 ظاهره في التبيين من غير ان يثبت التعارض في الحكم حقيقة فلا جرم احتج الى بيان المعارضة بما يتعلق بها فنقول المعارضة لغة هي الممانعة
 على سبيل المقابلة يقال عرض لي كذا اى تقبلني فبنيته كما قصدته ومنه يسبح السحاب فارضا لانه يمنع شعاع الشمس وحرارتها عن الاتصال بالارض

وفي اصطلاح الاصحاب هي تقابل المحققين المستأثمين على وجه لا يمكن الجمع بينهما وقيد بالمستأثمين احتراز عن غيرهم لان التذاف لا يتحقق بين
القوي والضعيف بل ترجح القوي عليه فالمشهور لا يقال المتواتر وخبر الواحد لا يعارض المشهور لعدم امكان الجمع احتراز عن امكان الجمع
بينهما فان التذاف الهزسي هو المكن في المعارفة ليقطع عند امكان الجمع لوجه ثم التعارض لا يتحقق الا بوجه واحدة المحكوم به فالمحكوم عليه لا يتحقق
ما قلنا لكلايين لا يتناقض الماعداً تماماً فاما اذا قلت عمل يبيع ويشوي لا يتناقض قولك المحل لا يبيع ولا يشوي اذا اردت بجمع العمل
الافتلات المحكوم عليه اذا قلت المكون المتأخر لا يبيع لا يناقض قولك المكون لا يبيع لا يتناقض معنى انما تعدد راءه وشهوره لا يتناقض
المحكوم به وبينه فيما ذكرنا بشرط فيه من جهة الزمان المكان الاضافة والقوة والفعل لا يشترط انك اذا قلت زيد يبيع في هذا الزمان في المكان
زيد يبيع في المكان في الزمان آخر كان المحكوم في الاول غيره في الثاني وكذا اذا قلت زيد يبيع لعمري ليس بـ ب اعمى لخاله اذا المحكوم
في الاول بوجه سحر في الثاني ابوة فالله وقلت لعمري ليس في الدن اي بالقوة لعمري ليس في الدن اي بالفعل اذا المحكوم فيها امران
متقاربان ولو قلنا رجب اسوداء جلد في النتيجة ليس بـ سوداء في جميع اجزائه كان المحكوم عليه في الاول لبعض الاجزاء وفي
الثاني كلها فيقاربان وكذا اذا قلت لعمري ليس بشرط لونه في بعض الجسيم ليس بـ يرق للبشرى لانه يكون اسود فاما المحكوم عليه في الاول
الجسم الموصوف بالبياض في الثاني الجسم الموصوف بالسوداء متقاربان وبالمجمل فيجب ان لا يفترا حاداً لكلايين الاخر في شئ للبيضة الا في
اللفظ والاشباه فينبغي احدهما اثبت الاخر بعينه من غير تفاوت قوله وحكم المعارفة بين التبيين لم يصير السنة
او بين السنتين المصير القياس واقوال الصحابة على الترتيب اجمع ان يمكن ان التعارض متى ثبت بين اثنين تساوقاً لا ندفاع كل واحد
نهما بالآخر فيجب المصير الى ما بعدهما من جهة اذا دون نصان متناقضان فليسيل فيه الرجوع الى طلب التاخير فان علمنا بغيره
العمل بالمتأخر لكونه ناسخاً للتقدم وان لم يعلم ولا يمكن الجمع بينهما سقط حكم الدليلين لاعتزالهم باحد باحدنا لان العمل باحدهما ليس كـ
من العمل بالآخر فلا يمكن الترجيح بلا مرجح ولا ضرورة في العمل باحدهما ايضا لوجود الدليل الذي يمكن العمل به بعد ما فلا يوجب العمل بمسب
بما قبله من نسخ واذا تساوقا وجب المصير الى العمل بغيره فيكون بين اثبات الحكم لان الحادثة التي ثبتت بما اذا لم يوجد فيه من الكتابيات تساوقاً لتفصيلها في
قلا بين دليل آخر يعرف به حكم الحادثة ثم ان كان التعارض بين اثنين وجب المصير السنة ان وجدت وهن في قوله ان المن والى قول
الصحابية والقياس ان لم توجد وان كان بين السنتين وجب المصير الى ما بعدلته بما يمكن اثبات حكم الحادثة ثم عند من جوز تقليد الصحابي في
مطلقاً فيما يدرك بالقياس فيما لا يدرك بشئ في سعيد البزري وجب المصير الى اقوالهم ادلا فان لم يوجد في القياس يؤيده ما ذكره الامام في
في شرح التتوهم حكم المعارفة انه اذا وقع التعارض بين اثنين فالميل الى السنة واجبان وقع بين السنتين فالميل الى اقوال الصحابة
وان وقع بين اقوال الصحابة فالميل الى القياس لا تعارض بين القياسين قول ابن قول الصحابي ووجد من لا يوجب تقليد الصحابي في
فيما يدرك بالقياس مثل الى الحسن الكرخي وجب المصير الى ما ترجع منه من القياس قول الصحابي لان قوله لما كان بناء على الراي كان بمنزلة
قياس آخر فكان بمنزلة التعارض قياسين فيجب العمل باحدهما بشرط التحريم ثم مختار شيخ رحمه الله ان القول الاول يكون قوله
على الترتيب في كل متعلق بالجموع اعم حكم المعارفة بين اثنين المصير الى السنة وبين السنتين المصير الى اقوال الصحابة في كل
والقياس لكن على الترتيب لا على تساوي فيصالحه لاقوال الصحابة رضى الله عنهم ولا ثم للقياس وان كان القول
القائس يكون قوله على الترتيب في كل متعلق بما تقدم لا بقوله الى القياس واقوال الصحابة كـ الكتاب متقدم على السنة

فَعِنْدَ الْعُجْرَةِ الْعِلُّ بِالْعِيَارِ إِلَى السُّنَّةِ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الْقِيَاسِ مَا قَوْلُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَعِنْدَ الْعُجْرَةِ الْعِلُّ بِالْعِيَارِ إِلَى أَحَدِهَا وَكَرِهَ
 الْوَارِثُ عَلَى هَذَا الرَّجْحِ بِمَعْنَى أَوْ قَوْلُهُ تَسَاقُطًا أَيْ سَقَطَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَلَمْ يَبْقَ تَسَاقُطًا كَانَ أَحْسَنَ قَوْلُهُ وَعِنْدَ الْعُجْرَةِ الْعِلُّ بِالْعِيَارِ بِمَعْنَى
 تَقَرُّرِ الْأَصُولِ أَيْ إِلَى مَا بَعْدَ التَّعَارُفِ مِنْ الدَّلِيلِ بَانَ لَمْ يَوْجِدْ لَهَا دَلِيلًا آخِرًا يَجْعَلُ بِهَا وَجِدَ التَّعَارُفُ فِي أَيْسَرِ سَبِيلٍ كَقَرَّرِ
 بِالْأَصُولِ أَيْ يَجِبُ الْعِلُّ بِالْأَصْلِ فِي جَمِيعِ مَا تَعَلَّقَ بِالتَّعَارُفِ كَمَا فِي سُورَةِ الْحَجَّارِ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ قَبْلِ قَوْلِ التَّعَارُفِ بَيْنَ الْإِثْنَيْنِ وَالْعِيَارِ
 إِلَى السُّنَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى فَاقْرَأْهُ وَمَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا فَإِنَّ الْأَوَّلَ لِعُمُومِهِ يَوْجِبُ الْقُرْآنَ
 عَلَى الْقَسْدِ كَوُودِهِ فِي الصَّلَاةِ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ التَّفْسِيرِ وَبِإِلَالَةِ الْعَلَقِ وَالسِّيَاقِ وَالثَّانِي يَنْبَغِي وَجُوبًا حَتَّى إِذَا الْإِنْصَاتُ لَا يَكُونُ
 مَعَ الْقُرْآنِ وَانَّهُ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ التَّفْسِيرِ فَتَعَارُفُ رِضَانِ فَيُصَارُ إِلَى الْحَدِيثِ وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ كَانَ
 أَمَامَ قُرْآنٍ أَلَا مَامَ قُرْآنَهُ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْحَدِيثِ الْمَعْرُوفِ وَإِذَا قُرِئَ فَانصتوا وَلَا يَلْعَا رَحْمَتُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَوةُ
 الْأَلْبَانِيَةِ الْكِتَابُ لِأَنَّهُ مُحْتَمَلٌ فِي نَفْسِهِ قَدِيرًا بِنَفْسِ الْفَضِيلَةِ عَلَى مَا عَرَفَ وَنَظَرَ التَّعَارُفُ بَيْنَ الْإِثْنَيْنِ وَالْعِيَارِ إِلَى الْقِيَاسِ مَا
 رَوَى النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى صَلَوةً الْكُسُوفِ كَمَا تَقْلُونَ رُكْعَةً بَرَكُوعٍ وَتَجِدُ تَيْنَ وَمَارُوتَ
 عَالِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنْ يَكُونَتَيْنِ بَارِعَ رُكُوعَاتٍ وَارْبَعَ سَجَدَاتٍ فَانْهَارَ لَهَا تَعَارُفُهَا صَرْنَا إِلَى الْقِيَاسِ وَهُوَ الْأَعْتَابُ لِبَسَائِرِ
 الصَّلَاةِ قَوْلُهُ كَمَا فِي سُورَةِ الْحَجَّارِ لَمَّا تَعَارُفَتْ الدَّلَائِلُ وَلَمْ يَصْلُحِ الْقِيَاسُ شَاءَ مَا لَمْ يَصْلُحْ لِنَصْبِ الْحُكْمِ أَمَّا قَوْلُهُ أَنَّ لَمَّا عَرَفَ
 طَاهِرًا فِي الْأَصْلِ فَلَا يَنْجِبُ بِالتَّعَارُفِ وَلَمْ يَزَلْ بِهَذَا الْحَدِيثِ تَوْجِبُ ضَمِّ الْيَتِيمِ إِلَيْهِ وَيُسَمَّى شُكْلًا فِي سُورَةِ الْحَجَّارِ وَلَمْ يَكُنِ الْعِلُّ بِالْعِيَارِ
 بَقِيَ مُشْتَبَهَا فَوْجِبَ تَقَرُّرِ الْأَصُولِ وَبَيَانِ التَّعَارُفِ مِنْ جِهَتَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْأَخْبَارَ تَعَارُفَتْ فِي إِبَاحَةِ كَحْمِ الْحَمَارِ وَحَرَمَتِهِ فَإِنَّ
 حَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَرَّمَ كَحْمَ الْحَمْرِ الْأَبْلِيَّةِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَرَوَى غَالِبُ بْنُ الْبُرْجِ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 أَبَاحَ كَحْمَ الْحَمْرِ الْأَبْلِيَّةِ فَاوْجِبَ ذَلِكَ اشْتِبَاهًا فِي كَحْمِهِ وَيُزَمُّ الْأَشْتِبَاهُ فِي سُورَةِ لَانَهُ مَتَوَلَّدٌ مِنَ الْحَمِّ فَيُؤْخَذُ حُكْمُهُ مِنْهُ وَاعْتَرَضَ
 عَلَيْهِ بَانَ التَّعَارُفِ خَيْرٌ مَسْلُومًا لَانَهُ قَدْ تَرَجَّحَ الْحَمْرُ الْحَرَامُ عَلَى أَيْسَرِ حَيْثُ حَكَمْتُمْ بِحَرَمَتِهِ كَحْمِهِ فَيَنْبَغِي أَنْ تَنْتَبِهُ نَحْنُ سَوْرَةَ الصِّيَاةِ إِلَى
 يَرَى أَنَّهُ حَكْمُهُ نَجَاسَةِ سُورَةِ الصَّنِيعِ مَعَ تَعَارُفِ الْأَخْبَارِ الْحَلِّ وَالْحَرَمَةِ فِي كَحْمِهَا بِأَعْتَابِ تَرْجِيحِ الْحَرَمَةِ وَاجْتِبَابِ بَانَ التَّجْزِيعِ نَتَبَّهَ بِأَحْجَابِهَا
 فِي حَقِّ الْحَرَمَةِ لِلْأَحْتِيَاظِ وَدُونَ السُّورَةِ الْأَحْتِيَاظِ فِيهِ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّرَابِ وَلَوْ حَكَمْتُمْ نَجَاسَتَهُ لَوْجِبَ الْيَتِيمُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ خِطَابٌ
 لَا حَتَّى كُونَ السُّورَةَ مَطْهَرًا وَدُونَ التَّرَابِ وَالثَّانِي مَا ذَكَرَ شَمْسُ الْأَلُومَةِ الْبَهْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْكُفَايَةِ أَنَّ الْأَخْبَارَ تَعَارُفَتْ فِي
 طَهَارَةِ سُورَةِ نَجَاسَتِهِ فَإِنَّ جَابِرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَلَّ أَنْتَوَضًا بِمَا وَافَقَتْ الْحَمْرُ قَالَ نَعَمْ وَهَذَا الْقَوْلُ
 عَلَى أَنَّ سُورَةَ طَاهِرًا وَرَوَى النَّسَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنْ كَحْمِ الْحَمْرِ الْأَبْلِيَّةِ فَانْهَارَ حُجُوبُ هَذَا الْقَوْلِ
 عَلَى أَنَّ سُورَةَ نَجَسٌ وَقَدْ تَعَارُفَتْ الْأَخْبَارُ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْيُضَافُ أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَكْرَهُ التَّوَضُّعَ لِسُورَةِ الْحَجَّارِ
 وَالْعِلُّ وَلَيَقُولُ أَنَّهُ رَجَسٌ وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَقُولُ أَنَّ الْحَمْرَ لَيْلَفُ الْقَتْلِ وَالْيَتِيمُ نَسْرُهُ طَاهِرٌ لَا يَأْسُ بِالتَّوَضُّعِ بِهِ
 وَلَمْ يَصْلُحِ الْقِيَاسُ بِهَا لِأَنَّ السُّورَةَ أَعْتَبَرَ بِالْعَرَقِ بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا إِذَا عَرِقَ طَاهِرًا فِي الرِّوَايَاتِ الظَّاهِرَةِ وَأَنَّ أَعْتَابَ الْبَلْبِ
 بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ نَجَسًا لِأَنَّ اللَّبْسَ نَجَسٌ فِي أَصْحَابِ الرِّوَايَاتَيْنِ أَوْ يَقَالُ لَمْ يَصْلُحِ الْقِيَاسُ شَاءَ مَا لَمْ يَكُنِ السَّحَابَةُ لِسُورَةِ الْكِتَابِ فِي الْخُفَاةِ
 لَعَنَةُ حَرَمَةِ الْحَمْرِ لَوْ جُودَ أَصْلُ الْبَلْبِ وَالضَّرُورَةُ فِي الْحَمْرِ الْمَوْجِبُ لَطَهَارَةِ السُّورَةِ فَانْهَارَ فِي الدُّورِ وَالْخُفَاةِ وَلَيْشَرِ بْنِ الْأَدْنَى

. ومن الكلب فله يطوف حول الابواب لاني الدور والبيوت ولا يكون الحاقه سور المزة في الطهارة لعل الطواف لان الضرورة فيه ومنها
 سنة المزة لانه لا يدخل المضائق التي يدورها المزة فله اثبتنا النجاسة اذ الطهارة لكان اثباتها من غير علة جامعة من الاصل والذم
 وكان نصيبا لحكم الشرع ابتداء بالبرأى وفي ذلك لا يجوز فثبت ان التعارض متحقق واذا كان كذلك فبقى الاشتباه في الحكم ومما يشككنا فيه
 تقريره الاصول وهو اثبات ما كان على ما كان فلا يتغير به ما كان ظاهرا ولا ليظهر ما كان نجسا لان الطهارة او النجاسة عرفت ثابته
 بيقين فلا يزول بالشك فلهذا يجب فهم اليتيم اليه يحصل الطهارة بيقين ولا يقال لما وجب تقرير الاصول وقد عرف الماء طاهرا وهو راء
 بيقين لزم ان يبقى كذلك ولا يزول واحدهما بالشك لانا نقول من ضرورة تقرير الاصول زوال صفته الطهورية عن الماء لانهما
 لم يثبت لزال السحرة والنجاسة به اذ لا معنى للطهورية في عرف الفقهاء الا ازالة السحرة والنجاسة ولو قلنا بزوالمها لا يكون
 هذا تقرير الاصول بل يكون محالا باحد الاصلين وابدأ بالآخر فوجب القول بزوال الطهورية واعني به وقوع الشك والاشتباه
 فيها لانها زالت بالكلية بدليل وجوب الحجج بنية وبين اليتيم قوله واما اذا وقع التعارض بين القياسين لم يسقطا بالتعارض
 يجب العمل بالحال بل العمل بالمجتهد بايها شاء لثبوت قلة لان القياس محجة ليعمل به اصحاب المجتهد الحق به او اخطا وكان العمل بهما
 وهي حجة اطلاق قلبه اليها بنور الفراسة اولى من العمل بالحال لم يسقط العمل بها بسبب التعارض كما تسقط العمل بالنصين عند التعارض
 ووجب الرجوع الى ما بعدهما من الدليل بل العمل بالمجتهد بايها شاء لثبوت قلة اسي يجب العمل عليه باحدهما بشرط التمرى لانا لو
 قلنا بالتساقط لودي ذلك الى العمل بلا دليل لانه حينئذ يضطر الى معرفة حكم المجازية ولا يمكنه ذلك الا بدليل وليس بعد القياس
 دليل شرعي يرجع اليه في معرفة حكم المجازية فتضطر الى العمل باستصحاب الحال الذي هو ليس بدليل واحد القياسين حق
 عند الله تعالى لاصحالة حجة يقينا وكل واحد منهما حجة في حق العمل به اصحاب المجتهد الحق او اخطاوه فكان العمل باحدهما وهو
 حجة في حق العمل اولى من القول بتساوقهما والعمل بالحال الذي هو عمل بلا دليل بخلاف النصين المتعارضين لان احدهما وهو
 المنسوخ منهما لم يبق حجة اصلا وقد ترتب عليها دليل شرعي يرجع اليه في معرفة حكم المجازية وهو القياس ولا ضرورة في ترك
 الدليل الشرعي والعمل بما ليس بحجة اصلا فان قيل لما كان كل واحد من القياسين حجة يجب العمل به وجب ان نختار ايهما شاء
 من غير تحري كما في اجناس ما يقع به التكفير قلنا كل واحد منهما حجة في حق العمل به لكن كلاهما ليس بحجة في حق اصحاب الحق
 لان الحق عند الله تعالى واحد القياسين لا يعمل عليه من كل وجه وقلوب المؤمنين لتوريد رك به ما هو باطن لا دليل عليه كما
 قال عليه السلام اتقوا فراسة المؤمنين فانه ينظر بنور الله تعالى واصحاب الحق غيب فيصلح شهادته القلب حجة في حق ذلك
 فمن حيث انها جتان في حق العمل وجب ان يثبت النخيار من غير تحري كما في الكفارات ومن حيث ان الحق عند الله تعالى
 واحد وجب ان يسقطا لان احدهما خطأ والاخر صواب ولا يدرى ايهما الصواب كما في النصين ولما وجب العمل من وجه
 وسقط من وجه قلنا يحكم فيه راء فيعمل بشهادة قلبه ليرجع جانب العمل بخلاف الكفارات كذا ذكره فخر الاسلام رحمه الله في
 شرح التلويح وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله ليعمل بايها شاء من غير تحري ولهذا اصدار له في مسئلة واحدة قولان واقول
 واما الروايتان اللتان رويتا عن اصحابنا رضي الله عنهم في مسئلة واحدة فانما كانتا في وقتين مختلفين فاحداهما صحيحة والاخر
 فاسدة ولكن لم تعرف الاخيرة منهما كما الحديث الذي روي عن رسول الله عليه السلام بروايتين مختلفتين فانه عليه السلام

قد قالوا في كتابين لكن لم يعرف الاوّل من الاخرى والفراسة نظر القاصد في معرفة وفي اصحاب الفراسة بالكسر اسم من توكل ففرست فيه
 غير اى البصرت وعلمت وهو يفرس اى يثبت ويتقرر تقول منه رجل فارس النظر وانا فرس منه اى اعلم والبصر وقيل من خفض بصره عن الحرام
 واسك نفسه عن الشهوات وعم وقته بدوام المراقبة وتوكل اكل الحلال لم تخطئ ففراسة قوله ثم التعارض انما يقع بين المجتنبين
 كل واحدة منهما ضد ما توجه الاخرى في وقت واحد في محل واحد مع تساويهما في القوة الاختلاف بين المجتنبين على سبيل الممانعة
 ركن المعارضة لان ركن الشئ ما يقوم به ذلك الشئ والاختلاف بهذه الصفة لان المعارضة لا تحقق بدون ما اذا تأمل والمحل والاشياء
 وتساوي الدليلين فشرط لا يمكن الجمع بدون الاولين وعدم حصول المقابلة على سبيل الممانعة بدون الثاني وقد مر تفسير التعارض
 ببيان شروطه قوله واختلف مشايخنا رحمهم الله في ان خبر النفي بل يارض خبر الاثبات واختلف عمل اصحابنا المتقدمين رحمهم الله
 في ذلك فقد روى ان بريّة اعققت وزوجها عبده روى انها اعققت وزوجها عتقهم ان كان عبدا فاصحابنا رحمهم الله
 اخذوا بالثبت وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج وهو حلال وروى انه تزوجها وهو محرم وانفقت الروايات
 انه لم يكن في محل الاصل فعمل اصحابنا رحمهم الله العمل بالتأني اولى وقالوا في الجمع والتعديل ان الجمع اولى وهو المثبت والاصل
 في ذلك ان النفي متى كان من جنس ما يعرف باليد او كان مما يشبه حال لكن عرف ان الراوى اعقل وليل المعرفة كان مثل الاثبات
 والا فلا فالتأني في حديث بريّة مما لا يعرف الا بطاهر السحال فلم يارض الاثبات وفي حديث ميمونة مما يعرف باليد وهو متيقن
 المحرم فوكت المعارضة وجعل رواية ابن عباس انه تزوجها وهو محرم اولى من رواية يزيد بن الاصم لانه لا يبيده في الضيق
 والاتقان الدليل المثبت هو الذي ثبت امر عارضه والثاني هو الذي ينفي المعارضة ويبقى الامر الاول فاذا تعارض
 نصان احدهما ثبتت والاخرانف ترجح المثبت عند شيخ رحمه الله ابى الحسن الكرخي وهو مذهب اصحاب الشافعي رحمه الله
 لان المثبت ينجز عن حقيقة والثاني اعتماد الظاهر فيكون قول المثبت راجحا لاشتغاله على زيادة علم كما في البحر والتعديل
 اذا تعارضت ترجح قول الجاهل على قول المعدل لانه ينجز عن حقيقة والمعدل يعتد به الظاهر وقال عيسى بن ابان وله
 عبد الجبار من المتعزلة انها تعارضان لان ما يستدل به على صدق الراوى في المثبت من العقد والنيط والاسلام والادلة
 موجود في الثاني فتعارضان ولطيف الترجيح من وجه اخر واختلف عمل اصحابنا المتقدمين يعني ابا حنيفة رضي الله عنه وابا يوسف
 ومحمد بن ابي ذكوان في تعارض النفي والاثبات ففي بعض الصور عملوا في المثبت وفي بعضها في الثاني ففي مسألة خيار العتاقة وبسبب
 ما اذا اعققت الامة المنكوحه وزوجها حر ثبت لها خيار فسخ النكاح كما اذا كان زوجها عبدا خلافا للشافعي رحمه الله اخذوا بالثبت
 فان عودته بن الزبير رضي الله عنه روى عن عائشة رضي الله عنها ان بريّة اعققت وزوجها عبد فخيرها الرسول عليه السلام
 وهو نافي لانه مبقى على الامر الاصل اذ لا خلاف في ان العبودية كانت ثابتة قبل العتق وروى عن ابراهيم عن الاسود
 عن عائشة رضي الله عنها ان زوجها كان حرا حين عتقت وهو مثبت لانه ثبت امر عارضه وهو الحرية فاخذوا بالثبت في
 مسألة جواز نكاح المحرم اخذوا بالتأني فان يزيد بن الاصم يروى ان النبي عليه السلام تزوج ميمونة بنت الحارث وهو
 حلال اى خارج عن احرامه وهو مثبت لانه يدل على امر عارضه على الاحرام وروى ابن عباس رضي الله عنه انه تزوج
 وهو محرم وهو نافي لانه مبقى على الامر الاول فان الاحرام كان ثابتا قبل التزويج فاخذوا به وقوله وانفقت الروايات هذا

عما قال ابو الحسن الكرمي رحمه الله ان علماء زمانها اخذوا بهذه الرواية لان الاحرام عارض والحال اصل فكان هذا منهم علما بالثبوت لما
 بالنافي فقالوا تفقت الروايات انه لم يكن في الحال الاصل وانما اختلفت في الحال لعرض على الاحرام فكان الحال عارضا والاحرام
 اصلا والمراد من اتفاق الروايات اتفاق عاصمها فانه قد روي ان النبي عليه السلام بعث ابا رافع مولا له رجلا من الانصار فزوجه
 ميمونة بنت الحارث ورسول الله عليه السلام بالمدينة قبل ان يحرم كذا في معرفة الصحابة رضي الله عنهم المستغنى وقالوا في تعارض
 الجمع والتعديل بان اخبر قريشي ان هذا الشاهد عدل اخبر اخراجه مخرج ان الجمع اولى وهو مثبت لانه مثبت امر عارضا وخبر المعدل
 نافي لانه يفتي على الامر الاول اذا العدالة هي الاصل فكلوا بالثبوت واذا اختلف علم لم يكن به من اصل جامع لهذا الجنس وهو
 ان النفي لا يخفى من ثلثة اوجه اما ان يكون من جنس ما يعرف بدليله بان يكون مبنيا على دليل او من جنس ما لا يعرف بدليله بان
 لا يكون مبنيا على الاستصحاب الذي هو ليس بدليل او مما يشبهه حاله اسي يجوز ان يكون مبنيا على الاستصحاب
 فان كان من جنس ما يعرف بدليله كان مثل الاثبات لان الدليل هو المعبر لا صورة النفي والاثبات فاذا كان النفي مما يعرف بدليله
 ووضع طريق العلم به صار مثل الاثبات فيقع التعارض بينهما التماسا في القوة والكان مما لا يعرف بدليله لا يعرف الاثبات لان
 الاول دليل عليه لا يقابل ما ثبت بالدليل وان كان مما يشبهه حاله وجب التخصص عن حال المخير فان ثبت انه نفي على ظاهر الحال
 لم يقبل خبره لانه اعتمد باليس سحجة وهو استصحاب الحال وان ثبت انه اخبر عن دليل المعرفة كان مثل المثبت فيقع التعارض
 فالتفت في حديثه بريرة مما لا يعرف الا بظاهر الحال اسي هو نفي استصحاب الحال لا دليل لوجب للعلم فان من روي ان
 زوجها كان عبد بن خيرة على انه عرف اليهودية ثابته فيه ولم يعلم بالدليل المثبت للحرية فلم يعارض الاثبات الذي هو مبني
 على الدليل ولا يقال خبر اليهودية راجع على خبر الحرية لان راوية عروة بن الزبير والقاسم بن محمد بن ابى بكر عن عائشة
 رضي الله عنها وهي كانت خالة عروة وعمته قاسم فكان سماهما مشاقة وراوية الحرية الاسود عن عائشة رضي الله عنها
 وسماة عنهما من رواه السحاب فكان الاول اولى لزيادة يتقن في المسموع عند عدم السحاب لانا نقول ان يتقن فيما قلنا
 اكثر لا بناء على الدليل ولان فيما قلنا محلا بالروايتين لانه يمكن ان يجعل حراني حال وعبداني حال والحرية يكون بعد
 الرق ولا يكون الرق بعد الحرية المعارضة فيجعل الرق سابقا والحرية لاحقة جميعا بينهما مع ان الروايات لو اتفقت على انه
 كان عبدا لم ينف ثبوت التخيير اذا كان زوج المتقة حر لانه ما قال اني خيرتها لان زوجها كان عبدا ولو قال ذلك لاني
 التخيير الضا عند الحرية لان عدم العلة لا يدل على عدم الحكم والنفي في باب التعديل والجمع من هذا القبيل الضا لان الحال
 على التزكية عدم وقوف المهر من الشاهد على ما يخرج عدالة والبناء على ظاهر الحال اذ لا طريق للمزكي الى الوقوف
 على جميع احوال الشاهد في جميع الاوتام فلا يحدول التزكية الجمع الذي مبناه على الدليل وهو المعانة فكان الجمع اولى
 والنفي في حديث ميمونة مما يعرف بدليله لان الاحرام محاييل عليه احوال ظاهرة من الجرم وهو محسوسة فصار مثل الاثبات
 في المعرفة فوقع المعارضة فوجب التصير الى ما هو من اسباب الترجيم في الرواية فجعل رواية ابن عباس رضي الله عنهما
 لفقاهة وضبطه واتقانه اولى من رواية يزيد بن الاصم الذي لا يعادله في شيء مما ذكرنا فان قوة الضبط على علمه يوم
 والخط وقوله والافلاحي ان لم يكن النفي من جنس ما يعرف بدليله او كان مما يشبهه حاله ولم يعرف ان الراوي اعتمد

سنة الافراد في العدد ولو كان ذلك صحيحا لاستغنى به كما استغنى بالترجيح خبرا ودة الضبط والالتقان وتبريا ودة الثقة واما ترجيح خبر المثني على خبر الواحد وخبر الحرين على خبر العبد في مسألة الماء فلهذا الترجيح في العمل به فيما يرجع الى حقوق العباد فاما في احكام الشئ فمخبر الواحد وخبر المثني وخبر الحر والعبد والمرأة في وجوب العمل بها سواء لان كل واحد يوجب علمه غالبا لا سيما لا غير على ان هذا النوع من الترجيح قول محمد رحمه الله خاصة واني ذلك ابو حنيفة رضي الله عنه و ابو يوسف رحمه الله وهو اعم لان كثرة العدد ولا يكون دليل القوة مالم يخرج الخبر عن خبر الواحد والى التواتر او الشهرة لوضوحه انه لا يخرج في الشهادة احد من الشهادتين بكثرة العدد حتى كان المثني والاربعه سواء لاستوائهما في عدم ايجاب العلم ويكون كل واحد حجة وكذا لك الواحد والمثني والحر والعبد في باب الاخبار

فصل وبنه في محملتها تحتل البيان وهذا باب البيان اى الحجج التي مر ذكرها من الكتاب بجميع اقسامه من الخاص والعام وغيرهما سوى الحكم منها والسنة بجملة الواحها من التواتر والشهور والاعاد تحتل البيان اى تحتل ان يلحقها بيان اما على وجه التقرير والتفسير او التفسير فوجب الحاق فصل البيان بذكره في الحجج ثم البيان عبارة عن البيان بجملة من يتصل بالبيان او يحصل العلم به دليل يحصل العلم به كالمسئلة اعلام اى تبين ودليل يحصل به الاعلام وعلم يحصل من الدليل الذي هو القيد البيان بتعلق على كل واحد من هذه المعاني الثلاثة ولا طلاقة عليه اختلف في تعريفه فمن نظر الى اطلاقه على الاعلام الذي هو فعل المبين كاني بكتبة قال هو اخرج الشئ من غير الاشكال الى التحمل واعتبر من عليه بانه غير جامع لان ما يدل على الحكم ابتداء من غير سائبة اجمال واشكال بيان بالاتفاق وليس بداخل في التعريف وكذا بيان التقرير والتفسير والتبديل لم يدخل فيه الضياء ومن نظر الى الى اطلاقه على العلم بالحاصل بالدليل كاني بكتبة الدقائق واني عبد الله البصري قال هو العلم الذي تبين به المعلوم فكان البيان التبيين عنده بمعنى واحد ومن نظر الى اطلاقه على ما يحصل به البيان ككثر الفقهاء والمتكلمين قال هو الدليل الموصل بصح النظر الى اكتساب العلم بما هو دليل عليه وعبارة بعضهم هو الاوانه التي تبين بها الاحكام قالوا والدليل على صحة ان من ذكر دليل غيره واوضحه غاية الايضاح لصح لغة وخرقا ان يقال تم بيانه وذا بيان حسن اشارة الى الدليل المذكور وعلى هذا بيان الشئ قد يكون بالكلام والفعل والاشارة والزمن اذا كل دليل ومبين ولكن اكثر استعماله في الدلالة بالاقول وكل من غير كلام الشارح وفعله وسكوته واشارته بامره وتنبه لبحر الكلام على علة الحكم بيان لان جميع ذلك دليل وان كان لغيره ايضا فليكن فطن فهو من حيث يفيد العلم بوجوب العمل ودليل وبيان قوله وهو اى البيان على خمسة اوجه عرف ذلك بالاستقرار او بيان تقريره اضافة الى البيان الى التقرير والتفسير والتبديل من قبيل اضافة اثر الى نوعه كعلم الطلب اى بيان هو تقرير وكذا الباقي واضافة الى الضرورة من قبيل اضافة الشئ الى سببه اى بيان يحصل بالضرورة وسمى القسم الاول بيان تقرير لانه مقرر لما اقتضاه النظام ليقطع احتمال غيره وذلك مثل قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحه فان الطائر يحتمل الاستعمال في غير حقيقة يقال للبريد طائر لاسرعه في شيه ويقال فلان طير بهيمة فكان قوله طير بجناحه تقرير موجب الحقيقة وقطعا لا احتمال المجاز ومثل قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون فان اسم الجمع وهو الملائكة كان شاملا لجميع الملائكة على احتمال ان يكون المراد بعضهم فبقوله كلهم اجمعون تكرار معنى العموم فيه

سني صار بحيث لا يحتمل ان ينص في المسائل ان يقول الرجل لامرأة انت طالق ثم يقول عنيست به الطلاق من النكاح امي
 رافع قيد النكاح لان الطلاق وان كان في الاصل برفع اليد مطلقا صار مختصا بالنكاح شرعا وعرفا فصار الطلاق لرفع النكاح حقيقة
 شرعية وعرفية واحتمل رفع كل قيد باعتبار اصل الوضع ولذا لو نوى صدق ويانة لا قضاء فكان ذلك بمنزلة المجاوزة لهذه الحقيقة
 فيقول عنيست به الطلاق من النكاح قسره بمقتضى الكلام وقطع به احتمال الجواز ويصح هذا البيان موصولا ومقصولا بالاتفاق لانه
 مقرر للحكم الثابت الظاهر فهو موصولا كما يجوز موصولا قوله وكذلك بيان التفسير وهو بيان الجمل والمشتك امي ومثل بيان
 التفسير بيان التفسير انه يقع موصولا ومقصولا بيان التفسير وهو بيان ما فيه غفارة من المشتك والمشكل والجمل والتخفي والتفسير
 له اختصاص بالمشتك والجمل فكان المراد من المذكور في الكتاب بيان الجمل والمشتك ونحوهما وذلك مثل حقوق البيان عن
 النبي عليه السلام بقوله تعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكوة فان الصلوة والزكوة كانتا مجليتين ففسر الصلوة بالقول والفعل
 والزكوة بقوله عليه السلام يا قوم اربع عشرة اموا لكم وبالكلام الذي امر بكتابتها لعمرون من حرم ومثل حقوق البيان لقول
 الرجل لامرأة انت بائن او انت حرام ونحوهما بقوله عنيست بهذا الكلام الطلاق فانه يكون بيان التفسير اذا البينة او
 الحرة مشككة محتملة للمعاني فيكون بيانه تفسير او فعلا لا بهام ثم بعد التفسير يجب العمل باصل الكلام فيقع البينة والحرة
 ثم لا يجوز تأخير هذا البيان عن وقت الحاجة الى الفعل الاخذ من يجوز التكليف بالحال واما تأخيرها الى وقت الحاجة الى
 الفعل فجائز عند عامة الفقهاء خلافا للجبائي وابنه ابني هاشم وعبد الجبار ومنايعهم والظاهرية والحنابلة واليه ذهب
 بعض اصحاب الشافعي رحمه الله كابي اسحق المروزي وابي بكر الصيرفي والقاضي ابني حامد تمسك من ابني جواز تأخيرها بان
 المقصود من الخطاب هو ايجاب العمل والتكليف به وذلك يتوقف على الفهم والفهم لا يحصل بدون البيان فلو جوز تأخير
 البيان ادعى الى تكليف ما ليس في الواسع ولا يقال كما ان العمل بمقصود العلم والاعتقاد مقصودان ايضا والاجمال لا يختص
 لا سيما من وجوب الاعتقاد لانهم قالوا العمل هو المقصود والاعتقاد تابع وتأخير البيان يحل بالمقصود الاصل
 فلا يجوز واجب من جواز تأخيرها بان الخطاب بالجمل قبل البيان صحيح فانه يفيد الابتلاء باعتقاد الحقيقة فيما هو المراد به في
 احوال مع انتظار البيان للعمل به والابتلاء باعتقاد الحقيقة فيه اهم من الابتلاء بالعمل به فكان حسنا صحيحا من هذا الوجه
 الا يرمى ان الابتلاء بالشبهة الذي اليسا عن بيانه مع باعتقاد الحقيقة فالابتلاء بالجمل الذي ينتظر بيانه كان اولى
 بالصحة وليس فيه تكليف ما ليس في الواسع كما زعموا لان وجوب الفعل قبل البيان ليس ثابت بل هو متأخر الى البيان قوله
 واما بيان التفسير نحو التعليق والاستثناء فاما يصح بشرط الوصل جعل شيخ رحمه الله والاستثناء بيان تغيير النسخ بيان تبديل
 موافقا لامام فخر الاسلام نظر الى ان النسخ بيان انتهاء مدة الحكم فيجوز ان يجعل من اقسام البيان وجعل الامام شمس المصطفى
 رحمه الله لاستثناء بيان تغيير والتعليق بيان تبديل متابعا للقاضي الامام ابني زيد رحمه الله ولم يجعل شيخ من اقسام البيان
 فقال حد النسخ غير حد البيان لان البيان اظهر حكم السحاو ثم عند وجوب ابتداء النسخ رفع بعد البتة فلم يكن بياناً فالتفسير
 ان النسخ وان كان بياناً انتهاء مدة الحكم لكنه في حق صاحب الشرع فاما في حق العباد فهو رفع الحكم الثابت والبيان بيان باب
 الى العباد فان جميع الاشياء ظاهراً معلوماً لصاحب الشرع فلا يمكن ان يجعل النسخ من اقسامه باعتبار كونه بياناً وانتهاء مدة

الحكم كذا قيل وبهذا البيان لا يصح الا موصولا باجماع العقلاء ونقل عن ابن عباس رضي الله عنهما انه كان يقول بصحة الاستثناء
عن سبب من عند ان طلال الزمان وبما قال مجاهد في بعض الروايات عنه انه قد رزاهن السجود لينة فان شئت ليعذر لطلوع
الى العالمية انه يجوز الى اربعة اشهر اعتبارا بالايام وعن الحسن وطائفة وعطاء النهم جوزوا ما لم يقيم عن مجلسه اعتبارا بالاعتقود
قال احمد بن حنبل تمسك ابن عباس رضي الله عنهما بان اليهود سالت النبي عليه السلام عن مدة لعنت اهل الكفر وغيره فقال
هذا احب اليكم ولم يستثن قناخر الوحي عنه بضعة عشر يوما ثم نزل قوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذاك غدا الا ان يشاء الله
واذكر ربك اذ انسيت اى استثنى اذ تركت الاستثناء ثم ذكرت فقال ان شاء الله تعالى بطريق السجدة الى خيرة الاول
وهو قوله غدا احب اليكم وبان النبي عليه السلام قال لا تغزون قرشيا ثم قال لعينة ان شاء الله تعالى واجتبه الفقهاء بان استثنى
عليه السلام في قوله من حلف على يمين فرائي غير ما غير منها فليات بالذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه عين التكفير لتخلص السلف
ولو صح الاستثناء لفضلنا فقال فليستش وليات بالذي هو خير منها لان تعيين الاستثناء للتخلص اولى لكونه اسهل وبيان
الشرع حكم ثبوت الاقرارات والطلاق والعتاق وغيرها من العقود ولو صح الاستثناء منفصلا لم يثبت شيء من هذه العقود
ولم يستقر فسادها في الدية الى التلاعب والبطال التصرفات الشرعية وبانه لو صح منفصلا ما علم صدق صادق ولا كذب
كاذب ولم يحصل وثوق بيمين ولا وعد ولا وعيد فطلانه لا يخفى على ذوي لب وانما سمى بهذا النوع بيان تغيير لوجود
اشركل واحد منها فيه فان التعليق والاستثناء لا يغيران موجب الكلام اذ لو لم يوجد التعليق لوقع معلق في السحال ولو لم
يوجد الاستثناء لثبت موجب استثنى منه كما كان فيها معنى التغيير من هذا الوجه ولكنها لما كان الابداء وقوع كلام غير
موجب في السحال او غير موجب لبعض ما تناوله كان فيها معنى البيان من هذا الوجه فذلك سمى بهذا النوع بيان تغيير قوله
واختلاف في خصوص العموم فعندنا لا يقع مترافيا وعند الشافعي رحمه الله يجوز فيه التراضي وبذا بنا على ان العموم مثل الخصوص
عندنا في ايجاب الحكم قطعا وبعد الخصوص لا يبقى القطع فكان تغييره من القطع الى الاحتمال فيقتيد بشرط الوصل لا خلاف
ان العام اذا خص منه شيء بدليل مقال يجوز تخصيصه بعد ذلك بدليل مترافق فالعام الذي لم يخص منه شيء فلا يجوز تخصيصه
بدليل مترافق عنه عند الشيخ ابي الحسن الكرخي وعامة المتأخرين من اصحابنا وبعض اصحاب الشافعي وعنده بعض اصحابنا واكثر
اصحاب الشافعي والاشعرية وعامة المفسرين انه يجوز تخصيصه مترافيا كما يجوز متصلا والمراد بعدم جواز تخصيصه انه اذا ورد
مترافيا لا يكون بيانا ان المراد من العام بعضه من الابداء بل يكون نسخا للحكم مقتصر الى السحال وفائدة ان العام لا يصح به
ظنيا لان صيرورة ظنيا باعتبار احتمال خروج افراد اخر عينية بالتعليل ودليل النسخ لا يقبل لتعليل فلا يتطرق به احتمال
الباقي وبذا اسي الاختلاف المذكور بناء على الاختلاف في وجوب العام فعندهم موجبة ظني قبل التخصيص لاحتمال ابداء
منه كما هو ظني بعد التخصيص فكان تخصيصه بيانا محضاً مقرباً لانه متى سئل احد ظنيا كما كان فيصح موصولا ومنفصلا وعندنا موجب
قطعي قبل التخصيص كوجب الخاص وبعد التخصيص ليس ظنيا على ما مر بيانه في اول الكتاب فكان التخصيص تغييرا من القطع الى
الاحتمال فيصح موصولا ولا يصح مفصلا كالتعليق والاستثناء لوضوحه انه لما كان قطعيا عندنا وجب اعتقاد ثبوت الحكم في
جميع افرادها كما وجب العمل به ولو جاز لتخصيص مترافيا تبين ان الخصوص لم يكن داخل فيه ابتداء انه لم يكن موجبا في الخصوص

كل من لا يبدى ويثبت فيقول يوجب الاعتقاد بغيره الحكم قطعا فيما لم يكن الحكم فيه ثابته أصلا وهذا باطل بل العموم مثل بخصوص أي
العام مثل الخاص في إيجاب الحكم وبعد بخصوص أي بعد التخصيص قوله على هذا قال علماءنا رحمهم الله فبين أوصى بنجاة الأمة الإنسانية
منه لا يرد موصولا أن الثاني في خصوصه لا دل ويكون الفصل الثاني وإن فصل لم يكن خصوصه بل صار معارضا فيكون الفصل بينهما أي
على أن الاتصال في التخصيص شرط عندنا قال علماءنا فبين أوصى بنجاة الأمة الإنسانية وبالفصل منه لا يرد أيضا موصولا بالاول
أن الثاني وهو الإحصاء بالفصل يكون خصوصه أي تخصيصه بالاول وهو الإحصاء بانها تم الذي هو عام بالنسبة إلى الفصل الثاني وله
الخطوة والفصل لوجود شرط التخصيص وهو الاتصال وإن فصل أي الموصى الإحصاء الثاني من الاول لم يكن هذا الإحصاء تخصيصا
للاول بل صار معارضا وكان الكلام في الفصل إيجابا بالثاني وبغير عموم الإيجاب الاول على ما كان والعام مثل الخاص
في الإيجاب ثبت المساواة بينهما في الاستحقاق فبيناهما بينهما نصفيين وليست الوصية الثانية رجوها من الاول كما إذا أوصى بنجاة
لثاني ثم أوصى رحمه الله ذكر المسلمين بلا خلاف متابعا لا أصول الفقه لغز الاسلام وتمسك الأمة رحمها الله وذكر في شرح الزاوية
والإيضاح والهداية والبسوط والمنظومة خلاف أبي يوسف في الفصل الثاني حيث قال الفصل فيه كما في الفصل الاول محل على
أن في الفصل الثاني عنده رأيين قوله واختلفوا في كيفية عمل الاستثناء أيضا فقال أصحابنا الاستثناء يمنع التكلم بحكم بقدر
المستثنى فيكون لفظا بالباقي بعده وقال الشافعي الاستثناء يمنع الحكم بطريق المعارضة بمنزلة دليل الخصوص كما اختلفوا في
التعليل على ما سبق فصار عندنا تقرير قوله لفظان على الف لا مائة له على تسع مائة وعنده الأمانة فانها ليست على قبل الاستثناء
قول ذو صنع محصورة وال على أن المذكور لم يرد بالقول الاول وفيه اعتراض من اولة التخصيص فانها قد تكون قولاً وقد تكون
دليل عقل وإن كان قولاً فلا تخصر صفة واخرز بقوله وصنع محصورة عن قوله رأي المؤمنين ولم يرز يدان العرب لا يحميه
استثناء وإن أضاف ما يفيد قولنا لا يزيد وقيل هو لفظ لا يستقل بنفسه متصل بحيلة بالا أو إحدى أخواتها وال على أن يرد قوله
غيره وما انفصل به وشرطه ثلثة أحدا الاتصال وقد بيناه والثاني أن يكون المستثنى دخلا في الكلام الاول لولا الاستثناء
كقولك رأي المؤمنين لا يزيد وزيد منهم ورأي عمر لا وبيهم لم يكن دخلا كان متقطعا ولا يكون استثناء حقيقة فكان هذا
الشرط لكونه حقيقة لا صحة والثالث أن لا يكون مستغرقا لأن الاستثناء والتكلم بالباقي بعد الثناء وفي استثناء الكل لا يبقى
شيء ويجعل الكلام عبارة عنه واختلف في كيفية عمل الاستثناء أي موصبه كما اختلف في تخصيص العموم وإشار إليه بقوله أيضا
فعند الاستثناء يمنع التكلم بحكم أي مع حكمه بقدر المستثنى فيعمل لفظا بالباقي بعد الاستثناء فيديم الحكم في المستثنى لعدم الدليل الموجب له مع
صورته التكلم بمنزلة الغاية فيما يقبل التوثيق فإن الحكم بعدم فيها وراة الغاية لعدم الدليل الموجب له لالان الغاية
توجب نفى الحكم عما وراءها وعند الشافعي موصبه استناع الحكم في المستثنى لوجود المعارض كاستناع حكم العام فيما
خص منه لوجود المعارض صورة وهو دليل الخصوص وهو المراد بقوله بمنزلة دليل الخصوص فانه والكان بين أن الخصوص
لم يدخل تحت العام لكنه باعتبار استبداده معارض للعام صورة حتى جاز لتعليقه أو هو معارض للعام صورة ومعنى على
أصله فيكون معناه بمنزلة دليل الخصوص عنده وأصل الخلاف في التعليل بالشرط فإن التعليل عنده لا يخرج الكلام من
أن يكون إيقاعا بل محتق وقوعه لما في وهو التعليل أو عدم الشرط فكذا الاستثناء وعندنا التعليل بخبرج الكلام

من ان يكون اللفا عاقيمتين ثبوت الحكم في المحل لعدم العلة مع صورة الحكم بجماع الاستثناء وادخال لفظان على اللف الالائي صا
عندنا كما قال ابتداء لفظان على كسامة كانه لم يتكلم بالالف في حق لزوم الالائي وصادر عنده كانه قال الالائي فانها ليست على
فلا يلزم الالائي للبدل المعارض الاول كلامه لالائي يعبر بالاستثناء كانه لم يتكلم به قوله وعلى هذا الاصل اعبر صدر الكلام
في قوله عليه السلام لا يتبعوا الطعام بالطعام الا سواء بسواء عاما في التعليل والكثير لان الاستثناء عارضة في المكمل خاصة في
عاما فيما لا سارضة وقلنا هذا استثناء احوال فيكون الصدر عاما في الاحوال وذلك لا يصلح الا في المقدرا حتى يصح ما جزمه الله
بقوله تعالى فليست فهم الف سنة الالائيين عاما فانما نحسين فرض العدد المثبت بالالف لا حكمه مع لقاء العدد لان الالف مسمى
لفيت العالم يصلح اسما لما ودونها بخلاف العام كاسم المشتركين اذا حص منه نوع كان الاسم واقعا على الباقي بلا دخل اس
ان حمل الاستثناء بطريق المعارضة عنده اعبر الثاني رحمه الله صدر الكلام عاما في قوله لا يتبعوا الطعام بالطعام الا
سواء بسواء في التعليل والكثير فان سخاه عنده لا يتبعوا الطعام بالطعام الا طعاما مساويا لطعام مساو فان لم يكن ان يتبعوا
او سخاه الا سواء بسواء فانها اذا صارت متساوية من جاز لكم ان يتبعوا بها ثبت حرمة البيع لصدور الكلام عامته في التعليل والكثير
اعني ما يدخل تحت الكليل وما لا يدخل فيه مثل الخففة والنخفتين لان الطعام اسم جنس وقد دخله لام التعريف فاستغرق جميع
فما استثنى المساوي استثنى الحكم فيه بالمعارضة فيبقى ما وراءه وادخل تحت الصدر ثم المراد من التساوي هو التساوي في
في الكليين بالاتفاق فثبت المعارضة في المكمل خاصة فيبقى مع الخففة والنخفتين وادخل في صدر الكلام فيجزم وقلنا هذا الاستثناء
حال يعني عندنا لما كان كلفنا بالباقي جيلنا هذا الاستثناء حال لان حمل الكلام على حقيقة واجب ما يمكن ولا يمكن استخراجه
المساواة من الطعام فيحمل صدر الكلام على ما يجانس استثنى منه ليتحقق الكلام بالاستثناء والاستثنى حال وهي المساواة
فيحمل الصدر على عموم الاحوال فصار كانه قيل لا يتبعوا الطعام بالطعام في جميع الاحوال من الفاضلة والمجازفة
والمساواة الالائي حالة المساواة ولا تتحقق هذه الاحوال الالائي الكثير وهو ما يدخل تحت الكليل لان المراد من المساواة
هو المساواة في الكليل او المساوي في الطعام ليس الا الكليل باجماع بدليل قوله عليه السلام كليل بكيل بدليل العرف فان
الطعام لا يباع في العادة الا كليل بدليل الحكم فان اطلاق ما دون الكليل في الطعام لا يوجب المشل بل يوجب القيمة
لفوات المساوي والمفاضلة والمجازفة مبينتان على الكليل ايضا اذ المراد من المفاضلة رجحان احد ما على الاخر كليل
وهي المجازفة بدم العلم بتساويهما وتفاضلهما مع احتمال المساواة والمفاضلة فثبت بما ذكرنا ان صدر الكلام لما يتناول
التعليل الذي لا يدخل تحت الكليل لعدم جريان هذه الاحوال فيه فلا يصح الاستدلال به على حرمة بيع الخففة والنخفة او
بالنخفتين فان قيل لا نسلم ان الاحوال منحصرة على الثلاثة المذكورة بل القلة من احواله كالمفاضلة والمجازفة فيكون
المعنى لا يتبعوا الطعام بالطعام في جميع الاحوال من القلة والكثرة والمفاضلة والمجازفة والمساواة الالائي حالة المساواة
فيبقى التعليل وادخل تحت الصدر قلنا انها حكما بانحصارها في الثلث لانه نيل السلام نهي عن بيع الطعام بالطعام
وذكره نانا بالبيع يراد به الخففة والتبعية وليا به. وحيث روي انه لا يتبعوا النبر بالنبر الا سواء بسواء او الحكم اجمع
الاخرى باسم الطعام او الخففة بدون الكليل فان الاسم يتناول النخفة الواحدة ولا يتبعها احد ولو باعها لم يحل لانها

ليست بمنقولة ففرقنا ان الماد منه ما صار متقوما ولا يعرف بالية الطعام الا بالكيل فثبت وصف الكيل بمقتضى النص فخصر كانه
 قليل لا يتبعوا الطعام الكيل بالطعام الكيل الاسواء لسواء اذا كان كذلك انحصر الاحوال فيها ذكرنا وهو معنى قوله فيكون
 اعم من الاحوال لا يصلح الا في المقدرو هو الذي يدخل تحت الكيل لوضوح انه انما يندرج في المستثنى منه ما يناسب المستثنى لوصف
 خاص لا بوصف عام فانك اذا قلت ليس في الدار الا زيد ايدرج فيه انسان لا حيوان ولا شئ فنهنا انما يندرج ما يناسب
 المساواة في الكيل وهو المقابلة والمجازفة لا القلة التي هي بمنزلة الحيوان والشئ في تلك الصورة وذكر شمس الاسمة
 رحمه الله ان قوله لاسواء لسواء استثناء لبعض الاحوال فيكون توثيقا للنفي بمنزلة الغاية وثبت بهذا النص ان حكم الربو انما
 الموقفة في المحل دون المطلقة وانما تحقق السحرمة الموقفة في المحل الذي يقبل المساواة في الكيل فاما انما لا يقبلها لو ثبت فانما
 ثبت حرمة مطلقة وليس ذلك من حكم هذا النص فلما لم يثبت حكم الربو في القليل والمعلوم الذي لا يكون كيدا اضلالا لم يشافعه
 رحمه الله اخرج فيما ذهب اليه من حكم الاستثناء بان اهل اللغة اجمعوا على ان الاستثناء من الاثبات نفى ومن النفي
 اثبات فلا يستقيم ذلك الا بان يكون الاستثناء حكم على ضد موجب صدر الكلام يعارض الاستثناء به حكم مستثنى منه ولو كان
 الكلام بالباقي لما صح ذلك وبان الاستثناء لا يرفع الحكم بقدر المستثنى حقيقة لان الكلام بعد ما وجد حقيقة لا يتصور ان يحيل عنه غير
 موجود حقيقة واذا بقي التكلم صيغة بقي حكمه لان بقاء الدليل يدل على بقاء المدلول ففرقنا انه لا يسيل الى القول بارتفاع
 التكلم بالاستثناء المؤدى الى انكار استحقاق نفي القول باستناع الحكم بالمعارضة بين الاستثناء وصدر الكلام في القدر
 المستثنى مع قيام التكلم واستناع الحكم لما نع مع بقاء التكلم سائق كالمبيع بشرط الخيار والطلاق المضاف وكالعام لمخصوص منه
 يمنع حكمه في القدر المخصوص لوجود المعارضة صورة وهو دليل المخصوص لا لعدم التكلم بالدليل الموجب فاما القول بعدم
 التكلم مع وجوده فما لا نظير له واجتبه اصحابنا رحمه الله لقوله تعالى فليث فيم الف سنة الاحسين عاما انما تعالى استثنى
 الخمسين عن الالف في الاخبار عن لبث نوح في قوسه قبل الطوفان فلو كان عمل الاستثناء بطريق المعارضة لما استقام
 الاستثناء في الاخبار ولا اختص بالايجاب كدليل المخصوص من ذلك لان صحة الخبر عما كان نبأ على وجود الخبر بين الزمان
 الماضي والمنع بطريق المعارضة انما يتحقق في الحال لا في زمان الماضي وكذا في الاخبار عن امر في المستقبل لا يتصور المنع
 بطريق المعارضة ايضا لانه ليس بوجوده فثبت ان جملته معارضا لا يستقيم في الاخبار لان التكلم بما بقي حكمه لم يقبل الاستناع
 بما نع بخلاف الانشاء لانه اثبات في الحال فاذا عارضه مانع يحتمل ان لا يثبت الاثر في انه لو ثبت حكم الالف بحجة كتم
 عارضه الاستثناء في الخمسين لزم كونه نافيا لما انبته او لا فلهذا الكذب في احدي الامر من الاول والثاني في قوله
 عن ذلك ولزم ايضا اطلاق اسم الالف على مادونه واسم الالف لا ينطلق على مادونه بوجه لان اسم العدد علم
 لمدلوله اسي علم خبيس كاسامة للاسد ولهذا يمتنع صرفه اذا انضم اليه سبب آخر لقول ثلث نصف ستة كذا قيل والاسم
 العلم لا ينطلق على غير مدلوله وكذا لو لم يكن علما لا يجوز اطلاقه على غير مدلوله بطريق الحقيقة وهو ظاهر ولا بطريق مجاز
 لانه اذا بابه اذ لا مناسبة بينه وبين غيره من الاعداد معنى النسبة عامة وهو كون كل واحد عددا والنسبة
 العامة لا يصلح طريقا للمجاز ولا صورة الامن حيث الجزاء والكل وهو لا يصلح طريقا له ايضا ههنا لان من شرطها

ان کیون انجز و تخد با کمال فیج اطلاق اسم الکلیات لانه و هو الجزاء المحقق به و منها ما دون الالف مثلاً کما یصلح خبر و للالف کمال
جزء لا یلین و ثلثه الالف و حشره الالف و غیره فتمده الجزیه لا یصلح طریقاً للجزاء ایضاً فثبت انه لا یحتمل غیره و هو معنی قوله لان ان
یعنی بقیت العالم یصلح اسماً و و نهما قوله فان یسین ای اشتداد خمسين تعرض للعدد و الثبوت بالالف ای منع العدد و الذی بالالف
عن الثبوت و الدخول تحت الاسم فلا یثبت به الا الباقی لبعده استثناء لا حکماً ای لانه تعرض لحکم الالف بالمعارضه مع
بقا الالف و الالف علی مدلوله و الحاصل ان دخول الاستثناء علی الالف صار له من مدلوله الى الباقی بعد الاستثناء
و مانع له من ان یکون و الا علی لان مدلوله ثابت و مانع الحکم فی البعض بالمعارضه علی مثال التعلیق بالشروط فانه یمنع
الحکم عن العقاده موجبا للحکم فی احوال لانه معارض للحکم و مانع له من الثبوت من غیر تعرض للحکم عن الالف فثبت ان الاستثنای
مع استثنای منه کلاماً واحداً و الالف علی الباقی کما ان لفظ تسلیماً و خمسين و ال علیه و قوله بخلاف العام جواب عن قوله بنزله
و لیل المخصوص یعنی انما یعمل و لیل المخصوص بطریق المعارضه صورته لانه اذا عارض العام فی بعض افراد و یمنع الحکم
یعنی الاسم و الالف علی الباقی بلا دخل فلم یکن التخصیص تعرضاً للحکم بلفظ العام بل یکون تعرضاً للحکم مع بقاء الصیغه علی حالها
فیکن ان یعمل بطریق المعارضه و فیما نحن فیه لا ینطلق الاسم علی الباقی بعد الاستثناء فیکون الاستثناء تعرضاً للحکم حکماً
لا محالاً قوله ثم الاستثناء نوعان متصل و هو الاصل و کفره ما ذکرنا و مفصل و هو ما لا یصلح استخراجاً من الاول لان
الصدر لم یتناول فیجعل مبتداً مجازاً اسی ما یطلق علیه لفظ الاستثناء نوعان متصل و هو الاصل ای الحقیقه و تفسیره
ما ذکرنا اسی اشرنا الیه فی قولنا فیکون ثلثاً بالباقی بعده فانه یشیر الى ان الاستثناء یحقق ما یکون ان یعمل لکن
بالباقی بعد الاستثناء و منفصل و یشیر منقطعاً و هو ما لا یصلح استخراجاً من الاول ای صدر الکلام بان لا یکون الاستثناء
من جنس الاول کقولک جانی الفیوم الا سحاراً و قیل فی تعرضه هو ما دل علی مخالفة بالآخر الصفة او احدی اخواتها
من غیر اخراج فیجعل مبتداً و اسی بمنزلة کلام مبتداً و حکم بخلافه فثبت ان الاول یعمل بنفسه لا تعلق له بادل الکلام الا من حیث
الصورة و قوله مجازاً نصب التیسیر و المراد ان اطلاق اسم الاستثناء علی هذا النوع بطریق المجاز و ان کان اللفظ
لا ینقاد له لان جعل مبتداً الى التفسیر المراجع الى المنفصل ای جعل الاستثناء المنفصل مبتداً و کان قوله مجازاً یشیر عن کلمة
ای جعل المنفصل مبتداً من الکلام بطریق المجاز لا بطریق الحقیقه فتصرف المجازیه الى کونه مبتداً من الکلام بطریق
المجاز لا الى کونه استثناء و المراد هو الثاني و من الاول و کان ینبغي ان یقال فیجعل مبتداً و جعل استثناء مجازاً قال
شخص الثامه رحمه الله الاستثناء حقیقه ما یشیر الیه و مجازاً نه فهو الاستثناء المنقطع و هو معنی لکن اسی معنی العطف
قوله کما فی قوله تعالی فانهم عدو لی الارب العالمین اسی لکن رب العالمین و فی بعض النسخ قال الله تعالی
قال ان یستهم ما کنتم تبیدون انتم و اباءکم الا قد یومنون فانهم عدو لی الارب العالمین اسی کل ما عبدتموه انتم و عبدایکم
الا قد یومنون و هم الذین قالوا فی سابق الذکر علی الکفر فانی عادیهم و احبب عبادکم و تعظیم الارب العالمین فانی
احده و اعظم و الیه و یقع علی الجمع لان خبر الارب و انکان و الارب العالمین استثناء منقطع معنی
لکن فانه تعالی لیس منعه و سحره ان ینکر ان انتم و عبدوا الا صنام رب الله تعالی فقال تعالی من عبدکم عدو لی الارب العالمین

لا نهم سوره المسم بالشفا عليهم انه قد تقرر مما تقدم من الاثار غرضه وجعل فانه لم يشر اسن عباده وانه اقول مقابل وسيله ان يكون
 الاستثناء مستلزما لقوله واما بيان الضرورة فهو نوع بيان يقع بغير ما وضع له وبذلك على اربعة اوجه منه ما هو في حكم المنطوق
 به نحو قوله تعالى وورثه فلان فلامه الثالث صدر الكلام اوجب الشك في تخصيص الامر بالثالث دل على ان الالباب هي
 الباقى فصار بيان صدر الكلام ولا يحض السكوت اى البيان الذى يقع بسبب الضرورة فهو نوع بيان يقع بغير ما وضع للبيان
 اذا الموضع له المنطق وبذلك يقع بالسكوت الذى هو ضده وهو اربعة اوجه لانه اما ان يكون ثانيا ضرورة كيشرة الكلام
 لا والاول هو الوجه الرابع والثاني اما ان يكون ضرورة وفع الغرور اى الاول هو الثالث والثاني اما ان يكون
 فى حكم المنطوق اى الاول هو الاول والثاني هو الثاني كذا قيل ما هو فى حكم المنطوق اى المنطق يدل على حكم السكوت
 عنه فكان بمنزلة المنطوق الا ترى ان ما ثبت بدلالة النص له حكم المنطوق وان كان النص ساكتا عنه صورة لدلالة
 عليه معنى فكذلك هنا نحو قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلان فلامه الثالث صدر الكلام وهو قوله تعالى وورثه ابواه
 اوجب الشك في سطره حيث اضيف الميراث اليها من غير بيان نصيب كل واحد منها ثم تخصيص الامر بالثالث بقوله فلان
 الثالث دل على ان الالباب يستحق الباقى ضرورة ثبوت الشك في الاستحقاق فصار اى تخصيص الامر بالثالث بيان نصيب
 الالباب لصدور الكلام الموجب للشك لا يحض السكوت اذ لو بين نصيب الامر من غير اثبات الشك لصدور الكلام لغير
 نصيب الالباب بالسكوت لوجه فصار بدلالة صدر الكلام كانه قيل فلامه الثالث ولا يبي بالحقى فصل بالسكوت بيان
 قوله ومنه ما ثبت بدلالة حال التكلم مثل السكوت من صاحب الشرع عند امر ليعاينه عن التفسير يدل على حقيقة وفى
 موضع الحاجة الى البيان يدل على البيان مثل سكوت الصحابي حين تكليم منقعة المبدن سنة ولد المغرور اى ومن
 بيان الضرورة ما ثبت بيانا بدلالة حال التكلم وهو مجاز اى بدلالة حال الساكت الشاهد فكان لما جعل سكوت
 بمنزلة الكلام سمي نفسه شكلا مثل سكوت صاحب الشرع عند امر ليعاينه من قول او فعل عن التفسير يدل على الحقيقة اى
 حقيقة ذلك الامر مثل ما شاهد من بياعات ومعاملات كان الناس يتبعوا ما نوا فيها بينهم واكل وشارب كالتواستيفاد
 مباشرة فاقترعهم عليها ولم يذكرها عليهم فدل ان جميعها سباح فى الشرع اذ لا يجوز من النبى عليه السلام ان يقر الناس
 على منكر من لم يور فان الله تعالى وصفا بالامر بالمعروف والنهى عن المنكر فى قوله عز ذكره يا عمرهم بالمعروف
 ونهىهم عن المنكر فكان سكوتهم بيانا ان ما اقرهم عليه داخل فى المعروف خارج عن المنكر ورايت فى بعض النسخ حصول
 ان النبى عليه السلام اذا علم لفعل او قول صدر عن مكلف وسكت عنه وقره ولم ينكر عليه مع كونه قادرا على الانكار
 فلا يخلو من ان يكون من الافعال او الاقوال التى سبق من النبى عليه السلام النهى عنها وتحريمها ومن المباشرة الامر
 عليها واتحفا واما احتما اذ لا يكون كذلك فان كان الاول كسكوت عند رؤيته كافر امشى الى كنيته عن الانكار
 فلا يدل على جواز ذلك الفعل ولا على كون النهى منسوخا بالاتفاق وان كان الثاني فقد اختلف فيه قال قوم
 ان لم يبق تحريم ففسره دل على الجواز ونفى التحريم وان سبقه تحريم ففسره يدل على النسخ وذهب طائفة الى
 ان تفسره لا يدل على الجواز بالنسخ متمسكين بان السكوت وعدم الانكار محتمل اذ من الجائز انه عليه السلام سكت لعله

بأنه لم يبلغ التحريم فلم يكن الفعل عليه أو ذاك حراما أو مكنت لانه انكر عليه مرة فلم ينج فيه الا انكاره و علم ان انكاره ثانيا لا يقيد فلم
يأوده واقره على ما كان عليه واذ كان كذلك لا يصلح وليلا على الجواز والنسخ وحجة الفرق الأولى ان سكوتة عليه السلام كذا
لو لم يدل على الجواز ان لم يسبق تحريمه على النسخ ان سبق لزوم ارتكاب محرم وهو باطل وذلك لان الفعل والقول او القول الصادر
لو لم يكن جائزا كان التفسير عليه لسكوت عن الانكار مع القدرة عليه حراما في حق غير النبي عليه السلام فكيف في حق قوله عليه السلام
وساكت عن الحق شيطان اخرس وفيه ايضا تاخير البيان عن وقت الحاجة لان السكوت عن الباطل يؤهم الجواز والنسخ
وانه غير جائز بالاجماع الا عند من يجوز تكليفه الحال وتوهم يحل انه لم يبلغ التحريم قلنا عدم بلوغ التحريم اليه غير مانع من الاطلاق والى انكاره
ان ذلك الفعل والقول حرام بل الاطلاق بالتحريم واجب حتى لا يعود اليه ثانيا والا كان السكوت موقفا عدم التحريم والنسخ وكذا
اذا بلغ التحريم ولم ينزجر بالانكار مرة مع كونه سائما متبعا للنبي عليه السلام يجب تجديد الانكار وفعلا للتوهم المذكور وبهذا بخلاف
اختلاف اهل الذممة الى كتمانهم لانهم غير متبعين ولا معتقدين تحريم ذلك فلا يتوهم نسخ ذلك لسكوت النبي عليه السلام عن الانكار
عليهم قوله وفي موضع الحاجة الى البيان يدل على البيان لا يخلو من انتباه لان ضمير يدل ان يرجع الى ما رجح اليه ضمير يدل
والاول على معنى ان سكوت صاحب الشرع يدل على الحقيقة وعلى البيان في موضع الحاجة اليه لا يلحقه المثال المذكور وهو سكوت
الصحابه وان جعل ضميره لطلق السكوت كما هو مراد المصنف يباه العطف اذ هو معطوف على سكوت صاحب الشرع ولو قرأ
مثل بالنصب على معنى سكوت صاحب الشرع يدل على كذا مثل دلالة سكوت الصحابة عليه لا يسقيم ايضا لان فيه اعتبار سكوت صاحب
الشرع بسكوتهم وهو طلب الاصل ولو جعل مثل معطوفا على المثال الاول لغير ذل وهو جائز عند بعض النحاة لا يستقام والكان فيه
مثل وصاروا بها لعارضة الامام شمس لائمه في حيث قال واما النوع الثاني فنحو سكوت صاحب الشرع الى ان قال وكذلك
سكوت الصحابة المعز من ليطوا اضره استعداسه ملك بين ان كان على طعن انها حرة قلده منه ثم تستحق قوله هذا حرا بالقيمة لان انه
القيمة نالت اهل القبائل وانتمت الى بعض قبائل العرب ثم وجب ارجل من بني ادم عذرة فنزلت ذالطبا ثم جاءه لافرنج
ذلك الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقضى على ابني الاء والادان ليعزى اولاده وكان ذلك بحضور من الصحابة فحل محل الاجماع منهم
انهم حكموا به بالسجارية على مولاهما ويكون الولد حرا بالقيمة ولو جوب العقرب سكتوا من بيان قيمة منفعة بدن ولد المفرد وجوبا
للمستحق على الغرور فيكون سكوتهم وليا على ان المنافع لا تضمن بالاتفاق الجرد عن العقد وعن شبهة العقد بدلالة حالهم لان
المستحق جاز طلب حكم السجارية وهو جازل بما هو واجب له وكانت هذه الحادثة اولى حادثة وقت بعد رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم مما لم يسبقوا فيه نصا وشك ان يجب فيم البيان لصفة الكمال والسكوت بعد وجوب البيان دليل لغيره كذا قال شمس لائمه
والا ليقال انما سكتوا عن بيان قيمة المنفعة لان الولد كان صغيرا لم يكن له منفعة لانا نقول قد ثبت في الروايات كلها انهم
قد سكتوا عن تقويم منافعهم بل ان المنافع كانت موجودة وان الولد كان اكبر قوله ومنه ما ثبت ضرورة دفع الغرور
من سكوت الشفع وسكوت المولى مدين يرمي عيا جيتي واشترى اى من بيان الضرورة ما ثبت ضرورة دفع الغرور عن الناس
مثل سكوت الشفع عن المبيع الشفعة بعد العلم بالبيع جعل في الاشفعة لدفع الغرور عن المشتري فان احتياج الى التصرف
في المشتري وانه لم يحبس سكوت الشفع اسقاطا للشفعة فانما ان يمتنع المشتري من التصرف او يقض الشفع عليه تصرفه فلدفع

الضرر والغرر وجعل ذلك السكوت كالنصيب منه على استعاط الشفعة وان كان السكوت غير موضوع للبيان بسكوت أي المولى حين يرد
عبد مبيع ولشترى أي المولى إذا اراد أي عبده مبيع ولشترى فسكت عن النفي كان سكوتاً في التجارة وقال الشافعي لا يكون
أذن إلا أن سكوتاً عن النفي محتمل قد يكون للرضا تبصره وقد يكون لفظاً الغيظ وقلة الالتفات إلى الضرر لعدم انه محجور من ذلك
شراً واحتمل لا يكون حجة ونحن نقول لو لم يكن سكوت المولى أذن في التجارة ادعى إلى الضرر الغرر والغرر وجعل
لقد له عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الإسلام وقوله عليه السلام من غشنا فليس منا وذلك لأن الناس يعاملون القيد
ولا يتفقون من ذلك عند حضور المولى إذا كان ساكناً فإذا أخطأه ويون ثم قال المولى كان عبدي محجوراً عليه
متأخراً لا يكون إلى وقت حقه ولا يدري متى يتيق أو لا يتيق فكان التوابع يحقهم ويحقهم فيه من الضرر ولا
يخفى ويصير المولى ضاراً لهم فلدفع الضرر والغرر جعلنا سكوتاً بمنزلة الأذن في التجارة والسكوت محتمل كما قال
الشافعي رضي الله تعالى عنه ولكن دليل الصرف يرجح جانب الرضا فالعادة أن من لا يرضى تبصره عبده
أن يظهر النفي إذا رآه تبصره ويؤدبه على ذلك وإنما يستحق عليه ذلك شرعاً لدفع الضرر والغرر فلهذا الدليل
رجحنا جانب الرضا لدفع الضرر عن المشتري أو البائع قوله ومنه ما ثبت بضرورة الكلام مثل قول قال صاحبنا
رحمهم الله تعالى حين قال فلان على مائة ورسم أو مائة وقفه حطة أن العطف جعل بياناً للاول قال
الشافعي رضي الله تعالى عنه قوله في بيان المائة كما إذا قال له على مائة وثوب وقلنا ان حذف المعطوف
عليه متعارف ضرورة كثرة العدد وطول الكلام وذلك فيما ثبت وجوبه في الذمة في عامة المعاملات كما لم يكن للمالك
دون الثياب فاسخاً لا ثبت في الذمة إلا بطريق خاص وهو السلم أي ضرورة طول الكلام وكثرة الكلام مثل
قول صاحبنا رحمهم الله وليس الخلاف في هذا الأصل فإن الشافعي رضي الله تعالى عنه يوافقنا في أن السكوت
يجعل بياناً لضرورة الكلام كما في عطف الجملة الناقصة على الكاملة وكما في عطف حدود المقر على المبيع إنما الخلاف
في هذه المسئلة فنحن نأخذ بالمتبينة على هذا الأصل وعندنا ليست بمبنية عليه وجه قوله وهو القياس أنه اسم الاقرار بالمال
وقوله ورسم ليس تفسيره لأنه عطف عليه بحرف الواو والعطف لم يوضع للتفسير لغة الا ترى ان من شرط صحة العطف
المغايرة حتى لم يجز عطف الشيء على نفسه ومن شرط صحة التفسير ان يكون عين التفسير فان الدراهم في قوله عشرة دراهم
عين العشرة لا غير فكيف يصلح العطف مفسراً وإذا لم يصلح مفسراً فكيف لم يجهل فيكون القول قوله في بيانها كما
في قوله مائة وثوب ومائة وشاة ومائة وحيد بخلاف قوله على مائة وثلاثة دراهم لأنه عطف احد البهمن على الاخر
ثم فسره بالدراهم فنصرف التفسير إليها لاجابة كل واحد منهما إلى التفسير كما لو قال مائة وثلاثة وثوب وجه قولنا
وهو الاستحسان ان قوله ورسم ونحوه جعل بياناً لعادة لأن حذف تفسير المعطوف عليه وتيميزه في العدد
متعارف إذا كان في المعطوف دليل عليه ضرورة طول الكلام يقال لعبت هذا منك بمائة وعشرة دراهم
وبمائة وعشرين درهماً وبمائة ودرهم وبمائة ودرهمين ويراد بالجميع الدراهم من غير فرق بين هذه الصور
فلما صلح عطف الدراهم على المائة في البيع مفسراً لها باعتبار العرف كذلك صلح عطفه مفسراً لها في الاقرار أيضاً

كما عطف العدد والمفسر لذلك بخلاف عطف ما ليس بمقدر مثل الثوب والشاء والعبد عليها حيث لم يجعل مفسرا لها لان العبد
 للحدف كثر استعمال الكثر من اسباب التخصيف وهي انما تحقق في المقدرا الذي ثبت ويناس في الذمة حالا او موقعا
 كالكمالات والموزونات لانه لما ثبت ويناس في الذمة مطلقا كثر العقود والبياعات به فاما غير المقدر فلم يوجد فيه كثر
 الاستعمال لانه لما لم يجيب ويناس في الذمة الا في عقد خاص وهو السلم او فيها هو في مناه وهو البيع بالشباب الموقوف
 موقعا لم يقع العقود والعاملات به وكثرة الوجوب في الذمة والعاملات جازا لحدف وصار العطف مفسرا فاذا
 لم يوجد بعد لقيت المائة مجله فربما في تفسيره اليه قوله واما بيان التبدل والشيخ فنقول الشيخ في حق صاحب الشرع
 بيان لمدته الحكم المطلق الذي كان معلوما عند الله تعالى الا انه اطلقه فصار ظاهرا البقاء في حق البشر فكان تبدلا في حقنا
 بيانا معناه في حق صاحب الشرع وهو كما لفتل فانه بيان محض للاجل في حق صاحب الشرع لغيره وتبدل في حق القاتل وقيل معنى الشيخ
 انه لا زالة يقال نسخت الشمس لطل اى ازالته ورفعته ونسخت الريح الاثار اذا محقها ونسخ الشيب الشباب اى احده وقيل
 معناه النقل وهو تحويل الشيء من مكان الى مكان او حالة الى حالة مع بقاءه في نفسه يقال نسخت النخل لفسل اذ نقلته من نخلة الى
 نخلة ومنه تناسخ الموارث لما من قوم الى قوم والاولى في الشرع ان يكون بمعنى الزالة لان نقل الحكم الذي هو منسوخ
 الى ما سمي لا يصحور واما الزالة وهي الابطال والاعدام فتصوفاه قيل هو في الشريعة عبارة عن رفع الحكم الشرعي بدليل
 شرعي متاخر فقيده بالشرع احتراز عن العقل لان رفع الاحكام العقلية الثابتة قبل وجود الشرع التي يعبر عنها
 بالبلل بحكم الاصل بدليل شرعي متاخر لا يسمى لغتها بالاجماع وقيد بدليل شرعي احتراز عن الرفع بالموت وقوله متاخر اقرنا
 عن التقييد بالغاية والاستثناء ونحوهما فان ذلك لا يسمى نسحا وقيل هو بيان انتهاء الحكم الشرعي المطلق الذي في
 تقديره او ما استمراره لولا بطريق التراضي ويخرج عنه الموقت لانه ليس في ومنها استمراره والتخصيص على قول من جوزه
 من اخيا لانه غير مراد من الاصل لانه انتهاء بعد الثبوت اليه اثير في الميزان وهو في حق صاحب الشرع بيان محض لانتهاء
 الحكم الاول ليس فيه معنى الرفع لانه كان معلوما عند الله تعالى به انتهى في وقت كذا بالناسخ فكان النسخ بالنسبة
 علمه تعالى مبينا للمدة لارافعا لانه اطلقه اى لم يبين توقيت الحكم المنسوخ من شرعه فكان ظاهرا البقاء في حق البشر
 لان اطلاق الامر بشئ ليو منها بقاء ذلك على التاميد من غير ان يقطع القول به في زمن الوحي فكان النسخ تبدلا بالنسبة
 الى ظاهر الاستمرار الذي في حق العباد بيانا معناه لمدته الحكم في حق صاحب الشرع قال صاحب الميزان في غير
 مستقيم لانه يؤول الى القول بتعدد الحقوق والسحق واحد في الشرعيات والعقليات واجيب عنه بان السحق واحد
 بالنسبة الى صاحب الشرع واما بالنسبة الى العباد فتعدد حتى وجب لكل مجتهد العمل بالاجتهاد ولا يجوز التقليد
 غيره وهذا السحق بالنسبة الى صاحب الشرع واحد وهو كونه بيانا لارافعا وبطلا وهو اى النسخ في انه بيان في
 حق صاحب الشرع ابطال في حق العباد كما لفتل فانه بيان محض للاجل المعلوم في حق صاحب الشرع لان القول
 ميت باجل بلا شبهة فانه لا اجل له سواه كما نفس الله تعالى بقوله تعالى فاذا جازا جهم لايتا خرون ساحة
 ولا يستقدسون والمراد الذي جعل فيه خلق الله تعالى كما حصل في الميت تحت الله لا يفعل القاتل على ما عرف وفي حق

القتال تبدل وتغيير الى بطلان قطع الطريق بالموت لانه هو اما فسر بسبب الموت حتى استوجب عليه القصاص ان كان عمدا واليه مائة مائة
ان كان خطأ ثم انه جازع عطا وواقع شرعا فاما لليهود ولعنهم الله فان نكاح اخوات كان مشروعا في مشرعية اوم عليه السلام و
حصل التماسل وقد ورد في التوراة ان الله امره بنزوح بناته من بيته وكذا الاستعلاء بالهوى وكان حلالا لادم عليه السلام فان رغبة
نوا كانت مخلوقة من قسمة ثم نسخ ذلك بمنيرة من الشرائع وكذا النجس بين اثنين كان مشروعا في مشرعية يعقوب عليه السلام ثم نسخ تلك
الاباحة في التوراة والى ان النبي كان مباحا قبل شريعة موسى عليه السلام ثم نسخ بشريعة موسى عليه السلام وترك النكاح ان كان جائزا
في مشرعية ابراهيم عليه السلام ثم نسخ بالوجوب في شريعة موسى عليه السلام ففرقنا انه لا وجه الى مكان وقد بنا المسئلة تمامها في الكثرة
قوله ومحل النسخ حكم الموت في نفسه محتملا للوجود والعدم ولم يتحقق به اينما في النسخ من توقيت او تأييد ثبت لهما كما في قوله قتالي
خالدين فيما ابدا ودلالة كسائر الشرائع التي قبض عليها رسول الله عليه السلام لما ثبت ان النسخ بيان مدة الحكم في الحقيقة وان كانت
رفعاله في الظاهر لا بد من ان يكون محله كما يتصل ان يكون موقفا الى غاية وان لما يكون كذلك ليكون النسخ بيان المدة حكم وذلك
المعنيين احدهما ان يكون في نفسه محتملا للوجود والعدم اي يتصل ان يكون مشروعا وان لا يكون مشروعا اذ لو لم يكن محتملا ان يكون
مشروعا كما لا يقدح في عدم شريعته والنسخ لا يجري في معدوم ولو لم يتصل ان لا يكون مشروعا كما لا يمان بالله وحفاته لا تسمى بشريعة
ضرورة فلا تجري فيه النسخ لان النسخ توقيت ودفع وذلك مناف لما نزل من استمرار وجوده فثبت ان محل النسخ جائزات العقول لا الزوايا
والثاني ان لا يكون محله ما ينسخ في النسخ والتبدل يعني لم يتحقق به بعد الكان في نفسه محتملا للوجود والعدم ما يتحقق لمحق النسخ الذي
هو بيان مدة اشريعته وذلك ثلثة ادبه توقيت نصا وتاسيد مرسيا وتاسيد دلالة الاول فمثل ان يقول الشارع اؤتت لكم
ان تفعلوا كذا الى سنة او قال خلعت هذا الشيء الى غير سنين او امانة سنة فان النسخ منه قبل سنة تلك المدة لا يجوز لانه من الزوايا
والغلط والنسخ المودى اليه باطل قال القاضي الامام ابو زيد رحمه الله ليس لهذا القسم مثال من المصنوعات مشروعا وذكر في بعض النسخ
ان مثاله قوله تعالى تزرعون سبع سنين اباو قوله بل ذكره متمم في داركم ثلثة ايام وليس بسديد لان ذلك ليس من الاحكام الشرعية
وكلامنا فيها واما الثاني فمثل قوله تعالى خالدين فيها ابدا وصف اهل الجنة بالاقامة وسبب يقبل الزوال فلما اقرن بها الابد صار
بمحال لا يقبل الزوال ولا يجري في هذا القسم النسخ ايضا لان بيان التوقيت بالنسخ بعد التفسير على التايد لا يكون الا على وجه الجواب
وتطور الغلط والعدم تعالى متعال عنه ولا يقال هذا المثال من الاخبار لاسن الاحكام وانتاع النسخ فيه لكونه ضربا لا يتبدل لا يقول
القصور دايما والمثال للتايد نصا ولم يوجد في الاحكام تايد صحيح وقد حصل المقصود بما يراه فذلك اوردته هنا على انه يتصل به
وجوب احكاما وتايد اهل الجنة والنار فيها وهو من الاحكام فيصح ايراده مثالا من هذا الوجه واما الثالث فمثل قوله تعالى تقيين عليها
الرسول صلى الله عليه وسلم فانها مؤيدة لا يحتمل النسخ لانه صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين ولا يبعده ولا نسخ الا بوسع طاسان سببه
فلا يتصور احتمال النسخ بعد هذه الدلالة ونظرة ثبوت تايد الجنة والنار دلالة لان اهلها لما كانوا مؤمنين فيها كانتا مؤيدتين ضرورة
واعلم ان الاصوليين اختلفوا في هذا الفصل فذهب الجمهور منهم الى جواز نسخ الحققة تايدا وتوقيت من اللزوم والتمسك به وهو مذموم
من اصحابنا واصحاب الشافعي وهو اختيار صدر الاسلام ابى اليسر وذهب ابو بكر الصديق الى جواز نسخ الحققة تايدا وتوقيت من اللزوم والتمسك به وهو مذموم
المشايخ وجماعة من اصحابنا رحمهم الله الى انه لا يجوز ولا خلاف ان مثل قوله العدم واجب استمراره الا قبل النسخ لانه في النسخ غير

الى الكذب التناقض كما ان الفرق الاول بان الخطاب اذا كان لفظ التابيد فمما يتبعه ان يكون واللفظ ثبوت الحكم الا زمان لمعومه ولا ينسخ
ان يكون الخطاب مع ذلك مريد بالثبوت في بعض الاوقات دون البعض كما في الالفاظ العامة لمجيء الاشخاص واذا لم يتحقق ذلك لم ينسخ
ورود النسخ المرفوع او الخطاب ولذلك لو فرضنا ذلك لم يلزم منه محاربيته ان لفظ التابيد قد مراد به المبالغة في العرف لا الدوام
اقول القائل لازم فلانا ابدًا واجتنب فلانا ابدًا لان كمال الضيق بالثبوت يكون ذلك في استبدال الشئ وتبين لمعوم النسخ ان المراد
به المبالغة لا الدوام وتمسك الفرق الثاني بان نسخ الخطاب المنعبد بالتابيد والتوقيت يودس الى التناقض والابدان معنى
انه دائم والنسخ يقطع الدوام فيكون دائما وغير دائم وصاحب الشئ منزه عن ذلك فلا يجوز القول بنسخه كما لو قيل الصوم دائم مستحاضا
والدليل عليه ان التابيد يفيد الدوام والاستمرار قطعا في الخبر كما في تابد اهل الجنة والفاضة ان من قال يجوز فناء الجنة والدار
والايتها وحمل قوله تعالى فالدائم فيها ابدًا على المبالغة في الزيادة والاضلال فكذا في الاحكام اذ لا فرق في دلالة اللفظ
على الدوام في الصورتين وقولهم لا ينسخ ان يكون الخطاب مريد ببعض الاوقات دون البعض كما في الالفاظ العامة غير صحيح لان ذلك
انما يصح اذا اتصل بالكلام قرينه نطقة او غير نطقة واللفظ المراد من غير ناطق عنه فلما اذا خلا الكلام عن مثل هذه القرينة
كان دالا على معناه الحقيقة قطعا لما كان رد النسخ عليه في باب الابدان ضرورة فلا يجوز وليس هذا الجريان النسخ في اللفظ المتناو
للاعتيان لان النسخ لا يودي فيه الى انه اريد به لبعض القرينة متاخرة بل الحكم ثبتت منق الكمال ثم القطع في حق البعض النسخ فكذا
هذا البعض بمنزلة ما لو ثبت الحكم في حق بعض خاص ثم انقطع بنسخ قوله واشترط التمكن من عقد القلب صاندا دون التمكن من
الفعل خلافا للمعتزلة ولا خلاف بين الجمهور ان القياس لا يصلح ناسخا اعلم ان النسخ شرط لبعضها متفق عليه مثل كون النسخ
والمنسوخ حكيم شرعيتين فان الموت والعجز يزيلان التعبد الشرعي ولا يسميان نسخا وكذا ازالة الحكم العقلي بالحكم الشرعي لا يسمي
نسخا ومثل كون النسخ منفصلا عن المنسوخ متاخرا عنه فان الاستثناء والغاية لا يسميان نسخا ومثل التمكن من الاعتقاد وفاء بشرط
بالامام وغيره وبعضها مختلف فيه مثل ان كون النسخ والمنسوخ من جنس واحد واشترط البديل للمنسوخ واشترط انه كونه اخف من
المنسوخ او مثله فانها شرط لصحة النسخ عند قوم على ما عرف من الشرط التمكن فيها التمكن من الفعل والمراد به ان بمعنى بعد ما حصل الامر
الى المكلف زمان يسع الفعل لما موربه فلهذا اكثر الفقهاء وعامة اصحاب الحديث وهو ليس بشرط لصحة وعند جماهير المعتزلة هو
شرط واليه ذهب بعض اصحابنا مثل ابى بكر الجصاص الشيخ ابى منصور والقاسم الامام ابى زيد وبعض اصحاب الشافعية كالصيرفي
وبعض اصحاب احمد بن حنبل وصورة المسئلة على وجه واحد بان يرد النسخ بعد التمكن من الاعتقاد وقبل دخول وقت الواجب
كما اذا قيل في رمضان مجوا في هذه السنة ثم قيل في اخره لا تجوا او قيل صوموا غدا ثم قيل قبل الغدا اصح لا تصوموا والثاني ان
يرد بعد دخول وقت قبل القضاء زمان يسع الواجب كما اذا قيل لا تسنن الا فيج ولذا في سائر اقسامه قبل ان لا تجزى
او شرع في الصوم في قوله صوم غدا فقبل القضاء واليوم لا تصوم كذا في الميزان وغيره تمسك من شرط التمكن من الفعل بان العمل بالنية
هو المقصود من شرع الاحكام لان لا يتبادر تحقيق به الاثر في ان الامر والنهي يدلان بصريحهما على وجوب الفعل والامتناع عنه
لدلائهما على المصدر على العزم والفعل والمنع عنه ولما كان نفس الفعل هو المقصود شرعا احكام كان النسخ قبل الفعل او قبل التمكن
منه موقفا على اعتبار الحسن والقيح في شئ واحد في زمان واحد لان الشريعة اذا امر بشئ وفي وقت واحد على حسن ذلك وفي ذلك

الوقت دل على قبحه في ذلك الوقت لكون الحسن والفتح من ضرورات الامر والنهي واجتماعهما بشئ واحد في وقت واحد محال مكان القول
بجواز النسخ الذي يوجب اليه فاسدا وكان هذا النسخ من باب الكبرياء والعلو لانه انما ينهي عامر بفعله او يظفر له من حال المأمور به لم
يكن معلوما له عين امره والمبدأ على الله تعالى لا يجوز وعامة العلماء وتسكينهم بما روي عن النبي عليه السلام امر بخمس صلوات ليلة المعراج
ثم نسخ ما روي عن الخمسين وكان ذلك نسخا قبل التمكن من الفعل لانه كان بعد عقد القلب عليه فدل وقومه على الجواز فان قيل هذا
حديث غير ثابت والمعتزلة ينكرون المعراج اصلا ومن اقربهم ومن غيرهم يقولون لم يرو عنه حديث المعراج ذكر نسخ
خمس صلوات خمس صلوات وذلك شئ زاده القصاص فيه لما زادوا فيه والدليل عليه انه لا بد فيه من التمكن من الاعتقاد فكان لا
يخمس صلوات على ما رويتم للامة لا للشيء خاصة ولم يوجب التمكن من الاعتقاد للامة لانه لا يتصور قبل العلم قلنا الحديث ثابت مشهور
لما قلناه بالقبول وهو في نسخة التواتر فلا وجه الى انكاره واهل النقل يوافقون الحديث كما روي اصل المعراج روي عن خمسين صلوة
ونسخها بخمس وذلك مذكور في الصحيحين وغيرهما من كتب الاحاديث فوجب قبوله كما وجب قبول اصل المعراج ولم يجر القول بكونه من
زيادات القصاص قولهم لم يوجب التمكن من الاعتقاد فاسد لان رسول الله عليه السلام هو الاصل بهذه الامة وقد وجد منه عقد القلب
على ذلك فيجوز اصل النسخ فان الدليل المأمور على جواز النسخ دل ذلك على جوازه قبل وقت الفعل فلا فرق بين ان ينسخ قبل وقت الفعل
او بعد وقته لانه يجوز ان يكون المراد بالاعتقاد الوجوب والعزم على الفعل في احوال وقته ويكون الابتلاء بهذا المقدور هذا الابتلاء
صحيح لان الايمان راس الطاعات فيجوز ان يشبه الله تعالى عبادة بقبول هذه العبادة ايمانا ولا يلزم منه البلاء الذي يرى ان الواجب
من اقدار عباده في شئ ومقصوده من ذلك ان يظهر عند الناس حسن طاعته والقياد له ثم يباه عن ذلك بعد حصول هذا المقصود
قبل ان يتمكن من مباشرة الفعل ولا يحصل ذلك البلاء وان كان الامر من يجوز عليه البلاء فلان لا يحصل النسخ قبل التمكن من الفعل بعد
عزم القلب واعتقاد الحقيقة موهما للبلاء وفي حق من لا يجوز عليه البلاء اوله والحاصل ان حكم النسخ عندهم بيان مدة العمل بالعباد
لانه هو المقصود بالتكليف لصول الابتلاء به ومنذنا حكمه بيان مدة عمل القلب والعباد تارة وبيان عمل القلب وهو العقد بالامر
اخرى لان الابتلاء كما يحصل بالفعل يحصل بالعقد ايضا لانه عمل القلب بخلاف هو العمل بالجوهر ولا فرع اشغ من بيان
الشرط في تفصيل النسخ اعني الدليل الذي ثبت به النسخ بقوله ولا خلاف بين الجمهور اسي جل الناس وعظم ان القياس
لا يصلح ناسخا لقياس المظنون لا يكون ناسخا لشئ عند الجمهور عليا كان او خفيا ونقل عن ابن عباس بن شرح من اصحاب الشارح
ان النسخ يجوز به لان النسخ بيان كالتخصيص فما جاز التخصيص به جاز النسخ به ايضا وكان ابو القاسم انما طاع من اصحابه لا يجوز
بقياس الشبهة فيجوز بقياس مستخرج من الاصول وكان يقول كل قياس هو مستخرج من القرآن يجوز نسخ الكتاب به وكل قياس
هو مستخرج من السنة يجوز نسخ السنة به لان هذا في الحقيقة نسخ الكتاب بالكتاب ونسخ السنة بالسنة فثبت الحكم بمثل هذا القياس
يكون محالا به على الكتاب والسنة اذا القياس كغير محال النص تسك الجمهور باتفاق الصحابة رضي الله عنهم فانهم كانوا مجمعين على ترك
الراي بالكتاب والسنة وان كانت السنة من الاحاديث قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حديثه انهم كرهوا ان يقتضيه برائنا وفيه
سنة عن رسول الله عليه السلام وقال طهرني الله عنه ولو كان الدين بالراي لكان باطن الخف بالسبح اولى من ظاهره وكيفية راي
رسول الله عليه السلام سمع على ظاهر الخف ودون باطنه وبان ما تقدم على القياس المظنون الذي نسخ به ان كان قطعا لا يجوز

نسخ به لا اعتداد بالاصل على وجه تقديم القاطع على غيره وذلك لاشتراط الاصل وان كان قطعا فلا نسخ ايضا لان العمل بالقطعة
 المعتبرة المأثورة بشرط ما به من كمالها عند دينا في اول ترجيح عليه قياسي في لفظ الشرط العمل به وخرج من كونه مقتضيا لم
 يقتضين من القياس الرابع ان حكم المعلقون المتقدم لم يكن ثابتا واذ لا يثبت له فلا نسخ ولا اعتبار بالنسخ في تخصيص مقتضى
 بغير العقل والاجماع وغير الواحد فان تخصيص بها ما دون النص فكيف يتساوى ان تخصيص بيان والنسخ رفع وإبطال
 وما ذكره الانطاع في ضيق ايضا فانما لو وصف الشيء بغيره والفرع الى الأصل المخصوص عليه في الكتاب ولا يشترط غير مقتطوع بل هو
 في الحكم الثابت بالنص حتى لو كان ذلك المقتضى مقتطوعا به بان كان منصوصا عليه جازا لنسخ به ايضا كالنص
 في لا يصلح نسخا الا اذا كان قطعا فانه جاز ان يكون منسوخا كذا في بعض النسخ من عند العامة
 فلا حاجة اليه وحيد الجاهل من المشرية لان ما بعد القياس قطعا كان او ظاهريا بين زوال شرط العمل بالقياس المعلقون وهو
 رجحانه ان حبان القاطع والظن المتأخر عنه عليه والاصل نسخ المتقدم واذ ازال شرط العمل به فلا حكم له فلا نسخ قوله
 وكذا الاجماع عند اكثرهم لان الاجماع عبارة عن الاجتماع الاول ولا دخل للراي في معرفة نهاية وقت الحسن والقياس في الشيء
 منه عند تعالى اى وكما القياس والاجماع عند اكثرهم الاجتماع يجوز ان يكون ناسخا للكتاب واسته والاجماع عند بعض مشايخنا هم
 عيسى بن ابيان واليه ذهب بعض المتأخرين متمسكين بما روى ان عثمان رضي الله عنه لما حجب الامم عن الثالث الى اسدس باخوين
 ظلال بن عباس كيف تخبرها باخوين وقد قال الله تعالى فان كان لاثمة السدس والاخوان ليسا باخوة فقال مجيبا
 قولك يا غلام قبل على جواز النسخ والاجماع وبان المؤكدة فلو هم سقط نصيبهم من الصدقات بالاجماع المنعقدة في زمان النبي
 رضي الله عنه وبان الاجماع حجة من حجج الشريعة موجبة للعلم كالكتاب واسته فيجوز ان ثبت النسخ به كالنصوص لا تترس انه
 اقوى من الخبر المشهور والنسخ بالخبر المشهور جائز حيث جاء في الزيادة على الكتاب بالتسوية نسخ فبالاجماع اولى وعند جمهور
 العلماء لا يجوز النسخ به لانه عبارة عن اجتماع الامم في شيء ولا مجال للراي في معرفة نهاية وقت الحسن والقياس في شيء عند الله تعالى
 ثم اذ ان النسخ حال حيوة المرسول لا تفاوتنا على ان النسخ بعده وفي حال حيوة ما كان ينعقد الاجماع بدون
 رايه وكان الرجوع اليه موجبا لمنا داود عبد البيان منه فالمرحب للعلم قطعا هو البيان المسموع منه وانما يكون الاجماع
 موجبا للعلم بعده ولا نسخ بعده فعرفنا ان النسخ بدليل الاجماع لا يجوز كذا ذكر شمس الأئمة رحمه الله ولان الاجماع لا ينعقد
 البتة بخلاف الكتاب واسته فلا يصح ان يكون ناسخا لهما ولو وجد الاجماع بخلافها لكان ذلك بناء على نص اخر ثبت عند
 انه ناسخ للكتاب واسته ولا يصح ان يصير منسوخا بهما ايضا لعدم ضرورة حدوث كتاب او سنة بعد وفات النبي عليه السلام
 وكذا لا يصلح ناسخا للاجماع ولا منسوخا به لانه الاجماع الثاني ان دل على بطلان الاول لم يجز ذلك الاجماع لا يكون باطلا
 وان دل على انه كان صحيحا لكن الاجماع الثاني حرم العمل به من بعد لم يجز ذلك الا بدليل شرعي متجدد وقع لاحد الاجماع من
 كتاب او سنة او الدليل كان موجودا عنده عليهم من قبل ثم لم يزل ذلك باطل لا سيما في حديث كتاب او سنة بعد وفاته عليه السلام
 ولعدم جواز نفاذ الدليل الذي يدل على الحق عند الاجماع الاول على كل حال لا سيما ما هم عليه الخطاء وكذا لا يصلح ناسخا للقياس لا سيما
 به لما رواه متمسك بقصة عثمان رضي الله عنه فنصيف لانها تماثل على النسخ والاجماع اذا ثبت كون المفهوم حجة قطعا حتى يكون النسخ الآتي

من حيث المعلوم فان لم يكن له اخوة فلا يكون الائمة السادسة بل ثلث واذا ثبت ايضا ان لفظ الاخرة لا يطلق على
 الاخرين قطعا ولم يثبت واحد منها كذلك فلا يلزم النسخ على انه لا يلزم النسخ بالاجماع على تقدير اثباتها لا مكان تقديره
 الدال على سبب اوله لم يثبت ذلك كان الاجماع على المحجب خطأ ومثله يكون النسخ هو النسخ عن الاجماع وكذا تمسك بقوله
 نصيب المولفة فلو سلم ان ذلك لم ينسخ بالاجماع بل هو من قبيل انتهاء الحكم بانتهاء موجهه على عرف قوله وانما يجوز النسخ بالكتاب
 والسنة ويجوز نسخ احدهما بالآخر عندنا وقال الشافعي رحمه الله عليه لا يجوز لانه يكون مدرجة الى الطعن وانا نقول بالنسخ بيان
 مدة الحكم وجائز للرسول عليه السلام بيان حكم الكتاب فقد ثبت مبينا وجائز ان يقول الله تعالى بيان ما جرى على لسان
 رسول الله عليه السلام ويجوز نسخ التلاوة والحكم جميعا يعني لما ثبت ان القياس لا يصلح ناسخا ولا منسوخا وكذا الاجماع لم يجر
 ما يصلح لذلك الا الكتاب والسنة لا يخصد لائل الشارح على هذه الاربعة فيجوز نسخ الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة اذا كانت اثباتا
 مثل اولى او فوقها في القوة بلا خلاف ويجوز نسخ احدهما بالآخر اى نسخ السنة بالكتاب ونسخ الكتاب بالسنة المتواترة عندنا وهو
 جمهور الفقهاء والمتكلمين من الاشاعرة والمعتزلة واليهوديه المنفقون من اصحاب الشافعي رحمه الله وقال الشافعي لا يجوز نسخ الكتاب
 بالسنة قولا واحدا وهو ذهب كثير اهل الحديث ولما نسخ السنة بالكتاب قولان الاظهر من مذهبه انه لا يجوز والاخر انه يجوز وهو
 الاولى بالحق كذا ذكره اسماعيلي من اصحاب الشافعي في القواطع واليه مال كثير ممن انكروا نسخ الكتاب بالسنة استدلوا في عدم
 جواز نسخ الكتاب بالسنة بقوله تعالى ما نسخ من اية او نسيها من غير منها او مشاهدا فانه يدل على ان الاية لا تنسخ الاية لان الله تعالى
 قال ناسخ من غير منها او مشاهدا هو يدل على ان البديل غير او مثل على انه من جنس المبدل لان قول القائل لا اخذ منك درهما الا تيك
 بنير منه يفيد انه ياتي بدله من الدرهم المأخوذ والسنة ليست خيرا من الكتاب ولا مثله ولا من جنسه بلا شك لان الكتاب كلام الله
 تعالى وهو معجز والسنة كلام الرسول وهو غير معجز فلا يجوز نسخه بها ولانه تعالى قال ناسخ من غير منها او مشاهدا هو يدل على ان الاية لا تنسخ الاية
 هو الله جل ذكره وذلك بان يكون النسخ من الكتاب ايضا بقوله تعالى ما يكون الى ان ابدله من تلقاء نفسه ان اتبع الامامية
 الى اخبر ان الرسول ليس له ولاية التبديل وانه متبع لما اوتي من الله لا يستبدل والتبديل اطلاقه يتناول تبديل اللفظ وتبديل الحكم فليفتنه
 الامران جميعا ولا يكون له ولاية تبديل الحكم كما لا يكون له ولاية تبديل اللفظ وفي عدم جواز نسخ السنة بالكتاب بقوله لتبين للناس
 ما نزل عليهم جعل قول رسول الله مبينا للنزل فلو نسخت استترب اخربت عن كونها بياننا لانها لها وبقوله عز اسمه ونزلنا عليك الكتاب تبينا
 لكل شئ والسنة شئ فيكون الكتاب بيان الحكم لا افعالها وذلك في ان يكون موثقا ان كان موافقا وبيننا للخطا فيها ان كان
 مخالفا وبما اشار الشيخ رحمه الله في الكتاب وهو شميل الوجهين وبيانه في ان اقول بعدم جواز نسخ احدهما بالآخر صيانة الرسول
 عن شبهة الطعن لانه لو نسخ الكتاب بالسنة يقول الطاعن هو اهل قائل وادل عامل بخلاف ما يزعم انه انزل اليه فكيف يكون يعتمده
 على قوله ولو نسخت سنة بالكتاب يقول الطاعن قد كثر تدرجه فيما قال فكيف تصدقه فهو يفتنه قوله انه اى نسخ احدهما بالآخر
 يكون مدرجة الى الطعن واذا كان كذلك كان جمل كل واحد منهم معينا ومؤيدا للآخر اولى من جعله رفعا
 وبطلان الصاحبه سد الباب الطعن لعلنا انه معون عما يؤصم الطعن واجتج الجمهور بان النبي عليه السلام كان يتوجه الى الكعبة في
 الصلوة حين كان بمكة ولما هاجر الى المدينة كان يتوجه الى بيت المقدس في الصلوة سنة عشر شهرا ثم نسخ ذلك بالتوجه

الى الكعبة فكان التوجه الى الكعبة عين كان بركة ثابتا بالكتاب قد نسخ بالسنة موجبة للتوجه الى بيت المقدس انه ثابت بالسنة بالثبوت
لانه لا يتيسر في القرآن فيكون فيه دليل جواز نسخ الكتاب بالسنة فان لم تثبت ذلك فلا شك في ان التوجه الى بيت المقدس
الثابت بالسنة قد نسخ بالكتاب وهو قوله تعالى قول وجعلك شطر المسجد الحرام فيكون دليلا على جواز نسخ السنة بالكتاب وما ذكر
في الكتاب وهو ان نسخ احدهما لا يلزم من نسخ الاخر بل نسخ مطلقا ولم ير من نسخ سنة سمعنا فوجب القول بما يجوز وذلك لان النسخ في الحقيقة بيان
مدى الحكم كما بينا فاذا ثبت حكم الكتاب لم يتبع ان يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم بقائه بوجه غير متعلق كما لم يتبع ان يمينيا بوجه
متلو وكما يتبع ان يمين يحمل الكتاب بعبارة لم يتبع ان يمين مدية حكم المطلق بعبارة الاتية ان النسخ اسقاط الحكم في بعض
الازمان الداخلة تحت العموم كما ان تخصيص اسقاط الحكم في بعض الاعيان الداخلة تحت العموم فاذا لم يتبع تخصيص الكتاب بالسنة
المتواترة لم يتبع نسخها ايضا واذا ثبت حكم بالسنة لم يتبع ايضا ان يتوهم ان نسخ الكتاب ببيان في العلم بتبديل المصلحة كما لم يتبع ان
يبيها الرسول بنفسه لان الحكم الثابت على لسان الرسول بعبارة هو حكم ثابت من الله تعالى بربيل مقطوع به فثبت ان ذلك
ليس بتسخ مطلقا ولم ير من نسخ احدهما جوازه ايضا لان ما لو اسن الايات لا يدل على عدم جوازه فثبت انه جائز وقوله في اوردته
الى الطعن فاسلان النسخ لو امتنع بمثل هذا الطعن لم يحجز نسخ الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة ايضا لان الطعن يقول انه
يتاخر في كلامه ويقل عن الله تعالى كلاما متناقضا فكيف يعتمد عليه فم لم يذفع نسخ الكتاب بالسنة بالسنة بهذا الطعن فكذا
ما نحن فيه وهذا ما علم بالبراهات الدالة على الصديق بانه وانه مبلغ وان اجمع من عند الله تعالى فليقع للطعن محال
واما تمسكهم بالايات ففاسد لان المراد بالخيرية وهو الخيرية فيما يرجع الى مراقفة العباد ومصلحتهم وكذا ما المماثلة لا للخيرية والمماثلة
في الظاهر وقد يكون حكم السنة النافذة خير امثلا الحكم الاية المنسوخة في المصلحة والثواب نحوها وكذا نسخ الكتاب بالسنة ليس
بتبديل في نفسه بل بوجه من الله تعالى الا انه غير متلو وكذا المراد من قوله البين للتبليغ ولو كان المراد حقيقة فالنسخ بيان ايضا
فهم مثال نسخ الكتاب بالكتاب نسخ ايات المسئلة التي هي اكثر من اية اية ايات القتال ونسخ وجوب ثبات الواحد للعشرة الثابت
بقوله تعالى ان يكن شكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين لا جوت ثباته لا يتبين بقوله عز اسمه الان خفف الله عنكم وعلم
ان فيكم ضعفاء الاية ومثال نسخ السنة بالسنة قوله عليه السلام اني كنت نهيتكم عن ثلاث من زيارة القبور فزورها فقد اذن
لهم في زيارة قبره ولا تقولوا هجرنا عن لم الاصنام ان تمسكوه فوق ثلثة ايام فاسكوه ما يد لكم وفروا فانما هيتم لتبصيح
به موسمكم على معكم وعن التبديل في الداء والختم والمزفة والنقير فاشتر بوا في كل طرف ولا تشربوا سكرام ومثال نسخ السنة
بالكتاب نسخ التوجه الى الكعبة وكما قلنا من نسخ ما صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل مكة على رد نسائهم بقوله تعالى فان علمتموهن مومنات
فلا تزوجوهن الى الكفار ومثال نسخ الكتاب بالسنة ما قالت عائشة رضي الله عنها ما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابيح الله
تعالى له من النساء ما شاء فان ثبت هذا الخبر كان هذا نسخا للكتاب وهو قوله تعالى لا تحل لك النساء من بعد بالسنة ووجه
اخبار النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى ابح له ذلك كذا قيل قال لا تسلم الامام الزبير لم يوجده في كتاب الله نسخ بالسنة الا بطريق
الزيادة على النص قوله ويجوز نسخ التلاوة والحكم جميعا ويجوز نسخ احدهما دون الآخر لان النظر على جواز الصلوة وما هو
مستحق للصيغة وكل فاعدهما مقصود بنفسه فاحتمل بيان المدة والوقت ولما فرغ من توجيه بين النسخ اشار الى تفصيل المنسوخ للكتاب

وهو اقسام اربعة نسخ التلاوة والحكم جميعا ونسخ الحكم دون التلاوة ونسخه نسخ وصفت الحكم مع بقا اصله نحو نسخ فرضية صوم عاشور
اما الاول فمثل نسخ من القرآن في حياة الرسول لاناء وصف القلوب عنه على ما روي ان سودة الاخراب كانت تعبد
سورة البقرة وقال الحسن ان النبي عليه السلام اوتى قرآنا ثم نسيه فلم يكن اى لم يبق منه شيء لما رفع الله تعالى من قلبه ذلك
وكان هذا النوع من النسخ جائزا في حياة الرسول للاستشارة المذكورة في قوله تعالى سنقرئك فلا تنسى الا ما شاء الله انزلوا ولم
يتصور النسيان الا لما ذكر استشاء عن الفائدة وقوله تعالى او تنهايدل على الجواز ايضا فاما بعد وفاته فلا يجوز خلافا للمصلحة
وبعض الروافضة لانه تعالى قال نأمن نزلنا الذكر وانا له حافظون ومعلوم انه ليس المراد بحفظ الدية فانه تعالى من ان
يلتزم نسيان او غفلة فعرفنا ان المراد بالحفظ الدنيا فان الضياع محتمل منا قصد الما فعله اهل الكتاب والغفلة والنسيان هما
مناكل واحد منهما يفوت الحفظ الا ان يحفظ الله تعالى فان خبراته هو كما حفظ لما انزل على رسوله عن التنبيه والمحو عن القلوب
للمدين الى غير ذلك فلا يجوز نسخ شيء منه بعد وفاته بطريق الاندلس او ذاب حفظه من قلوب العباد واما القسم الثاني وهو نسخ
الحكم دون التلاوة ونسخه هو نسخ التلاوة دون الحكم فصيحان عند الجمهور من الفقهاء والمكلفين وانكرت فرقة كشافة من
المعتزلة الجواز في القسمين متمسكين بان المقصود من النص حكم المتعلق بمغناه اذ الابتلاء يحصل بالانص واصله الى هذا المقصود فلا
يتبع انص بدون حكم لسقوط اعتبار الوسيطة عند قوات المقصود كوجوب الطهارة لا يتبعه بعد سقوط الصلوة بالحيض والحكم ثابت
بالنص لا بغيره فلا يتبعه بدنه كالمالك الثابت بالبيع لا يتبعه بدون البيع بان النسخ وتمسكت العامة في القسمين بالمنقول فحان
الايداء باللسان للزناة وامساك الزواني في البيوت والاعتداء بالمول للموتى في عناء وجهها وتهديم الصدقة على نحوى الرسول
والتمني بين الغنية والصوم ومسألة الكفار وفيات الواحد للعشرة احكام فتمسكت مع بقا تلاوته الايات الموجبة لما قبل ذلك على
جواز النسخ الحكم دون التلاوة وكذا القراءة المشهورة التي لم تثبت بالتواتر مثل قراءة ابن مسعود وغيره عنه فصيام ثلثة ايام متتابعات
ومثل قراءة ابن عباس ثلث فاطر فعدة من ايام اخر ومثل قراءة سعد بن ابى وقاص وله ثا او اختلفت لام فكل واحد منهما ليس ومثل
رواية عمر بن الخطاب عن النبي اذا دنيا فارجموها البيت كما لا من انما انتسخت تلاوتهما في حياة الرسول عليه السلام لغير
الله تعالى القلوب عن حفظها في حياته الا قلوب هؤلاء وبقيت احكامها لحفظهم ونظمهم بعد وفاة الرسول عليه السلام وهو خير الامم
كان في وجوب العمل فدل ذلك على جواز نسخ التلاوة وبقاء الحكم بالمنقول وهو ما ذكر في الكتاب ان انظم حكمين اى
ما يتعلق بالنص من الاحكام على قسمين قسم يتعلق بنفس النظم مثل جواز الصلوة والاعجاز وغيرهما وقسم يتعلق بالمعنى وهو تيرتب
عليه من الوجوب والحرمة ونحوهما وكل واحد منهما مقصود بنفسه اما يتعلق بالمعنى فظاهر واما يتعلق بالنظم فلان في القرآن ما هو
متشابه ولم يثبت به من الاحكام الا ما يتعلق بالنظم من جواز الصلوة والاعجاز وحرمة القراءة على الخائفين والجنب ونحوها
واذا كان كذلك جاز ان يكون احدهما مصلية دون الاخر فاذا انتسخ ما يتعلق بالمعنى جاز ان يتبعه ما يتعلق بالنظم من جواز الصلوة
والاعجاز لكونه مقصودا به وكذا عكسه كالصوم والصلوة لما كان كل واحد منهما مقصودا جازا فقامت احدهما مع عدم الاخر فثبت
بما ذكرنا ان قولهم المقصود من النص حكمه دون نظم فاسد لان الحكم المتعلق بالنظم مقصود ايضا وكذا قولهم الحكم ثابت بالنسخ
فلا يتبعه بدون لان بقا الحكم لا يكون بقاء السبب الموجب له فانتسخ التلاوة لا يمنع بقاء الحكم قوله والرواية على النص نسخ

معدنا خلافا للشاخص رحمه الله لأن بالزيادة يصير أصل المشروع بعض الحق والسبب حكم الوجود فيجب تعالى لانه لا يل
الوصف بالجزى حتى ان المعنا هو اذا مر على بعض اصنام مشرقا فاطمعتين مسكينات بحجته فكانت الزيادة نسخا من حيث المعنى وهو
القسم الرابع من الاقسام المذكورة انطلق العلماء على ان الزيادة على النص ان كانت عبادة مستقبلة بنفسها كزيادة وجوب
الصوم والركوة بعد وجوب الصلوات لا يكون نسخا لحكم المزيد عليه لانها زيادة حكم في اشياء من غير تغيير للاصل واختلفوا في غير هذه
الزيادة اذا وردت متأخرة من المزيد عليه تاخر يجوز القول بالنسخ في ذلك القدر من الزمان كزيادة شرط الايمان في رتبة القضا
وزيادة التعزيب على الجلي في حد الزنا بعد انفاقهم على ان مثل هذه الزيادة لو وردت مقارنة للمزيد عليه لا يكون نسخا كورد
الشهادة في حد القذف مقارنة للجدة فانه لا يكون نسخا للقرآن فقال عامة العراقيين من شأننا واكثر المتأخرين من شأننا وهاذا
رحمهم الله انما يكون نسخا بمعنى وان كان بيانا صورة وقال اكثر اصحاب الشافعي انما لا يكون نسخا واليه ذهب ابو علي بن ابي
وابو اسلم وجماعة من المتكلمين ونقل عن بعض اصحاب الشافعي ان الزيادة ان غيرت المزيد عليه تغيرت غير عابث لو فعله كما
قد كان يفسد قبل الزيادة يجب استينافه كانت نسخا كزيادة ركعة على ركعة الفجر وان لم يكن كذلك لا يكون كزيادة التعزيب
في حد الزنا زيادة عشرين على ثمانين في حد القاذف لو فرضنا وردوا الشرع بهما اذ كيه ذهب الغزالي وذهب اجماع الهدائي
من المعتزلة واشتراك فيظهر في جواز الزيادة على الكتاب والجزء المتواتر والمشهور تخير الواحد والقياس عندنا لا يجوز لكون الزيادة
نسخا وعندهم يجوز لكون الزيادة نسخا وعندهم يجوز لكونها بيانا تمسك من قال ان الزيادة ليست نسخا بان خصيصة النسخ
لم توجد في الزيادة لان حقيقة تعديل ورفع الحكم المشروع وضم حكم اخر اليه والتقرير ضد الرفع فلا يكون نسخا الا ليدرس
ان النسخ صفة الايمان بالرتبة لا يخرجها من ان يكون مستحقة الاطلاق في الكفارة والحق النسخ بالجلد لا يخرج اجماع من ان
يكون واجبا بل هو واجب بعده كما كان قبله فيكون وجوب التعزيب ضم حكم الى حكم وذلك ليس نسخا كوجوب حجارة بعد عبادة وهو
بنسبة من ادعى على اخر القاد خمسية وشهد له شاهدان بالقبول واقران بالقبول وخمسائة حتى قفنه له بالمال كله كان مقدار الالف تقضيا
ببشهادتهم جسا والحق الزيادة بالالف بشهادة الالف بشهادة الآخرين يوجب تقرير الاصل في كونه مشورا به لارفعه فحين
بهذا ان الزيادة لا تعرض لاصل الحكم المشروع فلا يكون فيها معنى النسخ بوجه يوضح ان النسخ انما ثبت بتعديل متأخر مناف
للاول بحيث لو رد واسعا لا يمكن الجمع بينهما التنافيهما وهما ان وردت الزيادة مقارنة للمزيد عليه وجب الجمع فلا يكون منافية
له فكيف ثبت بها النسخ اذا وردت متأخرة بل يكون بيانا واجت من جعل الزيادة نسخا معنويا بان النسخ بيان انما حكم بائنا
حكم اخر هو موجود في الزيادة على النص فيكون نسخا وبيانه ان الاطلاق معنى مقصود من الكلام وله حكم معلوم وهو ان يخرج
عن الصفة بالاثبات بان ينطلق عليه الاسلام من غير نظر الى قيد والتقيد معنى اخر مقصود من الكلام على مفادة المعنى الاول لان
التقيد ثبات القيد والاطلاق رفعه وله حكم معلوم له ان يخرج عن الصفة بمباشرة ما هو فيها لقيد دون ما لم يوجد فيه ذلك فاذا احصا
المطلوع مقيدا لا بد من انتهاء حكم الاطلاق بعبوت حكم التقيد لعدم امكان الجمع بينهما للتنافي فان كان الاول يستلزم عدم وجود
القيد والثاني يستلزم عدم وجود القيد واذا انتفى الحكم الاول بالثاني كان الثاني ناسخا له ضرورة يوضح ان المطلق متى صارت
صارا كان مطلقا قبل التقيد بعض التقيد اشكال المقيد على معينين احدهما اول عليه المطلق والثاني اول عليه المقيد والصفة

حكم الوجود فيما يجب حمله تعالى في كسب ما يجب من عبادة أو عقوبة أو كفارة حكم وجود الجملية لوجود الحكم
وجوده من نفسه بدون انضمام الباقي اليه فان الركعة من صلوة الفجر لا تكون فجرة ولا بعض الفجر بدون انضمام الاخرى اليها
وكذا المنظر اقسام شتى من غير فاطمة فطشتين مسكينين لا يكون كفرا بالطعام ولا بالهجوم وكذا الواقيين لبعض الخدش لا
يتعلق به شيء من احكام احد من ظهرة الحدود وخرج الامام عن عمدة اقامة الواجب وسقوط شهادة القاذف اذا كان
حد القذف عندنا فيثبت ان الحكم الاول قد اشتمل بالزيادة فيكون نسخا من حيث يلزمه وان كانت بيانا لصورة وانما قيد
بقوله فيما يجب حمله تعالى احراز اعمام يجب حمله للعباد فانه مما يقبل الوصف بالتجسس ثبوتها كما بينا فيما اذا ادعى القاذف جنسية
داداد وهو ظاهر حتى لو كان مما لا يقبل التجسس لا يكون للبعض فيه حكم الوجود كما يبيع كما كان مبادرة عن الاستحباب والتعويل جميعا
لم يكن لاحد الشئين حكم الوجود بدون الاخر لوجه قوله ولما لم يحل ملائمة قراءة الفاتحة ركنا في الصلوة بخبر الواحد لا ينافي
على النص وابوزيادة الشئ حد في زنا البكر وزيادة الطهارة شرط في طواف الزيادة وزيارة صفته الايمان في رتبة
الكفارة بخبر الواحد والقياس اى لان الزيادة على النص نسخ لم يحل ملائمة قراءة الفاتحة ركنا اى فرضنا في الصلوة بحيث لا
يجوز الصلوة بدونها وان جعلها واجبة لان طلاق قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن وعمومه يقتضي الجواز بدون ان فاتحه
فكان تقييد القراءة بالفاتحة نسخا لذلك الاطلاق فلا يجوز بخبر الواحد وهو قوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة
الكتاب وابوزيادة الشئ حد في زنا البكر اى لم تجوز زيادة الشئ وهو تخريب عام على كل لذي هو حدنا
بالبكر ان الشئ اذا اجمع بالجلد بطريق احد لم يمتنع بجلده بنبهه حد بل صار بعض الحد وليس للبعض حكم الوجود كما قلنا
فيكون نسخا للحكم الثابت بالكتاب وهو قوله تعالى الزانية والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة بخبر الواحد
وهو قوله عليه السلام البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام اى حدنا بالبكر كذا واحترق بقوله حد من النفي سياسته فانه يجوز اذا راي
الامام المنصو فيه وزيادة الطهارة شرط في الطواف اى لو ان تكون الطهارة شرط في الطواف حتى لا يجوز بدونها لانه زيادة
على الكتاب وهو قوله تعالى وليطوفوا بالبيت الحقيق بخبر الواحد وهو قوله عليه السلام الطواف بالبيت صلوة وشرطه صلوة
الا ان المدعى الى الابح فيه لخلق وزيادة صفته الايمان في رتبة الكفارة اى ابوزيادة صفته الايمان شرط في رتبة الكفارة
اى كفارة اليمين والظاهر هو قوله بخبر الواحد يتعلق بالصورة الثلث وقوله والقياس يتعلق بالصورة الاخرى بخبر الواحد في الصورة
الاوليين ما ذكرنا وفي الصورة الاخرى ما روى ان رجلا جلد الى النبي عليه السلام بترتبة ثلث وقال على متن رتبة يعني من الكفارة افترق
ان اتفقنا فامتنعنا رسول الله عليه السلام فوجدنا موثقة فقال عتقها فانها موثقة فامتنعنا عليه السلام ثم امره بالاعتاق و
تعالاه بكبرها موثقة يدل على ان الايمان شرط فيها وكذا القياس يدل عليه فان النقص شرط الايمان في الكفارة لقتل الخليل
المومن نزل لوق الذي هو اثر الكفر في شرطه في سائر الكفارات لان لكل جنب واحد من مائة الا ان شرطه زيادة على
النقص المطلق بخبر الواحد والقياس فلا يجوز قوله الذي يوصل السنن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة اقسام
مباح وتحتجب واجب وفرض وفيها قسم اخر وهو الذل لكنه ليس من هذا الباب في شئ لانه لا يصلح للاقتداء ولا يحلو عن الاثام
ببيان انه ذل وانما في سائر افعاله والجميع ما قاله اصحابنا ما علمنا من افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم واقعا على حدة يقتضي

برسے ایقامہ علیٰ تلک الحجۃ و ما لم فعلیہ علی اسے جوتہ فعلہ فعلنا فعلہ علی اوستے منازل افعالہ و ہوا الاباہۃ ان الاتباع اصل فوجیہ علیہ
 ہوتے یقوم و لیل خصوصتہ و تحصیل المستغنی افعال البقی علیہ السلام لانہا طریقہ و سببیتہ فلیحق بیان احکامہا بہذا الباب ایضاً
 علیہ من مالیس لہ صنفہ دائرہ علی وجودہ لبعض افعال النائم و الساہی فانہ لا یوصف بحسن و لا قبح و مالہ صنفہ دائرہ علی وجہ
 کسائر افعال المکلفین و انہا تنقسم لیسے حسن و قبح و احسن منها ینقسم الی واجب و مندوب و مباح و القبیح منها ینقسم الی محذور
 و مکروہ و الاقسام الثلثہ سوا القسم الاخر یصح وقوعہا من جمیع المکلفین من الانبیاء و غیرہم و اما القسم الاخر فیصح وقوعہ من
 غیر الانبیاء من نبی ادم لکن لا یصح وقوعہ ما ہو معصیۃ من الانبیاء علیہ السلام فانہم عصموا من الکلمۃ عند ما نزلت علیہم من
 الصفات عند اصحابنا خلافاً لبعض الاشاعرہ و ان لم یصموا عن الزلات فلتبین ان المراد من افعال البقی علیہ السلام ہنا بالقیح عن قصد
 لان ما یقع لا عن قصد بل ما یحصل فی حالۃ النوم و الاغلا و السہو لا یصلح للاقتداء و ہونے بیان احکامہا بالصلح للاقتداء
 بہ فیہ ثم الفعل الواقع منہ عن قصد قد یكون زلۃ و بہ اسم لفعل حرام غیر مقصود و نہ ذلک للفاعل و لکن وقع فیہ عن فعل مسلح قصد
 فلم یوجد القصد فیہا الی حیثنا و لکن وجد القصد الی اصل الفعل کمن زل فی طریق و لم یوجد القصد منہ الی الوقوع و لکن وجد
 القصد الی المشیء بخلاف المعصیۃ فانہا اسم لفعل حرام مقصود لعیۃ للفاعل و ان کان اشجع قد اطلق اسم المعصیۃ علی الزلۃ
 محاذراً و الزلۃ لا یخلف عن اقتران بیان بہا انہا ذلۃ اما من جہۃ الفاعل کقولہ تعالیٰ اخباراً عن موسیٰ علیہ السلام حین کر
 القبطۃ فقلک قال ہذا من عمل الشیطان امی ہیج غصبہ حتی ضربتہ فوق قتیلہا فاضافۃ الیہ نصیباً او من اللہ تعالیٰ لما قال عز و جل
 و عنہ اوم سبب اسی باکل الشجرۃ لستہ عن الاکل ہنا فتوے اسی اخطاء حیث طلب الملک و الخلد باکل ما نھی عنہ و ان کان
 البیان مقروناً بالزلۃ لا محالۃ علم انہا غیر صالحۃ للاقتداء بہ فیہا فلم یکن مما نحن بصد وہ ایضاً کما ذکرنا فی کتاب و قد یكون
 بیاناً لجمیع الکتاب و ہوتا لیلمین کفی الوجوب و الذرب و الاباہۃ بلا خلاف و قد یكون امتثالاً و تنفیذ الامر سابق و ہوتا لیلم
 ایضاً بالاتفاق فی الوجوب و الذرب و لیکون مختصاً بہ علیہ السلام لوجوب البقی و التحجہ و اباہۃ الزیادۃ علی الاربع فی النکاح
 و اباہۃ منی المنعم و خمس الخمس ہو مما لا یصلح للاقتداء بالاتفاق ایضاً ثم بعد ذلک ان علمت صنفہ ذلک الفعل فی حقہ علیہ السلام
 فالجبور علی ان امۃ مثلیہ فی الایمان بشکل ذلک الفعل علی تلک الصنفۃ حتی یقوم لہ دلیل بخصوص و قال ابو الحسن لکرخی سرح
 من اصحابنا و جمیع الاشعریۃ و ابو بکر الدقاق من اصحاب الشافعی انہ علیہ السلام مخصوص حتی یقوم دلیل علی مشارکۃ غیرہ
 اباہ فیہ و ان لم تعلم صنفہ فان کان ذلک الفعل من جہۃ المعاملات ففعلہ یدل علی الاباہۃ بالاجماع کذا ذکر الامام ابو الیہر و انکا
 من جہۃ القرب فاختلف فیہ قال بعضہم بحیال توقف فیہ فلا حکم فیہ بشئ و ثبت لنا فیہ متابعتہ حتی یقوم دلیل بین الوصف و ثبت
 اشکرۃ و الیہ فہب عامۃ الاشعریۃ و جماعۃ من اصحاب الشافعی کالغزالی و ابی بکر الدقاق و ابی القاسم بن کج و قال مالک و یزید
 شریح من اصحاب الشافعی و ابو سعید الاصطخری و الحنابلہ و جماعۃ من المعتزلہ انہ لیزنا الاتباع فیہ فیکون واجبا فی حقہ علیہ السلام
 و فی حقنا و قال ابو الحسن لکرخی یعقود الاباہۃ من حقہ علیہ السلام و لا یتبیت الوجوب و الذرب الا بدلیل و لا یكون لنا اتباعاً
 فیہ الا بدلیل ایضاً و قال ابو بکر الجصاص الرازی ان علمت صنفہ ذلک الفعل فی حقہ یقتدے بہ فی ایقامہ علی تلک الصنفۃ کما ہو
 الجہور و ان لم تعلم یعقود فیہ الاباہۃ من حقہ و لنا اتباعہ فیہ حتی یقوم الدلیل علی التخصیص و ہو مختار القاسم الامام ابی زید و ابی

والمصنف وجه قول الواقعية ان فعله عليه السلام قبل وجوب انحرار الوجوب والدرج والماباة فقبل من جهة الفعل لا يمكن اتباعه لان المتابعة
الاثنيان بمثل فعل الغير على الوجه الذي فعله من اجل انه فعله حتى لو لم يكن هذا الفعل مثل الاول كالقيام والقعود او لم يكن على الوجه
الذي فعله بان كان احدهما واجبا والاخر لعلا ولم يكن من اجل انه فعله بان صلى رجلان الظهر مفزوين امتثالا للامر لا يكون متباعدة
فعرضا المتابعة لا تكون قبل معرفة صفة الفعل وبعد معرفة صفة الفعل يجوز ان يكون الفعل مصلية في حق النبي عليه السلام ولا يكون
مصلية في حقنا فتراجح له ما لم يجر لنا مثل حال المتبع وصفه المتمرد وجب عليه ما لم يجب علينا مثل قيام الليل وصلاة الفجر واذا كان
كذلك وجب التوقف الى ان يظهر وصف الفعل بالدليل والى ان يقوم دليل الشركة واجتج من قال بوجوب الاتباع بالنصوص الموجبة
لطاعة الرسول واتباعه على الاطلاق مثل قوله تعالى واتبعوه لعلمكم تهتدون واطيعوا الله واطيعوا الرسول قل ان كنتم تحبون
الله فاتبعوني يحكيكم الله فان هذه النصوص واشتالها توجب اتباعه مطلقا من غير فصل بين الفعل والقول وتمسك الكثر بان
الاباحة سبب الثابتة في حقه بيقين لتحقيقها في كل الافعال فوجب اثباتها ولو لم يجب اثبات غير الابدليل لوقوع الشك فيه ولما
ثبتت الاباحة في حقه لم يجر متابعة فيه الابدليل لانه قد ثبت اختصاصه عليه السلام باباحته لبعض الافعال لما ذكرنا وثبتت مشاركة
الامة اياه في البعض وهذا الفعل يحل الوجوبين على السواء فيجب التوقف حتى يقوم دليل ترجيح احد الوجوبين ووجه القول المحذور هو
قول المجتهد في الاشياء الشرعية في الكتاب ان الاتباع هو الاصل في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى لقدر كان لكم في رسول الله
اسوة حسنة فهذا تخصيص على جواز التماسه به في افعالهم وقال الله تعالى فلما تحفه زيد منها وطرا زوجناكمها لكيلا يكون على المؤمنين
حرج في ازواج ادمياتهم فيه بيان ان ثبوت اصل في حقه مطلقا دليل ثبوته في حق الامة لا ترى انه نص على تخصيصه فيما كان
هو مخصوصا به لقوله خالفته لك من دون المؤمنين وهو النكاح بغير مهر فلو لم يكن مطلق فعله دليل الامة في الاقدام على فعله
لم يكن لقوله تعالى خالفته لك من دون المؤمنين فائدة فان الخصوصية ثابتة بدون هذه الكلمة وهذا ان الرسل انهم يتبعون
بهم فالاصل في كل فعل منهم جواز الاقتداء بهم الا ما ثبت فيه دليل الخصوصية واذا كان الاصل بهذا فكل فعل يكون منهم بصفة
الخصوص يجب بيان الخصوصية بمقارنا به اذا الحاجة تاسية اليه عند كل فعل يكون حكمه بخلاف هذا الاصل والسيكوت عن البيان
بعد تحقق الحاجة اليه دليل لنفي فتراك بيان الخصوصية يكون دليلا على انه من جملة الافعال التي هو فيها قدوة امته فالسائل
ان عدم ابي الحسن الاصل هو الاختصاص والاشتراك لعارض وعدم ابي بكر الاجصاص لاصل هو الاتباع والخصوصية بعارض و
العارض لا يثبت الا بدليل ثم اشترى رحمه الله قسم فعاله القصديتة سوى الزلة على اربعة اقسام فرض وواجب ومستحب ومباح متبا
للتشخيص فحسن الاسلام خمس الائمة رحمهما الله وقسمها القاسم الامام ابو زيد وسائر الاصوليين على ثلثة اقسام واجب ومستحب
ومباح وادوا بالواجب الفرض وهو اقرب الى الصواب لان الواجب الاصطلاح اثبات بدليل فيه اضطراب ولا يتصور ذلك في
حقه عليه السلام لان الدلائل الموجبة كلها قطعية في حقه ويمكن ان يحل على ان المراد تقسيم افعالهم بالنسبة الى ما يثبتون تحقيق فيها
الواجب الاصطلاح لقصور ثبوت وجوب بعض افعالهم في حقنا بدليل مضطرب قوله وتوصل بالنسبة بيان طريقة رسول الله صلى الله
عليه وسلم في اظهار احكام الشرع بالاصحاح واختلاف في هذا الفصل والصحح عندنا انه كان يعمل بالاجتهاد واذا انقطع طمعه عن التو
قيما ابتلى به وكان لا يقر على الخطا فاذا اقر على شيء من ذلك كان دلالته على طاعة على الحكم بخلاف ما يكون من غيره من البيان

بالرأي وهو لطيف الامام فانه حجة فاطمة في حقه وان لم يكن في حق غيره هذه الصفة لا خلاف في انه عليه السلام كان مبدئيا للحكام
بالوجه وان ذلك المنصب مختص به لانه بعث بينا لما اوجب اليه من اشرار الخ والاحكام وامر بتبليغه الى الناس فكان ذلك من وجه
لاشركه لاحد فيه بلا شبهة واختلف في كونه متعبدا بالاجتهاد فيما لم يبين اليه من الاحكام فانكرت الاشعية واكثر المعتزلة كون
الاجتهاد خطأ للنبي عليه السلام في الاحكام اشرعية وقالت عامة اهل الاصول كان لا يعمل في احكام اشرع بالوجه والراي
جميعا وبويعقول عن ابي يوسف من اصحابنا وهو مذنب بالكل والشافعية وعامة اهل الحديث وقال كثير اصحابنا بانه كان متعبدا
بانتظار الوحي في حادثة ليس فيها وحى فان لم ينزل الوحي بعد الانتظار كان ذلك دلالة الاذن بالاجتهاد فتم قيل مدة الانتظار
مقدرة بثلاثة ايام وقيل بمقدرة يخوف نوت الفر من ذلك فيمكن بحسب الحوادث تمسك الفريق الاول بقوله تعالى وما ينطق عن
الهيوى ان هو الا وحى يوحى اخبرانه لا ينطق الا عن وحى واحكم الصادر عن الاجتهاد لا يكون وحيا فيكون داخل تحت الشك وبان
النبي عليه السلام كان يصب احكام الشرع ابتداء والاجتهاد راى العباد ومحتل للخطا فلا يصلح لنصب لشرع ابتداء لان ذلك
حق الله تعالى فكان اليه نصيب لا الى العباد فيه ان المصير الى الراي الذي هو محتل للخطا انما يجوز عند الضرورة حتى لم يحجز الا
مع وجود النص الضرورة انما ثبت في حق الامم لا في حق اذ اليه ياتيه في كل وقت فكان اشتغاله بالرأي كاشتغاله
مع وجود النص تمسكت العامة لقوله تعالى فاحتبروا يا اولي الابصار امر بالاقتدار عاما لا الى الابد اذا المراد من البصر البصيرة
والنبي عليه السلام اعظم الناس بصيرة واصفا بهم سرية واصوبهم اجتهادا واحسنهم استنباطا فكان اولى بهذه القضية وبالدخول
تحت الخطاب وبجبريت التحكيم فانه عليه السلام اعتبر فيه دين الله بين العباد وذلك بيان لطريق القياس بان الاجتهاد
يسبق على العلم بهما في النصوص والوقوف على طريق الاستعمال ورسول الله عليه السلام اكل الناس في ذلك حتى كان يعلم المشقة
الذين لا يعلم احد من الامم وبعد العلم بالحق الذي هو متعلق احكام والوقوف على طريق الاستعمال لا وجه لمعنه عن ذلك لانه
نوع محرم وذلك لا يلزم بعبوديته مع اطلاق غيره فيه وجب القول المختار ان النبي عليه السلام كرم بالوجه غالب احواله لانه
لا يخفى عن الوجه والرأي ضروري فوجب عليه تقديم طلب النص بانتظار الوجه لاحتمال صابة النص بنزول الوحي كما وجب على
المقيم طلب المار في موضع يري وجودة فصار انتظار الوجه في حقه كطلب النص النازل الخفي بين النصوص في حق سائر المجتهدين
ومدة الانتظار باقية ما دام رجاء نزول الوجه باقيا فاذا خاف ان تفوت الحادثة بلا حكم فحينئذ ينقطع طمعه عن الوجه فيجزم بالرأي
ثم اجتهاد عليه السلام لا يكمل الخطا عند اكثر العلماء لان امرنا باتباعه في الاحكام بقوله عز اسمه فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك
فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم خراجا مما قضيت وبغير ذلك من الايات فلو جاز الخطا فيه لكانا ما مورين باتباع الخطا وذلك
غير جائز وعند اكثر اصحابنا احتمال الخطا بدليل قوله عز اسمه عفا الله عنك لم اذنت لهم فانه يدل على انه اخطا في الاذن
لهم وبدليل نزول الكتاب في اسارى بدر وغيرهما من الدلائل لكنه لا يستعمل لقرار على الخطا كما ذكرنا انه يورد الى الامر باتباع
الخطا فاذا قرره الله تعالى على اجتهاده دل انه كان هو الصواب فتوجب علم اليقين كالنص فيكون مخالفة حراما وكفر انجلا
اجتهاد غيره من الامم حيث يجوز مخالفة لمجرد اخر لانه احتمال الخطا والقرار عليه جائز ان في حق الامم فلا يتعين الصواب
في حق احد وان كان الحق لا يبعد وبهم يجوز لكل واحد مخالفة الاخر بالاجتهاد والاحتمال للصواب في اجتهاده واحتمال الخطا

في اجتهاد غيره و هو اى الاجتهاد و انه قطع من النبى عليه السلام و ان فيه نظير الامام و هو التقديس في القلب من غير
 في نفع استدلال بحجة فانه حجة قاطعة في حق النبى عليه السلام حتى لم يحجز لاحد مخالفة بوجه للتيقن بانه من عند الله تعالى و عصيته
 من القرار على الخطا و الامام غيره ليس بحجة اسلام و الا لزال التيقن و العصية و عدم دليل يدل على انه حجة و اما تمسك بعضهم بقوله تعالى
 و ما ينطق عن الهوى ان هو الا وصى يوسف فافسد اذ لا دليل فيه على موقع النزاع فانه نزل في شأن القرآن و المائدة و المائدة
 انه افتراه من عنده فكان مناه ان ما ينطق به قرانا فهو وصى لا من يوصى لا ان ما ينطق به مطلقا كذلك و لكن سلمنا ان المراد به التليم
 فلا نسلم ان اجتهاده مع التقدير عليه ليس بحجى بل هو وصى باطن لان تقريره على اجتهاده يدل على انه هو الحق حقيقة كما اذا ثبت بالوصى
 ابتداء قوله و ما يصح عمل سنة نبينا شرع من قبله و القول الصحيح في ان ما نص له تعالى و رسول الله من غير انكار يلزمنا على انه
 شرعية رسولنا لانها لما يقينية الى سبب النبى عليه السلام و مصابى شرعية له لما سانه كانت من سنة و اعلم انه يجوز ان يتعد الله تعالى
 نبيه بسنن شرعية من قبله من الانبياء و يامرهم باتباعها و يجوز ان يبيده بالنبى عن اتباعها و ليس في ذلك استبعاد و لا استنكار فان اصحاب
 العباد قد توقف و قد تختلف فيجوز ان يكون الشئ مصلوفا في زمان النبى الاول و ان الثانى و يجوز حكمه فيجوز ان يكون مصلوفا في زمان
 الاول و الثانى و يجوز ان يختلف الشرائع و يتفق الا ان العلماء اختلفوا في وقوع التقدير به في موضعين امد بها انه عليه السلام بل كان
 متعديا بشرع احد من الانبياء قبل البعث فابى بعضهم ذلك كابي الحسن البصرى و جماعة من المتكلمين و اثبت بعضهم مختلفين فيه ايضا
 فقيل كان متعديا بشرع نوح قيل بشرع ابراهيم قيل بشرع موسى و قيل بشرع عيسى و قيل ما ثبت انه شرع و توقف فيه بعضهم كالغزالي
 و صعب البهار و محل بيان هذه المسئلة اصول التوحيد و الثاني ان النبى عليه السلام بعد البعث و اتمه بل كانوا استعبدوا بشرع رقيق
 و بى مسئلة الكتاب فذهب كثير من اصحابنا و عامة اصحاب الشافعية و طائفة من المتكلمين الى انه عليه السلام كان متعديا لشرع من
 قبلنا من الانبياء و ان كل شرعية تثبت للنبي فيه باقية في حق من بعده الى قيام الساعة الا ان يقوم الدليل على الانتسخ فليس
 هذا يلزمنا شرعية من قبلنا لانها شرعية ذلك النبى عليه السلام الا ان ثبت نسخها و ذهب اكثر المتكلمين و طائفة من اصحاب
 الشافعية الى انه عليه السلام لم يكن متعديا لشرائع من قبلنا و ان شرعية كل نبى تنقضى بوفاة او بعثت في اخر الا ما يكمل التوقيت و
 الانتسخ فعلى هذا لا يجوز اعمل بها الا بما قام الدليل على بقائه و قال بعضهم يلزمنا العمل بالكل من شرائع من قبلنا فيما لم يثبت نفيها
 على ان ذلك الشرعية لبنينا و لم يفصلوا بين ما يصح معلوما منها و ما ينقل الى الكتاب او بما رويته المسلمين عما في ايديهم من الكتاب و بين
 ما ثبت من ذلك بيان في القرآن و السنة و ذهب اكثر شافعية و جمهورهم الى انهم اشجع ابو حنيفة و القاسم الا انهم ابو زيد و اشيجان
 شمس الائمة و فخر الاسلام و عامة المتأخرين الى ان ما ثبت بكتاب الله تعالى انه كان من شرعية من قبلنا او بيان من الرسول
 يلزمنا العمل على انه شرعية لبنينا ما لم يظهر ناسخه فاما ما لم ينقل الى الكتاب او بفهم المسلمين من كتبهم فانه لا يجب اتباعه لقيام دليل حجة
 للعلم على انهم حرفوا الكتب فلا يبرهن نقل لهم في ذلك و لا فهم المسلمين ذلك من كتبهم لمقوله ان المنقول المفهوم من جملة ما حرفوا و نقلوا
 و كذا لا يعتبر قول من سلم منهم فيه لانه انما يعرف ذلك بظاهر الكتاب او بنقل جماعة و لا حجة في ذلك لما قلنا اجمع الغرض الاول بقوله
 اولئك الذين هدى الله فبهم ايمانا و امر النبى عليه السلام بالاتباع و سجدوا لانياء و الهدى اسم للايمان و اشرار جميعا لا
 الا بانه او يقع بالكل فيجب عليه اتباع شرعهم و بقوله تعالى ثم اوجنا اليك ان تتبع لهم ايمانا و حنيفا و الامم للوجوب و بان الرسول الهدى

كأنه بشرية منسوبة اليه لم يخرج من ان يكون رسولا بعث رسول اخر بعده فكذا بشرية ما يخرج من ان يكون محمولا بها بعث رسول اخر ما لم يزل ينسخ فيها ليوحي ان أثبت بشريته لرسول قد ثبت حقيقة ولوته مضيا عن الله تعالى فاعلم كونه مضيا بعث رسول لا يخرج من ان يكون بعث رسول اخر واذا ثبت مضيا بعث رسول كان محمولا به كما كان قبل بعث الرسول الثاني وكان بعث الثاني مؤداهما واجح من قال باختصاص كل شريعة بنبيها وانما يوحى بها فاته او بعث نبي آخر يقول تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا فانه يقتضيه ان يكون لكل نبي داعيا الى شريعته وان يكون كل امة مختصة بشريعة على ما ينص ويبان بعث الرسول ليس الا لبيان ما بالناس حاجة الى بيانها فاذا لم يجعل شريعة رسول منتفية بعث رسول اخر ولم يات الثاني ابشع متناف لم يكن بالناس حاجة الى البيان عند بعث الثاني لكونه مبدئا عندهم بالطريق الموجب للعلم فلم يكن في بعثه فائدة والله تعالى لا يرسل رسولا بغير فائدة فثبت ان الاختصاص هو الاصل في الشرائع ليوحي ان اكثر الانبياء بعثوا الى قوم مخصوصين ورسولنا هو المبعوث الى الناس كافة على ما ورد به النص واذا ثبت انه قد كان في المسلمين من يكون وجوب العمل بشريعة على اهل مكان ون اهل مكان كشيخ وموسى عليهما السلام فان شريعة شعيب عليه السلام كانت مختصة بابل بدين واصحاب الايكة وشريعة موسى عليه السلام كانت مختصة ببني اسرائيل ومن بعث اليهم علمنا انه يجوز ان يكون وجوب العمل به على اهل زمان دون اهل زمان اخر وان ذلك الشئ يكون منتفيا بعث في آخره وان المبعوث الاخر يدعو الى العمل بشريعة ويأمر الناس باتباعه ولا يدعو الى العمل بشريعة من قبله واتج الفروع الثالث بان النبي عليه السلام كان اصلا في شرايع يلكل ما ذكر شمس الائمة رحمه الله ان اخذ المتفاني على النبيين بالتصديق في قوله تعالى واذا اخذنا من بنيان لما اتيتكم من كتاب وحكمه ثم جاءكم رسول مصدق لما حكم لتؤمنن به من اهل الدلائل على انهم بمنزلة من بعث اخر في وجوب اتباعه وبهذا ظهر شرف نبينا عليه السلام فانه لا ينفي بعده وكان لكل من تقدم ومن تاخر في حكم المتبع له وهو بمنزلة القلب يطبقه الراس وبقية الرجل واذا كان كذلك لا يستقيم ان يكون تبعه بشريعة من سلف لان فيه جعل الرسول كواحد من اتته من تقدم وهذا غرض من وجوبه وحط من عبثه افعاده انه تنع لكل نبي تقدمه ولا يستقيم ذلك احد من اهل المسئلة ولا يقال ان الانبياء عليهم السلام كانوا قلة فكيف يكون هو اصلا في شرايع الدين مضوا قبله لاننا نقول تقدمهم في زمان لا يمنع حق ذلك فان استمر الارب قبل الظهور به ثابتة له ولا يمنع عن كونهم اصلا فالانبياء مع تقدمهم موسسون لقاعدة فان المتقويين فطرة بخلق ادراكهم لسعادة القرب من اعزة الالهيته ولم يكن ذلك الا بتعريف الانبياء عليهم السلام فكانت النبوة تصورة بالاجابة والمقصد وكما لا دلهما وانما تكمل بالتدريج على ما جرس الله تعالى سنة فتمت اصل النبوة باوم عليه السلام ولم يزل يتمموا ذلك حتى بلغت الكمال بمحمد عليه السلام فكان تصديدا لادلهما وسيلة الى الكمال كتمسك البناء وتمهيد اصول المحيطان وسيلة الى كمال سورة الدار التي هي غرض الهندس ولما كان خاتم النبيين فان الزيادة على الكمال نقصان فثبت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في النبوة وبشريعة غيره بمنزلة التابع له ليوحي ان النبي عليه السلام لما اتي حقيقة من التورية في يد عمر رضي الله عنه قال انه لو كانت النبوة في النبوة كانت اليهود والنصارى والله لو كان موسى حيا لما وسعه الا تباعه فنفى عن ان الرسول المتقدم بعث نبينا هنا بمنزلة الله في لزوم اتباع شريعته لو كانوا احياء وان ما لم ينسخ من شرايعهم صارت بشريعة له لكن التحريف من اهل الكتاب كان امرا ظاهرا وكثر افساد العداوة والتبليس منهم ووقعت اشيعه في فقههم فشرط ان اثبت ذلك بالكتاب او السنة امر اذ عن التهمة

واحتياطاً في أمر الدين ولا حجة لهم في قوله تعالى وكل جماناً سلك شجرة ومنها جلاله على نسخ الأولى بالجملة لا يدل على نسخها بالكلية فاستدلوا بنسخها من غير
 نصريته للتأخر قوله والفقير به حجة باب الستة أصحاب النبي قال أبو سعيد البرقي في تعليده الصحابي واجب تركه بالقياس
 لاحتمال سماع والتوقيت لفضل أصابتهم في نفس الراي بشارة احوال التنزيل ومعرفة اسبابه وقال أبو الحسن الكرخي رحمه الله لا يجوز
 تعليل الصحابي الا فيما لا يدرك بالقياس وقال الشافعي لا يعلل احد منهم وهذا الخلاف في كل ما ثبت عنه من غير اختلاف فان بينهم من غير ان ثبت
 بلغ غير قابل فيسكت مسأله واما ان اختلفوا في نفسه فالحق لا يغيره اقاويلهم حتى لا يحكم احد ان يقول بالراسي قولاً خارجاً عن قائله ولا يسلط بعض
 البعض بالتعاضل لانه تعين وجه الراي لما تجر الحاجة بينهم بالحدود المرفوعة محل القياس بالانتماء فان بعضهم في القوس يجوز تعليله عند بعض شائكنها
 خلافاً للبعض لان شبهة السماع لما تحققت في قول الصحابي مناسباً في حق باخر اقسام الستة اذ الشبهة بعد الحقيقة في الرتبة لافضل
 ان مذنب الصحابي اما كان او عالم او مفتياً ليس بحجة على صحابي اخر اتما الخلاف في كونه حجة على التابعين ومن بعدهم من المجتهدين
 فقال أبو سعيد البرقي وابو بكر الرازي في بعض الروايات وجماعة من اصحابنا انه حجة وتقليده واجب تركه بقوله او يذهب بالقياس
 وبنو مختار الشافعيين واسبق اليه المصنف وهو يذهب اليه والى احمد بن حنبل في احدى الروايتين والشافعي في قوله القديم وقال أبو الحسن
 الكرخي وجماعة من اصحابنا لا يجوز تقليده الا فيما لا يدرك بالقياس والبيهقي القاسم الامام ابي زيد على ما يشير اليه تقريره في التفتيش
 وقال شافعي رحمه الله في قوله المجتهد لا يعلل احد منهم وان كان فيما لا يدرك بالقياس واليه ذهب الاشاعرة والمعتزلة ومنهم من جوزه
 التقليد وان كان لا يوجب والتقليد تابع الانسان غيره فيما يقول او يفعل معتقداً للحقيقة فيه من غير نظر وتامل في الدليل كان هذا
 المتبع جعل قول الغير او فعله فلو اذ في عنقه من غير مطالبة دليل فقلبه الا يكون اتباع الصحابة تقليداً حقيقياً لانه عمل بالدليل سعة
 التقليد نال انبيا الا انه سعة تقليد ابا اعتبار الصورة تسلك القايلون بعدهم جواز تقليد الصحابة بانه قد طرأ عليهم القوس بالراي طوط
 لوجه لا فكاره واحتمال الخطأ في اجتماعهم ثابت لكونهم غير معصومين من الخطأ وكسائر المجتهدين الا ترى انه كان يخالف بعضهم بعبارة
 ويرجع الواحد منهم من فتواه الى فتوى غيره وكانوا لا يدعون الناس الى قولهم ولو لم يكن ممثلاً للخطأ ولما يات لهم الحجة بآراءهم وأول
 عليهم دعاء الناس اليه وقد قال ابن سعود ان اخطأت فمئة ومن الشيطان اذا كان قول الصحابي ممثلاً للخطأ ولم يجز له جرحه
 تقليد كماله لا يجوز تقليد التابعين ومن بعدهم من المجتهدين ولان قول الصحابي لو كان حجة لكان حجة لكونهم اعلم وافضل من غيرهم
 لما برهنتهم التنزيل وسماعهم التاويل وقوفهم من احوال النبي عليه السلام ومراوده من كلامه على ما لم يقف عليه غيره ولو كان كذلك لكان
 قول لا علم والا فضل صحابياً كان او غيره حجة على غيره لوجوه العلة والامر بخلافه اذ ليس للمجتهد تقليد من هو افضل منه ثم الشافعي
 لم يفرق بين ما لا يدرك بالراي من القادير وسخوياً وبين غيره لانه يجوز انما افعي فيما لا يدرك بالقياس بخبر ثلثة دليل ولا يكون كذلك
 وسع جواز ان لا يكون وليلاً لا يلزم غيره كالا اجتماعاً لما احتمل ان لا يكون وليلاً لا يكون حجة على مجتهد آخر الا ترى ان قولنا لا يـ
 وسائر المجتهدين فيما لا يدرك بالراي ليس بحجة مع انه لا يظن بهم المجازفة والكذب وكذا قول الصحابي وافرغ ابو الحسن الكرخي ومن
 ما يبره بنبطاً فقبل قول الصحابي فيما لا يدرك بالقياس لتعين جهة السماع فيهم اذ لا يظن بهم المجازفة من قبل ولا يجوز ان يحل قولهم
 على الكذب فان الدين انتقل اليها بر واثم وفي محل قوله على الكذب والباطل تفسيقهم وذلك يطل ويأتيهم ولا مدخل للراي
 فيه فتعيين السماع وصار فتواه فيه كراهية عن رسول الله عليه السلام بخلاف قولنا لا يـ حيث لم يكن حجة لان احتمال اتصال

قولہ بالسماع کیوں ہو اسطرح و کتاب الواسطہ لایمکن اثباتہا بغیر دلیل و بدوئنا لایثبت السماع بوجہ قیامہ انما یثبت
 عند کما ان مصاحبا لمن نزل علیہ الوحی فکان الاصل فی حقہ السماع فلا یجوز قولہ منقطعاً عن السماع الا اذا ظهر دلیل غریبی
 و ہوا الراعی و لم یوجد فلا یثبت الا انقطاع بالاحتمال الیہ اشیر فی التعلیق علیہ انما لایستلزم ان القوسے میا لا مدخل غلط
 فیہ قد و حد من بعد الصحابہ من غیر ظهور نص کما نقل عن الصحابہ و لو ثبتہ عنہم قول قیامہ لا مدخل فیہ فیہ لفظاً
 انہ سبب سے نقل و لہذا وجہ و ایضا و لکنہ لم یثبت و ارجح انما یثبتون بوجوب التعلیل بالنص و ہو قولہ تعالیٰ و السابغ
 الاولون من المهاجرین و الانصار و الذین اتبعوہم باحسان مع الصحابہ و التابعین لہم باحسان و انما استحق
 التابعون لہم ہذا المدح علی اتباعہم باحسان من حیث الرجوع الی راسخون الرجوع الی الکتاب و السنۃ
 لان سنی و کما استحق المدح بالتبع الکتاب و السنۃ لا بالتبع الصحابہ و اذکذا انما یکون سنی قول و مدعہم و لم
 ینظر من بعضہم فیہ خلاف فلما الذی فیہ اختلاف بینہم فلا یکون موضع استحقاق المدح فانه ان کان لیتحقق المدح
 بالتبع لبعض لیتحقق الذم تبرک اتباع البعض فوقع التعارض فکان النص و دلیلہ علی وجوب تعلیلہم اذالم
 یوجد بینہم اختلاف ظاہر کذلک لکن ان و بالمعقول و ہوسن و ہین کما اشیر الیہا فی کتاب حد ہما ان احتمال
 السماع فی قول الصحابہ ثابت بل لظاہر الغالب من حالہ انہ یثبتہ بالخبر و ناسیئہ بالراسی عند الضرورة
 تشاور القراد لاحتمال ان یکون عندہم خبر و اذالم یستعمل بالقیاس و قد ظہر من عادیہ انہم کانوا یستعملون عن
 الاسناد عند الفتوے اذ کان عندہم خبر یوافق فتوایہم کما کانوا یستندون الی الفی علیہ السلام لان الواجب
 بیان حکم عند السؤال لا غیر و اذ ثبت احتمال السماع فی قولہ بل ہو الاصل فیہ کان مقدماً علی الراسی الذی یس
 عند صاحبہ خبر یوافقہ و یقرہ فکان تقدیم قول الصحابہ من ہذا الوجہ بمنزلہ تقدیم خبر الواحد علی القیاس
 الثانی و الیہ اشیر بقولہ و بفضل صاحبہم ان قولہ کان سادراً عن الراعی فی الصحابہ اتوبہ من راہی غیرہم لانہم ثابوا
 طریق رسولہ علیہ السلام سنی بیان احکام الحدیث و شاید الاحوال الیہ نزلت فیہا النصوص و الاحمال
 الیہ تفسیر باعتبار الاحکام و لم زیادہ جد و حرص نے بدل مجہودہم نے طلب حق و التیام بما ہو سبب توام الیہ
 و زیادۃ احتیاط نے حفظ الاحادیث و ضبطہا و التامل بالانص عندہم فیہ غایۃ التامل و افضل درجۃ یس
 ذلک لغیرہم فی ذہ المعانی ترجیح راہیم علی راسے غیرہم و عند تعارض الراعیین سنا اذ اظہر لاحد ہما نوع ترجیح
 وجب الاخذ بذلک فکذا اذا وقع التعارض بین الراعی الواحد و راسے الواحد منہم وجب تقدیم راہیم علی راہی
 لزیادۃ قوتہ فی راہی من الوجہ الیہ ذکرنا ہا و بما ذکرنا خیر الجواب عن قولہ انہ محتمل فلا یجوز تعلیلہ و لانا و ان
 سلمنا ذلک و لکن لیست الدلائل المتعلیہ علیہ منہل و احد فان خبر الواحد مع احتمال مقتضی القیاس کذا
 قول الصحابہ رضی اللہ عنہ لکونہ اقرب الی الصواب و لکونہ اقرب الی الیسر ان ہا و ان الصحابہ لیس لایکون سنیاً
 علی تامل غیریہ و لم یعتبر فیہ ہذا الاحوال و کذا فی القوسے بالراسی لکنا التاویل کیوں بالتامل نے وجود
 اللفظ و معانی الکلام و لامزیۃ لہم نے ذلک الباب علی غیرہم من یعرف معانی اللسان ینتہم

اللسان فانما الاجتهاد في الاحكام فانما يكون بالتأمل في معاني النصوص التي هي اصل في احكامهم شرح ذلك بكتف باختلاف
الاحوال دلا على ذلك لم يرد في شهادة الاحوال على غيرهم من الميثاق ثم بين الشيخ محل التراجع بقوله في هذا الموضع اسي استلاف المذكور
في كذا ذكر في الميزان وصورة المسئلة اذا اورد قوله عن الصحابي في حادثة لم يحتمل الاستتار فيها بين الصحابة بان كانت مما لا يقع به
البلوسى واخا لاجتهاد لكل ولم يكن من باب ما اشتهر عادة ثم ظهر نقل هذا القول في التاليعين ولم يرد من غير من الصحابة خلاف
ذلك فانما اذا كان القول في حادثة من جنسها الاشتغال بحال ولا يحتمل اخفاها بان كانت اسما لاجتهاد والبلوسى نعم العادة واشتهر
مثله فيما بين النواص ولم يظهر خلاف من غيره فيه هذا اجماع يجب العمل به وكذا اذا اختلفوا في شئ فاستحق لا ليعبوا وقولهم
الى آخره في الكتاب وفي بعض النسخ وصورة المسئلة في اورد قول من الصحابي فيما يدرك بالقياس ولم ينقل من غيره
تسايم ولا انكار به اذا كان ووده فيما لا يدرك بالقياس كان حجة بلا خلاف بين اصحابنا ولو نقل من غيره تسليم كان اجماعا
فلا يجوز خلافه ولو نقل من غيره رواه انكاره كان ذلك اختلافا منهم في ذلك الحكم بالراسى وذلك يجب الترجيح او العمل عند
تعدد الترجيح بانها اشار وعدمه من احدث قول آخر لا منهم اذا اختلفوا على قولين او اقوال فقد اجمعوا على انحصار الاحوال
فيما قالوا ضرورة تعدد اجتماعهم على الخطا وخرج الحق عن اقوالهم فكان القول بخارج عن اقوالهم خطا رقيقين فيكون هو الا يستط
البعض بالبعض اسي لا ينفك بعض الاقوال بعضها ولا يطلب فيها تاسخ ليعمل الاخرى اسما للمقدم لا تخلفها اختلفوا وروى
بينهم بالسواء من النبي عليه السلام تعيين حجة الراسى والاجتهاد في اقوالهم محل القياس اسي محل القول الصحابي محل القياس قصار
تعارض اقوالهم كعارض وجوه القياس في التسخ في القياس فكذا في اقوالهم بل يجب الترجيح ان الممكن في العمل بالاجتهاد بانها
بشهادة القلب قوله داما التاليعي فكذا اجمعوا ان التاليعي اذا لم يبلغ درجة الفتوى في رتب الصحابة ولم يرد جميعهم في الراسى كان مثل سابق
ايضا الفتوى من السلف لا يصح تقليده ان كان ممن ظهر فتواه في رتب الصحابة كالحج البصري حاره وسعيد بن المسيب روه و
الفتح والشيع وشريح وسروق وعلقمة فمن ابي حنيفة وروايتان احدى ما ان قال لا اقلدهم رجال اجتهاد او نحن رجال اجتهاد او
الظاهر من المذهب والثانية ما نقل عنه في النوادر ان كان من ائمة اليعاقبة في الفتوى وسوغوا الاجتهاد فانما اقلدهم لا تخلفها
سوغوا الاجتهاد وراحمهم الصحابة في الفتوى صار تسليم تسليمهم زاحمة اياهم الا ترى ان عليا تحاكم الى شريح وكان عمر رضي الله
ولاه القصد مخالف عليا رضي في رد الشهادة احسن رضي الله عنه كالمقاربة وكان من راسى على ظهور الشهادة فلا بد من خلافه
سروق ابن عباس في النذير في الولد فاقب مسروق فيه شاة بعد ما وجب ابن عباس فيه مائة من الاابل فخرج الى قول مسروق
سل ابن عمر رضي الله عنهما سائلة فقال سلوا عنها سعيد بن جبير فبوا علم باسنى وكان السن بن مالك فبوا فبوا اذا سئل عن مسالة
فقال سلوا عنها سائلة فقلت ان الصحابة كانوا يسوغون الاجتهاد للتاليعي ويرجعون الى اقوالهم وبعد منهم من جعلتهم في العلم
كان كذلك يجب تقليد سيم تقليد الصحابة ووجه الظاهر ان قول الصحابي انما جعل الاجتهاد السماع وبفصل صاتهم في الراسى سيرة
سحبة النبي عليه السلام وذلك مقتودان في حق التاليعي وان بلغ درجة الاجتهاد وجميعهم في الفتوى لا حجة لهم فيها وكروا من الميثاق
لان غاية ذلك انهم صاروا اشكهم في الفتوى وزاحمهم فيها وان الصحابة رضي الله عنهم الاجتهاد والكرامة في النبي
عليها وجوب التقليد وجواز من اجتهاد السماع وشايد احوال التشريل وسيرة الصحابة رضي الله عنهم في الفتوى في حجة الله

تقليد هم كذا في ادب القاضي للصدر الشريعة والاعتقاد الصواب

باب الاجماع الاجماع في اللغة هو الغرض يقال اجمع فلان على كذا اذا غرض عليه ومنه قوله تعالى اجاروا فاجمعوا امركم اي
اغرضوا عليه وقوله عليه السلام لا حيا من لم يجمع الصيام من الليل اي لم يجمع عليه والاتفاق ايضا ومنه قولهم اجمع القوم على كذا اي
اتفقوا عليه والفرق بين الميتين ان الاجماع بالمعنى الاول يتصور من واحد بالمعنى الثاني لا يتصور الا من اثنين فما فوقهما وفي الشريعة
هو عبارة عن اتفاق المجتدين من هذه الامم في كل عصر على امر من الامور فاربى بالاتفاق الاشتراك في الاعتقاد او القول او
الفعل او اذا طبق بعضهم على الاعتقاد وبعضهم على القول او الفعل الدالين على الاعتقاد واحترز بلفظ المجتدين باللام المستتر
للمصحيح عن اتفاق غيرهم كالعادة والاتفاق بعضهم ويقولون من هذه الامم عن المجتدين من ارباب الشرائع السابقة ويقولون
في كل عصر من الهام ان الاجماع لا يتم الا باتفاق مجتدي جميع الاعصار الى يوم القيمة لتناول لفظ المجتدين جميعهم وانما
قيل على امر من الامور ليكون تناولا للقول والفعل والاثبات والنفي والاحكام العقلية والشرعية وهذا التعريف انما يصح
على قول من لم يعتبر موافقة العوام ومخالفتهم في الاجماع اصلا فانما من اعتبر موافقتهم فيما لا يحتاج فيه الى الراس فشرط فيه
اجماع الكل كما يشير اليه كلام المصنف به فاصح عنده ان يقال هو الاتفاق في كل عصر على امر من الامور من جميع
هو اهل من هذه الامم فتقوله من هو اهل التمثيل المجتدين فيما يحتاج فيه الى الراس دون غيرهم ويشتمل الكل فيما لا يحتاج فيه الى
الرأي فيصير حاسما وانما هو بوجه مقتطوع بما عند عامة المسلمين من اهل الامور من لم يجعله حجة مثل اهل سيم النظام و
القاشاني من المعتزلة والخوارج واكثر الروافضيين متمسكين بان وقوفه سخيلا لانه لا يمكن ضبط اقاويل العلماء مع كثرة تباينهم
الا ترى ان اهل بغداد لا يعرفون اهل العلم بالمشقة فضلا عن ان يعرفوا اقاويلهم في الحوادث ثبتت ان سفرته قول
الامة باجمعهم في الحوادث متعذر وكيف يتصور اتفاق اراهم في الحوادث مع تفاوت لفظهم والقرائح واختلاف المذاهب المطالب
اخذ كل قوم جزا من اساليب الظنون فيكون تصوير اجماعهم في احكامهم لظنونهم مبتدلة تصوير العالمين في بيوتهم على قيام او
تعود او اكل نوع من الطعام وهذا فاسد لان الاجماع لما كان متصورا في الاخبار المستفيضة يكون متصورا في الاحكام ايضا لان
كما يوجد سبب يدعو الى اجماعهم على الاجابة المستفيضة يوجد سبب يدعو الى اجماعهم بعتقاد الاحكام والانتشار لما يمنع عن نقل عادة اذ لم يكونوا
مجتدين باحثين فاما اذا كانوا كذلك فالاختلاف القويح انما يمنع من الاتفاق فيما هو مخفي عن النظر فيما هو جلي منه بحيث لا يختلفون فيه بل يوافقون
اجتهادا لكل بالنظر فيه الى حكمه وامتداد سبيل جميع ما فكروا بالوقوع فاما العلم على الامم في اجماع الصحابة على تقديم نص القاطع على
بالمس كذا لك وباجماع جميع اخفية على اخبار التسمية في العلوة وباجماع جميع الشافعية على البطلان النكاح لغيره في الوقوع
وليل الجواز زيادة وتمسك العامة الكتاب السنة والمحقق اما الكتاب القويح فاعلم ان الراسول من بعد ما تبين له الهدى
وسبيل غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى وبصله بهم وجبه اتمسك به انه تعالى توعد على متالبة غير سبيل المؤمنين كما توعد على مخالفة
الرسل عليه السلام وسوسى بهن في استجواب النار والسبيل له اختيار الانسان لنقد قوله لا وعلا ولم يكن ذلك محرما لما توعد عليه
ولما حصر الجمع بينه وبين شاقة الرسول في الوعيد كما لا يمكن الجمع بين الكفر واكل الخبز الا بوجوه في الوعيد لا بوجوه ابتلاع غير سبيل المؤمنين
وجب اتباع سبيلهم فيكون الاجماع حجة لانه بسببهم المصنف نقول ان ابناء غير سبيل المؤمنين متوعد عليه بشرط مشاقته الرسول

فما ثبت التوحيد وما اذا لم يلق بالشرط معدوم قيل وجود الشرط لانه قد ثبت ان المشاقة بالافراد باسبب استحقاق الوعيد لقوله تعالى
ومن يشاق الله ورسوله فان الله شديد العقاب وقد ساعدنا انفسهم في ذلك ولو كان المجموع سببا لاستحقاق العذاب لم يكن
ان لا يكون المشاقة بالافراد باسبب ادراكه وانما كانت المشاقة بالافراد باسبب كمال الاتباع بالافراد سببا لافراد
اذ لو لم يجعل سببا للمعيق لذكره فائدة وصار لقوله تعالى والذين لا يدعون مع الله الها آخرون لا يقتلون النفس التي حرم الله الا باحق و
لا يزنون ومن يفعل ذلك يلق اثاما في ان كل واحد من هذه الامور الثلاثة سبب الاثم وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله
وكونوا مع الصادقين فوجه التمسك بربا انه تعالى امرنا بالتكون مع الصادقين والمراد من الصادق هو الصادق في كل الامور
اذ لو كان المراد هو الصادق في البعض لزم منه الامر بموافقة كل شخص لان كل واحد منهما صادق في بعض الامور ثم لا يجوز ان يكون هذا
امرا بالتبعية في بعض الامور لانه غير مبين في هذه الآية فيلزم منه الاحمال والتعليل ثم يقول ان لكل الصادق في كل الامور التي يجب متابعتها
كل الامور اما مجموع الامة او بعضهم والثاني باطل لان التكليف بالكون معهم يستلزم القدرة عليه والاشيئت القدرة لا يعمد في
ايمانهم وقد نعلم الغيرة انما لا تعرف احدا يقطع فيه بانه من الصادقين ثبت ان الصادقين الذين امرنا بالكون معهم مجموع الامة
وذلك يدل على ان الاجماع حجة واما السنة فما تظاهرت الروايات عن الرسول لعصمة هذه الامة عن الخطأ بالفاظ مختلفة على سائر
الثقات من الصحابة لقوله عليه السلام لا تجتمع ائمتي على الضلالة او على ضلالة لم يكن الله يجمع ائمتي على ضلالة وروى لا على خطا راراه اسلموا
حسنا فهو عند الله حسن عليكم بالسواد الاعظم من خرج من الجماعة قيد شبر فقد خلع رقبته الاسلام عن عنته الى غير ما من الاحداث التي
لا يحصى كثرة ولم تنزل كانت ظاهرة مشهورة بين الصحابة والتابعين ومن بعدهم متمسكا بها في اثبات الاجماع من غير
خلاف فيما لا نكير الى زمان الخلف والعادة قاضية بحالة اتفاق مثل هذا الخلق الكثير مع تكرار الزمان واختلاف هذا بهم
بهم ودوامهم مع كونها مجبولة على الاختلاف على الاحتجاج بما لا اصل له في اثبات اصل من الشرعية وهو الاجماع من غير ان يبين
احد على فساد او الطال فاطمار النكير فيه واما المعقول فهو انه قد ثبت بالدليل القطع ان نبينا عليه السلام خاتم الانبياء وشرعية وائمة
يوم القيمة فتى وقعت حوادث ليس فيها نص قاطع من الكتاب والسنة واجمع الامة على حكمها او لم يكن اجماعهم موحدا وخرجوا عن
ووقعوا في الخطا واختلفوا في حكمها وخرجوا عن ائمتهم فقد القطعت شرعية فلا يكون شرعية كلها وائمة فيؤدى الى الخلف في
اجماع الشرع وذلك محال فوجب القول بكون الاجماع حجة قطعية لتدوم الشرعية بوجوده حتى لو اودى الى المحال قد اعتضوا على هذه
الادلة بوجوده وقد ذكرنا بعضها مع اوجه ثباني الكشف فلا يطول هذا الكتاب بذكر اختلاف القائلون بان الاجماع حجة فبين نعتهم الاجماع
قال بعضهم لا اجماع الا للصحابة وهو مذموم داود من تابعه من اهل الطوائف محمد بن حنبل في احاديث الروايتين عنه لان الاجماع انما صار حجة
بعض الامور المعروفة والنسب عن المنكر لما عرف والصحابة هم الاصول في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لانهم كانوا هم الخاطبون لقوله
كنتم خير امة اخرجت للناس وقوله كذلك جعلناكم امة وسطا دون غيرهم اذ اختلفت تناول الموجود دون المحدوم ولانه لا بد في الاجماع من اتفاق
الكل والعلم باتفاق الكل لا ينافي الا في اجماع المحصور كما في زمان الصحابة انا في سائر الازمنة فيستحيل معرفة اتفاق المؤمنين
على شيء مع كثرة تفرقهم في مشارق الارض ومغاربها وقال بعضهم هم الزيدية والامامية من الروافض لا اجماع الا لعترة الرسول
اسي قرابة متمسكين بذلك بقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت واية طهركم تطهرا اخر بنفج الاحبار عنه بكلمة

انما احاطة الدلالة على اتفائه عن خطا من الرجب فيكون منفي عنهم فقط ولقوله عليه الصلوة والسلام الى تارك فيكم
 الثقلين فان تمسكتهم بما لم تفلحوا الكتاب اقدم وعزني حصر التمسك بهما فلا يقف اقامته اجماعا على غيرهما وبانهم اختصوا بالشرف
 النسب وكانوا اهل بيت النبوة وصبط الوحى والنبوة ووافقوا على اسباب التنزيل ومعرفته التاويل وافعال الرسول اقواله بكثرة
 الخصال فكانوا اولى بهذا الكرامة وقال بعضهم لا اجماع الا لاهل المدينة نقل عن مالك رده انه قال اهل المدينة اذا اجمعوا على
 شئ لم يحد بخلاف غيرهم متمسكا بقوله عليه الصلوة والسلام ان المدينة طيبين تنفي عنها كما تنفي الكعبة حيث احدى وخطار من
 انجبت مكان منفي عنهم واذا انتفى عنهم وجبت متابعتهم ضرورة بان المدينة دار حجة اهل بيته عليه الصلوة والسلام وموضع
 وحبط الوحى وجمع الصحابة فمؤسستهم الاسلام وتبوا الايمان وفيها علم العلم ومنها صدر فلا يجوز ان يخرج الحق عن قول اهلها
 كيف وانهم شابهوا التنزيل وجمعوا التاويل وكانوا اعرف باحوال الرسول عليه السلام من غيرهم فوجب ان لا يخرج الحق عن قولهم
 قولهم والصحيح عندنا ان اهلية الاجماع تثبت بصفة الاجتهاد والعدالة لان النصوص والآج التي جعلت الاجماع حجة تدل على
 اشتراط ما ذكرنا اما اشتراط العدالة فلان حكم الاجماع وبه يكون انما تثبت بالهية اذ الشهادة كرامته لئلا يمتدح كما قال الله تعالى
 وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا وهى تثبت بالعدالة والنسب يسقط العلم في
 اهل الاداء الشهادة ولا وجوب اتباع قول لان التوقف في قوله واجب وذلك بنيان في وجوب الاتباع الذي ثبت كرامته فثبت ان
 الفاسق ليس من اهل الاجماع وانه لا اعتبار بقوله وافق امر خالف ولهذا كان اتباع الهوى مانعا من اهلية الاجماع اذا كان
 صاحبه وداعيا اليه او اجنابا او غاليا اليه بحيث يضر به لانه اذا كان يدعو الناس الى معتقده سقطت عدالته فيخصب
 لذلك تعصبا باطلا حتى يوصف بالسنة فيصير منها في امر الدين فلا يعتبر قوله في الاجماع وكذا ان نحن به امي لم يبال بما قال فاصنع
 وما قيل له لان ترك الميالات سقط للعدالة ايضا وكذا ان خلا فيه حتى وجب الكفارة به لا يعتبر خلافه ووفاء ايضا لعدم
 دخوله في سمي لامة المشهود لها بالعصمة وان صلى الى القبلة واعتقد نفسه مسلما لان الاممة ليست عبارة عن المصلين الى القبلة
 بل عن المؤمنين وهو كافران كان لا يدرى انه كافرا اذ المبيع الناس الى هواه ولم تغل فيه فلا يعتبر قوله وخلافه فيما يضل به
 وهو معنى قوله فيما نسبوا الى الهوى لانه انما يضل لمخالفة نصا وجبا للعلم فكل قول كان بخلاف النص فهو باطل وفيما سوى
 ذلك يعتبر قوله ولا يثبت الاجماع مع مخالفة لامة من اهل الشهادة ولذا كان لقبول الشهادة في الاحكام وعند بعض العلماء
 لا يعتد به في الاجماع اصل لان الاجماع حجة تثبت كرامته للامة وانه ليس من الامنة على الاطلاق فلا يستحق هذه الكرامة وهو مختار
 شمس الامة وماحب الميزان واما اشتراط الاجتهاد فيها يحتاج فيه الى الراسي كتحصيل احكام الشك والطلاق والبيع فيعتقد الاجماع
 فيه اتفاق اهل الراسي الاجتهاد والاشترط اتفاق غيرهم حتى لو خالفهم بعض العوام فيما اجمعوا عليه لا يعتبر خلافه عند الجمهور لان الراسي
 باطل للطلب للصواب اذ ليس له هذا الشأن فهو كالصبي والمجنون في نقصان الامة ولا يفهم من عصمة الامة من اخطاها لا عصمة من تصورها الاضافا
 لاهلية قال الغزالي هذه مرتبة فرقت لا وقوع لها اصل لان العاقل نفوذ لا يدرك الى من يدرك فيما اجمع عليه احواس فالعوام يتفقون
 على ان الحق فيه ما اجمعوا عليه لا يمتدون فيه خلا فافهم جميع عليه من جهة احواس والعوام ومن ليس من اهل الراسي الاجتهاد
 من العلماء حكمهم احواس حتى لا يتحد بخلافه كالشك في الامور العلم الكلام والمفسر الذي لا علم له بطريق

الاجتماع والحدث الذي لا يصير له في وجه الراي وطرق المقاسم الخوي الذي لا معرفة له بالأدلة الشرعية في الأحكام لان
 هو لا يباين اعتبار نقصان التمس في ذلك الأحكام بمنزلة العوام وانما فيما لا يحتاج فيه الى الراي ويشترك في ذلك الخصوص في
 العوام كالصلوة الخمس ووجوب الصوم والزكاة ونحوها فيشتط في انعقاد الاجتماع فيه اتفاق الكل من الخصوص والعوام حتى
 لو فرض خلاف بعض العوام فيه لا ينعقد الاجتماع الا انه غير واقع وهو قول الا فيما يستغنى عن الراي قوله ولا عبرة بقوله
 العلماء وكثيرتهم ذهب بعض الأصوليين كما ما هم أكثرين وغيره الى اشتراط عدد التواتر في انعقاد الاجتماع لان الجمهور
 اذا بلغوا حد التواتر لا يتصور تواترهم على الخطا مع اختلاف قرائنهم وفطنهم ودعوة طابعهم الى الاختلاف كما لا يتصور
 تواترهم على الكذب في الخبر فيصير قولهم حجة فاما اذا لم يبلغوا ذلك العدد فيتصور تواترهم على الخطا كما يتصور على الكذب
 فلا يكون قولهم حجة وذهب الجمهور الى انه لا يشترط ذلك بل الاجتماع من علماء الامة حجة وان كانوا ثلثة نص عليه في التوقيف
 لان الاجتماع انما صار حجة كرامة لهذه الامة نصا لا لقطعها على اجتماعهم على اخطاها والفضل عقلا والأدلة السمعية الموجبة
 لكونه حجة لا يختص بعدد دون عدد ولفظ الامة والمؤمنين يصدق على ما دون عدد التواتر ويوجب عصمتهم عن اخطاها ووجوب اتباعهم
 واختلف في انه لو لم يبق من المجتدين الا واحد بل بقي الحجة بقوله امرائهم قال بكونه حجة لان مضمون الدليل السمعى
 ان لا يخرج الحق من هذه الامة من غير تفصيل لانه اذا لم يوجد من الامة سواه صدق عليه لفظ الامة فيقول تعالى ان ابراهيم
 كان امة قانتا صدقينا والاصل في الطلاق الحقيقة وان كان امة دخل تحت النصوص الدالة على عصمة الامة عن اخطاها فيكون
 قوله حجة ومنهم من قال لا يكون حجة لان الاجتماع مشعر بالاجتماع واقل ما يكون ذلك انما يكون بين اثنين فلا يكون قول
 واحد اجتماعا ولا حجة واجبة الاتباع وهو الظاهر ورايت في بعض النسخ ان اقل ما يعقد به الاجتماع ثلثة من علماء
 لان الاجتماع مشتق من الجماعة واقل الجمع هو الثلثة واليه اشار عبارة تسمى الامة رحمه الله حيث قال والاصح عننا
 انهم اذا كانوا جماعة واقفوا قولهم او فتوى من البعض مع سكوت الباقين فانه ينعقد الاجتماع به وان لم يبلغوا احد
 التواتر قوله ولا بالثبات على ذلك حتى يموتوا ولا بالخالفة اهل المومى فيما نسبوا الى المومى ولا بالخالفه من الراي
 نعم في الباب الا فيما يستغنى عن الراي القراض العصر وهو موت جميع من اهل الاجتماع في وقت نزول الحجة بعد اتفاقهم
 على حكم فيها شرط لان انعقاد الاجتماع وصيرورة حجة عند البعض منهم احمد بن حنبل والوبكر بن خورك الشافعي في قول وعند
 الجمهور ليس بشرط وهو الاصح مذهب الشافعي رحمه الله واختلف القائلون بالاشتراط في فائدة فقال احمد بن حنبل هو
 من تابعه هي جواز الرجوع قبل الرجوع قبل الانقراض لا دخول من يحدث في اجتماعهم واعتبار موافقة الاجتماع حتى لو اجتمعوا وانفردوا
 مصرين على ما قالوا يكون ابناء وان خاضعهم المجتهد الا في زمانهم قياس هذه الطريقة لان يكون للخالف خارج الاجتماع
 ايضا لوقوع الخلاف في حكم انعقاد الاجتماع فاذا انقضت تلك الحالات معتبرا ولا يكون خارجا عن الاجتماع وذهب الباقر الى ان جواز الرجوع
 ادخال من ادراك عصرهم من المجتدين في اجتماعهم واعتبارهم انهم ادخال من ركبهم فيه لانه يودى الى ان ينعقد الاجتماع اعملا
 اجمع من شرط الانقراض لان الاجتماع انما صار حجة بكونها كرامة بناء على وصف الاجتماع لا يثبت الاجتماع الا باستقرار الاداء واستقرار
 الاثبات لا بالقراض لانه لا يناس قبله في حاله انما تفحص في حال الرجوع الكل والبعض محتمل اوسع احتمال الرجوع لا يثبت بالاستقرار

وصورة المسئلة ما اذا نص بعض اهل الاجماع على حكم في مسئلة قبل استقرار المذاهب على حكم تلك المسئلة واختلفت في ذلك
 بين اهل العصر ومنصت مدة التال فيه ولم يظهر مخالفت كان ذلك اجماعا عند جمهور العلماء وليس اجماعا ماسكوتيا ونقل عن
 الشافعي رحمه الله انه ليس باجماع ولا جهة وهو يذهب عيسى بن ابيان من اصحابنا وابي بكر الباقلاسي من الانشعريين كذا في
 وبعض المعتزلة تسكوا في ذلك بان السكوت قد يكون للمعاجزة والتقنية كما قيل لابن عباس رضي الله عنه لما اظهر قول في القول
 وقد كان يكتفون قلت هذا في زمان عمر رضي الله عنه والله كان يقول بالعول فقال كان رجلا مبيها فبسته بالجهاد وفي رواية منعه عن ذلك
 درية وقد يكون لا تخم لم يتاملوا في المسئلة لا تخالفا لهم باجماع وبسبب الرعية او بالموافاة لم يود اجتهادهم الى شئ فظهر فوا قد يكون لكون
 القائل اكبر سنا منه ام اعظم حجة واقوى في الاجتهاد فلا يرون الابتداء اسئلة الا بجماع كصلية احترامه واذا كان محتملا لهذه البهتان
 لا يكون حجة خصه من ايها هو موجب للعالم قطعا وثلثت اعاجبه بان لا شرط لان اجماع التخصيص من كل واحد على قولها
 الموافقة مع الاخرين قول اداى الى ان لا يعتقد الاجماع لانه لا يتصور اجماع اهل العصر كلهم على قول يمنع ذلك منهم الا نادى اهل
 يكون ذلك بانتشار الفتوى من البعض وسكوت الباقيين وكذا فافا على كون الاجماع حجة دليل على بطلان قول هذا القائل وهذا
 لان المشجركا لم يمنع ثم تعليق الشئ بشرط هو ممتنع يكون نفيها كذا تعليقه بما هو مستحذر ولا اذ اظهر قول من بعض اهل الاجماع فكلوا
 سائرهم الا انهم لم يجتهدوا واجتهدوا فلم يود اجتهادهم الى شئ اداى الى بطلان ذلك القول اداى الى صفة ولا يجوز ان لا يكونوا اجتهاد
 لان العادة يخالفون ترك الاجتهاد من اجماع الغير في حادثة تزلزلت خلاف العادة ومودا الى اجمال حكم الله تعالى فيما حشرنا
 وجوب عليهم لكونهم مجتهدين والظاهر عدم ارتكابه من المسلم المتقدم ومودا الى خروج الحق عن اهل العصر فبعضهم ترك الاجتهاد
 بعضهم بالعدول عن طريق الصواب لم يكن ذلك القول حقا ولا يجوز ان يكونوا اجتهادوا فلم يود اجتهادهم الى شئ لان ذلك
 يودى الى خيار الحق مع ظهور طريقة على جميع الامم وهو محال ولا يجوز ان يكونوا متروكا اداى الى اجتهادهم الى خلافه الا انهم كتموا لان
 الظاهر الحق واجب لا سيما مع ظهور قول هو باطل عند جم والتعليق بالهبة والتقنية بالطل لا تخم كانوا يظهرون الحق ولا يبايون
 احد واذا بطلت هذه الامة تعين الوجه الاخير وتبين انهم سكتوا لرضاهم بما ظهر من القول فصار كالتسويق واليقال يجوز انهم سكتوا
 ان كل مجتهد مصيب لانا نقول لا ينفع ذلك عن مباحثة وطلب الكشف عن مأخذه كالعادة كجارية لنا طرة المجتهدين طلب الحق
 كمن اظهرتم في مسائل السكوت ودية الجنتين على انه لم يكن في الصحابة من يعتقد ذلك على ما عرف في موضوعه وذكره في
 الجواب ليس ان هذا الاجماع لا يخلو من نوع شبهة لما ذكره اخصوا وم يكون اجماعا مستدلا عليه ويكون دون القواطع من وجوه الاجماع
 لكنه مع هذا مقدم على القياس قوله ثم اجماع من بعد الصحابة على حكم لم يظهر فيه قول من سبقهم مخالفا اى لم يظهر فيه قول مخالف
 اصلا كما جاعلهم على صفة الاستقلال لان هذا ليس باجماع عند من قال الاجماع الا للصحابة فظنا وقع في معرض الاختلاف اختلفت
 ورجبه عما يستفاد عليه والضمير المنسوب في سبقهم واج الى من الاول والمستكن راجع الى من الثاني والضمير المجرد في فيه
 راجع الى الحكم ووقع في بعض النسخ قول من سبقهم مخالف باجتر على ان يكون بلائق من اى لم يظهر فيه قول مخالف سبقهم وبالفرغ
 على الف اعليه فلم يظهر قول بالنصب على المنولية لخالف اسس لم يظهر مخالف قول من سبقهم وليس نصيب لان
 المراد في ظهور قول السابقين اسلا لا في قول الخالف منهم خاتمة الدليل عليه ما ذكر في التوفيق اجماع وحصل كل

الاجماع

بعدهم على حكم لم يسبق فيه قول يؤيده انه لم يظهر لاجماع القرن الثاني قول مخالف من سبقهم فظهر قول موافق كان حكمه حكم ما لم يظهر فيه قول من سبقهم أصلاً في أنه يكون مخطأ عن جهة اجماع الصحابة فلم يكن لهذا القيد فائدة قوله ثم اجماعهم على قول سبقهم فيه مخالف وقد اختلف المشايخ في هذا الفصل فقال بعضهم أنها لا يكون اجماعاً لان بموت المخالف لا يبطل قوله وعندنا اجماع كل عصر حجة فيما سبقت فيه اختلاف وفيما لم يسبق اجماع من بعد الصحابة على قول ابي على حكم سبقهم فيه مخالف فقد اختلف العلماء راسي الذين قالوا بان اجماع من بعد الصحابة حجة في هذا الفصل وصحة ما اذا اختلف اهل عصر في مسألة على قولين واستقر خلافتهم فذلك بل يمنع الا في العصر الذي بعده على احد قولين في تلك المسألة وهل يكون عدم الاختلاف شرطاً لبعث ذهاب اكثر اصحاب الشافعي حجة في دعائهم اهل الحديث الى انه يمنع ويبقى المسألة اجتهادية كما كانت واختلف مشايخنا في ذلك فقال اكثرهم انه لا يمنع من انعقاد الاجماع وبغير تنوع الاختلاف السابق به عندنا الثلثة وهو مختار المصنف وهو الاصح واليه ذهب ابو سعيد الاصطخري واليهكر القفال من اصحاب الشافعي وقال بعضهم فيه اختلاف بين اصحابنا عند ابي حنيفة رحمه الله من الانعقاد وعند محمد رحمه الله لا يمنع من انعقاد في بعض الروايات مع ابي حنيفة وفي بعضها مع محمد وهو الاصح اجمع من جعل عدم الاختلاف السابق شرطاً لانعقاد الاجماع بان اجماع اتفاق كل الامة ولم يحصل الاتفاق لان المخالف الاول من الامة لم يخرج بموته من الامة ولم يبطل قوله به اذ لو بطل لم يتحقق المذهب بموت اصحابها كالمذهب ابي حنيفة والشافعي وغيرهما وليتدار قول الباقيين من الامة فيما اذا اختلفوا في حكم على قولين ومات احد الفريقين اجماعاً لكونهم كل الامة في هذا الوقت وهو باطل واذا لم يحصل اتفاق كل الامة لا يكون اجماعاً يؤخذ خلافه اعتبر لدليله لا عينه لا قول غير صاحب الشرع لا يعتبر لا بدليل ودليل المخالف باق بعد موته فكان كبقا نفسه مخالفاً ولا يلزم من قصور نسبة بعض الصحابة الى الضلال لانه ثبت بان اجماع من بعدهم على احد القولين ان اسحق ما ذهب اليه لمجروح وان القول الآخر خطأ لزمقين فيجب نسبة قائلته الى الضلال اذ ان خطا بيقين هو الضلال واحداً لا يظن بابن عباس رضي الله عنه انه فضل في انكاره القول وفي توجيه الامر ثلث كل المال في زوج والذين وان اجمع التابعون على خلاف قوله في المسائلين ولا يابن مسعود وغير ذلك في تقديمه زوج الارحام على سواي العقاقير وان اجمعوا بعده على خلاف ذلك ووجه قول من لم يميل للاختلاف السابق مانعاً من انعقاد الاجماع ان الدلائل التي يرفقنا بها كون الاجماع حجة لا توجب الفصل بين اجماع سبقه خلافتهم اجماع لم يسبقه خلاف فصرحوا في ما لم يسبقه خلاف لتقيد لما من غير دليل يوجب فمكان باطل الامر في ان الانتفاء عنه الامة بهذه الكرامة ثبت باعتبار الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وذلك انما يتصور من الاجزاء في كل عصر ومن مات قبلهم فلما انه لا يعتبر توهم قول من يات بعدهم بخلاف قولهم في منع ثبوت الاجماع لاجتهاد قول من مات قبلهم اذا اجمعت في عصرهم على خلافه لانهم كل الامة في هذا الوقت يثبت ان الصحابة رضي الله عنهم لم يوافقوا في مسألة على قولين ثم اجمعوا على احدهما يسقط الاختلاف المتقدم بالاجماع المتأخر فكذلك في مسئلتنا لان اجماع التابعين مثل اجماع في اجماع الصحابة فلما سقط اختلاف الصحابة لاجماعهم سقط باجماع التابعين ايضاً فلو قسم دليل الخصم بقوله مسلم لكنه لم يبق محتسباً معمولاً به بعد ما انعقاد الاجماع على خلافه كمن ينزل بخلاف القياس يخرج من ان يكون معمولاً به لا يبين انه لم يكن دليله بل كان شبهة ولا يلزم لتفصيل ايضاً لان الراس كان حجة قبل نهى الاجماع فاذا ظهر

انقطع مقتصر على احتمال الصحابة اذا اختلفوا في امر بالرأى فلا عزم من ذلك على الرسول به وقول البعض لا ينبى صاحب
 الفضل كصلوة اهل قباء بعد نزول النص قبل بلوغ الخبر اليهم قوله لكنه مما لم يسبق فيه اختلاف بمنزلة المشهور من
 وفيما سبق فيه اختلاف بمنزلة الصحيح من الاحاد الراسى لكن اجماع من بعده الصحابة في حكم لم يسبق فيه اختلاف بمنزلة المشهور
 من الحديث حتى لا يكفر حاحده بشبهة الاختلاف ولكن يجوز الزيادة التي سبقت في معنى المنع به لان الاختلاف الواقع فيه
 محال لا يوجب واجماعهم فيما سبق فيه خلاف بمنزلة الصحيح من الاحاد حتى كان موجبا للعمل دون العمل بشرط ان لا يكون
 مخالفا لاصول فكلان هذا الاجماع حجة على ادنى المراتب كذا في التقويم وينبغي ان يكون مقدما على القياس كخبر الواحد
 قوله واذا انتقل اليها اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان في كل نقل الحديث المتواتر واذا انتقل اليها
 بالافراد كان كقول السنة بالاحاد وهو يفتى باصله لكنه لما انتقل اليها بالاحاد اوجب العمل دون العمل وكان مقدما على
 القياس الاجماع احد الادلة القاطعة مثل السنة فلما ثبتت السنة في هذا دليل قاطع وبديل نظري في شبهة فكذلك الاجماع
 نقله انتقل اليها اجماع الصحابة باتفاق كل عصر على نقله كان بمنزلة نقل السنة بالتواتر في كبر جلاله عند من جعل اسكان الاجماع
 كبرا كاحد السنة المتواترة ذلك مثل اجماعهم على خلافة ابي بكر رضي الله عنه واجماعهم على قتال مانعي الزكاة واذا انتقل
 الى الاجماع اليها بالافراد اسي نقل الاحاد بان روى انه ان الصحابة اجمعوا على كذا كان اسي هذا النقل بمنزلة نقل السنة الاحاد
 او كان هذا الاجماع بمنزلة السنة المنقولة بالاحاد فوجب العمل دون العلم ولقد علم علماء القياس عنه اكثر العلماء ان لا يثبت
 حجة قطعية كقول الرسول عليه السلام ثم اذ انقلت السنة النبوية الى رتبة العلم بتقديم علم القياس عنه اكثر العلماء ان لا يثبت
 الاجماع المنقول بالاحاد وذلك مثل ما روى عن عبيدة السلماني انه قال ما اجمع اصحاب رسول الله عليه السلام رضي الله عنه
 على شئى كاجتماعهم على المحافظة على المربع قبل الظهور على الاسفار بالفقه وعلى تحريم كحاح الاخت في عدة الاخت ونقل من بعض صحاب
 وبعض اصحاب الشافعي منهم الغزالي انه لا يوجب العمل لان الاجماع دليل قاطع بحكم به على الكتاب السنة المتواترة ونقل
 الواحد ليس بقطعي فكيف ثبت به قاطع واجواب اننا لا نشهد بنقل الواحد اجماعا قاطعا موجبا للعلم بمتنونه بل ثبت به
 اجماعا ظاهريا موجبا للعمل بثبوت نقل الواحد غير متمنع كخبر الواحد ولكنهم يقولون وجوب العمل بخبر الواحد قد ثبت بدلائل
 قاطعية وهي اجماع الصحابة ودلائل النصوص ولم يوجد ههنا دليل قاطع يدل على وجوب العمل به فثبت له ان القياس
 على خبر الواحد لا يدخل للقياس في اثبات اصول الشرعية لانه نصب الشرع بالرأى فلا مدفع لهذا الا بان يجعل وجوب العمل به تائلا لظن
 الدلالة بان يقال نقل الواحد الدليل الظني موجب للعمل قطعا كما خبر الذي تحللت واسطة بيننا قال الرسول فنقل الواحد الدليل القطعي بوجه
 الذي لم يتحلل منه وبيننا قاله واسطة ادلى بان يجب العمل قطعا لان احتمال الضرر في مخالفة المقطوع به اكثر من احتمال اجماعنا في مخالفة المظنون به اذ ثبت
 العمل في هذه الصفة ثبت فيما اذا تخلف نقاد واسطة او وساطة منهم افاضوا العلم واذ اتبها الفراع بجملة تائيد برأيه ثم رده عن بيان الاصول
 الثلاثة وشرع مخالفتها وكشف عضلاتها وتوضيح قائلها فلنشرع في بيان لاصل الرابع الذي هو ميدان الفولي وسيران العقول من عبار غور
 الفكر ومضار رباب النظر جادين في تحقيق معانيه جادين بجملة بيانها مشيئة التوفيق من عزيز العلام عيسى بن محمد خير الانام والله اعلم بالصواب
 باب القياس وهو يشتمل على بيان نفس القياس وشروطه وركنه وحكمه ودفعه اما الاول فالقياس هو تقديرية تحتها يقال

القياس النحل بالنحل اسي قدومه واجله نظير الاخير وهو يشتمل اسي باب القياس يشتمل على بيان نفس القياس اسي لغة
 شرعية وشرطه وركنه وحكمه ودفعه لان الكلام لا يصح الا بمعرفته معناه ونصا واصطلاحا اذ لو لم يكن له معنى لم يكن مفيدا
 فكان هملا كالكان الطيور ولا يعتبر الا عند شرطه لان توقف الشرط على الشرط كتوقف صحة الصلوة على الطهارة وصحة
 النكاح على حضور الشهود وامر ظاهر ولا يقوم الا به كنهه لان ركن الشئ نفس ذلك الشئ او بعض ما هو داخل في ماهيته
 ولم يشترع الا حكمه لان الشئ المأخوذ من حد السفة والبره ان احدا حكمته يكون مفيدا وذلك انما يتحقق بالحكم وبعد تحقق هذه
 الجملة بقي للسائل دلالة الدفع كما استعرفه فلم يكن يبين بيان هذه الجملة انفسه لغة فالتقدير يقال قست الارض بالقبضة
 اذا قدرتها بها وقاس الطيب الجريح اذا سبره بالمسبار ليعرف مقدار غوره ثم التقدير لما استدعى امرين ايضا احدهما
 الى الآخر بالمساواة استعمل لغة المساواة ايضا فقيس النحل بالنحل اسي سوا الجاهل اشتداد اسم النحل سوا سماعي الا ان الشيخ
 ذكر ضمير ما نظر الى ظاهر اللفظ وصلته القياس في اللغة هي الباء الا ان كلمة على جعلت صلته في الشرع فقيس قاس على تخصيص
 سعي الباء ليدل على بان القياس الشرعي للبناء لا للاثبات ابتداء وهو ابتداء وهو مصدر قاس وقاس يقال قاس قاسين
 قياسا وقاس قاسين مقايضة وقياسا قوله وانفقنا اذا اخذوا حكم الفرع من الاصل سمو ذلك قياسا لتقديرهم الفرع
 بالاصل في الحكم والعللة في الاحكام الشرعية سمو ذلك قياسا لتقديرهم الفرع بالاصل وتسويتهم اياه في الحكم والعللة
 اشارة الى المعنى الاصطلاحي من غير ان يكون تجديد القياس والمقول عليه في تجديده ما نقل عن الشيخ ابي منصور رحمه الله
 اياه مثل حكم احد المذكورين بمثل علته في الآخر واختار لفظ الا بانه موطن الاثبات لان القياس مظهر وليس بمثبت بل ثبت
 به وانه سبحانه وتعالى وذكر مثل الحكم ومثل العلة احتراز عن لزوم القول بانتقال الاوصاف فانه لو لم يذكر لفظ المثل لم يرد
 ذلك كما ذكر لفظ المذكورين ليشتمل القياس بين الموجودين وبين المعدومين قياسا عديم العقل بسبب اجنون على عدمهم
 العقل بسبب الصغر في سقوط الخطاب عنه بالعجز عن فهم الخطاب واداء الواجب ثم التجديده في جائر عقلا ووقع سمعا عند
 جميع الصحابة والمتابعين وجمهور الفقهاء والمثكلين وقالت الشيعة كلها وانحوا ج سوا النجيات منهم بل يراهم النظام وجماعة من معتزلة
 بغداد وروى التجديده ممنع عقلا وقال داود الطائفي وابنه محمد وجميع اصحاب انطاكية والقائمان انه ليس بمنع عقلا لكن
 الشرع لم يرد بالتجديده بل منع من العمل بالقياس فكان باطلا وانفق القائلون بورد التجديده سمعا على ان الدليل السعي
 الوارد بالتجديده قطعي سوي ابي الحسين البصري من المعتزلة وقد بينا المسألة بدلا لها وشبهها في الكشف فلا تشغل بذكرها هنا
 قوله واما شرطه فان لا يكون الاصل مخصوصا بحكم نبض آخر كقبول شهادة خرميه وحده كان حكما ثبت بالنص اخصا
 بكرامة له لا بد من بيان الاصل والفرع لكثرة دورهما في المسائل في هذا الباب فنقول الاصل في القياس عند اكثر اهلنا
 من اهل الفقه والنظر وهو محل الحكم المنصوص عليه كما اذا قيس الارز على البر في تحريم بيعه بكنهه شفا ضللا كان الاصل هو
 عند جميعهم لان الاصل ما كان حكمه اخص كتنبيه اعنه وروى الطبري ذلك هو البر في هذا المثال وعند المثكلين هو الدليل الدال
 على الحكم المنصوص عليه من النص او اجماع كقوله عليه الصلوة والسلام كخطبة باخطبة مثلا مثل في هذا المثال لان الاصل بالنص عليه
 غرضه الحكم المنصوص عليه من نص على النص فكان النص هو الاصل فثبت طائفة الى ان الاصل هو الحكم في محل الموضوع

عليه لان الاصل ما يتبين عليه غيره وكان العلم به موصلا الى العلم والنظر بغيره اخصاصه موجودة في الحكم لانه محل لان
حكم الفرع لا يتفرع على المحل ولا في النص والاجماع اذ لو تصور العلم بالحكم في المحل دونها بدليل عقلي او ضرورة لا يمكن القياس فلم يكن
النص اصلا للقياس ايضا وهذا النزاع فقط لا سكان فلاق الاصل على كل واحد منهما لئلا يحكم الفرع على الحكم في المحل المخصوص
عليه وعلى المحل والنص لان كل واحد اصل واصل الاصل لكن الاشبه ان يكون الاصل هو المحل كما هو مذاهب الجمهور لان الاصل
يطلق على ما يتبين عليه غيره وعلى ما لا يقتصر الى غيره ويستقيم اطلاقه على المحل بالمعنيين اما بالمعنى الاول فلما قلنا وانما بالمعنى الثاني
فلافتقار الحكم ودليلا الى المحل ضرورة من غير عكس لان المحل غير مقتصر الى الحكم والا الى دليله لان المطلوب بيان الاصل الذي
يقابل الفرع في التركيب القياسي ولا شك انه بهذا الاعتبار هو المحل واما الفرع فهو المحل المشبه الاكثر كالان في المثال المذكور
عند الباقيين هو الحكم الثابت فيه بالقياس كتحريم البيع بجنبة متفاضلة وهذا اولى لانه الذي يتبين على الغير وليقتصر اليه دون المحل الا انهم
لما سمو المحل المشبه باصلا سمو المحل الآخر فرعا واذ ثبت هذا فنقول ان كان المراد من الاصل بهذا النص الثابت للحكم فالمراد من
المخصوص التفرد كحاشي قولك فلان مخصوص بعلم الطب اى متفرد به من بين العامة لا يشترك فيه احد الا مخصوص من طبيعة عامة
فانه غير مانع عن القياس الا ترى ان اهل الذمة لما اخصوا من عموم آية القتال اتحت بهم شيوخ والصبيان والراعيين وغيرهم
بالقياس والبارنة بكونه مع وفي بعض آخر للسببية والمختص به غير مذکور والضمير راجع الى الاصل اى يشترط ان لا يكون المنص
المثبت للحكم في المحل مختصا مع حكمه بذلك المحل بسبب نص آخر يدل على اختصاصه بذلك المحل مثل قوله عليه السلام
من شهد خزيمة فمسيه فانه مختص مع حكمه وهو قبول شهادة الفرد بمحل وردده وهو خزيمة رضى الله عنه بسبب نص آخر يدل على
اختصاصه به وهو قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فانه لما اوجب على الجميع رعايات العدد ولزم منه نفي قبول شهادة
الفرد فاذ ثبت بدليل في موضع كان مختصا به ولا بعده النص الثاني غيره وان كان المراد منه محله الحكم كما هو مذاهب الجمهور فالمراد
من المخصوص التفرد كحاشي قلنا والبارنة بكونه صلبا مخصوصا في نص آخر للسببية اى يشترط ان لا يكون محله الحكم مختصا بالحكم المشترع
فيه بسبب نص آخر يدل على اختصاصه بهذا الحكم مثل خزيمة رضى الله عنه فانه مختص اى منفرد لقبول شهادته وحده لا يشترك
فيه غيره وعرف بهذه الاختصاص بقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وعلى هذا الوجه يدل عبارة التقويم او المراد من
المخصوص خصوص العموم الا انه اريد به خصوص الطريق الكرامة لا مطلق المخصوص فانه لا ينبع من القياس البارنة في بعض صلب المخصوص
والنص الآخر الدليل المخصوص منه غير مذکور يعنى يشترط ان لا يكون محله الحكم مخصوصا عن قاعدة عامة مع حكمه او لقياسا بكونه
آخره مختصا مثل خزيمة رضى الله عنه فانه مختص بحكمه وهو قبول شهادته وحده عن المهورات الموجبة للعدد مثل قوله تعالى واستشهدوا
شهيدين واستشهدوا وادعى عدل منكم بقوله عليه السلام من شهد خزيمة فمسيه ولكن بطريق الكرامة فيمنع من احقاق غيره به بالقياس
سواء كان مثله في الفضيلة او قوفا او دونه لقاعدة احقاق الغير الى البطلان الكرامة الثابتة له بالنص الموجبة لا تقطع شكة في
هذا بخلاف دليل الدليل المخصوص في العام حيث يجوز لانه لا يوجب البطلان شئى بقا صفة العموم والدليل المخصص على ما كان قبله حتى لو ادعى
الى البطلان النص بان لم يبق بعد التعايل الا واصله اثنان لا يجوز ايضا لانه يصير البطلان للعموم بالقياس الى ان اهل الوجه انما يصح على قول
جوز تأخير دليل المخصوص عن العام فاما على قول من اشتراط الاتصال فلا يمكن محله على خصوص العموم لان العام الموجب لاشتراط الاتصال

سابقا على حديث خزيمة فكان حديثه باسما مخصوصا والضمير في اختصاصه خزيمة وفي الحكم اشبهت ما فعل اختصاص خزيمة بعد الحكم وهو قبول القسامة
 ويجوز ان يكون على التفسير في شطب اختصاصه بالحكم خزيمة كرامة او الاول وفق لطاير وان لا يكون الاصل مخصوصا بحكمه خزيمة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اشترى ثوبه من ابي اوفاه منها ثم جدد استيفاء الثمن جعل قبوله ثم شيد فقال عليه السلام من شيد فقال خزيمة بن ثابت انما شهدك يا رسول الله انك
 الاعرابي من لنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تشدني ولم تحضرنا فقال يا رسول الله انما انصرك فيما تاتينا به من خبر السهارة فلما انصرك فيما
 تجبر به من ادراك التهمة فقال عليه السلام من شهد خزيمة حيا في البسط قال شيخنا العلامة مولانا حافظ الملة والدين قدس سره انما انصرك حينئذ الكرامة
 لا اختصاص من الحاضرين بغير حوز الشهادة للرسول عليه السلام ببار على قوله وان الشهادة لغيره على العيان فان قوله عليه السلام في اعادة العلم بمنزلة ما
 فكان لال الرسول عليه السلام بذلك اولى قول وان لا يكون الاصل محدولا عن القياس كما يجاب الطهارة بالتحقق في الصلوة اي حكم الاصل بعد طهارة
 القياس الضمير في يرجع الى الاصل الباطني المتعدي فان العدل لازم وهو المييل عن الطريق فلا يتأتى الجول عنه الا بالبراءة ويكون معناه مع البراءة
 الفاعل اي ومن شوط ان لا يكون الاصل اي حكم عادل عن منن القياس كما لا عنه يعني لا يكون على خلافه لان حاجتنا الى اثبات الحكم في الفرع
 بالقياس على الاصل هو انما للنفع فاذا جار انفس في محل مخالف للقياس لم يمكن اثبات الحكم في الفرع بالقياس في القياس يرد هذا الحكم ويقضي عدمه فلا يستقيم
 اثباته بالنفع في اوردنا في الحكم لا يستقيم اثباته بل لا يصير فيها وثبتا الشيء واحد في زمان وذلك مثل ايجاب الطهارة بالتحقق في الصلوة فانه ثبت مخالفا للقياس
 لان الطهارة عنوان بالمتأني وهو النجاسة ولم يوجد الا الشروع جعلنا انزلية للطهارة في الصلوة المطلقة على خلاف القياس فاعلم ان احاق غير ما بها حتى لو اردت في
 الصلوة العباد لا يقتض بها الطهارة وان كان الازداد اعظم حجية بالتحقق ولا يمكن جديتها الى صلوة بجذارة وبجدة التلاوة لانها جملت شرائع صلوة
 مطلقة بخلاف القياس فيقتصر على مورد النص ذكر بعض المحققين كالتفصيل في هذا الشرط فقال خارج عن القياس على وجه اوجه احدا ما استثنا وخصص عن قاعدة
 عامة لم يقتض من اختصاصه فلا يقياس عليه غير تخصيص خزيمة بقبول شهادته وحده وثابتا ما شرع ابتداء ولا يعقل معناه فلا يقياس عليه غيره فتعذر استدل
 كاعداد الركعات ونسب الزكاة وتقدير كحدود الكفارة وتسمية هذا القسم معذرا به عن القياس يجوز ان لم يسبق له يوم وقياس حتى يسمى المستثنى خارجا عن القياس
 بعد قوله فيدل معناه ان ليس تنقاسا لعدم تعقل عليه وثالثها القواعد المبتدأة العدمية النظر لا يقياس عليها غير ما مع انما تعقل معناه لانه لم يوجد لها
 خارج ما تناول النص الاجماع وتسمية خارجا عن القياس يجوز ايضا وذلك كخروج المسافر والمسح على الخفين فانما العلم المسح على الخفين انما جاز لعسر السفر وسيسر كجاء
 الى استصحابه لكل القياس عليه العمامة والظنفة والثقالب في ما لا يستخرج جميع القدم لانما القياس في الحاجة وعسر السفر وعموم الوقوع فلهذا الاقسام اخرج
 فيما القياس على لا يخلق فاجاب ما استثنى عن قاعدة سابقة بطريق الى استثناءه معنى يجوز ان القياس عليه كل مسألة دلت بين المستثنى والمستثنى فانه كونه مستثنى
 في علم الاستثناء عند عامة الاصوليين فالبعض على عرف فبين منهم ان المراد من العدل عن القياس معناه انما لا يعقل معناه اصلا ويخالف القياس من كل وجه
 فانما اذا كان موافقا له في وجه يجوز القياس عليه المستثنات قوله وان جدي الحكم الشرعي الثابت بالنص بعينه الى فرع هو نظيره ولا نص في
 يستقيم التعليل لاثبات اسم الخمر ساخر الا شربة لانه ليس بحكم شرعي ولا يصح طهارته الذي لكونه بغير اللبنة المتناهية بالكفارة في الاصل الى خلاها
 في الفرع عن الغاية والمتعدي الحكم من الناس في الفطر الى الكثرة انما على ان عذرهم دون عذرهم فكان تعدية الى ما ليس بنظيره ولا شرط الايمان
 في رتبة كفارة يمين والطهارة في صرف الصدقة لانه تعدية الى ما فيه نص بتغييره الضمير بعينه عائد الى الحكم وفي نظيره الى الاصل المفهوم من قوله
 وفيه الفرع وجه البشارة وان كان موافقا في حقيقة لتضمنه اشتراط الكثرة وكون حكمه شرعا عدم غيره في الفرع فان قوله بعينه يشير الى ومثله الفرع الاصل وهم
 وجوا النص في الفرع الا ان الكل لما كان راجعا الى تحقيق المتعدي فانه يتم باجمع حبل الكل شرطا واحدا بخلاف الشرطين الاولين فانه ليسا

من التعدي بل من شروط التعدي كطابق افعال الشروع والناشئة التعدي الى فرع هو نظير الاصل لان القياس هو التسوية بين امرين فلا يتحقق الا في
 محل قابل له التسوية لا يتحقق في شئ واحد ولم يتعدى الحكم الى فرع بالتعدي كان المحل شيئا واحدا فلا يتحقق المقابلة واما اشتراط ان يكون التعدي
 حكما شرعيا فمذهب جمهور الفقهاء قال ابن شريح من اصحاب الشافعي والقاضي الباقلاني لا يشترط ان يكون الحكم شرعيا بل يكفي القياس والاستدلال
 ولو تولى مذهب جماعة من اهل الحديث قالوا انما انما يصير العيب ليس من افعال الشدة المطرية فاذا حصلت تلك الشدة يسمى خمر اذا نزلت الى الاسم والادب
 فيغير عليه فكل من غلب على ظنه ان العلة لذلك الاسم هي الشدة فتسرى رايها الشدة حاصلة في البنيد غلب على ظنه انه سمي بالخمر وقد ظننا ان الخمر
 حكمها بحرمة النبيذ لانه تحت عموم قوله عليه السلام حرمت الخمر يعنيها وادبنا احد بشرب القليل والكثير منه فخلق شرابا فتركوا سائر الاشربة المسكرة
 اليوم احلوا ويسلك الجمهور بقول تعالى علم آدم الاسماء كلها فانه يدل على انها باسرها توفيقية فيمنع ان يثبت شئ منها بالقياس بان القياس
 انما يجوز عند تعدي الحكم الى الاصل وتعليق الاسماء غير جائز لانه لا مناسبة بين شئ من السميات والاهل لم يصح القياس التبعة قال الغزالي ان العرب ان عرفنا
 بتوفيقها انما وضعنا اسم الخمر مثلا للسكك المعصير من العنب خاصة فوضعها لغيره فقولنا انحرع فلا يكون لغتهم بل يكون ضعفا من جهتنا وان عرفنا انها
 وضعت لكل ما يجاز العقل فاسم الخمر ثابت للنبيذ بقرينة القياس كما انهم عرفوا ان كل صفة فاعل فاعلمنا سمي فاعل الضرب ضاربا كان ذلك عن كون
 لا عن قيس ان سكتوا عن الامر فيقول ان يكون اسم الخمر يعصير العنب خاصة واسم غيره فلم يحكم عليهم بان لغتهم منها وقد رايهم يضعون الاسماء لبيان
 بخصيصتها بالجملة كما سميوا الفرس او سموا سوادا كميته الحمراء ولا يسمون بغير ذلك الا لا يسمون بغير ذلك الاسماء لبيان وضعها
 والكمية لا الاسود والاحمر بل فرس اسود واحمر كما سموه ارجاج الذي تفرق له العاتق قاصدة اخذوا من الفراء لا يسمون الا كوز او كوز
 قاصدة وان تفرقه المار فاذ كل ما ليس على قياس التصرف الذي عرف منهم بالتوقيف لا سببا الى الثبوت ووضعه بالقياس فيثبت بهذا ان التسمية
 وتوقيفه لا محل للقياس فيها اصلا واما اشتراط ان يكون التعدي حكم نص اعيه كمثل حكمين غير تغيير لشيء في الفرع زيادة وصفا وسقوط قول السبا والبيان
 الاصل الفرع في الحكم لا يتحقق مع التغيير يكون التغيير في الحكم خرفي الفرع ابتداء غير الحكم الثابت في الاصل واما في اهل فاعل ذلك لا يتغير لتغيير الاشياء مع طرد
 الذي كما ذهب اليه الشافعي فثبت قال وجب الظاهر ان حرمة كاسبا وموس الى الكفارة لانه من اهل الطحاسم والاشاق بان لم يكن الا لعموم
 لا يمنع صوته ظاهرا كالعبد بل لا تكفي لبيان اهل خارج ولم يكن بل الكفارة فهو اهل الحرمة فيعتبر بها في حق الحرمة كما اعتبر الوحيته اياها الذي في حق
 الطلاق وان لم يعتبر لاسباب الكفارة قلنا انما التعديل باطل ان حكم الظاهر ان في حق المسلم حرمة متناهية بالكفارة ولا يمكن اثبات مثل تلك الحرمة في حق الذي في حق
 اليس بالالكفارة طوع ظاهرا بغير حرمة مطاعة فيكون تغيير الحكم الاصل في الفرع هو اهل لما قلنا ان ليس بالالكفارة لان مقتضى الكفارة انما هو الكفارة لغيرها
 من العباد حتى يتبادر بالصوم الذي هو في حقه لا سيما الابدية العبادة وليفي بها ولا يقيم عليه كبروا الكافر ليس بل كفاية التسليم لا الاداء العبادة بخلاف اهل الجاهلية
 من اهل الكفاية الا انه عاجز عن التمسك بالعدم الملك بمنزلة الفقير حتى لو عتق واصاب لكانت كفاية بالمال ايضا لا فقير او ارستق وحيث نجابوا لا يلا طلاق خولا
 والذي من اهل الطلاق لان الحرمة الثابتة باليمين مطلقة لا ساقطة بالكفارة ولا لا يجوز التكفير فيها وحيث نجابوا لا يلا طلاق خولا
 ذكرنا ان القياس هو المجازاة بين المستبين العلية وحكم فلو لم يكن الفرع اشير الاصل لا يتحقق القياس يكون اثبات حكم في الفرع جنة شرعا عال بالفرع امتد فلك
 لا يصح لتعميل التعدي بحكم من الناس في القطر الى انما طلى او امكروه في الاوطار كما فعل الشافعي حرمة فقال ان الناس لما لم يقصد القطر لم يقصد
 الى الشئ مع عدم العلم به لم يجعل فعله فطرا وان جرد منه القصد في نفس الفعل فلو كان يكون فعل ساطع فطرا مع انه لم يقصد القطر ولا الفعل كان الى وكذا امكروه
 على القطر لان الاكراه اذا كان بغير حق انتقل فعل المكره الى اساطع عليه اذا انتقل اليه لم يبق لفعل كقول الناس لما اضيف الى صاحب الحق لم يبق

الكل ما سمي فعل لانه لا مساهاة بين الناس في ذلك المكون في عدم الفصل بين النسيان بل جعل عليه اللسان لا يمنع له فيه ولا يمكنه الاخر
بوجه كان سماه بعضا منسوب الى صاحب الحق من كل وجه كما اشار اليه قول عليه السلام انما اطمعك بعد سقاك سي امواله سي القى عليك النسيان
مضى راجع في شرب من علم يصح النسيان فقل لانه صدر منه فاستقام ان يجعل الركن باعتبار ما حكمنا فاما انما خطا فلا ينعكس عن نقص من جهة انما
يسر له بالغة في التمرزولنا بسبب الدير والكفاة على انما طفي في القتل والاكراه حادث يصنع مضاف الى العبد لا الى صاحب الحق وكذا لا كل
له الاقدام على الفطر بالاكراه ويومئى قول لان حذرهما دون غيره من الناس فقلته احكم من الناس اليها يكون تعدية الى باليسين بنظره فلو كان
فاسدة واما اشتراط خلق كرفع من النص فلهذا فان التعليل التعدية احكم الى موضع فيه نص لا يجوز تعدية عامة اصحابنا سوار كان على قاق انص
الندى في الفرع او على خلافه وهو اختيار القاضى الامام ابى زيد ومن تابعه من المتأخرين عند التناهي ان كان على خلاف النص الذي في الفرع كان
وان كان على وفاء من غير ان ثبت زيادة في النص لم يغير فيها النص كان صحيحا الا اذا كان موافقا له كان محكما الموجه ان كان مثباتا لزيادة
كان النص منها ساكتا يكون بيانا والكلام وان كان ظاهرا محتمل لزيادة البيان فيجوز التعليل لتحصيل زيادة البيان ولكنه لا يحتمل
خلاف موجب فيبطل التعليل على خلافه ولكن القول التعليل لاثبات الحكم في محل فيه نص ان كان موافقا للحكم الله اثبت فيه بالنص فالفائدة فيه
لان الحكم لما ثبت بالنص لا يجوز اضافته الى العلة كما لا يجوز اضافته الى النص المعلق على العلة وان كان مخالفا فهو باطل لان التعليل
لا يصلح بطلان الحكم بالنص بالاجماع وان كان ثبتا لزيادة لم يتعرض لما النص فهو باطل ايضا لان اثبات زيادة لم يتناولها النص
بمنزلة النسخ والرفع فان جميع الحكم في موضع النص كان ما اثبت بالنص وبعد الزيادة يصير بعضه قد بينا ان ذلك نسخ واختيارا
سمرقند على ما يشير اليه كلام صاحب المنير ان يجوز التعليل على موافقة النص من غير ان يثبت فيه زيادة وهو الاشبه لان فيه تأكيد
النص على معنى انه لو لا النص لكان الحكم ثابتا بالتعليل ولا مانع في الشرع والعقل عن تعاضد الادلة وتاكدها بعضها ببعض فان شرط
قدور دبابات كثيرة واحاديث متعددة في حكم واحد قد بلغ السلف كتبهم بالتمسك بالنص والمعقول في حكم واحد وقالوا انما الحكم ثابت
بالكتاب والسنة والمعقول لم ينقل عن احد في ذلك نكته كان ذلك جماعا على جواز توضح ان الحديث الغريب يجب قبوله ان كان موافقا للكتاب
بقوله عليه السلام ادا روكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله تعالى فما وافقوه فاقبلوه وما خالف فرددوه مع انه لا فائدة في قبوله الا ما كثر
الكتاب بهذا التعليل على موافقة الكتاب يجوز لانه الفائدة ثم عند الشافعي لما جاز ان لا يرفع النص بالتعليل في المواضع التي
عليه طرفة الايمان في قوة كفاة لم يميز الظاهر بالقياس على كفاة القتل شرط صفة الايمان ايضا في صرف الصدقات الواجبة مثل
الكفارات وصدقة الفطر حتى لم يفرصها الى الفقراء الكفار اعتبارا بمصرف الزكاة فان الايمان فيه شرط بالاجماع وقلنا انما التعليل فان
لان خصوص الكفارات صدقة الفطر مثل قوله تعالى او تحمير بركة فخر بركة من قبل ان يتماسا ومن لم يستطع فاطعام شين يسكننا كفارة
اطعام عشرة مساكين عنهم عن الملة في مثل هذا اليوم مطلقا غير مقيدة بالايمان فتتصرف بطاقتها خارجا عن العمد باعنا والرقبة الكافرة وبالقهر
الى المساكين الكفاة غيبة بالايان بالقياس يكون تغييرا لموجبها بالاراي فان تقييد المطلق بتغيير كالمطلق المقيد كذا قول تعالى لا ينسلكم احد
الدين لم يلقا بكونه لا يبدل على جواز صرف الصدقات الى اهل الذمة فكان شرط الايمان بالتعليل مخالفا واما اشتراط الايمان في صرف
الزكاة بالحديث المشهور الذي يروى بمثل على الكتاب وهو قوله عليه السلام لم يمسحوا من عبدين لعنه الله الى الميمين ثم اعلم ان الله تعالى فرض عليكم صدقة
من اغنيا ثم روي فقرار قوله والشرط امر الى ان يقي حكم النص المحلل بعد تعليله على ان كان قبل التعليل لان تغيير حكم النص في نفسه

بالإسناد إلى أصل التفسير حكم نص في الأصل وهو المنع من التفسير على وجهه كما ينبغي في قوله
والنص فيه هو معنى قولك البطلان في الفروع في نفسه البطلان في أصل التفسير ويجوز أن يكون معناه أن التفسير حكم نص في الأصل في نفسه بالبرهان بطلان
كما أن التفسير حكم في الفروع بطلان على ما بيناه في كتاب الرد على منكريه في نفسه على هذا الوجه أصح المنع من ذلك لأن التفسير لما بطل في الفروع مع
أنه تفسير معارفه النص فلا بد من الأصل مع نفسه معارضة النص كان أولى والمعاد من التفسير معارفه المعنى المفهوم من النص فتح
دون التفسير كما حصل من الخصوم إلى العموم فانه من ضرورة التعليل إذا فائدة التفسير حكم نص في ذلك مثل ما قال الشافعي رحمه الله
أن السباع التي لا يؤكل لحمها من النجس الفواسق حتى لو قتل الحرام منها لم يجز عليه شيء لأن النبي عليه السلام لما استثنى كسرها
لأن من طبعه الأذى فكل ما يكون من طبعه الأذى كان مستثنى من النص بمنزلة الخمس قلنا هذا تعليل فاسد لأننا لو جلدنا الأثماء
باعتبار مع الأذى خرج المستثنى من أن يكون محصورا في عدد الخمس فكان تغيير حكم النص بالمعلل بالتعليل وكذا لك تجوز اشتراطها
فوق ثلثة أيام باعتبار أن شرط اختيار المتطهر والناس يتفاوتون في الحاجة إلى مدة التطهر فوجب أن يكون ذلك موقوف على أنهم
فيجوز فوق ثلثة أيام كما جاز ثلثة من هذا القبيل لأن في الأصل حكم نص وهو التقدير بثلثة أيام فلم يكن تعدية حكم نص وذكر في بعض
فتح أصول الفقه أن تعليل حرمة الربو في الأشجار الأربعة بالقوة كما قال مالك من هذا القبيل لا يقتضي عدم الحكم في الأصل ثم استدلوا
إلى أجواب عن النقوض التي ترد على هذا الأصل منها ما ذكره أصحاب الشافعي رحمه الله من أن التعليل حكم نص في قوله عليه السلام لا تتبعوا
الطعام بالطعام الأسوار لسوار فان أنشئ لهم القليل والكثير فوجب حرمة في التعليل الذي لا يكال لما يؤجرها في الكثرة الذي
بكال وقد خصص القليل منه بالتعليل حيث علقتم حرمة لبعده الكيل فانه لما علقتم لبعده الكيل لم يبق نص تناو لا للقليل لأنه ليس بالكل
فكان هذا التغيير الموجب بالتعليل لا تعدية حكمه فقال إنما خصصنا القليل من قوله عليه السلام لا تتبعوا الطعام بالطعام الأسوار لسوار
لأن استثناء حالة التساوي دل على عموم صدره في الأحوال ولئن ثبت اختلاف الأحوال لافي الألفية نصا في التغيير بالنص معاجها
للتعليل لا به وإنما خصصنا القليل به لالة الاستثناء لا بالتعليل من ذلك ما عرف أن المستثنى منه في النفي إنما يكون كونه مثبتا بقدر على نفسه المستثنى تحقيقا
للاستثناء فانه لا يصح إلا في جنس من حيث الحقيقة حتى لو قال إن كان في الملة الأربعة فيكون المستثنى منه بواحد كانه قال إن كان في الملة الأربعة فيكون المستثنى منه بواحد
فلا يثبت بوجود الدابة أو المتاع فيما لو قال الأحرار كما أن المستثنى منه بواحد فيكون المستثنى منه بواحد فيكون المستثنى منه بواحد فيكون المستثنى منه بواحد
كشأن بقصد بالسكنى في المساكن في الموضع لو كان فيها الإنسان وابتاعوا مساكنهم بقصد بالسكنى حتى لو كان فيها مستأجر فيكون المستثنى منه بواحد فيكون المستثنى منه بواحد
إذا المراد منه حال تساو في الكيل المذكور في صدر الكلام وهو عين استثناء الحال من الجاهل بطلان في الحقيقة وكان جعل النص بطريق الجاهل بطلان الاستثناء
منقطعا ولكن الجاهل بطلان الأصل في الأصل في الاستثناء لم يقطع عما تناو في اللفظ إذ لو كان الاستثناء عن تعليل الألفاظ في الشعر والتفاح نحو ما بل
على تفسير اللفظ من أجل البيع فثبت عموم صدر الكلام بهذه الالة في الأحوال كما في قولك ما أتاني زيد إلا كيا سي ما أتاني في شيء من أحوال الأهل
حالة الركوب كما في التبريل والياتون الصلوة الا وهم كسالى أي لا يأتون في شيء من أحوالهم لاني حاله الكسل لا يذولوا بهوت النبي لما ان يؤذن لهم
الحي يتجلون في جميع الأحوال إلا حالة الأذن عموم الأحوال في الطعام حال التساوي التفاضل والجاهل بطلان في الأحوال في جميع الأحوال في
بيناه في الاستثناء ولئن ثبتت هذه الأحوال المختلفة لافي الكثرة لأن المراد من التساوي هو المساواة في الكيل بالاجتماع والتفاضل عبارة عن فضل
والتساوي بين كمال الجاهل بطلان في عموم المساواة والتفاضل مع احتمال كل واحد منهما كان آخر الكلام لعل على أن أوله لم يتناول القليل نصا في التغيير

اجماع صلاب يعني حصول الغيرة اول الكلام عن العموم الى خصوص من اخرج الله سبحانه وتعالى من اهل بيته واصحابه وهو مصنف اهل بيته واصحابه
 صدر التفسير بان النص صوابا او يكون خبرا او خبرا يعني تعليلنا بالكلي من افاق التفسير الذي حصل ببلالة الاستقار في هذه النص لان الاستقار في
 التعليل ليس من هذا الكلام تعليلنا بالكلي بل هو اطلاق التعليل من اجل الزيادة توافق الان في تفسيره على التعليل على ما هو متفق عليه في اهل بيته واصحابه
 للتعليل ان الله تعالى اوجب الصدقة للفقراء كجمله من اهل بيته عليه السلام يقول في خمس من الابل شاة وفي اربعين شاة واما ما افسد كان في قوله ان
 الشاة للفقير فصارت الشاة مستوية في كونها بغير اهل البيت والدار الشبهة للشعوب والحق استحق وارب الرعية مودة ومعنى كمانى على حقوق العباد قد سفلت
 من مودة الشاة بالتعليل بالمالية حيث جوشم في قوله في الزكاة فكان هذا التفسير الموفق للنص لا يتدبره كمال لان الشاة كانت في الوحدة صيا قبل لتعليل
 بحيث لا يسهل تركها الى غيرها لانه لا يسهل تركها في غيره وهو القيمة فكان هذا قبل حق الشريعة من الدار الى التواب بالتعليل مثل
 كل الكرم والسيو بعلة مخصوصة للخدمة الى عمل اخر غير ما قامه اشد مقام اربعة او اقامت الكرم مقام السيو فكان باطلا اشار الى الجواب بقوله
 اى مثل ثبوت تخصيص التعليل بالنص جواز الابدال في الزكاة ثبت بالنص بل آخره علم ان الشاة تخاف في جواب هذه المسئلة طريقين احدهما انما
 اهلنا ائمتنا استحق من عين الشاة لانه لا حق للفقير في صورة الشاة وانما حقه في ماليتها فالله النبي عليه السلام جعل الابل طرا للشاة لقوله في خمس
 الابل شاة وفيه الا انه لا يحد في الابل وانما هو فيها بالمالية الشاة فخرها ان اذ الشاة بالية الا ان المالية جعلت الشاة كمنى في كل الكرم والبعض
 فلم يكن على تعليلنا البطلان حق الفقير من صورة الشاة الا على انه لو ادى واجدا صوابا بالاجماع ولو كان حقه مطلقا بالصورة لكان ينبغي ان
 لا يجوز ان ياتي في خمسة ذناب من خمسة ذناب على اصل النقص والثنائي والبرهان كثر في تحقيق بين اصحابنا اهل الحق للفقير في الزكاة معنى تفسيره بالتعليل
 لو كان له في حق ما حصل وعلى اجماع الفقهاء للتجارة بعد التحول قبل اداء الزكاة كاجارية الشاة كذا حصل في كل المطامير حيث قيل الزكاة قبل اداءها
 جازية من المال كمال الزكاة بعد جوبها بدون اذن الا انهم بل الزكاة عبادة خاصة اصلية من كان الدين شرفا على اهل المال كالمصنف شرح
 الشارح على ائمة الدين بعد الايمان ادى بدون القيمة ولا يجوز ان يجب للعباد بوجه لا يورث الى الاشتراك وهو منافق في العبادة بل استحق للعبادة وهو
 الله تعالى لا غير فثبت ان الواجب لله تعالى على كل مخلص ثم حق الله تعالى وان كان لا يقبل التغيير بالتعليل في العبادة الا ان حقه هذا سقط عن
 الصورة باذنه الثابت باقتضائه النص لا بالتعليل وذلك ان الله تعالى وطهر اوراق العبادة بقوله يا من دابة في الارض ما على عبدي زكوا ووجب
 لنفسه حق في مال لا اختيار بالنصوص الموجبة للزكاة ثم امر بالاخذ بالحق الواجب له عليهم الى الفقر الفقير الموقوف لهم عند الله في
 الفقر اطلاق المال لاني المال معين لان جوامع مختلفة كثيرة لا ترفع الا بطلاق المال لا يتحملها مال معين وهو معنى قوله وهو مال سمي
 لا يتحملها سمي للملكة على انجاز او عدمه فخلل مع احتمال المواعيد فكان الامر بصرف المال الى الفقير اى ان حقه في مطلق المال
 وليا على اذنه باستبدال حقه ضرورة كسلطان بغير اولياء او بغير ائمة مختلفة منهم بعض وكلاء بانجاز تلك الجواهر من مال معين ليس في
 يده يكون ذلك ادناه باستبدال هذا المال بالمعين الذي في يده المأمور ضرورة ان سقوط الحق عن صورة الشاة ثبت
 ضرورة الامر بالصرف الى الفقير والثابت بضرورة النص كالثابت بالنص فصار التفسير بالنص مجاسا للتعليل اى اتم
 التفسير بالنص والتعليل واقترنا الا ان التفسير حصل بالتعليل قال قيل الا استبدال في ما ذكرت عن المثال ضرورة ان ادلا يمكن
 انجاز المواعيد المختلفة من المال المصنف ما بينهما فلا ضرورة لانه يمكن ان يفرق الزرق الموقوف من عين الشاة الا يرس انه
 لو اذنا بغير الاجماع فلا حاجة الى التفسير فاما الغيب مقامها قلنا انما يتكلم فيما اذا ادس عين الشاة لا فيما اذا ادس

فحيثما كان ذلك درجة اخرى فتقول فاذا دى عين الشاة يصير الفقير قابضا حق من حيث استماله تقوم مطلقا من حيث استماله فتقيد
 بالتمسك الشاة او لحم لان مطلق المال هو الموقوف وقبض حق الصدق يحصل بتقيد قبض حق نفسه فانه انما يقبض الشاة بالقبض قابضا
 اليه لنفسه بدوام اليد عليه فلا يكون الفقير قابضا بالاعتقاد لان المطلق غير المقيد فتعقد الحاجة الى ابطال قيد الشاة ويصير حق
 الصدق تعالى مطلقا ليتمكن قبضه حق نفسه اذ الاصل في كل تعين مختلفين يتبادران قبض واحد ان يجعل الحق الاول على وصف
 الحق الثاني ليتبادر الاول بقبض صاحب الشاة حتى كره على آخره حطة وعلية مائة درهم لآخر فطلب الدراهم صاحبه فقال للذي
 عليه الحطة او الدراهم التي على يده عندك من الحطة فادى الدراهم الى صاحبها كان صاحب الدراهم قابضا على نفسه واول
 حق صاحب الحطة منها الى الدراهم في ضمن الاداء ليتمكن قبضه قابضا للدراهم بقبض صاحب الدراهم فان قبضه يتضمن قبض حق
 صاحب الحطة حق نفسه لان الفرق ان هناك يحتاج الى الاستبدال بالمال افردها يحتاج الى ابطال القيد واذا ثبت انه
 عند اداء الشاة يصير ثوبا من الصدق تعالى باليتما من حيث انها تقوم بعشرة دراهم مثلا لا من حيث انها شاة كانت
 الشاة وغيره بل في ذلك سواء فاذا دى يجوز بطريق الدلالة كذا في الطريقة التي في قوله تعالى لا يجوز له ان يبيع ما يبيع لرفع
 المحل للصدق الى الفقير بدوام يده عليه بعد الوقوع الصدق تعالى بائنا اليد وهو لغير ما قلنا جواب عما يقال ان المحل للفقير
 جواز الاستبدال بالنص لا فائدة في التعليل بهذا فائدة تعدية الحكم الى محل النص فيه ولم يوجد هنا قاجاب بان جواز الاستبدال
 وان ثبت بالنص الا انه قد يكون بما يصلح لرفع حاجة الفقير وبما لا يصلح له فالتعليل لبيان ان الاستبدال انما يجوز بما يصلح لرفع
 حاجة الفقير من الاموال لا بما لا يصلح للمكالا اسكن للفقير داره مدة بنية الزكاة لا يجوز عن الزكاة لان المنفعة لا تصلح بدلا عن
 العين سنة في الباب لان العين خير من المنفعة على ما عرف او هو رد الكلام انخصر فانه لما زعم ان تعليلنا وقع لا بطلان حق مستحق
 للفقير للتعدية حكم شرعي الى موضع النص فيه بين اولا ان التفسير ان حصل حصل بتقيد النص وبين ثانيا ان التعليل لم يقع الا الحكم
 شرعي فان لهذا النص حكيم وجوب الشاة وصلاحيته الشاة الكفاية حتى الفقير فحق نفع صلاحيته الشاة وبين المنفعة الذي
 به صارت الشاة صالحة لكفاية حق الفقير لتعديها به الى ما لا نص فيه وبين ان تسليم الزكاة الى الفقير بقا الصدق تعالى على اخص
 سنة ابتداء القبض قرينة مطهرة للمودع عن الاقام كما قال الله تعالى لم يعلم ان الصدق هو القبول التوبة من عباده وياخذ الصدقة
 وقال جل ذكره عذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها تم يصير الفقير بدوام يده عليه لمن اراد اخراجه من بين اعداء
 واداهم على انه من فعل يصير الموهب له قابضا لا اثم قابضا لنفسه بدوام يده واذا وقعت تربيته مطهرة صارت من الاداء
 كما لا يستعمل على ما وقعت الاشارة النبوية اليه في قوله عليه السلام يا عيسى بن مريم ان الصدق تعالى كره لكم او سلخ الناس
 عنه رواية غسالة الناس وعوضكم منها خمس الخمس من القيمة وكان ينبغي ان يحرم الاتعاف بها اصلا كما كان كذلك في الامم
 الماضية حتى كانت النار تنزل فتحرق المتقبل من الصدقات ولم يكن يتخفف بها الا انما استل هذه الامة بعد ان ثبتت
 جنبها بشرط الحاجة كما اعلنت الميتة بالضرورة ولما لم تحمل للغة اذا لم يكن ما لا لعدم الحاجة فثبت ان حكم النص صلاحيته
 المحل للصدق الى كفاية الفقير لان حكم النص ما اوجب النص والمنص الوجب للشاة وجوبه صلاحيته ما صرف الى الفقير
 بعد ما بطلت في الامم كما عرفت فيكون ثبوت الصلاحية حكم النص وانما مسدست هذه الصلاحية

الصلاحيه للشاة باعتبار ان مال متقوم لان حاجه الفقير تنفذ باعتبار القوم لا يرى ان الدراهم الخمسة الواجبه سفل ما تنفذ
 متعاضدا لنصف شئ من الذهب الواجب في عشرين شقالا منه لو لم يكن متقوما لم ينفذ به حاجه الفقير اصلا فقلنا هذا
 الصلاحيه لعله القوم وعرنا هذا الى سائر الاموال لا شتر كل في العلة على موافقة سائر العلل فان حكمنا بقيم حكم النص مع
 بقا حكم النص في المنصوص عليه على قراره وبهذا يذهب التاخر فان صلاحية الشاة لا وادحق الفقير لم تبطل بهذا التعليل
 بل بقيت كما كانت فالصالح ان وجوب الشاة يفسد امرين كون الشاة حق الله تعالى علينا وصلاحية الشاة للكفاية
 حق الفقير الاول لا يقيد التعليل والثاني يقبله ولكن قبوله التعليل لا يفيد المقصود مع بقا الاول على حاله لان الفقير
 انما يخذ حق الله تعالى من العبد بركة لاحق العبد وحق الله تعالى لما يقبض في الشاة عينا كيف يمكن اخذ غير الشاة من
 والعبد باعتبار ان صلح الكفاية مع ان حق الله تعالى لم يثبت فيه الا انه لما ثبت بدلالة النص ان حق الله على جلاله في مطلق
 المال في عين الشاة امكنه اخذ غير الشاة لثبوت حق الله تعالى في بالذات و تعدية الصلاحية اليه بالتعليل ولوم يثبت
 حق الله تعالى في غير الشاة بدليل ولم يتعد الصلاحية اليه لم يثبت الجواز كما في ملكه فثبت انه لا بد من كلا امرين فذلك
 ذكر الشيخ رحمه الله قوله وانما التعليل حكم شرعي الى اخره بعد ما بين ان سقوط حق الله تعالى في الصورة حصل باذنه
 والى علم ومنها ان الشيخ عين الما في الشوب الخس لقوله عليه السلام ثم اغسله بالماء وقد غيرتم بالتعليل يكونه حزيلا
 للعين والاثر هذا الحكم حيث جودتم تطهير الشوب الخس باستعمال سائر المائعات مثل الخل وسخوه ومنها ما قالوا ان الشرع
 اوجب التكبير لا فتاح الصلوة بقوله تعالى وركب فكبر وقوله عليه السلام مفتاح الصلوة الطهور وتحريم التكبير وقوله عليه السلام
 لا عرس في الزرع على الصلوة ثم قل الله اكبر وانتم بالتعليل بالثناء وذكر الله تعالى على سبيل التنظيم غيرتم هذا الحكم في النهي
 عليه حيث جودتم افتتاح الصلوة بغير لفظ التكبير مثل قول الله جل والرحمن اعظم ومنها ان الشرع علق الكفارة بالوقوع
 لقوله عليه السلام لا عرابي الذي قال واقعت امرتي في نهار رمضان اعتكف رقبته احدث وقد غيرتم بالتعليل
 حكم النص حيث علقتم الكفارة باللفظ واوجبتموها بالاكل والشرب عملا فاشار الشيخ رحمه الله الى الجواب عن هذه النقطة
 الشكائية بقوله وهو ان الجواب مطلق المال وتعدية الصلاحية لغيره الحكم الشرعي الى غير الشاة فقلنا في مسئلة
 ازالة النجاسة بالمائعات ان الواجب ازالة النجاسة عن الثوب لئلا يكون مستعملا لها حاله اداء الصلوة والماء والى
 صالحة للماء لانه كما ان الواجب في الزكاة دفع الحاجة الفقير والشاة الصالحة الا ان يكون استعمال المال واجبا
 بعينه بدليل ان من لثة الثوب الخس وقطع موضع النجاسة بالمقراض او احرقه بالنار سقط عنه استعمال الماء ولو كان
 استعماله واجبا بعينه لم يسقط بدون العذر كما في ازالة احدث ثم كونه الصالحة لازالة حكم شرعي لان الازالة
 لا تحصل به الا بالحكم بعدم نجس حاله الاستعمال واختلاطه بالنجاسة اذ لو حكم بنجاسته باول الملاقاة لم تحصل الازالة اصلا
 ولبقى الثوب نجسا ابدا كما لو ازالها بالبول والحكم بعدم نجس في تلك الحالة شرعي كما ان الصلاحية في تلك المسئلة امر
 شرعي فمضى عدنا هذا الحكم الى سائر الصلح له كالحل وكل ما ينصرف بالعصر فقد بقى حكم النص وهو كون الماء الصالحة للتطهير على
 ما كان قبله من غير تغيير وهذا بخلاف التطهير عن احدث حيث لا يجوز الا بالماء لانه ثبت غير معقول المعنى فيقتصر على مورد

بالتفسير

النفس علی ما ینبایه فی الکشف وکذلک التکبیر لیس بواجب لیس کما زعم المحقق بل الواجب عمل اللسان عمل شهادته علی الله تعالی والتکبیر شرع لتفصیل عمل اللسان بذكره بمنزلة الالة للفعل لان الصلوة عبادة بدنية والمستحق فیها افعال تحمل علی اعضاء مخصوصة تنجی عن التعظیم كالقيام للقدم والركوع للظهر والسجود للجنب واللسان من جملة البدن ومن الاعضاء الظاهرة من وجهه وكان المستحق استعماله بالحصول به تعظیم ما هو شهادته علی الله سبحانه فبین ان شرع التکبیر لان يحصل التنادیه الاله هو المستحق - فی نفسه کما ان المستحق فی السجود ان یصیر کجبه ساجدة لا ان یصیر الارض مسجودا بها وكما ان المستحق فی ذکر کلمة الشهادة اداء ما علی اللسان من عمل الايمان وهذه الکلمة الاله بها يحصل الاداء لان يكون الرکن ان تعبر هذه الکلمة مذكورة بلسانه ولما اقام مقامها سائر الکلمات بالفارسية والعربية وغيرهما واذ ثبت ان الواجب عمل اللسان صح التعلیل واثباته غیر التکبیر مقامه لان عمل اللسان لا یبدل به وانما یتبدل الالة والالة فی تحصیل العمل لا تجب مقصوده بل المقصود تحصیل العمل بها الصلاح لذلك العمل کالسجدة والکتابه والسکین للتفتیحه فلم یکن لها صنفه فی نفسها الا صلاحیه للعمل والتعلیل واثباته الاله اخرى مقامها لا یتبدل علیها وانما تتبعه صالحة بعد التعلیل کما كانت ویقی استعمالها واجبا اذا اضطرر الی تحصیل العمل بان لا یجد الاله اخرى وهو کقوله علی الله علیه وسلم ویستنج بثلاثه امبار فان تعین الحجر لا یدل علی عدم جواز اقامته المذمومة بل الحجر آله یجوز ان تعین ویجوز ان یتخیر بینها و بین ما فی معناها ولا یلزم علیه القراءة میث لا یقوم ذکر اخر مقامها لان الواجب عمل اللسان عمرا قراءة وللقراءة فضیلة لیس لغيرها من الالفاظ وسبب ان یقر ومن عند الله تعالى ویجزم علی العاقل والجنب قراءة فلا یجوز اقامته غیرها من الالفاظ مقامها الا یرى ان غیر لقائه من النور لما ساء فی الفاتحة فی الفضیلة المذكورة قام مقامها فی اجواز وان نعینت الفاتحة بالسجدة ولا یلزم علیه الا ان ایضا لان الواجب هو الاعلام بخبر الصلوة والاعلام لا یحصل الا بهذا الذکر المخصوص وكذا الکفارة متعلقة بالافطار الذی هو السبب الموجب لالائه هو الجنایة علی الصوم ولما اضيفت الیه قیلة كفارة الفطر والجماع الیه صالحة للفظ وكما ان الاكل والشرب الیه صالحة للفظ ایضا فیه عدینا هذا حکم الاله الاكل والشرب یتبع الجماع الیه صالحة کما كانت من غیر تفسیر بالتعلیل ثلثا من احکام النصوص قوله وبهذا تبیین ان اللام فی قوله تعالی انما الصدقات للفقراء والمساکین لام العاقبة اے یصیر بعاقبة اولائه اوجب الصرف الیه بعد ما صار صدقة وذلک بعد الاداء اے الله تعالی فصاروا علی هذا التحقیق مصارف باعتبار الحاجة وهذه الاسماء اسباب الحاجة وهم یجثم للزکوة بمنزلة الکعبة للصلوة کما قیلة للصلوة وكل جزء منها قبله لما كانت الزکوة عاقبتها للفقیر قبل الاداء عند الشان فیه رحمه الله حصل اللام فی قوله انما الصدقات للفقراء علی لام التملیک فقال وجب اشرع الزکوة للاصناف المذكورة فی هذه الایة واذنا فیما الیهم باللام الموضوع للتملیک فتدل علی استحقاقهم بالشركة بقضیة اللام لمن اوصی بثلث مال لاما اولاده وللفقراء والمساکین کان الثلث یمیز علی الشركة بقضیة اللام فثبت ان حکم النص حمل الصدقات مشترکة من الاصناف المذكورة حتی وجب صرفها الیهم ولم یجوز الاقتصاف علی صف واحد وقد ابطم تجوز الصرف اے صنف واحد و اے فقیر واحد حق الباقین بالتعلیل وهو خلاف موجب النص لا تعدیه حکم فاشارة الشیخ الی اجواب بقوله وبهذا تبیین

ثمين اسي به ذكرنا ان المودعي يفتح الله تعالى على المخلص في ايمانه بالحق ثم يصير للفقير في حالة البقاء به وادام مده عليه ثمين
 الدليل على ثمين ان اللام في هذه الآية لام العاقبة كما في قوله تعالى فانفقته ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ومنه قول
 الشاعر فليمت تندا الوالدات كخا لها كما الخراب بالمد وتنبى للمساكن اسي يصير الواجب او ما هو حق الله تعالى على المخلص بعاقبة للفقراء
 وان لم يكن لهم فيه حق في الابتداء كما ان نقاط ال فرعون لموسى صار بعاقبة للعداوة والحزن لما ادى اليها وان لم يكن
 في الابتداء لذلك الفرض وكما ان التذلل والبناء صار بعاقبة للموت والحزن والخراب وان لم يكونا في الابتداء لعدوهم ليعرف
 وذكر في المطلب ان اللام لقصر خبر الصدقات على الاصناف المذكورة المدودة وانما محتملة بها لا يخرجها الى غير الاستحقاق
 جميعا كما يقال فما اخلافة لقرئش به لا لا تقدرهم ولا تكون لتغير ويقتل ان تصرف الى الاصناف كلها وان تصرف الى بعضها وهو
 مذهب عمر وعل و ابن عباس وابن مسعود وحذيفة وسعيد بن جبيرة والفضاك و ابى العاليت و ابراهيم النخعي و يمين بن مهران
 وغيرهم من الصحابة والتابعين فانهم يرون قوله الله اوجب لهم بعد ما صار صدقة دليل اخر على ان اللام للعاقبة معطوف
 على الاول من حيث المعنى يعني لان الواجب لما كان خالص حق الله تعالى كانت اللام للعاقبة ولان النص اوجب الصرف بعد
 ما صار صدقة حيث قيل فما الصدقة للفقراء ولا يتل على الاموال التي وجب احادها للفقراء وذلك اسي صيرورة المال صدقة انما
 يكون بعد الاداء الى الله وذلك لا يتحقق قبل قبض الفقير كانت اللام للعاقبة لان الواجب قبل التسليم ليس بعد قبض له صلاحية ان
 يصير صدقة بالقبض ولما للفقير بعد القبض وصيرورة صدقة لانه لما كان في الحال فيكون اللام للعاقبة اسي يصير الواجب بعاقبة
 صدقة ولما للفقير يستعمل ان يكون معناه انا ان ملنا ان اللام للتمليك لا يدل ذلك على ان الواجب قبل الاداء يكون ملكا للفقير لان
 النص والله تعالى اوجب الملك لهم في المال بعد ما صار صدقة وذلك انما يكون بعد الاداء الى الله تعالى بقبض الفقير فلا يكون في
 الآية دليل على ان الواجب قبل القبض حق الفقير فلا يجب صرفه الى جميع الاصناف المذكورة وتبين انا بطلنا بالصرف الى صنف واحد
 حق السائقين لانه لو لم يكن لهم فيه حق قبل تسليم نصاروا على هذا التحقيق مصارف باعتبار الحاجة يعني لما ثبت ان الواجب خالص
 حق الله تعالى وان ذكر هذه الاصناف ليس لبيان الاستحقاق لانهم لا يصلحون لذلك العبادة كان ذكرهم لبيان المصروف
 الذي هو المال بقبضهم الله تعالى خالصا اسي لسبيل في هذا الحق الواجب الله تعالى صرف الى هؤلاء باعتبار الحاجة فانهم يحتاجون
 وفقيرهم صاروا مصارف لهذا المال الذي صار من الاوساخ لا لجد الاسم فان الغارم وابن السبيل والغارسة في سبيل الله
 تعالى ولو لم يكونوا فقرا ولا يمل لهم الزكاة ولو صاروا مصارف الاسم لحاجتهم اليهم مطلقا من غير اشتراط الحاجة كما في الموارث
 كذا الواجب في شخص واحد اسما مختلفا وبان كان مكاتب ابن سبيل ومسلما وغارما لا يستحق الاسما واحدا ولو كان لا يستحق
 بالاسم لا يستحق رجل اسم سما عظيمة كما في الارث اذا اجمع سببان في شخص واحد بان كان زوجا وابن عم يستحق بهما جميعا فعلم ان
 وجوب الصرف اليهم باعتبار الحاجة الا ان الحاجة تقع بهذه الاسباب في الاقلب فذكر الله تعالى هذه الاسماء التي هي اسباب الحاجة
 لتدل على ان الفقير استحقه بحاجة حتى شاركه غيره لما احتاج وان لم يكن سبب الفقير فعلم انهم مصارف ببلد الحاجة نصاروا جنسا واهلا
 كما قيل انما الصدقة للمتجربين باي سبب احتاجوا ثم تعلق الحكم بادنى ما يطلق عليه اسم محض على ما مر به فيهم بحيلتهم للزكاة مثل الكعبة للصلاة يعني
 لما ثبت ان النص لا يدل على استحقاقهم الواجب على صاحب المال بل يدل على انهم مصارف صالحة لغير الواجب اليهم كما في الزكاة الكعبة للصلاة فانما ليست

بستحقاق الصلوة ولكنها صالحة المصروف التوجه اليها في الصلوة فكما ان جميعا قبله وكل جزئها قبله كان جميع الاوصاف المذكورة مصرفا وكل واحد منهم مصرفا وتبين بما ذكرنا ان حكم النص بيان انهم مصروف الزكوة وبالتعليل لا يتغير هذا الحكم لانهم صالحون المصروف اليوم بعد التعليل صرفت اليوم ام لا كاللجنة قبله وصالحه المصروف الصلوة اليها اذ واستقبلها فعل العباد لا ويشين ان المقسوم بينهم حكم ان كانوا مصروف الزكوة وقد ثبتوا كذا لك فلا يجوز لاحد ان ينكر كونهم مصروف الا ما امتنع من المولفة قلوبهم فانهم كانوا مصروف بعبادة آخر وهي احكام كليم الله تعالى واعز اذ دنيه بالاحسان لا الحاجة المصروف اليه الى الحق وكان ذلك بابا على حدة كتاب العادل اليوم يعطى لغيره على الحاجة بل جزاء على حدة في العمل للفقر في جنابة الصدقات كذا في الاسرار قوله واما ركنه اى ركن القياس فما جعل اى الشئ الذي جعل علماء الى اخره لكن الشئ جانبا الاقوى لغة وفي عرف الفقهاء ركن الشئ مالا وجوده لكون الشئ الاب كالتقيام والركوع والسجود للصلوة ولما لم يكن للقياس وجود الا بالمعنى الذي هو مناط الحكم كان ذلك للمعنى ركنا فيه وانما سماه علماء لان الموجب في الحقيقة هو الله تعالى والتعليل اسرار على الاحكام في الحقيقة لا موجبات فكان ذلك المعنى معرفا لحكم الشئ في المحل وهو معنى العلم ثم الحكم في المنصوص عليه ان كان مضافا الى النص وفي الفرع الى العلة كما هو مذنب مشائخنا العراقيين والقاضي الامام ابى زيد والشيخ ومن تابعهم يكون ذلك المعنى علما على وجود حكم النص في الفرع وان كان الحكم مضافا الى العلة في الاصل والفرع جميعا كما هو مذنب مشائخنا يسمونهم قدس اصحابنا وجمهور الاصوليين يكون ذلك المعنى علما على ثبوت حكم النص في الاصل والفرع معا كما اشتمل عليه النص يعني ينبغي ان يكون ذلك المعنى الذي جعل ندما على حكم النص من الاوصاف التي اشتمل عليها النص لا بصيغة كاشتال نص الربا على الكيل والجنس او بغير صيغة كاشتال نص النسي عن بيع الا بقر على العجز عن التسليم لان ذلك المعنى كما كان مستطاس النص لا بد من ان يكون ثابتا به صيغة او ضرورة وجعل الفرع نظيره في حكمه لوجوده فيه الضمير في له وحكمه راجع الى النص وفي لوجوده راجع الى ما هو الباطن وفي فيه للفرع يعني وجعل الفرع مماثل للنص اى المنصوص عليه في حكمه من الجواز والفساد والحل والحرم بسبب وجود ذلك المعنى في الفرع وقيل هو حار من العلة القاصرة وذكر بعض المحققين ان اركان القياس الاصل والفرع وحكم الاصل والوصف الجامع اما حكم الفرع فثمره القياس لتوقفه عليه ولو كان ركنا فيه لتوقف على نفسه وهو محال وهذا احسن لان انعقاد القياس كما لا يتصور بدون المعنى لا ينفك بدون الثلاثة الباقية قوله وهو الوصف الصالح المعدن بظهور اشره في جنس تفسير لما جعل علما واعلم ان القياسين اتفقوا على ان كل اوصاف النص بحيلتها لا يجوز ان يكون علة لاشياء كثيرة من الاوصاف في الحكم فان من المعلوم انه لا يدخل الوصف المذكور المذكور في قوله عليه السلام للجامع في بخار رمضان اعتق رقبة في الحكم فان التركي والمندى فيه سواء ولا المعنى الحرمة ولا الوقوع الا بل فان الكفارة تجب على العبد والزنا ويوطى الامة وكذا الحكم في سائر الجوارح فانها يشتمل على مكان كذا وزمان كذا ولا يدخل مثل هذه الاوصاف في الحكم فيثبت ان التعليل بجميع الاوصاف مستقيم لان التعليل بجميع الاوصاف لا يتعدى لان جميع الاوصاف لا يوجد الا في المنصوص عليه وذلك فاسد واتفقوا ايضا على عدم جواز التعليل لكل واحد من الاوصاف لما بينا انه لا تأثير لجميع الاوصاف في الحكم الا يرد ان الحنابلة شتمل على انها مكيلة مطعومة مقتاتة جسم شتى ولم يقل احد ان كل وصف من هذه الاوصاف علة الحكم الموقوف فيها بل العلة ببعض هذه الاوصاف واتفقوا ايضا على انه لا يجوز للعلل ان يعلل باى وصف شاء من غير دليل لان ادعاء وصف من الاوصاف انه علة بمنزلة دعواه الحكم فلا يسمع من غير دليل واذا لم يكن بد من اقامة الدليل

وهو ان الحكم فلا يبيح من غير دليل واذا لم يكن بد من اقامة الدليل فالنص يصلح دليلا على العلة بلا خلاف سواء دل عليها بطريق الصحيح
 لقوله تعالى صلواته لداوى الشمس قوله عليه السلام كنت منكم من ادعوا لحوم الاضاحى لا بل الرأفة على العاقلة او بطريق التنبية
 والاشارة مثل قوله عليه السلام اريت لو تمضت بماء ان ينقض الرطب ذابفت ثمرة طيبة وماء طهور من يدل دينة فاقبلوه
 وكقول الراوى سبي رسول الله عليه السلام فسيذكرني ما عز فرجم وكذا الاجماع يصلح دليلا عليها بالاجماع وعند عدم النص والاجماع اختلافهما
 يصلح دليلا على العلة فقالت جماعة منهم الاطراذ وهو وجود الحكم عند وجود الوصف من غير ان يعقل فيه معنى من تأثير او اخالة تصح دليلا عليها
 ظهور الدلائل التي جعلت التباس جهة يقتضي جواز التعليل لكل وصف من غير ان يعقل فيه معنى الا انه اذا لم يكن سطر ادل على عدم اعتبار الشرح اياه
 لان تعلق الحكم من العلة اشارة النقص في ذلك غير جاز على صاحب الشرح ولان على الشرح امارات على الاحكام اذا الموجب في الحقيقة فهو الله تعالى علم
 يشترط فيها ان تكون محمولة على المعامل الشرط في الوصف الذي كان هو علمه ان يتميز عن سائر الاوصاف بدليل قطعي او ظني والا طراف
 يصلح لذلك لان الدوران بها حصل ولم يكن مانع من الحكم بالعلة حصل العلم او الظن عادة يكون المدار وهو الوصف
 عليه لا اتر وهو الحكم كما اذا ادعى انسان باسم فغضب ثم ترك دعواه به ولم يغضب وتكر ذلك مراد العلم ان دعاه بذلك اسم هو سبب الغضب
 وقال فاستتم لا يصير الوصف جهة بحد والا طراذ لان الاطراذ كما يوجد بين الحكم والعلة يوجد بين العلم والظن فممكن بد من معنى يعقل وهو قبول
 جمهور الفقهاء من السلف والخلف رضوا عنه منهم وذلك لمعنى ان يكون الوصف صالحا للحكم ثم يكون معادلا واتفق هؤلاء على ان
 المراد بصالح الوصف ملائمة اى موافقة ونسبته للحكم بان يصح اضافته الحكم اليه ولا يكون نابيا عنه كاضافة ثبوت الفقرة بالسلام
 احدى الزوجين الى اياه الاخرى بالسلام لانه بالنسبة الى وصف الاسلام لانه ناب عنه لان الاسلام عرف عام للحقوق لا
 قاطعا لما ذكره المحطور يصلح سببا للعدو به والباح سببا للعبادة ولا يجوز عكسه لعدم الملائمة وهو المراد من قوله وهو ان يكون اى حصل الملائمة
 في الوصف ان يكون الوصف الذي جعل علة على موافقة العلة لنقله عن الرسول عليه السلام وعن السلف رضوا عنه فانهم
 كانوا يعلمون بانه صاف ملائمة مناسبة للاحكام غير نابعة عنها فما كان موافقا لما يصلح ان يكون علة وما لا فلا قال الخراساني
 رحمه الله المراد بالنسبة ما هو منهاج المصلح بحيث اذا اضيف اليها الحكم انتظم كقولنا حرمت الخمر لانها تحل العقل الذي هو مدار التكليف
 وهو مناسب لكقولنا حرمت لانها تقف بالزبد وتحفظ في الدين فان ذلك لا يناسب واختلغوا في تفسير العدالة فعدالة الوصف
 تثبت بالتأثير وهو ان يكون الينس ذلك الوصف تأثير في جنس ذلك الحكم في موضع اخر فعدا او اجما كما ذكر في الاسلام في بعض مصنفاته وقال بعض اصحاب
 الشافعي عدالة الوصف تثبت بكونه غيلا اى موثقا في القلب خيال القبول والصحة ثم يعرض بعد ثبوت الاخالة على الاصول
 بطريق الاحتياط لا بطريق الوجوب ليتحقق سلامته عن المناقضة والمعارضه وقال بعضهم بل العدالة تثبت بالعرض فان
 لم يرد اصل شاقص ولا من سائر سبب الا تسكو في ذلك بان الاثر من الوصف لا يحس بعلم بالحس ولا يوجب العقل
 ايضا لان ثبوت الوصف علة بالشرح لا بالعقل اذا العقل لا يتبدى اليه فوجب النقل عنه الى شهادة القلب التي هي المقبرة
 عند تقطع الادلة كالتحريم في باب القبلي عند تعذر العمل بسائر الادلة ويؤيده قول النبي عليه السلام لو ابصرت بن عبد
 ضع يدك مني فاستقرت فليكن فما حك في صدرك فدعه وان افتاك الناس فغبت ان العدالة يحصل
 بالاخالة والعرض بعد ذلك الاحتياط لا للوجوب بمنزلة ما لو كان الشاهد معلوم العدالة عند القاضي جائز له العمل بمشاهدته والعرض

العمل به عندنا ما لم يكن موثراً وعند أصحاب الشافعي رحمه الله ما لم يكن محملاً فاذا ظهر أثره وإخالفه فحينئذ يجب العمل به فالأصل أنه شرط لجواز العمل
 بالعمل والتأثير أو الإغاية شرط لوجوب العمل بمقتضى العمل بالعلية قبل ظهور التأثير لئلا يعمل بما حمله من مقتضى العمل ولم يقع حكمه
 أو يقتضي القاضى بشبه وغير ظاهر العدالة لأنه أي الوصف محتمل المراد من قيام الملازمة أي محتمل الرد من الشارع بأن لم يعتبر وعلمته كالأكل تأسياساً
 حلة لا خطراً إذ الشئ لا يبقى مع فوات ركنه لم يجعل حلة لأن الوصف ليس بعلة لذاته بل يجعل الشارع إياه حلة فلم يكن بمن دليلاً يعرف به حمة
 واعتباره في الشارع بعد ظهور ملازمته وذلك لأن يظهر أثره في مواضع من المواضع على ما بيننا فحينئذ يجب العمل به كالأكل الصغرى ولاية المال
 العجز لما كان ملازماً للصغر لقصور عقله فيم من هو كامل الرأي وإقرار الشفقة بمقاسه في التصرف في ماله بالأجل فكذلك يقوم مقامه في التصرف
 في نفسه أيضاً للمعجز فثبت أن التعليل بالصغرى ولاية الأكل تعليل لوصف موثراً وهو أي تعرف محمة الوصف بظهور الأثر فظهر تعرف صدق
 الشاهد بظهور أثره في منعه أي منع الشاهد وهو إضافة المصدر إلى المفعول والمانع الدين ويحتمل أن يكون إضافة المصدر إلى الفاعل
 منع الدين إياه عن تعاطي أي مباشرة مخطو رويته فالمراد من الدين والاستدلال بالأثر من سائر مخطو رويته استدلال بظهور أثره على
 ثبوت أثره وهو الصدق في الشهادة كما أن الوصف هو المؤثر والاستدلال بظهور أثره في وضع استدلال بظهور أثره على ثبوت أثره
 وهو الحكم الثابت بالقياس قوله ولما صار ثبوت العلة عندنا ملازمة بأثرها فثبتنا القياس على الاستحسان الذي هو القياس الخفي إذا توفى أثره وقد
 القياس لصحة أثره الباطن على الاستحسان الذي ظهر أثره دفع مناداة لأن العبرة بقوة الأثر وهو دون المظهر بالاستحسان في اللغة استفعال
 من الحسن وهو معد الشئ واعتقاده حسناً نقول أحسنه كذا أي عطفه حسناً وفي الاصطلاح قيل هو العمل من موجب قياس إلى قياس
 أقوى منه وليس بجائز إذ لم يدخل فيه الاستحسان الثابت بالأثر والأجمل أو الضرورة وقيل هو تخصيص قياس بدليل أقوى منه وليس
 تصحيحاً لأنه يشير إلى أنه تخصيص العلة وليس كذلك وعن الشيخ أبي الحسن الكرخي راجح وهو أن يعمل الإنسان من أن يحكم في المسئلة بمثل ما حكم
 في نظائرها إلى خلافه دليل أقوى يقتضي العمل من الأول واعتراض عليه بأنه يلزم أن يكون معنى ما قال وهو منيفه راجح في بعض المواضع
 تركت الأحسان بالقياس أي تركت الدليل الأقوى بالضعف وأنه غير جائز وأجيب عنه بأن المتروك سمي استحساناً لأنه أقوى من
 القياس نفسه ولكن انفصل بالقياس معنى آخر صار ذلك لمجموع أقوى من الاستحسان فترك العمل به أخذ بالقياس وقال بعض أصحابنا
 الاستحسان المعنوي هو القياس الخفي كما أشير إليه في الكتاب وإنما يسمى به لأنه في الأكثر الأغلب يكون أقوى من القياس الظاهر فيكون الأصل
 استحساناً ولما صاراً حاله النوع من القياس بقي الاسم وإن كان من جهة القياس الظاهر فاذا قال أبو حنيفة تركت الاستحسان الله
 القياس أراد به كذا البينة على أن فيه علة سوى علة الأصل أو حتى آخره يوجب ذلك خلاف هذا الأصل وإن الأحسن أن يذهب إليه لمن
 يرجح عندى لأنضمام معنى آخر إلى القياس الظاهر لوجوب العمل به أخذت به وذكره راسخاً في الإسلام أبو اليسر راجح أن الاستحسان إذا كان أكثر تأثيراً كان
 استحساناً تسمية لا معنى والاستحسان معنى هو القياس وأعلم أن بعض المتأخرين في المسلمين طعن على أبي حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى في
 تركهم القياس بالاستحسان الثابت بالرأي وقال إن حجج الشريعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس والاستحسان
 قسم خامس لم يعبر فيه أحد من جملة الشريعة سوى أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأصحابه أنه من دلائل الشريعة ولم يقيم عليه
 دليل بل هو قول بالتشبيهاً ترك القياس به تركاً للوجه الشبه به باليسر سجة لا تباع هو أي شهوة نفس فكان باطلاً ثم قال
 أن القياس الذي تركوا بالاستحسان أن كان حجة شرعية فالجدة الشرعية حق فماذا بعد الحق إلا الضلال وإن كان

لا تابع يوصى ان يشوبه نفس فكان باطلا ثم قال ان القياس الذي تركوه بالاستحسان ان كان حجة شرعية فالجواب الشرعية حق فما اذ البطلان
 الحق الا الضلال وان كان باطلا فالباطل واجب الترك ومما لا يشتغل بذكره وانتم قد ذكرنا في بعض مواضع اننا اخذنا القياس
 وتركنا الاستحسان بتكديت يجوزون الاخذ بالبطل والعمل به وذكرنا في الجنب ما يدل على قلة النوع وكثرة الشهور وكل ذلك
 طعن في غير وقتين من غير قوف على الماد ما يوجبته ما قبل قد اوضحنا في ان يقول في الدين بالتشبه او بعمل
 بما استحسنته من غير دليل قام عليه شرعا فالشيخ يرجع اشارة الى دفع لمعنى بقوله قد سئل على القياس الاستحسان الذي هو القياس الذي
 انه عند اصحابنا احد نوعي القياس فانه ينقسم الى حلي وخفي والاستحسان الذي هو وقع التنازع فيه هو القياس الحلي لا انه قسم
 اخر غير القياس انتم عوه بالتشبي ولا شك ان القياسين اذا تعارضا في حادثة يرجح احدهما بليل ان امكن ويشترك العمل
 بالآخر الا انه سمي بهذا الاسم للتمييز بين القياس الظاهر الذي يذهب اليه او لم اهل اجتهد وبين الدليل لعارض له واشارته
 الى انه هو المعمول به في الغالب ليه حجة على الاخر واعلم ايضا ان كل واحد من القياس والاستحسان المستوفى في مقابلة الاخر على وجه
 قاعد وجب القياس باضعف اثره ووضعه بالنسبة الى مقابلة من كل وجه وهو الاستحسان والثاني ما ظهر منه ضعفه وفسده اثره بالنسبة
 الى مقابلة في الظاهر ولكن انضم اليه معنى خفي وهو المؤثر في الحكم في التحقيق فانه يرفع به قسما ظاهرا وقوسا به وجه القياس واحد
 نوعي الاستحسان ما قوبى اثره بالنسبة الى مقابلة من كل وجه والثاني ما ظهر اثره بالنسبة الى القياس في الظاهر ولكن فيه فساد خفي
 بالنسبة الى معنى اخر انضم الى القياس ثم لاحظنا لما صارت عليه باثرا عندنا خلافا لابل الطرد وغيره ثم قد مرنا النوع الاول من الاستحسان
 لقوة اثره وان كان خفيا على النوع الاول من القياس وان كان جليا وقد مرنا النوع الثاني من القياس الجلي لقوة اثره الباطن
 على النوع الثاني من الاستحسان الذي ظهر اثره وخفي فساووه لما ذكرنا ان اعتبار قوة الاثر ونجته دون الظهور فان الدنيا
 ظاهرة والعقل باطنه وقد ترجع الباطن بقوة اثره وهو الدور لم والحل والصفوة على الظاهر فضعف اثره وهو الغنى والكدر وكذا
 العقل رجع وان كان باطنا على البصر وان كان ظاهرا لقوة اثره اذ راكمه وضمعت اثره اذ راكم البصر بالنسبة اليه فان قيل فالا
 للبعث للاحلة بمنزلة العدالة للشاهد ثم بعد ما ثبت اصل العدالة في الشهود لا يترجح البعض على البعض لقوة العدالة فيجب ان لا
 التزجج في الاقيسة لقوة الاثر بعد ما ثبت اصل التأثير فيها قلنا ميرورة الشهادة حجة بالولاية الشافعية بالحكمة والاسلام لا
 بالعدالة بل العدالة شريعة بارج جانب الحديث فبعد ما ثبت اصل العدالة لا يمكن التزجج بقوة العدالة مع مساواة الكل في القوة
 فاما ميرورة الوصف حجة فبالاثر فنجوز ان يترجح ما هو اقوى اثره على غيره الا لا نسلم ان القوة او الزيادة في العدالة مستصورة
 لان المراد بالعدالة هو الاجتناب عن مخطئ رات الدين وفيه لا يتصور الزيادة بل اذا جئنا بالكل كان عدلا ومن تركب
 واحدة منها لم يبق عدلا فاما قوة الاثر للبشر الحائلي فتصوره فيجوز ان يترجح بها البعض على البعض لكنه اقبل قوله بيان
 الشا الى اخره ولمسنا استارهم كل قسم من القياس بما يقابله من قسم الاستحسان ولم يكن يدس تقديم احد على
 الاخر عند تقابلهما الى الامر الى قسمين تقديم الاستحسان على القياس ونكسه واشيخ رحمه الله اشار الى القسم الثاني وعين مثاله
 بقوله بيان الثاني اى بيان القسم الثاني وهو تقديم القياس على الاستحسان بقوة اثر القياس وضعف اثر الاستحسان
 فمن تلاية السجدة في صلوة انه يركع بها قياسا الى اخره اذ اشارة السجدة خارج الصلوة وركوع بها لا يجوز لان الركوع خارج

الصلوة ليس بغيره فلا يثوب عما هو قربة بين قراها في الصلوة فان كانت السجدة في آخر السورة ان شاء ركن وان شاء سجدة قبل معناه ثلثا
 ركن ركوعا على حدة لتلاوة ان شاء سجدة لا غير لان الركوع يحتاج الى النية والسجدة لا يحتاج اليها لان الركوع يحتاج الى النية والسجدة لا يحتاج الى النية
 معني فمن حيث انه يوافقها معني يتبادر الى الواجب ومن حيث انه يشتمل على النية فيحتاج الى النية بخلاف السجدة لانها هي الموضع المأمور
 فلا يحتاج فيها الى النية وقيل معناه ان شاء اقام ركوع الصلوة مقام سجدة التلاوة واليه مال اكثر المحققين وان كانت السجدة في وسط
 سورة فينبغي ان يسجد بها ثم يقوم فيقرأ ما بقي ثم يركع وان ركن في موضع السجدة اجزاء وان ختم السورة ثم ركن لم يحز ذلك عن السجدة
 نوبها او لم ينوبها لانها صارت دينا لغوات محل الاداء وليس يرتادها صارت مقصودة بنفسها لان لا يكون مقصودا لا يجب دينا
 في الذمة كالطهارة الا في غير ثلثي الآية محل فصارت بشبهة العلية فلا يتبادر بالركوع ولا بالسجدة الصلوة ايضا لا في الشبهة في البسوط والخبرة فالجواب
 ان الركوع لا يثوب من سجدة التلاوة الا بشروطين احدهما النية والثاني ان لا يتخلل بينهما فاصل وذلك مقدار ثلث آيات ثم ان اراد
 ان يركع ركوعا على حدة لا اجل سجدة التلاوة على الفور غير ركوع الصلوة او اراد ان يقيم ركوع الصلوة مقام سجدة التلاوة
 على الفور اجزاء في القياس وبه نأخذ وفي الاستحسان لا يجزئ الا السجدة فمحتاج ههنا الى بيان وجه القياس والاستحسان
 او لا ثم بيان قوة اثر القياس وضعف اثر الاستحسان ثانيا ليقض هذا الكلام فوجه القياس ان الركوع والسجدة يشابهان
 في معنى الخضوع ولهذا اطلق اسم الركوع على السجود في قوله عز ذكره وخرب كما هي ساجدا لان الخوض هو السقوط وان
 سجد في السجود دون الركوع ويحتاج ركعت الخلة وسجدت اذا طأ طأ راسها وكما ثبت التشابه بينهما بسقط
 الواجب عند الركوع كما يسقط الواجب عند الركوع كما يسقط بالسجود او يقال لما ثبت التشابه بينهما ينوب الركوع
 من السجود كما ينوب لقيمت من الواجب في باب الزكوة فهذا قياس ظاهر لا حاجة فيه الى زيادة كامل بل هو اعتبار
 لاحد الفعلين بالآخر فظاهر التشابه فظاهر قوله لان النقص قد ورد به اي بالركوع في مقام السجود قال الله تعالى وخرب كما
 واناب اي ساجدا وان كان يدل على ان يتسكك بظاهر النقص وليس بقياس لكن المقصود منه ما ذكرنا وجه الاستحسان
 المستخرج احراز بالسجود وقوله فاسجدوا لله واسجدوا لركوع خلاف السجود اي حيزه حقيقة الا يرى ان
 الركوع في الصلوة لا يثوب من سجود الصلوة ولا السجود من الركوع فسلان ينوب من سجدة التلاوة
 كان اولى لان القرب بين ركوع الصلوة وسجودها من حيث ان كل واحد منهما موجب التحريم اظهر من القرب بينه وبين سجود
 التلاوة الا يرى انه لو تلاها خارج الصلوة فركع بها لم يحرم عن السجود في ظاهر الرواية ففي الصلوة اولى ان لا اقام ركوع الصلوة
 مقام السجود لان الركوع مستحق بجهة اخرى وكذا ان التي بركوع على حدة لانه ليس من افعال الصلوة اذا التحريم لم تنفذه فلهذا
 اي ما ذكرنا ان الركوع خلاف السجود حقيقة الى احسنه اثر ظاهر لان المأمور به لا يتبادر بالاثبات بما يخالفه ففسد
 وجه القياس معاصر مرجوحا لان هذا عمل بحقيقة كل واحد منهما فاما وجه القياس فمجاز محض اي ثابت بدليل
 هو مجاز محض لان المراد بالركوع السجود باتفاق المفسرين فاثبات التشابه هو القرب بينهما بهذا الدليل وبهذا
 القياس عليه يكون بمنزلة العمل بالمجاز في مقابلة الحقيقة ولهذا اسيدنا الثاني استحسانا لانه اقوى واخفى بالنسبة الى الاول
 كما ترى فهذا بيان ظهور اثر الاستحسان وظهور فساد القياس بمقابلته لكن القياس اولى اي بالعمل به باثره الباطن

أي بسبب قوة اثره الباطن الذي يتفطن من الاستحسان بيانه أي بيانه بيان الاثر الباطن للقياس ان السجود عند السكادة
 لم يشرع فيه مقصودا أي لم تجب قرينة بعينه والدليل على انه غير مقصود بنفسه انه غير مشروط بطريق الاستعداد بنفسه ولم يشرع
 بالركوع بالركعة كما لا يلزم الطهارة به وإنما المقصود مجرد ما يصلح تواتر المعاني يحصل به مخالفة المشركين الذين استغنوا عن السجود
 عند تعالي استكبارهم والاعتداد بالمقرمين الذين يتبادروا الى السجود تقريرا واختيارا كما اخبر الله تعالى عن الفريقين في مواضع
 السجود وفي النصوص المذكورة في تلك المواضع مثل قوله تعالى او لم يرو الى ما خلق احد من شئ يتقيو ظلاله من
 اليمين والشمائل سجدا لله لهم سن في السموات ومن في الارض ومن في السموات والارض
 لم يحدا وكما لو لم يسجد ما في السموات وما في الارض من دابة اشارة الى ان المراد من السجود والتواضع والرفع
 والامتناع وكذا عدم اقتضائه بالركوع كما في السجود والصلوة وشريعة المتأمل في دليل على ان عينه ليس بمقصود بل المقصود
 منه التواضع لكن بشرط ان يكون عبادة بقوله تعالى ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادة وبالاجماع ولهذا اشرط
 فيه الوضوء واستقبال القبلة والركوع في الصلوة يجعل هذا العمل في يحصل ما هو المقصود من السجود بالركوع في
 الصلوة للحصول على التواضع والعبادة فيه فيقطع عنه السجود به كما سقطت الطهارة للصلوة بطهارة وقتت لغير الصلوة
 وكما السعي الى الجحمة فيقطع بالسعي لعبادة المريض بخلاف سجد الصلوة حيث لا يجوز اقامة الركوع مقامه ولا عكسه لان
 كل واحد منهما مقصود بنفسه ثبت ذلك لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اركعوا واسجدوا او قول عليه السلام
 من حيث كان على الارض امرت ان اسجد على سبعة اعضاء وغير ذلك من الآثار فلما يتبادر في نفسه والركوع في غير
 أي بخلاف الركوع في غير الصلوة حيث لا ينوب عن سجد السكادة في ظاهر الرواية لان الركوع في غير الصلوة ليس بعبادة
 والشرط فيما يتبادر به السجود ان يكون عبادة فخصر الاثر الخفي للقياس وهو حصول المقصود بالركوع مع ان
 الظاهر وهو اعتبار نفس التشبيه والعمل بالمجاز مع اسكان العمل بالحقيقة اولى من الاثر الظاهر للاستحسان وهو العمل
 بالحقيقة مع الفساد الخفي وهو جعل غير مقصود مساويا للمقصود قوله أي القياس الذي يرجح على الاستحسان لقوة اثره
 الباطن قسم من وجوده أي قل فانه لم يوجد الا في شئ مسائل اوسع منها ما اذا ادعى الركن الواحد رطلان كل واحد
 منها يعقل رطلين بالالف وتضمنه وتقيم البنية في الاستحسان يقتضي بانه مرسوم عند ما يجعل كأنها ارتفعتا لهما
 التام في كفا في الغرض والهدى كما لو ادعى الشراء في القياس تبطل البينات لتعدد القضاة بالكل لكل واحد
 منها للاستحالة وتعدد القضاة لو احده بعينه لعدم الاولوية ولكل واحد بنصفه لتأدية الى الشيوع المانع من صحة الركن
 فحينئذ التماثل واخذنا بالقياس لقوة اثره الباطن فان كل واحد منهما يدعى عقدا على ما وثبت في حقه فيكون وسيلة
 الى مثل الف في الاستيفاء وبهذا القضاء ثبت عقد واحد وجبس يكون وسيلة الى شطره في الاستيفاء فيكون
 قضاء على خلاف مقتضى الحجة بخلاف الركن من رجلين فان العقد سناك واحد فيمكن اثبات موجب العقد بتعدد
 في المحل بخلاف دعوى الشراء وانما لم يجعل ذلك كأنها اشتراعا اذا جعل كذلك لما ثبت الخيار لهما كما لو باع شيئا
 جميعا يعتقد واحد منهما ما اذا وقع الاختلاف بين المسلم اليه ورب المسلم في ذرعان المسلم فيه في القياس تماثلان

فانه وفي الاستحسان القول لقول المسلم اليه وجه الاستحسان ان المسلم فيه مبيع فالاختلاف في وزمانه لا يكون اختلافاً في
 اصله بل في وصفه من حيث الطول والبسعة وذلك لا يوجب التخالف كالاختلاف في ذرعان الثوب لمبيع بعينه وجه القياس
 انما اختلافه في المستحق بعد المسلم وذلك يوجب التخالف ثم اثر القياس مسته ولكنه قوسى من حيث ان عقد المسلم انما يتعقد بالاداء
 المذكورة لا بالاشارة الى المعين فكان الموصوف بانه سيج خسر في سيج غير الموصوف بانه اربع في ست وهذا ايقين ان
 الاختلاف هنا في اصل المستحق بالعقد وذلك يوجب التخالف فلذلك اخذنا بالقياس ومنها ما اذا اقرارية السجدة
 في ركعة فسجد لها ثم اعادها في الركعة الاخرى في الاستحسان يلزمه سجدة اخرى وهو قول محمد بن وهب في القياس لا يلزمه
 قول ابى يوسف ربح الاخر ومنها ان الرهن بهر المثل رهن بالمتعة استحسانا وهو قول محمد بن وهب في القياس لا يكون هنا
 بها وهو قول ابى يوسف ربح ومنها غاصب العقاد في الاستحسان ضامن وهو قول محمد بن وهب في القياس ليس بضامن
 وهو قول ابى يوسف ربح قابو يوسف ربح في هذا المسائل من الاستحسان الى القياس لقوة قوله فاما الاول فيقولون
 الاستحسان لقوة اثره على القياس فاكثرسن ان يحصى كما قالوا فيما اذا دخل جماعة الخزرفقولي بعضهم اخذ المال
 قطعوا جميعا في الاستحسان وفي القياس يقطع الحامل وحده وهو قول زفر بن لان السرقة تتم بالاختراع
 ولم يوجد الاخراج الاسن الحامل وجه الاستحسان ان الاخراج وجد من الكل معنى للمعاونة كما في السرقة الكبرى
 فيجب قطع الكل وكما قالوفين حلف اليلبس بذ الثوب وهو لا بسه فمنع من ساعته لا يثبت استحسانا وفي القياس
 يثبت لوجود اللبس بعد اليمين وجه الاستحسان ان اليمين تعقد للبر والتحقق البر لا باشتداد زمان الترخع عن اليمين
 ضرورة تحقق البر وكما قالوا في سور سباع الطبرانه طاهر مكره استحسانا وفي القياس يحس اعتبارا بسور سباع البهائم وجه
 الاستحسان ان السبع ليس نجس العين بدليل جو انما لا انتفاع شرعاً من غير ضرورة وقد ثبت نجاسة لحمه لان الحرمة لا للكرامة
 مع صلاحية الغذاء دليل النجاسة فثبت صفة النجاسة في لعانة بقوله من اللحم وانه يشرب بلسانه الذي هو رطب
 لمعابه فينجس سورة ضرورة محالطة لعابه الماء فاما سباع الطير فيشرب بالتقار وهو طاهر بذاته لانه عظم جان فلما كان
 الماء بلاقاة نجاسة فيبقى طاهراً الا اثبتنا صفة الكرامة لعدم تحايسها من الميتة والنجاسة فكانت كالدجاجة الحلافة ففي حنبل هذه
 المسائل رجح علماء ونازحه الاستحسان لقوة اثره الباطن على القياس الذي صنعت اثره فثبت ان الاعتبار لقوة
 الاثر عند عدم الظهور او الخفا قوله ثم المستحسن بالقياس الحق اعلم ان الاستحسان لا يقتصر على القياس الخفي الذي ذكرنا
 بل هو انواع اربعة استحسان بالاثرو هو ان يرد النقص بخلاف القياس واستحسن العمل بالنقص ويترك القياس بمثل
 المسلم فان القياس يابي جوازه لان المعقود عليه الذي هو محل العقد معدوم حقيقة عند العقد والعقد لا يتعقد في
 غير محله الا انما تركنا القياس بالاثر الموجب للتخص وهو قول الراوى ورفض في السلم وهو قوله عليه السلام من اسلم
 منك فليسلم في كيل معلوم والحديث واقنا الذمة التي هي محل السلم فيه مقام ذلك المعقود عليه في حكم جواز السلم والاستحسان
 بالاجماع وهو ان يعتقد اجماع على خلاف القياس الظاهر مثل الاستطلاع فيما فيه للناس تعامل بان يامر انسانا ليحرز له
 خفاً مثلاً بكذا وبين صفة مقداره ولا يذكر له اهل ولا يسلم اليه الدراهم ولا يسلم فانه يجوز القياس فيقضى عدم جوازه لا بنوع

يترجى معدوم الحال حقيقة وهو معدوم وحدنا في الذمة ولا يجوز بيع شيء إلا بعد تعيينه حقيقة أو شبهة في الذمة كالسليم فإما مع المعدوم
 كل وجه فلا يتصور عقد لكنهم استحسنوا تركه بالإجماع الثابت بمعامل الأمانة من غير تكبير لأن جهة الخطأ في القياس بالإجماع تعيين
 في هذه الصورة كما يتعين بالنقص فيكون واجب الترك ولا يقال بالإجماع وقع معارضا للنقص في هذه الصورة وهو قوله عليه السلام
 لا تبع ما ليس عندك لأننا نقول قد صار النقص مخصوصا في حق هذه الحكم بالإجماع فيقيس القياس الثاني في الجواز معارضا للإجماع
 منقطع اعتباره لمعارضته بالإجماع واستحسان بالضرورة وهو أن يترك القياس النظام لضرورة دعت إليه مثل الظاهر
 الحياض والآبار والآلات فان القياس بابي طهارة هذه الأشياء بعد نجسها لأنه لا يمكن صلب الماء على الحوض والبير تطهر وكذا الماء
 الداخل في الحوض والذي ينبع من البئر ينجس بطلاقة النجس والدلو يتنجس أيضا بطلاقة الماء ولا يزال يعود ويؤتى نجسة
 وكذا الآبار إذا لم يكن في أسفلها ثقب يخرج الماء منه إذا جرى أعلاه لأن الماء النجس يجمع في أسفلها فلا يحكم بطهارة الآبار
 استحسنوا ترك العمل بموجب القياس للضرورة المحوجة إلى ذلك لعامة الناس وللضرورة تائثر في سقوط الخطاب واستحسان
 بالقياس الخفي لما بيننا فالشيخ رحمه الله أشار إلى امتساعه وقرق بين القسم الأخير وبين سائر الأقسام فقال المستحسن أي الاستحسان
 بالقياس الخفي يصح تعدية إلى محل آخر لأنه وإن اختص باسم الاستحسان فهو قياس شرعي في الحقيقة وحكم القياس الشرعي
 التعدية على ما ستعرف بخلاف الأقسام الأخرى فإنها غير معلولة بل هي معدول بها عن القياس فلا يقبل التعدية ثم بين شيئا لما ذكر
 فقال لا ترى أن الاختلاف في الثمن قبل قبض الثمن والبيع لا يوجب يمين البائع قياسا لأنها لما اتفقا على البيع فقد
 اتفقا على أن البيع ملك للمشتري والمشتري لا يكون مدعيا على البائع شيئا في الظاهر بل البائع يدعي زيادة الثمن والمشتري
 ينكر فإن كان القياس بالنظر إلى سائر الخصومات أن يسلم البيع إلى المشتري بما اقتربه ويخلفه البائع على الباقي وفي الاستحسان
 يجب اليمين على البائع كما يجب على المشتري لأن المشتري يدعي عليه وجوب تسليم البيع باحضار أقل الثمن الذي يقره والبائع
 ينكر تسليم البيع بما يعرفه المشتري من الثمن والبيع كما يوجب استحقاق الملك على البائع يوجب استحقاق اليد عليه عند
 وصول الثمن إليه وهذا هو وجوب التحالف قبل القبض حكم تعدى إلى الوارثين حتى لو مات المتعاقدان ووقع اختلاف بين
 وشهما في مقدار الثمن قبل القبض تجري التحالف بينهما لأن الوارث قائم مقام المورث في حقوق العقد فوارث البائع
 يطالب وارث المشتري بتسليم الثمن ووارث المشتري يطالب بتسليم البيع فيمكن تعدية التحالف إليهما وتعدى إلى الإجارة أيضا
 حتى لو اختلف القصار ورب الثوب في مقدار الإجارة قبل أن يأخذ القصار في العمل يتخالفان لأن التحالف مشروع لدفع
 الضرر عن كل واحد منها بطريق الضم لمعويته إليه راس المال وعقد الإجارة يحتمل الفسخ قبل إتمام العمل كالمبيع ويمكن أن يجعل كل واحد
 منهما مدعيا ومنكر على الوجه الذي قلنا فيجري التحالف بينهما فاما بعد القبض أي الاختلاف الذي وقع بعد القبض في الثمن فلا يجب
 أي لم يجب بر اليمين على البائع إلا بالاثار لأن المشتري لا يدعي لنفسه شيئا على البائع إذا البيع سلم إليه فكان ثبوت التحالف لا أثر
 على خلاف القياس عند أبي حنيفة ربح وأبي يوسف ربح فيقتصر على مورد النص لا يتعدى إلى الوارث حتى لو اختلفا وارث البائع ووارث
 المشتري بعد موت المتعاقدين والسلعة متقبوضة قاتمة كان القول قول وارث المشتري ولا يجري التحالف لأن التحالف
 بعد القبض معدول به عن القياس مستحسن بالأثر وهو قوله عليه السلام إذا اختلف المتبايعان في السلعة فائمه بيمينه ما تحالفا وتزادافا

لنقط الترتيبية الى جريان التحالف بعد القبض والشرع لا يفتقر الى قبض قلنا لا يتقدم الى قبضه من عليه وعند مجرى التحالف في
 جميع هذه الصور لان التحالف انما يقدر باليهن بما عتبار ان كل واحد منهما يدعي حقه فيكون بالبيع بالحق في البيع بالحق بالحق
 شاهدين البيع او اختلاف في مقدار الثمن لا يقبل الشاهد ولا الدليل عليه لانه لو اختلف كل واحد منهما باقاسم البنية وجب قبول بينة فرفقا
 ان كل واحد منهما يدعي حقه فيكون باليهن بما عتبار ان كل واحد منهما يدعي حقه فيكون باليهن بما عتبار ان كل واحد منهما يدعي حقه فيكون باليهن بما عتبار
 ويتقدم الى الوارثين والابارة والجواب انما بالنسبة الى كل واحد منهما يدعي حقه فيكون باليهن بما عتبار ان كل واحد منهما يدعي حقه فيكون باليهن بما عتبار
 بالبيع بالحق في البيع بالحق بالحق باليهن بما عتبار ان كل واحد منهما يدعي حقه فيكون باليهن بما عتبار ان كل واحد منهما يدعي حقه فيكون باليهن بما عتبار
 جارية محل المشتري عليها ولو كان الاختلاف في الثمن بوجوب اختلاف العقد باصل له ولها كما اذا ادعى احد الباع والآخر المشتري وانما كانت
 الشاهدين في مقدار الثمن لم يمنع من قبول الشهادة لاختلاف العقد بل ان المديعي يكذب احدهما و قبول بينة المشتري عند انفراد
 باقتبار ان يدعي صورة لا معنى وذلك كان لقبول بينة ولكن لا يتوجب به البين على خصمه كالمدعى اذا ادعى روالا ودية لا يحج به البين
 على خصمه وان كانت بينة تقبل عليه قوله ثم الاستحسان ليس من باب خصوص العلة الى اخره اعلم ان تخصيص العلة المستتيلة وموتها
 الحكم من الوصف المدعى عليه في بعض الصور لما منع جازمه عند القاضي الا انما الى ربه والشئ الى الحسن الكشي والى بكر الرازي في اكثر العراقيين
 وهو مذهب مالك احمد بن حنبل وعامة المعتزلة في سبب مشايخ ديارنا قدما وعدينا الى ان لا يجوز وهو المذهب في المشافعي راجح ومختار
 المصنف اخرج من جوده بان العلة الشرعية امار على الحكم وليست بوجبة بنفسها وانما صارت امارا فيجعل باصل لما نه ان يجعل امارا
 الحكم في محل ولم يجعل امارا في محل كما جاز ان يجعل امارا في وقت ووقت ويختلف الحكم عنها في بعض المواضع لا يخرجها عن كونها
 امارا لان الامارة لا تستلزم وجود الحكم في كل المواضع بل يشترط فيها غلبة وجود الحكم عند وجودها كالعلم الرطب في الشئ امارا للبطر
 وقد يختلف المظهر عنه في بعض الاحاين وذلك لا يدل على انه ليس بامارة ونسك من الى جوازها بان وجود العلة مع تحالف حكمها
 وتفسده وذلك لان الوصف الذي جعل علة اذا اوجد متحررا من الحكم لا يخلو ان يكون استثناء حكم لما منع او لا لما منع والثاني ظاهر
 الفساد او التحلف بلا مانع ساقضة باغلات وكذا الاول لان علة الشئ امارات واوله على احكام الشايع فكان بمنزلة مالو
 نص الشايع في كل وصف ان هذا الوصف دليل على هذا الحكم ايما وجد فاذا اخل الدليل من المدلول كان ساقضة وباقى الكلام
 المذكور في الكشف ثم اجاز من شئنا تخنايع تخصيص العلة زعم ان ذلك مذهب علمائنا الثلاثة مستدلين بانهم قد قالوا بالاستحسان
 وليس ذلك لا تخصيص وجود العلة مع عدم الحكم لما منع والاستحسان بهذا الصفة فان معنى وجود العلة فان حكم القياس قد امتنع في
 صورة الاستحسان لما منع مع وجود العلة فثبت انهم قائلون بالتخصيص فرد الشئ ذلك قال الاستحسان ليس من باب خصوص العلة
 يعني انه ليس بدليل تخصص القياس بل عدم حكم القياس لعدم الغلبة وذلك لان القياس اذا عارضه استحسان لم يبق القياس
 لان دليل الاستحسان ان كان نضا فلا اعتبار للقياس في مقابلة او من شرط صحة عدم النص وكذا ان كان اجماعا لانه مثل النص
 في ايجاب الحكم ابتداء وكذا ان كان اجماعا ضرورة لان في موضع الضرورة اجماعا وكذا ان كان قياسا خفيا لانه اقوى من القياس
 الجلي وارجح منه فكان المرجوح في مقابلة الراجح بمنزلة المعدوم فثبت ان عدم الحكم لعدم العلة لا لما منع مع قيام علة فلم يكن
 من باب التخصيص في شئ وكذلك نقول في سائر العلل المؤثرة اسي مثل ما قلنا في القياس مع الاستحسان من عدم الحكم لعدم

العلة تقول في سائر العلة الوثيرة اذا تخلف عنها احكامها في بعض المواضع بمعنى نفي عدم العلم في جميع الصور لا الى المانع
 وبيان ذلك في بيان ما قلنا من عدم الحكم لعدم العلة قولنا في الصائم اذا صام في حلفه بالاكراه وهو ذاكر لم يفسد ان صام في
 خلا فالزفرج لان ركن الصوم وهو الاسباب قد قامت يوصل الفطر الى جوفه وبذلك تعليل بوصف موثر ولزم عليه الناسي
 فانه لا يفسد مع فوات الركن حقيقة فمن اجازة خصوص العلة اي تخصيصها قال استنع حكم هذه التعليل ثم ابي في صورة الناسي
 لمانع وهو الاثر الوار وفيه مع قيام العلة وقلنا نحن عدم الحكم في الناسي لعدم هذه العلة فانما قدمت بسبب زيادة
 بها وهي ان فعل الناسي نسب الى صاحب الشرع الذي هو صاحب الحق لقوله عليه السلام انما الحكم لله وسقاك ففعل
 فعله بهذه النسبة ساقط الاعتبار ولم يبق فيه معنى البناء وصار الفعل عفو اي باقظا واذا لم يبق فعله معتبرا لا شرعا كان
 الصوم باقيا كما كان عدم الحكم وهو الفطر لعدم العلة الموجبة للفطر لا مانع من الفطر مع قيام العلة لموجبة له قالوا فيه انكار
 الحس والعقل والشرع وانقلاب الحقيقة اما الحس فلان الاكل قد وجد حسا والفعل المستلزم لا يقبل الارتفاع حقيقة ولا احكاما اذا
 الاصل هو المطابقة واما العقل فلان المناقاة بين الاكل والكف متحققة وقد حكم حكم صريح العقل بوقوع احد المتناهين بلا ريب
 فانتفى الاخر ضرورة واما الشرع فلانه لو علمت لا يفطر فاكل ناسيا بحث في ميده واما انقلاب الحقيقة فلو وجد الاكل حقيقة فلو
 بعده يودي الى ما ذكرنا والجواب اننا لا نجعل الاكل غير الاكل حقيقة ولكن لا نجعل سببا للفطر نسبة الى صاحب الحق من حيث
 القسب ومسألة الفطر ممنوعة فالذي جعل مندم دليل الخصوص اي الشئ الذي جعل عند اهل التخصيص بان الحكم مع قيام
 العلة من نص او غيره جعلناه ذلك الشئ دليل عدم العلة وهذا اي جعل ما صيرورة دليل الخصوصية دليل لعدم اصل هذا
 الفصل وهو تخصيص العلة فاحفظ هذا الاصل واحكمه بفتح الهمزة ففيه فقه كثيرة ومخلص كبير اما الاول فلان المحلل يحتاج في
 رعاية هذا الاصل الى ضبط جميع اوصاف العلة في كل صورة ليتمكن رد ما يرتفعنا عليه بهذا الطريق واما الثاني فلان
 صور التخصيص تبطل بهذا الاصل فكانت رعاية واجبة قلت ان الخلاف في مسألة التخصيص راجع الى العبادة في التحقيق لان
 العلة في موضع تخلف الحكم منها صحيحة عند الفريقين وفي موضع التخلف الحكم معدوم بلا شبهة الا ان عدم صفات الى المانع
 عندهم وعندنا الى عدم العلة وقد اوضحناه في الكشف قوله واما حكمه اي حكم القياس فتعدية حكم النص اي تعدى حكم الى ما لا نص فيه
 اي اثبات شئ حكم المنصوص عليه في محل لا نص فيه وزاد القاضي الامام والجمهور ولا دليل فوق الراي اذ من شرط صحة القياس
 عدم دليل اخر فوقه لثبت فيه الضمير راجع الى ما ابي لثبت الحكم في ذلك المحل بغالب الراي لا بطريق القطع اذ القياس من
 الادلة الظنية دون القطعية وان كان وجوب العمل به بطريق القطع وقوله على احتمال الخطا لشارة الى ان المجتهد يخطئ
 ويصيب كما هو مذاهب العامة والتعدي حكم لازم للتعليل عندنا حتى لو ضلنا تعليل عن التعدي كان باطلا فكان القياس والتعليل
 عندنا بمنزلة التدرج بين عند الشافعي مع وهو صحيح اي التعليل صحيح من غير اشتراط التعدي وحكم ثبوت الحكم في المنصوص عليه العلم
 ثم ان كانت العلة تعدية ثبت الحكم بها في الفرع ويكون قياسا وان لم يكن تعدية بقي الحكم مقصرا على الاصل ويكون تعليلها
 بنسبة النص الذي هو عام والذي هو خاص فعلى هذا يكون التعليل اعم من القياس والقياس نوعا منه وحاصل هذا الفصل ان
 اهل الاصول اتفقوا على ان تعدية العلة شرط صحة القياس وعلى صحة العلة القاهرة الثابتة بمنزلة واجماع واختلافوا في صحة القاهرة

الاستنباط كتحليل مائة الربوا في التقدير بعلة الشبهة فذهب ابو الحسن الكرخي رح من اصحابنا المتقدمين وعامة المتأخرين منهم كالقاضي
امام ابي زكريا واتباعه الى فساد ما هو قول بعض اصحاب الشافعي رح وابي عبد الله البصري رح المتكلمين فذهب جمهور الفقهاء
والمتكلمين مثل الشافعي رح وعلامة اصحابنا واحدا بن منيل والقاضي ابي بكر الباقلاني ومحمد الجباري وابي الحسن البصري صحته
ذهب شيخنا محمد بن محمد بن ابي اسحق بن ابي منصور رح وهو مختار صاحب الميزان تسكوا في ذلك بان هذا هو الرأي المستنبط
من الكتاب والسنة من حيث الحجج التي يتعلق بها احكام الشرع فوجب ان يتعلق به الايجابيات الحكم مطلقا سواء اتعدى الى
فرع او لم يتعد كسائر الحجج من الكتاب والسنة فان الحكم يثبت به خاصا كان او عاما وهذا لان الشرط في الوصف الذي يعيد الاصل
به قيام دلالة التهمة عليه وبين سائر الاوصاف من التأثير في الاحالة والنسبة وذلك تحقيق في الوصف الذي يقتصر على المنصوص عليه
كما يتحقق في الوصف الذي يتعدى عن المنصوص عليه الى فرع اخر ويجرد ما وجد فيه شرط صحة التعليل لا يثبت الحجر عن التعليل الا بان
وكونه غير متعذر لا يصح ان يكون مانعا للاجماع على صحة العلة القاصرة المنصوصة انما لما منع ما يخبر به من ان يكون حجة كما في النص فلم
يوجد وبان صحة العلة لو كانت موقوفة على تعدد ما كان تعدد ما ساقا على صحتها لانه يلزم من ذلك توقف الصحة على التعدد
وتوقف التعدد على الصحة وهو دور والتعددي متوقف على الصحة بالاجماع فيلزم منه بطلان توقف الصحة على التعدد وتمسك
الفريق الاول بان دليل الشرع لا بد ان يوجب علما او علما اذ لو خلا عنها لكان عبثا واشتغالا بالباطل لا يفيد وهذا هو التعليل لا يوجب
علما لانه دليل على خلاف ولا يوجب علما في المنصوص عليه لان وجوب العمل في المنصوص عليه مضاف الى النص لا الى العلة لان
فوق التعليل فلا يصح قطع الحكم وهو ايجاب العمل عن النص بالتعليل اذ العدول عن اقوى الحجتين مع امكان العمل به اسل
اضعفا ما يرد العقل فليس للتعليل اثر الا في الفرع ولا يثبت ذلك لا بالتعددي فعرفنا انه ليس للتعليل حكم سوى التعددية الى الفرع
فان خلا التعليل منه كان باطلا فان قيل الحكم بعد التعليل مضاف الى العلة عند في الاصل كما في الفرع لا الى النص وكانت العلة
دليل الحكم والنص دليل الدليل اذ لو لم يكن كذلك لم يكن التعددية الى الفرع اذ لا بد لها من اشتراك الما صل والفرع في العلة لا
تري لك تقول هذا الحكم ثبت في الاصل بهذا المعنى وهو موجود في الفرع فتعددي الحكم به اليه واذا كان كذلك كان التعليل بينا لان
الموجب للحكم هو العلة فيكون مفيدا فيصيح كما اذا كانت العلة منصوصة قلنا اضافة الحكم الى العلة في المحل المنصوص عليه بعد
التعليل غير مستقيم لان الحكم قبل التعليل كان مضافا الى النص فلو اضيف الى العلة بعد التعليل كان مبطلا للنص لانه لا يثبت له
حكم والتعليل على وجه يكون بخير الحكم النص باطلا فكيف اذا كان مبطلا له يوضح ان العلة انما جعلت موجبة عند عدم النص باجماع
الصحابه رضي الله عنه والمسلمين فلو جعلت موجبة في سور النص لجعلت علة في غير موضعها وانه لا يجوز لانها علة شرعية فلا يمكن ان
ان تجعل علة فيما جعلها الشرع علة فيه وتوهم العلة ما يتعلق به الحكم سلم ولكن في الفرع لا في الاصل واما اعتبارهم الاصل بالفرع
ان الحكم مضاف الى العلة ففاسد لانه الفرع يصير بالاصل فالاصل فلا يعتبر بالفرع في معرفة حكم مجال واما صحة التعددية فلا
الحكم في الاصل بالنسبة الى الفرع مضاف الى العلة وان كان مضافا الى النص بالنسبة الى نفسه فيتحقق شرعا التعددية وهو اشتراك الاصل
والفرع في العلة وهذا متوقف اول الكلام على اخره اذ اعطى عليه جملة ثاقصة فان التوقف ثابت بالنسبة الى الباقصة لتحقيق الاشتراك
في الخبر لا بالنسبة الى نفسه كما هو تحقيقه في اول الكتاب فكذا انما اوجز ان العلة القاصرة المنصوصة فان الشارح كما نص عليها

العلماء في ذلك علماً بانها هي المؤثرة في الحكم ولما فائدة اعظم منها ولم يلزم منه تغيير حكم النفس بالاراي ايضا بل الحكم مضاف الى العلم ابتداءً بالعلم
 بكونه من صفة ولا يلزم مما ذكرنا تخصيص العلة لانه انما يلزم اذا قطع الحكم عن العلة في النصوص عليه من كل وجه ولم يجعل كذلك بل مضاف
 الحكم الى العلة بالنسبة الى الصريح كما بناه اليه اشار ابو اليسر رحمه الله فان قيل انما نسلم انحصار الفائدة على ما ذكرناه من انما هو احد سائر اشياء ثبوتها
 الحكم بالنسبة كما ذكره في الكتاب لا يقتضي التعليل للتعدية الى الصريح بعد ما عرف اختصاص الحكم به وثانيها ضرورة الحكم الميمية للقلوب الى
 العلمانية والقبول بالطبع والمنازعة الى التصديق فان القلوب الى قبول الاحكام العقلية اميل منها الى قهر الحكم ومراره للتعبير والثبات
 يلزم من التعدية عند ظهور هذه اخرى متعدية الا بدليل يدل على استقلال التعدية بالعلة على ترجيحها على القاصرة وكذا لا القاصرة لتعدى
 الحكم بها من غير توقف على دليل مرجح وهي من القواعد الجلية واذا ثبت هذا القواعد وجب لقول بصحتها قلنا حصول هذه القواعد بها من غير
 اما الاولى فلان الاختصاص يحصل تبرك التعليل لانه كان ثابتاً قبل التعليل او النفس لا يدل بصحة الا على ثبوت الحكم في النصوص عليه
 وانما يعم حكم النفس بالتعليل فانما ترك التعليل بقي على ما كان ضرورة فلم يحصل بهذه التعليل بالممكن ثانياً على ان التعليل بما لا يتعدى
 لا يمنع التعليل بما يتعدى لانه كما يجوز ان يمتنع في الاصل وصفه ان كل واحد منهما يتعدى الى فروع واحده اكثر تعدياً من الآخر
 يجوز ان يمتنع وصفان يتعدى احدهما ولا يتعدى الآخر فيجب التعليل حينئذ بالوصف المتعدى لانه اقرب الى اعتبار المأمور به من غير
 المتعدى فثبت انه لم يثبت بهذا التعليل اختصاص اصلاً وكيف ثبت وبالأجماع بنينا وبهم عدم العلة لا يوجب عدم الحكم بحجج
 ان ثبت الحكم بعلة انما هو فوجوه القاصرة لا يدل على عدم الحكم ونحو المنصوص عليه يجوز ثبوت بطلان انفسها اليه اشار
 شمس الامنة رحمه الله واما الثانية فلان الوقوف على الحكم من باب العمل والاراي لا يوجب علماً بالاتفاق فلا يحصل هذه الفائدة بهذا
 التعليل فحاشا ان يفتقدنا بحكمة الحكم ولكن اشرع لم يعتبر الظن الا الضرورة العمل بالبدن والقاصرة لا يتعلق بها عمل نوجب بالعرض
 عندنا بالنظر الى ما يصيد العلم او لوجب العمل واما الثانية فلاننا لا نسلم ان القاصرة تعارض التعدية على وجه يحتاج الى دليل مرجح
 لان التعدية اذا ظهرت في موضع القاصرة فظهر تأثيرها في العلة عندنا دون القاصرة وعندكم التعدية راجحة على القاصرة لكونها
 اكثر فائدة وكونها متفقاً عليها على ما نص في القواطع والحصول وغيرهما فاذا هو لم يتوقف ترجيح التعدية على دليل اخر واذا كان كذلك
 لم يكن القاصرة واقعة للتعدية لوجه فثبت ان ليس فيها فائدة فكان وجودها وحدها بمنزلة واما ما ذكره من الدور فليس لازم
 لانه انما يلزم لو كان يتوقف كل واحد من الصحة والتعدى لتوقف تقدم احدهما مشروطاً بتقدم كل واحد منهما على الآخر وليس كذلك
 بل هو توقف معية كما في توقف وجود كل واحد من التضامين على الآخر وانه ليس بدور قوله واما دفعه الى اخره ولما فرغ الشيخ
 من بيان القياس بشرطه وحكمه شرع في بيان دفعه فقال العلة قسماً طردية ومؤثرة فالعلة المؤثرة ما ظهر اثرها بنص او اجماع
 في حجب الحكم المعلق بها مثل التعليل بعلة الطوفان في سقوط نجاسة سورسوا كن البيوت اعتباراً بالهرة على ما مر بيانه والعلة المؤثرة
 هي الوصف الذي اعتبر فيه دوران الحكم به واما عند البعض او وجودا واما عند البعض من غير نظر الى ثبوت اشره في موضع من
 اوجام والاحتجاج بالطرد فاسد عندنا لانه لا بد من التمييز بين العلة والشرط والطرد لا يصلح مميهاً لانه يوجد مع الشرط
 كما يوجد مع العلة ولان اقوى دليل في القياس اجماع الصحابة ولم يرد عن احد منهم انه منسك بطرد لا ياسب الحكم واليؤثر
 فيه وانما نظر واني الاقيسة من حيث المعاني وسلكوا طريق المصالح والمرشد التي تشير الى محاسن الشرعية ولو كان الطرد

صحيحاً لما عطلوه ولا اهلوه وكذا سائر الائمة المقدسي بهم الا ان الاحتجاج بالعلل الطردية لما شاع بين المجتهدين وما الى الهم عامة
اهل النظر وجب دفعها بالطرق التي تلجى اصحاب الطرد الى القول بالتأثير فشرع الشيخ في بيانه وتقال واما وجه دفع العطل الطردية
فاربعة مقدم القول بموجب العلة لانه يرفع الخلاف مما اوجبه عند استدلال فكان اولى بالتقديم لان الصير الى النزاع من الحكام
لو فاق وحصول المقصود به اشتغال بما لا يقدر النوع من السنة وتقدم الممانعة على مساو الوضوح والناقضة لان النزاع فيها قل
بالنسبة الى ما دونها ولا سيما اساس المناظرة فيه تبين العواد والجيب من السائل وكان اولى بالتقديم وتقدم مساو الوضوح على المناظرة
لانه اقوى في الدفع كما سبق فيه قوله اما القول بموجب العلة فالترام ما يلزمه المصل بتبليده وذلك مثل قولهم اى انه قبول السائل
والمعلل عليه تبليده اعني مع لقائه الخلاف في الحكم المقصود ويدل عليه عبارة عامة الاصوليين هو تسليم ما اتخذه المستدل حكماً لا دليل عليه
وجه لا يلزم منه تسليم الحكم المتنازع فيه وهذا النوع من الاعتراض انما يستقيم فيما اذا ثبت المصل بدليله البطل ما يتوهم انه اخذ
الخصم بما تضمنه السائل بموجب دليله مع لقائه تراخيه في الحكم تبين ان ذلك ليس ما اخذ للخصم كما لو قال الخصم ان الشرف في صلوة
الانفل او الصوم انفل غير يلزم لانه باشر نفل قريب لا يمتنع في فاسداً فلا يلزمه القضاء باضاده كما لو ضوئهم نلتزم ذلك
وقول عندنا لا يجب القضاء بالافساد حتى انه يجب اذا فسد لا باختياره بان كان يتيمماً فقد ذكر في حله ما لا يمكن تغييره عليه بالشروع وقوت
المضمون في ضمانه لوجب القضاء وكما لو قال في الجملة انها منقطعة النكاح فلا يلحقها الطلاق كمنقضية العدة فيلزم موجه فيقول لا يلحقها
الطلاق بهذا الوصف ولكن يلحقها بوصف انها منقطعة عن نكاح صحيح او ثبت لعلته انه محل النزاع فلا يكون كذلك فمكن السائل وجوب التزام موجه
مع لقائه مقصوده كما في المسئلة المذكورة في الكتاب فاشتمل لما التزمنا ان الوصف الذي ذكره لوجب ايجبين وان
التيبين واجب تبين ان ايجبين ليس محل النزاع بل النزاع في ان الطلاق منه ليقين ام لا فعنده ليس تبين لعدم وجه المقصد
الى الوصف كما في الصلوة وعندنا هو ليقين لان هذا الصوم لما انفرد بالشرعية وعدم التزامه في هذا الوقت صار اطلاق لنية
فيه بمنزلة ما لو نوى الصوم المشروع فيه وتبني كجزء دون اليقين وكذا هنا يصر فطلق الاسم اليه واكثر القول بالوجوب
يتحقق في القسم الاول نفعاً لما اخذ الاحكام كشرتها وتبنيها وعدم الوتوف على ما هو معتد للخصم من حملتها بخلاف محل النزاع وهو
الاحكام المختلف فيها فانه دل ما يتفق الزهول عنها ولهذا يشترك في معرفة الاحكام المنقولة عن الائمة انما هو العوام
وون معرفة المدارك والقول بالوجوب يضطر اصحاب الرد الى القول بالمعاني الفقهية المؤثرة لانهم لما راوا ان الاستعمال
بالطرد لم ينع عنهم شيئاً حيث امكن رده بهذا النوع من الاعتراض اعرضوا عنه وذكره البعدى المناظرة او صافاً مؤثرة لا
يمكن ردها بهذا النوع من الاعتراض ولا نعم لما تسكوا باطراد وصف ورد عليهم بهذا الاعتراض اضطر والى بيان التأثير لذلك
يصير حجة على الخصم قوله واما لما نفى الائمة استثناء السائل عن قبول ما اوجبه الجيب من غير دليل في اهل المناظرة لاشتمال
على مثال الخصومات في الدعوى والواقعة في حقوق العباد والمصل يدعى على السائل لزوم ما دام اثباته عليه والسائل مدعى
عليه فكان سبيله الانكار ودفع الدعوى عن نفسه والاصل في الانكار الممانعة وكانت هي اساس المناظرة فلا ينبغي للسائل ان
يتقدم الى تغييره الا عند الضرورة وهي تلجى اصحاب الطرد الى القول بالاثبات ان السائل لما لم يسلم ما ذكر من غير اقامة دليل و
لا دليل يقبله سوى بيان الاثر اضطر الجيب الى بيانه لعلته الا لزام على الخصم ثم الممانعة في العطل الطردية على اربعة اوجه

افادنا ذلك علما بانها هي المؤثرة في الحكم ولا فائدة اعظم منها ولم يلزم منه تغيير حكم النص بالمرأى ايضا بل الحكم مضاف الى العلة ابتداء بالنظر
 في كانت صحيحة ولا يلزم مما ذكرنا تخصيص العلة لانه انما يلزم اذا قطع الحكم عن العلة في المنصوص عليه من كل وجه ولم يجعل كذا كذا بل كذا
 الحكم الى العلة بالنسبة الى الفرع كما بينا اليه اشار ابو اليسر رحمه الله فان قيل انما يلزم انحصار الفائدة على ما ذكره من انما ذكره احد سما اثباته فحقا
 الحكم بالنص كما ذكره في الكتاب لثبوت التعليل بالتعدي الى الفرع بعد ما عرف اختصاص الحكم به واما ما سألوه الحكم الميلى بالقلب الى
 الظاهر والقبول بالطبع والنازعة الى التصديق فان القلوب الى قبول الاحكام المتقولة اميل منها الى قهر الحكم ومرارا للتبديد والشك
 المنع من التعدي عند ظهور علة اخرى متعدية الا بدليل يدل على استقلال التعدية بالعلية على ترجيحها على القاصرة ولو لا القاصرة لتعدي
 الحكم بها من غير توقف على دليل مرجح وهي من الفوائد الجلية واذا ثبت هذا الفوائد وجب لقول بصحتها قلنا حصول هذه الفوائد بما يتبع
 اما لا ولي فلان الاختصاص يحصل بترك التعليل لانه كان ثابتا قبل التعليل او النص لا يدل بصفته الا على ثبوت الحكم في المنصوص عليه
 وانما يعم حكم النص بالتعليل فاذا ترك التعليل بقي على ما كان ضرورة فلم يحصل بهذه التعليل ما لم يكن ثابتا على ان التعليل بما لا يتعدى
 لا يمنع التعليل بما يتعدى لانه كما يجوز ان يمتنع في الاصل وصفان كل واحد منهما يتعدى الى فروع واحده اكثر تعديا من الاخر
 يجوز ان يمتنع وصفان يتعدى احدهما ولا يتعدى الاخر فيجب التعليل متين بالوصف المتدسى لانه اقرب الى اعتبار المأمور به من غير
 المتدسى فثبت انه لم يثبت به التعليل اختصاص اصلا وكيف ثبت وبالاجماع بنينا وبهم عدم العلة لا يوجب عدم الحكم بحججنا
 ان ثبت الحكم بعلته انما هو في وجه والقاصرة لا يدل على عدم الحكم وغير المنصوص عليه يجوز ثبوت العلة انما هي اليه اشار
 شمس الائمة رحمه الله واما الثانية فلان التوقف على الحكم من باب العمل والراى لا يوجب علما بالاتفاق فلا يحصل هذه الفائدة بهذا
 التعليل غاية انه لا يفيظ لنا بحكمة الحكم ولكن اشرع لم يعتبر الظن الا الضرورة لعل بالبدن والقاصرة لا يتعلق بها عمل نوجب للعرض
 عنها بالنظر الى ما يفيد العلم او لوجب العمل واما الثالثة فلانا لا نسلم ان القاصرة تعارض التعدية على وجه يحتاج الى دليل مرجح
 لان التعدية اذا ظهرت في موضع القاصرة فظهر تأثيرها في العلة عند نادون القاصرة وعندكم التعدية راجحة على القاصرة لكونها
 اكثر فائدة وكونها متفقا عليها بالنص في القواطع والحصول وغيرهما فاذا هو لم يتوقف ترجيح التعدية على دليل اخر واذا كان كذلك
 لم يكن القاصرة واقعة للتعدية لوجه فثبت انه ليس فيها فائدة فكان وجودها وعدما بمنزلة واما ما ذكره من الدور فليس لازم
 لانه انما يلزم لو كان يتوقف كل واحد من الصحة والتعدي توقف تقدم احدهم مشروطا متقدما كل واحد منهما على الاخر وليس كذلك
 بل هو توقف معية كما في توقف وجود كل واحد من المتضايفين على الاخر وانه ليس بدور قوله واما دفعه الى اخره ولما فرغ الشيخ
 من بيان القياس وشرطه وحكمه شرع في بيان دفعه فقال العمل ضمان طردية ومؤثرة فالعلة المؤثرة ما ظهر اثرها بنص واجماع
 في جنس الحكم المعلن بها مثل التعليل بعلته الطوائف في سقوط نجاسة سور سواكن البيوت اعتبارا بالمرأة على ما مر بيانه والعلة الظاهرة
 هي الوصف الذي اعتبر فيه وراى الحكم معه وجودا عند البعض او وجودا عند البعض من غير نظر الى ثبوت اثره في وضع جنس
 واجماع والاحتجاج بالطرد فاما عند اهل التحقيق لانه لا بد من التمييز بين العلة والشرط والطرد لا يصلح مميلا لانه يوجد مع الشرط
 كما يوجد مع العلة ولان اقول دليل في القياس اجماع الصحابة ولم يرو عن احد منهم انه تمسك بطرد لا يناسب الحكم ولا يؤثر
 فيه وانما نظر وافي الاقيسة من حيث المعاني وسلكوا طريق المصالح والمرشد التي تشير الى محاسن الشرعة ولو كان الطرد

جميعها لما عطلوه ولا اهلوه وكذا سائر الائمة المتقدمة بهم الا ان الاحتجاج بالعلل الطردية لما شاع بين المجتهدين وما الى عامة
 اهل النظر وجب دفعا بالطرق التي تلحق اصحاب الطرد الى القول بالتأثير فشرح الشيخ في بيانه وقال واما وجوب دفع العلة الطردية
 فارجح وقد تم القول بموجب العلة لانه يرفع الخلاف مما اوجب علة استدلال فكان اولى بالتقديم لان العلة الى النزاع مع امكان
 الاتفاق وحصول المقصود به اشتغال بما لا يبيد ونوع من السعة وقدم الممانعة على مساو الوضوح والمناقضة لان النزاع فيها قبل
 بالنسبة الى ما دونها ولا انها اساس المناظرة فيه تبين العواد والجيب من السائل وكان اولى بالتقديم وقدم فساد الوضوح على المناظرة
 لانه اقوى في الدفع كما سبق في قوله اما القول بموجب العلة فالزام ما يلزمه المعلن بتبليده وذلك مثل قولهم اى انه قبول السائل بالوجه
 المعلن عليه تبليده يعني مع تقارر الخلاف في الحكم المقصود ويدل عليه عبارة عامة الاصوليين هو تسليم ما اتخذ الاستدلال حكما له ليدل على
 وجوب لا يلزم منه تسليم الحكم المتنازع فيه وهذا النوع من الاعتراض انما يستقيم فيما اذا ثبت المعلن بدليله الباطل ما يقوم انه اخذ
 الخصم بما لزام السائل بموجب دليله مع تقارر نزاعه في الحكم تبين ان ذلك ليس ما اخذ للخصم كما لو قال الخصم ان الشروع في صلوة
 النفل او صوم النفل غير ملزم لانه باشر نفل قرينة لا يعضى في فاسدها فلا يلزمه القضاء بافساده كما لو ضحك من نكس في ذلك
 ونقول عندنا لا يجب القضاء بالافساد حتى انه يجب اذ افسد لا باختياره بان كان متميها فتذكر في حله ما دلل عليه مضمونا عليه بالشروع وقوت
 المضمون في ضمانه لوجب القضاء وكما لو قال في المجتمعة انها منقطعة الكحل فلا يلحقها الطلاق كمنقضية العدة فيلزم وجوبه فيقول لا يلحقها
 الطلاق بهذا الوصف ولكن يلحقها بوصف انها مستندة عن كحل صحيح او ثبت لعله انه محل النزاع فلا يكون كذلك فممكن للسائل دفعه بالزام وجوب
 مع تقارر مقصوده كما في المسئلة المذكورة في الكتاب فانها لما التزمنا ان الوصف الذي ذكره لوجب التبيين وان
 التبيين واجب تبين ان التبيين ليس محل النزاع بل النزاع في ان الطلاق منه لعين ام لا فعنده ليس تبين لعدم وجوب المقصد
 الى الوصف كما في الصلوة وعندنا هو لعين لان هذا الصوم لما انفرد بالشرعية وعدم التزامه في هذا الوقت صار اطلاق لنية
 فيه بمنزلة ما لو نوى الصوم المشروع فيه وتبليده يجوز بدون التبيين وكذا هنا يصر فمطلق الاسم اليه واكثر القول بالوجوب
 تحقيق في القسم الاول نفعنا لاخذ الاحكام كشرتها وتبليدها وعدم الوقوف على ما هو معتقد للخصم من حملتها بخلاف محل النزاع وهو
 الاحكام المختلف فيها فانه دل ما يتفق الزبول عنها وهذا المشترك في معرفة الاحكام المنقولة عن الائمة انما هو اخص العوام
 دون معرفة المدارك والقول بالموجب يضطر اصرح بالرد الى القول بالمعاني الفقهية المؤثرة لانهم لما راوا ان الاشتغال
 بالطرد لم يبين عنهم شيئا حيث امكن رده بهذا النوع من الاعتراض اعرضوا عنه وذكره البعدى المناظرة او صافا مؤثرة لا
 يمكن ردها بهذا النوع من الاعتراض ولا نعم لما تمسكوا باطرا ووصف ورد عليهم بهذا الاعتراض اضطر والى بيان التأثير لذلك
 ليصير حجة على الخصم قوله واما لما نعتهم الائمة امتناع السائل عن قبول ما اوجب الجيب من غير دليل ففى اهل المناظرة لانها وضعت
 على مثال الخصومات في الدعاوى الواقعة في حقوق العباد والعلل يدعى على السائل لزوم ما دام اثباته عليه والسائل مدعى
 عليه كان سبيله الانكار ورفعه المدعى عن نفسه والاصل في الانكار الممانعة وكانت هي اساس المناظرة فلا ينبغي للسائل ان
 يتعدى الى غير ما لا عند الضرورة وهي تلحق اصحاب الطرد الى القول بالتأثير لان السائل لما لم يسلم ما ذكره من غير اقامته دليل و
 لا دليل ليقلبه سوى بيان الاثر اضطر الجيب الى بيانه ليكنه الا لزام على الخصم ثم الممانعة في العلة الطردية على اربعة اوجه

وتبين انما قام مقام النفس اخذ حكمه فاستغنى عن النية كالنفس وذكر القاضى الامام في الاسرار في جواب هذا السؤال ان الماد مظهر نفسه
لا ينفصل الا انه اذا قل حتى لم يكن سببا لا ضعف عن التفسير للنجاسة الحقيقية لان تطهيره بانه عينة فيها نحن فيه النجاسة ضمنية لانها
وسببها من الامور واستغنى عن الغريزة لا فائدة لها الطهر فساد البطل كالمسائل بل الذي يقدر على الازالة منه افادة الطهر فساد
الوجوه اى الوجوه الاربعة المذكورة في المسئلة فنظر اصحاب الطر والى القول بالتأثير حيث لا مدفع لهم عن هذه المسائل الا بالرجوع
الى بيان التأثير فيما ذكره من الاوصاف الطردية او يفتقر بهم الى القول بالتأثير فيما بعد من المجانس والامراض عن
الاستعمال بالطرد حيث لم يكن ذلك عنهم شيئا كما استمرنا اليه قوله واما العلة المؤثرة الى اخره اعلم ان دفع العلة
المؤثرة لا يتصور شيئا فسادا لوضع لان التأثير لا يثبت الا بالكتاب او المستلزام لاجماع والثابت بهذه الدالة لا يحتمل ان يكون
قاسدا في وضعه وكذا لا يتصور بالمناقضة حقيقة لما ذكرنا ان التأثير يثبت بهذه الدالة وهى لا يحتمل التناقض الحقيقة وكذا
التأثير الثابت بها بخلاف رفضها بالمعارضة حيث يجوز عند الجمهور مع ان هذه الدالة لا تحتمل حقيقة التعارض كما لا يحتمل حقيقة التناقض
الا انها قد تحتمل لزوم التعارض صورة بحيث يوجب التناقض الى دليل اخر لجلنا بالناسخ والماسوخ فكذا العلة المستنبطة
شما يجوز ان يتعارض لجلنا بما هو عليه الحكم حقيقة لكنها لا يحتمل التناقض فكذا العلة الثابتة بها وحقيقة لئلا يثبت ان التناقض
يجعل نفس الدليل ويلزم منه نسبة الجهل والفتنة الى صاحب الشرح وهو منزه عنها فاما التعارض فلا يبطل الدليل بل يقرر ويلزم منه
نسبة الجهل الى صاحب الشرح وذلك جائز كذا قيل فان قيل ان اردتم بفساد هذا النوع من الدفع فسادا قبل ظهور اثره في
وصحة فذلك في غير مسلم لان الدفع بالمانعة لما صح لاحتمال عدم صحة الوصف او عدم تأثيره مع المناقضة وفساد الوضع لهذا الدال
ايضا كما في العلة الطردية وان اردتم بفساده بعد ظهور صحة الوصف وتأثيره فذلك مسلم ولكن الممانعة بعد ثبوت الاثر فاسدة ايضا
لان تأثير الوصف لما ثبت بدليل يوجب عليه لم يوجب محال لما لم يوجب بعد الا للمعارضة قلنا اردنا به فسادا قبل ظهور التأثير لكنه
يتبعين بالتأثير لانه لما ثبت بالدليل تأثير الوصف تبين انه لم يكن محتمل للمناقضة وفساد الوضع بخلاف الممانعة فانها في الحقيقة
الدليل على صحة الوصف وتأثيره وبعي ظهوره ولم يتبين ان ذلك المطلب كان باطلا والتحقيق فيه ان موجب لما كان من قصده
للتعليل بوصف موثرومين وصف من اوصاف انفس للتعليل لا يحتمل ذلك الوصف المناقضة وفساد الوضع اصلا قبل بيان التأثير
وبعد اذ لو احتملها قبله او بعده لا يكون موثرا حقيقة والتقدير وانه مؤثر في الحقيقة فاما اذا عطل بوصف طردى فيحتمل ان يكون صحيحا
في نفسه ويحتمل ان يكون فاسدا اذا طردى في الاوصاف الفاسدة كما يوجد في الاوصاف الصحيحة فيحتمل حقيقة المناقضة وفساد
الوضع فيجوز للسائل دفعه بها ثم الشيخ رحمه الله ذكر هنا انه ليس للسائل بعد الممانعة الا المعارضة كما ذكرنا الشيخ الامام فخر الاسلام
في اصوله وذكر في نسخة اخرى بعد بيان انواع الممانعة ان التأثير اذا ثبت للوصف سببا والسائل من الممانعة الى القول بموجب
العلية ان المكن شتم الى لقاب شتم الى العكس كما شتم الى المعارضة وهو واضح لان الدفع اذا كان تسليما بعلله انهم مع بقا اختلاف
مع انه اقرب الممانعة من المعارضة كان اولى من الذباب الى المعارضة التي هي استواء احوال المسائل قوله لئلا ينفصل الشان اذا تصور
مناقضة آسے ورد نقض صورے علی العلة المؤثرة يجب دفع ذلك لئلا ينفصل بوجوه اربعة بخلاف العلة الطردية
حيث لا يمكن دفعها عنها لان لنقض الواو عليها يبطلها حقيقة اذا لاطر ادلايتها بعد لنقض اصلا فلا يمكن دفعه بوجه الاول لو

بان يقول ما ذكرته على ليس موجودا في صورة النقض تحلف الحكم فيها لا يدل على قضا والعللة والثاني بالمعنى الثابت بالوصف دلالة و
وهو لا يخفى بان يقول ليس للمعنى الذي هو الوصف به علته وهو التأثير موجودا في صورة النقض فلا يكون الوصف بدونه علته واذا
لم يكن علته لم يكن نقضا والثالث بالحكم بان يقول ليس الحكم المطلوب بالوصف مستخفا عن الوصف بل هو موجود ولكن لم يظهر لوجود المانع
فلا يكون نقضا وهذا النوع من الدفع انما يستقيم على قول من جوز تخصيص العلة فاما عند من ياباه فلا يتأتى هذا الدفع على ما ذهب
والرابع بالفرق المطلوب بالتبليغ كما نبه وحاصل المخرج عن المناقضة ان المصلح متى امكنه الجمع بين حكمه علة وبين ما يتصور من
لم يكن ذلك نقضا حقيقة لان الجمع بين التقيضين غير ممكن ويستعمل يمكن الجمع لزمه النقض وبهذه الوجوه يمكن الجمع من غير رجوع
عن الاول فيصح الدفع به كما نقول في الخارج من غير المسلمين انه نجس خارج من بدن الانسان فكان حدثا كما لبول فيور
على هذا التبليغ اذ لم يسأل في لم يتجوز من اخرج نقضا فانه خارج نجس وليس يحدث ومثله حدث في المسلمين بلا خلاف فتدفع
او بالوصف اى بان نقول لا نسلم ان ذلك خارج لان المخرج هو الانتقال من مكان باطن الى مكان ظاهر كالرمل
يخرج من الدار ولم يوجد هذا المعنى فيما اذا لم يسأل لان النجاسة بعد في محله لم تنتقل عنه فان تحت كل جلدة رطوبة وفي كل عرق
وما والجلد سائرة لها فاذا ازلت الجلدة صار تحتها ظاهرا لا خارجا لعدم الانتقال لمن كان في بيت او تحت سترائه واذا رفع عنه
ما كان مسترا به يكون ظاهرا لا خارجا وانما يسمى خارجا اذا فارق البيت او النجاسة لا يرى انه لا يجب غسل ذلك الموضع بالاجماع
وان جاوز قدر الدرهم ولو ثبت وصف المخرج لوجب غسل ذلك الموضع عند قليل كان او كثيرا ولو جب عندنا اذا جاوز قدر الدرهم
وليس في اكان ما دون الدرهم وحيث لم يجب بالاجماع دل على انه ليس بخارج لان هذا حكم النجاسة التي في محلها قوله شتم
ندفع بالمعنى الثابت بالوصف لا بالذي هو المعنى الثابت بدلالة هذا الوصف وهو التأثير فان الخارج نجس لخاصة حدثا باحيا
انه مؤثر في نجس ذلك الموضع ايجاب تطهيره حتى وجب غسل ذلك الموضع للتطهير وجوب التطهير في البدن باعتبار ما يكون منه
اى بسبب ما يخرج من البدن لا بحكم الوصف بالتجزى فيجب غسل كل شئ يجوز الاقتصاء على الاعضاء الاربعة كما في البول وانه
يقوله باعتبار ما يكون منه عن اصابة النجاسة من الخارج فانها يوجب غسل ذلك الموضع ولا توجب غسل جميع البدن بالاجماع
كما بينا ولم يكن كالبول في ايجاب الطهارة وفي محلها كذا وغير محلها ثبت بدلالة التأثير ان غير محلها قتيبن بدلالة التأثير ان
غير السائل لم يدخل تحت التبليغ وان عدم الحكم هناك هناك لعدم الوصف معني وان وجد صورة ومثله يكون مرجحا للعللة فكيف
يكون نقضا قوله ويورد عليه صاحب المخرج السائل في دفعه بالحكم بيان اى على التبليغ للمدة كونه نقضا صاحب المخرج السائل فان المخرج
من جرحه خارج نجس من بدن الانسان وانه ليس يحدث حيث لم يتقضى به الطهارة مادام الوقت باقيا او مادام يصلي الفرض فانه
عن نوافل شدة فنه بالحكم بالوصف اى بدفع النقض الوارد بمنع عدم الحكم في صورة النقض وهو القسم الثالث بان يقول لا نسلم انه
ليس يحدث بل هو حدث ولكن تاخر حكمه الى ما بعد خروج الوقت ضرورة القدرة المكلف على المخرج عن عمدة التكليف وهذا يلزم منه
الطهارة الصاوة اخرى بعد خروج الوقت بذلك الحدث لا بالخروج فانه ليس يحدث بالاجماع ولا يجوز له المسح على الخفين بعد خروجه
الوقت اذا هما لبس ليلان والحكم قد يحصل بالسبب وقد يتأخر عنه لما في كالا يبيع بشرط النجاء وهذا النوع من الدفع انما يستقيم
على قول من جوز تخصيص العلة كما بينا في الشف وبالفرض اى بدفعه بالفرض وهو القسم الرابع بان نقول الفرض من هذا التبليغ

الحاق

وحيث لمّا قام مقام النفس أخذ حكمه فاستغنى عن النية كالنفس وذكر القاضى الامام فى الاسرار على جواب هذا السؤال ان الماد مطهر بنفسه
 لا يفعل الا اذا قل حتى لم يكن سبب الاضعف عن التطهير للنجاسة الحقيقية لان تطهيره بالنار عينها فيها نحن فيه النجاسة حقيقة لانها
 حسية دون اعيين واستغنى عن الغريضة لا فائدة لها الطهر فصار البطل كالمسائل بل الذى يقدر على الازالة يستغنى فائدة الطهر فصار
 الوجوه اى الوجوه الاربعة المذكورة تبيح كسرة تفسد اصحاب الطرد الى القول بالتأثير حيث لا يدفع لهم عن هذه السؤالات الا بالرجوع
 الى بيان التأثير فيما ذكره من الاوصاف الطردية او يفيض عليهم الى القول بالتأثير فيما بعد من الجائز والاضرار عن
 الاستعمال بالطرد حيث لم يكن ذلك عنهم شيئا كما اشترنا اليه قوله واما العطل المؤثرة الى اخره اعلم ان دفع العطل
 المؤثرة لا يتصور ببيان نشا والوضع لان التأثير لا يثبت الا بالكتاب او الاستعمال الجاهل والثابت بهذه الدلالة لا يتحمل ان يكون
 فاسدا فى دفعه وكذا لا يتصور بالمناقضة حقيقة لما ذكرنا ان التأثير ثبت بهذه الدلالة وهى لا يتحمل التناقض حقيقة وكذا
 التأثير الثابت بها بخلاف دفعها بالمعارضة حيث يجوز عن الجمهور مع ان هذه الدلالة لا تتحمل حقيقة التعارض كما لا يتحمل حقيقة التناقض
 الا انها قد يتحمل لزوم التعارض صورة بحيث يحجب التناقض الى دليل اخر لجعلنا بالتناقض والمنسوخ فكذا العطل المتنبطة
 منها يجوز ان يتعارض لجعلنا بما هو علم الحكم حقيقة لكنها لا يتحمل التناقض فكذا العطل الثابتة بها حقيقة المنع فيه ان التناقض
 يبطل نفس الدليل ويلزم منه نسبة الجمل والصفة الى صاحب الشرح وهو منزه عنها فاما التعارض فلا يبطل الدليل بل يقرر ويلزم منه
 نسبة الجمل الى صاحب الشرح وذلك جائز كذا قبل فان قيل ان اردتم بفساد هذا النوع من الدفع فسادا فبطل ظهور اثره
 وصحة ذلك فليس لان الدفع بالممانعة لما صح لاحتمال عدم صحة الوصف الوعد وتأثيره مع المناقضة وفساد الوضع لهذا الال
 ايضا كما فى العطل الطردية وان اردتم بفساد هذا الوصف وتأثيره فذلك مسلم ولكن الممانعة بعد ثبوت الاثر فاسدة ايضا
 لان تأثير الوصف لما ثبت بدليل مجمع عليه لم يبق محل للممانعة ولم يصح بعده الا المعارضة فكذا اردنا به فسادا قبل ظهور التأثير لكنه
 يبين بالتأثير لانه لما ثبت بالدليل تأثير الوصف تبين انه لم يكن محتمل للمناقضة وفساد الوضع بخلاف الممانعة فانها فى الحقيقة
 الدليل على صحة الوصف وتأثيره وبعينه ظهوره ولم يبين ان ذلك المطلوب كان باطلا والتحقيق فيه ان محجب لما كان من قصده
 التعليل بوصف موثرو عين وصف من اوصاف النفس للتعليل لا يتحمل ذلك الوصف المناقضة وفساد الوضع اصلا قبل بيان التأثير
 وبعده اذ لو احتلها قبله وبعده لا يكون موثرا حقيقة والتقدير وانه مؤثر فى الحقيقة فاما اذا عطل بوصف طردى فيجوز ان يكون صحيحا
 فى نفسه ويحتمل ان يكون فاسدا اذا طردى ويوجد فى الاوصاف الفاسدة كما يوجد فى الاوصاف الصحيحة فيجوز حقيقة المناقضة وفساد
 الوضع فيجوز للسائل دفعه بها ثم الشرح رحمه الله ذكر هنا انه ليس للسائل بعد الممانعة الا المعارضة كما ذكرنا الشيخ الامام فخر الاسلام
 فى اصوله وذكر فى نسخة اخرى بعد بيان انواع الممانعة ان التأثير اذا ثبت للوصف مجازا للسائل عن الممانعة الى القول بموجب
 العلة ان الممكن ثم الى العكس كما شرم الى المعارضة وهو واضح لان الدفع اذا كان تسليم باعلاهم مع بقا اختلاف
 مع انه اقرب الممانعة بين الممانعة كان اولى من الذباب الى المعارضة التى هى استواء المسائل قوله كذا التفسير للشان اذا تصور
 مناقضة اى ورد نقض صورة على العلة المؤثرة يجب دفع ذلك النقض بوجود اربعة بخلاف العلة الطردية
 حيث لا يمكن دفعها عنها لان نقض الوارد عليها يبطلها حقيقة اذا لا طردا لى بقى بعد نقض اصلا فلا يمكن دفعه بوجه الا اذا كان الوارد

بان يقول ما ذكرته على ليس موجودا في صورة النقض فحكم فيها لا يدل على قسا والعلية والثاني بالمعنى الثابت بالوصف دلالة و
وهو لا شر بان يقول ليس المعنى الذي جعل لوصف به علة وهو التاثير موجودا في صورة النقض فلا يكون الوصف بدون علة واذا
لم يكن علة لم يكن نقضا والثالث بالحكم بان يقول ليس الحكم المطلوب بالوصف مستلزما عن الوصف بل هو موجود ولكن لم يظهر لوجوده
فلا يكون نقضا وهذا النوع من الدفع انما يستقيم على قول من جوز تخصيص العلة فاما عند من ياباه فلا يتأتى هذا الدفع على وجه
والرابع بالفرض المطلوب بالتعليل كما نبه وحاصل مخرج عن المناقضة ان العمل متى امكنه الجمع بين علة علة وبين ما يتصور مستلزما
لم يكن ذلك نقضا حقيقة لان الجمع بين التقيضين غير ممكن ويستلزم يكتنه الجمع لزمه النقض وبهذه الوجه يمكن الجمع من غير رجوع
عن الاول فيصح الدفع بهما كما نقول في الخارج من غير المسلمين انه نجس خارج من بدن الانسان فكان حائضا كالبول فيورد
على هذا التعليل اذا لم يسلم اي لم يتجاذر من الجمع نقضا فانه خارج نجس وليس بحدث ومثله حدث في المسلمين بلا خلاف فتدفعه
او بالوصف اي يمنع الوصف بان نقول لا نسلم ان ذلك خارج لان الخرج هو الانتقال من مكان باطن الى مكان ظاهر كالزبل
مخرج من الدار ولم يوجد هذا المعنى فيما اذا لم يسلم لان النجاسة بعد في محلها لم تنتقل عنه فان تحت كل جلدة رطوبة وفي كل عرق
وما والجلد سائرا لها فاذا ازلت الجلدة صار تحتها ظاهرا لا خارجا لعدم الاتصال لمن كان في بيت او فتمه مستتراته واذا رفع عنه
ما كان مسترا به يكون ظاهرا لا خارجا وانما يسمى خارجا اذا قارق البيت او انجسته الا يرمى انه لا يجب غسل ذلك الموضع بالاجماع
وان جاوز قدر الدبرهم ولو ثبت وصف الخرج لوجب غسل ذلك الموضع عند قليل كان او كثيرا ولو جب عندنا اذا جاوز قدر الدبرهم
وليس اذا كان ما دون الدبرهم وحيث لم يجب ولم يسلم بالاجماع دل على انه ليس بخارج لان هذا حكم النجاسة التي في محلها قوله ثم
ندفع بالمعنى الثابت بالوصف لا بالمعنى الثابت بدلالة هذا الوصف وهو التاثير فان الخارج نجس لخاصة صفة ما باقيا
انه مؤثر في نجس ذلك الموضع ايجاب تطهيره حتى وجب غسل ذلك الموضع للتطهير وجوب التطهير في البدن باعتبار ما يكون منه
اي بسبب ما يخرج من البدن لا يحتمل لوصف بالتجزي فيجب غسل كل شئ يجوز الاقتصاص على الاعضاء الاربعة كما في البول وخرجه
يقوله باعتبار ما يكون منه عن صفة النجاسة من الخارج فانها يوجب غسل ذلك الموضع ولا توجب غسل جميع البدن بالاجماع
كما بينا ولم يكن كالبول في ايجاب الطهارة وفي محلها كذا وغير محلها ثبت بدلالة التاثير ان غير محلها فتبين بدلالة التاثير ان
غير السائل لم يدخل تحت التعليل وان عدم الحكم هناك هناك لعدم الوصف مستحق وان وجد صورة وشك يكون مرجحا للعلة فكيف
يكون نقضا قوله ويورد عليه صاحب المخرج السائل في دفعه بالحكم ببيان اي على التعليل للملكة كونه نقضا صاحب المخرج السائل فان يخرج
من جرحه خارج نجس من بدن الانسان وانه ليس بحدث حيث لم ينقض به الطهارة مادام الوقت باقيا او مادام يصلي الفرض باقيا
عن نوافل فقد دفعه بالحكم بالوصف اي بدفع النقض الوارد بمنع عدم الحكم في صورة النقض وهو القسم الثالث بان يقول لا نسلم انه
ليس بحدث بل هو حدث ولكن ما خرج ملة الى ما بعد خروج الوقت ضرورة قدرة الحلف على الخروج عن عمدة التكليف وهذا يلزمه
الطهارة الصاوة اخرى بعد خروج الوقت بذلك الحدث لا بالخروج فانه ليس بحدث بالاجماع ولا يجوز له المسح على الخفين بعد خروجه
الوقت اذا ما بعد لسيلان والحكم قد تحصل بالسبب وقد يتأخر عنه لما في كمال البيع بشرط التاخير وهذا النوع من الدفع انما يستقيم
على قول من جوز تخصيص العلة كما بينا في الشف و بالفرض اي بدفعه بالفرض وهو القسم الرابع بان نقول الفرض من هذا التعليل

الفرع بالأصل التسوية بينهما في المعنى الموجب للحكم وقد حصل فإن الخارج من إحدى السبلين حدث فاذا الزم أي وادعوا عفو القيام
وقت الصلوة أي لا يلزم قيام وقت الصلوة فإنه مخاطب بالأداء فيلزم أن يكون قادراً عليه ولا قدرة إلا بقوله لا يثبت في هذه الحالة
وذلك هنا أي فمثل الأصل الفرع وهو الخارج من غير السبلين فإنه إذا صار لا يصير عفو القيام وقت الصلوة ولو لم يجعل عفو
في الفرع عند الزم كان الفرع مخالفاً للأصل وذلك لا يجوز فثبت أنه التسوية التي هي المقصود من التعليل
في جملة دعوا كالأصل فلا يكون ذلك نقضاً قوله أما المعارضة فكذا المراد من المعارضة هنا تسليم المعترض لآلة ما ذكره
المستدل من الوصف على مطلوبه وإنشأ دليل آخر يدل على خلاف مطلوبه فثبت أي مانعة في الحكم مع بقاء دليل المستدل إذا السائل يقول
للمجيب ذكرت من الوصف وإن دل على الحكم لكن عندي من الدليل ما يدل على خلافه فليس ثمة من الدليل ما يبطل ثم المعارضة
من أسائل مقبول عند جمهور المحققين من الفقهاء والتكليفين وزعم بعض الجدلين أنها غير مقبولة منه لأنه يتضمن تنييد مستدلاً وليس
له ذلك بل له الاعتراض لبعض وذلك لأن العلة لا تصحح إلا بعد إقامة الدليل على صحتها فإذا انتقض السائل لذلك كان ينبغي استدلالاً
لأنه لا يرد معترضاً ومجيباً الجمهور أن المعارضة اعتراض على العلة فيكون مقبولة كالممانعة وذلك لأن العلة التي تمسك بها المجيب لا يتم حجة
بالم تسليم من المعارضة فإن المعارضة توجب وقوف الحجة بدليل البيئات وبذلك أن القرآن انما صارت حجة عند السلامة عن المعارضة
فكانت المعارضة اعتراضاً على العلة من حيث المعنى فيكون مقبولة وإن اعتمد في القياس قوة الظن فإذا تعارض الدليلان يفوت به
قوة الظن ويخرج كل واحد منهما خيئته من أن يكون حجة إلى أن تخرج أحداهما فكانت المعارضة بيان أن ما ذكره المستدل ليس بعلة
فيكون اعتراضاً صحيحاً ثم المعارضة على نوعين معارضة خالصة أي مخفية لا يتضمن إبطالا ومعارضة فيها مناقضة أي معارضة متفنتة
إبطال التعليل المعلن وذلك لأن المعارضة اثبات وصف مبتدأه يوجب خلاف ما وجبه دليل المستدل من غير تعرض لإبطاله ولها نقضة
إبطال دليل بيان تخلف الحكم عن الوصف الذي ذكره علة في بعض الصور من غير إقامة دليل مبتدأه في الفرع والأصل فلا تضمن
هذا النوع من المعارضة إحدى خاصية المعارضة وسبب المعارضة مبتدأه واحدة وهي خاصية المناقضة وسبب إبطال الدليل سمي معارضة
فيما سمي نقضة وجعلت المعارضة أصلاً لأنها قصدت المناقضة ضمنية فإن قيل كيف يصح الجمع بينهما وبينها تناقض إذا المعارضة لتسليم
تسليم دليل المستدل وصحة دلالة على الحكم والمناقضة تتضمن بطلان دليله وفساد دلالة على الحكم وقد اختار الشيخ رحمه الله أيضاً أن
المناقضة لا تروى على العلل المباشرة فكيف تقبل هذا النوع من المعارضة بعد ظهور التناقض قلنا ليست المعارضة لتسليم الدليل مطلقاً بل هي
مانعة في الحكم صورة وممانعة في الدليل معنى يدعوه عدم سلامة عن المعارضة فلا يكون بينهما تناقض إذا المقصود من كل واحد منهما
الإبطال ثم هذه المناقضة ثبت ضمن المعارضة فلا يمنع القبول والعبرة في مثله للتمتع دون التضمن ولأن الدليل بعد بيان التناقض
لما قبل الإبطال علم أنه لم يكن مؤثراً وإن ما ذكره العلل شبه بالاثر وليس ياتر في التحقيق والمناقضة انما تمنع
على ما هو مؤثر حقيقة كذا ذكره الإمام العلامة مولانا حميد الدين رحمه الله قوله وهو نوعان أسل آخره أسل القلب صحيح
تو مان القلب في اللغة يستعمل المعنيين أحدهما أن يحمل الشيء على شيء أعلاه وأسفله قلب المقصود والكوز والثاني أن يحمل باطن الشيء
ظاهراً وظاهراً باطناً قلب الجواب والثوب وكلاهما يرجع إلى معنى واحد وهو تفسيرية الشيء على خلاف البنية التي كان عليها فكذا
في القياس يستعمل القلب لأصح المعنيين وكلاهما يرجع إلى معنى واحد وهو تفسيرية التعليل البنية التي كان عليها أحد سما أي أحد النوعين أن

المعلول عنه وإحالة معلولا على مثال قلب الأنا فان العلة لكونها أصلا كان على من الحكم والحكم لكونه تبعا كان سفل منها وهذا على
 يصير على التعليل سفل وإحالة معلولا فكان قلب الأنا وانما يصح هذا النوع من القلب فيما إذا عطل المستدل بالحكم بان جعل حكما في الأصل
 علة الحكم آخر فيه ثم عداه إلى الفرع فاما إذا عطل بالوصف محض فلا يرد عليه هذا القلب لان الوصف لا يصير حكما بوجه ولا يصير حكما
 حلة له أصلا لانه سابق على الحكم مثل قوله امي تحقيق هذا النوع من القلب ومثل قول اصحاب الشافعي رحمه الله في ان الاسلام
 ليس من شرائط الاحصان حتى لو ذل في الزمي المحرثيب ترجم صديهم الكفار جنس بجلد بكرهم مائة ويرجم شيهم كالمسلمين امي لا حرامهم
 ويقول بآية اشار الى ذلك فان البكر من العبيد لما لم يجلد مائة لم يرجم الثيب منهم والبكر والثيب يقعان على الذكر والانثى فجلدوا
 بجلد المائة علة لوجوب الرجم قلنا المسلمون بجلد بكرهم لان شيهم ترجم لان ترجم شيهم لانه بجلد بكرهم فجلدوا مائة علة في الأصل
 وهو بجلد المائة حكما واجله حكما فيه وهو رجم الثيب علة فهذا القلب معارضة معارضة حيث عمل لسان التعليل بدل على خلاف الحكم الذي
 اوجبه المحلل وفيما معنى المناقضة لان ما جعله المحلل علة لما صار حكما في المقيس عليه تعليل القلب واختل صيروريته حكما فسد الأصل وخرج
 من ان يكون مقبلا عليه للمستدل في الحكم المطلوب فيبقى قياسه بلا مقيس عليه بطل فهو معنى قوله فلما احتل امي هذا التعليل بالقلب فسد
 الأصل وبطل القياس في قوله لا يبيح الا قوله الكفار جنس بجلد بكرهم مائة في ترجم شيهم وهذا ليس بشبهة فعندنا من ان يكون حجة او لا تشبه
 أصلا والثاني امي النوع الثاني من القلب ان يجعل السائل وصف المحلل شاكرا لنفسه بعد ان كان شاكرا عليه وهو ما خذ من قلب
 اجواب فانه الضمير للشان او لا وصف كان ظهري امي ظهري الوصف اليك حيث كان شاكرا اليك يحتاج عنك فصار وجه اليك حيث صار
 شاكرا عليك سحاك عن نفسك وهو السائل كما ان ظهري اجواب كان اليك وبالقلب يصير لبطنة اليك وان كان المراد من كان ان
 السائل بمعنى قوله كان ظهري اليك كان معروضا عينك وذا لك بان كان بدا عليك فصار وجه اليك امي صار شاكرا بدلك مقبلا عليك
 بالامانة وهذا النوع معارضة من حيث انه تعليل لوجب خلاف ما اوجبه المحلل وفيما مناقضة لان المطلوب هو الحكم والوصف الذي
 يشهد بشيئة من وجه وبانتفاع من وجه آخر يكون متناقضا في نفسه بمنزلة الشاهد لاحد الخصمين على الاخر في حادثة ثم انخصم الاخر عليه
 في عين تلك الحادثة فانه يتناقض كلامه بخلاف المعارضة لقياس آخر حيث لا يكون مناقضة لان التعارض لوجب للاشتباه
 فيتعذر العمل للاشتباه الى ان تبين رجحان لاحد على الآخر وهذا لا يوجب تناقضا لانه امي هذا النوع من القلب لا يكون التحقيق
 الا بوصف زائد على الذي ذكره المحلل في امي في ذلك الوصف تفسير وتقرير للوصف الاول لانه تفسير له وهو جواب عما يقال القلب
 يكون تعليل الحكم بعين ذلك الوصف فاذا زير عليه وصف آخر لم يبق بعينه علة فيكون هذا تعليل الحكم بعلة اخرى فيكون معارضة
 محضه غير متضمنة للابطال فحال هذه الزيادة تفسير الوصف الاول وتقرير له لا تفسير له فلا يجعله في حكم شيء آخر مثال امي مثال
 ما يجري فيه هذا النوع من القلب قول اصحاب الشافعي في صوم رمضان انه صوم فرض فلا يتاوى الاتبعين النية كصوم القضاء
 فعلقوا وجوب اليقين بوصف الفرضية فقلنا لما كان صوما فرضا استثنى عن تعيين النية بعد تعيينه كصوم القضاء لكنه امي صوم
 القضاء وانما يتعين بعد اشدوع فيه وهذا امي صوم رمضان يتعين قبل اشدوع فيه لا انتفاء سائر الصيامات عن الوقت فزاد في
 القلب بعد تعيينه وهو تفسير لما بعده انخصم حيث لم يتبين انه متعين في هذه الوقت لعدم بقا غيره من الصيامات مشروعا
 في هذا الوقت تلبس علينا نحن من ناهذه الزيادة ما تركه انخصم وبينا محل النزاع فكان قياس هذا الصوم من القضاء ما بعد اشدوع

ونعم بعض الأصوليين ان القلب مردود والان المعترض ان لا يميز في القلب بيقين حكم المستدل فلا يقع ذلك في الدليل لجواز ان
 يكون بالعلية الواحدة وللأصل الواحد حكمان غير متناقضين وان تعرض لنقيضه فلا يمكن اعتباره بأصل المستدل ولا اثباته بعلته كال
 اجتماع النقيضين في محل واحد واستحالة اقتضائهما حكيمن متناقضين لتعارضهما في ما هما واجبا عن الاول انه ان لم يعرض
 لنقيض حكم المستدل فلا يخرج بذلك عن كونه قاضيا في الدليل واذا كان ما تعرض لنفيه من لوازم حكم مستدل عن الثاني ان شرط القلب
 اشتغال الأصل على حكمين غير متناقضين في ذاتهما قد امتنع اجتماعهما في الفرع بدليل منفضل وان لا يكون مناسبة الوصف للحكم ونقيضه
 حقيقة لاستحالة واذا كان كذلك يصح حصولهما في الأصل من غير استحالة لعدم تنافيهما في ذاتهما فيمكن ان يكون العلية مناسبة للحكم
 في نظر المستدل ولنقيضه في نظر السائل واذا اندفعت الاستحالة صح القلب لما ثبت ان القلب صحيح وهو معارضة كان للمستدل
 ان يمنع حكم القلب في الأصل وان يقع في تأثير العلة فيه بالنقض وعدم التأثير وان يقول بموجب اذا امكنه بيان ان اللزام
 لا يتأثر في حكمه وان يقلب قلبه اذ لم يكن قلب القلب منا قضا الحكم لان قلب القلب اذا فسد بالقلب الثاني سلمه اصل القياس من القلب
 كذا في عتبة نسخ الاصول ورايت في بعض فوائد اصول الفقه لا يسمع القلب بالنقض على القلب لانه خرج مخرج الاقسام وكلام انهم
 الا على سبيل التعليل لا يندفع الا ببيان ان هذا القلب لا يخرج في دلالة الوصف على الحكم ولكن الاول صح لانه تعليل في
 مقابلة تعليل لعل فير عليه ما يرد على الاول واعلم ان تجوز الاعتراض على لعل المؤثرة بالقلب ممن يمنع الاعتراض عليها بالمتأثرة
 وفساد الوضع بشكل لان العلة بعد ما ثبت تأثيرها بدليل مجمع عليه لا يحتمل القلب حقيقة كما لا يستعمل المناقضة وفساد الوضع فانه
 لو ثبت التأثير لوجب اجل في ايجاب الرحم في حق المسلمين لا يمكن قلبه بحبل الرحم علة للجلد الا يرى ان التأثير في مؤثر في المدة
 مملوك تعلق عتقه بمطلق موت المولى فلا يجوز فيه كمال الولد لا طهر لتعلق العتق بالموت في البع في ام الولد لا يمكن قلبه
 بان يقال انما تعلق العتق بالموت لان البيع لم يجر وكذا لا يمكن القلب ببيان التأثير لتقليد بعد ما ظهر تأثير التعليل الاول في
 التأثير لا يقبل منه قوله لان القلب معارضة وغير المؤثر لا يصلح معارضا للمؤثر واذا كان كذلك فيجب ان لا يرد حقيقة القلب
 على لعل المؤثرة كفساد الوضع والمناقضة ولو ورد صورة القلب في بعض العلل ترفع ببيان التأثير كما ترفع صورة المناقضة بال
 المذكورة وانما يرد حقيقة القلب على لعل للطردية يؤيده ما ذكره من الاسلام ابو اليسر بعد بيان نوع القلب والقلب الاول
 انما يجرى في كل طرد جيل الحكم فيه علة والقلب الثاني يجرى على ما يظهر التأثير ما ذكر في نسخة اخرى من اصول الفقه والمخلص من القلب
 تأثير الوصف في الحكم الذي على دون الحكم الذي قاله خصمه فثبت ان الاعتراض بالقلب بعد التأثير غير صحيح وانه كالمناقضة
 وفساد الوضع من غير كون واصل علم قوله وقد قلب لعله من وجه آخر وهو صيغة فاسد مثاله هذه عبادة لا يعنى في
 فاسد ما فلا يلزم بالشروع كالوضوء فيقال لهم لما كان كذلك وجب قول اصحاب الشافعي في ان يشروع في صوم التطوع او
 صلوة التطوع لا يوجب المصنعة فيه حتى لا يجيب القضاء بافساده هذه هي هذه العبادة وهي الصلوة او الصوم التعلل التي شرع
 في عبادة لا تعنى في فاسد ما يعنى اذا فسدت لا يجيب ولا يجوز اتمامها ولا يعنى فيها واعتزوا به عن الحج فانه وجب بالشروع الا ان لم يجر
 يجيب فيه بعد الفساد فيجوز ان يلزم بالشروع كالوضوء فانه لما لم يمض في فاسده لم يلزم بالشروع فيقال لهم لما كان كذلك اي لما كان
 الشان كما بينا ان ما شرع فيه عبادة لا يعنى في فاسد ما وجب ان يستوى فيه اي فيما شرع فيه من العبادة عمل النذر والشروع

كما استوى عليهما في الوضوء باقتداره لا بمعنى في فاسداً وهذا معنى موجود في المتنازع فيه لا أنه لا يخصص في فاسد أيضاً فوجب أن
يخص استواءهما فيهما كما في الوضوء ولما اتي بهما استويا فيهما في التذرع يلزم فيه بالاجماع كان لشرع لزماً ايضاً مما يقتضيه الاستدلال
ووجهه اي هذا النوع من القلب ضعيف اي فاسد من وجوه القلب وسيجيء هذا القلب التسوية وقد اختلف فيه فذهب بعض من صحح القلب
الى قبول هذا النوع لوجوده لقلب فيه اذا السائل قد جعل الوصف المذكور بعد ما كان شأهاً عليه شأهاً النفس فيما ادعاه من الحكم
المستلزم لها لغة وعوى المستدل لان استواء الشرع والتذرع لو ثبت يلزم منه كون الشرع ملزماً كالنذر وهو خلاف دعوى المستدل
وذهب آخرون الى انه لا يقبل وجوبين المذكورين في الكتاب احدهما ان السائل حسباً بحكم آخر ليس بمناقض للحكم الاول لان المستدل
لم ينف التسمية ليكون اثباتهما مناقضاً لمدعيه واذا كان كذلك فكيف ثبت المناقضة التي هي شرط صحة القلب فلم يكن كعادته عوى المستدل
فلا يقبل ولكن الفريق الاول يقولون ليس بمناقض محكين ذاتاً شرطاً لصحة القلب بالانتقاء والجمع بينهما بدليل مستقل كافٍ لصحة
وقد وجد ان ثبوت الاستواء مستلزم لانتفاء دعوى المستدل وفي بيان الوجه الثاني وقع هذا السؤال وهو ان المقصود من الكلام
وان ما لا معنى له من اللفظ ليس بكلام والسائل ان علق بالوصف المذكور حكم الاستواء ولكن المقصود من آخره تحقيق معنى الاستواء فيه
بالنسبة الى الفرع والاصل فان استواء النذر والشرع في الاصل وهو الوضوء باعتبار عدم الالتزام فانه لا اثر للنذر ولا للشرع في ايجاب
الوضوء واستواءهما في الفرع وهو النفل باعتبار الادام وهو معنى قوله ثبوت من وجوب سقوط من وجبه التفاضل اي التماثل في ذلك
اي اختلاف المعنى بسط للقياس لانه امانة مثل حكم احد المذكورين بمثل علة في الآخر يستعمل ان يتعدى من الاصل الى الفرع حكم لا يوجب
في الاصل وكون الشرع ملزماً الذي هو مقصود السائل ليس بوجوده في الاصل وهو الوضوء بل هو غير ملزم فيه فاثبات كونه ملزماً في النفل
بالقياس على الوضوء لا يكون الا مثل اثبات احكامه في الفرع بالقياس على اصل من حيث المعنى وانما يستقيم هذا التعليل اذا كان الاستواء
منه مقصوداً وليس بمحقق وقوله واما المعارفة المخالفة للمعارفة السليمة خالصة من معنى المناقضة ولا بطلان
فان كان احد هاتين حكم الفرع بان يذكر السائل علة اخرى يوجب خلاف ما يوجب علة المستدل من غير زيادة في تفسير
فيه ذلك المحل بعينه فيقع به محض المقابلة من غير تعرض لابطال علة الخصم فيمتنع العمل بها بعد اذ علة كل واحد منهما ما يقابلها وينسب
العمل اليها يخرج احدي العلتين على الاخرى فاذا ترجحت احدهما وجب العمل بالراجحة حينئذ وشال هذا النوع من المعارفة تحقيق في قول
اصحاب الشافعية رحمه الله في ثبوت المسح في الوضوء فيسبب ثبوت المسح فاما نعارضهم بقولنا انه مسح فلا ليس بثبوت كالمسح
انفرد هذه معارضة صحيحة لما فيها من اثبات حكم مخالف للحكم الاول بجهة اخرى في ذلك المحل بعينه قوله والثاني في علة الاصل
اي النوع الثاني معارضة في علة الاصل وهي ان يذكر السائل علة اخرى في المقيس عليه تفقد في الفرع ويستدل الحكم اليها معارضا
للجيب ذلك اي هذا النوع من المعارفة ظل لان الوصف الذي يدعيه السائل متقدماً كان وغير متقدماً لاني في الوصف الذي يدعيه الجيب ذلك الحكم في الاصل نحو
ان يثبت بطلان فتخلف كما لو وقعت في ان قطرة بول ودم وخرق نجا سته بول والدم والخرق جميعاً حتى لو توهمنا ذلك البعض بقي الباقي نجساً ثم ادعى الوضوء
ان الحكم يفساده ظاهر لانا قد بينا ان حكم التعليل ليس بالاعتدال فاذا اخل التعليل من التعدية بطل المخولة عن الفائدة اذا الحكم في الاصل
ثابت بالشرع من العلة ولا فرع ثبت الحكم فيه بالعلة واذا بطل التعليل بطلت المعارفة به وهو معنى قوله لعدم حكمه اي لعدم حكم
التعليل وان كان متقدماً كانت المعارفة فاسدة ايضاً او تعدى الى فرع مجمع عليه او الى فرع مختلف فيه لعدم اتصال هذه المعارفة

لما وقع النزاع الامن حيث انه يعدم تلك العلة في هذا الموضع وقد ثبت ان عدم العلة لا يوجب عدم الحكم ولا يصحح دليله انه قد مضى في كونه
 يصحح دليله انه قد مضى في كونه مثاله ما اذا عطل الجيب في حرمته الجيب بجنبه لثقا ضللا بانه كليا قول بجنبه في حرمته بجنبه متفاضلا كالخضلة في حرمته
 فيعارة له السائل بان المعنى ليس في الاصل ما ذكرت ولكنه الاختيات والادخار وقد قدر هذا المعنى في الفرع فتدعى المعنى في فصل عليه هو
 الا بوجه والذين ونحوهما اذا لا ينافي السائل فيها لكن المعارضة في هذا الموضع لا تصحح السائل لاسن حيث انه ليس بوجوده في الجيب
 وقد قلنا ان عدم العلة لا يصحح دليله ولو عارضه بان يقول ليس المعنى في الاصل ما ذكرت ولكنه العلة ولم يوجد في الفرع فتدعى المعنى في
 الى فرع مختلف فيه وهو الفواكه دون الكحل لما ثبت فساد الوجه الاول كان هذا الوجه اولي بالفتاوى وهذا معنى قوله وفساده
 فساد التعليل الذي عارضه به لو اقام تعدية واعلم ان المعارضة في الاصل تسمى بالفرق عند الجمهور وهي سبيل لاسواء الفاسدة التي لا تقبل
 من السائل على ما بيناه في الكشف وهذا يقع الفرق بمبنى صحيح في نفسه بين الشيخ وجمهوره على طريق دليل منه فقال في كل كلام صحيح في
 الاصل لم يفي في نفسه اصل منه يكمل على سبيل المعارضة اي يذكروا السائل او اهل لظروفه في مقام السؤال على وجه الفرق ولا يقبل منهم
 تذكره نحن على سبيل الممانعة ليكون ذلك مفاضة صحيحة على حد الانكار فتقبل بنا لا محالة فتقولهم في اعتناء الراي من اذا احتقن الراي من الجيب
 المجهول فقد حقه عندنا سواء كان الراي من موثر او معسر الا انه اذا كان معسرا يوم العبد بالسعاية في اقل من قيمته ومن الدين ثم يرجع
 على المولى عنه يساوه وعند الشافعي رحمه الله لا ينفذ اعتناؤه اذا كان معسرا قول واحد وله قولان في المدة ففصل اصحابه في هذه المسئلة
 بان الاحتاق تصرف من الراي من ياتي من المترين بالابطال اي بطل حقه في الزمان بدون رضا به وبه البيع بالدين حقه والجيب
 الدائم عندنا فكان مودودا كالبيع اسي كما اذا باع الراي من المجهول بخير اذن المترين فقالوا ان فرق اهل الطرق من اصحابنا بين الجيب
 الذي هو الاصل وبين الاحتاق الذي هو الفرع فقالوا ليس للاحتاق مثل البيع لان الجيب محتمل ان يبعد وقوة فيظهر اثره من المترين
 في المنع من النفاذ فينقذ على وجه يمكن المترين من نسخه بخلاف الاحتاق فانه لا يحتمل الفسخ بعد ما صدر منه الاصل في محله فلا يظهر اثره
 حق المترين في المنع من النفاذ فينقذ لازما فهذا فرق فقه صحيح في نفسه ولكنه فسد لضرورة من دين له ولاية الفرق وهو السائل
 فلم يقبل والوجه في ايراده على الوجه الممانعة ليتقبل ان يقول ان القياس بديه حكم الاصل من تغية ونحن بالسلم وجود هذا الشرط
 هو التعدية بزوال التغية في المتنازع فيه لان حكم الاصل هو البيع وقت اسي قوله ما ياتي الراي في ايراده وله في بعد ثبوته لانه
 حق المترين لا يمنع انعقاد البيع عليه من الراي من بالاجماع حتى لو ترجع الى ان يذهب جوب المترين ثم البيع كذا في الاسرار وانت في الجيب
 وهو الاحتاق تبطل اصلا لا لا يحتمل الفسخ والرد اسي تلمني من الاصل شيئا لا يحتمل الفسخ بعد ثبوته واراد في ابتداء فان العبد لو رد
 الاعتاق للبرئ ولو اراد هو المولى ان يفسخه لا يفسخ بوجه بخلاف البيع وهذا تغية حكم الاصل لانه لا يبطال من الاصل غير انعقاد
 على وجه التوقف واصلا نصيب على التمييز او على المصدر وما منع كمال به والله اعلم

فصل في الترجيح واذا قامت المعارضة كان السبيل فيه الترجيح ولما فرغ الشيخ من بيان الممانعة والمعارضة سلك في بيان وجه
 المعارضة بعد تحققها فقال واذا قامت المعارضة اي تحققت بان لم يندفع بطريق من الطرق المسلوكة في دفع العلة من الممانعة
 والتكليف ونحوهما كان السبيل فيه اي في دفع المعارضة الترجيح فان اسود احوال الجيب بان يساوي السائل في الدرجة باقائه دليل جوب
 خلافه ما اقتضاه دليل الجيب فوجب دفعه ببيان الترجيح اذا لم تندفع بطريق آخر فان لم يثبت للجيب الترجيح سار متقطعا وان حج حلة

فالسائل ان يعارضه ترجيح ملته كما كان له ان يعارض ملته بملته فان لم يكن ترجيح ملته لزمه ما ادعاه المذهب لان العمل بالراجح واهمال
 المرجح واجب عند العامة وقال قوم لا يجوز التسك بالترجيح عند التعارض بل الواجب التوقف و التخيير لقوله تعالى فاعبوا ما اوتوا الى الله
 فاعملوا بالاحتياط والعمل بالمرجوح اعتبار قلة عليه السلام عن سبكم بالظاهر وحكم بالمرجوع حكم بالظاهر وتمسكت العامة باجماع الصحابة والسلف
 على تقديم بعض الاولوية القطنية على البعض اذا اقترب من ما يقوى على معارضة فالتحريم قد موافق لما في القواعد الفقهية من ان التمسك بالاحتياط في
 من روى ان الامام الايمن المام قد موافق ما روت من ارجو اجماع عليه السلام كان التحريم جنبا وهو صائم على ما روى ابو هريرة عن الفضل
 بن عباس رضى الله عنهما عن ابن عباس رضى الله عنهما من ارجو جنبا فلا صيام له قوى على جبري بكر فلم يخلفه وحلف غيره وقوى ابو بكر رضى الله عنه
 خبر المغيرة في ميراث السجدة لما روى عنه محمد بن مسلمة في غير ذلك عايشة تعداده ولكن الظاهر لو وجد العمل بالراجح يعقوبهم في الجواز
 والاصل تنزيل الامور الشرعية على دوزان الامور العرفية لكونه اسرع الى التقاد ولما قال عليه السلام ما اراه المسلمون حشا فهو عندنا
 حسن ومقتضى الآية وجوب النظر وليس فيها ما ينافي في القول بوجوب العمل بالراجح فلا تقسم ان المرجح ظاهر لان الظاهر ما ترجح احد طرفيه على
 الاخر والمرجوع مع الراجح ليس كذلك واعلم ان الترجيح انما يقع بين المنطوقين لان الطنون يتفاوت في القوة ولا يتصور ذلك
 في المعلومين اذ ليس لبطن المعلوم اقوى من بعض وان كان بعضها اعمى واقرب حصولا واشد استغناء عن التامل ولذا قلنا اذا
 تعارض نصان قاطعان فلا بسبيل الى الترجيح بل المتأخر هو الناسخ ان عرف التاريخ صريحا او دلالة والادح حيا لمصر الى دليل اخر
 او التوقف ولا في معلوم ومنهون لاستحالة بقاء الظن في مقابلة العلم فثبت ان محل الترجيح الدلائل الظنية والاعتقادية منها
 عند تعارضها وجب الترجيح على الادح التي ذكرنا قوله هو اى الترجيح عبارة عن فضل نبي اية التفسير على الاخره صحتي قالوا ان
 القياس لا ترجح بقياس آخر اى زيادة احدى التفسيرين على الاخره صفة هذه العبارة توسع لان ما ذكره مع الرحمان لا معنى
 الترجيح فان الترجيح اثبات الرحمان وان اشبح خذت المضاف لظهوره واقام المضاف اليه مقامه وكان التقدير هو عبارة
 عن بيان زيادة واحد التفسيرين على الاخره صفا ولهذا قال لقاضي الامام ابو زيد رحمه الله والترجيح اظهار الزيادة لاحد التفسيرين
 على الاخره صفا ومضى قوله وصفا ان الترجيح يقع بما لا عبرة في المعارضة فكان بمنزلة الوصف للمزيد عليه لا بما يصلح اصلا لوقوم
 به المعارضة من وجه كرحمان الميزان فانه عبارة عن زيادة بعد ثبوت المعادلة بين كفتي الميزان وتلك الزيادة على وجه لا يقوم
 بها المائلة ابتداء ولا يدخل تحت الوزن منفردة عن المزيد عليه قصدا في العادة كالذائق او الحجة او الشبهة في مقابلة العشرة
 لا يعتبر وزنه على عادة ولا يفرد له الوزن مقابلها بل سبعة كجبل كان لم يكن بخلاف الستة والسبعة ونحوهما اذا قوتت بالعشرة
 فالكان لا يسمى ترجيحاً لان الستة ونحوها يختبر وزنها في مقابلة العشرة ولا يدرى اخره بقوله صفا عن الترجيح بكثرة الادلة بان يكون في احد الجانبين
 حديث واحد او قياس واحد ونحو الاخر حديثان او قياسان كما اشار اليه بقوله حتى لو قالوا الى اخره وقد اختلفت فيه فذهب بعض النظار من اصحابنا وبعض
 اصحاب الشافعي رحمه الله الى انه صحيح لان الدليل الواحد لا يقيم الدليل الا واحد من جنس قياسا تظان بالتعارض فيتم الدليل لا سيما لما عرفت كعارضة فيصح
 به دلائل المقصد من الترجيح قوة الظن الصادق على الدلائل المتعارضين وقد حصل قوة الظن في الدليل الذي عارضه دليل اخر مثله في اغليات
 احكم في ترجيح على الاخر الا انى ان اجماع المتعارفة من اصول التبرير على المناقضة من اصل احد المتعارفة لتوقفتها بكثرة اصولها لعل المتعارفة من اصولها
 وكلما يدل على حكم واحد يكون او ترجيح من اجماع واحدة المتعارفة من اصل واحد لقوتها بكثرة توافي نفسها فكثرة اصولها وادب

مماثلة لاصولهم الى ان الترجيح لا يقع بكثرة الادلة لان الشئ انما يتقوى بصفة توحيده في ذاته لا انضمام مثله اليه كما في الحساب
 وهذا لان الوصف لا قوام له بنفسه فلا يوجد الا بجماد غيره فيتقوى به الموصوف فلما الدليل مستبعد بنفسه فلا يكون تبعاً لغيره فلا يجزى
 بالانضمام الى الغير قوة بل يكون كل واحد معارضاً للدليل لنفسه يوجب الحكم على خلافة فيستأقطر الكل بالتعارض وهذا بخلاف
 العلة المنتزعة من اصول لانها باعتبار شهادة الاصول بعينها تقوت في نفسها فيترجح على الاخر بمقتضاها فلما العلة لا يتقوى
 بكثرة الادلة اصولها لان كل اصل تشهد بصحة علة المنتزعة لا بصحة علة اصل اخر ولا تسلم ان قوة الظن يحصل بكثرة
 الادلة فانه لو اجتمع قياس عارض تلك الاقيسة غير واحد من اخبار الاحاد كان ذلك الخبر راجحاً لما لو كان القياس واحد
 لو كان تلك الشهادة تثبت قوة الظن لترجح الاقيسة المتكثرة بتعارضها على الحديث الواحد ولؤيد ما ذكرنا اتفاقهم على عدم
 ترجيح الشهادة بكثرة العدد فان احد المدعيين لو اقام شاهدين والاخر اربعة لا يترجح بشهادة الاربعة على شهادة الاثنين
 لان شهادة الاثنين علة تامة للحكم فلا يصلح مرجحة للحجة وكذا اقام ثلثة لان زيادة شهادة واحد من جنس ما يقوم به الحجة
 بطريق الاصل كالمذي يشهد بهلال كضمان وحده في السما وغيره فان تلك الشهادة محجة حتى وجب على القائل في الامر بالصحة
 فلا يقوم به الترجيح ولو اقام احد شاهدين مستورين والاخر شاهدين عدلين ترجح شهادة العدلين لظهور ما يؤيد بعض اصحاب
 في شهادتهما فثبت ان الترجيح بكثرة الادلة غير صحيح وانه انما يحصل بما يزيد قوة لما حصل محجة ويصير مصفاً له قوله وكذلك لاكتنا
 واحديث وانما يترجح البعض على البعض لقوة في اي وشمل القياس الكتاب في انه لا يترجح اية بانضمام اية اخرى او حديث
 اليها ولا الحديث بانضمام حديث آخر اليه ولا يترجح كل واحد منهما بانضمام قياس اليه ونقل عن بعض مشايخنا رحمه الله
 ان انصاف المتعارضين وان كان حديث آخر لا يترجح واحد منها بنص اخر ولكنه يترجح بالقياس لان القياس غير معتبر في
 مقابلة النص فكان بمنزلة الوصف للنفس الذي يوافق وتبايناً له فيصالح مرجحاً والاصح ان حديث لا يترجح بالقياس لانه من جنس
 ما يصلح محجة بنفسه بطريق الاصله وان لم يكن محجة في هذه الموضع وانما يترجح بعض الدلائل غير لقوة فيه بان كان احد المتعارضين مفراً
 او حكماً والاخر دليلاً او حكماً او كان احدهما خبر مشهور او متواتراً والاخر ضراً او عدلاً لان هذه المعاني تثبت قوة في احدهما الدليلين عدلت في الآخر
 على ما من بيانه قوله وكذلك اي ولما لا يترجح احدي الدليلين برليل اخر لا يترجح صاحب الجراحات على صاحب جراحت
 حتى اذا جرح رجل رجله جراحة واحدة صاحبه للقتل خطأ وجرحه اخر مشر جراحت مثلاً كذلك ايضا دماء من جمع الجراحات كالتي
 الدية عليها نصفين وتخل عنها العاقلة ولا يجعل صاحب الجراحات كانه قتل واحد حتى كان جميع الدية عليه لانه كل جراحة من
 جراحت صاحب الجنايات المتعددة علة تامة ليصلح معارضة كجراحت صاحب واحدة فلم يصلح مصفاً لجناية اخرى فلا يقع بها
 الترجيح ولو قطع احد بهايده ثم جرح الاخر قبة فاقا كل هو الذي جرح قبة دون الاخر لزيادة قوة فيما هو علة تامة للقتل من
 فعله وهو انه لا يتوهم بقا جميعاً بعد فعله بخلاف فعل الاخر قوله والذي يقع به الترجيح اربعة اى المعاني التي يقع بها الترجيح على وجه
 الصحة في القياسات اربعة اقسام احدها الترجيح بقوة الاثر بان كان احد القياسين المؤثرين المتعارضين اقوى تاثيراً من الآخر
 كان راسخاً عليه مستطاع العمل به فاما اذا لم يكن احدهما مؤثراً يكون محجة فلا يتاثر في الترجيح وانما يصلح هذا النوع من الترجيح لان الاثر
 معنى في المحجة فان الوصف به صار محجة فما كان اقوى كان الاحتجاج به ادلى لفضل وصف في المحجة اى لزيادة اثره وكان في نفسه

الذي هو جرح على مثال الاستحسان في معارضة القياس فان القياس وان كان موثرا بمج عليه الاستحسان لزيادة قوة فيه وكذا
عكسه وهو نظير صحيح الخبر لقوة الاتصال فانه لما وجدته بالاتصال بالنبي عليه السلام تقوى بما يوجب قوة في الاتصال من سلامة عن الا
وهو بطريقه وفتحه على امرها فان قيل ان الشهادة صارت حجة بالاثار فم الشهادة لا يترجح بقوة العدالة
فهذا تعارض حتى لو وجد اصل العدالة في الجانبين تحقق التعارض وان كانت العدالة في احد الجانبين قوي منها في الجانب الآخر وكذا
القياس لان بعد ما ظهر تأخير ما ينبغي ان لا يترجح احد بالقوة الاثر فلما الشهادة صارت حجة بالولاية الثانية بالجملة والناس في ذلك كله
والعدالة شرطت لترجح جانب الصدق وقد حصل باصل العدالة فلا يلتفت الى زيادة قوة فيها ولئن سلمنا ان الشهادة صارت
حجة بالعدالة فحينئذ لانسلم المتفاوت في العدالة لانها عبارة عن الاندجار عن كتاب ما يقتدر بحجته فيه ولا تفاوت فيه بين الناس
وكذا الوقت على حقيقة فصل العدالة متعذر لانه امر باطن وربما كان لا يرى ظن انما عدل في درجة في التقوى من الذي يظهر ان
دون فيها بمخالف تأثير العلة فان قوة الاثر عند المقابلة يظهر على وجه لا يمكن انكاره لان تأثير ما ثبت باوليه معلومة متفاوتة الا
بعضها فرق بعض يمكن العمل بها والاشكالية التي تحققت فيها الترتيب لقوة الاثر السائل الاستحسانية مثل مسألة سور سباع الطير فان سورا
نخس في القياس لان لها بها متولد من العلم النخب فاذا اتى الماء حالة الشرب تنجس الماء على سور سباع البهائم فهذا وصف من الاثر
فان ملاقة النخب الماء يوجب نجسه بالنفس وكذا الاستحسان هو ظاهر لانها تشرب الماء في قعرها والانتظار عظم سبغت لارطوبة فيه فلا
يوجب ملاقة الماء نجسه كملاقة سائر العظام الظاهرة وهذا قوي اثر من القياس لانه لا بد للنخب من الاختلاط وقد بين انه
لم يوجد الاختلاط اصلا فيقي الماء بهر المكان مع ان وجه الاستحسان قد ما يدل على آخر وهو تحقق الضرورة في حفظ الاول
عن تشد بها فيترجح الاستحسان على القياس لقوة اثره فعند معنى قوله على مثال الاستحسان في معارضة القياس مثل مسألة طول
الحرة فانه لا يمنع الحرج من كمال الامة عندنا وقال الشافعي رحمه الله بغيره لانه ارقاق البحر على غيبة منه وهو حرام على امر كاذبي تحته
حرمة وهذا وصف بين الاثر فان الارقاق اهلها كى معنى لانه الرق اثر الكفر والكفر موت حكما قال الله تعالى او من كان ميتا فاصينا
اي كافرا فمدينه ولقد اخبر الامام في الاسارى بين الاسترقاق والقتل واذا كان كذلك لا يباح الا عند الضرورة كالقتل وقتلنا انه
فكالح ملكه العبد باذن مولاه اذ ادفع اليه مهر يصلح للحر والامة وقال له تزوج من شئت فيملكه الحرمة كسائر النخب وهذا قوي الاثر
لان الحرمة من صفات الكمال اسباب الكرامة والرق من اسباب تضييف اهل نجيب ان يكون الرقيق في النصف مثل الحرمة في
الكل فاما ان يردوا اثر الرق وتبيع عليه فلا وهذا اثر طهرت قوته وارادوا متوجعا بالتامل في احوال البشر فانه حل لرسول الله عليه السلام
التسع او ما شاد من النساء لفضله وشرفه فاما ذكره من الاثر فتضييف بحقيقة لان الدماق اولى دون التضييف وذلك ما يترى بالعرب
في الحرمة باذنها وفي الامة بغيرها فانها قال لارقاق اهل وصنيف باحواله فان كمال الامة جائز لمن ملكه سرية يستغنى بها عنه كذا في
اصول الفقه لشعر الاسلام وقاد ضحناه في الكشف قوله والترجح لقوة اثباته اى اثبات الوضوء الموثر على الحكم المشدود به والحد
ان يكون وصف احد القياسين الزم الحكم المتعلق به من وصف القياس الاخر وهو القسم الثاني من الاقسام الاربعة والدليل على صحة
الوصف الموثر انما صار حجة باثره ومرجح اثره الكتاب او السنة او الاجماع لثبوتها بهذه الادلة فاذا زاد الوصف ثابتا على حكم
ادوا وقوة لفضل معناه الذي صار حجة وهو رجح اثره الى هذه الادلة كقولنا في مسح المراسل نه مسح فلا يصح تكراره اثبت في اداله

التفتيش اى فى دلالة على التفتيش اى لزيادة ثبوت على الحكم المشهور به وهو التفتيش من قولهم اى قول صاحب الشافعى انه ركن فى دلالة على التكرار لان الركبة وصف عام يشمل اركان الوضوء والصلوة وغيرهما وهى لا توجب سنية التكرار فى غير الوضوء بل من قضية الركوع فى الصلوة اتمامه بالمال دون التكرار حتى لم يشرع تكرار القيام والركوع والسجود للمال بل سنية طائفة وتكرار السجدة ليس من باب التكميل بل كل سجدة ركن على حدة لا يجوز الصلوة بدونها وقد وجد فى الوضوء وتكرار ليس مركب مثل لمصغرة والاستنشاق فثبت ان التكرار يغفل عن الركبة وجودا وعدا فاما اثر المسح فى التفتيش فلازم فى كل ما لا يعقل تطهير اى فى كل مسح شرع للتطهير ولم يقتل فيه معنى التطهير كالتيقن ومسح الجوارب على قول من يجزه واخرى بقوله فى كل ما لا يعقل تطهير عن الاستنجاء بغية للمادة فانه مسح وقد يشرع فيه التكرار لانه عقل فيه معنى التطهير او المقصود منه ازالة النجاسة او التيقن والتكرار اثره فى تفصيل هذا المقصود والاشارة ان الاستنجاء بالماء افضل ولو كانت الوضوءية مسحا لكراهة التبديل بالنقل كما فى مسح الارض انحف قوله والترجيح بكثرة الاصول لان فى كثرة الاصول زيادة لزوم الحكم معه هذا هو القسم الثالث من اقسام الترجيح ومعناه ان يشهد للحد الوصفين اصلا ان اوصول ترجح على الوصف الذى لم يشهد الاصل واحد مثل وصف المسح فى مثله التثليث فانه لما شهد بصحة الترجيح لم يمسح انحف ومسح الجبيرة وغيره ولم يشهد لصحة وصف انحف هو الركبة الا الاصل ترجح عليه فتم زعم بعض اصحابنا وبعض اصحابنا ان رجحان الترجيح بكثرة الاصول غير صحيح لان كثرة الاصول فى القياس بمنزلة كثرة الرواية فى الخبر والخبر لا ترجح بكثرة الرواية على ما مر به فكذا هذا ولان من جئنا الترجيح بكثرة الرواية لان شهادة كل اصل بمنزلة حجة على حدة وعند الجمهور هو الصحيح لان ارجح به الوصف المؤثر لا الاصل المستنبط منه لكن كثرة الاصول توجب زيادة تأكيد ولزوم الحكم بذلك الوصف من وجه آخر غير ما ذكرنا من شهادة التاثير والاثبات على الحكم فيحدث بها قوة فى نفس الوصف فلذلك صلت للترجيح وهو من غير الاشتداد فى الحسن فان كثرة الرواية ليست بحجة بل الخبر هو الصحيح ولكن يحدث بكثرة الرواية قوة وزيادة اتصال فى نفس الخبر فيصير شهورا او متواترا فترجح على ما ليس بتلك الصفة فثبتين بما ذكرنا انه فى الحقيقة ترجح الوصف القوي على ما ذكرنا يقع فى الترجيح الاصول على الراجح هو قريب من القسم الثانى الى التفسير بقوله لان فى كثرة ما ليس زيادة لزوم الحكم معه قال شمس المائنة رحمه الله فان نوع من هذه الانواع اذا قدرته فى مسألة الا وتبين به امكان تقدير النوعين للآخرين فيه انصافا وهذا فى التقويم وذلك لان لاقسام الثلثة اربعة الى معنى واحد هو الترجيح بقوة تاثير الوصف لان ايجبات مختلفة فثبت بما عتبار ايجبات والترجيح بقوة تاثير بالنظر الى نفس الوصف والترجيح بالاثبات بالنظر الى الحكم والترجيح بكثرة الاصول بالنظر الى الاصل وذكر سببه بعض الشرح ان الفرق بين هذا القسم والقسم الثانى ان فى القسم الثانى اخذ الترجيح من قوة الوصف وهو المسح فى مسألة التثليث مثلا وفى هذا القسم اخذ من ظاهره كالتميم ونحوه وعبارة بعضهم ان الترجيح فى القسم الثانى باثر كثرة الاصول وليس هذا كترجيح القياس لان ذلك انما لا يجوز باعتبار ان كل قياس على غيره وقيا نحن فيه القياس واحد والمعنى واحد لان اصوله كثرة ولا كالترجيح بعلية الاشياء لانه ترجيح لوصف كثرة مع كون القياس على حدة كما قالوا فى الاخ انه لا يصح على اخيه عند الدخول فحكمه لان الاشياء بينه وبين ابن العم اكثر من اشياء بينه وبين الولد لانه يشبه الولد بوجه وهو محرمية ويشبه ابن العم باوجه مثل جواز وضع الزكوة من ظهره وقبول شهادة كل واحد منهما لصاحبه على حليلة وجريان القصاص من طرفين وكل واحد من هذه الاشياء يصلح للحجج بين الاصل والفرع وكان من قبيل الترجيح بكثرة الاول فاما فيما نحن فيه فالوصف واحد وكل اصل يشهد بصحة فيوجب قوته وثباته على الحكم

انما لم يذكر مثالا لهذا القسم لان مثال القسم الثاني يصلح مثالا له قوله والترجيح ما لعدم عند عدم وهو القسم الرابع من قسم
 المسترجع ومعناه ان الوصف اذا كان مظهر استعكسا بان وجد الحكم عند وجوده وعدمه عند عدمه كان راجعا على الذي
 اطرد ولم ينكسر واختلت في صحته فعد بعض المتأخرين لا عبرة به لان لعدم لا يتعلق به حكم اي لا يوجب عدم العلة عدم الحكم فلا وجود
 لانه ليس بشيء فلا يصلح مرجحا لان المرجحان لا بدله من سبب واختار عامة الاصوليين انه صلاح للترجيح لان عدم الحكم عند عدم الوصف
 الذي حصل محبة علة دليل على اختصاص الحكم بذلك الوصف ووكالة تعلقه به في صلح مرجحا من هذا الوجه لكنه ترجيح ضعيف لا مثله امراصة
 المرجحان الى عدم الذي ليس بشيء كما قال الفرع الاول ويظهر ثمرته عند المناقضة فانها اذا عارضت النوع الترجيح ترجيح اخر من
 الانواع الثلاثة كان ذلك مقبولا عليه كالترجيح في الذات على الترجيح في الحال ومثاله قولنا في مسح الراس نه سح في وضوء فليحسن
 تكراره فانه ترجيح على قوله انه ركن في وضوء فليس بثبوت لان ما قلنا ينكسر بما ليس بمسح كغسل اليدين واليدين والرجل وما قالوا لا ينكسر
 لان الغرض من تكريره وليست بركن وكذلك قولنا في الاخوة اشها قرابة محرمه للنكاح لا يجاب بالمتنع احق من قوله يجوز وضع زكاة احدنا
 في الآخر لان قلنا ينكسر في سبب الاعام وما قالوا لا ينكسر لان وضع الزكاة في الكافر لا يحل للجبب بمتنع قوله واذا عارض ضربا ترجيح
 كان المرجحان بذا بيان المخلص عن تعارض الترجحين فانما اذا عارضتا محتاج الى ترجيح احدهما دفعا للتعارض ثم لا يتخلو من
 ان يتبع كل واحد منهما بمعنى راجع الى الذات او الى الحال واحدهما بمعنى راجع الى الذات والاخر بمعنى راجع الى الحال ففي القسمين الاولين يطلب الترجيح
 بقوة في العالي ان لم يكن والا لكان في التنازع وتحقيق الانقطاع وفي القسم الثالث كان الترجيح بمعنى راجع الى الذات احق من الترجيح
 الاخر لوجهين احدهما ان الذات اسبق وجودا من الحال زمانا وتبعية فبعد ما وقع الترجيح بمعنى في الذات لا يتغير باحدث من معنى
 في حال الاخر بعد ذلك كما بهما ومعنى محله لا يحتمل الفسخ بما يحدث من اجتماعا واخر بعده ولا يقال في الذات اسبق وجودا على حال نفسها
 الا على حال ذات اخرى فيترجم الخصم يقع بحال ذات اخرى ميتا ويا ان لانا نقول المنطوق كون الذات في نفس الامر معذرة على الحكم
 على ان الترجيح بالذات وبالحال قد يقومان في شئ واحد كمنه مسألة التثبوت رجحا بالكثرة وهي راجعة الى ذات الصوم ترجيح
 الخصم بالفساد احتياطا وهو راجع الى حال الصوم ايضا والثاني وهو المذكور في الكتاب بان الحال تامة بالذات وما هو قائم بغيره
 له حكم عدم في حق نفسه لعدم قيامه بقائه بنفسه فكانت الحال موجودة من وجه دون وجه تابعة بغيرها والذات موجودة من
 كل وجه واصل بنفسها فكان الترجيح بها اولى وبعد ما صار الدليل راجحا باعتبار الذات لا يجعل لافرا راجحا باعتبار الحال لانه يصير نسخا
 وابطلا لما هو اصل بنفسه بما هو تبع بغيره والتبع لغيره لا يصلح بطلا لما هو اصل بنفسه وناسخا له وقدير وعليه ان تبع الشئ لا يصلح مطلقا
 لذلك الشئ ولكن يصلح مطلقا لغيره واخرا بجواب مثل الاول قوله وعلى هذا الصلح هو ان الترجيح بالذات اولى من الترجيح بالحال
 قلنا في صوم رمضان وفي كل صوم عين انه يجوز نيته قبل امتصان النهار لان الصوم ركن واحد يتعلق بجواز وبالغزمية فاذا وجدت
 الغزمية في البعض دون البعض تعارض ما في البعض الذي وجدت الغزمية فيه والبعض لم يوجد فيه او تعارض وجود الغزمية في البعض
 وعدمها في البعض فوجودها في البعض يوجب الجواز في الكل وعدمها في البعض يوجب الفساد في الكل لانه ركن واحد لا تجزى بحته و
 فساد افرحنا بالكثرة اي رجحنا البعض الذي وجدت الغزمية فيه او وجود الغزمية في البعض بالكثرة التي هي معنى راجع الى الذات وما
 بالصحة ورجح الشافعية حمله على البعض الذي لم يوجد فيه الغزمية فحكم بالفساد احتياطا في باب العبادة فانه اذا اجتمع فيها جهة الصحة

وجه الفساد ترجيح جانب الفساد بالاتفاق وكان ترجيحنا ذلك لان الكثرة من باب الوجود لا منها يحصل بانفهام الاجزاء وهي معنى راجع الى الذات وانما من الاحوال فانه طارى على لذات من كل وجه والترجيح بالذات مقدم على الترجيح بالاحوال اعلم ان الاصول في ذكر اوجه كثيرة في الترجيح الصحيحة والفاصلة بحيث لا تكاد تضبط الا ان الشيخ اقتصر في بيان الوجوه الصحيحة على هذه الاربعة لا سيما المبينة على المعاني المتداولة بين اهل الفقه ولم يذكر الوجوه الفاسدة مثل الترجيح بعلية الاشياء والترجيح لعموم الوصف والترجيح بقلية الاوصاف ونحوها لقلة الفائدة في الاشتغال بذكرها واحراز التطويل ذهوني مقام الاختصار واعلم ان ما ذكره الامير في بقية

وقد بينا في كتاب الكشف بفتح الشرح

فصل قوله نعم مما ثبت بهجتي التي مر ذكرها سابقا على باب القياس من الكتاب: ائتمنا والاجماع شيئا من الاحكام المشروعة مثل الحل والحرم واجواز والفساد ونحوها وما يتعلق به الاحكام المشروعية وانما يصح التعليل بالقياس بعد معرفة مثل الاسباب اطلاق والشروط وانما قيد بقوله سابقا على باب القياس لان هذه الاشياء لا تثبت بالقياس عند المصنف وعامة المتأخرين على ما عرف بل القياس من مظهر الحكم لا منبث له وانما يصح التعليل للقياس في الاجل القياس بعد معرفة هذه الجملة وهي الاحكام وما يتعلق به لان القياس تعدية حكم معلوم ثابت بسببه ومشروط بوصف معلوم ولا يتحقق ذلك الا بعد معرفة هذه الاشياء فاستحنا ما اى تلك الجملة يعني بيانها بهذا الباب وهو باب القياس لكونها لها تها بواسطة معرفة وسيلة الى القياس بعد احكام لتعليل بيان اركانها وشروطها وما يتعلق به الوسيلة تقرب به الى غيره ولجميع الوسائل والوسائل لا يقال لما كانت معرفة هذه الجملة وسيلة الى القياس كان ينبغي ان يذكر هذه الجملة قبل القياس في الوسائل مقدمة على المقاصد لا تا نقول كون القياس صلا من اصول الشرع ووجه من وجوب وصله بالهج المتقدمة وترتيبه عليها فلذلك لازم تأخير بيان الجملة اجماعا به قوله حقوق الله تعالى خالصه وحقوق العباد فخالصه بالنفس على التغيير قال السيد الامام ابو القاسم في اصول الفقه الموجود من كل وجه الذي لا ريب في جوده ومنه السجود لمعين من اى موجودا باثرة وهذا الدين حق اى موجود بصورة ومعلم في العلم حق في ذاته فلان اى شئ موجود من كل وجه قال في حق الله تعالى ما يتعلق به النفع العام للعلم فلا يخص به احد وينسب اليه انما تعظيما لئلا يختص به احد من الجبابرة كحرمة البيت الذي يتعلق به مصلحة العالم ما تحاذره قبله مصلحتهم ومثابة لا اعتد راجع اهم وحرمة الزنا ما يتعلق بها من عموم المتيقن في سلامة الاسباب وصيانة الفرس ارتفاع اسيف بين اعشار بسيف الكنازع بين الزناة وانما ينسب اليه تعظيما لانه تعالى تعالى عن ان ينفع بشئ فلا يجوز ان يكون شئى حقاله بهذا الوجه ولا يجوز ان يكون متخالفا لوجهه التحليق لان لكل سواء في ذلك بل الاضافة لشرف اعظم خطره وقوى نفعه وشاع فضله بان يمتنع به الناس كافة وحق العبد ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة مال غيره فانه حق العبد يتعلق صيانة ماله بها فلذلك ابراح مال غيره با بعة المالك ولا يبراح الزنا با بعة المرأة ولا با بعة اهلها قوله كمال القذف وما اجتمعا فيه وحق العبد فيه غالب جدا القذف شتم على الحقين بالاجماع فان شرعه دفع عار الزنا عن المقدوف ولعل على ان فيه حق العبد وشرعه مدان اجرا وليس على انه حق الله تعالى والاحكام يشهد بذلك ايضا لان حق الله فيه غالب عندنا حتى لا يجزى في الارث ولا يسقط بعقوبة المقدوف الا في رواية بشر بن الوليد عن ابي يوسف رحمه الله فيجوز فيه التدخل عند الاجتماع حتى لو قذف جماعة في كلمة واحدة او في كلمات متفرقة لا يقام عليها لاحد واحد وعند الشافعي رحمه الله حق العبد فيه غالب فيجوز فيه العفو الارث ولا يجزى فيه التدخل حتى بان سبب لوجوب التناول من مرضه وعرضه وكذا المقصود وقع عار الزنا عن المقدوف وذلك حقه وان كان سببه

الجناتية على العبد من جهة تعلقه بالحق كذا الحكم يدل عليه فان نصوت العبد بشرط في نفس العبد فانه يدعى ان له عليه هذا القدر
لما يدعى ان له عليه قصاصا ولا يلزم عليه السرة لان الشرط هناك المخصوصة في المال ودون العبد حتى لو خاص في العبد لا يلتفت اليه وكذا لا يعمل الرجوع
فيه بعد الاقرار ولا يسل بالتمرد وقيام على المتأسر بالاتفاق وانما لو اخذ المتأسر بما هو من حقوق العبد والا ان المقتدوف لا يمكن من
الاستغناء بنفسه كما يمكن من الاستغناء والقصاص لان الضرب يختلف شدة ومخفة ومن الجائز ان يريد على العبد المشرع من حيث اعتبار المخفة
المقتدوف نفسه فهو في الامام فعلا للموهم بخلاف القصاص فانه معلوم بحره وهو من الرقة ولا يجري فيه الزيادة والقصاصان فغرض السيرة ونحن
نستدل بالسبب بالحق اما السبب فان هذا القدر يجب بالقدر بالزنا فانه لما قدرنا محصنا فقد اتفق به تمتد الزنا فوجب العبد على القاذف ليكون
وجوده اجرا من الاقدام عليه ليزول استيعابه من المقتدوف فلكل التهمة حتى لو كان المقتدوف مجنونا لم يلحقه التهمة لم يجد القاذف ولما وجب العقوبة
اثر الزنا فالتهمة استلزاما كان العبد الواجب عليه فالعبد واجب ان يخلص على الظهارة بوجوب جرم يجب الكفر عند الله تعالى ايضا ولكن هناك
بهذه التهمة حرمة عرض المقتدوف فالله تعالى في عرض المقتدوف حق والمقتدوف حق فثبت للعبد ضرب حق بهذه الطريقة والوجه الاول وجب
فان الحق المستلزم والوجه الثاني في وجب الحق المستلزم والمعدن فقلنا معظم الحق فيه سد عز وجل بخلاف القصاص فلان سببه ليس الا القتل الذي هو تنبأ به
على النفس فيها مستلزم حق وهو حق الاستغناء للمعدن وحق العبد الجرح جعل الله حرمة له ذلك فصار معظم الحق فيه له واما الحكم فهو ان
حرمة القدر لا يسقط جنبايات العبد من الكفر والكبائر كما لا يسقط حرمة الزنا بالمرة التي ثبتت عقابا لله تعالى بكفرها وجنبايتها ولو كان معظم حق
للعبد يسقط بكفره الذي يسقط به حرمة ومحرمة وكذا تنفذه بالرق من اظهر الدلائل على ما قلنا لان يجب بقا للعبا ولا يعتصف بالرق كذا في المال
وانما يعتصف ما يجب عقابا لله تعالى من العقوبات التي قبل التصفيف والدليل عليه ايضا ان هتيفاه الى الامام وهو انما يتبعين ثانيا في استيفاء حق الله
تعالى فلما كان حق العبد فاستيفاءه اليه لا يعتبر قوهم التفاوت فان الزوجان يعززن زوجته لما كان ذلك حقها فلا ينظر الى قوهم التفاوت من
هذا الوجه وهذا لان المبالغة كما يتوهم من صاحب الحق يتوهم من الجلال ويمكن منع صاحب الحق يتوهم من الجلال يمكن منع صاحب الحق من ذلك اذا
ظهر شره كما يمنع اجملا ومنه مع انه لا يمنع صاحب الحق يتوهم الزيادة عن استيفاء حقه كقوله السيرة في القصاص ما استدراج من الجاهل يدل على ان للعبد
فيه حق ونحن سلمنا ذلك وادعينا ان معظم الحق المستلزم وانبتناه ببليله ثم لما كان للعبد فيه حق معتمرا وكان عظم الله تعالى شرط الدعوى في
العبد لان حقه لا يثبت بدون دعواه وحسب الله تعالى لا يثبت في الشرط اطفا فان الدعوى لا تنافي في العبد كما في الرقة او بعد ما ثبت بالاقرار لا يمل
فيه الرجوع ايضا لان الخصم مصدق له والاقرار تكذيب له في الرجوع بالدعوى السابقة بخلاف ما كان محض حق الله تعالى فانه ليس له بكذب ظاهر
فثبت فيه شبهه الصدق والى مطلق الشبهة لا ترى انه اذا ثبت بالنية لا يعمل الا انكار فيه لان النية ترد انكاره واذا ثبت هذا فعندنا لا يجري فيه
الارث لانه خلافة وهي لا يجري في حق الله تعالى ولا يقطع بالنعولان العبد انما يملك اسقاط ما يمنح حق الله او ما غلب فيه حقه فلما هو حق الله تعالى
فلا يملكه العبد اسقاط وان كان له فيه حق كالعدة فانها لا يسقط الزوج لما فيها من حق الله تعالى كذا في الاسرار والمبسوط قوله
كالقصاص حقوق الله تعالى ثمانية انواع القصاص شتم على المحققين لما ذكرنا ان القتل جنباية على النفس مستلزم في حق الله تعالى الاستيفاء كما ان
للعبد حق الاستمتاع بقاؤها فكانت العقوبة الواجبة بسبب شتمه على المحققين وان كان حق العبد ارحا بلا خلاف والدليل على ان فيه حق الله
انه يسقط بالشبهات كالحمد والسخا لسته وانه يجب فيها الفعل في الاصل للفهمان لمحل حتى يقتل البهامة بالواحد ولو كان ضمان لمحل من كل وجه
كالدية لا يقتلون به واجزية الان فعل يجب عقابا سد عز وجل ولكن لما كان جوبه بطريق الممانعة التي تنبى عن معنى اجبر بقدر لا مكان وفيه معنى لمقابلة بمحل

من هذا الوجه علم ان حق العبد رابع واليه اشير في قوله تعالى ولكم في القصاص حياة فحق قوله لكم اشارة الى ان القصاص هو حق العبد وفي اسم القصاص البني
عن المماثلة اشارة الى معنى الجبر كذا قيل وكذا تفويض استيفاء الى الوستى وجريان الارث فيه وصحة الاعتيان من عنه بالمال بطريق الصلح وصحة اخطو
بالاجماع يدل على سريان حقه اليقاضي في عبادات خالصه كالايان والصلوة والزكاة ونحوها مثل الصوم والجهاد والنجح وهي على مراتب
فالايان اصل وسائر العبادات فروعه اذ لا صحة لها بدونه اصلا وهو صحيح بدونهما ثم الصلوة اصل هذه الفروع ومواد الدين ولهذا لم يخل عنها
شرعية من شرائع المسلمين شرعت شكر النعمة البدين لم تكن تشل ظاهر الانسان وباطنه كما اشير اليه في قوله عليه السلام افلا يكون عبدا شكورا
الا انها لما صارت قربة بواسطة الكعبة كانت دون الايمان الذي صار قربة بلا واسطة ثم بعد ما الزكاة تعلقا بتمتة المال التي دون نعمة
النفس وبعثا الصوم لانه شرع رباهة وقهر للنفس الامارة بالسوء لا يصير قربة الا بواسطة النفس وهي دون الواسطتين الاوليين في
المنزلة لان كونها اماراة بالسوء صفة تقع فيها وتبعده النجح لانه عبادة بهجرة عن الاوطان وسفر الى بيت الرحمن لا ينادى الا بالمال فيختص
بمقتل معظمتها واولقات شريفة وكان دون الصوم كانه وسيلة اليه فانه لا يجر الا بالمال وجانب المال والادارة والقيل عنه مواد الشهوات
في البوارى صنعت لنفسه وقد راعى قهرا بالصوم وكان النجح بمنزلة الوسيلة الى الصوم من هذا الوجه وان دونه ولجده هذا الوجه هذا الجهد
الجهاد لانه فروض الكفاية وما يقدم من فروض الايمان وذلك لان الواسطة بهما كسر شوكة المشركين ودفع شرهم في المقصود
بالرد والاعلام وهذا المقصود يحصل بالبعث وكان من فروض الكفاية ثم الكفر جناية فائنة بالكا فرائسته باقتياله وان احراز ضايفه
والجهاد الذي شرع له فانه لم يكن عبادة اصلية بخلاف الواسطة التي تعلق منه فانها اصيلية ثابتة بخلق الله تعالى لا اختيارا لبعث
فيها وكانت تلك العبادات اصلية والما سواها من لوازم العبادات وسببها وادامتها فمن الزوال لانه ليس بواجبة بل شرعت مكملة
الفرق زيادة عليها فلم يكن مقصود قوله وعقوبات كالملة اى محنة الا يشوبها معنى آخر مما متنى كونها عقوبة كالحرد ومثل حد الزنا وحده
السرية وحد الشراب لانها وجبت بجنايات لا يشوبها معنى الابادة فاقضى كل منها ان يكون له عقوبة ناجزة عن ارتكابها فحق الله تعالى
على الخلوص لان حرمة حقه على الخلوص قال عليه السلام لكل ملك حمى وحجى المذموم من وعن المبروا منها انما سميت عقوبة لانها تسلب
الذنب من عقبة يعقبه اذا تبعه قوله وعقوبات قاصرة وتسميها اجزية وذلك مثل حرمان اليراث بالقتل فترقبين ما هو كامل وقاصر الجزار
لفظ يطلق على ما هو عقوبة كحاشي قوله تعالى جزاء بما كسبوا على ما هو شوبته كحاشي قوله تعالى فلا تقسم نفس ما اخفى اسم
من قرأه اجمعين جزاء بما كانوا يعملون فلفظ معنى العقوبة لتسميها آخرة اذ مطلق اسم العقوبة يطلق على الكامل منها وذلك مثل حرمان
اليراث بالقتل فمعنى العقوبة فيه مع وجود الخط المستحق وهي القرابة ظاهر لانه نحن عندهم بحق القاتل بخلاف معنى العزم معنى العقوبة ولان
ما يجب لغير الله تعالى بالتعدي يجب لمن وقع عليه التعدي لا لغيره وليس في حرمان الارث نفع عائدا الى المقتول المتعدي عليه فثبت انه
وجب جزاء الله تعالى زاجرا عن ارتكاب ما حرمة كالحرد لان ما لا يجب لغير الله تعالى يجب لله تعالى ضرورة ومعنى القصور فيه
عقوبة بالية لا تصل بسببه لم يظهر بدنه بخلاف الحدود وكذا لا يلحقه نقصان في الماله بل يمتنع ثبوت ملكه في تركه المقتول وكان عقوبة
قاصرة والدليل على قصور معنى العقوبة فيه ثبوت بالقتل الخطا فانه في الجنائية قاصرة بلا شبهة فلم يكن في الحرمان معنى القصور وكان كافيا
في العقوبة لما ثبت بمثل هذا الجنائية كالتصاص لانه لا يليق بالحكمة ايجاب العقوبة الكاملة الجنائية القاصرة ولكونه عقوبة لا تثبت في حق ابي
حتى لو قتل مورثه عمدا او خطأ لا يحرم من اليراث عندنا خلافا لما في رحمه الله لان ما ثبت بطريق الجواز قاصرا كان او كاملا ربه تعالى

لا محالة والخطب ثبت بالخطاب والخطاب في حق السبب فلا يوصف فعله بالخطر ولا بالتقصير أصلا فلم يمكن تعليق الجزاء به بخلاف الناطق إذا كان عالما
بالغالب أنه فاطم إذا الخطأ جائز المأخذة لأنه لا يقع إلا من تقصير منه وكان الخطاب متوجها عليه من التثبت فيه كما أجسد الله في قوله تعالى
ربنا لا تؤاخذنا إن سئنا أو أخطأنا فيؤنا إن يتعلق به الجزاء القاصرة وهو الحرمان التقصير في التثبت كما تعلقت به الكفارة ولا يتعلق بها الجزاء
الكامل وهو القصاص بعذر الخطأ فاما الصبا فينا من الخطأ أصلا فتصور الالة فلا يوسف فعل يصبي بالتقصير الكامل والناقص فلما ثبت في
حقه العقوبة الكاملة ولا القاصرة ثم قيل المراد بالجمع في قوله وعقوبات قاصرة الواحد وليس في هذا النوع الاول هذا المثال ولهذا قال شمس الامنة
رحمه الله وعقوبة قاصرة وكذا في بعض النسخ المتن ويجوز ان يلحق حرمان الوحيته بالقتل وجوب الكفارة من حيث ان معنى العقوبة فيها
قاصرة بهذا القسم فعمل اللفظ على حقيقة فلا يحتاج الى حمله على الواحد قوله وحقوق دائرة بين الامر بين اى بين العبادات والعقوبة
وهي الكفارات فبينها معنى العبادة لانه يجب بطريق الفتوى ويؤمر من عليه بالاداء بنفسه من غير ان يستوفي منه جبرا كالعبادات
والشرع لم يفرض الى المكلف اقامة شئ من العقوبات على نفسه بل هي مفوضة الى الامة فيه فيستوفى بطريق الجبر وكان في اداها
معنى العبادة مع انها تبادى بما هو محض عبادة كالصوم والاعتاق والصدقة وفيها معنى العقوبة لانه لم يجب الا اجرة على افعال
توجد من العباد ولذلك سميت كفارات لانها ستارات للذنوب ولم تجب ابتداء كما تجب العبادات بل يتوقف على اسباب يوحى
من الصبر فيها معنى الخطر في الاصل كالعقوبات فمن هذا الوجه فيها معنى العقوبة فان العقوبة هي التي تجب جهاد على ارتكاب الخطر
الذي يستحق المأثم به وجهه العبادة فيها غالبة عندنا بدليل انها ثبت على اصحاب الاعذار مثل الناطق والناسي والمكروه وكذا الحرم اذا خطر
الى الاصطيا لمحضته صابته الى خلق الراس لا ذمى به من راسه جاد لاصطيا والخلق فيجب عليه الكفارة ولو كانت جهة العقوبة
فيها غالبة لاستنع وجوبها بسبب العذر اذا المعذور لا يستحق العقوبة وكذا لو كانت مساوية لان جهة العبادة ان لم يستنع الوجوب على هؤلاء
المعذورين فجهة العقوبة يمنع ذلك والاصل عدم الوجوب فلما ثبت الوجوب بالشك يوضح انها تجب على من ليس بجان في اليقين ولا في
الاستحسان حلف لا يكلم هذا الكافر فانه ليس بجان في اليقين لان بجران الكافر وترك التكلم معه احسن فاذا اسلم هذا الكافر وتكلمه حنت
وهو في الحنت غير جان ايضا لان بجران المؤمن غير مشروع ومع ذلك وجبت لكفارة ففرقنا ان جهة العبادة فيها راحة ما خلا فيها
كفارة القطر فان جهة العقوبة فيها غالبة لان سببها لا يتردد من بين الخطر والاباحة لقصد الاضرار بما يصلح نفعاً وهو جنابة محضه
لكن الصوم لما لم يكن مسلماً تانا الى الله تعالى بعد وكان فيه ضرب قصور فقصص الجنابة ووجوبها بطريق الفتوى ظهر فيها معنى للعبادة
لكنه بمنزلة العدم في حق الوجوب فقلنا تجب عقوبة ويؤدى عبادة وتخرج معنى العقوبة فيها تحقيقاً لمعنى الزجر كذا في بعض الشروح
والدليل عليه انها تستقط في كل موضع تحققت فيه شبهة اباحة كالحج ودخان من جامع على من ان بالبحر لم تطلع او على من ان الشمس
قد غابت وقد تبين بخلافه لا يوجب الكفارة بالاجماع وكذا لا يفطر راجد المرض او السفر لا يوجب الكفارة وان كان بالجمع فلما سقطت
بالشبهة عرفنا انها ملحقه بالعقوبات وقد حققناه في الكشف قوله وعبادة فيها معنى الموتى حتى لا يشترط اما كمال الالهية وصدقة القطر
الموتى الثقيل فتوله من مات القوم امار منهم اذا حلت موتهم اى ثقلم وقيل العادة من قولهم انا في غار من واما ما خب له ما اذا لم تستعمل
وقيل انها من منت الزجل اموتة والهزة فيها كفى من اودع وقيل هي مقلدة من الدون وهو الخرج والعدل لانه ثقيل على الانسان
او من الامن وهو التعب والاشدة والصحيح هو الاول كذا في المغرب والعواج وى صدقة الفارة الواجب شئ على معنى العبادة والموتى

لأن تشييت في الشرح صدقة وكونه طهرة لأصنام عن العفو والرفق واعتباراً بصفة النسيان فمن يجب عليه كما في الزكاة واشتراط اليقظة في اداها
 حتى لا يتأدى بدون اليقظة بحال وعدم صحة اداها من غير المالك حتى لو أدى المكاتب صدقة الفطر عن نفسه لا يجوز كما لو زكاه ماله وتعلق
 وجوبه بالوقت ووجوب صرفه إلى مصارف الصدقات يدل على كونه عبادة ووجوبه على الانسان بسبب راسه الغير وكون الراس فيه
 سبباً لذلك على ان فيه معنى المونة كالنفقة والى معنى المونة اشارة النبي عليه السلام او ما من تكونون الا ان معنى العبادة لما كان
 راجعاً لما ذكرنا من المعاني قلنا هذا الواجب عبادة فيها معنى العبادة وما قصه معنى العبادة فيه حيث لم تخلص عبادة لم يشترط كمال الاعلى
 كما تشترط للعبادات الخاصة حتى وجب على الصبي والمجنون المقتدين في مالهما كنفقة وتزوي الارحام وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما
 وان عندهما يتجرب صدقة الفطر في مال الصبي والمجنون لانفسهما وفيه قناتة ولي ادا ذلك عن مالهما الاب او وصي الاب او الجدة
 وهذا لم يكن لهما الاب ولا وصي الاب او وصي الجدة الجدا او وصي نصيبه لقاضي لهما وعلى قول محمد وزفر رحمهما الله لا تجب صدقة الفطر
 عليهما في مالهما فان كان الاب غنياً يجب عليه ولو اداها من مالها ضمن وهو القياس لان الوجوب على الاب بسبب راس الولد كما انه
 يجب عليه بسبب راس العبد الكافر واذا أدى ما عليه من مال الصغير ضمن كما اذا أدى صدقة وجبت عليه بسبب غيره من مال الصغير
 ولا اشياء عبادة او معنى العبادة فيها راجح فلما يجب على الصغير والمجنون لسقوط الخطأ عنها وجبته يتبني الوجوب واستحسن ابو حنيفة والشافعي
 فقالا في هذا الواجب معنى العبادة ومعنى المونة فما اعتبار معنى المونة لم تجب مع الفقر كالتزكاة وباعتبار المونة مع الميحتاج على الصغير
 كالعشر وان كان فيه معنى الصدقة والى اشيئ في الاسرار وكلام محمد وزفر رحمهما الله اوضح قوله ومونة معنى القسمة وهى العشرة
 سبب العشر الارض النامية بتحقيقه الخارج فما اعتبار تعلقه بالارض هو مونة على ما سنبين وباعتبار تعلقه بالناحية الخارج كالتعلق بالزكاة
 او باعتبار ان مصرفه الفقراء كمصرف الزكاة تحقق فيه معنى العبادة واخذ شبهها بالزكاة الا ان الارض اصل والناحية وصف تابع وكذا
 الحمل شرطه الشرط تابع فكان معنى المونة فيه اصلاً ومعنى العبادة تبعاً ولهذا اى ولان فيه معنى العبادة لا يتبدل بحاله الكافر اى لا يؤزم
 على ارض الكافر العشر في ابتداء وضع الوضيفة لان معنى القرية وان كان تابعاً يمنع صحة وضعه على الكافر لانه ليس باهل القرية بوجه
 وبماز البقاء عليه بقا العشر على الكافر عند محمد رحمه الله حتى لو ملك المسلم ارضاً عشيرة تنتمي عشيرة كما كانت عنده لان العشر يجب بمونة
 الارض كالحراج فيكون الكافر اهل له لانه من اهل تحمل المونة الا ان في اداء العشر للمؤمن من القرية وثواباً تبعاً لمعنى المونة كما في نفقة
 لابي من والا ولاد واذ كان معنى القرية في الاداء تابعاً لمكان الايجاب على الكافر بلا تضييق قرية في اداها كما في النفقات بخلاف
 ابتداء ايجاب العشر عليه حيث لا يجوز لان الكفر مانع منه لما فيه من ضرب كرامته مع امكان وضع الحراج كما ان الاسلام مانع من وضع
 الحراج مع امكان وضع العشر فاما بعد ما صارت عشيرة فيستقيم ايجابه على الكافر فلا يصير خراجية بكفره كالحراجية لا تصير عشيرة باسلام
 المالك وعند ابى يوسف رحمه الله يجب تضييفه لان ما كان ماخوذاً من المسلم يجب تضييفه اذ وجب اخذه من الكافر لصدقاته هي تغلب
 وما يبرره الذهبي على العاشر وقال ابو حنيفة رحمه الله يتقلب خراجية لانه لا يمكن النماء معنى العبادة من العشر لان معنى القرية في صرفه
 الى مصارف الزكاة التي هي عبادة والكافر ليس من اهلها فلم يجب بحث يعرف الى الفقراء فان قال لا تصرف له المقاتلة فلو اذ حق اخر
 تبدل لما مستحقه لان العشر انما عرف بوصف العبادة فاذا اسلمه عنه هذا المعنى لم يبق عسراً الا ان المشرك يعرف بوصفه واذا سقط
 الاول ووجب حتى آخر كان الخارج به او له من الغير تشييت كما في ابتداء المن عليهم بخلاف الحراج حيث يبقى على المسلم لانه من اهل

ان یؤخذ منه مائة مائتہ بیات ثواب کثیفۃ واجبۃ وما یجب صرفہ لکۃ المقابلة من البیات عند الحاجة ولان الاسلام لاینا فی ما یؤخذ من کل عرۃ کالرحم والقصاص قلنا ہا فی المونۃ لکۃ فیہا معنی العقوبۃ بالطریق الاولی وعن محمد بن یحییان فی العشر الباتۃ علی الکافر بعد تملک الارض العشرۃ یعنی رواتہ البیات لیسیر الکبیر یوضع موضع الصدقۃ لان حق الصدقۃ ان یتعلق بہ فہو کتعلق حق المقابلة بالارضۃ الخراجۃ من بیت مال الخراج لانه انما یصرف الی الفقراء ما صار اللہ تعالیٰ بطریق العبادۃ و مال الکافر لا یصل لذلک فیوضع الخراج کمال الذی یاخذہ العاشر من اہل الذمۃ قوله و یؤخذ منہا معنی العقوبۃ و ہو الخراج الخراج مائتہ کالمائۃ لان اللہ تعالیٰ حکم ببقاء العالم لیسیر البیات منہا سبب بقاء ہو الارض لان القوة یمسح منہا فوجب العشر و الخراج عسارۃ لھا کما وجب علی المملک مائتہ حیث یم و ذواہم و عسارۃ و ذواہم و عسارۃ الارض و بقاء ہا یجب علی المسلمین لانہم یذون من الدار و یصونونہا عن الامناء فوجب ذلک الخراج للمقابلة کفایہ لیس یتسکون من اقامۃ النصرة و العشر المحتاجین کفایہ لیس لائمہم عن حبسہم الاسلام معنی کما قال علیہ السلام یوم یدر تتصرون بضعا لکم و کان الصرف الیہم حرقا لک الارض و اتفاقا علیہا فہذا ہو معنی المونۃ فیہا ثم اشرع جعل فی العشر معنی العبادۃ کما یبنا کرامۃ المسلمین و فی الخراج معنی العقوبۃ ہا مائتہ لکافرین و ذلک لانه متعلق بالارض بصفۃ المملک من طلب النار بالزراعتہ و الاشتغال بالزراعتہ عسارۃ الدین و الارض من الجہاد و ہما من منہج الکفار و عاداتہم و قد ذہم اللہ تعالیٰ بذلک و قوله عسارۃ و آثار و الارض و عمر و ہا اکثر ہما عمر و ہا فیصلح سببا للعقوبۃ و وضع الخراج علی الارض فی ذلک متضمنۃ بمعنی العقوبۃ لوضع الجزیۃ علی الرؤس و البیات اشار الی علیہ السلام بقوا اذا تبایعتم بالعبیۃ و اتبعتم اذ تاب البقاء و التمس و طمس علیکم عدوکم و نہی فی قولہ حین رہی الی الزراعتہ فی دار قومہم ما دخل ہذا دار قومہم لاذ لو و کان الخراج باعتبار تعلقہ بالارض مائتہ و باعتبار الاشتغال بالزراعتہ عقوبۃ لان الارض اصل و المملک من الزراعتہ وصف فیہا ہونۃ فیہا معنی العقوبۃ و لذلک اسی و لان الخراج متضمن معنی العقوبۃ و الذل لا یتبداء الخراج علی المسلم حتی لو اسلم اہل بلدۃ طمس عاداتہم الی ارض بن المسلمین لہم بوضع الخراج علی اراضیہم و جازۃ البقاء علیہ اسی بقاء الخراج علی المسلم حتی لو اشتتری سلم من کافر ارض خراج او اسلم الکافر و لہ ارض خراج یؤخذ منہ الخمسۃ ارج یؤخذ من العشر لان الخراج لما تدر و بین المونۃ و العقوبۃ لم یکن ایجابہ علی المسلم ابتداء بمعنی المونۃ بمعنی رفقہ معنی العقوبۃ ایادہ و لا یسقط بعد الوجوب ایضا فانه لو سقط لیسقط باعتبار معنی العقوبۃ و قد عارضہ معنی المونۃ و انہ یوجب البقاء لا یسقط بالشک و لان الاسلام لاینا فی العقوبۃ من کل وجہ بل ینا فیہا من حیث انہ سبب العسارۃ و الکرامۃ کما قال اللہ تعالیٰ و لشدۃ العسارۃ و لہ سولہ و لا یؤخذ و لا یصلح سببا للذل و الھوان الذسک ہو عقوبۃ و لاینا فیہا من حیث انہ شرع فی حق المسلم ہو عقوبۃ محضۃ کالحسد و القصاص و اذا کان کذلک قلنا لا یتبداء الخراج علی المسلم علما بالوجہ الاول و یجوز ان یمتس علیہ عسارا بالوجہ الثانی اذا البقاء اسهل من الالبقاء

من الاتجار فاما الكفر فينا في القوة من كل وجه فلا يكن إيجاب العشر على الكافر ابتداء وبقائه قوله وحق قائم بنفسه وهو خمس استقام
 العبادن اى ثابت بذاته من غير ان يتعلق بذاته العبد ومن غير ان يكون له سبب بعبادة الله على العبد اداؤه بطريق الطاعة
 او بغيره مثل صلوة والزكاة وسائر حقوق الله تعالى وحق العباد وهو خمس النائم والعاون الغنيمة ما اخذوا المسلمون
 من اموال الكفار بالاستيلاء والمدن اسم لما خلق الله تعالى في الارض من الذهب والفضة سمي به لان الناس يقسمون به الصنف
 والثناء من مدن المكان اذ اقام به وقيل لاثبات الله تعالى فيه جوهرها واثباته لياها في الارض حتى عدل فيها اى ثبتت كذا
 في المغرب فانه اى خمس حق وجب اى ثبتت لله تعالى يحكم الوتيرة للاحق لاحد فيه بناء على ان الجهاد حقه لانه اعزاز دينه واعلاء طه بقصد
 المصائب به لانه اى صار المصائب بالجهاد لله لله تعالى بها خبر عن ذلك بقوله عز اسمه قل الانفال لله والرسول ومعنى اجمع بين
 ذكر الشدة والرسولة ان الحكم الامر فيها لله تعالى لانه خالص حقه للاحق لاحد فيه والرسول يتفقه فيها بين المسلمين ثبت ان مجموع
 المصائب حقه على خصوص كونه جل جلاله اوجب اثبت اربعة خاس المصائب للغانين منه ساء اى بطريق الهبة عليهم من الموقوف
 من غير ان يتصور جوارها بالجهاد لان العبد يملك مولاه لا يستحق على مولاه شيئا لكنه تعالى اثبتها للغانين جزاء مجللا في الدنيا فضلا
 ورجته فلم يكن الخمس حقا له من اداؤه بطريق الطاعة بل استبقاه لنفسه من المال الذي هو خالص حقه واجر بالصرف الى
 من ساء به في كتابه وتوسل سلطان اخذه وضمته بينهم لاثبات الشرع في اقامته حقوقه ولهذا اى ولان المصائب بالجهاد
 حق ثابت بنفسه ولم يجب علينا بطريق الطاعة جزاء ما صرف خمس الغنيمة الى من استحق اربعة اقسامها من الغانين والى
 ابائهم واولادهم وكذا جاز صرف خمس المدن الى الواجد منه حاجته ايضا بخلاف ما وجب بطريق الطاعة مثل الزكاة والصدقة
 فان صرفها للمحتاج الى من ادارها وان اقترحت حتى لو سلم الزكاة الى الساعي بعد حوله ان يحول فاقترعت قبل صرفها الى الفقراء لا يكون له
 ان يتصرف بها من الساعي ويصرفها الى حاجته نفسه وكذا الولية منه كفارة وهو فقير فلما كان من طعام مقدما لا يؤدى به الكفارة مثلاً
 لا يجوز ان يصرفه الى نفسه او الى ابويه واولاده وذلك لانها لما وجب على سبيل الطاعة كان فعل الاتجار هو المقصود ولا يحصل
 الاتجار ولا يتم بالصرف الى نفسه او الى ولده وابويه فاما جهننا فالفعل ليس بمقصود لانه لم يجب على سبيل الطاعة بل هو مال الله تعالى
 امر بصرفه الى جهنم فاذا وجدت تلك الجهة في النائم كان هو وغيره سواء قوله وحل لبني هاشم عطف على قوله جوزنا اى ولائنا
 ليس بحق لزناؤنا اذ بطريق الطاعة حل خمس الخمس منه او هذا المال لبني هاشم لانه اى هذا المال على هذا التحقيق الذي بينا انه حق
 قائم بنفسه لله تعالى من غير ان يله من اداؤه بطريق الطاعة لم يصرف من الاوساخ لان المال انما يصير وسخا لصيرورة الله للماد
 الواجب وحل لا انتقال الاثام التي هي بمنزلة الدرن في البدن اليه فيصير خبيثا كالماء المستعمل في البدن يصير خبيثا طبعاً لا انتقال
 الاوساخ اليه او شرعاً لا انتقال الحدث او الاثام اليه وهذا المال لم يؤده واجب فبقى طيباً كما كان حل لبني هاشم بخلاف مال الزكاة
 فانه صار خبيثاً لما ذكرنا فلم يحل لهم لفصيلته وحقوق العباد اكثر من ان يحصى اى الحقوق الخاصة بهم كثيرة نحو ضمان الدية ودين
 ائلاف او العصبية وملك البعج والتمن وملك الطلاق والنكاح وما اشبهها قوله واما قسم الثاني في فاربعة السبب يعني من التقسيم المذكور
 في اول الفصل فاربعة لما ذكرت والدليل على ان يكون هو الاول هو الشرط والثاني اما ان يكون علماً على وجود الحكم
 او لا يكون والا لى هو الدليل والثاني اما ان يوجد الحكم عنده ام لا الاول هو الشرط والثاني اما ان يكون علماً على وجود الحكم

الحكم فعل الدابة لكن في معنى العلة لان السوق والقدر كمال الدابة على الذباب كره ولهذا كان شيئا من شرطه طبع السابق واقطاره فصار
 معلوما مضافا الى المذكور فيما يرجع الى بدل المحال فيما يرجع الى جزا مباشرة فلا حتى لا يحرم عن الميراث ولا يجب الكفارة والعصر من قال لعل في الدابة
 ابو زيد لهذا السبب حكم العلة من كل وجه لان ابيهم علة الحكم لما ثبت بالاولى صارت العلة الاخرى حكما لا ولي من كل وجه مع حكما لان حكم
 الثانية مضاف اليها وهي مضافة الى الاولى فصارت الاولى بمنزلة علة لما كان قولها فالأيمين باليمين اسي اليمين على تاولين كلف
 سببا للكفارة مجازا وكذا في وشل اليمين لتعلق الطلاق والعقاق بالشرط لان ادنى درجات السبب ان يكون بمعنى سميت اليمين بان يتبع
 قبل البحث سببا للكفارة ويسمى المعلق بالشرط وهو قوله انت طالق وانت حر قبل وجود الشرط في اليمين بغير السبب المجزأ وهو وقتي الطلاق
 او المجزأ بطريق المجاز لان اليمين او المعلق سبب حقيقة لان ادنى درجات السبب ان يكون طريقا الى الحكم وانما قال ادنى لان السبب الذي
 هو علة حقيقة او السبب الذي في معنى العلة موجب الحكم او طريق اليه مع نوع تأثيره فالذي لا تأثير فيه يكون ادنى حاله التمسك بالحكم وان كانت
 منه ايجابية حقيقة او اليمين بقصد البراءة الغرض من عقد البراءة هو موجبها الاصل سواء كانت بغير تعالى او بغيره وذلك اسي البراءة في
 الذي يعتقد البراءة لا يكون طريقا للكفارة في اليمين بالتداعي ولا للبراءة في اليمين بغير التداعي البراءة من البحث لانه منعه ويدر
 البحث لا يجب الكفارة ولا ينزل المجزأ فلا يمكن ان يحمل المانع من الحكم سببا للثبوت وطريقا اليه في احوال لكنه اسي المحلف او المذكور هو اليمين
 او المعلق بحيث ان كونه اليمين يفضي الى الحكم وهو الكفارة والمجزأ عند زوال المانع في سبب مجازا باعتبار ما يؤول اليه كسمية العنب ثم في
 قوله تعالى اخبا الى اني احضر غمرا وسمية البيض صيراني قوله تعالى ليبلوكم الله بشئ من الصيد تناله اي لكم فان المراد منها البيض في
 بعض الاقوال وتسمية الاحياء امواتا في قوله عز ذكره انك ميت وانهم ميتون قوله وهذا عندنا والشا فله حمة لمدح سببها هو
 في معنى العلة اسي ما ذكرنا ان اليمين والمعلق بالشرط ليسا بسببين في احوال فضلا من ان يكون فيهما معنى العلة مذمنا حتى لم يجوز تكملة
 بعد اليمين قبل البحث لانه اذا قبل وجود سبب وجوزنا التعليق بالملك في الطلاق والعقاق لان المعلق ليس بسبب فلا يحتاج الى حل
 عند التعليق والشا فله حمة اسي المذكور وهو اليمين والمعلق بالشرط سببا هو معنى العلة لان اليمين هي التي توجب الكفارة عند البحث
 والمعلق وهو قوله انت طالق مثلا هو الذي يوجب المجزأ وهو الطلاق عند وجود الشرط فكان كل واحد منهما سببا في احوال لافله بآية
 تأخر الحكم وكان في معنى العلة باعتبار انه هو المؤثر في الحكم عند وجود الشرط لا غير واذا كان سببا في احوال بمعنى العلة لم يجز تعليق الطلاق و
 العقاق بالملك لان السبب لا ينعقد في غير محله والمرأة الاجنبية او العبد الذي ليس في ملكه ليسا بيمينين للطلاق والعقاق من جهة هذا المالك
 قد مر بان هذه المسائل فيما تقدم قوله وعندنا هذا الطمانينة المعلق بالشرط الذي سببها مجازا وهو قوله انت حر وانت طالق
 شبهة حقيقة حكما اسي جهة كونه علة حقيقة من حيث حكمه فلا تفرق حمة لمدح سبب في ذلك في مسألة التخيير عنده المعلق بالشرط قال عن شبهة
 حقيقة بل هو مجاز وثمين ذلك اختلاف في مسألة التخيير بل يطل التعليق وهي ما اذا قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا
 ثم طلقتها ثلاثا والتخيير تفصيل من قوامه خارجيا واية اي نقد نقد واصله ان يميل كذا في الطلبية فعنده لا يطل التخيير التعليق لانه ليس للمعلق
 شبهة السببية عنده بوجه اذ لا بالسبب وشبهة من محل ينعقد فيه كالسبب الحسن في التعليق بالشرط حامل بين المعلق ومحل فوجب قطع السبب
 بالكلية كالترس اذا حال بين الرمي والمرمى اليه واذا الميق له جهة سببية بوجه لا يحتاج الى المحل احتمال صيرورة سببا في الزمان كذا
 لا يوجب اشتراط المحل في احوال بل كيفية احتمال حدوث التحلية وهو قائم الاحتمال يعود بالية بعد وجوه اخرى هو في احوال يمين ومخليا

وانه السبب في بقائها ولا يمتلئ بتجزئة الثلث وعندنا سطل تجزئة الثلث التعليق متى لو عادت اليه بعد زرع آخر ثم وجدته ط
 لا يقع شئ لان اليقين شرحت للبر يعني المقصود من شرعية اليقين سواء كانت بالشك تعالى او بغيره تحقيق المحلوت بعلوم من العمل
 او الترك فان المحلوف عليه قبل حملت كان جائزا الاقدام والترك فاذا قصد الخالف تبيع احدا الجانبيين وتحقيقه اكد به باليمين
 هي عبارة عن القوة ليتقوى بها على تحقيق ما قصده ولم يكن بد من ان يصير البر مضمونا بالجزء على معنى انه لو فات البر لم يرد
 الجزاء لا محالة في اليقين بغير الله تعالى كما يلزمه الكفارة في اليقين بالشك عز وجل التحقيق معنى اليقين من محل والنوع اقسام البر مضمونا
 بالجزء او معنى في اليقين بغير الله تعالى صارا ضمنين به البر للمحال شبهة الوجوب قيل الباء في بسببية والمراد من الوجوب الاحكام بالجزء
 صلاحيته الذي ضمن البر سببه وهو التعليق شبهة كونه ايجابا للجزء او في احوال فصار كان قوله انت طالع ان فعلت كذا ايجابا لطلب
 في احوال وهذا الوجه يطابق قوله وعندنا لهذا الجواز شبهة الحقيقة وقوله فيكون المنصب حال قيام العين شبهة ايجاب القيمة والآن
 ان الباء صلة الضمان والمراد بالوجوب الثبوت صارا ضمنين به البر وهو الطلاق العتاق وسنوجها شبهة الثبوت في احوال يعني قبل فو
 البر كالمقصوب مضمون بالقيمة على معنى انه يلزم القيمة عند فوات المقصوب لا محالة فيكون المنصب حال قيام العين المقصود س
 به القاصب شبهة ايجاب القيمة حصر مع الابرار من القيمة والدين والكفارة بها قيام العين حصر وجب على الكفيل رد العين حال
 بقائها وفوقها القيمة حال بلاكها ولولم يكن لها ثبوت بوجه لما صحت هذه الاحكام كما لا يصح قبل النصب وتحقيق ما ذكرنا ان البر وجب
 لغيره وهو الاحتراز عن هتك حرمة اسم الله تعالى او عن لزوم اجزاء لا عينه اذ ليس الى العبد ايجاب باليس بواجب شرعا
 لانه نصب شرعية وهو منزع الى الشك وما ثبت لغيره فثبوت من جودون جود البرين في ثبوت واجب كان بقاء موجودا او من حيث انه غير واجب بغيره كما
 معدوما في نفسه فثبت له عرضية العدم والجزء يلزم عند فوات البر فاذا ثبت للبر عرضية العدم ثبت بقدرها الوجود للجزء او ثبت
 عرضية الوجوب ايضا ليكون الحكم الوجود ثابتا على قدر سببيه عرفنا ان لهذا السبب هو المعلق بالشرط شبهة الثبوت في احوال اليقين
 في شرع التعويم ولا يقال انه سلمنا انه ثبت للبر عرضية العدم من الوجه الذي قلتم فلما سلمنا انه ثبت للجزء بقدرها عرضية الوجود دلالة ثبوت
 الجزاء تسليق بفوات البر بعد الثبوت الا بالعدم الاصل ولهذا لا يجب الكفارة في الغموس لانه عدم البر فيها اصلا بخلاف المنعقد فودع
 العدم للبر او ثبت انما ثبت من الاصل لان كون البر غير واجب عينه يقتضيه ان يكون عرضية العدم من الاصل الا انه ثبت له عرضية
 بعد الوجود واذ كان كذلك لم يثبت عرضية الوجود للجزء وهذا العرضية لانا نقول ذكرت سلم في اليقين بالشك تعالى ولكن في التعليق
 قد ثبتت اجزاء عدم البر من الاصل كما ثبتت عند فوات البر بعد الوجوب فانه لو قال ان فعلت امر كذا فامراته طالع وقد كان قد
 يقع الطلاق وانما نحن بصدد من هذا القبيل عرضية عدم البر فيه اى على وجه كانت توجب عرضية وجود الجزاء بقدرها واذ كان
 كذلك اى كان الامر كما بنينا من شبهة ثبوت السببية للمعلق قبل وجود الشرط لم يبق شبهة السبب الا في محل اى محل السبب او الضمير راجع
 شبهة وتذكيره باعتبار ان التانيث غير مرتب على التذكير فلا يقال شبهة وشبهة وفي مثل سجوز التذكير والتانيث اذا على ما عرفت
 قال الشيخ الامام في الاسلام لا بد لشبهة السبب من محل يبقى فيه كما لا بد لحقيقة السبب من المحل لان شبهة الشئ لا تثبت فيما لا يثبت حقا
 ذلك الشئ فيه اذ الشبهة ولا لا بد ليل مع يخلف المدلول وقط لا يدل دليل على ثبوت شئ من الاحكام في غير محل الا يرى ان ش
 النكاح لا يثبت في الرجال لا اتفاق ولا في حق المحارم عندها وان شبهة البيع لا يثبت في حق البحر والميلة لان حقيقة النكاح ولا

لا يثبت فيما فاذا كانت المحل تنبئ الثلاث بطلان التعليق لان التعليق ثبت بصفة وهي ان يكون للمعلق شبهة الثبوت قبل وجود
 الشرط فاذا بطلت تلك الشبهة بعوات المحل لم يبق التعليق لان الشيء اذا ثبت بصفة في الشرع لا يبقى بدون تلك الصفة
 الا ترس انه يبطل بطلان محل الشرط بان محل لذار يستأنس في قوله ان دخلت الدار فكذا فيبطل بطلان محل اجزاء ايضا
 وانما لم يثبت شرط بقاء الملك بقاء التعليق كما شرط المحل لان محليته الطلاق تثبت بمحلية النكاح ومحلية بقاء الملك ومحلية النكاح
 ويفتقر الى بقاء المحل لا يفتر الى بقاء الملك اليه يشير في الطريقة البردية قوله بخلاف التعليق الطلاق بالملك الى آخره جواب
 عما قال في رد المحتار عليه ان بقاء التعليق لا يحتاج الى بقاء المحل بل الى ان التعليق الثلاث بالملك في امراته حرمة على اسماء
 بالثلاث يصح بان قال المطلقة ثلاثا ان تزوجك وانت طالق ثلاثا فلما صح ابتداء التعليق بدون المحل فلا يقع بدون
 كان اولى لان البقاء سهل من الابطال انا جاب بان تعليق الطاقات الثلاث بالملك واضح وان عدم المحل لان ذلك الشرط
 وهو النكاح الذي يصدق به الطلاق في علم العلل لان ملك الطلاق يستغنى بالنكاح فكان النكاح بمنزلة علة العلة للطلاق
 فكان له شبهة العلة وتعليق الحكم بتحقيقه علة يبطل حقيقة الايجاب لعدم الفائدة حتى لو قال بعده ان عتقك فانت حر كان
 باطلا وكذا لو قال لامرأة ان طالقك فانت طالق ونوى الطلاق الذي هو موجب هذا التعليق فالتعليق بشبهة العلة تبطل
 الايجاب اعتبارا للشبهة بالحقيقة ولا تبطل اصل التعليق لان الشبهة لا يقاوم الحقيقة فصار ذلك اسي كون هذا الشرط في حكم
 العلل او التعليق بشرط هو في حكم العلل سارضا لهذه الشبهة اسي مانعا لها من اثرات وهي شبهة وقوع اجزاء واثبوت السببية
 للمعلق قبل تحقيق شرطه في معنى قوله السابقة عليه والضمير راجع الى الشرط ومعنى المعارضة ان اصل التعليق يوجب ثبوت شبهة وقوع
 اجزاء وكون الشرط في معنى العلة يقتضي عدم ثبوتها فامتنع ثبوتها بمعارضة واذا امتنع ثبوتها بمعارضة التعليق بالشرط الذي حكم العلل لم يشرط
 قيام محل الاجزاء او اجزاء والالغى في المحل يوجب له بل يوجب التعليق مطلقا مجردا عن الشبهة ومحل فتمت السالف لانه يمين محضه فيبقى بقاءها
 ووجه اخر انما استتبا شبهة ثبوت اجزاء في احوال تأكيد الكون اليه مضمونا وذلك لان ضمان اليه بوقوع اجزاء حاله
 وجوده استلزاما كان بالاستصحاب لا بالتيقن احتجا الى تأكيد التحقيق بالمتيقن فيجعل كانه واقع في احوال وفي التعليق لطلوع
 بالنكاح لا حاجة الى هذا النوع من التأكيد للتيقن بوجود اجزاء حال وجود الشرط فكونه تعليقا بما هو علة ملك الطلاق فيكون
 الاجزاء موجودة في تلك الحالة لا محالة وان علمنا ما ذكرنا بانه اذا علمت بالظهار والايلاء فقال ان دخلت الدار
 فانت بمنزلة نظرها او قال ان دخلت الدار فوالد لا اتركك ثم طلقها ثلثا لا يبطل ذلك التعليق حتى لو عادت
 اليه او زوج آخره ووجه الشرع في الظهار والايلاء واجبه عنه بان الظهار لا يثبت الا بطلان حل المحلية حتى اذا كانت المحل
 لا يقع الظهار لقوات عمله باثرو في منع الزوج عن الوطء الى وقت التكفير فلما كان حكم المنع وبطلان التطلقات لم يثبت
 المنع باعتبار سرقة المحل وان لم يبق بذلك الطريق فبطلت الظهار الا ان ابتداء الظهار في غير الملك لا يتصور
 وان كان المنع متصورا الا عن الظهار شبهة لمحلة بالحرية وفي غير ذلك الملك لا يتحقق تحقيق ذلك فاما الطلاق
 فعليه في ابطال المحل وقع الملك بعد وقوع الثلث فانت محل الحكم فلا يثبت اليمين بالطلاق فاما الايلاء والمعلق
 فلا حاجة الى ان يكون المرأة محلة فانه يثبت في غير الملك فلا يبطل لعدم الملك والا يلاء ولا يحن

الحملان منها وانما استمر من عليه الحيض بان المرأة اذا لم تدرت او الحيض او بالبدن مستند من طلاقها بالشرط
 فان لم يمين لا تبطل وقد بطل على الحملية و بان الالة اذا استولدت بنتا لم يولد لها ولد فاعتقدا المولى
 ثم ابرقت وسببت وعاودت المولى تحت العتق و اجيب عن الاول بان الحملية لا تبطل بالردة بل بان
 امرأة اذا ابرقت من بنت من زوجها ثم اطلقها في العدة وقع طلاقها ولو ارتد جميعا لا يبطل النكاح وانما يقع العتق
 لا لقطع العتق بغيرها بل بقيت الحملية بقيت اليقين وعن الثاني بان العتق وعين وقع بطل التسليم بالموت و
 بالملك ثانيا لا يعود ذلك ولكن تبطل بالموته عتق انما بسبب عدمه وهو قسيم نسب الولد في الحال كما استولدت
 بنكاح فانما لا تصير ولد له فان كانا صلاهما ولد له الان اقيام النسب في الحال بقوله دام العلة بغيره في
 بشرية فكذا العلة في اللغة عند البعض اسم لما من تغييره وصف الحمل بحوله لا عن اختياره و لهذا اسم المهر
 علة فان الحمل بتغيره من وصف العتق والقوة اسما للضعف والمرض وقيل سببه ما خذوة من العتق وسببه
 اشترية وسببه الموجب للحكم في اشترع علة لان الحكم يتكرر بتكرره وقيل سببه في اللغة مستعارة فيا يورث من امر من الامور
 كان المؤثر صفة او ذاتا وسواء اثر في الفعل او في الترك يقال محو علة لمخرج عمره ومحوه ان يكون محو علة لا يشترط
 لمخرج عمره وسببه في بشرية عبارة عما يضاف اليه وجوب الحكم اي ثبوت ابتداء واحترز بقوله يضاف اليه وجوب الحكم من
 فان الشرط يضاف اليه وجود الحكم من حيث انه وجد عنده لا وجوبه وليقول ابتداء عن اسباب والعلة علة فان المراد
 بالثبوت ابتداء الثبوت بلا واسطة وبهذه الاشياء لا يثبت الحكم بلا واسطة ويدخل في هذا التعريف العلة الوضعية اسما جعلها
 الشارع علما كالبيع للملك والنكاح للحل والقتل للقصاص والادوات للعبادات والعلة المستنبطة بالاجتهاد كالعلم في المؤثرة
 في الاقيسة فان الحكم في المنصوص عليه المضاف الى العلة بالنسبة الى الفرع كما مر بيانها وعبارة الشيخ ابى منصور رحمه الله
 ان العلة هي المنة الذي اذا وجد يجب الحكم به معه واحترز بقوله معه عن القول لبعض المتدريين ان العلة هي
 الامر الذي اذا وجد الحكم عقوبة بلا فصل وثبوت الحكم بالعلة به عندنا بطريق المقارنة لا بطريق التاخر وذلك اي بان يضاف
 الحكم اليه ابتداء مثل بيع المبيع المطلق للملك والنكاح للحل والقتل للقصاص والادوات للعبادات والعلة المستنبطة بالاجتهاد
 كالعلم في المؤثرة في الاقيسة فان الحكم في المنصوص عليه المضاف الى العلة بالنسبة الى الفرع كما مر بيانها وعبارة الشيخ ابى منصور
 رحمه الله ان العلة هي المنة فان هذه الاحكام تثبت بهذه العلة ابتداء من غير واسطة واعلم ان العلة اشترعية حقيقة
 تتم باوصاف ثلاثة احدها ان يكون علة اسما بان يكون في الشرع موضوعا لموجبها ويضاف ذلك الموجب اليها لما يوجب
 وثانيها ان يكون علة معنى بان يكون مؤثرة في اثبات ذلك الحكم وثالثها ان يكون علة حكما بان يثبت الحكم بوجودها
 متصلا بها من غير تراخ فاذا تمت هذه الادوية كانت علة حقيقة واذا لم يوجد فيها بعض هذه الاوصاف كانت علة مجازا
 او حقيقة قاصرة على اختيار بعض المشايخ ثم انها تنقسم بسبب اشكال هذه الاوصاف وعدم اشكالها الى سبعة اقسام فسميت
 عقلية علة اسما ومعنى وعلماء في نظائرها كقرة وعلة اسما ومعنى لا يبيع بشرط اختياره وعلة اسما وحكما لا معنى كالسفر
 وعلة معنى وحكما لا اسما كالوصف الاخير من علة ذات وصفين وعلة معنى لا اسما ولا حكما كالوصف لادول منها وهو الذي سببه

في الكتاب وصفاً له شبهة العلة وعلته اسماء لا معنى ولا حكماً كالطلاق المعلق وعلته حكماً لا اسماً ولا معنى كالشرط الذي لا ينفك
عن معارضة العلة مثل حظر البيرة والعلته التي لها شبهة بالاسباب غير خارجة عن هذه الاقسام لانها اما علته اسماء ومعنى كالاجابة
المخبرات او علته معنى لا اسماً وحكماً كعلته العلة لكن باعتبار الشبهة بالاسباب الذي قد يخلوا القضاة عنه يجوز ان يجعل قسماً آخر
بقوله وليس من صفات العلة الحقيقية بقدر ما يحكم بل الواجب اقتراضها معاً وذلك كالاستطاعة مع الفعل الاختلاف
من ان العلة العقلية كانت او شرعية تقدم على حكمها رتبة ولا خلاف بين اهل السنة في ان العلة العقلية تقارن
معلوم ما نأخذ الحركة الاصح تقارن حركة الخاتم والكسر تقارن الانكسار وكلاهما استطاعة تقارن الفعل باذلولم يكونا متقارنين
لزم بقاها الاعراض او وجود المعلول بلا علة وكلاهما فاسد لكن الاختلاف في جواز تقديم العلة الشرعية الحقيقية على
معلولها وتاخر الحكم عنها قدما وما عدا ما ينافي فذهب المحققون الى انها مثل علة العقلية في اشتراط المقارنة واليه
اشار الشارح بقوله ذلك اى العلة الشرعية مع حكمها في اشتراط الاستطاعة مع الفعل وقوله عندنا متعلق بقوله
الواجب كذا يعني الواجب في العلة الشرعية الحقيقية اقتران العلة والحكم عندنا كما ان الواجب في الاستطاعة والفعل
في اقتراضها عند جميع اهل السنة وذهب بعض مشائخنا مثل ابى بكر ومحمد بن الفضل وغيرهم الى الفرق بين علة
والشرعية العقلية فلم يجزوا تراخي الحكم من العلة العقلية وجوزوا في العلة الشرعية كذا ذكره شمس لا نعمة رحمه الله
وهذا يشير اليه بدم اشتراط الاتصال وذكر ابو اليسر في اصول الفقه قال يعين القضاء حكم العلة يثبت بعد العلة
بلا فصل وهذا يدل على جواز التاخير بشرط الاتصال وجه قولهم ان العلة ما لم يوجد بها لا يتصور ان يكون موجباً
حكمها لان العدم لا يؤثر في شيء واذا كانت العلة توجب الحكم بعد وجودها يثبت الحكم مقبلاً ضرورة واذا جاز
تقدمها بزمان جاز تقدمها بزمانين وازمنة بخلاف الاستطاعة لانها عرض لا يثبت زمانين فيلزم القول بمقارنة
الفعل اي بالثبوت يلزم وجود المعلول بلا علة او خلوا العلة عن المعلول فانما العلة الشرعية فموصوفة بالبقاء لانها
في حكم الجواهر والاعيان الاترسي ان فسخ البيع والاجارة والرهن والصرف وسائر العقود جازم بعد ازمته بتطلوه
ولو لم يكن لها بقاء شرعاً كما تصور فسخها بعد مدة واذا كان كذلك لا يلزم من تاخر الحكم عنها ما يلزم في استطاعة وجه
القول لتمامه قد ثبت بالدليل مقارنته العلة العقلية معلوماً فان حركة لا يصح ان يسمي علة حركة الخاتم مقارنته
لحركة الخاتم اذ لو لم يكن كذلك لزم تناقض الاجسام وهو محال على ما عرفت وكذا الحركة علة صيرورة الشخص متحرراً
والسواد علة لصيرورة الشئ اهود وهو يوجب ان معاً ولذا قارنت الاستطاعة الفعل فوجب ان يكون العلة
مقارنة لحكمها لان الاصل اتفاق العقل والشرع على ان العلة الشرع اعراض في الحقيقة وكانت كالاستطاعة
في عدم قبول البقاء وما قالوا انها موصوفة بالبقاء غير مسلم فان كثيراً من القضاء وهو الال ان لا بقاء للعقود
الشرعية لان العقد كلام مخلوق ولا بقاء له حقيقة فلو ثبت كقوله حكم الحاجة الناس ولا حاجة لهم اليها لانهم يحتاجون
الى الحكم ولا يثبت بلا سبب لان ما وجد يثبت حتى يوجد ما يرفع وهو لا يقولون ان الفسخ يرفع الحكم فيبطل الحكم
لا على العقد ولكن سلبنا انها موصوفة بالبقاء كما هو مذهب البعض فلهذا ضرورة ثبتت وفعلاً الحاجة الى

فصح وجوبها اذ فصح الحكم لا يمكن الا بفتح العقد لان الحكم ليس بمنفصل حتى يمكن فيه فلم يثبت البقاء فيها ووجهه موضع
 البهرورة اليه اشار صدر الاسلام في اصول الفقه قوله واذا اتراس في الحكم يبيع عن الكسبة لما في كفايته البيع الموقوف
 بان باع مال غيره لغير اذنه والبيع بشرط الخيار للبائع او للمشتري او لهما كان علة اي كان باقرا في الحكم عنه
 لما في علة اسماء ومعنى لا محالة لانفسال الحكم وما حزه عنه وتبوا القسم الثاني من الاقبام للذكر في قوله ان البيع
 المبرور ان يوجده من ابله في محله وقد وجد بهما فكان علة اسماء ومناه ان يفيده الملك لانه وضع لا فائدة
 الملك شرعا ولغة والبيع الموقوف بهذه الصفة لانه ان عقد لا فائدة الملك وقد ظهر اثره في الحال فان الملك
 للمشتري ثبت موقوفا على اجازة المالك حتى لو اقطع المبيع تيقظ اعتاقه لا يبطل ولو لم يثبت الملك موقوفا
 لما توقف وبطل كما لو اعتقه قبل العقد ثم اشتراه وكان علة منعه ولذا لو اقطع للبائع فباع مال الغير فبذره اذ لا يثبت
 كذا في اجازات الاسرار وكذا الشرط في البيع بشرط الخيار وغل على الحكم دون المجلة به من البيع المأمور في اول
 الكتاب فبقية البيع مطلقا غير متعلق بالشرط كالبيع وانما في عن الخيار وكان علة اسماء لكونه موصوفا لا فائدة الملك
 ومعنى لانه هو المؤثر في اثبات الحكم عند زوال المانع الا ان الحكم الاصل وهو اثبات الملك اليه تراضى المانع وهو
 حق الملك في البيع الموقوف لانه ملك محرم لا يجوز البطل عليه بغير اذنه والتعليق بالشرط في البيع بشرط الخيار اذا
 المعلق بالشرط معدوم قيل وجوه اشترط فلم يكن علة حلا الا ان الفرق بين البيعين ان اصل الملك له صابغا
 بالشرط في البيع بشرط الخيار لم يكن موجودا قبل الشرط فالا حقا في الوجود من المشتري فيما اذا كان الخيار للبائع
 لا يتوقف على ان ينفذ ثبوت الملك له اذا سقط الخيار وفي البيع الموقوف ثبت صفة التوقف في الملك بالتعليق
 بالشرط وتوقف الشيء لا لعدم اصله فثبت اعتاقه بصفة التوقف ايضا على ان ينفذ ثبوت الملك له كذا ذكر الام
 فخص لا يمتد برحمته الله قوله ولا تكون اى كون كل واحد من البيعين علة لاسباب ان المانع وهو حق المالك او
 الخيار اذا زال بالاجارة في البيع الموقوف وباسقاط من له الخيار ويمضي المدة في البيع بشرط الخيار ووجه الحكم
 من الاصل حتى يستحقه المشتري بزوائده اى ثبت الملك للمشتري بهذا البيع من وقت الايجاب الى ان يستند
 وقت العقد حتى ملك المشتري المبيع بزوائده المتصلة والمنفصلة جميعا فثبت انه علة لا يثبت يعني لا يتوهم تناقض
 الحكم عنه انه سبب لا علة لان العلة قد تباين حكمها لما في فان شخص رمضان علة لوجوب الصوم في حق المسافر
 والحكم متأخر اسل اذراك عدة ايام اخر واصل البيع صحيح من المالك والحكم متأخر على اصل الشافعي رحمه الله اسل
 ان تفرقا لما في وهو خيار المجلس كذا في الاسرار واعتراض عليه بان قوله واذا اتراس في الحكم لما في فصح تقسيم على
 اصل الشيخ رحمه الله انه ينكر تخصيص العلة وهذا ينزع الة القول بالتخصيص واجيب عنه باننا نيكرا تخصيص على
 معنى ان يكون العلة قائمة حقيقة وتختلف الحكم عنها لما في وهذا وان وجدت العلة اسما ومعنى لكنها ليست بعلة
 حقيقة تختلف الحكم عنها فلا يكون تخصيصا وتقابل ان يقول لا تصور للتخصيص مع قيام حقيقة العلة لان الحكم اذا
 تختلف عنها لما في لم يبق علة حقيقة واذا كان كذلك ارتفع الخلاف وجار التحصيل بالمانع والامر بحد لا فائدة قوله

بما هو من جنس الصدقة قبل مجيئها من الصدقة عند خلافا لمرقة كاد الزكاة بعد كمال النصاب قبل حلول الحول وكاد صدقة الفطر
 قبل يوم الفطر وكذا الوضائف النذر بالصوم وبالصلاة الى زمان في المستقبل يجوز تعجيله عن الحقيقة والى يوسف خلافا لمرقة لوجود العلل اسما
 ومعنى قوله وكذا كذا اي مثل ما ذكرنا من حقد التجارة وكذلك نصاب الزكاة والاسباب المضاف لنصاب الزكاة في اخره قال مالك
 ليس لنصاب قبل تمام الحول حكم العلة بل كونه تاميا بالحول بمنزلة الوصف لاثير من علة ذات وصين فلا يجوز تعجيل الزكاة قبل الحول كما
 لا يجوز تعجيل الكفارة قبل الحنث وتعجيل الصلوة قبل الوقت وعند اثنافى النصاب قبل الحول علة تامية لوجوب الزكاة ليس فيها شبه الاسباب
 بل الحول اجل اخر المطالبين صاحب المال تيسر كما سفر في حق الصوم والاضحى للتعجيل قبله ولو كان وصف كونه حليا من العلة لما صح التعجيل
 قبله كما لو قبل قبل تمام النصاب وقبل ان يحل لابل سائمه واذا كان كذلك وقع المؤدى زكاة غير موقوف على حلول الابل كالمديون
 اذا عمل الدين وكالمساكين اذا اصام مع فضايله المقدم اذا حصل في اول الوقت واذا وقع المؤدى زكاة لم يكن له ان يسترد من الفقير ولا
 من الامام عند ذلك النصاب قبل الحول او عند تمام الحول كذا في الاسرار عندنا هو في اول الحول علة اسما لانه اى النصاب وضع له اسما
 لاسباب الزكاة شرعا ولهذا المضاف للزكاة اليه ومعنى كون النصاب مؤثرا في حكمه وهو الوجوب لان الفتي يوجب المواساة اى الاحسان الى
 الغير لقوله تعالى وحسنوا وانفقوا او انفقوا في النصاب وكن وصفا وهو الثاء وفي الغرب يقال اكسبه سالي مواساة اى جعلته اسوة فتيها
 وقيده يوجبى وواسيته لانه ضعيفه لكنه اى النصاب جعل علة لصفة الثاء لقوله عليه السلام لا زكاة في مال حتى يحول عليه حول فلا تراخي حكمه اى حكم
 النصاب به وهو وجوب الزكاة الى وجود وصف الثاء شبه النصاب قبل وجود الوصف بالاسباب ثم اوضح مشابته بالاسباب لوجوب احد سببها
 ان الحكم وهو الوجوب انما تراخي من اصل النصاب الى ما ليس بهما من النصاب هو الثاء فان الثاء الحقيقية وهو الدر والنسل الحسن في الاسامة
 ونيابته الى ما في التجارة والثاء الحكمي وهو حلال الحول لا يثبتان بالنصاب بل الحسن والدر والنسل في الحيوان يحصل ليوهما في المرمى
 وسفادنا وزيادة المال في اموال الثائرة تجعل بكنة رغبات الناس تغير الاسعار والحادث بخلق الله تعالى واذا لم يكن ما تعنى حكم
 به وهو الثاء حادث بالمال تاكله الانفعال بنية وبين الحكم من هذا الوجه فتوى شبهه بالسبب فكانه احتراز عن المرمى ونحوه فانه علة للوجوب
 حتى يكسب اسم وضيق في المواء ووصوله الى المرمى اليه ونفوذ فيه لان هذه الوسائط لما حدثت به لم تثبت له شبهة بالاسباب حتى يحكم
 بل جعل علة للوجوب حقيقة كذا قيل والثاني ان الحكم لما راجى الى ما هو شبهه بالعلل لان الثاء الذي هو في الحقيقة فضل على الثاء
 يوجب المواساة كاصل الثاء وثبت اى نيرداد به ليس في الواجب هو مقصود فيه على ما عرف وكان له اثر في وجوب الزكاة من هذا
 الوجه ثم لو كان الحكم متراخيا الى ما هو علة حقيقة غير مضاف الى النصاب كان النصاب سببا حقيقيا كما بني في دلالة السارق فاذا
 تراخي الى ما هو شبهه بالعلل كان له شبهة بالاسباب ايضا ثم بين جهة العلوية في النصاب جهة اصالة الثاء فقال ولما كان اى الحكم
 متراخيا الى وصف لا يستقل اى لا يستند بنفسه شبه اى النصاب بالعلل اذا السبب الحقيقي ان تراخي الحكم عنه الى ما يستقبل بنفسه غير متراخي
 الى السبب كما في دلالة السارق ولم يوجب وكان هذا شبه اى شبه اهل لان النصاب اصل والثاء وصف يعنى شبه العلة للنصاب من جهة
 شبهه اى من جهة توقف الحكم على الثاء الذي هو وصفه وتابع له فترجى شبهه الذي ثبت له من جهة نفسه لا ماله على شبهه الذي ثبت له من جهة
 وصفه ومن جهة اى حكم النصاب الذي بين انه علة لشبه الاسباب انه لا يظهر وجوب الزكاة في اول الحول قطعا اضمحلال الشان وقوله قطعا دخل
 في الفتي لا يمكن القول بوجوبه في اول الحول بطريق القطع وان وجد اصل العلة لفوات الوصف عنها وهو الثاء اذا العلة الموصوفة بها

لا يعمل بدون الوصف كالارض حرة لوجوب العشر والحول بصفتها التامة تحقيقا ولقد يرأس من الممكن من الزيادة فاذا كانت هذا الوصف من المراض
لم يمت سببا للوجوب بخلاف ما ذكرنا من البيوع يعني البيع المعروف بالبيع بشرط الحيان فان العلة بركنها وصفها موجودة قبل وجود الابارة وبشرط
الا ان حق المالك والتعلق بالشروط عينان ثبوت الحكم عند نوال المانع ثبت الحكم من الايجاب بلا شبهة ولذا لم يكن المشتري البيع بزواطة
التصديق والنفقة وبخلاف السافر اذا صار في شهر رمضان والمقيم اذا حصل في اول الوقت فان المودى يقع من الواجب بلا شبهة لوجوب العلة
مطلقة بصفتها ولا شبهة النصاب للعلل فان اى النصاب يشبه للعلل فيه اصله كان وجوب الزكاة ثابتا من الاصل في التقدير لان الوصف متى ثبت وهو لا
يقوم بتقسيم اقسامه بالموصوف استند الى اصل النصاب وصار من اول الحول متصفا بانه حولى كرجل يعيش ما لم يستكن يكون الموصوف بهذا البقاء وذلك
الوليدين من اول ما دل على هذا الزمان واذا استند الوصف استند الحكم وهو الوجوب بالى اوله ايضا فيصح بتجديد الزكاة قبل تمام الحول على خلاف ما
مالك لو تفرع الاداء بعد وجوب اصل العلة كنه اى العمل بصير زكاة بعد الحول على خلاف ما قاله الشافعى لعدم وصف العلة في الحال فاذا تم الحول والنصاب
كامل جاز المودى عن الزكاة لاستناد الوصف الى اول الحول وان لم يكن كما طالع ان المودى تعلقوا حتى لو كان اياه الى الفقيه لم يكن له ولاية الا بشرط
منه بحال لان القربة قد تمت بالوصول الى يده وان لم يتم زكاة وان اوداه الى الامام كان له ان يسترد منه اذا كان قائما في يده لان الرقعة اليه
لا تزيل ملكه عن المدفوع لان قيل لو عمل الزكاة الى الفقيه فصار غنيا قبل الحول اوداه العياذ بالله ثم تم الحول والنصاب كامل صار المودى من الزكاة
كذاتى التجنيس ولو صار المودى زكاة بعد تمام الحول بشرط المية المصروفة عند تمام الحول كما شرط كمال النصاب فلما وصف كون النصاب حولى وان
بعد تمام الحول كنه ثبت استند الى اول السبب كنه كما بيناه فيصير المودى زكاة عند تمام الحول من حين الاداء فلا تقتصر على تمام الحول فيعتبر به
المصرف عند الاداء ولا عند تمام الحول وكان متفتنا واداءه قبل الحول ولجده سوادا والحول ليس بمعنى الاجل كما ذهب بعضهم لان الاجل لسيقت
بموت المديون وبصير الدين حال لا يؤخذ من تركته وبموت صاحب المال في انشاء الحول من السقط الواجب لا يؤخذ من تركته وكذا المديون بطلب
الاسقاط لاجل يملك صاحب المال منها اسقاطا للحول فحقا ليس معنى الاجل قوله وكذلك اى وشمل النصاب مرض الموت علة لتغير الاحكام
اى الاحكام التي تتعلق بالمال من تعلق حق الوارث به ومجر المريض عن التبرع بما تعلق به حق الوارث من العلة والصدقة والمحاباة
والوصية ونحوها اسماء لا وضع في الشرح للتفسير من الاطلاق الى الحجز ومعنى لانه موثر في حجز عن التصرف فيما هو حق الوارث بعد الموت كما اشار
اليه النبي عليه السلام في حديث سعد بن مالك لان تدع ورثتك فضا وحرم من ان تدعهم حالة يتكفون الناس فنه عن التبرع فيما ورا
الثلاث بحق الوارث الا ان اى لكن حكم المرض وهو الحجز عن التصرف ثبت بالمرض بوصفا اتصاله بالموت وهو وصف يشبه للعلل فاشبه الاسباب
من هذا الوجه وهو ان الحكم يتوقف على امر اخر كتوقف وجوب الزكاة على التماسه ولا كان هذا الوصف معدوما في الحال لم يثبت الحجز باحق
لورويب المريض جميع ماله وسلم الى الموهوب له يصير ملكا في الحال لان العلة لم يتم بوصفها فاذا اتصل به الموت تمت العلة وتصدق
المرض بكونه ميتا في اول وجوده لان الموت يحدث بالامر مجتمع وهو ارض منزلية لقوى الحيوة وهذه العوارض ثابتة من ابتداء المرض
فيضاف اليها كلها بمنزلة جراح متفرقة سرت الى الموت فانه يضاف الى الكل دون الاخير واذا استند الوصف لاول المرض استند بحكمه وهو الحجز
فيصير كانه تصرف بعد الحجز ولا يتعد الابارة صاحب الحق واذا ابرأ من المرض كان تصرفه نافذا لان العلة لم تتم بصفتها وبها اى المرض
اشبه بالعلل من النصاب لان الوصف الذي تراخى الحكم اليه وهو الموت حادث به فان توافد الامر الى الموت يحدث بالمرض منفض الى الموت
وكان بمنزلة عليه العلة بخلاف النصاب فان الوصف فيه ليس بجاذب كما بينا قوله وكذلك اى وشمل ما ذكرنا من النصاب وغيره

المتشبهة بغيره في الشيء بل هو كعمل المدعي متعلقا بوجه القرائن كما جعل المشتري متعلقا بوجه الملك قوله والاول اعم
 من المصنف الاول شبهة المعلن حتى قلنا يكون في المشرع في الحكم وكونه اخذ ركعتي العدة كما كنا في وجه اختيار المصنف وفقر الاسلام وذكر
 انما هي الامام ابو زيد وشخص الائمة محمد بن النضر وهو في وجود بعض ما يتم غلبة بالتمام معنى ان الميكاح شرط في البيع واحد وصفي على
 الربوا بين الماسوا بوجه الحجة لان الحكم لا يثبت ما لم يتم العلة فكان كسدا معتبرا تمامه وكان كالطريق الى المقصود وحينئذ هو كذا
 انفس ليس بمتشابهة اليه فيكون سببا محضا وقلنا ليس لسبب انفس بطريق موضوع بشرية الحكم فليست باجوبة شرعية اثبات الحكم من اركان العدة كما بينا فلم يكن
 سببا وليس له نفس ايضا لغوات الشرط الثاني من العدة لكن له شبهة العلة كونه احدى ركعتي العدة او اركانها ولهذا قلنا ان
 حرمة النساء يثبت باحد وصفي علة الربوا وهما الجنس والقدر في الربوا سلم قومه في قومه المذكور لوجود الجنس ولو سلم شيئا في جنسية
 او عديا في رخصا لا يجوز ايضا لوجود القدر وذلك لان الربوا النسبة شبهة افضل فان التقدم من رتبة على النسبة عرفا بما هو
 حتى كان الثمن في البيع نسبة الكثرة في البيع بالتقدم فثبت بسببه العلة لان حرمة النسبة مبني على الاحتياط وهي اسرع ثبوتها من غيرها
 افضل لقوله عليه السلام اذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم بعد ان يكون يدا بيد فيجوز ان يثبت احدا الوصفين الذي له شبهة
 العلة ولا يثبت بغيره فثبت لانه اعمى الحزمتين ولما علة معلومة في الشرع فلا يثبت بما هو وشماعا في الدرجة ولا يثبت
 حرمة شبهة افضل شبهة العلة لزم توزيع الحكم على اجزاء العلة وهو باطل لانا نقول بثبوت حرمة النسبة باحد الوصفين باعتبار انه نداء
 تمامه لثبوتها لا باعتبار التوزيع اذ التوزيع ان يثبت باحد الوصفين بعض حرمة افضل ولم يثبت شيئا منها به ولا يلزم عليه
 ان حرمة شبهة افضل الثابتة بالتجوز لا تثبت بهذه العلة كما تثبت حرمة شبهة افضل الثابتة بالعلة منى لولاءه ثوبا جيدا
 ثوب رومي من جنسه يجوز لان اعتبار التجوز اذ سقط بالشرع في باب الربوا انصارت كالعدم حكما الا ترى انها ساقطة الاعتبار
 عند وجود الوصفين عند وجود وصف واحد اعمى فاما الرتبة والعينية فثابتان لبيع المساد فلا بد من اعتبارهما
 في باب الربوا كما اتفقت بين المقلية ونصيب المقلية قوله والسفر حلة المرض الثابتة اسما لان المرض ينسب
 اليه في الشرع حيث يقال رخصة السفر الاقطار والقدر وكذا ان المرض يثبت متصلا به حتى اذا جاء برميوت الممر
 قصر الصلوة ولو طلع من الفجر من يوم رمضان في هذا الجملة كان له ان يقبل كان علة حله وانما لم يثبت به رخصة في غير
 فيما اذا شرع في الصوم ثم سافر لان الشرع فيه قد اوجب الانحرام والعارض اختيارى فلا يؤثر في اباحة الاقطار بعد
 شذاف المرض وليس له معنى لان الرخصة تعلقت بالمشقة في الاحتياطية وول نفس السفر لانهما في الفريضة في ايسر الرخصة
 التي مبناها على اليسر والسهولة كما اشار الله تعالى بقوله يا ايها الذين آمنوا لا يريكم الله فيكم اليسر ولا يريكم الله فيكم اليسر لان ثبوت الرخصة
 اضعف الى السفر وان حقيقة المشقة لانها امر بالمعروف والنهي عن المنكر في الناس فيه فلا يمكن الوقوف على حقيقة قاقام
 اشرع السفر لخصوص مقام المشقة لانه سبب المشقة في الفلح لا يبدى ايضا فان الحكم الى حلة العلة عند تعذر ما
 الى العلة ذلك وادراك الحكم مع السفر وجودا وعدما ولما انشئ تقرير شيخنا الى اقامة الشئ مقام غيره شرعا في بيانها وقفا
 وهو قوله ان اعمى وضع الشئ مقام غيره بطريقين احدهما ان يثبت ان اعمى الى الشئ المدعو اليه كما في السفر والمرض
 بان السفر مقام المشقة على ما بينا وكذا ان المرض في ايجاب المرض لان العلة المعنوية ماله اثر في ايجاب الحكم واما اثره في غير

في ايجاب الرخصة بل الموجب الحقيقي متى تحدد هو خوف التلف وازدياد المرض لكن لما كان المضي امرا باطنا سقط اعتباره في زيادة
 الحكم اليه واما الحكم متعلقا بالمرض الذي هو سبب الخوف والتلف واما ذلك السفر لان السفر موجب للتلف لكل حال واما المرض فقد يوجب
 خوف التلف والتلف او قد لا يوجب هذا فعلق الرخص بنفس السفر ولم يتعلق بمطلق المرض بل تعلقت بما هو سبب التلف منه والثاني
 في الدليل المقام المدلول بالفرق بينهما ان السبب لا يتخلو عن تأثيره في السبب او اقضا اليه والدليل يتخلو عن ذلك بل يحصل به
 العلم بالمدلول لا غير كذا قيل كما هو في الخبر اى الاخبار عن المحبة فانه قام مقام المحبة فيها اذا قال لامرأته ان كنت تحبني فانت طالق
 فقالت احبك لان اخبارا ودليل سطر وجودا جله شرطا فاقم مقام المدلول عند تعذر الوقوف عليه ولكنه مختص على المجلس حتى
 لو اخبرت عن المحبة خارج المجلس لا يقع الطلاق لانه يشبه التخيير من حيث انه جعل الامر اى الاخبارا ومحبتها والتخيير مقتصر على المجلس
 ولو كانت كاذبة في الاخبار يقع الطلاق فيها بينة ذم بين الله تعالى لان حقيقة المحبة لا يوقف عليها من جهة غير فلا من جهة
 لان القلب متقلب لا يستقر على شيء واما لا يوقف عليه متعلق بحكمه بدليله كالسفر مع الشقة والندوم مع الحدث فصار بشرط
 الاخبار عن المحبة وقد وجد فثبت الحكم كذا في شرح المبسوط نفرا الاسلام وكذا في الطهراى الطهر النحالى عن الجاه اقيم مقام المحبة
 الى الطلاق في اباحة الطلاق وبيانه ان الطلاق امر مخطور في الاصل لما فيه من قطع النكاح المسنون ولكن المخطور قد يحل
 مباشرة للضرورة كتناول الميتة ودرقع الحاجة الى الطلاق عند الجرح عن المضي على مقتضى العقد واقامة حقوق الله تعالى
 المتعلقة بالنكاح ولو لم يقدر على الطلاق لا قلب النكاح المشرع للمصالح مفسدة فشرح الطلاق للحاجة اليه ثم هي
 امر باطن لا يوقف عليه واثم دليل الحاجة هو الاقدام على الطلاق في زمان تجدد الرغبة اليها وهو الطهر النحالى عن الجاه
 مقام حقيقة الحاجة تيسر قال شمس الأئمة رحمه الله في ثلثة اوجه من الفقه احدا للضرورة والعجز عن الوقوف على
 حقيقة العلة كما في المحبة وبه يتعدى الحكم الى الحيض ونحوه والثاني الاحتياط كما في تحرير الرواى في الزنا والجناس
 والرجع والثالث دفع الضرر كمانى السفر والطهر قوله واما الشرط النسخ فكذا الشرط في اللغة العلامة ومنه الشرط
 للصكوك لانها علامات والى على الصحة والتوقف في الشرعية عبارة عما يضاف الحكم اليه وجودا عنده لا وجوبا به
 اى يتوقف عليه وجود الشيء بان يوجد عند وجوده لا بوجوده كالدخول في قول الرجل لامرأته ان دخلت الدار فانت
 طالق فان الطلاق يتوقف على وجود الدخول وصير الطلاق عند وجود الدخول مضافا الى الدخول موجودا عنده لا وجوبا
 به بل الوقوع بقوله انت طالق عند الدخول فمن حيث انه لا اثر الدخول في الطلاق من حيث الثبوت به ولا من حيث الوصول
 اليه لم يكن الدخول سببا ولا علة بل كان علامة من حيث انه يضاف اليه وجوده كان الدخول سببا بالعلل وكان بين العلامة
 والعللة تسميته شرطاً ثم ما يطلق عليه اسم الشرط ينقسم بحسب الاستقر الخمسة اقسام شرط محض وشرط حكم العقل وشرط
 حكم الاسباب وشرط اسماء لا حكم فكان مجازا في الباب وشرط هو بمعنى العلامة النسخ كذا ذكر الامام فخر الاسلام رحمه الله
 الاول فاذا ذكرنا ما الثاني فكل شرط لم يبارحه حلة صالحة لاضافة الحكم اليها فانه اذا كان كذلك يصح ان يقام مقام العلة
 خلفا عنها ويضاف الحكم اليه وان لم يكن له تأثير في الحقيقة لان الشرط لما تعلق به الوجود من حيث انه يوجد عند
 وجوده صار شبيها بالعللة من هذا الوجه وعلل الشرح امارات في الحقيقة على الاحكام كالشرط في ان يخلط الشرط العلة

في حق اضافة الحكم اليه عند تعدد الاضافات اليها تحقق شبهة من الجانبين وذلك مثل حفر البئر في الطريق فانه شرط التلف في التحصيل لان
 النقل من السقوط في البئر والشيء بسبب محض لانه متعلق اليه وليس له دليل انه لو دام في موضع فخر ماتحة او نام على سقف قطع ما حوله او
 كان على حصن فقطع انفسه يحصل الوقوع بدون المشي فلهذا سبب وليس له دليل ان الارض كانت مسكة او عن الوقوع ما لو عمل النقل
 الذي هو العلة وفي بعض النسخ كانت مسكة وهي ما تمسك به فيكون حفر البئر ازالة للمانع وايضا والشرط السقوط كقول الدار في قوله
 انت طالق ان وقعت الدار وكذا شق الزرق الذي فيه مانع شرط للسيلان لانه كان مانعا للمانع الذي فيه من السيلان وكان الشق
 ازالة للمانع وكذا قطع جبل القنديل المعلق ازالة للمانع وتعد هذه اسقوط وكان كل واحد منهما شرطا وكان ينبغي ان يضاف الحكم الى
 العلة في هذه الصورة لكن العلة ليست بصاحبة لاضافة الحكم اليها لان النقل طبيعي ثابت يخلق الله تعالى لا يبدى فيه ولا يصلح
 للاضافة ضمان العدو وان اليه وليس باختيارى ايضا كطير ان الطير في فتح باب القصر لتقطع بنسبة الحكم الى غيره والشيء مبلح
 بلا شبهة يعني ان يضاف الى الشيء الذي هو سبب الذي هو سبب لعددها فانه الى الشرط العلة لانه اقرب الى العلة من الشرط الا
 ان الشيء مبلح بلا شبهة فلم يصلح ان يجعل علة بواسطة النقل لان الواجب ضمان جناية فلا يمكن ايجابه بدون الجناية فتعذر الاضافة
 اليها ايضا حتى لو وجدت هذه التعدي في بيان تعدد المور على البئر وقع فيها وبك فليسبب التلف اليه دون الحافر فصار كما ان تلف نفسه
 وكذلك نقل القنديل وسيلان المانع امران طبيان ثابتان يخلق الله تعالى للصلح اضافة الضمان اليها لما ذكرنا في مقام الشرط
 الموصوف بالتعدي وهو حفر البئر في الطريق وشق الزرق وقطع الجبل في هذه الصور مقام العلة في اضافة الضمان اليه فخلق العلة
 عند تعدد الاضافات اليها شبهة بالعدالة من حيث تعلق الوجود به وشبهة العلة من حيث انها غير موجبة لذاتها في ضمان النفس يعني
 فيما اذا تلف في البئر انسان والاموال يعني فيما اذا وقع فيها شيء اخر وهو في ايجاب الضمان فاما في حرمان الميراث ووجوب
 الكفارة فلا لانهما متعلقان بالباشرة ولم يوجد ذكر في بعض الشروح ان قوله والشيء مبلح احتراز عن الشيء الموصوف
 بالتعدي كما اذا حفر جيرا في ارض نفسه فخطب فيها انسان فان التلف يضاف الى الشيء الذي هو سبب لا الى الحفر الذي
 هو شرط حتى لا يجب الضمان على الحافر لانه الشيء ليس بمبلح بل هو موصوف بالتعدي فيصالح علة في هذه الصورة بواسطة النقل
 قلنا لا يصلح احترازه لانه اضافة الحكم الى الشيء في هذه الصورة ليست باعتبار وجود وصفه التعدي فيه بل باعتبار ان وصفه
 التعدي عن الحفر وعدم صلاحية لاضافة الحكم اليه الا ترى ان وصفه التعدي لو لم يثبت في الشيء في هذه الصورة بان كان
 ما دون المور والدخول في هذا الموضع كان الحكم مضافا اليه ايضا لا الى الحفر حتى كان دمه يدركا اذا كان الشيء موصوفا
 بالتعدي وانما يصلح احترازه عن الشيء الموصوف بالتعدي لغير اذنه اذا وجدت وصفه التعدي في الحفر ايضا مع ذلك يضاف
 الى الشيء كما اذا حفر في ارض غيره لغير اذنه فشيء فيها انسان لغير اذن المالك ووقع في البئر ملك لهما كل واحد من
 والشيء موصوف بالتعدي ولو كان التلف مضافا الى الشيء دون الحفر حتى كان دمه يدركا ولم يجب على الحافر ضمان يصلح قوله والشيء
 مبلح احترازه لكنه لو كان التلف مضافا الى الحفر وجب الضمان على الحافر لم يكن قوله والشيء مبلح احتراز عن الشيء الموصوف
 بالتعدي وما ظفرت بروايتها في هذه المسئلة الا ما ذكر في المبسوط واذا حفر الرجل في داره لا يملكها لغير اذن اهلها فهو ضامن لما وقع
 فيها لانه متعدي بالحفر في ملك الغير كما هو متعدي بالحفر في الطريق فاطلاق هذه الرواية يدل على ان الضمان على الحافر سواء

المهر في الطلاق وضمن حق العبد في العتاق على شهود الاختيار خاصة لان الاختيار وهو المصلحة فان لم يردم المهر
وفوات مالية العبد يحصل ان بالاختيار لما بالتميز والتبويب لانه طريق مختص اليه فكان الحكم مختصا الى العبد دون
السبب فلم يضمن شهودا لسبب شيئا كما لا تضمن شهودا للشرط فان بيع شهودا لغيره وجب الضمان عليهم لان العبد لم يملك
الا ضافه حكم فهو الضمان اليها حيث لم يرجع شهودا للاختيار فيها فان شهودا لسبب كما لا يضاف الى المحاكم في مسئلة المهر
كما ذكره في بعض الشرع وفيه ان يكون على الاختلاف كما اذا بيع شهودا للشرط وخدم في مسئلة شهودا للشرط واليمين
وعلى غير اى على ان الحكم لا يضاف الى الشرط عند معارضة ما يصلح حلة قلنا اذا احتسب الولي اى ولي المالك في المهر والمهر
فقال المحاكم انه اسقطه نفسه كان القول قول المحاكم اسما بما هو الاصل وهو صلاحية العلة للحكم والقياس ان يكون القول
قول الولي وهو قول ابى يوسف الاول لان الضمان قد وجب على عاقلة المحاكم بدخول العلة لنفسه يريد اسقاطا ولو
الضمان فلا يقبل قوله ولان الظاهر شاهد الولي اذا الانسان لا يلقى نفسه محذوف في الميراث العادة مع انه منى عنه بقوله لقار
ولا علقوا ابائكم الى التهلكة فعند المنازعة كان القول قول من شهد له الظاهر الا انا استحبنا في قبول قول المحاكم لما ذكره
في الكتاب انه متمسك بالاصل وهو صلاحية العلة لا ضافه الحكم اليها ويكفي خلافة الشرط التي هي امر ضروري وكان القول
قوله ولان الظاهر حجة للدفع والولي يحتج الى الاستحقاق الذي على عاقلة المحاكم فلا يعتد بالتسك بالظاهر بل يحتاج
الى اقامة البينة على انه وقع فيها بغير قهر منه مع ان الظاهر لعارضه ظاهر اخر وهو ان البصير يرى البير امامه في مجلسه
فلا يقع فيها الا باللقاء نفسه تصدافا فيقابل الظاهر ويبقى الاحتمال في سبب وجوب الضمان فلا توجيه بالشك بخلاف الجراح
اذا ادعى الموت بسبب اخر حيث لا يصدق لان الجراح صاحب حلة اذا جرح علة موجبة للضمان فعند وجود العلة
لا يقبل في العارض المسقط من غير حجة وكان القول قول الولي لتسك بالاصل قوله وعلى هذا اى على الاصل الذي
بينا ان العلة اذا صلحت لا ضافه الحكم اليها لا يضاف الى الشرط والسبب قلنا اذا حل رجل قيد عبد الانسان حتى يلق
كم يضمن الحال قيمة العبد لما كان بالتفاق بين اصحابنا وهو قول الشافعي ايضا على ما دل عليه عبارة الاسر وهذا اذا كان العبد
عاقلا وان كان مجنونا فالحال ضامن عند محمد رحمه الله كما في فتح باب القفص لانه حله شرط في الحقيقة فانه ازالة المانع من
الاباق كما يحذف ازالة المانع من السقوط فكان شرطا وقد اعترض عليه فعل الابق الذي هو علة التلف وهو فعل فاعل
تمتار صالح لا ضافه الحكم اليه فممنع اضافته الى الشرط ولما اى لهذا الشرط حكم السبب لانه سابق على الابق الذي هو
حلة التلف وهذا هو القسم الثالث من الاقسام المذكورة فالسبب اى السبب الحقيقي مما تقدم على العلة لان ما يفيض
الى الشئ وسيلة اليه لا بد من ان يكون سابقا عليه والشرط مما يتاخر اى الشرط الحقيقي المحض يتاخر وجوده عن وجود صورة العلة
والكان يتقدم على العقد كما في تعليق الطلاق والعتاق فان قولنا انت طالق او انت حر هو الذي يقع عليه العقد وجوب
الشرط ووجوده ككلا سابق على وجود الشرط واليقال الشرط كما يكون متاخر اعز وجود صورة العلة قد يكون متقدما
عليه كما لا يشك وفي النكاح فانه يتقدم على العلة وهي الايجاب والقبول صورية بمعنى لانا نقول نحن لانكر تقدم الشرط على
صورة العلة ولكننا نقول اذا تقدم لم يمتنع شرط بل كان شرا شايها اناسه بين حيث ان تقدم وجوده لا يخلو عن

بمعنى الاحتياط الى الحكم بواسطة وجوده والعلية كالسبب الحقيقي الاثرى ان العلة لو وجودها لم يوجد لاحتياطه لاحتياطه على شي كان
موجودا لاحتياطه الى حصول الحكم بواسطة العلة فثبت ان فيه معنى السبب بخلاف ما اذا تأخر وجوده عن حصوله بالعلية قال الفقهاء
الحنابلة ليدروا وجوده لاحتياطه عليه فلهذا كتحقق شرطه ولو يؤخره ما ذكر في بعض نسخ اصول الفقه لاحتياطه ان الشرط اذا صار
علية لا يكون في معنى العلة ثم ان كان سابقا كان في معنى السبب وان كان متاخر كان في معنى شرطه لاحتياطه هو اى حل القيد
ان شرط السبب لما قلنا كونه شأنا السبب الخاص لا السبب الذى فيه معنى العلة لان السبب الذى فيه معنى العلة ما كانت العلة متاخره
وخاصة في كونه الابدية ونحوها وحيثما هو العلة وهو الابدية في غير حادثة بشرط وهو حل القيد بل هو حادثة باختيار صحيح فالقيد
نسبة عن الشرط من كل وجه وكان بمنزلة اسباب البعض فكان التلخيص متاخره الى ما اعترض من العلة دون تباين شرطه
ولا يلزم عليه ما اذا امر به الغير بالابق فابق حيث تضمن الامر وان اعترض فعل فاعل مختارا على الامر لان الامر بالابق
استعمال القيد فاذا الفصل به الا بابق يصير فاعله بالاستعمال كما اذا اشترطه فحذفه يصير القيد اذا عمل وقوفه بمنزلة الا ان
لا اختيار له ايضا فالتلخيص المستعمل فاعله القيد فزاله للمانع فلا يضاف اليه عند اعترض فعل مختار عليه قوله اى حل القيد
من ثم الرجل كارسال الداية ممن ارسلها في الطريق فحالت بينة وبينه من الطريق ثم سارت او وقفت ثم سارت
في ذلك الطريق فاصابت شيئا لم يمينه المرسل لانه حكم ارساله قد انقطع بالجران والوقوف ثم انما نشأت سببا باختياره وانما
كالمنقلة الا ان لا يكون لها طريق غيره الذى اخذت فيه فحينئذ يكون خاصا لانه انما يسير في الطريق الذى يمكنها ان تسير فيه
وقد سارت في ذلك الطريق فكان هو سابقا لما كذا في المبسوط واخره بقوله فحالت بينة وبينه لانه سار عما اذا ارسل وابتدأ في الطريق
فسارت فاصابت في وجهها شيئا ضمن المرسل كما اذا جاز سببا لانه سابق لما اذا استتير على سن ارساله الا ان اى لكن لا
وكان تأبلا يقول كيف يكون حل القيد وهو بشرط كارسال الداية وهو سبب فقال المرسل صاحب سبب الاصل لان اارسال
ليس باناله للمانع وقد اعترض عليه فعل من مختار وهو غير منسوب الى السبب حيث لم يذهب على سن ارساله وهذا الذى حل القيد
صاحب شرط لان العمل ازالة للمانع من المابق جعل سببا باعتبار تقدم الشرط على العلة وقد اعترض عليه فعل مختار غير منسوب اليه
وكان في القطع الحكم عنهما واخافته الى اعترض من الفعل سواء قوله قال ابو حنيفة واني لو سلك ليعنى على هذا الاصل الذى
سعدناه قال لا يمين فتح باب ففسر قطار الطير ليعنى في قول الفتح اذا اختلف فيه فانه اذا طار بعد ساعة لا يضمن الفتح بل اختلف
وفي ذكره القادر شأنا اليه انه اى الفتح لا يمين لان هذا اى فتح باب القفس شرط لانه ازالة للمانع من الطير ان جرى مجرى سبب
لما قلنا ان الشرط اذا تقدم كان له حكم السبب وقد اعترض على هذا الشرط فعل مختار غير منسوب اليه لان الطير ان الذى به
تلف الطير لم يحصل بالفتح بل باختياره الطير ان واخرج فبقى الاول وهو فتح الباب سببا مختارا اى شرطاني معنى السبب الخاص
علم جعل التلف متاخره الى سبب السقوط في البر لانه لا اختيار له في السقوط الى الفتح بل قصر على الخروج كما قصر على الاباق في
مسألة حل القيد بخلاف السقوط في البر حيث يضاف التلف فيه الى الشرط ولم يقتصر على العلة لان ما اعترض على هذه الشرط
من السقوط هناك حصل لا عن اختيار حيث لم يكن عالما بيمين ذلك المكان فلم يصح السقوط لقطع الحكم عن الشرط واخافته اليه حتى
اذا سقط لنفسه في البر بدونه ولم يضمن المخاطر لان ما اعترض على الشرط وهو القادر في البر علة سالحة لا ضارة الحكم اليه

التي تختار على وجه التقدير اليه في القبح نسبة الحكم من الشرطه فتعبر على العلة ونحوها في سبوق الداية التي هي سبب لان السوق يتوقف على
على الذباب كذا فاستند الى المكرة والفتح يقع لان ليس يحل على الخبز مخرج وكذا اذا ارسل كلبا على صيد فقتله سبيل كانه قد قتل نفسه
لان الارسال سبب على الذباب بعد التعليم كما السوق قبل ذلك فاما فتح الباب فلا يجرى انه لو فتح باب الكلب حتى خرج
نصا ولم يحل ولم يحل ذلك بخلاف الارسال كذا في الاسرار وقال محمد والشافعي رحمه الله اذا كان الطيران في نور الفتح فقتل
الفتح لان فعل الطير بشر فانه لم يحل الاضافة الحكم اليه كان مضاعفا الى الشرط ولان الطير لا يصير عن الطيران عادة والعادة
اذا كانت صالحة لطبيعة لا يمكن الاحتراز عنها فاذا تحرك على الفور يستعمل عادة كان اخر من على العادة بمنزلة سبيلان
عند شق الرق فيكون الفتح سبب موجب خزان كالشق ولم يطل الاضافة اليه باختيار الطير في الطيران لانه اختياره قاسد
كما اذا صاح يا لداية فذهبت صله فضاها وان ذهبت فختارة لانه اختياره قاسدا في الصباح سابق فاشبه القوة خبير كما لو
التي حية على انسان فلتسته وجبا الضمان وان كانت في السبع فختارة لان السبع لها عادة متأكدة فالتحقت بالطبيعة ونقط
اختياره فاذا لم يخرج في نور الفتح لا يضمن الفتح لانه اذا لم يخرج في نور الفتح علم اختياره انها تركت عادتها فكان المحرم
بعد ذلك حكم الاختيار فاشبه حل القيد والجواب ان فعل البهيمة لا يعتبر لاسباب حكم فاما القطعة فيعتبر كالكلب يسير عن
سنة الارسال وكذا لداية تحول بعد الارسال فكذا هذا لان الاصل ان يضاف الحكم الى العلة لا الى الشرط والسبب
تلاخي ترك هذا الاصل من غير ضرورة وليس هناك السوق لان السوق محل على الذباب كذا كما بينا فنتقل الفعل الى المكرة
ولا كالتأنيذ لانه مباشرة الاتلاف اذا التفتاد عليه تصرف فيه بخلاف مسكنا وطيستنا فتح جريه يلون فتح جريه فخرجت ليست
لا ضمان عليه الصانع اما القسم الرابع من الاقسام المذكورة وهو الشرط اسما لا حكما وكل حكم تعلق لشئ لم يكن كان لهما
شرطا اسما لا فقارا الحكم اليه في نفس الامر لاحكاما لان وجود حكم يتأخر الى وجود الشرط الاخر فلم يكن الاول شرطا لاسما
واما القسم الخامس وهو الشرط الذي هو بمعنى العلامة فمثل الاحصان في باب الزنا كالحجج بيانه قوله واما العلامة هي الامار
في اللغة كالليل للطريق والمنازة للسبيد في الشرح هي ما يعرف وجود الحكم من غير ان يتعلق به وجوده ولا وجوبه فيكون
ولها على طريق الحكم عند وجودها فمثل التكرات في الصلوة اعلام على الانتقال من ركن الى ركن والاذان علم الصلوة
والتمنية شعار الحج ومثل رمضان في قول الرجل لامرأته انت طالق قبل رمضان بشهر فانه معرف محض الزمان الذي
يقع فيه الطلاق وقد تسمى العلامة شرطا يعني بطريق المجاز وذلك مثل الاحصان في باب الزنا قيل احصان الزنا عا
عن اجتماع سبعة اشياء العقل والبلوغ والحرية والنكاح الصحيح والدخول بالنكاح وكون كل واحد من هذه وجوبه مثل الا
في صفة الاحصان والاسلام وقال شمس المأتمه رحمه الله شرطا الاحصان على الخصوص شيان الاسلام والدخول بالنكاح
الصحيح وامرأة هي مثله فاما العقل والبلوغ فهما شرطا الالهية للعقوبة لاشترطا الاحصان على الخصوص والحرية شرط كميل
العقوبة وانما قلنا الاحصان علامة هي معرف وليس بشرط لان الزنا اذا تحقق لم يتوقف العقوبة عليه لانه لا يجرم على الصلوة
سيده بعده فان الاحصان لو وجد بعد الزنا لما ثبت بوجوده الرجم وعلوم انه ليس لعلة ولا سبب ايضا لانه ليس بطريق
مفض اليه فعرنا ان الرجم غير مضاف اليه وجوبه ولا وجوبه عند وجوده ولكنه عبارة عن حال في الزنا في يصير الزنا

[illegible]

[illegible]

فانه قال لا يجرى الي اربك وقومك في ضلال مبين وكان هذا القول قبل الوحى فانه قال اربك ولم يقل ارحى الى ولو لم يكن العقل حجة به
 وكانوا معذورين لما كانوا في ضلال مبين وكذلك يستدل به بانهم قهرق ربه من غير وحى الله تعالى جعل ذلك الاستدلال منه حجة
 على قومه لقوله عز ذكره وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم عليه السلام قومه وبان الله عاتب الكفار في غير موضع بان اولهم يسروا في الارض فينظروا
 كيف كان عاقبة الذين من قبلهم فاجرا ان قلوبهم اعمى تبرك التامل ولو كانوا معذورين لما عوتقوا بطلان الترك وبان ابراهيم عليه
 السلام لا يعرف الا بالليل عطف وايات السجدة في العالم اول على المحدث من علامات معجزة على انما من الله تعالى فلما كان بالعقل
 كفاية معجزة المعجزة والرسالة كان به كفاية معرفة الله تعالى بالطريق الاولى ولما كان بالعقل كفاية كان بنفسه حجة بدون
 الشرح ولزم العقل به كما يجب بالشرح وسائر الحجج اذا قامت كذا في العقول والاسرار قوله والقول الصحيح في الباب اى باب العقل
 ان العقل خير من غيره بنفسه لا كما قال الفرقون الاول وغيره بل كما قال الفرقون الثاني فان من انكر معرفة الله تعالى
 بدلائل العقل وجد ما فقد قصر من الزعم الاستدلال بلا وحى ولم يعذره بعينه الموصى مع انه ثابت في اصل الخلقة فقد فلما
 بل العقل معتبر لا ثبات الا بالية اى اولى الخطاب اذا الخطاب لا يفهم بدون العقل خطاب من لم يفهم شي كان العقل معتبرا لا ثبات
 الا بالية وهو من اخوانهم لانه ان يمتد به من سائر الحيوانات وهو الاله معرفة الصانع التى هي اعظم النعم واعلانا ومعرفة مصابيح
 والدينا وهو اى العقل نور في بدن المادى وقيل محله منه الراس وقيل القلب تضي به اى بذلك النور طريق مبتدأ به من حيث
 ينتهي اليه ورك المحوس انما سماه نور لان معنى النور هو الظهور للادراك فان النور هو الظاهر المظهر والعقل بهذه المشابة البصيرة
 التى هي عبارة عن عين الباطن كالشمس والبراق لعين الظاهر بل هو اولى بمسببة النور من الانوار الحسية لانه لا يظهر بها الاطوار
 الاشياء فيدرك العين بها تلك الظواهر الخفية فاما العقل فيستبين به لواطن الاشياء ومعانيها ويدرك به حقائقها واسرارها وكان آية
 باسم النور وقوله مبتدأ يستدل الى الطرف وهو السجاء والمجور والسجاء صفة مطلق والضمير في راجع الى الطريق وسنه الى اى مية
 وسنه فيدركه الى المطلوب وسنه تباينه الى القلب ليعينه ابتداء عمل القلب بنور العقل من حيث ينتهي اليه ورك المحوس
 وعن من اقبل بداية العقولات نهاية الحسوس وذلك لان الانسان اذا بصير شيئا يتضح لقلب طريق الاستدلال بنور العقل
 فاذا نظر الى بقا ويرفع وانتهى اليه ليعبره يدرك بنور عقله ان له بانيا لامحالة ذاجية وقدرة وعلم اسس سائر اوصاف
 التى لا بد للبناء منه واذا نظر الى السماء ورأى احكامها ورفعتها واستنارة كواكبها وعظمها تتحركها وسائر ما فيها من العجايب
 استدلل بنور عقله انه لا بد لها من صانع قدير حكيم قادر عظيم حتى يصح فم معنى قوله فيبتدى اى انظر المطلوب للقلب فيدرك القلب
 المطلوب اذا تامل ان وفقه الله تعالى لذلك وهذا انما يتحقق في محسوسات فاما فيما لا يحس اصلا فاما فيبتدى طريق العلم به من حيث
 يوجد كالمعلم مثلا فانه ليس بمحسوس لما ارجع فيه الى معرفة انه معنى راجع الى ذات العالم امر راجع الى غير ذاته يعرف ذلك بالعقل
 من غير انقطاع اشراكه وقيل هو قوة ضرورية بوجوبها في جميع درك الاشياء وتوجبه لطيف الشرع وهو ما يعرف لكل انسان
 من نفسه وفي الاماشى هو جوهر يدرك بها العائبات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة وقيل هو جوهر ضارب القدس وهو
 بروائح الانس ما وضع في قوالب بشرية واصداف انسانية كلها استنارة به من ارجح اليقين واذا اظلم حفى مدارج الذين
 وهو اى العقل كالشمس في الملكوت الظاهرة اذا برزت اى طلعت كانت اعين مدركه للاشياء بسببها بها اى بنور

من خيرات توجب التسبح وتعالى الاشياء وتكون هي مدركها ما او تكون احد من مستغنية في الادراك منها كذا القلب مركب ما هو مركب
عن الحواس بنور العقل من غير ان يكون العقل موجبا لذلك او يكون مدركا لنفسه بل القلب يدرك ليد اشراق نور العقل بتوفيق الله تعالى
والملكوت الملك وادارة امة لها قوة كالتجربوت والبرهوت والبرهوت وشعاع الشمس ما يرى من غيولها عند طلوعها كالقوسبان والشهاب
بالكسر شعلة نار سامية قوله وما بالعقل كفاية سجال يعني ان العقل وان كان الله المعرفة لا يقع الكفاية برني وجوب الاستدلال حصول
المعرفة سواء انضم اليه دليل السمع ام لا اما اذا لم ينضم فلا يثبت اليه فلا يصلح الايمان بالشيء ثبته واما اذا انضم اليه دليل السمع قلنا لا يثبت
منه ايضا الى دليل السمع لا الى العقل واذا وجد العقل لا يحصل المعرفة قبل انضمام دليل السمع ولعله لا يتوفيق التداعي فيكم
من عاقل قبل ورود الشرح ولعله تشغل العقل بمقتضى انضائهم الحقائق مستخرج لفكره وتوضيحه بجفان الدقائق لما درم الغاية والكل
لم يتبدل الى سواء الطريق ولم يعرف سبيل الرشاد لبقته فذلك في غيابه ووجهه ولعله يحصل المعرفة بتوفيق الله واكره لا يتقوا العقل
والغاية وتقدريه له على الدين القويم وثبته اياه على الصراط المستقيم فلم يجد سبيل الرشاد وسلك طريق السداد ثم لما اورد
واخذ لان فعل عن الطريق بالارتداد وورد امره من الصلاح الى الفساد وقابل الحق بالعباد ولعله لا يقبض وقصار من اخوان الاشياطين
بعد ما كان من ابناء الدين واهل الصدق واليقين فعوذ بالهدى من البيع والطغيان ودرك الشقاء واخذ لان بعد نيل سعادة الهدى
والايمان انه الكرم المنان فثبت انه لا كفاية بالعقل سجال ولا معونة للاس من عند الكرم المتعال قوله ولما لا كفاية بحجوه
العقل لو جوب الاستدلال قلنا في بعض العاقل انه غير مكلف بالايمان وان صح منه الاداء على خلاف ما قاله القرني الاول
لان الوجوب بالخطاب والخطاب ساقط عن بعض النسخ حتى اذا دخلت المرافقة وهي التي تربت على البلوغ ولم تصف الايمان
يعني بعد استوصفت ولم تقدر على الوصف لو بلغت كذلك اى غير واصفة ولا مقدمة على الوصف لكانت من زوجه الاستحقاق صارا
مكلفه بالايمان بالبلوغ فثبت بما ذكرنا ان بعضي غير مكلف بالايمان اذ لو كان مكلفا به لكانت في مسئلة الاولى لعدم الوصف كما بعد
البلوغ قوله وكذلك اى مثل ما قلنا في بعض قلنا في البالغ الذي لم تبلغه الدعوة انه غير مكلف بالايمان بحجوه العقل لما بينا ان العقل
غير موجب بنفسه حتى اذا لم تصف ايمانا ولا كفاية لم ينفذ على شئ كان معذورا اذ لم يكن اهل لدرك العواقب بان بلغ على شاطئ
جبل فمات عن ساعته فاما اذا احاطه الله بالتجربة وامهله لدرك الواقع لم يكن معذورا لان الامهال اذراك مدة القابل بمنزلة
وحوة الزسل في حق تنبيه القاص من النوم العفلة فلا يعذر بعد الا يرى انه لا يرى بناء الا وقد عرف له ما تاولا صورة الا وقد
عرف له مصورا فكيف بعد روية صور حسنة وبعد ادراك مدة القابل في حيلة نجا لفتها ومصورا بل يلزمه من النظر والاستدلال
ما يتم به المعرفة وذكر في بعض الشروح ان معنى التجربة اذ ارادى غير مرة ان البناء لا يقوم بنفسه بل يقوم بغيره وادرك زمانا
يدرك فيه عواقب الامور ثم هو لم يتأمل في خلق نفسه من تغير احواله واحوال سائر المخلوقات مع ظهور الايات ووضوح الدلائل
طورا لا شك فيه عاقلا ولا يتراب فيه احد على ما قال الله تعالى سترهم اياتنا في الآفاق وفي انفسهم حتى يبين لهم انه الحق كان
مقتضى الايمان تارك اياه مع وضوح دلائله فلم يكن معذورا قوله على نحو ما قال ابو حنيفة رحمه الله كلفه اقامته الامهال و
ادراك زمان القابل مقام بلوغ الدعوة ههنا على مثل ما قال ابو حنيفة رحمه الله في السفينة اذا بلغ خمسا وخمسين سنة يدفع ماله اليه
وان لم يؤنس منه رشدا مع ان دفع المال الى بلوغ نياس الرشاد بالنسبة بالخلق بالشروط معدوم قبل وجوده لانه لما استوفى هذه المدة

بالله يقول قد وجدنا من العقل لا من الحق لعدم العقل في سقوط التكليف عنه باعتبار سقوط الخطاب عنه شرعا كالصبي العقل قبل فطرته
 ان العقل مناط الاعتبار عند عدم الشرح وحليله كان متناظرا في مذهبه لانه ثبت بالعقل ان العقل ليس بحجة نصارى كانه يقول
 العقل حجة وليس بحجة ثم رد قول الفرقين الاول فقال وان العقل كسيرة العترة ويوزن لفتها ايضا عطف على قوله انه لا يجزى وهو الاطرسي لا يستقيم
 ايضا جملته حجة موجبة خصه لان العقل لا يتكلم من الهوى لانه لا عقل في اول الفطرة والنفس خالصة بهواها واذا احدث العقل
 حدث مغلوبا به لا في حق من خصه الشريعة واما كان مغلوبا لم يكن له عبادة لان المغلوب في مقابلة الغالب في حكم العدم فلا يصح حجة فيه
 الا يرد على انه لا يجوز في الحكمة الزام العمل حسابا والمغلوب المانع فكذلك لا يحسن الزام العمل بالحجة والحجة مرفوعة مغلوبه لغيرها واذا كان
 كذلك لا بد من تأييده بدعوة الرسول او باليقوم مقامها من ادراك ثمران القابل والتجربة لثمة الحجة فان قيل قد تشكك كل فريق في صحة
 كما يكون فكيف ذكر الشيخ انه لا دليل لهم على تلك النصوص وانه بعضها معارض ببعض فلم تتم الحجة لاحد الفرقين وبالتالي الفرقين الاخر
 اياها بما لا يوافق مذهبهم فصارت كانهما ساقطة في حق التمسك بها في هذه المسئلة لتعارضها على التمسك اذا علمت فيها عرفت انها لا
 سعة ان العقل موجب بنفسه من غير ايجاب الشارع كما ذهب اليه الفرق الاول ولا على انه ملغى ايضا كما ذهب اليه الفرق الثاني
 فكانت من محل النزاع بمنزلة ذلك قال شيخنا رحمه الله لا دليل لهم واذا ثبت ان العقل من صفات الالهية اسي من صفات تفتت بها
 الالهية قلنا الكلام في هذا في الالهية على تاويل المذكور فنقسم على كذا

فصل في بيان الالهية الالهية الانسان للشئ صلاحية لصدور ذلك الشئ وطلبه منه وقبوله اياه وهي في لسان الشرع عبارة
 عن صلاحية لوجوب الحقوق الشرعية له وعليه كذا قيل وهي الامانة التي اخبر الله تعالى بحمل الانسان اياها لقوله وحملها الانسان
 اما الالهية الوجوب فبناء على قيام الذمة اسي لا تثبت هذه الالهية الا بعد وجود ذمة صالحة لان الذمة هي محل الوجوب ولهذا
 يعنا صف الالهية ولا يعنا الى غير ما سجال ولهذا اختص الانسان بالوجوب دون سائر الحيوانات التي ليست لها ذمة وقوله
 فان الادمي بولد دليل على قيام الذمة للانسان وله ذمة صالحة للوجوب له عليه اجماع الفقهاء حتى ثبت له ملك الرقبة وملك
 النكاح ابشر الولي وتبشر وحي اياه ويحب عليه الفتن والمهر لعقد الولي وهو رولما ذكر بعض من لم يشتم راسخه الفقه في مصنفه في اصول
 الفقه ان تقدير المال في الذمة لا معنى له وان تقدير الذمة من الترات التي لا حاجة في الشرع والعقل اليها بل الشرع مكنه
 بان ليطالبه بذلك القدر من المال فهذا هو المعقول عرفا وشرعا فقال هي ثابته بالاجماع فمن انكرها فهو مخالف لاجماع والذمة
 العمد في اللغة لان لفظه لوجب لزم قال الله تعالى لا يرهبون في مؤمن الا ولا ذمة اسي عمدا وقال عليه السلام وان اردتم
 ان تطعموه فطعموه الله تعالى في الشرع نفسه رتبة لها ذمة وعمد سابق كذا ذكره في الاسلام رحمه الله قوله بناء على عهد
 الماضي يعني انها ثبت له الذمة التي هي عبارة في الشرع عن وصف يصير الشخص اهلا للايجاب عليه والاستيجاب له بناء على العهد
 الماضي الذي جرى بين العبد والرب يوم الميثاق كما اخبر الله تعالى عنه لقوله تعالى واذا اخذكم من بني آدم من يطعمهم ويطعم
 الآية روى سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي عليه السلام انه قال في تفسير هذه الآية اخذ الله الميثاق من طهرا ودم
 فاخرج من صلبه كل ذرية ذراعا فتشبه بين يديه ثم كلمهم قبلا اسي عيانا بحيث ليعانيم ادم وقال السميت بركم قالوا بل شهدنا
 علانا الى قوله المبطلون وروى حديث اخذ الميثاق جماعة حجة بالفاظ مختلفة منهم ابن عباس ابن مسعود رضي الله عنه

وأيضا يسود في أبي الحسن والسدي وتعالى ومجايد الوعالية وحطاب بن الثابت وغيرهم رضوان الله عليهم جميعين وإلى هذا القول ذهب عامة المتأخرين وأهل الحديث والفقه قهرا هو المردوقول بناء على عدم المضي للمعنى العبد الذي أخذ عليهم يوم الميثاق فإن قيل ظاهر الآية لا يوافق هذا التفسير فإن الآية تدل على أخذ الزرية من ظهور بني آدم فإن قوله من ظهورهم يدل من بني آدم بدل البعض من الكل بغير الجار والمضي يدل على خروج الزرية من صلب آدم فأوجه التوفيق قلنا وجهه ما قاله الكفا في أن الله تعالى أخرج ذرية آدم بعضهم من ظهور بعض على حسب ما نزل إلى يوم القيمة فكان ذلك أخذ من طهره وكان ذلك في أوسنة مدة كما يكون في موت لكل المفعول في الصور وحيوة الكل بالفتح الثانية فإن قيل فوجه التزام السجدة بهذه الآية ونحن لا نذكر هذا الميثاق وإن تفكرنا وجدنا في ذلك قلنا إنسانا الله تعالى ذلك ابتداء لما ان الدنيا دار حيت عينا الإيمان بالغيب ولو تذكرنا ذلك الال ابتداء وليس ما نفي نزول به السجدة وثبت به العذر قال الله تعالى في أعمالنا احصاه الله ونسوه وأخباره سنينا بها ولأن الله تعالى جدد هذا العهد وذكرنا بها العبد المنهي بجهنم والكتاب والرسال المرسل فلم تعذر كذا في التفسير والمطلع وذكر في الكشف أن معنى أخذ ذريتهم من ظهورهم أخذ جهم نسلا وأشهادهم على أنفسهم وقوله الست برقيم قالوا بلى شهدنا من باب التمثيل والتحصيل ومعنى ذلك أنه نصب لهم المادولة على ربوبية ووحداية وشهدت بجهنم لهم ولجبارهم التي ركبا في أنفسهم وجعلها ميمنة بين الضلالة والهدى فكانه اشهدهم على أنفسهم وقسمهم وقال الست برقيم وكانهم قالوا بلى أنت ربنا شهدنا على أنفسنا وقررنا بوحدايتك وبالتحصيل واسع في كلام الله تعالى ورواه عليه السلام وفي كلام العرب وإلى هذا القول قال الشيخ أبو منصور وجماعته من المحققين فعلى هذا يكون أخذ الميثاق الذي نحن بصدد بياننا سنة دون الآية قوله وقيل الانفصال هو خبر يوم من وجه يعني في كمين قبل انفصاله عن الأمم خبرا من وجه حسا وحكما وأما خلاف قراره وانتقاله لقرار الامة وانتقالها كيدنا وجعلها وسائر أعضائها ولما اتفقوا بالمقرض عنها عند المولادة وأما حكمنا فلا يلحق لعقبها ويرق باسترقاقها ويدخل في البيع بيعها ولكنه لما كان منفردا بالحيوة معدا للانفصال وحيوة نفسها براسم يكن خبرا لاسم مطلقا فلم يكن له ذمة مطلقة اى كاملة حتى صلح كمين لان يجب له الحق من العشق والارث والوحية والنسب لم يجب عليه اى لا يصلح لان يجب عليه الحق حتى لو اشترى له الولي له شيئا لا يجب عليه الثمن ولا يجب عليه نفقة الاقارب واذا انفصل عن الامم بالولادة فظهر له ذمة مطلقة بصيرورة لنفسه من كل وجه وبمحط على الشرط والجواب كان اى صار ابتداء ذمة للوجوب له وعليه كان ينبغي ان يجب عليه الحقوق بجهنم كما يجب على البالغ لتحقيق السبب وكما في الذمة بخير ان الوجوب اى لكن نفس الوجوب غير مقصود بذاته بل المقصود منه حكمه وهو الاداء عن اختيار لتحقيق الال ابتداء ولم يتصور ذلك حتى حق لصية لعجه في ان يطل الوجوب اى لا يثبت في حقه اصلا لعدم حكمه وهو المطالبة بالاداء وغرضه وهو الال ابتداء لغوات تصور الاداء عن اختيار كما سيعدم لعدم محله مثل بيع الحرة اعتاق لبيمة ولما جاز ان يطل الوجوب لعدم الحكم صار هذا القسم تقسما بقسام الاحكام فكل قسم يتصور شرعية في حق الصبي يجوز ان يثبت وجوبه في حقه ما لا تلائم الاحكام منقولة الى حق الله تعالى وحق العبد والذي اجتمع فيه الحقان الى اخره لا تقسام المذكورة في فصل ما يثبت بالبيع وبعضها مشروع في حق الصبي حتى العبد من اسوال فيكون اولا الوجوبه وبعضها ليس مشروع ا صلا في حقه كالعقوبات فلا يكون اولا الوجوبه فينقسم الوجوب بحسب انقسامها وتفصيل الاحكام في حقه وترتيب الوجوب عليها مذكور في الملول ثم بعض ما نحننا مثل القاضى الامام ابي زيد

وتغيره قالوا الوجوب حقوق الله جميعا على العبي من حين يولد كوجوبها على البالغ ثم يسقط عنها بعد الوجوب بعد الصبا لدفع المحرم
 وذلك لان الوجوب مبنى على صحة الاسباب وقيام الزمة لاسطة القدرة وقد تحققنا في حق العبي لتحقيقها في حق البالغ لان العبي
 والبالغ في حق الزمة والسبب هو انهما لا يفتقران في وجوب الاداء فثبت الوجوب باعتبار السبب والحمل وهذا لان الحقوق
 الشرعية التي تلزم الاداء بعد البلوغ تجب على جبرها واختيار زمة شئنا او ابى فاذا لم يتعلق الوجوب عليه باختياره لم يفتقر الى قدرة
 الفصل والقدرة التمييز وانما يعتبر القدرة والتمييز في وجوب الاداء وذلك حكم واداء اصل الوجوب لا تترى ان التامم والمنع عليه
 يترجم الصلوة على اصلها لوجوبها والسبب في الزمة مع عدم التمييز والقدرة على الاداء في الحال فكذلك العبي لانها تسقط بعد الصبا
 بعد الوجوب دفعا للمخرج وذهب المحققون منهم الى انتفاء الوجوب عنه اصلا لان التحول بالوجوب نظر الى السبب والزمة من
 غير اعتبار ما هو حكم الوجوب وهو الاداء وما ذكره المحققون في الغلو واخطا لا يحاسب الشرع عن الفائدة في الدنيا والآخرة لان فائدة
 الوجوب في الدنيا تحقيق معنى الابتلاء وفي الآخرة الجزاء وذلك باعتبار الحكم وهو الاداء وفيه يظهر الطبع من العاصي تحقيقه
 المذكور في قوله تعالى لعلوكم انكم احسن عملا وكذا المجازاة في الآخرة يفتنى عليه كما قال الله تعالى جزاء سجا كالوا ليعلمون فثبت
 ان الوجوب بدون حكمه غير مفيد فلا يجوز القول بثبوته شرعا وهذا القول اسلم لطرفين من الفساد وصورة لان العبي غير محتاجين
 بالحقوق الشرعية بالاجماع فالقول بوجوبها عليه ثم سقوطها عنه لا يخلو من فساد وصورة وكان القول بعدم الوجوب اصلا
 اسلم عن الفساد ومعنى لما بينا ان الوجوب من غير اداء وقضاء خال عن الفائدة فكان فاسدا معنى والقول بعدم الوجوب
 سالم عن هذا الفساد والمعنى وتعليل السلف فانهم لم يقولوا بالوجوب على العبي اصلا واستدلوا بان الوجوب لو كان ثابتا عليه
 ثم سقط لدفع الجرح كان ينبغي ان ادعى كان مؤديا للواجب كالمسافر اذا صدام في رمضان في السفر حيث لم يقع المؤد
 عن الواجب بالاتفاق ولعل انتفاء الوجوب اصلا وكذا قوله عليه السلام سرف القلم عن ثلث عن ابي حتى يتعلم يدل بظاهره على انتفاء
 الوجوب اصلا فكان القول باولى واليه اشار الامام في الاسلام قوله ولما اى ولان الوجوب بلا ثبوت عند انتفاء حكمه لم يجب
 على الكافر شئ من الشرائع التي هي الطاعات لا خلاف ان الكافر اهل الاحكام لا يراى وجوبه الله تعالى مثل المعاملات والعقوبات من
 السجود والعقاص لانه اهل الاداء اذا المطلب من المعاملات مصالح الدنيا وهم اليتيم بسور الدنيا من المسلمين لانهم اشروا الدنيا على
 الآخرة وكذا المقصود من العقوبات الشرعية في الدنيا لانتزاعها على الاقدام على اسبابها وهذا المعنى مطلوب من الكافر كما هو
 مطلوب من المؤمن بل الكافر اليتيم بما هو مقبوع زجرا من المؤمن والاخلاق ان الكافر لو اخذ من ترك الاعتقاد بالشرائع التي هي الطاعات
 لان ذلك كفر منهم بمنزلة الكفار المتوحدين فيها فيكون عليه في الآخرة فاما في وجوب الاداء في احكام الدنيا فذهب لعراقيين من اصحابنا
 الاداء واجب عليهم وهو مذهب الشافعي وماتة اهل الحديث وقال عامة مشايخ ويارنا انهم لا يخاطبون باداء ما يحتمل السقوط
 من العبادات وان اداسها لا يجب عليهم واليه مال القاضي الامام ابو زيد وشيخان والامام المصنف وهو التمسك وفائدة انهم
 لا يظهرون في احكام الدنيا فانهم ان ادوا في حال الكفر لا يكون معتبرة بالاتفاق ولو اسلموا لا يجب عليهم قضاء العبادات الفائتة
 بالاجماع وانما يظهر في حق احكام الآخرة فان الكفار يعاقبون في ترك العبادات عند الفرق الاول زيادة على عقوبة الكفر
 كما يعاقبون بترك الاعتقاد وعند الفرق الثاني لا يعاقبون بترك العبادات كذا في الميزان فتسلك الفرق الاول بان سبب

الوجوب متقرر وصلاحيته الزمته للوجوب موجهة بشرط وجوب الاداء وهو ممكن منه غير معدوم في حقه فكذلك من الاداء الشبهة فيكون المايان كسب
والحدث في طهارة الاداء الصورة فكذلك من ادائها في حكم الطهارة عليه فلو سقط الخطاب بالاداء بعد ذلك كان ذلك تخفيفا بسبب الكفر
وهو لا يصلح سببا لتخفيف لانه جنابة الا ترى ان زوال الكفر بسبب الشكر وسبب الجهل اذا كان من تقصير منه لا يسقط الخطاب بالاداء بسبب الكفر
الذي هو راسل الجنابات اولى وليس حكم الوجوب وقائمه الا بالاداء غير ثبوت الايمان واجبا كما في قوله علم الله لانه يموت على الكفر وكذا الصلوة
واجبة على مسلم علم الله تعالى منة لا على هذه الصلوة ولا يتصور فيها الاداء لان خلاف معلوم الله تعالى محال ولكنها واجبة لقاعدة توجيه العذاب فكذلك
وجوب القول المختار بها اشير اليه في الكتاب بعد بيان حكم الوجوب بالاداء وقاعدة الاداء ونيل الثواب في الآخرة حكما من الله تعالى والكافر مع صفته
الكفر ليس باهل الثواب محققة له على كونه حكما من الله تعالى كالعبد لا يكون اهل الملك المالك والمرأة لا يكون اهل الملك المتبعة لها على الرجل بسبب
النكاح ولا بسبب ملك الرقبة حكما من الله تعالى وانما مقتضى اية ما هو المطلوب بالاداء انتقت اية الاداء وبدرن الاية لما ثبتت وتداخلت
وجوب الايمان فانه اهل الاداء حيث يصير به الحكم وهو ما وعد الله المؤمنين فكان اهل الوجوب وليس سقوط الخطاب بالاداء عن الكفر لتخفيف
عليهم كما طوا بل للتخفيف معنى العقوبة والقيمة في حقه بانراهم من اية ثواب العباد و ذلك لان الامر بالاداء العباد و المنفعة في اداء العباد
لهو دعى المامور لا المامور فالكفر لم يستحق بها النظر والمنفعة محققة له على كونه فكيف يكون فيه معنى التخفيف وكذا لا يسجد لامر نظر الشك
الما مورفسي ان تقصيرها لا يكون واجبا عليه ولا يقصر في اداء ما هو واجب عليه والكافر مستحق لهذا النظر فكان عدم تناول الخطاب
الكفار تغليظا عليهم والسمحا لهم بالهالكهم لا تخفيفا وقوله فائدة الوجوب الاثم والعقوبة غير صحيح لان الخطاب بالاداء الاثم فلم يجر ان
كان الاثم بالترك كذا في التقوم وغيره قوله ولم يجب على اهل الايمان قبل ان يعقل لعدم اية الاداء يعني لا ثبتت نفس الوجوب
في حقه اصل عدم الفائدة وهو لا اداء عن اختياره وهو لا يتصور ريدون الاية وهو عليهم الاية لعدم العقل واذ عقل الصبي عقل الاداء
اسى اداء الايمان قلنا لوجوب اصل الايمان اى ثبوت نفس وجوب عليه دون ادائه اى دون وجوب ادائه لان الوجوب متعلق بالاسيا
وصلاحيته الذمته والامر بعد ذلك للزام اداء الواجب على ما عرف وجوب الايمان متعلق بحدوث العالم وانه متقدر في حق اهل ذمته فانه
لنوجب بالان احصاء لم يكن متافيا للوجوب بنفسه فثبتت الوجوب فالتفتيش فائدة الاداء لكن الاداء لا يجب عليه وان عقل لانه مما يحتمل السقوط
بعد البلوغ بعد النوم والاعجاز فكذا اذا دخل مولاة يلزمه ثانيا فسقط بعد الصيا والصيا اذا كان الوجوب حاصلا واداء البشرطه
والشهادة عن معرفته صحيح واللم يلزمه الاداء بعد كما صح منه اداء الصلوة وهو معنى قوله صح الاداء من غير تكليف الى من غير ان يكون
سائيا بالاداء واذ صح كان فرضا لانه في نفسه غير متزوج بين نفل وفرض ولهذا لا يلزمه تجديد الاقرار بعد البلوغ بخلاف الصلوة متحليا
بالاداء واذ صح كان فرضا لانه في نفسه غير متزوج بين نفل وهو معنى قوله صح الاداء من غير تكليف من غير ان يكون فانها متبركة
نفل بغيره فيقع ثبوت الايمان ثابت في حقه بدليل ان امرته لو سلمت واني هو الاسلام بعد ما عرض عليه القاصي
يفرق بينهما ولو لم يثبت حكم الوجوب في حقه لم يفرق بينهما واذ امتنع منه فعلم ان نفس الوجوب ثابت في حقه وجوب الايمان بعد
ما ثبت لا يستعمل السقوط بعد زواله لا يسقط بالصيا فيقع ادائه فرضا لا محالة والصلوة تحتل السقوط باعذار كثره فيسقط
بالصيا كذا فينا ولما سقط اصل الوجوب استقام اثباتها فعلمنا خرج السبب عن سببية هذا هو مختار القاصي
الامام ابى يزيد شمس الامنة اسلموا سى وفخر الاسلام محمد الله وجماعة سواهم وقال الامام شمس الامنة السبب عن سببية

محض كالأطلاق والعناق والى ما هو مشهور بين الامرين كالباع والما جازة وفي الكتاب اشارة الى احكام هتة كما استتقت عليه قوله على هذا على ان صحة الاداء يقتضى على الالبية القاصرة فكذلك انما التفسير للشان صح من الصبي العاقل الاسلام لعنى وجن احكام الدنيا والاخرة جميعا وما يخص منفعة اى صح منه ما يخص منفعة كقول البية والصدقة لمخولة عن العدة فهذا بيان حكم القسم الاول من كل نوع وقال الشافعى لا يصح الايمان فى حق احكام الدنيا حتى يرث اباؤه الكافر لعبد الاسلام ولا يتبين منه امراته المشتركة لانه مولى فى الاسلام حيث يصير مسلما باسلام ابيه وامه فلا يصح ولنا فيه نفسه كالعصبي الذى لا يعقل ولا يحبون وذلك لان الشخص انما يصير مولىا عليه من جهة غيره حال مجزى عن التصرف لنفسه نفسه ومتى كان قادرا لا يحيل مولىا عليه فدل بثبوت الولاية عليه على انه جازى فانما فى احكام الاخرة فهو يقع محض فوجب القول بصحة التحقيق الاحتمال ومن معرفة وليس من ضرورة ثبوت الاسلام فى احكام الاخرة ثبوته فى احكام الدنيا لان احدهما منفصل عن الاخر فان من احتمل لسانه فى مرض موته فاسلم فى تلك الحالة قبل ان يعاين الاحوال صح اسلامه فى احكام الاخرة فهو من احكام الدنيا ولما كان يحرم احكام المسلمين على المنافقين فى زمن الرسول صلى الله عليه وسلم ولنا ان الايمان حقيقة قد وجدت من اهل الجحيم سببه فوجب القول بصحة كما تحققت من البالغ وذلك لان سببه الايات الدالة على حدوث العالم وانه متحقق فى حق الجميع والايان اقراره وتصديق وقد وجد منه الاقرار وعرف منه التصديق لانه انما يعرف بالاقرار من هو عاقل مميز وكلاهما فى صبي عاقل يناظر فى وحدانية الله تعالى وصحة رسالة الرسول عليه السلام ولم يرم انهم على وجه لا يبقى فى معرفة شبهة فكان هو والبالغ سواء والالبية الايمان ثابتة له حقيقة لان الكلام فى الصبي العاقل وكذا احكاما لانه استند بالمدى واجابة للداعى وقد ثبت بالنص ان الصبي من اهل ان يكون اديا واحيا لغيره الى الهدى

فقال الله تعالى واثبتناه الحكم صبيا والمراد النبوة والله اعلم فثبت به انه لا يد من اهل ان يكون مستديا مجيبا للداعى بالطريق الاولى ولابد وجود السبب الركن من الابل لو امتنع انما يمتنع كجرح شرعى كما فى الطلاق والبيع ولا يستقيم القول به هنا لان الايمان نفع محض ما يجزى عنه كفر اذ الايمان حسن بعينه لا يحتمل ان يكون قبيحا بحال فلهذا لم يحتمل النسخ والتبديل ولم يحل من وجوبه وشره زمان فلا يمكن ان يجزى الصبي عنه ويحيل الاسلام غير مشروع فى حقه بخلاف الطلاق والبيع فان قيل نحن نسلم انه نفع محض فى حق احكام الاخرة ولكنه فيما يرجع الى احكام الدنيا فقد التزم احكام الشروع وهو دائر بين النفع والضر حيث يكره به الارث من مورث الكافر وتبين منه امراته المشتركة وان كان يرث من المسلمين ويحل له المسلمة وكان نظر البيع والشرا فلا يصح منه قلنا ما ترتب عليهم من حرمان الارث والفرقة الواقعة بينه وبين امراته لضاف الى كفره لياتى على الكفر واياه عن الاسلام لا الى الاسلام من اسلم لان الحرمان بسبب الطلاق الولاية بنينا بسبب الطالع كفر الكافر منهما لا اسلام المسلم وكذا الاسلام عرف عاصما للمقوق لا قاطعا لها فيضاف الفرقة الى كفر الاخر واياه عن الاسلام لا الى الاسلام على انما لا نسلم ان ما ذكر من الاحكام الاصلية المقصودة بالايمان لان الايمان يصح من غير قريب يرثه ولا امراته لفسد كذا جابل هو مثبت بناء على صحة الاسلام وتحققه لان يكون مختصا به مثله لا يمنع صحة الايمان لان تعرف كذا جابل هو صفة الشئ لستقفا ومن حكم الاصل وهو سعادة الاخرة فيما نحن فيه لا ما هو من ثرائه الا يرى ان الصبي لو ورث قريب او واهب له قريبه فليقت عليه مع ان العتق ضرر محض ولا يمنع شرعية الارث والامته فى حقه بهذا

السبب لان الحكم الاصل للارث والجهة ثبوت الملك باحوض وهو نفع محض فيكون مشروعا في حقه وانما ثبت العتق بناء على ثبوت الملك
لاستقصوره بالارث والجهة ولما تحقق الارث والجهة من غير تحقق العتق فلا يمتنع الارث بهذه الوسيلة كذا لو قيل لشرا عبد مطلق
بملك غير ارباب الامر ولما ثبت عليه لانه في اصل الشراء مؤتمرا بامر والعتق ثبت بناء عليه كذا فيما نحن فيه والدليل عليه ان الاحكام التي هي
من ثمرات الاسلام يلزمه اذا ثبت له احكام الايمان تبعاً لغيره بان اسلم احد البويه ولم يعذر ومما حمدة ضررا لما قلنا ان المتصور
الميراث الحكم الاصل دون ما هو من الثمرات كذا اذا اسلم بنفسه واسلم انه مولى عليه في الاسلام لان تفسير المولاية ان يفسد الرق
على سائر الثمرات التي تصرف على غيره والاب لا يملك ان يعقد عقد الاسلام على ولده بل يعقده لنفسه ثم ثبت حكمه في ولده والدليل عليه
انه لا يصير مسلماً باسلام السيد حال عدم الاب ولا يصير مسلماً باسلام الام مع وجود الاب ولا ولاية للام مع وجود الاب فعلم ان
ثبوت ليس بطريق الولاية ولكن يثبت فيه حكم الاسلام تبعاً على ان العبي عندنا يجوز ان يكون موليا عليه ووليا بنفسه اذا كان
التصرف لهنا محضاً كقبول الامة فان الاب يقبل عليه وقبيل هو بنفسه عندنا لان الولاية اتممت للولي عليه نظر اليه فلا يوجب عجزاً
عما هو نظر له محض بل يثبت الامران جميعاً لينتفع بطريقين قوله وصح منه اداء العبادات البدنية من غير حمدة عليه بيان
حكم القسم الثالث من حقوق الله تعالى يعني صح منه اداء العبادات البدنية بطريق التقطوع من غير لزوم معنى وضمان لان
ذلك نفع محض لانه يعتاد اداؤه فلا يثبت ذلك عليه بعد البلوغ ولهذا صح منه التقليل بخمس هذه العبادات بعد اداها بشروع
بصفة الفرضية في حق البالغين بالزوم معنى اذا شرع فيها ولا لزوم تضامها اذا افسدها لان هذه الحقوق قد شرعت في الجملة في
حق البالغ كذا فانه اذا شرع في عبادة على ظن انها عليه ثم تبين لها ليست عليه يصح منه الاتمام مع فوات صفة اللزوم حتى اذا افسد
لا يجب عليه شيء كذا العبي في هذا المعنى بخلاف ما اذا كان مالياً منها كالزكاة حيث لا يصح منه اداؤه لان فيه ضرراً انه في
المعامل باعتبار نقصان ماله فيثبت ذلك على الالائية الكاملة دون القاصرة ولان الوجوب لما ثبت في حقه يكون الاداء منه تبعاً
محضاً للمال وهو ليس من ابد قوله ويملك برأى الولي بيان حكم القسم الثالث من التصرفات يعني يملك باجارة الولي وادائه
ما يتردد بين النفع والضرر من التصرفات كالباع فانه اذا كان رسماً كان نفعاً واذا كان خاسراً كان ضرراً ونحوه كالاجارة
والنكاح والشركة والاخذ بالشفعة والاقارب بالفضب والاستهلاك والمهرن وغيره لان العبي اهل الحكم بهذا النوع من التصرفات
بمباشرة الولي حيث ثبت له حكم التصرف من ملك الباع والشئ والآخره والمهر للولي وقد صار اهل المباشرة بالوجود اهل العمل
حتى صح منه هذه التصرفات لغيره واستناع الصحة كان بمعنى الضرر فاذا اذبح توهم الضرر برأى الولي لمحقق بهذا القسم من تصرفات
نفعاً يصح من العبي مباشرة وفي القول بصحة مباشرة برأى الولي اصابه مثل ما يصاب برأى الولي من النفع مع فصل نظم اليه
لان في ايحكم عبارة نوع نفع لا يحصل له مباشرة الولي وتوسع طريق الاصابة ايضا لان منفعة الضرر لا يحصل له مباشرة و
مباشرة وليه وذلك لنع له من ان يستد عليه احد البابين ويحصل تحصيل هذه المنفعة طريق واحد وذلك اي جواز هذه التصرفات
منه عند الغنم راي الولي الى رايه باعتبار ان قصوره لا يدين ذلك برأى الولي لمحقق بصحة البالغ وصار بمنزلة ما نفع
ذلك بكمال رايه بالبلوغ وذلك اي ميرورته بمنزلة البالغ مختاراً بحقيقة رحمه الله حيث قال فيقيد بغيره لا يثبت في حق من يقيد
من غير من البالغين او كما يقيد منه بعد البلوغ وان كان لا يقيد ذلك من الولي وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ان يؤخذ

تصرفه لما كان باختيار راعي المولى فإن انما يصح شرط جواز تصرفه ليعتبر راعا العام وهو اذنة للتصرف في جميع الممتلكات
 بغير اذن راعي المولى وهو ما اذا باشر التصرف بنفسه كما لا ينفذ التصرف من المولى بالعن الفاعل لما ينقضي بها تصرفه بالصبي بعد اذن المولى او لفعله
 فبيان العن الفاعل بمنزلة الية فان من لا يملك الية كالاب الموصى في مال الصغير لا يملك التصرف بالعن الفاعل من وجه الحصول
 من المرفوض ليعتبر من الثلث كما لية ثم الصبي لا يملك الية بالاذن فلا يملك التصرف بالعن الفاعل لانه اطلاق الية كالالية والنية
 رجحان المقتضى بالتصرف بالعن الفاعل تجارة وسبب دلة مال ببال ولهذا تجب به الشفعة للشفيع في كل فدخل تحت الاذن بخلاف ذلك
 فانها ليست تجارة وبخلاف المولى لانه لم يشبه له ولاية التجارة في مال الصغير مطلقا بل مقيدة بشرط الا حسن والاصح ولما يبعد
 ان لا يصح التصرف من المولى ويصح من الصبي كما لا قرار بالدين او بالعن والعقل بالعن الفاعل من صنع التجارة فانه لم يقيد
 بذلك استجلاب قلوب المجاهدين لتفصيل مقصود بهم من البرج في التصرفات اذ لم يرد ذلك وكان بها والعن اليسير سواء وعن التفتيش
 في تصرف الصبي المأذون مع المولى لعن فاعل رواتيان في رواية اجازة لما قلنا انه صار كالبايع بالبيع بانضمام راعي المولى الى رايه
 فلم يكن فرق بين ان يكون معاملة مع اجنبي او مع وليه وهذا لانه حامل لنفسه فالحص ملكه لا يكون ثانيا من وليه وفي رواية اخرى
 روى ابي التصرف لعن فاعل مع المولى شبهة النيابة وذلك لان الصبي في الملك اسلا ان ملك حقيقة واصل العقل والراسي في
 له في شبهة تصرفه للمالك من هذا الوجه وشبهه تصرف الوكيل من حيث ان في رايه خلا وبغير ذلك براسي المولى في شبهة
 النيابة في تصرفه نظر الى الوصف فاعتبرت شبهة النيابة في موضع التهمة وهو التصرف مع المولى اذا تمكن فيه تهمة ان المولى
 انما اذن له للحصول مقصوده ولم يقيد بالاذن النظر للصبي فكما لا يصح المولى باله من نفسه لعن الفاعل لا يصح الصبي منه لعن فاعل
 وسقطت هذه شبهة في غير موضع التهمة وهو التصرف مع الاجنبي ومع المولى بمثل القيمة او بما يتقارب الناس في شبهة نظر الى الال
 قوله وسقط هذا الاصل اسي على ان ما فيه احتمال ضرر لاسمكة الصبي بنفسه وتحميله براسي المولى قلنا في المحرر اسي في الصبي المحرر عليه
 يتوكل اسي قبل الوكالة او لولي الوكالة لغيره صح لان فيه صحيح عبارة وذلك من انظم المنافع لان الانسان انما يباين سائر
 الحيوانات بالبيان ولهذا من الله تعالى بقوله تعالى خلق الانسان على البيان وفيه ابتداء الى التصرفات وورث منافعها
 ومضارها بالتجربة فكان نفعا بخلاف عبارة في اداء الشهادة حيث لا يعتبر والكانت نفعا محضا لان صح اداء الشهادة
 على الولاية لما فيه من الالزام وهو ليس من اهل الولاية ولا الزام في الوكالة فلا يشترط فيها الية الولاية فيصح لوكل الصبي
 ولا يلزمه العهدة اسي الاحكام التي تتعلق بالوكالة من تسليم البيع والتمن والخصومة في العيب ونحوها لان في الزامها معنى الضرر
 ولا يشترط ذلك بالالية القاصرة وباذن المولى يلزمه لان تصور انه اندفع باذن المولى فصار اهل الزام العهدة وفي بعض
 النسخ وباذن المولى تلزمه فكان المراد من المحرر على هذه النسخة العبد المحرر وحكمه وان كان حكم الصبي فيها ذكرنا حتى صح لوكله
 بدون اذن المولى لكمال عقله ولم تلزمه العهدة ونفعا للضرر عن المولى وباذن المولى يلزمه الالزام المولى الضرر بالاذن
 لكن بناء على المسئلة على الاصل المذكور لا يصح الا باذن ليسر الاصل بمعنى اخر فيستقيم تحريرا عليه ولا يخلو عن تحمل فيكون
 النسخة الاولى اولى اطر قوله من احوال البر ليس لعن فاعل وصية باطلة عندنا سواء كانت في البر او لم يكن لكن كان الخلاف في اوصاياه في
 البر دون غير عاين هذه الصورة لعلامة الاشارة الى الخلاف واختلف في وصية الصبي قابل المدينة يجوزون من وصاياه

ما وافق الحق وبعده الشافعي رحمه الله لان هذه الوصية نفع محض لا يحصل له الثواب بها في الماترة بعد استغنى عن المال بنفسه بالموت لان
 امدان نفوذ الوصية بعد الموت ولا يحصل له ذلك بعينه فكان وليا فيها بنفسه باعتبار كونها نفعا محضا والدليل عليه ان الوصية احب
 الميراث والعصبي في الارث حجة بعد الموت ليسا وحي البائع فكذلك في الوصية بخلاف تبرعه بالهبة والصدقة في حال الحيوة لانه يضر به
 فله عنه في حال حاجته وبخلاف ايمانه بنفسه لا يصح في احكام الدنيا لانه يحصل له بعينه وهو الولي فلا يكون وليا بنفسه وحتما وصية باطلة
 سوارات قبل البلوغ او بعده لاننا ازالة الملك بطريق التبرع مضافة الى ما بعد الموت فيكون ضررا محضا فيستبرأ به الله بطريق التبرع
 في حال الحيوة فلا يصح وما فيها من النفع يحصل بالتفريق الحال وهو انما حاله الموت فيقول عنه الملك لو لم يوص وما يتقلب نفعا بالحق
 احوال لا يعتبر كما لو باع شاة اشترفت على الهلاك لم يصح البيع مع انه نفع محض في هذه الحالة اذ لو لم يصح البيع بتزول ملكه لغير
 يدل ولكن البيع في اصله لما تضمن ضررا لم يصح وكما لو باع شيئا من ماله باضفاف قيمته لم يخرجه وان القلب نفعا بالتفريق احوال وكما لو طلق
 امراته المصرة الشوابة لغيره من غير اختياره لم يخرجه وان القلب الطلاق نفعا محضا في هذه الحالة لان اصل التصرف من اضرار
 وذلك لان في اعتبار الاحوال حرجا فيعتبر في كل باب اصله تيسير الامر به الناس وليس سلطانا في الضمانه نفعا من حيث حصول
 الثواب ففي القول بعينه ترك نفع اعلى منه لان الارث شرع نفعا محضا للميراث فان قلل ملكه الى اقراره عند استغائه عنه يكون اولى عز
 من المقتل الى الاجانب وهو افضل شرعا لانه يصلح النفع الى القريب وصلة الرحم واليه اشار النبي عليه السلام بقوله السعد رضي الله
 ان يدع وراثتك اغنيا خير من ان تدعهم حاله يتكفون الناس لكونه نفعا محضا شرعا في حق العصبي وفي الانتقال عنه اى عن الارث
 ترك هذا الافضل وهو ضرر لا محالة فلا يكون مشروع في حقه الا انه اى الا ليدار كذا ابواب مما يقال لو كان الا ليجب الاضرار بعيني ان
 لا يكون مشروع عا في حق البالغ فقال انما شرع في حقه لان الهبة كانت موزنة لشرع في حقه المضار كما شرع في حقه الطلاق والتمان واليه
 والقرض ولم يشرع ذلك في حق الصغير لقصور اهليته ثم اشار الشيخ الى بيان المقسم الثاني من النوع الثاني بقوله ولم يشرع ذلك
 اى المضار في حق العصبي لانه مظنة المحرمه والاشفاق لانه مظنة المضرر والله تعالى ارحم الراحمين فلم يشرع في حقه المضار الهبة
 ولم يحك ذلك اى ما يضر محض على العصبي غير مثل الولي والرعى والنفقة لان ولا يتم نظرية وليس من النظر اثبات الولاء
 فيما يضر محض في حقه وكان المراد من عدم شرعية الطلاق والتمان في حقه عدم الضرر عند الضرورة والحاجة فاما عند
 تحقق الحاجة اليه فهو مشروع فان الامام شمس الائمة رحمه الله تعالى في اصول الفقه زعم بعض شاشنا ان هذا الحكم غير
 مشروع اصلا في حق العصبي حتى ان امراته لا يكون محللا للطلاق قال وبذا وهم عندى فان الطلاق يحل بك النكاح او لا
 ضرر في اثبات اصل الملك وانما الضرر في الايقاع حتى اذا تحققت الحاجة الى حصة الية ايع الطلاق من جهة دفع الضرر كان
 صحيحا قال وبذا تبين نسا وقول من يقول اننا اثبتنا ملك الطلاق في حقه كان خاليا عن حكمه وهو ولاية الايقاع والسبب
 اننا الى عن حكمه غير متبرع بالبيع المحرر وطلاق البهيمه لانا لا نسلم خلوها عن حكمه اذا الحكم ثابت في حقه عند الحاجة حتى اذا سلمت
 امراته وعرض عليه الاسلام فان ابى فرق بينهما وكان ذلك طلاقا في قول المجنف رحمه الله ومحمد واذا ارته ونعت الفرقة بينهما
 وبين امراته وكانت طلاقا في قول محمد رحمه الله واذا وجدت امراته مجبوا فافهمته في ذلك فرق بينهما وكان طلاقا عند بعض
 المشايخ واذا كاتب الاب والوصى نصيبا لعصبي من عبد مشترك بينه وبين غيره استوفى بدل الكتابة فصار لعصبي متقفا نصيبه

حتى يضمن قيمة الشيء الذي كان سوسرا وهذا لضمان لا يجب الا بالاعتقاد فيمكن ان يملكه في ماله متعلقا بالحاجة الى دفع الضرر
عن الشريك فغيرنا ان الحكم ثابت في هذه الحالة فاما بدون الحاجة فلا يمكن ان يملكه الا بالتقارب بالاعتقاد فاما ضرورة لتوفير المنفعة
على الصبي وهذا المعنى لا يتحقق فيما هو ضرر محض قوله باطلا القرض اي الا قراض فان القاضى يملكه على الصبي ويترتب على ذلك
لان صيانة الحقوق لما كانت منقوضة الى القضاء القلب القرض سجال القضاء لفعا محضا وتحقيقه ان القرض قطع الملك عن العين
ببدل في ذمة الفلاس اذا لا ستر وادنى العادات ممن هو فقير غير على جهلنا محل الصدقة وزاد عليها في الثواب لزيادة الحق
فما شبه التبرع بمنزلة الحق على مال فلا يملكه من لا يملك التبرع ولهذا لا يملك الوصى الا ان ذلك صح من القاضى وصار هو منقوضا
اليه لان الدين الذي هو على المستقرض بواسطة ولاية القاضى يعدل العين وزيادة لان القاضى يملكه ان يطلب مليا
على خلاف العادة ويقرضه مال اليتيم كما تقتضيه النظر والبذل مأمون من التوسى باعتبار الملاءمة وباعتبار علم القاضى
وامكان تحصيل المال من غير حاجة الى وحوى وبنية فكان مصونا عن التلف فوق صيانة العين فان العين يعرض التلف
باسباب غير محصورة فصار القرض ممثلا بشرط وهو ان يكون المقرض قادرا على تحصيله بالنافع الخاصة فذلك كان القرض
نظرا من القاضى فيملكه على الصبي وضررا من الوصى لترجم جهة التملك في حقه فلا يملكه والمطلب في رواية يملكه لانه يملك المقرض في
المال والنفس فكان بمنزلة القاضى وفي رواية لا يملكه لانه لا يمكن من تحصيل المال من استقرض نفسه فكان بمنزلة الوصى
فاما الاستقرار من فقد ذكره في شرح وصايا الجاهل الصغير لقاضى خان ان الاب لو اخذ مال الصغير قرضا جاز لانه لا يملك عليه
والوصى لو اخذ مال اليتيم قرضا لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد لا بأس به اذا كان مليا قادرا على الوفاء وذكر
في احكام الصغار نقلا عن المنتقى انه ليس للوصى ان يستقرض مال اليتيم والغائب لنفسه قوله واما الردة فكذا بيان حكم القسم
الثاني من حقوق التداوى الردة من الصبي العاقل صحيحة راسخ معتبرة غير مهددة في احكام الدنيا والاخرة عند ابي حنيفة و
محمدا والشافعية لا تحكمه حتى لو كان ابواه مسلمين فارتد عن الاسلام بنفسه والعيال بالتدليس وتلك عقوبة
بعذر الصبا فقتيل من امراته المسلمة ويكره من الميراث من المسلمين وعند ابي يوسف والشافعية رحمهما الله لا يحكم لهما
في احكام الدنيا وهو القياس واما في احكام الاخرة فهي صحيحة على ما يشير اليه عبارة شمس الائمة في اصول الفقه والكان
اطلاق لفظ المبسوط والانسار يدل على عدم صحتهما في احكام الاخرة والاول هو الصحيح لان دخول محبة مع اعتقاد الشك
حقيقة والعفو عن الكفر من غير قوة خلاف النص والعقل وجه القياس ان الارتداد ضرر محض لا يشوبه منفعة وذلك لا يصح
من الصبي كاعتناق عبده وطلاق امراته المتريه انه لا يصح عنه ما هو ضرر لا يشوبه منفعة كالبيع مما يحض ضررا ويكره منه على وجه
لا يتصور عنه زواله اولى ان لا يصح منه والدليل عليه انه لو ارتد في الصبا وبلغ كذلك لا يقبل ولو صحت ردة لوجب قتله
بعد البلوغ وجه الاستحسان ان الصبي من حق الردة بمنزلة البالغ لان البالغ انما يحكم برودة لتحققها منه وكونها مخلوقة
لا كونها مشروعة لانها لا يمكن ان تكون مشروعة سجال وانما يستحق من الصبي العاقل كالايمان وثبت الخطر في حقه
لانها لا يمكن ان يكون محذورة في وقت من الاوقات ولا في حق شخص من الاشخاص فيجب الحكم بصحتها منه ولم يمنع
ثبوتها بعد الوجود حقيقة للغير شرعا فان البالغ مجور عن الردة كالصبي ولم يسقط حكمها بعد الصبا لانها لا يسقط بعد

أقدم من غيره لان ما جئ به الانسان قد تعرف بدون وصف الصغر ولهذا كان الكبير السنانا كان الصغر امر عارضا على حقيقة الانسان ضرورية ولهذا
 جعل الجهل من العوارض مع انه كان امرا على قال الله تعالى والذين آمنوا هم خير من الذين كفروا لانهم آمنوا بشيئا لا يدرى الله على حقيقة الانسان
 فثبت في حال دون حال كالمعروف واختار من المكتسبة وان لم يكن للبعد فيه اختيار لان العبد قادر على ازالة الجهل بعلمه وكان ترك التحصيل بالاختيار مع القدرة
 عليه بمنزلة اختيار الجهل وكسبه باختياره تعالى وبذلك اختلف الرق حيث لم يجبه من العوارض المكتسبة وان كان العبد متمكنا من ازالة الجهل في الاصل
 بواسطة الاسلام لانه ثبت جزاء على الكفر والاختيار للعبد في ثبوت الاجرة بل هي تثبت جبر الكفر والزنا والقتل والسرقة ولجده ثابت
 لا يمكن العبد من ازالة الجهل فكان من العوارض السماوية ثم انه قدم الصغر في تعداد العوارض السماوية والجهل في تعداد العوارض المكتسبة
 لانها مثبتان في اول احوال الادنى وقدم الجنون على الصغر في تفصيل العوارض السماوية لان حكم الصغر في بعض الاحوال حكم
 الجنون فقدم بيان الجنون لكي لا يفتقر الصغر له ولما ايجز في هذا انما الشئ هو البصيرة لا يمكن الوقوف على حقيقة الجنون الا بعد
 الوقوف على حقيقة العقل ومحل واثباته فالعقل معنى يمكن به الاستدلال من الشاهد على الغائب والاطلاع على عواقب الامور المتضمنة
 بين الخير والشر ومحل الدماغ والمعنى الموجب للاحكام اثاره وتعطيل افعاله المباحث للانسان على افعال مضادة لتلك الافعال
 من خيرة ضعف في حلة اطرافه وقصور في سائر اعضائه يسمى جنونا ثم انه من اسباب الحجر فبما يتوقف صحة العقل نظر الجنون كالصبا
 والرق فانها من اسباب الحجر نظر للصغير والولي والحجر عن الاقوال ممكن لان اعتبارا في الشرع بالعقل والتميز فيه ونما لا يمكن
 اعتبارا ما شرعا فلهذا لم يقصد عباراته كلها ولم يتعلق بها حكم حتى لم ينفذ باجازه الولي فكان المراد من الحجر فيها اخراجها من الاعتبار
 من الاصل وتسميته محجورا عنها توسي بخلاف الحجر في اقوال العبد والبصيرة لانهما صادرة عن عقلي فجزان يعتبر ولكنهما لم يعتبر بحق المو
 واصبى فيكون اطلاق الحجر فيها بطريق الحقيقة فاما الافعال فانما توجد حسا لا مودلما فلا يتصور الحجر عنها شرعا فلهذا لم يؤخذ
 بضمان الافعال في الاموال على الكمال وهو مع ذلك اهل الحكم وهو ثبوت الملك في المضمون ويسقط به ما كان ضررا يحتمل السقوط
 اختراجه عما لا يحتمل السقوط الا بالاداء او يسقط من له الحق كضمان المتلفات ووجوب الدية والارث ونفقة الاقارب فانها
 لا تسقط بالجنون كما لا تسقط بالصبا واما الذي يحتمل السقوط مثل الصوم والصلوة وسائر العبادات فلا يجب عليه لان في الذمة عليه
 نوع ضرر في حقه وانه يسقط باعذار من البالغ العاقل فيسقط عن الجنون اذا وجد شرطه وهو الاستعداد على تمييزه وكذا المحذور
 والكفارات لانها تسقط بشبهات واعذار فتسقط بالجنون المنزلة للعقل بالاطريق الاولى وكذا الطلاق والحقاق والهمة واما
 شبهها من المضار غير مشروع في حقه حتى لا يكملها عليه وليه كما لا يشرع في حق الصبي لانها من المضار المحضة قوله واذا استدلى اخره كان
 القياس ان يكون الجنون مانعا لوجوب العبادات كلها اعلم بان كان او عارضا قليلا كان او كثيرا كما هو قول زفر والشافعي رحمه الله
 لان اهل البيت لا ينفوت بزوال العقل وبدون الالبية لا تقيست الوجوب بخلاف الاغواء فانه لا ينافي العقل ولا يزيله بل هو حجر
 من استحال له العقل كالنوم وكان للعقل ثباتا كما كان كمن حجر عن استعمال السيف لم يوشرك ذلك في السيف بالاعدام الا ان
 علمائنا الثلاثة استحسنوا فيه اذا قل بان زال قبل الاستعداد فحله ساقط الاعتبار والحقوق بالنوم والاغواء وذلك لان الجنون
 من العوارض كالاعفاء والنوم وقد استحق النوم والاغواء بالعدم في حق كل عبادة لا يوجبها الى الجمع على
 المكلف بعد زوالها وجعل كانهما لم يوجد اصله في حق ايجاب القضاء وان العبادات كانت واجبة ففانت من غير عذر

فيكون المجنون الموصوف يكون عارضا بها بجامع ان كل واحد عذر عارض زال قبل الامداد الا يردى ان الشرح الحق العارض بالعدم
 في حق صحة الاداء حتى ان من نوى من الليل الصوم ثم نام او نسي عليه او جن ولم يتنبه او لم يفتق الا بعد غروب الشمس لصح صومه مع
 ان الاسكان فيه ركن وهو فعل مقصود ولا بد منه مثله من التخييل بالاختيار وما به من العذر قد سلب اختياره لكن عند زوال العذر
 قبل هذا الفعل بمنزلة الفعل الاختياري بطريق الحق العارض العذر الزائل بالعدم واذا كان كذلك في حق الاداء الذي هو المقصود في
 حق الوجوب الذي هو وسيلة اولى بان يكون كذلك تصحيحه ان الشرح الحق العارض بالعدم في حق الاداء وقت تقرر حيث يحكم
 بصحة الفعل الموجود في حالة النوم والاعمال ونحن في حق الوجوب الحقنا العارض بالعدم بعد زواله وجعلنا السبب الموجود في تلك الحالة
 مقبلا في حق ايجاب القضاء عند زوال العارض فكان اولى بالصحة فاما اذا اكثر المجنون بان امتد قصار لزوم القضاء موديا
 الى المخرج وهو المخرج في القضاء المذكور في حد التكرار فبطل القول بالاداء اى بلزومه دفعا للمخرج في القضاء ونعدم الوجوب
 ايضا لانعدام الاداء فان السبب لا يؤثر في الوجوب الا تبادلية الوجوب الى الاداء او القضاء فاذا عذر ذلك لم يكن في الوجوب
 فائدة وهذا القياس والاستحسان في المجنون العارض بان بلغ عاقلنا ثم جن ثباتا بلا خلاف بين اصحابنا فاما المجنون الاصل
 بان بلغ مجنونا مثل الصبا عند ايجافه رحمه الله حتى لو افاق قبل السلاخ شهر رمضان بعد بلوغه مجنونا او قبل تمام يوم
 وليلة من وقت البلوغ لم يلزمه قضاء ما مضى من الشهر والقضاء ما فاته من الصلوات عذره وعند مجر وهو ظاهر المروية
 هو بمنزلة المجنون العارض وقيل الاختلاف على العكس وجه الفرق ان المجنون المحاصل قبل البلوغ حصل في وقت نقصان الدماغ
 لانه فيه مانعة عن قبول الكمال سبقت له على ما خلق عليه من الضعف الاصل فكان امرا اصليا فلا يمكن الحاقه بالعدم بغيره المحقق
 مستحق على السحال فاما المحاصل بعد البلوغ فقد حصل بعد كمال الاحتياط وسبقها كل منها القوة فكان مقترضا على المحل الكمال
 بلحق افة عارضة يمكن الحاقه بالعدم عند انتفاء المخرج في ايجاب الحق ووجه المساواة بينهما في الحكم ان المجنون المحاصل
 قبل البلوغ من قبيل العارض ايضا لانه لما زال فقد دل ذلك على حصوله عن امر عارض على اصل الخلقة لا نقصان قبل عليه ما
 فكان مثل العارض بعد البلوغ قوله وحدا الاستدراك اذا علم ان الاستدراك في الصوم والصلوة وسائر العبادات يحصل بالكثرة
 الموقعة في المخرج لان المجنون اذا استدرك من ان يكون ايجابا للعبادة معه موقعا في المخرج لانه لا يمكنه اداء العبادات مع
 المجنون واذا زال وقد وجبت العبادات عليه في حال المجنون اجتمعت واجبات حال المجنون وحال الافاقة في وقت واحد
 فيخرج في ادائها لكثرة تباينها لما لم يكن الكثرة نهاية يمكن ضبطها اعتبارا واما وهو ان يستوجب العذر وظيفة الوقت الا ان
 وقت الصلوة يوم وليلة وهو وقت قصير في نفسه فوكدت كثرتها بدخولها في حد التكرار فمد الاستدراك في الصوم بان يستوجب
 المجنون في شهر رمضان وهذا اللفظ يشير الى انه لو افاق في جوف من الشهر ليليا او نهارا لم يجب عليه القضاء وهو ظاهر المروية
 وذكر في الكمال فاعلم ان شمس الائمة لا تكملوا في انه لو كان في حق اول ليلة من رمضان فاصبح مجنونا واستوجب المجنون بالي الشهور
 لا يجب عليه القضاء وهو صحيح لان الليل لا يصيام فيه وكان المجنون والافاقة فيه سواء وكذا لو افاق في ليلة من الشهر ثم صبح مجنونا
 ولو افاق في يوم رمضان في وقت النية لزمه القضاء ولو افاق بعدة خلقوا فيه واصبح لا يلزمه القضاء لان الصوم
 لا يقتضيه وانما لم يعتبر التكرار في الصوم كما اعتبر في الصلوة لوجوب احد ما انا انما شرطنا دخول الصلوات في حد التكرار

تأكيد الوصف الكثرة فان اصل الكثرة يحصل باستيعاب الخمس والاسم المسمى بالموكب المسمى بالموكب على الاصل وفي باب الصوم
 ينسب الى الوكب على الاصل اذ لا يأتي وقت وطبيعة اخرى بالمعنى احد عشر شهرا فيزاد ما جعل تابعا على الاصل وهو فاسد ولا يلزم
 عليه زيادة المراتب على المرة الواحدة في الوضوء فانما شريعت لتأكيد الغرض مع انها اكثر عددا من الاصل لانها لم تشرع
 شرطا لاستبادة الصلوة بطريق الوجوب بل الزائدة سنة وسنن والمزاغل وان كثرت لا يماثل الغرض فلا يرد نقضه لان
 المطلوب نفي المماثلة بين المتبع والاصل وقد حصل بخلاف ما نحن فيه لان الزيادة فيه شرط كما لا حصل فلم يحجز ان يكون مثاله وانما
 ان الصوم وطبيعة السنة لا وطبيعة الشهر وان كان اذ اورد في بعض اوقاها كما فعلوا انما الخمس من طهرا اليوم والليله وان كان
 اذ اورد في بعض الاوقات ولما كان رمضان الى رمضان كفارة لما بينهما وجعل صوم رمضان مع ست من الشوال بمنزلة
 صيام الدهر كما ورد به الحديث ثم لما مضى الشهر دخل وقت وطبيعة اخرى اذ الاستيعاب لا يتحقق الا بوجوده من الشوال
 فكان الخمس كالشكر وتكرير وقته وتأكيد الكثرة به فلا حاجة الى اعتبار تكرار حقيقة الواجب اكان في امثل ما قال ابو حنيفة والوكب
 في الصلوة على ما استعرفه قوله وفي الصلوة ان يزيد الجنون على يوم وليدة اختلف اصحابنا رحمهم الله فيما يحصل به التكرار فاقترعوا
 ونحو وقت نفس التكرار الصلوة في حد التكرار بان يصير الصلوة سائلا ان الكثرة يتحقق به واعتبر ابو حنيفة والوكب يوسف في
 وقت الصلوة في حد التكرار فاعتبر الزيادة على يوم وليدة باعتبار الساعات واليه يشير هذا الكتاب وفائدة الاختلاف
 تظهر فيما اذا جاز بعد طلوع الشمس ثم افاق في اليوم الثاني قبل الزوال او قبل وغرل وقت العصر فمعه محمد رحمه الله يجب
 عليه القضاء لان الصلوة لم يصيرت فلم يدخل الواجب في حد التكرار حقيقة وعندها لا تغنياء عليه لان وقت الصلوة اقل
 وهو اليوم والليله قد دخل في حد التكرار حقيقة والى لم يدخل الواجب فيه والوقت سبب في مقام الواجب الذي هو سببه
 ليس على المكلف باستقاط الواجب عنه قبل صيد درته كذا كما اقيم الحصة مقام الشقة وفي الزكوة انما الاستداده في حق
 الزكوة ان يستقر جنون الحول عند محمد رحمه الله وهو رواية ابن رستم عنه رواية الحسن عن جعفر بن محمد عن ابي يوسف
 في الامالي قال صدر الائمة ابو اليسر وذا هو الاصح لان الزكوة يدخل في حد التكرار بدخول السنة الثانية وروى عن شتام عن
 ابي يوسف ان استداده في حق الزكوة باكثر سنة ونصف سنة ثم بالاقبل لان كل فرد الحول الا انه سدل بعد التقدرا
 باكثر الحول حلا بالقيس والتخفيف فان اعتبار اكثر السنة اليسر ونف على المكلف ان اعتبار تمام ساله اذ رتب الى سقوط الواجب
 من اعتبار الجميع كما ان اعتبار الوقت في حق الصلوة اليسر من اعتبار حقيقتها واذا زال الجنون قبل الحد الذي ذكرناه في
 كل عبادة وهو ما كان على الاختلاف المذكورين ابي يوسف ومحمد على ما ذكرناه في الصوم والصلوة وبينا في حق الزكوة فما
 اذا بلغ الصبي بجنونا وهو مالک لثواب فزال جنونه بعد مضي سنة شهر ثم تم الحول من وقت البلوغ وهو متيق وجب عليه الزكوة عند محمد
 لانه لا يفرق بين الاصل والعارض ولا يجب عند ابي يوسف بل يستأنف الحول من وقت الافاقة لانه بمنزلة الصبي الذي بلغ الا
 حنه ولو كان الجنون عارضا فزال بعد سنة شهر يجب عليه الزكوة عند تمام الحول بالاتفاق لانه زال قبل الاستداده
 في الزكوة ولو زال الجنون بعد مضي احد عشر شهرا يجب الزكوة عند محمد سواء كان اصليا او عارضا لوجود الزوال قبل الاستداده
 وسواء الاصل والعارض عنده وعند ابي يوسف لا يجب لوجود الزوال بعد الاستداده لانه كان سائلا لا يتكلى غير مثل

الايمان بالتشريع في حق بطريق التبيين كما شرع في حق الصبي وان لم يصح ايمانه بنفسه حتى صار مومنا تبعا للابوين او لاحدهما
 وكان تبعا لا يتحمل العقوبة مثل الكفر فتثبت في حق بطريق التبيين ايضا حتى انه يصير مومنا تبعا للابوين لان التصرف الصادر عن الابوين غير ثابت في
 حقهم الكفر والشك وجعل قبح لا يتحمل العقوبة فلا يمكن القول ببره بعد الحقيقة من الابوين واذا ثبتت في حقها ثبتت في حقها ايضا لانه تبعا لها في
 الدين الا يري ان الاسلام لا يمكن ان يثبت في حق بطريق الامالة لعدم تصور ركنه منه وانما يثبت بطريق التبيين فاذا اراد الواو ونالت
 التبعية في الاسلام لوجه الاله بطلان بطريق الامالة فلو لم يحكم بوجوب ان تصور ركنه منها وهو فاسد فليس من العقول ثبوت الردة في حق
 ضرورة وانما ثبت الردة في حق تبعا اذا بلغ خبونا والواو سلطان فارتد او تحقبا بدار الحرب فان تحقبا بدار الحرب وتركا في دار الاسلام لا ثبت
 الردة في حق لانه مسلم تبعا لدار الاسلام لان اسلامه مستفاد باحد الابوين وبالدراغا والاطل حكم الاسلام من جهة الابوين فلو ارتد اهل دار الاسلام
 لانه خلف عن الابوين ولو ادرك فاعلا مسلما والواو مسلمان ثم من فارتد او تحقبا بدار الحرب لم يصح تبعا لدار الاسلام لانه صار اصلا في
 الايمان فلا يصير تبعا بعده وكذا لو اسلم قبل البلوغ وهو عاقل ثم من لم يتبع الابوين لانه صار اصلا في الايمان بتقرر ركنه منه ولو لا اتفاق
 والماقر انهم يعدمون ذلك بالاسباب التي اقرضت فبقي مسلما كذا في كتاب اجماع قوله واما الصغير فانه في اول احواله مثل المجنون ولا يسقط
 عن الصغير السقوط عن المجنون ولم يصح ايمانه ولا التكليف به لوجه لانه اى الصغير الصغير يرجع الى مدلول الصغير عدم العقل والتمييز كالمجنون ولا
 معنى ليعلم جميع الحيوانات به يعرف ما يحتاج اليه من النافع والمضار التي تتعلق بحياته ودار كربه الله تعالى في طباعها والعقل مختص بالانسان
 به يدرك عواقب الامور وحقائق الاشياء وقد عدم الصغير كليها في اول احواله فكان مثل المجنون بل اذني حاله لانه قد يكون للمجنون
 تمييز وان لم يكن له عقل وهو عدم الامر من واما اذا عقل اى ترقى الصبي عن اولى درجات الصغير الى اوساطها وطرفه شئ من انما عقل
 فحقا صاحب خبر اى نوعا من الاله الا اذا كان غيبى ان ثبت في حق وجوب الاداء يجب لك لكن الصبا عذر مع ذلك اى مع انه قد اصاب
 ضررا من الاله لانه ناقص العقل بعد القاء الصبا وهو عدم بلوغ العقل غاية الاعتدال فسقط به اى بهذا العذر ما يتحمل السقوط عن البالغ من
 حقوق الله تعالى مثل الصلوة والصوم وسائر العبادات وشمل الحدود والكفارات فانها يتحمل السقوط باعذار كميل النسخ في نفسها واشتبهت
 باسباب مجلبة مثل الوقت والمال واليبس فيجزان لجهة طبعها العذر الذي هو راس الاعذار وان لا يجعل تلك الاسباب اسبابا في حق الصبي
 لعدم الخطاب لكن لا يسقط عنه ما لا يتحمل السقوط مثل فرضية الايمان فانه فرض وكم لا يتحمل السقوط لانه تعالى اله وكم منة عن التفسير
 والروايات فكان وجوب التوحيد والتمسك بواو الالهية لكن قد يعذر العبد في الاداء بعد حقيقته او تقديره مع إبقاء الوجوب كما يعذر
 في اداء الصلوة بعد حقيقته او تقديره كالتنوم وفقد الطهارة مع إبقاء الوجوب فانه اداء الصبي كان فرضا لا نفلا سعة
 ما صيرت قوله وجبته الامراى الامر الكلى في باب الصغير وحاصل احكامه ان يوضع عن الصبي العدة اى ليقطع عنه عهده ما يتحمل العفو
 والمراد بالعدة ههنا لزوم ما يوجب التبعة والمواخاة وقيل العدة ما حصل بالهدا الماضى وهو الوجوب واسم ما حصل من العرف
 ويصح منه وله اى من الصبي بان يباشر نفسه للصبي بان يباشر غيره لاجله بالاحدة فيه اى لا ضرر فيه كقبول الهبة ونحو مما هو يقع محض
 لان الصبا من اسباب لمرته طبع فان كل طبع سليم يسيل الى الرجمة على الصغار وشرحا لقوله عليه السلام من لم يرحم صغيره فاعلم بوقر
 كبيره فليس سنا فجعل سببا للعفو اى عن كل عهدة يتحمل العفو اى جعل الصبا اسبابا لا سقيا بكل تبعه وضمان يتحمل السقوط عن البالغ لوجه
 واخر ز به من الردة فانها لا يتحمل العفو وشرعوا في ابياد قوله "منه" محترمه يجب بمصداق المستحق وتعلق له به سببا فلا يمتنع

وجوبها بسبب الصبا لئلا يمتنع في حق البالغ لعذر ولدنا أي ولان الصبا بسبب العفو عن كل عترة يحتمل العفو لا يحرم الصبي عن الإرث
بسبب القتل حتى لو قتل مورثه عمدا أو خطأ ويستحق ميراثه لانه موجب القتل يحتمل السقوط بالعفو وباحذر كثيرة فيسقط لعن الصبا ويحتمل
لان المورث مات خفاً ونحوه ولان الميراث يثبت بطريق العقوبة وفعل الصبي لا يمنع سبباً للعقوبة لقصوره معنى الجنائية في فعله بخلاف الميراث
فانما تجب لبعثة المحل وهو بل بوجوبها عليه اذ الصبا لا ينفى حصمة المحل ولا يلزم عليه أي على عدم حرمان الصبي عن الإرث بالقتل
حرمانه بالرق والكفر حتى لو ارتد الصبي العاقل والعياذ بالله او كان رقيقاً لا يستحق الإرث عن قسريه لان الرق ينافي اهلية الارث
لان اهلية بالهبة الملك اذ لو راثه بخلافه الملك والرق ينافي الملك لما سببه ولان تورث الرقيق عن قسريه لعدم اهلية
من الاجنبي حقيقة لان الرقيق لما لم يكن اهل الملك يثبت الملك ابتداءً له ولان الحق بالاموال ليست باهل الارث
وكذلك الكفر أي كالفري في الارث لان الكفر ينافي اهلية الولاية على المسلم لقوله عز وجل ولن يجعل الله للكافرين
على المؤمنين سبيلاً والارث منتهى على الولاية الا ترى الى قوله عز وجل اخبراهن زكريا عليه السلام فبلى من ذلك ولما
يرثني فانه يشير الى ان الارث منتهى على الولاية كما ذكر الشيخ الاسلام في شرح التوقيف والعدم الحق وهو الارث ههنا لعدم
سببه وهو الولاية كما في الكفر وعدم اهلية المستحق او عدم اهلية الشخص كما في الرق لا يعذر اذ هي عقوبة ولا يمتنع
بسبب الصبا الا يرى ان من لا يملك الطلاق لعدم النكاح او العتاق لعدم ملك الرقبة لا يعذر ذلك عقوبة وكذلك هذا ثم
الشيخ اشار ههنا الى ان الولاية سبب الارث وذكر في عامة الكتب ان سبب الارث وهو انفصال الشخص بالهبة لقراءة
بوزوجته او ولأفعلة هذا كانت الولاية من شروط اهلية كالحرية الا ان الشيخ لما نظر الى ان الكافر لا يورث بكفره
عن اهلية الارث مطلقاً فانه يرث من كافر آخر وذلك لا يثبت بدون اهلية بخلاف الرقيق فانه لا يرث من احد
اصلاً فلم يكن اهل الميراث بوجه جعل الكفر منيل للسبب والرق منيل الولاية فعلى هذا يكون الانفصال بالهبة مع الولاية
سبباً في انفصال الولاية فثبتت اهلية قوله واما العتة لعبد البلوغ فكذلك العتة آفة توجب خللاً في العقل فيصير صاحبه مختلط الكلام في شبهة
بعض كلامه كلام العقل وبعض كلامه كلام المجانين وكذا سائر امور فكلما ان المجنون يشبه اول احوال الصبا في عدم العقل
يشبه العتة احوال الصبا في وجود اصل العقل مع تمكن الخلل فيه فكما الحق المجنون باول احوال الصبا في الاطعام الحق العتة احوال
احوال الصبا في جميع الاحكام ايضا حتى ان العتة لا يمنع صحة القول والفعل كما لا يمنعها الصبا مع العقل فيصح اسلام المعتوه
وتوكله في بيع مال غيره وطلاق منكوته غيره واعتناق عبده غيره وبيع منه قبول الهبة كما يصح من الصبي كانه أي العتة يمنع العتة أي
ما يوجب الزام شئ فيه ومضرة كالصبا فلا يطالب المعتوه في التوكلة بالبيع والشراء فيقتل الثمن بتسليم البيع ولا يرد عليه الصبي
ولا يورث بالخصومة فيه ولا يصح طلاق امراة نفسه لما اعتقته عبد نفسه بآذن الولي وبه دون اذنه ولا يبيع وشراؤه نفسه بدون
اذن الولي لان كل ذلك من العتة والكفر ولما ذكر ان العتة ساقطة عن الصبي والمعتوه لزم عليه وجوب ضمان ما
يملك الصبي والمعتوه من الاموال عليهما فانه من العتة وقد ثبتت في حقها فاجاب عنه بقوله واما ضمان ما يملك
من الاموال فليس لعبدة اسي ليس من العتة المنقبة عنها لان المنقبة عنها عتة ستمثل العفو في الشرع رضوان
المكلف لا يحتمل العفو شرعاً لانه حق العبد ولان العتة اذا استتمت في حقوق العباد وادبها ما يلزم بالعقود

في اغلب الاستعمال وهو المراد بها ههنا ضمان المستملك ليس من ثمة القليل فلا يكون عمدة لكنه اى الضمان مشعر جبر لما استملك من
المحل المعنوي ولهذا قد ربا مثل وكون المستملك سبياً معذوراً ومعتقها اى بالقمار معتقها لا ينافي عصمة المحل التي بابية الحاجة اليه
السبب لتعلق بقائه وقوام مصالحه وبالصبا والمعتة لا تزول حاجته اليه عن فريقي معصوم ما فيجب الضمان على المستملك ولا يمنع بغيره
ايضاً والعقبة بخلاف حقوق امر فانها تلجج بطريق الابتداء فذلك يتوقف على كمال العقل والتمسدة وسجلات الحقوق
الواجبة العقوبة لانهما لما وجبت بالعقل وقد خرج كل ما من الا اعتبار عند استلزام الضرر ما يجعل العقوبة اسباً بالملك المحقوق
حقها قوله ويوضع عنه اى من المعتوه الخطاب كما يوضع عن الصبي واليوجب عليه العبادات ولا يشترط في حقه العقوبات
كما في حق الصبي وهو اختيار عامة المتأخرين وذكر القاضي الامام ابو نعيم في التقدير ان حكم المعتة حكم الصبي لافي حق العبادات
فانما تسقط به الوجوب احتياطاً في وقت الخطاب وهو البلوغ بخلاف الصبا لانه وقت سقوط الخطاب وذكر صدر الاسلام روح
شهير الى هذا القول ان بعض اصحابنا راجح فلو ان المعتة غير ملحق بالصبا بل هو ملحق بالمرء حتى لا يمنع وجوب العبادات وليس كما
ظنوا بل المعتة نوع جنون فليس وجوب احوال الحقوق جميعاً اذا المعتوه لا يقو على عواقب الاسور كمنى ظهر فيه تميل عقل وتحقيقه
نقصان العقل اذ اترقى سقوط الخطاب عن الصبي كما اثر عنده العقل في حق من سقط الخطاب الصبي بعد البلوغ ايضاً كما اثر عنده في سقوط
بان صبا مجنوناً لانه لا يترافع الا كمال العقل فاذا لم يحصل الكمال بحدوث هذه الآفة كان البلوغ وعدمه سواء فالخطاب يسقط عن
المجنون كما يسقط عن الصبي في اول احواله تحقيقاً للعدل وهو ان لا يؤدي الى تكليف ما ليس في الوسع ويسقط عن المعتوه كما يسقط
عن الصبي في آخر احواله تحقيقاً للفضل وهو يقي الجرح عند نظره وحرمة عليه ويولى عليه اى يشترط الولاية على المعتوه لغيره كما
على الصبي لان بثبوت الولاية من باب النظر ونقصان العقل مظنة النظر والحرمة لانه دليل العجز ولا يلي به على غيره لانه عاجز عن النظر
بنفسه فلا يثبت له قدره المقر على غيره لانه عاجز ولما جمع الشيخ بين اول احوال الصبا والمجنون بين آخر احواله والعلة ذكر
ما يقع به الفرق بين هذه الاشياء من الحكم فقال وانما يفرق المجنون والصغير اى لافرق بين المجنون والصغير والمراد به اول احواله
الذي لا عقل فيه للصبي الا ان هذا العوارض ان المجنون غير محدود اذ ليس لزواله وقت معين فينقله قليل اذا سلمت امرأة المجنون
على ابيه وامته الاسلام في الحال فلا يوجب عرض الى ان يعقل المجنون لان فيه البطلان حق المرأة والصغير محدود وفوجب تأخير العرض
الى ظهور اثره العقل حتى لو زوج النضر في ابنه الصغير الذي لا يعقل امرأة نصرانية واسلمت المرأة وطلبت الفرقة لم يفرق بينهما كما
عليه حتى يعقل الصبي ولا يجب عرض الاسلام على احد في الحال لان للصغير حق الامساك للكلح باسلامه مثله في التعجيل نفوية وليس في
ترك الفرقة الا انا خير من غير ضرر ولا مضاد في الحال لان عقل الصبي او انه معهود على ذلك اجري امر تعالى العادة فكان التأخير اولى فاذا قل
عرض عليه القاضي الاسلام فان يحكم والافرق بينهما وانما صح العرض وان كان الصبي لا يخاطب باسلامه ان الخطاب انما يسقط عنه فيما يوجب
العدون حق العباد ووجوب العرض منها حق المرأة فيوجه الخطاب عليه ولا يوجب بلوغ الصبي لانه اسلام النبي صلى الله عليه وسلم عندنا
الا بانه منه فلا يوجب حق المرأة الى انه ابلغ كذا في شرح الجامع قوله واما الصبي العاقل والمعتوه العاقل لا يفرقان بمعنى في وجوب العرض
في الحال كما لا يفرقان في سائر الاماكن حتى لو اسلمت امرأة المعتوه الكافر يجب العرض عليه في الحال كما يجب على
اسلام امرأة الصبي العاقل العرض على نفسه في الحال لان اسلام المعتوه صحيح لوجوب اصل العدة في كل اسلام بعد

العاقل نفس على صحة اسلامه في محقق التقويم بخلاف المجنون لان اسلامه لما لم يصح لعدم العقل لم يفيد العرض عليه فوجب العرض على وليه
وفعال الظلم من المرأة بقدر الامكان وانما قيد المعتوه بالعاقل احتراز عن المجنون فان اسم المعتوه قد يطلق عليه والصبي العاقل والمجنون وان
في وجوب العرض في الحال قد افترقا في ان الواجب في حق الصبي العرض على نفسه وكون وليه وفي حق المجنون العرض على وليه وفي نفسه
فحصل مما ذكرنا ان المجنون ساوي المعتوه والصبي العاقل في وجوب العرض في الحال ويفارقهما في ان الواجب في حق العرض على وليه
وفي حق العرض على النفسا ويفارق المجنون الصغير في الوجوب في الحال وفي الوجوب على الولي ايضا ويفارق المعتوه الصغير الذي
لا يعقل في الوجوب في الحال ويساويه في الوجوب على النفس دون الولي وكذا الصبي العاقل قوله واما النسيان فكذلك قيل النسيان
يعتبر في الانسان بدون اختياره فيوجب العقلية من الحفظ وقيل بوجوبه من الجهل الطاري ويطلق المراد من التعريفين بالنوم والاعمال
وقيل بوجوبه الانسان بما كان يعلمه ضرورة مع علمه بامور كثيرة لا يافقه واحترز بقوله بامور كثيرة عن النائم والمعنى عليه فانها
خرج بالنوم والاعمال من ان يكونا عالمين بشيا كانا يعلمها تمام قبل النوم والاعمال بقوله لا يافقه عن المجنون فانه جهل بما كان
يعلمه الانسان قبله مع كونه ذا كرامات كثيرة لكنه بآفة وقيل هو آفة تعترض للخيلة مانعة عن الطباع ما يرد من الذكر فيها
وقيل هو امر به لا يحتاج الى التعريف اذ كل عاقل يعقل نسيان من نفسه كما يعلم الجوع والعطش ثم انه لا ينافي في
نفس الوجوب ولا وجوب الاداء لان لكل بالبلية وايجاب الحقوق على الناس لا يؤدي الى ايقاعه في الممتنع الوجوب
به اذ الانسان لا ينسى عبادات متواليته تدخل فيه عند التكرار فلا يفسد كالا النوم لكنه اي النسيان اذ كان غالبا في حق من حقوق
صاحب الشرع بحيث يلزمه واراد بالملازمة ان لا يتخلل الطامة عنه في الاغلب مثل النسيان في الصوم فانه غالب فيه لان الطبع
لما دعا الى الاكل والشرب بسبب الصوم اوجب ذلك نسيان الصوم لان النفس لما اشتغلت بشئ يكون ذلك سببا لفعلتها
من غير عادة والتسمية في النبوة اي ومثل نسيان التسمية في النبوة فان ذبح الحيوان يوجب خوفا وهيئة لتفوق الطبع
عنه ويتغير منه حال البشر ولهذا لا يحسن الذبح كثير من الناس فيكثر الغفلة عن التسمية في تلك الحالة اشتغال قلبه بالخوف
جعل خبر لكن اي جعل النسيان الموصوف من اسباب الضعف في حق الله تعالى فجعل كان المفطر لم يوجد في الصوم وجعل كالنسيان
قد وجدت في محل الذبيحة واما جعل التسمية من حقوق الله تعالى لان الثابت عند وجودها الحل وعند عدمها الحرمة وهما من حقوق
الله تعالى عز وجل لانه اي النسيان المذكور من جهة صاحب الحق اعترض لحدوثه بمنع الله تعالى وانقطع اختيار العبد عنه بالكلية
فيصلح سببا للعفو بخلاف حقوق العباد حيث لم يجعل النسيان فيها سببا للعفو يوجه حتى لو ائلف مال النسيان ناسيا يجب عليه ضمانه
لان حقوق العباد محترمة حاجتهم كما مر بانه لا يتألم لانه ليس للعبد على العبد حق الا بتلايل حقه في نفسه وهي محترمة فيشحن حقوقه فيخلو
بها قوا معها كراسته من الله عز وجل وبالنسيان لا يفوت هذا الاستحقاق فلا يمنع به وجوبها فاما حقوق الله تعالى لانه
جل جلاله غني عن العالمين وله ان يتلب عبادا بما يشاء فكان ايجاب الحقوق منه على العباد ابتلاء لهم مع فناء عن افعالهم
وقال الله تعالى ومن جاهدنا ننايجه كنعنسه ان الله غني عن العالمين والابتداء لا يتحقق مع العجب به
العلم فيجوز جعل النسيان عذرا في بعض الحقوق اذ دل الدليل عليه قوله ولان النسيان
جعل عذرا قلنا ان سلام الناس لما كان غالباً بان وقع في القطعة الاولى على طعن انها المقدمة الاخيرة لم يطلع

الصلوة لان العقدة محل السلام وليس للمصلحة هيئة تذكره اسفل العقدة الاولى ام الاخيرة فيكون مثل النسيان في النوم
 فيجعل عند احوال السلام في غير حالة العقودة الكلام في جميع الاحوال لان النسيان فيها غير غالب لان هيئة المصلحة مذكورة
 له مانعة عن النسيان اذا نظر اليها فكان وقومه فيه لغفلة وتقصير فلا يجعل عذرا لانه ليس في معنى النسيان النصوص عليه قوله واما النوم
 فكذا النوم فترة طبيعية يحدث في الانسان بلا اختيار منه ويمس الحواس الطاهرة والباطنة من العمل مع سعة متوا واستعمال العقل
 مع قيامه فيجبر العبد به عند ادراك الحق وفي عبارة اهل الطب سكون الحيوان بسبب منع رطوبة معتدلة مخرجة في الدماغ الروح
 النفساني من الجريان في الاعضاء مع قيامه فيجبر العبد به وقوله فجبر عن كذا ليس بجبر بل هو النوم اذا اغشى وتحوه داخل فيه لكنه بيان
 اثر النوم وقوله فاجب تاخير الخطاب للمادة نتيجة قوله فجبر عن استعمال القدرة واللام متعلقة بالخطاب بمعنى لما كان النوم
 مجزا عن كذا كان حكته تاخير حكم الخطاب في حق العمل به لاسقوط الوجوب لاحتمال الاداء حقيقة بالانتباه واحتمال خلفه وهو القصد على
 تقدير عدم الانتباه وهذا لان نفس العجز لا يسقط اصل الوجوب وانما يسقط وجوب العمل الى خير القدرة لان يطول
 زمان الوجوب فحينئذ يسقط فعلا للخروج والنوم لا يمتد عادة بحيث يخرج العبد في قضا ما يفوته فسر حال نوم لانه لا يمتد ليلما
 ومنها عادة فلم يسقط الوجوب به لانه لا يسجل بالالبسته وقوله فبطلت عبارته نتيجة قوله وهو بنا في الاختيار يعني لما كان في النوم
 لاختيار اصلا لانه بالتمييز ولم يبق للناس تميز بطلت عبارته فيما بنى على الاختيار مثل الطلاق والعناق والاسلام والردة والبيع والشراء
 صار كلامه لعدم التميز والاختيار بمنزلة الحان الطيور فلا يعتبر قوله ولم يتعلق الى اخره اذا قرأ المصلحة في صلوة قائما وهو نائم
 لم يصح قرأته في المختار لما قلنا من فوات الاختيار بالنوم وكذا لا يعتد بقياسه وركوعه وسجوده من الفرائض لصدورها عن
 اختيار واما العقدة الاخيرة فلما نص فيها من محذور حمدا وقيل انها معتد من الفرائض لانها ليست بركن وان كانت من
 جملة الفروض وقرئ بين الركن وبين الفرض فركن الشئ ما يفسر به ذلك الشئ وتفسير الصلوة لا يقع بالعقدة واما يقع بالقيام
 والقراءة والركوع والسجود ولهذا لو حلف لا يصلي فقام وقراء وركع وسجد بحيث في يمينه ولو كانت العقدة من جملة الاعمال
 لتوقف الحنث عليه فان الحنث في اليمين لا يتحقق الا بوجود ذلك الشئ وبناء على الاستراحة فيها ثبوتها بالنوم فيجوز ان
 تحثب من الفرض بخلاف سائر الافعال فان بناء على المشقة فلا ينادى في حالة النوم وذكر في النسيان اذ انام في العقدة
 كلما فعله ان يقدر قدر التشبه فان لم يفعل فسدت صلوة وذكر في النوادر ان قراءة النائم تنوب عن الفرض لان الشئ جعل النائم
 كالمتيقظ في حق الصلوة كذا في الزخيرة واذا تكلم النائم في صلوة لم تقصد صلوة لانه ليس بكلام يصدره ممن لا تميز له وهو
 نائم لا يشع الا انما هو الاسلام وذكر في المعنى وقاوى قاضيان والخاصة ان صلوة وتفسد من غير خلاف وفي النوادر اذا تكلم
 في الصلوة وهو نائم تقصد صلوة هو المختار فاما اذا التفتت النائم في صلوة فلا راية فيها من محذور ايضا فقال الحاكم ابو محمد الكفني تقصد صلوة
 ويكون حديثا لانه قد ثبت بالنص ان التقصير في صلوة ذات ركوع وسجود حدث وقد وجدت ولا فرق في الاحداث بين النوم واليقظة الا ان لو حلف على الغسل
 لو انزل بشهوة في اليقظة وتفسد صلوة لان النائم في الصلوة كالمتيقظ وهذا اخذ عامة المتأخرين احتياطاً كذا في المعنى وعن
 شهاب بن اوس عن ابي حنيفة انها تكون حدثا ولا يفسد صلوة حتى كان له ان يتوضأ ويثنى على صلوة بعد الانتباه لان فساد الصلوة
 بالقبض باختيار معنى الكلام فيها وقد زال بالنوم نفوات الاختيار اما تحقق الحدث فلا يفتقر الى الاختيار فلا يتبع بالنوم فكا

المقصود في هذه الحالة حدثا سماويا بمنزلة الرماح فلا تقصد الصلوة وقيل تقصد صلواته ولا يكون حدثا وحدثا هو المذكور في عامة
 نسخ الفتاوى لان فساد الصلوة باعتبار معنى الكلام في القهقهة والنوم كالليقظة في حق الكلام عند الاكثر كما قلنا واما
 كونها حدثا باعتبار معنى الجنابة وقد زال بالنوم الى متى ان قهقهة الصبي في الصلوة لا يكون حدثا لزوال معنى الجنابة
 عن فعله ومختار المصنف ومخار الاسلام جميعا انه لا يكون حدثا لزوال معنى الجنابة عنها بالنوم ولا تقصد الصلوة ايضا
 لان النوم يبطل حكم الكلام فبتين بما ذكرنا ان قوله هو الصحيح متعلق بالسائل الثلاث دون الاخرة وحده قوله والاغما
 كذا لا غلب فتوريزيل القوي ويعجز به ذوالعقل عن استعمال قياس حقيقة كذا فشر الشيخ ابو المعين رح وكانه واد فورا
 غير طبعي والا دخل النوم فيه ويحتمل ان الاحترار عنه يحصل بقوله يزيل القوي انه لا يخل بالالبيته كالنوم لان العمر عن استعمال العقل
 لا يوجب عدم العقل فيبقى الالبيته ببقائه فلا ينافي الوجوب كذا لما فوت الاختيار وادوبت به ان استعمال القدرة اوجب تأخير
 الخطاب بالاوه وبطلان العبارة كالنوم ثم اشارنا الى الفرق بينه وبين النوم في الحقيقة والحكم فقال وهو اي الاغما أشد من
 النوم يعني في كونه عارضا وفي تفويت الائتلاء والقدرة لان النوم فترة امسية اي طبيعة بحيث لا يتخلو الانسان عنه في
 حال صحته فمن هذا الوجه يحتمل كونه عارضا وان تحققت العارضة فيه باعتبار انه زائد على معنى الانسانية ولا يزيل اصل القدرة
 ايضا وان اوجب العجز عن استعمالها وتكمن ازالته بالعلية وهذا اي الاغما عارض من كل وجه لان الانسان قد يتخلو عنه في مدة
 ميوته فكان اقوى من النوم في العارضية بنا في القوة اصلا لما بينا انه مرض يزيل الفتوى ولهذا لا يمكن ازالته بفعل احد بخلاف
 النوم انه عجز عن استعمال القدرة مع وجودها ولهذا اي ولكونه اشده من النوم كان الاغما حدثا في كل الماء فنعلم ان كان
 اوقا عدا او قاتما او ركعا وساجدا والنوم ليس يحدث في بعض الاحوال لانه بداية لا يوجد له ستر فاما المقام في كل واحد اختلف
 فحينئذ يصير سببا لا ستر فاقولون حدثا يمنع اي الاغما البدن اقلها كان الاغما او اكثر استعظم الجوارح اي باوجه منطوية
 من العوارض النادرة في الصلوة فلم يكن في معنى ما ورد به المنع وهو الحديث الذي يغلب وجوده في ازالته لانه فوق الحد
 في المنع عن الصلوة لانه مع كونه حدثا في جميع الاحوال محل بالعقل وكل واحد منها يؤثر في المنع من الاداء لا يفتقر الى كل واحد
 منها كذا في بعض الفتاوى بخلاف النوم لانه لازم للانسان باصل الحاجة فيكون كشيء لا يقوم فلا يمتنع البتة بتركة الرماح وذكر
 في فتاوى قاضي خان اذا اغس في الصلوة من غير تحريم نائما حتى اتم السجود فقد اختلف فيه قال بعضهم قد قض طهارته ولم تقصد
 صلواته لانه حدث سماوي فله ان يتوضا ويصلي وقيل لا تقصد صلواته ولا يتستس طهارته كما لو نام في السجود كما اذا نام مضطجعا
 مستجرا ينقض وضوءه وبطلت صلواته باطلا فواستدركنا اننا في حق الصلوة خاصة من سقط به الصلوة اذا
 استند ولم يعتبر استداده والنوم في شئ اسلامي اس الى لا يسقط بلغة شئ لان المال كما ذهب اليه يستبرئ خياث الربى لا
 يزيل العقل ولكنه يوجب خلافا في القدرة الاصلية فيؤثر في تأخير الاداء واداءه فيؤثر في تأخير الاداء واداءه فيؤثر في تأخير الاداء
 قد يقصر وقد يطول عادة في حق بعض الواجبات فاذا قصر اعتبر بما يقصر بارة وهو النوم لانه في حق الصلوة اذا كان في حال
 عادة وهو الجنون والصغر فيسقط القضاء ثم استداده في حق الصلوة ان يريد على يومه فيلزم باعتبار ان كان في حال الجنون
 رحمه الله تعالى وابي يوسف رحمه الله تعالى وباعتبار الصلوات عند محمد بن حنبل رحمه الله تعالى على ان يكون في حال الجنون

في الجنون وقليل الشافعي رحمه الله استداده باستيعاب وقت الصلوة حتى لو كان مغني عليه وقت صلوة كامل لا يجب عليه
القضاء لان وجوب القضاء يقتضي على وجوب الاداء وخرق بين النوم والافتان النوم من اختياره سنة بخلاف اغما ولكن تخلفنا
بحدِيث علي رضي الله عنه فانه اغنى عليه اربع صلوات فقضاهن وعلم ان يأسر اغنى عليه يوما وليله فقضى الصلوات بحسنه بن عمر رضي
الله عنه اغنى عليه اكثر من يوم وليله فلم يقض الصلوات فخرنا ان استداده في الصلوة بما ذكرنا كذا في المبسوط وفي الصوم
لا يعتبر استداده وهو معنى قوله خاصة حتى لو اغنى عليه في جميع الشهر ثم افاق بعد مغيبته يلزمه القضاء ان تحقق ذلك
الا عند الحسن البصري فانه يقول بسبب وجوب الاداء لم يتحقق في حقه لزوال عقله بالانغمار ووجوب القضاء يقتضي عليه
وقلنا لان الانغمار عذر في تأخير الصوم الى زواله لاني استقاط لان سقوطه بزوال الالبية او بالخروج ولا تزول الالبية به لما
بيناه لا يتحقق بالخروج به ايضا لانه انما يتحقق فيما يشترط وجوده واستداده في حق الصوم نادرا لانه مانع من الاكل والشرب
وحياة الانسان ثم اريد منها لا يتحقق الا نادرا فلما صح لبناء الحكم عليه وفي الصلوة استداده غير نادري وجب حرجا فيجب اعتناء
قوله والارقي فكذا الرق في اللغة هو الضعف يقال ثوب رقيق اي ضعيف الفسج ومنه رقة القلب وفي عرف الفقهاء
بمعبارة عن ضعف حكمي يثبت الشخص به لقبول ملك القبر عليه فيملك بالاستيلاء كما يملك الصيد وسائر البهائم وآثر
بالحكمي عن الحسي فان العبد بما يكون اقوى من الحر حسا لان الرق لا يوجب خلافا في سلامة اليد طاردا باطنا لكنه وان تولى
عاجزا عما يملكه الحر من الشهادة والقضاء والولاية والتزوج وما لكية المال وغيره ولا يلزم عليه ان اهل الحرب ارتقا حتى
ملكوا بالاستيلاء ثم ان تقر فانهم نافذة وانكسرت محمية وشهادتهم فيما بينهم مقبولة واما حكم ثابتة لان ثبوت وصف الرق فيهم
بالنسبة اليها حتى صاروا عرصة التملك في حقنا فاما فيما بينهم فلم يحكم الا حرا ببناء على وياتهم فيما بينهم بالحرية فيثبت هذه الاحكام
في حقهم شرعا اي الرق جزاء في الاصل اي في اصل وضعه ابتداء بثبوت قائل الكفار لما استكفوا عبادة المذمومة جل وصية وا
انفسهم لمحقه بالجادات حيث لم ينفعوا بعبقورهم وسمعهم وابصارهم بالتأمل في آيات الله والنظر في دلائل وحدانية الله جل
ثم الله تعالى في الدنيا بالرق الذي صاروا به محال الملك وجعلهم عبيد عبادة والخلقهم بالعبادة في الدنيا لا يستأهل
ولكونه جزاء الكفر في الاصل لا يثبت على المسلم ابتداء لكنه في حال البقاء صار من الامور الحكيمة اي صار في حال البقاء
ثابتا بحكم الشرع حكما من احكامه من غير ان يراد في معنى الجزاء ومن غير ان يلتفت الى جهة العقوبة فيه حتى يبقى العبد
رقيقا وان اسلم وصار من الاتقياء ويكون ولد الامة المسلمة رقيقا وان لم يؤخذ منه ما يستحق به الجزاء وهو كالحراج
فانه في الابتداء يثبت بطريق العقوبة حتى لا يتبدل على المسلم لكنه في حال البقاء صار من الامور الحكيمة حتى لو اشترى المسلم
ارض الحراج لزم عليه الحراج والعرضية المعترض للامراي الذي انصب لامر فعلة من العرض يقال فلان جعل عرضة
للبلد اي منصوبا له بحيث يعترض عليه وسنه قوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لايما كنتم اي سعركم لما فتيدوه بكثرة الجاهل
به والمعنى ههنا ان الانسان بسبب الرق يصير عرضا ومنصوبا للملك والابتدال اي الاستهان قوله وهو وصفه كقول
التجزي اصله التجزؤ بالهمزة لكن الفقهاء لينوا الهمزة تحقيقا كما هو مذهب بعض العرب في المعنويات فصارت تجزؤا بالواو ثم
قلبوها الواو لوقوعها طرعا فاما فقالوا التجزؤ ومثله توضع والموضي اي الرق لا يحتمل التجزؤ شيئا واولا واول محمد بن مسلمة

من مشائخنا انه يحمل التجزى فهو ملحق لفتح الامام بلده وراى القواب في ان يشرق المضافهم ونفذ ذلك سنة والاصح انه لا تجزى لان سببه وهو القهر لا تجزى اذا لا يتصور قهر نصف الشخص شائع دون النصف والحكم يبنى على السبب كذا في المبسوط ولان الكفر هو لا تجزى والله شرع عقوبة وجزاء ولا يتصور ايجاب العقوبة على النصف مشا ما دون النصف والحاصل ان المحل لا تجزى في قبول هذه الوصف كما تجزى في المضافه بالعلم والمجمل وكما ان المرأة لا تجزى في اقصاها بالمحل والحرية والمراد من التجزى وعدمه فيما نحن بصدده من المسائل ان المحل في حق قبول حكم الرق او العتق او الاعتاق او الملك والاتصاف بقبول التجزى او لا يقبل فافهم ثم استدلل على ان ما ذكره هو مذهب اصحابنا بالسنة المذكورة وان محمد ذكرها في اخر دعوى الجاسع من غير ذكر خلاف فدل انه يذهب اصحابنا جميعا انه يجعل عبدا في شهادة وان لم يثبت الملك للمقر له الا في النصف حتى لو انضم اليه مثلهم يجعل ابنه لغيره واحد في الشهادة كما ان المرأتان بمنزلة رجل واحد فيها وفي جميع احكامه مثل الحدود والارث والكنج والحج والجمعة وكذا العتق الذي هو من الرق لا يقبل التجزى باتفاق بين اصحابنا ايضا لان العتق في الشرع عبارة عن قوة ملكية يصير الشخص به اهل للملكية والشهادة والولاية وغيرهما من غير المستولي حتى لا يملكه وان قهره كذا قال القاضي الامام في الاسرار وثبت مثل هذه القوة لا يتصور في البعض الشائع دون بعض ثم انهم كما اتفقوا على عدم تجزى الرق والعتق اتفقوا على ان الملك هو المعنى المطلق للتصرف الحاضر للغير عنه للتجزى ثبوتها وزوالها اجماع الكل عليه فان الرجل لو باع عبده من يمين يجوز بالاجماع وثبت الملك لكل واحد منهما في النصف ولو باع نصف عبده يملك في النصف الاخر بالاجماع وينزول عن النصف البيع لا غير واذا عرفت احكام الرق والعتق والملك في التجزى وعدمه فاعلم انهم اختلفوا في التجزى والاعتاق فقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله الاعتاق لا تجزى حتى لو اعتق نصف عبده او اعتق احد الشريكين نصيبه يفتق كقوله عليه السلام من اعتق شقصاله في عبده عتق كله ليس فيه شريك ولان الاعتاق المفعاله العتق اى لازمه الذي يتوقف وجوده عليه يقال اعتقه فعتق كما يقال كسره فانكسر فلا يتصور الاعتاق بدون العتق كما لا يتصور الكسر بدون الانكسار الاستحالة وجود الملزوم بدون اللازم فاذا لم يكن الاعتاق وهو العتق تجزى لم يكن الفعل وهو الاعتاق تجزى ضرورة كما ان الطلاق الذي هو انفعال التطلاق لما لم يكن تجزى لم يكن التطلاق الذي هو الفعل مستجزيا ولا وجه للقول بتوقف الاعتاق لانه صدر من المالك فوجب تنفيذه ونفاذه في البعض يستدعي ثبوت العتق في الكل وقال ابو حنيفة رحمه الله الاعتاق تجزى حتى لو اعتق شقصا من عبدا لعتق الكل ولكن يفسد الملك الباقي حتى لم يكن له ان يملكه الغير ولا ان يبقه في ملكه بل يصير كالكتاب حتى كان احق بمكاسبة ويخرج الى الحرية بالسعاية الا انه لا يرد الى الرق بالتجزى بخلاف المكاتب لان السبب في حق المكاتب عقله يحتمل الفسخ وهو الكتاب والسبب هنا ازالة الملك لا الى احد وذلك لا يحتمل الفسخ لقوله عليه السلام من اعتق شقصاله في عبده عتق ببقية وهو المراد من قوله عليه السلام عتق كله اى يصير حقا مخرج الباقي الى العتق بالسعاية فكان بياننا انه لا يستدام فيه الرق ولان الاعتاق ازالة ملك اليمين بالقول فيجزى في المحل لا البيع وذلك ان نعوذ تصرف المكاتب بملكه وهو ملك للمالكية دون الرق لانه اسم لضعف شرعية مجازاة وعقوبة على كفرهم كما قلنا وهو لا يحتمل التملك لانه شرع عقوبة بالجناية على حق الله تعالى فان حرسته الكفر حقه على الخلق فيكون جزاؤه حقه له لحد الزنا فلا يصلح ان يكون مملوكا للمولى وتعلق بقاء الملك ببقاء الرق في المحل لا يدل على انه مملوك

كنعنة بالحيوة فانهما شرط للذات فلو تاولقا وذلك لا يميل على ان الحيوة مملوكة له واذا ثبت انه لا يملك الا بالمالية كان الاعتناق
 منه نفسا في ازالة ملك المالية فيقبل التجزى لان العبد من حيث انه مال متجزى كالشوا ب الا انه ازالة الى العبد والعبد
 لا يملك نفسه كان اسقاطا للمالية واسقاطا يوجب زوال الرق وثبوت العتق فكان فعله اسقاطا واحتاقا بواسط
 ازالة المالية على سبيل ان اذ ازاله للملك بطريق الاسقاط يعقب العتق لان يكون فصل المزيل لا يبقا للرق كالتاقل
 فعله لا يميل الزموج وانما يميل لبعثه ثم ترميق المروج فيقتض البينة فيكون فعله قسرا وكذا القرب يكون اعتاقا بواسطة الملك
 للبدون بواسطة نفسه اسنى قوله الاعتاق ازالة الملك وهو متجزى الى آخره قوله وصار ذلك ما ي اسقاط
 الملك الذي هو متجزى لثبوت العتق الذي هو غير متجزى مثل غسل اعضاء الوطوء لا باحة الصلوة فانه متجزى
 حتى كان فاسدا بعض الاعضاء تطهرا وحزنا للحدث عن ذلك البعض فلا يثبت اباحة الصلوة التي هي غير متجزية اصلا
 بل يتوقف على غسل الباقي وكاعد اطلاق التحريم فانها متجزية وتعلق بها الحرمة الغليظة التي هي غير متجزية
 كان مواقع الطلقة والطلاقين مطلقا ويتوقف ثبوت الحرمة على كمال العدد وكذلك منها لان العبد استحق بازالة
 الملك عن البعض حق العتق لان ازالة لما حلت استحق ان يعتق بمقدرة لان الاعتاق اقوى من التمهيد والاستيلاء
 ولما استحق العتق للحال ولم يحل النقص وجب بكملية من طريق السعاية فيجعل العبد كتابا من حر وعبد ولان في الكتابة
 ما يخرق حق العبد في العتق وفي القول يعتق الكل بطلان الملك الذي لم يعتق فكان مقتضاها في كذا في الاسرار
 فالما حصل ان الاعتاق عند ما اثبات العتق قصد ازالة الملك منها واشتاتة بازالة الرق الذي هو ضده ومما
 لا تجزى ان فلا تجزى الاعتاق واذا لم تجزى كان اثباته في بعض المحل اثباتا في الكل كتطبيق نصف المرأة وايقاع نصف الملكية
 وعنده الاعتاق ازالة الملك قصد وثبوت العتق منها لان ازالة لان المرء انما يتصرف فيها بوجهها هو حق غيره
 وحقه في الملك وهو متجزى فكان الاعتاق الذي هو اسقاطه تجزيا قوله وهذا الرق الذي نحن في بيان احكامه وكان احقر
 بلفظ الاشارة من النكاح فانه يسمى رقا ولا يمنع ملكية المال ينافي ملكية المال حتى لا يملك العبد شيئا من المال وان ملكه
 المولى بقيام المملوكية لا يعنى مملوكية من حيث المالية لان حيث الانسانية فلا يتصور ان يكون مالكا من هذا الوجه لان ملكية تعنى القدرة
 والمملوكية تعنى من العجز وما استتافيان فلا يجتمعان جهة واحدة في حق شخص واحد فان قيل يجوز ان يكون مملوكا من حيث انه
 مالك للمال من حيث انه ادعى لاس حيث انه مال كما قلنا في ملكية غير المال قلنا لو قيل بالكية من حيث انه ادعى يلزم منه ان يكون
 للمال ملكا للمال وذلك لا يجوز لان المالك يتبدل للمال والمال يتبدل ولا يجوز ان يكون المتبدل يتبدل في حالة واحدة بخلافه
 فليس بمال لان الضرورة داعية الى اثباته في بعض الشروع ولا يخلو عن وبار فالاولى ان تيسر في هذا الحكم بالاجماع فان قيل ينبغي
 ان لا يبقى بالرق ابيه ملك التصرف كما لا يبقى ابيه ملك للمال لان العبد مملوك للمولى تصرفا كما انه مملوك له لا قلنا انه مملوك له تصرفا
 في نفسه بما هو مملوكا وقد فانت له ابيه هذا التصرف وكان ناتيا عن المولى حتى باشرة بامرته ولكنه لم يصير مملوكا من حيث التصرف في ذمته
 حتى ان المولى لا يملك الشرا بثمن يجب في ذمته عبده ابتداء فيبقى للمالية في ملك هذا التصرف كما انه لما لم يصير مملوكا تصرفا عليه في الاقرار
 بالحد وهو القصاص يبقى مالك ذلك التصرف كذا في ما دون البسوط واذا ثبت ان الرق يبطل ملكه المال لما ثبت للاحكام

حل الملك في حق الرقيق فلا يملك والمالك التيسري وان اذن له المولى بذلك كما لا يملك كان الاعتاق لانه من احكام الملك
 كالاعتاق وقيل ان الملك يحوز له التيسري لان ملكه لم يثبت بالنكاح اقوى مما ثبت بالشراء والجواب ما بينا ان سببه هو ملك
 الرقبة لا يثبت في حق العبد لعدم ايلية فكذا حكمه بخلاف النكاح ولا تاثر لاذن المولى في اثبات الاليلية انما يبرهن في اسقاط حقه عند قيام
 ايلية العبد والتيسري الذي هو التيسر لا يثبت له ايلية من السير وهو الذي يقال تسربت جارية وبسرت كما يقال تظنت وتظنيت
 ونحو ذلك بالكتاب بالذكري ان حكم المدين كذا كذا من مصادق بكمالية الحرية يدا في يوم ذلك هو ان التيسري له فان قال الوهم يذكره قوله ولا يصح منها حاجة
 الاسلام يعني لما ابطال الرق بالكية المال لا يصح من العبد والمالك حجة الاسلام حتى لو حيا يقع بغيره وان كان باذن المولى لان القدرة
 والاستطاعة من شرط وجوب الحج ولا قدرة للرقيق اصل الانسان يافع البدن والمال والصيد لا يملك شيئا منها اما المال فلما قلنا واما المنافع
 فلان الحق للمالك رقبته كانت المنافع مادية على ملكه لان ملك لذات علته الملك للمنفعة وتكانت المنفعة للمولى واذا عدت القدرة اصل
 يثبت الوجوب الا ما عسى عليه اى على المولى في سائر القرب البدنية من الصلوة والصوم فان القدرة التي يجعل بها الصوم الفرض
 والصلوة الفرض ليست للمولى بالاجماع والعبد فيها متع على اصل الحرية واذا كان كذلك كان الحج المودى قبل وجود شرطه فلو اذن
 عن الفرض بخلاف الفقير اذ اخرج ثم استغنى حيث صار ادى عن الفرض لان ملك للمال ليس بشرط الوجوب لزمانه وانما بشرط التمكن من الوصول
 الى موضع الاداء فبما طريق وصل اليه الفقير وجب عليه الاداء فكان اداؤه حاصل المتأخرة التي هي حقه فكان قرضا فاما منافع العبد
 فلولاه وباذن المولى لا يخرج المنفعة من ملكه فاما وقع اداؤه بملك لغيره فلا ياتي به الفرض كما لو ادى الكفارة بالمال لا يصح لانها تاتي
 بتمليك للمال وهو للمولى لا لنفسه وبهذا بخلاف الجمعة اذا اذن المولى حيث يقع عن الفرض لان الجمعة تودي في وقت الظهور فلقا عن الظهور
 ومنفعة الاداء الظاهر يستثنى من حق المولى فكان اداؤه الجمعة بمنافع مملوكة له فجاز عن الفرض كذا في السبوط قوله الرق لا ينافي بالكية
 فخر المال هو النكاح والدم والحياة لان الجهة مختلفة فان العبد بالرق لم يصير مملوكا من حيث النكاح والدم والحياة فلم يمتنع بالكية
 لهذه الاشياء فكان في حق هذه الاشياء سببا على اصل الحرية لانها من خواص الانسانية والضرورة دائمة على اثبات هذه المالكية ايضا
 لان العبد مع صفته الرق اهل للحاجة الى النكاح والى البقاء فيكون بالقضاء لها وهو لا يملك الانتفاع بها بل المولى وطيا عند الحاجة كما يملك الانتفاع بها
 سواه اكلها ولبسها عند الحاجة وليست له ايلية ملك المدين فاذا الطريق له لدفع هذا الحاجة الا النكاح فيثبت له ايلية النكاح وانما يقع نفاذه سنة على
 اذن المولى دفعا للضرر منه فان النكاح مستلزم للمهر وفي ايجابه بدون رضا المولى اضرار به لان المهر يتعلق برقبة العبد اذ المولى هو الذي يخلق
 وباليتماع حق المولى فلم يكن يدين اجارته الا يرى ان المولى لو اسقط حقه عن المالكية بالاعتاق نفذ النكاح الصادر من العبد بدون اجازته ولو
 اجار بدون الاعتاق كان المالك للبيوع العبد دون المولى ويشترط الشهود عند النكاح لا عند الاجازة فعرنا ان حكم النكاح يثبت للعبد وله المالك
 للنكاح ووبن المولى ولا يقلل ان المولى يملك اجباره على النكاح ولو كان العبد مالا للنكاح لا يملك المولى اجباره عليه لانه لا يملك اجباره
 للملك من الزنا الذي هو سبب لملك النقصان لانه مالك لملكه اذا كان العبد هو المالك للبيوع بعد الاجارة دون المولى وهو مالك الطلاق الذي هو فسخ
 النكاح فثبت انه هو المالك للنكاح وكذا الدم والحياة لانه محتاج الى البقاء لا ابقاها فثبت له ملك الدم والحياة كما يثبت بالكية النكاح ولهذا لا
 يملك المولى اطلاق دمه اذ لا ملك له فيه وصح اقرار العبد بالقصاص لانه اقرارتان ولي القصاص مستحق اربعة مائة وهو في ذلك مثل الحر
 وكان هذا اقراره على نفسه لا على حق المولى فيصير ويؤخذ به في الحال ويقتل الحرية لانه متع على

اصل الحق في حق الدم والحياة قوله ويتا في الرق كمال الحال في كل تلبيرات الموهومة للشر في الدنيا واحترز به عن الكرامات
 الموهومة في الآخرة فان لم يجد ليا وى المحرم فيها لان الميثاق بالتقوى ولا رجحان للمحرر على العبد في التقوى وانما يتا فيه لان كمال
 التحصيل بسبب الكرامات بين العز والشرف والرق بيني عن السل والهوان فلا بد من ان يكون بينهما تناقض من الذمة فان الانسان
 بما يصير انما لا يجاب والاستعجاب ويمتاز بها عن سائر المحرمات فيكون كرامته والحل فان استغفر الله استغفر الله فليس له طريق فضا
 الشوة على وجه لا يتلزم بحق اسم و طاعة كرامته بلا شبهة ولهذا تسع الحل في حق العبيد على السلام الى التسع والى مائة الزيادة
 شرف وكرامة على كرامة المخلوق والولاية فانها تنفذ القول على التفسير او الى ولا شك ان ذلك كرامته لانه من باب السلطنة ثم ميز
 نقصان الاشياء الثلاثة بسبب الرق تعالى حتى ان ذمة الرقيق ضعفت بسبب الرق لانه من حيث انه صله بالارق صار
 كانه لازمة لاصلا ومن حيث انه انسان مكلف من ان يكون له ذمة نظما بوجود اصلا لذمة ولكنها ضعفت بالرق فلا تحمل الدين اي
 لم تقو على تحمل نفسها لضعفها لا يمكن المطالبة به بدون انصاف مالهية الرقبة والكسب اليها اذا لا معنى لاحتمالها الدين الاصح
 المطالبة فانما صحت اليها مالهية الرقبة والكسب لعل الدين بها فيستوفى من الرقبة والكسب لزمت المرء لما صحت بانها سبب لغيرها
 وجب ضم الكسب اليها لتعلق الدين بها وليس المراد من تعلق الدين بالكسب ان العبد يستوفى فيه كل المراد منه ان الكسب الموجود في يده
 تصرف الى الدين اولا فاذا لم يصف به او لم يكن له كسب يصرف اليه الرقبة اليه ولا يباع الرقبة بالدين ما يقع الكسب بالاجماع اليه
 اشهر في الامور الا ان لا يمكن فيه فيستوفى في الدين كالمدين والمكاتب ومعتق امين عند الله خيفة ربه اريد قوله ولا شك
 انما كمال اثر الرق في ضعف الزمة ظهر اثره في تصفيف الحل الذي يمتنع عليه ملك النكاح المرء اطلاقه حتى لا يبيع العبد
 الا امرتين حرمين كائنا او استين وقال لك رحمه الله ان تزوج اربعا لان الرق لا يؤثر في ملكية النكاح حتى لا يبيع العبد
 من ابلية النكاح وما لا يؤثر فيه الرق فاحرم العبد فيه سواء كان مطلقا او ملكا لطلاق وملك العبد في حق الاقرار بالعقود وقلنا ان الرق يؤثر في
 تصفيف ما كان متقدما في نفسه كالحل رات في كدود وعود الطلاق واقرار العدة وذلك لان استحقاق النعم بوجوه الانسانية وقد
 اثر الرق في نقصانها حتى انقصت ابلية استحقاق النعم فلا بد من ان يؤثر في نقصان النعمة والحل لنته فكذلك اثر الرق
 في انتفاء ما كان له النصف كما دل عليه اشارة قوله تعالى في العتق من العذاب وقدره من غير رضى الله عنه
 قال لا يزوج العبد اكثر من اثنتين قوله وتطلق الامة ثنتين يعني سواء كان زوجا امرا او عبدا لان الرق كما اثر في تصفيف حل
 الرجل اثر في تصفيف حل المرأة وهو ما حصله في المرأة بمحل النكاح لان الحل لغيره في جانبها كما هو لغيره في جانب
 الرجل لانه سبب للسكن والازواج ويصير لنفسه ويحصل لولد وامرأة يحلج له هذه الامور كالرجل وسبب لخصواله وهو لغيره في جانب
 الدار وبها يتحققان بها فكان الحل فتمت في حتمها بطريق الاولى فلما ينصف حل الرجل بالرق ينصف حلها بالرق ايضا والطلاق
 مشروع لتقويت هذا الحل فتمت كان حل المرأة ازيد كان محليته الطلاق في حتمها اوسع وعلى العكس كمن ملك عتق من ملك فقامت في ملكه
 عتق او احل ملكا فحقا لكان حل لامة على ان نصف من حل لامة كذا ان حل العبد على النصف من حل لامة فحقا ما يفوت به
 حل لامة وهو طليقة ونصف الا ان الطلاق الواحد لا يجرى فكل وصار يفوت به حل لامة طلاقين ويؤثر ما ذكرنا قوله عليه السلام
 طلاق الامة ثنتان وعدتها حقتان وتبصيف العدة لانها فتمت في حق النساء لما فيها من تعظيم ملك النكاح فيؤثر الرق في تصفيفها

قتل ما يستولي به من احره استتاعا واقل ما يستحق به قطع اليد المتحرمة التي لها حكم نصف العبد في بعض الاحكام مما يذكر
 بقول بن مسعود لا تبيع ببيعة العبد ودية احره فقص منها عشرة دراهم ومثل هذا لا يخفى على من علم المحرم من رسول الله عليه السلام فان
 لا نسلم ان المالكية الشكاح كالملة للعبد بل هي ناقصة لجميع ما عد بها توقفا على اذن المولى كماله في احره الثاني اقتصادا على امر
 بخلاف احره حيث تجاوزت الملة الى الاربع قلنا التوقف على الاذن لا يدل على النقصان كما في حق العبيد فان المالكية كالملة مع توقفا
 على اذن المولى وذلك لان التوقف لا يقع الا على المولى ولا يوجب له المالكية فلا يدل على نقصانها وكذا تنصيفه في
 الاصل في حق العبد ليس لنقصان المالكية ولكن لتبعض المولى فان ماله فيما ملكه من الشكاح مثل المالكية احره فانقصان فاما الجواب
 من استدلالهم بما اذا انتقصت قيمة المقتول من دية احره فهو ان المقتول الضمان ضمان الدية في قليل القيمة ولهذا تجزى
 فيه القيمة وتجر العاقلة الا ان الموجب لنقصان دية احره ما لا التي انتقصت بها ماله فاما ما قلنا نقص دية باعتبار قيمته
 ما لا نقصنا بذلك بسبب المالك لان دية لا يدل ماله وان لم يكن اثبات النقصان الذي انتقص به وهو المالكية ويكون ذلك
 النقص بسبب الاعتبار بالمال يدل دية لا يدل ماله وان لم يكن اثبات النقصان بالاعتبار بالابان اذ ادوات قيمة الماله على
 دية احره وجب لنقص ماله لكن يتدرج له خطا كما بينا وجوب الضمان للمولى لا يدل على انه يدل بالماله لان النقصان وجب له
 ايضا وهو يدل النفس بل جماع بل الضمان يجب للعبد ولهذا لا يقضى بين العبد من يدل دية ولكن العبد لا يبيع مستحقا فيستوفى
 المولى النبي هو اولى الناس به كما يستوفى النقصان قوله وهذا عندنا اي كون العبد احره لا للتصرف في المال والاستحقاق
 عليه مذهبنا فان الماذون بتصرف نفسه بطريق الاصل لا بطريق النية وثبت له الحكم الا يبيع وهو اليد على كسبه وكان
 الاذن فكما ان الحجر الثابت بالرق درهما لمان من التصرف حكما واثبات اليد للعبد كسبه بمنزلة الكتابة الا ان اليد الثابتة بالرق
 غير لازمة لثبوت الاذن من العوض واليد الثابتة بالكتابة لازمة لانها بعوض كالمالك المستفاد بامته مع المستفاد بالبيع وعندنا
 رحمه الله ليس يدل للتصرف بنفسه ولا لاستحقاق اليد والمدة يتصرف في اليد من المولى فهو يوفى للمولى بطريق النية كالمولى
 بتصرف المولى في يد وفي الكسب يد يثاب بمنزلة يد المولى وتنبه على ان الاذن نوع من التجارة يكون اذ نافي كل انواع كلها عندنا وعند الشافعي
 رحمه الله لا يكون كذلك ان الاذن لا يقبل التوقيت عندنا حتى لو اذن لعبد ثم اراد منه ان كان ما ذونا ابد الى ان الحجر
 عليه لان ما استقطا الحق والاستقاط لا يقبل التوقيت وعندنا ستمل ان يقبل التوقيت اثنى الشافعي رحمه الله بان المقصود من البيع
 حكمه وهو الملك وانما يحصل للمولى للعبد لانه بالرق خرج من ان يكون احره لملكه واذا لم يكن احره لملكه الذي هو المقصود من
 التصرف لم يكن احره السببية وهو التصرف لانه مخرج حكمه لانه لا ينفصل عنه واذا لم يكن احره لملكه لم يكن احره لملكه
 اليد ايضا لان اليد لا تستفاد ولا يملك التصرف احره لملكه الرقبة وقد عدم الامر ان الاستفاد اذا ثبت انه ليس بالاحل التصرف
 بنفسه كان تصرفه بعد الاذن واقعا لا يبي بطريق النية كمن تصرف المولى فيقتصر على ما وثق الاذن فيه ولا يثبت له عموم التصرف
 الا بالتخصيص ونحن نقول ان التصرف كلامه معتبر بجهل به بالكم شرعا وعنده من صاحبه التزام الدين باعتبار الكلام بعينه ووجه
 من الابل واليه التكلم للعبد غير ساقطة بالاجاب لانها ثبت بالعقل وبذلك لا يخفى بالرق ولهذا صح توكله وقبلت روايته في ال
 واخباراته في الديانات وكذا الذمة مملوكة للعبد لا للمولى لانها عبارة من وصف في الشخص يصير به احره لا يسجوب والاستيحاء

لما يتبين من هذا الوجه لم يصح ملكه للمولى ولذا سلبت عنه طاعيا بحقوق الله تعالى وليس له ان يبيع اقراره بالعبودية ولا يخاص به لو اراد المولى
ان يتصرف في ذمته بان يشترى شيئا على ان الثمن في ذمته لا يقدر عليه فلو كانت مملوكة للمولى بقدر عليه وقابلة الدين ايضا
بإسقاط ديون الاستهلاك في ذمته وبإسقاط العبد المحجور لواقعة نفسه بالدين صحيح الاقرار ووجب الدين بالذمة حتى لو كفل بفساد
الشيء ولو اخذ به في الحال كان العبد يوخذ به بعد المعتق وهذا لان صلاحية الذمة لا التزام الديون من كرامات البشره بالمولى لم
يخرج من ان يكون من البشر واذا كان كذلك يقع العبد بالالتصريف وكان اصلا في حكم التهرن الذي هو امر بصله مقصور منه و
ملك العبد وكان عالما في المقر لنفسه بشيئ من الحكم الاصل له ولهذا لا يبيع حقه المولى بما تحته من الديون ولو كان نائبا لرجع عليه الوكيل
يرجع على الموكل والمولى يخلفه اى العبد فيما هو من الزوائد وهو ملك الرقبة لعدم الهية العبد كالمكاتب الا انه قبل الاذن كان محجورا
عن التصرف بحق المولى مع قيام الاهلية لابن الدين اذا وجب في ذمته يتعلق بها الهية الرقبة والكسب استثناء فانها ملك المولى فلا
يتحقق الاستبقاء بدون رضاه واذا اذن فعليه ليقط حقه فكان الاذن فكان للحج كالكتابة فلا يقبل تخصيص بنوع دون
نوع فان قيل لو كان للعبد تصرفا لنفسه وكان ملك واقعا له كان ينبغي ان يفقد تصرف العبد المحجور فيما اذا اشترى شيئا ثم حقق
بسقوط حق المولى كما لو تزوج ثم حقق وكما لو باع الراهن الرهن ثم افترقه بفقد النكاح والبيع لسقوط حق المولى ولما لم يفقد علم انه
باب من المولى في التصرف قلنا العبد وان كان متصرفا لنفسه يقع ملك الرقبة لولاه فلما انعقد التصرف نرجوا للملك للمولى لا يمكن
تنفيذه على العبد بعد تحقق عقد زوال المانع من ثبوت الملكان التصرف يستحق بجهة لا يفيد بجهة اخرى بخلاف النكاح لا يفيد
على الوجه المذكور توقف اداء الملك وقع للعبد فيه وكذا انه الرهن يكون الملك في الثمن للرهن فمكن تنفيذه باعتداله وال
المانع من خصيصه واعلم ان لما اعتذر في ثبوت الملك للمولى طريقين احدهما ان ملك العبد بالتصرف يقع العبد ملك
الرقة للمولى ابتداء والعبد مع هذا عامل لنفسه لان كل انسان من دارين ان يقع له دين ان يقع لغيره كان واقعا له
كما لكاتب لما كان كسبه لسيده من وجه ونفسه من وجه لم يجعل نائبا عن المولى بل هو عامل لنفسه فكذلك هذا والثاني ان ملك الرقة
لا يقع للمولى حكما للتصرف لانه يقع للعبد فيكون ملكه لانه نتيجة تصرفه الا انه لما لم يقع اهل الملك فقد راجع له فاستحقاق المولى
لا بالتصرف ولكن بطريق اخر خلافة عن العبد لانه اقرب الناس اليه لقيام ملكه في الرقبة ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله دين
العبد يمنع ملك المولى في كونه لانه انما يقتضي الملك من جهة العبد كالوارث مع الميراث فيثبت ان للمولى اكسابه بسبب ملكه في
رقبة لا يتصرف العبد والى هذا الطريق اشار الشيخ بقوله والمولى يحلفه فيما هو من الزوائد وانما جلي من الزوائد لانه مشروع وسيله
الى ملك السيد الذي هو المقصود والمتكمن من الانتفاع والوسائل غير مقصود بل هي من الزوائد قوله ولهذا اى ولان الملك
لا يثبت للعبد بل للمولى يحلفه فيه ولان الاذن غير لازم جلنا العبد في حكم الملك ومنه حكم بقاء الاذن كالوكيل وان كان هو صيلا
منه نصرا لتصرف وثبوت الملك لانه لما لم يكن اهل الملك الرقبة حتى وقع الملك للمولى كان هو كوكيل والمولى كالموكل حتى ثبت
الملك له ولما كان للمولى حق الحجر عليه بعد الاذن بدون رضام كما كان للموكل عزل وكيله بدون رضاه كان العبد المأذون
له في حكم بقاء الاذن بمنزلة الوكيل ايضا بخلاف المكاتب فان المولى لا يملك عزله بدون تعينه نفسه فلم يكن جلته بمنزلة الوكيل في حكم بقاء
الكتابه قوله في مسائل من المولى تتعلق بقوله وعامة مسائل المأذون اى اكثر ما يتعلق ببقاء الاذن اى جلته في حكم الملك

في مسائل عرض المولى وفي حق تبادل الماذون في عامة مسائل الماذون كالكفيل فمن مثل العبد الماذون ما اذا اذن العبد في التجارة فممن مرن
المولى في بيع العبد بعض ما كان في يده من تجارتها او اشترى شيئا وعالي في ذلك بعين فاحش او يسر نعم مات المولى فممن فعل العبد ما به عند
ابى حنيفة رحمه الله من ثلث مال المولى لان الملك لما كان واقعاً للمولى كما كان واقعاً للمالك في تصريف المالك في تصريف العبد من
المولى في التعلق من ورثة يملك كما تنفي تصريف الكفيل بمصر الموكيل وصار كما اذا باشر المولى بنفسه لاستدانت الماذون بعد مرضه فيستبرأ الثلث
وكذا الحكم عند ما في الحماية بعين يسير فاما الحماية بعين فاحش فباطلة وان كانت مخزج من ثلث المال لان الماذون عندها لا
يملك هذه الحماية حتى لو باشرها في صحة المولى كانت باطلة ولو كان الذي حباها بعض ورثة المولى كان الحمايات لان مباشرة العبد
كمباشرة المولى والمريض لا يملك الحماية في صحة ورثته ولو اقر الماذون في مرضه مولا به دين او غضب او دوية قائمة ومستملكة و
او غير ما من دين التجارة وعلى المولى دين ثبت في صحته بدين المصحة من تركته ومن رقبته العبد وكسبه فان فضل من رقبته
وكسبه في حق المولى اقر العبد لان رقبته وكسبه للمولى فاقاره فيه كاقرار المولى ولو اقر المولى كان دين المصحة سنداً فمما مثل
ففي هذه المسائل استأجر الماويل الماذون فيما يرجع الى الملك وكالكفيل والمولى بمنزلة الموكيل يستأجر مرضه في هذه التفصيات ولم يعتبر
صحة العبد ومن امثله العلم ان العبد الماذون اذا اذن لعبد في التجارة فيجوز للمولى الاول في التجارة الثاني كالكفيل اذا اذن وقد قال المولى في
برايك لا ينزل العبد في المولى صاير مجبورين كما لو مات الموكيل صدك المعزولين ويشترط العلم للماذون بالبحر بصحة كماله
علم الكفيل بالعزل ولو خرج الماذون من ملك لم يبرح من ملك لم يبرح للعبد دلالة ان يتبعه شيئا ما كان على عزيمة وقت الاذن
كالكفيل بالبيع ليس له ولاية فيض الثمن بعد العزل ولو اذن لعبد في التجارة فممن من المولى جنونا مطبقا ادارته والعيان وابد
وقتل فيها او احمق بدار الحرب صار العبد محجورا كالكفيل يصير معزولاً في هذه المسائل ونظائر ما جعل العبد كالكفيل في حال تبادل الماذون
قوله والرق لا يورث في عصمة الدم الى اثره عصمة الدم وهي حرمة تعرضه بالانكاح حاله وبصاحب الشرع على نوعين موثبة
وهي التي توجب الاثم على تقدير التعرض للدم ولا توجب القصاص اصلها ومقومة فممن التي توجب الاثم والضمان جميعاً على تقدير
التعرض فممن ان كان التعرض عمداً فالضمان هو القصاص ان كان خطأ فالدية والاثم يترفع في عصمتين بالكفارة ان كان
القتل خطأ وبالقتل والاستغفار ان كان عمداً فالرق لا يورث في عصمة الدم موثبة كانت او مقومة بالاستقاط والتقيض وانما يورث
في قيمة اية قيمة الدم هو انما يقال كيف لا يورث الرق في عصمة الدم وقد انقضت قيمة الواجبة بسبب العصمة الرق حال اثره
في تقيض القيمة لما بينا لا في العصمة لان العصمة الموثمة تثبت به الايمان والمقومة تثبت بدار الايمان بالاعتراف والعبد فيه
في كل واحد من الامرين مثل امر القصاص امانى الايمان فظاهر واما في الامران بالدار فلانه يتم بعد وجود حقيقة بما يوجب القدر في هذه
الدار بان سلام والترم عقد الذمة والرق كما يوجب ذلك لان الانسان بالرق يصير شعباً للمولى فاذا كان المولى محرراً بالاسلام لم يصير العبد
محرراً بها ايضا كسائر ماله ولذلك احمى ولكون العبد مماثلاً للحر في العصمة يقتل احراً لعبد قصاصاً عنه ما قال شافعي رحمه الله قبل الحرية
الاتفاق المماثلة بينهما فيما يتبين عليه القصاص هو النفسية لانها عبارة عن ذات موصوفة بانواع الكلمات التي احتضت بها وصارت بها
اشرف من الحيوانات وقد تمكس في العبد معنى المانية التي تشمل تلك الكلمات فاحتمل النفسية بمجازة المالية فكان العبد في مقابلة
المحردون في النفسية فالحر نفس من كل وجه والعبد نفس ومال فامتنع القصاص الدليل على الاتقان النفسية اتقاصن لبدن لا يلزم

على ان يبرأ الام عليه كاشارة ولا ولاية للعبد على ان يبرأ من ابيه كما لا يصح ان يبرأ من ابيه وجميع ما يتعلق بالولاية فعلى الام ان يبرأ من الامان سببا الاول
في النسيئة من اقلها لولاية باقتدار الماذون له في القتال لصلواته للزوجة في النسيئة من حيث يصدق من فيها فاذا امن الله سقط حق اقل
في النسيئة فلا يلزم حكم الامان ثم تعدى الى النفي لعدم تجريم فلم يكن هذا الامان من ابل لولاية فيبيع مثل شاة مبروة بال رمضان حيث يصح لانتها
ليست من ابل لولاية بل هي التزام الصوم بنفسه ولا يتم تعدى الحكم الى غيره فان قيل من لم يجر من القتال مثل الماذون له في استحقاق الرخ
اذا قاتل فحينئذ ان يصح ايمانه لما ذهب اليه محمد رحمه الله والثالث في حرمة الشركة في النسيئة ايضا قلنا قد ذكر في الديكبير العبد
اذا قاتل بغير اذن مولاه فلا يفسد في القياس لا ليس من ابل القتال وانما يصير ايمانه عند اذن المولى فيكون حاله كحال الحر في
في المستامن ان قاتل باذن الامام لم يستحق الرخ ولا فلا في الاستحسان يصرح له لانه غير محجور عن الاكتساب فيمنع منه فهو كالمأذون
فيه جهة المولى ولانه اذا جرح من قتال لدفع الضر عن المولى لانه لا يكون مشغولا بغيره المولى حاله القتال ودهما قبل فاذا فرغ من
القتال جاز له ما وصي به النسيئة ونال الضرب ثبت الاذن منه ولانه وهو بطريق القياس والاستحسان في العبد المحجور اذا اقرضه وسلم
من ابل فاذا اقرضه بغير ايمانه لم يكن مشركا في النسيئة منهم اما على وجه القياس فظاهر وكذا على وجه الاستحسان لان الشركة انما
ثبتت له بعد الفرغ من القتال لا قبله وحين ثبت الشركة لم يكن وقت الامان حين منهم لم يكن الشركة ثابتة فيكون الامان منه تعدينا
لمن المسلمين بالابطال ابتداء لان حكمهم من اس ثابت بالنظر الى السبب فكان من ابل لولاية واجاب الامام البرغري رحمه الله عنه بان
الامان انما شرع لكونه قبيلة الى القتال في المستقبل لاستعداد فيملكه من يملك الفساده في المستقبل هذا العبد الذي قاتل بغير اذن المولى
واستحق الرخ محجور عن القتال في المستقبل لانا حكمنا بصحة قتاله ورفعنا الحجر عنه في الماضي لا في المستقبل فلا يملك الايمان وهو مثل العبد
المحجور اذا اقرضه شيئا وباعه ونحوه كان تصرفه نافذا والرخ سالما للمولى لان تنفيذ تصرفه يقع محض في هذه الحالة ولكنه لو تبرع بشيء
لا يصح لان التبرع انما صار مشروفا في حق لكونه قبيلة الى التجارة في المستقبل والحج في المستقبل قائم والحج فلا يصح التبرع منه فان قيل
كيف ثبت الشركة للعبد في النسيئة وقد ثبت ان الرق ينافي بالكية المال بل لشركة ثبت المولا لان الرخ العبد يكون لمولاه
لمستحقا بالعبد كما يكون السهم الفارس مستحقا بالفارس قلنا الاستحقاق ثابت للعبد لانه السان مخاطب ولكن المولى يخلفه في ملك المستحق
كما يخلفه في ملك سائر اكسابه فيكون الشركة ثابتة نظر الى السبب بخلاف الفرس فانه ليس من ابل للاستحقاق اصلا والدليل على ان
العبد المقاتل باذن مولاه لو مات قبل الاحتراز وانضمته للشئ لمولاه اعتبار الموت من له سهم ولو مات الفرس في هذه الحالة او بعد ما
جاور له بامتنع عليه يتعدى حرره الى غيره بطريق التبع مع اقرار العبد بحجرا كان او ما ذونا بالحدود والقصاص اى بما يوجب كسود والقصاص
عليه لا على الاصل المحررة في حق الدم والحياة حتى لا يملك المولى اراقه ودمه واطراف حيوته ولم يصح اقرار المولى عليه بالحدود والقصاص
كان اقراره ملاقيما في نفسه فاصح كما يصح من الحر ولا يمنع صحة لزوم طائف ماله التي هي حق الموت لانه بطريق التبع كما بينا في الامان
بخلاف اقرار العبد المحجور بالمال حيث لا يصح في حق المولى لانه يلاقى حق النفي وهو المالهية قصد فيمنع الصحة ضرورة وجع اقرار العبد بالقتل
المستملكة ما ذونا كان او محجورا عنه تاسي وجب لقطع ملكه بغير ضمان المال وقيل في حرره العبد لا قطع عليه فيؤخذ لبيان المال في الحال
وان كان ما ذونا بعد المتع ان كان محجورا لان اقراره في حق المال ينافي حقه ان كان ما ذونا فانه ينافي في ذمته وهو متفك الجرح

في ذلك فاما في حق القطع قبل ان ينفذ والفتك بحكم الاذن لم يتنا واما الايرى انه لو اقر بان نفسه لسان كان اقراره باطلا و
 كذا اقراره بما يوجب استحقاق نفسه او جز منها يكون باطلا ووجه قولنا ان وجوب العبد باعتباره اقراره او من مخاطب باقتبا
 انه مالي مملوك وهو في هذا الموضع مثل الحر اذ اقره فيما يوجب الى استحقاق العبد كذا اقراره اقرارا لملك المولى لا اقرارا
 عليه بذلك وما يملك المولى على عبده فيه ينزل منزلة الحر كطلاق وبالاتمة صح من الماذون يعني اذا اقر العبد الماذون
 بسرقته مالي قائم بعينه في يده صح في حق المالك بالاجماع فيرد على المصدق منه لان اقراره في حق المالك لا في حق نفسه
 وهو ملك لانه من ملك المجرم فيصح وفي حق القطع صح عندنا خلافا لفرجه الشد لما من الوجوه وسئل المجتهد عن اختلاف ما
 فعند ابي حنيفة رحمه الله اقراره بسرقته مال قائم بعينه في يده يصح مطلقا فيقطع يده ويرد المال على المصدق منه وعند
 محمد رحمه الله لا يصح الا في حق المالك ولا الرد على المصدق منه وعند ابي يوسف رحمه الله يصح في حق المصدق والمال فيقطع
 يده ويكون المال للمولى وهذا اذا كذب المولى لمقال المالك اذ اقره فانه ليقطع ويرد المال الى المصدق منه بلا خلاف ووجه قول
 محمد رحمه الله ان اقراره بما يوجب عليه باطلا لان كسبه مولا له وانه في يده المولى الايرى انه لو اقره في النصب لا يصح
 فكذلك في السرقة واذا لم يصح اقراره في حق المالك بقية المال على المولى فلا يمكن ان يقطع في هذا المال لانه ملك المولى ولا
 في مال اخر لانه لم يقر بالسرقة فيه ووجه قول ابي يوسف رحمه الله انه اقرنين بالقطع وبالمال المصدق منه واقراره حجة في قطع
 دون المال فيثبت ما كان اقراره حجة دون الاخر لان احدا الحكمين منفصل عن الاخر الايرى انه قد ثبت المال دون
 القطع كما اذا شهد بالسرقة رجل عامر اثنان فيجوز ان يثبت القطع دون المال كما لو اقر سرقة مال مستهلك ووجه قول ابي حنيفة
 رحمه الله انه لا بد من قبول اقراره في حق لقطع لما بينا انه في ذلك سبق على اصل الحرية ولان القطع هو الاصل فان
 القاسم يقطع بالقطع اذا ثبت السرقة عنده بالنية ثم من ضرورة وجوب القطع عليه كون المال مملوكا بغير مولا له استحالة
 ان يقطع العبد في مال هو مملوك لمولا له وبثبوت الشيء يثبت ما كان من ضرورة كما لو باع احد التامين فاحققة الشئ
 ثم اوعى البائع نسب الدرس عنده يثبت نسب الاخر منه ويطلب عتق المشتري فيه للضرورة فكذا في المبسوط قوله
 واما في الرق ينال في ملكية المالك ولان الرق ينال في كمال الحال في اهلية الكرامات حتى ان ذمت ضعف
 برقه بحيث لم يحتل الدين بنفسها قلنا في جنات العبد خطا انه اعي العبد يصير جزا بجناية يعني يصير العبد للجنه عليه اولوية
 جزاء الجناية فيقال للمولى عليك تسليم العبد بالجناية الى وليها لان نيت الفرد بالارشاد الواجب باب اقتل ضمان هو صلة في جاز
 من وجه شيئا سبدا لان كون الخلف غير مالي ينافي وجوب الضمان على الالف وكون الدم مالا ينافي ان يهدر لوجوب الحق
 للتلط عليه فوجب الضمان صلة في جانب المتلف لانه لا يستفيد به شيئا وعوضا في جانب المتلف عليه ولكونه صلة لا يصح الكفا
 بالدية كما لا يصح به بدل لكتاتيه كما نال يجب بعد ولا يجب الزكاة فيها لا يجوز بعد القبض كانها هبة ثم كون هذا الضمان
 صلة يمنع الوجوب على العبد لانه ليس باهل لا صلة ولهذا لا استحقاق عليه صلة لا قارب ولا يملك ان يهب شيئا وهو مفسر قوله
 لان العبد ليس من اهل ضمان بال ليس بال فاذا لم يمكن ايجابه عليه لكونه صلة ولا عاقلة له بالاجماع ليجب عليهم ولا يكره
 اهدار الدم حبل الشرع رقبته العبد مقام الارش حتى لا يكون الاستحقاق على العبد ولا يصير الدم هدارا ايضا اذا الاصل

[illegible]

مقدار ما يورثه لكل واحد من هؤلاء كما قال الله تعالى لا تدرون ايهم اقرب لكم نفعا او لقصد من مضارة البعض كما وقعت الاشارة الى من في
 قوله تعالى في غير مضار وكان هذا النسخ تحريك كسح القبلة الى الكعبة بطل ذلك اي العباد العبد لهم من كل وجه ويمكن ان يجعل هذا جوابا لسؤال
 ويهين يقال لما اجابنا لشرح له الايصاء بالثلاث واستخلصه للمريض كان ينبغي ان يجوز الايصاء به في تلك الوارث لعدم تعلق حق الورثة به
 كما جاز للاجنبي وكما تورسب شيئا من ماله لبعض ورثته في حالة الصحة مع ان الشرح شرح في حق المريض الوصية لئلا يعلق له تعالى كتب عليكم
 اذا حضر احدكم الموت الاية لكن الشرح لما تولى ايصاء الورثة بنفسه ونسخ ايصاءهم بطل ذلك من كل وجه صورته ومضى حقيقة وشبهة ان
 الشرح لما جره عن ايصاء النفع الى واريته من ماله في هذه الحالة صارت صورته اتصال النفع وبنيانه وحقيقته وشبهته سواء لان الصورة وشبهته
 كحقيقة في موضع التمسك اشبه هذه الاشياء اتصال الصورة مع المريض من الوارث شيئا من اعيان الشركة فانه لا يصح اتصاله عند الحقيقة
 وصلا الله سواء كان يمثل القيمة او لم يكن وحدهما يصح مثل القيمة لانه ليس في تصرفه البطلان من الورثة عن شيء مما يتعلق بمقتضى وهو الماله في ملك
 الوارث والا جنى فيه سواء وبالحقيقة رحمه الله يقول انه اثر لبعض ورثته عتق من اعيان ماله بقوله وهو محجور عن ذلك الحق سائر الورثة
 فلا يجوز كما لو اوصى بان يعطى احد ورثته هذه الدار بنصيب من الميراث وهم الان من الورثة كما يتعلق بالمالية يتعلق بالعين فيما بينهم حتى
 لو اراد بعضهم ان يجعل شيئا لنفسه بنصيب من الميراث لا يملك ذلك بدون رضا سائر الورثة حكما انه لو قصد اتيار البعض شيء
 من ماله رد عليه قصده فذلك اذا قصد بالعين فكذا انك ستنتج بغيره منه مثل القيمة باكثر عتق ان البيع من الوارث ايصاء له من
 من حيث انه اتيار له بالعين وان لم يكن ايصاء بمعنى لا يستر او العوض منه بقصته عقدا معاوضة فذلك لا يصح ومثال الايصاء بمعنى
 الاقرار بدين المريض اقرار بدين او دين الوارث لا يصح عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لان في اقراره لبعض الورثة تهمته الكذب
 او من اخايزان يكون غرضه في هذا الاقرار ايصاء مقدارا للمال المقر به الى الوارث بغير عوض فيكون وصية من حيث المعنى والكلان
 اقرارا بصورة فيكون حراما لان شبهة الحرام حرام وكذا لم يصح اقرار المريض باستيفاء دينه الذي له على الوارث منه وان لم يصر الوارث
 الدين في حال صحة المقر لان هذا ايصاء له بالدين من حيث معنى فانما تسلم له بغير عوض وروى عن ابي يوسف رحمه الله انه اذا
 اقر باستيفاء دين كان له على الوارث في مال الصوري يجوز لان الوارث عاقل في الصحة فقد استحق براءة ذمته عند اقراره باستيفاء
 الدين منه فلا يتغير ذلك الاستحقاق بمرضه الا يري انه لو كان دينه على اجنبى فاقرا باستيفاءه في مرضه كان صحيحا في حق غرضه للصحة
 كما يقول اقراره بالاستيفاء في الصحة لا يحصل اقراره بالدين لان الدين لا يفتنى باستيفاءه وكان هذا ينزله الاقرار بالدين فلا يصح بخلاف
 اقراره بالاستيفاء من الاجنبى لان المنع هناك بحق غرضه للصحة وحق الغرض عند المرض لا يتعلق بالدين وانما يتعلق بما كان مستقرا
 ويؤسسه منهم فلم يصح اقراره بالاستيفاء محلا لتعلق حقهم به فانما حق الورثة فيستحق بالعين والدين جميعا لان الوارثه خلافا
 والمنع من الاقرار للوارث انما كان بحق الورثة فاقرا به بالاستيفاء في هذا الاقرار بالدين لانه ايصاء في محله هو مشغول بحق الورثة
 فلا يجوز مطلقا كما في المبسوط ومثال الحقيقة ظاهر ولهذا لم يذكره الشيخ رحمه الله ومثال شبهة فهو ما اذا باع المريض المحظوظ البعيدة
 بالروية او الفضة البعيدة بالروية من واريته فانه لا يجوز لان فيه شبهة الوصية بالجودة اذ عدوله عن خلاف الكسب الى الكسب على
 على ان غرضه ايصاء منفعته الجوده اليه فانما لا يتقوم عند المقابلة بخمسها فتقومت الجوده في حقه وقعا للضرر عن الورثة فانما
 تعلق بالاصل والوصف جميعا كما تقومت في حق الصغار ونفعا للضرر عنهم فان الاب او الوصى لو باع مال الغير من نفسه من غير

فيقوم الجوده فيه حتى لم يحركه بيع الجيد من مال بالرومي من جنبه اصلا كذا هنا الا يرى ان المرعي لو باع الجيد بالرومي من الاسبغ
 يعتبر خروجه من الثلث ولو لم يكن الجوده مستقرة بجاز مطلقا كما لو باع شيئا بمثل القيمة قوله واما الحيض والنفس فكذا الحيض في الشهر
 ومن يقضه حكم المرأة المسلمة عن الرأ والخصه واخره بقوله رحم المرأة عن الرعاف والدماء الخارجة عن اجزاعات وعن دم
 الاستحاضة فانه دم عروق لا رحم وبقوله السليمة عن الرأ وعن النفس فان النفس في حكم المرفقة حتى اعتبر قصرها من الثلث
 وبالخصه عن دم تراد من سبه وون ثبت تسع سنين فادليس يعتبر في الشرح والنفس الدم الخارج من قبل المرأة معقبه لاداة
 فانها لا يغير كذا الالهة للالهية الوجوب ولا الهية الاداء لانها لا تخلان بالهية ولا بالاعتل والتميز يزداد بالقدره البدن فكان ينبغي
 ان لا يسقط بها الصلوة كما لا يسقط الصوم لكل الطهارة عن الحيض والنفس شرط الجواز او الصوم تصار بخلاف القياس اذ
 الصوم يتاوى مع السحرة وبجناية بالاتفاق فيجوز ان يتاوى مع الحيض والنفس لو لا النفس وهو روي انه عليه السلام
 قال الخائف من الصلوة والصوم في ايام اقترانها بالجواز الصلوة قياسا فانه لا يتاوى مع الاحداث والامناس فيقوت
 الاداء بها اى بسبب وجوب الحيض والنفس لقوات شرط الاداء بها في قوات الشرط فوات الشرط وفي قضاء الصلوة
 خرج لقضاء نفقاته مدة الحيض والنفس فان الحيض لما لم يكن اقل من ثلثة ايام وليا ليا كانت الواجبات داخله في
 هذا التكرار لا محالة والنفس في المعادة اكثر من مدة الحيض فقضاء الواجبات فيه الفضا وهو مستلزم للخرج الذي
 وهو من نوع شرعا فذلك يسقط عن السحرة والنساء اصل الصلوة ولا يخرج في قضاء الصوم لان الحيض لا يزيد على
 عشرة ايام وليا ليا فلا يتصور ان يستغرق وقت الصوم وهو الشهر فلم يسقط اصل الصوم اى اصل وجوبه عن وقت السحرة
 وان سقط ادائه عند كمن اعصى عليه ما دون يوم ولية فان قلت ينبغي ان يكون النفس مستقلا لقضاء اذا استوفى
 كما كان مستقلا لقضاء الصلوة قلنا حكمه ما خود من الحيض في الصلوة والصوم فلما لم يكن الحيض مستقلا للصوم لوجه كان
 حكم النفس كذلك وان استوعب الشهر لما سقط الحيض الصلوة لا محالة اسقطها النفس ايضا وان لم يستوعب اليوم
 والليلة وكذا وقوعه في وقت الصوم من النوادر فلا ينبغي الحكم عليه كالاعمال اذا استوعب الشهر بخلاف الصلوة
 فان وقوعها في وقت الصلوة من اللوازم فانه في اسقاط القضاء ولا يلزم عليه الجنون فانه يسقط القضاء عند
 استغراق الشهر وان كان وقوعه في وقت الصوم من النوادر ايضا لان الجنون مقدم الالهية اصلا فكان القياس
 فيه ان يسقط وان لم يستوعب الا اذا شركناه بالاستحسان اذ لم يستوعب كما بينا فاما النفس فلا يحل بالالهية فلا يلزم
 سقوط القضاء كذا في بعض الفوائد قوله واما الموت فكذا الموت عند الحيوة لانه امر وجودي عند اهل السنة لقوله تعالى
 خلق الموت والحيوة ولذا قيل تفسير الموت بزوال الحيوة تفسير بلاذسته لانه لما كان عند الحيوة يلزم من وجوده زوال
 الحيوة ولما كانت الحيوة من اسباب القدرة كان الموت موجبا للعجز لا محالة لقوات الشرط ولذا قال لانه عجز عن
 اى ليس فيه جهة القدرة لوجه واخره به عن المرض والرق والخصه والجنون فان العجز بهذه العوارض متحقق ولكنه ليس
 نجا لصول بقا حجة قدرته منها للعبد بخلاف الموت ثم الاحكام المتعلقة بالميت احكام الدنيا واحكام الآخرة واما احكام
 الدنيا فاقسامها اربعة منها ما هو من باب التكليف كوجوب الصلوة والصوم ومنها ما شريعه عليه لمحا به غير وهو انواع

ومنها ما شاع لمحاكمة ومنها ما لا يصلح لقضاء حاجته فتقوله ليقطع اسمك بالموت ما هو من باب التكليف بيان القسم الاول من احكام الدنيا
 وانما يسقط لان التكليف بعد القدرة فاذا تحقق العجز اللازم الذي لا يرجع زواله سقط التكليف فموت وتولد لغوات
 تعرضه وهو الاداء عن اختيار اشارة الى هذا المعنى ثم هذا الغرض بالنسبة الى المكلف من حيث الظاهر فاما بالنسبة الى
 صاحب الشرح فالمقصود من التكليف تحقيق الاتية ليتبين اصله على ما علم من بقاء اختياره لا يتبدل بين ان يفعل باختياره فيشأب بين ان يفسد
 باختياره فيما نسب عليه ولذا اى لغوات هذا السر من وهو الاداء عن اختياره ان الزكوة يسقط عن الميت في
 حكم الدنيا حتى يجب ادائها من التركة خلافا للشافعي رحمه الله بناء على انه الفعل هو المقصود في حقوق الدنيا
 عندنا وقد فات وعند المال هو المقصود دون الفعل حتى لو نظر الفقير بمال الزكوة كان له ان يأخذ مقدار الزكوة
 وسقطت الزكوة به عند كفايته دين العباد وعندنا ليس له ولاية الاخذ ولا يسقط به الزكوة على ما عرف وكذا حكم
 سائر القرب في السقوط لغوات الاداء عن اختياره وانما يفي عليه لما ثم لا يخسر لان الاثر من احكام الآخرة وهو محذور
 بالاحياء في تلك الاحكام قوله وما شاع عليه لما جده غيره بيان القسم الثاني وهو لا يتخلو من ان يكون متعلقا بعين
 او لم يكن فان كان متعلقا بعين كماله في المرحوم والمستاجر والمضروب والبائع والودعية يبقى بقاءه اى بقاء العين
 على ما يدل المعين لان فعل العبد في العين غير مقصود اذا المقصود في حقوق العباد هو المال والفعل تبع لتعلق
 حوائجهم بالاموال فيبقى حق العبد في العين بعد الموت من كانت العين في يده لحصول المقصود وان مات الفعل
 وان لم يكن متعلقا بعين بل كان متعلقا بالذمة فلا يخلف من ان يكون وجوب بطريق الصدقة كالنقطة او لم يكن كالدية
 او واجبة بالعداوة فان كان دينا لم يبق بغير الذمة حتى ينضم اليه اى الذمة على ما يدل المذكور او الضمير الى
 الجبر وما يوجب الذمة وهو ذمة الكفيل لان ضعف الذمة بالموت فوق ضعفها بالرق لان الرق يرجي زواله
 فالحال بالاعتاق لانه امر مندوب اليه والموت لا يرجي زواله عادة فلما لم يحتمل ذمة العبد الدين بدون انضمام
 مالية الرقبة والكسب اليها لضعفها لا يحتمل ذمة الميت بالطريق الاولى قوله ولذا اسس ولان الذمة لا يحتمل
 الدين بنفسها قال ابو حنيفة رحمه الله ان الكفالة عن الميت المكفلس لا تصح اذ لم يبق كفيل لان الذمة لما جازيت
 او ضعفت بالموت بحيث لا يحتمل الدين بنفسها صار الدين كالساقطة في احكام الدنيا لغوات محله والدليل عليه ان
 ثبوت الدين وجوده يعرف بالمطالبة ولذا افسر الدين بانه وصف شرعي يظهر اثره في توجيه المطالبة بسقطت المطالبة مبهمة الاستحالة
 بمطالبة الميت بالدين وعدم جواز مطالبة غيره اذ لم يبق مال يؤمر الولد والوصى بالاداء منه ولا كفيل يطالب بالكفاية
 شرحت الالتزام بالمطالبة بما على الاصل لا الالتزام اصل الدين فلا عدست المطالبة منها لم يصح التزامها بعد سقوطها
 الا يرجع ان هذا الدين في حكم المطالبة دون دين الكتابة اذ المكاتب يطالب بالمال وان لم يحبس فيه وهناك لا يصح
 الكفالة لتاويتها الى ان يكون على الكفيل ازيد مما على الاصل فهنا اولى عن ان لا يصح لاسخا فودى الى ان
 يلزم على الكفيل بالدين على الاصل اصلا بخلاف العبد المجور لغير بالدين ثم التكليف عنه رجل تصح وان لم يكن العبد مطالبا
 به لان ذمة العبد في حق نفسه كاملة لانه حي عاقل بالغ مكلف فيكون محلا للدين والمال لية ثابتة او فيصور ان يصدر

المولى فيطالب به المال ويتصور ان يعقده المولى فيطالب بعد الحق فلا تصورات المطالبة في الحال وفي ثاني الحال ليست المطالبة
 مستحقة عليه فيصح التزامها بقدر الكفالة ثم اذا صحت الكفالة يؤخذ الكفيل به في الحال وان كان الاصيل غير مطالب به لان
 اختيار المطالبة عن الاصيل مع توجيهها بعدد عدمه في حق الكفيل كمن كفل بدين عن مفلس من يؤخذ الكفيل به في الحال وان لم
 يؤخذ الاصيل به لان العذر المؤخر هو الا فلاس نخشع بالاصيل بخلاف ما اذا كفل بدين مؤجل على الاصيل حيث
 لا يطالب به الكفيل قبل حلول الاجل لان المطالبة قد سقطت عن الاصيل بسبب القضاء والاجل فلا يقدر الكفيل على التزامها حاله
 قوله وانما خصت اليه المالية جواب عما يقال لما كنت ذمته في حقه ينبغي ان لا يجب ضم مالية الرقبة اليها لا احتال الدين
 كما في حق المحتال انما خصت مالية الرقبة بسبب ذمته لاجل احتال الدين في حق المولى العيّن استيفاء الدين من المالية
 التي في حق المولى اذا ظهر الدين في حقه لان الذمة ليست بكاملة في حق العبد وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي
 رحمهم الله يصح الكفالة عن الميت وان لم يخلف الا ولا كفيل لان الدين واجب عليه لعبد موته اذا لموت لم يشرع
 من باب الحقوق الواجبة وسببها لها وهو واجب التسليم والايفاء موصوف بان مطالبها له في حياته ولما لا يطالب به
 الا خسران بالاجل ولو ظهر له مال يطالب به في الحال ولو تبرع احد عن الميت بالاداء وثبت حق الاستيفاء وهو فوق
 المطالبة اذا لا استيفاء هو المقصود فلا كان حق الاستيفاء باقياً علم ان المطالبة مملوكة له ايضا الا انه حرم عن المطالبة
 لا فلاس الميت وعدم قدرته على الاداء والعجز عن المطالبة لا يمنع صحة الكفالة كما لو كفل عن من مفلس ومجنون لا نسلم
 ان هذا الدين مطالب به في احكام الدنيا لان عدم المطالبة المعنى في المحل هو ضعف الذمة وخراجه فيكون الدين
 غير مطالب به بمعنى فيه وهو سقوط لعدم المحل لا العجز بالمعنى فينا كما لذم ليس له سعة احد دين لا يمكن له المطالبة بالدين
 لعدم الدين لا العجز فيه عن المطالبة كذا هو بخلاف الكفالة عن المفلس الحي فان الذمة كاملة متحالة للدين بنفسها فيبقى الدين مستحق
 المطالبة المفلس فيه وما عندنا بيمينه رحمه الله ولان الا فلاس لا يحقق عنده فيصح الكفالة قوله وان كان شرع عليه
 بطريق الصلة ابي كان ما وجب عليه الحاجة الغير شرعية عليه بطريق الصلة كنفقة المحارم والزكاة وصدقة العطر ونحوها
 بطل بالموت لان ضعف الذمة بالموت فوق ضعفها بالرق والرق يمنع وجوب الصلوة بالموت به اولى الا ان يؤخذ
 فيصح من الثلث لان الشرع جوزه تصرفه في الثلث نظراً له ويلحق الوصية راجع اليه فيجب انظر اليه قوله واما الذي ايسر
 الحكم الذي شرع للعبد وهو قسم الثالث من بناء على حاجته لان العبودية لازمة للبشر بحيث لا يتصور زوال هذه الصفة
 عنهم اذ هي ثابتة فيهم بكونهم مخلوقين محدثين بخلق الله تعالى واحداً من العبودية مستلزماً للحاجة لا تخالف في سعة العجز
 والافتقار فشرعت لهم من المرافق ما يندفع به حوائجهم والموت لا ينافي الحاجة لا تخالف في العجز الذي هو دليل
 النقصان ولهذا قيل الحاجة نقص يرفع بالطلب ويجبر به ولا يجوز فوق الموت فعرفنا ان الموت لا ينافي الحاجة
 فيبقى له ابي للميت مما كان مشروعا لحاجته فيقتضى به حاجته ولذلك اسي ولا يفتى انا فيقتضى به حاجته قدم جاز به سعة
 ولونه لان الحاجة الى التجديد اقوى منها الى قضاء الدين فوجب تقديم التجديد على قضاء الدين الا يرمى ان لباسه في حاله
 المحيوة مقدم على حق الغرام حتى لم يكن له ان يزعوا ثياباً به لباس حاجته اليه فكذا العبد المات وانما يقدم التجديد على

الدين اذا لم يكن حق للغير متعلقا بالعين فاما اذا متعلقا بها كما في المستاجر والميراث والشرع فيسبل القبض والعيد الجاني ونحوه فانما يجب التعلق
 بالعين او من حصرها اسل التجهيز لتعلق حقه بالعين بغيره كذا في قوله وانما تقدم قضاء الدين على الوصية لان الحاجة اليه
 اسن منها الى الوصية لانه واجب والوصية بغيره فكان اسقاط الواجب اهم من التبرع ولان الدين عاقل بين وبين رحمة ربك انما تقتضيه
 بالسنة وكان النظر في تقديمه على الوصية ثم وصايا من ثلثه وانما قدم وصاياه على الميراث اذ لم تجاوز الثلث لان الشرع نظر له
 فقطع حق الميراث عن الثلث لحاجة الى تدبيره ما فرط في عيونه وبذلك الحاجة اقوى من الحاجة الى خلافة الميراث عند المال
 مقدم الوصية على الميراث كيف وقد نص عليه بقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين ثم وصية اي ثبت الميراث بطريق الخلافة
 عن الميت لان حاجته الى من يخلفه في امواله بعد موته وخروجه عن اهل البيت الملك باقية فاقام الشرع اقرب الناس اليه مقامه ليكون
 امتناعه بملك الميت بمنزلة امتناعه بتفسيده واليد اشير لقوله عليه الصلوة والسلام لا يجمع وراثتك اخنا وخيرته ان مدحهم عالية فيكفون
 الناس وقوله نظرا له متعلق بالجميع ان ثبتت هذه الحقوق على الترتيب المذكور نظر له لانه النفع راجع اليه في الكل كما في قوله
 وللهذا اي ولبقا ما يقتضي به الحاجة فثبت الكتاب بعد موته المولى بلا خلاف لان صحة الكتابة باعتبار ملكية لصير متعلقا بحصول
 له البدل مع ذلك بمقابلة فوات ملك الرقبة وحاجة الى الاصرين بعد الموت باقية لانه يحتاج الى حصول الاحتياج منه بعد الموت
 يحصل الولاء له ولتخلص به من العذاب كما جاءت بالسنة ويحتاج ايضا الى حصول بطل الكتابة على ملكه ليستوفي منه ديونه فيخلص
 من العذاب ايضا ولذلك بقيت الكتابة بعد موته المولى وبقيت بعد موته الكاتب عن ربنا عندنا فتودى كتابة منه وبحكم موته
 في اخر حيزه من اجزاء حيوته حتى يكون ما بقي ميراثا لورثته ولحق اولاده المولودون والمستردون في حال كتابته وهو من كتب
 وابن مسعود قال زيد بن ثابت نفي عن الكتابة بموته والمال كله للورثة وبه اجماع الشافعي لانها لو ثبتت انما بقي ليعطى الكاتب بوجه
 البدل الى المولى اذ المقصود من العقد في جانبه تحصل الحرية والحيث ليس يحمل العتق ابتداء لما في العتق من احدا بقرعة المالكية ولكن
 لا يتصور في الميت ولا يجوز ان يستند العتق الى حال حيوته لان التعلق بالشروط يسبق الشرط وفي استلزامه الى حال حيوته اثبات التيق قبل
 وجوب الشرط وهو الاولاد وهذا بخلاف ما اذا مات المولى لان بعد الموت القول ببقاء الكتابة ممكن لان حمل العقد قائم قابل للعتق والمولى انما
 يصير متعلقا عند ادائه البدل بالكلام السابق وذلك قد صح ولزم في حال الحيوة فموت لا يبطل الكتابة فلما العبد فعل العتق وانما يحتاج الى محليته
 المتصرف حال نفوذه وثبوت حكمه وقد بطلت محليته فيبطل الحكم ونحن نقول الكتابة عقد معاوضة وتمليك على سبيل الاستحقاق والالزام فان
 الكاتب ملك بهارة تصرفه من حيث الاكتساب ومكاسبه من حيث العيد والتصرف ايضا على سبيل الالزام وثبت للكاتب بالملك حتى ان يكون
 الكتابة من ملكه فغيره به نفسه وعمرته كما ثبت لالملك حتى ان يقتصر فتمت ملكه في اصل المال وهذه المالكية ثبتت للكاتب لحاجة اسل احتراز
 نفسه وصيرورة متعلقا بواسطة هذه المالكية بواسطة الثابتة بهذا العقد سرعت لحاجة الى ملك البدل وصيرورة متعلقا بواسطة
 وراثة وحرارة الولاء الذي صار التعلق بمنزلة الولد وحاجة الكاتب اقوى الخراج لان الحرية راس مال الحق في احكام الدنيا
 اذ الرقيق في حكم الاموات والماله ليل على كونهها اتوى الخراج انه ندب في هذا العقد الى حطة بعض البدل بقوله خبر ذكره واتوهم من
 مال الله الذي من انكم ليكون اقرب حصول المقصود وهو العتق ثم ما ثبت ملكية المولى يعني بعد موته لحاجة اسل ملك البدل
 ونسبة الولاء اليه بصيرورة متعلقا فلان يبقى ما ثبت له كاتب من المالكية بعد موته لحاجة اسل حصول الحرية كان اولي لان

حاجة إلى الحصول على الموت فوق حاجة مولاه إلى الولاد ولا يقال لو قيل ببقاء المالكية المكاتب لزعم القول ببقاء مملوكية إذا المكاتب
 حيا بقي عليه درهم ولا يمكن القول به بعد الموت لأن البقاء المالكية بمعنى الكراية والكرامة في البقاء المملوكية لأنها ينبغي من
 الخذل والموان ما خال لم يبق المملوكية لا يتصور أن يصير متقاعا بعد موته فيفسخ الكتابة لأن القول ببقاء المملوكية تبع لبقاء المالكية
 لأن لما قلنا ولا يمكن ذلك إلا ببقاء مملوكية ومحمية المنصرف إلى وقت الاداء فيبقى المملوكية شرط لتحقيق المالكية وليس سبب
 مقصودة بالبقاء إنما المالكية هي المقصودة لكن من شرط لبقاء بقاء مملوكية ليكن انزال العتق فيها لتحقيق المالكية والشروط
 اتباع فقيها ما تبعوا لما ثبت أن المملوكية باقية من وجه حكمتا بنفوذ العتق لوجود شرطه وتقررت به المالكية التي استفادها
 بالعقد وإذا ثبت استندت إلى آخر أجزاء حيوة لأن الارث يثبت من وقت الموت فلا بد من استمرار المالكية والعقود
 المترتبة على وقت الموت كما سبغ جانب المولى ثبت ملك البديل عند القبض ويستملكه إلى حال حيوة فذلك منها حق له
 وقتنا خلف على قول بقيت اى وبقاء ما يبقى به الحاجة فثبتت الكتابة وقتنا ان المسراة أفضل له وجه بعد الموت في
 حدتها لان النكاح في حكم القائم للحاجة ما لم تنقص العدة لان ملك النكاح لا يحتمل التحول إلى الورثة فيبقى موقوف على
 الزوال بانقضاء العدة كما بعد اطلاق الرجم ولو ارتفع النكاح بالموت فقد ارتفع إلى خلف وهو العدة وهي حق النكاح
 في مقام حقيقة في البقاء حل المس والنظر كيف وقد قالت عائشة لو استقبلنا من امرنا ما مت بنينا فحصل رسول الله ﷺ
 يعني لو علم ان رسول الله عليه السلام يحصل بعد الفوات لما حصل النساء وتجدد المرأة إذا ماتت حيث لم يكن لزوجها ان ينسبها
 خلافا للشافعي لان النكاح بموته ارتفع بجميع علته فلا يبقى حل المس والنظر كما لو طلقها قبل الدخول بها وذلك لان المرأة
 مملوكية في النكاح وتطلبت اهلوية المملوكية حقيقة بالموت اذا لم يبق محلا للتصرفات المخصوصة بالمملوكية ولا يمكن البقاء بها بعد
 فوات المحل بالموت لعدم الحاجة إلى البقاء بالنظر إلى الاصل لانها لم تشرع لحاجة المملوك اليها بل شرعت حقها عليها فلو بقيت حتى
 نصارت حرة ولان الحاجة منها إلى الفصل وهو من باب التجدد فالبقاء مملوكية لهذه الحاجة يؤدي إلى اعتبارها لاثبات فروعها
 وهو قاسم بخلاف المالكية فانها شرعت للحاجة فيجوز ان يكون بقاءها بعد الموت عند بقاء محل الملك للحاجة قوله ولما اى ولما
 ذكرنا ان ما شرع للعبد يبق بعد موته بقدر ما ينقضي به حاجة تعلق حق المقتول بالدية اذا قلب القصاص بالاعلم او يعفو
 البعض بالثبوت حتى تقضى منه ديونه وتنفذ وصاياه ويجري فيه سهام الورثة والكان الاصل وهو القصاص ثبت للورثة ابتداء
 لا لاقتول ذلك لان القصاص ثبت شرعا لكونه التبعي لعدم ورده لا بقاء الحيوة على الاولياء بدفع شر القاتل والميت لم يبق اهل
 لهذه الاشياء ولا حاجة له اليها وانما يجب عند القصاص حاجة المقتول وعند الفقهاء حاجة لا يجب له الا يصلح لقصاص حوائج من تجهيزه
 وقضاء ديونه ونفذه وصاياه والقصاص لا يصلح لهذه الحوائج اطلاقا واجبا في حق الاولياء من وجه لا تنفذهم بحيوته بالاستيناس
 ولا تنصاريه على الاعداء والانتفاع به عند الحاجة فوجب القصاص للورثة ابتداء لانه ثبت للميت ثم ينقل اليهم كما ينقل سائر الحقوق
 لمحصل منفعة أشقى لهم دون الميت ولو وقع الجناية على حقه ولكن السبب لعدم الميت لان السلف لنفسه وحيوته وقد كان منتفعا
 بحيوته أكثر من انتفاع اوليائه بانه كانت الحماية واقعة على حقه فينبغي ان يجب القصاص له من هذا الوجه لكنه لما خرج عند ثبوت الحكم عن
 اهلوية الوجوب له وجب ابتداء للمولى القائم مقامه على سبيل الخلافة كما ثبت للملك المولى في كسب عبده المأذون لما ابتداء على سبيل الخلافة

عن العبد وكما ثبت الملك للموكل ابتداء عند تصرف الوكيل بالشراء خلافة عن الوكيل ويؤيده قوله تعالى ومن قتل ظلوما فقد
 جعلنا لولييه سلطانا إن ابتداء ثبوت القصاص للولي القائم مقام المقتول ولهذا صح عفو الوارث قبل موت المبرور وتغفو لمبرور
 أيضا استحقاقا لأن العفو مندوب اليه فيجب تصحيحه بقدر الامكان فهذا معنى قوله القصاص ثبت للورثة ابتداء بسبب العقد للموت
 وبهذا إشارة إلى القسم الرابع من الاقسام المذكورة وانما ثبتت الورثة ابتداء كان ينبغي ان يكون المال عند القتل بالملوثة
 ابتداء من غير ان يثبت للميت فيه حق من غير ان يجزى فيه سهام الارث لان اختلف الالفارق الاصل في الحكم لان اختلف
 حوائج الميت من التجهيز وقضاء الديون وتنفيذ الوصايا فاجل مورثا كسائر التركة حتى تقدم حقوق الميت فيه على حق الورثة ويجوز
 عند ضرورة تغذر القصاص كانه هو الواجب الاصل في اختلف يجب بالسبب الذي يجب به الاصل والسبب وهو القتل انعكاسا للميت
 فيستند وجوب اختلف اليه وصار كانه هو الواجب بهذا القتل كالدية في القتل اختلف اراد كان الاصل في القصاص ان يثبت
 ايضا لانه واجب بمقابله تقويت دمه وحيوته الا انما ثبتناه للورثة ابتداء للمانع وهو انه لا يصح كحاجة الميت بعد انقضاء حيوته
 وان درك الثار الذي هو المقصود الاصل حاصل للورثة لا للمقتول في اختلف عدم هذه المانع فحصل موردنا فارق اختلف
 الاصل اختلف حالها وهو ان الاصل لا يصلح دفع حوائج الميت ولا يثبت مع الشبهة واختلف يصلح لذلك وثبتت مع
 الشبهة واختلف قد تفارق الاصل عند اختلاف احوال كالتميز بقارق الوضوء في اشتراط الغنية اختلف حالها وهو ان المار بنفسه و
 التراب ملوث فكذا ههنا قوله واما احكام الآخرة وهي اربعة احكام اوجب له على الغير من الحقوق المالية والمطامير
 التي ترجع الى النفس والعرض وما يجب عليه من الحقوق والمطامير وما يلقاه من ثواب وكرامة بواسطة الايمان واكتساب
 الطاعات واخيرات وما يلقاه من عقاب ملامة بواسطة المعاصي والتقصير في العبادات وله في جميع هذه الاحكام حكم الدنيا
 لان القبر للميت في حكم الآخرة كالحرم للمار والمهاد للطفل في حق الدنيا من حيث ان الميت وضع فيه للخروج وللحق ابعده
 الفناء والاحكام الآخرة فكان عليه حكم الاجار فيما يرجع الى احكام الآخرة كما ان للجنين حكم الاجار فيما يرجع الى احكام الدنيا
 روضة دار اسي بنور روضة دار اسكان من اهل الكرامة والثواب او حضرة نار ان كان من اهل المشقاوة والعقاب فيجوز ان يقال
 ان يصيره لنا روضة بكرمه وفضله وان يعذبنا من فتنه القبر وعذابه بمنه وطول ان الكرم لمنعم والريان ذو اللطف فعد الفضل الاحسان
فصل في العوارض المكتبة قوله واما اجمل فكذا قيل اجمل اعتقادا لشيء على خلاف ما هو به واعتراض عليه بانه ستة اقسام كون
 المعلوم مستندا او اجمل تحقيق بالمعروف كما يتحقق بالموجود او كون المعلوم غير داخل في اكل وكلامها فاسد فحينئذ
 تضاد العلم عند احتمال وتصوره واحترز عن الاشياء التي لا علم لها فانها لا تؤمنف باجمل لعدم تصور العلم فيها وان لا يفتح
 في الآخرة اصلا ذكر في بعض الشروح انه انما قيل بقوله في الآخرة لانه اختلف في ديانته ان كان ناسيا في اعتقاده حكما من الاحكام علم
 خلاف ما ثبت في الاسلام في احكام الدنيا فقال ابو حنيفة رحمه الله انما تصلح رافعة للتعرض ودفع دليل الشريعة في الاحكام
 احتملت التغيير مثل حرمة الخمر وكبح الحرام ونحوهما حتى ان اعتقاد يصلح ودفع دليل الموجب للحرمة فاما في حكم الاجمل التبدل فلا
 حتى انه لا يعطى للكفر حكم صحة بحال كذلك قال ابو يوسف رحمه الله الا انها فرق بين الخمر وبين كبح الحرام على ما عرفت فاما
 في اصول الفقه فيحظر الاسلام ويحتمل انما قيل به لانه لا يباي جمل عندنا في احكام الدنيا بان التزم عقد الدية فان جمل جسد يذبح

عذاب القتل في الدنيا وان لم يرفع عنه عذاب الآخرة قوله لا نكاسية وجودها الا كذا الا انكار بعد حصول العلم ووضوح الدليل
قال الله تعالى وجمدا وبها واستيقنتها انفسهم ظمأ وعلا وذن هذا قيل لو جهل القاضى المدعى عليه بعد دعوى المدعى انما هو
تقريباً بما اجاب يكون اقراراً بالكفر بعد ظهور الدليل لان الايات الدالة على وحدانية الصانع جل جلاله كمال قدرته
خطية الوهية لا تعد كثرة ولا يخفى على من لا يفتى عن رب كما قال ابو القاسمية شعراً فيجب كيف يعصى الاله له ام كيف يحجب
ففى كل شئ له آية وله تدل على انه واحد منه وكذا الدلائل على صحة رسالة الرسل من المعجزات القاسية فالحج الباسية طاسية
مجبوتة في زمانهم لا وجه الى مدعى انكارها وقد علمت تلك المعجزات بعد انقراض زمانهم بالتواتر فربما بعد قرن الى يومنا هذا كان انكارها بمنزلة
انكار المعجزات فكذلك لم يحل جهل الكافر عذراً لآخر جهل جهل هو مدعى جهل الكافر لانه لا يصلح عذراً في الآخرة ايضا وهو جهل صاحب
في صفات الله عز وجل مثل جهل المعتزلة بالصفات فانهم انكروا حقيقة تلوهم انه تعالى عالم بلا علم قادر بلا قدرة سمع بلا سمع بصير بلا بصيرة
وكذا في سائر الصفات ومثل جهل المشبهة فانهم قالوا يجوز حدوث صفات الله عز وجل وزوالها عنه كمشبهين الله تعالى بخلفه في
صفاته وفي النوع من جهل باطل لا يصلح عذراً في الآخرة لانه مخالف للدليل الواضح الذي لا شبهة فيه سمعاً وعقلاً انا السمع لقوله تعالى
ولا يحيطون بشئ من علمه الا بما شاءوا انزل يعلم ان الله عز وجل ذو القوة المتين ان الله عز وجل فضل على الناس الى غير ما من الآيات
فانما تدل على ان الله تعالى صفات هي معان ودرار الذات واما العقل فهو ان المحررات كما دلت على وجود الصانع جل جلاله
ولت على كونه تعالى قادراً سمعاً عالماً بصيراً فيجب ان يكون له حياة وعلم وقدرة قمع وبصيرة وان يكون هذه الصفات معان ودرار
الذات اذ يحل العقل ان يحكم العالم لا علم له وحى لا حياة له وقادر لا قدرة له ولا يفرق بين قول القائل ليس بعالم وبين قول لا علم له
كذا في جميع الصفات وقد عرف بدلالة العقل ايضا ان ما هو محل حوادث حادث فلا يجوز ان يكون صفاته تعالى حادثاً في
حدث الذات الذي هو محل ثبوت الدليل الواضح الذي لا شبهة فيه انه تعالى موصوف بصفات الكمال منزوع عن النقص والزوال وان صفاته
قائمة بذاته وليست باعراض تحدث وتزول بل هي ازلية لا اول لها ابدية لا آخر لها محان ما ذهب اليه من الالهوا باطلا وجهل العبد
الدليل فلا يصلح عذراً في الآخرة وكذا جهلهم بالحكام الآخرة مثل جهل المعتزلة بسؤال المنكر والتكبر عذاب القبر والميزان والشفاعة لآل
الكبار وجواز العفو عما دون الشرك فحواجز اخراج اهل الكبار الموحدين من النار وانكارهم اباها ومثل انكارهم خلود النار وحيث
واللهما جهل باطل لان الدلائل والنطقة بهذه الاحكام من الكتاب والسنة كثيرة واضحية لا يخفى على من تأمل فيها عن صفات
فاجعل بها لا يكون عذراً في الآخرة كجهل الكافر وكذلك جهل الباعى وهو الذي خرج عن طاعة الامام الحق طائفة على الحق
والامام على الباطل متمسكاً في ذلك بتأويل فاسد وان لم يكن له تأويل فحكم حكم المصوص كجانبه لا يصلح عذراً لانه مخالف
للدليل الواضح فان الدلائل على كون الامام العدل على الحق مثل اخلاق الراشدين من سالك طريقته لا يحج على وجه
جليل ما كانا موافقاً لوجه يتوقف على معرفة قصة النبوة وهي ما روى ان المخالفة لما استحكمت بين على وسعوتها رضى الله عنها
وكثرة القتل والقتال بين المسلمين جهل اصحاب معاوية المصاحف على رؤس الرماح وقالوا لاصحاب على رضي الله عنه منا ومنكم
كن ابدتعالى يدعوك الى العمل فاجاب اصحاب على رضي الله عنه الى ذلك وامتنعوا عن القتال ثم اتفقوا على ان ياتوا
حكماً من كل جانب من الفقه والحكام على ما منه فواما كان على رضي الله عنه لا يرضى بذلك اجمع عليه اصحابه فواما من قسم عليه

فما تليق من جانب معاوية بن العاص وكان داهيا ومن جانب علي رضي الله عنه ابو موسى الاشعري رضي الله عنه كان من شيوخه
 فقال له ابو موسى الاشعري انظر لهما اولاً ثم يتفق علي واحد منهما فاجاب ابو موسى الاشعري اليه ثم قال لاني موسى الاشعري
 انت اكبر سناً فاعزل علياً اولاً عن الامة فصعد موسى المنبر فحمد الله تعالى واشتبه عليه ودعا للمؤمنين والمؤمنات وذكر
 القلتة ثم اخرج خاتمه من اصبعه وقال انحرحت علياً عن اخلافة كما انحرجت خاتمي من اصبعي فتزل ثم صعد من المنبر
 فحمد الله تعالى واشتبه عليه ودعا للمؤمنين والمؤمنات وذكر القلتة ثم اخذ خاتمه وادخله في اصبعه وقال ادخلت معاوية في
 في اخلافة كما ادخلت خاتمي بهذا في اصبعي فعرف علي رضي الله عنه انهم افسدوا عليه الامر فخرج علي رضي الله عنه قريبا من
 النبي عشرين رجلا من عسكره واعلم ان علياً كافر عظيم ترك حكم الله تعالى واخذ بحكم الحكمين فحوالاهم اخراج الذين كفروا في
 البلاد وخرجوا ان من اذنب ذنبه فقد كفر كان هذا منهم جبلاً بالاعلان لانهم خالفوا الدليل الباطح فان امامته علي رضي الله عنه شبهت
 كبار الصحابة من المهاجرين والانصار كما ثبت امامته من قبله والرضا بحكم الحكمين فمالا نص فيه امر ارجح المسلمين على جواز منصوص
 عليه في الكتاب فكيف يكون تعصية وكذا المسلم لا يكفر بالمعصية فان الله اطلق اسم الايمان على من ترك الذنب في كثير من الآيات
 بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص يا ايها الذين آمنوا اتخذوا عدوي وعدوكم اوليا ايها الذين آمنوا اتوبوا
 الله توبة تصوحا عسى ربكم ان يكفر عنكم سيئاتكم وتوبوا الى الله جميعا ايها المؤمنون ونحوها فيجعلهم بعد وضوح الدلالة لا يكون عذرا لهم
 الكافر الا انه اسي لكن صاحب الهوى والباغي متناول القرآن متمسك به بادل رافق رايه فان الكافي الصفات متمسك بالاعتقاد
 وصف ذاته بالوصاية في القرآن ونشره نفسه عن الشرك في آيات كثيرة فلو ثبتت الصفات له لكانت اغيارها
 للذات والاثبات الا غير في الاصل منافق للتوحيد ومجوزا لحدوث في الصفات فعلق نحو قوله تعالى وجار ربك وهل ينظرون الى
 ان ياتيهم الله في ظلل من الغمام هل ينظرون الا تاتيهم الملكة اوياتي والباغي اجمع بقوله تعالى ان الحكم الا لله ومن يعصر الله
 رسوله ويتخذ معه يخله ناراً خالدا فيها ومن يقتل موطئا مستمدا فخر اوه جهنم خالد بن فيها فكان هذا كجمل دون كجمل الاول
 من هذا الوجه وان كان لا يصلح عذرا في الاخرة لكن اسي كجمل الذي هو صاحب الهوى والباغي لما كان في المسلم
 بالبغي للخرج عن الاسلام وكذلك بالهوى اذا لم يغفل فيه او ممن يتخذ الاسلام يعني اذا غلب في الهوى حتى كفر ولكنه ثبتت
 الاسلام مع ذلك كخلافة الروافض واجمعية من سناظرته والزامه قبول الحق بالدليل فلم يعمل بتاويل الفاسد فاذا اتمل الباطل
 الاموال او الدار بتاويل ان مباشرة الذنب كفر لا يحكم بابا حتماني حقه بتاويله كما حكمنا بابا حتماني حقه في حق الكافر عبيته لا حقيقة
 الاسلام حقا فالكفر ينظره والزامه عليه جلا في الكافر لان دلالية المناظرة والالزام متقطعة فوجب العمل بمبانيته في حقه فذلك
 قلنا ان الباغي اذا تلف ما العادل لنفسه ولا منعة له فيمن كما لو تلفه غيره لبقاء ولاية الالزام وكذلك اسي وكوجب الضمان
 سائر الاحكام التي تلزم المسلمين بلزومه لانه سلم ولاية الالزام باقية فاذا صار للباغي منوطة تسقط عنه ولاية الالزام بالدليل حسا وحقيقة
 العمل بتاويل الفاسد فلم يوجد بضمان في الغرض لا بل بعد التوبة كما لم يوجد في الجبل بل انحرصت الاسلام وبها بخلاف الله فان الباغي رايهم
 وان كان لم يستقلان المنعة لا يظهر في حق الشارع واخرج علي رضي الله تعالى عنهما ابا وخبراه واحب مع تعالى ابدالان بعفو فانهما
 الباطل فيتم ان لا يكون لهما في انحرصا وبما عافا فلما تحقق الا يعلم الخطا والتاويل فيه ونحو اذا ما كمال في هذه فان كان قائما في بدو

أهل صاحبه لانه لا يملك ذلك بالاختصاص لا يملك كل اهل البني والسوية بين القسدين المتقنين تباعوا بالدين في الاحكام الشرعية
 روى عن محمد بن عمار قال سمعت في اهل البني اذا تلبوا بان يقيموا ما اتفقوا من النفوس والاسوال ولا الزعم ذلك في الحكم
 لانهم كانوا معتقدين الاسلام وقد ظنوا خطا وجرم في التاويل الا ان ولايتهم بالارام اذا كانت منقطعة للشقة فلا يجوز ان يادوا
 الضمان في الحكم ولكن انما يفتي في ما بينهم وبينهم ولا يفتي اهل العدل بمثل وانهم محققون في قتالهم وقائم ممثلون الا انهم في
 وحاصل بعض الفصل ان المنفعة في اجتماع التاويل والمنفعة فاذ اتجهوا من الامور لا يتغير الحكم في حق ضمان المصالح
 لو ان قوما غير متاولين علي بن ابي طالب فقتلوا النفس واستمكوا الاسوال ثم لم يحضر عليهم اهل العدل اخذوا جميع ذلك لغير
 والمنفعة عن التاويل قوله وكذلك اسي وشبل جمل الباعث وصاحب الهوى جمل من خالف في جهاده الكتاب والبنية المشهورة
 مثل الفتوى بجميع اصحاب الاولاد كان شبرا لم يسي ودادوا الا صفقات ومن تابعه من اصحاب القواسم يقولون يجوز بيع اموالهم
 متمسكين في ذلك بما روى عن جابر بن عبد الله ان قال كفايت اصحاب الاولاد على جبر رسول الله عليه السلام وبان لا
 ونحلية للبيع قيل بالولادة معلومة فيها يتقن فلا يرفع بعد الولادة بالشك عند جمهور العلماء لا يجوز بيع الدلالة لا تارة المشهورة
 مثل قوله عليه السلام ايمامة وليت من سيدنا فحقه عن بر بنه وماروسى عن سعيد بن اسيب ان قال قال رسول الله
 عليه السلام لعنوا اولاد من غير التمسك ان الامين في بن وماروسى عن عمر بن الخطاب ان قال قال رسول الله
 بجميع اصحاب الاولاد حرام ولا راق عليها بعد موت مولاهما ووقعتا بالقرن الثاني با تزيل الحق والاجماع على عدم جواز بيعها
 فكان القول بالجواز في الفلاحا حديث المشهورة والاجماع فكان مرودا ومثل الفتوى متروك التسمية عند اعمل القول عليه السلام تسليمه
 في قلب كل امرئ مومج بالتصايع متروك التسمية بالنسبة في مخالفة قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه انه لغسوق لقطعة
 بالقسامة اذا وجد القاتل في محلة ولا يدرك قاتله في القسامة على اهل المحلة والدية على عوا قلم عندنا في القصاص بحال قال مالك بن احمد بن
 الحنبل في الشافعي في قوله في القسامة ان كان بين القاتل والقاتل في محلة عداوة طاهرة الموت كدبوا يغلب على الظن القاصي والسامع صدق الله
 يوم الولي بان لعين القتال منهم ثم يحلف الولي خمسين يميناً ان قتله عدا فاذا حلف يقص له من القاتل متمسكين في ذلك لفظ قوله
 عليه السلام لا وليا له يقتول الذي وجدني خيرا يحلفون يستحقون نعم صاحبكم حديث اسي يوم قاتل صاحبكم وجهه من ابي جوب القصاص
 بالقسامة الاحاديث المشهورة فان النبي عليه السلام قضى بالقسامة الدية على اليهودي قاتل مجدين اظهرهم وروا ان رجلا جارا الى
 رسول الله عليه السلام فقال اني وجد اخي قتيلا في بني فلان فقال وليس اخبر من شيئا فخم خمسين رجلا فيمحلون باسده ما قتلناه
 ما علمنا له قاتلا فقال ليس من اخي الا انما فقال نعم ولك مائة من البابل وفي الخبر ان قتيلا وجدين اذ من درجب وكان الى وادعة تقضي
 رضى عنه عنهم بالقسامة والدية فقالوا الا ايماننا بدينهم عن اموالنا اموالنا ترفع عن ايماننا فقال حقته دماؤكم يا ايها انكم وانكم
 الدية لوجود القاتل بين اظهركم وكان ذلك لحضرة من الصبي لم يترك عليه فحل محل الاجماع فكان القول بحسب القصاص ابا نوحا لقل
 هذه الادلة كفاية المشهورة وقوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين على من انكر وكان مرودا والقضاء بشايتهم كمثل الفتوى
 يوجب القضاء ولشاهد واحد يمين المدعي على ما روى ان النبي عليه السلام قضى بذلك فانه مخالف للكتاب وهو قوله تعالى
 واستشهدوا شهيدين من رجالكم الى ان قال ذلكم اقسط عند الله لقوم للشهادة وادع في ان لا تلبوا والحدوث المشهورة

قوله عليه السلام البينة على المدعى واليمين على من انكر كما مر بيان في باب اقسام السنة فيكون مردودا فنفى عنه ما ليس من نظام البينة
المخصص على القياس فهو عمل منه بالاجتهاد على خلاف الكتاب السنة وان اعتمد على الخبر فهو عمل منه بالتقريب من السنة على خلاف
او خلافت احدهما فيكون قاسدا قوله والنوع الثالث جعل ليصلح شبهة اى شبهة دارية لمجد وما يترجم في معنى العقوبة من الكفارة
وهو الجدل في موضع الاجتهاد او صحيح او في موضع شبهة اى جدل في موضع تحقيق فيه اجتهاد غير مخالف الكتاب السنة وهو المراد
بالصحيح او الجدل في موضع لم يوجد فيه اجتهاد وكذا موضع الاشتباه كالمجتبى اى كالصائم المجتبى في رمضان اذا فطر على فطن ان
الحجامة فطرته لم يلزم الكفارة لانه جعل حصل في موضع الاجتهاد فان الحجامة عند الاذاعى يفسد الصوم فيصالح شبهة في سقوط
الكفارة كذا في بعض الفتاوى وذكر شيخ الاسلام خواهرزاده في شرح كتاب الصوم ان الصائم لو اغم فطن ان ذلك يفسد
ثم اكل متعمدا ولم يستفت عالما ولم يبلغ الحديث او بلغه وعرف نسوة او تاويله وجب عليه الكفارة لان ظنه حصل من موضوع فان فساد
الصوم بوضوح الشئ الى باطنه ولم يوجد فساد الصوم بالاستفتاء بخلاف القياس فيكون ظنه مجرد جهل هو خير معتبر فان
استفتى فيها يؤخذ منه الفقه ويعتمد على فتواه فاقتار بالفساد فافطر بعد ذلك متعمدا لا يجب عليه الكفارة لان على العامي ان يعمل بقول
المفتي اذا كان ممن يؤخذ منه الفقه ويعتمد على فتواه وان كان يجوز ان يكون مخطئ فيها فيفتى لانه لا دليل للعامي فيه سوى هذا فكان
معذورا فيما صنع ولا عقوبة على المعذور ولو لم يستفت ولكنه بلغه الحديث ولم يعرف نسوة ولا تاويله قال ابو حنيفة ومحمد والحسن بن زياد
لا كفارة عليه لان الحديث وان كان غسوخا لا يكون ادنى درجة من الفتوى اذا لم يبلغه الفسخ فيصير شبهة وقال ابو يوسف ربه على
الكفارة لان معرفة الاخبار واليمين بين صحتهما وسقمتهما وناسخهما ومنسوخهما فهو من الالفقهاء فليس للعامي ان ياطع بظاهر الحديث
بجوز ان يكون معذورا عن ظاهره او منسوخا انما الرجوع الى الفقهاء السؤال عنهم فان لم يسأل فقد قصر فلا يعذر بكذا ذكر الامام شمس
فيقبح ان الظن في هذه المسئلة بدون اعتماد على فتوى ما حديث ليس معتبرا فان قول الاذاعى لا يصير شبهة لانه مخالف
للقياس كما ان قول من قال يفسد الصوم بالغيبة خير معتبر في سقوط الكفارة كذا لك قوله ومن زنى بجارية والده ساكنا
القسم الثاني وهو الجدل في موضع الاشتباه واعلم ان شبهة الداركة للزوجان شبهة في الفعل ليس شبهة اشتباه لا تماثلها من الاشتباه وشبهة
في المحل يسمى شبهة الدليل المشبهة بالحكمة فاو لا يسهل ان يظن الانسان باليسر دليل المحل دليل فيه ولا بد فيها من البحث تحقيقا
الاشتباه والثانية ان يؤخذ الدليل الشرعي النافي للحكمة في ذاته مع تخلف حكمه عنه لما في التصديق وهذا النوع لا يتوقف تحققة
على غن الجواب فمن هذا القسم بالود على الاب جارية ابنة فانه لا يجب عليه الحد وان قال علمت انها على حرام لان المؤثر في
ايراث شبهة الدليل الشرعي هو قوله عليه السلام انت وما لك بك هو قائم فلا يفرق المحال بين الظن وعدم سقوط الحد
ومن القسم الاول ادا وطى ابن جارية ابية او جارية او امره وطى الرجل جارية امرأته فان قال علمت انها كل لي لا يجب
الحد عليها عندنا وقال زفر حرمة الله عليه يجب عليها لان اسبب هو الزنا قد تقر بدليل انها لو قال علمنا بالحرمه
يلزمهما الحسد فلو سقطت انما سقطت بالظن والظن لا يعني من الحق شيئا كمن وطى جارية اخيه وقال طنت انها
يحل له ولكن نقول قد يمكن بينهما شبهة الاشتباه لان الالاك متصلة بين الاب والابن والمنافع اثره ليس
لا يقبل شهادة احدهما لصاحبه والولد حبه وابيه فربما شبهة انها لما كانت حلالا لاصل كونها حلالا لا يجوز

ايضا في غير ذلك من شئ في سقوطه كقولهم سقطوا على بئس خمر لم يحجب احد على من لم يعلم انه خمر ونحو ذلك فان ما لو نزل به جارية اخرى
 وقال ثلثت انما كل لي حيث لم يحجب كجمل شئ في سقوطه كقولهم سقطوا على بئس خمر لم يحجب احد على من لم يعلم انه خمر ونحو ذلك فان ما لو نزل به جارية اخرى
 كجمل شئ في سقوطه كقولهم سقطوا على بئس خمر لم يحجب احد على من لم يعلم انه خمر ونحو ذلك فان ما لو نزل به جارية اخرى
 بدليل بالدليل وكذا الاول لو شرف اسقاطا بالسقط بالشبهة دون غيره والثاني لو شرف في جميع ما يتوقف على العلم فاجعل في دار احب من
 سلم لم يهاجر يكون عذرا في الشرائع حتى لو كانت مدة ولم يصل فيها ولم يصوم ولم يعلم ان عليه الصلوة والصوم لا يكون عليه قضاءهما وقال في
 رحمه الله عليه قضاها بما لا يقبل الاسلام صارت لها الاحكام ولكن قصر عن خطاب الاداء اجمل في ذلك لا يسقط القضاء بعد تقضي سبب التوبة
 كالتايم اذا ائتمت بعد تقضي وقت الصلوة ونحوه لقول ان الخطاب بالناسل في حقه لعدم بلوغه اليه حقيقة بالسمع ولا التقدير بالاستقامة
 والشبهة لان دار احب ليس محل استفاضة الاحكام الاسلام فيصير كجمل بالخطاب عذرا لانه غير مقص في طلب الدليل في انما جازا كجمل
 قبل خفا الدليل في نفسه حيث لم يشتر في دار احب بسبب القطع ولان التبليغ عن غير خلاف الذي اذا سلم في دار الاسلام ولم يصل
 ولم يعلم وجوبها كان عليه قضاء ما لا يفي في دار شيعه الاحكام ويرى شهود الناس اجتماعات فيمكنه السؤال عن احكام الاسلام فيترك السؤال
 والطلب فيصير منه فلا يعذر لكن المطلب المار في العمران طائفا ان المار حرم فيتم وصلي والمار موجود لم يجز صلواته لانه مقص في ترك الطلب
 في موضع المار غالبا بخلاف ما اذا ترك الطلب والمقارنة على ظن عدم المار وتيمم ومما جازت مملوثة لانه ليس بمقصر ترك الطلب في المار
 فانه لم يكن على طبع من المار لم يلزمه الطلب لعدم الفائدة في قول ذلك لاسي وكجمل من اسلم في دار احب جمل الوكيل بالوكالة وجمل المار
 بالاذن وبما المراد ان بالاطلاق يكون عذرا حتى لو تصرف قبل بوجع وخير اليها لم ينفذ تصرفه على الموكل والمولى ولو وكلت شئ تباع اليه
 ولم يعلم بالوكالة حتى فيمنع ذلك الشئ لم يصير شيئا ولو وكلت شئ تباع اليه لم ينفذ تصرفه على الموكل والمولى ولو وكلت شئ تباع اليه
 باع شئ الموكل قبل العلم بالوكالة لا ينفذ على الموكل ما يتوقف على اجازته كبيع الفضولي وذلك لان في الاطلاق ضرب ايجاب الزام
 من حيث انه يلزم الوكيل والعبد حقوق العقد من التسليم والتسلم ونحوهما ويتبع على الوكيل شراء كل شئ بعينه وبيع شئ وكل بيع ممن لا يقبل
 شهادة له يطالب بالعبد بعد تصفاه بعد الاذن في الحال ولم يكن مطالبا به قبل الاذن فلا يثبت حكم الوكالة والاذن في حقه قبل العلم
 لرفع الضرر عنها الا يرى ان حكم الشرع لا يفسد في حقه مع كمال ولايته قبل العلم فلا ان لا يثبت حكم من جهة العبد الذي هو قاصر للولاية
 كان اولى وكذا جمل الوكيل بالغزل وجمل المارون بالحجر مما المراد ان يقولوا ضده عذرا بخفا الدليل وكذا في الضرر على كل واحد منهما في
 الغزل والحجر اذا الوكيل يتصرف على ان يلزمه تصرفه على الموكل والعبد يتصرف على ان يقتضيه دينه من كسبه ورفقته والغزل و
 الحجر يلزم التصرف على الوكيل ويتأخر دين العبد الى العتق ويؤدى بالعقد العتق من جبال الص ملكه وفيه من الضرر بالا يغني فيتوقف ثبوت
 على العلم وجمل الشفع بالبيع يكون عذرا حتى اذا علم بالبيع بعد زمان ثبت له حق الشفعة والمولى بخباية العبد اذا جنى العبد خباية فاعطاه
 المولى بين الدفع والقدار فاذا تصرف المولى في هذا الجاني بالبيع او بالاعتاق ونحوها بعد العلم بخباية يعير خبايا العتق وهو الاثر فان
 لم يعلم بخباية حتى يصرف فيه ونحوه لا يعير خبايا العتق بل يجب على الاقوال من القيمة من الارشس ويصير جملها بخباية
 عذرا والمرأة بالانكاح اى جمل المرأة البكر البالغة بالبيع المولى يكون عذرا حتى لا يكون سكوته قبل العلم رضا بالانكاح لان دليل
 العلم نفي حتى هو الا لان هذه الامور لا يكون مشهورة وليست صاحب الدار بالبيع والعبد بخباية فاعطاه بالانكاح فاني

يحصل العلم بالشيء والمولى والمرأة هذه الأمور في كل واحد من هذه الأمور الزام فسر حيث يلزم على المولى الدفع أو الفداء بما يجب
 ويلزم على الشفيع فسر الجار بالبيع ويلزم الأحكام النكاح على المرأة بالنكاح فثبتت هذه الأمور على العلم كاحكام الشريعة
 شرط البلوغ حصة من العلم من غير سائلة العدا والعدالة لان فيه الزام على ما في بيان أقسام السن قوله والامة المنكوة
 بخيار العتق اسي اذا عقت الامة المنكوة ثبت لها خيار ان تشارت اقامت مع الزوج وان شارته فارقته لقوله عليه السلام ولا
 ليرة حين اعتقت ملكك بضحك فاختار من وهو تمسك بالي آخر المجلس لا بد ثابت تخيير الشريعة فيكون بمنزلة الثابت تخيير الزوج
 وليس بخيار العاقبة فان لم تعلم بالا عتاق او علمت به ولم تعلم بثبوت خيار لها شرعا كان اجهل منها عند الحق كان لها المجلس العلم
 بخير ذلك لانها لو عتقت نفسها لزوم زيادة الملك عليها واهل يصلح عذر الدفع ولان دليل العلم بخيار يخفى في جهة الانحاشة
 بخدمة المولى فلا يتفرع معرفة احكام الشريعة فلا يقوم اشتراط الدليل في دار الاسلام مقام العلم وكذا دليل العلم بالاعتاق
 لان المولى مستبد به فلا يمكنه الوقوف عليه قبل الاجراء بخلاف اجهل بخيار البلوغ على ما عرف اذ ازوج الخصم لغيره
 الاب واجد من الاوليا الصبح النكاح وثبتت لها خيار في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لان التزوج مصدر ممن هو قادر على
 بالنسبة الى الاب قد ظهر تأثير القصور في انتفاع ثبوت الولاية في المال فثبتت لها خيار اذا ملكا امر نفسها بالبلوغ كالامته اذا
 عقت وليس بخيار البلوغ وهو يطل بالسكوت في جانبها اذا كانت بكر لان ثبوت خيار لها عدم تمام الرضا منها ورضا
 البكر البالغة يتم بسكوتها شرعا كما لو زوجت بعد البلوغ فكنت ولهذا لو بلغت ثيبا لا يطل خيارها بالسكوت كما لم يطل خيار
 العلام به فان لم تعلم بالنكاح وقت البلوغ كان اهل منها عذر استغفار الدليل اذا لم يستبد بالنكاح وان علمت بالنكاح و
 لم تعلم بخيار لم تعذر وجعل سكوتها رضا لان دليل العلم بخيار في حقها مشهور غير مستتر لا تنفذ احكام الشريعة في دار الاسلام
 وعدم المانع من العلم اذ لم تكن مشغولة قبل البلوغ شئ يمنعها عن التعلم فكان سبيلها ان تتعلم باجتماع اليه بعد البلوغ
 فلا تعذر باجهل ولا نكاحا تريد بذلك الزام نسخ النكاح على الزوج لان خيار البلوغ شرع للزام النقص لا الدفع لان من له خيار
 لا يدفع ضررا طارئا فان المسألة معروفة فيما اذا كان الزوج كفوا والمهر ونسره ولم تفعل ذلك مجانة وفسقا فثبتت ان شرع
 للالزام في حق الخصم الآخر واهل لا يصلح حجة للالزام والحققة تدفع زيادة الملك عن نفسها واهل يصلح عذر الدفع ولهذا
 شرط القضا الوقوع بالفرقة في خيار البلوغ فثبتت له خيارا بلوغا قبل القضا بغيره الآخر ولم يشترط في خيار العتق بل ثبتت
 بالفرقة بنفس خيار لان السبب زيادة ملك الزوج عليها فانه قبل العتق كان بملك مراجعتنا في قسدا من وملك
 عليها لظلمتين وقت ذلك بالعتق فكان لها ان تدفع الزيادة ولا تتوصل الى دفع الزيادة الا بدفع اصل
 الملك فلما ان دفع اثبات الملك عند عدم رضاها يتم ولا يتوقف على القضا فكذلك دفع زيادة الملك فانما
 في خيار البلوغ فلا يخلو الملك وانما ثبت بالعتق فكان لها ان تدفع الزيادة بخيارا توهم ترك النظر من الكو
 وذلك غير عيقن به فلا يتم المفارقة الا بالقضا قوله واما السكر فكذلك قبل هو سرور يغلب على القتل بسبب اشارة بعض
 الاسباب الموجبة فيمنع الانسان عن العمل بموجب عقبة من غير ان يزيله لهذا بقي السكر ان اهل الخطاب فعله هذا
 القول لا يكون ما حصل من شرب البارد وارتحل الا فيون من قسام السكر لانه ليس بسور وقيل هو عقبة يكتسب

...مع فوري في بعض الاسباب الموجبة لها من غير مرض وعلة قيل هو معنى قبول به العقل عند مباشرة
 بعض الاسباب المرئية على هذا القول بقاؤه مخاطبا بعذر والاعتقاد يكون المراد كيانا بطريق الزجر عليه بمباشرة المهرم لان
 يكون العقل باقيا حقيقة لانه يعرف باشرو ولم يبق السكران من آثار العقل شيء فلا يحكم ببقائه وهو لو كان يسكر بطريق سباح
 كسرت الوار اسي كسكر حاصل يشرب الداء مثل الاقيون والبنج كذا ذكر في خبر الاسلام رحمة الله عليه وذكر القاضي الامام محمد بن
 رحمه الله في فتاواه وشبهه للجامع الصغير ناقلا عن ابي حنيفة وسفيان الثوري رضي الله عنهما ان الرجل ان كان عالما
 بفعل البنج وتأثيره في العقل ثم اقدم على اكله فانه يبيع طلاقه وعقده وذكر في المبسوط لابي اسحاق بن عبد الله اسي الانسان البنج
 فان اراد ان يذهب عقله فلا ينبغي له ان يفعل ذلك لان الشرب على قصد السكر حرام وشرب المكرة والمنظر
 اسي كسكر حاصل يشرب المكرة بما فيها بحار السم وبشر المخطئ اياها بان اضطر الى شربها للعطش فسكر به وانه اسي هذا
 النوع من السكر بمنزلة الاغما حتى يمنع صحة الطلاق والعتاق وسائر التصرفات لانه ليس من جنس الموفضات من
 اقسام المرض وسكر بطريق محظور وهو سكر اسي حاصل يشرب كل محرم من الاشربة نحو الخمر والمطبوخ بادن طيبة ونحوها
 ونحوها وانه اسي بهذا النوع من السكر لاني في الخطاب بالاجماع لانه تعالى قال يا ايها الذين آمنوا لا تغربوا الصلوة وانتم
 سكارى حتى تعلموا ما تقولون فان كان هذا خطا في حال سكره فلا شبهة فانه ليس بمناق للخطاب وان كان في حالة
 النقص فكذلك ايضا اذ لو كان سنا في حاله لصار كانه قيل طه من اذا سكرتم وجرتكم عن ابله خطاب فلا تصلوا الا ان الواو
 للحال والاحوال بشرط وجنسك يصير كقولك للعاقل اذا جننت فلا تعقل كذا وفساده ظاهر لانه اضافة الخطاب الى
 حالة سنا فيه له ولما صح هنا عرفنا ابل للخطاب في حالة السكر فان قيل السكر نحوه عن استعمال العقل وفهم الخطا كالتوم
 والاغما فينبغي ان يسقط الخطاب عنه وبتاخر كالتاخم والمعنى عليه قلنا الخطاب المناسية على العبد باعتدال الحال و
 اقيم السبب الظاهر وهو البلوغ عن عقل مقامة تبيد التعذر الوقت على حقيقة وبالسكر لا يقوت هذا المعنى ثم قد رتب على
 فهم الخطاب ان فاتت بآفة مساوية لصلح عذرا في سقوط الخطاب وبتاخره لئلا يودي الى تكليف باليس في الوسع وال
 اسخرج فاما اذا فاتت من جهة العبد بسبب هو معصية عدت فائمه زجرا عليه فمعنى الخطاب متوجها عليه وذلك لانه لما
 كان في وسعه دفع السكر عن نفسه بالامتناع عن الشرب كان هو بالاقدام على الشرب مضيقا للقدرة فبقية التكليف
 متوجها عليه في حق الاثم وان لم يبق في حق الاداء وهذا الطريق ليعي التكليف بالعبادات في حقه وان كان لا يفسد على
 الاداء ولا يصح منه الاداء كذا في الشرح التاويلات واذا ثبت ان السكران مخاطب ثبت ان السكر لا يبطل شيئا
 من الابلية لانها بالعقل والبلوغ والسكر لا يورث في العقل بالاعدام فيلزم احكام الشرع كلها من الصلوة والصوم وغيرهما
 ونيفه تصرفاته كلها قولا وفعلنا كذا كالتاويل والعناق والبيع والشراء وتوجب الولد الصغير وتوجب اقراره واستحقاقه
 وغيره لانه مخاطب بالصالح وبالسكر لا ينعدم عقله وانما يغلب عليه ما يمنعه عن استعمال عقله وذلك لا يورث في تصرفه كذا في
 اشربة المبسوط

في غير هذه النسخة...

في غير هذه النسخة...

كما نص في اعتبار احواله وفساده وجماله الاستحسان بالزوجة تبني بالقصد والاعتقاد ونحن تعلم ان السكران غير مستفاد لما قيل
 بليس الا بالكره بعد الصحو كما كان من عقد القلب لا من خصوصان المذهب فانها تختار فكر وروية وعما هو الراجح من الامور عنده
 اذا كان كذلك كان هذا العمل للسان ان القلب محله يكون اللسان معتبرا لما في التفسير فليس كانه لم يخلق به حكما كما لو جسد على لسان الصالح
 بجملة الكفر خطا كيف ولا يخطئ سكران من التكرار بجملة الكفر عادة وهذا بخلاف ما اذا تكلم بالكفر في الزلا لا لا يشك استحقاقه بالدين وهو كقوله
 صدر عن قصد صحيح فيجوز ان يقال لا يحمل سكران الخطأ عند رآي الردة حتى يمنع صحتها يجوز ان يجعل هذا في غير ايضا لان القول عدم صحتها رد
 لغوات كنهها وهو بتدليل العقاد لان السكر جعل عند ايضا بخلاف ما يبنى على العباد من الاحكام مثل الطلاق والعاق والعتق ولان
 سكران المنصرف قد تحقق فيها من الابل مضافا الى المحل فوجب القول بصحتها قوله ولا قرار بالحدود اسس الاقرار بالاشارة اسباب
 الحدود والحال في مثل هذا الزناد والشرب السرقة الصغرى والكبرى فاذا اقر بشئ من هذه الحدود لم يؤخذ به لان الرجوع عن الاقرار
 بهذه الحدود يصح وقد قارب دليل الرجوع وهو السكران لا يثبت على شئ مما يقول بالبرهان العلم باليقين السكران لا يحقق بوجهه ولا هو قائل بالكلية عدم اليقين
 على قول فاقم السكر مقام الرجوع فيحمل الرجوع من الاقرار بترز قوله لا قرار بالحدود عن مباشر سبب لحد فانه لو اخذنا في حقه حتى لو كان
 في سكره بحد او ايسر السكر شبهة اريته للحد لانه فصل بسبب هو محض فلا يصح سبب التحقيق وكذا الحكم في مباشر سبب اسباب الحدود وقوله في نصته عن قرار
 ولحقا فان السكر لا يمنع صحة الرجوع لا يبطل لان حد القذف والعصا من حقوق العباد فبذلك الرجوع وهو السكر اولى
 ان لا يبطل في قوله فيما يحتمل الرجوع اشارة الى ان الكافر اذا سلم في ماله السكر يحكم بصحة اسلامه لوجود واحد الركعتين من جميع الجانب
 الاسلام كما في الكره بر دليل الرجوع وهو السكر وان كان يقارن لكن الاسلام لا يقبل الرجوع لكونه ردة فلا يؤثر فيه دليل الرجوع ولو
 اثبتنا الردة فالسكر مانع من صحته فلا يمكن اثباتها بما يمنع ثبوتها قوله واما الهزل فيقرب اللعب من الله وفي الاصطلاح هو ان يربو بشئ خيرا
 به غير الله ليس المراد من الوضع هنا وضع الله لا غير كما لا يمكن المحلوم والامسان للحيوان التباطي بل المراد وضع العقل والشرع فان الكلام في
 عقلا لا فائدة معناه حقيقة كان او تخيلا زاد انتصرت الشرعي موضوع لا فائدة حكميا فاذا اريد بالكلام غير موضوع العقل بوجه عدم افادة معناه
 اصلا واريده بالتصرف غير موضوع الشرعي وهو عدم افادة الحكم اصلا فهو النزل تبين بما ذكرنا الفرق بين المجاز والنزل فان الموضوع العقل
 للكلام وهو افادة المعنى في مجاز مراد وان كان الموضوع له القوي مراد وفي النزل كلاما ليس بمراد ولما فسر الشيخ رحمه الله اللعب
 او اللعب لا يفيد فائدة اصلا وهو معنى ما نقل عن الشيخ ابي منصور رحمه الله ان النزل لا يراد به معنى لوضع الفرق بينهما ان مقابل المجاز
 الحقيقة ومقابل النزل المجاز داخل في الحقيقة كالحقيقة فكان النزل مخالفا لهما ولما جاز المجاز في كلام صاحب الشرح ولا يجوز النزل فيه
 المسلمة خلو عن الافادة وهو باطل فلا ينافي الرضا بالباشرة يعني لما كان تغيير النزل ما قلنا كان النزل غير مناف للرضا
 بالباشرة نفسه المنصرف لان المائل يتكلم بالنزل به عن اختيار صحيح ورضاء تام ولما اى ولانه لا ينافي الرضا بالباشرة
 يكفر بالردة بازلا لان التكلم بجملة الكفر لا يلا استحقاق بالدين الحق وهو كقوله فيصير مرتدا بنفسه النزل بالهزل بخلاف المنكر على الكفر اذا اكر
 على لسانه كلمة الكفر حيث لا يكفر لانه غير راض بالباشرة والحكم جميعا فصار كان المباشرة لم يوجد ولكنه اى النزل نياني
 الاختيار يحكم اى يحكم بالنزل به حال الرضا بمنزلة كمشهدا الحيار في البيع فانه لعدم الرضا والاختيار في حق الحكم لانه يحكم لا غير ولا يصح
 الرضا والاختيار في حق مباشره السبب لان قوله بعث ومشتريت بوجه رضاء العاقد واختياره فكذا في النزل بوجه رضاء

والا اختيار في حق السبب لا يوجد في حق الحكم لان الحكم لا يوجب في البيع ففسده وشروط الخيار لا تفسده على ما يستدل به اجماع من الاختيار لان الاختيار قد ينشأ عن الرضا كما في مسائل الاكراد وقصار النزل في جميع التصرفات بمنزلة شروط الخيار فهو ثمرها لا يمتثل لنقص البيع والاحادة ولا يورثها لا يمتثل كالمطابق والاعتاق ولما كان النزل ينافي اختيار الحكم والرضا ليس بخرج الاحكام مع النزل على انفسهما في حكم اختيار الرضا محل حكم يتعلق بالسبب فيكون ثبوته على الرضا والاختيار يشترط مع النزل كل حكم يتعلق بالرضا والاختيار لا يثبت مع النزل ثم جملة ما يدحل فيه النزل انواع ثلثة الشاهد تصرف في اعيانها وما يتعلق بكل الاعتقاد والانشاء على وجهين ما يمتثل لنقص البيع الاحادة لا يمتثل كالمطابق والاختيار ايضا على وجهين الاقرار بما يمتثل لنقص الاقرار بما يمتثل وما يتعلق بالاعتقاد على وجهين ما هو حسن كالايمان ما هو قبيح كالردة واقسم الاول هو الانشاء الذي يمتثل لنقص الاقرار بالنزل فيه ثلثة اوجه اما ان يحصل في اصل العقد او في قدر الموضع فيه او في جنسه وكل منها على اربعة اوجه اما ان يتفق متعاقدان على البناء على النزل او على الاعراض عنه على ان لم يحضرهما شيء او يختلفان في الاعراض البناء ففي الوجه الاول وهو ما اذا نزل اباصل انصرف بان قال البائع مثل المشتري الى اظهر البيع بين الناس لكنه ليس ببيع في حقيقة بل هو نتيجة واشهد عليه والحقا على البناء عليه ببيعة البيع فاسدا غير موجب للملك وان اتصل به القبض حتى لو كان المبيع عبد فقبضه المشتري واعتقه لا ينفذه لان الملك غير ثابت له بخلاف ما اذا كان الفاسد في البيع بوجه اخر حيث ثبت الملك عند القبض لان الرضا بالحكم وهو الملك موجود في سائر البيوع الفاسدة ولم يوجب في النزل ولان النزل الحق بشروط الخيار وانه يمنع ثبوت الملك في العقد الصحيح ففي الفاسد او ان يمنع وصا ما تعاقدت على النزل بمنزلة اشتراط الخيار لهما موبدا فيوجب فساد البيع على احتمال يجوز فيمنع ثبوت الملك للمتعاقدين لان خيار كل واحد يمنع زوال الملك كما في يد وهكذا النزل فان نقص البيع اهد هما اتفقوا لان لكل واحد منهما ولاية النقص فحقير به وان اجازة احدهما وسكت الاخر لم يخر على صاحبه لان النزل كما كان بمنزلة شرط الخيار لهما كان المخر سقاطا خياره ولكن خيار الاخر يكفي في المنع من جواز للعقد وان اجازة جار لان البيع انما لم يكن مفيدا حكمه لعدم اختيارهما للحكم وقد اخبر بذلك بالا حازة لكن عند ايجاف رحمة السديك ان يكون وقت الاجازة مقدرا بالثالث حتى لو اجازة في الثالث صحيح العقد وبعده لا يصح كما في الخيار الموبد لو اسقطا في الثالث يصح وبعده لا يصح للتصرف الفاسد وبمضي المدة كذا هي هنا وعندهما لا يقدر وقت الاجازة بالثلاث بل يجوز الاجازة بعد الثلاث ايضا لعدم تعدد مدة الخيار بالثلاث عندهما واما اذا اتفقا على الاعراض وعلى انه لم يحضرهما شيء او اختلفا فحينئذ ذلك ان شاء الله تعالى قوله ولو تواضعا على البيع بالفي درهم او بمانه دينار بيان الوجه الاول وهو ما اذا اتفقا على البناء على النزل من الوجهين الاخيرين وهما اذا اتفقا لا يقدر البديل او بحسبه فبين كل وجه بانفراد فنقول اذا تواضعا على البيع بالفي درهم على ان يكون الثمن الف درهم واتفقا على الاعراض كان الثمن المظن بلا خلاف واذا اتفقا على البناء على ما وضعه فان الثمن الفان عند ايجاف رحمة السدي في احدى الروايتين عنه درهم الاصح وعندهما بيعت البيع بالفي درهم وهو رواية ثبتت في الاما عن ايجاف رحمة السدي لانهما مقدر السهم بذكر احد اللذين فلا حاجة في تصحيح العقد الى اعتبار شهادتهما الا ان الف درهم كان ذكرا وانسكوت عنه سوار كما في الكلح ولا يثبت حذيفة رحمة السدي ان الوجه السابعة انما يثبت اذا لم يوجب منهما ما يدل على الاعراض عنهما وقد وجد بينهما ما يدل عليه لانهما جدها في اصل العقد وقصد ابيها

جاءوا اجتمعوا في الموضع في البديل لصار العقد فاسدا لان احدهما لا يغير غير داخل في العقد فيصير قبول العقد فيه
 مشروطا لا ينعقد والبيع بالالف ويصير كانه قال يتيك بالعين على ان لا يجب احد الاطرافين لان عمل النزل في
 منع الوجوب لاسيما في الاخراج بعد الوجوب بمنزلة شرط الخيار وهذا شرط فاسد لانه ليس مقتضيا للعقد فيه يقع لاحد
 المتعاقدين او لهما فيفسد به العقد كما اذا جمع بين حرد وعبد في البيع وفصل الثمن وهو ممتنع قوله والعمل بالموافقة
 في البديل يجعله اسهل يجعل البديل يعني قبول تمام البديل مشروطا فاسدا في العقد لان الالف الزايد لما خرج عنه التسمية
 بالموافقة كان اشتراط قبوله اشتراط قبول ما ليس من مقتضيات العقد واذا كان كذلك لم يكن العمل بما عهده من
 البيع للعقد وهو المبراد بالموافقة في البديل لانه خارج كل واحدة من المواضعتين بالآخرى اذا العمل بالحد يوجب صحة
 العقد والعمل بالموافقة في العقد الثمن يوجب فسادا فكان العمل بالاصل في المواضعة في الاصل هي ان ينعقد البيع
 صحيحا عنه تخارص المواضعتين فيهما اسهل في اصل للعقد والبديل اولى من العمل بالموافقة في الوصف وهي ان يتيك
 الالف الثاني لان الوصف تابع والاصل متنوع فكان هو اولى بالا اعتبار من الوصف فلهذا يجب اعتبار التسمية فكان
 الثمن العين وهذا اسهل البيع بخلاف الكل حيث يجب الاقل بالا جملة على ما بينته فامكن العمل فيه مواضعتان وهما
 الموافقة بالحد في اصل العقد ولو اوصفت بالنزل في قدر الميزر وكذا الخدات فيما اذا اتفقا على انه لم يغير بها شئ او اختلفا
 لان الحد هو الاصل عنده في العمل به اولى بما يمكن وعندهما الاصل عنده فالعمل به اولى بما يمكن عندهما الاصل هو الموافقة
 وكان العمل بما احمق عند الامكان واما اذا توصفا على البيع بما في ديار على ان يكون الثمن الف درهم فان البيع جائز بالبيع
 بالاتفاق على كل حال سواء اتفقا على الاعراض وعلى البناء او على انه لم يغير بها شئ او اختلفا وهذا استحضارنا في القياس
 البيع فاسدا لانهما عهدهما بالنزل بما سميا ولم يذكر في العقد ما عهده ان يكون ثما ولا يكتفى بالذكر قبل العقد بل يشترط ذكر البديل في العقد
 للعقد بلا ثمن وجه الاستحسان ان البيع لا يصح الا بتسمية البديل هما عهدهما بالحد في اصل للعقد فلا يتيك من يغيره وذلك بان ينعقد
 البيع بما سميا من البديل بوجه ما ذكرنا ان المعاقدة بعد المعاقدة في البيع ابطال للعقد قوله فانها لو تباعا بما في ديار ثم تباعا
 بالحد درهم كان البيع الثاني مبطلا للبيع الاول كذلك يجوز ان يكون البيع بعد الموافقة بخلافه فيفسد ما توافعا عليه مبطلا للموافقة
 كذلك في المبسوط وفرق ابو يوسف ومحمد رحمهما الله بين النزل بغير البديل والنزل بغيره فاعتبر الموافقة في الفصل الاول في البيع
 في الفصل الثاني حيث قال لا ينعقد للبيع بالالف في الفصل الاول بالمسعى في الفصل الثاني لان العمل بالموافقة في قدر البديل مع
 العمل بالحد في اصل للعقد ممكن بان يجعل للعقد منعقدا بالالف وان كان كما المسمى العين لان الالف في الالفين موجود
 والنزل بالالف وكما ان المسعى للاخر شرط له طالب له لانها وان ذكرناه في العقد لا يطلب واحد منهما لانها على انه نزل
 وليس بغيره ولا لاية المطالبة وكل شرط لا طالب له من العباد لا يفسد به العقد كما اذا اشترى فرسا على ان يعطيه كل يوم كذا من
 من الشعر واشترى حمرا على ان لا يحبل عليه اكثر من كذا من الخنطة لا يفسد به العقد كذا ههنا واذا كان كذلك ينعقد البيع بالبيع
 وببطل الالف الاخر فاما في النزل بغير البديل فالعمل بالموافقة مع العمل بالحد في اصل للعقد غير ممكن لان اعتبار الموافقة
 يوجب خلع العقد عن الثمن والبيع لا يصح بغير ثمن فصار العمل بالحد في اصل للعقد هو ان ينعقد صحيحا اولى لان العقد اصل للثمن

يتبع ولا يمكن التمسك بهذا باعتبار التسمية فذلك العقد المبيع على البدن المسمى لا على الدرهم قوله ولو ذكر في النكاح وناير
 الثاني الذي لا يكتفى بالنقصان لا يخرى فيه الفسخ والاقالة بعد ثبوت ثلثة اذ كان المال في متناول النكاح والمال
 فيه انفسا لا بطلاق النكاح من المال وما كان المال فيه مقصودا مثل الخلع والعين على مال والنوع الاول على وجه ان
 يترك باصدا او بقدر المبدل او بغيره وكل واحد على اربعة اوجه ايضا كالبيع فان يترك باصدا بان يقول لا مائة اني اريد ان يترك
 بالثمن او باطلا وما زال او بالنقطة المبررة وليتها على ذلك حفر المشهور هذه المقالة وتزجها كان النزل باطلا والنكاح لازما
 في القضاة وفيما بينه وبين المدعى بما سمي من المهر بكل حال الحديث المذكور في الكتاب ولان النزل يورث في القيل
 الفسخ بعد تامة والنكاح غير محتمل للفسخ ولذا لا يجزى فيه الرد بالغيب بخلاف الردية فلا يورث فيه للنزل وان يترك باصدا او بقدر المبدل فيه
 يقول لا مائة وفيها او قال لو يها ووجهها الى اريد ان يترك وجب ابرج فلا تمة بالنفس درهم والظهر في العلانية الغين
 واجابته الى والمراد الى ذلك فتزجها على الغين علانية كان النكاح جائزا بكل حال والمهر الفان ان اتفقا على الاعراض
 والنف ان اتفقا على البناء لانها قصد النزل بذكر احد الاغنياء المال لا يجب مع النزل بخلاف مسألة البيع عند ايجيفة رحمه
 في هذا الوجه حيث يجب تمام الاغنياء عنده لان ذكر احد الاغنياء على وجه النزل بمثل شرط فاسد الشرط القاعد يورث في البيع
 يورث في النكاح لاني اصل العقد في الصداق كذا في المبسوط وان اتفقا على انه لم يحضر مائة او اختفا فمرد عنه عن ايجيفة رحمه الله النكاح
 جائزا بالثمن بخلاف البيع وروى ابو يوسف عنه ان المهر الفان وهو الاصح وقد بينا وجه الرديتين في الكشف وان يترك
 بغير المبدل بان ذكر في النكاح وناير ورضها الدرهم فان اتفقا على الاعراض فالمهر مسميا وان اتفقا على البناء وجب
 مهر المثل بالاجماع لانها قصد النزل باسمياه في العقد مع النزل لا يجب في المال وما توافعا على ان يكون صداقا بينهما لم يذكر
 في العقد والمسمى لا يثبت بدون التسمية فاذا لم يثبت واحد منهما صار كانه تزجها على غير محض فكيون لها مهر مثلها بقصد الالف والاغنياء لان
 هناك قد سمي ما توافعا على ان يكون مهر او زيادة لان في تسمية الاغنياء تسمية الالف بخلاف البيع لان البيع لا يصح الا بتسمية المثل
 فيجب الاعراض عن المواضعة واعتبار التسمية فمرد عنه والنكاح يصح بالتسمية فيمكن العمل للمواضعة وتورث في فساد التسمية وان اتفقا على انه
 يحضر مائة او اختفا فعلى رواية محمد رحمه الله وجب مهر المثل بخلاف لان المهر تابع بموجب العمل بالنزل وطلبت التسمية فبقي النكاح بلا تسمية
 فيجب مهر المثل وعلى رواية ابو يوسف عن ايجيفة رحمه الله يحكي المسمى بطلب المواضعة كما في البيع لان التسمية في حكم الصحة مثل تسمية
 على ما سرت وان نزل في المال فيه اصل وهو النوع الثاني من الاقسام التي ذكرنا مثل الطلاق والعقود الفسخ واليمين
 والعنف فانه ان لم يصر في لازم بقوله عليه السلام ثلث حد من جد وبن وبنات جد النكاح والطلاق واليمين وفي المصنوع عليه الحكم ثابت بالنقص وفي
 الباقي بالادلة لا بالقياس وذلك لان العفو عن القصاص من قبيل الاعناق لانه احياها لا عاقا للعاقا في بعض الروايات وشبه الطلاق
 ايضا من حيث انه اذا عفا عن بعض الدم سقط كل القصاص كما اذا طلق بعض تطلقه كامة والتدريش الميمن من حيث انه التزام شيء كماله
 التزام الكفارة فلذلك لم يمتنع العفو عنه بها كذا في بعض الفوائد ولان الما زال مختار للسبب اضرب بدون حكم كما بنينا وحكمه
 لا سباب امي لعل لا يمتنع الرد والتراخي امي لا يمتنع الرد بالاقالة والتسخ ولا التراخي بخيار الشرط وبالغلق ببال الشرط لان خيار
 الشرط لا يد حسن في هذه الاشياء بل يمتنع بالشرط وبالغلق ببال الشرط وبالغلق ببال الشرط وبالغلق ببال الشرط

لا يخرج من جنسها فلو لم يلزم مذهب الإطلاق المضاف فانه سبب في الحال وقد تخرجي كذا فلو لم يلزم من الاسباب المضاف في المطلق
 والمضاف جنس منفصل الى الوقوع وليس ابعده في الحال كذا قيل ولما لا يستند حكمه الى وقت الايجاب ولو كان كذلك لاستند كما في البيع بشرط
 ان يشرى في وقت ان هذه الاسباب لا يقبل الفصل عن احكامها فلا يؤثر فيها النزل كما لا يؤثر فيها الشرطان للنزل لا يمنع من انعقاد البيع انما يمنع
 من ان يكون له اثر في البيع فلو لم يلزم من شرط ان يشرى في وقت الايجاب ان يشرى في وقت الايجاب وان دخل النزل
 فلو كان المال فيه مقصودا وهو النوع الثالث من اللاتمام المذكور في النسخ والاعتق على مال واصل عوده من العمل في ذلك منقسم على الالوية
 المنقسم على اثني عشر وجها وانما كان المال في هذا النوع مقصودا لان المال لا يجب فيه بدول المذكور فاما شرط المال علم انه في مقصود
 وهو اصل الفصل ان النزل لا يؤثر في هذا النوع سبالي عند ما يلزم التصرف ويجب المال في جميع الوجوه وهذا بحقيقة رضي الله عنه
 وهو موثر فيه حتى اوجب توقف التصرف الى انحطاط النزل ومنع لزوم المال في الحال بناء على اصل وهو ان النزل يميز شرط الخيار
 باختلاف لما مر وانما لا يحتمل شرط الخيار عند ما لا لا تصرف فيمنع من جانب التزوج كما قال لها ان قبلت المال اسمي فانت طالق ولهذا
 لا يملك المهر مع قبل القبول وقبولها بشرط اليمين فلا يحتمل الخيار كسائر الشروط واذ لم يحتمل خيار الشرط لا يحتمل النزل ايضا وهذا بحقيقة
 رضي الله عنه فاما في صحة خيار الشرط في النسخ من جانب المرأة لان جانبها يشبه البيع لانه تملك مال لا يرضى الا بهي ان البداية لو كانت
 من جانبها فرجعت قبل قبول التزوج صح رجوعها ولو قامت من محصلها قبل قبول التزوج لطل كذا في البيع وانما جعل ذلك شرطا
 في حق التزوج فاما في حق نفسه فهو تملك مال جعل شرطا بهذا الوصف كمال قال لاخر ان تملك منها العبد كذا في الاخر
 حرانه معلق بالعاود فكذا اذا اذا كان كذلك ثبت فيه الخيار فاقابل بحكم الخيار لطل كذا في شرط لان كونه شرطا بهذا الوصف
 وهو انه تملك مال فاما يقع الطلاق لغوات الشرط واذ لم يعمل فيه خيار الشرط فيعمل النزل فيمنع وقوع الطلاق في وجوب المال وانه
 اذا اتفقا على البناء في الالوية الثلاثة وسبب ما اذا انزل باصل التصرف او بقدر البديل فيه او بغيره فاما اذا اتفقا في الالوية الثلاثة
 على الاعراض او على ان لم يحضرها شيء او اتفقا على التصرف لارتم والسبي واجب بالاتفاق لبطان النزل عند ما لم يحضر
 السجد عنده على النزل الذي هو خلاف الاصل كما سنبينه فحصل الاختلاف في ثلثة اوجه من اثني عشر وجها وحصل الاتفاق في
 تسعة منها مع اختلاف التخييم قوله فقد ذكر في كتاب الاكراه كذا ذكر في باب التلوية من كتابه الاكراه بعد ذكر صحة الشكات
 والطلاق والعقاق من المازل وكذلك لو طالق امرأه على وجه النزل او اعتق جارية على وجه النزل وقد توافعا قبل
 فوك ان نزل وقع الطلاق والعقاق وجب المال قال الشيخ الامام من ماله الشمس الاكمة بخمس الاسلام سما الله به مد اي
 الحكم المذكور عند ابى يوسف ومحمد رحمهما الله لان النسخ لا يحتمل خيار الشرط عند ما اتفقا فلا يحتمل النزل ثم قال وسواء
 لا باطلا اي باصل التصرف او باصل النسخ بان طلق امرأه على مال او خالعها بطريق النزل او بقدر البديل بان سميا غيلة وقد
 توافعا على ان يكون البديل الفاء بحسبه بان خالعها على وتأثير مسامة وقد توافعا على ان يكون البديل في الحقيقة كذا ربهما
 سبب السبي عند ما ولا اعتبر لما توافعا عليه وصار اي البديل السبي الذي يؤثر النزل فيه لو ثبت مقصودا به من كذا الذي اي
 مثل التصرف الذي لا يقبل النسخ وهو الطلاق ونحوه تبعاله ليخلى النزل وان كان موثرا في المال لكن المال ثابت في جنس النسخ تبعه فلا يؤثر
 فيه النزل اذا العبرة للتفصيل لا للتضمن كالموالة الثابت في من عقد المهر من يلزم مذهبنا فان قيل ان يقيم على المال في

هذا النوع تبعا لانه مما هو مقصود بالقبول واما ما يقع يكون المال فيه مقصودا ولو سلمنا انه فيه تباع لان سلم ان النزل لا يؤثر فيه كما لا يؤثر
 في اصل المال في النكاح تابع وقد اشترى النزل فيه حتى كان المهر الفلاني اذا نزل فيه بقدر البدن ووان الاخيرين كما سفي مبرها
 انما انما ان لم يقصود بالنظر الى العاقبة كما في النكاح للطلاق او العتاق الذي هو مقصود للمنفعة لانها بمنزلة الشرط
 فيها بالشرط اتباع على ما عرف في هذه حكم من الاصل فلما يؤثر فيه النزل فالمال في النكاح تابع بالنظر الى العاقدين لان
 مقصود كل واحد منهما في الاصل حل الاستمتاع بالآخر حصول الازدواج دون المال فاما في النكاح فله نوع اصاله حيث
 يتوقف ثبوته على اشتراط العاقدين بنيت بل ذكره ثبت مع النقي صريحا واذ كان كذلك يعتبر هو نفسه في حكم النزل ولو اثر
 فيه النزل كما لا يؤثر في سائر الاموال فان قيل اليس ان الاكراه على النكاح يمنع وجوب المال وان كان لا يمنع وقوع الطلاق
 فوجب ان يكون النزل كذا لك قلنا ان الاكراه انما يمنع وجوب المال لان المكروه ويجعل المكروه فيما يصلح ان يكون الله له
 وفي ايجاب المال يصلح الله له لان له يجبر واستهلاك له سواء وفي الاستهلاك هو الله واذ جعل الله له في حق الوجوب
 يمكن النكاح حصل من المكروه ولو كان كذلك يقع الطلاق ولا يجب المال لانه في حق الطلاق لا يصلح الله فصار كما في الاكراه
 على الاعتاق فان نفس العتق مقصود على المكروه حتى كان الواو لانه في حق الماتلاف يقول الى المكروه واما النزل فلانه يمنع
 المال من حيث انه يثقل الفعل فيه الى الغير ولكن من حيث انه يفسد السبب فيمنع وجوب المال فيها ففسد السبب وفيما لا يفسد
 لا يمنع كالماتلاف والعتاق كذا ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله عليه قوله اما عندنا بخلافه فان الطلاق يتوقف على اختيارنا
 اى على اختيار المرأة الطلاق بالمال المسمى بطريق الجبر واستقاطها النزل لكل حال يعني سواء نزل باصلا ولقد راجع البديل او غيره
 بعد ان يتفقا على البناء لان النزل بمنزلة خيار الشرط لما بينا وقد نص من اجماعهم رحمه الله يعني في الجماع الصغير ان رجلا لو قال
 لامرأته انت طالق ثلاثا على الف درهم على انك بالخيار ثلثة ايام فقالت فبنت ان ردت الطلاق في الثلاثه بطل الطلاق و
 ان اقامت الطلاق في الثلاثه الايام ولم ترد حتى مضت المدة فالطلاق واقع والالف لازم للزوج فكذا كهننا اى وكما
 الحكم المذكور في الخيار حكم النزل لكنه اى لكن خيار الشرط اى جوازه غير مقدر بالثلاث في النكاح وامثاله عنده حتى لو
 اشترط الخيار اكثر من ثلاث جاز بخلاف البيع لان الشرط في باب النكاح على وفاق القياس اذ الطلاق من الاستقالات وتعليقها
 بالشرط جائز مطلقا فلا يجب التقدير بحدود اما الشرط في البيع فيلحق خلاف القياس لانه من الاثبات فتعليقها بالشرط
 صحيح جائز لكنه ثبت فيه بالنص مقدر بالثلاث على خلاف القياس فيجب اعتبار هذه المدة ويطلب اشتراط الخيار فيها واما الثلاث
 فلا قياس كذا في بعض الشروح فيلحق بالايصال خيار النقص والاجارة للمرأة فيما نحن فيه بمعنى الثلاث لان النزل بمنزلة خيار الشرط
 موديا فيكون لها الخيار ثانيا فيما فوق الثلاث كما هو ثابت فكان لها ولاية النقص والاجارة متى شئت عندنا بخلافه رضي الله عنه
 ولقائل ان يقول ينبغي ان يكون الخيار مقدر بالثلاث في النكاح وامثاله لان ثبوته في جانب من وجب عليه المال باعتبار معنى المعاقبة
 لا باعتبار معنى الطلاق فوجب ان تبذر بالثلاث كما في حقيقة البيع ويمكن ان يجاب عنه بان المال وان كان منتظرا بالنظر الى
 العاقد لكنه تابع في الثبوت للطلاق الذي هو مقصود من العقد لما بينا وبالنظر الى المقصود يلزم ان لا يقدر بالثلاث
 اما قلنا وكذا في نظرنا اى ومثل ثبوت الحكم والتفريع في النكاح ثبوت الحكم والتفريع في نظرنا من الاعتاق

على مال والصالح عن دم المهر لغيره الكل سواء في الحكم والتفريق ثم انما يجب العمل بالموافقة فيما لم يفر فيه النزل وهو ما يحتمل المقتضى كالبيع
 بالاجارة وما كان المال فيه مقصودا على اصل ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه اذا اتفقا على بناء المهر فله المهر فانه اذا
 اتفقا على ان لم يحضر ما شئ عند العقد او اتفقا في البناء والاعراض حمل المهر على البعد فيها اذا لم يحضر ما شئ وجعل
 القول قول من يري البعد والاعراض فيها اذا اتفقا في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فعمل العمل لصحة الايجاب والحد
 اولى لان الماحل في العقد الشرعي لزوم الصحة واما تغير الاعراض ومن ادعى عدم البناء على الموافقة فهو متوسك بالاصل
 فكان القول قوله وكان دعوى الاخر كدعواه خيارا بشرط فلا يقبل وفيما اذا اتفقا على ان لم يحضر ما شئ انما صح العقد
 لان مطلقا يقتضيه الصحة والموافقة السابقة لم تذكر في العقد فلا يكون موثرة فيه كما لو اتفقا على شرط خيار او اجل ولم
 يذكر ذلك في العقد لم يثبت الخيار والاجل فكذا شئ وعندما العمل بالموافقة اولى صحة كان القول قول من يدعي البناء
 في صورة الاختلاف فكان العقد قاسدا فيما اذا لم يحضر ما شئ لان العمل بالموافقة لا يثبت صحة المال عن يد المتقلب فيكون
 فعلمنا بنا على تلك الموافقة باعتبار الظاهر لم يثبت خلاف لانه اذا لم يعمل بناء عليها كان اشتغالها بما اشتغالها بما
 لا يغيره ولن سئل ان اطلاق مهر هو الصحة كما قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه كان هذا اطلاقا مهر معا رضاه فخرج السابق منها اذا
 سبق من اسباب الترجيم وذلك لان حالة النزل لم يبارضا شئ فثبت حكم بما عارضه والسكرت في حال العقد او خلاف
 في البناء والاعراض لا يصلح معا رضاه لانه غير متعين للبعد ولا للنزل فذلك وجب العمل بالسابق والجواب لا يحنفية رجحنا
 ان الاخر يصلح ناسخا للاول اذ لم يتصل به بالوجوب لغيره ايضا لان البعد هو الاصل في الكلام شرعا وعقلا وكما يجب حمل الكلام
 عليه اذا لم يسبقه موافقة على النزل يجب حمله عليه اذ سبقته موافقة ان امكن عملا بالاصل وقد امكن منها بخلافه عن النزل ايضا
 وعدم اتفقا على البناء على النزل فيعمل عليه ويجعل ناسخا للصحة السابقة لانساختها بالابطال بخلاف ما اذا اتفقا على البناء على الموافقة
 لوجود التصريح بالعمل بخلاف موجب الشرع والعقل فلا يمكن العمل على الصحة قوله واما الاقرار الى آخره وذكره في المبسوط
 ولو اتفقا على ان يخبر انهما بتالعا هذا الصيد امسه بالالف ورمهم ولم يكن بينهما بيع في الحقيقة ثم قال البائع المشتري قد كنت
 بعتك عيدي هذا يوم كذا وكذا وقال الآخر صدقت فليس هذا البيع لان الاقرار خبر مستعمل بين الصدق والكذب والخبر عنه اذا
 كان باطلا فبالبخار به لا يصير حقا الا يري ان قربة المقتري وكفر الكافر في لا يصير حقا بخار به ومهنا قد ثبت كون الخبر
 عنه كذبا بالموافقة السابقة فلا يصير حقا بالاقرار ولو اجتمعا على اجازته بعد ذلك لم يكن مبيعا لان الاجازة انما يلحق العقد المنقذ و
 بالاقرار كاذبا لا ينعقد العقد فلا يلحق الاجازة الا يري انهما لو اتفقا على مثل ذلك في طلاق او عتاق او كساح لم يكن ذلك
 كساحا ولا طلاقا ولا عتاقا وكذلك لو اقر بشئ من ذلك من غير تقدم الموافقة لم يكن ذلك كساحا ولا طلاقا ولا عتاقا فيها
 بينه وبين ربه وجعل وان كان القاضي لا يصدق في الطلاق والعتاق على ان كذب اذا اقر به طالعا فثبت الفرق بين
 الاقرار والانشاء في هذه المقررات مع التلميح كما ثبت في الاكراه قوله وكذا لك احيى وكذا لا تسلم الشفعة
 طلب الشفعة على ثلثة اوجه طلب المواتية وهو ان يطلبها كما علم بالبيع حتى لو لم يطلب على الفور لطلبت شفعتها وانما
 طلب المقرير والاشهاد وهو ان يهض بعد الطلب ويشهد به البائع او على المشتري او عند القار على طلب الشفعة

منقول ان الاما استقر فی ذہن الدائر و انما یفید ما وقد علمت الشفقة و المطالبات الا ان فاشدوا على ذلك و بهذا لما طلبت مستقر فمقتضی
 سخط لا یطعن بالتأخیر لغير ذلك على ظاهر الرواية انما لم یطلب المحض و التملک بما اذا اسلم بلا الا قبل طلب المواتية لطلبت
 فبینه لان التسليم بطريق النزل كما لم یسکوت عن انما اذا اشتد له بالتسليم نزل لا سکوت عن طلب الشفقة على الفور و انما یطعن
 بحقیقة السکوت عن هذا الجسد العلم بالبیع لانه و لیل الا عن راض فکذا بالسکوت حکا و بعد طلب المواتية و طلب لا شملوا التسليم
 بطريق النزل باطل و الشفقة باقية لان التسليم من حبس یا یطعن بخیار الشرط حتى لو سلم الشفقة بعد طلب المواتية و التقریر
 على انه بائنا رضاء لا یطعن بالتسليم و بقیت الشفقة لان تسليم الشفقة فی معنى التجارة لانه استبقا و احدا لم یمنع على ملک
 و لهذا یملک الاب و الوصى تسليم شفقة العیسی عند ابی حنیفة و اسبق یوسف رحمهما اللہ كما لا یحکمان البیع و الشراء له فیتوقف
 على الرضاء بالحکم و انما یستیع الرضاء به فی یطعن بالتسليم فکذا النزل یمنع الرضاء بالسکوت فی یطعن بالتسليم كما یطعن بخیار
 الشرط و یقی الشفقة و کذا لک ای و مثل تسليم الشفقة ابراء العرقیم فی انه یطعن النزل حتى لو ابراء نزل لا یصح و یصح
 الدین على حاله لانه لو قال ابراء تک على انی یا بخیار لا یسقط الدین لان فی البراء معنى التملک و لهذا یرتد بالرد و الی
 معنى التملک اشیر فی قوله فکذا و ان تعددوا خیرکم خیر فیه خیار الشرط و کذا النزل یوثر فیه لانه بمنزلة خیار
 الشرط و کذا لک لو ابراء الکفیل ازل لا یصح مع انه مما لا یرتد بالرد و لا یحتمل الفسخ بدلیل انه لو صالح الکفیل على عین
 و ملک العین او روى العیب یفسخ البیع و لیس و الکفالة فکذا لک لعل فیه النزل فیمنف من البیوت کا بخیار کذا اراءیت
 لکتوب یا بنجد شیخی رحمه اللہ فکذا لک قولہ اما الکافر اذا نزل لک بالاسلام و تبرأ عن دینیه فانه لا یجیب ان یحکم
 بایمان فی احکام الدنیا لان الایمان هو التصديق بالقلب و الاقرار باللسان و قد باشر احد الرکنین و هو
 الاقرار باللسان على سبیل الرضاء و الاقرار هو الاصل فی احکام الدنیا فیموجب الحکم بالایمان بناء علیه کالمکره
 على الاسلام اذ لا سلم یحکم باسلامه بناء على وجود الرکنین مع انه غیر راض بالتکلم بکلمة الاسلام لانه ای الایمان
 بمنزلة انشاء لا یقبل حکم الرد و الراخ فانه اذا اسلم لا یحتمل ان یکون حکم الاسلام متراخیا جده فلا یحتمل ان یرد
 اسلامه بسبب کما یرد البیع بخیار العیب و الردة فکان بمنزلة الطلاق و العتاق فلا یوثر فیه النزل و اما حکم الردة
 بالنزل فقدم بیانه و الشذاعلم قوله فکذا لک الشفقة فکذا لک الشفقة هو النخفة و التحسک لقال سفنت الراح الثوب اذا خففت
 و حرکت و منه زمام سفیة ای خیف و فی اشرفیة عبارة عن خیفه تعترسه الانسان فکذا على العمل بخلاف موجب المال
 الشفوع مع قیام العقل حقیقة کذا ذکر فی بعض الشروح و هذا التعریف لیتناول ارجاب جمیع مخلوقات فان فیه
 ارجابها من السفه حقیقة الا ان السفه الذی لکلم الفقهاء فیه و تعلق الاحکام به من مبلغ منه المال و وجوبه بحسب
 و هو مذبذبال و اطلاق على خلاف مقتضى العقل و الشرع و لهذا فسره بعضهم بانه السرف و التبذیر و لم یفهم عند طائفة
 ارجاب مصیبة اخرى مثل شرب الخمر و الزنا و السرقة و ان کان ذلک سفها حقیقة و لذلک لم یعلق بها احکام السفه و
 فسره بعضهم بانه تصرف صدر عن العاقل بقصد الاصل و انما یحکم العقل عن المجنون و یقول له قصد ارجاب و قوله
 فکذا لک العقل و انما لا یحکم العقل بالقدرة طاهر السلامة التریب فکذا لک لیس فی الغریزة على لک

ولا يابطنها لغيره بقوله لا يملك كماله لان السفينة كما بر عقلة في علم فلا جرم حتى مخاطبا تحمل امانة الله تعالى فيها طلب بالاداء في الدنيا ويحتمل
 في الآخرة واذا بقي اطلاق تحمل امانة الله عز وجل ووجوب حقوقه يبقى اطلاق تحمل حقوق العباد وهي التصرفات بالطريق الاول
 لان حقوق الله تعالى اعظم فانه لا تحمل الا على من هو كامل المحال الا يرى ان الصبي اهل للتصرفات مع انه ليس بالبالغ
 حقوق الله عز وجل وتحمل امانة فمن هو اهل تحمل امانة اولى ان يكون لهذا التصرفات فثبت ان السفينة لا يمنع احكام الشرع
 ولا يوجب سقوط الخطاب عن السفينة بحال سواء منع منه المال او لم يمنع جبراً ولم يحجر قوله ولا يوجب الحجر اصلاً اسي لا يوجب
 السفينة الحجر من تصرف لا يتحمل الفسخ ولا يبطل الهزل كالتكاح والعناق ولا من نفسه فاحتل الفسخ لا يبطل الهزل كما يمنع
 والابارة واعتكف في وجوب النظر للسفينة بحمله مجزواً عن التصرفات واثبات الولاية للغير على ماله من ماله من الضياع كما وجب
 للصبي واليهون فقال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز ان يحجر عليه عن التصرفات بسبب السفينة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز
 الحجر عليه بهذا السبب من التصرفات المتعلقة بالفسخ ربي ما يبطل الهزل دون ماله يبطله على سبيل النظر لقوله تعالى فان كان
 عليه ما لم يمتحى سفينة او ضعيفا او لا يستطيع ان يمل هو فليمل وليه بالعدل نفس على اثبات الولاية على السفينة وذلك لا يتصور
 الا بعد الحجر عليه ولان السفينة سبب في ماله فيحجر عليه نظراً له كالصبي بل اولى لان الصبي انما يحجر عليه لتوهم التبذير وهو متحقق ههنا
 فلا يكون مجزواً عليه كان اولى وكان هذا الحجر بطريق النظر واجبا حقاً للمسلمين فان ضرر السفينة يعود الى الكفاية لانه
 ان اتنى ماله بالسفينة التبذير صار ماله على الناس وعياله هم عليهم يستحق النفقة من بيت المال والحجر على المخرج الضرر
 من العامة مشروح بالاجماع كما في المفتي الماجين والطبيب الجاهل والكارى المنفس وحقا لدين السفينة ايضا فانه
 وان كان حاصياً بجهة يستحق النظر باعتبار اصيل دينه جميع الله تعالى ولهذا لو مات يصرى عليه وكذا كل من كان فاستقالا
 وكذا لا يعرف والنهي عن المنكر بطريق النظر للمأمور والمنهى حقاً لدينه وللمسلمين والدليل عليه منع المال عنه فان ثبت
 بطريق النظر ببقى صدقاً من التلف فكذا الحجر عليه ثبت نظراً له لان منع المال غير مقصود بعينه بل الا بتأثر ملكه ولا يحصل بها
 المقصود ماله يقطع لسانه من ماله تصرفاً لانه يتلف تصرفه بالبيع بغير فاحش او بالاقراض بغير ما يفظه الولي عليه من ماله وانما ثبت
 الحجر في حق الطلاق والعناق والتكاح ونحوه لان الحجر عليه بسبب السفينة في التصرفات كالهزل فان الهزل يخرج كلامه على غير
 منج كلام العقل لقصده اللاب به دون ما وضع الكلام له لانقصان في عقله فكذا السفينة يخرج كلامه على غير منج كلام العقل
 لا تباع الهوى وبكسرة العقل لانقصان في عقله وكل تصرف لا يؤثر فيه الهزل لا يؤثر فيه السفينة ايضا وكل تصرف يؤثر فيها
 الهزل وهو ما يتحمل الفسخ يؤثر فيه السفينة واجتمع ابو حنيفة رحمه الله بانه حر مخاطب فيكون نطاق التصرف في ماله كالرشد فان
 كونه مخاطباً ثبت اليه التصرف اذ التصرف كلام ملزم واليه الكلام يكون ملزماً يكون مخاطباً وبالحجة ثبت المالكية
 ويكون المال خاص ملكه ثبت محليته وبعد ما صدر التصرف من اله في محله لا يمنع انقوده الا لما منع والسفينة لا يصلح ما فاس من نفوذ
 التصرف لان السفينة لا يوجب انتقاص العقل ولكن السفينة كما بر عقلة في التبذير لقلبه هو اذ مع علمه لقلبه وفساد عاقبته فلم
 يجز ان يكون سبباً للنظر لكونه معصية الا يرى ان من قصر في حقوق الله تعالى جازاة وفساد لم يوضع عنه الخطاب وان ثبت
 الواجبات وتعددت الفوائد بخلاف الترك بالمجنون والاغفار والدليل عليه انه يبطل عباراته حتى صح طلاقه وعناقه ونحوه

وبعبارة أخرى على نفسه بالاسباب الموجبة العقوبة ولا يظلم عليه اسباب الحدود والعقوبة حتى لو شرب الخمر او زنى او سرق قبل
 ان يحد عليه الحدود ويوجب عليه القصاص وهذه العقوبات تنذر بالشبهات فلو بقي السفيه مقتسباً بعد البلوغ من عقل
 في اسباب النظر كان الاصل ان يعتبر فيما تنذر به الشبهات ولو جاز له بطريق النظر كان الاصل ان يحجر عليه بالاقارب بالاسباب الموجبة
 العقوبة لان محسنة يتفلسف والمال تابع للنفس فاذا لم يتطهر في دفع الضر عن نفسه فخره الاصل وقوله هو مستحق النظر بعد الجنابة
 قلنا النظر من هذا الوجه جائز ولا واجب كما في صاحب الكبير يحوز العقوبة لا يجب ثم النظر على هذا الوجه انما يحسن اذا لم يتضمن ضرراً
 فوق هذا النظر وهو ان لا يثبت في اثبات الحجر البطلان ولايته والحق بالبهائم وهي نعمته اصلية لان الانسان انما
 يمتاز من سائر الحيوان بالبيان فلا يجوز البطلان بهذه النعمة لصيانة المال بخلاف منع المال عنه لانه انما يثبت بالنقص غير معقول
 المعنى لان منع المال عن ملكه مع كمال عقله وتيزه غير معقول اذ الملك هو المطلق التاجر فلا يصح القياس عليه او ثبت بطريق
 العقوبة عند بعض مشايخنا لا بطريق النظر فان سببه جنابة وهو مكابرة العقل واتباع الهوى والحكم المتعلق به يصلح جزاء كما يجب
 المال فيجعل جزاءه ما هو سائر لاجرة به هذا الطريق وهو انما سطرنا الى السبب فوجدناه صالحاً للعقوبة فيسبناه عقوبة كالجلد في الزنا
 وقطع اليد في السرقة واذا ثبت انه عقوبة لا يمكن تنديته الى منع اللسان وقصر العبارة لانه القياس لا يجري في العقوبات
 ولا يقال ان المنع لو كان عقوبة لغرض الى الامام ولا وليها هم النخاطيون دون الائمة لاننا نقول هو عقوبة بغير فتاوت لا احد
 فيجوز ان تقوون الى الاولياء كما في بغير العيب والامام والى سلبنا ان النص معقول المعنى وانه معلول بعلة النظر لا بالعقوبة بل بالنظر
 جواز قياس الحجر على المنع ايضا لعدم المساواة لان منع المال البطلان نعمته الزائدة عليه وهي اليد والماقة بالفقره واشتات الحجر
 البطلان نعمته اصلية وهي الالبية والولاية فان جاز الحاق من لم يميز في منع نعمته الزائدة فتوفيه النظر عليه لا يستدل على جوازها في الضرر
 العظيم به يتفويت النعمة الاصلية والماقة بالبهائم المعنى النظر اليه واجواب عن الآية ان المراد من السفيه على ما قيل هو الصبي الذي
 عقل فان بعض تفرقة يخرج من نيج الاستقامة ومن الضعيف الصبي الصغير ومن الذي لا يستطيع ان يعل الجنون وقيل المراد
 من السفيه المبذر الذي اختلف فيه ولكن المراد من الولي هو ولي الحق لا ولي السفيه وفي الآية كلام طويل ومن قولهم لا فائدة
 في منع المال مع اطلاق التصرف ان السفيه انما يتلف ماله عادة في التصرفات التي لا يتم الا بالاشياء اليد على المال من التجار
 الضيافة والهبته والصدقة فاذا كانت يده مقصورة عن المال لا يمكن من بيع هذه التصرفات فيحصل المقصود بمنع المال
 وان كان لا يحجر عليه والمكابرة مفاعله من كبر كبر اذا عظم من اعتقده انه عظيم في نفسه كبير عند غيره لا يقال بغيره فلا يرد حل
 تحت حكم وامره بمكابرة العقل المخرج عن طاعته بسبب اتباع الهوى والعمل بخلاف قضيته قوله واما الخطاء وكذا قال الامام
 لا مشي الصواب ما اصاب به المقصود والخطاء مصدر الصواب والعدول عنه وقيل الخطا امر يصدر عن الانسان بغيره
 قصد بسبب ترك السبب عند مباشرة امر مقصود سواء قال السيد الامام ابو القاسم الخطا يذكر ويراد به ضد الصواب وسنة
 يسمى الذنب خطية ومنه قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطاؤه قوله عليه السلام ربح عن امتي الخطا ان قتلهم كان خطا كبيراً ورواه
 ضد احمد كما في قوله تعالى والنسيان ثم قال الخطا ان يكون عملاً الى الفعل لا الى المفعول كمن رمى الى انسان على ثمن ان يمس
 فهو قاصد الى الرمي لا الى المرحه اليه وهو الانسان هو نوع جعل غداً اختار في جواز الواحد على الخطا فعنده المختار

لا يجوز المواخذة عليه في الحكمة لان الناطق غير قاصد الى الخطا او الجنائية لا يتحقق بدون قصد وعندنا ان السبب والجماعية يوجب المواخذة عليه عقلا لان السبب
 امر تائبان شيان عنه عدم المواخذة بالخطا في قوله عز وجل اخذوا من قول الرسول عليه السلام وتعلما للعباد وريثا لا تقواخذنا ان نسبنا او خطانا
 ولو كان الخطا حجة في المواخذة به في الحكم لكانت المواخذة حورا وصار الدعا في التقيير ريتا لا تخر علينا بالمواخذة لكن المواخذة مع جواز ما في الحكم
 سقطت بدعا ليس عليه سلام فانه لما قال ريتا لا تقواخذنا ان نسبنا او خطانا استجب له في دعائه فالشيخ بقوله جعل عذبا اشار الى ما ذكرنا يعني انه كان على
 المواخذة باعتبار انه لا يجازي من تقصير جيل صالحا يسقط حق الله تعالى اذا حصل من اجتهاد في الخطا في التعلل بعد ما اجتهد عاينت صلوة
 والاثم ولو اخطا في الفتوى بعد ما اجتهد لانا ثم ويستحق اجرا واحدا واحترز بقوله سقطت حق الله عن حقوق اعباد فانه لم يجعل عذرا في سقوطها حتى
 لو ائتمن مال انسان خطا بان رمى الى شاة او بقرة على ظن انها صيدا واكل انسان على ظن انه ملكه يحب اعيان لانه ضمان مال الاجزاء اصل
 فيجوز عقوبة المحل وكونه خطا لا ينافي عصية المحل وقوله وشبه في العقوبة عطف على قوله جعل عذرا اسي جيل بخطا وشبهه وادريته في باب العقوبة حتى لو ثبت
 اليه غير امراته فوطيها على ظن انها امراته لانا ثم ثم الرما ولا يواخذ بالي فلو رمى الى الانسان على ظن انه صيد فقتله لانا ثم ثم يقتل بهل وان كان ما ثم ثم ترك
 الثبت والى واخذ بالقصاص لانه عقوبة كاملة فلا يجب على المجتهد ولكن على الخطا لا يفتك عن ضرر تقصير جيل التثبت والاحتياط او يكتفى بالاحترار عنه بالاحتياط
 فيصلح سببا للجر او القصاص وهو الكفارة وان كان الصالح سببا للعقوبة المحضة لان الكفارة شبهة لجهاد والعقوبة فيسبب سببا متدرجا من بطوره والاحتياط
 والخطا كذلك ان جعل يقتل وهي الرمي الى الصيد مباح وترك اثبت فيه محظورا وكان قاصدا في معنى الجنائية فيصلح سببا للجر او القصاص قوله وصحطلنا
 اسي طلاق الناطق عند تائبان اراد ان يقول مثلا اشقني فجرى على مسانهة طلاق وقع الطلاق وقال اشافني رحمه الله لا يصلح لان الطلاق يقع
 بالكلام والكلام انما يصح اذا صدر عن قصد صحيح الا يبرئ من الجنون والعقل سوار في اصل الكلام لانه فسر عدم التقصير في الخطا غير قاصد فلا يصلح طلاقا
 انما وبني عليه اصحابنا قالا القصد امر باطن لا يوفق عليه فلا يتعلق بحكم بوجوده حقيقة بل يتعلق بالسبب الظاهر والادال عليه هو البتة التقصد بالعقل
 ويلبغ نفسا للخروج كما في السفر مع المشتقة ولا يقال لو كان ليلوغ عن عقل مقام قصد في حق من طلاق الناطق لصلح طلاق انما لم يهنا الطريق وقام
 مقام الرضا فيما يتبد الرضا من اللفظ والاحتياط وتحواله امر باطن كالتقصد حيث لم يقيم مقامه دل على ان لم يقتض حقيقة التقصد حقيقة لولا ان لم يوجد
 لانا نقول اشي انما يقوم مقام غيره بشرطين احدهما ان يصلح دليلا عليه الثاني ان يكون في الوقوف على الاصل خرج عن غفلة فيقتل بحكم عند وجوده الى الدليل مقام
 المدلول تيسيرا لغيره بشرطين في حقوق لانا ثم مقتود لانه لا صرح في الوقوف على العمل باصلا العقل فانه يعرف بالنظر فيما ياتي به ويذره ونحن نعلم يقينا ان
 النجوم مانع من استعمال نور العقل فكانت البتة التقصد بعدد مسير يقين من غير حرج في ذلك فلا يصح في حقه اقامته ليلوغ عن عقل مقام قصد لا تتفاد
 الرضا والرضا في حق ايجاد عبارة عن استئلاء لا اختيارا وبلوغه نهاية بحيث يقتضي اثره الى الظاهر من ظهوره ايشا شيئا نحو ما كما ليفضي اثره في الظاهر
 وهو ليس بامر باطن فلم يجز اقامته ليلوغ عن عقل مقامه بل يتعلق بحكم بذلك سبب الظاهر وظهر اثره الى الرضا قوله ويجب ان يتقصد سببه يعني اذا جري الى
 على مسان له خطا ما بان اراد ان يقول سبحان الله فجرى على مسانهة بعثت به العين منك بكذا وقال الاخر قبلت وصدقه صاحب على الخطا اذ لا يمكن
 اثباته الا بهذا الطريق فلا روية فيه عن صحابنا رحمه الله ولكنه يجب ان يتقصد فاسد البيع المكروه لان حرمان هذا الكلام في صلح منه اختيارا وليس لطبيعه
 كحرمان له وطول القامة فينقل الى وجود اصل الاختيار وينفذ لقوات الرضا قوله واما السفر وكذا السفر قطع سافة لغة وفي الشريعة هو الخروج عن
 قصد الميسر الى موضع بينه وبين ذلك الموضع مسيرة ثلثة ايام فافوقها سبلا ليل وشي الاقدام وانه لا يحل بالالبية بوجديتها والقدررة الخطا جرة ولبا
 كما لها ولا يمنع وجوب شئ من الاحكام نحو صلوة والزكاة والصوم والحج وغيره الا انه جعل في الشريعة من اسباب اشتغال محال حتى لو تفرغ سلطان من

الى انسان في قدره واحكامه محلة مشتقة بالنسبة الى حال اقامته وله ذلك جبل نفسه سببا للمرض و انتم مقام المشتقة في شرفي قصر دوات الاربع اثر السفر في حق
 اصولنا عندنا استقلال الشرف في دوات الاربع حتى لم يبق الاكمال شرعا حاصله وكان ظهر المسا في وجوه سواء في وجهها في وجه الحكم الشرعي
 حتى المرض لم يبان يصير كحجتين ان شاربها في الافطار حتى لو لم يشرب الا الاطعمة و اذا اقامته لوجه فقصار الاربع عنده وقد مر بيان هذه
 المسئلة في فصل الغرضية والرفعة و اثره في الصوم تأخير وجوبه الى ادراكه مدة من ايام انزول اسقاطه في حق صا حتى صا اداوه لان الغرض
 اذ حية تأخير السفر لا سقوطه بخلاف شرط لصحة على ما عرفت قوله لكنه لما كان كذا يعني لما كان اسفر من اسباب تحقيق كان كالمريض وكان ينبغي ان يكون
 حكمها سواء فيما ذكر من المسائل الا ان السفر لما كان هو الا سور التي تعلق وجودها باختيار العبد وكسبه ولم يكن موجبا
 ضرورة لازمة يعني بعد ما تحقق لا يوجب ضرورة تدعو الى الافطار بحيث لا يمكن فيها لان لها فقاو على الصوم من غير تحلف ومن غير ان
 الحقيقة في بذكره بهناه ان الضرورة الداعية الى الفطر غير لازمة لا مكان وفيها بالاستئذان عن السفر لانه عن الامور المتعارضة بخلاف المرض
 قيل ان المكلف اذا وضع صائجا هو مسافر لا يبع له الفطر لعدم الفروقة الداعية اليه وتقرر الوجوب بالشرع وكذا اذا اصبح مقيما وقصر عن الصوم
 الصوم لم يحل له الفطر لان اداء الصوم في هذا اليوم وجب عليه فخالقه تعالى وانا انشاء السفر باختياره فلا يقطعه بالتعذر وجوبه عليه بخلاف
 المريض او التحلف للصوم تجعل زيادة المرض ثم بدله ان يقطر على ذلك وكذا اذا مرض المقيم على الفطر لان المرض يوجب مشقة لازمة على المريض
 والصوم اذا لم يوجب مشقة لما صلح سببا للمرض بالافطار وكذا لا يمكن دفعه لانه امر مساوي في شرفي اباة الافطار ولو افطر اى في حال
 السفر ان لم يحل له الفطر لم يترس الكفارة عندنا تكون الشبهة وجوب الكفارة باقتران السبب المبيح بالفطر فان السفر مع الفطر في المحلة
 قصوره تمكن شبهه وان لم يوجب اياه وذكر من الشافعي رحمه الله في مختصره على انه يلزم الكفارة اعتبار الاخر النهار باوله وهذا بعد
 فان يفطر في اوله يصير عن الشبهة وبعد السفر يقترون السبب المبيح بالفطر ولو وجد هذا السبب اول النهار يباح له الفطر فاذا وجد في آخره
 يصير شبهة كذا في المبسوط ولو افطر اى المقيم الغارم على الصوم ثم سافر لا يسقط عنه الكفارة بخلاف ما اذا مرض بعد الفطر مضايح لافطار
 حيث يسقط به الكفارة عنه لما قلنا ان السفر من الامور المتعارضة ولا يريد استحقاق الصوم عليه حتى لا يباح له الفطر فلا يصير شبهة في سقوط حكم
 يتعد عليه شرعا فخالقه تعالى لانه لا يصير كانه اسقط باختياره اما المرض فامر مساوي واذا وجد في آخر النهار يزيد استحقاق الصوم لا يمكن
 الفطر لو كان صائجا وزوال الاستحقاق لا يجزى فيصير كذا من اوله كما يحض لعدم الصوم فيه اوله شبهة في سقوط الكفارة حتى لو صار السفر
 خادما عن اختياره ايضا بان اكبره سلطان على السفر في اليوم الذي افطر فيه متعذرا سقط عنه الكفارة ايضا في رواية الحسن عن ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان فان قيل السبب المبيح انما يعمل في الفائم ولم يبق الصوم فكيف يعمل في السعدوم قلنا لو كان
 الصوم قائما اوجب شبهة بل اوجب له باخه حقيقة من اول النهب لكن لما كان سعادا مما يشبهه لان الفطر انما يكون عليه لوجوب
 الكفارة باختياره مستحق وانما يكون ذلك المحسب مستحقا على تقدير عدم تحقيق النهج الى آخر النهار لانه مما لا يتحسب في ثبوت فلا
 زال في بعض زوال في الكل والله اعلم قوله وانا الاكراه فكذا قيل الاكراه حل الغير على امر كرهه ولا يريد بهما شرته لولا الحمل عليه
 بالوجوب على تركه قال شمس الائمة رحمه الله هو اسم لفعل يفعل الانسان لغيره فينبغي به رضاه او يفسد به اختياره ثم قال
 في الاكراه يعبر عنه في المكروه ومعنى في الاكراه عليه معنى في الاكراه به فالعبرة في الكثرة تمكنه من ايقاع ما هو به فانه
 اذا لم يكن تمكنه من ذلك فاكراهه ببيان والمعتبر في المكروه ان يصير خالفا على نفسه من جهة المكروه في انقاع بركة عاجلا لانه لا يصير

فذلك من ذلك فأكراهه بديان والمعتبر في المكروه ان يصير خافا على نفسه من جهة المكروه في انقراض مدة عاقله ولا يصير خافا على غيره
الا بتركه ونجا كره به ان يكون شتلا او مزرعا ومثلهما عضو او موجد بها يتقدم به الضمان اعتبارا وقبلا كره عليه ان يكون المكروه متنا
منه قبل الاكراه اما حقه او الحق النسان آخر الحق الشرع وحسب اختلاف هذه الاحوال يختلف الحكم فلهذا ينبغي ان يقال كراهه حمله الغير
على امر متنج حقه لا يتقيد بالسماح على البقاء ولا يصير الغير خافا به نية الاعتقاد بالباشرة فيتم التعريف بهذه العقول ويمكن ان يجعل
الرضا والاختلاف في الامتناع لانه اذا كان متمتعا عنه قبل الاكراه لم يكن راضيا به فكيف يذكر احد القيد من كامل لهيبه الاختيار ويوجب
اسي الاضطرار سخر التهديد بما يخاف على نفسه او عضوا من اعضائه لان حرمة الاعضاء كحرمة النفس تبعالها والاختيار هو القصد الى امر محتمل
لوجوده والعدم داخل في قدرة الفاعل تبرج احدى الجانين في الاخر كذا قيل ولا يجمع منه ان يكون الفاعل في قصده مستبدا والظاهر
منه ان يكون اختياره مبنيا على اختيار الاخر فاذا اضطر الى مباشرة امر المكراه كان قصده في مباشرة وقوع الاكراه حقيقة فيصير الاختيار
فاسدا لا يثبت على اختيار المكروه وان لم يعدم اصلا وقاصر لعدم الرضا ولا الوجوب الما لجا كالاكراه بحسب او لضرب سوت قوله
والاكراه بحسب اسي بجمع اقسامه لاني في الالهية لا الهية الوجوب ولا الهية الاداء لا الهية بالذمة والعقل والبلوغ والاكراه
لا يحل بشيء منها ولا يوجب وضع سقوط عن المكروه بحال سواء كان ملجئا او لم يكن لان المكروه مستبدا في حالة الاكراه كما
انه مستبدا في حالة الاختيار والاتباع تحقق الخطاب لا يثبت بدونه ثم استدلل على ثبوت الاستبلاء بتحقيق الخطاب بثبوت حقه فقال اما
يرعى انه اسي المكروه في الاثبات بما اكروه عليه متردد بين فرض اسي كونه مباشرة فرض كما لو اكروه على اكل الميتة او شرب الخمر مما يوجب الاجابة
فانه يفترض عليه الاثبات اسي على اكروه عليه حتى لو صبر ولم ياكل ولم يشرب حتى قتل ليا قتل عليه ثبوت الاباحة في حقه بالاعتذار
المذكور في قوله تعالى الا اذا اضطر اليه ومن اكروه على مباح لم يضر عليه فكذا ههنا وخطر اسي مخطور كما في الاكراه على الزنا وقيل
النفس المعصومة واباحة كافي الاكراه الصائم على افساد الصوم فانه يبيح له الافطار واحصه كافي الاكراه على الكفر فانه يرخس له بوجوه
كلية الكفر على اللسان ويأثم المكروه فيه اسي في الاكراه بالاقدام على القتل مرة كافي الاكراه على الزنا وقيل النفس المعصومة على الفطر
للسافر والاكراه على توجب اخرى كافي الاكراه على اكل الميتة فان الاقدام لما صار فرضا ثبتت الاباحة كافي سائر الفروض ويأثم
بالامتناع مرة كافي الاكراه على الفطر للسافر والاكراه على اكل الميتة وشرب الخمر فان لصبر عنهما الى ان قيل حرام ولو خرا اخرى كما
في الاكراه على الكفر فان الصبر عنه عزيمة وتحقق هذه الامور علامات ثبوت الخطاب في حقه لان هذه الاشياء لا يثبت بدون الخطاب
ثم قيل لا حاجة الى ذكر الاباحة في التحقيق لانها داخل في الفرض اسي الرخصة لانه ان اراد به ان الاقدام على الفعل مباح له بالاكراه
ولو صبر حتى قتل لا يثبت الرخصة وان اراد بها ان تباح له ولو تركه يثبت معنى الفرض فاكرام الصائم على الفطر ان مسافرا
من قبيل الاكراه على اكل الميتة وشرب الخمر حتى لو لم يفطر حتى قبل كان اغما وان كان مقيما فهو من قبيل الاكراه على الكفر حتى لو صبر
عنه فقتل كان ما جرد ولا يوجد منها سوى الاقسام الثلاثة لا يتعلق بفعله ثواب لا بتركه عقاب فثبت انه لا حاجة الى ذكر لفظة
الاباحة الا في نفس الامر فترابين الافطار وبين اجزاء كلمة الكفر في غير حالة الاكراه فان حرمة الافطار قد يسقط بعذر المرض
والسفر وحرمة الكفر لا يسقط بحال ولعل الشيخ فرق بينهما بهذا الاعتبار قوله ولا رخصة في القتل والجموع والزنا اسي زنا الرجل
بالمرأة لعذر الاكراه اصلا يعني سواء كان الاكراه ملجئا او لم يكن لا يثبت الترخيص في هذه الاشياء بالاكراه لان الدليل هو

المصلحة خوف التلف فانه اذا خاف تلف النفس او العضو جاز له الترخص بالمحرم صيانة لنفسه او لعضوه من التلف والمكروه المكروه عليه وهو المقصود
 بالقتل في استحقاق الصيانة عنه خوف التلف سواء فلا يكون للمكروه ان يثبته لنفسه غيره وان كان عبده لصيانة نفسه فصار الاكراه في حكم العدم
 في حق اياها قبل المقصود بالقتل في الترخص بالتعارض المحرمين فان الترخص لو ثبت بالاكراه لصيانة حرمة نفس المكروه منع ثبوته وجوب صيانة
 حرمة نفس المكروه عليه لانه مثله في استحقاق الصيانة فلا يثبت التعارض وكذا المحرم حتى لو قتل له لقطعت يده فلان لو تملك لا يخل له ذلك
 ولو فعل كان اشمالا لان الطرف المومن من الحرمة بالنسبة الى غيره الا ترى ان المضطر لا يخل له ان يقطع طرف الغير كما لا يخل له ان يقتله
 ليعتلق التعارض فلا يثبت الترخص الا ان في الاكراه على قطع يده لنفسه بان قتل ليعتلك ليعتلق من يدك قطع يده يخل لان حرمة نفسه فوق
 حرمة يده هذا التعارض فجاز له ان يختار ان يقطع يده في القبرين لرفع الامل وهذا المعنى لا يتحقق عند مقابلة طرف الغير بنفسه لان القطع اشد
 على الغير من قتل المكروه بل من قتل جميع المخلوق لانه لا يلزم من ذلك فوات طرفه فست انما سواء في الحرمة عند مقابلة احداهما بالآخر ولا
 يقال الاطراف لمصلحة الاسوال فينبغي ترخص في قطع يده الغير عند الاكراه التام كما رخص له في اطلاق مال الغير لانا نقول اسحاق الطرف
 بالمال في حق صاحبه لاني حق الغير لان الناس لا يبدلون اطرافهم لصيانة نفس الغير ويبدلون اموالهم فيها فلا يلزم من ثبوت الحرمة
 في اطلاق المال ثبوتها في اطلاق طرفه وكذا الزنا لان فيه فساد الفرائض الثابتات المرأة منكوبة الغير وصياح النسل الممنوع وذلك
 بمنزلة القتل ايضا لان سبب لولدهما انقطع عن الزاني لا يمكن ايجاب النفقة عليه ولم يكن للمرأة قوة لا تفارق على الولد لغيرهما
 عن الكسب فملك الولد ضرورة فكان الزنا بمنزلة القتل ولا يثبت الترخص فيه بالاكراه للتعارض ايضا فان قيل اسحاق الزنا بالقتل
 فيما اذا لم يكن المرأة ذات نروج مسلم فاما اذا كانت منكوبة فغير مسلم لان الولد يثبت الى الفرائض وان علف من الزنا لقوله عليه الولد
 الفرائض وللعامة الحجر واذا كان كذلك بحيث نفقة وترسه على صاحب الفرائض فلا يكون الزنا اياها كما قلنا الاصل ان يثبت الولد الى من
 خلق من بابه ويجب نفقة عليه لانه حره فلا يقطع النسب على الزاني كان اياها كان حكما بالنظر الى الاصل وقد ينفي صاحب الفرائض سبب
 مثل هذا الولد عن نفسه عادة فيؤدي الى الهلاك ايضا فحوله ولا يخلط مع الكمال منه في ميتة ونحوه والنحو سرياني لا ينفى الحرمة مع الاكراه
 الكمال وهو الاكراه المباح في هذه الاشياء لان حرمة هذه الاشياء لم يثبت بالنفس الا عند الاختيار فان الله تعالى قال وقد فصل
 لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه في حالة الضرورة والاستثناء من الخطر اباة فثبتت هذه الاشياء حالة الضرورة على الاباحة
 والمنطقه وكان المنع من تناولها مضيعة ومضار اشغال كان حالها سقوط الحرمة كما لو استغنى عن اكل الخمر الشبابة واكل الطعام
 المبلل وشرب الماء في هذه الحالة وان لم يعلم بسقوطه ايسر حجة ان لا يكون اشمالا انه قصد اقامته حق الشرح في التحرر عن ارتكاب المحرمين
 نزعهم ومنه ان دليل انكشاف الحرمة عند الضرورة خفي ولا يذرك بالجمل كما ان عدم وصول الخطاب اليه قبل ان يستنير بجمل هذا
 في ترك ما ثبت بخطاب الشرح كالصلوة في حق من اسلم في دار الحرب ولم يعلم لوجوبها عليه كذا في المبسوط وانما قيل لقوله مع الكمال
 منه لانه هذه الحرمة لا يسقط بالاكراه القاصر لفوات الضرورة الا ان المكروه اذا تناول بالوجوب المحرم في الاكراه القاصر بان شرب
 الخمر لم يوجب استئمانا وفي الخطاب القياس سجد لانه لا تاثير الاكراه بالحس في الاضال فوجوده كعدم وجه الاستئمان ان الاكراه لو
 يكامل بان كان طمحا اوجب العمل فاذا وجد جبر منه يصير شبهة كالمالك في الجبر من السجدة المشركه يصير شبهة في استقامه عن الشركه
 او طمحا والله اعلم بالصواب قوله وخص اسمى المكلف في الاشياء المذكورة في الاكراه الكمال دون القاصر وذلك لان حرمة

كله الكفر لا يحيل السقوط لان التوحيد واجب على العباد الى الابد وهو اعتقاد وحدانية الله والاقدار بها باللسان والكفر بالتدليس
 حرام وانما الى الابد لا يسقط حرمة الاكراه بل نفى حراما مع الاكراه الا انه يخص العبد اجزاء كلمة الكفر لان فيه نوات التوحيد صورة
 لما معنى لانه معتقد وحدانية الله تعالى بالقلب وهو الاصل والاقرار باللسان مرة واحدة كاف لتمام الايمان وما بعد ما ذابم على ذلك
 الاقرار وبالاجزاء لغت الدوام وذلك لما يوجب خللا في اصل الايمان بقاء الصمانية ولكن لما كان الاجزاء كفرة صورة كان حرام لان الكفر
 حرام صورة ونفي ولو امتنع لغت في النفس صورة ومعنى فاصبح هنا حق العبد لنفسه حق الله تعالى الايمان ولو استوى الحقان لترجح حقه
 على حق الله تعالى لشدة حاجته ونفي الله تعالى فكيف لا يترجح حقه هنا لانه لغت في الصورة والمعنى وحق الله لم لغت ولما ظهر
 له الاقدام مع كونه حراما واذا صبر فقد نزل نفسه لا عزاز دين الله تعالى وكان شهيدا وكذا الحكم في سائر حقوق الله تعالى يستحق
 لو اكره ما فيه الجاه على انفسا والصلوة او على تركها او على افساد الصوم به هو مقوم كان له ان يترخص بها اكره عليه لان حقه في نفسه لغت اصلا
 وحق صاحب الشرع لغت الى خلف فان صبر ولم يفعل بما امر به حق قتل كان باجورا لانه متمسك بالحرمة لان حق الله تعالى وهو الصوم
 والصلوة لم يسقط عنه الاكراه فيما فعله اطهار الصلاة في الدين وان كان المكروه على الاقطار مسافرا فابي ان يفطر حتى قتل كان
 اشما لانه تعالى اباح له الفطر لقوله غراسه فمن كان منك مرضيا او على سفر فعدة من ايام اخر فعند خوف الملاك ايام رمضان
 حقه كله اليه وكما يام شعبان في حق غيره فيكون اشما بالامتناع بمنزلة المضطر في فصل بمتة بخلاف المقيم الصحيح لانه الصوم في حقه غزوة قال الله
 فمن شهد منكم الشهر فليصمه والفطر له عند الضرورة رخصة فان ترخص بالبرصة فهو في سعة ذلك ان تمسك بالحرمة فهو افضل له وكذا الحكم
 في اطلاق مال الغير حتى لو قيل له لتعلمك او لتأخرت مال بالغير فبذعه الى او ترسته في ماله كاب في بيعه من ان يفعل ذلك لان حرمة
 النفس فوق حرمة المال فاستقام ان يحيل المال وقاية للنفس وان كان مال الغير بخلاف طرف الغير لانه محترم احترام النفس لما بناه الله
 لا يباح قطعه باذن صاحبه فلا يصلح جعله وقاية للنفس ولو صبر عن مال الغير حتى قتل كان باجورا لان شاء الله تعالى لان حقه المال اصل
 صاحب المال بافنة حال الاكراه لبقاء حاجته اليه فبقى حرام التعرض في نفس لبقاء دليل الاحترام فاذا صبر عن التعرض حتى قتل فقد
 ينزل نفسه لدفع الظلم عن مال الغير والاقامة حق محترم وهو حق صاحب المال فصا شهيدا لقوله وانما قاتل فاعلمها ففعل في الرخصة
 رخص لها في التمكن من الزنا بالاكراه الكامل ولم ترخص للرجل في الزنا بالاكراه اصلا لان يكفينا من الزنا والكان ليعر كان
 نقرضا بحق المحترم في المحل لصاحب الشرع لكن ليس فيه معنى القتل الراعي هو المانع من الترخص في جانب الرجل لان نيل المولد لا ينقطع
 عنها فثبت الترخص عند الاكراه الكامل بخلاف الرجل فان النسب ينقطع عنه حتى يمتلأ بالاك في فعله فلم ترخص له في ذلك ولما نزل
 اسي ولان الاكراه الكامل اوجب الترخص في جانبها اوجب الاكراه القاصر وهو الاكراه بالقتل او بالسجن شبهة في ذرا الجذعها
 بخلاف الرجل فان الكامل لما لم يوجب الترخص في حقه لا يصير القاصر شبهة في سقوط السجد كما سفي الاكراه على القتل وكان اختيار
 ان لا يسقط السجد عنه بالكامل ايضا كما قال ابو حنيفة اولاد هو قول زفر لان الزنا لا يتصور من الرجل الا بانشار الالة وذلك
 دليل الطواعية فان الانشار لا يحصل عند الخوف بخلاف المرأة فان التمكن يتحقق منها مع الخوف فلا يكون تكفينا دليل الطواعية
 الا ان في الاستحسان ليسقط كما يرجع اليه بالوجاهة وهو قولها لان السجد شرع للزجر والحاجة اليه في حالة الاكراه لانه كان
 يترجى الى ان يحقق الاكراه وخوف التلف على نفسه وانما قصد بالاقدام ورفع الهلاك عن نفسه لا قصد الشهوة فيصير ذلك شبهة

في اسقاط العقد عند انقضاء المدة لا يدل على عدم الخوف فانه قد يكون طوعا لا يبرى ان النائم قد يشتر
 ان طوعا غير اختيار له والا قصد فلا يدل ذلك على عدم الخوف فانه قد ثبت بهذه الجملة وهي ان الاكره لا ينافي لائمه ولا يوجب سقوط
 الخطاب ولا ينافي بالاختيار حتى تثبت هذه الاحكام المذكورة ان الاكره بنفسه لا يصلح الا لبطلان شيء اسي لبطلان حكم شيء من الاقوال
 مثل الطلاق والعقاق والبيع والافعال مثل القتل والافال المال وانفسا والصوم والصلاة ونحوها فثبت موجب بهذه الجملة كذا صرحوا
 عن ائمه واختيار حيث عرف المشرع واختيار اموالها لا يدل على غير ذلك على مثل فعل الطالع العكس الحكم الذي لكن تغيير الحكم بدليل غير جديدا
 صح الفعل في نفسه كما يتغير فعل الطالع بدليل الحق بل يوجب غير موجب فان موجب قولنا ان طلاق وانما حرره هو وقوع الطلاق او العتاق
 ثبتت عقبت الحكم الا اذا لم يمتنع من تحقيق او استثنى او كذا موجب فعلة كشرط القهر والرضا فانما ثبتت الفعل الا اذا تحقق مانع
 ما تحقق هذه الافعال في دار الحرب او كانت فيها مشبهة فكذا ثبت موجب افعال المكروه واثباته الا عند وجود الغير لما قلنا انها صادرة
 عن عقل واليه خطاب واختيار كفعال الطالع واثباته قوله وانما يظهر اثر الاكره اسي الاكره جواب عما يقال لما لم يبرأ الاكره في بطلان
 الاقوال والافعال فان يظهر اثره فعال لا يظهر اثره الا في اصرين او امكامل بان كان له في تبديل البنية او احتمال ما كره عليه ذلك
 ولم يمنع عنه مانع حتى يصير الفعل منسوبا الى المكروه واثباته اذا خسر لم يكن طوعا كالاكره بالجملة او القيد في تقويت الرضا لاني تبديل
 فاما ان يكون الاكره موثرا في الابدان قول وفعل فلا يفسد بالاكراه اسي بالكمال والقاصر جميعا كما يحتمل الفسخ وتوقف على الرضا
 من التصرفات مثل البيع والاجارة لان الاكره بنوعه لا يمنع اصل التصرف لصدوره من ابيه في محله ولكنه يمنع لقوة لقوات المرحى
 الذي هو شرط النفاذ فيعتقد لصفته الفسادة لقوات الرضا حتى لو كان التصرف مما لا يتوقف على الرضا كالاطلاق والعقاق
 يفيد من المكروه كما يفيد من الطالع فلو اجاز التصرف بعد ذلك الى الاكره صرحوا ودلالة صحيح لان رضاه قد تم والفساد كان محض في غير ما يتم
 به العقد فيقول المعنى المفسد بالاجارة كالباع بشرط اجل فاسدا اذا اسقط من الاجل ما شرط له قبل بغيره كالباع جائز فكذا انما لا
 يصح الاتفاق بينهما حتى لو اكره لقتل او اطلاق عضو وجسده قيد على ان يقر بعقوب ما حصل وطلاق او نكاح او رجعة او سنة او طلاق او نحو
 عن عدم عداوة او بيع او اجارة او دين في ذمته لا ضمان او ابراء عن دين او على ان يقرب بسلام ما من كان الاقرار باطلا لانه اذا ابد
 بما يخاف التلف على نفسه فهو ملجأ الى الاقرار بمحمول عليه والاقرار جبر متبيل بين الصدق والكذب انما يوجب الحق باعتبار رجحان
 جانب الصدق ودلالته على وجود المبررة وذلك ليقوت بالانجاء لان قيام السيف على دليل على ان اقراره هذا لا يصلح لدلالة
 على الخيرة لانه يتكلم به دفعا للسيف عن نفسه وهو معنى قوله وقد قامت دلالة عدم الخيرة بهذا الاقرار وكذا ان يبرك بنس وقيل لان الغنا
 يعدم بانجس والقيد لما يلحقه من الهم والحزن وعدم الرضا يمنع ترجيح جانب الصدق في اقراره وقد ثبت ان الاكره مثل المنزل
 في تقويت الرضا اذ من منزل في اقراره لغيره ولقضاء عليه لم يلزمه شيء فكذا اذا اكره عليه ولا يقال ينبغي ان يجعل الاكره بمنزلة شرط
 النجاء وشرط النجاء لا يمنع صحة الاقرار حتى لو قال لك على الف درهم على اني بالنجاء ثلثه بام كان الاقرار صحيحا لانه قول متى صح
 شرط النجاء مع الاقرار بالمال لا يجب المال ايضا حتى لو قال كفكت لفلان عن فلان بالف درهم على اني بالنجاء لا يلزمه المال
 واما اذا اطلق الاقرار بالمال فهو جبر عن الماضي فلا يصلح شرط النجاء والاكره منها تحقق فانما يعتبر بموضع صح فيه شرط النجاء
 وكذا اذا اكره على ان يقر لعبد ابيه او لغيره او لغيره لا يفتق ولا يكون لازم ولا يله لان هذا الاقرار عن امر سابق

خفي فالاكراه وكيل على انه كاذب فيما يحرم به فان قيل ليس ان هذا بحقيقة رحمه الله قوله لمن هو اكراه منه هذا اني يوجب ان يعنى عليه
 وجعل يتبين كذب فيما قال فوري يتبين بالكذب هذا الاقرار بكونه كاذباً في قوله لا فاذ القدر العتق ثم يفرضها بطريق الاولى قلنا جعل البوحقيقة رحمه الله
 ذلك الكلام مجازاً في الاقرار بالعتق كانه قال عتق على من حين ملكته وباعتبار هذا المجاز لا يظهر رجحان جانب الكذب في اقراره فاما عند
 الاكراه فلا يمكن ان يجعل اقراره مجازاً في شيء لانه امر بالكلم حقيقة وتقدم حجته الكذب فيه بالاكراه فيبطل الكل من البسوط قوله واذا
 انفصل الاكراه لقبول المال في النخل انما تعرض بجانب المرأة لان الرجل اذا اكره على ان يخرج امراته على الف وقد دخل بها والمراة
 حية كبريتها فالتخل واقع لانه من جانب الزوج طلاق والاكراه لا يمنع وقوع الطلاق والمال لازم على المرأة للزوج لانها التمس المال
 طاعة باءادار ما سلم لها من المينونة فاما اذا اكرهت امراته بوجوب عتقها وجب على ان يقتل من زوجها النخل على الف ورحم فقبلت
 ذلك منه وقد دخل بها فالتخل واقع ولا يجب على المرأة شيء من المال لان التمس المال ليعتد تمام الرضا وبالاكراه يفتوت الرضا
 سواء كان الاكراه بحبس او يقتل ولكن وقوع الطلاق ليعتد وجوده المقبول لا وجوده المقبول كالمطلقة امراته الصغيرة على مال يوقف الطلاق
 على قبولها فاذا قبلت وقع الطلاق ولا يجب للمال وبالاكراه لا يعدم القبول فلهذا كان الطلاق واقعاً ثم ان اصحابنا جميعاً احتجوا
 الى الفرق بين الاكراه والتمل في النخل لانهم اتفقوا ان الطلاق في المنزل لا ينفصل عن المال حتى قال ابو حنيفة رحمه الله لا ينفصل
 ولا يقع الطلاق وقال يقع الطلاق ويجب للمال وفي الاكراه ينفصل فاشار الى الفرق على المذهبين لقوله بخلاف المنزل الى آخره
 وبيانه ان المنزل يمنع اختيار الحكم والرضا به ولا يمنع الاختيار والرضا بالسبب كشرط الخيار وهذا لا اتفاق ثم نظر ابو حنيفة رحمه الله
 الى التزامه في جانب المرأة فقال لما لم يوشتر المنزل في السبب مع التزام المال مع المنزل هو قولنا على ان مشيت حكمه وهو اللزوم عند تمام
 الرضا فلو وقف الطلاق عليه كشرط الخيار لما دخل على الحكم دون السبب عند الخيار والرضا بالسبب ان الحكم يوقف الحكم وهو
 وجوب المال على وجود الاختيار والرضا به فاما الاكراه فلا يعدم الاختيار في السبب الحكم وانما يعدم الرضا اسما فلو جوب والاختيار في
 السبب والحكم ثم القبول ووقع الطلاق لعدم الرضا لا يجب للمال فصار كان المال لم يذكر اصلاً ونظر ابو يوسف رحمه الله
 في هذا الى جانب الطلاق فقال لا يدخل على السبب من الحكم كالمزول بشرط الخيار لا يوشتر في بدل النخل بالتمتع اصلاً لانه لما لم يوشتر
 في احدي الحكمين فهو الطلاق بالتمتع لا يوشتر في الحكم الاخر وهو لزوم المال لان المال فيه تابع فيتمتع الطلاق ويلزم حسب لزومه
 فلم يجعل فيه المنزل بشرط الخيار فاما ما دخل على السبب مثل الاكراه فيوشتر في المال بالتمتع دون الطلاق لان المال لا يجب
 في النخل الا بالزكركما ان الشئ في البيع لا يجب الا بالزكرك فلم يكن يد من صحة لا يجب في النخل كما لا بد منه في البيع وما يدخل
 على السبب يمنع صحة الايجاب فصار كان المال لم يوجد فوقع الطلاق لغير مال وقد تفضل الطلاق عن المال بعد ذكره كما في
 علاج الصغير على ما قلنا حين بدأ ذكرنا انه في قوله وكان كشرط الخيار اشارة لطيفة الى الفرق على المذهبين قوله واذا
 انفصل الاكراه الى آخره ذكر شيخ رحمه الله ان اشر الاكراه اذا كمال في تبديل النسبة فشرح في بيانه واذا انفصل الاكراه
 الكامل اسمى المسمى بما يصلح ان يكون الفاعل فيه المعتبر مثل اتلاف النفس والمال فانه يمكن للمكره ان ياتخذ المكره ويضرب
 بنفسه او ما لا يفسد نسب الفضل الى المكره لزمه حكم هذا الفعل وخبر المكره من البين حتى لو اكره انسانا على قتل انسان آخر
 ومع المكره ما اوجب جمع المقبول بان قال اقبله بالسيف او لا فقلت يقتله به وجب القتل على المكره بالاجماع كذا ذكره في الاسلام

ولو اكره على الرمي الى صيد فرسي اليه فاجاب بالنسبة وجب له يسهل على عاقلة المكروه والكفارة كما لو باشره بنفسه وذلك لان الانسان مجبول
 على حب الحيوة فلا يحد به باقتل لطلب نفسه مخلصا مطلقا من السلاك ولما لم يتوصل عليه الا بالاقتران على ما اكره عليه تقدم عليه والكان
 حرا باطلا للخلع فيفسد اختياره بهذا الطريق ويصير مجبولا على هذا الفصل بقضية لطيفة فاذ عارض بها الاختيار الفاسد اختيار صحيح
 وجب ترجيح الصحيح على الفاسد وذلك باحتمال الفعل النسبة الى المكروه يحصل المكروه انه من غير ان يلزم منه لغير محل الجناية واذا ترجح
 الاختيار الصحيح صار المكروه في حكم عدم الاختيار والتحتم بالالة التي الاختيار لها بمنزلة سبب او حصة استعمال المكروه في اطلاق النفس
 او المال فيصير الفعل منسوب اليه لانه في الاكراه الكامل اما الفاسد وهو انه لا يلزم على الايجاب كما لا كراه بحسب
 او يقتيد فلا يلزم على الفعل الى المكروه حتى تقتصر الضمان والقوة على الفاعل لان المكروه انما يصير كالا لانه من تمام الاجابة لنفسه واختيار
 باختيار خوف التلف على نفسه وليس في الاكراه اقصا من كسب في الفعل مقصورا على المكروه قوله ولما فيها لا يتحمل اي في الفعل لا يتحمل ذلك الفعل
 ان يصير المكروه فيه الة للمكروه فلا يستقيم نسبة اى نسبة الفعل الى المكروه للاستحالة ليقع المعارضة في استحقاق الحكم لان الاختيار الصحيح
 لم يعارض الفاسد منها فبقى الفعل منسوب الى الاختيار الفاسد لانه صالح لاستحقاق الحكم عند عدم معارضة الاختيار الصحيح
 وايضا لا يردى ان هذا القدر من الاختيار صالح للخطاب لما بيناه ان المكروه متردد بين فرض وخطر وخصه فيصير لاضافة الحكم اليه
 تعالى الامام ابو الفضل الكرماني في الايضاح والمراد من قولنا يصلح اليه ان المكروه يمكن ايجاده الفعل المطلق بنفسه فاذا حمل غيره عليه
 بوحيد التلف صار كانه فعل بنفسه ومن قولنا لا يصلح الة انه لا يمكن مباشرة ذلك الفعل بنفسه فاذا حمل غيره عليه بقي مقصورا عليه
 وذلك اى ما لا يتحمل ان يصير المكروه فيه الة للمكروه مثل الاكل فانه لا يتحمل نسبة الى المكروه بالتفان الروايات عن اصحابنا حتى
 لو اكره على الاكل وهو صائم فليس صومه ولا يفسد صومه المكروه لو كان صائما ان المكروه لا يصلح الة للمكروه في نفس الاكل فتقتصر على
 المكروه فانما في نسبة الى المكروه من حيث انه اطلاق فقد اختلف الروايات فذكر في شرح الطحاوي واخلصته وغيره ان لو اكره على كل
 مال للغير يجب الضمان على المكروه دون المكروه والكان المكروه يصلح الة من حيث الاتلاف كما في الاكراه على الاعتناق لان منفعة الاكل
 ههنا حصلت للمكروه فيجب الضمان عليه كما لو اكره على الزنا لا يجب الجحد ويجب العقر على الزاني ولا يرجع به على المكروه لان منفعة الوطى
 حصلت له بخلاف الاكراه على الاعتناق حيث يجب الضمان على المكروه لان ماله العبد تلفت بالاكراه من غير ان يحصل المنفعة للمكروه فذكر
 صاحب المحیط انه لو اكره على اكل طعام نفسه فاكل ان كان حائضا لا يرجع على المكروه بشئ والكان شيئا من يرجع بصيته الطعام
 لان في الفصل الاول منفعة الاكل حصلت للمكروه ولم يحصل في الفصل الثاني قال لو اكره على اكل طعام الغير فاكل يجب الضمان على المكروه
 الا على المكروه وان كان المكروه جائعا حصلت له منفعة الاكل لان المكروه اكل طعام المكروه باذنه لان الاكراه على الاكل اكره على
 القبح لانه لا يمكن الاكل بدون القبح في الغالب وكما تبين المكروه للطعام صار قبضه منقولا اسسه المكروه وكان المكروه
 قبضه بنفسه وقال للمكروه كل ولو قبض بنفسه صار غاصيا ثم مالكا للطعام بالضمان ثم اذ ناله بالاكل ربهناك لا يضمن الاكل
 شيئا لانه اكل طعام الغالب باذنه كذا مهمنا ومنه طعام نفسه لم يصير اكل الطعام المكروه باذنه لانه لا يمكن ان يحصل
 المكروه ناهيا للطعام قبل الاكل لان ضمان العصب لا يجب الا بالمالك ولا يتصور الا بالمال ما دام الطعام في
 يده او منه فتعذر ايجاب ضمان العصب قبل الاكل فلا يصير له ملكا قبل الاكل واذا لم يوجد ضمان صار اكل الطعام

نفسه لا طعام المكروه الا ان المكروه متى كان شبيها لم يحصل له منفعة الاكل فكان هذا اكراما على اطلاق ما له فوجب الضمان عليه كل من التفتيح
قوله والاقوال كلها لان المراد بتصوير ان يتكلم بلسان غيره صاعدا على وجه لا يبقى للسان المتكلم اختيار فاقصر الاقوال باحكامها
على المتكلم ولا يجعل كان المكروه طلق امراة المكروه وعقود عند فان قيل لا نسلم ان المتكلم لا يصح له المكروه فان من وكل رجلا بالطلاق
امراة واعتاق عبده يصح ومتى طلق الوكيل كان عاظا للموكل حتى لو حلف الرجل لا يطلق ولا يبيع فكل غيره بالطلاق والاعتاق
نعلم ان الوكيل صار له للموكل والرجل عليه ان المكروه يرجع بقيمة العبد على المكروه وفي الطلاق قبل الدخول يرجع لضمان الصدوق
على المكروه وان لم يصير آية له لما بيع واذا صار آية بالمكروه صار كان المكروه طلق امراة المكروه او اعتق عبده فينبغي ان ينفق قننا المكروه
ما يصلح آية المكروه فيما لو ازاله المكروه مباشرة بنفسه تعذر عليه فيزل فاعلا بمباشرة غيره تقديره انما لا يقدر عليه بنفسه فلا يمكن ان يجعل
نا صلا حكا في تطبيق امراة نفسه احتياق عبده امكن لم يجعل مباشرة بنفسه فاذا وكل غيره بذلك واستعمله جعل عاظا تقديره واما في تطبيق
امراة المكروه واعتاق عبده فلا يمكن ان يجعل مباشرة فكيف يجعل المكروه واعتاق عبده فلا يمكن ان يجعل مباشرة فكيف يجعل المكروه آية
فيبقى الفصل مقتصر على المكروه وبهذا القول في جميع التصرفات الشرعية نحو البيع والهبة وغيرهما فنحن لا ينظر الى التكلم بلسان الغير لانه لا يخلو
وانما ينظر الى المقصود بالكلام والى الحكم فتبين ان في وسعته تحصيل ذلك الحكم بنفسه يجعل غيره آية له ومتى لم يكن في وسعته لم يجعل
غيره آية له كذا في الطريقة للبرعنة ولا يلزم عليه كلام الرسول فانه بمنزلة كلامه على ما قبل لسان الرسول لسان المرسل لان
ما ذكرناه هو الامر الحقيقي وذلك ضرب من الجواز فلا يرد نقضا عليه ذلك من باب التبليغ لا من باب التكلم بلسان الغير اذ التبليغ قد يكون بلا واسطة كالشهادة
وقد يكون بواسطة كالكتاب والارسال قوله وكذلك اي وتثل ما لا يصلح ان يكون المكروه فيه آية في ان الحكم يقتصر عليه كون الفعل
ما يتصور ان يكون الفاعل فيه آية لغيره صورة الا ان المحل اي محل الاكراه او محل الجناية غير الذي طاقية ياتية الايلاف صورة
وكان ذلك اي محل الاكراه او الجناية يبدل بجعل المكروه آية لغيره مثل اكراه المحرم قبل الصيد هو اضافة المصدر الى المفعول
ان ذلك اي القتل يقتصر على الفاعل في حق الماشم والجار وان امكن ان يجعل المباشرة فيه التكاليف لو كان المكروه عليه شاة وتجاوز
وفي القياس للشيء عليه لا على لسان كان حلالا اما الامر فلا له لو مباشر قبل الصيد بغيره لم يلزمه شيء وكذا اذا اكره غيره عليه اما لما
فلا انه صار له المكروه بالاسباب التي لم ينعدهم الفعل في جانبه كما في الاكراه على قبل المسلم وجه الاستحسان ان قتل الصيد منه جناية على
احرامه وهو الجناية على احرام نفسه لا يصح ان يكون آية لغيره فيقتصر عليه لا يمكن للمكروه ان يجرى على احرام غيره نفسه وكذلك الاكراه ولو جعل اي
المكروه آية للمكروه لتبدل محل الجناية لان محل الجناية حقيقة احرام المكروه وان كان هو الصيد صوته فلا يجعل آية لغيره محلهما احرام
المكروه لو كان محرما ويخرج الفعل عن كونه جناية لو كان المكروه حلالا وفيه خلاف المكروه اي في جعله آية وفي تبدل محل الجناية متى
المكروه المكروه لانه لما اكره به على ايقاع فعل في محل كان القاعه في محل اخر مخالفة له ضرورة واطلاق الاكراه لان الفعل الواقع
في ذلك المحل يكون فعلا اخر خارجا عن الاكراه واقعا بطريق الطواحيمة حينئذ فيبطل الاكراه لا محالة واذا اطلق الاكراه حادلا
المحل الاول وهو احرام المكروه لان سبب ثقل الفعل الى المكروه بعد ما وجد من المكروه حقيقة هو الاكراه فلما استلزم ثقل اطلاق الاكراه
بطل الثقل بطلالة ايضا فيعود الامر الى الجناية الى المحل الاول وهو احرام المكروه يعني ينسب الفعل الى المباشرة ليكون جناية على
احرامه ولما لم يزل الفعل يعود الى المحل الاول قلنا باقتصار الفعل على المكروه اسد قطعاً للسنة واخر ازا عن الاشتغال

بما لا فائدة فيه وذكر في المبسوط لو كانا محررين جميعا فعلى كل واحد منهما كفارة اما على المكروه طامينا واما على المكروه فلاة لو باس قتل الصيد بغير
 نكرته الكفارة فكذا اذا باشر بالاكراه ولا حاجة في ايجاب الكفارة مبنيا الى نسبة اصل الفعل الى المكروه لان هذه الكفارة يجب على المحرم
 بالادلة والاشارة وان لم يصير اصل الفعل منسوباً اليه فذلك مبنيا لهذا لو يوجب الجواز عليه ايضا كما وجب على المباشر
 لان تأثير الاكراه بالجس أكثر من تأثير الدلالة والاشارة ويجب الجواز بها فبالاكراه بالجس أولى ولو كانا احلايين في الحرم وقد توعدوه
 باقتل كانت الكفارة على المكروه لان هذا الجواز في حكم ضمان المال ولهذا لا يتبادر بالصور ولا يجب بالدلالة ولا يتعدى تبدير الفاعل
 وهذا لان وجوبه باعتبار حرمة المحل فيكون بمنزلة ضمان المال وبمنزلة الكفارة في قتل الاوصى خطأ وتوعد به جس كانت الكفارة على
 القاتل خاصة بمنزلة ضمان المال قوله وهذا اي لان محل الجناية اذا تبديل بالنسبة تقصير الفعل على الفاعل قلنا ان المكروه على القتل
 لا يتم الا بقتل وان كان اتصل مما لا يصلح الفاعل فيه الا لغيره لان القتل من حيث انه يوجب المآثم جنائية على دين العاقل وهو اي
 القاتل لا يصلح في ذلك اعمى في الاثم الا لغيره لان الانسان في الجناية على الدين لا يصلح ان يكون الا لغيره اذ لا يمكنه ان يكسب الاثم
 على غيره ولو جعل الفاعل آلة لتبديل محل الجناية لانا حينئذ يكون واقعة على دين المكروه وان لم يامر به ذلك فيعود الامر الى المحل
 الاول كما في سلكه الاول فصار المكروه فاعلا في حق الحكم وهو وجوب القصاص والدية والكفارة وحريان الالتهام نسبة الفعل اليه يجعل
 المكروه آلة لعدم لزوم تبديل محل الجناية وصار المكروه فاعلا في حق الاثم لتعذر النسبة الى المكروه بلزوم تبديل المحل وانما صار
 لانه اختار موت المقتول وحقق موته بما في وسعه وهو اصح الصالح المذوق الروح واثر روح نفسه على من هو مثله في الحرمة واطاع المحلوف
 في معصية الخالف لانه تعالى نهي عن الاقدام عليه وتصد ذلك وحقيقة بالفعل والتصد عمل القلب وهو لا يصلح فيه الا لغيره اذ لا يتصور
 ان يقتصد الانسان بقلب غيره كما لا يتصور ان يتكلم بلسان غيره ولذلك بقي الاثم عليه قوله وكذلك اي وكما قلنا ان القتل يقتصر على
 المباشر في حق الاثم قلنا ان المكروه الى اخذوا باباح مكرها ومسلم مكرها ملكه لمشتري ملكا فاسدا حتى لقد عتقه بعتقه وتبذره واستبداه
 عندنا وقال زفر لا يحكمه ولو سلم طالعا بعد البيع ويقع به الملك بالاتفاق لانه يصير اجارة للبيع ودالة بخلاف ما اذا اكره على الهبة
 فوجب وسلم طالعا حيث لا يكون اجازة لان الاكراه على الهبة الاكراه على وجه قوله انا حكمنا بالعتاق مع المكروه لانه لا يصلح فيه
 الهبة بغيره فيبقى مقصورا عليه فاما التسليم وامر شي يصح ان يكون المكروه فيه الا لغيره فينتقل اليه ولهذا وجب عليه الضمان الذي هو من
 به اعم التسليم واذا انتقل اليه صار كانه سلم نفسه مال المكروه الى المشتري فلا يقع به الملك والدليل على ان المكروه لا يقع بهذا التسليم
 ان المشتري لو وهبه او لصدقه به او باعه لم يفسخ عليه هذه التصرفات ولو وقع الملك بهذا التسليم كان لا يفسخ عليه كما في البيع الفاسد
 ولما ان هذا البيع ميعقد لصيغة الفسا وفيوجب الملك عند اتصال القبض بكسائر البيوع الفاسدة اما الاعتقاد فلما عده الختم عليه
 ودرما الواجبه وسلم طالعا فيقتد واما الفسا ولفقوات شرطه وهو الرضا فان فوات الشرط يوجب الفسا وفي البيع لفقوات شرط المساواة
 في بدل الرأب يوجب الفسا ودرن البطلان والبيع الفاسد اذا اتصل به القبض فيفيد الملك وقد وجد فان التسليم قد تحقق من
 ابيع ولم ينتقل الى المكروه بالاكراه لان التسليم من ابيع يتم سبب الملك ولهذا كان شبهة بابتداء العقل على ما عرف وقد اكره به
 على التصرف في بيع نفسه بالاتمام وهو من هذا الوجه لا يصلح الا لانه لان المكروه لا يقتدر على تملك مال الغير واتمام تصرفه لجعل المكروه له
 فيه ولو جعل المكروه آلة لتبديل المحل اي محل الفعل لانه حينئذ يصير فاعلا في التصرف وقد اصر بالتصرف في البيع ولتبدل ذات الفعل

فانما لو اخبرنا بهذا التسليم من ان يكون بينهما للعقد جعلناه خصبا محضا ابتداء نسبة الى المكره اذا لم يجوز ان تبدل محل الفعل بالاكراه فكيف يجوز
ان يكون بتبدل ذاته واذا كان كذلك بقي التسليم مقتضا على البائع فيحصل الملك بالمشتري كما لو سلم طائعا وقد نسبناه الى ابي الفضل الى المكره من حيث
هو غضب يعني ان هذا التسليم ينسبهم للتصرف وموت يد المالك من وجه وموت فجعلا مقتضا على البائع من حيث انه اتمام العقد لانه لا
يصح الية للغير فيه ونسبناه الى المكره من حيث انه خصب لانه يصح الية فيه فيرجع بالضمان عليه فاما ان يجعله خصبا محضا حتى لا ينقض احتاق المشتري
او تسليما محضا حتى لا يكون للبائع الرجوع على المكره بالضمان فلا يتم هو بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمته يوم سلم وان شاء ضمن المشتري
فاما الجواب عن قوله يفسخ التصرفات ههنا وفي البيع الفاسد لا يفسخ فهو ان يقتض مع كونه فاسدا حصل لغيره فناء البائع وفي البيعة جائز حصل
اقتض قبل نقد الثمن بدون رضا البائع وتصرف المشتري فيه تصرفا يحتمل الفسخ يفسخ فحق الفاسد اولى قوله واذا ثبت انه اسي انتقال الفعل
من المكره الى المكره يعني نسبة الية امر حكيم هو ان الية في اتلاف النفس والمال لا اسي انتقام ذلك لا انتقال فيما يعقل ولا يحس اسي يتماثل
وجوده من المكره ولا يحس وجوده منه يعني من شرط هذه النسبة ان يتصور ذلك الفعل من المكره ولكن لا يوجد منه اذ لو لم يتصور وجوده
منه لا يستقيم النسبة اليه اصلا ولو تصور وجوده منه ووجد حسا وكانت النسبة حقيقة متعلقا انه المكره على الاحتاق بما فيه الجاء هو المتكلم حتى يقتصر
الاحتاق عليه ويكون الوالد له لان التكلم بما يوجب عتق هذا العبد لا يعقل ولا يتصور من المكره لانه ليس بما لك للعبد والاحتاق من غير المالك
لا يتصور فلا يمكن ان ينسب اليه بان يجعل المكره الية فيه ومعنى الايلاف منه اسي من الاحتاق منقول الى الذي اكرهه اسي هذا الاحتاق يتضمن
اتلاف ماله العبد فينتقل ذلك الاتلاف المعنوي الى المكره لانه يتصور منه الاتلاف حسا فيكون نسبة الية يجعل المكره الية فيه لانه اسي الاتلاف منفصل عن
الاحتاق في الجملة لتحقيقه بالقتل بالاحتاق محتمل القتل المكره باصله لتصوره من المكره ابتداء كما بنيان ذلك يرجع المكره بقيمة العبد وهو ما كان
المكره او معتبرا لان ضمان الايلاف لا يختلف بالايثار والاعسار ويجوز ان يجب الضمان عليه ويثبت الولاء لغيره كما في الرجوع عن
الشهادة على العتق فان الضمان على الشاهد والولاء للشهود وعليه بالعتق وهذا لان الولاء كالنسب ليس بمال متقوم فلا يمنع ثبوته
لغيره وجوب الضمان عليه ولا سعاية على العبد لان العتق قد فيه من جهة ماله ولا يلزم عليه المحرم اذ اقتل الصيد بالاكراه
حيث لا يثبت له الرجوع على المكره بالضمان لانه ضمن ضمانا يفتى به فلو رجع لضمان يقتضي به وقد عرف ان ضمان العدو ان مقتضا مثل
فلا يجوز ان يجب عليه يادة على ما اتلف قوله وهذا عندنا اسي ما ذكرنا من تفصيل احكام الاكراه ههنا فاما الاصل فيه عند الشك
فهو ان الاكراه ان كان لغير حق يوجب بطلان تصرفاته القولية جميعا مثل الطلاق والعتاق والبيع ونحوه لان صحة القول بالقصد لا اعتبار
بكون القول باعتبار القصد برحمته عما في الضمير ودليلا عليه الاكراه لفسد الاختيار والقصد فيبطل القول به لعدم القصد به الا ترى
انه الكلام بالفتح من النائم لعدم الاختيار ولا من المجنون والعصبي لعدم القصد لغيره فان صحة الكلام باعتبار كونه ترجمة عما في القلب
والاكراه دليل على ان المكره متكلم دفع الشر لا لبيان ما هو مراد فيه فصارت الاضداد فوق الذي لا قصد له ولم يرد شيئا اخر وكان كل كلام
بمنزلة الاقرار فان الاكراه الاول على ان المقرر يرد اظهار امر قد سبق بل قصد جعله بشرا عن نفسه كان اقراره كقرار المجنون فكذلك سائر كلامه لان
الاكراه دليل على عدم قصد القلب الذي يثني صحة الكلام عليه وان كان يحسب تصرفاته حتى لو اكره المحرمي على الاسلام لصح اسلامه لانه اكره
سبح بخلاف الذي اذا اكره على الاسلام لا يصح لانه اكره باطل وكذا لو اكره القاضي المديون على بيع ماله صح لانه الاكراه بحق والمعنى فيه ان الاكراه
اذا كان بحق فقد امرنا الشريعة باكراهه على ذلك التصرف فيكون ذلك من اشيع طلبها للتصرف وما كان مطلوبا شرعا

ليكون محكوماً بصفة لان الشرع لا يغير شيئاً غير صحيح فاما اذا كان الاكراه باطلاً فهو محظور وذلك التصرف ممنوع عنه شرعاً فلا يثبت ولا يصح ولا اكراه
 بالتحبس اي التحبس الدائم مثل الاكراه بالقتل جدي في الابطال القول والفعل عن المكروه اصلاً لان الاكراه بالتحبس ليعدم الرضا ولبطالان القول
 والفعل عن المكروه في الاكراه بالقتل لتحقيق حقيقة حقوق المكروه عليه كغيره من حقوقه بدون رضاه وبدون اختياره وتحقيق العصمة منه في حق
 الضرر عن المكروه عند عدم الرضا به والحق فيجب الحاق الاكراه بالقتل في الضرر واذ وقع على الاكراه بالتحبس بالاكراه لطل اي سقط على الفعل
 حكم الفعل من الناحية اصلاً اذا تم الاكراه سواء امكن نسبة الفعل الى المكروه او لم يمكن وتعمد بان يجعل هذا يبيح الفعل بشرطه كالاكراه بالقتل او التحبس
 الدائم على خلاف ما في الفير او شرط التحبس او الاكراه في نفيه من ضمان او اجراء كلمة الكفر فانه يبيح الفعل عنه ولكن لا يوجب كراهية الردة بالاكراه
 غير ما لا يباح القتل والسرقة بالاكراه كذا في الفقه وانما جعل الاباحة ليعمل على تمام الاكراه لانها تمل على تمام النفس في حق الله تعالى كما
 في حق المصطفى فاذا ثبت الاباحة في حال الاكراه لا يحظر ان يمتنع في حق الاكراه ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع
 ولا يبطل اصلاً اذا اكراه على افعال على المكروه لان الفاعل يصح ان لا يمتنع في الاكراه فيثبت الفعل اليه فيجب الفهم عليه لم
 اكراه المحرم حتى قتل الصيد او الحلال على قتل صيد البحر او الصائم على الاكراه لاشي على الفاعل من جزاء الصيد ولكنه يجب على المكروه لان المكروه
 يحتمل ان يكون الاكراه فيفسد الفعل اليه اذا تم الاكراه وقد تم لان الذي بشره به لا يقدم عليه ولا يفسد الصوم في صوته الاكراه لان
 الحظر ينزل بالاكراه فالتحقق الاكراه بالتأخر الباق والاكل ناسياً ولو اكراه على الزنا فيجب السمع على الفاعل لانه لم يعمل به الفعل ولو اكراه
 على القتل يجب الفحص على المكروه لانه لما لم يعمل له الفعل لم يتم الاكراه فلا يمكن ان يجعل المباشرة له ولما لا يمتنع بالاكراه ولو صار له لما
 اتم ويوجب على المكروه بالتسبب لان التسبب اذا ثبتين للقتل صار بمنزلة المباشرة عنه وقد ذكرنا ان الاكراه لا لعدم الفعل لانه لا لعدم
 الاختيار لكن ينبغي به الرضا يعني سواء كان ملجاً او لم يكن او ليس به الاختيار يعني اذا كان ملجاً ولم يلجأ لم يلجأ لوجوب الاكراه الاقوات الرضا او
 فساد الاختيار ولم يلجأ لوجوب علام الاختيار لا يكون له اشتراك في التصرف قولا ولا فعلاً فوجب ترتيب الاحكام على فوات الرضا
 او فساد الاختيار لا على عدم الاختيار كما من تقديره والتداعلم بالصواب

باب حروف المعاني انما هو شرح رحمه الله تعالى في هذا الباب الى اخر الكتاب لانه من قسم النور لا من الفقه الصرفة لانه لما تعلق ببعض
 احكام الشرع او رده في هذا الكتاب تبييناً للفائدة واليه اشار في اختصاره بقوله فسطح من مسائل الفقه مبني عليها والشرط النصف
 الا ان يستعمل في البعض توسعاً في الكلام واستكثاراً للتفصيل كما قال عليه السلام في الحائض ليقعد شرط عمرها اي بعينه وشبهه في التوسع قوله
 عليه السلام تعلموا الفرائض فاستخافوا العلم واعلم ان لفظ الحروف على السجود التسعة والعشرين التي هي اصل تراكيب الكلام في قوله
 على ما توصل معاني الافعال الى الاسماء وعلى ما يدل بنفسه على معاني في غيره كما فسرني علم النجوى بان الحروف مادل على معنى في غيره
 ويسمى الاول حروف الفصحى اي التقدم من محال الحروف فواحد والثاني حروف المعاني لما ذكرنا من ان المعاني هي الافعال الى
 الاسماء او لدلالة المعاني على معنى فان المعاني في قوله كمررت بزيد يعرف معنى لدلالة المعاني على الاتصال بخلافها بكونها لا يدل على
 معنى وكذا العشرة في زيد يعرف معنى بخلافها في احمد ثم اطلاق لفظ الحروف على المذكورة في الكتاب بطريق التفسير لان بعض ما ذكر
 في هذا الباب اسماً مثل كل ومن واذا لكنه لما كان اكثر حروف سمي بالجمع بهذا الاسم وقوله واكثر ما هو قواعده حروف العطف لفظ
 في اللغة الثني والرد ليقال عطف العود اذا ثناه ورواه الى الاخر فالعطف في الكلام ان يرد احد المفردين الى الاخر فيما حكمت

عليه او احدي النجاشين الى الاخرى في الحصول وفائدة الاختصاص اثبات المشاركة والاصل فيه اى العطف الاول لان العطف لا يشترط
المشاركة ودلالة الواو على الجبر والاشتراك وسائر الحروف يدل على معنى زائد على الاشتراك فان العطف لا يوجب الترتيب معه ثم لو ثبت
منه كانت الواو المستحصنة لقاعدة الاشتراك اولى بالاصالة لانها بمنزلة المطلق وسائر الحروف بمنزلة المقيد والمطلق مقدم على المقيد
قوله وهو المطلق الجمع عندنا من غير تعرض للمقارنة لما زعمه بعض اصحابنا على قول ابي يوسف ومحمد ولا ترتيب كما زعموا على اصل ابي حنيفة
في مسئلة الواو اذ كانت كما سياتى وكما زعمه بعض اصحاب الشافعى ليعنى انها تدل في عطف المفرد على اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم
فقط من غير ان يدل على كونها مساوية لان الواو على تقدم احد ما على الآخر وفي عطف الجملة على اشتراكها في البشوت هذا هو من حيثها غير العطف
من اهل اللغة والجملة الفتوى اى اهل الشرح وسفحة الثابت بالقوى الحديث يستحق الفتوى منه لانها جواب في حادثة واجبات
حكمه او فتوى لبيان مشكل كذا في المغرب وقال بعض اصحاب الشافعى هي للترتيب ونقل ذلك عن الشافعى ايضا ولهذا اوجب الترتيب في الواو
عملا بقضية الواو وهو من افرادها للترتيب حيث يستحيل الجمع انا في المفرد كقوله زائد راع وساجد واما في الجملة فلقوله تعالى
اركعوا واسجدوا وتمسك من اثبت الترتيب بما روى ان اصحابه لما سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عند السعي بين الصفا والمروة بما
ينبذوا قد نزل قوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله قال ابدوا بما بد الله تعالى به فقيه دليل انها الترتيب من وجوه احدها
ان النبي عليه السلام فهو وجوب الترتيب حتى قال ابدوا بما بد الله تعالى به وانه عليه السلام كان اعلم باللسان وافصح العرب في الجملة
انه عليه السلام نص على الترتيب عند اشتباها عليهما جميعا او للترتيب فثبت بعبه عليه السلام انها للترتيب والثالث انها لو كانت للجمع المطلق
لما احتاجوا الى السؤال لانهم كانوا اهل اللسان ولا يباينها لو كانت للترتيب لما احتاجوا الى السؤال ايضا لانهم يجوز ان يكون سؤالهم
لتجويزهم اياها مستعمل في الجمع المطلق تجوزا بناء على الغالب وتمسكت العامة بقوله تعالى في سورة البقرة وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة
وقول غفر وجل في سورة الاعراف وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا والقصة واحدة امر وامر او زيارا ثبت ذلك بفعل التفسير
فلو كانت الواو للترتيب لتناقضت دلالة الاول على تقدم الدخول على القول ودلالة الثاني على حكمه وكلامه تعالى عن ذلك
منزه وبانه لو افاد الترتيب لكان قوله رايت زيدا وعمرا متناقضا وكان قوله رايت زيدا وعمرا العبرة بذكر الاول باطل والثاني خلاف
الاصل قال الامام عبد القاهر ومما يدل على ان الواو لا اصل له في الترتيب انهم وصفوا حيث لا يتصور الترتيب بقولهم اشترك زيد وعمرو
واختصم بكر وخالد وذلك ان الاشتراك والاختصاص يقتضي فاعلين فلو قلت في قولك اشترك زيد وعمرو ان زيدا قبل عمرو في الترتيب
كان بمنزلة ان يقول اشترك زيد وشيكت لان احدهما اذا تقدم على صاحبه لم يكن مساويا له مجتمعا معه كما انك اذا قلت جاني زيد قبل
عمرو لم يكن لزيدا اجتماع مع عمرو في الجمعي فمن ادعى ان الواو للترتيب لزمه ان يقول اشترك زيدواختصم بكر وسكت ولهذا لا يصح
بالفاء وشم لا انك لو قلت اختصم زيد وعمرو كان بمنزلة قولك جاني زيد وعمرو وفي جعل الاختصاص مما يستدلى فاعل واحد حتى كانك
قلت اختصم زيد وسكت لما ذكرنا انه لو قال للمرأة ان دخلت الدار وانت طالق تطلق في الحال فلو كان موجبا للترتيب لتعلق الطلاق بالشرط
كما في قوله ان دخلت الدار فانت طالق وكذا لو قال لا تأكل السمك وتشرب اللبن نصيبا لغيرهم منه المنع عن الجمع بينهما ولو استعمل الفاء
سكانا للتبديل المعنى وصار كأنه قال لا تأكل السمك فأنك ان اكلت السمك اجتمعت الى شرب اللبن ولا مناسبة بين المعنيين فثبت انها لا تدل على
الترتيب وكذا لا يدل على المقارنة لانها استعملت في موضع يستحيل المقارنة وهو قوله من ان عندى قياك فتعزوك وقيام واحد وتعووه

مع الاستحصال ويبدو جهل انما لا تستعرض القرآن ايضا وكانت مطلقا اجمع نحو قوله وانما ثبت الترتيب بحسب ما يقال لو لم يكن الواو والشرط ترتيبا كانت
المطلق اجمع عندا بحيثية ذلك ان يبقى ان يقع الطلقات الثلاث عند وجود الشرط في قوله لاجنية انكسبها في طالق وطالق وطالق كما لو
قال لما ان تزوجتها في طالق ثلاثا ولو لم يكن للمثارة عند ما وقع الثلاث في هذه المسئلة بل يقع الاول ويلغى بالبعد لعدم الحمل كما لو
قال لغير المدخول بها انت طالق وطالق وطالق فقال لم يثبت الترتيب في هذه المسئلة عندا بحيثية رحمه الله بموجب الواو وانما ثبت بناء
سطة انه الطلاق الثاني تعلق بالشرط بواسطة الاول لان نفسه وذلك لان قوله انكسبها في طالق جملة تامة مستغنية عما بعده فلم يتوقف عليه
لان توقف صدر الكلام على ما بعده عند وجود المعبر ولم يوجد فعلق بهذا الطلاق بالشرط بلا واسطة وقوله طالق جملة ناقصة فيوقف على
الاول لا سحالة لا تقارنا اليها اذا الناقصة مستقرة الى الكاملة في افاضة المعنى لانه لو لا العطف لما افادت الناقصة شيئا فاذا صح
الى الطلاق الاول لصحة تعلق الثاني بالشرط صار الاول واسطة بين الشرط فتعلق الثاني بعد تعلق الاول وتعلق بالشرط
منفصلا عنه صحيح كما لو قيل طالق ثم طالق ثم طالق او قال طالق بعد طالق بعد طالق فكان الاول
متعلقا بالشرط بلا واسطة والثاني بواسطة الثالث بواسطة واسطتين واذا بهذا الترتيب ينزل كذلك لان الجزاء ينزل على الوجه
الذي تعلق كالبجاء انما نظمت في ذلك عقدا راسه تنزل عند الانحلال على الترتيب الذي نظمت به فذلك يقع الاول ويظل ما بعده
لعدم الحمل فثبت ان الترتيب بهذا الطريق لا موجب للواو فلو تغير مرجب هذا الكلام وطلت الواسطة انما يظل لبقية الواو والواو
لا يوجب القران كما لا يوجب الترتيب وهذا بخلاف ما اذا اخرا الشرط حيث يقع الثلاث لان الاول توقف على ذكر الشرط لكونه مغيرا
كالثاني والثالث فتعلق بها فبقين كذلك ولم يثبت المقارنة عندما لبقية الواو ايضا ولكنها انما ثبت بناء على ان موجب العطف
لاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فعطف الناقصة على الكاملة يوجب افاضة ما في الكاملة لتصير كاملة والجملة الاولى تامة لوجود الشرط
والجزء وقوله طالق جملة ناقصة لانه جزاء لغير شرط فيصير ما يتم به الاولى وهذا الشرط شرط لثانية لتصير كاملة ولهذا عطف الثانية والثالث
بالشرط ولما سادت الثانية والثالثة الاولى في التعليق بالشرط وليس بين الاجرة ما يوجب صحة الترتيب اذا الواو لا يوجب ذلك
وتعلقنا غير موصوفة بالترتيب فمن كذلك كما لو كذا الشرط بان قال ان تزوجتك فان طالق ان تزوجتك فان طالق ان تزوج
فان طالق فالحاصل ان الطلقات تعلق بالشرط بلا واسطة عند ما فينزلن جملة وعند تعلق الثاني والثالث بواسطة نفسين
على الترتيب قال القاضي الامام ابو نعيم في الاسرار هذه المسئلة مشككة فاما متى اعيينا الطلاق المتعلق بمحبوس هل يتحمل واحد او يجب
التعليق بشرط واحد على التعاقب صفة ترتيب المتعلق في نفسه كما قال ابو حنيفة ولكن يشبهة في المسئلة من حين احدهما ان الترتيب انما
يثبت بكلامه فكان التعاقب في ازمته التعليق ونحن نسلم التعاقب في ازمته تعلق الاجرة بالشرط بكلماتها ولكنه لا يوجب تعلق الوقوع
حين الشرط كما لو كذا الشرط وانما الموجب للترتيب الوقوع لفظا يوجب تفرق لزمته الوقوع كثر او ترتيب الوقوع ان تعلق بجملة كما
لو قال لما ان دخلت الدار فان طالق ثلاثا واحدة بعد واحدة والثاني ان المتعلق ليس لطلاق الحال بل هو كلام له عرضة ان يصير
طلاقا عند وجود الشرط فاذا لم يكن طلاقا للحال لا يقبل وصف الترتيب في الحال لان الوصف لا يسبق الموصوف فكانت الوقوع لسمية
الوقوع فان وجد ما يوجب تفرق ازمته الوقوع ككلمة ثم ادما تسمى وصفا له بعد الوقوع ككلمة بعد ثبت الترتيب بصير الكلمة ثم
او بعد ذلك الجزاء الذي يصير طلاقا في الثاني انه يصير طلاقا بهذا الوصف فاما الواو فلا يوجب ذلك وكذا ازمته التعليق لا يكون

وصفا لما يقع زمان الشرط فيلحق اعتبارا بغيرها واجتماعها في حق الواقع قوله وفي قوله اعتقت هذه وهذه جواب عن نقل آخر يروى على هذا الماثل وهو
 ابن رجل لزوج استين لرجل برضاها من رجل في عقدة او عقدتين بغير اول من مولاها كان النكاح موقوفا على اجازته فان اعتقها المولى بلفظ واحد
 بان قال اعتقتهما لا يبطل كل واحد منهما لان الجمع لم يحقق بين الحرة والامة في حال العقد ولما في حال الاجازة ولزم العقد ولو اعتقتهما في كل بيت
 منفصلتين بان قال اعتقت هذه ثم قال بعد زمان لاخرى مثل ذلك يبطل كل واحد منهما لان الثانية لما بينته ولو اعتقتهما بكلام متصل بان قال اعتقت هذه وهذه
 يبطل كل واحد منهما لان الثانية فلم يوجب لهما ترتيبا لما يبطل نكاحهما كما لو اعتقتهما معا ولو زوجهما المصطفى اثنتين في عقدة واحدة يبطل النكاح ولا الثانية
 بوجه دلوز وجهي عقدتين فاجازهما معا بان قال اجزتهما بطلا جميعا وان اجازهما بكلامين منفصلين يبطل الثاني وان اجازهما بكلامين متصلين
 بان قال اجزتهما بهذه وهذه بطلا كما لو قال اجزتهما بهذه المسئلة يدل على ان الواو للتقارن فاشترط في الجواب والى الفرق بين المسئلتين
 فقال لم يبطل كل واحد منهما في مسئلة الامة بغير الواو وانما يبطل بناء على اصل اخر وهو ان يحمل اذا عطف لعضيها على بعض ولم يكن في اخر الكلام
 ما يغير اوله لا يتوقف اول الكلام على اخره على ما عرف وفي قوله اعتقت هذه وهذه لا يغير اخر الكلام اوله لان عتق الثانية لو ثبت وصح نكاحا لا يغير نكاح
 الاول بوجه فيعتق الاول قبل التكلم ويعتق الثانية فلا يبقى الثانية محلا للنكاح الموقوف لان الامة لا تبقى محلا للنكاح في مقابلة الحرة حال توقف
 كل واحد الامة فانه لو تزوج امة نكاحا موقوفا ثم تزوج حرة بطل نكاح الامة اصلا وذلك لان حال التوقف حال النضمام لامة الى الحرة
 والنكاح الموقوف معتبرا بتبطل النكاح لانه غير لازم فكان في حق من يلزمه حكم بمنزلة بغير المنقذ والامة ليست بحمل لا تبطل النكاح منضمه الى
 الحرة فلهذا يبطل نكاح الثانية بعد عتق الاولى قبل الفرج عن التكلم بعتقها ثم لم يصح التدارك بعد باعتبارها فوات الحمل في حق التوقف
 قبله بخلاف مسئلة الاخيتين لان اخر الكلام اذا كان لغير اوله توقف اول الكلام عليه كما في الشرط والاستثناء واخر الكلام منهما لغير
 اوله لانه اذا لم ينظم نكاح الثانية الى الاولى صح نكاح واذا ضم اليها يبطل نكاحا للجمع بينهما نكاحا وهو معنى قوله واذا انفصل: آخره سلب عنه
 الجواز فنزل آخره منزلة الشرط والاستثناء فتوقف الاولى عليه فصارت كالجميع بكلمة واحدة فلذلك لم يثبت ان الترتيب والمقارنة
 في المسئلتين تثبتا بدليل اخر لا بموجب الواو والقصد الزيادة وقد غلب جملة على ما لاخير فيه ثم قيل لمن يشتغل بما لا يعنيه فصولي وهو
 اصطلاح الفقهاء رحمه الله من ليس بوكيل الفاذ كذا في المغرب قوله وقد تدخل الواو على جملة كاملة بخبرها الباء متعلقة بكاملة اى كمالها
 بخبرها فلا تجب بهذا العطف المشاركة في الخبر وذلك اى مثال دخولها على الجملة الكاملة مثل قوله هذه طالق ثلاثا وهذه طالق ان الثانية تطلق
 واحدة وتسمى بهذه الواو والابتداء وواو النظم عند البعض قال الامام فخر الاسلام رحمه الله وهذا فصل من الكلام بل للعطف
 كما هو اصلها لكنها انما لم توجب الشراكة في الخبر لان الشراكة انما تثبت ضرورة افتقار الكلام الثاني اليها لعدم افتادها بها وبها لا مجرد
 العطف فاذا كان الكلام الثاني مفيدا بنفسه فهو دليل الشراكة وهو الافتقار والضرورة ان الجملة الناقصة تشارك الاولى فيما تم به الا
 بعينه ولا يجعل كانه اعيد مرة اخرى لان الاضمار خلاف الماثل اذ هو جعل غير المنطوق منطوقا وانما يصار اليه عند الضرورة والضرورة
 منها متى ارتفعت بالادنى وهو اثبات الشراكة فيما تم به الاولى لا يصار الى الاضمار وهو الاضمار لان ما يثبت بالضرورة تقدير
 بقدر ما لا افتقار لاثبات الشراكة فحينئذ يصار اليه في المسئلة المذكورة في الكتاب يتعلق الطلاق الثاني بذلك الشرط بعينه ولا يقتضي العطف
 لاستبداد اى التفرد بالشرط كانه اعادة الشرط وانفسه هو الذي يثبت في بعبارة قوله ان دخلت الدار فانت لم تقربى ذكرنا ان المقصود وهو
 اعادة الكلام الثاني فيحصل بعبارة ذلك الشرط بعينه فلا يصار الى الاضمار وفائدة تظهن فيما اذا قال كلما حلفت بطلائك فانت طالق

وانت مرصفة اذ التوسى التعليق كان المرص شرط الوقوع الطلاق لدخول الواو فيه لا عكسه واذا ثبت ذلك كانت الحرية والامان سالبين
 على الاداء والنزول لان الشرط مقدم على المشروط لا محالة فلا يكونان متعلقين بالاداء والنزول فاذا اتفق التعليق كان كل واحد واقعاً
 في احوال قلنا الجواب عنه من وجوه احدى اذ من باب القلب كقولك عرضت الناقة على المحض اى يجوز على الناقة وهو مثل في الكلام قال الله تعالى
 وكلم من قرية اكلتها نجاوا باسنا اى جانا باسنا فاكلتها على احد التاويلين وقال روثية ومحمد بن عبد الله بن جاوره: كان لون ارضه سماوية اريد كان
 لون سماوية من غير تبا ارضه فيكون التقدير كمن جزا وانت مودع الفاد كن اسما وانت نازل اى انت حروا وانت من في هذه الحالة وانما يحمل
 على هذا لانه لا يصح تعليق الاداء والنزول بما دخل فيه الواو لان التعليق انما يصح من التخيير وليس في وسع التكلم تخيير الاداء والنزول فكيف
 يصح تعليقه الا يردى ان وجود الشرط من لوازم الشرط اذ الم بشرط قبلة ولو وجدت الحرية والامان منها لا يلزم منها الاداء والنزول
 ولما لم يصح العمل بظاهره ولا يمكن العمل بالعطف جعلناه من باب القلب لئلا يذهب من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر وان يورث
 الكلام مداحة والى ان قوله انت حروا انت من الاحوال المقدرة كقوله تعالى فادخلوا هذه الدارين اى مقدرين الخلود في حالة
 الدخول لاسيما من الاحوال الواقعة فان المتكلم من هذا الكلام عدم وقوع الحرية والامان في احوال فيكون معناه اذ الى الفاعل مقدر الحرية
 في حالة الاداء وانزل مقدر الامان في حالة النزول ولما ثبت التكلم بالحرية والامان في حالتى الاداء والنزول كانا متعلقين بها
 معدومين في احوال والثالث ان الجملة الواقعة حالاً قائمة مقام جواب لامر يد الالف مقصود المتكلم فاخذت حكمه لا يصح معنى الكلام اذا
 الفاعل حروا اذ كان كذلك كانت الحرية متعلقة بالاداء والامان متعلقاً بالنزول فعلق الامر بالامان في قوله ايتنى اكرهتك فذكر
 في بعض الشرح انه لما جعل الحرية حالاً لاداء اى وجعله لا يثبت سابقاً عليه اذ احوال لا يستود احوال وبصفة لا تسبق الموصوف
 قوله واما الفاد فانه للوصول والتعقيب بمعنى سوجب وجود الثاني بعد الاول بغير مهلة حتى لو قلت ضربت زيداً فمكره كان المعنى ان ضرب
 حرم ووقع عقوبت ضرب زيد ولم تنطول المدة بينهما والدليل عليه انها تستعمل في الاخرية لان من حق الجزاء ان يعقوب وجود الشرط
 بلا فصل تستعمل في احكام العزل لان الحكم مرتب على العلة مرتبة وهذا اى ولان سوجب الفاد ما ذكرنا قلنا فحين قال لامر ان قلت
 هذه الدارين فمذلة الدارين فانت طابق ان الشرط ان تدخل الثانية بعد الاولى من غير تراخي اى من غير ان تستعمل بينهما بعمل آخر
 اى يؤخر الدخول في الثانية من غير اشتغال بعمل حتى لو دخلت الدارين الاخرى او لاداء اخرت الدخول فيها لا تطلق لان الشرط لم يؤيد
 وقد تدخل الفاء على العلة الاصل ان تدخل الفاء على الاحكام ولا يدخل على العلة لاستحالة تاخر العلة عن المعدول لانها تدخل على
 العلة على خلاف الاصل بشرط ان يكون لها دوام لانها اذا كانت دائمة كانت في حالة الدوام متراخية عن ابتداء وجود المتكلم من غير سبب
 الفاء عليها بهذا الاعتبار كما يقال لمن هو في قيد ظالم او حبس ندى سلطان او ضيق او مشقة اذ اظهر آثار الفرج والخصاى البشر فقد اتاك
 الغوث وقد نبوت باعتبار ان الغوث الذى هو علة البشارة باق بعد ابتداء البشارة ويسمى هذا الفاء الفاء لتعليل لانها بمعنى لام لتعليل
 والالبشارة لازم ومتعد يقار بشرية بمولود فالبشر اى صار فرحاً مسروراً به وبها بمعنى اللازم والمراد من الغوث الغيث ولهذا اى ولان
 الفاء قد تدخل على العلة الدائمة قلنا ان قال لبيد اذ الى الفاد فانت حرانه ليقى الحال لان الفاد في مثل هذا الموضع للتعليل نصيبه معناه اذا
 الفاد لا تكسر فتجرب العتق ويصح دخول الفاد عليه لان العتق بعد ما ثبت له دوام فاشبه المستتر اى عن الحكم وهو الاداء ولا يقال
 بل جعلت قوله اذ الى الفاد فانت حرنا يتا به كما هو حقيقة الفاد والاداء صالح لاضافة الحرية اليه فيصير كأنه قال ان ادب

الى ان كانت حركاتها في صورة الواحها انما هي ان جعلت كذلك اجتمعت الى انما هي المشروط والاضطرار خلاف الاصل فاذ اجمع الكلام في صورة لا يصحار اليه
 من غير ضرورة ولا يقال دخول الفاء على الواحها خلاف الاصل لان سوية الترتيب والعلية سابقة على الحكم لانا نقول فيما ذكره من ان عمل بحقيقة الفاء
 من وجهان احدهما ان كانت مستدامة يحصل الترتيب فكان اولى من الاخر فقول له وانما ثم فلعطف على سبيل التراخي وهو ان يكون بين
 ما عطف عليه وبينه في الفعل التعلق بها فاذا قلت جازي زيد ثم عروا فقلت ضربت زيدا ثم عروا كان المعنى انه وقع بينهما مهلة ولهذا جاز ان نقول
 ضربت زيدا ثم عروا بعده بشرط لا يصلح ذلك في الفاء ثم عند اخيصة رحمه الله التراخي على وجه القطع يعني يظهر اثره في الحكم والحكم جميعا حتى كان
 شرطه لقطع الكلام ثم استأنف قوله لا يكمل التراخي يعني هذه الكلمة وضعت بطلن التراخي فيدل على كماله اذا المطلق ينصرف الى الكمال وذلك
 بان ثبت التراخي في الحكم والحكم جميعا ولو كان التراخي في الوجود دون الحكم كان ثابتا من وجه دون وجه الا يري ان هذه الكلمة دخلت
 على اللفظ فيجب انما تراخي والفصل اللفظ ايضا تقديره كما يظهر اثره في الحكم واذا ظهر اثره في اللفظ صار كما لو فصل بالسكوت وعند صاحب
 التراخي في الوجود دون الحكم اى يوجد اول عليه اللفظ متراخيا كما في كلمة بعد لانه في الشك لانه متصل حقيقة وكيف يجعل الحكم منفصلا وعطف
 لا يصلح مع الانفصال فيبقى الاتصال حكما مراعاة لحق العطف ببيان فيمن قال اني اخر هذه المسئلة على اربعة وجوه اما ان خلق الطلاق
 بكلمة ثم في المدخول بها او في غير المدخول بها فقال اني انتم طالق ثم طالق ان دخلت الدار فعند الحقيقة رحمه الله يقع الاول في
 المحال ويلتزم ما بعده لانه لما صار كانه سكنت ثم استأنف لا يتوقف اول الكلام على اخره وان وجد المغير في اخره لقوات شرط التوقف
 وجه الاتصال فيقع الاول في المحال وتبين لا الى عدة فيلغو ما بعده ضرورة كما اذا وجد السكوت حقيقة واذا قدم الشرط فقال ان دخلت الدار
 فانت طالق ثم طالق ثم طالق تعلق الاول بالشرط ووقع الثاني لبقاء المحل اذا تعلق لا يزيل في المحل ولغاو الثالث لانها بانث
 لا الى عدة ولا يقال ينبغي ان يلغو الثاني ايضا لان الكلام الثاني لما انقطع عن الاول حتى ظهر اثره لا لقطع في عدم التعليق بالشرط ولا
 له شركة فيما تم الاول ولا يصح ذلك كالمعاد فيه ايضا لان ذلك انما ثبت بشرط الاتصال وهو معدوم فيبقى قوله ثم طالق امره بلا متبدل
 ولو استأنف بحقيقة لا يقع شيء فكذا اذا صار مستأنفا حكما لانا نقول صحة العطف مبنية على اتصال الكلام بصورة وذلك موجود ههنا فاما
 التعليق بالشرط فمبنى على اتصال الكلام بصورة ومعنى ولهذا انخص بحرف الفاء الذي يوجب الوصول حتى لو قال ان دخلت الدار وانت طالق
 لا يثبت التعليق بالشرط واذا اخر الشرط في المدخول بها او قدمه تعلق بالشرط ما يليه ووقع الثاني في المحال وهو ظاهر وعند صاحب التعليق بالشرط
 بالشرط في الوجوه الاربعة وينزلن على الترتيب عند وجود الشرط كلمة ثم للعطف بصفة التراخي فلو جوبد معنى العطف تعلق الكل بالشرط
 ومنه التراخي يقع مرتبا فاذا كانت مدخولا بها تطلق ثلثا وان كانت غير مدخول بها تطلق واحدة ويلغو الثاني لقوات المحل بالبينونة
 قوله وقد يثار بمعنى الواو اذا تعذر العمل بحقيقة ثم يجوز ان يجعل مستعار الواو اخر ازا على الفاء للاتصال الذي بينهما في معنى العطف فالواو
 لطلق العطف وشم لعطف مقيد والمطلق داخل في المقيد فثبت بينهما اتصال معنوي فيجوز ان يستعمل بمعنى الواو وقال الله تعالى ثم كان الذين
 امنوا اى وكان لتعذر العمل بحقيقة ثم اذا لايمان هو الاصل المتقدم الذي ينبغي عليه سائر الاعمال الصالحة وهو شرط صحتها فلا يكون
 فك الرقبة والاطعام معتبرين قبله كالصلوة فنعرفنا انه بمعنى الواو وذكر صاحب الكشف في مثل هذا الموضع ان كلمة التراخي لبيان
 تباين الشرطين كما انهما لبيان تباين الوقتين في جازي زيد ثم عروا وقال في هذه الآية جازي ثم تراخي الايمان وتباعدت في الرتبة والفضيلة
 عن العتق والصدقة لاني الوقت لان الايمان هو السابق المقدم على غيره وذكر في التفسير انما لترتيب الاخبار لا لترتيب الوجود

أي ثم أخبركم ان هذا المن كان مؤمنا وهو كقولك الشاعر **س** ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد وقبل ذلك حدة في قوله عليه السلام
من حلف على يمين فرائض غير ما فيه فليكن يمينه ثم ليات بالذي هو خير ان ثم يميني الواو بدلالة صيغة الامر فانها لا يجاب ولا وجوب الكفارة
قبل الحنث بالاجماع قوله وابل فلذا اعلم ان كلمة بل هي موضوعه للاضراب عن الاول منفصلا كان او موجبا والاثبات الثاني على سبيل التكرار
للغلط فاذا علمت جاري في زيد بل عمر وكنت قاصدا للاخبار بجري زيد ثم تبين لك انك خلطت في ذلك فتضرب عنه الى عمر فتقول بل عمر وادخلت
ما جاري في زيد بل عمر ويحتمل وجهين احدهما ان يكون التقدير ما جاري في زيد بل ما جاري في عمر فكانت فصلت ان ثبت نفى المجيء لزيد ثم استدركته
فأثبتته لعمر والثاني ان يكون المعنى ما جاري في زيد بل ما جاري في عمر فيكون نفى المجيء ثابتا لزيد واثباتا لعمر ويكون الاستدراك في الفعل وجاز
دون حرف النفي والفعل معا كذا قال الامام عبد القاهر رحمه الله وقد تدخل عليه كلمة تأكيد للنفي الذي تضمنته هذه الكلمة وانما يصح الاضرب عن
صدر الكلام بهذه الكلمة اذا كان المصدر محتملا للرد والرجوع فان كان لا يحتمل فذلك صار بمنزلة الحذف المحض فعمل في اثبات الثاني مضموما الى
الاول على سبيل الجمع دون الترتيب لا يري ان من قال لامرأة بعد الدخول بجائنت طالق واحدة بل اثنتين تطلق ثلثا لانه لا يملك الرجوع
عما وقع ولو قال لغير المدخول بجائنت طالق واحدة بل اثنتين تطلق واحدة لانه قصد الرجوع من الاول باثبات الثاني مقامه ولم يقدر
على الرجوع لانه لازم ولا يلحق اقامته الثاني مقامه واليقاض لانه لم يتبق محال بوقوع الاول فلما آخر كلامه ولو قال لامرأة كنت طالقك
اسم واحدة لابل اثنتين تطلق اثنتين لان الاخبار يحتمل تدارك الغلط وكذا لو قال لرجل طلق امرأتى فلانة لابل فلانة يملك ان يطلق الثانية
دون الاولى لان الرجوع عن التوكيل صحيح قوله وقالوا بجهنفة رحمه الله وصاحباها فمين قال لامرأة قبل الدخول بها ان دخلت الدار
فانث طالق واحدة لابل منين انه يقع الثلاث اذا دخلت الدار لانه لما قال اذا دخلت الدار فانث طالق واحدة تعلق بهذا الطلاق بالشرط
وقد بقي المحل على حاله فاذا قال لابل تطليقتين اثنتين فقد قصد الرجوع واثباته التطليقتين مقامه فلا يصح الرجوع لانه تعلق بالشرط على
سبيل التزوم وتعليق اثنتين بالشرط يصح لانه في وسعه وقد اتى به لان اللفظ ينفي عنه فيجوز ان الشرط يثبت ههنا مذكورا لانه قد ثبت
اختصارا فيتعلق الطلقتان بالشرط بلا واسطة وصار كما نه حلف يمينين بان قال لها ان دخلت الدار فانث طالق اثنتين فاذا دخلت
مدرو واحدة يقع الثلاث وهذا بخلاف العطف بالواو عند جهنفة رحمه الله حيث لم يقع الا واحدة في قوله ان دخلت الدار فانث طالق واحدة
وثنيتين لان الواو ما وضعت للاستدراك بل هي للعطف المجز ولا غير فيقتضي تكرر الاول ومشاركة الثاني اياه في الحكم فيصير الثاني مقادرا
بذلك الشرط بواسطة الاول ولا يصير منفردا بشرطه فلذلك لزوم الترتيب كما ذكرنا قوله واما لکن اعلم ان لکن مستدراك بما لا يقدر
في الجملة التي قبلها من التوهم سحر قوله ما رايت زيدا لکن عمر فللمتوهم ان يتوهم ان عمر امرئى فان كانت كلمة لکن هذا التوهم والفرق
بينه وبين بل من وجهين احدهما ان لکن يخص من بل في الاستدراك لما لك تستدرك ببل بعد الايجاب كقولك ضربت زيدا بل عمر او بعد
بعد النفي كقولك ما جاري في زيد بل عمر ولا يستدرك بلیکن الا بعد النفي لا نقول ضربت زيدا لکن عمر وانما نقول ما ضربت زيدا لکن عمر او بعد
قوله معنى قوله وضع للاستدراك بعد النفي وهذا في عطف المفرد على المفرد فان كان في الكلام محلتان مختلفتان جاز للاستدراك بالکبر
في الايجاب كقولك جاري في زيد لکن عمر ولم يات بقوله كبر ولم يات بجملة تنفيته وما قيل لکن جملة موجبة فقد حصل للاختلاف كذا ذكره الامام
عبد القاهر رحمه الله فثبت بهذا ان قوله للاستدراك بعد النفي مختص بعطف المفرد على المفرد دون عطف الجملة على الجملة والبيان
ان موجب الاستدراك بهذه الكلمة اثبات ما بعده فان نفى الاول فليس من احكامها بل ثبت ذلك بدليله وهو نفى التوهم وفيه صرحا بخلاف

كلمة بل فان موصيها ونفي الاول واثبات الثاني الا يرمى ان في قولك ما جلدني زيد لكن عروذ لو سكبت عن قولك لكن عروذ كان لا متقائما بنا
 وفي قولك ما جلدني زيد بل عروذ لو سكبت عن قولك بل عروذ لا يثبت الاثبات بل يثبت ضد وهو البشوت فهذا هو الفرق بينهما قوله غير ان لطف
 استثنائهم يتقطع بمعنى لكن من قوله وضع الاستدراك بعد النفي وتقريره لكن للطف بطريق الاستدراك بعد النفي الا ان العطف بهذا الطريق انما
 يستقيم حينئذ لتسابق الكلام والمراد من التسابق في الكلام اي تخطاه من ومن اشئ اذا جمعه وذلك بطريقين احدهما ان يكون الكلام متصلا بغيره
 ببعض غير متصل لتتبع العطف والثاني ان يكون محل لا يثبت غير محل النفي فيكون الجمع بينهما ولا ينافي في قولك ما جلدني لكن عروذ
 فاذا ثبت احدهما من لطف لا يثبت الا لتسابق فلا يصح الاستدراك فيكون كلاما مستانفا ومثال حصول التسابق بوجهين في الفروع رجل
 في يده عبيد فاقرب به الى انسان فقال المقر له ما كان لي قط لكنه لفلان اخر فان حصل الكلام فهو المقر له الثاني وهو فلان لان قوله ما كان لي قط يحتمل
 ان يكون لغيري من نفسي اصل من غير نحو بل الى اخر فيكون رد اللاحق له وهو الظاهر ويحتمل ان يكون لغيري من نفسي الى المقر له الثاني فيكون نحو
 لا رد اللاحق له بل لا يقره بغيره فاذا حصل قوله لفلان بقوله ما كان لي قط فقد حصل التساق بوجود المعنيين وصح الاستدراك
 وكان حصل به بيان انه نفى الملك عن نفسه الى الثاني لانه نفاه مطلقا وصار كما لم يجره بغيره قوله لفلان على الف وجم ووجه حيث يصير
 قوله على مجازا لللفظ اذا وصله بالكلام فكذلك منها معنى قوله فاذا اتت الكلام تعلق النفي بالاثبات فان قيل ان المقر له متى نفى الملك
 عن نفسه من الاصل بقوله ما كان لي قط كان قوله لكنه لفلان اقرارا بملك الغير لا خروا ان كان متصلا فيكون مردودا كما اذا كان منفصلا
 قلنا اول كلامه نفى واخره اثبات والاثبات متى ذكر مقرره بالنفي متصلا به كان اكل الكلام واحدا يحكم لاول الكلام لشيء قبل اخره الا ان
 ان كلمة الشهادة يكون اقرارا بالتوحيد باعتبار اخره فيعتبر الساقط وهو اثبات الملك للمقر عند اتصال اخره باوله ويكون قوله ما كان
 قطبا اتصال الاثبات به لقيا للملك من نفسه باثباته للثاني ولذا اتصال النفي عن نفسه بالاثبات لغيره انما يكون لتأكيد الاثبات ورفا
 وما ذكره تأكيد لشيء كان حكمه كحكم ذلك الشيء ولما يكون له حكم نفسه وصار من حيث المعنى كانه قال هذا العبد لفلان وسكت وكذا النفي
 لما كان لتأكيد الاقرار كان مؤخره عن الاقرار بمعنى لان التأكيد بما يكون بعد المؤكد فيجعل الاقرار مقدما اذا الكلام يحتمل التقديم
 والتأخير صيانة لاقراره عن الالغاء وان فصل قوله لكنه لفلان عن النفي كان هذا لفظيا مطلقا فكان رد اللاحق له فذلكما يلمح محلا
 للكلام على الظاهر وكان قوله لكنه لفلان بعد ذلك شهادة بالملك للمقر له الثاني على المقر لاول وشهادة الفرد لا يثبت الملك
 فيبقى العبد ملكا للمقر لاول قوله والا فهو مستأنف اسي ان لم يوجد التساق لفوات احد المعنيين فالمتكلم مستأنف بكسر النون في
 التكلم ولكن ولا يتعلق النفي بالاثبات ويحتمل ان يكون بالفتح اسي الكلام الذي دخل عليه لكن مستأنف غير متعلق بما قبله كالمروجه بآية
 الى اخره اذا تخرج الفضولي من العاقلة من رجل بآية ورسم فبلغها الجهر فقالت للاخيرة النكاح بآية ولكن اجيزه بآية وخمس
 يكون بها فستح للنكاح وجعل لكن لاستئناف الكلام لان الكلام غير مسبق لانه نفى فعل واثباته بعينه فلا يتعلق الاثبات بالنفي فاذا سبق
 النفي لا يمكن تداركه بعد الاثبات ولا يمكن ان يحتمل لاجازة منها مقدمة على النفي كما جعل لاقراره كذلك في السلسلة لاولي لعدم الفائدة
 فان النكاح الموقوف المنعقد بآية لا ينفذ بعينه لاجيزه بآية وخمس فينتفيح بالنفي المتأخر فاذا لافائدة في التقديم والتأخير قوله
 واما ان قلنا اعلم ان كلمة او تدخل بين اسمين او اكثر كقولك جاري زيدا وعمر اربعين فعلى او اكثر كقوله تعالى ان اقموا انفسكم او غير
 من غيركم فبيننا اول احد المذكورين هذا هو موجب هذه الكلمة باعتبار اصل الوضع لانها في مواضع استعمالها لا تخلو عن هذا المعنى وقلنا

انما وضعته فيها من ذهب عامة اهل اللغة وادراك الفقه وذهب القاضي الامام ابو زيد و ابو اسحق لاسفراحي و جاحد من النجيين الى ان كلمة الشك
فانك اذا قلت ر كيت نيدا و عمر الا يكون مخرا من روتها جميعا و كذلك يكون مخرا من روتها احدتها على سبيل الشك فانك قد نابت احدهما و كذلك
تلك في معرفة حتى احتمل كل واحد منهما ان يكون هو المراد وان يكون الا انها اذا استعمل في الايجابيات والا و امر والنواهي لم توجب شكها
لتصور الشك فيها لاننا لا نثبت الحكم ابتداء فاجبت كلمة التحير و الصبح فذهب العامة لان الشك ليس بمعنى القصد بالكلام وضاكذا قال الامام فخر
الاسلام رحمه الله بل هو موضوع لاحد المذكورين غير من لما قلنا انها في مواضع الاستعمال لا تختلف عنه الا انها في الاخبار لا تفتق الى الشك
باعتبار محل الكلام لانه اجبر عن محي احدتها في قوله جاني زيدا و عمر و معلوم ان فعل محي و جدي من احدتها لا كونه فوقع بهذا الاخبار الشك
في الذي وجد منه فعل محي فبين ان الشك انما يثبت حكما و اتفاقا فليكون الكلام خيرا لا مقصودا و يحرف او كالمبته و صنعت لاقادة ملك القبة
للربوب له ثم اذا اضيفت الى الدين يكون استقاما حكما و اتفاقا لا مقصودا بالهمة الا يري انها لو استعملت في الانشاء لا تؤدي الى الشك
مع انها حقيقة فيه لا سيما زو قد عرفت ان الحقيقة لا تخلو عن موضوعه الا على فثبت انها لم توضع للشك و كذا التحير ثبت بمحل الكلام
ايضا لانها اذا استعملت في الابتداء كقولك اضرب زيدا و عمر اتنا و لت احدتها غير من والامر لا يتبادر ولا يتصور لا يتبادر بابقاء الفعل
في غير العين فثبت التحير ضرورة التمكن من الايتار و لهذا لو اختار احدتها قولنا لا يصلح لانه لا ضرورة في ذلك انما هي في حق الفعل و كذا اذا
استعملت في الانشاء لقولك هذا و هذا لانها لما اتنا و لت احدتها غير من اوجبت التحير لدفع الاسهام قوله و لهذا اي و لان اولاهما اثنين
والشك والتحير يتيان بمحل الكلام قلنا فبين قال مشير الى عبدي هذا و هذا القول لما كان انشاء يحتمل الخبر اي هو انشاء يصلح ان يكون
خيرا لانه في وضعه الا على خبرك قولك للرجلين احدهما عالم بها و هذا الا ان الاخبار لا يقتضي تقدم الخبر عنه على ما عليه وضعه فاقضى الاخبار عن
الحكمة وجود الحكمة سابقا عليه فيصير الاخبار عنها فاذا لم يكن الحكمة ثابتة جعلنا هذا الكلام انشاء كما قال الشئ الحكمة احتراز عن اللغا
والكذب و جعلنا الحكمة ثابتة من قبيل هذا الكلام بطريق الاقتضاء و التضييق لان اثباتها في دلالة نصها انشاء مشرعا و عرفا و اختيارا
حقيقة و اذا كان انشاء يحتمل الخبر و جوب كلمة او فيه التحير من حيث انه انشاء حتى كان له اختيارا للعق في ايها شاء بان ثبت للعق في
احدهما كما كان لا موز في قوله اضرب زيدا و عمر ان يختار الضرب في ايها شاء على احتمال انه بيان اي اختياره بيان يعني هذا الكلام من
حيث انه خبر يوجب البيان اي الاظهار لا التحير كما لو اعتق احدتها صينا ثم تسمية و خبر ان احدتها لا يكون له ان مثبت للعق في ايها شاء
بل وجب عليه ان يبين العق في الذي او نفع فيه اذا ذكر ثم انه اذا بين العق في احدتها كان له حكم الانشاء من حيث ان الايجاب
الاول انشاء و هو غير نازل في العين لانه ما وجب الا في النكوة عند المعرفة لانه فلا يمكن اثباته في غيره كما اوجه كما اذا وقعت في سالم
لا يمكن اثباته في بديل و العق انما يتحقق في العين بالبيان فكان له حكم الانشاء من هذا الوجه و لهذا يشترط له اية الانشاء و صلاحيته
الحل للانشاء حتى لو مات احد العبد فبين العق في الميت لا يصلح ومن حيث ان ذلك لا يوجب تحيل الخبر يكون البيان اظهارا اي هذا هو الذي
اخبرت بحرته و من حيث ان الذي اوقع العق فيه معرفة من وجه لانه لا يعيد و ما يثبت كالعق و اتفاقه و كان البيان اظهارا و لهذا
يجب عليه ولو كان انشاء من كل وجه لما اجبر عليه و اذا اجمع فيه جبا الانشاء و الاظهار يحيل بهاني الاحكام فاعتبرت جهة الانشاء في صحة
التممة و جهة الاظهار في موضع التهمة و اذا قال لعبد له قيمة احدتها الف و قيمة الاخر مائة احدتها و قال هذا و هذا ثم عرض من
العق في كثر القيمة يصلح و يعتبر من جميع المال فاعتبرت جهة الاظهار لعدم التهمة لان كل واحد من العبد من مائة و من ان ليقين و بين ان

اللائي كان بمنزلة الكاتب فلا يتعلق بهن المورثة ولو كان تحت حرة وامة قد دخل بها فقال احديهما اني متين ثم انتم الامة ثم مرض الزوج ومرض
الطلاق في المتعة واما تحريم حرمة غليظة ولغير الزوج فاراحتى ترضى وادعته اطارا في حق الحرمة لعدم التهمة والنساء في حق الارث فكان
التهمة لان تحتها تعلق باله في مرضه فهو بالبيان فيها يريد البطلان عنها ولو طلق احدي نسائه الا ببيع ولم يكن دخل من فزوج الخامسة او اختها
ثم من الطلاق في اخت المتزوجة جازله ككاح النكاح والاخت فاحسب اظهار عدم التهمة اذ يمكن له انشاء الطلاق في التي عندها فزوج
اختها في الحال ولو كان دخل بين لا يجوز لكاح الخامسة والاخت فاحسب انشاء في حق العدة لكان التهمة الا ترى انه لا يمكن من ذلك انشاء
الطلاق في الحال وعلى هذا فاقس المسائل في الزيادة والتقوله وقد استتار هذا الكلمة للعموم اي بدلالة يقتضي بالكلام مثل سئل عما في موضع النفي
لانه لما يتاوت احد المذكورين غير عين كان من ضرورة صدق الكلام اذا لقاه انتفاع الجميع ان كان خبرا كما في قولك ما رايت رجلا وان كان
شيا كان من ضرورة حصول الاتهما وعن المشتكى عنه وجوب الاتهما عنهما جميعا ولتعم في الاباحة ايضا لانه لما اطلق له المجامعة مثلا في قوله جازله
الفقهاء او محدثين مع احدي الفرقتين ومجالاته احدهما غير عين لا يتصور ثبت العموم ضرورة تمكنه من جعل حكم الطلاق الا انما تجب
العموم في موضع النفي على سبيل الافراد لان الافراد اصلها لا تختص بها ولا احد المذكورين والعموم انما يثبت لعارضين بها وليس
من ضرورة العموم الاجتماع بل يثبت العموم لصفة الافراد ايضا كما في كلمة كل وكلية من وهو اقرب الى الحقيقة فوجب القول به رعاية
الحقيقة بقدر الامكان وتوجب عموم الاجتماع في موضع الاباحة لما ذكرنا ان الطلاق ورفع المانع في شيء غير معين يوجب ذلك
فاذا قيل جالس الفقهاء او المحدثين فممن جالس احدا للفرقتين او كلهما ان ثبتت الاخرى الى قوله تعالى وعلى الذين حادوا حزننا كل
نومى ظفرو من البقر والغنم حرمنا عليهم شحهم الا ما حملت ظهورها او امساها او اياها او انحطط لظلم ان الاستثناء لما كان من التحريم حتى اوجب
الاباحة تثبت الاباحة في جميع هذه الاشياء كما يثبت في كل واحد منهما والى قوله ولا يدين ارضيتن الا لبعولتهن او ابائهن الا آية
ان الاستثناء لما كان موجبا للاباحة جازله من ابدى موضع الزنية لجميع متشين كما جاز لكل واحد منهم فعرقتا انه موجبا في الاباحة
عموم الاجتماع بمنزلة واذا المعلق الا انها كفارق الواو في انه لو جالس واحد من الفرقتين في قوله جالس الفقهاء او المحدثين
الكان جازرا لو قال جالس الفقهاء والمحدثين لم يجز الا ان يجالس كل واحد من الفرقتين فالتقيدا باحدة الجمع والواو توجب له هذا
ولا تخاف توجب عموم الافراد في النفي وعموم الاجتماع في الاباحة لو حلف لا تكلم فلانا او فلانا بحيث اذا تكلم احدهما بخلاف الواو
قوله فلانا فانه لا يثبت له لم يكلمه لان او وقعت في موضع النفي حيث يوجب عموم الافراد ولو كلفها لم يثبت الامارة واحدة كما
في الواو ولا يكون بمنزلة يمينين لان لقد امكنش بتك حرمته اسم التكم ولم يوجد الاتك واحد ولو قال لا اكلم احدا فلانا
وفلانا كان له ان يكلمها جميعا لان الاستثناء من النفي فكانت كلمة او واقعة في موضع الاباحة فوجب عموم الاجتماع وكان له
ان يكلمها جميعا كما في قوله لا اكل طعاما الا خبزا ولما كان له ان يكلمها وكذا في قوله وقد يجعل بمعنى نفي اعلم ان او حرف حلف كما مر
فاذا وقع الفعل لبعده منصوبا من غير ان يوجد معطوف عليه منصوب كقولك لا لزمتك وتعطيني حتى فذلك باخبار ان وذلك انك لو قلت
لا لزمتك او يعطيني بالرفع عطفا على الاول كنت قد اثبت الاعطاء كما اثبت اللزوم ولم تقدر ان اللزوم لاجل الاعطاء فلما كان
القصديان اللزوم لاجل الاعطاء حتى كان قيل لا لزمتك لتعطيني وجب اخبار ان ليعلم ان الثاني لم يدخل في حكم الاولى وقدر ما
يقبل او تقدير المصدر كان قيل لكون لزوم مني او اعطاء منك ونزول الكلام منزلة قولك لا لزمتك الى ان تعطيني وحتى تعطيني

خرب الجار بمعنى الى او حتى واخذا على الاسم في لسان الفعل وانما يحمل لوجهي جهة اذا قصد العطف لاختلاف الكلام بان يكون احدهما اسما والآخر فعلا او يكون احدهما ضيا والآخر مستقبلا ويحمل ضرب الغاية بان كان يحمل الامتداد او كما انما قالوا في قوله لا ادخل منه الدار او ادخل منه الدار او الاخرى ان اوفى هذه المسئلة بمعنى حتى فيحدث دخول الاولى او لا وان دخل الاخرى او لا بولي بمعنى لانه لم يكن بين المقى والماضي اثر في تعذر العطف والكلام يحمل الغاية لانه محرم فتركت حقيقة وحملت على الغاية مجازا لانه ادخل الاولى قبل الاخرى تعذرا بشرطه بمعية فحدث واذا دخل الثانية او لا بقدر صريح البر الى وجوب الغاية فصا ربا كما لو قال والتدلا اذ فيها اليوم فلم يدخل حتى تعذره بغيره كذا ذكره في عامة شروح السجاني واليه اشير في الكتاب لانه ان تعذر العطف باعتبار النفي والاشبات في غير مسلم عند النجاشي فان النفي يعطف على الاشبات وعلى العكس يقال جازني زيد وما جازني غيره واذا رايت عمرا واكن رايت بشرا قال بالمتكافؤ الذي انتموا ولم يسلبوا بغيرهم نظم قالوا ولي ان يقال تعذر العطف باعتبار عدم فعل منصوب يعطف الثاني عليه حتى لو قال او ادخل بالرفع يعني ان يصح العطف وشيت التخيير او يقال تعذره باعتبار ان الفعل المضارع مع ان في حكم الاسم وانتصا به هنا لا يصح الا باضارا ان فيلزم منه عطف الاسم على الفعل وهو فاسد فذلك جعل بمعنى الغاية والاول هو الاوجه قوله وما حتى فللغاية معنى الغاية هو المعنى الحقيقي لهذا الحرف فانا قد وجدنا ما مستعمل في الغاية بحيث لا يسقط معنى الغاية عنها وان استعملت في اخر فمرقا ان معنى الغاية هو المعنى الاصلي لهذا الحرف وانه موضوع لهذا المعنى ويجب ان يكون الغاية في شيئا ينتهي به المذكور او عنده كالرأس والصباح في قولك اكلت السمكة حتى راسها نمت الباردة حتى الصباح ولا يشترط ذلك في الى فاستمع قوله نمت الباردة حتى نصف الليل وصرح تيسرا الى نصف الليل وما بعد حتى ليس يدخل فيما قبلها عند اكثر النحاة كما في الى لان الاصل في الغاية ان لا يكون داخل في المنيا وليو يده قوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر فان الليلة على تقدير الوقف على سلام او سلام الملكة على عدم الوقف ينتهي عند طلوع الفجر وذهب الامام عبد القاسم رحمه الله وجاهلته وعامة المتأخرين من اهل النحو الى ان ما بعد ما داخل فيما قبلها ففي مسلي السمكة الباردة اكل الرأس ونيم الصباح وذلك لانه الغرض ان ينقضي الشيء الذي يتعلق به الفعل شيئا ينتهي به الفعل على ذلك الشيء كذا فلو انقطع الاكل عند الرأس لما يكون فعل الاكل اتباعا للسمكة كلها ولذلك امتنع اكلت السمكة حتى نصفها لان الغرض لما كان ما ذكرنا وهو تعريفات في الغاية السجعية فخلا الكلام عن الفائدة فلم يصح ونقل عن المبرد والفراف والسيراني وغيرهم ان المذكور بعد حتى ان كان بعدا للمذكور بقدر يدخل فيما بعده من الغاية وان لم يكن لا يدخل مثال الاول زرا في اشراف البلدة حتى الامير وسبني الناس حتى العبد مثال الثاني قرأت القرآن الباردة حتى الصبح والصباح لا يكون داخل لانه ليس ببعض الليل فلهذا اكل الرأس وما نيم الصباح في مسئلة السمكة والباردة قوله ولهذا المعنى ولان حتى للغاية قال محمد رحمه الله كذا اذا دخلت هذه الكلمة في الافعال يجعل للغاية ان امكن كقولك سرت حتى ادخلها لان اصلها للغاية فوجب العمل بها ما امكن وشرط الامكان ان يحتمل المصدر للاستعداد بان يصلح فيه ضرب المدة وان يصلح لما بعده لانه على الانتهاء فان لم يستقم لم يجعل غاية لهوات معينين المذكورين او احدهما يحمل على الجازاة بمعنى لاصم ك ان امكن لمناسبة بين الجازاة وبين الغاية من حيث ان الفعل الذي هو سبب ينتهي لوجود الجازاة عادة وشرط الامكان ان يكون السلف معقودا على فعلين احدهما من شخص والآخر من شخص اخر لان فعل نفسه لا يصلح جزاء لفعله او الجزاء مكافاة الفعل وهو لا يكا في نفسه عادة فان تعذر ذلك يحمل على العطف محض ومن حكم الغاية ان يشترط وجود اللبر ومن حكم لاصم السببان ليشترط وجود

الصالح للبر فاذا قال المصدى حرام لم يضرب حتى يصح فاحذف في الضرب ثم اقطع اي امتنع قبل الصباح بحيث لا ان الفعل المحلوف عليه وهو الضرب
 يستلزم الاستعداد بطريق التكرار فكان شرط البر هو الدلالة على الغاية المضروبة له متصورا وكان الكلف محتمل هذا الفعل لا محالة فيكون شرط الاحتشاش مقفولا
 ايضا والصالح يصح دلالة على الاطلاق عن الضرب لان الانسان قد يمتنع عن الضرب بغير قصد غايته فوجب العمل بتحقيق الغاية وحمل شرطها فكان
 الكلف من الضرب قبل وجود الغاية شرط الاحتشاش فان اقطع قبل الغاية كان جائزا وهذا اذا لم يوجب على حقيقته عرف كما في المسئلة المذكورة فان
 علم عليها عرفا لم يوجب العمل به لان الثابت بالعرف بغير الحقيقة حتى لو قال ان لم اضربك حتى اقبلك او حتى تموت كان هذا على الضرب
 الشديدا لا على حقيقة القتل والموت للعرف فانه متى كان قصده القتل لا يذكر لفظ الضرب وانما يذكر اذا لم يكن قصده القتل وحمل القتل
 غاية لبيان شدة الضرب مقارن لو قال ان لم اترك هذا حتى تغدني فعدي حرم فإياه ولم يغد لم يحتشاش لان التغدي لا يصح دليلا على
 انتهاك الايمان بل هو واجب اليه وكذا الايمان ليس بسبب عدم الضمان الا ترى انه لا يصح ضرب الميت له فقات شرط الغاية جميعا فلم يمكن حمل شرطه على
 الغاية وكذا يصح للتغدي لان الايمان على وجه التعظيم احسن في حق الله تعالى من سبب الغاية لاحسان ما له من الزيادة ومن هذا قيل قوله
 عليه السلام من زنا بها ولم يذني منه شيئا فكما نازار ميتا والتغدي بها لوجه الجواز لا نجا احسان الضمان فكلما كان للاحسان تحمل على المجازاة
 نصا شرطه فعل الايمان على وجه الصالح سببا للجواز بالعداوة وهو لو قال عدي حرام لم اترك حتى تغدني عندك وان لم تأتني حتى تغدني
 فعدي حرام كان حتى العطف المحقق من تغيير غايته بمعنى الغاية فيلان التغدي من عدم الغيرة عند الاباحة احسان فلا يصح منهيا للايمان
 ولا يصح ايتانه سببا لفعل نفسه كما ان فعله لا يصح حسرا ولا ياتيه تغذرا لمحمل سببا للمجازاة ايضا فحمل على العطف يعني
 الفاوا ومعنى ثم لان التعقيب يناسب معنى الغاية فتوقف البر على وجود الفعلين كما لو قال ان لم اترك فاعدي عندك فهو له ومن
 ذلك اي من باب حروف المعاني حروف الجود سميت حروف الجود لانها تجري فعلا الى اسم نحو مريت بزيد او اسما الى اسم نحو المال لزيد والمال
 فلما لصاق هو معناه بدلالة استعمال العرب ابا بغيره وهو اقوى دليل في اللفظ كالنقص في احكام الشرع ثم الاصلاق يقتضي طرفين ملصقا
 ولصقا به فادخل عليه الباء فهو الملصق به والطرف الآخر هو الملصق ففي قولك كتب بالقلم الكتابة ملصق بالقلم ملصق به ومعناه الصقت الكتابة
 بالقلم ولهذا اى ولا نحا لا لصاق والاصلاق يقتضي ملصقا وملصقا به قلنا في قول الرجل ان اخبرني بقدم قد ان كان معناه ان الصقت
 الاخبار بالقدم او ان اخبرني اخبارا ملصقا بالقدم والصاقه والقدم لا يتصور قبل وجوده لانه فعل حتى فكان شرط الاحتشاش لاخبار
 بطريق الصدق فلا يحتشش بالاخبار كذا بخلاف ما اذا قال ان اخبرني ان فلان قد قدم حيث كان شرط الاحتشاش فيه مجرد الاخبار
 صدقا كان او كذبا لان قوله ان فلان قد قدم خبر نفسه وهو المتصور الثاني الاخبار وصا كما قال ان اخبرني خبر قدوم فذلن والخبر اسم
 كلام وال على امر كان او سيكون غير مضاف كيقونه الى الخبر فكان شرط الاحتشاش نفس الخبر متناول الصدق والكذب ولا يلزم على ما ذكرنا
 قوله ان كنت تحبني بقلبك هكذا نقالت كاذبا حبك حيث تطلق خلافا لمحرمه التذمع ان محبة لم يلصق ما في القلب لان اللسان
 جعل خلفا من القلب لعدم امكان الاطلاع على ما في القلب فلم يلتفت اليه فاما القدم ومع فامر محبوس فاجتبر الاصلاق به وهذا ايضا بخلاف
 قوله ان اعلنت ان فلانا قد قدم فعدي حرام حيث لم يحتشش الا ان يكون حقا كما لو قال ان علمتني لقدمه لان لا عدم ما يقيد
 العلم والباطل لا يسمى علما وانما العلم اسم للمحقق فلم يكن الاحتياط بالباطل اعلما فاما الاخبار فانبات الخبر وهو اسم لا يصح دليلا على المؤثر
 في العرف نصا فيطلق على الصدق والكذب الا يري انه يقال بهذا خبر باطل وزور وكذب ولا يقال مثل ذلك في العلم فلهذا اختلفا

قوله وعلى للزائم كل شرط وضعت للاستعلاء ومنه يقال فلان علينا امير لان الامير علوا وارتقا على غيره ويقال زيد على اسطى السطح
عليه ومنه قوله على فلان ومنه لان الدين يستعمل من يلزمه وكذا يقال ركبة بن وهو معنى قوله على للزائم في قوله على الف درهم يعني
ان كانت هذه الكلمة موضوعا للاستعلاء والاستعلاء في الفلان على كذا في دون غيره كانت في مثل هذا الموضوع للاستعلاء والاستعلاء
منه فلان على كذا في الزوم دون غيره كانت في مثل هذا الموضوع للايجاب والالزام باعتبار اصل الموضوع فكان مطلق هذا الكلام محمولا
على الدين لان الاستعلاء فيه لان لصيل به الوديعه فيقول على الف درهم ووديعه فحيز لا يثبت الدين لان على يحتمل معنى الوديعه من
حيث ان فيها وجوب المحل فيحمل عليه هذه الدلالة يستعمل بمعنى الشرط باعتبار الجزاء يتعلق بالشرط فيكون لانه عند وجوده وكان
استعمالها في الشرط بمنزلة الحقيقة كانه احد نوعي الحقيقة ولهذا قال في معنى قوله على لصيل يستعمل ولم يقل يستعمل كما قوله فيها بعد قال الله تعالى يا ايها النكاح
على ان لا يشركن بالله شيئا اي بشرط عدم الشراك بالثدي ام المذكور في كتب الفقه والمذكور في كتب المتقاسمين على صلته
المباينة يقال بالثدي على كذا لانه لما دى الى معنى الشرط اذ المباينة تؤكد كالمشرط توسع الفقهاء في ذلك وقالوا انه بمعنى الشرط وعلى
به الاصل قالوا اذا حضر المسلمون حضنا فقال راس الحصن امنوني على عشرة من اهل الحضر على ان اقمه عليكم فقالوا لك ذلك فقم
الحصن فهو امن وعشرة معه لانه استامن لنفسه لئلا يقول امنوني وشرط امان عشرة مع امان نفسه وكانت العشرة سواء والخيار
في تعيين العشرة الى راس الحصن لانه جعل لنفسه فاحظن امانهم لان على للاستعلاء وهو ليس بربى خط باعتبار امانه داخل في امانهم
لانه استامن لنفسه بلفظ حلقة ولا باعتبار امانه مباشرة لانهم قال ذلك لا يصح ففرقنا انه ذو حظ على ان يكون معينا لمن تناوله
لا امان منهم باعتبار ان التعيين في الجمل كالايجاب لمبدأ من وجه محلا ما لو قال امنوني وعشرة او عشرة حيث كان الجبار
في تعيين العشرة الى الامام لان التكلم لم يحل نفسه فاحظ من امان العشرة وانما حلف امانهم على امان نفسه فكان الامام هو الموجب لهم لان
وكان اليه التعيين قوله واستعمل معنى الباء في المعاوضات المحضة وهي التي تخلو عن معنى الاسقاط كالبيع والابارة والشكاح بان يتناول العيب
على الف درهم واجرتك على كذا او تروجتك على كذا لان العمل لما تعذر مقتضاها يحل على ما يليق بالمعاوضات وهو الباء لان الجمل
في هذه التصرفات لازم والزم نيا سبب الصاق فان شئ اذا لزم الشئ كان لصفا به لا محالة ولا يحل على الشرط لان المعاوضات
المحضنة لا يحل التعليق بالخط لما فيه من معنى القمار فيحل على ما يحمله نصيب الكلام واحترز لقوله المحضنة عن المعاوضات التي ليس بمحضنة كالطلاق
على مال فانها اذا قالت لزوجها طلقني ثلاثا على الف درهم حمل على الشرط عند ايجافه رده الشد حتى لو طلقها واحدة لا يلزمها شئ وكان
الطلاق رجيا وعند ما يحل على الباء حتى لو طلقها واحدة يجب عليها ثلث لالف وكان الطلاق نيا كما لو قالت طلقني ثلاثا بالف لان
الطلاق على مال معاوضته من جانب المرأة وانما يجب المال عليها عوضا عن الطلاق وكذا على تحيل معنى الباء وقد بدرت من جانبها يحل
على المعاوضات لاحتمال الطلاق اياها ودلالة الحال عليها فصار كقولها احمل هذا الطعام الى منزلي على الف درهم وقال الحنفية
رحمة الله عليه على للزوم كما بينا وليس بين الطلاق وبين المانعة مقابله فيقضي معاوضته بل بيا معاوضته لانه يقع الطلاق او لا ثم يجب
المال او يجب المال ثم يقع الطلاق والمعاوضة معنى الشرط والجزاء لا معنى للمعاوضة وبشيء الشرط بمنزلة حقيقة هذه الكلمة لان هذه الكلمة
اللزوم وبين الشرط والجزاء ملازمة فكان المحل عليه لكونه اقرب الى الحقيقة اولى من المحل على الباء وقد امكن العمل بمعنى الشرط
هنا لان الطلاق وان دخل المال يصح تعليقه بالشرط مثل ان يقول ان يزوج فلان فانه طالق على الف درهم صح ولم ينع معنى

المعاد ختم من صحة التعيين لانه تابع قوله من التبعض وذكر النهاية انما لا تبدأ الثانية يقال سر من الكوفة الى البصرة وبذا الكتاب من فلان
 الى فلان وقد يكون للتبعض كقولهم اخذت من الدارهم وزيد من القوم والتبيين كقوله تعالى فاجتنبوا الرجز من الاوثان وكقولهم خاتم
 من بقعة وباب من سراج وقد يكون مرادة كقولك ما جاءني من احد فاجعلوا ابتداء الغاية اسلا في هذه الكلمة والباقي تايعا حتى يقال المحققون منهم
 الكل راجع الى معنى ابتداء الغاية وهذا هو المختار الا ان بعض الفقهاء لما وجدوا اكثر استعمال في التبعض جعلوا فيه اصلا وفيها سواء وفيها دليل
 مال المصنف ورايت في بعض نسخ اصول الفقهاء للتبعض وابتداء الغاية جميعا عند الفقهاء وكل واحد في موضعه حقيقة ولهذا اى ولا يخفى
 على الراجح في هذه الشك فيقال لا فرق من عدي من شئت حقيقة كان له ان يعقلم الا واحد منهم فان يعقلم واحد العبد واحد عتقوا الا الاخر
 وان يعقلم حمله عتقوا الا واحد منهم وانما يرفيه الى المولى وعند هاله ان يعقلم جميعا لان كلمة من عامة وحرف من كما يكون للتبعض كقولهم
 اجبت اى للبيان قال الله تعالى فاجتنبوا الرجز من الاوثان ومنها المراد بحرف من تمييز عبده من غيرهم فبيننا ولهم جميعا كما في قوله
 من شاء من عدي عتقه فهو خروجه قول ابي حنيفة رحمه الله ان المولى جميع بين كلمة العموم والتبيين فوجب العمل بتحقيقها ما امن والعموم
 اصل لانه اذا قلنا الفعل اليه فوجب القول بالعموم الا بقدر ما يقع به العمل بالتبعض وذلك ان ينقص عن الكل واحد ليصير عامتا وله
 الاكثر وتحقيق العمل بالتبعض وقد دخلت كلمة التبعض في العبد فوجب ان يعمل بالتبعض فيه لاني غيره بخلاف قوله من شاء من عدي
 عتقه فاعتقه فانه وان تنازل البعض ايضا لدخول حرف التبعض فيه لان البعض الداخل تحت الشرط كونه لانه لا يعلم ما دخل تحت الشرط وقد
 وصفت الصفة عامة وهي المشية لان في الصفة معنى الصفة فمعموم الصفة فاسقط اى الوصف بهذه الصفة بخصوص اى التبعض
 فاما البعض في المنافع فيه فلم يوصف الصفة عامة اذ المشية فيه اسندت الى النما طيبة معنى التبعض معتبرا فيه صفة العموم فبيننا ول بعضا
 عاما ونظيره لو قيل من سرق من الناس فاقطعه نفهم منه وجوب القطع للشرق كلهم ولو قيل اقطع من السارق من شئت لم يوجب اللفظ
 استيعاب الجميع بالقطع ولا يقال المفعولية صفة كالفاعلية ولهذا يوصف بها فيقال عمر والمضروب كما يقال زيد الضارب وشئ معلوم كما
 يقال رجل عالم وهذه الكلية قد صارت موصوفة بالمفعولية اى بالشبه في المتنازع فيه كما صارت موصوفة بالفاعلية في تلك المسئلة
 فلم تعم بمعموم هذه الصفة لانا نقول حقيقة الصفة معنى يقوم بالموصوف وذلك المعنى الذي نسميه وصفا انما يقوم بالفاعل لا بالمفعول
 اذ الضرب قاسم بالضارب والعلم قاسم بالعالم لا بالمضروب والمعلوم وانما للمفعول تعلق بذلك المعنى باعتبار انما اثر فلا يؤثر ذلك في
 العموم على انما لا نسلم انها وصفت بالمفعولية بل الموصوف بها التعلق في قوله عتقه فلا يردها السؤل قوله والى لانتهاء الغاية على
 مقابلة من اى هي يدخل في الغاية التي غيتي بها صدر الكلام كما ان من لا تبدأ الغاية اى هي تدخل في الغاية التي يتبدا بها صدر الكلام
 يقال سر من البصرة الى الكوفة فالكوفة من الكوفة منقطع السير كما كانت البصرة مبتداء ويقول الرجل انا اليك اياه انت غايته ويقول تمت
 اى فلان فتجد منتهاك من مكانك ولذلك استعملت في آجال الديون لان آجال الديون عاياتها ثم هي تقبل بمعنى الغاية مطلقا
 فاما دخول الغاية في الحكم وخروجها منه فامر يدور مع الدليل فها فيه دليل على الخروج قوله تعالى فمطر الى ميسرة لان الاحكام معلقة لا
 وبوجوب والميسرة دخول العلة ولو دخلت الميسرة فيه لكان منظر في كذا الحالتين معسروا وموسروا وكذلك قوله تعالى ثم اتوا الصيام على
 الليل فانه لو دخل الليل لوجب الوصال وما يدل على المدخول قوله تلك قرأت القرآن من اوله الى اخره لان الكلام بين لقراءة القرآن
 كله وسلا دليل فيه على احد الامر من قوله تعالى الى المرافق والى الكعبين فانخذ عاتة العلماء بالاحتياط فحكموا بدخولها في الفصل واخذوا

[illegible]

بينما زمان كفا في الشرط والمشرط فيتحقق الجزء او فعل ما يقع الطلاق بتأخير من الدخول كما لو قال ان دخلت الدار ولكن الاول اصح فانه لو قال
 لا جنبيه انت طالق في كفاك فتزوجه لا تطلق كما لو قال معك كفاك ولو جعل ستماء الشرط اطلقت كما لو قال انت طالق ان تزوجت بك ليه اشار الكفا
 الاسم ونحو الاسلام محمد الله قوله من ذلك اسي من اسع عرف المعاني في الشرط اسي كالماتة او الفاظه وتسميتها حروفا باعتبار ان الاصل
 فيها كلفه ان يسمي حرف وجوز ان هو الاصل في هذا الباب اسي في باب الشرط لانه مختص بمعنى الشرط ليس له معنى اخر سواء بخلاف سائر الفاظ
 الشرط فانها تستعمل في معاني اخر سوى الشرط ولان سائر الفاظ الشرط انما يكون للشرط او التضمن معنى ان فعله انما حصل قالو معنى كلفه ان يربط
 احدى الجهتين بالآخرى على ان يكون لاولي شرط والثانية جزء او تعلق وتوحيها بالاقتران لاولي كقولك ان تاني اكرمتك تعلق الاكرام بالاتباع
 وانما يدخل فيه الكمية على امر معدوم على شرط الوجوه بقصد فعليه او اثباته لانها النسخ او الحيل وذلك لا يتحقق في الاستعمال والحق في قوله ان
 اسم ليس لانه من الامور الكائنة ولذا لا يتعقب هذه الكمية اسم لان معنى الخط في الاسماء لا يتحقق ودخل فيه الحرف في الاسم في كونه لانه
 ان امره ملك وان امره غائت من قبيل لا خفاء على شرط تفسير او من التقديم والتأخير لان اهل اللغة يجمعون على ان الذي يتعقب في
 الشرط هو الفعل ودون الاسم قوله واذا اصيل للوقت كلفه اذا اشتركة بين الوقت والشرط عند الكوفيين فاذا استعملت في الشرط لم يتيق فيها معنى الوقت
 وصارت بمعنى ان كفا في سائر الفاظ المشرك اذا استعملت في احد المعاني لم يتيق فيها دلالة على غير ما لا يتوهم بوجوه رجمه الله وعند البصريين
 هي موضوع للوقت يستعمل في الشرط من غير سقوط معنى الوقت كمن واليه ذهب ابو يوسف ومحمد رحمهما الله فاذا قال امراته اذا اطلقك
 فانت طالق ولم يشيئا لا يقع الطلاق في قوله اي حنيفة رجمه الله حتى يموت احدهما كما في قوله ان لم اطلقك فانت طالق وقال ابو يوسف ومحمد
 رحمهما الله وقع الطلاق اذا فرغ من العيين في قوله متى لم اطلقك فانت طالق فاما اذا نوى الوقت او الشرط المحض فهو على ما توسى بالانفا
 وجه قوله ان اذا اسم للوقت بتمترلة سائر ظروف الزمان يقال كيف الربط اذا اشتد المحر اي حينئذ قال الله تعالى والليل اذا غشي الا انه
 قد يستعمل في الشرط مجازا مع قيام معنى الوقت لان اذا الاستقبال وفيه اسهام فلا يصح المجازة اذا الشرط لا يكون الاستقبال مجزول
 البيان لترده بين ان يكون وبين ان لا يكون وشبهته في الشرط لا يوجب سقوط معنى الوقت منه لان المجازة في متى الزم منها في اذا انما
 في متى لازمة في غير موضع لاستفهام وفي اذا جائز ثم لم يسقط معنى الوقت عن متى في المجازة فاولي ان لا يسقط عن اذا فيها واذا
 ما ذكرنا كان الطلاق مضافا الى زمان خال عن الالتصاق وكما سكت وجوز ذلك للوقت فطلق وقال ابو حنيفة رحمه الله ان اذا قد يكون
 حرفا بمعنى الشرط المحض كما كان اسما بمعنى الوقت قال الشاعر واذا تصبب خصاصة فتحل بمغارة تصبب خصاصة لان احابته لخصاصة
 من الامور المترددة وكذا اذا كانت بمعنى الوقت انما يستعمل في الامر كائن او المنتظر الذي لا ريب في عاودة او شرعا نحو محي الغنود اقام
 الى الصلوة فلو لم يقصر كلفه اذا كانت مهنها بمعنى الشرط ولقي معنى الوقت فيها لما جاز استعمالها في الامر المتردد بخلاف متى لانها لا تعمل
 في الامور الكائنة فاما محالة فاستعمالها للشرط لا تعمل على سقوط معنى الوقت عنها او لا يقال ينبغي ان يحمل على متى حتى يبقى الوقت فيها
 معتبرا وان جوزت بها كافي متى لانا نقول لو فعلنا ذلك يلزم منه ترك خاصية وهي الدخول في الامور الكائنة اذا كانت بمعنى الوقت
 كما ذكرنا واذا ثبت هذا الوجهان فيه واقع الشك في وقوع الطلاق لانه ان جعل بمعنى الشرط لا يقع وان جعل بمعنى الوقت
 يقع فلا يقع بالشك ثم اشار الى الفرق بين احوال متى فقال المجازة يحا اسي متى لازمة في غير موضع لاستفهام لان متى اسم للوقت
 المبهم ولا يتقصد وقتا دون وقت فكان مشاركا في الاسهام كغيره ان لترد ما دخل عليه متى بين ان يوجد وبين ان لا يوجد كما

في كلمة ان قلنا المشاركة لزم في باب المجازاة فذلك وقع الظاهر في قوله ان ثبت سابق متى لم يطلق كحقيقة الميراث واما اذا اخلافا وتوهموا بملوك
التي هي من لسانه يخل بعد امر كان او مشتغل فلم يزم المجازاة بل هي في خبره لا بما بينا قوله ومن وما وكلما دخل في باب اي في نوع
الشرط ما من وما فلا يخل في الشرط فان كل واحد منهما لا يتنازل بينهما حقيقة انما لما في العموم لا بما فيها والعموم في الشرط لا يقتضي ان كل واحد منهما لا يتنازل بينهما حقيقة
من الافراد بالذات كمنه را او متعسر او توربان هذا المعنى مع الايجاز انما بان ان يقتل من ياتني اكرسوا تصنع من قوله تعالى من عمل صالحا مثله
او اني وهو مؤمن فخصيصة واما بعد موالاتكم من خبره وهذا التدوير من المسائل من شاة من جدي حقة فهو من دخل في المكان
على من من دخل الدار فهو بالبيت فلا مقل وبذلك لك على فلان نعل ومن يستعمل لزوات من يعقل وما لصفات من يعقل وذا انما لا يعقل
فاذا قيل من في الدار قلت زيد وهذا قيل ما في الدار قلت فرس او حمار او متاع ولو قيل ما زيد قلت عالم او جاهل واما كذا فيجب عموم الافعال
على الله تعالى كذا نصبت جلوه هم كلمة ما هذه لجزا نصبت الى كلمة كل فصارت اداة تكرر الفعل ونصب كل على الظرف والعامل فيه الجواب كذا في
مين المعاني فاذا قال كذا تزوجت امرأة فحق طالق فترجع امرأة مرتين حنت في كل مرة بخلاف قوله كل امرأة تزوجها فحق طالق فترجع امرأة مرتين
حيث لا يثبت في المرأة الثانية لانها لا يجب عموم الاسماء لافعال قوله وفي كل معنى الشرطية كلمة كل ماخوذة من الاكيل الذي هو محيط
سجوابه لراس فذلك لك لوجب الاحاطة وهي من الاسماء اللازمة للاضافة ولما لا تدخل الاسماء الاسماء اذ للاضافة من الاسماء اذ للاضافة
من خصائص الاسماء فان اضيفت الى معرفة توجب احاطة الاجزاء وان اضيفت الى نكرة توجب احاطة الافراد فيصح قول الرجل كل التفاح
حامض اي جميع اجزائه التي لو كل كذا ولا يصح كل تفاح حامض كحلاوة بعض منه واذا اضيفت معنى الشرط لولي لفعل بعد الاسم المضاف اليه
كل صفة له يصح الشرطية اذا الاسم لا يصح لانه لا بد للشرط من ان يكون متروكا وذلك في الافعال دون الاسماء وهي لوجب الاحاطة
على سبيل الافراد كسبيرة المرأة قال الله تعالى كل نفس ذائقة الموت فمعنى الاحاطة ليستعاد من كل وجه ومعنى الافراد ليستعاد من المضاف
اليه اذ هو نكرة في موضع الانبات ومعنى الافراد ان يعتبر كل سبي بالنفرد في ثبوت الجزاء لانه كان ليس بمعينه فاذا قال الامر كل من دخل
منكم هذا الحصن او لافله راس فدخل عشرة معاقد كل واحد منهم راس لان كلمة كل بجميع الاسماء على ان يتناول كل واحد منهم على الافراد
فقد ذكره سبيل كل واحد من الداخلين كان اللفظ يتناول خاصة وكان ليس بمعينه فيكون لكل واحد منهم راس لو دخلوا استواشرين كان
الفصل الاول خاصة لانه كل الداخل او لا لان من دخل لغيره ليس باول حين سبيرة غيره بالدخول وفي الفصل الاول لم يثبت كل واحد منهم
غيره بالدخول على اعتبار افراد كل واحد منهم كما هو موجب بكلمة كل كون كل واحد منهم اول داخل في حق من يخلف عنهم وهذا بخلاف قوله من دخل
منكم او لافله كذا فان هناك اذا دخلت عشرة معالم يكن لهم شيء لان كلمة من توجب عموم بنفس ولا يوجب افراد كل واحد من الداخلين
كان ليس بمعينه وبهذا اعتبار معنى العموم ليس فقيم اول اذ هو اسم مفرد سابق ولم يوجد فلذلك لطل النقل وبخلاف كلمة جميع فان الامام
اذا قال جميع من دخل هذا الحصن او لافله راس فدخل عشرة معاقد كان النقل اكل واحد منهم بالنسبة لان هذه الكلمة يدل على الاجتماع ولا
الافراد فيكون اعتبار جميع الداخلين كشخص واحد في انهم اول فلم راس واحد وكلمة كل تقتضي الاحاطة على سبيل الافراد فيجوز اعتبارها كان
كل واحد من الداخلين يتناول لا سيما خاصة والله اعلم قال العبد الضعيف عبد العزيز بن احمد حسن الله احواله وقدر بالنج ماله هذا آخر
اقصده من شيع مشكلات هذا الكتاب وتتمه مرسية من اسحاق مسؤول الائمة والاصحاب قدس الله تعالى على الشرح في هذا الامر المهم المفضل
را حسنة واول له صاحب هذا الخطب اسم محمود وامتتانه فبذلت محمودي في توضيح ما استبهم من حقائقه والبحر سرحدي في شرح

